

تحفة المحتاج

بشرح المنهاج

تأليف العلامة الفقيه

شهناز الدين محمد بن محمد بن علي بن محمد المصنعي الشيرازي

(٩٠٩ - ٩٧٤ هـ)

عني به

أنور بن أبي بكر الشيرازي الداعستاني

طبعة فريدة منقولة على أكثر من أربعين نسخة ومنزلة بحاشية العقيدة الفقهية كمر الكروي
وتعليقات وتقريرات علماء الفقه والإشارة إلى المفرد الواقع بين الأقسام
وتفريغ الأقسام والآثار والأخبار والأقوال وذكر الألفاظ والأصناف الواردة فيها في الشرح
وربط إشارات التمهيد الكسيرة بعضها ببعض

المجلد الرابع

كتاب الحج - باب معاملة الرقيق

دار الضيافة

للشريعة والتزويج

الكرنت

دار الإجابة

للشريعة والتزويج

والفقه

مُحْفَتُ الْمَحْتَاجِ

بِشْرَحِ الْمَتَهَاجِ

٤

جميع الحقوق محفوظة
الطبعة الأولى

١٤٤١ هـ - ٢٠٢٠ م

الطبعة الأولى
شركة دار الضياء للنشر والتوزيع
بغداد - العراق



دار الضياء
للنشر والتوزيع
DAR ALDEYAA
For Printing & Publishing

دار الضياء

للنشر والتوزيع

بغداد

الكويت - حولي - شارع الجبلين البصري

ص.ب. ١٣٤٦ حولي

الربيعية - ٣٢٠١٤

هاتف: ٩٦٥٢٢٦٨٨٨٠

فكس: ٩٦٥٢٢٦٨٨٨٠

تلفاز: ٩٦٥٢٢٦٨٨٨٠

www.daraldeyaa.net
info@daraldeyaa.net

Dar_aldeyaa2@yahoo.com
Abdou20201@hotmail.com



الموزعون المعتمدون

١. دولة الكويت	دار الضياء للنشر والتوزيع - حولي	هاتف: ٩٦٦٨٨٨٨ - فاكس: ٩٦٦٨٨٨٨ - تلفاز: ٩٦٦٨٨٨٨
٢. جمهورية مصر العربية	دار الضياء للنشر والتوزيع - القاهرة	هاتف: ٢٧٣٩٩٩٩ - فاكس: ٢٧٣٩٩٩٩ - تلفاز: ٢٧٣٩٩٩٩
٣. المملكة العربية السعودية	مكتبة الرشد - الرياض دار الضياء للنشر والتوزيع - الرياض دار الضياء للنشر والتوزيع - جدة مكتبة النقي - الدمام	هاتف: ٢٧٣٩٩٩٩ - فاكس: ٢٧٣٩٩٩٩ - تلفاز: ٢٧٣٩٩٩٩ هاتف: ٢٧٣٩٩٩٩ - فاكس: ٢٧٣٩٩٩٩ - تلفاز: ٢٧٣٩٩٩٩ هاتف: ٢٧٣٩٩٩٩ - فاكس: ٢٧٣٩٩٩٩ - تلفاز: ٢٧٣٩٩٩٩ هاتف: ٢٧٣٩٩٩٩ - فاكس: ٢٧٣٩٩٩٩ - تلفاز: ٢٧٣٩٩٩٩
٤. المملكة المغربية	دار الضياء للنشر والتوزيع - الدار البيضاء	هاتف: ٢٧٣٩٩٩٩ - فاكس: ٢٧٣٩٩٩٩ - تلفاز: ٢٧٣٩٩٩٩
٥. الجمهورية التركية	مكتبة الإزديك - إسطنبول	هاتف: ٢٧٣٩٩٩٩ - فاكس: ٢٧٣٩٩٩٩ - تلفاز: ٢٧٣٩٩٩٩
٦. جمهورية فلسطين	مكتبة ضياء الإسلام	هاتف: ٢٧٣٩٩٩٩ - فاكس: ٢٧٣٩٩٩٩ - تلفاز: ٢٧٣٩٩٩٩
٧. الجمهورية اللبنانية	دار الضياء للنشر والتوزيع - بيروت	هاتف: ٢٧٣٩٩٩٩ - فاكس: ٢٧٣٩٩٩٩ - تلفاز: ٢٧٣٩٩٩٩
٨. الجمهورية السورية	دار الضياء للنشر والتوزيع - دمشق	هاتف: ٢٧٣٩٩٩٩ - فاكس: ٢٧٣٩٩٩٩ - تلفاز: ٢٧٣٩٩٩٩
٩. الجمهورية السودانية	مكتبة الوحدة - الخرطوم	هاتف: ٢٧٣٩٩٩٩ - فاكس: ٢٧٣٩٩٩٩ - تلفاز: ٢٧٣٩٩٩٩
١٠. المملكة الأردنية الهاشمية	دار الضياء للنشر والتوزيع - عمان	هاتف: ٢٧٣٩٩٩٩ - فاكس: ٢٧٣٩٩٩٩ - تلفاز: ٢٧٣٩٩٩٩
١١. الجمهورية اليمنية	مكتبة تريم الجديدة - تريم	هاتف: ٢٧٣٩٩٩٩ - فاكس: ٢٧٣٩٩٩٩ - تلفاز: ٢٧٣٩٩٩٩
١٢. دولة ليبيا	مكتبة الوحدة - طرابلس	هاتف: ٢٧٣٩٩٩٩ - فاكس: ٢٧٣٩٩٩٩ - تلفاز: ٢٧٣٩٩٩٩

لا يسمح بإعادة نشر هذا الكتاب أو أي جزء منه بأي شكل من الأشكال أو نسخه أو حفظه في أي نظام إلكتروني أو ميكانيكي يمكن من استرجاع الكتاب أو أي جزء منه. وكذلك لا يسمح بالاستعارة منه أو ترجمته إلى أي لغة أخرى دون الحصول على إذن خطي من الناشر.

مُخَفِّةُ الْمَحْتَاجِ

بِشْرَحِ الْمُنْتَهَاجِ

تَأَلَّفَ الْعَلَّامَةُ الْفَقِيهُ

شَهَابُ الدِّينِ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيِّ بْنِ حَجْرٍ الْهَيْتَمِيِّ الشَّافِعِيِّ

(٩٠٩ - ٩٧٤ هـ)

عَنِّي بِهِ

أَنُورُ بْنُ أَبِي بَكْرٍ الشَّيْخِيُّ الدَّاعِسْتَانِيُّ

طبعة فريدة منمونة مقابلة على أكثر من أربعين نسخة ومنزلة بماتية العقيدة الفقهية مركز الكروبي
وتعليقات وتقريرات علماء رافضيان والإشارة إلى الخلاف الواقع بين الأسياف
وتفريع الأحاديث والآثار والأخبار والأقوال وذكر الفاظ الأعلام السار إليها في الشرح
وربط إشارات النعمة الكبيرة بعضها ببعض

المُجَلَّدُ الرَّابِعُ

كِتَابُ الْحَجِّ - بَابُ مُعَامَلَةِ الرِّقِيقِ

دَارُ الضَّيِّقَةِ

لِلنَّشْرِ وَالتَّوْزِيعِ
الْكُرَيْتِ

دَارُ بَابِ الْإِجَابِ

لِلنَّشْرِ وَالتَّوْزِيعِ
رَافِضِيَّاهُ



كِتَابُ الْحَجِّ

(كتاب الحج)

هو يفتح وكسر ، لغة : القصد ، أو كثرته إلى من يُعَظَّم ، وشرعاً : قصد الكعبة للنسك الآتي على ما في « المجموع »^(١) ، وعليه يُشكّل قولهم : أركان الحج ستة^(٢) ، إلا أن يؤوّل^(٣) .

أو هو : نفس الأفعال الآتية ، وهو الظاهر ببادي الرأي ، لكن يُعكّر عليه أن المعنى الشرعي يجب اشتماله على المعنى اللغوي بزيادة ، وذلك غير موجود هنا ، إلا أن يقال : إن ذلك^(٤) أغلبي ، أو إن منها البتة ، وهي من جزئيات المعنى اللغوي .

ونظيره الصلاة الشرعية : لاشتمالها على الدعاء .

والأصل فيه : الكتاب ، والسنة^(٥) ، والإجماع .

(١) المجموع (٣/٧) .

(٢) كتاب الحج : قوله : (وعليه بشكل . . .) إلخ ، وجه الإشكال : أن قصد الكعبة شيء واحد لا يتجزأ ستة . كردي .

(٣) قوله : (إلا أن يؤوّل) والتقدير : واجبات أعمال الحج يحذف المضاف عن الحج ، وإرادة مطلق الوجوب من الركن ، قال الشارح في « حاشية الإيضاح » في وجه التأويل : بأن يقال : (اللام) فيه بمعنى : (مع) ، أو يقال : قصد البيت لأجلها يستلزم قصدها ، وعلى كل فليس المراد بالقصد المذكور : نية الدخول في النسك المعبر عنه بالإحرام ، بل ما هو أعم من ذلك وهو العزم ، كما هو ظاهر . كردي .

(٤) أي : وجوب اشتمال المعنى الشرعي على المعنى اللغوي بزيادة . هامش (خ) .

(٥) من الكتاب : قوله تعالى : ﴿ وَلَكُمْ عَلَى النَّاسِ حُجُّ الْبَيْتِ ﴾ [آل عمران : ٩٧] . ومن السنة : ما جاء من ابن عمر رضي الله عنهما قال : قال رسول الله ﷺ : « بُنِيَ الْإِسْلَامُ عَلَى خَمْسٍ : شَهَادَةِ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ ، وَإِقَامِ الصَّلَاةِ ، وَإِيتَاءِ الزَّكَاةِ ، وَالْحَجِّ ، وَصَوْمِ رَمَضَانَ » . أخرجه البخاري (٨) ، ومسلم (١٦) .

وهو من الشرائع القديمة ، رُوِيَ : أَنَّ آدَمَ صَلَّى اللهُ عَلَى نَبِيِّنَا وَعَلَيْهِ وَسَلَّمَ حَجَّ أَرْبَعِينَ سَنَةً مِنَ الْهِنْدِ مَاشِياً^(١) ، وَأَنَّ جَبْرِيلَ قَالَ لَهُ : إِنَّ الْمَلَائِكَةَ كَانُوا يَطُوفُونَ قَبْلَكَ بِهَذَا الْبَيْتِ سَبْعَةَ أَلْفٍ^(٢) سَنَةً^(٣) .

وَقَالَ ابْنُ إِسْحَاقَ : لَمْ يَنْعَبِ اللهُ نَبِيًّا بَعْدَ إِبْرَاهِيمَ إِلَّا حَجَّ^(٤) ، وَالَّذِي صَرَّحَ بِهِ غَيْرُهُ^(٥) : أَنَّهُ مَا مِنْ نَبِيٍّ إِلَّا حَجَّ ، خِلَافاً لِمَنْ اسْتَنَى هُوداً وَصَالِحاً صَلَّى اللهُ^(٦) عَلَيْهِمْ وَسَلَّمَ^(٧) .

وَفِي وَجْهِهِ عَلَى مَنْ قَبْلَنَا وَجْهَانِ ؛ قِيلَ : الصَّحِيحُ : أَنَّهُ لَمْ يَجِبْ إِلَّا عَلَيْنَا وَاسْتَشْفَرْتُ^(٨) .

قَالَ الْقَاضِي : وَهُوَ أَفْضَلُ الْعِبَادَاتِ ؛ لِاشْتِمَالِهِ عَلَى الْمَالِ وَالْبَدَنِ^(٩) .

وَفِي وَقْتِ وَجْهِهِ خِلَافٌ : قَبْلَ الْهَجْرَةِ ، أَوَّلُ^(١٠) سَنِيهَا ، ثَانِيهَا ، وَهَكَذَا إِلَى

(١) أَخْرَجَهُ الْيَهْقِي فِي « شُعَبِ الْإِيمَانِ » (٣٧٠٢) عَنْ أَبِي عِيَّاسٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا - وَرَاجِعٌ « هَدَايَةِ السَّالِكِ إِلَى الْمَذَاهِبِ الْأَرْبَعَةِ فِي الْمَنَاسِكِ » (٣١/١ - ٣٥) .

(٢) وَفِي (أ) وَ (ت) : (سَبْعَةَ أَلْفِ سَنَةٍ) .

(٣) أَخْرَجَهُ الْيَهْقِي بِنَحْوِ « فِي السَّنِ الْكَبِيرِ » (٩٩٢٣) ، وَفِي « شُعَبِ الْإِيمَانِ » (٣٧٠٠) عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ ، وَذَكَرَ الْمُنْذَرِيُّ فِي « التَّرْغِيبِ وَالتَّرْهيبِ » (١٦٦٥) نَحْوَهُ ، وَقَالَ : رَوَاهُ الْأَصْبَهَانِيُّ أَيْضاً .

(٤) سِيرَةُ ابْنِ إِسْحَاقَ (ص : ٩٥) ، وَأَخْرَجَهُ الْأَزْهَرِيُّ فِي « أَخْيَارِ مَكَّةَ » (٤٨/١) عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى .

(٥) وَفِي هَامِشِ (أ) نَسَخَةٌ : (خَيْرٌ وَاحِدٌ) .

(٦) وَفِي (ب) هُنَا قِيلَ : (عَلَى نَبِيٍّ وَ...) .

(٧) أَخْرَجَهُ الْيَهْقِي فِي « السَّنِ الْكَبِيرِ » (٩٩٢٦) عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى .

(٨) قَالَ جَمَعَ : إِنَّهُ غَرِيبٌ ، بَلْ وَجِبَ عَلَى غَيْرِهَا - أَيِ : غَيْرِ هَذِهِ الْأُمَّةِ - أَيْضاً . نَهَايَةُ الْمُحْتَاجِ (٣/١٣٤) .

(٩) رَاجِعٌ « الْمُسْتَهْلُ النَّضَاجُ فِي اخْتِلَافِ الْأَشْيَاحِ » مَسْأَلَةٌ (٥٧٣) .

(١٠) فِي هَامِشِ (ك) : (« أَوَّلُ » صَفَةُ لِسَةٍ لِتَأْوِيلِهَا بِعَامٍ ، وَكَذَا « ثَانِيهَا » وَلَوْلَا التَّأْوِيلُ يُقَالُ : « أَوَّلَى سَنِيهَا ») .

العاشرة^(١) ، والأصح : أنه في السادسة .

وحجَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَبْلَ النُّبُوَّةِ وَبَعْدَهَا وَقَبْلَ الْهَجْرَةِ حَجَّجًا لَا يُذْرَى عَدُّهَا^(٢) .

وتسمية هذه حججاً إنما هو باعتبار الصورة ؛ إذ لم تكن على قوانين الحج الشرعي باعتبار ما كانوا^(٣) يفعلونه من النسيء^(٤) وغيره ، بل قيل في حجة أبي بكر في التاسعة ذلك ، لكن الوجه : خلافه ؛ لأنه صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَا يَأْمُرُ إِلَّا بِحَجٍّ شرعي^(٥) ، وكذا يُقَالُ : في الثامنة التي أُمِرَ فيها عتاب بن أسيد أمير مكة^(٦) .

(١) قوله : (قبل الهجرة ...) إلخ ؛ أي : قيل : وقت الوجوب : أول سني الهجرة ، وقيل : وقت الوجوب : ثاني سني الهجرة ، (وهكذا) ؛ يعني : وقيل : ثالثها ، وقيل : رابعها ... (إلى العاشرة) . كردي .

(٢) عن سفيان رحمه الله تعالى قال : حج النبي ﷺ قبل أن يهاجر حججاً وحج بعدما هاجر الوداع . أخرجه الحاكم (٥٥ / ٣) ، وفي السنن الكبير للبيهقي (٨٧٨١) : (عن مجاهد قال : حج رسول الله ﷺ ثلاث حجج : حجتين وهو بمكة قبل الهجرة ، وحجة الوداع) .

(٣) قوله : (باعتبار ما كانوا) أي : الناس ، كردي .

(٤) قوله : (من النسيء) أي : تأخير حرمة الشهر إلى شهر آخر ، كانوا إذا أهل شهر حرام وهم محاربون . أحلوه وحرموا مكانه شهراً آخر حتى رخصوا خصوص الأشهر واعتبروا مجرد العدد . كردي .

(٥) قوله : (بل قيل في حجة أبي بكر ...) إلخ ، قال في الخادم ؛ : حج أبي بكر بالناس في التاسعة كان في ذي القعدة ؛ لأجل النسيء ، وكان بتقرير من الشرع ، ثم نسخ بحجة الوداع وقوله ﷺ : « إِنَّ الزَّمَانَ قَدْ اسْتَدَارَ » إلخ . انتهى ما في الخادم ؛ ، ونقله الفاضل عميرة وأقره ، وهو واضح لا غبار عليه ، ولا يرد عليه قول الشارح : (لأنه ...) إلخ ، فتأمله . (بعري : ٤٣٨ / ١) . وحديث حج أبي بكر رضي الله عنه أخرجه البخاري (٢٣٦٣) ، ومسلم (١٣٤٧) عن أبي هريرة رضي الله عنه . وقوله ﷺ : « إِنَّ الزَّمَانَ قَدْ اسْتَدَارَ » إلخ جزء من حديث طويل أخرجه البخاري (٢٤٠٦) ، ومسلم (١٦٧٩) عن أبي بكر رضي الله عنه .

(٦) حديث حج عتاب بن أسيد رضي الله عنه أخرجه البيهقي في الكبير ؛ قبل رقم (٨٧٧٥) عن الشافعي رضي الله عنه .

هُوَ فَرَضٌ ، وَكَذَا الْعُمْرَةُ فِي الْأَظْهَرِ .

وبعدها^(١) حجة الوداع لا غير .

(هو فرض) معلوم من الدين بالضرورة ، فيكفر منكره إلا إن أمكن خفاؤه عليه .

(وكذا العمرة) وهي بضم فسكون ، أو ضم وبفتح فسكون ، لغة : زيارة مكان عامر ، وشرعاً : قصد الكعبة للنسك الآتي ، أو نفس الأفعال الآتية (في الأظهر) للخبر الصحيح : « حُجَّ عَنْ أَبِيكَ وَاعْتَمِرْ »^(٢) . وصح عن عائشة رضي الله عنها : هل على النساء جهاد ؟ قال : « جهاد لا قتال فيه : الحج والعمرة »^(٣) .

وخبر الترمذي بعدم وجوبها وحسنه . . اتفق الحفاظ على ضعفه^(٤) .

ولا يغني عنها الحج ؛ لأن كلاً أصل قصده ما لم يقصد من الآخر ، ألا ترى أن لها موافقت غير موافقت الحج ، وزماناً غير زمن الحج ، وحيثاً^(٥) فلا يشكّل بإجزاء الغل عن الوضوء ؛ لأن كل ما قصد به الوضوء^(٦) موجود في الغسل .

ولا يجتنب بأصل الشرع في العمر إلا مرة . وهما على التراخي بشرط العزم

(١) قوله : (وبعدها . .) إلخ عطف على قوله : (وقبل الهجرة) . (ش : ٤ / ٤) .

(٢) أخرجه ابن حبان (٣٩٩١) ، والحاكم (٤٨١ / ١) ، وأبو داود (١٨١٠) عن أبي رزين العقيلي رضي الله عنه .

(٣) أخرجه ابن خزيمة (٣٠٧٤) ، وابن ماجه (٢٩٠١) .

(٤) عن جابر رضي الله عنه : أن النبي ﷺ سُئِلَ عن العمرة : أواجبة هي ؟ قال : لا ، وأن تَعْتَمِرُوا هُوَ أَفْضَلُ . سنن الترمذي (٩٤٩) وقال : هذا حديث حسن صحيح . ضعفه البيهقي في السنن الكبير (٨٨٢٤) . وقال النووي في المجموع (٦ / ٧) : (ولا يفتر بكلام الترمذي في هذا ، فقد اتفق الحفاظ على أنه حديث ضعيف) . وراجع « التلخيص الحبير » (٤٩٣ / ٢) .

(٥) وفي (خ) و (س) : (فحيث) .

(٦) وفي نسخ : (ما قصد من الوضوء) .

وَشَرَطُ صِحَّتِهِ : الْإِسْلَامُ ،

على الفعل بعدُ ، وَالْأَيُّ تَنْظِيحًا بِتَدْرِ ، أَوْ خَوْفٍ عَضْبٍ ، أَوْ تَلَفٍ مَالٍ بِقَرِينَةٍ وَلَوْ
ضَعِيفَةٍ ؛ كَمَا يُفْهَمُهُ قَوْلُهُمْ : (لَا يَجُوزُ تَأْخِيرُ الْمَوْسَعِ إِلَّا إِنْ غَلَبَ عَلَى الظَّنِّ
تَمَكُّنُهُ مِنْهُ)^(١) أَوْ بِكَوْنِهِمَا قَضَاءً عَمَّا أَقْدَهُ .

وَمَتَى أَخْرَجَتْ . . تَبَيَّنَ فَسْخُؤُهُ بِمَوْتِهِ مِنْ آخِرِ سَبَبِي الْإِمْكَانِ^(٢) إِلَى الْمَوْتِ ،
فَبَرُودُ مَا شَهِدَ بِهِ وَيُنْقُضُ مَا حُكِمَ بِهِ .

وَسَيَأْتِي أَنَّهُ يَسْتَفْرِغُ عَلَيْهِ بِوُجُودِ مَالٍ لَهُ لَمْ يَعْلَمَهُ ، وَمَعَ ذَلِكَ لَا يُحْكَمُ بِفُسْخِ
لَعَلِّهِ^(٣) .

(وَشَرَطُ صِحَّتِهِ) الْمَطْلُوقَةُ^(٤) ؛ أَيُ : مَا ذُكِرَ مِنَ الْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ : (الْإِسْلَامُ)
فَقَطْ ، فَلَا يَصِحُّ مِنْ كَافِرٍ أَصْلِيٍّ أَوْ مُرْتَدٍّ ، بَلْ لَوْ ارْتَدَّ أَثْنَاءَهُ . . يَطْلُ وَلَمْ يَجِبْ
مَضِيٌّ فِي فَاسِدِهِ .

وَبِهَذَا فَارَقَ بَاطِلُهُ فَاسِدَهُ بِجَمَاعٍ ؛ كَمَا يَأْتِي^(٥) .

وَلَا تُخِطُّ الرَّدَّةُ غَيْرُ الْمُتَصِلَةِ^(٦) بِالْمَوْتِ مَا مَضَى ؛ أَيُ : ذَاتَهُ حَتَّى لَا يَجِبُ
قَضَاؤُهُ ، بَلْ ثَوَابُهُ ؛ كَمَا نَصَّ عَلَيْهِ .

(١) قَوْلُهُ : (إِلَّا إِنْ غَلَبَ عَلَى الظَّنِّ تَمَكُّنُهُ) أَيُ : وَمَعَ خَوْفِ الْعَضْبِ وَتَلَفِ الْمَالِ لَا يَغْلِبُ عَلَى
الظَّنِّ تَمَكُّنُهُ . كَرْدِي .

(٢) قَوْلُهُ : (مِنْ آخِرِ سَبَبِي الْإِمْكَانِ) قَالَ الشَّارِحُ فِي « حَاشِيَةِ الْإِبْطَاحِ » : قَوْلُهُ : مِنْ (السَّبَبِ
الْآخِرَةِ) هَلِ الْمُرَادُ مِنْ أَوَّلِهَا ، أَوْ آخِرُهَا ، أَوْ قَبْلَ فُجْرِ النَّحْرِ ؛ لَمْ أَرِ مِنْ تَعَرُّضٍ لَهُ ، وَالَّذِي
يَنْضَحُ أَنْ يَقَالَ : يَتَبَيَّنُ فَسْخُؤُهُ مِنْ وَقْتِ خُرُوجِ قَافِلَةِ بَلَدِهِ ؛ لَتَبَيَّنَ أَنَّ هَذَا الْوَقْتَ هُوَ الَّذِي كَانَ يَلْزَمُهُ
الْمَضِيُّ مَعَهُمْ فِيهِ . كَرْدِي .

(٣) فِي (ص: ٤٦) .

(٤) أَيُ : غَيْرُ الْمُتَصِلَةِ بِالْمُبَاشَرَةِ وَلَا غَيْرِهَا . شَيْخُنَا . (ش : ٥ / ٤) .

(٥) فِي (ص: ٢٧٨) .

(٦) قَوْلُهُ : (غَيْرُ الْمُتَصِلَةِ) أَمَّا الْمُتَصِلُ بِهِ . . فَتَطْلُ الْجَمِيعُ ذَاتًا وَثَوَابًا ؛ كَمَا يَأْتِي فِي (الرَّدَّةِ) .
كَرْدِي .

فَنُؤِنِّي أَنْ يُحْرَمَ عَنِ الصَّيِّئِ الَّذِي لَا تُنْتَرُ ،

قِيلَ عِدَانُهُ لَا تَهِي مَعُونَ ، أَصَدُّ ، لَا يُشْرَطُ لَصَحِّهِ إِلَّا الْإِسْلَامُ^(١)
 انتهى ، وليس في محنته ، لأنَّ تعريف بحرئى نَعْدُ بحصر ، على أنه^(٢) اعْتَرَضَ
 بأنه يُشْرَطُ بِصَ الْوَعْدُ ، وَائْتِ ، وَاعْلَمْ بِانْكِسَافِهِ ، حَتَّى لَوْ جَزَتْ أَفْعَالُ
 السَّيِّئِ مِنْهُ انْفَادٌ لَمْ يُعَدَّ بِهَا

لَكِنْ رَدَّ دَكْرُ الْيَةِ بِأَنَّهَا رَكْنٌ ، وَيُرَدُّ دَكْرُ الْوَعْدِ بِأَنَّهُ مَعْلُومٌ مِنْ صَرِيحِ كَلَامِهِ
 الْإِنِّ فِي الْمَوَاقِفِ^(٣) ، وَدَكْرُ الْعَمَلِ بِأَنَّهُ لَوْ حَصَلَ بَعْدَ الْإِحْرَامِ وَقِيلَ تَعَاظِي
 الْأَفْعَالِ كَمِ ، فَلَيْسَ شَرْطاً لَانْفَادِ الْإِحْرَامِ الَّذِي انْكَالَمَ فِيهِ ، بَلْ يَكْفِي
 لَانْفَادِهِ تَصَوُّرُهُ بَوَحْدِهِ

(فَلَلُولِي) عَلَى الْمَالِ وَلَوْ وَصِيّاً وَقَتْنَأَ سَمِعَهُ أَوْ مَادُونَهُ وَلَوْ لَمْ يَخُجْ ، أَوْ كَانَ
 مُحْرَماً بِحُجٍّ عَنْ نَفْسِهِ وَإِنْ غَابَ الْمُؤَلِّئُ

وَفَارَقَ الْأَجِيرَ^(٤) بِأَنَّهُ مُشَاطِرٌ لِعَادَةِ عَنِ الْعَبْرِ فَاشْتَرَطَ وَقُوعُهَا فِيهِ ، وَلَوْلِيٌّ
 لَيْسَ كَذَلِكَ^(٥) ، وَمَنْ نَحْمُ لَا يَرْمِي عَنْهُ بِشَرْطِهِ^(٦) ، لَا يَنْزِمِي عَنْ نَفْسِهِ

(أَنْ يُحْرَمَ عَنِ الصَّيِّئِ) الشَّامِلُ لِلصَّيِّئَةِ ، إِذْ هُوَ لِلْحَجِّ^(٧) (الَّذِي لَا يَمْعِرُ)
 أَيِ بَنُوِي جَعَلَهُ مُحْرَماً ، أَوْ لِإِحْرَامِ نَفْسِهِ عَنْهُ ، لِحَجْرِ مُسْلِمٍ أَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ
 وَسَلَّمَ لَفِي رَكْعَةٍ بِالزَّوْحَى ، فَرَفَعَتْ إِلَيْهِ امْرَأَةً صَبِيّاً فَقَالَتْ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، أَلْهَدُ
 حُجَّ ؟ قَدْ ، نَعَمْ ، وَلَكِ آخَرُ^(٨)

(١) المحرر (ص : ١٢٠)

(٢) قوله (على أنه) لصغير يرجع إلى قول الأصل كردي

(٣) في (ص ٤٩) وفي المصرية (لأنه معلوم)

(٤) أي حيث بشرطه أن يكون خلافاً حج عن نفسه وبني (ش : ٦٤)

(٥) أي : لا يباشِرُ العبادة عن الغير . (ش : ٦/٤)

(٦) أي . إذا عجز عن الرمي . (ش : ٦/٤)

(٧) وفي المطبوعة المصرية : (إذ هو للحج)

(٨) صحيح مسلم (١٣٣٦) عن ابن عباس رضي الله عنهما

و المحصور .

وهي رواية لأبي داود : فأحدث بعض صبي فرمته من محبتها^(١) وهو ظاهر في صفة جدًّا

ونكتت نصبي ثواب ما عمده ، أو عمل به وإنه من الطاعات ، كما أفاده بحر ، ولا نكتت عليه معصية إجماعاً

(والمحصور) الشامل للمحيرة كذلك : فيسأ على الصبي ، وأحدثوا عما تقرّر : من اعتبار ولاية المال^(٢) والأم ينسب كذلك لاحتساب أنها وصية ، أو أن ربه أدب بها أن تحرم عنه ، أو أن يحصل^(٣) لها أجر الحمل والشفقة لا الإحرام ، إذ ليس في بحر أنها أحرمت عنه

وحيث صار المومي محروماً وجب أن يفعل به ما يُفكر فعله ، كإحصاره عرفه وبشر المواقف ، ومنها - كما هو ظاهر - الرمي ، فيرمي إحصاره إليه حدة رمية عنه وإن لم تصور منه ، لأن الواجب شيئين الحضور والرمي ، فلا ينمط أحدهما بسقوط الآخر ،

والطواف والسعي به^(٥) .

وإن فعل عنه ما لا يُفكر ، كالرمي بعد رميه عن نفسه إن لم يقدر لو جعل الحصاة بيده أن يرمي بها ،

ويظهر في جعلها بيده : أنه لا يُعتد به إلا إن رمى عن نفسه ، لأنه مقدمة

(١) من أبي داود (١٧٣٦) عن ابن عباس رضي الله عنهما والمحبة مركب من مركب النساء ، كالهودج ، مختار الصحاح (من : ١١٣) .

(٢) أي : الأحد بعضه والإخراج من المحفة . (ش : ٦ / ٤) .

(٣) أي : في قوله : (فللولي على المال . . .) .

(٤) قوله (أو أن يحصل) أي حاصل بحديث كروي

(٥) قوله (والطواف والسعي) معطوفان على (كإحصاره) هامش (ك)

لدي في فنعص حكمة . وبويش انه بو وضع الحصاة^(١) بيده غير الولي ومادونه
لا تعد به . وكذا بو احصره عزله^(٢) ، كما شملهما كلاهما
وتصني عنه به انصوف وإلحرم . وتشرط في انصوف به طهر الولي .
وكذا تصني على الأوجه . فيوضه الولي وبوي عنه
وخرخ ما الذي لا يميز (المميز) فلا يحوز له الإلحرم عنه على ما نقله
لأذرعني عن ابن الصن والجمهور واعتمده . لكن المصنح في أصل الروضة^(٣)
يحوز . فونش^(٤) آخره عنه . أو أدل له أن يحرم عن نفسه^(٥)
فاعترضه^(٦) عضة عن أن المعهوم إذا كان فيه خلاف فوني أو تفصيل
لا يرد^(٧) لإفادة القيد^(٨) حسنة
وخرخ ما الذي (والمحو) المعنى عنه . فلا يحرم أحد عنه^(٩) . إذ
لا ولي له إلا على ما يأتي أول (الحجر)^(١٠)
ولسند أن يحرم عن قبه الصغير لا البالغ . على الممنع^(١١) فيهما
وتردد الطر في المنص الصغير . فيختص أنه طر ما يأتي في
(النكاح)^(١٢)
وحسب فيخرم عنه وليه ومبته معاً . لا أحدهما وإن كانت مهابة^(١٣) . إذ

(١) وفي المطبوعات : (لورفع الحصاة) .

(٢) الشرح لكبير (١٥٠ / ٣) . روضة الطالبين (٣٩٧ / ٢)

(٣) قوله (اعراض) أي الاعراض على المنصف . بأن قوله (لا يميز) ليس على
ما يعني . كردي .

(٤) والمراد بالقيد في قوله (لإفادة القيد) لفظه (لا) كردي . وعنده الشرواني (٧٤)

(٥) قوله : لإفادة البعد . ملح معلى يعني لورود وعلة به . والمراد بالقيد قول المنصف

الذي لا يميز .

(٦) في (٢٨٤ / ٥)

(٧) في (٥٩٥ / ٧) .

وبما نصح فاشتره من المسلم ثمير

لا دحل بها إلا في الأكساب^(١) وما شفعها ، كركاه الفطر ، لإطعام من ثمرته
بفسه ، ويضمحل صحة إحرام أحدهما عنه ، ويستند - إذا كان المحرم^(٢) الولي -
تحليله ، والأول : أقرب .

فإن قلت : يأتي ذلك^(٣) قول جمع ، وحكي عن الأصحاب من بعضه حرز
له حكم لمن في محل السد له إلا في سمهاياه أن أحرم في بوته ووسعت سكه ،
وله حينئذ حكم الحرز قلت لا ينافيه ، لأن التحليل يتعلق بالسكس أيضاً
فأثرت فيه سمهاياه ، بخلاف الإحرام ؛ لأنه صفة لا تعلق لها بالسكس

(وبما نصح مباشرة) أي ما ذكر ، من الحج والعمرة (من المسلم
المميز) ولو قساً ، ككل عبادة بدنية

بعم ، تتوقف صحة إحرامه على إذن وليه ، كما مر^(٤) ، أو سيده ، لاحتياجه
بمن ، أي شأنه ذلك ، وهو محجور عنه فيه

وبلزم الولي كل دم لرم المولي ، وما راد على مؤنه في الحصر ومؤنه قضاء
ما أفسده بجماعه ، بوجود^(٥) شروط جماع البالغ المفسد فيه ، لأنه اندي ورطه
في ذلك من غير حاجة ولا ضرورة .

وبه^(٦) فارق وحوت آخره بعليمه ومؤن من يروخها له في مال المولي ، لأنه لو
لم يُعَمَّنْ احتاج لتعتم بعد بلوغه وقد نظر لولي أن تث الروحنة بسبب فيها
المصلحة تقوت لو أخر للبلوغ .

(١) وفي (ب) و (ت) و (ج) : (في الأكساب)

(٢) وفي (ب) : (إذا كان المحرم به مولي) ، وفي هامش (أ) : (الولي المحرم)

(٣) قوله (من في ذلك) أي ما ذكر ، من عدم الفرق بين سمهاياه وغيرها كردي

(٤) أي في قوله (فإن شاء أحرم عنه) : (ش : ٨٤)

(٥) قوله (بوجود) : (من بحريف الكاتب ، والأصل بوجد) (ش : ٨٤)

(٦) أي : بقوله : (من غير حاجة ولا ضرورة) (ش : ٨/٤)

و نفا يقع عن حجة الإسلام بالمشاهرة إذا مباشرة تكنت أخر ، فخرى : حج
الغدير دون الصبي وعند

(وإنما يقع) ما أتى به المحرم (عن) نذر^(١) إن كان مسلماً مكلفاً ، وعن
(حجة الإسلام) وعمرته (بالمشاهرة) عن نفسه أو عن ميت أو معصوب ،
فندفع قوف الإسوي ومن قلده به " بميد مصر " ^(٢)

(إذا مشره المكلف) في الحملة لا بالحج^(٣) ، أي التبع العاقل (الحر)
ولو بالمشاهرة وإن كان^(٤) حال الفعل قمّاً طاهراً

(فخرى : حج الفقير) وعمرته عن حجة الإسلام وعمرته أداة أو قصاة لما
أفسده^(٥) ، كما لو تكنت مريض حصور الجمعة ، وعي خطر الطريق

(دون الصبي والعبد) فلا يقع سكهما عن سك^(٦) الإسلام إجماعاً ، ولأن
الحج لكونه وطيفة العمر ولا يتكرّر أغتر وقوعه حال الكمال

هذا^(٧) إن لم تذركا وقوف الحج^(٨) وطوف العمرة كاملين ، ولا ؛ بأن منع
أو عتق قبل الوقوف أو الطواف^(٩) ، أو في أثنائهما أو بعد الوقوف وعدد وأذركه
قل فحر الحر . آخرهما عن حجة الإسلام وعمرته ؛ لوقوع المقصود

(١) وفي (ب) و(خ) : (نذره) .

(٢) أي : قوله المكنت : (بالمشاهرة) . (ش : ٨ / ٤) .

(٣) راجع : الجيم الوهاج : (٤٠٠ / ٣) .

(٤) قوله (لا بالحج) أي لا المكلف بالحج ، وهو المكلف مع الاستطاعة ، فإن دلت

الكيف لا بشرط بلوموع عن حجة الإسلام كردي

(٥) وفي (أ) : (ولو بالتبين بعد وإن كان ...)

(٦) عبارة الديباج : (١٠٣) (أو قصاة إذا أفسده)

(٧) وفي (أ) : (فلا يقع سكهما عن سك)

(٨) أي عدم وقوع سكهما عن سك الإسلام (ش : ٩ / ٤)

(٩) قوله (وقوف الحج) أي الوقوف بمعرفة في الحج كردي

(١٠) أي : للعمرة . (ش : ١٠ / ٤) .

الأعظم في حال الكمال^(١).

وراحت الإِسْوَئِي أَنَّهُ إِذَا كَانَ عَوْدُهُ لِمَقَرِّفٍ بَعْدَ انْطِوَافِ^(٢٢) بَرْمَةِ إِعَادَتِهِ ،
كَسَمِي بَعْدَهُ^(٢٣) ، سَمَاعِي حَالِ الْكَمَالِ ، وَمِنْهُمَا الْحَقُّ ؛ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ^(٢٤)
وَيُؤَاحِذُ مِنْ ذَلِكَ أَنَّهُ يُخْرِئُهُ عَوْدُهُ وَلَوْ بَعْدَ السَّحَابِيْنَ وَإِنْ حَامَعَ بَعْدَهُمَا ، وَهُوَ
مُحْتَمِلٌ^(٢٥) ، فَيُعْذَرُ بَعْدَهُ وَهُوَ^(٢٦) ، لِيَعْمَ فِي حَالِ الْكَمَالِ

وعليه فيظهر أنه لا يغرد إحرامه^(٨٧) ، لأن هذا من بواع الإحرام الأول
ويُفرق بين هذا^(٨٨) وعصيلهم في سحود السهو بين أن يُسلم سهواً فيغرد ، أو
عمداً فلا ، بأن تحصل الحج الكامل صحت ، فتومع فيه باستدراكه ولو بعد
الخروج منه بالتحديق ما لم يُسامح ثم

وَرَفَعَ فِي «الْكَفَايَةِ» أَنْ إِفَادَةَ الْمَحْوِ حَكْمُهَا مَا ذَكَرَ^(١٠)، وَحَرَّمَ لَهُ
الْإِسْنَوِيُّ وَابْنُ النَّقِيبِ^(١١)، وَأَعْتَمَدَهُ الرُّكْنِيُّ وَاحْتَلَلَ النَّفِيسِيُّ وَغَيْرُهُمْ،
وَنَعَمَهُمْ شَيْخُنَا^(١٢)، وَهُوَ فِسْ مَا ذَكَرُوهُ فِي الصَّبِيِّ غَيْرِ الْمَعْبُورِ^(١٣)، لَكِنْ لَدِي

(١) راجع: السهل المصالح في اختلاف الأنواع، ص ٥٧٦.

(٢) قوله : (بعد الطواف) أي : طواف الركن . كرمي

(3) المصحات (٤٦٣/٤)

(١) راجع: المجلد الرابع في اختلاف الأئمة، ص ٥٧٧.

(۵) لکھ بعد : بحروجه عن الجمع ، ای : عن اركانہ (ش ۴ ۱۱)

(۶) وقوله : (بعد وقوله) ظرف لـ (بعد) . كـردی

(٧) وهي (أ) و(ب) و(ج) و(د) و(هـ) و(و) و(ز) و(ح) و(ط) و(ي) والمطروعة المنصرفة (أله لا بعد إحصائه)

(A) أي . جوار العودة بعد التحليل . (ش : ١١/٤) .

(۹) وقوله (ما ذكر) راجع إلى قوله (ما لم أوعى) (ما لم أوعى) كـردی وراجع : كتابه

$$(F_Y, V) = (0)$$

(١٠) المراجع على نكت الصهاج (٢/ ٢٤١)

(١١) أمية المطالب (٢٤٨/٣)

(١٧) قوله (وهو قاسم ما ذكرناه في النص غير المميز) يعني كما قاسم لمحمود علي النص =

خَرَى عَلَيْهِ الشَّيْخَانِ : أَنَّهُ تَشْرُطُ إِفَاتُهُ فِي الْأَرَكَانِ كُلِّهَا حَتَّى عَدَّ الْإِحْرَامَ^(١)

وَمَعْنَاهُ فِي «مَجْمُوع» عَنْ الْأَصْحَابِ ، وَفِي «مَعْنَاهُ» أَنَّهُ يُشْرُطُ ذَلِكَ فِي وَفْوِهِ عَنِ حَجَّةِ الْإِسْلَامِ^(٢) ، وَفِي الْأَرَكَانِ ذَلِكَ عَنْ الْأَصْحَابِ أَيْضًا ، وَكَلَامُ «مَجْمُوع»^(٣) يَدْفَعُ مَا أُوتِيَ شَيْخًا لِكَلَامِهِمْ ، بَأَنَّهُ وَفْوُهُ عَدَّ الْإِحْرَامَ إِنَّمَا هِيَ شَرْطٌ لِمَوْفُؤِهِ رِيَادَةً لِمَعْنَاهُ عَنِ الْوَلِيِّ^(٤) ، عَلَى أَنَّ صَبِيحَ «الرَّوْضَةِ»^(٥) يُزَكِّي هَذَا إِسْأَوِيلَ أَيْضًا

فَإِنْ قُلْتُ : مَا الْعَرُوفُ بَيْنَ الصَّبِيِّ غَيْرِ الْمَمِيَّزِ وَالْمَجْنُونِ^(٦) ؟ قُلْتُ : يُفْرَقُ بَأَنَّهُ فِي إِحْرَامِ الْوَلِيِّ عَنِ الْمَحْجُوبِ حَلَالًا ، وَلَا كَذَلِكَ الصَّبِيُّ ، فَلَقَوْلُهُ إِحْرَامُهُ عَنْهُ وَقَعَ عَنِ حَجَّةِ الْإِسْلَامِ ، بِخِلَافِ الْمَجْنُونِ^(٧) .

وَدَكَّرْتُ فِي «شَرْحِ الْعَابِ» فَرَقًا آخَرَ مَعَ الْإِنْتِصَارِ لِلْمَنْقُولِ^(٨) ، وَأَنَّ

= الْعَبْرُ الْمَمِيَّزُ فِي إِحْرَامِهِ لَيْسَ عَنْهُ كَذَلِكَ هُوَ يَفَاسُ عَلَى الصَّبِيِّ إِذَا بَلَغَ قَبْلَ الْوُفُوفِ وَبَعُوثِهِ فِي الْوُفُوفِ عَنِ حَجَّةِ الْإِسْلَامِ وَعَمَرَتِهِ . كُرْدِي .

(١) الشَّرْحُ الْكَبِيرُ (١٥٤/٣) ، رَوَاهُ الطَّالِبِينَ (٤٠٠/٢) ، وَرَاجِعُ «الْمُسْتَهْلِكِ» فِي خِلَافِ الْأَشْيَاءِ ، مَسْأَلَةُ (٥٧٨)

(٢) الْمَجْمُوعُ (٢٨/٧) .

(٣) قَوْلُهُ : (وَكَلَامُ الْمَجْمُوعِ) هُوَ قَوْلُهُ : (مَعْنَاهُ أَنَّهُ ...) إلخ . كُرْدِي

(٤) أَمْسَى الْمَطَالِبِ (٢٤٨/٣) .

(٥) رَوَاهُ الطَّالِبِينَ (٤٠٠/٢) .

(٦) قَوْلُهُ : (مَا الْعَرُوفُ بَيْنَ الصَّبِيِّ غَيْرِ الْمَمِيَّزِ وَالْمَجْنُونِ) أَيُّ : فِي أَنَّ الصَّبِيَّ الْغَيْرَ الْمَمِيَّزَ إِذَا بَلَغَ قَبْلَ الْوُفُوفِ وَفَوْقَ إِحْرَامِهِ عَنِ حَجَّةِ الْإِسْلَامِ بِخِلَافِ الْمَحْجُوبِ . كُرْدِي

(٧) قَوْلُهُ : (فَلَقَوْلُهُ إِحْرَامُهُ) عَدَّ بِصَرِيحِهِ أَنَّ الْإِحْرَامَ عَلَى الصَّبِيِّ الْغَيْرِ الْمَمِيَّزِ عَدَّ يَجْعَلُ عَنِ حَجَّةِ الْإِسْلَامِ ، وَاسْتَكْرَارُ أَنَّ عَدَمَ التَّمْيِزِ الَّذِي مَعَهُ التَّمْيِزُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْبُتُوحِ سَوَاءٌ ، فَلَا يَتَصَوَّرُ مَعَ وَفْوِهِ الْإِحْرَامَ عَنْهُ عَدَّ عَدَمَ تَمْيِزِهِ أَنْ يَبْلُغَ عَدَّ الْوُفُوفِ أَوْ مَعْدَهُ فِي عَامِهِ حَتَّى يَتَصَوَّرَ الْوُفُوفَ عَنِ حَجَّةِ الْإِسْلَامِ ، وَيَحْتَاجُ بَأَنَّهُ يَتَصَوَّرُ أَنَّ يَسْمَعُ عَدَمَ التَّمْيِزِ عَلَى خِلَافِ بَعْدَاتِ إِنْ حَرَبَ الْوُفُوفَ . كُرْدِي

(٨) قَوْلُهُ : (مَعَ الْإِنْتِصَارِ لِلْمَنْقُولِ) أَيُّ الْمَنْقُولِ - أَيُّ : فِي «الْمَجْمُوعِ» - عَنْ الْأَصْحَابِ كُرْدِي .

وشرط وُحُوهِ الإسلام وبتكسيف والتخريف والاستطاعة .

اولئك عمنو عنه وإن كان طاهر الصب بؤيده^(١)

ثم اشترط الإفاقة عند الحل هو ما بحثناه ، بناءً على أنه ركن^(٢) ، وشرح فيه شرح بأنهم إنما سكنوا عنه^(٣) ، لأنه لا يُشترط فيه فعل ، قالوا^(٤) حتى لو وقع وهو نائم . ، كمن فيما يظهر ، انتهى

ويُرَدُّ بأن محل كونه لا يُشترط فيه فعل إذا كان مأهلاً لا مطلقاً ، كما هو واضح ، فاتحة ما بحثناه .

وإذا اشترط بوضع الوقوف الذي لا يُشترط فيه فعل ، ولا يؤثر فيه صارف عن حجه الإسلام^(٥) بقائه عنده ، فالحق كذلك

(وشرط وُحُوهِ) أي ما ذكر من الحج والعمرة (الإسلام) فلا يحث على كافر أصلي ، إلا لعقابٍ عليه ، بطير ما مر في الصلاة وغيرها^(٦) ، ولا أثر لاستطاعته في كمره^(٧)

أما المرنذ فحاطب به في رذيقه ، حتى لو استطاع ثم أسلم لرمه الحج وإن افتقر ، فإن أخره حتى مات . . خُجَّ عنه من تركته .

(ولكليف ، والحرية ، والاستطاعة) بالإجماع ، فلا يجت على أصداد هؤلاء أنفسهم .

(١) وفي (أ) و (ب) و (ج) والمطوعات (يؤبىهم)

(٢) لشرح الكبير (٤٥٤ / ٣) ، روضة الطالبين (٢٠٠ / ٢)

(٣) أي : عن اشتراط الإفاقة عند الحل . (ش : ١٢ / ٤) .

(٤) وفي المطوعات (قال) وفي (أ) و (ب) و (ط) و (ف) و (شعور) و (عري) بعده (قال) أو (قالوا) غير موجودة أصلاً .

(٥) قوله (عن حجه الإسلام) متعذر بوضع (ش : ١٢ ، ٤)

(٦) في (٨٣٣)

(٧) قوله (ولا أثر لاستطاعته في كمره) حتى لو افتقر بعد استطاعته ثم أسلم لم يجب عليه

وهي بوعان

أحدهما استطاعة مباشرة ، ولها شروط

وعُلم من كلامه مع ما مرّ فيه^(١) أن المراتب خمس صخّة مطبقة ، وصخّة مباشرة ، فوقوع عن بدر ، فوقوع عن فرض الإسلام ، فوحوت ، وأن الاستطاعة الواحدة كفة للحج والعمرة ، كذا أطلقوه ، ومحلّه - كما هو واضح - هي استطاعة الحج ، أما استطاعة العمرة في غير وقت الحج فلا يَتَوَهَّمُ الاكتفاء بها للحج

(وهي بوعان : أحدهما استطاعة مباشرة ، ولها شروط) ظاهره بل صريحه ؛ كسائر كلامهم أنه لا عمرة بقدرة وليّ على الوصول إلى مكة وعرفة في لحظة كرامة ، وإنما العمرة بالأمر الطاهر العاديّ ، فلا يُخاطب ذلك الوليّ بالوحوط إلا إن قدر كالعادة ، ثم رأيت ما يُصرّح بذلك ، وهو ما سأذكره أواخر (الرهن) ، أنه لا بدّ من قبضه من الإمكان العاديّ ، نصّ عليه

فإن الفاضل أبو الطيّب : وهذا^(٢) يدلّ على أنه لا يُحكّم بما يُمكن من كرامات الأولياء ؛ ولهذا لم يُلحق من تروّخ بمصر^(٣) امرأة بمكة فولدت لستة أشهر من العقب

وتعقّه^(٤) الرركشي بكلام لابي الرقعة ، أؤلّته بما خاضه حمته على أن الوليّ إذا فعل الشيء كرامة ترتّب عليه حكمه ؛ كما لو حجّها^(٥) ، أمّا أنه

(١) أي في شرح (عن حجة الإسلام) من ريادة شروط الوقوع عن الدر (ش ١٢/٤)

(٢) أي : النص المذكور . (ش : ١٢/٤) .

(٣) في إبحار ، وأصل التميم ولد امرأة بمكة من بروجها بمصر فولدت إبع (ش ١٢/٤)

(٤) قوله (ونعقه) الصمير يرجع إلى الماضي ، وإنما قال (بكلام لابي الرقعة) إشارة إلى أنه لا اعتبار به ؛ لأن التذكير للتخفيف - كردي .

(٥) قوله (كما لو حجّها) جمع عن حجة الإسلام كردي

أَخَذَهَا : وَجُودُ الرَّادِ وَأَوْعِيهِ ، وَمُؤْنَةُ دِهَانِهِ وَإِيَّاهُ ، وَفِي إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ
سِدَّةٌ أَهْلٌ وَعَشِيرَةٌ ثُمَّ تَشْرُطُ بِمَقْعَةِ الْإِبَابِ ،

يُكْفَى بِمَعْلٍ بِقَدْرِ عِيهِ كَرَمُهُ فَلَا ، لِإِطْفَاقِهِمْ - كَمَا قَدْ سَمِعْتُمْ - عَلَى أَنَّهُ يَسْمَى
بِهِ نِسْرَةً عَنْ قَصْدِ انْكَرَمِهِ وَقَعْبِهَا مَا تُمَكِّنُهُ

(أَحَدُهَا وَجُودُ الرَّدِّ وَأَوْعِيهِ) حَتَّى نِسْفَرُهُ^(١) ؛ أَي : مَثَلًا (وَمُؤْنَةُ) نَمِيهِ
وَعَثْرُهُ مِمَّا لَحِخَ أَنَّهُ فِي (دِهَانِهِ وَإِيَّاهُ) أَي : أَقَلَّ مَدَّةٍ يُمَكِّنُ فِيهَا ذَلِكَ بِالسَّيْرِ
الْمَعْدَدِ لِأَنَّهُ مِنْ سِدَّةٍ^٢ مَعَ مَدَّةٍ لِإِقَامَةِ الْمُعْتَدَةِ بِمَكَ

وَهَذَا^٣ عَدَمُ بَعْدِ حَاصِلٍ ، وَحِكْمَةُ ذِكْرِ الْحَاصِلِ وَرُودُهُ فِي الْحَرَمِ أَيْ
صَحْحُهُ جَمْعٌ ، وَصَفَةُ أَحْرَاقٍ أَنَّهُ صَنَى اللَّهُ عَلَيْهِ وَمَسَّمْ شَيْءٌ عَنِ السَّيْلِ فِي
الآيَةِ ؟ فَقَالَ : « الزَّادُ وَالزَّاجِلَةُ »^(٤) .

(وَفِيهِ إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ سِدَّةٌ أَهْلٌ) وَهُمْ مِنْ^(٥) تَحْتِ بَعْضِهِمْ (وَعَشِيرَةٌ)
هِيَ سَمْعِي (أَوْ) لِأَنَّ وَجُودَ أَحَدِهِمْ كَيْفَ فِي الْحَرَمِ بِاشْتِرَاطِ ذَلِكَ ، وَهُمْ^٦
أَوْرَثُهُ مَطْلَقًا^(٧) (لَمْ تَشْرُطْ) فِي حَقِّهِ (بِمَقْعَةٍ) عَثْرُهَا بَعْدَ تَعْيِيرِهِ - (مُؤْنَةُ)
يُبَيِّنُ أَنَّ الْمُرَادَ بِهِمَا^(٨) وَاحِدٌ هُوَ مَفْهُومُ الْمُؤْنَةِ الْأَعْمَى ، فَانْدَفَعَ اعْتِرَاضُهُ أَنَّ التَّعْيِيرَ
- (سَمْعَةٍ) قَاصِرٌ (الْإِبَابِ) أَي : قَدَرْتُهُ عَلَى مُؤْنَةٍ ، مِنْ ارْتَادٍ وَلَوْ رَاحِلَةً ، لَا اسْتَوَى
كُلَّ الْبَلَادِ إِلَيْهِ حَيْثُ .

(١) النُسْفَرَةُ طَعَامٌ يَحْدُثُ لِمَسَافِرٍ مَحَارِجُ الصَّحَاحِ (ص ٣١٤)

(٢) أَي : وَلِيَّ بَلَدِهِ مَعْنَى وَالْمُرَادُ بِلَدِهِ مَحَلُّهُ كَمَا عُبِّرَ بِهِ «السَّدَّةُ» (ش ٤ ١٣)

(٣) قَوْلُهُ : (وَهَلَا) إِشَارَةٌ إِلَى مُؤْنَةٍ ، كَرْدِي .

(٤) أَحْرَقَهُ بِحَاكِمِ (١ ٢٤٢) عَنْ أَسْرِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، وَصَحْحُهُ ، وَلِإِسْرَافِي (٨٣٤) عَنْ سِ
عَمِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، وَحُشَّةٌ ، وَيُبَيِّنُ صَفَتَهُ بِحَافِظِي « سَلْمَحَصْ بِحَيْر » (٢ ٤٨٢)

(٥) وَمِنْ (ب) وَ (و) (ص) وَالْمَطْبُوعَاتُ (هَمْ) بَدُونِ (رَاو) وَفِي الْمَطْبُوعَةِ الْمَصْرِيَّةِ
(مِمَّنْ) بَدَلُ (مِنْ)

(٦) قَوْلُهُ : (وَهُمْ) أَي : الْعَشِيرَةُ ، كَرْدِي .

(٧) (أَقَارِبُهُ مَطْلَقًا) سَوَاءٌ كَانُوا وَارِثِينَ أَوْ لَا ، فَالْمَعَارِفُ وَالْأَصْدِقَاءُ لِسَوَاءٍ كَذَلِكَ كَرْدِي

(٨) وَمِنْ (ب) وَ (و) (ص) وَ (ب) وَالْمَطْبُوعَاتُ (أَلْ لِمَرْدُوهَا)

ولو كان يكسب ما بقي مراده وسفره طويل لم تكلف الحج ، وإن قصر وهو يكسب في يوم كفاية تام كسب

و. ذوة^(١) س في العربة من الوحشة ومشقة فرق موطن المأثوف بالطمع ويؤخذ من ذلك^(٢) أن كلام من له وطن وبوى الرجوع إليه ، أو لم ينو شئ ، ويظهر صطه س مر في (الجمعة)^(٣) .

فمن^(٤) لا وطن له وله بالحجار^(٥) ما ثمنه^(٦) لا تفسر في حقه مؤنة لإبواب قطعاً ، لا استواء سائر أسلاد إليه ، وكذا من بوى^(٧) الاستيطان بمكة أو غيرها^(٨)

(ولو) سم يحد ما ذكر يكن (كان يكسب) في السفر (ما بقي مراده) وغيره من المؤر (وسفره طويل) أي مرحلتان أو أكثر (لم يكلف الحج) وإن كان يكسب في كل يوم كفاية أيام ، لأن في اجتماع نعت السفر والكسب مشقة شديدة عليه

(وإن قصر) سفره ، بأن كان دون مرحلتين من مكة (وهو يكسب في يوم) أول من أيام سفره ، ووقع في نسخة (في كل يوم) وهي وهم (كفاية أيام كسب) السفر للحج مع الكسب فيه وإن نزع فيه الأذرع وأطال ، لا تناء المشقة جسد ، فقد مستطعاً .

(١) أي ذلك القول . (ش : ١٣ / ٤) .

(٢) أي : الرد . (ش : ١٣ / ٤) .

(٣) في (٦٥٣ / ٢) .

(٤) وهي (ب) و (بـ ٢) و (ث) و (ح) و (ط) و (ثور) واسطوانات (فمن) وهي مع (فيمن)

(٥) وهي (أ) و (ث) و (ح) و (ط) و (ثور) و (حري) (في الحجار) بدل (بالحجار)

(٦) وهي (ب) و (ف) واسطوغة المصرية والوهه (ما يعبه)

(٧) قوله (وكذا من بوى) إلح ، أي كمن لا وطن له من له وطن وبوى الاستيطان بمكة ، أو كمن له شيء يفت من يس له شيء يعبه ، وبكسب بوى الاستيطان بمكة ، كل محتمل مصري ، وقد يقال : إنه راجع لكل مهبط . (ش : ١٣ / ٤) .

(٨) راجع لسهل الصباح في خلاف الأشاح ، مآله (٥٧٩)

الثاني : وجود الراحلة

السفر وسكب ، بخلاف ذلك قُلْتُ بل انصرف طاهرًا ؛ لأنه إذا قدر على الكسب أو سفره غُدْ مطعماً له ، ولا كذلك قدرته في الحصر ؛ لأنه لا يُعَدُّ بها مستطيعاً للسفر ، بل محضاً بسبب الاستعانة بالسفر ، وقد تقرر أن تعصيل سبب الوجوب لا يجب

فأنصح المرق ، والإجماع المذكور ، وعلل من أحد من هذا الإجماع أنه لا يجب اكتساب نحو الراد سفرًا ولا حصرًا

ويُفتَرَضُ في العمرة القدرة على مؤنة ما يستلزمها عالياً ، وهو نحو نصب يوم مع مؤنة سفره .

(الثاني وجود الراحلة) شراء أو استحجار بعوض المثل لا بأريد منه وإن قل ؛ نظير ما مر في (التيمم)^(١) ، وصريح به ما أسلفه في الرقعة كالروائي^(٢) ، وكون الحج لا يدل له بخلاف التيمم^(٣) يُقَارَضُ أن الحج على التراخي ، فكما أنه غير مضطر لبدل الريادة ثم للمدنية ، فكذا هو للتراخي

أو وقف عليه^(٤) ، أو إيصاء له^(٥) بمعيتها مدة^(٦) يُفَكِّحُ فيها الحج ، أو على هذه الجهة^(٧) ، أو إعطاء الإمام إتياناً له من بيت المال لا من ماله ؛ كما لو وقفها له غيره ؛ للمنة

(١) في (١/٦٤٢).

(٢) كناية السب (٧/٣٧) ، بحر المنع (٣/٣٦٥)

(٣) قوله (لا بد له بخلاف التيمم) الأولى (بخلاف الوضوء) ومن ثم عدل عن هذا التعبير في سباني في الوحشة ، ثم رأيت المحشي قدان بخلاف الماء في التيمم (مصرى ١٣١)

(٤) قوله (أو وقف) عطف على (شراء) أي وقف راحلة عليه كردي

(٥) وقوله (أو إيصاء) أيضاً عطف على كردي أي على (شراء)

(٦) و (مدة) ظرف لهما . كردي .

(٧) وقوله (أو على) إلح عطف على (عليه) يعني أو وقف وإيصاء... إلخ ، وأيضاً

على من يريد الحج كردي قال الشرواني (٤/١٦٦) (ومرجع الإشارة مكة . رشيد)

من بيته وبين مكة مرحلتان ،

وذلك للخبر السابق^(١) .

(لمن بيته وبين مكة مرحلتان) وإن أطلق المشي بلا مشقة ، لأنها من شأنه

حسب

بعم ، هو^(٢) الأمثل خروجاً من خلاف من أوجبه

والأوجه أن المراء لي لا يُخشى عليها فتنة منه بوجوه ، كالرجل في يده^(٣)

وهي^(٤) : الساة التي تضلع لأن تزحل ، وأزادوا بها كل ما يضلح للركوب

عليه بالساة لطريقه الذي ينسلكه ولو نحو بعل وحمار وإن لم يلق به ركوبه^(٥) ،

ونقر ، ساء على ما صرّحوا به ، من حل ركوبه

ومعنى كونها^(٦) لم تُخلق له ، كما في الخبر^(٧) أنه ليس المقصود من

منافعها .

واغسروا المسافة هـ من مكة^(٨) ، وفي حاصري الحرم مه^(٩) ، دعاً للمشقة

فيهما

ولو قدر على استئجار راحلة إلى دول مرحلتين ، وعلى مشي الباقي فظاهر

(١) أي قبل موله المصنف (وقيل : إلح (ش : ١٦/٤) وسبب تحريم الحبر هناك

(٢) أي : المشي إن أطلق بلا مشقة . هامش (١) .

(٣) وسبب (في يده) يرجع إلى (المشي) كردي

(٤) (وهي) يرجع إلى (الراحلة) . كردي

(٥) راجع : السهل الصالح في اختلاف لأشباح : مسأله (٥٨٠)

(٦) أي لقرة . (ش : ١٦/٤) .

(٧) عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ : «يَسْمَا زُحُلٌ رَاكِبٌ عَلَى نَقْرَةٍ أَتَمَّتْ إِلَيْهِ

فَقَالَتْ لَمْ أَخْلُقْ لِهَذَا ، خُيِّقَتْ لِنَحْرَانِيَّةٍ» أخرجه المعاري (٢٢٢٤) ، ومسلم (٢٣٨٨)

(٨) لمطه (هـ) في (ب) و(ص) والمطوعاب بعد نقطة (مكة)

(٩) قوله (وهي حاصري الحرم) كما يأتي في فصل الأركان كردي قوله (مه) أي من

الحرم (ش : ١٦/٤)

فإن لحقه بالراحلة مشقة شديدة اشترط وجود محمل ، واشترط شريك يجلس في الشق الآخر

كلاهما أنه لا يلزمه ، وهو الأوجه ، خلافاً للركني ؛ لأن تحصيل سبب الوحوب لا يثبت

(فإن لحقه) أي اندكر (بالراحلة مشقة شديدة) وهي في هذا الباب ما يُبيح التيقم ، أو يُحصل به^(١) صرراً لا يُحصل عادة فيما يظهر^(٢) (اشترط وجود محمل) بمنع ميمه الأولى وكسر الثانية ، وقيل عكسه ؛ دفعاً للضرر

فإن لحقته بالمحلب اشترط نحو كسبه ، وهي المسماة الآن بالمحارة^(٣) ، فإن لحقته بها . فمحققة ، فإن لحقته بها . سريرٌ يُحمله رجال على الأوجه فيهما^(٤) ، ولا نظر لزيادة مؤنتهما ؛ لأن العرض أنها فاضلة عما يأتي^(٥) .

أما المرأة والحشي فيشترط في حقهما القدرة على التحمل وإن اعتدّا غيره ؛ كسائر الأعراب على الأوجه ؛ لأنه أسرلهما ، ولا يُأويه ما مر ؛ من ندب المشي لها^(٦) ، لأنها يُختاط للمراحم أكثر

(واشترط شريك يجلس في الشق الآخر) أي - وجوده بشرط أن تليق به مجالسته ؛ بالأن يكون فاسقاً ولا مشهوراً سحر مجنون^(٧) أو حلاعة^(٨) ، ولا شديداً

(١) قوله (أو يحصل به) إلح لعل (أو) بمعنى (بل) وإلا لهدأ بمضي عما قبله ، لم كان الأولى : (أو ما يحصل به) إلح . (ش : ١٦/٤) .

(٢) راجع : السهل الصباح في اختلاف الأنساب ، مسألة (٥٨١)

(٣) الكسبة : شبه هودج يمر في المحمل ، أو في الرجل قصار ، ويُلقى عليه ثوب يستعمل به الراكب ويستريح به . المصباح المبرور (ص : ٥٤٣)

(٤) أي : في المحفة والسرير . (ش : ١٦/٤) .

(٥) في (ص : ٢٧-٢٨) .

(٦) في (ص : ٢٣)

(٧) قوله (سحر مجنون) وهو : قول ما لا يصح - كرمي -

(٨) خلعة حلاعة : ترك الحياة وركب هواه المحم الوسيط (ص : ٢٥٠)

ومن سنة ومنها دون مرحلتين وهو قوي على المشي يلزمه الحج ، فإن
صعب فكأنه
ويشترط كون الزاد والراحلة

أعدوه له فيما يظهر ، أحداً مما يأتي في الوبئة^(١) بل أولى ، لأن المشقة هنا
أعطى طول مصاحته

ومن ثم اشترط فيما يظهر أيضاً ألا يكون به نحو مرضي ، وأن يؤتمتع على
ركوب من انمخض إذا برز لقضاء حاجة ، ويغيب على طئه وفاؤه بدلت
وفضيلة المشي وعيره . تمثّل الشريك وإن قدر على التحمل بتمامه ، لأن بدل
الريادة حرراً لا مقابل له ، لكن الأوجه ، أنه متى سهلت معادته بما يحتاج
لاستصحائه أو يريده معه . بحيث هي أو شريك^(٢)

(ومن بيته وبينها) أي مكة (دون مرحلتين) وإن كان بينه وبين عرفة
مرحلتين ، كما اقتضاء كلامهم ، ومقتضاء أيضاً : أنه لو قرأت من عرفة وبعد من
مكة لم تغفر (وهو قوي على المشي . . يلزمه الحج) لعدم المشقة عالياً (فإن
صعب) عن المشي ، بحيث ينحرف به المشقة لساقته (فكأنه) فيما
مر^(٣)

وخرج به المشي) : نحو الحبور ، فلا يجب مطلقاً^(٤) ، لعظم مشقته
(ويشترط كون الزاد والراحلة) السابقين ، ومثلها ثمنهما ، وأخره حمرة^(٥)

(١) في (٨٧٧/٧) .

(٢) راجع : السهل الصالح في خلاف لأشباح ، مسألة (٥٨٢) .

(٣) أي يشترط في حقه وجود الراحلة وما يعمل بها معي وبهذه (ش ١٧/٢) .

(٤) قوله (فلا يجب مطلقاً) أي سواء كان قريباً أو بعيداً وإن كان بمكة أو عرفة على الأوجه

كردى

(٥) قوله (وأخره حمرة) أي بدرجة كردى البذرة المحرّس بتعدّد العادة المتعصم

الوسيط (ص : ٤٥)

فاصلين عن دينه ، و

وبحو محرم امرأه ، وفائد أعمى ، ومحمل اشترط ، وعبر ذلك من كل ما يترتب
من مؤن السر (فاصلين عن دينه) ولو مؤخلاً وإن رصي صاحبه ، أو كان لله
تعالى ، كدير ، لأن الميتة قد تحرمه فتبقى الدمة مرتبة ، وبصرى حياته قد
لا يحد بعد صرف ما معه للحج ما يستدنه

وطاهر كلابهم أنه لا فرق بين نصفي الحج^(١) وعدمه ، لكن قصبه
تعليلهم ، بأن الذين باحرو والحج على التراخي خلافه^(٢) ، وهو محتمل ،
كاجتماع الدين والركاء ، أو الحج في التركة ، فله الأذرع
وقوله (وهو محتمل) فيه نظر ، لأن المدار على التعليل السابق^(٣) ،
ولأنهم مع ذلك^(٤) صرحوا ، بأن الدين المؤجل كالحال ، فدل على أن باحار
الدين عبر شرط ، فكذا تراخي الحج ، ودل الحال على ملية مقر أو به نية^(٥) ،
أو يعلمه الفاسي ، كالدي بده ، وإلا فكالمعدوم
معم ، ما يستدل عليه الطهر به شرعه ، كالحاصل أيضاً

(و) عن دست ثوب يدي به ، بطير ما يأتي في المجلس^(٦) ، وعن كتب بحو

(١) قوله (من نصفي) بواحد من مؤن لسان كردي وفاء اشرواي (١٧ ٤) أي
كان خاف العصب أو الموت .

(٢) وضمير (خلافه) يرجع إلى (لا فرق) أي خلاف عدم الفرق كردي

(٣) أي بقوله (لأن الميتة قد يحترمه) إيج (ش ١٧ ٤)

(٤) أي بعبدهم بأن الدين باحر إيج (ش ١٧/٤)

(٥) بمعنى وثم حاكم بعضهم الحق فلا أحد شيء ، وخواص إلى مشقة لا تحمل عادة (ش ١٨ ٤)

(٦) قوله (بطير ما يأتي في المجلس) ويعلم من تشبهه بالمجلس وبحو إحارة الأرصي

الموقوفة عليه هـ ، كما يأتي وحونها على مجلس ، قال من الرمي كما يجب على المدين

لرول عن وطائمه يعرض إذا أمكنه ذلك يعرض وفاء الدين كذلك يجب على من بده وطائف

لرول عنها ما يكفه الحج وإن لم يمكن له إلا هي ، ونو أمكنه الحج بموقوف من يحج

وحب ، والظاهر أن محله حيث لا يلحقه منه مشقة في تحصيله ، من نحو باطر لوصف ،

والآ . فلا وجوب . انتهى

مؤنه من عنه بمقتهم مدة دهانه وريانه ، والأصح اشتراط كونه وصلاً

العمه بعصبه الأنبي في (قسم الصدقات)^(١) ، وحل الحديّ الأنبي ثم^(٢) ، واله المحترف

ونمن محتاج إليه مما ذكر وغيره كهو

وعن (مؤنه من عليه بمقتهم مدة دهانه وريانه) وإدته : كما علم مما مر^(٣) ،
لئلا يصيغوا

وعذل عن قول : أصيله : (بمقت)^(٤) وإن كان قد يراذ بها ما يبر ذ بالمؤنه ،
ومن ثم قال (بمقتهم) مع أن المراد مؤسهم : لأنهم^(٥) قد يقدرون على العمه
ولا يلزم المصنف إلا المؤنه الرائدة لتشمل^(٦) الكسوة والخدمة ، والسكنى
وبعض الأب ، ونمن دواء وأخرة طيب وبحوها

ولا يتصور له الحروخ حتى ينزل تلك سؤل ، أو يؤكل من يضره من مال
حاضر ، أو يطلق الزوجة ، أو يبيع الفس^(٧)

(والأصح اشتراط كونه) أي . المذكور لفصل عما مر (فاصلاً) أيضاً

وقوله (سموع لم يجمع) وجب (أي) معروف خاص لمن أراد أن يجمع ، بأن قال
انه لم يجمع هذا معنى من يجمع ، وأمكن واحداً أن يطلب من سائر لدفع انه من عنه قدر
ما يجمع به ، فوجب أن لم يجمعه منه ، وأما يوقف على معنى كالوقف على الأولاد فمن
قبل بوظائف : معنى واحد من يسأله بما يمكن أن يجمع به . وجب ، لأن جميع لأخره مصر
منك به بالعدد ، كما صرحوا به في الإحارة ، ومن من لشرح ما يدل عليه كتردي

(١) في (٣٠٨/٧).

(٢) في (٣٠٨/٧).

(٣) أي : في شرح (دهانه وإيانه) . (ش : ١٨/٤) .

(٤) المحرر (ص : ١٢٠) .

(٥) وقوله : (لأنهم) متعلق بما قال : كتردي .

(٦) قوله (لتشمل الكسوة) [نح منقول] (عن) كتردي

(٧) راجع : المهر المصاح في خلاف الأتباع : ماله (٥٨٣) ، و : الشرواني (١٩/٤)

وفي (ب) : (أو يبيع العبد) .

عن مسكته وعقد يحج به خدمه .

عن مسكه وعقد يحج ابه لخدمه او ماله او مصاب ، أو عن ثمنهما الذي يُحصلُهما به ؟ كما تفعل في الكفارة .

هذا ، إن سمعرت حاجته دار ، وكانت مسكن مثله ، ولاق به العذ ، ولا^(١) ، فإن مسكن به بعضه ، أو لا سددت عنها ، أو عن العبد ثلاثي ، وكفى لتفاوت مؤن الحج^(٢) . غير^(٣) ، فإن سمعتم قطعاً لها ، لا في الكفارة ، لأن لها بدلاً ، في محرماً^(٤) فلا تعرضن لأحد من حصص أصل برأسه في الحمله ، فلا تنقص بالمره لأخره منها^(٥) .

وأمة لخدمة كالعبد فما ذكر خلاف شره ، فإن احتج بها لنحو خوف عيب لم تكف بها ، وإن مصر عليه الحج فيما يظهر^(٦) ، يكن سنقر^(٧) الحج في دمه ؛ أحداً من قنوه فمن نس معه إلا ما يضرفه للحج أو النكاح واحتج إليه أنه بقدمة ، وسنقر حج في دمه

فإن قلت كيف يؤمر بما يكون سباً له^(٨) ؟ أو مات عفتة العكر ؟ قلت لم يؤمر بما هو سب دك ، إذ منه مطلق تراجه لا خصوص العامور

(١) أي محل خلاف به به ومعني (ش ١٩٤)

(٢) قوله (ولا) أي وإن لم سمع حاجته لدار ، بأن راد عن حاجه ، ولم تكن مسكن مثله ، ولم يلق به العبد . أمير علي . هامش (ش) .

(٣) أي ما ذكر ، من سمع الاستدال (ش ١٩٤) وفي نسخة سروي (غير ذلك) .

(٤) قوله (أي محرماً) يعني أو المراد بالبدل بحيث كردي

(٥) وقوله (في الحمله) معني ما بها (لأن بدلاً حاصل لها في الحمله) أي في مصر لأمره . فلا تنقص بالمره لأخره . وجه الانقاص قولهم أن حصص بكفاره بها بد مصوع ناسه بمره لأخره لا بد لها ، ولما كان (في الحمله) يدفع لانتقاص كردي . وقد ابن قاسم (١٩٤) (قوله) في الحمله معني بدلاً

(٦) راجع سهل نصح في خلاف لأشاح أمته (٥٨٤)

(٧) وهو عديم النكاح على كس . لأجل خوف أنه قد وقع في بره به به (ش ١٩٤)

وَأَنَّهُ يَلْزَمُهُ صَرْفُ مَالٍ تَحَارَتْهُ إِلَيْهِمَا

في الأول أنه لا ينبغي له مسكرك . بخلاف الثاني^(١) ، ينظر ما مر في الموقوف والمستأجر^(٢)

ثم رأيت لأذرعني أن المستحق منعه بوصية كهو وقف ، وهو ظاهر مما ذكرته ، دامس على وقف يقضي عدم تعيين العدة^(٣) .

والأوجه من لا يضر على ترك الجماع : أنه لا يشترط قدرته على شراؤه أو روجه منصفه ، فيستقر الحج في دمه

(و) الأصح (أنه يلزمه صرف مال تحارته) ونحن مسعلاه التي يخلص منها كديته^(٤) (إليهما) أي اراد والرحلة مع ما ذكر معهما ؛ كما يلزمه صرفه في ديه .

وفارق المسكن والخادم بأنه يحتاج إليهما حالاً ، وهو^(٥) يتحد دحية للمستقل ، والحج لا ينظر فيه للمستقلات

وبه يرد على من ينظر لها ، فعان لا يلزمه صرفه لهما^(٦) إذ لم يكن له كسب بحال ، لا سيما والحج على التراخي

(١) أي : المطلق ، (ش : ٢٠/٤) .

(٢) أي : العقيد مدة معلومة . (ش : ٢٠/٤) .

(٣) وفي (أ) : (والمستأجر هنا) بزيادة (هنا)

(٤) قوله (يقضي عدم تعيين العدة) أي في لوصه ، قد يقال قد مجموع ؛ لصحة قوله وقف هذا به على زيد ثم على غيره ، كما سيأتي في (كتاب لوقف) ، إلا أن يحاط بأن المراد قياسه على لوقف يقضي عدم نفس عدته ، لأن الكلام في لوقف الذي لا يعين به للمدة كودي

(٥) أي ونحن جميعه نبي بسعاه وإن يطلب تحارته ومسعلاه بهاب (ش : ٢١/٤)

(٦) أي : مال التجارة . (ش : ٢١/٤) .

(٧) أي : الراد والراحلة . (ش : ٢١/٤)

الثالثُ : أَمَرُ الطَّرِيقِ ، وَلَوْ خَافَ عَلَى نَفْسِهِ أَوْ مَالِهِ سَبْعًا أَوْ عَدُوًّا أَوْ رَصْدِيًّا
وَلَا طَرِيقَ مِوَاةٍ لَمْ يَحِبَّ الْحَجَّ

(الثالثُ : أَمَرُ الطَّرِيقِ) وَلَوْ طَمَأَ الْأَمْنُ اللَّاتِقُ بِالسَّيْرِ دُونَ الْخَضِرِ عَلَى نَفْسِهِ
وَمَا يَخْشَى لَا تَنْصَحِيهِ ، لَا عَلَى مَا مَعَهُ مِنْ مَالٍ تَحَارَتِهِ وَيَخْوَهُ إِنْ أَمَرَ عَلَيْهِ
سَدَدُهُ ، وَلَا عَلَى مَا عِوَاهُ إِلَّا إِذَا لَرَمَهُ حَفَظُهُ وَالسَّرُّهُ فِيمَا يَطْهَرُ

وذلك لأن خوفه يمنع استطاعة السيل

وَيُشْتَرَطُ أَيْضًا : وَجُودُ زَعْمَةٍ يَخْرُجُ مَعَهُمْ وَفَتْ الْعَادَةِ إِنْ خَافَ وَحْدَهُ ، وَلَا أَثَرَ
لِوَحْشَتِهِ ؛ لِأَنَّهُ لَا بَدَلَ لَهُ ، وَهُوَ فَارِقُ الْوَصْوَةِ ، وَلَوْ اخْتَصَرَ الْخَوْفُ لَهُ لَمْ
يَنْتَفِرْ فِي ذَمِّهِ ؛ كَمَا يَنْتَفِيءُ فِي « الْحَاشِيَةِ » (١) .

(فَلَوْ خَافَ عَلَى نَفْسِهِ) أَوْ بَعْضِهِ (أَوْ مَالِهِ) وَإِنْ قُلَّ (سَبْعًا أَوْ عَدُوًّا) مُسْلِمًا
أَوْ كَافِرًا (أَوْ رَصْدِيًّا) وَهُوَ : مَنْ يَرْصُدُ النَّاسَ أَيَّ : يَرْقُبُهُمْ فِي الطَّرِيقِ أَوْ الْقَرْيِ
لِأَحَدٍ شَيْءٍ مِنْهُمْ طَلْمًا (وَلَا طَرِيقَ) لَهُ (سِوَاهُ) لَمْ يَحِبَّ الْحَجَّ (لِحَصُولِ
لِصَرَرٍ

بِهِمْ ؛ يُسَرُّ الْحَرُوحُ وَمَالُ الْكَافِرِ إِنْ أَنْكَرَ ، وَلَمْ يَحْتَثْ هَا وَإِنْ رَادَ لِمُسْلِمُونَ
عَنِ الضُّعْفِ ؛ لِأَنَّ الْعَالِيَّ فِي الْحِجَابِ عَدَمُ اجْتِمَاعِ كَلِمَتِهِمْ ، وَضَعْفُ
حَاشِيَتِهِمْ (٢) ، فَلَوْ كَلَّفُوا الْوُقُوفَ لَهُمْ كَانُوا طَعْمَةً لَهُمْ ، وَذَلِكَ يُنْعَدُ وَحْوَةً

(١) حاشية لإبصاح (ص ١٢٢-١٢٣) وراجع « المهر البصاح في اختلاف الأئمة » مسأله
(٥٨٥) .

(٢) قوله (حاشيتهم) أي : شراكتهم ككردية هكذا وحدها ودها لشرواني (٣١ : ٤)
(قوله « وضعف حاشيتهم » كذا في أكثر النسخ بدون « و » وفي بعض النسخ « حاشيتهم »
بالشيب ، ولا يظهر مناسبة معناه وهو اضطراب القلب به ، فنعته محرف عن « حاشيتهم » بالهاء
بمعناه وهو الحركة وعاره المحشي ككردية - يصح الكاف المتعاقبة - قوله « وضعف
جانبهم » أي : شراكتهم انتهى ، وعلى هذه السجدة كان التماسك الموافق بنفاموس
أي : اجتماعهم (وفي المحفوظات إلا في (ب ٢)) وضعف حاشيتهم (وفي (ب ٢))
(حاشيتهم) .

وَالْأَطْهَرُ : وَجُوبُ رُكُوبِ الْبَيْتِ إِنْ عَلِمَ السَّلَامَةُ .

وَبُكْرَةُ مَدَنٍ مَالٍ لَهُ^(١) ، لَأَنَّهُ دَبٌّ ، بخلافه بمنسبٍ بعد الإحرام ؛ لَأَنَّهُ أَحَقُّ مِنْ قِتَالِهِ .

نعم ؛ إِنْ عَلِمَ أَنَّهُ بِهِ يَتَمَرَّضُ عَلَى التَّعَرُّضِ لِلنَّاسِ . . كُرَّةً أَيْضاً^(٢) ؛ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ .

ولو دَبَّ الْإِمَامُ بِرُصْدِي وَحِدٍ لَحَجَّ ، وَكَذَا أَحْسَنُ عَلَى الْأَوْجِهِ حَيْثُ لَا يَنْتَصِرُ لِحَقِّ سَبِّهِ لِأَحَدٍ مِنْهُمْ فِي ذَلِكَ نَوْحٍ^(٣) .
أَمَّا لَوْ كَانَ لَهُ طَرِيقٌ آخَرُ سِوَاهُ فَيَحْتَ سَبُوكُهُ وَإِنْ كَانَ أَطْوَلَ مِنْ وَحْدِ مَوْزٍ سَلَوِيهِ .

(وَالْأَطْهَرُ : وَجُوبُ رُكُوبِ الْمَعْرِ) عَلَى الرَّحْلِ ، وَكَذَا الْمَرْأَةُ (إِنْ) وَجَدَتْ لَهَا مَحَلًّا تَعْرَلُ فِيهِ عَنِ الرَّحْلِ ؛ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ .

وَتَعْنِي طَرِيقاً^(٤) وَلَوْ لَحِقَ حَدَبُ الْبَرِّ وَعَظَّمَهُ ؛ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ ، خِلَافاً لِقَوْلِ الْجَوَرِيِّ : يَنْتَطِرُ زَوَالَ عَارِضِ الْبَرِّ .

(وَعَلِمَ السَّلَامَةُ) وَقَبَ السَّهْرِ فِيهِ ؛ لَأَنَّهُ حَيْثُ كَلِمَةُ الْأَمْسِ ، بخلاف ما إذا عَلِمَ الْهَلَاكَ ، أَوْ اسْتَوَى ؛ لِحَرَمَةِ رُكُوبِهِ حَيْثُ لِلْحَجِّ وَغَيْرِهِ .

وَالظَّاهِرُ تَعْبِيرُهُمْ بِغَلْبَةِ السَّلَامَةِ أَنَّهُ لَوْ اغْتَيْدَ فِي ذَلِكَ لَرَمَسَ الَّذِي يُسَافِرُ فِيهِ أَنَّهُ يَمُرُّ فِيهِ تِسْعَةً وَبِسْتَمِ عَشْرَةً لَرَمَسَ رُكُوبَهُ وَيُؤَيِّدُهُ بِلِحَاقِهِمُ الْإِسْتِوَاءَ بَعْلَةَ الْهَلَاكِ ، وَلَا يَخْلُو عَنْ يُعَدِّ .

(١) أَي : لِلْكَافِرِ مُطْلَقاً . سَم . (ش : ٢١ / ٤) .

(٢) بَلْ حَرَمَ لِيَمَّا يَظْهَرُ . (بَصْرِي : ١٣٣ / ١) .

(٣) رَجَعَ ؛ لِتَهْلِيلِ الْبَصَاحِ فِي خِلَافِ الْأَشْبَاحِ ، مَأْنَاهُ (٥٨٦) .

(٤) قَوْلُهُ (وَتَعْنِي طَرِيقاً) عَطَفَ عَلَى (وَحِدٍ) عَطَفَ الْحَاضِرَ عَلَى الْحَاضِرِ ؛ لِأَنَّهُ هَذَا يَحْمِلُ عَلَى الرَّحْلِ وَالْمَرْأَةِ ، وَذَلِكَ حَاضِرٌ بِالْمَرْأَةِ ، وَكَذَا الْحَكْمُ فِي قَوْلِهِ (وَعَلِمَ السَّلَامَةُ) كَرَدِي .

مبها شعر المثل ، وهو القدر اللائق به في ذلك الرمان والمكان ، وعلف الدابة في كل مزحمة

مبها شعر المثل ، وهو القدر اللائق به في ذلك الرمان والمكان (فلو خلا بعض نمار أو محار ماء معاده عن ذلك فلا وجوب ، لأنه إن لم يخمل ذلك معه حاف على نفسه ، وإن حمته عظمتم لمؤنة

وكذا لو لم يحدهما أو أحدهما إلا بأكثر من شعر المثل وإن قلت إرباده^(١)

قل لأذرعني وغيره وكان هذا^(٢) - كشميل الراحني بحمل الراد من الكوفة إلى مكة ، وحمل الماء مرحلين أو ثلاثاً^(٣) - باعتبار عادة ضرب المراق^(٤) ، وأما طريق مصر والشام فاعتمادوا حمل الراد إلى مكة والماء المراحل الأربع والحمر ، فيسوي اعتبار العرف المختلف باختلاف النواحي انتهى

وبما سجد^(٥) مع ما فيه إن طرد عرف كل ناحية بذلك ، وكثير من أهل مصر والشام لا يخملون ذلك أصلاً تكالفاً على وجوده في مواضع معروفة في طريقهم .

(و) وحود (علف الدابة في كل مرحلة) لأن المؤنة تعظم في حمته لكثرتة ؛ كذا يلاء عن جمع وأمره^(٦) ، نكن بحث في " المجموع " ما صرح به غيره ؛ من اعتبار العادة فيه أيضاً^(٧) ، واعتمد الأذرعني وغيره ، قالوا وإلا لم يلزم الحج آفاقاً أصلاً^(٨) .

(١) راجع " المسهل النصح في اختلاف الأسياح " مسألة (٥٩٣)

(٢) أي هو - ليس (وبسوط وحود الماء والراد) إلح (ش ٢٣ / ٤)

(٣) الشرح الكبير (٢٩٢ / ٣)

(٤) قوله (باعتبار عادة) إلح حر (كان هذا) إلح (ش ٢٣ / ٤)

(٥) أي : ما قاله الأذرعني وغيره . (ش : ٢٣ / ٤)

(٦) اشرح الكبير (٢٩٢ / ٣) ، روضة الطالبيين (٢٨٥ / ٢)

(٧) المجموع (٤٣ / ٧) .

(٨) وفي (ب) و (ب) و (ص) و لمطوعات (لم يلزم آفاقاً الحج أصلاً)

أي لم يذبح ، إن بخرج معها روح ، أو محرماً ، أو شاة ذبائح ،

و شرط (هي) الوجوب على (المرأة) لا هي لاء ، فله استطاعت وم
بعد من ذبني لم نقص من تركها على المعصية (أن يخرج معها روح) ولو
دفع ، لأنه مع صفه يدر عنها من موقع قريب

وبه يغني أن من علم به أنه لا عبرة له ، كما هو شأن بعض من لا حلاق
بهم لا ينكح به

(أو محرماً) سب أو رصاع أو مصاهرة ولو فاسقاً أيضاً بمفصل المذكور هي
الروح فيما يظهر فيهما^(١) .

وينكح على الأوجه مرهقاً وأعمى لهما حدق يمنع الرتبة^(٢)

و شرط البلوغ في نسوة على ما يأتي^(٣) احتياطاً ، ولأنهن مطموعات فيهن^(٤)
وكونه^(٥) هي دلتها وبس لم يكن معها ، نكح شرط قرنه بحيث تنفع الرتبة
بوجوده

وتنحو بهما جميع عذبة الثقة ؛ أي إذا كانت هي ثقة أيضاً ، والأجنبي
الممزوج إن كان ثقبين أيضاً ؛ لحل بطرهما لها وحلوتهما بها ، كما يأتي^(٦)
(أو سوة) بضم أوله وكسره ثلاث فاكثرة (ثقات) أي ذبائح منصبة

(١) أي في قوله (أو فاسقاً) ، وقوله (بالمفصل) رجع (ش ٢٤٤)

(٢) حدق الرجل في صفة حدقاً مهر بها وعرف عوامتها ودلتها المصاح المير (ص)

(٣) رجع (المجلد الرابع في اختلاف لأشباح : مسألة (٥٨٨)

(٤) أنما بعد أسطر

(٥) قوله (ولأنهن مطموعات فيهن) أي على الأفراد ، فاشترط الإجماع والنفق ؛ قطع لأصابع
ههن وكما يأتي ، كردي

(٦) عطف على قوله (مرهقاً) ومرجع بصغير من يخرج مع سراه ، من زوجها أو محرماً

(ش ٢٤٤/٤)

(٦) أي في (باب نكاح) (ش ٢٤٤/٤) رجع (٤٠٢/٧)

بعدة ولو مرة ، وسعة الاكتفاء بمرات متعددة بغير حساب^(١) وبمحرم فسفه^(٢)
بغير نحو برفادة

ودلت^(٣) بحرمه سفرها وحدها وان قصر وكانت في ذلة عطية ؛ كما
صرحت به الأحاديث الصحيحة^(٤) ، بحرف اسمائها وحدها ، وهو مستحب
بصاحبها من ذكر حتى سوء^(٥) ، لأنها بد أكثر وكث ثياب انقطعت
الأطماخ عنها .

لكن تارة جمع في الشرط ثلاث بصرح به كلامهما^(٦) ، وقالوا يعني
لاكتفاء بشئ

ويحدث بأن حظر سفر أقصى الاحياط في ذلك ، على أنه قد يغرض
لإحداهن حاجة تزيروا ويحرم ، فذهب ثمان وتنهى ثمان ، ولو اكتفى بشئ
لذهب واحدة وحدها ؛ فيخشي عليها^(٧)

وعبارتهن إنما هو للوجوب ، أما الحوار فلها أن يخرج لأداء فرض
الإسلام مع امرأة ثقة ؛ كما في موضع من " المجموع " ^(٨) ، فبها مسائلتان^(٩) ؛

(١) وهو الحق الذي يجمع الرية . (ش : ٢٤/٤)

(٢) أي شرط ما ذكر في وجوب (ش : ٢٤/٤) وفي بعض النسخ (أو فادة ويحذر ذلك)

(٣) منها ما أخرجه البخاري (١٠٨٦) ، ومسلم (١٣٣٨) عن ابن عمر رضي الله عنهما أن
نسي^(١) فدا لا تسافر المرأة ثلاثة أيام إلا مع ذي محرم . وما أخرجه أيضاً البخاري
(١٨٦٢) ، ومسلم (١٣٤١) عن ابن عباس رضي الله عنهما أن قال نسي^(٢) لا تسافر
المرأة إلا مع ذي محرم .

(٤) وفي (أ) و(خ) : (حتى في السوء) .

(٥) قوله (المصريح به) أنه وصف الكثرة بالسعة هامش (ك)

(٦) راجع : المنهل السراج في اختلاف الأنساج : مسألة (٥٨٩)

(٧) المجموع (٢٤٢/٨ - ٢٤٣) .

(٨) أي إحداهما شرط وجوب حجة الإسلام ، والثانية شرط حوار لغرض لأدائها معي

(ش : ٢٥/٤)

والأصح أنه لا يشترط وجود محرم لإحداهين ، وأنه يلزمها أحرة محرمة بدنه
يخرج إلّا بها .

كما نضرب به كلامه في شرح مسلم^(١) خلاف من يوجبهم بلفظ كلامه

ويجب بلفظ يخرج به وحده إذا بقيت لأمن على نفسها

هذا كنهه في خرص وهو سرّاً أو قضاء على الأوجه ، ما انفصل فليس به
خروج له مع يسوء وإن كثرت حتى يخرج من على المكينة المنقوعة بمعمورة من نعم
مع يسوء ، خلاف من يرفع فيه

نعم : لو مات نحو المحرم وهي في بطون فلها إمامة

ويشترط في الحائض المشكل محرم رجل أو امرأة^(٢) ، ويكفي ساء ساء على
الأصح ؛ من حلّ خلوة رجل بامرأتين .

وفي الأمر ، أي المحسن - أحداً متّ يأتى في نظيره - أن يخرج معه سبّاً أو
محرم يأمّن به على نفسه على الأوجه .

والأصح أنه لا يشترط وجود محرم (أو نحو روح (لإحداهين) لما
نقّر : من استطاع الأظفار عنهنّ عند اجتماعهنّ

(و) الأصح (أنه تلزمها أحرة) مثل (المحرم) أو الروح أو النسوة (بدنه
ثم يخرج) من ذكر (إلّا بها) كأجرة اندرقة^(٣) بل أولى ؛ لأن هذه لمعنى فيها ،
فأشبهت مؤنة التحميل .

وفائدة وجوبها^(٤) تعجيل دفعها في حدة إن نصت بنذر أو خوف عصب ،
أو الاستفرار إن قدرت عليها حتى يُحجّ عنها من تركتها

(١) شرح صحيح مسلم (١٠٨/٥) .

(٢) وفي بعض النسخ ، (رجل وامرأة)

(٣) سبق معناه في (ص : ٢٣) .

(٤) أي وجوب لأحده مع كون سبّاً على الرخي بهية ومعنى (ش : ٢٥)

يرافع^(١) أن يثبت على راحته بلا مشقة شديدة
وعلى الأعمى الحج^(٢) واحد^(٣) ، وهو كالمحرم في حق المرأة
والمحذور عنه لضعفه^(٤) ، لكن لا يدفع المال إليه ،

وليس لها حياز محرمها إلا إن كان فيها ، ولا وحدها ، لأن أفسد حجبها
ولزمت إحيائها ، فسرقة دنت^(٥) بلا أخرى

(الراجع أن يثبت على راحته) أو نحو المحمل (بلا مشقة شديدة) فإن لم
يثبت أصلاً ، أو ثبت بضعفه شديدة ، ومز صاعها^(٦) أنفت استطاعة
المباشرة ،

(وعلى الأعمى الحج) والعمرة (إن واحد) مع ما مر^(٧) (قائداً) يقوده
باحتة ، ويهديه عند ركوبه وبروله ، لاستطاعته حشد ، ويظهر أنه يشترط فيه
ما قلته في الشرب^(٨) .

(وهو) أي القائد في حقه (كالمحرم في حق المرأة) فيأتي فيه ما مر^(٩)
ثم^(١٠) .

ويشترط في مقطوع نحو أربعة^(١١) وجود معي له

(والمحذور عليه لضعفه كغيره) في وجوب الحج ، لأنه مكلف حراً (لكن
لا يدفع المال) الذي هو من مال الضعيف (إليه) لأنه قد شفع ، وكذا مال لضعفه^(١٢)

(١) أي : الخروج ، هاشم (١)

(٢) أي : في شرح (من يصفه بالراحته مشقة) الحج (ش : ٢٦/٤)

(٣) أي : من الشروط .

(٤) قوله (في لشريك) أي : في شريك المحمل كردي ، أي : من اشترط بحر عدم بحر
العق وشدة العداوة ، (ش : ٢٦/٤) .

(٥) أي : من اشتراط القلوة على أجرته إن طلبها ، (سم : ٢٦/٤) .

(٦) قوله (نحو أربعة) وهو لزحلان والبدان أمير علي هاشم (ش)

(٧) أي : لولي إذا أعطاه اسمه من غير تملك (ش : ٢٦/٤)

حج - في استطاعته بحصده بغيره ، فمن مات وفي دمه حج

، بخو^(١) لا مسح^(٢) به بعد موته قطع ، بخلافه على مقداره ، فإنه لا يوصف به ،

وفي حو^(٣) لا مسح^(٤) به خلاف وان كان لأصح منه الحوار أيضاً

وسادس وهو أن لوحد المعتمر في الإحزاب في الوقت^(٥) ، فلو استطاع في

مصاب مثلاً أنه فطر في شوب ، أو بعد حجهم^(٦) وفطر الرجوع بمن هو^(٧) معتر

في حقه ، فلا وجوب

وسابع وثامن ، وهما خروج رقيقة معه وقت العادة ، كما مر في الثالث^(٨)

المفهم لأولهما^(٩) .

تسه استطاع^(١٠) ففطر لرمه الكسك^(١١) وسحق^(١٢) إن قدر علمه ولو فوق

مرحس ، وكذا السؤال على ما في الإحياء^(١٣) واستشهد

ويؤيد استيعاده أنه لا بحث السؤال لوفد دين آدمي عصى به ، كما يقتضيه

كلامهم في (باب التمير) وسحق^(١٤) أولى

ويفرق بينه وبين الكسك بأن أكثر النفوس سميح به لا سيما عند الضرورة

لا بالسؤال مطلقاً^(١٥) .

(النوع الثاني استطاعة بحصده بغيره ، فمن مات وفي دمه حج) واحت^(١٦) ؛

(١) قوله (في الإحزاب) معبر به (المعسر) ، وبوله (في الوقت) معبر به (أن يوحد)
(ش : ٢٧ / ٤)

(٢) وفي (ب) و (ت) : (أو بعد حجهم) .

(٣) أي : الرجوع . هامش (أ) .

(٤) في (ص : ٢١)

(٥) أي : لا شرط خروج رقيقة معه . (ش : ٢٧ / ٤) .

(٦) إحياء علوم الدين (١٢١ / ٧) .

(٧) حج : لسؤل استباح في خلاف لأشباح : مسألة (٥٩٠) وفي مسح (بخلاف السؤال)

(٨) قوله (حج واجب) يشمل حج لإسلام ، ونصاء ، واسم ، والذي سأل عنه إحداه في اللغة . كردي .

وَحْتَ الْإِحْجَاجِ عَنْهُ مِنْ تَرْكِهِ .

من يمكن من أداء بعد الوجوب ، أو عمرة و حجة كذلك (وحب ، على
بوصي ، من تركه الوارث الكافر ، فإن لم يكن فحاكم إن لم ترد^(١)
فمن دلت معه (لإحجاج) أو الاعتمار (عنه من تركه) فوراً ، لحر
سجدة (أن امرأة دلت بارسون الله^(٢)) إن أمي بددت أن يخج فمات قبل أن
يخج ، أفأخج عنه ؟ و (أخجني عنها^(٣)) . أرأيت لو كان على أمك دين أكت
فصبته ؟ و (أفصوا الله فأنه أخو بالوفاء^(٤))

شبه الحق بالدين وأمر بقضائه فدل على وجوبه

وحرخ (تركته) ما إذا لم يخلف تركه فلا ينرم أحداً يخج
ولا الإحجاج عنه ، نكته يس^(٥) للوارث وللأخت وإن لم يأت له الوارث
ويترك بينه وبين توقف الصوم عنه على إذن القريب ، بأن هذا أشبه بدنيون^(٦)
فأعطيت حكمها ، بخلاف الصوم .

ولكل^(٧) الحج والإحجاج عمن لم يستطع في حياته^(٨) على المعتد ، بطراً
إس وفروع حقه لإسلام عنه وإن لم يكن محاطاً بها في حياته
ولا نفيه المتي ، لأن قوله (وفي دمه) قيد للوجوب ، وليس كلاماً

فيه

(١) أي : من ذكر من الثلاثة . (ش : ٢٨/٤) .

(٢) ما بين المعزوقين وبلدة من (أ) و (ب) .

(٣) وفي (أ) و (ث) و (ج) و (ط) و (ف) و (ثمر) و (غري) (عن أمث) بدل (عنها)

(٤) صحيح البخاري (١٨٥٢) عن ابن عباس رضي الله عنهما

(٥) قوله (لكه) أي : يمكن كل من سجد والإحجاج عن مات وفي دمه حج من

كردي

(٦) لما فيه من شبه الدماء - عدا أحبابه غالباً إلى المال (بصري ٤٣٥)

(٧) وقوله : (ولكل) أولاده : الوارث والأجنبي . كردي .

(٨) قوله (عمن يستطع في حياته) معناه : عن الميت الذي لم يستطع في حياته كردي

وَالْمَعْصُوبُ الْعَاجِزُ عَنِ الْحَجِّ بِسَبَبِهِ أَنْ وَحْدَ أُجْرَةٍ مِنْ

ويقوله (في دمه) ^(١) البعل ، فلا يخور حجه عنه ^(٢) ، لأنَّ إنَّ أوَّصى به
 ما هو به ممكن بعد بوجوبه ؛ ما أنَّ أخر فمات ، أو خسر قبل تمام حج
 سبب ؛ أي هل مضى رمي به بعد نصف ليله البحر - يسع بالنسبة لعادة حج بلده
 مما يظهر ما لم يمكنهم ^(٣) تقديمه ، من الأركان ^(٤) ورمي حمرة العقبة ، أو
 نصف ^(٥) منه ، أو عصب قبل إيدهم لم نقص من بركته ^(٦)
 ولو يرمي الحج فارتد ومات مريداً لم نقص من تركه على أنه لا تركه له ،
 لأنه بأنَّ زوال ملكه بالردة .

(والمعصوب) بالجمع من العصب وهو المصع ، وبالمهمله كأنه قطع
 عصبه ، ومن ثمَّ فشره بقوله (لعاجز) فهو صفة كاشفة ، والحر (إن...)
 إلى آخره ، أو حر عنه ^(٧) ؛ نظراً لتفيد الحر بكونه عن الحج ، والأول ^(٨)
 أولى .

(عن الحج بسببه) بخور مائة أو مريض لا يترحم برؤيه (إنَّ واحد أجرة من

(١) قوله (والمعصوب) عطف على قوله (سببه) (سم ٤ : ٣٨)

(٢) قوله (فلا يخور حجه عنه) أي لا يخور من بركته اللاتمامي ما منه كردي

(٣) قوله (ما لم يمكنهم) (ما) معصون (يسع) كردي

(٤) قوله (من الأركان) ما (ما) أي يسع لركن يدي لم يمكنهم تقديمه على نصف الليل

كردي

(٥) قوله (أو نصف) عطف على (فمات) وكذا قوله (وعصب) كردي

(٦) وقوله (لم ينقص من بركته) يدل على أن ذلك لمعصوب مات قبل أن يمكن سببه أو بعينه

بعد من العصب ، فلا يسمي ما يأتي إن عصب قبل بوجوب الحج ، فإنه معروض فيما إذا

عاش بعد ذلك كردي

(٧) قوله (أو حر) (الحج في عطفه على) (سببه) (الحج لمصرع على قوله (سببه))

(٨) (الحج ما لا يحصى) قوله (عنه) أي عن المعصوب (ش ٤ : ٢٩)

(٩) أي : من الإهرايين . (ش : ٢٩/٤) .

يُحْتَجُّ عَنْ بَأْخَرَةِ الْمَثَلِ .. لَزِمَهُ ،

الحج عنه ، (ووردت بَأْخَرَةُ الْمَثَلِ) لا يَأْتِيهِ إِذَا قُلَّ ، بَصِيرَةً مِنْهُ ،
والإمام بحثٌ ضعیفٌ في الزيادة على مهر مثل حُرَّةٌ ، بحثٌ ، كُتِبَ مِنْهُ
هذا مع وصوح التذوق بأن هناك التخصيص من ورطته ، في يرد وحسن في مقابلته
زيادةً يسيرةً ، بحلّاقه هنا .

لزمه ، (أحجج عن نفسه فوراً إن غضب بعد التوجّوب واستمكن ، وعلى
سواء حتى لا غضب قبل التوجّوب أو معه ، أو بعده ولم يمكنه لأدائه
وذلك لأنه مستصحبٌ ، لا استطاعة بالمال كهي بالنفس ، ونحو
"أصحح" ، أن يربصه الله على عهده في الحج أدرك^(١) أي شجاعة كبرى
لأنه على إبراهيم وأخيه عنه ؟ وإن "نعم" ، وحدث في حقه يردع^(٢)
هذا ، كان بينه وبين مكة مسافة القصير ، وإلا ، لم يخز به الإساءة مطلقاً^(٣) ،
بل يكتف^(٤) نفسه ، وإن عجز حج عنه بعد موته من تركه ، هذا ما اقتضاه
إطلاقهم

ونه وجهٌ وجهٌ ، نظراً إلى أن عجز القرب^(٥) بكل وجهٍ نادرٌ جداً فلم يُعسر وإن
اعسده جمعٌ من خيرون ، فحوزوا به الإساءة ؛ أحداً من شغل^(٦) بحفة المشقة ،

(١) أي . هي الراحة ونحوها (ش : ٢٩/٤)

(٢) نهاية المطلب في رواية المذهب (٢٥٩/١٢) .

(٣) قوله (أدرك) أي أدرك من يربصه ، أي أدرك يربصه من يربصه
كونه شجاعة ، كردي

(٤) صحيح البخاري (١٥١٣) ، صحيح مسلم (١٣٣٤) من ابن عباس رضي الله عنهما

(٥) أي : عجز بكل وجهٍ أولاً . (ش : ٣٠/٤)

(٦) وفي (أ) و(ت) . (بل يكتف)

(٧) قوله . (أن عجز القرب) أي العرب من مكة كردي

(٨) أي يكتف بنفسه حج نفسه (ش : ٣٠/٤)

بسم الله الرحمن الرحيم عن إحسان الله به فحرم حج نفسه ، لكن لا يشترط
بعمدة العيال ذهاباً وإياباً ،

وإذا كان له ولي أحسن من غيره لم يجب فدية في الأصح .

وتبقيهم في شرح الإرشاد^(١)

وأنشأ بعد الحج عنه ما يفسد لإحرامه ووفوقه لمناكب^(٢) . ثم بمعصوب
حج نفسه ، بخلاف ما له حصص^(٣) معه ثمة^(٤) قول^(٥) الحج وإن وقع للأخير لكنه
يسحق لأحدهما^(٦) لأن معصوب من معصوب مع صحة الإحرام^(٧) .

وشرط كونها أي الأحرار (صلة عن إحداث بعد كونه فيمن حج
بفسه ، لكن لا بشرط) (ف نفسه العبد) (بدين برفعة مؤمنهم) (دهناً وإيناً)
لأنه معصوم عنهم فيحصل مؤمنهم ولو باعترض و تعرض بصدقه ، فندفع قول
المسكين في إرام من لا كسب له وبصير^(٨) كلاً^(٩) على أساس إذا خرج ما في
يده بعد ، على أنه لا يطرأ للمستقلات^(١٠) كما مر^(١١)

ولو يد أي أعصى (ويده) أي مرغته وإن فعل ، ذكرنا كان أو أنى ،
أو والده وإن علا كذلك (أو أحسن ملاً) له (للأحرار) لمن يخطئ عنه (ثم
حج بقوله في الأصح) (لما في قول المال من المنة)^(١٢)

(١) فتح الجواد (١/٤٧٣) .

(٢) قوله : (ووفوقه للمناكب) فلا أجر له . كردي

(٣) وقوله (بخلاف ما هو حصص) معلوم (ما يفسد لإحرامه) يعني لم يحصر المعصوب بمكة
أو عرفه بكتبه المحصور في سبه حج الأخير لم يفسد الإحرام ، لكن الحج ثم يقع عنه يعين
مباشرة بنفسه ، كردي

(٤) وفي (ب) و (ب) (٢) و (ف) و مطوعات (ف) (ب) بدل (فون)

(٥) وقوله (ههنا) ، ما أشار إلى حصص ، يعني في صورة محصور كردي

(٦) قوله (وبصير كلاً) مفتوح لكاف ، أي ثمة كردي

(٧) قوله ، (كما مر) قبيل الشرط الثالث . كردي .

(٨) وفي (ب) و (ث) و (ج) (لما في قوله من المنة) ، وفي (ب) و (ب) (٢) و (ص)
(ط) و (عور) و (عري) و لمطوعة المكة (لما في قوله المال من المنة)

ولو بدل الولد الطاعة . . وجبت قتلُهُ ،

ومن ثم لو د لاصل أو فرع عاجز أو العاجز مسحور من بئح عنه ، أو
 أو به حذمه اسأحر وإن أديع عتث برمة الإذن به هي لأوسى ولاستحدا
 هي بانه . كذا سته في " حاشية " لأنه ليس عليه مع كون سب من أصده
 ورمعه كسب مية فيه ، بخلاف بدنه له ليستأحر هو به عن نفسه ، أحد من موهم
 بـ لا سب بـ كفت لاسعاده بـ بغير وبن قل دون بدنه ، ولا شك أن حيرة
 كبده .

ومن ثم لو رصي الآخر بدون آخره بـ مثل برمة بدنه ، لصعب المنة هو
 أيضاً .

(ولو بدل الولد الطاعة) بمعصوب ، بأن يئح عنه نفسه (وجبت قتلُهُ)
 بأن يأذن به في بئح عنه لحصول الاستطاعة حينئذ . فإن منع من الإذن لم
 يأذن الحاكم عنه ، ولا بئح عنه وإن نصتق ، إلا من باب الأمر بالمعروف
 ونهْي

ولو بوشم طاعة^(١) ولو من أحس^(٢) لرمه أمره

بعم ؛ لا يذرمه الإذن لفرع أو أصل أو امرأه ماشي إلا بـ كن بين المطيع وبين
 مكه دون مرحلس وأدافة ، ولا تقريبه أو أحس^(٣) فعون^(٤) على كسب إلا بـ كن
 بكتس في يوم كهاديه أيام بشرطه السابق^(٥) ، أو سؤار^(٦) ؛ لأنه بشئ عليه مع أن

(١) رجع السهل الصالح في خلاف الأئمة (٥٩١)

(٢) حاشية (يصاح) ص ١٣٧ ، وفي لمصره (أو الاسحار)

(٣) قوله (ولو بوشم طاعة) أي يحلها من المطيع بمعنى طر المعصوب أنه هو امر
 المطيع . . يئح عنه . كروي

(٤) وفي (ت ٢) و (ص) . (لقريب) بدل (لقريبه)

(٥) أي أعاني قوته (أن كان بين المطيع) إيج (شر ٤ ، ٣١)

(٦) قوله (أو سؤار) عطف على قوته (على كـ) هامش (أ)

وكذا لأحسب في الأصح

لوبي أمره منعها من المشي ، فممن يعتد بطاعتها

ويجب الإذن هنا ومنه بأي هوراً وإن رمة نحت على الراجح ؛ لئلا يزحج
الادل ؛ إذ لا وازع^(١) بخملة على الاستمرار على الطاعة ، والرجوع حائز به قبل
الإحرام ، وبه يسبب عدم الوحوب^(٢) على المعصوب إذ كان^(٣) قبل مكان الصبح
عه ، وإلا استمر عليه لا على لمطيع^(٤) وإن أؤممة والمجموع^(٥)
وقد يؤخذ من قولهم (والرجوع حائز له) أنه لو لم نخر ؛ بأن ندر
بصاعه ندرأ معصداً لم يدرمة الفور^(٦) ، ونحصل الأحذ بإطلاقهم ؛ بطرأ
بلاصل

وبما ذكر^(٧) فارق هذا عدم وحوب المباشرة على المستطع فوراً ؛ لأن له
وارعاً بخملة على الفعل ، وهو وجوهه عليه
ولو كان له مال أو مصنع لم يعلم به ؛ فنقز في دمه ، والعلم وعدمه إنما
يؤثران في الإثم وعديبه .

(وكذا لأحسب) ونحو الأح والأب^(٨) إذا بدل الطاعة بحث فتوله (في
الأصح) ولو ماشياً ؛ بما مر أنه لا يشك في الاستعانة بدين العير^(٩) ، ولأن مشي

(١) قوله (د لا وازع) في الأحر كروي ، والصواب انموذج لما في ؛ باموس
لا معري . (ش ؛ ٣١ / ٤) .

(٢) قوله ، (عدم الرجوب) أي ، عدم الاستقلال ، كروي .

(٣) و صعب المسألة في (إذا كان) يرجع إلى الرجوع كروي

(٤) قوله (ولا استمر عنه لا على المستطع) من هنا يعلم أن الرجوب والاستمرار قد يحصلان
حال الغضب دون ما قبله . كروي

(٥) المجموع (٦٤ / ٧)

(٦) أي ؛ في الإذن . (ش ؛ ٣٢ / ٤) .

(٧) قوله ؛ (وبما ذكر) هو قوله ؛ (إذا لا وازع) ، كروي

(٨) قوله . (والأب) غير موجود في بعض النسخ

(٩) في (ص ؛ ٤٥) .

مدى^(١) لا يَشُقُّ عليه مطلقاً

وشرط السادل الذي يَجِبُ قبوله أن يكون حرّاً ، مكنتاً ، موثقاً به^(٢) ، أذى فرض نفسه ، والألّا يكون معصوباً .

فرع مات أجبر العير قبل الإحرام لم يشتحق شيئاً ، أو بعده استحق ، لأنه أتى ببعض المستأجر عليه وإن لم يُخبر عن المناحر له بالقسط^(٣) ، ما تورّع أحرة المثل على السير والأعمال ، ويُغضى ما يحصّر عمله ، قال بعضهم : من المسمى ، وقال بعضهم : من أحرة المثل ، والذي يَشِحُّ الأول^(٤) ، أحداً مما يأتي قيل ما يخرّم من الكاح^(٥) ، ثم رأيت شيخاً جرم به^(٦)

وسياي في (الإجارة)^(٧) أنها^(٨) لا تصحّ على ريدته صلى الله عليه وسلم سواء أريد بها الوقوف عند الفقر المكرم^(٩) ، أو دعاءه^(١٠) ؛ لعدم انصاطه^(١١) ، ونقصته . أنه لو انصط ، كان كتب له بورقة صحّت ، وهو متجّه

وأما الحالة فلا تصحّ على الأول ، لأنه^(١٢) لا يقبل البيّنة ، بل على

(١) أي : الأجنبي وسحو الأب . (ش : ٣٢/٤)

(٢) قوله (موثقاً به) ما يكون عدلاً ، وإلّا سم يصح بيّنه ولو مع المشاهدة ، لأنّه لا يُطع عليها ، وبه يعلم أن هذا شرط في كل من يبيع عن غيره بإجارة وحالة ، كذا في حاشية الإيضاح للشارح . كودي .

(٣) قوله (بالقسط) معلل بقوله (سحو) (ش : ٣٢/٤)

(٤) أي : من المسمى . (ش : ٣٢/٤) .

(٥) في (ص : ٥٨٧-٥٨٩) .

(٦) أمسى المطالب (٣/ ١٢٧) .

(٧) في (٦/ ٢٦٧)

(٨) أي : الإجارة . هامش (خ) .

(٩) أي : لأنه لا يقبل البيّنة . (ش : ٣٢/٤) .

(١٠) أي : الدعاء . (ش : ٣٢/٤)

(١١) وفي (أ) و(ت) و(ج) و(ط) و(ف) و(ثور) و(عري) (فإنه) بدل (لأنه)

بَابُ الْمَوَاقِيْتِ

وَقْتُ إِحْرَامِ الْحَجِّ شَوَّالٌ ، وَذُو الْقَعْدَةِ ، وَعَشْرُ لَيْلٍ مِنْ دِي الْحِجَّةِ .

(بَابُ الْمَوَاقِيْتِ)

جَمْعُ مِيقَاتٍ ، وَهُوَ لَمَّةٌ الْحَدُّ ، وَشَرْعاً هُنَا رَمِىَ الْعَادَةَ وَمَكَانَهَا ، بِإِطْلَاقِهِ عَلَيْهِ ^(١) حَقِيقَتُهُ إِلَّا عَدَمَ مَنْ يَخْصُصُ التَّوْقِيْتَ بِالْحَدِّ بِالْوَقْتِ ، فَتَوْسِيعٌ ^(٢)

(وَقْتُ إِحْرَامِ الْحَجِّ شَوَّالٌ ، وَذُو الْقَعْدَةِ) يَمْنَحُ الْعَادَةَ أَفْصَحُ مِنْ كَرَاهِهَا (وَعَشْرُ لَيْلٍ مِنْ دِي الْحِجَّةِ) يَكْرَهُ الْعَادَةَ أَفْصَحُ مِنْ فَتْحِهَا ، أَيْ مَا بَيْنَ مَتْنَيْ غُرُوبِ أَحَرِ رَمَضَانَ بِالسَّيَةِ لِلْبَلَدِ الَّذِي هُوَ فِيهِ ، فَيَصْبَحُ إِحْرَامُهُ بِهِ فِيهِ وَإِنْ انْتَقَلَ بَعْدَهُ إِلَى بَلَدٍ أُخْرَى نَحَالَفُ مُطْلِعَ تِلْكَ ، وَوَجَدَهُمْ صِيَاماً عَلَى الْأَوْجَعِ ، لِأَنَّ وَحَوْتَ مُوَافَقَتِهِ لَهُمْ فِي الصَّوْمِ لَا يَقْتَضِي بَطْلَانَ حُجَّتِهِ الَّذِي انْتَقَدَ ، لِشِدَّةِ تَشْتَبُثِ الْحَجِّ وَلِرُومِهِ

بَلْ قَالَ فِي « الْحَادِمِ » بَقْلًا عَنْ غَيْرِهِ لَا تَلَزِمُهُ الْكُفَّارَةُ لَوْ جَامَعَ فِي الْبَلَدِ الثَّابِتَةِ وَإِنْ لَزِمَتْهُ الْإِمْسَاكُ قَانَ : وَقَبَائِلُهُ ^(٣) : الْأَنْجَبُ ^(٤) فَطَرَةُ مِنْ لَزِمَتْهُ فَطَرَتُهُ بِغُرُوبِ شَمْسِهِ ^(٥) ، وَعَلَى هَذَا يَصْبَحُ الْإِحْرَامُ فِيهِ ^(٦) إِعْطَاءً لَهُ حُكْمَ شَوَّالٍ . انْتَهَى

(١) بَابُ الْمَوَاقِيْتِ قَوْلُهُ (بِإِطْلَاقِهِ عَلَيْهِ) أَيْ الْمَكَانَ (حَقِيقَتُهُ) كَرَدِي

(٢) وَقَوْلُهُ (فَتَوْسِيعٌ) بِمَعْنَى وَيَسْتَعْمَلُ عِنْدَهُ فِي الْمَكَانِ مَجَاراً كَرَدِي أَيْ بِعِلَاقِهِ لَعِيدٍ ، ثُمَّ هَذَا بِالْظَرْفِ لِأَصْلِ الْمَعْنَى ، وَلَا يَحْدُودُ صَارَ لِمِيقَاتِ حَقِيقَتِهِ شَرْعُهُ فِي كُلِّ مِنَ الرَّمْسِ وَالْمَكَانِ حَقِيقَتُهُ . (ش : ٢٤ / ٤) .

(٣) أَيْ : عَدَمُ لُزُومِ الْكُفَّارَةِ فِيمَا ذَكَرَ . (ش : ٢٤ / ٤) .

(٤) فِي (ت) وَالْمَطْبُوعَاتِ (أَنَّهُ لَا تَجِبُ) ، وَفِي مَنَازِلِ الْمُحَطَّوْطَاتِ ، وَالْمَطْبُوعَةِ الْمَكِّيَّةِ كَمَا أُنْتَهَى .

(٥) أَيْ : الْبَلَدُ الْمُنْقَلِ إِلَيْهِ . (ش : ٢٤ / ٤) .

(٦) أَيْ : فِي الْبَلَدِ الثَّانِي . (ش : ٣٥ / ٤) .

وهي ليلة النحر وحقه

فلو أحرم به في غير وقته . نعتقد غفيرة على الصحيح

فإن قلنا : إذا كان غير الإحرام مقادير مذكورة في الوقت بدلت ، فبأنه مع تقدمه . فلم اقتصر عليه ؟ قلنا : لأنه لم يحلف فيه ، كما عرفت ، بخلاف غيره ، ولأنه يفهم من مع تقدم لإحرام مع تقدم غيره بالأولى ، لأنه مع أنه وبهذا^(١) يظهر ادعاء لا عراض عليه ، بأن الاقتصار على لإحرام موهم (وفي ليلة النحر) وهي ليلة عاشر رجب (وحده) أنه لا يصح الإحرام فيها بالصبح ، لأن اللبالي منع بالأبام ، ويوم النحر لا يصح الإحرام فيه به ، فكذلك ليلة ، ويردُّه الحرُّ الصحيح لمصرِّح بخلافه^(٢) وعلى الأصحَّ يصحَّ الإحرام به فيها وإن علم أنه لا يدرك عرفه قبل المحر ، فإذا فاتهُ . . . تَحَلَّلَ بِمَا يَأْتِي^(٣)

(فلو أحرم) حلال (به في غير وقته) المذكور (انعقد عمرة) محرقة عن عمرة الإسلام (على الصحيح) علم أو جهل ، لأن الإحرام شديد التعلق بمصرف لم يقف

(١) وقوله (بذلك) إشارة إلى قوله (أي ما ليس) إيج كروي

(٢) أي ساعد بن الثاني ، (ش : ٣٥/٤) .

(٣) عن عمرو بن حفص بن أبي حمزة قال : أتت رسول الله ﷺ بالمردفة حتى خرج إلى الصلاة ، فقلت : يا رسول الله ! (أي جئت من جبلتي حتى) ، أكنست رجلي ، وأتيت نفسي ، والله ما ركب من حبل إلا وقفت عليه فهل لي من حج ؟ فقال رسول الله ﷺ : من شهد صلاتنا هذه - يعني : صلاة النحر - تحية الأخوي (٣/٧٥٤) - ووقفت معنا حتى تدفع ، وقد وقف معرفة فقل ذلك ليلاً أو نهاراً - فقد تمَّ حجُّه وقضى ثمنه . أخرجه أبو داود (١٩٥٠) ، وسرمدي (٩٠٦) ، ولساني (٣٠٤٢) ، وسنن ماجه (٣٠١٦) . وتحتل المستطيل من رمل وقيل يصح منه ، وجمعه حبال ، وقيل التحال في الرمل كالحبال في غير الرمل . انتهى في عرب الحديث (ص ١٨١) . والثالث هو ما يقوله المحرم بالصبح إذا حلَّ . كعص الشارب والأطفار ، وبك الإبط ، وحلق العانة . انتهى في عرب الحديث (ص ١١٠) (٤) في (ص ٣٢٨-٣٢٩) ، وراجع المسهل الصالح في اختلاف لأشباح ، مسألة (٥٩٤)

وجميع السنة وقت لإحرام العمرة

ويظهر أنه لا يختم عنه ذلك ، لأنه ليس فيه نشئ بعادة فاسده بوجه ، ثم رأيت في المتن قوس الحرمه ونكراهه ، وقد عرفت^(١) أن الثاني هو المرحح

وعلم من كلامه بالأولى أنه لو أحرم به مظنة^(٢) في عمر أشهره ، بعد عمرة أبص

(وجميع السنة وقت لإحرام العمرة) وعمره مما يتعلق بها ، لأنها صحت عنه صلى الله عليه وسلم وعن غيره في أوقات مختلفة مرات^(٣) متفرقة في ثلاث من مرة^(٤) في القعدة^(٥) ، ومرة في شوال^(٦) ، ومرة في رمضان ، على

(١) أي من قوله (ويظهر أنه لا يحرم عنه ذلك) لأنه ليس (إجماع) من (٣٦/٤) .

(٢) كذا في نسخة المصنف ، والنصوات تركه بصري أقول يمكن تصحيحه بمرجع المصنف للسك . (ش : ٣٦/٤) .

(٣) وفي (أ ب) (أ ب) (أ ب) مطبوعة لوجه (في أوقات مختلفة ثلاث مرات) بزيادة (ثلاث) ، وفي باقي المخطوطات والمطبوعات كما أثبتناه .

(٤) في (أ) (أ ب) (أ ب) مطبوعة بوجه كما أسد ، وفي باقي النسخ نسخة (مرة) غير موجودة .

(٥) قوله (لأنها صحت عنه) وعن غيره (إجماع) وفي (تصحيح) أنه عمر ثلاث مرات متفرقة في ذي القعدة ، أحدها : عمره الحديث منه من لما ضمت عن سب بحرم تحسب عمره في شوال ، ثم اعمر عمره القعدة منه مع ، ثم عمره الحمر منه ثمان ، وهذه الثلاث في ذي القعدة كروني والحديث في صحيح البخاري (١١٤٨) ، وصحيح مسلم (١٢٥٣) عن أس رضي الله عنه ، ولكن فيهما : عمر أربع عمر (وأربع هو وعمره مع حجة) .

(٦) أخرجه أبو داود (١٩٩١) عن عائشة رضي الله عنها ، ومالك في (لموطأ) (٧٨٥) مرسلًا عن هشام عن أبيه قال يحفظ في (فتح أسري) (٤٣٦) (لكن قولها : في شوال معار يعزل غيرها) في ذي القعدة ، ويجمع بينهما : بأن يكون ذلك وقع في آخر شوال وأول ذي القعدة ، ويؤيده ما رواه بن ماجة [٢٩٩٧] بإسناد صحيح عن مجاهد عن عائشة : لم يعتمر رسول الله ﷺ إلا في ذي القعدة .

ما رواه البيهقي^(١) ، ومرة في رجب وإن أنكرتها عائشة رضي الله عنها^(٢)
 واغتمرت بأمره من التعميم رابع عشر الحجة^(٣)
 وصحح : « حُمْرَةٌ فِي رَمَضَانَ تَغْدُلُ حَجَّةً مَبِيَّةً »^(٤)
 وقد يفسع الإحرام بها لعدم رخصه كحرمها^(٥) ، وكحاج لم يفر من منى بعد
 صحيحاً وإن لم يكن بها ؛ لأن بقاء أثر الإحرام كعدمه نفس الإحرام
 ومن هذا^(٦) عَلِمَ بِالْأَوَّلَى : امتناع حجتين في عام واحد ، ونقل فيه الإجماع ،
 وصُور تعدده بصور ردذنها في حاشية الإيضاح^(٧)
 ولا تعتقد كالحج من آخرم بها وهو مجاميع أو مرة
 ويُستزى الإكثار منها لا سيما في رمضان ؛ للحديث المذكور ، وهي أفضل^(٨)
 من الطواف ، على المعتقد إذا استؤنوا في الرمي المصروف إليهما ؛ لأنها لا تقع

(١) السنن الكبير (٥٤٩٣) عن عائشة رضي الله عنها وأخرجها الدارقطني أيضاً (ص ٥٠٩) عن
 الحافظ في فتح الباري (٤٣٩ / ٤) وقال صاحب الهدى : « فيه غلط » لأن
 النبي ﷺ لم يصمر في رمضان ؛ قلت ويمكن حمله على أن قوله « في رمضان » معين
 بقوله « حرم » ويكون المراد صوم فتح مكة ، فإنه كان في رمضان ، وعمر النبي ﷺ
 في تلك السنة من أبحرته ، لكن في ذي القعدة ؛ كما تقدم بيانه مراراً ، وقد رواه الدارقطني
 بإسناد آخر... ولا قال فيه : « في رمضان »

(٢) أخرجه البخاري (١٧٧٥ ، ١٧٧٦) ، ومسلم (١٢٥٥) عن ابن عمر وعائشة رضي الله
 عنهما ، وراجع فتح الباري (٤٣٥ / ٤ - ٤٣٨)

(٣) أخرجه البخاري (٣١٩) ، ومسلم (١٢١١) عن عائشة رضي الله عنها

(٤) أخرجه البخاري (١٨٦٣) ، ومسلم (١٢٥٦) عن ابن عباس رضي الله عنهما

(٥) قوله (كمحرم بها) أي يصمره في غير أشهر الحج ، فإن إحرامه مرة أخرى يصح ؛
 لا يفتقد حجتاً في غير أشهره ولا عمرة ؛ لأن العمرة لا تدخل في الصمر كرمي

(٦) أي من قوله (وكحاج لم يصمر من منى مرة) (راجع (ش ٣٧ / ٤)

(٧) حاشية الإيضاح (ص : ١٦٢ - ١٦٣) .

(٨) قوله (وهي أفضل) وإن كتب من غير المكلف الحر كرمي

والمبقات المكاني صحيح في حق من مكته نفس مكته ، وقيل : كل الحرم ،

من المكنت الحر لا فرصاً^(١) ، وهو أفضل من التطوع

(والمبقات لمكاني للحج) ولو في حق العذر تعدى للحج (في حق من
مكته) ولو وقتاً (نفس مكته) لا خارجها ولو محادتها ، على المعتمد^(٢) ،
للحج الآتي^(٣) : « حَتَّى أَهْلُ مَكَّةَ مِنْ مَكَّةَ »^(٤)

(وقيل كل الحرم) لاستوائه معها في الحرمة ، وبرؤة سيرها عليه بأحكام
آخر ، ولا حجه له في حر (ذهب من الأنطح)^(٥) لاحتقال أن العمارة
كانت تشبه به إدادته ، بل هو الطاهر كما يدل له خبر برولة صلى الله عليه وسلم
به^(٦) ، على أن عمارة الأمان متصلة بأوقته

فإن الحرم خارج نسيها : أي في محل بخور قصر الصلاة فيه لمن سافر
مها ولم يقعد إليها قبل الوقوف ، أساء ولمه دم على الأول^(٧) بخلاف ما إذا
عاد ، لكن قيل وصوله لمسافة العصر ، وإلا^(٨) نعتن الوصول إلى مبقات

(١) قوله (لا فرصاً) لأن أصله ما شروخ به بغير واحد كردي

(٢) رجع سهل صباح في خلاف لأصحاب مسأله ٥٩٥

(٣) قوله ، سحر لأي أمي شرح (معناه مكته) كردي

(٤) أخرجه البخاري (١٥٢٤) ، ومسلم (١١٨١) عن ابن عباس رضي الله عنهما

(٥) أخرجه مسلم (١٢١٤) عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما والأنطح كل قبل فيه ذوق

بعضي فهو أنطح ، وأنطح بصاد من مكته وبى منى ، لأن المسافة به وبينهما ، أحده ،

وربما كان من من أقرب ، وهو النصب ، وهو جوف بني كانه نظر معجم لسان

(٧٤ / ١)

(٦) عن عائشة رضي الله عنها قال : برز الأنطح ليس به ، بما برز رسول الله ﷺ لأنه كان

أصبح لعمركه يد حرج أخرجه البخاري (١٧٦٥) ، ومسلم (١٣١١) وبرز به

أنطح يوم أصبح حوجه البخاري (١٥٨٩) ، ومسلم (١٣١٤) أيضاً عن أبي هريرة رضي الله

عنه قال : قال رسول الله ﷺ : « تَرَى قَدْ بَدَأَ أَنْ شَاءَ اللَّهُ مُحِبٌّ سَيُكَلِّمُ حَيْثُ نَاسَبُوا عَلَى

الْكُفْرِ أَيْ بَدَأَ مُحِبٌّ وَفِي (ب) هـ ياء ، وهي (يوم أصبح)

(٧) قوله (على الأول) أي الأصح ، وهو قوله (نفس مكته) كردي

(٨) أي بأن وصل إلى مسافة العصر . (ش : ٢٨ / ٤)

الآفاقي^(١) ؛ كذا فالوجه ، وهو صريح في أنه لا تكفه مسافة القصر
وطاهر أن محله^(٢) ما إذا كان مضافاً الجهة التي خرج إليها أبعاد من
مرحلتين فتعين هذا الوصول للميقات أو محادثته^(٣) ، بخلاف ما إذا كان مضافاً
جهة خروجه على مرحلتين ، أو لم يكن لها مضاف ، فتكفي الوصول إليهما^(٤)
وإن لم يصل لعين الميقات^(٥)

وبما سقط دم التمتع^(٦) بالمرحلتين مطلقاً^(٧) ، لأن هذا^(٨) فيه إساءة ترك
الإحرام من مكة فشدّد عليه أكثر ، ولأنه شدد عليه مرحلتين انقطعت بسببه
عصار كالأفاقي ؛ فتعين مضافاً جهته أو محادثته

فيه . فليحتمل ما تقرّر . أن الآفاقي الممتع لو دخل مكة وخرج من أعمد عمرته
ثم خرج إلى محل بيته وبها مرحلتان . لزمه الإحرام بالحج من ميقاته على
ما تقرّر^(٩) ، أو دون مرحلتين ثم أراد الإحرام بالحج . حار له تأخيرُهُ إلى أن
يَدْخُلَهَا ، بل لو أخرم من محله . لزمه دخولها قبل الوقوف ، أو الوصول إلى
الميقات أو مثله .

وفي « الروضة » : إذا كان مضافاً الآفاقي مكة فأخرم خارجها . لزمه

(١) قوله (وإلا تعين الوصول) إلح ، أي في السقوط ، بمعنى أنه لا يسقط الدم إلا
إذا وصل بميقات الآفاقي ، وفي عدم الإساءة . كردي
(٢) أي : عدم كفاية مسافة القصر . (ش : ٢٨/٤) .
(٣) قوله (أو محادثته) بالجر عطفاً على (لميقات) ، ويحور رفعه عطفاً على (الوصول)
إلح . (ش : ٢٨/٤) .

(٤) وفي المطوعات (فتكفي الوصول إليها) ، وأرجح التكفي الضمير إلى مسافة القصر
(٥) أي : في الأولى . (سم : ٢٨/٤) .

(٦) قوله (وإما سقط دم التمتع) أي على القول به . كردي
(٧) أي : سواء كان في جهة خروجه مضافاً أبعاد من مرحلتين أو لا . (ش : ٢٨/٤)
(٨) أي : الخروج من مكة بلا إحرام . (ش : ٢٨/٤) .

(٩) قوله (على ما تقرّر) وهو قوله (وإلا تعين الوصول) إلح . كردي

وأما غزوة صفات لمؤخره من المدينة ذو الحليفة ، ومن الشام ومصر
والمغرب الحففة .

دم الإساء نصاً ما لم يغذ لمكة ، أو للبيات ، أو مثل مسافه^(١) وهو صريح
فيما ذكرته^(٢)

نعم ، قوله (للبيات) يُخْمَلُ على ما حملت عليه^(٣) قولهم (صفات
الآفاق)

، وأما غيره صفات لمؤخره من المدينة ذو الحليفة (تصغير الحففة بفتح
أو^(٤)) ، واحدة الحففة سات معروف ، وهو المسمى لأن بأسر علي^(٥)
كثرت الله وجهه ، لرغم العاقبة أنه قابل الجئ فيها^(٦) ، على نحو ثلاثة أميال من
المدينة .

(ومن الشام) إذا لم يَسْنُكُوا طريق توك^(٧) (ومصر والمغرب الحففة)
وهي تُعَيَّنُ رابع^(٨) شرقيّ المشرق إلى مكة على نحو خمس مراحل من مكة .

(١) روضة الطالبين (٢ / ٣٢٨) .

(٢) دعوى الصراحة عند ذكره محجب مع قول « الروضة » (فأحرم) (إنح فعاترتها مساوية
للمعيار السبعة مصري وتم يظهر في وجهه اسمعبد ، قول ما ذكره الشارح عن « الروضة »
غير قول شارح (بل لو أحرم من محله) (الحج مآلاً (ش ٣٩ / ٤)

(٣) وقوله (على ما حملت عليه) وهو قوله (أن محله) (إنح كردي

(٤) وفي (ب) و (ب) و (ب ٢) و (ح) و (ف) والمطووعة للمكة (أو به) بدل (أو له)

(٥) قوله (وهو المسمى) أي ذو الحليفة لأن يسمى بأسر علي كردي

(٦) أي ولا أصل له كردي على ما فصل بل سب إليه ، لكونه حصرها ناعش (ش
٣٩ / ٤)

(٧) وصلت إليها - في الأصل - إنه - وفيها عن ماء بها حرير ، كما أحمر به صلى الله تعالى عنه
وسلم يحدونها كذلك ، وثبت فيها حصر لبال حين مصري من لمدينة المنورة سنة ١٣٣٠ هـ
أمير علي . هامش (ش)

حديث وصف عن سوك في « صحيح مسلم » (٧٠٦) في كتاب الفصول ، باب في معمرات
البي .

(٨) وهي بلدة بين مكة المكرمة والمدينة المنورة على طريق البحر ، وصلت إليها وقت مصري من =

ومن تهامة اليمن يلطم ، ومن نجد اليمن ونجد الحجاز قرن ،

والإحرام من رابع الذي اغيىذ ليس مفصلاً^(١) لكونه قبل المصداق ، لأنه^(٢) لضروره اتهام الحجة على أكثر الحجج ، ولعدم ما فيها^(٣)

فإن قلت كيف حملت مبقاتاً مع نقل حصى المدينة إليها أوائل^(٤) بهجرة ، لكونها مسكن اليهود بدعائه صلى الله تعالى عليه وسلم حتى لو مر بها حديثاً خم بوقته^(٥) ؟ قلت ما علم من قواعد الشرع أنه صلى الله عليه وسلم لا يأمر بما فيه ضرر ، يوجب حمل ذلك على أنها تمت إليها مدة مقام اليهود بها ، ثم رأت روالهم من الحجاز ، أو قبله^(٦) حين التوقيت بها

(ومن تهامة اليمن يلطم ، ومن نجد اليمن ونجد الحجاز قرن) بإسكان

الراء .

المدينة لمورة ، واحتمل هناك مع تعلم المدرس إبراهيم الرضي ، وأصنافي في سنة ما وقع بي سنة من الحادثة ، وهي كتب في حبه في حين عرفة يوم عرفة اذ لمع ، يصاح السوي مع ، حاشه من حجر ، عنه ، فجاء هذا العدم المذكور وأسني صأه أن إسراي حانص وهي سأل هل يرب في س شعور رأسها وإن كتب حانصاً ، أو لا ؟ فأجاب له بأن يخلق واحد ، أي ركن فلا يسطع بالحصى ، وأما الظاهر عن الحديث والبحث للمحلوق قلب بواحيه ، بل هي أولى ، كما في حاشه من حجر ، رحمه الله تعالى (ص ١٦٦) الحاج أمير علي ، وقع هنا سنة ١٣٣٠ هـ هامش (ش)

(١) قوله (ليس مفصلاً) أي سنة على ما يأتي ، من احتار المصنف أن لمسات أقصر مع ملك كردي

(٢) قوله (لأنه) (إيج منقول ليس ...) إلخ . (ش : ٣٩/٤)

(٣) وفي (ت) (ولعدم ما بها) .

(٤) وفي (أ) و (ت) و (ح) و (ص) و (ط) و (ز) و (هـ) و (ثور) و (عري) (أول)

(٥) أخرجه البخاري (١٨٨٩) ، ومسلم (١٣٧٦) عن عائشة رضي الله عنها ، وفيه أوائل

خفاها إلى الخطة ، وقال البخاري في « أعلام الحديث » (٩٣٨/٢) ويقال أن الحجة

كاتب ذلك دار اليهود ، فلدت دعا بمل الحمى إليها ونعته (بولده) غير موجوده في (ت)

والمطبوعات . وفي (خ) : (بوقته) .

(٦) أي : قيل روالهم ... إلخ . (ش : ٣٩/٤) .

ومن المشرق ذات عرق

(ومن المشرق) العراق وعبره (ذات عرق) ونسب لهم الإحرام من العنق قبلها ، لحبر فيه ضعيف ^(١)

وكل من الثلاث على مرحلتين من مكة .

ودلت لغير الصحيح في الكل حتى ذات عرق ^(٢) ، ونوقيت عمر رضي الله عنه بها جهاد وفق النص ^(٣)

وعشره (المتوخه) لبوا من الحبر ، هن لهن - أي لاهلهن - ولعن أني عليهن من غير أهلهن مثل أراد الحج والعمرة ^(٤)

ويستثنى مما ذكر الأحرز ، فإنه يخرم من مثل مسافه مبيعات من آخرم عنه إن كان أحد من ماله ، فإن آخرم من ماله أقرب فوجهان : أحدهما : عليه دم

(١) عن ابن عباس رضي الله عنهما أن رسول الله ﷺ لأهل المشرق العنق أخرج أبو داود (١٧٤٠) ، وترمذي (٧٤٧) وابن عبد ربه حديث حسن قال في « مجموع » (١٦٩ / ٧) (وليس كما قال - أي الترمذي - فإنه من رويته يزيد بن دناد ، وهو ضعيف دعاهي محدثين) وراجع « سراج » (٢٦١ - ٢٦٣)

(٢) عن ابن عباس رضي الله عنهما أن ابن أبي سفيان وقت لأهل المدينة والخيفه ، ولأهل الشام نخيفه ، ولأهل نجد نجر ، ولأهل اليمن بيسم أخرج البخاري (١٥٢٤) ، ومسلم (١١٨١) وعن عائشة رضي الله عنها أن رسول الله ﷺ وقت لأهل العراق ذات عرق أخرج أبو داود (١٧٣٩) ، وإسنادي (٢٦٥٦) ، وهو في « صحيح مسلم » (١١٨٣) عن حماد بن عبد الله رضي الله عنهما بأشعث في رفعه لى أبي سفيان و نظر « صحيح حبر » (٢٩٩) ، و « مجموع » (١٦٩ / ٧)

(٣) حدث بوقت عمر رضي الله عنه ذات عرق لأهل العراق أخرج البخاري (١٥٣١) عن ابن عمر رضي الله عنهما قال بلغني أن رسول الله ﷺ وقت لأهل العراق ميثاق رسول أو بإحسان عمر رضي الله عنه ^(٤) راجع في « شرح الكبير » ، « شرح المهدى » ، « الأول » ، وفي « شرح المسند » و « شرح مسلم » [٣٢٢] الثاني ، وهو مذهب في « لأم » ، « الأول راي الجمهور »

(٤) وهو حديث ابن عباس رضي الله عنهما السابق في (ص ٥٤) ، وسأني بتمامه في (ص ١٠٨)

والأفضل أن يُحرم .

الإساءة والحط^(١) ، ورخحة المعوي وآخرون^(٢) ، والثاني لا شيء عليه ،
وعليه كثيرون ونقل عن النضر وأنه علته ، بأن شرع سوى بين المواقيت^(٣) ،
ورخحة الأذرع^(٤) .

لكن مفهوم قول « الروضة »^(٥) « وأصلها » إذا عدل أحبر عن ميقات معينة
لعظاً أو شرعاً إلى آخر مساو له أو أبعد لا شيء عليه أنه إذا كان أقرب عليه
شيء^(٦) ، وبه^(٧) يترجح الوجه الأول .

قال الإسوي وفرع المحث الطبري على ذلك^(٨) فرعاً طويلاً في مكّي
تؤخر عن أفاقي محج أو عمرة ، فأخزم من مكة وترك ميقات المستأجر عنه
فعلى الوجه الأول^(٩) يلزم ما مر^(١٠) بالأوّل ، وعلى مقابله^(١١) يَحْتَمِلُ
وجهين ، أحدهما : لا شيء عليه ، لأن مكة ميقات شرعي ، وأصحهما عليه
دم الإساءة والحط وإن عيّن لها الولي في الإحارة^(١٢) .
ولو شرط عليه ميقات أبعد لزمنه منه اتفاقاً .

(والأفضل أن يحرم) من هو فوق الميقات أو فيه إلا المكّي ، لما يأتي

(١) من الأجرة . هامش (١) .

(٢) انساب (٢٤٩/٣) وفي المصرية (وعليه لأكثرهم)

(٣) قوله (وأنه علته ، بأن) أي : ونقل أن لنضر عنه الحج (ش : ٤٠/٤) .
وراجع : لام (٣٠٨/٣) وفي المصرية (وعليه لأكثرهم)

(٤) قوله (مفهوم قول « الروضة ») متداً ، حبره (أنه إذا) . الحج كروي

(٥) روضة الطالبين (٢٠٠/٢) ، الشرح الكبير (٣١٨/٣)

(٦) بهذا المفهوم . (ش : ٤٠/٤) .

(٧) أي : الخلاف المذكور . (ش : ٤١/٤) .

(٨) أي : الذي رجحه الخوي . (ش : ٤١/٤) .

(٩) أي : من الدم والحط . (ش : ٤١/٤) .

(١٠) أي : الذي رجحه الأذرع . (ش : ٤١/٤) .

(١١) المهمات (٢٤٢-٢٤١/٤) .

من 'وز الميقات' ، ونحوه من اجزاء

ومن حيث طريقاً لا ينهي إلى معذب وإن جازى معاقبة
مُحَدِّدُهُ ، أو معاقبته ولا يصح أن يُخْرَمَ من مُعَادَةِ أعدائِهِ ،

وهـ' (من أول الصفات) لقطع ما به محرمًا ، واستثنى الكئيء الحبيبه
والأحرثم من عند مسجدها أفصل : بالاسماع

قال الأديبي وهو حق^(٣) : إن علم أن ذلك المصحف هو بمصحف الموحود
آثاره اليوم ، والظاهر : أنه هو . انتهى

(وبحور) الإحرام (من آخره) يصدق الاسم عليه ، ولعمرة بالقطعة ، لا بما
 شئ ولو قريباً منها .

(ومن سبب طرماً) هي بئر أو بحيرة تنهي إلى ميقاب فهو ميقابته وإن حادي غيره أولاً ، أو (لا يسهي إلى ميقاب) فإن حادي (بالصححة) ميقاب (أي ساقته) بأن كان على يمينه أو يساره ، ولا عرة بما أمامه أو خلفه (أحرم من محدته) فإن أشبه عليه موضع لمحداه اختهد

وَنَسِيَ أَنْ سَبَّحَهُ : لَيْتَقَرَّ "المحادة" ، هُوَ لَمْ يَطْهَرْ لَهُ شَيْءٌ تَعَيَّنَ
الاحْطَ

(أو) حادى (مقباس) بأن كان إذا مرَّ على كلِّ شكور بمسافة منه^(٥) إليه واحدة (والأصح أنه محرم من محاذاة أعدهم) عن مكة وإن حادى لأقرب إليها أولاً، وبس له انتظار الوصول إلى محاذاة الأقرب إليها، كما ليس للشار

(١) أي : في أوائل (فصل المحرم) ، (ش : ٤ / ٤١)

(٢) عن ابن عمر رضي الله عنهما قال: ما أهل رسول الله ﷺ بلام عن أحد المحدثين، يعني محدثي الديانة، أخرجه البخاري (١٥٤١)، ومسلم (١١٨٦).

(۳) رمی (ا) و (ث) و (ج) و (ط) و (ا و ف) و (عور) و (عربی) (أحق) بدو (حق)

(۱) وہی (ا) و (ب) و (ظ) و (عور) : (لیقن) .

(۵) بعضی : من طریقہ . (شی : ۱۶/۲) .

وإن لم يُحَادَّ أَحْرَمَ عَلَى مَرَحَلَتَيْنِ مِنْ مَكَّةَ

عَلَى بَيْتِ الْحَبِيبَةِ أَنْ تُؤَخَّرَ إِحْرَامُهُ إِلَى الْجَمْعَةِ

فَإِنْ امْتَنَوْتَ مَسَافَتَهُمَا فِي الْقُرْبِ إِلَى طَرِيقِهِ وَإِلَى مَكَّةَ أَحْرَمَ مِنْ مُحَادَّاتِهِمَا مَا لَمْ يُحَادَّ أَحَدُهُمَا قَبْلَ الْآخَرِ^(١) ، وَإِلَّا فَصَمَهُ

أَمَّا إِذَا لَمْ يَسْتَوِ مَسَافَتُهُمَا إِلَيْهِ ، بَلَّغْ كَأَن يَكُن طَرِيقُهُ وَأَحَدُهُمَا إِذَا مَرَّ عَلَيْهِ مَبْلَغُ ، وَالْآخَرُ إِذَا مَرَّ عَلَيْهِ مَبْلَغُ . فَهَذَا هُوَ مِيقَاتُهُ وَإِنْ كَانَ أَقْرَبَ إِلَى مَكَّةَ^(٢)

(وَإِنْ لَمْ يُحَادَّ) شَيْئاً مِنَ الْمَوَاقِيتِ (أَحْرَمَ عَلَى مَرَحَلَتَيْنِ مِنْ مَكَّةَ) لِأَنَّهُ لَا مِيقَاتَ دُونَهُمَا .

وَهُوَ يَنْدَفِعُ مَا قِيلَ قِيَاسُ مَا بَأَنِي^(٣) فِي حَاصِرِ الْحَرَمِ أَنَّ الْمَسَافَةَ مِنْهُ لَا مِنْ مَكَّةَ . . أَنْ يَكُونَ^(٤) هُنَا كَذَلِكَ .

وَوَجْهُُ انْتِدَافَعِهِ أَنَّ الْإِحْرَامَ مِنَ الْمَرَحَلَتَيْنِ هُنَا بَدَلٌ عَنِ أَقْرَبِ مِيقَاتٍ إِلَى مَكَّةَ ، وَأَقْرَبُ مِيقَاتٍ إِلَيْهَا عَلَى مَرَحَلَتَيْنِ مِنْهَا لَا مِنَ الْحَرَمِ ، فَانْغَشِرَتْ الْمَسَافَةُ مِنَ مَكَّةَ لِذَلِكَ^(٥) .

لَا يُقَالُ : الْمَوَاقِيتُ مُسْتَعْرِقَةٌ لِحُجَّاتِ مَكَّةَ فَكَيْفَ يُتَصَوَّرُ عَدَمُ مُحَادَّاتِهِ لِمِيقَاتٍ؟ فَيَسْتَبَيِّنُ أَنَّ الْمُرَادَ عَدَمَ الْمُحَادَّةِ فِي هُنَا دُونَ نَفْسِ الْأَمْرِ ؛ لِأَنَّا نَقُولُ يُتَصَوَّرُ^(٦)

(١) قَوْلُهُ (مَا لَمْ يُحَادَّ أَحَدُهُمَا قَبْلَ الْآخَرِ) فَإِنْ قُلْتَ كَيْفَ يُتَصَوَّرُ مُحَادَّةُ أَحَدِهِمَا مِنَ الْآخَرِ مَعَ عَرَضِ الْإِسْتِوَاءِ قُلْتَ يُتَصَوَّرُ بِحُجُومِ الْحُرُوفِ طَرِيقَ أَحَدِهِمَا إِلَى مَكَّةَ كَرْدِي

(٢) وَالْحَاصِلُ أَنَّ الْعَبْرَةَ أَوَّلًا بِالْقُرْبِ مِنْهُ ، ثُمَّ بِالتَّبَعِ مِنْ مَكَّةَ ، ثُمَّ بِالْمُحَادَّةِ أَوَّلًا ، فَإِنْ تَعَيَّنَ جَمِيعُ ذَلِكَ فَهُنَا مُحَادَّاتُهُمَا لِحُجَّاتِهِ الْمَدِينَةِ عَلَى الْمَنْهَجِ بِتَوْحِيدِ (٢٣٠ / ٢)

(٣) قَوْلُهُ (قِيَاسُ مَا بَأَنِي) أَيُّ فِي فَصْلِ الْأَرْكَانِ كَرْدِي

(٤) قَوْلُهُ (أَنْ يَكُونَ) إِنْ خَرَفَ قَوْلُهُ (قِيَاسُ) (رَجْعُ) (ش : ٤٢ / ٤)

(٥) وَمِنْ (أ) وَ (ب) (ث) وَ (ج) وَ (ح) وَ (د) وَ (هـ) وَ (ز) وَ (ح) وَ (ط) وَ (ي) (كَذَلِكَ) وَمِنْ النِّسْجِ الْبَاقِيَةِ كَمَا أَتَيْتَا .

(٦) أَيُّ . عَدَمُ الْمُحَادَّةِ فِي نَفْسِ الْأَمْرِ . (ش : ٤٢ / ٤) .

ومن مسكنة من مكة والمذاهب مسكنة

ومن منع مبيتة

ساحلي من سواكن^(١) إلى حدة من عبر أن يترى برايع ولا يندم ، لأنهما حسب
أمامه فصل حدة من محاذيهما ، وهي على مرحلتين من مكة ، فيكون هي
مكة

ومن مسكنة من مكة والمذاهب مسكنة (بمكة صلى الله عليه
وسلم في حديث معروف) ومن كان ذوق ذلك فمن حيث أنشأ حتى أقل
مكة من مكة^(٢)

هو حاور مكة إلى جهة مكة ، بأن أحرم من محل تقصير فيه الصلاة^(٣) أو
وليمة دم ، نصير ما من^(٤) وبك على ذوق مرحلتين من مكة أو الحرم ، لأن هذا
دم ، فلا يسقط عن حصر ولا غيره ، بخلاف دم التمتع أو القران
ويعين مسكنة من مبادئ ، كأهل بدر والصغراء^(٥) كلام مهم ذكرته في
الحاشية ، وحاصل المعتمد منه أن مبادئهم الحقة^(٦)

وهو يتدفع ما قبل بدر مبعث لأهلها ، فكيف آخر المصيريون إحرامهم عنه^(٧)
(ومن بلغ مبعثاً أو محاذيه ، أو حاور^(٨) محته^(٩) الذي هو مبيتة

(١) سواكن : من مشهور على ساحل بحر الحار قرب عذاب ، فأوله مشر الذين يقدمون من حدة
معجم البلدان (٢٧٦ / ٣) وفي (ب) (من سواكن البحر)

(٢) هذا تنقيح حديث ابن عباس السابق المشار إليه

(٣) قوله : (نظير ما مر) أي : في شرح (وميل : كل الحرم) ، كردي

(٤) والصغراء : هو موضع كردي الصغراء ، زاد كثير المحل والزرع والحجر في طريق مدح ،
وسكنه رسول الله ﷺ عبر مره ، ومنه ويس بدر مرحته معجم البلدان (٤١٢ / ٣)

(٥) حاشية الإيضاح (من : ١٧٤ - ١٧٥) .

(٦) قوله : (أو حاور محته) عطف على مقدر و مقدير ومن منع صفاء وحاوره أو حاور محته
كردي

(٧) ضميره (لا من) المقدر بالمعطف . (ش : ٤٣ / ٤)

غير مُريد سُكاً ، ثُمَّ أَرَادَهُ فَمِيقَاتُهُ مَوْصِعُهُ ، وَإِنْ بَلَغَهُ مُرِيداً لَمْ يَحْرَمْ جَاوِرَتُهُ
بَعِيرٍ إِحْرَامٍ .

(غير مُريد سُكاً ، ثُمَّ أَرَادَهُ فَمِيقَاتُهُ مَوْصِعُهُ) وَلَا يُكَلِّفُ الْعُودُ إِنْهُ الْمَقَاتِ .
لِمَعْنُومٍ قَوْلُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي الْحَرِّ السَّابِقِ^(١) « مَنْ أَرَادَ الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ »
مَعَ قَوْلِهِ^(٢) « وَمَنْ كَانَ دُونَ ذَلِكَ »^(٣)

وَمَعْلُومٌ مَتَى يَأْتِي فِي الْعُمْرَةِ^(٤) أَنْ مَنْ أَرَادَهَا وَهُوَ بِالْحَرَمِ لِرْمَةِ سَحْرُوحٍ
إِذَا أَدَّى لِحْلَ مَطْلَفًا^(٥) وَإِنْ لَمْ يَخْطُرْ لَهُ إِلَّا حَسْبِي

(وَإِنْ بَلَغَهُ مُرِيداً) لِلْسُكِّ وَلَوْ فِي الْعَامِ الْقَابِلِ^(٦) مَثَلًا وَإِنْ أَرَادَ بِقَدَمَةٍ طَوْبَةَ
سَلَيْقٍ قَبْلَ مَكَّةَ (لَمْ يَحْرَمْ جَاوِرَتُهُ) إِلَى جِهَةِ الْحَرَمِ غَيْرَ رَاوٍ الْعُودَ إِلَيْهِ ، أَوْ إِلَى
مِثْلِهِ (بَعِيرٍ إِحْرَامٍ) أَيِ السُّكِّ الَّذِي أَرَادَهُ عَلَى أَحَدٍ وَحْدِهِ فِي « الْمَحْمُوعِ »
فِيمَنْ أَخْرَمَ بِعُمْرَةٍ مِنَ الْمَقَاتِ ، ثُمَّ بَعْدَ جَاوِرَتِهِ أَذْخَلَ عَلَيْهَا حَجًّا

وَقَصِيَّةً تَعْلِيلَهُ^(٧) لِكُلِّ مَهْمَا^(٨) تَفْصِيلٌ فِي ذَلِكَ - جَرَى عَلَيْهِ السُّكُّ وَالْأَذْرَعِي
- حَاصِلُهُ^(٩) أَنَّهُ مَنْ كَانَ قَاصِدًا لِلْإِحْرَامِ بِالْحَجِّ عِنْدَ الْمُحَاوَرَةِ فَخَرَّمَ بِعُمْرَةٍ ثُمَّ
أَذْخَلَ عَلَيْهَا بَعْدَ لِرْمَةِ الدَّمِ ، وَإِنْ لَمْ يَطْرَأْ لَهُ فَصْدُهُ إِلَّا بَعْدَ جَاوِرَتِهِ
وَلَا^(١٠) .

(١) قَوْلُهُ (الْحَرِّ السَّابِقِ) أَيِ فِي شَرْحِ (دَابِ مَرَا) كُرْدِي

(٢) قَوْلُهُ (مَعَ قَوْلِهِ) أَيِ قَوْلِ سَيِّدَةِ الْمَرْفُوقِ كُرْدِي وَفِي الْمَصْرُوفِ (مَنْ أَرَادَ)

(٣) وَكَلَامُهُ فِي حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ السَّابِقِ

(٤) فِي (ص : ٧١) .

(٥) أَيِ : مِنْ أَيِّ جِهَةٍ كَانَ . (ش : ٤٣ / ٤)

(٦) رَاجِعٌ « لِسَهْلِ الصَّاحِ فِي إِخْلَافِ الْأَشْيَاحِ » صَاحَهُ (٥٩٦)

(٧) قَوْلُهُ (وَقَصِيَّةً تَعْلِيلَهُ) مُتَدَا . وَالتَّصْمِيرُ يَرْجِعُ إِلَى (الْمَحْمُوعِ) ، وَ(تَفْصِيلٌ) حَرَمٌ

كُرْدِي

(٨) أَيِ : مِنَ الْوَجْهَيْنِ . هَامِشُ (ك) .

(٩) قَوْلُهُ (جَرَى عَلَيْهِ) إِنْجَ ، أَيِ تَفْصِيلٌ ، وَكَذَا صَمِيرٌ (حَاصِلُهُ) (س : ٤٣ / ٤)

(١٠) الْمَجْمُوعُ (١٨٢ / ٧ - ١٨٣) .

وَيُقَاسُ بِذَلِكَ^(١) مَا لَوْ قَصِدَ الْإِحْرَامُ بِالْعُمْرَةِ وَحْدَهَا عَدَ الْمُجَاوِرَةِ ، فَحَرَّمَ
بِالْحَجِّ وَحْدَهُ^(٢) ، أَوْ عَكْسَهُ^(٣) .

هَذَا كُنْهٌ^(٤) إِنْ أَمَكِرَ مَا قَصَدَهُ ، وَإِلَّا ، كَانَ بَوَى الْحَجِّ فِي الْعَامِ لِقَدَرِ
تَعَيَّنَتِ الْعُمْرَةُ

وَمِنْ الْأَوَّلِ - أَعْنِي الْمُرِيدُ ثُمَّ الْمُدْحِلُ - إِنْكَارُ أُحْتُثَ عَلَيْهِ فِي الْحَاشِيَةِ ،
حَاصِلُهُ أَنَّهُ مَتَى أُخِّرَ مَا بَوَّاهُ عَدَ الْمُجَاوِرَةِ ؛ لِعَدَمِ إِمْكَانِهِ ؛ كِتَابَةُ الْقِرَاءَانِ فِي أَشْهُرِ
الْحَجِّ فِي صُورَتَيْهِ^(٥) فَلَا دَمَ ، بِخِلَافِ مَا هَاهُنَا^(٦) ، فَوْنٌ تَأْخِيرُهُ لَهُ مَعَ بَيْتِهِ وَإِمْكَانُهُ
بِمَقْصُورٍ نَحْنُ بِمَقْصُورٍ ، فَلَمْ يَصْلُحِ الْإِدْحَانُ لِرَفْعِهِ^(٧)
وَدَلَّتْ لِلْحَجْرِ السَّائِقِ^(٨)

أَمَّا بِدَحْوَرَةٍ مُرِيدُ الْعَوْدِ إِلَيْهِ أَوْ إِلَى مِثْلِ مَسَافَتِهِ قَبْلَ الْمَنْسَبِ فِي تَذَكُّ
أَنَّهُ قَوْنُهُ لَا بِأَنْتُمْ بِالْمُجَاوِرَةِ إِنْ عَادَ ؛ لِأَنَّ حُكْمَ الْإِسَاءَةِ ارْتَفَعَ بِعَوْدِهِ وَتَوَنُّتِهِ ،
بِخِلَافِ مَا إِذَا لَمْ يَغْزِ ، وَبِهَذَا جَمَعَ الْأَدْرَعِيُّ بَيْنَ هَوْنِ جَمْعٍ لَا تَخْتَرُمُ الْمُجَاوِرَةُ
بِهِ الْعَوْدَ ، وَبِهَذَا لَاقَ الْأَصْحَابُ حَرَمَهَا

(١) أَي : بِالْأَوَّلِ ، (ش : ٤ / ٢٣)

(٢) يَقْصِدُ (وَحْدَهُ) عَمْرٌ مَوْجُودُهُ فِي (أ) ، (ب) ، (ب) ، (ج) ، (د) ، (هـ) ، (و) ، (ط)
(ز) ، (ف) ، (ثَغُور) ، (وَ) ، (هَرِي) وَالْمَطْبُوعَةُ الْمَكِّيَّةُ .

(٣) هُوَ مَا لَوْ قَصِدَ عَدَ الْمُجَاوِرَةِ الْإِحْرَامَ بِالسَّحْبِ وَحْدَهُ فَاحْرَمَ بِالْعُمْرَةِ ، أَي وَحْدَهَا (ش :
٤ / ٢٣)

(٤) ي : مِنَ الْمَعْنَى بِصُورَتِهِ وَالْمَعْنَى عَلَيْهِ ، وَمَعْلُومٌ أَنَّ أَنْصُورَهُ كُنْهٌ مُمْكِنُهُ دَائِمًا (ش :
٤ / ٢٢)

(٥) ي : فِي الْمُرِيدِ ثُمَّ الْمُدْحِلِ بَدَلِ مَا لَا يُمْكِنُ (ش : ٤ / ٢٢)

(٦) أَي : الْمُرِيدُ ثُمَّ الْمُدْحِلُ مَعَ الْإِمْكَانِ - (ش : ٤ / ٢٢) .

(٧) حَاشِيَةُ (بِصَحاح) (ص : ١٨١) ، فِي الْمَطْبُوعَاتِ (هَلَا بِكُنْ بِصَحاح) (إِدْحَانُ لِرَفْعِهِ)

(٨) أَي : فِي سَبْحِ (دَبْعَرِي) ، وَاسْتِدْرَاقِ انْتِهَائِهِ ، وَفِي الْمَعْنَى (وَ) (جَمْعٌ) (ش : ٤ / ٢٤)

ويعلم أنه ذكر^(١) فيه بطلان^(٢) لأنه ستة العود به بل أن لا إساءة أصلاً
وبعد^(٣) صبي على أن العود فيها يأتي^(٤) برفع الإثم من أصله
والذي يشع^(٥) خلافه ، أحد: مما مر أن عدم التصاق في المسجد محقق ،
كفارة به بالنص^(٦) لا يرفع إثم من أصله ، بل يقطع دوامه واستمراره^(٧)
ومما يؤيد التأكيد قولهم بخور لإحرام بالعمره من مكة إذا أراد أن يخرج
إلى أدنى الحل^(٨) .

فإن قلت ينبغي ما تقرّر - أن بية العود لا تبيته رفع الإثم إلا بآحاد -
قولهم لو ذهب من الصف شيء يتحرّف أو المحترّ حر ، ولا يلزمه بحقيق
قصيده بالعود .

قلت يفرق بأنه ثمّ شيء ذلك وإن المعنى المحترّم بالانصراف : من كسر قلوب
أهل الصف أو حدّاد المسلمين ، وأما هذا فالمعنى المحترّم بالمحاوره - وهو

(١) قوله (ويعلم) أي يعلم قوله (فيه لا يأتى) إلخ (سادس) أي قوله (لا
حكم الإساءة) كردي .

(٢) وخمير (لعله) يرجع إلى التعليل ، كردي .

(٣) أي : في المتن - (ش : ٤٥/٤) .

(٤) عن أنس رضي الله عنه قال : قال النبي ﷺ : «البراق في المسجد خطيئة ، وكفارتها دفنها»
أخرجه البخاري (٤١٥) ، ومسلم (٥٥٢) .

(٥) عي (٢٥٨-٢٥٧/٢) .

(٦) قوله (ما يوجد التبيد) إلخ حاصل ما ذكر في قوله (أما إذا حاوره) أي هذا
أن يبيد من قوله (عمر ما يعود) إلخ صحيح لا عار فيه ، لكن يعلم مفهوم من
ما ذكر به فساد ، لأن مفهوم لبيد أنه بالعود بعد به لا إساءة أصلاً ، ويعلم من على أن
الإساءة ثبت ثم رفع حكمها بالعود وبه ، وببينهما فرق ، ولو لم يأتى ما يأتى ويريد من رفع
الإثم من صفه كان له وجه ، لكن المسألة فيما يأتي عدم رفع (لبيد) فاصبح لا يعلم
فساد ومفهوم لبيد صحيح ، وهذا المفهوم جمع الأدعي بين قول صحيح وخطأ لا يصح

عن فعل لزمه انْعُوذُ يُخْرِمُ منه

وما ذكره واضح ، لأن ما عدل عنه عزم مقصوده عنه ، بخلاف ما لو عدل عن ميقات مخصوص . . فإنه كَانَ القياس : أَنَّهُ لَا يُجْزِئُهُ^(١) . وإلاَّ لم يكن منعس معني

فإد^(٢) خوف هذا ؛ لأن رعاية المعنى^(٣) قد يفسر فلا أقل من رعدة مثل دلت المعنى^(٤) ، ولا يفضّل ذلك إلاَّ بمش مائة من ميقات آخر

هذا عية ما يؤخذ به كلام هؤلاء^(٥) ، ومع ذلك الأوجه مدرّكاً إخراجاً مثل مساهمة مطلقاً^(٦) ، ولا نسلم أن شعير لأجل تعين عنه ، وإنما هو لتعين مثل مساهمة لا عز ، فإسنه

(فإن فعل) بأن حوزة مريداً بلا إحرام ولو ناسياً أو جاهلاً (لزمه العود) ولو محرماً ، كما سيقتضيه من كلامه^(٧) ، أو (ليحرم منه) مداركاً لإسنه أو تقصيره

ولا يتعين العود بس عيه بل يخير إلى مثل مساهمة حتى لو أخر إحرامه عند إرادته فيه بعد الميقات إخراجاً العود إليه وإلى مثل مساهمة ، كما شمة كلامهم ، لأنه ميقاته ولا نظر لخصوصه به^(٨) ، لأن المقصد من العود تدارك ما فوته^(٩) ،

(١) أي : العود إلى مثل مساهمة . (ش : ٤٦/٤)

(٢) وفي (ح) و(ص) والمطوعة الوحة (إد) بدل (إد)

(٣) في جميع المخطوطات (أ) (عور) و(ب) (العين) بدل (المعنى)

(٤) وفي جميع المخطوطات (ب) والمطوعة لمكة

(٥) أي : الجميع المتقدمين أولاً (ش : ٤٦/٤)

(٦) أي : من ميقات آخر أولاً ، (ش : ٤٦/٤)

(٧) في (ص : ٦٩)

(٨) قوله (ولا نظر لخصوصه به) أي : خصوص العود بالميقات ، كما بهم من كلام بعضهم

كردي

(٩) وفي (أ) و(ث) و(ح) و(ط) و(عور) و(عري) (ما فوته) بدل (ما فوته)

إلا إذا صدق الوقت ، أو كان الطريق محجوراً ، فإن لم يعد لرمية دم .

وهو حاصل بذلك^(١) .

وساوى المحدثين وأساسى غيرهما في ذلك^(٢) ، لأن إتمامه به سهو في وجوب تداركه المعدور وغيره .

معم ، استشكل ما إذا قيل في أساسى بالإجماع بأنه مسح أن يكون حسد مردياً بفساد ، وأحب أن ينظر قصدته إلى حين المحاورة فسهو جيد ، وفيه نظر ، لأن العبرة في لزوم إتمامه وعدمه بحاله عند آخر حيرة من الميقات ، وحسب فسوياً صراعاً عند ذلك الحرة فلا دم ، أو بعده .

(إلا إذا) كان به عذر ، كأن (صاق الوقت) عن العود ، بأن حشي فوق الحرج أو عدد (أو كان الطريق محجوراً) أو حاف انقطاعاً عن الزحف ، والأصح أن محرد لوحته هنا لا تغتبر ، أو كان به مرض يشق معه العود مشقة لا تحتمل عادة ، أو حاف على محرم تركه فلا يلزمه في كل ذلك ، للضرورة ، بل يخزم عليه في الأولى^(٣) ، وكذا الأخيرة^(٤) إن أدى إلى تعوت محرم ، كعصو

ولو قدر على العود ماشياً بلا مشقة أو بها لكنها تختمل عادة لزمه ولو فوى مرحلتين على الأوجه ، وفارق ما مر^(٥) بتعديه

(فإن لم يعد ، لزمه دم) إن أغمر مطبق^(٦) ، أو حخ في تلك السه ، أو في

(١) وقوله : (بذلك) إشارة إلى مثل معاته ، كردي .

(٢) و (في ذلك) إشارة إلى لزوم العود - كردي .

(٣) يعني منه حـ (بـ) البصري (١٢١) وهي الشرواني (١٧٤) فلا عن البصري : (يعني ' مسألة خشي الموت) .

(٤) وقوله (وكذا) إشارة إلى كون الطريق محجوراً كردي

(٥) قوله (ما مر) في شرط أساسى بالاستدعاء كردي (و الشرواني (١٧٤))

(٦) في صحيح مسلم من نسخة بدون مسافة لفهم

(٦) أي : وإن كان في غير مسنته ، (ع ش : ٢٦٢/٣) .

وَنُحَرِّمُ نَهْ عِدَّةٍ وَالْأَصْحَابُ نَهْ عِدَّةٍ فَنُحَرِّمُ نَهْ عِدَّةٍ مَقْطُوعٌ

الفساد في الصورة - معناه ' ' لأنها ' التي تذهب بحرم بلفظ ، بخلاف د
ثم يختم أصلاً ، أو أحرم بحق بعد ذلك ، لأنه ' لأن عدم إحصاء - لا بد
عه

وورفت العمرۃ النحر بان إحرامہ فی سنۃ لا یصنخ لعمدہ بحلافہ . ہوں وہ
حرمہ لا ینقض

وسو حذورة كدف مريد^١ نلتست^٢ ثم اسلمه واحرمه وسيم بعد^٣ سومة دم^٤ ، لأنه
مكنف^٥ بفرع ، أو من كدف^٦ انم^٧ على ، احرم لا دم عليه ، لأنه عند المحاوره
غير أهل بالإرادته ، لأنه محجور عليه بحق غيره ، ومحذورة^٨ بوي سومة مريد
نلتست به^٩ فيها بدء على الأوجه بالتفصيل المذكور^{١٠}

(ویر احرار لم عاد فالأصح أنه إن عاد قبل تلبسه بثب مسقط عنه
(لدم) لقطعه المبقعة من المذات محرماً

وقصيته أن ائتم وحب ثم سقط بالعود ، وهو وحده ، ولدي صحبه شيخ
أبو عيسى وسدس حتى أنه موقوف ، فإن عاد ، فإن له بحث عليه ، ولا

(۱۱) قولہ (میں حضورؐ کی خدمت میں) بعد جو انصاف (اور نہ مصلحت) کر دی

(۲) قوله (لأنها) أي ثلاثة من الصمد، معناه، وضح في بحث الله، وهي الله تبارك وتعالى.

١٣) هو به (بمدلث سه) ي هي غير لصوره سهه كودي اهل و يمكن جمع هم
للماء ي كل من لصوره لآخرين (ش ١٢٧، ٤)

(1) دہی (ا) و (ث) و (خ) و (ہری) . (مرید الک) .

(٥) قد يرد عليه أن الإسلام يهدم ما قبله . (ش : ١٧/١) .

(٦) أى : مريداً لك . (تج : ٤٨/٤) .

١٧) وهي (ب) و(ب٢) والمصوغة المحصورة والبره (مريد - كنه) وهي (و) ب
و(ث) و(خ) و(عري) + (مريد السك) .

۸۱) إِنْ أَحْرَمَ عَلَيْهِ بَعْدَ التَّحْلِيلِ فِي حَيْضَةٍ وَحَمَلَهُ مِنْ نِسَاءِ أَهْلِكَ
(۱۸/۲)

والأ فلا

ولأفصل أن نخبر من ذنبة أهله ، وفي قول من الميقات
قلت الميقات أصهر ، وهو الموافق للأحاديث الصحيحة ، والله أعلم

بأن ثمة وجب عليه ، والماوردني أنه لا بحث أصلاً^(١)

وتظهر فائدة الخلاف مع ما هو دفع لندم للمفسر وشرط الرجوع إلى المبحث
عليه .

(وإلا) يغزى من ذلك ، بأن عدد بعد شروعه في طواف القدوم ، أي بعد
محدورته الحجر ، فلا غيره بما تقدم عليها ، أو بعد الوقوف (فلا) ينقطع
بدمعه ، كذا في سكة بإحرام بعضي

(ولأفصل) لمن فوق الميقات وليس بميقات ولا مساء (أن يحرم من دونه
أهله) لأنه أكثر عملاً ، وقد فعله جماعة من الصحابة والتابعين^(٢)

وفي قول من الميقات ، قلت الميقات أظهر ، وهو الموافق
للأحاديث الصحيحة . والله أعلم (فإنه صلى الله عليه وسلم آخر إحرامه من
المدينة إلى الحلقة) إجماعاً في حقه الوداع^(٣) ، وكذا في عمرة الحديفة

(١) لأن وجوبه يعني بوجوب القدوم به ، وهذا هو المصنف معني وبهذه أقول فنية
هذا التعميل أنه لا فرق بين ما صححه أبو عبيد ونسجني وما صححه الماوردني ، لأن حديث
عبد الله بن عمر بن الخطاب عن عبد الله بن عمر (٢٨٤) راجع إلى بحاري تكبير (٦٤٥)
(٢) عن بايع عن ابن عمر رضي الله عنهما أنه حرم من بيت المقدس إخراجهم السهمي في
١ تكبير (٨٩٩٩) ، وهو ما بعده في باب من سجد لإحرام من دونه أهله ، ومن
أبي شيبة (١٢٨١٩)

عن راجع من أن الأسود يحرم من بيته إخراجهم من أبي شيبة (١٢٨٢٥) وعن غيره
منه جمع المصنف (٢٠٣٤٨) وقال في المجموع (١٧٧/٧) (وهو
يعني عن عمر وعبيد ، وبه قال أبو حنيفة ، وحكى ابن المنذر عن عبيدة والأسود
وعبد الرحمن وأبي إسحاق يعني : السيمي) .

(٣) إخراجهم لحاري (١٥٤١) و (١٦٩١) ، ومنه (١١٨٦) و (١٢٢٧) عن ابن عمر رضي الله
عنه

ولو محطوه ، فإن لم يحزخ وأنى بأفعال تغفرة . أخرائه في الأظهر وعليه دم ،
فلو حرج إلى الحل بعد إخرامه سقط الدم على المذهب

(ولو محطوه) من أنى جهة شاء ، لأنه صلى الله عليه وسلم أرسل عائشة مع
أخيها عبد الرحمن رضي الله عنهما ، فاعتمرت من استعم^(١) ، ووجه بحث
ذلك^(٢) لما أرسلها ، لصير يوم

قل قوله (ولو محطوه) يؤهم أنه لا يكفي أقل من حظوه ، من
كذلك ، انتهى

وبرؤى الحطوه يصدق بمجرد نقل قدم عن محته إلى ملاصقه ، لا أن
من دنت ، فصيح ما ذكره .

وواضح من بظائره ذلك أنه إذا أخرج رجلاً فقط من الحل بشرط اعتدائه
عليها وحدها .

وإذا أراد من مكة مراً لم يرفقه ذلك تعيباً صحيحاً ، كما مر^(٣)

(فإن لم يحزخ ، وأنى بأفعال العمرة) أتم اتفاقاً ، كما علم مما مر ،
(أخرائه) عن عمره لإسلام وغيرها (في الأظهر) لا يعتد بإخراجه اتفاقاً ، ومن
حكى فيه^(٤) خلافاً لمردود عليه ، وكما لو أخرج من الحج من غير مبدئه

(وعليه دم) لتركه الإحرام من الميقات .

(ولو حرج إلى الحل بعد إحرامه) وقبل الشروع في طوافها (سقط الدم)
أي سم بحث (على المذهب) نظير ما مر فيمن حوّر سميت وعاد إليه^(٥)

(١) حجه لحد (١٣٩٥) ، مسلم (١٦١١) عن عائشة رضي الله عنها

(٢) أي : الحرج . (ش : ٤٩ / ٤)

(٣) قوله (كما مر) في شرح قوله (واستقامت المكاني صحيح) كروي

(٤) أي : في الاعتقاد ، هامش (١) .

(٥) في (ص : ٦٩)

وأفضل نفاع الحل الحفرة ، ثم السعيم ، ثم الحديسة

(وأفضل نفاع الحل) لمرید الاعمار (الحفرة) بإسكان العين ونحوها
الراء على الأصح ؛ لأنه صلى الله عليه وسلم اغمر منها لئلاً ، ثم أصبح
كباث ، رجوعه^(١) من حبيبة مكة فصاح مكة^(٢) منقو عليه^(٣)
وحكى الأذرع عن الحدي في « فرائد مكة » أنه غمر منها^(٤) ثلاث مئة
سبي^(٥)

وبها وبين مكة اثنا عشر ميلاً ، وقيل ثمانية عشر ، وحرم به جمع ، وهو
مردود ؛ بناء على الأصح . أن الميل ما مر في (صلاة مسافر)^(٦)
(ثم السعيم) لأنه صلى الله عليه وسلم أمر عائشة بالاعمار به ؛ كما مر^(٧) ،
وهو المسمى الآن بمسجد عائشة ، بين مكة ثلاثاً أميال ، ولعمرك في حدة
ما بالأرض لا ما على الجبل^(٨) .

(ثم الحديسة) بتخفيف الياء أفصح من تشديد ، نثر قريب حدة^(٩)
المهملة ، بينها وبين مكة ما مر في الجعرة ؛ لأنه صلى الله عليه وسلم ضل

(١) قوله : (كباث ، رجوعه) أي : حين رجوعه - كردي .

(٢) وقوله : (فتح مكة) مجرور بـ (ثمان) . كردي .

(٣) أصل الحديث في « صحيح البخاري » (١٧٧٨) ، و« صحيح مسلم » (١٢٥٣) عن أس
رضي الله عنه . ولفظ الشرح أخرجه الترمذي (٩٥٢) ، ولساني (٢٨٦٣) ، وأحمد
(١٥٧٥٣) . وأبو داود بسجده (١٩٩٦) عن شعثن أنكس رضي الله عنه .

(٤) وضمير (منها) يرجع إلى (الجعرة) . كردي .

(٥) لم أجده

(٦) في (٥٧٧ / ٢)

(٧) في (ص : ٥٣) .

(٨) وفي بعض النسخ : (لا بما على الجبل) .

(٩) الحدة : مرس من حدة ومنه من أرض نهامة في وسط الطريق معجم سداد (٢٣٩ / ٢)
وفي (أ) و (ث) و (خ) و (قه) و (ثور) : (حرة) .

بها ، وأراد الدخول " حمرته منها " .

ومن قال " هم بالأعمار منها " فقد وهم ، لأنه إنما أخروا من الحصة ، كما مره (١) .

• • •

(١) قوله : (وأراد الدخول) أي : دخول مكة ، كردي .

(٢) وقوله (حمرته) أي : من أحمته كردي . ويحدث آخره لشحاري (١١٤٨) ، ومسلم (١٢٥٣) عن أنس رضي الله عنه .

(٣) هو بدلي بهذه من (٥٠٢) أي : في لسط ، راجع : احجم الوهاج (١٤٠ / ٣)

(٤) قوله : (كما مر) أي : بعد قوله : (والله أعلم) - كردي

نات الإحرام

سَعْدٌ مَعْبُودٌ ، بَأَن يَبُوءَ حَقّاً أَوْ عُمْرَةً أَوْ كِلَيْهِمَا .

(باب الإحرام)

يُطْلَقُ عَلَى بَيْتِ الدَّحْوَرِ فِي السَّبْتِ ، وَهَذَا الْإِعْتَارُ يُعَدُّ رَكْعَةً ، وَعَلَى مَسِّ الدَّحْوَلِ فِيهِ بَالِيَةً ، لَا قِتْصَانَهُ دَحْوَرِ الْحَرَمِ ، كَأَنَّهُ دَحْوَلٌ أَيْ دَحْوَلٌ بَعْدَهُ ، وَحَرِيمُ الْأَنْوَاعِ^(١) لَأَنَّهُ ، وَهَذَا^(٢) هُوَ الَّذِي يُقْسَدُ بِحِمَاةٍ وَبُصَّةٍ بَرْدَةٍ ، وَهُوَ الْمُرَادُ هَاهُنَا

(بِسَعْدٍ مَعْبُودٍ ، بَأَن يَبُوءَ حَقّاً أَوْ عُمْرَةً) أَوْ حَتَّى فَاكْثَرَ ، وَبِمَا لَمْ يَسَعِدْ النَّاسُ عُمْرَةً لِمَعْدَرِهَا^(٣) حَقّاً ، كَقَوْلِهِ^(٤) فِي غَيْرِ أَشْهُرِهِ ، لِأَنَّهُ^(٥) لَا مَقْلُ ثُمَّ لِأَصْلِ الْإِحْرَامِ بِمَوْلِهِ لَهُ^(٦) ، وَهَذَا بِمَعْنَى الْحَقِّ بِشَيْءٍ أَعَادَ مِنْهُ مَعَهُ ، فَوَقَعَ لِمَوِّا مِنْ أَصْلِهِ ، فَلَمْ يُفَكِّكْ صَرْفُهُ لِلْعُمْرَةِ .

أَوْ بِمَعْنَى حَقِّهِ^(٧) سَعْدٌ كَمَنْ ، وَكَذَا الْعُمْرَةُ^(٨) (أَوْ كِلَيْهِمَا) بِالْإِجْمَاعِ

(١) باب الإحرام قوله ، أو يحريم الأنواع (دحور المحرم) كردي كد نو

(٢) (و) هـ (شاره) من محريم ، والمراد الإحرام لمقتضي محريم الأنواع كردي

(٣) أي . المعنى الثاني . نهاية ومعني . (ش : ٥١/٤) .

(٤) قوله (سعد) عنه بمعنى ، أي سعد . سج كردي

(٥) وقوله (كهو) معناه كالحج في غير أشهره لأنه بصير عمره كردي

(٦) وقوله ، لأنه (له) على معنى كردي أي لمعنى الاستعداد

(٧) قوله (معونه) أي غير شهر الحج (له) أي لأصل الإحرام (ش : ٥١/٤)

(٨) قوله (أو بعض حجه) عطف على (حجاً) في المس هاملن (أ) وهي (أ) (و) ث (

(خ) (ظ) (ف) (و) (ثمود) . (بعض الحج)

(٩) أي فلو أحرم بمحرمين أو أكثر أو بعض عمره أو نصف عمره أو غيره من تكسور . معدت

واحدة . وباني . (ش : ٥١/٤) .

ومظهماً ، مألأ يريد على نفس الإحرام ، و تعين أقصَل ، وفي قول : الإطلاق
فإن أحرم مطلقاً في أشهر الحج صرفه بالنية إلى ما شاء من الشكس .

(ومطلقاً ، مألأ يريد على نفس الإحرام) لصيغة الخبر به (١)

(واسمع الفصل) لفرف ما يدخل عليه (وفي قول الإطلاق) لأنه قد
عرض له عدد ، كمرصين فسمك من صرفه لما لا يحذف فوه
ورواية أنه صلى الله عليه وسلم أحرم إحراماً مهيماً ، ثم انظر الوحي في
تعين أحد الوحيه الثلاثة الآله (٢) مردودة بأنها محذوفة لروايات الصحاح
أنه أحرم معيناً ، وممن روى ذلك (٣) عائشة ، فعولها (حرج لا تسمى حرج
ولا عمرة) (٤) محمول على ما قبل إحرامه ، أو على أنه لم يستههما في بيته ،
أي : في دوام إحرامه .

(فإن أحرم مصتاً) بكسر اللام وفتحها حاء أو مصدر (في أشهر الحج
صرفه بالية) لا بمجرد اللفظ (إلى ما شاء من الشكس) وإن صاق وقت الحج ،
أو داب على الأوجه الذي اقتضاه إطلاقهم خلاف الجمع (٥) ، ويؤخذ بأنه لا يصرف
بيتن أنه كان كاحرم ما صرفه إليه ، فإذا صرفه للحج فعل ما يقع من فله

(١) من عاصه رضي الله عنه قال : حرج مع رسول الله ﷺ يعني لا يذكر حرج ولا عمرة حرجه
سجدي (٧٢٢) ، ومسلم (١٣١١ - ١٢٩ - ١٢٨) ، إلا أن في البخاري (حرج مع
رسول الله ﷺ لا يذكر إلا حجتاً) .

وعنه طائفة وحمه له تعالى قال : حرج رسول الله ﷺ من المدينة لا يسمى حجتاً ولا عمرة ،
ينظر مصنف ، فإن عنه المصنف ، وهو بين انصافاً وسروراً . أخرجه الشافعي في المصنف (٥٠٧)
مزملاً ، وراجع التحليل الحير (٥٠٩ / ٢) .

(٢) هو الحديث السابق عن طائفة وحمه الله تعالى .

(٣) أي به أحرم معيناً (٥١٢) أخرجه البخاري (١٥٦٢) ، ومسلم
(١١٨ / ١٢١١) عن عائشة رضي الله عنها .

(٤) وهو الحديث السابق أيضاً

(٥) رجع السهل اصباح في خلاف لأشاح ، صأه (٥٩٩)

أو إليهما ، ثم اشعل بالأعصاب ، وإن أصاب في غير أشهر ، ولا صح انعقاده
عمرته ، فلا يصرفه إلى الحج في أشهره .

وله أن يخرم كإحرام ربه . وإن لم يكن ربه محرماً ، انعقد إحرامه مضافاً .
وقيل إن عدم إخراج ربه لم ينعقد .

الحج مقبلاً^(١) ، ويسر له صرفه للعمرة خروجاً من خلاف

(أو إليهما ، ثم اشعل بالأعصاب) ولا تحرته العمل قبل الصرف بآله

بهم . ب طاف ثم صرفه للحج . وقع عن طواف القدوم ، ولا تحرته السعي
بعده قبل الصرف على الأوجه . لأنه لحاظ بركن ما لا لحاظ للسنة^(٢)

(وإن أطلق في غير أشهره ، ولا صح انعقاده عمرته) لأن أوف لا يقبل

غيرها (فلا يصرفه إلى الحج في أشهره . وله) أي مريد السك (أن يحرم
كإحرام ربه) لأن أبا موسى أخرجه كإحرام النبي صلى الله عليه وسلم ، وهذا
أخبره قال « قد أخسئت » وكذا فعل علي رضي الله عنهم رواه
شيخان^(٣)

(فإن لم يكن ربه محرماً) أو كان محرماً جوازاً فسد^(٤) انعقد إحرامه (

جوازاً) مطلقاً (لأنه قصد الإحرام بصفة جازية ، فإذا بطلت بقي أصل الإحرام

(وقيل إن علم عدم إحرام ربه لم ينعقد كما لو^(٥) عتق بـ) (إن) أو

(إذا) أو متى كان محرماً ، وإن كان محرماً ، أو فقد أخسئت ، ولم يكن
محرماً .

(١) في (ص ٣٢٨-٣٢٩)

(٢) راجع « لتسهيل التصريح في خلاف الأضاح » مسأله (٦٠٠)

(٣) أما الأول فهي « صحيح البخاري » (١٧٩٥) ، و« صحيح مسلم » (١٢٣١) عن أبي موسى
رضي الله عنه وأما الثاني فهي « صحيح البخاري » (١٥٥٨) ، و« صحيح مسلم »
(١٢٥٠) عن أنس رضي الله عنه .

(٤) وفي (أ) و(ث) و(ح) و(ط) و(و) و(ز) و(ح) و(ع) و(ك) و(إ) و(هـ)

ونريد بأنه ما حرم بالإحرام بخلافه عند التعنى ، فإنه ليس محرم به ، لا عند وجوده من ربه ، بخلاف (إذا) أو (إن) .

أو متى أحرم ، فإنما محرم ، فإنه لا ينعمد وإن كان محرماً ؛ لأنه ما عني بمستصل ، وهو أكثر عمراً منه محاصر^(١) ، فتوهم فيه ما سم ناسخ في متصل ؛ لأن شئ فيه أقوى

وسم منه^(٢) أن محرم عداء أو رأس الشهر ، أو إذا دخل فلا ، بل إذا وحده شرط صر محرماً ، لأنه لا يتعلق فيه بشيء المحرم محاصر ولا مستصل^(٣) ، وإنما هو حرم بالإحرام بصفة

وفارق إن أحرم ، فإن محرم أنا محرم ، إذ أحرم^(٤) ، بأن الأول^(٥) نافي الجزم بالكلية بخلاف الثاني .

وبصره ما يأتي في تعقيب الإقرار بما يرفع^(٦) : أنه إن قُدِّم المانع . . بطل فراره ، وإن أخره فلا^(٧)

والأوجه أن ذكر الإحرام مثلاً^(٨) ، ففي إن كان في نذر ، فإنما محرم ، ساعد إن كان معها ، وإلا فلا ؛ لأن نوارده إنما هو في آخرته كإحرام زيد .

(١) قوله (محاصر) مستعمل فيه (منه) ، راجع لتعنى (ش : ٥٣ / ٤)

(٢) قوله (وسم منه) أي من الحسن مستعمل كردي وفي نسخ (مستعمل فيه أقوى)

(٣) قوله (لأنه لا يتعلق فيه) راجع بما قبل سم . وعند بحث ما يأتي عن المصري ، من أن ما هنا ثابت لا يتعلق . (ش : ٥٣ / ٤) .

(٤) قوله (أنا محرم) أي على ، وقوله (أنا محرم ، أنا محرم) مفعول هامش (١)

(٥) وقوله (بأن الأول) راجع إلى أنا محرم ، (ش : ٥٣ / ٤) ، (ش : ٥٣ / ٤) ، (أنا محرم) كردي .

(٦) في (٦٧٣ / ٥ - ٦٧٤) .

(٧) قوله (أن ذكر الإحرام) أي في إن ، ود ، وفي كان محرماً ، فإن محرم كردي

لأنه يخرج بذلك^(١) عن معهدة نفسي ، ونحرته عن الحج ولو حجه الإسلام .
 نوى قبل أن يفعل شيئاً من الأعمال ، لا العمرة^(٢) ، لأن الأصح أنه لا يحل
 إدخالها عليه ، ويحصل^(٣) أنه كان أحرم بالحج ، ولا يلزمه دم لقراء ، لأن
 الأصل براءة دفته

معهم ، ليس^(٤)

أما لو لم يقرن ولا أفرد بل اقتصر على أعمال الحج من عمر نية ، فيحصل له
 التحلل لا شيء من شيء مهمل وإن نيق أن أتى بأحدهما ؛ لأنه صيغتهم ،
 أو على عمل العمرة . لم يحصل التحلل أيضاً وإن بواحدة ؛ لاحتمال أنه أحرم
 بحج ولم يتم أعماله مع بقاء وقته

هذا كله إن كان عروضاً ذلك^(٥) قبل شيء من الأعمال ، وإلا ؛ فإن كان بعد
 الوقوف وقبل الطواف ، فإن بقي وقت الوقوف فقرن ، أو نوى الحج ووقف ثانياً
 ونى بغيره أعمال الحج . حصل له الحج فقط ، ولا دم ؛ لما مر^(٦)

وإن قات الوقوف أو تركه أو فعله ولم يقرن ولا أفرد . لم يحصل له
 شيء^(٧) ، لاحتمال إحرامه بها ، أو بعد الطواف وقبل الوقوف أو بعده . فيه
 تفصيل ليس هذا محل بسطه .

(١) أي : بفعل أعمال السكينة . (ش : ٥٤/٤) .

(٢) عمارة ، معني صحيح ، (٢٣٣/٣) (ولا سراً منه من عمره)

(٣) قوله (ويحصل) : إيج حمله حاشه (ش : ٥٤/٤)

(٤) أي : بده ، لاحتمال كونه أحرم بعمره فكون قدراً ، ذكره المولي بهبه (ش : ٥٤/٤)

(٥) أي : ما ذكر من صدر ، كاشت في إحرام نفسه (سم : ٥٥/٤)

(٦) أي : من جهة (لأن الأصح) : إيج ، وقوله (لأن الأصل) : إيج (ش : ٥٥/٤)

(٧) أي : لا يحج ، لاحتمال . يح ، ولا بعمره ؛ لما مر بقاء ، من احتمال أنه أحرم بحج
 (ش : ٥٥/٤)

فصل

تُحْرَمُ بَنُو وَيْلَتِي ، فَإِنْ سَى بِلَا بَيْتٍ لَمْ يَنْعَقِدْ إِحْرَامُهُ ، وَبَنُو وَيْلَتِي
بُنْتُ أَنْعَقِدَ عَلَى الصَّحِيحِ

وَحَرَجَ بِقَوْلِي (المتصل به) مَا لَوْ أَقَامَ وَأَخَّرَ بِحِلَافٍ مَا مَعْنَى فَإِنْ
الْمَدْرَعِي مَا أَخَّرَهُ ، كَمَا هُوَ وَاصِحٌ

(فصل)

[فِي رُكْنِ الْإِحْرَامِ]

(المحرم) أَي مَرِيدُ إِحْرَامٍ (بَنُو) بَنُو وَيْلَتِي وَحَوَا ، لِحَرِّ ، إِثْمَا الْأَعْمَانِ
بِالْيَتَاتِ (١) وَلِسَانَهُ مَدَنٌ ، لِلْأَسْبَاحِ (٢)

(و) عَقِبَهُمَا (يَلِي) نَفِيًّا ، فَيَقُولُ : بَوَيْتُ الْحَجَّ وَأَخْرَجْتُ بِهِ اللَّهُ تَعَالَى ،
لَتَيْتُكَ اللَّهُمَّ . . . إِلَى آخِرِهِ ،

وَلَا نَحْتِ بَيْتَ الْعَرَصَةِ حَرَمًا ، لِأَنَّهُ لَوْ بَوَى الْعَمَلُ وَفَعَّ عَنْ الْعَرَصِ ،
وَلَا عَمْرَةً بِمَا فِي مَقْلِهِ ، بِحِلَافٍ قَلْبِهِ (٣)
وَيُسْنُ الْأَسْتِقْبَالَ عِنْدَ الْبَيْتِ .

(فِي لِي بِلَا بَيْتٍ لَمْ يَنْعَقِدْ إِحْرَامُهُ) كَمَا لَوْ عَمِلَ أَعْصَاهُ مِنْ غَيْرِ نَصِيحَةٍ
(وَأِنْ بَوَى وَيْلَتِي أَنْعَقِدَ عَلَى الصَّحِيحِ) كَمَا أَنَّ نَحْوَ الطَّهَارَةِ وَالصَّوْمِ

(١) سبق تخريجه في (١/٤١٢)

(٢) قوله (لِلْأَسْبَاحِ) إِنْ أَرَادَ بِالْأَسْبَاحِ مَعْنَى مَرَاتِهِ فِي بَيْتِهِ . مُحْتَمَلٌ ، لَكِنَّهُ لَا يَسْتَلْزِمُ الْمَذْهَبَ ،
لِأَنَّ الْمَادَّةَ أَنْ مَرَادَهُ بِاللُّغَةِ بِهَا بَوَيْتُ الْحَجَّ وَأَخْرَجْتُ بِهِ ، وَإِنْ أَرَادَ بِالْأَسْبَاحِ فِي هَذَا أَيْضًا ،
فَلَسَأَلَ هَذَا ذِكْرَ الْمُحَرِّقِ إِنْ أَتَاهُمْ فِي شَرْحِهِ عَلَى تَهْدِيئِهِ ، أَنَّهُ لَمْ يَعْلَمْ مِنْ «رَوَاهُ»
بِكَهْ رَوَى أَنَّهُ سَمِعَهُ ﷺ يَقُولُ : بَوَيْتُ الْعَمْرَةَ ، وَلَا الْحَجَّ ، هِيَ (مُصْرِي

(١/٤١٣)

(٣) وفي المطبوعة المصرية : (بِحِلَافٍ مَا فِي قَلْبِهِ) .

فإن عحر ، تَيْتَمٌ ، وَلِدُخُولِ مَكَّةَ ،

سحرة ، كما يأتي^(١) ، وكذا للحب ، كما مر^(٢)

وإن نكث الرجل بعده^(٣) شعره نحو صبغ^(٤) ، صونا به عن العمل و شعث

(فإن عحر) حنأ ، لفقد الماء ، أو شرعاً ، بحشيه مسح سمع مما مر^(٥)

(سمع) لأن غسل يراذ للهرة و سطافه ، فإذا بعد أحدهما بقي الآخر ،
ولأنه قد سوب^(٦) عن الواجب ، فالمندوب أولى .

وإنني هذا^(٧) في جميع الأعمال المسبوبة

وبو واحد من الماء بعض ما تكفيه فالذي يتحبه أنه كان مده يعبر
أزاله به ، وإلا ؛ فإن كفى الوضوء بوصاً به ، وإلا غسل به بعض أعضائه

بوضوء ، وحديث إن بوى الوضوء . شتم عن يده غير سمع غسل ، ولا

كفى تيمم الغسل ، فإن فصل شيء عن أعضاء الوضوء غسل به أغالي يده

(ولدخول) الحرام ، ثم لدخول (مكة) وبو خلافاً ؛ بلابع^(٨)

نعم ؛ قال الماوردي : لو غرّح بها ، فأخرم بالعمرة من نحو شعيبه وأعسل

به لإحرامه لم يسئل له غسل لدخولها ، بخلاف نحو إحدبه ؛ أي مما

(١) في (٦٩٨/٩)

(٢) قوله سحرة ، كما مر ؛ أي في (باب الغسل) كردي

(٣) أي ، الغسل . (ش : ٥٦/٤) .

(٤) صبغ مده راحة كدم ، سحفت وسيل من بعض لأشعار . وسجد ما سحفت وغسل
الدوبان في الماء . المعجم الوسيط (ص : ٥٢٣)

(٥) في (٦٥٥/١ - ٦٦٠) .

(٦) في (ب) ، (ج) ، (د) ، (هـ) ، (و) ، (ز) ، (ح) ، (ط) ، (ي) ، (لا) ، (يم) ، (ن)

(٧) أي : قول المصنف : (فإن عجز . . .) إلخ ، (ش : ٥٦/٤) .

(٨) عن دفع هذا كان من عمر رضي الله عنهما إذ دخل أدنى الحرم فمسح عن نفسه ، ثم سب
سبي طوق ، ثم يصلي به الصبح ويغسل ، ويحدث أن سي لله ﷺ كان يفعل ذلك إحرجه
الحجاري (١٥٧٢) ، و (١٥٥٢) ، ومسلم (١٢٥٩) .

ويؤفوف معرفة وشروطه عدة البحر ، وفي أيام الشرب يرمي .

نعت في التعرّ

وأحد منه أنه لو أخرج من نحو السهم ، صحيح ، كونه لم يحظر^(١) ، لا حسنة ، أو مقيماً^(٢) ثم ، بل وبأخر إحرمة تعدياً وأصل لإحرمة لا يغسل لدخولها .

ويؤخذ منه أنه لو اغسل لدخول الحرم أو نحو استقاء بمحل وبها لا يغسل لدخولها أصلاً ، ويثبته أن هذا التفصيل إنما هو عند عدم وجوده ، ولا سُنْ مطلقاً^(٣) .

(ويؤفوف معرفة) والأصل ، كونه بعد الرواية^(٤) ، ويحصل أصل منه بفعل بعد البحر فيما يظهر ماساً على غسل الجمعة^(٥) .

(و) بلؤفوف (بعد دفعه عدة البحر) أي بعد فحره ، طرف يؤفوف المحدوف ، ويدخل وقت هذا الفعل نصف الليل ، كغسل بعد ، فيؤفوفه أيضاً

وفي أيام الشرب (الثلاثة) أي في كل يوم منها قبل روايه أو بعده على الأوجه ، وبه يثبت ما قدمناه نصاً^(٦) (للرمي) لأنّه ورد فيها^(٧) ، ولأنها مواضع

الحج

(١) الحاوي الكبير (١١٨/٥)

(٢) قوله : (لم يحظر) أي الإحرام ، (ش : ٥٧/٤٠) .

(٣) قوله (أو مقيماً) أي عطف على قوله (لم يحظر) (ش : ٥٧/٤٠)

(٤) أي : قرب محل غسله من مكة أم لا (ش : ٥٧/٤٠)

(٥) راجع إلى سهل صحاح في خلاف الأشباح ، مسأله (٦٠٢)

(٦) راجع إلى ما في « المواضع » (٧٢٨) عن جامع (أن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما كان

يغسل لإحرمة قبل أن يحرم ، ويدخل مكة ، ويؤفوفه عشه عرفة)

(٧) قوله (ما قدمناه) هو قوله (نصف الليل) كردي ، ولعل الصواب هو قوله (بعد

البحر ، فيما يظهر) ، (ش : ٥٧/٤٠) .

(٨) منها ما خرج من أبي ثب (١٦٠٩٠) عن الحكم بن عتبة رحمه الله تعالى كان يحدّ أو

وَأَنْ يُطَيَّبَ بِذَنِّهِ لِلْإِحْرَامِ ،

ولا يُسْنُ لدحون مردلعه ، ولا لرمي حمرة بجمعه ، كنعاء بما فيه ، ومنه
يؤخذ أنه لو لم يغسل لوقوف مردلعه ^ش "نه لرميها" ، وهو منحة
ولا يُسْنُ لطواف بأبوابه ، ولا لحلي ، لأنواع ومبهما ^ش ، ولا كداء في
طواف القدوم يغسل دحول مكة .

ويؤخذ منه : كقولهم السابق (اكتفاء بما قبله) به لو يوثق غسل عمده
ودحون بحرم ^ش لدحول مردلعه ، أو غسل وقوفها وانعد ^ش لرمي حمرة
انعه ، أو غسل دحون مكة ، أو طواف يعضل به وبين طواف القدوم ^ش به
(وأن يطيب) (ولو لما نه حرم) كذا سيغلظ من كلامه وما بعد (لا حرم) ^ش
أذكر وعبره غير الصائم فيما يظهر ، أخذاً مما مر في (انجمه) ^ش ، بدنه
للإحرام (للاتباع ، متفق عليه) ^ش .

وإنما لم يُسْنُ لعمد الرجل التطيُّب لحو الحمة ؛ لصيق وقتها ومحلها ، فلا
يُمكنها ^ش تجنب الرجال .

بعم ، لا بخور لمحمد ، ولا يُسْنُ لمتونه ^ش

بحث في أمر آدم السريو د راج إلى مسجد أو إلى حمار

- (١) وهي المطوعات : (يس) بدل (من)
- (٢) أي : لرمي جمرة العقبة ، هاشم (ك) .
- (٣) أي ، فقتل الرحمة ، (ش : ٥٧/٤) .
- (٤) من من لم يفر من غير موجود في (ب) و (ب ٢) و (ج ١) و (ثور) و (عري) و (مطوعات)
- (٥) في (٧٠٧/٢)
- (٦) عن عائشة رضي الله عنها روى النبي ﷺ قال : كنت أعبث برسول الله ﷺ لأحره حين يحرم ،
ويحرمه فلأن يعرف ذلك صحيح البخاري (١٥٣٩) ، صحيح مسلم (١١٨٩)
- (٧) قوله (ومحلها ، فلا يمكنها) الأولى تذكير الصميرين (نصري ١ : ٤٤٤) وقد
الشرابي فلا عن نصري (٥٨ ، ٤) قوله : نصرو وقتها ومحلها ، فلا يمكنها ، الأولى
تذكير الضمائر الثلاثة .
- (٨) وفي (ت) : (ولا يسن لميونة) .

وكذا ثوبه في الأصح ، ولا بأس باستدامته بعد الإحرام ، ولا بطيب له حرم ،
 لكن يورع ثوبه ، غصب ثوبه سنة برمة لثوبه في الأصح ،

والأفضل المسك ، وحفظه ماء يورد ، يذهب حرمة

(وكذا ثوبه) أي : إزاره ورداؤه ، يُسأل أن نقتطع نصيب (في الأصح)
 كسب ، لكن المعتمد في " المجموع " أنه لا يندب بطيبه " حرمة " ،
 للحلاف القوي في حرمة (٢) .

ومنه يؤخذ أنه مكروه (٣) ، كما هو قياس كلامهم في مسائل صرخا فيها
 بذكره ، لأجل الحلاف في حرمة ، ثم رأيت نصي أن الطيب وعبره صدقه
 بالكراهة .

(ولا بأس) أي لا حرمة (باستدامته) في ثوب أو ثوب (بعد الإحرام)
 بحر مسلم عن عائشة رضي الله عنها (كنتي أنظر إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو محرم)
 برقة ، في مرقى رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو محرم (٤)
 وخرج (باستدامته) أي لو أحده من يديه أو ثوبه ثم رده إليه فبرقة
 المديته ، كما يُعلم مما يأتي (٥) .

(ولا يطيب له حرم) أي يحدث ، سواء في قبل الإحرام وما بعده (لكن)
 لو رجع ثوبه المصطب ، أو لم يكن لظنه ربيع ، يكنى أن كان بحيث لو رشح بماء
 صهر رشح (ثم لسه) لزمته لثوبه في الأصح (كما لو ابتدأ ليس مصطب)

(١) وفي بعض النسخ : (طه)

(٢) المجموع (١٩٥ / ٧)

(٣) رجع سهل صح في خلاف لأشباح أسأله (٦٠٣)

(٤) صحيح مسلم ١١٩٠ ، وخرجه بخاري بها (١٥٣٩)

(٥) أي : أنما في قول المسك ، (لكن لو رجع ، إلخ .

(٦) وفي بعض النسخ : (ولا يطيب له حرم) سواء في قبل الإحرام وما بعده كالجب ، أي بعد

حدث ، وفي (ب) : (ولا يطيب له حرم) لهد الحديث (وما بعده غير موجود)

وَنُحِصَتِ الْمَرْأَةُ لِلْإِحْرَامِ بِذَهِابٍ

(و) نُسِرَ (أ) نَحِصَتِ الْمَرْأَةُ (ع) نَحِصَتِ الْمَرْأَةُ (ل) لِلْإِحْرَامِ بِذَهِابٍ (ي) كُنْ بِهَا
 مِنْهَا (١١) إِلَى كَوْنِهَا بِذَهِابٍ نَحِصَتِ . وَكَذَا (١٢) وَجْهَهَا وَوَجْهَتَهُ شَدِيدٌ . لِأَنَّهَا بِذَهِابٍ
 لِكُثْمَتِهَا وَدَلَّتْ بِشَرِّ لَوْنِهَا

وَيُكْرَهُ لَهَا أَنْ يَحْضُرَ الْإِحْرَامَ . لِأَنَّ رَأْسَهُ وَلَا قَدَمَهُ فِيهِ . لِأَنَّهُ لَيْسَ بِطَبَقٍ
 نَعَم . إِنْ تَرَكَتْ قَدَمَهُ عَمْدًا أَوْ بَسَاتٍ . أَحْمِلُ أَنْ يَحْضُرَ بَعْدَهُ خَشْيَةَ الْمَقْسَدِ .
 لَا يَرِيهِ

وَأَمَّا الْمُحَدَّثُ . فَخُرْمٌ عَلَيْهِ . وَكَذَا الرَّحْلُ إِلَّا لِمُضَرَّةٍ (١٣) . كَمَا أَنَّ عَدَمَهُ
 الشَّافِعِيُّ وَالْأَصْحَابُ .

وَبِهِ رَدُّهُ فِي مَوْثِقٍ مَسْرُوعٍ عَلَى جَمْعٍ يَمْنِينِ أَطْفُو . لَا عَرَضَ عَلَى الْمُصَنَّفِ
 وَالْإِسْدَلَانِ لِلْحُجَّ فِي مَوْثِقٍ . حَتَّى ادَّعَى بَعْضُهُمْ فِيهِ الْإِحْرَامَ . وَلَمْ يَسْمَعْ
 (١٤) شَيْئًا يُعَادِرُهُ عَلَى مَنْ أَظْهَرَ مَعْرَفَتَهُ فِي الْحَبَاءِ وَغَوْرِهِ (١٥)

(١١) وَفِي (أ) وَ (ح) (أَيُّ يَذْهَبُ لِي كَوْنِهَا) . وَفِي (ح) (ي) كُلُّ يَذْهَبُ لِي كَوْنِهَا .
 وَفِي (ب) (أَيُّ كَوْنِهَا بِذَهِابٍ مَا فِيهِ) . وَدَلَّتْ لِمَا أَدْرَجَهُ لِدَارِطِي (ص ٥٧٦) عَنْ مَنْ
 عَمَرَ حَتَّى لَمْ يَحْضُرْ . مِنْ سَبَبِ ذَلِكَ الْمَرْأَةُ بِذَهِابٍ مِنْ بَعْدِهِ عَمَهُ الْإِحْرَامَ .
 الْحَلِيقُ

(٢) وَفِي (ب) (أ) وَ (ب) (أَوْ ح) (وَأَحْمِلُ) . وَطَبَقَاتٍ (كَذَلِكَ)
 (٣) (أَيُّ نَحِصَتِ بِذَهِابٍ) . وَفِي (٣٨٥٨) عَنْ سُلَيْمِ بْنِ حُلَافٍ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ . مَا كَانَ أَحَدٌ بِشَكَاةٍ
 مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَحَدَّثَ بِي رَأْسَهُ لَا يَدُ . (أَخْبَرَهُ) . وَلَا وَجْهًا فِي رَحْبَةٍ لَا يَدُ
 . حَصْلُهُمَا . سَهْوٌ . أَدَا سَحَارِي فِي (أَخْبَرَهُ) [٣٨٢] (أَخْبَرَهُ) . فَجَعَلَ لَوْنَهُ
 (ص ٥٩) . (أَخْبَرَهُ سَحْوَةً) . سَمْعِي (٢١٧٩) . وَأَمَّا مَا فِي (٣٥٠٢) . وَبَعَثَهُ بِمَا
 أَخْبَرَهُ أَحْمَدُ (٢٨٢٦٥)

(٤) وَفِي (أ) وَ (ب) وَ (ح) (بَحْوَةٌ) : (بَشَنُ) (بَطْلُ) (شَيْ)
 . قَوْلُهُ (شَيْ بَعْدَهُ) (أَيُّ يَذْهَبُ عَلَى مَا فِيهِ) (ي) عَلَى (مَنْ أَظْهَرَ مَعْرَفَتَهُ) (أَيُّ
 مَعْرَفَةٍ) (ي) قَوْلُهُ (بَطْلُ) (فِي الْحَبَاءِ وَغَوْرِهِ) (عَلَفَ) عَلَى (مَعْرَفَةٍ) (أَيُّ أَظْهَرَ عِلْمَ مَعْرَفَةٍ
 كَرْدِي .

وبحرز أنزل لإخراجه عن محط الثياب ، وليس إزاراً وردة .

والخشي كالرجل .

وئس لغير المحرمة أيضاً إن كانت حليّة ، وإلا كره ، ولا يسأل بها نفس
وتسويداً وطريقاً^(١) وسحيراً وخيه ، بل يخزّم واحد من هذه على حليّة ، ومن لم
يأذن لها حليتها

(وسحرده) بالرفع ، كما في خطه ، مفتصي الوحوب ، وعليه كثيرون نعت
له المجموع ، كذا العرير^(٢) ، وبالصفت فيكون مدوياً ، وعليه آخرون نعت
له المساك وهو مفتصي الروحه ، والشرح الصغير^(٣)

وأطال كل في الاستدلال لما قد عرفت من سطنته في الحاشية مع بيان الحق
منه ، وهو أن المعتمد من حيث الفتوى الأول ، ومن حيث الحدّ الثاني^(٤)

(الرجل) ولو محبوا وصيباً ، لأنه يطلو أيضاً على ما يدل المراد ، كما هو
الإحرامه عن محط ثياب (ذكر) الثياب (مثال) ، وكذا (محيط)^(٥) إن كان
بالمعجمة ، والمراد : أنه يجب أو ثبت له الحرز عن كل ما فيه إحاطة بسدن أو
عصمه مما يخزّم على المحرم ، كحف وشرمورة^(٦)

(وليس إزاراً وردة) الصيغة ذلك عه صني الله عليه وسلم فعلاً وأمر^(٧)

(١) قال ابن القيم والمراد بالطريق المحرم تطريق الأصابع بجمع مع اسود ، أم لحداء
وحداء فلا شئ في حوارته ، هكذا في شرح الثياب ، وقد يعني أن يقال في
النفس ، (صم : ٥٩/٤) .

(٢) المجموع (٢٢٧/٧) ، الشرح الكبير (٣٨٠/٣)

(٣) الإصحاح في مساك الحج مع الحاشية (ص ١٨٨) ، روضة الطالبين (٣٤٩/٢)

(٤) حاشية الإصحاح (ص : ١٨٧)

(٥) وقوله (وكذا محيط) أي ذكره مثلاً أيضاً كردي

(٦) شرمورة : حرمون القاموس العربي لغارسي (١٥٦٩/٢) وفي المطبوعات (شرمورة)
بالسين المهملة .

(٧) أمراً فعلاً . . . قال ابن عباس رضي الله عنهما قال : انطلقوا من المدينة بعدما برئتم وأذهبوا

تُصَلَّى وَيُغْتَسَلُ ، وَيُصَلِّي رُكْعَتَيْنِ

وَنُسْ كَوْنُ لِإِرَارِ وَالرَّدَاءِ (أَبْصَرُ) لَمَّا^(١) مَرَّ فِي الْكُفَى^(٢) ، وَحَدِيثُ
طَبِيبٍ ، وَالْأُفْطَيْبِ
وَيُكْرَهُ اسْتِخْرَاجُ الْحَاثِ وَالْمَصْنُوعِ كُلِّهِ أَوْ بَعْضُهُ وَلَوْ قَرَعَ السَّحَابُ عَلَى
الْأَوْحَةِ^(٣)

بَعْدَ ، بَنَحَهُ تَقْيِيدُ الْبَعْضِ بِمَا إِذَا كَانَ لَهُ وَقَعُ^(٤) .
وَمَرَّ اخْتِلَافٌ فِي حُرْمَةِ الْمَرْعِيِّ وَالْمَعْصَرِ^(٥) ؛ فَيَنْتَعَيْنُ أَجَبْنَاهُمَا
(وَبَعْضٌ) وَالْأَوَّلَى كَوْنُهُمَا حَدِيثِي كَذَلِكَ^(٦) ، وَالْمَرَادُ بِالْعَلِّ^(٧) م
لَا يَخْرُجُ فِي الْإِحْرَامِ ؛ مِنْ نَحْوِ الْمَدِينِ الْمَعْرُوفِ أَيُّومَ وَنَاسُومِهِ
(وَيُصَلِّي رُكْعَتَيْنِ) يَنْوِي بِهِمَا سَنَةَ الْإِحْرَامِ ؛ بِلَا سَبْعٍ ، مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ^(٨) ، يَفْرَأُ
سِرًّا سَلَاً وَنَهْرًا ، خِلَافَ مَنْ رَعِمَ الْحَجَرُ فِيهِمَا سَلَاً ؛ كَسَنَةِ الصَّوَّافِ فِي
الْأَوْسِ^(٩) مَعْدَ (بَعَانَحَهُ) (الْكَافِرُونَ) وَفِي ثَنَائِهِ (الْإِحْلَاصُ) وَيُنْفِي عَنْهُمَا

- ١- وَفِي (١٠٠٠) هُوَ وَصَحَّاحُهُ الْحَدِيثُ أَخْرَجَهُ ابْنُ حَبَرٍ (١٥٤٥) ، وَمُسْنَدُ
(١٢٤٣) مُحَضَّرًا وَفِي الْمَرَاةِ عَنْ أَبِي عَمْرِو بْنِ رَافِعٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ النَّبِيِّ ﷺ ؛ وَلِحَدِيثِ
أَحَدُكُمْ فِي إِرَارٍ وَرَدَّهِ وَبَعْضِ . أَخْرَجَهُ ابْنُ حَبَرٍ (٢٦٠١) ، وَابْنُ حَبَرٍ (٤٩٩٣)
(١) وَفِي (١) وَاحِدٌ (١) وَاحِدٌ (١) وَاحِدٌ (١) وَاحِدٌ (١) وَاحِدٌ (١) وَاحِدٌ (١) وَاحِدٌ (١)
(٢) أَيُّ سَبْعَةٍ ؛ الْمَشْهُورُ مِنْ نَبَاتِ الْبَحْرِ ؛ نَهَابَهُ وَبَعْضُ (٦٠٤) ؛ وَحَدِيثُ
سَبْعٍ نَحْوَهُ هَكَذَا
(٣) رَجَعَ ؛ لِمَهْلِكِ اسْتِخْرَاجِ فِي اخْتِلَافِ الْأَشْيَاحِ ؛ مَسْأَلَهُ (٦٠٤)
(٤) رَجَعَ ؛ لِمَهْلِكِ اسْتِخْرَاجِ فِي اخْتِلَافِ الْأَشْيَاحِ ؛ مَسْأَلَهُ (٦٠٥)
(٥) فِي (٤٠ / ٣٦ / ٣)
(٦) أَيُّ : جَدِيدَيْنِ طَبِيبَيْنِ ، وَالْأُفْطَيْبِ ، هَامِشٌ (٦) .
(٧) وَفِي (٦) وَاحِدٌ (١) وَاحِدٌ (١) وَاحِدٌ (١) وَاحِدٌ (١) وَاحِدٌ (١) وَاحِدٌ (١) وَاحِدٌ (١)
(٨) عَنْ أَبِي عَمْرِو بْنِ رَافِعٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ كَانَ يَأْتِي مَسْجِدَ مَشْرِقِهِ فَصَلَّى ثَلَاثَ رَكَعَاتٍ ، وَدَخَلَ مَسْجِدَهُ
حَلَّةً قَانَةً أَحْرَمَ ثُمَّ قَالَ هَكَذَا رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَعْمَلُ أَخْرَجَهُ ابْنُ حَبَرٍ (١٥٥٤)
وَمُسْلِمٌ (١١٨٤ ، ٢١)
(٩) قَوْلُهُ : (فِي الْأَوَّلَى) مُتَعَلِّقٌ بِمَا يَفْرَأُ . (سَم : ٦٠ / ٤) .

وفي قول: يحرم عقب الصلاة.

ونسخت إكثار نسبه ورفع صوته بها في دوام أحرمه .

عبر عنه : كعروة : ما مر^(١) أنه يسر لاسفان عند^(٢) قلت :
بأنه ، فسر له عند ابتدائه في لسر لجهه عرفه أن يكون مفسداً إلى عمله

وفي قول : يحرم عقب الصلاة (لحبر صحيح فيه^(٣))

وقدّم الأول لأنه أصح وأشهر .

نعم : سنة للإمام على ما قاله الصاوري لكن تخرج فيه : يحض بمروءه
محرم مع أن سره في يوم الذي يلبه^(٤) .

(وسحب إكثار النسبة) للامع^(٥) (ورفع صوته بها) ولو في لمسجد :
حيث لا يخلو نفسه ولا ينقطع صوته (في) متعلق بـ (إكثار) و (رفع) (دوام
إحرامه) أي جميع حالاته : سحر الصحيح : أنابي حنبل فأسري أن أمر
أصحابي أن يزعموا أضواتهم بالنسبة^(٦) .

واختار^(٧) (دوام إحرامه) عن النسبة المقتضية بابتدائه ، فسر الإسرار به :
لأنه يسر فيها ذكر ما أحرم به ، فطلب منه الإسرار ، لأنه أوفى بالإحلال

(١) قوله : (ما مر) (أي طرفه بـ) بـ (وهو) (ما مر) (أي) (في) (٢١٤)

(٢) في (ص ٨١)

(٣) عن ابن عباس رضي الله عنهما أن النبي ﷺ أهل في ذكر الصلاة إخرجه الحاكم
(١ : ٢٥١) ، وأبو داود (١٦٧٠) ، والترمذي (٨٣٢) وقال : هذا حديث حسن عرب
وضعه البيهقي في : الكبير (٤٠٦ / ٩) .

(٤) بحاري الكبير (١٥٦ : ١٥٧) وراجع : المسهل الصباح في خلاف الأسباح : ص ١٠٠
(٦٠٦)

(٥) عن حماد بن عداة رضي الله عنهما في حديث حنبل (ولزم رسول الله ﷺ بلبه)
أخرجه مسلم (١٢١٨) .

(٦) أخرجه ابن حبان (٣٨٠٢) ، وأبو داود (١٨١٤) ، والترمذي (٨٢٤) عن ثابت بن حنبل
رضي الله عنه ، وأما دوام النسبة : فمن الفصل من عباس رضي الله عنهما أن رسول الله ﷺ لم
يرب النبي حتى بلغ الحرمه : أخرجه لبحاري (١٦٨٥) ، ومسلم (١٢٨١)

وخاصة عند معابر الأحوال : كركوب وبرول ، وضغود وهبوط ، وسلافة
رفقة ،

ويقوله (صوته) عن سراه والحنش ، فتنس لهما إسماع أنفسهم فقط ،
ويذكر لهما البردة على ذلك ، بخلاف الأدب : لما مر فيه ^(١)

وينس لنفسه حجر أصعبه في أدبه ، على ما ذكره ابن حبان ، أحد من حد
به في دلالة عنه بصر ^(٢) ، وقد سم بحفظ عنه صلى الله عليه وسلم ولا عن أحد
من أصحابه ^(٣) .

، وخاصة بمعنى خصوصاً ^(٤) (عند معابر الأحوال : كركوب وبرول ،
وضغود وهبوط) نصح أولهما ، وأما نصح لهما اسم مكانهما ^(٥)

واحتلاط رفقة ، نصح أوله وكسره ، وإقبات لب و بهار ، ووقت لحر ،
وفرع صلاة فيقتمها على الأذكار بعدها ^(٦) : كما فصد كلامهم

١ - قاله الشيخ (١١٤) (وما حرم أدبها لأمر بالاصعاء به ، كما مر ، وهذا
كل واحد مشتعل بنفية نصح عن تلبية غيره) .

(٢) قال ابن حبان (٣٨٠) ذكر لأصحاب لم ينس عند أسسه دحان لأصعب في
أرض عن ابن عباس رضي الله عنهما قال : انطلق مع رسول الله ﷺ من مكة في
حده ، فمد يده إلى لاري قال : أي وادي هذا ؟ قال : وادي لاري ، قال :
أكانا نطرق إلى موسى - بنس من طوله وشفره وبؤنه - واصحاباً أصعبه في أدبه ، له خزانة إلى الله
بعض بالنسبة من بعد الوادي ، الحديث وأخرجه أحمد مسند (١٦٦) ووادي لأروق
هو مائة من الحرم ، سمي به برفقة ، وقيل : مائة من دحل بعبه مائة المصباح
١٣٤١ والخوز رفيع بصوت والاسماء النباه في عرب الحديث (ص)
(١٣١)

(٣) جمع : صغور صغاح في خلاف لأشباح مسانه (٦٠٧)

(٤) أي (ا ، ح ، د ، ر) ، (بقو) (وا عرب) (أي خصوصاً) (أي اسمي
خصوصاً)

(٥) ومما (ا ، ح ، د ، ر) (واد) (واد) (أي اسم مكانهما)

(٦) قوله : بعدها أي بعد الأحوال كركوب (ارجع في (ب) صغور يعني في (بعدها) أي
لصلاة

ولا تُسَنِّحُ في طواف القدوم ، وفي التقديم تُسَنِّحُ فيه بلا حهر ، وأعطها
(لست اللهم ، لست ، لست لا شريك لك لست ، إن الحمد والنعمة لك
والملك .

ونكروا في نحو حلاء ومحل محبي ، كسائر الأذكار
(ولا تسبح في طواف القدوم) ولسعي بعده ، لأن كلَّ منهما أدنى
مخصوصة فيه ، كطوافي الإفاضة والوداع (وفي التقديم تسبح فيه بلا حهر ،
لإصلاحي لأدبه ، وأحق به لسعي بعده ، لا هي لأخروس^(١) حرف
(ومنعها) لذي صح عنه صلى الله عليه وسلم (لست) مصدر مني
فصد به مكثراً ، من (لت) أهدم أو أحاط ، أي بدمه على صاعته بعد
إدماة ، وإحالة لأمرك بنا بالحج على لسان حديث إبراهيم - لما يأتي أول (رب
دحون مكة)^(٢) - وحديث محمد صلى الله عليه وسلم بعد إحالة

فلاختصاص الحج بمسأله إبراهيم لأبيه طوبى كل من تلى به
بظهر إحالة ذلك (اللهم ، ليك ، ليك لا شريك لك ليك ، إن)
لأولى كسرهما ، وبعل اختيار يفتح عن شافعي مردوداً ، لأن الاستشفاف
لأنهم ما يؤمنه التعليق من التقييد^(٣) (الحمد والنعمة) بالنصب ، ويخبر
رفع (لك والملك) ونسب يوفقها ، وكأنه שלא يوصل بالهي بعده

(١) كما ستأتي في (ص : ١٣٠ - ١٤٠) .

(٢) أي : في طوافي الإفاضة والوداع ، هامش (ك)

(٣) في (ص : ١٠٣) .

(٤) لأن من كسر (لا) الحمد والنعمة لك على كل حال ، ومن فتحها كانه يقول لست
لأحد من الحمد لك ، ولا يفتح فيه أن يكسر قد يدل على التعليق ، لأنه خلاف المصدر فيها ،
لأن التعليق فيها صمي من حيث إن الجملة استثنائية ، وهي قد بعده صمد نحو * ولا
بمسألة توهته . يصر ، به جيفة [برنس ٦٥] وهو لإسوي . إن برمحشري يعنى عن
شافعي أحسن النسخ رده لأدري بأن اختيارات الشافعي لا تؤخذ من برمحشري ، أي
لأن صحته تزدى باحترانه من غيرهم ، ولم يغفلوا ذلك عنه . الحواشي المدة على التصحیح
لعويم (٢ / ٤٤٦) . وفي المصرية - (ولاختصاص الحج) .

وإذا فرغ من تلبسته صلى على النبي صلى الله عليه وسلم ، وسأل الله تعالى الجنة ورضوانه ، وسعادته من الله

وهي أشدها في حرم الحدق^(١)

ويظهر بمقتضى الإتيان به (لبيك) بالمحرم ؛ كما نصريح به اللق ، فعنه يقول : (اللهم ، إن اعش) إلى آخره ؛ كما جاء عنه صلى الله عليه وسلم في الأخيرة^(٢) .

ومن لا يخسر العريضة ثلثي بلسانه ، فإن ترحم به مع القلوة حرم على ما أفصاه تشبههم لهذا سبغ الصلاة ، لكن الأوجه هنا الحوار ، لوصوح فرف من ما بين الصلاة وغيرها^(٣)

(وإذا فرغ من تلبسته صلى) وسلم (على النبي صلى الله عليه وسلم) بعونه معي ﴿ وبقائك ذكرتك ﴾ اسرع أي لا أذكر إلا وتذكر معي ، كما مر^(٤) ، والأولى : صلاة التشهد الكاملة .

ونسب أن يكون صوته بها وما بعده أحقق من صوت التلبه

(وسأل الله تعالى)^(٥) بدأ (الجنة ورضوانه) وما أحت (واستعاد) به (من النار) للاتباع مستند ضعيف^(٦) .

(١) حرجه سحري (٢٨٣٤) ، ومسلم (١٨٠٥) عن أس من ما سأل رضي الله عنه

(٢) أي . في حرم الحدق . (ش : ٦٣ / ٤)

(٣) لأن الكلام في الصلاة مقيد من حيث الجملة بخلاف التلبه معي لمباح (٢٣٩)

(٤) في (ص : ٩٤)

(٥) أي : سحاح ، المحظوظ وجميع المحظوظات ، لا (١) و (ص : ١) (يسأل) بدل (سأل) .
ومهما والمطروحات كما أثبت

(٦) عن حريمه بن ثابت رضي الله عنه عن النبي ﷺ أنه كان إذا فرغ من تلبسته سأل الله رضوانه و الجنة واستعاد برحمته من الله . أخرجه دارقطني (ص : ٥٤٩) ، وإسهمي في : تكبير (٩١١١) . وإسهمي في : لسان (٥٧٨) ، واللفظ بالأخير . وفي لفظ الأوش : استعاد مكبر : استعاد ، وصنفه الحافظ في : التلخيص لحبير (٥٢٤ : ٣)

سبه طاهر المني أن المراد به (تلبته) ما أرادها ، علو أرادها ما س
كثيرة لم تسر له صلاة ثم الدعاء إلا بعد فراغ الكل ، وهو طاهر بالنسبة لأصل
الله

وأما كمالها فيمنع الأ يخل ، لا يار يصلي ثم يذغو عقب كل ثلاث
مراب ، فيأتي بالله ثلاثاً ثم صلاة ثم الدعاء ، ثم بالتلبية ثلاثاً ثم احصاء ثم
الدعاء وهكذا ، ثم رثب عماره " يصاح المصنف " وعبره طهيرة فما ذكرته "

بَابُ دُخُولِهِ مَكَّةَ

[باب دخوله مكة]

(باب دخوله) أي المحرم ، وَخُصَّ لِأَنَّهُ كَلَامُهُ ، وَإِلَّا فَكَثُرَ مِنَ الْمَسْأَلَةِ يُحَاطَتُ بِهَا الْحَلَالُ أَيْضاً ، وَمِنْ ثَمَّ خُذِفَ الصِّغِيرُ فِي نَسْخٍ^(١) (مكة)

قِيلَ الْأَمْسُ تَوَيْتُ إِلَيْهِ^(٢) (باب صفه الحج) لِأَنَّهُ ذَكَرَهُ كَثِيراً مِمَّا لَا يَعْلَمُ لَهُ مَدْخُولُهَا^(٣) ، بَلْ لِحُجِّ عَرَفَةَ وَلَا تَعْلُقُ بِهَا ، وَيُرْذَأُ أَنْ دُخُولَهَا يَشْتَدُّ فِي كُلِّ ذَلِكَ فَكَتِبَ بِهِ عَنَّهُ .

وَهِيَ بِاسْمِ رِبَاءٍ لِمَلَدٍ ، وَقِيلَ بِاسْمِ لِلْحَرَمِ وَبِالْبَاءِ لِلْمَسْجِدِ ، وَقِيلَ بِاسْمِ مِلْدٍ وَبِالْبَاءِ لِلْيَتِ أَوْ الْعَطَافِ .

وَهِيَ كِفَّةُ الْحَرَمِ أَفْصَلُ لَأَرْضِ عَدْنًا^(٤) وَعَنْدَ جُمْهُورِ الْعُلَمَاءِ ، لِلْأَحْجَارِ الصَّحِيحَةِ الْمَصْرُوحَةِ بِذَلِكَ^(٥) .

(١) فِي الْمَسْأَلَةِ الْمَصْرُوحَةِ فِي دَرْجِ الْمَسْأَلَةِ (بَابُ دُخُولِ مَكَّةَ) وَفِي الْمَحْطُوطَاتِ وَتَمَطُّوعَاتِ وَكَذَلِكَ فِي الْمَسْأَلَةِ الْمَحْطُوطَةِ لَصِّغِيرَاتِ

(٢) قَوْلُهُ : (تَوَيْتُ إِلَيْهِ) أَيِ : كِتَابُ إِلَيْهِ . كَرْدِي . أَيِ : لَأَيِّ إِسْحَاقِ الشَّيْخَانِي (ش : ٦٤ / ٤) .

(٣) رَمِيَ (أ) وَ (ح) وَ (ط) وَ (ف) وَ (و) وَ (نَعُور) وَ (عَرَى) (مَدْخُولُهَا) أَيِ دُخُولِ مَكَّةَ فِي هَذِهِ الْبَابِ هَامِشُ (ط)

(٤) أَيِ : خِلَافَ الْمَالِكِ فِي مَصِيبِ الْمَدِينَةِ ، مَعْنَى : (ش : ٦٤ / ٤) .

(٥) مَعْنَى : أَنَّ عِنْدَ اللَّهِ مِنْ عَدْنٍ مِنْ حُمْرَاءِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَاقِعًا عَلَى الْحَرُورَةِ قَالَ : وَاقِعٌ بِئْتُ لِحَبْرِ أَرْضِ اللَّهِ ، وَأَحْتُ أَرْضِ اللَّهِ إِلَى اللَّهِ ، وَلَوْلَا أَنِّي أُخْرِجْتُ مِنْكَ مَا حَزَنْتُ . أَخْرَجَهُ ابْنُ حَبَّانَ (٣٧٠٨) ، وَابْنُ حَكَمٍ (٢٨١ / ٣) ، وَابْنُ أَبِي حَتْمٍ (٤٢٦٧) ، وَابْنُ أَبِي حَتْمٍ (٤٢٦٧) ، وَابْنُ أَبِي حَتْمٍ (٣١٠٨) وَالْحَرُورَةُ : مَوْضِعٌ بِمَكَّةَ عِنْدَ بَابِ الْحَنَاطِينِ . النِّهَايَةُ فِي قُرَيْبِ الْحَدِيثِ (ص : ٢٠٤) .

الأفصل ذوو من ذؤوف وى ذؤوف ،

وذلك لأحد كما يشتهر في الحاشية : « على ثبوت الصلاة - أي - بمجرد
الحرام على الأصح ، وقبل نكول لحرم - إيمارته عن نكول بمصاعمة كل صلاة
فرص أو نكول إلى منه ألف ألف صلاة ، ثلاثاً ، كما مر »

وَبِهَذَا كَسَدِي هَدَّ^{٢٢} نِيرُذُ عَلَيَّ مِنْ رَعَمِ مَا^{٢٣} أَقْصِيَةِ تُكَيِّ بِأَمْعَدِهِ ، لَا
مَا وَرَدَ مِنْ فَصْلِهَا لَا يُرَى هَذَا

وأفصح موضع منها^(٥) عند المسجد بين حديقة المشهور الآن برفق الحجر
مقبض^(٦) بين أهل مكة حيثما عن سبيل أن ذلك الحجر البارز فيه هو سرير
نبيه صلى الله عليه وسلم * إني لأعرف خيراً كان يسلم عليّ بمكة^(٧)

(الأفصل) لمحرّم محض أو قراب (دحولها قبل الوقوف) أب لم يحش
قوله + بلاسغ^{١١}، واعتدلت لعظيم ثواب العبادات^{١٢} فيها هي عشر دي محش

١٠ (١٩٨٩) و قد ورد في غريبه بن مبردة ، وهو مجهول ، قال نهمي في " مجمع
البيد " (١٣٢٠) (في اساده كذاب) ترجمه ، و هو " اسان اسرار " (١٥٩)
حاشيه (تصحيح) ص ٢٩٢ - ٢٩٩ ، جميع به الاحاد و اس و حقه المصداقه لي مه ثاب انك
ايضا

(۲) قوله : (كما مر) أي : في الاعتكاف . كردي

(٣) قوله اوجده ب قومه (و قد صحح) مع ، (كسبي منه) اي قوله (و قد صحح ذلك ...) إلخ . (ش : ٦٥ / ٤) .

(٤) منهم النعميري في: «السجيم الوهاج» (٤٦٦/٣).

(۵) می (ا) (ث) (ذ) (ح) (و) (ف) (ق) (و) (ع) (ر) (ی) (عری) (مها) (مدل) (مه)

(٦) قوله المصنف «الحج بماء رقيق الحجر» (ش : ٦٥) والرفاق الطريق
الصحيح ما قبله أو غير ما قبله . المعجم الوسيط (ص : ٢٩٦) .

(٧) حرجه مسند، ٢٢٧٧، والبرقي (٣٤٥٢) عن حابر بن مسهر رضى الله عنه

(۸) عن عبد ربه بن عبد الله بن ابي نعيم قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول ان اول شيء بدأ به حين قدم مكة انه لم يصا ثم عاف الناس

آخراً (۱۶۱۵-۱۶۱۶)، و مسلم (۱۶۳۵) وهو جزء من حديث طويل.

(٩) ومي () و(ب) و(ج) و(ح) و(ق) و(ثعور) المطبوعه لمصريه (معظم) يد (لعميم)

وَأَنْ يَغْتَسِلَ دَاخِلُهَا مِنْ طَرِيقِ الْمَدِينَةِ بَدْيِ طَوًى .

الذي صح فيه حرز * فإما من أيام العمل فيها أحث إلى الله تعالى من العمل في حَشْرِ ذِي الْحِجَّةِ ^(١) .

(وَأَنْ يَغْتَسِلَ دَاخِلُهَا) أي مريد دخولها ولو حلالاً ، والأفضل أن يكون غسل الحائض (من طريق المدينة) وهي طريق السليم التي يدخل منها أهل مصر والشام وبحولهما (بَدْيِ طَوًى) ثلاث أوتة ، واعتُج أفضح ، أي بعد ما أشر التي فيه عدها ^(٢) بعد تمسك وصلاة لصبحه ، بلاع ، متفق عليه ^(٣)

وهو محل بين المحلين المنين الآن (المحنوين) ^(٤) به شر مطونة ؛ أي مسية بالحجارة ، فُسَّت الوادي إليها

وهي « البحاري » رواية تنصفي أن اسمه طوى ، وزدت بأن معروف أنه ذو طوى ، لا طوى ^(٥) ، ونتم الآن أيار متعذدة ، والأقرب أنها التي هي باب شبكة أقرب .

أما الداخل من غير تلك الطريق ، فإن أراد الدخول من الشبة لعب ؛ كما هو لأفضل شئ له الغسل من دي طوى أيضاً ، لأنه يمر بها ، ولا ^(٦) اغسل من مثل مسافها

(١) أخرجه من حريمه (٣٨٦٥) ، ومن حان (٤٣٤) ، وأبو داود (٢٤٣٨) عن ابن عباس رضي الله عنهما وهي المصرية (ثواب العباد بها)

(٢) قوله « عندها » أي : يغتسل عند البئر ، كروى

(٣) سبق ترجمته في (ص : ٨٣) .

(٤) محمول على ما على مكة عدة من أهلها معجم لبيد (٢٢٥ / ٢)

(٥) من يحافظ من حجر (ويقل للكرواني أن في بعض الروايات أي في بعض الأصوات .

« حتى إذا جازى طوى » وجاء مهنة ، يعبر همر ، ومع الدن ، من الأول هو الصحيح ؛

لأن اسم الموضع ذو طوى ، لا طوى فقط (راجع « فتح لسري » (١٩٧ : ٤) وكذلك

« رثد لسري » بمطلاي (١١٧ / ٣) وانقط بدي في « صحيح لبحاري » (١٥٥٣)

(حتى إذا جاء فاطوى . . بات به حتى يصبح) الحديث .

(٦) أي : وإن لم يرد الدخول منها - (ش : ٦٥ / ٤)

وبدخولها من ثنية كذا ، .

(و) أن (بدخلها) كل أحد ولو جلاّ (من ثنية كذا) بفتح الكاف ، واحد والتوس وعدمه ^(١) ، ونسئ على رابع فيه المحذون الثاني المشرف على مصر ، لمصماه - (ثمغلاه) وإن لم يكن طريقه ^(٢)

ويخرج وإن لم يكن على طريقه ولو إلى عرفة ^(٣) - على ما فيه - من ثنية كذا ، صم ومصر والتوس وعدمه ^(٤) ، وهو المشهور الآن - (باب الشبكه) بلا سماع فيهما ^(٥) .

ورغم أن دخوله من العلب انتهى ، لأنها طريقه ، ترذئه المشاهدة المصيبة - برك ^(٦) طريقه النواصبه إلى الشبكه ، وعرض عنها ^(٧) إلى تلك التي ليست طريقه ، قصداً مع صعوبتها وسهولة تلك .

(١) وهي الثنية العليا - نهاية المحتاج (٢٧٥ / ٣) .

(٢) المعلاء موضع بين مكة ومصر ، سه وبيد بدر الأثيل معجم البلدان (١٥٨ ٥) والأثيل هو مصر . موضع قرب لمديه ، وله عين ماء لال جعفر بن أبي طالب - لهاته في عرب الحديث (ص : ٢٩)

(٣) حرمه في المحصر ، والاحتشبه ، وعند العلامة عبد الرؤوف سبهاء الخروح عرفات ، به ميل سم ودار البروي في التعميم به عرب بعد واتي (ش ٦٦ / ٤) دار البروي في (ص ٢٦٨) (وذكر بعض أصحابنا أن الخروح بين عرفات وبيت المقدس من هذه السفلى) وقال من حفر في حاشته (قوله) وذكر بعض أصحابنا (منه أبق في المجموع) ، بكة دار (به عرب بعد) هو في المجموع (٦٨) نفس سقط ، ولكن ليس في لفظه لبي عدد قوله (إنه عرب بعد)

(٤) هي سه سفي ، والثنية طريق المصير بين الحلبي نهاية المحتاج (٢٧٥ / ٣)

(٥) عن من عمر من له عهد دار كان رسول الله ﷺ يدخل من ثنية العسا ، ويخرج من ثنية السفلى . أخرجه البخاري (١٥٧٥) ، ومسلم (١٢٥٧) .

(٦) أي : التي . هامش (أ) .

(٧) وعزّحت به عبد الله وبركة مصباح المصير (ص ٤٠١)

ولا يأتي طلب التعريض إليها السابق^(١) أنه لم يُخفَ عنه صلى الله عليه وسلم عند مجيئه من الحرمات محرماً بالعمرة ، ولا من منى عند بصره^(٢) ، لأنه لا يترتب من عدم العمل بعدم الوقوع ، فهو^(٣) مشکوك فيه ، ويعريضه إليها قصد^(٤) أولاً معلوم فقُدِّم .

وكذا يُقال في الخروج من يسلمى إنه معلوم ، وبلى عرفة أو غيرها ، إنه مشکوك فيه ، فقُدِّم المعلوم وما قيس به .

وحكمته^(٥) الإشعارُ بعمو قدر ما يدخله على عره ، وفي الخروج بالعكس ، أو ما حياء عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما أن إبراهيم صلى الله عليه وسلم وعنده وسلم لما أمره الله تعالى بعد سائيه الكعبة أن يؤذن في الناس بالحج^(٦) كان نداؤه على الشيء العينا ، فأوثر بالدخول منها لذلك ، كما أوثر لفظ (بيت) قصداً لإجابه ذلك النداء ، كما مر^(٧) .

ولا يأتي ذلك رواية (أنه يادي على مقامه أيها الناس إن الله كنت عليكم الحج) بي بيته فحُثُّوا ، فأخاشة النطق في الأصلا بـ (ليك)^(٨) لاحتمال أنه

- (١) أي في قوله (كما هو لأفضل) ، وفي قوله (وإن لم يكن بغيره) (ش : ٦٦ / ٤) .
 (٢) حديث إمرائه بالعمرة من الحرمات من تعريضه في (ص : ٧٣) وحديث بصره ﷺ من منى أخرجه البخاري (١٧٦٣) ، ومسلم (١٣٠٩) عن ابن عباس رضي الله عنه .
 (٣) أي . مجيئه من الجمرات ومنى . (ش : ٦٦ / ٤) .
 (٤) أي . الدخول من ثبة كداء . (ش : ٦٦ / ٤) .
 (٥) أخرجه بحكم (٣٨٨ / ٢) وصححه ، واسمعي في « الكبير » (٩٩٢١) ، و من أبي شه في « المصنف » (٣٢٤٧٨) ، وراجع « معري القرطبي » ، و ابن أبي حاتم ، عند تفسير قوله تعالى (وأذن في الناس بالحج) الآية [الحج : ٢٧] قال يحطت الشريبي في تفسيره .
 « شرح السير » (٥٤٨ / ٢) عند تفسير الآية [الحج : ٢٧] (أن إبراهيم عبد الأذن بالحج صدق الله) . وفي رواية أخرى أن منى ، وهي أخرى على المقام .
 (٦) قوله (كما مر) في شرح قوله (وللمطهرات بيت) كرمي .
 (٧) أخرجه الأرمي في « أخبار مكة » (٦٧ / ١) ، واسمعي في « معرفة من والآثار » .

اللَّهُمَّ ! أَنْتَ السَّلَامُ وَمِنْكَ السَّلَامُ ، فَجِئَارَتُنَا بِالسَّلَامِ (

ثُمَّ يَدْخُلُ الْمَسْجِدَ مِنْ بَابِ سَيِّئَةِ

وَكَانَ حِكْمَةً تَقْدِيمَ التَّعْظِيمِ عَلَى التَّكْرِيمِ فِي الْبَيْتِ وَهَكَذَا فِي فَاصلِهِ أَنْ
الْمَقْصُودَ بِالذَّاتِ فِي الْبَيْتِ إِظْهَارُ عَظَمَتِهِ فِي الْمَوْسِمِ حَتَّى تَخْصُصَ لَشَرَفِهِ وَتَقُومَ
بِحَقِّهِ ، ثُمَّ كِرَامَتُهُ بِإِكْرَامِ رِائِزِهِ بِإِعْطَانِهِمْ مَا طَلَبُوهُ ، وَإِسْجَارِهِمْ مَا أَمَلُوهُ^(١)

وَفِي رِائِزِهِ^(٢) وَحُودُ كِرَامَتِهِ عِنْدَ اللَّهِ تَعَالَى بِإِسْبَاحِ رِصَالِهِ عَلَيْهِ وَعَمْرِهِ عَمَّا حَادَّ
وَقَرَّبَهُ ، ثُمَّ عَظَمَتُهُ بَيْنَ أَيْمَاءِ حَسَبِهِ يَطْهَرُونَ تَقْوَاهُ وَهَدَايَتَهُ

وَيُرْشِدُهُ إِلَى هَذَا^(٣) حَتَّى دَعَاءِ الْبَيْتِ بِالْمَهَانَةِ الْمَاشِيَةِ عَنْ تِلْكَ الْعَظَمَةِ ؛ إِذْ هِيَ
التَّوْقِيرُ وَالْإِجْلَالُ ، وَدَعَاءِ الرِّائِزِ بِالرَّائِزِ الْمَاشِيَةِ عَنْ ذَلِكَ التَّكْرِيمِ ؛ إِذْ هُوَ الْإِنْسَافُ
فِي الْإِحْسَانِ ، فَتَأَمَّلْهُ .

(اللَّهُمَّ ! أَنْتَ السَّلَامُ) أي : السَّالِمُ مِنْ كُلِّ مَا لَا يَلِيقُ بِجَلَالِ الرَّبُّوبِيَّةِ
وَكَمَالِ الْأُلُوْهِيَّةِ ، أَوْ الْمُسْلِمُ لِعَبْدِكَ مِنَ الْآفَاتِ (وَمَكَ) لا مِنْ غَيْرِكَ
(السَّلَامُ) أي : السَّلَامَةُ مِنْ كُلِّ مَكْرُوهٍ وَيَقْصِرُ (فَجِئَارَتُنَا بِالسَّلَامِ) أي
الْأَمْرُ مِمَّا حَيَّنَاهُ وَالْعَفْوُ عَمَّا اقْتَرَفَاهُ ، رَوَاهُ الْبَيْهَقِيُّ عَنْ عَمْرِو بْنِ رَاصِيٍّ اللَّهُ عَمَهُ بِإِسْنَادٍ
لَيْسَ بِالْقَوِي^(٤)

(ثُمَّ يَدْخُلُ) هَوْرًا (الْمَسْجِدَ) وَلَوْ حَلَالًا فِيمَا يَظْهَرُ أَيْضًا ؛ لَمَّا بَأْنِي
أَنَّهُ يُسْرُّ لَهُ طَوَافُ الْقُدُومِ^(٥) (مِنْ بَابِ سَيِّئَةِ) وَهُوَ الْمَسْمُومُ الْآنَ بِ(بَابِ
السَّلَامِ) وَإِنْ لَمْ يَكُنْ عَلَى طَرِيقِهِ ؛ لَمَّا صَحَّ ؛ أَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ دَخَلَ

(١) فَصِيحُهُ أَنْ لِكِرِيمِ لِسِ الْبَيْتِ بِالْحَقِيقَةِ بِحِلَافِ التَّعْظِيمِ ، وَهُوَ يَتَّصِحُّ تَقْدِيمُ التَّعْظِيمِ (مِمَّ)

(٦٧ / ٤)

(٢) قَوْلُهُ (وَفِي رِائِزِهِ) عَطَفَ عَلَى (فِي السَّيِّئَةِ) كَرَوِي

(٣) أَيِ إِلَى أَنْ لِمَقْصُودِهِ لِأَوَّلِ الْعَظِيمِ ، وَفِي الْهَامِشِ الْكَرِيمِ هَامِشُ (١)

(٤) الشَّيْخُ الْكَبِيرُ (٩٢٨٩) .

(٥) فِي (ص : ١٠٧) .

منه في عمرة القضاء^(١) .

والظاهر أنه لم يكن على طريقه ، وإنما الذي كان عليها باب إبراهيم ، كما قاله الرازي^(٢) ، وخصص بأنه عزح للدخول من الشية العليا فيلزم^(٣) أنه على طريقه .

ويؤيد ذلك جمع : بأن التعرّيج إنما كان في حقة الوداع ، فلا يُدعى ما في عمرة القضاء .

ولأن الدوران^(٤) إليه لا يشق ، ومن ثم لم يخر لها خلاف بخلاف نظره في التعرّيج للشية العليا ، ولأنه جهة باب الكعبة واليوت تؤتى من أبوابها

ومن ثم كانت جهة باب الكعبة أشرف جهاتها الأربع ، وصحح^(٥) الحنفية الأسود بيمين الله في الأرض^(٦) أي يمينه وبركته ، أو من باب الاستعداد لتمثله ، إذ من قصد مكاناً أم بانه وفل يمينه ؛ ليعتقه معروفاً ، ويؤول روجه وحرفه

ويستلح الخروج لتسمي من باب يمين محروم ، ويستلح الآن (باب الصفا) وبني يمينه مثلاً من باب الحرورة^(٧) ، فإن لم يبيشر باب العمرة ؛ كما حرّرت

(١) أخرجه ابن حريصة (٢٧٠٠) ، وله في تكبير (٩٢٨٢) عن ابن عباس رضي الله عنهما

(٢) الشرح الكبير (٣/٢٨٦)

(٣) وفي (أ) و(ب) و(ف) : (فيلزمه) بدل (فيلزم) .

(٤) قوله (ولأن الدوران) إلخ عطف على قوله (لما صحح) إلخ (ش ٦٨،٤)

(٥) أخرجه صحيح في تاريخ بغداد (٦/٢٢٦) عن حابر بن عبد الله رضي الله عنه مرفوعاً

قال الحنفية في كشف الحفاء (١/٣١١) (له شرحه ، فاجتهدت حسن وإن كان ضعيفاً

بحسب أصله كما قال بعضهم) وعن عبد الله بن عمرو أن رسول الله ﷺ قال : يأتي الركن

يوم القيمة أعظم من أبي قبيس له لسان وشفتان يتكلمن عن أسلمة بالية ، وهو يمين الله النبي

يُصافح بها حلقة أخرجه ابن حريصة (٢٧٣٧) ، والحاكم (١/٢٥٧)

(٦) وفي (غ) والمطبوعات : (باب الحرون) .

ويندأ بطواف القدوم

ويختصر طواف القدوم بحاج دخل مكة مثل الوقوف ،

في « الحاشية »^(١) .

(وبدا) بعد مربع نفسه من أعمارها إلا نحو كراه ست مبشّر بعد ، وتعير
ثب لم يشك في طهرها (طواف القدوم) للاتاع ، مشق عليه^(٢)

ولأنه تحية البيت ، إلا لعرض ، كأن كان عليه فائتة عرض ، أي لم يدرمة
المور في قصائنها ، وبالأ وحب تعديتها ، ولم تكثر بحث يموت بها مورية
الطواف عرفاً ، وبالأ فدم الطواف فيما يظهر ، وكحشية فوت راتية أو سة
مؤكده أو مكوبة أو جماعة تسر له معهم ، فإن أقيمت فيه^(٣) جماعة مكوبة
لا غيرها . . قطعته وصلّى .

ونؤخر^(٤) حمية وغير بزرة الطواف إلى الس ما لم تخش طرؤ حبص بطون

ولو صفة الس^(٥) صلى التحية ؛ كما لو دخل ولم يرده

(ويختصر طواف القدوم) - وهو سة ، وقيل واحد ؛ ومن ثم كره تركه -

بحلاب^(٦) مطلقاً^(٧) ، و (حاج) أي محرم بحج معه عمره أم لا (دخل مكة قل
الوقوف) لأنه بعد الوقوف والمعنر دخل وقت طوافهما المعروض ، فلم يصح

(١) حاشية (ص : ٢٧٥) .

(٢) عن عده رضي الله عنها . . . أول شيء بدأ به حين قدم النبي ﷺ أنه توضأ ثم طاف .
صحيح البخاري (١٦١١٤ - ١٦١١٥) ، صحيح مسلم (١٢٣٥)

(٣) أي : في أثناء الطواف . (ش : ٦٩ / ٤)

(٤) أي : بدأ (ش : ٦٩ / ٤)

(٥) قوله (وبر صفة الس) أي : لو صغ الس لدخل السريد ليطواف من الطواف صلى
ركعتين لتحية المسجد ، كردي .

(٦) قوله : (بحلاب) متعلق بـ (يختصر) . كردي .

(٧) قوله (مطلقاً) ظاهرة ولو نحو صبي غير مميز دخل به وبه (ش : ٦٩ / ٤)

وفي قول: بحث ، إلا أن يكرر دخوله كحطاب وصيد

فصل

للطواف بأنواعه وحائ وشس

أما الواحائ فبشرط

ستر العورة

هو وحسب محرّد الدحول ما عبثه بالإرادة^(١)

(وفي قول: بحث) وصححه جماعة ، لإطلاق الناس عليه ، ومن ثم كره تركه (إلا أن) يكون فيه ركن ، أو غير مكلف ، أو (يكرر دخوله ، كحطاب وصاد) للمشفقة^(٢) حيث ، أو يدخل من الحرم ، أو لقل ما ح ، أو حائفاً من طالم ، وإلا^(٣) . . لم يجب جزماً .

(فصل)

في واجبات الطواف وكثير من سنه

(للطواف بأنواعه) وفي طواف قدوم ، وركن أو تحلل ، ووداع^(٤) ، وبذر ، ونطوق (واحائ) أركان وشروط (وشس) وما اختف في وحونه منها أكذ من غيره .

(أما الواحائ) للطواف بأنواعه الشامل للأركان والشروط (هـ) ثمانية ؛ منها أنه (يشترط) في كل من تلك الأنواع (ستر العورة)

(١) وفي (ض) والمطبوعة المصرية والوهبي (لما) بدل (ما)

(٢) قوله (للمشفقة) أي لا يجب للمشفقة ، لكن مع الخلاف كروي

(٣) رجع إلى الاستثناء الأول ، ومعني لهي بثبات أي وإن كان واحداً من هذه المشتبهات سم يجب إلح ، ولو حذف (إلا) وأبدل (الواو) بـ (الهمزة) لكان أحصر وأوضح (ش : ٧١ / ٤) .

(٤) وفي (ح) و (ص) و (ض) والمطبوعة الوهبي ، (أو) بدل (و) .

وطهارة الحدث والنجس ،

فإن قلت سر نعوره هو الواحش ، لا شرطه قلت أراد بالواجب من
 حدث موضع يدي هو وزوّد الحدث المسمى^(١) يكون الشيء شرطاً له ،
 سواء كان مائداً ، فائداً ، على أن لا أوضح^(٢) أن يُقال أراد^(٣) أما الواحش
 فمما يضمنه قوله (بشرط) إلح

(وطهارة الحدث)^(٤) لأكثر والأصغر (والنجس) هي الثوب وستر
 و بغير مضمونها السابق في (الصلاة)^(٥) ، لأن ظروف صلاة كما صرح به
 الحر^(٦) ، وصح أيضاً لا يطوف بالبيت عزيمان^(٧)

(١) أصل قوله (حدث المسمى أي حدث الله تعالى يكون الشيء شرطاً له) إلح
 يكون الواحش من معنى ، بغير معنى ، لأن في الشرع الشرط سر نعوره
 كروي

(٢) وفي (أ) ، (الواضح)

(٣) أي : المصنف . هامش عري .

(٤) وفي (ص) ، (معجم عاب) (إذا ما واجب من مضمونه) إلح

(٥) ثابها . كروي . هامش (ع) صط .

(٦) في (٢ / ١٨٦ - ٢١١)

(٧) عن أبي عبد الله رضي الله عنه قال قال رسول الله ﷺ : «الطواف بالنسب صلاة إلا أن لله أحل
 به المطلق . فمن طاف فلا ينطق إلا بحبر» أخرجه ابن جرير (٢٧٣٩) ، وابن حبان
 (٣٨٣٦) ، عدي في البحار (١١ / ٦٣) (٥٤) ، والحاكم (١ / ٢٥٩) ،
 وابن أبي شيبة (١ / ٩٩) ، والترمذي (٢٠٠٦) ، ونسفي في البحر (٩٣٦٤) قال يدهني
 في (معجم) (١ / ٢٥٩) (صحيح ، وله حديث) وقال الحافظ بن حجر في
 (معجم حبر) (١ / ٣٥٩) (حلف في رفته ورفعه ، ورجع بموعده) سألني
 واليه في (ابن الصلاح والمصري والنووي) ،

(٨) عن أبي عبد الله رضي الله عنه قال يعني أبو بكر الصديق رضي الله عنه في الجمعة التي أمره عليه
 سأل الله ﷻ هل جمعه الموضع في رعدة يؤمنون في أسبوع يوم أسبوع لا يخرج بعد الغمام
 مشرب ، ولا يهوى ناسب مؤمن أخرجه البخاري معجم من قول النبي ﷺ عن الحدث
 (٣٥١) وموصولا (١٦٢٢) ، ومسلماً (١٣٤٧) .

معهم ، بُغِيَ أيامَ الموسم وغيرها^(١) عما يَنْقُ الاحتِرارُ عنه في المطاف من محاسة الطيور وغيرها إن لم يتعمَّد المشي عليها ، ولم تكن رطوبة فيها أو في مماسِّها ، كما مرَّ قيل^(٢) (صفة الصلاة)^(٣) ومن ثمَّ عدَّ ابنُ عبد السلام غسل المطاف من البدع^(٤) .

نسبه لا يأتي ما ذكر ، من التسوية بين درق الطيور وغيرها قول جمع متأخرين (المرصُّ علَّةُ المحاسة بدرق^(٥) الطيور مطلقاً ، وبغيره^(٦) هي أيام الموسم) انتهى ؛ لأنَّ هذا المرصَّ محرَّضٌ تصوير لا غير ، وإنما المدارُّ على نظر لما^(٧) أصابه^(٨) ، فإنَّ عبث غمي عنه ، مطلقاً^(٩) ، أو لا فلا مطلقاً

ولو غمجر عن الستر طاف عارياً ولو للركب ؛ إذ لا إعادة عليه ، أو عن الظهارة حتّى أو شرعاً فيه اضطراب حُرْزُهُ في الحاشية^(١٠) .

وحاصلُ الممتنعِ منه أنه يَحُورُ لمن عزم على الرحيل أن يطُوف^(١١) - ولو

(١) أي غير أيام الموسم . إلخ ، وقوله (أيام الموسم وغيرها) غير موجود في (أ) و (ت) و (ث) و (ج) و (خ) و (ط) و (ثغور) .

(٢) وفي (أ) و (ت) و (ث) و (ثغور) : (قيل) بـ (قيل) .

(٣) في (١ / ٨٩١) .

(٤) راجع : السهل الصالح في اختلاف الأشباح : مسألة (٦٠٨)

(٥) وفي (أ) و (ب) و (ج) و (ح) و (ص) و (ط) و (مطبوعات) (روى) بدل (درق) وفي السومعيين وقال في معارج الصحاح (ص ١٩٥) (روى الطائر درق)

(٦) وفي (ب) (أو غيره) وفي (أ) و (ب) (مطلقاً) غير موجود

(٧) وفي (ط) و (ي) و (ثغور) و (عري) (على نظر ما أصابه) ، وفي (أ) و (ت) و (ج) و (ح) (على نظر ما أصابه) ، وفي (ص) (على ما أصابه)

(٨) قوله (على ما أصابه) أي أصاب لمطاف كردي

(٩) أي من درق طير أو غيره ، في أيام الموسم أو في غيرها (ش ٧٢ ، ٤)

(١٠) حاشية الإيضاح (٢٨٥ - ٢٨٨) .

(١١) قوله (أن يطوف) فاعل (يحور) ، و (ما تشتم) متعلق به كردي

لرکس وإن اثنع وقتہ : بمشقة مصارہ لإحرام بالیقوم وسحللہ

وإداحاء مكة برمة إعادته^(۱) ، ولا يبرمة عند فعله^(۲) تحرؤ ولا عداہ ، فإن مات وحب الإحجاج عنه^(۳) بشرطه^(۴)

ولا يخور طواف الرکس ولا غيره لقاعد الظهورين ، مل الأوجه أنه ينقط عنه طواف الوداع^(۵)

ولو طرأ حيضها قبل طواف الرکس ، ولم يُمكنها التحنُّف لحوق فقد نفقة^(۶) أو حوف على نفسها رحت إن شاءت ، ثم إذا وصفت للمحل تنعذر عنها الرجوع

(۱) قوله (ورد جاء) أي (من طواف بالتسم) (برمة إعادة الطواف) بانظهر التاملي : لأنه إما فعله بمرور ، قد رتب يعود به مكة ، فإنه انزلي لعمري فإن شاع في التحسينه
فإن شئت (ويؤخذ من عنه المذكورة أن المراد عوده إلى مكة بالفعل ، وأنه لا يبعد بعود بها بفعل رب وان استلذه ، بل إن عاد برمة ، ولا فلا) ومن بعد : كما
صلى بمر بعد جاء في محل محب فيه الإعادة وقد ر على لانتان جاء بعد عنه قوله لا يبرمة ، ويحصل خلافه ، وأنه من استطاع يعود برمة انتهى ، فإن برملي
ويؤخذ به لا يخور به عاد أن يحرم بغير ذلك سنت : لعدته محرمات باله بغير حل
المحدودات ، كردي

(۲) قوله (ولا يبرمة عند فعله) أي عند فعل الطواف بد جاء (محرؤ) عن الباب لمحطه ،
(ولا غيره) أي ولا يبرمة غير المجرى من الإحرام ، ورنه محرمات لإحرام كردي
(۳) (فإن مات وحب الإحجاج عنه) أي لا مانع لئاء في الجمع مع انتهاء الأهلته ، بخلاف من
خصت (عنه الطواف عنه الاستدانة) لعدته مع بقاء الأهلته كردي وهي حاشية من
فاسم (۷۲ ۲۱) هذا الكلام بعينه ، لأنه فإن (عنه الاستدانة) (بأن) (عليه الاستدانة) ورد
(هذا حاصل ما أفتى به شيخنا الشهاب الرملي) .

(۴) وقوله (بشرطه) أي بأن يكون له بركة يجمع بها كردي
(۵) قوله (ينقط عنه طواف الوداع) ولا يتم ولا دم : نصريح المحب انصري بخور بركة بخور
فوت رفته ولا دم . ولأن بعد الظهورين أولى من حوف فوت ارفعه ، وبما لم يكن عدراً في
انصلا ، لأر بها وفي محدود لظرفين فكيف بها رعايه بحرته ، بخلاف ما نحن فيه ، كذا في
الحاشية : كردي .

(۶) وفي (ب) و(ب) و(ب) (فقد دفعه أرفعه أو حوف)

فلو أخذت فيه توصاً وسي ، وفي قول يستأنف

فيه إلى مكة تتحلل ؛ كالمُخَصَّر^(١) ، ويبقى الطواف في دمتها ، وأبي فيه ما تقرر^(٢)

وفي هذه المسألة مريد بسط بَيِّنَةٍ في الحاشية^(٣) ، وأن الأحوط لها أن تُقْلَد من يرى براءة دمتها بطوافها قبل رحيلها^(٤)

(ولو^(٥) أحدث فيه) حدثاً^(٦) أصغر أو أكبر ، أو انكسفت عورته (توصاً) أو اغتسل ، أو استتر (وسى) وإن تعمد وطأ المصل ؛ لعدم اشتراط الولاية فيه ، كالوصوء بحامع أن كلاً عادةً يخور أن يتحللها ما ليس بها

(وفي قول يستأنف) كإصلافة ، وفرق الأول بأنه يَحْتَمَلُ فيه من نحو الكلام والمعل ما لا يَحْتَمَلُ فيها^(٧) ، ومع ذلك الاستئناف أفضل ؛ خروجاً من الخلاف

وسَكَتَ عن التَّيَّة - والمرادُ بها هنا - قصدُ العملِ عنه^(٨) - لعدم وجوبها ،

(١) قصة هذا التشبيه أنها : تتحلل بخرج من البيت ويبقى بسامه في دمتها لكن قوله (وسى) لطواف في دمتها (إلح مصرح بخلافه ، وإنما الباقي في دمتها مجرد الطواف ، فيكون تشبيه في قوله (كالمُخَصَّر) نسبة بمجرد ما يحل به ، لكن الأوجه هو الأول ، وأنه لا بد من الإحرام والإتيان بسام البيت ؛ لأن المحلل يقطع البيت ويخرج منه (سم ٧٤/٤)

(٢) كأنه إشارة إلى قوله (ويدخاها مكة إلح) (سم ٧٤/٤)

(٣) حاشية الإيضاح (٤٥١-٤٥٣) .

(٤) قال : لهابه ، ود المعنى : تقيد أن حبيبة وأحمد على إحدى الروايتين أنه في أنها يهجم ويطوف ، ويلزمه بدنة ، ويأثم بدخولها المسجد ودني (ش ٧٥/٤)

(٥) في جمع المخطوطات والمطبوعات (ولو) بدل (ولو) ، وفي المطبوعة المكية ود المسحح المخطوط والمطبوع بذكر المسحح كما أئتمناه .

(٦) وفي (أ) قوله (حدثاً) غير موجود لعله من لاسح ١٩

(٧) أي : في الصلاة . هامش (ب) .

(٨) أي : طواف . هامش (ك)

وَأَنْ يَحْمَلَ السَّيْفَ عَنْ يَمِينِهِ .

ومحلُّه ^(١) في طواف السك ولو قدومه أو وداعاً ؛ سواء على أنه من المناسك ، أم غير ، كسبر ونطويع فلائدها فيه ، وأما مطلق قصد أصل العمل فلائده منه حتى في طواف النسك .

وينحط أيضاً عدم صرعه لمرص آخر ، وإلا ، كخوف عريم أو صديق ، ينقطع .

نعم ، لا يضرُّ اليوم مع التمكن في شأنه

(وَأَنْ يَحْمَلَ السَّيْفَ عَنْ يَمِينِهِ) ويُمَرُّ إِلَى بَاحِيَةِ الْحَجَرِ - بالكسر - للاتِّبَاعِ ^(٢)

ومع وجود هذين ^(٣) لا أثر - كما حُرِّزَتْهُ فِي الْحَاشِيَةِ ^(٤) - لكونه مكوساً ^(٥) ، أو مستقيماً على قفاه أو وجهه ، أو حايياً أو راحماً ولو بلا عذر ، بخلاف ما لو احتلَّ جعل البيت عن يساره ، أو المشي تلقاء الحجر وإن كَانَ الْبَيْتُ عَنْ يَمِينِهِ ؛ كَأَنْ جَعَلَهُ عَنْ يَمِينِهِ وَمَشَى نَحْوَ الرُّكْبِ الْيَمَانِيِّ أَوْ نَحْوَ الْبَابِ ، أَوْ عَنْ يَمِينِهِ وَمَشَى بِمَهْمَرٍ ، لِمَدَامِهِ فِيهِمَا الشَّرْعُ فِي أَصْلِ الْوَارِدِ وَكَيْفِيَّتِهِ

وَأَمَّا فِي تِلْكَ الصُّوَرِ وَنَظَائِرِهَا . فَلَمْ يَحْتَلَّ ^(٦) سِوَى الْكَيْفِيَّةِ وَقَدْ صَرَّخُوا بِعَدَمِ صَرَرِ الرَّحْفِ وَالْحَنُوعِ مَعَ قِدْرَةِ مَشْيِهِ ، فَيُلْحَقُ بِهِمَا غَيْرُهُمَا مِمَّا ذَكَرَ

وَنُحِثُّ أَنْ امْرِيضَ لَوْ سَمَّ بِأَتِ حِمَمَهُ ، لَا وَوَحْشَهُ أَوْ ظَهْرَهُ لِلْسَّيْفِ صَح

(١) أي : عدم وجوبها ، (سم : ٧٥/٤) .

(٢) عن حذر رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ لما قدم مكة أتى الحجر فاستلمه ، ثم مشى على يمينه ، فحمل ثلاثاً ومشى أربعاً أخرجه مسلم (١٢١٨ - ١٥٠) .

(٣) الإساره أي دله (أن يحمل السيف عن يساره) ، وقوله (وبسر إلى باحة الحجر) أي مشى (ك) .

(٤) حاشية الإيضاح (٢٩٥-٢٩٦) .

(٥) رجع إلى سهل لصح في خلاف لأشباح مسألة (٦١٠) .

(٦) وفي (أ) ، (ث) ، (ج) ، (ح) ، (ط) ، (ي) ، (و) ، (ز) ، (ح) ، (ع) ، (ف) ، (لا يحمل) ، (مد) ، (لم يَحْتَلَّ) .

فَبَدَأَ بِسُحْرِ الْأَسْوَدِ مُحَادَّةً لَهُ فِي مَرُورِهِ بِحَمِيمٍ بَدَنِهِ ،

طَوَّافُهُ ، لِلصَّرُورَةِ

وَيُؤْخَذُ مِنْهُ^(١) : أَنْ مَنْ لَمْ يُنْكِبْهُ إِلَّا التَّقَلُّبُ عَلَى جَسَدِهِ يَخُورُ طَوَّافُهُ كَذَلِكَ ،
سِوَاكَ كَانَ رَأْسُهُ لِلْبَيْتِ أَمْ رِحْلَاةُ^(٢) لِلصَّرُورَةِ هَذَا أَيْضًا
وَمَحَلُّهُ^(٣) : إِنْ لَمْ يَحْذَ مِنْ يَخْمَلُهُ وَيَخْمَلُ سَارَهُ لَيْسَ ، وَالْأَمْرُ بِحَرَمِهِ وَلَوْ
بِأَحْرَهُ مِنْ فِصْلِهِ عَمَّا مَزَّ فِي حَوَالِهِ لِأَعْيُنِ^(٤) ، كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ
(مَبْدَأُ بِالْحَجْرِ الْأَسْوَدِ) أَيِ رُكْنِهِ وَبِزْنِ فَعْلٍ مِنْهُ وَخَبَرٍ بَعِيرِهِ مِنْهُ^(٥)
(مُحَادَّةً) بِالْمَعْجَمَةِ (لَهُ) أَوْ لِبَعْضِهِ ، وَاسْتَعْدَّ بِصُورِهِ^(٦) إِيْمَا بِنَاسِ عَنِ أَنْ
لَمْرَدٍ بَدَنٍ عَرَضٌ مَقْدَمُهُ ، لَا عَنِ آتِهِ الشُّقْ لَأَيْسَرُ (فِي مَرُورِهِ) عَلَيْهِ
لَسَدَيْهِ^(٧) (بِحَمِيمٍ بَدَنِهِ) أَيِ شَفَةِ لَأَيْسَرُ : بَأَنْ يَجْعَلَهُ إِيَّاهُ - وَقَدْ بَدَأَ مِنْ
السُّحْرِ أَوْ مَحَلُّهُ مَا يُسَامَتُهُ - وَيَنْشِي أَمَامَ وَجْهِهِ
وَبَحْثُ مَقْدَرَةِ الْبَيْتِ - حَيْثُ وَجِثُ^(٨) أَوْ أَرَادَ فَصْلَهَا^(٩) - لَمَّا بَحْثَ مُحَادَّةً
مِنْهُ .

وَلَا فِصْلُ أَنْ يَقِفَ مُحَابَةً مِنْ حِجَّةِ الْإِيْمَانِيِّ بَحْثُ يَصِيرُ مَكْنَاهُ الْأَيْسَرُ عَدَدُ

(١) أَيِ : مِنْ ذَلِكَ الْبَحْثِ . (ش : ٧٦ / ٤) .

(٢) أَيِ : ذَلِكَ الْمَأْخُذُ . (ش : ٧٦ / ٤) .

(٣) فِي (ص : ٢٦)

١ - بِدَنِهِ : رُكْنُ الْحَجْرِ مِنْ الْبَيْتِ (ش : ٧٧ / ٤) فِي (ت) (وَحَوْلُ بَعِيرِهِ) بَدَنُ
(مِنْهُ) ، وَفِي الْمَطْبُوعَةِ الْوَهْبِيَّةُ : (وَحَوْلُ مِنْهُ لَغِيرِهِ) .

٢ - مُحَادَّةً : بِحَمِيمٍ بَدَنِهِ (ش : ٧٧ / ٤)

(٦) وَفِي (ت) وَالْمَطْبُوعَاتُ : (اِبْتِدَاءً) .

٣ - مَحَلُّهُ (حَيْثُ وَجِثُ) أَيِ : بَأَنْ يَكُنِ الطَّرَافُ فِي صِفِّهِ سَكْ ، كَقَوْلِهِ لَمْرَدُ وَنُطْرُوعُ

(ش : ٧٧ / ٤) .

٤ - قُوَّةُ (أَوْ أَرَادَ فَصْلَهَا) أَيِ : بَأَنْ كَانَ فِي صِفِّهِ سَكْ ، كَقَوْلِهِ رُكْنُ وَفِدُومُ ، وَكَذَلِكَ يُودَّاعُ بَدَنُهُ
عَنِ أَنْ يَكُنْ بِمَنَاسِكَتِ (ش : ٧٧ / ٤) وَقُوَّةُ (حَيْثُ وَجِثُ أَوْ أَرَادَ فَصْلَهَا) عِبْرُ مَوْجُودٍ
فِي (ت)

طرفه^(١) ، ثُمَّ يَمْشُرُ مَوَجَّهًا لَهُ حَتَّى يُحَاطِرَهُ ، فَيَقْتُلُ حَامِلًا سِارَهُ مُحَادَثًا حَرِيءًا مِنْ
الْحَجَرِ شَقَّهُ الْأَيْسَرَ^(٢) وَإِنْ أَوْهَمَ قَوْلُ الْمُصَنِّفِ^(٣) (إِدَا حَوَرَهُ) أَنْفُسُ^(٤)
خِلَافَ ذَلِكَ^(٥) ؛ كَمَا تَبَيَّنَ عَلَيْهِ أَمْرُ كَثِيرٍ وَغَيْرُهُ ، وَسَطَّتِ الْكَلَامُ عَلَيْهِ فِي « شَرْحِ
الْعِيَابِ » .

وَلَا يَخُورُ شَيْءٌ مِنَ الظُّوُفِ مَعَ اسْتِعْيَابِ السِّتِ إِلَّا هَذَا^(٦) فِي الْأَوَّلِ^(٧) .
لَا غَيْرَ ، وَيُسَعَّى الْأَبْعَثُ إِلَّا مَعَ الْحُلُوفِ ؛ لَنَلَّا يَضُرُّ غَيْرَهُ .

نَبِيهِ يَظْهَرُ أَنَّ الْمُرَادَ بِالشَّقِّ الْأَيْسَرَ أَعْلَاهُ الْمُحَادَثِ لِلصَّدْرِ ، وَهُوَ
الْمُكْتَبُ ، فَلَوْ أَنْحَرَفَ عَنْ بَهْدٍ وَحِدَاةٍ^(٨) مَا تَحَدَّ مِنَ الشَّقِّ الْأَيْسَرَ لَمْ يَكْفِ
وَأَفْهَمَ الْمَتْنُ أَنَّهُ يُوَاسِقُ الْحَجَرَ ابْتِدَاءً بَعْضُ شَقِّهِ الْأَيْسَرَ وَبَعْضُهُ مُحَاوَرٌ^(٩)
لِحَدِيثِ النَّبِيِّ لَمْ يَصْخُ

قِيلَ غُذُولُهُ عَمَّا رَأَى أَصْلَهُ^(١٠) لِلْحَالَةِ ثَوَهْمُ أَهْمًا لَيْسَ شَرْطُنْ^(١١) .

(١) قَوْلُهُ : مَكَةَ لِأَسَسٍ مِمَّا طَرَفُ الْمَصْرِ جَمْعُ الْحَجَرِ عَنْ رِيبِهِ كَرْدِي

(٢) قَوْلُهُ : السِّتِ الْأَيْسَرَ ، لِأَوَّلَى عَدَمِهِ عَنْ (حَامِلًا) بِحِجْ ، مِنْ مَرَكَةٍ بِالْكَسْبَةِ ، مِنْ
(٧٧/٤)

(٣) أَيِ : فِي « الْمَجْمُوعِ » . (ش : ٧٧/٤)

(٤) الْمَجْمُوعُ (١٤/٨)

(٥) رَجَعَ الْحَجَرُ بِصَاحٍ فِي خِلَافِ لَاحِظِ الْمُنَافَةِ (٦١١)

(٦) قَوْلُهُ : (إِلَّا هَذَا) أَيِ : الْمُرُورُ مَوَجَّهًا لَهُ ، كَرْدِي

(٧) قَوْلُهُ : (فِي الْأَوَّلِ) أَيِ : فِي أَوَّلِ الْغَدَاةِ ، وَيَعْنِي مَا قَبْلَهُ عَنْ (ش : ٧٨/٤)

(٨) (فِي الصِّ) وَالتَّعْوِيلُ وَلَمْ يَطْلُبْ عَابَ (أَوْ أَبْذَلَ) وَ

(٩) وَفِي (ص) وَالْمَطْبُوعَةُ الْوَهْيَةُ : (مُحَاوَرٌ) .

(١٠) السَّحَرُ (ص : ١٢٦)

(١١) أَوَّلُ هَذَا لِإِبْهَامِ مَدْعُوعٍ بِقَوْلِهِ (فَلَوْ بَدَأَ) بِحِجْ ؛ إِذْ هُوَ صَرِيحٌ - كَمَا لَا يَحْتَمَى - فِي

شَرْطَةِ سَدِّ عَمَّا بِالْحَجَرِ ، وَغَرَبِهِ عَلَى شَرْعِيَةِ الْمُحَادَاةِ ، فَتَأَمَّنْهُ ، فَإِنَّهُ فِي عَدَمِهِ يَطْهَرُ (ص)

(٧٩/٤) .

فلو بدأ بعير الحجر لم يُحسب ، فإذا انتهى إليه بدأ منه ، ولو مشى على الشاذروان

وأيهما قيدان في اشتراط جعل اليد عن السر ، فلا بحث في غير لاسده انتهى

وبما توفهم ذلك إن جعل^(١) حالاً من فعل (يحسب) وليس كذلك ، بل هو حال من فاعل^(٢) (ستر) وما بعده المبتدأ^(٣) بقوله (ولو أحدث إيج) أنه^(٤) شرط في جميعه ، ومتر في مسح الخف^(٥) أن مثل هذه المحال لكونها من فعل المأمور بهذا الشرطية .

(ولو بدأ بعير الحجر) كالآب (لم يحسب) ما فعله ، (إجلاله) بترتيب ، حتى ينتهي للحجر (فإذا انتهى إليه) وهو مستحضر لنية^(٦) حيث وحيث (ابتدأ منه) وحسب له من حيث ، كما لو قَدَّمَ متوض^(٧) غير الوجه عليه . . حسب له ما تأخر عنه ، دون ما تقدم عليه

(ولو مشى على الشاذروان) وهو بعض جدر الست ، بقصه من الزبر رصي الله عليهما من عرص لأساس لث وصل أرض المطاف ، لمصلحة^(٨)

(١) ج قوله (بدأ بالعير الأسود محادياً) إيج (ش ٤ ٧٩)

(٢) قوله (ستر) أي : المار في المتن ، هاشم (ك) .

(٣) أي : محادياً ، ويحمل أن العير راحع يمشي (ش ٤ ٧٩)

(٤) أي : محادياً ، (ش ٤ ٧٩) وفي لمصرية والنوحيه (وبوأحدث)

(٥) في شرح قول الس (سائر محل مرصه) هاشم (١)

(٦) قوله (وهو مستحضر لنية) يعلم منه أنه لو لم يكن مستحضراً بها وجب تحديدها

أوحدها ، لأن كان في يد أو يطوع ، كما مر آنفاً كردي

(٧) وفي جميع المحطوطات ، المطبوعات إلا (ب) و (ج) و (ع) كما أنشده ، وفي هذه

الثلاثة ، (متوضيه) .

(٨) أخرجه لأرمي في « أخبار مكة » (١٥٩ ، ١٦٧) عن ابن حريج رحمه الله تعالى

أو دخل من إحدى فتحني الحجر وخرج من الأخرى ثم تصح طوافه .

نظر^(١) وقياس إلحاقهم الطواف بالصلاة في أكثر أحكامها ، ومنها أن
الملبوس كالبدن . . يرد ذلك الجزم

(أو دخل من إحدى فتحني الحجر) وهو - بكسر أوله - ما بين الركش
الشاميين ، عليه حدار قصير ، سه وس كل من الركش صفة كان رربة لعم
إسماعيل صلى الله عليه وسلم^(٢)
وروي : أنه دفن فيه^(٣) .

وتسمى خطيماً ، لكن الأشهر أن الخطيم ما بين الحجر الأسود ومقام
إبراهيم ، وهو^(٤) - كما يأتي في (الدعاء)^(٥) - فصل محل بالمسجد بعد الكعبة
وحجرتها بكسر أوله .

(وخرج من الأخرى) أو وضع أنثته على طرف جدار الحضر القصير ؛ كما
يقع كثير من العامة (لم تصح طوافه) أي بعضها الذي قدره ذلك المفسر أو
مدحول ، لأنه حينئذ طائف في الست ، لانه^(٦) المذكور في الآية

(١) جمع : نهم الصباح في اختلاف الأشباح ، مسأله (٦١٢)

(٢) أخرجه الأرمي في أخبار مكة (٦٤ ، ١ - ٦٥) عن ابن إسحاق رحمه الله تعالى والرواية
حضره الشافعي المصنف الأوسط (ص ٣٩١) وفي (ب) (صلى الله على نبينا وعليه
وسلم) ، وفي (ث) (و (خ) و (ج) : (عليه السلام) .

(٣) عن عائشة رضي الله عنها قالت سمعت رسول الله ﷺ يقول : « إن قبر إسماعيل في الحضر »
أخرجه حاكم في « الأسامي والكنى » (١ / ١٤٨) ، وأورده الديلمي في « الفردوس متأنور
الخطاب » (١ / ١٦٤) قال الشافعي في « لمعنه » (٧٥٧) (ب) (صحيف) وفي
أسير من هشام (ص ٢٦) عن ابن إسحاق أنه عليه السلام دفن في الحضر مع أمه
هاجر

(٤) قوله : (وهو) أي : الخطيم . كرمي .

(٥) في (١ / ١٤٨) .

(٦) قوله (نه) أي : است (ش ٨١ / ٢) والايه هي قوله تعالى ﴿ وسطوفو بالنبي ﴾
لعيسى [الحج : ٢٩] .

وأما في الأولى فلأن هواء الشادروان من البيت + كما علم من تعريفه
وأما في الحخر فهو وإن لم يكن فيه من البيت إلا شئ أدخ أو سعة ، لكن
العالم على الحج اعتد^(١) ، وهو صلى الله عليه وسلم ولحلقاء الراشدين ومن
بعدهم لم يصفوا إلا خارجه + فوجب اتباعهم فيه

وحمل (في موارنه) حالاً من فاعل (من) ندي سلكه شارح يستلزم -
سأ على أن له^(٢) مفهوم المسمى^(٣) على أنه لش في جهة الباب - أن مشه^(٤)
لحدري ، لا شادروان تحته يصير^(٥) إذا كان مسامتا^(٦) لحدري تحته شادروان ولو
قبل الوصول إليه^(٧) ، وليس كذلك ، كما هو ظاهر

ويسمى لمقبل الحخر أن يهر قدمه حتى يقتدي^(٨) قائماً ، لأنه حين التقبل
في هواء البيت : بناء على الأصح أن ثم شادرواناً ، معنى رالت قدمه عن محلها
قبل اعتداله كان قد قطع جزءاً من البيت وهو في هوائه ، فلا تخش له ، وكذا
يقال في مشتمم البصير

- (١) قوله (بكر العالم على الحج لاعتد) مر بغير العبد وأقامه في (الوصول) كردي
- (٢) قوله (بناء على أن له) أي لشادروان + يعني أن هذا الأسطرار مبني على أن يكون
لشادروان مفهوم مدافع ، وهو غير الشادروان ، وهو مبني على أن يكون لشادروان في جهة
البيت ، لا على ما سبق من الشرح كردي قال شروبي بعد نقل كلام الكردي (٨٠ / ٤)
(قوله أي كردي أي لشادروان الأولى أي له في موارنه)
- (٣) قوله (المسمى) محذور على أنه صفة لقوله (أن له مفهوم) كردي
- (٤) وقوله (أن مشه) معمول (يستلزم) . كردي .
- (٥) وفي (ب) و (هـ) و (ج) و (ح) (لحدري الشادروان يصير) ، وفي (و) و (ز) و (حـ)
(لحدري) (لحدري الشادروان تحته يصير)
- (٦) أي محاذياً (سم ٨٠ / ٤)
- (٧) و صمد (به) يرجع إلى حدري شادروان كردي قال الشرواني (٨٠ / ٤) (هـ) أي
الكردي - (إلى حدري الشادروان أي حدري تحته شادروان)
- (٨) قوله (حتى يمشي) أي يعود إلى الاعتدال فاستبعد انقراض من التقبل كردي

وَفِي مَسْأَلَةِ الْحَرِّ وَجْهٌ .

(وفي مسألة الحر) للحدار الذي عنده شاذرون (وجه) أنه لا يضرب ،
 لأنه خرج عن البيت بمُعظم يده ، ويُردُّ بأن المدار على الاتباع ، كما يقرر^(١)
 نسيه الظاهر في وضع الجِبرِ الموجود الآن أنه على الوصف القديم ،
 فتحت مراعاته ، ولا نظر لاحتمال زيادة أو نقص فيه
 نعم ، في كل من فتحته محو^(٢) نحو ثلاثة أرباع ذراع بالحديد^(٣) ، خارجة
 عن سمك ركن البيت شاذرونه ، وداحية^(٤) في سمك حائط الحجر ، فهل بلغت
 الأولى^(٥) فيجوز الطواف بها ، أو الثانية فلا ؟ كلُّ مُخْتَمَلٍ ، والاحتياط
 الثاني .

ويتردّد النظر في الزفرف^(٦) الذي يحاط به حجر هل هو منه أو لا ؟ ثم رأيت من
 جماعة حرّز عرض حدار الحجر بما لا يُصدق بحدّ الحرج الآن إلا بدحون ذلك الزفرف ،
 فلا يصحّ طواف من جعل إضعفه عليه ، ولا من منّ حدار الحجر الذي تحت ذلك
 الزفرف ، وقد أطلق في المجموع وغيره وجوب الخروج عن حدار^(٧)

(١) جـ أن النبي ﷺ والحنابلة الرشد من بعدهم بهم بطريق لا حرجه ، موجب انبعاثهم فيه

(٢) قوله : (محو) أي : فرجة - كروي .

(٣) وفي (ج) و (ق) و (ثور) والمطبوعات (ثلاثة أذرع بالحديد) وفي (أ) : (ثلاث أرباع ذراع بالحديد) ، وفي هامشها شرح : أي : بالبهاء الجديد . وفي هامش (ك) : في نسخة : (بذراع الحديد) إصلاحاً

(٤) في (ب) و (ج) و (ح) و (ص) و (هـ) و (ز) و (عري) (وداحية) وفي (ب) : (خارجة) . . . وداخله) بالبهاء في الموصفين .

(٥) قوله (فهل سمك الأوس) وهي حرجه ، والكافي وهي داخله كروي

(٦) الزفرف ما يحمل في أطرافه السب من الخارج يُوقى به من حرّ السب المجمع الوسط (ص : ٣٥٩) .

(٧) وفي (أ) (حدود) . وفي (ص) (حدار) وفي (ث) و (ح) و (ط) و (ف) و (ق) و (ثور) و (حري) : (جدار) .

لأنه يصدق أنه طائف بها ؛ إذ لهنها حكمها

وقول جمع الفصد ها نفس سائها^(١١) ، وفي الصلاة ما يشمل
هواها^(١٢) صعيث ، والفرق فيه تحكّم

وإن حال^(١٣) بين الطائف وأبنت حائل ؛ كالسبية^(١٤) ، السواري

نعم ، ينبغي التكره ها^(١٥) ، بل خارج المطاف^(١٦) ، لأن بعض الأسماء قصر
صحتّه عليه^(١٧) .

فلا يصحّ خارجه^(١٨) إجماعاً .

وبعدّ بامداد^(١٩) وإن بلغ الحِلَّ ، على تردّد فيه^(٢٠) ، الأوجه منه

(١) ي . فداً علّا . لم يكن طائفاً به (ش ٨٢/٤)

(٢) أي : فإذا علّا . . كان مستقبلاً بهاء (ش ٨٢/٤)

(٣) قوله (وإن حال) مع عطف على قوله (ولو على سطحه) (ش ٨٢/٤)

(٤) بوله (كالسبية) هي موضع المسجد الحرام يسمى به النساء . ويحفل في حاضن من
ساريين ، والسواري جمع سارية . كردي .

(٥) أي : مع الحائل . (ش : ٨٢/٤) .

(٦) ب . ولو لا حائل ، ما يزل نحو السواري (ش ٨٢/٤)

(٧) قوله (صحته) أي : نظواف (علّه) أي : السطاب (ش ٨٢/٤)

(٨) بوله (فلا يصح خارجه) أي : خارج المسجد كردي . يربع على فون المس (داخل
المسجد) . هاشم (لث) .

(٩) وميم (بامداد) أيضاً يرجع إلى (المسجد) قال في « شرح البروج » فائدة : المسجد هي
رباب أوسع مما كان في زمنه عليه البرادات ، فأول من زاد عمر من البعظاب اسيري دوراً مرادها
فه . وبعد للمسجد حداراً قصيراً دون العامة ، وكان عمر أول من انحد لحدار . ثم وسعه
عمر ، وانحد الأروقة ، وهو أول من انحد ، ثم وسعه عبد الله بن الزبير في خلافته . ثم
وسعه بولد بن عبد الملك ، ثم لمههور ، ثم المهدي ، وعنه اسير ساؤه إلى وهما
كردي

(١٠) أي : في الصحة في الحِلّ . هاشم (٢) .

وأما الشُّنْ فأن يظوف ماشياً

حلافه^(١) ، لأن الأصل فيما وقع مسيراً بحرم دون غيره . . اختصاصه به ؛ إذ العت على ما سعت في المساءت وبها العت

(وأما السر^(٢) فأن يظوف) ، فإذ لا يحل أن يركب حتى يظفر
فبشئ أو يقدي به دائماً ، (و ماشياً) ولو امرأة ، وحافياً ، لا حفاً^(٣)
ولا حافياً^(٤) ، ولا ركباً لهم أو آدمي ، يمشي به الحصى والأدب ، من ك
بلا عذو . . لم يكره^(٥) ، كما يراه عن لأصحاب^(٦) ، وإن أظن جميع في رده ،
ولنصر على تكراره^(٧) محمول على اصطلاح المتقدمين أنهم يُعتبرون بها عما
شمل حلاف لأوني

وفارق هذا حرمة إدخال غير معيّر المسح إذا لم يؤمن بلبوثة ، وكراهته من
أمن بالتحاجة^(٨) ، إلى بقية النسك في الحمله ؛ كدحج غير المعير لطواف به ،
كما من ، وفيه نظر ، بل لا فرق بينهما ؛ لأن عرض النسك كما اقتضت
عبارة ، أو الطواف كما اقتضت أخرى ، فحور لدحج كل وإن لم يؤمن
تلويثه^(٩) ، وعمر ذلك انعرض محوّر إن أمن

فإلدي بئحة أن يُقد فارق عرض النسك أو الطواف غيره بأنه ورد به

(١) في قوله مسجود حتى يهي إلى العمل وطواف في الحاشية أي من العمل . . ثم يصح
معنى وروائي . (ش : ٨٢ / ٤) .

(٢) محذوف من نص نسخة ، أحدها ما ذكره قوله (أن يظوف) (الح) كردي ، كردي
هذا بضم الكاف

(٣) قوله : (لا حافياً) أي : ماشياً على الأست . كردي .

(٤) قوله : (ولا حافياً) أي : ماشياً على البطل . كردي .

(٥) قوله (لا يكره) أي : يكره ، كشد بهر وليم كردي

(٦) سراج كتاب (٣٩٨) ، روضة الرياض (٢٠٦ ، ٢٠٧)

(٧) الأم (٤٤١ / ٣)

(٨) وقوله (بالتحاجة) منقول من (فارق) . كردي

(٩) راجع : سهل صاحب في اختلاف لأشباح ، مسأله (٦١٣)

وَيُغْتَلَّ . وَيَضَعُ جِهَتَهُ عَنْهُ ، وَهُوَ عَجَزٌ

كَمَا أَفْهَمَهُ كَلَامُهُمَا^(١) : كِلَا صَحَابٍ ، بَكَى الَّذِي نَصَرَ عَلَيْهِ^(٢) وَصَرَّحَ بِهِ مِنْ
بِصْلَاحٍ وَسَعَةٍ جَمِيعٍ - لِأَنَّهُ الَّذِي دَلَّنَا عَلَيْهِ الْأَحْبَارُ^(٣) - أَنَّهُ تَقَنَّنَهَا مُطْلَقًا

فَإِنْ شَقَّ^(٤) فَسَحَرُ حَتَّى . أَيْ هِيَ التَّمَنَّى ثُمَّ الْيَسْرَى ، نَظِيرَ مَا يَأْتِي^(٥)

(وَيَقْبَلُهُ) لِلاتِّبَاعِ فِيهِمَا ، مُتَقَنَّ عَلَيْهِ^(٦) وَتُكْرَهُ بِطَهَارٍ صَوِّبَ نَفْسَهُ

(وَيَضَعُ جِهَتَهُ عَلَيْهِ) لِاتِّبَاعٍ ، رَوَاهُ الْحَاكِمُ وَصَحَّحَهُ^(٧)

وَيُسْنَى بِكَرْبِزٍ كُلُّ مَنْ اتَّلَاهُ ثَلَاثًا ، وَالْأَفْضَلُ أَنْ يَسْتَمَّ ثَلَاثًا مُوَالِيَةً ، ثُمَّ
يُقْتَلَّ كَذَلِكَ ، ثُمَّ يَسْتَجِدَّ كَذَلِكَ^(٨) .

وَلَا تُسْنَى شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ لِامْرَأَةٍ أَوْ خَتْنٍ . لَا عِدَّ خَتْنُ الْمُصْطَفِ مِنَ الرِّجَالِ
وَالْحَتَانِي وَلَوْ نَهَارًا .

وَيُظْهِرُ أَنَّهُ يَكْفِي خَتْنُهُ مِنْ جِهَةِ الْحَجَرِ فَقَطْ بَأَنْ يَأْمَنَ مَجِيءَ . وَيُنْظَرُ رَحْلُ^(٩) عِبْرٍ
مَنْحَرَمٍ حَالَةً فَعَلَهَا ذَلِكَ .

(فَإِنْ عَجَزَ) عَنْ تَقَنُّنِ السَّجُودِ ، أَوْ عَنْ السَّجُودِ فَقَطْ^(١٠) . يَسْحَرُ رَحْمَةً

(١) (شرح الكبير ٣/ ٣٩٩) . رَوَاهُ الطَّائِبُ (٢/ ٢٦٥)

(٢) (الأم ٣/ ٤٢٩)

(٣) (مها ١/ ١٠٠) عَنْ رَجُلٍ رَحِمَهُ اللَّهُ عَمَّا كَانَ . قَالَ بَنِي عَمْرِو بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِمَا السَّلَامُ لِحَجَرٍ بَيْنَهُ
ثُمَّ مَرَّ بِهِ ، وَهُوَ (مَا مَرَّكَ مِنْ رَأْيِ رَمِيْلٍ لَهُ) يَقْعَلُهُ (أَخْرَجَهُ مُسْنَدُ (١٢٦٨)

(٤) قَوْلُهُ (فَإِنْ شَقَّ) أَيْ : الْإِسْتِلَامَ بِالْيَدِ ، كَرْدِي .

(٥) أَيْ هِيَ الْإِسْتِلَامُ الْيَمَانِي (ش : ٨٤/ ٤) .

(٦) عَنْ بَرِيْدٍ بْنِ عَزْبَةَ قَالَ : قَالَ رَجُلٌ مِنْ عَمْرِو بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِمَا السَّلَامُ الْحَجَرُ ، فَقَالَ رَأَيْتَ
رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَضَعُ رِجْلَهُ عَلَيْهِ (أَخْرَجَهُ مُسْنَدُ (١٢٦٨)

(٧) عَنْ بَنِي عَمْرِو بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِمَا السَّلَامُ أَنَّ بَنِي سَعْدٍ عَلَى الْحَجَرِ لِمَدْرَكٍ (١/ ٤٧٣) ،
وَأَخْرَجَهُ لِمَدْرَعِي (ح : ٥٩٠) ، وَاسْتَعْمَلِي فِي الْكَبِيرِ (٩٢٩٨)

(٨) قَوْلُهُ (يَسْحَرُ كَذَلِكَ) أَيْ يَضَعُ لِحْجَتَهُ عَلَيْهِ كَرْدِي

(٩) وَهِيَ بَعْضُ السَّحَرِ (مِنْ مَجِيئِهِ وَنَظَرِ رَجُلٍ)

(١٠) هَذَا يَقْدَرُ أَنْ يَكُونَ عَلَى مَا رَوَاهُ . وَلَا وَجْهَ لِمَا هَذَا لِقَوْلِهِ . وَحَكْمُهُ طَهْرُ بَصَرِي (ش =

اسلمهم ، فإن عجر أشار بيده .

ويظهر صط المعجر هنا بما يُحلّ بالحشوع من أصله له أو لعمره ، وإن ذلك هو مرادهم بقولهم لا يُسنّ استلام ولا ما بعده في مزه من مراتب صفات إن كان بحيث يُؤذي أو يَأْدَى (استلم) أي اقتصر على الاستلام في الأولى^(١) ، أو عنه وعلى التقييل في الثانية^(٢) ، ثم قتل^(٣) ما اسلم به من يده أو غيرها^(٤) ، للاتباع ، رَوَاهُ مُسْلِمٌ^(٥) .

وروى الشافعي وأحمد رضي الله عنهما عن عمر رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال له : يَا عُمَرُ ، إِنَّكَ رَحْلٌ قَوِيٌّ لَا تُرَاجِمُ عَلَى الْخَجَرِ فَتُؤْذِي الضَّعِيفَ ، إِنْ وَحَدْتَ خَلْوَةً ، وَإِلَّا . فَهَلَّلْ وَكَبَّرْ^(٦) .

ويؤخذ منه أنه يُنبذ لمن لم يَتَّبِعْ له لاسلام خصوص التهليل والكبير ، وهو واضح وإن لم يُصرِّحوا به ، بل هذا أولى من كثير من أذكار استخروا مع عدم وزوده عنه صلى الله عليه وسلم أصلاً .

(فإن عجر) عن استلامه بيده وبغيرها (أشار) إليه (بيده) اليمنى

(١) (٨٥ : ١) وفي نسخة بصري لي عدد (١ : ٤٥٣) (ولا وجه يرتجح)
(٢) قوله (على الاستلام في الأولى) أي صورة الفعل كردي وعادة الشروسي (٨٥ / ٤) (أي في صورة المعجر عن التقييل وسجود)

(٣) (وفي نسخة) أي صورة اسجد كردي وعادة الشروسي (٨٥ / ٤) (أي في صورة المعجر عن السجود فقط) . (ش : ٨٥ / ٤) .

(٤) ضعف على : (استلم) . هامش (ك) .

(٥) ي . ح . في الثانية : جاء على ما تقدم عن ابن عمر رضي الله عنهما : كما هو ظاهر . سم أي ولا فالظاهر أنه لا يفتنه ، جاء على ما مر عن معنى كلام الشخص للأصحاب بصري . (ش : ٨٥ / ٤)

(٦) أبو عبد الله . حديث عن ابن عمر رضي الله عنهما . صحيح مسلم (١٢٦٨) ، وقد مر ما . وعرفه عن أبي لعل رضي الله عنه . رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَطُوفُ بِلَبِّ وَبِسَمِ لِرَكْنِ يَمْحَضُ مَعَهُ ، وَيَقْلُ السَّحَابَ . صحيح مسلم (١٢٧٥)

(٧) بسن المأثور للشافعي (٥١٠) ، مسد أحمد (١٩٥) ، وأخرجه البيهقي في « الكبير » (٩٣٣٥)

وَبُرَاعِي ذَلِكَ فِي كُلِّ طَوُفٍ .

فَابْتَدَى ، فَمَا فِي الْيَمَنِ وَمَا فِي الْبَرِي ، لِلاتِّعَافِ ، رَوَاهُ الْحَارِثِيُّ ^(١) ، ثُمَّ قَتَلَ مَا أَشَارَ بِهِ .

وَحَرَجَ بِهَا يَدَهُ : قَتَلَهُ ، فَتَكَرَّرَ الْإِشَارَةُ بِهِ لِنَقْلِهَا لِقِسْمِهِ

وَيُظْهِرُ فِي الْإِشَارَةِ بِالرَّأْسِ أَنَّهُ خِلَافُ الْأَوَّلَى ، مَا لَمْ يَفْجُرْ عَنِ الْإِشَارَةِ سَدَنَهُ وَمَا عِنْدَهُمَا فَيُشِيرُ ^(٢) بِهِ ثُمَّ يَطْرُقُ ، كَالْإِيمَاءِ فِي الصَّلَاةِ

وَيُسَمَّى كِرَاهَتُهُ بِالرَّخْلِ ، بِلِ صَرْحِ الرُّكْنَيْنِ بِحُرْمَةِ مَذِ الرَّخْلِ لِلْمَصْحَفِ ، فَقَدْ يُدَلُّ أَنَّ نَكْعَةً مِثْلَهُ ، لَكِنَّ الْعَرَفَ أَوْحَى

(وَبُرَاعِي ذَلِكَ) الْمَذْكُورُ كُلُّهُ مَعَ تَكَرُّرِهِ ثَلَاثًا ^(٣) ، وَكَذَا مَا يَأْتِي فِي الْيَمَانِيِّ ، وَكَذَا لِدَعَاءِ الْإِنْفِ ، فِي كُلِّ طَوُفٍ ، لِمَا صَحَّ أَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ لَا يَدْعُ إِلَّا بِسَمِ الْأَرْكَانِ الْيَمَانِيِّ وَالْحَجَرِ الْأَسْوَدِ فِي كُلِّ طَوُفٍ ^(٤) ، وَهُوَ فِي الْأَوَّلِ أَكْثَرُ ، وَأَكْثَرُهَا : الْأَوَّلَى وَالْآخِرَةُ .

وَبَحَثَ بِمَضْمُونِهِ أَنَّ طَوَافَ سَاعَةِ أَسْبَحَ تَضِلُّ الْحَجَرِ وَاسْتَلَامَ الْيَمَانِي أَفْضَلُ مِنْ عَشْرَةِ حَالِيَةٍ عَنْ ذَلِكَ ، وَاسْتَدْرَجَ حَدِيثُ فِيهِ ^(٥) ، أَنَّ مَنْ طَافَ أَسْبُوحًا ^(٦) حَاسِرًا ^(٧) بَعْضُ طَرَفِهِ ، وَتَقَارِبُ خَطَاهُ ، وَلَا يَلْتَمِثُ ، وَيَسْتَلِمُ الرُّكْنَ فِي كُلِّ شَوَاطِئِ

(١) صحيح لحارثي (١٦١٣) ، عن ابن عباس رضي الله عنهما قال طاف النبي ﷺ بالناس على بصر ، كلما أتى الركن أمدأه شيء كان عنده وكثر وأخرجه مسلم (١٢٧٢) بسجود

(٢) في (ت) و (ع) والمطبوعات : (فين)

(٣) وفي المطبوعة المصرية (مع تكريره ثلاثاً) .

(٤) أخرجه ابن حريبه (٢٧٢٣) ، والحاكم (٤٥٦ / ١) ، وأبو داود (١٨٧٦) ، والبيهقي

(٢٩٤٧) ، والبيهقي في الكبير (٩٣٣٢) ، وأحمد (٤٧٧٧) عن ابن عمر رضي الله

عنهما .

(٥) أي ، في ذلك الحديث ، (ش : ٨٦ / ٤) .

(٦) طاف سبب أسبوحاً ، أي سبع مراتب محار لصباح (ص ٢٠٤)

(٧) قوله (حاسراً) وهو من لاحت به كروني عارء أو فاسوس يعان رجل حاسر ، أي =

وَلَا يُقْبَلُ الرُّكْنَيْنِ الشَّامِئَيْنِ وَلَا يَسْتَلِمُهُمَا
وَيَسْتَلِمُ الْيَمَامِيَّ وَلَا يَقْبُضُهُ .

مِنْ غَيْرِ أَنْ يُؤْذِيَ أَحَدًا كُتِبَ لَهُ ^(١)

وذكر فيه ^(٢) من الثواب ما لا يُقَدَّرُ قدره ، والعهدُ فيه عليه ^(٣) ، لأنه عمر
به (رؤي) ولم يُثَبِّتْ من رُوِّه ، على أن قوله (حَسْبُكَ) لا توافقُ قضية مذهب
أهـ بكرة ^(٤) ، كالصلاة ، ويعرض وروده فاستدلَّ أنه لما ذكر عجب ^(٥)
(ولا يقبل الركنين الشاميين ولا يستلمهما) للانواع ، متفقٌ عليه ^(٦)

(ويستلم) الركن (اليمامي) للحجر المذكور ^(٧) بيده اليمامي فالبري ، فما هي
اليمامي فالبري ، ثم يُقْبَلُ ما استلم به ، من حجر أشار إليه بما ذكر ترتيبه ،
ثم قتل ما أشار به ، على الأوجه (ولا يقبضه) لأنه لم يُقْبَلْ

وَحُصِرَ رُكْنُ الْحَجَرِ بِحَوِ الثَّقِيلِ لَأَن فِيهِ تَصْيِيتِي كَوْنِ الْحَجَرِ فِيهِ ، وَكَوْنِهِ
عَلَى قَوَاعِدِ إِبْرَاهِيمَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، وَالْيَمَامِيُّ لَيْسَ فِيهِ إِلَّا

• لا معصية بهي ، ولأسباب المعصية لأول (ش ٨٦/٤)

(١) أخرجه المصنف في «أخبار مكة» (٣٦٢) عن ابن عباس رضي الله عنهما ، وذكره المحمدي في
«كشف المحقق» (٢٥٢٣) وقال (ويكن آثار الوضوء عليه لاسيما ولد حال السجود به
ماطل) وذكر أيضاً ما ورد في فضل تطواف والبركة فيه ، فراجع ، وسيأتي بمضمون من ابن
ماجه .

(٢) أي ذكر ذلك المعنى في ذلك الحديث (ش ٨٦/٤) وفي (ت) و(ب) و(ج) و(د) و(هـ)
(ش) والمطبوعات لمقله (فيه) غير موجودة

(٣) قوله (فيه) أي في هذا الحديث (عليه) أي على المعنى هاتين (أ) و(ك)

(٤) أي : الطوائف مكشوفة الرأس . (ش ٨٦/٤)

(٥) أي : لا تعرض فيه بوجه ما ادَّعى ، إلا أن يكون ذكر خصوص سبعة ولعشره مُسْتَعْلَم .
ومع ذلك ففيه ما فيه . (سم ٨٦/٤)

(٦) عن ابن عمر رضي الله عنهما قال : لم أر النبي ﷺ يستلم من الركنين اليماميين
صحيح البخاري (١٦٠٩) ، صحيح مسلم (١٢٦٧)

(٧) أيضاً من أسطر

وَأَنْ يَقُولَ أَوَّلَ طَرَفِهِ (سَمِ اللَّهُ وَاللَّهُ أَكْبَرُ ، اللَّهُمَّ ، إِنَّمَا بِكَ ، وَتُصَدِّقًا
بِكُتُبِكَ ، وَرِثَةً مَعَهُدِكَ ،

الثانية : أي : باعتدائه ، فلا يُبالي أن عبده شادروناً ، كما مر^(١)
وأما الشامدون : فليس لهما شيء من الفصيلين ، لأن أنهما ليس على
المواعيد ، فلم يُسَنَّ بفسلتهما ولا استلامهما ، ومن ثمَّ قَالَ الشافعي وَصِيَّ اللَّهُ
عَهُ (وَأَيُّ سَبَبٍ قَتَلَ حَسَنًا ، عَيْرَ أَنَا يُؤْمَرُ بِالِاتِّبَاعِ)^(٢) .

واشتد من قوله (عير) إيع أن مراده بالحسن هنا^(٣) لصاح

(وَأَنْ يَقُولَ) سَرَّاهُ وَبِئْسَ يَأْسِي ، لِأَنَّهُ أَجْمَعٌ لِلْحَشْوِ

نعم : يُسَنُّ الْحَبْرُ لِعَدَمِ الْعَيْرِ حَيْثُ لَا يَبْأَدِي بِهِ أَحَدٌ .

(أَوَّلَ طَرَفِهِ) وَفِي كُلِّ حَوَافَةٍ ، وَالْأَوْتَارُ أَكْثَرُ ، وَآكُذُهَا الْأَوَّلَى
(سَمِ اللَّهُ) أي : أَصَوِّفُ (وَاللهُ أَكْبَرُ) أي : مِنْ كُلِّ مَنْ هُوَ بِصُورَةٍ
مَعْبُودَةٍ : مِنْ حَجَرٍ أَوْ عَصَا ، وَمِنْ ثَمَّ سَبَّ مَا عُدَّهُ ، وَهُوَ (اللَّهُمَّ ، إِنَّمَا
بِكَ) أي : أَوْ مِنْ ، أَوْ أَطْرَفُ ، فَهُوَ مَعْمُولٌ مُطْلَقٌ أَوْ لِأَحَدِهِ .

(وَتُصَدِّقًا بِكُتُبِكَ ، وَرِثَةً مَعَهُدِكَ) أي : إِنِّي أَلْزَمْتُ بِهِ شَأْنًا^(٤) صَلَّيَّ اللَّهُ
عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : مِنْ امْتِنَانٍ ، الْأَوَّلُ وَاجْتِنَابِ اسْوَاهِي ، وَقِيلَ : أَمْرُهُ تَعَالَى بِكُتُبِكَ^(٥)
مَا وَفَّعَ يَوْمَ^(٦) ﴿ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ ﴾ [الأمراء ١٧٢] وَيُدْرَجُ فِي الْحَجَرِ ، وَقَدْ تَوَسَّيْتُ

(١) قوله (كما مر) من قوله (أو من العذار) كردي

(٢) الأم (٤٣٥ / ٣)

(٣) أي : فلا يبالى منه (عير أنا يؤمر بالاسع) نهاية (ش ٨٦ / ٤)

(٤) وهي (ب) . (بينا محمد) .

(٥) أي : بما تضمنته ذلك الكتاب العامور به من الميثاق . (ش ٨٧ / ٤)

(٦) قوله (وقيل : أمره تعالى بك ما وقع) إيع : قال بعض العلماء : إن الله تعالى به
حتى آدم : استخرج من حبه ذرية ، وكان السب بربكم ؟ قالوا : بلى ، فأمر أن تُكتب بذلك
عهد ، ويدرج في الحجر الأسود . كردي .

وَأَسَاعاً سَنَةً بَيْنَكَ مُحَمَّدٌ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) .

إليه خبرٌ * أنه يشهد لمن استتمه بحق^(١) أي سلام

(* وأَسَاعاً سَنَةً) أي طريقه (* بَيْنَكَ مُحَمَّدٌ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) (رَوَى ذلك حديثاً^(٢) ، وَرُذِّبَ أَنَّهُ لَا يُعْرَفُ^(٣) ، لَكِنْ جَاءَ فِي خَبَرٍ مُقْطَعٍ يَا رَسُولَ اللَّهِ ، كَيْفَ يَقُولُ إِذَا اسْتَلَمْنَا^(٤) وَر * قُولُوا بِسْمِ اللَّهِ وَاللَّهُ أَكْبَرُ ، إِيْمَاناً بِاللَّهِ ، وَتَضَدِيقاً بِمَا جَاءَ بِهِ مُحَمَّدٌ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ^(٥))

وَلَمَّا رَوَاهُ الشَّافِعِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي * لَام * وَر هَكَذَا * أَحَبُّ أَنْ يَقُولَ

(١) وقوله (بحر) معلق ما يشهد) كروى و بعد حديث أخرجه بن حريصه (٢٧٣٥) ، و بن حبان (٣٧١٢) ، و بعددسي في * لمحاربه * (١٠ ٢٠٦) (٢١٣) ، و الترمذي (٩٨٢) و بن ماجة (٢٩٤٤) ، و البيهقي في * الكبير * (٩٣٠٥) ، و أحمد (٢٢٥٠) عن بن عباس رضي الله عنهما .

(٢) قوله (روى ذلك حديثاً) أي من حيث به حديث ، لأنه قول العامة كروى غيره * انتهى * و المعنى * أساعاً للسنة و انصرف انتهى (ش ٢ ٨٧)

(٣) وقوله (بأنه لا يعرف) أي لا يعرف أنه حديث كروى فان الحفاظ في * النجاشي بحر * (٥٣٧ ، ٢) (حديث عبد الله بن السائب أنه كان يقول في ابتداء الطواف * بِسْمِ اللَّهِ وَهُوَ أَكْبَرُ ، اللَّهُمَّ * إِيْمَاناً بِكَ ، وَتَضَدِيقاً بِكَائِكَ ، وَوَفَاءً بِعَهْدِكَ ، وَأَسَاعاً سَنَةً بَيْنَكَ لِمَ أَحَدُهُ هَكَذَا ، وَهَذَا دُكْرُهُ صَاحِبُ * المهدب * من حديث حابر ، و قد نص له المديري و النووي ، و أخرجه ابن عساكر من طريق بن ماجة بسند له ضعيف (مع)

(٤) أخرجه الشافعي في * لَام * (٤٢٧ / ٣) عن بن حريص ، فان الحفاظ في * النجاشي * (٥٣٧ ، ٢) (روى البيهقي [في * الكبير * (٩٣٢٣)] ، و الطبرسي في * الأوسط * ، و الدعاء * [٨٦٢] من حديث ابن عمر أنه كان إذا استلم الحجر * وَر * بِسْمِ اللَّهِ وَاللَّهُ أَكْبَرُ * و سده صحيح ، و روى العيني [في * تصحيحه * (١٣٥ ، ٤)] من حديث أيضاً أنه كان إذا أراد أن يستلم يقول * اللَّهُمَّ * إِيْمَاناً بِكَ وَتَضَدِيقاً بِكِتَابِكَ وَاتِّبَاعاً لِسُنَّةِ بَيْنِكَ * ثم يصلي على النبي ﷺ ثم يستتمه ، و رواه يوافقي في * المعاري * (١٠٩٧ / ٣) مرعياً و رواه البيهقي [في * الكبير * (٩٣٢٤)] ، و طبراني في * الأوسط * (٤٩٢) ، و الدعاء * (٨٦٠) عن بحارث الأعور عن علي أنه كان إذا مر بالحجر الأسود فرأى عليه رجلاً * ستمه و كثر ثم قال * اللَّهُمَّ * إِيْمَاناً بِكَ وَتَضَدِيقاً بِكِتَابِكَ وَاتِّبَاعاً لِسُنَّةِ بَيْنِكَ *)

(٥) أي ما جاء في هذا الخبر (ش ٢ ٨٧)

وسُقِلَ قِباله اُنْساب (النِّهَمُ ، اَلْيَتُّ سِتُّ ، وَالْحَرَمُ حَرَمُكَ ، وَ اَلْأَمْسُ اَمْسُكَ ،
وهذا

الرجلُ عند ابتداء الطواف^(١) .

وهي : الرُّؤْيُ ، نَسْنُ رَفَعُ يَدَيْهِ حَذْوً مَكْنَهُ فِي الْاِبْتِدَاءِ ، كَالصَّلَاةِ ، وَهُوَ
صَعِيفٌ^(٢) ، وَإِنْ وَفَّقَهُ بَحْثُ الْمُحِبِّ الطَّرِيقِ ، أَنَّهُ يَجِبُ افْتِتَاحُ الطَّوَافِ بِالْكَبِيرِ
كَالصَّلَاةِ^(٣) ، لِأَنَّهُ صَعِيفٌ أَيْضًا ، بَلْ شَادَّ وَرِنْ نَعَهُ بَعْضُهُمْ

(وَلِبَقْلُ قُباله الب) أي : حِجَّتُهُ ، كَمَا قاله شارح^(٤) ، وَهُوَ وَصْفٌ ، فَإِنْ
الظَّاهِرُ أَنَّهُ يَقُولُهُ كَسَدِي قِباله وَهُوَ مَشْيٌ^(٥) ، إِذَا عَلِمْتُ أَنَّ الْوُقُوفَ فِي الْحَطَفِ
مُضَرٌّ ، وَعِنْدَهُ فَلَا بَصَرَ كَوْنُهُمَا^(٦) ، سَتَغْرِقانِ أَكْثَرَ مِنْ فِئَتِي الْحَمَرِ وَاسِدٌ ، لِأَنَّ
الْمُرَادَ هُمَا^(٧) ، وَمَا يَرِيهَا ، وَكَدَى فِي كُلِّ مَا يَأْتِي

(النِّهَمُ ، لَيْتَ يَتَكَ) أي : الْكَمَلُ الْوَاصِلُ لِعَدَةِ الْكَمَالِ الْلاَّتِقُ بِهِ مِنْ
بَيْنِ الْيَوْتِ ، هُوَ سِتُّ هَذَا ، لَا عَيْرٌ ، وَكَدَى مَا يَغْدُو

(وَالْحَرَمُ حَرَمُكَ ، وَالْأَمْسُ اَمْسُكَ ، وَهَذَا) أي : مَقَامُ إِبْرَاهِيمَ ، كَمَا وَفَّقَهُ
الْحَوِيسِيُّ ، وَقَوْنُ اسِّ الصَّلَاحِ (بِهِ^(٨)) عِلْطُ فَحْشَرٌ ، تَلْ يَغْيِي^(٩) ، بَعْضُهُ
لَيْسَ فِي مَحَلِّهِ ، لِأَنَّ الْأَوَّلَ أَسْتُ وَالْيَقْنَ ، إِذَا مِنْ اسْتِخْصَرُ أَنَّ الْحَبِيلَ اسْتِعَادَ مِنْ

(١) لَام (٣ / ٤٢٧)

(٢) رَجَعَ ، اسْتَهْلَ سَمَاحٌ فِي اخْتِلَافِ الْأَشْبَاحِ ، مِثْلَهُ (٦١٤)

(٣) عَدَهُ لِأَحْكَامِ (٥ / ١٣٥) ، وَنَمَّ يَعْرِفُهُ (أَيْ بَحْثًا) أَوْ يَعْرِفُهُ مِمَّا يَشْعُرُ بِأَوْرَاقِهِ ، وَنَمَّ اَعْلَمَ

(٤) قَالَ الدَّمِيرِيُّ فِي «الْمَجْمُوعِ الْوَهَّاجِ» (٣ / ٤٨٨) .

(٥) قَوْلُهُ : (وَهُوَ مَشْيٌ) أَيِ : يَقُولُهُ حَالَةَ الْمَشْيِ ، كَرْدِي .

(٦) وَضَمِيرٌ (كَوْنُهُمَا) يَرْجِعُ إِلَى الدَّهْدَانِ ، كَرْدِي .

(٧) وَضَمِيرٌ (هُمَا) يَرْجِعُ إِلَى الْقِبَالَيْنِ ، كَرْدِي .

(٨) أَيِ : كَوْنِ الْمَشَارِ إِلَى مَقَامِ إِبْرَاهِيمَ ، (ش : ٨٧ / ٤)

(٩) قَوْلُهُ (تَلْ يَغْيِي) أَيِ : بَعْضُهُ لِدَاعِي (أَيْ الْعَادَةِ) بَعْضُهُ ، هَكَوْنِ الْإِسَارَةِ يَهْدِي إِلَى بَعْضِ
الْحَرَامِ - كَرْدِي

مقامُ العائد بك من النار) ، وبين الصائين (يَلْتَهُمْ) تنافي بذات حسنة وفي
لأخرة حسنة وقفا عذاب النار) .

النار : أي : ينحوي ﴿ وَلَا تُخْرِقِي يَوْمَ تُنْفَخُونَ ﴾ (الشعر : ٨٧) أوجب له ذلك^(١) ، من
الحواف والمخشوع والتضرع ما لا يوجب له الثاني بعض معشاره^(٢) ، على أنه لو لم
يُرد الأول لكان ذكره في هذا المحل بخصوصه عارياً عن الحكمة (مقام
العائد بك من النار) قيل لا يُعرف هذا أثراً ولا حراً^(٣)

(وبين الصائين : اللهم^(٤) : أما في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة)
فيهم أقوال ، كلٌ منها عيّن أهم أنواع الحسنة عنده ، وهو كالتحكّم^(٥) ،
فالوجه أن مراده بالأولى كلٌ خير دسويّ بخيرٍ آخرويّ ، وبالثانية كلٌ
مستندٌ آخرويّ يتعلّق بالدين والروح (وقفا عذاب النار) : سُدّه صحيح^(٦) .

(١) وصير (له) يرجع إلى (من) و (ذلك) إشارة إلى (استحضر) كردي

(٢) وصير (معشاره) يرجع إلى (ما) . كردي

(٣) قوله (لا يعرف هذا أثراً ولا حراً) الأثر : خبر الداعي ، والحر : قول الصائين كردي
من لشرواني بعد نقل كلام الكردي (٨٧/٤) (والأولى : نصير لأول بقول الصائين
ولداعي ، والثاني بقول النبي ﷺ) والأثر أو الحر : من عه الزبيدي في « الإتحاف »
(٤ / ٥٩١) (من الصائين في « المسالك » : لم أحذله أصلاً)

(٤) وفي (ما) و (في) (اللهم : ما) ، وفي (ما) (ما)

(٥) قوله (وهو كالتحكّم) : مَلَمَ إن لم يكن مستداً إلى دليل ، وهو بعد سما و لمقون عنهم
ذلك مهم صحدة ، وسهم : يعنون أخلاقاً ، والحاصل أن الصائين ليس من مقتضى اللفظ ،
فإن كان للدليل فلا يحكم ، أو لعينه فهو مستحيل ممن ذكر نصري وبك أن تحذر
اشتق الثاني وتريد بالدليل ما ليس له نوع قوة كما أشار إليه الشارح بقوله (كالتحكّم)
بكتاف (ش : ٨٧/٤) وراجع : نصير انطري (١٠٩١/٢) ذكره بعض ذلك
لأقوال

(٦) أخرجه ابن حريجه (٢٧٢١) ، واس حبان (٣٨٢٦) ، وانصاري في « المحاضرة » (٣٦١)
(٣٩٠ ، ٩) ، والحاكم (٤٥٥/١) ، وأبو داود (١٨٩٢) ، وابن أبي شيبة في « الكبرى »
(٤١٢٤) ، وسهبي في « الكبير » (٩٣٦٢) ، والشافعي في « المسند » (٦٠١) ، وأحمد
(١٥٦٣٥) عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنهما ، وفي كلها : « ما » بدون « اللهم »

وليدع بما شاء ، ومأثور الدعاء

لكن لم يلفظ « رت » ، وله عشر في « المجموع »^(١) ، وفي رواية « اللهم رت »^(٢)

وهي أفصل ، ومن ثم عثر بها الشافعي رضي الله عنه^(٣)

قبل ولم يلفظ (اللهم) وحده - كما وقع في المس ، أي « الروضة »^(٤) ، خلافاً لمن رعم أن عثر بها كعبارة شافعي - لم يرد

(وليدع) بدية (بما شاء) من كل دعاء حثرت له ولغيره ، والأفصل الاقتصار على ما يتعلق بالآخرة .

(ومأثور الدعاء) - الشافعي يذكر : لأن كلاً^(٥) قد يُطلق ويُراد به ما يغتم لآخر - في الطواف^(٦) بأنواعه السابقة ، وهو ما ورد عن النبي صلى الله عليه وسلم ، وعن أحد من الصحابة رضوان الله عليهم أجمعين

وبقي منه^(٧) غير ما ذكر أشياء ذكرت أكثرها مع بيان سنده^(٨) في

(١) المجموع (٤١/٨ - ٤٢) .

(٢) عن بن عباس رضي الله عنهما قال صلى الركن سمعي منك يقول : « صبي » عدد مررت به فهو « اللهم رت » ، الحديث أخرجه ابن أبي شيبة في « المصنف » (٣٠٢٥١) مرفوعاً ، وأخرجه مرفوعاً عن بن عباس رضي الله عنهما أيضاً عن النبي ﷺ أبو يعين في « لحيته » (٧٧/٥) ، والخطيب في « تاريخ بغداد » (٢٢١/١٢) ، لكن لم يلفظ « رت » ، الحديث وراجع « مرقاة المفاتيح » (٥٠٦/٥) قال النووي في « المجموع » (٤١/٨) (أثر بن عباس رضي الله عنهما عريب ، ويعني عنه حديث عبد الله بن السائب رضي الله عنهما) - باختصار .

(٣) الأم (٥٤٢/٣)

(٤) روضة الطالبين (٢٦٦/٢) .

(٥) أي : من لفظي الدعاء والذكر - (ش : ٨٨/٤)

(٦) قوله (في الطواف) محل مأثور (ش : ٨٨/٤)

(٧) أي : من المأثور - (ش : ٨٨/٤) .

(٨) وفي (ص) والمطبوعات : (سندها) .

«الحاشية»^(١) ، والحاصل أنه لم يصح منها عن النبي صلى الله عليه وسلم إلا
«رَبَّنَا آتِنَا» إلخ^(٢) ، والله أعلم ، فَنُفِي بِمَا رَزَقْتَنِي ، وَبَارِكْ لِي فِيهِ ، وَاخْلُقْ
عَلَيَّ كُلَّ عَائَةٍ لِي مِنْكَ بِحَيْرٍ»^(٣)

فَإِنْ قُلْتُ : رَوَى ابْنُ مَاجَةَ حَرّاً فِيهِ فَصْلٌ عَظِيمٌ لِمَنْ طَافَ أَسْوَغاً وَلَمْ يَكُنْ فِيهِ
إِلَّا (سبحان الله والحمد لله ، ولا إله إلا الله والله أكبر ، ولا حول ولا قوة
إلا بالله)^(٤) فلم لم يتعرض الأصحاب لدفع هذه الكلمات في الطواف ؟
قُلْتُ : قد صرحوا به في قولهم (ومأثور الدعاء) أفصل ، وأشاروا^(٥) إليه أيضاً
بذكر حديثه في هذا المنحط

فَإِنْ قُلْتُ : يَلْرُمُ عَلَيْهِ^(٦) أنه لا يأتي شيء من الأذكار ، لأنه شرط فيه^(٧) ألا
يكن في طوافه بغير تلك الكلمات ، وهذا صوابٌ بذهبهم جميع ما مر في محالّه
قُلْتُ : لا يَلْرُمُ عَلَيْهِ ذَلِكَ ، وإنما الذي يَلْرُمُ عَلَيْهِ أنه مع تحصيله تلك الكلمات
نتي لم يأت فيه بغيرها . مفصولٌ بالسنة للإتيان بالأذكار في محالّها ، وأفصل^(٨)
من المرأة ، ولا محذورٌ في ذلك .

(١) حاشية الإيضاح (ص : ٣٢٤)

(٢) سبق تخريجه في (ص : ١٣٣)

(٣) أخرجه ابن حريزة (٢٧٢٨) ، والمعدي في « المختار » (٤١٩) (٣٩٥ / ١٠) ، وبتدعيم
(٤٥٥ / ١) عن ابن عباس رضي الله عنهما .

(٤) سنن ابن ماجه (٢٩٥٧) ، وأخرجه الطبراني في « الأوسط » (٨٤٠٠) ، وسنن عدي في
« الكامل » (٦٧ / ٣ - ٦٨) عن أبي هريرة رضي الله عنه قال الحافظ في « تكملة المعجم »
(٥٣٨ ، ٢ - ٥٣٩) (إسناده ضعيف) وفي نسخة (إلا بالله تعالى العظيم)

(٥) في (ب) والمطووعة ، مكبيه (« ومأثور الدعاء » وقد أشاروا) ، وفي (ص)
(والمطووعات) : (« ومأثور الدعاء أفصل » وأشاروا) ،

(٦) أي : على العمل بذلك الحبر . (ش : ٨٨ / ٤) ،

(٧) أي : في الخبر المذكور . (ش : ٨٨ / ٤) ،

(٨) قوله (وأفصل) عطف على (مفصول) (ش : ٨٨ / ٤)

أفضل من القراءة ، وهي أفضل من غير مأثوره

(أفضل من القراءة) أي . لا اشتعان به أفضل من الاشتعال بها ولو سحر ﴿ قل هو الله أحد ﴾ [الإسلام ١] على ما انفصاه إطلاقهم ، خلافاً لمن فضل^(١) ويؤخه بأنها^(٢) لم تحفظ عنه صلى الله تعالى عليه وسلم فيه^(٣) ، وحفظ عنه غيرها ، فدل على أنه ليس محلها^(٤) بطريق الأصالة ، بل معها فيه بعضهم ، فمن ثم^(٥) اكتفي في تفصيل الاشتعال بغيرها عليها بالنسبة لهذا المحل بخصوصه بأدنى مخرج ؛ كوروده^(٦) عن صحابي ولو من طريق ضعيف^(٧) على ما قصد إطلاقهم .

(وهي أفضل من غير مأثوره) لأنها أفضل الذكر ، وجاء بسيد حسن « من شعلته دخري عن مثالي أعطيت أفضل ما أعطي الشائلي ، وفصل كلام الله تعالى على سائر الكلام كفصل الله تعالى على سائر خلقه »^(٨)

(١) وفي (ت) (ت) : (صل)

(٢) أي : القراءة . (ش : ٨٨ / ٤)

(٣) أي : الطواف . (ش : ٨٨ / ٤)

(٤) وفي (ص) والمطبوعة المصرية : (في محلها)

(٥) أي : من غير أن يطوف من محل القراءة بطريق الأصالة (ش : ٨٨ / ٤)

(٦) وفي (ت) (و) (ص) والمطبوعات : (لوروده)

(٧) مما ورد عن الصحابة في هذه الطواف ما أخرجه السهري في « الكبير » (٩٣٦٣) عن حبيب بن شهاب أنه أن عمر رضي الله عنه يطوف بالكعبة وهو يقول (والله في أدب حنة ، وفي الآخرة حنة ، وفي عذاب النار) ، ما به تخيري غيرها والتهنيري كثره . كلام المحقق الأوسط (ص : ٩٧٣) وما مر عن ابن عباس رضي الله عنهما في (ص : ١٣٤) .

(٨) أخرجه الترمذي (٣١٥٣) ، وحفظه ، وندارمي (٣٦٧٧) عن أبي سعيد الجدي رضي الله عنه عن رسول الله ﷺ « يقولون الرزق تبارك وتعالى من شعلته القرآن من دكري ومثالي أعطيت » الحديث ، وهو كذلك في « فتح الإله في شرح المشكاة » (٢١٣٦) . مباح . وفي بعض طباع « من الترمذي » ، كما تكبر وعمره « من شعلته القرآن ودكري عن مثالي » الحديث ، وأخرجه المعاصي في « مسند الشهاب » (٥٨٤) ، والسهري في «

وَأَنْ يَرْجُلَ فِي الْأَشْوَاطِ

(وَأَنْ يَرْمِلَ) الدُّكْرُ الْمُحَقَّقُ (فِي) جَمِيعِ (الْأَشْوَاطِ) لَا يُبَاهِيهِ كِرَاهَةُ الشَّافِعِيِّ^(١) وَالْأَصْحَابِ تَسْمِيَةَ الْمَرْءِ شَوْطًا ؛ لِأَنَّهَا كِرَاهَةُ أَدْبِيَّةٌ ؛ إِذَا شَوَّطَ الْهَلَاكُ ؛ كَمَا كَرِهَ تَسْمِيَةَ مَا يُدْنَحُ عَنِ الْمَوْلُودِ عَقِيقَةً^(٢) ؛ لِإِسْعَارِهَا بِالْعُقُوقِ ، فَلَيْسَتْ^(٣) شَرْعِيَّةٌ ؛ لِصَحَّةِ ذِكْرِ الْعَقِيقَةِ فِي الْأَحَادِيثِ^(٤) ، وَالشَّوْطُ فِي كَلَامِ ابْنِ عَبَّاسٍ^(٥) وَغَيْرِهِ

وحديث^(٧) لا يَخْتَأُ إلى احتيار المجموع • • عدم الكراهة ، على أنه^(٨) يُوهِمُ أنَّ الكراهة المدهت^(٩) ، ولكنها خلاف^(١٠) المحتار ، وليس كذلك ؛ لما عَلِمْتَ أنها كراهة أدبية ، لا غير .

فَإِنْ قُلْتُ يُؤَيَّدُ^(١١) كِرَاهَةُ نَسَبِ^(١٢) الْعِشَاءِ عَنْمَةَ شُرْعًا^(١٣) قُلْتُ يُعْرِقُ

- ١- لثابت : (٥٦٨) عن حابر بن عبد الله رضي الله عنهما يلعن الشارح : « من شعبة دكبري عن
منائلي أفضيتة أفصل ما أعطني الثاثلين » مختصراً هكذا
- (١) الأم (٤٤٨/٣)
- (٢) ابنس المأثور : لشافعي (ص ٣٤١) آداب الشافعي ومناهج لأبي حاتم (ص ١١٤)
- (٣) أي : الكراهة فيهما ، (ش : ٨٨/٤) .
- (٤) منها : أخرجه البخاري (٥٤٧٢) عن سليمان بن عامر الضبي رضي الله عنه قال سمعت
رسول الله ﷺ يقول : « مع اللام عفيفة ، فأقربوا عنه دعاً ، وأبطلوا عنه الأذى »
- (٥) أخرجه البخاري (١٦٠٢) ، ومسلم (١٢٦٦)
- (٦) أي حين إذ كانت الكراهة أدبية (لا يحتاج) أي هي دفع للمعاصاة (ش : ٨٨/٤)
- (٧) أي : كلام المجموع : (ش : ٨٨/٤)
- (٨) المجموع (٦١-٦٠/٨) .
- (٩) وهي (ب) و(ج) و(د) و(هـ) و(و) و(ز) و(ح) و(ط) و(ظ) و(ف) و(ق) و(غري) و(نعور) (خلاف الأولى المختار)
- (١٠) أي : كون الكراهة شرعية . (ش : ٨٨/٤) .
- (١١) وهي (أ) و(ب) و(ج) و(د) و(هـ) و(و) و(ز) و(ح) و(ط) و(ظ) و(ف) و(ق) و(غري) و(نعور)
(كراهة تسمية المغرب عشية ، والعشاء عتمة شرعاً) .
- (١٢) عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما قال سمعت رسول الله ﷺ يقول : « لا تقلبكم الأغترات
على أنتم ضلائكنم ، ألا إنها العشاء ، وهم يقتنون بالإيل » أخرجه مسلم (٦٤٤)

ودنياً مغفوراً ، وسعيّاً مشكوراً)

وأن يضطجع في جميع كل طواف برمّل فيه ،

الإثم ، من (الرّ) وهو الإحسان أو الطاعة^(١)

ويأتي بهذا^(٢) ولو في العمرة ، لأنها تسمى حقّاً أضمر ، كما ورد في خبر^(٣)

(« ودنياً ») أي « وتعمل دنياً دناً » (« مغفوراً ، وسعيّاً مشكوراً ») للباسع^(٤)
على ما ذكره الراجعي^(٥)

ويقول في الأربعة لأخبره : أي في تلك المحن (رث اعمر وأرحم ونجاور

عشاً نعلم ، بنتك أنت الأعز الأكرم ، اللهم ، رثنا^(٦) اتنا في الدنيا حسنة^(٧))
بني آخره

(وأن يضطجع) الذكر المحقق ولو صبي ، فيسّر للوليّ فعله به (في

جميع كل طواف^(٨) برمّل فيه) أي يشرع فيه الرمّل وإن لم برمّل ،

(١) في (ب) و (هـ) : (والطاعة) بالتواو

(٢) في (ت) و (خ) : (هنا) بدل (بهذا) .

(٣) عن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عن أبيه عن حذو أن رسول الله ﷺ كتب إلى أهل اليمن
بكتاب فيه امر لهم وأمر ، ودييات ، فبعث به مع عمرو بن حزم . وفيه : « إن العمرة للحج
الأضمر » أخرجه ابن حبان (٦٥٥٩) ، وصحاحكم (٣٩٧ / ١) ، وإسناني (٢٨٥٣) ،
والدارقطني (ص : ٥٨٧)

(٤) أخرجه البيهقي في « الكبير » من كلام الشافعي قبل الحديث (٩٣٦١) في كتابه بحج باب
القول في الطواف وهو في « الأم » (٥٤٢ / ٣) قال الحافظ في « للتحصيل » أخرجه
(٥٣٤١ / ٢) (لم أحده ، وذكره البيهقي من كلام الشافعي)

(٥) شرح الكبير (٢٠٤ / ٣) وعبارته (روي ذلك عن النبي ﷺ)

(٦) في (أ) و (ت) و (هـ) لفظه (رثنا) غير موجودة .

(٧) أخرجه البيهقي في « الكبير » من كلام الشافعي قبل الحديث (٩٣٦١) في كتاب الحج باب
القول في الطواف ، وهو في « الأم » (٥٤٢ / ٣) .

(٨) قول المصنف (في جميع كل طواف) قال لدميري أشار بقوله (جميع) إلى أن برمّل
والاضطجاع وإن كان ملازمين ، لكن برمّل مختص بالأشواط الثلاثة ، والاضطجاع مسعته في
السبعة ، كردي .

ولا ترمل المرأة ولا تضطجع

وأن يقرب من نسب ،

للاس ولو لغير علي^(١)

(ولا ترمل المرأة) ومثلها بحنى (ولا تضطجع) وبـ حلا لمطاف ، لأيهما

لا يبدل بينهما ، فنكرهما لهما ، بل يحرم أن قصد^(٢) التثنية بالرحا على

الأوجه ، خلاف من أضيق الحرمة ولمن أضيق عدمها

(وأن يقرب) بذكر مصفاً^(٣) حيث لا يبدء ولا يأتي بحو رخمه (من

الست) بذكره ، لشرفه ، ولأنه أنزل لحو الاستلام

لكن قال ليعمراني الأصل أن ينفذ منه ثلاث خطوات ، ليأمن التطواف

على الشادروان ويعله بعد رمه لئلا كان الشادروان مسطحاً يضاف عليه

العوائم ، وكان عرضه دون درع

أما الآن فلا يأتي ذلك ؛ لأن الإماء المحبت الطبري حرة الله حيراً ، خهد

في سببه وتسمه دراعاً - ونقي إلى الآن - عملاً بقول لأرزمي^(٤) ، وصنف^(٥) في

ذلك حرة : حراً^(٦) رأتها بحظه ، وفي آخره أنه استثنى^(٧) من حر عائته

« لولا قوامت حديثو عهد بكفر لهدمت البيت » الحديث^(٨) أنه يخور

(١) هذا ما يظهره في النسخة مع بقاء عن بحث برزنجي أنه لاس مطلقاً ، وعن بحث

غيره أنه ليس بركاب بعد ، ولا فلا (مصري ١ : ٤٥٥) وفي (ب) و (ب٣)

(و (ص) و (ح) و (المطووعات) : (بغير) بدل (لغير)

(٢) وفي (١) و (ب) و (ب٣) و (ث) و (ج) و (ح) و (د) و (هـ) و (و) و (ز) و (ح)

والمطووعة المكينة ، (قصد) وفي (ح) : (قصفت) .

(٣) قوله (انذكر مطلقاً) أي محقق وغير محقق كتردي

(٤) أحمد بن محمد بن أبي (٣٠٩ : ٣١١) وفي نسخة (وأن لا) فلا يأتي ذلك

(٥) أي : المحبة الطبري . (ث : ٩١ / ٤)

(٦) سبق أن اسمه : استقصاء الباق في مسألة الشادروان

(٧) قوله : (استثنى) لعله بناء المصنوع . (ث : ٩١ / ٤) .

(٨) أخرجه البخاري (١٥٨٥) ، ومسلم (١٣٣٣) عن عبد الله بن عبد الله بن عبد الله

فَلَوْ قَاتَ الرَّمْلُ بِالْقُرْبِ لِرَحْمَةٍ فَالرَّمْلُ مَعَ تَعْدِ أُولَى ، إِلَّا أَنْ يَحَافَ صَدْمَ
النِّسَاءِ فَالْقُرْبُ بِإِلَاءِ أُولَى .

التعبير فيه لمصلحته ضرورة أو حاجية أو مستحسنة

وقد ألفت في ذلك كتاباً حافلاً سميته « الماهل العدة في إصلاح ما وهي
من الكعبة » دعا إليه حفظ جميع جمه فيه^(١) ؛ لما^(٢) وردت المراسم^(٣) بعمارة
سقفها ستة سبع وخمسين لئلا أنها^(٤) سدتها^(٥) من حراة

(فلو قات الرمل بالقرب لرحمة) أو خشي صدم نساء (فالرمل) حيث لم
يزح فرحة على قرب عرفاً ، ولم يؤذ أو يتأذى بوقوفه^(٦) (مع بعد) لا يخرج به عن
حاشية المطاف ؛ للحلاف في صحة طوافه حينئذ (أولى) لأن ما تعلق بدات
العدة أفضل مما تعلق بمحلها ؛ كالجماعة بغير لمسجد الحرام أولى من الأفراد
به^(٧)

(إلا أن يحاف صدم النساء) إذا تعد (بالقرب بلا رمل أولى) من البعد مع
الرمل ؛ محافظة على الطهارة ؛ ومن ثم لو خاف مع القرب أبصاً لفسهت كان
ترك الرمل أولى هنا أيضاً .

(١) قوله (ج) أي في حوار التعبير (ش ٩١/٤) قوله (حم) أي كثير كردي
(٢) قوله : (لما) بكسر اللام . كردي .
(٣) المرسوم ما يصدره رئيس الدولة كونه في شأن من لشؤون ، فتكون له قوة القوانين ، جمعه
مراسيم للمعجم الوسيط (ص ٣٤٥) وراجع مقدمة « الماهل العدة في إصلاح ما وهي
من الكعبة »

(٤) (ما أنها) بمعها ، والتعبير يرجح إلى اسقف كردي
(٥) (سدتها) أي حداثها كردي قد لشرواني (٩١/٤) بعد عمل كلام «كردي
(ولأولى أو الصواب عكس ما ذكره في «الأمش وأن يصير يرجع لـ (ما) (الموصوله)
(ش : ٩١/٤) .

(٦) قوله (بوقوفه) أي العرجة كردي
(٧) أي لمسجد الحرام (ش ٩١/٤) وراجع « الماهل الصالح في حلاف الأنسح »
مسألة : (٦١٥)

وَأَنْ يُؤَالِيَ طَوَافَهُ ، وَتُصَلِّيَ بَعْدَهُ رَكْعَتَيْنِ حَلْفَ الْمَقَامِ ،

وَيُسْرُ لَتَرْكِهِ ، كَالْعَدُوِّ الْأَيِّ فِي السَّعْيِ ^(١) أَنْ يَحْجِرَكَ فِي مَشْيِهِ ، وَيُؤَيِّ أَنَّهُ
لَوْ أَمْتَكَنَتْهُ أَكْثَرُ مِنْ ذَلِكَ . . لَفَعَلَ .

(وَأَنْ يُؤَالِيَ) عرفاً الذكرُ وغيرُهُ (طَوَافَهُ) اتِّعَاً ^(٢) ، وَخُرُوجاً مِنْ حِلَافٍ
مُؤَحَّةٍ ^(٣) وَدَلِيلُ عَدَمِ وَجُوبِهِ الْقِيَاسُ عَلَى الرُّصُوءِ بِحَامِعِ أَنْ كَلَامُ مَهْمَا عَادَةً
يَحْجُورُ أَنْ يَحْدِثَهَا مَا لَيْسَ مِنْهَا

وَسَيُعْلَمُ مِمَّا يَأْتِي أَوَّلَ الْعَصْلِ بَدَأَ الْمَوَالَاةَ بَيْنَ الطَّوَافِ وَالرَّكْعَتَيْنِ ،
وَبَيْنَهُمَا وَبَيْنَ الْإِسْتِلَامِ ، وَبَيْنَهُ وَبَيْنَ السَّعْيِ

(وَ) أَنْ (يَصَلِّيَ بَعْدَهُ رَكْعَتَيْنِ) وَلِأَفْضَلُ ، لِلاتِّسَاعِ ، رَوَاهُ الشَّيْخَانِ ^(٤)
مَعْلُومًا (حَلْفَ الْمَقَامِ) الَّذِي أُتْرِكَ مِنَ الْجَنَّةِ ^(٥) ، يَقُومُ عَلَيْهِ إِبْرَاهِيمُ صَلَّى اللَّهُ
عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عِنْدَ بَابِ بَكَّةَ لَمَّا أَمَرَ بِهِ ، وَأَرَى مَحَلَّهُ بِسَحَابَةٍ عَنِ
قَدْرِهَا ، فَكَانَ يَقْضُرُ بِهِ ^(٦) إِنْ أَنْ يَتَسَوَّلَ الْآلَةَ مِنْ إِسْمَاعِيلَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
وَعَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، ثُمَّ يَطْوُلُ إِلَى أَنْ يَصْغَهَا ^(٧) .

(١) فِي (ح : ١٦١)

(٢) كَمَا فِي أَحَادِيثِ الْبَابِ السَّابِقَةِ .

(٣) أَيِ : كَالْمَحَالَّةِ . (ش : ٩١ / ٤) .

(٤) عَنْ أَبِي عَمْرِو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ : «إِنَّ الرُّكْنَ وَالْمَقَامَ
الْمَقَامَ رَكْعَتَيْنِ» صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ (١٦٢٢) ، وَصَحِيحُ مُسْلِمٍ (١٢٣٤)

(٥) عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ، قَالَ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ : «إِنَّ الرُّكْنَ وَالْمَقَامَ
يَأْتِيَانِ مِنْ يَفْقُوتِ الْجَنَّةِ» لِحَدِيثِ أَخْرَجَهُ الرَّمِذِيُّ (٨٧٨) ، وَاحْمَدُ (٧١٢٠) . وَ
أَبُو عِيْسَى : هَذَا يَرْوِي عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو مَوْقُوفاً قَوْلَهُ .

(٦) قَوْلُهُ (فَكَانَ) أَيِ : كَانَ الْمَقَامُ (يَقْضُرُ بِهِ) أَيِ : يُضَيِّقُ لَهُ . يَعْنِي : يَقْصُرُ لَأَحْلَهُ ، لِيسهل
عِنْدَ تَسَوُّلِ الْآلَةِ مِنَ الْحَجَرِ وَنَحْوِهِ (ثُمَّ يَطْوُلُ) لِيسهلَ لَهُ وَصْعُ الْآلَةِ فِي الْمَوْضِعِ الْمَرْتَمِعِ
كَرْدِي .

(٧) وَعَنْ حَامِرٍ وَصَدَدِ بْنِ الْحَمَرِيِّ - (الْحَجَرُ) الَّذِي قَامَ عَلَيْهِ لِجَاءَ . فَكَانَ يَرْفَعُ بِهِ كَتِفَ
الرَّافِعِ لِيَاءَ) أَنْظَرَ الْمَعْنَى بِمَا أَشْكَلُ مِنْ تَحْقِيقِ كِتَابِ مُسْلِمٍ (٣ / ٣٢٥) وَفَصَدَّ بَاءً =

ثم بقي مع طول الزمن وكثرة الأعداء بحسب باب الكعبة حتى وضعه صلى الله عليه وسلم بمحلّه الآن ، على الأصح من اضطراب في ذلك^(١)

ولما صلى حلقه ركعتي الطواف قرأ ﴿ وَخُذُوا مِنْ مَعَدِّ إِزْهَم مُصَلًّى ﴾ [المرء ١٢٥] كما قرأ ما يتعلّق بالصفا والمشعر الحرام عند وصوله إليهما^(٢) ، علامة للامة بشرقها^(٣) وإحياء لذكر إبراهيم ، كما أخيا ذكره به (كما صليت على إبراهيم) في كل صلاة^(٤) ؛ لانه الات الرحيم الداعي بعثة نبيا صلى الله عليه وسلم في هذه الامة لهدايتهم وتكميلهم^(٥)

والمراد به (خلقه) كل ما يصدق عليه ذلك عرفاً ، وحدث الآن في السقف^(٦) خلقه زينة عظيمة بذهب وغيره ، فينبغي عدم الصلاة تحتها

= إبراهيم عليه السلام انكبة أخرجه البخاري (٣٣٦٤) ، (٣٣٦٥) عن ابن عباس رضي الله عنهما

(١) دون الحفاظ في فتح الباري (٢١/٩) (كان اسما من عهد إبراهيم عليه السلام لرقب البست من أن أخرجه عمر رضي الله عنه إلى أن كان ندي هو به الآن ، أخرجه عبد البر في مصنفه ، سد صحيح عن عطاء وغيره [(٨٩٥٥)] ، وعن معاهد [(٨٩٥٣)] أيضاً ، وأخرج البيهقي [في دلائل النبوة (٦٣/٢)] عن عائشة رضي الله عنها مشه بسد هوي ، ونسخته إلى المعام كان في زمن النبي ﷺ ، وفي زمن أبي بكر رضي الله عنه ملصقة بالباب ، ثم أخرجه عمر ، وأخرج من مردويه بسد ضعف عن معاهد رحمه الله تعالى أن النبي ﷺ هو الذي حوله ، ولأول أصح) ومثله في تفسير ابن كثير (٣٩٣/١)

(٢) أخرجه مسلم (١٢١٨) عن جابر عن عبد الله رضي الله عنهما

(٣) أي مقام الصفا والمشعر الحرام (ش ٩٢/٤)

(٤) ومن ذلك لأن إبراهيم على باب وعية الصلاة والسلام دعا الله به ، كما في قوله تعالى

﴿ وَجَعَلْنِي إِسْلاً صَدِيقِي الْآخِرِينَ ﴾ [الشعراء ٨٤]

(٥) كما في قوله تعالى ﴿ رَبِّ انصُرْنِي بِقُدْرَتِكَ وَأَنْتَ مَعَهُمْ رِشْوَالٌ مَعَهُمْ سُلُوْا عَلَيْهِمْ بَابَكَ وَتَعْنَهُمْ لَكِنَّهُمْ وَجْهَهُمْ وَرَأَيْتُمْ بِتَابِ أَسْمَاءِ الْمَكِيَّةِ ﴾ [المرء ١٢٩]

(٦) هذا ما عثر عليه رحمه الله ، ثم اضمحل في هذه الأرمه ، فلهذا المعتمد (ش ٩٢/٤)

وفي (أ) و (ت) و (ف) : (الصفح) .

بقرأ في الأولى (قل يا أيها الكافرون) ، وفي ثلثة (الإخلاص) ، وبحجر
ليلاً .

وله في الفصل داخل الكعبة ، فتحت الميراب ، وفيه الحجر ،
والحطيم ، فوجه الكعبة ، من اليسار ، وفيه لمسجد ، قد رُحِبَ حديقته
رَضِيَ اللهُ عَنْهَا ، فمكة ، وحرم ، كما تسمى في « الحاشية »^(١) وغيرها
ويؤتى الإسوي في داخل الكعبة^(٢) ردوة^(٣) بأن فعهما حلف المقام هو
لثالث عنه صلى الله عليه وسلم^(٤) ، وبأنه لا خلاف من الأمة^(٥) في أصبته
ذلك^(٦) ، بل قال الثوري (ولا يخور فعهما إلا حنقه) ، ومات (أن
أداءهما يختص به)^(٧) ، ويُرد أيضاً^(٨) تصريحهم بأن النافلة في السبت أفضل منها
بالكعبة^(٩) ، وللتابع^(١٠) .

(بقرأ) بدأ (في الأولى) بعد (النافلة) (قل يا أيها الكافرون) ، وفي
الثلثة (بعدها أيضاً) (الإخلاص) (للتابع) ، روى مسلم^(١١)
(وبحجر) ولو محصورة الدار (ليلاً) وبعد المحر إلى طلوع الشمس

(١) حاشية الإيضاح (ص : ٣٣٤)

(٢) أي من ينصب فعهما حلف المقام على فعهما في الكعبة المهمات (٣٢٢ / ٢)

(٣) قوله : (ردوة) أي : ودون يؤتى الإسوي ، كروي .

(٤) كما سبق في (ص : ١٤٤) .

(٥) وهي (ب) ، (ث) ، (ج) ، (ح) ، (ط) ، (ف) ، (و) ، (ز) ، (عري) ، (ونور) ، (الأسماء)
بدل (الأمة) .

(٦) أي حلف المقام ، وهو جماع ما روت لأبشك فيه معني (ش : ٩٢ / ٤ - ٩٣)

(٧) نقل قولها في « المجموع » (٦٧ / ٨) .

(٨) وقوله (و أيضاً) راجع إلى تؤتى أيضاً كروي

(٩) وهي (ب) ، (ف) ، (ث) ، (ج) ، (ح) ، (ط) ، (و) ، (ز) ، (عري) ، (ونور) ، (في
الكعبة)

(١٠) عن زيد بن ثابت رضي الله عنه قال رسول الله ﷺ « فعينكم بالصلاة في ثوبكم ، فإن خير
صلاة المرأة في بيته إلا الصلاة المكتوبة » أخرجه البخاري (٧٣١) ، ومسلم (٧٨١)

(١١) صحيح مسلم (١٢١٨) عن جابر رضي الله عنه .

وهي قول **تَحِبُّ الْمَوَالَءُ وَالصَّلَاةُ** .

ولا يُعارضُهُ - خلافاً لمن طنه - قولهم **يُسْنُ الْمَوْشَطُ** في باطنه السن من الحجر
والإسرار ، لأن محله في النافذة المطلقة

ولو بواها^(١) مع ما سُنَّ للإسرار فيه ؛ كراتنة العشاء ؛ احتمال بدت الحجر ،
مراعاة لها ؛ لتمييزها بالخلاف الشهير في وجوبها ، والسر ؛ مراعاة للراتنة ؛
لأنها أفضل منها ؛ كما صرَّحوا به ، وهذا أقرب

ثم رأيت بعضهم بحث أنه يتوسط بين الإسرار والحجر ؛ مراعاة
للمصلائين وفيه نظر ؛ لأن يتوسط بينهما - بمرص تصورهما ، وأنه واسطة بينهما -
ليس فيه مراعاة لواحدة منهما ، على أنهم لم يقولوا به إلا في النافذة المطلقة ، كما
تقرر .

(وهي قول **تَحِبُّ الْمَوَالَءُ**) بين أشواطه ومعصها^(٢) (**والصلاة**) عقب
الطواف العرصي ، وكذا البعل عند جمع^(٣) ؛ لأنه صلى الله عليه وسلم أتى بهما
وقال **« خُذُوا عَنِّي مَنَاسِكَكُمْ »**^(٤)

وحوائه أن ذلك لا يكفي في وجوب ، وإلا . لوحت جميع السن ، بل
لا بُدَّ من عدم دال على الدب ، وقد دلَّ عليه^(٥) في الموالاة ما مر ، وهي الصلاة
الحز المشهور **« هل علي غيرها ؟ قال : لا ، إلا أن تَطَوَّعَ »**^(٦)

ومحل الخلاف في تعريق كثير ؛ بأن يغلب على الظن أنه أصرب عن الطواف

(١) الصلاة خلف المقام . هامش (١) .

(٢) قوله (ومعصها) الألب وأمعنها (بصري ١ / ٤٥٦)

(٣) واجمع « المسهل الصالح في الخلاف » لأشباح « مسألة (٦١٦)

(٤) عن حماد رضي الله عنه قال : رأيت النبي ﷺ يرمي على راحته يوم الحرة ويقول **« لتَأْخُذُوا**

مَنَاسِكَكُمْ ، فَإِنِّي لَا أَذْرِي لِعَلِّي لَا أُخْبَرُ بَعْدَ خَتَمِي هَذَا » أخرجه مسلم (١٢٩٧) . ونصه

« خُذُوا عَنِّي مَنَاسِكَكُمْ » أخرجه السهري في « الكبير » (٩٦٠٠)

(٥) أي على الدب (مامر) أي من العباس على البوضوء (شر ٩٣ / ٤)

(٦) مر ترجمته في (٣٥٣ / ٢) .

بلا عسر ، ومنه (١) إقامة جماعة (٢) مكنوبة ، وقوت راسه (٣) ، لا فعل حارة (٤) ومكنوبة أشع وفها ، وهو (٥) فرص ، فيكرة قطعه
وعلى الأول (٦) تسقط بعيرها (٧) ، أي ثم إن توبت أثبت عسرها ،
والأ سقط أصل فقط ، نظير ما مر في تحية المسجد ونحوها (٨)
واشتكل هذا بقولهم لا يشطط طنبا ما دام حيا وأحب بأن محله
دا عها عند فعل غيرها ، وبأنهم صرحوا بأن الاحتياط أن يوصلها بعد فعل
انصر به

والأفضل لمن طاف أسابع (٩) فعنها عفت كل ، ويبلغ ما لو آخرها إلى
ما بعد أكثر ثمة صلى لكل ركعتين ، ويبلغ ما لو أقصر على ركعتين لكل
وعلى الثاني (١٠) بحث تعددها بعدد الأسابيع (١١) ، والتمام فيها ، ويوقف
التحليل عليها على وجه الأصح خلافه ، ويصح السعي قبلها اتفاقاً

- (١) أي : من العذر ، هامش (ك) .
- (٢) أي : وعرض حارة لا بد منها شرح الفصل (ش ٤ : ٩٣)
- (٣) جمع السهل يصح في خلاف الأشاح أسابه (٦١٧) ومي (ب) (ج ب)
- (٤) قوله (لا فعل حارة) إلح أي : يس من العذر فعل بحارة ، والمكنوبة لمسح لوف
حالة كون الطواف فرضاً ، ولو قطعه بها ، كره ، كردي
- (٥) أي : الطواف ، هامش (ك) .
- (٦) قوله (وعلى الأول) يدل يكون هذه الصلاة كره كردي
- (٧) قوله (بعيرها) سواء كان بعيراً أو ربة كردي
- (٨) في (٣٧١/٢)
- (٩) أي : سقوط صلاة الطواف بعيرها (ش : ٩٣/٤) .
- (١٠) أي : أو صلى بعد الطواف أصلاً ع ش وروائي (ش ٤ : ٩٣)
- (١١) قوله (لس طاف أسابع) أي : طوافين ، أو أكثر كردي
- (١٢) أي : العائل بوجوب صلاة الطواف ، (ش : ٩٣/٤) .
- (١٣) وقوله : (بعدد الأسابيع) أي : الطوافات ، كردي .

فرع . من شَسَّ الطَّوَّافِ السَّكِيَّةَ وَالْوَفَارَ ، وَعَدَمُ الْكَلَامِ إِلَّا فِي حَيْزِ كِتْمَانٍ حَاحِلٍ بِرَفْقٍ إِنْ قُلَّ ، وَمَسْحَدُهُ التَّلَاوَةَ ، لَا لَشُكْرِ عَلَى الْأَوْحَى ؛ لِأَنَّهُ صَلَاةٌ ، وَهِيَ ^(٢) تَحْرُمُ فِيهَا فَلَا ^(٣) تُصَلُّتُ فِيهَا يُشْهَرُ ، وَرَفْعُ الْيَدَيْنِ فِي الدُّعَاءِ ، كَمَا فِي « الْحَصَالِ » ^(٤)

ومنه ^(٥) - مع تشبيههم الطَّوَّافِ بِالصَّلَاةِ فِي كَثِيرٍ مِنْ وَجْهَاتِهِ وَمِنْهُ الظَّاهِرُ ^(٦) فِي أَنَّهُ يُسْرُّ وَيُكْرَهُ فِيهِ كُلُّ مَا يُصَوِّرُ مِنْ شَسِّ الصَّلَاةِ وَمَكْرُوهَاتِهَا - يُؤْخَذُ أَنَّ السَّكِيَّةَ فِي يَدَيِ الطَّائِفِ إِنْ دَعَا رَفْعُهُمَا ، وَلَا مَحْفَلُهُمَا تَحْتَ صَدْرِهِ كَيْفِيَّتُهُمَا ثُمَّ

وَأَفْتَى بِمَعْصِيَّتِهِمْ أَنَّ الطَّوَّافَ بَعْدَ الصُّبْحِ أَفْضَلُ مِنَ الْحُلُوسِ دَاكِرًا إِلَى طُلُوعِ الشَّمْسِ وَصَلَاةَ رَكْعَتَيْنِ وَفِيهِ نَظَرٌ ظَاهِرٌ ، بَلِ الصَّوَابُ أَنَّ هَذَا الثَّانِي أَفْضَلُ ، لِأَنَّهُ صَبَّحَ فِي الْأَحْصَارِ أَنَّ لِفَاعِلِهِ ثَوَابَ حَقٍّ وَعِمْرَةٍ نَائِمَتَيْنِ ^(٧)

وَلَمْ يَرَدْ فِي الطَّوَّافِ فِي الْأَحَادِيثِ الصَّحِيحَةِ مَا يُقَارِبُ ذَلِكَ ، وَلِأَنَّهُ بَعْضُ الْأَثَرِ كَرِهَ الطَّوَّافَ بَعْدَ الصُّبْحِ ، وَلَمْ يَكْرَهُ أَحَدٌ تِلْكَ الْحَلْسَةَ ، بَلِ اجْتَمَعُوا عَلَى نَدْبِهَا وَعَظِيمِ ^(٨) فَضْلِهَا

(١) أَي : الطَّوَّافُ . (ش : ٩٤ / ٤) .

(٢) وَصَمِيرٌ (وَهِيَ) يَرْجِعُ إِلَى (الشُّكْرِ) بِإِسْرَارٍ السَّكِينَةِ كَرْدِي

(٣) وَفِي (هـ) وَالْمَطْبُوعَاتُ : (وَلَا) بِدَلِّ (فَلَا) .

(٤) قَوْلُهُ (كَمَا فِي « الْحَصَالِ ») وَهُوَ اسْمُ كِتَابٍ كَرْدِي

(٥) أَي : مَنْ رَفَعَ يَدَيْهِ فِي الدُّعَاءِ فِي الطَّوَّافِ ، وَلِجَارِ مُتَعَلِّقٍ بِعَوْنِهِ لَا يَدِي (يَوْحَدُ) (رَجَحَ) (ش : ٩٤ / ٤) .

(٦) وَقَوْلُهُ (الظَّاهِرُ) مَعْنَى النُّشْبَةِ كَرْدِي

(٧) عَنْ أَبِي رَافِعٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ « مَنْ صَلَّى الْغَمْرَ فِي جَمَاعَةٍ ، ثُمَّ قَعَدَ بِذِكْرِ اللَّهِ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ ، ثُمَّ صَلَّى رَكْعَتَيْنِ كَانَتْ لَهُ كَأَخْرِ حَقَّةٍ وَغُمْرَةٍ » ، قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ « ثَمَانِيَةُ نَائِمَاتٍ بِأَمْنَةٍ » أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ (٥٩٣)

(٨) وَفِي (أ) وَ (ث) وَ (ج) وَ (ح) وَ (ط) وَ (ف) وَ (ق) (عَظِيمٌ) (عَظِيمٌ)

وطاف به حسب للمحمول ، وكذا لو حمله مخبراً قد طاف عن نفسه ، وإلا فالأصح أنه إن قصد للمحمول عنه ، وإن قصد لنفسه أو لهما ، فالحامل فقط

بتوفيق صحة طوافه^(١) على مباشرة الولي أو مأذونه ، واحداً أو أكثر^(٢)

(وطاف به حسب للمحمول) إن دخل وقت طوافه ، ووحدت الشروط السابعة فيه^(٣) ، وبوأة الحامل له^(٤) ، أو أطلق ولم يضرفه المحمول عن نفسه ، لأنه حينئذ كراكب مهمية ، بخلاف ما إذا فقد شرط من ذلك ، كما لو بوأة^(٥) لنفسه أو لهما فلا يقع له ، وقد يقع للحامل إن وجد فيه شرطه

(وكذا لو حمله) أي المحرم الواحد والمتعدد^(٦) (محرم) كذلك^(٧) قد طاف عن نفسه) ما تضمنه إحرامه ، من صواف قدوم أو ركن ، أو لم بدخل وقت طوافه ، لأنه حينئذ كالحلال ، فيأتي فيه جميع ما مر في الحلال

(وإلا) يكره المحرم الحامل قد طاف عن نفسه وقد دخل وقت طوافه (فالأصح أنه) أي . الشأن ، أو الحامل (إن قصد للمحمول عنه) أي المحمول يكون الطواف خاصة حيث لم يضرفه عن نفسه ، ويكون الحامل كالذاته ، لأن شرط الطواف ألا يضرفه لغرض آخر .

(وإن قصد) جميعه (لنفسه أو لهما) أو أطلق ، أو قصد كل لنفسه ، أو تعدد الحامل وقصد أحدهما بنفسه والآخر المحمول على الأوجه (فالحامل) يكون (فقط) لأنه لم يضرفه عن نفسه ، وطوافه لا يحتاج لنية

(١) أي عبر المخبر (ش : ٩٣/٤)

(٢) قوله (واحداً ..) إلخ : أي : المحرم المحمول . (ش : ٩٥/٤)

(٣) أي : المحمول . (ش : ٩٥/٤) .

(٤) أي : للمحمول . (ش : ٩٥/٤) .

(٥) أي : الحامل . (سم : ٩٥/٤) .

(٦) رمي (المطبوعات) (أو المتعدد) قال الشروني (٩٦ : ٤) (لو أو بمعنى أو)

(٧) أي : واحداً أو متعدداً . (ش : ٩٦/٤)

فصل

بسن أن

وبارِع الإسوي في قولهما (أو لهما) ^(١) بما بالغ الأذرع في توهيمه فيه حتى قال إنه مع كونه ثقة كثير الوهم في النقل والمهم ، وإن الحامل له على نحو ذلك التراجع مع السامع حث التعليط انتهى
والإسوي أحل من أن يطلق فيه ذلك ، لكن الحرة من جنس العمل ؛ كما قد بين قدان .

ويأتي ذلك انفصلي في السعي ؛ بناءً على المعتمد ^(٢) أنه يشترط فيه فقد الصارف ؛ كالطواف .

وخرج به (حمل) ما لو حدث م هو عليه ؛ كحنية أو سمية فإنه لا يفتى لكل بطواف الآخر ، لكن نحث جريان تلك الأحكام هنا أيضاً ، وله وجه .

نعم ؛ إن قصد الحدث المشي لأجل الحدث تطل طوافه ؛ لأنه صرفه وحاصل محدث أو نحوه كالهيمه ؛ فلا أثر لبيته

(فصل)

في واحيات السعي وكثير من سعه

[(س) له بعد ركعتي الطواف (أن) يأتي رمرم فيشرب منها ويصت على رأسه ؛ للاتباع ^(٣) : كما حذرته في

(١) المهمات (٣٣٨ / ٤)

(٢) راجع ؛ المسهل الصباح في اختلاف الأشباح ؛ ماله (٦١٩)

(٣) عن حابر بن عبد الله رضي الله عنهما أن النبي ﷺ رمل ثلاثة أطواف من الحجر إلى الحجر .
وصلى ركعتين ، ثم عاد إلى الحجر ، ثم ذهب إلى رمرم فشرب منها وصت على رأسه ، ثم رجع

يستلم الحجر بعد الطواف وصلاته ،

الحاشية (١) ، ثم (٢) (يستلم) بدأ القادر الذكر ، وغيره شرطه (٣) (الحجر بعد الطواف وصلاته) (٤) [ودعاه لمرم ، ويُقْتَلُ ويصعُ جنبه عليه على الكيفية السابقة] (٥) (٦) لتعود عليه بركة استلامه في بقية سكه ، فإن عجز عن فعل ما أمر (٧) .

وأفهم كلامه أنه لا يأتي المترم ولا الممرات قبل صلاة الركعتين ولا بعدهما ، وهو كذلك مادرة للسعي ، لعدم (٨) وروده

ومخالفة الماوردي (٩) وغيره في ذلك شاذة ؛ كما في « المجموع » فإن (لمخالفة للأحاديث الصحيحة) ثم صوّب ما هو المذهب أنه لا يستعمل عقب الركعتين إلا بالاستلام ثم الخروج إلى الصفا (١٠)

لكن يُعَكَّرُ عليه (١١) ما صحح أنه صلى الله عليه وسلم لما فرغ من طوافه

سلم الركن ، ثم رجع إلى الصفا فقال : « أبدأ بما بدأ الله عز وجل به » أخرجه أحمد (١٥٤٧٦) ، وفي « صحيح مسلم » (١٢١٨) عن جابر رضي الله عنه في حديث طويل عن حقه لبيك ، وفيه (فاولوه دبراً فتراباً) وحدث يوم سحر

(١) حاشية الإيضاح (٢٢٩)

(٢) ما بين المعرفين أنباء من (أ) و (ح) و (ص) و (ط) و (ثور) والمطويات

(٣) قوله (وغيره) أي غير الذكر وهو لأش والحش (شرطه) وهو نحو المطاف ع ش (ش ٩٧ / ٤)

(٤) عن جابر رضي الله عنه في حديث طويل ، وفيه (ثم رجع إلى الركن فاستلمه) أخرجه مسلم (١٢١٨)

(٥) في (ص: ١٢٦-١٢٨)

(٦) ما بين المعرفين أنباء من (أ) و (ص) و (ط) و (ثور) والمطويات

(٧) فصل قوله (فعل ما أمر) في الفصل الذي مر كردي

(٨) وفي المطبوعة المصرية : (وعدم) بدل (لعدم)

(٩) الحاوي الكبير (١٤٣ / ٥) .

(١٠) المجموع (٧٣ / ٨) .

(١١) أي على ما صوّنه « المجموع » من الحصر على الاستلام (ش ٩٧ / ٤)

ثُمَّ يُخْرَجُ مِنَ بَابِ الصُّغَا بِشُعْبِي

قَتَلَ الْحَجَرَ وَوَضَعَ يَدَهُ^(١) عَلَيْهِ وَمَسَحَ بِهَا وَجْهَهُ^(٢) ، وَأَنَّهُ لَقَدْ فَرَعَ مِنْ صَلَاتِهِ عَدَدَ إِلَى الْحَجَرِ ثُمَّ دَهَبَ إِلَى رَمَرٍ فَشَرِبَ مِنْهَا وَصَبَّ مِنْهَا عَلَى رَأْسِهِ ثُمَّ رَجَعَ فَسَلَّمَ الرُّكْنَ ثُمَّ رَجَعَ إِلَى الصُّغَا ، فَقَالَ : « ائْتَدَا بِمَا تَدْعَا اللَّهُ بِهِ »^(٣) ، قَالَ الرُّكْشِيُّ : فَبَشَّرَنِي فَعَلْتُ ذَلِكَ كَنَّهُ اسْمِي

وَمِنْ حَدِيثٍ ضَعِيفٍ مَا يَدُّ عَلَى يَدَيْ إِبْرَاهِيمَ الْمَلْتَرَمِ^(٤) ، وَهُوَ^(٥) يُعْمَلُ بِهِ فِي الْفَصَائِلِ ، خِلَافًا لِمَنْ رَدَّ بَابَهُ ضَعِيفٌ

وَعَلَيْهِ^(٦) بَشَّرَنِي حَمَلُهُ عَلَى مَا بَدَأَ لَمْ يَكُنْ هَذَا سَعْيِي ، لَكِنْ بَشَّرَنِي أَنْ يَكُونَ بَعْدَ الرُّكْعَتَيْنِ : لَتَصْرِيحُهُمْ بِأَنَّهُ الْأَكْمَلُ فِيهِمَا أَنْ يَكُونَا عَقِبَ الطَّوَافِ

(ثُمَّ يَخْرُجُ^(٧) مِنْ بَابِ الصُّغَا لِلْمَسِي) لِلِإِسْبَاعِ ، رَوَاهُ مُسْلِمٌ^(٨) ، وَهُوَ - أَعْيَى السَّعْيِ - رُكْنٌ ، كَمَا يَنْصَرِّحُ بِهِ : لِلْحَجَرِ الْحَسَنِ ، يَا أَيُّهَا النَّاسُ

(١) فِي (ب) (وَات) (وَأَح) (يَدَهُ) وَمِنْ أَحَدِثٍ « يَدِيهِ » وَمِنْ حَدِيثٍ آخَرَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ وَابْنِ عُمَرَ وَرَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا : (يَدَهُ)

(٢) أَخْرَجَهُ ابْنُ حَرَبٍ (٢٧١٣) وَالتَّحَاكُمُ (٢٥٥) عَنْ حَبِيبِ بْنِ رَضِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، وَفِيهِ (ثُمَّ رَمَلَ ثَلَاثًا وَمَسَى أَرْضًا حَتَّى مَرَّ ، فَلَمَّا مَرَّ قَتَلَ الْحَجَرَ ، وَوَضَعَ يَدَهُ عَلَيْهِ ، وَمَسَحَ بِهَا وَجْهَهُ)

(٣) أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ (١٥٢٧٦) ، وَقَدْ مَرَّ أَمَّا

(٤) عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعْبَةَ عَنْ أَنَسٍ عَنْ حَبِيبِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ عَمْرِو بْنِ عَبْدِ اللَّهِ ، فَلَمَّا جِئْنَا دُبُرَ لُكْعَةٍ فَصَبَّ الْأَسْعُودُ^(٥) ، فَعُودَ اللَّهُ مِنْ أَسَارٍ ، ثُمَّ مَضَى حَتَّى سَلَّمَ الْحَجَرَ ، وَدَامَ بَيْنَ الرُّكْنَيْنِ وَبَابٍ ، فَوَضَعَ صَدْرَهُ وَوَجْهَهُ وَدَرَّ عَيْنَهُ وَكَفَّهُ هَكَذَا ، وَسَطَهُمَا سَطًّا ، ثُمَّ قَالَ : هَكَذَا رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَفْعَلُهُ أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ (١٨٩٩) وَابْنُ مَاجَةَ (٢٩٦٢) ، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي الْكَبِيرِ (٩٤٠٧) ، وَصَدَّقَهُ أَبُو يُونُسَ فِي الْمَحْمُوعِ (١٩٠/٨) ، فَرَأَيْتُهُ

(٥) أَيِ : الْحَدِيثِ الضَّعِيفِ - (ش : ٩٧/٤)

(٦) أَيِ : عَلَى الْعَمَلِ بِذَلِكَ الْحَدِيثِ - (ش : ٩٧/٤) .

(٧) أَيِ : تَدْبِئًا ، (ش : ٩٧/٤)

(٨) عَنْ حَبِيبِ بْنِ رَضِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي حَدِيثٍ طَوِيلٍ ، وَفِيهِ (ثُمَّ خَرَجَ مِنَ الْبَابِ إِلَى الصُّغَا) صَحِيحٌ مُسْنَدٌ (١٢١٨)

وشَرْطُهُ أَنْ يَبْدَأَ بِالضَّمَا ، وَأَنْ يَنْعَى مَنَعًا ، دَهْنَةً مِنَ الضَّمَا أَوْ حَرَمًا ،
مَرَّةً ، وَعَوْدَةً مِنْهَا إِلَيْهِ أُخْرَى ،

الْمَعْوَا ، فَإِنَّ اللَّهَ سُبْحَانَهُ كَتَبَ عَلَيْكُمْ الشَّعْنَى^(١)

(وشرطه) ليقع عن الركن (أن يبدأ) في الأولى وما بعدها من الأوتار
(بالضم) وهو - بالقصر - طرف حل أبي قبيس ، وشهرته نقي عن بعده ،
وهو فصل من المروة ؛ كما بيّنه في « الحاشية »^(٢)
ويبدأ في الثانية وما بعدها من الأشباع بالمروة ، والآن عليها عهد واسع علامة
على أولها .

فلو ترك حامة^(٣) مثلاً حمل الساعة حامة ، وأنى سادس وسبعة

ودنك لما صحح أنه صلى الله عليه وسلم بدأ به وحجم بالمروة ؛ كما
يأتي^(٤) ، وقال « انْدُءُوا بِمَا بَدَأَ اللَّهُ بِهِ »^(٥)

(وأن يسمى سمعاً) يعياً ، فإن شك فكما مر في الطواف^(٦) (دهانه من
الضما إلى المروة مرة ، وعوده منها إليه) مرة (أخرى) لأنه صلى الله عليه وسلم
بدأ بالضما وحجم بالمروة روى مسلم^(٧) ، فاندفع قول جمع إيهما مرة ؛ إذ
يلزمهم الحتم بالضما ؛ ومن ثم لم يسر رعاية خلافهم ؛ لشذوذه

(١) أخرجه ابن حزمه (٢٧٦٤) ، والحاكم (٧٠ / ٤) ، والدارقطني (ص ٥٦٣) ، واسهمي
في « الكسر » (٩٤٤٠) ، وأحمد (٢٨٠١١) عن حبيبه بن أبي جرة رضي الله عنه

(٢) حاشه لإبصاح (٢٥٥) ، وراجع « المعهل البصاح في اختلاف لأبصاح » مآله (٦٢٠)

(٣) قوله (ولو ترك حامة) أي ترك الذهاب من الضما في الحامة كروى

(٤) سيأتي قريباً .

(٥) أخرجه السي (٢٩٦٢) عن جابر رضي الله عنه ، وهو في « صحيح مسلم » عنه أيضاً
(١٢١٨) لكن بلفظ : « أنذاً »

(٦) في (ص ١٢٢) .

(٧) صحيح مسلم (١٢١٨) عن جابر رضي الله عنه .

وَأَنْ سَعَى بَعْدَ طَوَافِ رُكْنَيْ أَوْ قُدُومِ

وَبِحَثِّ سَاعَاتِ الْمَسَافَةِ فِي كُلِّ : بَأْسٍ يُلْصِقُ عَقْبَهُ ، أَوْ عَقْبُ : أَوْ حَافِظُ مَرْتَبِهِ
بِأَصْلِهِ مَا يَذْهَبُ مِنْهُ ، وَرَأْسُ إِصْبَعٍ رُخْمَةٍ أَوْ رَحْلٍ أَوْ حَافِظٍ مَرَكُوبَةٍ نَعْدُ يَذْهَبُ بِهِ
وَبَعْضُ دَرَجِ الصَّفَا مُحَدَّثٌ ، فَيُخْتَصَفُ فِيهِ بِالرَّقِي حَتَّى يَتَيْتَشَ وَصُورُهُ بِدَرَجِ
الْقَدِيمِ ؛ كَذَا قَالَ الْمُصَنِّفُ^(١) وَغَيْرُهُ .

وَيُحْمَلُ عَلَى أَنَّ هَذَا عَدَدُ رَمَلِهِمْ ، وَفِي الْآنِ : فَدَسَ فِيهِ شَيْءٌ مُحَدَّثٌ^(٢) ،
نَعْنُو الْأَرْضَ حَتَّى عَقَبَتْ^(٣) دَرَجَاتٍ كَثِيرَةً

(وَأَنْ يَسْعَى بَعْدَ طَوَافِ رُكْنَيْ أَوْ قُدُومِ) لِأَنَّهُ الْوَارِثُ عَنْهُ صَنِىَ اللَّهُ عَلَيْهِ
وَسَلَّمَ^(٤) ، بَلْ خُفِيَ فِيهِ الْإِجْمَاعُ ، وَلَا يَخُورُ بَعْدَ طَوَافِ رَمَلٍ ؛ كَأَنَّهُ أَخْرَجَ مِنْ سَمَكَةٍ
بَحْثُهَا ثُمَّ تَقَلُّ بِطَوَافٍ وَأَرَادَ سَعَى بَعْدَهُ ؛ كَمَا فِي « الْمَجْمُوعِ »^(٥) ، وَقَوْلُ
حَمِيعٍ بِحَوْرِهِ حِينَئِذٍ : صَعِبَتْ ؛ كَقَوْلِ الْأَدْرَعِيِّ فِي « نَوَاسِطِهِ » (إِنْ دِي سَتَرِ سِي
بَعْدَ التَّهَيُّبِ أَنَّ الرَّحْجَ مَدَهْمًا : صَخْتَهُ بَعْدَ كُلِّ طَوَافٍ صَحِيحٌ بِأَيِّ وَصْفٍ كَانَ)
وَلَا بَعْدَ طَوَافٍ وَدَوِجٍ^(٦) ، بَلْ لَا يُتَصَوَّرُ - كَمَا قُلْنَا^(٧) - وَقَوْلُهُ بَعْدَهُ ؛

(١) أَي : كَأَنَّهُ رُكِبَ أَمْعِيًا ، (سَم : ٩٨/٤)

(٢) سَجْمُوعُ (٨٠ ٧٥) ، الْإِبْصَاحُ مَعَ لِحَاشِهِ (حَرْ : ٣٤٦)

(٣) رَجَعَ : السَّهْلُ الْبَصَاحُ فِي اخْتِلَافِ الْأَشْيَاحِ : مَاءُهُ (٦٢١)

(٤) قَوْلُهُ : (عَقَبَتْ) أَي : سَتَرَتْ - كَقَوْلِي .

(٥) يَدُلُّ عَلَيْهِ حَدِيثُ جَابِرِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ السَّابِقُ .

(٦) وَهُوَ الْمَعْدَمُ : بِهَيْبَةٍ ، (شَرْحُ : ٩٩/٢) الْمَجْمُوعُ (٧٧/٨)

(٧) قَوْلُهُ : لَا بَعْدَ طَوَافٍ : لِحِجِّ الظَّاهِرِ : لَا بَعْدَ : الْحِجِّ ، لَا يَحْتَمِلُ هُوَ مَعْنَى مَا قَدْ

يَكُونُ مِنْ سَمَةِ كَلَامِ الْأَدْرَعِيِّ ؛ لِأَنَّهُ خِلَافُ الْوَاقِعِ ، فَكَلَامُ الْأَدْرَعِيِّ عَلَى لَعْمُومٍ ، وَبِمَعْنَاهُ

طَوَافٍ يَدَوِّجُ فَعَلٌ فِي كَلَامِ أَبِي الْبَرْقَعَةِ ، هَذَا ، وَمِنْ بَأْسٍ لِسَانٍ وَالسَّاقُ يَمُوتُ فَمَا ذَكَرَهُ ،

ثُمَّ رَأَتْ سَمَةَ الْمُصَنِّفِ (شَرْحُ : ٩٩/٤) وَفِي سَمَةِ ابْنِ أَبِي عَدَسٍ (١٠٨/١) (الظَّاهِرُ

بِإِصْرِي (شَرْحُ : ٩٩/٤) وَفِي سَمَةِ ابْنِ أَبِي عَدَسٍ (١٠٨/١) (الظَّاهِرُ

أَنْ : وَلَا بَعْدَ : عَقَبَتْ عَنْهُ : بَعْدَ طَوَافٍ عَمَلٌ : لَا يَحْتَمِلُ : بِهَيْبَةٍ (١٠٨/١)

(٨) لَشَرْحِ الْكَبِيرِ (٣/١١٠) ، رَوَاهُ الطَّالِبِيُّ (٣٧١/٢)

بحيث لا يحل بينهما الوقوف معرفة ،

لأنه لا يُستقى طواف وداع إلا إن كان بعد الإتيان بجميع المناسك ، ومن ثم لو بقي عليه شيء منها حذر له الخروج من مكة فلا وداع ، لعدم بصوره في حقه حينئذ .

وبصوره فيمن أخرج من مكة ثم أراد خروجاً قبل الوقوف ، فإنه يُسن له طواف لوداع لا نظر إليه ، لأن كلامهما ، كما في الأدرعي في طواف لوداع المشروع بعد فراق المناسك ، لا في كل وداع .

وقول جمع في هذه الصورة : إن له السعي بعده إذا عاد ضعف ، كما في المجموع^(١) .

وإذا أراد السعي بعد طواف القدوم ، كما هو الأقصر^(٢) : لأنه الذي صح عنه صلى الله عليه وسلم لم تفرقه الموالاة بينهما ، بل له تأخيرهما وإن طال ، لكن (بحيث لا يحل بينهما) أي السعي وطواف القدوم (الوقوف معرفة) لأنه يقطع سعته^(٣) للقدوم^(٤) ، فيلزمه تأخيرهما إلى ما بعد طواف الإفاضة .

تسببه أخرج مكّي بالحج من مكة ثم حرج ثم عاد لها قبل الوقوف ، فهل يُسن له طواف القدوم بطراً لدخوله ، أو لا بطراً لعدم انقطاع سببه عنها ، أو يُفترق بين أن يسوي العود إليها قبل الوقوف ، أو لا ؟ كلُّ مُحْتَمَلٍ ، ولو قيل بالثالث لم ينبغي ، إلا أن إطلاقهم بدبه للحلال الشامل لما إذا رَقَّ هازماً على العود ثم عاد يُزِيدُ الأول ، ثم رأيت في كلام المحقق الطبري ما يُصرِّح بالأول .

ويُفترق بينه^(٥) وبين عدم وجوب طواف الوداع على المحارج المذكور بأن

(١) المجموع (٧٧ / ٨) .

(٢) رجع السهل لصاح في حلال الأشاح : مائة (٦٢٢) .

(٣) أي : السعي . هامش (١) .

(٤) وفي (من) والمطبوعة الوهبة والمصرية (للقدوم عليه) بزيادة (فيه) .

(٥) أي : من طواف القدوم للمحارج المذكور (ش ١١٠ / ٤) .

ثُمَّ يَدْعُو بِمَا شَاءَ دُبّاً وَدُبّاً

قُلْتُ وَنَعْبِذُ الذِّكْرُ وَالدُّعَاءُ ثَابِتاً وَثَلَاثاً ، وَنَعْبِذُ أَعْلَمُ

صحيح^(١) ، ولا (بيده الحبر) فذكره الشافعي^(٢) ، قيل ولم يرد^(٣)

راد مسلم بعد (فدير) لا إله إلا الله وخذذه ، أنحر وخذذه ، ونصر عذذه ،
وهرم الأخراب وخذذه

(ثم يدعو بما شاء دُبّاً ودُبّاً ، قلت ويعيد الذكر والدعاء ثابِتاً وثَلَاثاً ، والله أعلم) لما في خبر مسلم بعد ما ذكر (ثم دعا^(٤) من ذلك ، قال هذا^(٥) ثلاث مرات^(٦))

وبحث الأذرعِي : أن الدعاء بأمر الدين مباح فقط ؛ كما في الصلاة .

(١) من الثائي (٢٩٧٤) ، وأخرجه أبو داود (١٩٠٥) عن حابر رضي الله عنه .

(٢) الأم (٥٤٣/٣) .

(٣) قال ابن قاضي شهبة في إنباه المحتاج في شرح المنهاج (١ ، ٦٦٧) (قوله « بيده الحبر » لم يوجد في كتب الحديث ، لكن ذكره لشافعي في « الأم » ، والويعطي) .
وبعد بحث طويل وجد - والله الحمد - عند ابن حبان (٣٩٤٣) ، واسهفي في « لكر » (٦٣٥١) ، وأبي داود الطيالسي في « مسنده » (١٧٧٣) ، وأبي يعلى في « مسنده » (٢٠٢٣) عن جابر رضي الله عنه .

(٤) قوله (بعد ذلك) أي بعد نزع من هذا الذكر دعاء ما شاء كردي كما في المنهاج

(٥) قوله (أو) أي من صلى الله عليه وسلم (هذا) أي قوله ثم دعا الحج كردي

(٦) صحيح مسلم (١٢١٩) عن حابر رضي الله عنه قال العلامة الفاي في « عرفه لمنهاج » (١٦٣٥) (ثم المنعرد بسبب ذهاب البر حتى « دعا بين دنت » قال ابن المنك رحمه الله كلفه « ثم » على ما حبر بدعه من دنت بذكر ، وكلفه « بين » يعني بومضة بين لذكر ، كان يدعو صلاة بعد قوله « على كل شيء فدير » ، وأجاب بأن بعد قوله « وهرم الأخراب وحده » دعا ما شاء ، ثم عاد إلى بذكر ، ثم عاد مرة ثالثة « بين » ولا يظهر وجه الصواب ، يقول - والله أعلم بالصواب - أن قوله « قال مثل هذا ثلاث مرات » حملة جانبية .
« فدير » ثم دعا بين دنت والاحال أنه قد قال ﷺ مثل هذا الذكر ثلاث مرات أو يقول « جاء » بين « بمعنى » التوصل والمعرفه ، أي دعا واصلاً بدنت ، أو معارفاً ذلك ، بمعنى لذكر السابق بالدعاء بلاحق ، وحاصله أنه دعا بعد نزع المرء الأولى من الذكر وعمل الشروع في المرة الثالثة) .

وَمَوْضِعُ التَّوَعُّنِ مَعْرُوفٌ

فصل

بُشْحُوتُ الْإِمَامِ أَوْ مَنْصُوبُهُ أَنْ يَخْطُبَ بِمَكَّةَ .

وَيُخَرِّكُ الرَّاَكِبُ دَانَهُ .

وَالْمَرَادُ بِالتَّوَسُّطِ هَا : الْأَمْرُ التَّهْرِيبِيُّ ؛ إِذَا مَحَلُّ الْعَدُوِّ أَقْرَبُ إِلَى النِّصْفِ مِنْهُ إِلَى الْمَرَّةِ بِكَثِيرٍ

(وَمَوْضِعُ التَّوَعُّنِ) أَيِ الْمَشْيِ وَالْعَدُوِّ (مَعْرُوفٌ) مَوْضِعُ الْعَدُوِّ قُلُوبِ الْمَيْلِ الْأَحْصَرِ بِرُكْنِ الْمَسْجِدِ - وَخَدَّتْ مُقَابِلَهُ آخِرُ - سِتَّةُ أَدْرَجٍ إِلَى أَنْ يَنْوَسُطَ الْمَيْلَيْنِ الْأَحْصَرَيْنِ ؛ أَحَدُهُمَا بِجِدَارِ دَارِ الْعَاسِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، وَهِيَ الْأَنْ رِبَاطُ مَوْتُ إِلَيْهِ ، وَالْآخَرُ : بِجِدَارِ الْمَسْجِدِ ، وَمَا عَدَا ذَلِكَ مَحَلُّ الْمَشْيِ

(فصل)

فِي الْوُقُوفِ بِعَرَفَةَ وَبَعْضِ مَقْدَمَاتِهِ وَتَوَاصِعِهِ

(بِسُجُودِ الْإِمَامِ) إِذَا حَصَرَ الْحَجَّ (أَوْ مَنْصُوبَهُ) لِإِقَامَةِ الْحَجِّ - وَبُشْحُوتُهُ وَاحْتِ عَلَى الْإِمَامِ - (أَوْ بِحُطِّ مَكَّةَ)^(١) وَكَوْنُهَا عِنْدَ الْكَعْبَةِ أَوْ سَائِلِهَا حَيْثُ لَا مَسْرَ أَفْضَلُ ، قَالَ الْمَوَارِدِيُّ مُحَرَّمًا^(٢) ، وَاسْتَعْرَبَهُ فِي

(١) فصل عرفة (قال النصف : يشحب للإمام أو منصوبه أن يخطب بمكة) فان الدمري وخطب بحج أربعة هذه ، ويوم عرفة سمره ، ويوم العيد يسمى ، وثاني أيام الشرب يسمى أيضاً ، وهذه لم يذكرها النصف ، وكلها أفراد ، وبعد الصلاة ، إلا التي سمره فإنها حطبان وقبل الصلاة

قائدة أيام المصايف سبعة أولها سابع ذي الحجة ، وآخرها الثالث عشر منها ، فالأول وهو سابع ذي الحجة يوم الأربعاء ، والثامن يوم الروية ، والباسع عرفة ، والعاشر يوم الجحر ، والحادي عشر يوم بقر ، لأنهم قادرون على سبي ، والثاني عشر يوم النحر لأول ، والثالث عشر : يوم النحر الثاني . كردي .

(٢) حرم به ، انتهى ، عذابه . ويسى أن يكون محرماً انتهى (ش ١٠٣/١) وعبارته =

في سابع دي الحجة بعد صلاة الظهر حُطَّة فَرْدَة ، يأمر فيها بالعدو

المجموع^(١) ، ومع ذلك فإن إبه محتمل^(٢) ؛ أي : ومن ثمَّ كَانَ العملُ
عنده ، ويفتحها المحرمُ بالثلاثة ، وعمره بالنكبير
ويبحث المحرِّض الضريُّ أنَّ من يؤخِّروا لعمره قبل دخول مكة يفسد بهم
ذلك . . غريب^(٣) .

(في سابع دي الحجة) ويُسمَّى يوم نربة ؛ لأنهم كانوا يُزَيِّنُونَ فيه هواجهم
(بعد صلاة الظهر) أو الجمعة .

ويظهرُ تقييدُ بذاتها بأداء فعل الظهر ، فتقوَّت بقوات أدائها ، لأنَّ العدد في
العادات على الاتباع مأمور ، وهو صنى الله عليه وسلم لم يفعلها إلا بعد أداء
الظهر^(٤) ، فلا يُفعلُ قبله بعد ذلك

(حطة فردة^(٥) يأمر فيها) المنتمين والمكثين بطواف الوداع بعد إحرامهم
وقبل خروجهم ، لأنه^(٦) مدوِّث لهم ؛ لتوخيهم لاسداء السبت ، دون الممردين
والقاريس^(٧) ؛ لتوخيهم لإتمامه ، وجميع^(٨) الحجاج

(بالعدو) أي السير بعد صبح الثامن ، ويُسمَّى يوم التروية ؛ لأنهم كانوا

= الماردي في العادي الكبير (١٥٦ : ٥) (ويسحب إن كان الإمام معيماً بمكة أو من
أهلها : أن يحرم ويصعد المنبر محرماً . . .) إلخ .

(١) المجموع (٨٦/٨) .

(٢) قوله (إبه محتمل) بكسر (لميم) نربة ما بعده (ش ١٠٣/٤)

(٣) راجع : السهل لصاح في اختلاف الأشاح ، مسألة (٦٦٦)

(٤) بأنَّه بحريج حديث العطية في سابع دي الحجة في (ص ١٦٥) وليس فيه ما يدل على أنها
بعد الظهر ، ولم أجد ما يدل عليه .

(٥) ولا يكتفى عنها حطة الجمعة بهبه ومعني (ش ١٠٣/٤)

(٦) أي : هذا الطواف . ع ش . (ش ١٠٣/٤)

(٧) قوله (دون الممردين والقاريس) أي لأهله كردي

(٨) قوله (وجميع الحجاج) عطف على (الممسين) (ش ١٠٣/٤)

إلى متى ،

يترؤن الماء فيه^(١) ؛ لقنه إذ ذك ذلك الأماكن (إلى متى) بحث تكون به
أول الروال ، وما وقع لهما في موضع آخر^(٢) . أن السير بعد الروال^(٣)
صعب

وعلى الأول^(٤) تستثنى من تلوثة الجمعة ، كحاج المطع صره ، إذا كان
الثامن جمعه فلا يخور له بخروج بعد تلوثة إلا إن غدر ، أو أقمت صحيحة
بمن

تبيه مر وجوب صوم الاستسقاء بأمر الإمام أو مصونه ، وقياشه : وجوب
ما يأمر به أحدهما هنا بحامع أنه مسنون أمر به فيهما ، وقد يفرق بأن في الصوم ثم
عود مصححة عامة على المسمن ؛ لأنه^(٥) قد يكون السب في العث ، بحلله
هنا

نعم ؛ مر ثم ما يُعلم منه أن ما فيه مصلحة عامة بصير بأمره واحداً باطلاً
أيضاً^(٦) ، بخلاف ما ليس فيه تلك المصلحة لا يثبت إلا طهراً فقط ، فكذا يقال
هنا لا يثبت إلا طهراً

ومر ثم أيضاً ما يُعلم منه أن ولاية القضاء تشمل ذلك ، وحينئذ فهل
الخطيئ الذي ولأه الإمام الخطية لا غير كذلك ، أو يفرق بأن من شأن القضاء
النظر في المصالح العامة ، بخلاف الخطية^(٧) ؟

(١) قوله (يترؤن الماء فيه) أي يروون بحمل الماء فيه كروي

(٢) وفي جمع لمصطوبات لا (ص) (د) (ف) بلفظه (آخر) غير موحدة

(٣) شرح كبير (٣٥٦/٣) ، روجه لهائين (٣٢٩/٢)

(٤) أي : المحدث . (ش : ١٠٣/٤)

(٥) أي : الصوم . هامش (ك)

(٦) أي : كالطهر . هامش (ك)

(٧) قوله (أو يفرق) إلخ اعلمه برمالي (ش : ١٠٤، ٥)

وَعَلَّمَهُمْ مَا أَمَامَهُمْ مِنَ الْمَسْجِدِ ، وَبَحَّرَ بِهِمْ مِنْ عَدَلِيٍّ مِيٍّ ، سَوَاءٌ ،

(وَعَلَّمَهُمْ) فِي هَذِهِ الْحَقِيقَةِ (مَا أَمَامَهُمْ مِنَ الْمَسْجِدِ) كُنْهٌ ، كَمَا وَدَّهَ
كَلَامُهُ ، كَعَرَهُ ، وَبَصَرَ عِنْدَهُ فِي « الْإِمْلَاءِ » ، وَهُوَ الْأَكْمَلُ ، لِمَنْ بَرَّحَ فِي أَدَمَاتِهِمْ
بِرِجَالِهِ فِي الْحَقِيقَةِ الْإِسْلَامِيَّةِ ، وَلَئِنْ كُنْزُ مَسْجِدِهِمْ قَدْ لَا يَحْضُرُ فِيهَا بَعْدَهَا ، كُنْزُهُ
أَشْعَابُهُمْ ، أَوْ إِلَى الْحَقِيقَةِ الْآخَرَى ^(١) ، كَمَا صَرَّحَ بِهِ سِرَافِعِي ^(٢) وَغَيْرُهُ
قِيلَ وَهَذَا هُوَ الْأَكْمَلُ ، لِأَنَّ مَسَائِلَ بَعْلَمِيَّةِ كُنْزِ قَبْلِ خَمِصَةِ
وَصُطْبِ

وَبِرْدُهُ حَزْرُ السَّهْمِي سَيِّدٍ حَتَّى كَانَتْ صُنِّيَّ اللَّهُ عِنْدَهُ وَسَلَّمْ أَدَّ كَانَتْ قُلُومُ
سَرُورِيَّةِ يَوْمِ حَقِيقَةِ النَّاسِ وَأَخْرَجَهُمْ بِمَسَاسِكِهِمْ ^(٣) ، وَبَحَّرَ بِمَسَاسِكِهِمْ فِيهِ دَلِيلُ
لَمَّا قَدْ ^(٤)

وَأَنَّهُمْ قَوْلُهُ (مَا أَمَامَهُمْ) ، أَنَّهُ لَا يَتَعَرَّضُ لَمَّا قَبْلَ الْحَقِيقَةِ إِنِّي هُوَ فِيهَا ،
وَيُوقِلُ يَنْعَمِي التَّعَرَّضُ لَهُ أَيْضًا ، بِتَغْرِيفِهِ أَوْ بِتَدَكُّرِهِ مِنْ أَحَلِّ بِهِ ، لَمْ يَعُدَّ
(وَ) أَنْ (يَحْرَجَ بِهِمْ) فِي عَمِيرِ يَوْمِ الْجُمُعَةِ ، وَفِيهِ إِنْ لَمْ يَتَرَفَّهُمْ ، وَإِلَّا
فَقَدْ بَعَجَرُ مَا لَمْ تَعْمَلْ الْجُمُعَةُ بِمَكَّةَ (مِنْ) بَعْدَ صَلَاةِ صَبْحِ (عَد) وَالْأَفْضَلُ
صَبْحُ ، ثَلَاثَ ^(٥) (إِلَى مِيٍّ ، وَ) يُسْتَنْحَتُ لِلْمَجْمَاعِ كُلُّهُمْ أَنْ (يَبْتَغُوا بِهَا) ^(٦)

(١) مَوْلَهُ (أَوْ إِلَى الْحَقِيقَةِ الْآخَرَى) عَطَفَ عَلَى (كُلِّهَا) ، أَيِ الْحَقِيقَةِ ثَلَاثَةِ الْإِسْلَامِ الْمَشْرُوعَةِ
بِمَكَّةَ ، كَرْدِي

(٢) الشَّرْحُ الْكَبِيرُ (٤١٣ / ٣) ،

(٣) أَخْرَجَهُ اسْ حَرِيْبَةُ (٤٦١ / ١) ، وَابْحَاكُم (٤٦١ / ١) ، وَاسْهَمِي فِي « بَكْمِ » (٩٥١٠) عَنْ
أَبِي عَمْرٍو ضِيَّ اللَّهِ عَمَّاهُ ،

(٤) قَوْلُهُ (دَلِيلٌ لِمَا عَمَّاهُ) لِأَنَّ الْجَمْعَ بِمَسَاسِكِ الْمَسْجِدِ كَرْدِي

(٥) عَنْ حَسَنِ رَضِيَّ اللَّهِ عَنْهُ ، وَفِيهِ (ثُمَّ مَكَثَ فَلَا حَسِيَّ طَلَبَ التَّمَسُّسَ) بِأَنَّ
رَسُولَ اللَّهِ ﷺ ، أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (١٢١٨) ،

(٦) أَيِ بَدَنٍ ، فَتَسَّسَ بِرُكْنِ وَلَا ، حَبَّ بِرُجْمَانِ (فَنَ ٤ ١٠٥)

فإذا طلعت الشمسُ قصدوا عرفات

وأن تصلُّوا بها لعصرتين والمشاءين والصبح ، للاتناع ، رَوَاهُ مُسْلِمٌ^(١)
والأولى صلَّاتها بمسجد الحبيب ، والروثُ منزهة صلَّى الله عليه وسلم أو
قريب منه ، وهو^(٢) بين منزهة وقلة مسجد الحبيب ، وهو إليها^(٣) أقرب .

(فإذا طلعت الشمس) أي اشرقت على ثبير وهو المصلُّ على مسجد
الحبيب ، منه المصنَّف^(٤) وعمره وبب اغرضه المبحث الطبري وقال بل هو
مقاسه الذي على يسار الدمام لعمرة ، وجمعُ بأنَّ كلاً يُستقَى بذلك ، ومع تسليحه
المراد الأذن أيضاً (قصدوا عرفات) من طريق ص^(٥) - وكأنه الذي سقط
عن يمين قرب المشعر الحرام - فكثيرين ثلثية^(٦) والذكر

وما حَدَّثَ الآن : من ميت أكثر الناس هذه الليلة معرفة بدعة قبيحة ، الهمم
بلا من حاف^(٧) رَحْمَةً أو على محترم لو^(٨) بات صبي ، أو وقع شك في الهلال
يفتضي موت الحج بمرصر العيب^(٩) فلا بدعة في حقه

ومن أطبق^(١٠) بدت الميت بها عند الشك . فقد تساهل : إذ كُفَّ تَرْكُ

(١) عن حابر رضي الله عنه في حديث طويل ، وفيه (فعلى بها الظهر والعصر ، والمغرب
والمشاء ، والصبح) . صحيح مسلم (١٢١٨) .

(٢) وفي (ب) و (ح) : (وهو ما بين) .

(٣) (وهو) أي منزهة (إليها) أي العبد (أقرب) من إلى المشعر هاشم (أ) و (ك)

(٤) يهذب الأسماء واللغات (٦١ ، ٢) وهمازة (وهو) جنل عظم بالمرددة على يسار
لداها منها إلى من ، وعلى يمين الداه من من إلى عرفات ، فهذا هو المراد في مناسك
الحج) .

(٥) الصب اسم الرجل الذي مسجد الحبيب في أصبه . معجم البلدان (٤٥١ / ٣)

(٦) في (ح) و (ص) و (ط) و (ف) و (المصنوعات) (لثنية) بدل (ثلثية)

(٧) في (ح) و (المصنوعات) : (يحاف) بدل (يخاف)

(٨) وفي المصنوعة المصرية والمكة (و) (ر) (ر) (و) (و) (و)

(٩) أي : يمتي - (ش : ١٠٥ / ٤) .

(١٠) قوله (ومن أطبق) أي سواء بصبي الشك موت الحج أو لا يقتضيه كروي

قُلْتُ لَا يَدْخُلُونَهَا ، بَلْ يُصَفُّونَ بِمِزَّةٍ يَفْرُزُ عَرَفَاتٍ حَتَّى تَرَوْهُنَّ الشَّمْسُ .
وَلَهُ أَعْلَمُ
ثُمَّ يَحْطُطُ الْإِمَامُ بَعْدَ الرُّوَالِ حُطَّيْنِ ،

السَّيَّةُ وَحُجَّتُهُ مُحَرَّرَةٌ بِمَعْنَى الْعَلَطِ جَمْعًا ، فَالْوَجْهُ التَّحْيِيدُ مَا ذَكَرْتُهُ^(١)
(قُلْتُ) وَإِذَا سَارُوا مِنْ مَكَّةَ بَعْدَ الصُّبْحِ إِلَى عَرَفَاتٍ فَالْأَثَرُ لَهُمْ أَنَّهُمْ لَا
يَدْخُلُونَهَا ، بَلْ يَقِيمُونَ بِمِزَّةٍ وَهِيَ^(٢) - مَفْتَحٌ فَكْسِرٌ وَمَفْتَحٌ ، أَوْ كَسْرٌ فَسُكُونٌ -
مَحَلٌّ مَعْرُوفٌ ثُمَّ (بِقُرْبِ عَرَفَاتٍ حَتَّى تَرَوْهُنَّ الشَّمْسُ . وَلَهُ أَعْلَمُ) لِلإِسْنَانِ ، رَوَاهُ
مُسْلِمٌ^(٣) .

وَيُسَرُّ الْعَسْلُ بِهَا لِلْوُقُوفِ ؛ كَمَا مَرَّ مَعَ بَابِ وَفَتْهُ^(٤)
(ثُمَّ) عَفَى الرُّوَالِ يَذْهَبُ إِلَى مَسْجِدِ إِبْرَاهِيمَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، حَلَاقٌ
لَمْ يَرَعْ فِي هَذِهِ السَّيَّةِ ، وَرَعَى أَنَّهُ مَسُوكٌ لِإِبْرَاهِيمَ أَحَدِ أَمْرَاءِ بَنِي أَدْنَسَ
مَسُوكٌ إِلَيْهِ نَاسٌ إِبْرَاهِيمَ بِالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ
وَصَدْرُهُ مِنْ عُرَّةٍ^(٥) - نَصْمٌ أَزْلُهُ وَالْمَوْنُ - وَأَحْرَهُ مِنْ عَرَفَاتٍ ، وَبِهِ وَبَيْنَ الْحَرَمِ
نَحْوُ أَلْفِ ذِرَاعٍ .

(وَ) يَحْطُطُ^(٦) الْإِمَامُ بَعْدَ الرُّوَالِ (النَّاسِ) (حُطَّيْنِ) قَبْلَ الصَّلَاةِ ، وَيُعَذِّبُهُمْ

(١) (مَا ذَكَرْتُهُ) مَعْلُومٌ بِمَا يَفْتَضِي (كَرْدِي) قَالَ إِسْرَوَانِي (١٠٥/٤) (أَيْ يَكُونُ سَكَنٌ
بِقَفْضِي قَوَاتِ الْحَجِّ بِفَرْخِ الْعِيَّةِ بِمَعْنَى (كَرْدِي) .

(٢) وَهِيَ (ت) وَ (ب) وَ (ثَمُور) ؛ (وَهُوَ) يَدُلُّ (وَهِيَ) .

(٣) عَنْ حَاضِرِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي حَدِيثٍ طَوِيلٍ ، وَفِيهِ (فَسَارَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حَتَّى أَتَى عَرَفَاتَ ،
فَوَجَدَ بَعْدَ ذَلِكَ صُرْبًا لَهُ بِمِزَّةٍ مَعْرُوفَةٍ ، حَتَّى إِذَا رَأَى لَشَمْسَ أَمْرًا بِالْعَصَا ، فَرَحَلَتْ بِهِ ، وَأَتَى
بَطْنَ بَرَدِي - أَيْ وَادِي عَرَفَاتٍ - فَحَطَّطَ لِنَاسٍ) لِحَدِيثِ صَحِيحِ مُسْلِمٍ (١٢١٨)

(٤) هِيَ (ص : ٨٤) .

(٥) عَرَفَاتُ : (لِإِسْنَانٍ) (ص : ٣٧١) مَعْلَا عَنْ أَبِي مُحَمَّدٍ الْحَوْبِيِّ (مَعْنَى هَذَا الْمَسْجِدِ فِي طَرِيقِ
وَادِي عَرَفَاتٍ) وَعُرَّةٌ : هِيَ الْأَرْضُ بَطْنَ عَرَفَاتٍ وَادٍ بِحَدِّ عَرَفَاتٍ وَقَالَ غَيْرُهُ : بَطْنُ عُرَّةٍ
مَسْجِدُ عَرَفَاتٍ وَالْمَسِيلُ كُلُّهُ . مَعْجَمُ الْبَلَدَانِ (١١١/٤) .

(٦) وَهِيَ (ب) (ثُمَّ) يَحْطُطُ (أ) وَ (ب) وَ (ث) وَ (ج) وَ (ح) وَ (ص) وَ (ط) =

ثُمَّ يُصَلِّي بِالنَّاسِ الظُّهْرَ وَالْعَصْرَ جَمْعًا ،

فِي أَوَّلِهِمَا مَا أَمَامَهُمْ كُلُّهُ ، أَوْ إِلَى الْحِطَّةِ الْآخَرَى ؛ يُظَيِّرُ مَا مَرُّ ، وَيُحَرِّضُهُمْ عَلَى إِكْثَارِ مَا يَأْتِي فِي عَرَفَةَ^(١) ، ثُمَّ يَخْلُسُ بِقَدْرِ سُورَةِ (الْإِحْلَاصِ) ، فَيُؤَدِّي قَامَ لِلْحِطَّةِ الدُّنْيَا أَحَدَ الْمَوْذُونِ فِي الْأَذَانِ ، لَا الْإِقَامَةَ عَلَى الْمُعْتَمِدِ ، وَيُحَفِّظُهَا سَحِيبًا يَفْرَعُهَا مَعَ فِرَاحِ الْأَذَانِ .

وَلَمْ يُنْظَرْ لِمَعْنَى سَمْعِهَا ؛ لِأَنَّهُ لِقَصْدِهَا بِهَا مَجْرَدُ الدُّعَاءِ^(٢) ، وَلِلْمُسَادَرَةِ إِلَى اتِّسَاعِ وَقْتِ الْوُقُوفِ .

(ثُمَّ) يُعْمَمُ وَ (يُصَلِّي بِالنَّاسِ) الَّذِينَ يَحْجُونَ لَهُمُ الْقَصْرُ^(٣) ، وَهُمْ الْآنَ قَلِيلُونَ حَتَّى ؛ إِذَا أَكْثَرَ الْحَجَّاجُ يَدْخُلُونَ مَكَّةَ قَلَّ يَوْقُوفُ يَدُونَ أَرْبَعَةَ أَتَاءٍ كَوْنًا مِلَّ سِتَةِ إِقَامَةٍ فَوْقَ أَرْبَعَةِ أَتَاءٍ بِهَا بَعْدَهُ^(٤) ، وَقَدْ مَرَّ فِي (بَابِ صَلَاةِ الْمَافِرِ)^(٥) بَيَانُ أَنَّ سَمْعَهُمْ هَلْ يَنْتَقِصُ بِذَلِكَ ، أَوْ لَا^(٦) .

(الظُّهْرُ وَالْعَصْرُ) قَصْرًا وَ (جَمْعًا) لِلاتِّسَاعِ ، زَوَاةً مُلَمَّمٌ^(٧) ، وَتُرْتَّبُ بِالْقِرَاءَةِ

= (وَ) (ق) وَ (عَرِي) وَ (تَغُور) : (يَحْطَبُ) يَدُونَ الْوَاوِ .

(١) أَيُ : مِنْ الذِّكْرِ وَالتَّالِيَةِ . نَهْيَةً وَمَعْنَى ، (ش : ١٠٥ / ٤) .

(٢) حَوْلَهُ (لِأَنَّ الْقَصْدَ بِهَا مَجْرَدُ الدُّعَاءِ) أَيُ وَأَنَّ لَتَعْمَمَ بِمَا هُوَ فِي الْأَوَّلَى نَهْيَةً (ش : ١٠٥ / ٤)

(٣) هَذَا فِي : مَحْمُودٍ ، مَعْلَا عَنْ الشَّامِيِّ وَالْأَصْحَابِ إِنْ الْحَجَّاجُ إِذَا دَخَلُوا مَكَّةَ وَبَوَّاءُ أَوْ يَمْسُرُوا بِهَا أَرْبَعًا ، مَعَهُمُ الْإِسْلَامُ ، فَيُؤَدِّي حَرَجُوا يَوْمَ سُورَةِ إِسَى مَسَى وَبَوَّاءُ الدُّعَاءِ إِلَى أَوَّلِهِمْ عِنْدَ مَرَجٍ مَسَاكِهِمْ كَانَ لَهُمْ بَقَرٌ مِنْ حَيْثُ حَرَجُوا ، لِأَنَّهُمْ أَسْتَوْوُ سَمْعًا بَقَرٌ مَعَهُ الصَّلَاةُ انْتَهَى ، مَعْنَى الْمَحْتَاجِ (٢٦٠ / ٢)

(٤) أَيُ : بَعْدَ الْوُقُوفِ وَالْعَمَلِ ، وَيَأْتِي ، (ش : ١٠٦ / ٤)

(٥) فِي (٥٧٢ / ٣)

(٦) نَقَدِمُ أَنَّ الْأَقْرَبَ أَنَّهُ لَا يَنْقُصُ ، وَحَسْبُ فِي تَعْلِيلِ مَا حَرَّمَ بِهِ ؛ مِنْ أَنَّهُمْ لَا يَدْخُلُونَ حَتَّى يَمْسُرُوا (إِذَا أَكْثَرَ الْحَجَّاجُ) إِسْحَاقُ مَا لَا يَحْتَسِبُ ؛ بِدَكَيْفٍ بِحَرَمِ دَامِلَةِ الْبَنِي لَا يَسِي لَا عَلَى الْإِسْطِطَاعِ ، ثُمَّ يَعْنِيهَا بِمَا فِيهِ تَرَدَّدُ رَجُوعُ مَعَهُ فِيمَا سَبَقَ عَدَمُ الْإِسْطِطَاعِ فَتَأْمِنُهُ رَسْمُ (١٠٦ / ٤)

(٧) عَنْ حَبِيبِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي حَدِيثٍ طَوِيلٍ ، وَهِيَ (ثُمَّ أَدْنَى ، ثُمَّ أَمَامَ فَصَلَّى الظُّهْرَ ، ثُمَّ أَمَامَ

وَيَقِفُوا إِلَى الْغُرُوبِ .

وهذا الجمع سب السمر ، لا السك على الأصح^(١) ، فلا يجوز لمن لا يجوز له القصر .

ويُسْرُ للإمام إعلامهم بقوله بعد سلامه أتثوا ولا تجمعوا ؛ فإنما قوم سفر^(٢)

وبقي خطتان مشروعتان : إحداهما يوم البحر ، والأخرى ثلثة^(٣) بمن^(٤) ، والأربعة^(٥) فرادى وبعد صلاة الظهر ، إلا التي سمر^(٦)

وإذا قرعوا من الصلاة سُر لهم أن يُنادروا إلى عرفة (و) أن (يقفوا) بها (إلى) تكامل (العروب) للاتاع^(٧) ، وحروجا من حلاف من أوجب الجمع بين الليل والنهار ، وسيأتي أن أصل الوقوف ركن^(٨)

فيل في تركيبه نظراً ؛ إذ تقديره : يُستَحْت للإمام أو منصوبه أن يقفوا ، فلو

فصلي العصر ، ولم يصل بهما ثباً) صحيح مسلم (١٢١٨)

(١) أي خلافا لما جرى عليه المصنف في مناسكه الكرى من أن دلت للسك انتهى معني وعليه فجمع المكي أيضاً وداتي (ش ١٠٦/٤)

(٢) هذا من القول إن القصر والجمع سب السمر لا السك ، وقد قال النبي ﷺ دلت لأهل مكة عام الفصح وكان يصلي ركعتين ركعتين أخرجه أبو داود (١٢٢٩) وأحمد (٢٠١٩٥) من عمران بن حصين رضي الله عنهما وفي (أ) و(عري) (أنما يا أهل مكة ولا تجمعوا) بزيادة (يا أهل مكة) .

(٣) أي : ثلاث أيام البحر . هامش (أ) و(ك) .

(٤) أي يوم الممر الأول بهابه ومعني (ش ١٠٦/٤)

(٥) أي الخطب الأربعة . هامش (ك) .

(٦) قوله (إلا التي سمر) فيها خطبان وقبل الصلاة كردي حاره من قاسم (١٠٦/٤) (فيها ثنتان وقبل صلاة الظهر)

(٧) عن جابر رضي الله عنه في حديث طويل ، وفيه (ثم ركب حتى أتى الموقف فلم يزل واقفاً حتى غربت الشمس ، ودعت الضمرة قليلاً حتى غاب القصر) . صحيح مسلم (١٢١٨)

(٨) في (ص : ٢٢٣) .

وَيَذْكُرُوا اللَّهَ تَعَالَى وَيَدْعُوهُ ، وَيُكْثِرُوا التَّهْلِيلَ ،

أُفْرَدَ ههنا وصف ، وكذا ما بعده لكان^(١) أولى انتهى
ويُرَدُّ بأنه حصن الإمام أو بانه بما يختص به سحو (يَخْطُتْ) و(يَخْرُجُ
بهم) ، وعقته وغيره^(٢) بما لا يختص به سحو (يَسْتَوُوا) و(قَصَدُوا) ، وذلك
التقدير^(٣) يذفَعُهُ ما يَمُرُّ^(٤) المعلوم من صيغته ؛ فلا اعتراض عليه

(وَيَذْكُرُوا اللَّهَ تَعَالَى وَيَدْعُوهُ ، وَيُكْثِرُوا التَّهْلِيلَ) والوارد من ذلك أولى ،
ومن ثم اقتص الإكثار بتهليل ؛ لحبر الرمدي وحشه ؛ أَفْضَلُ الدُّعَاءِ دُعَاءُ
يَوْمِ عَرَفَةَ ، وَخَيْرُ مَا قُلْتُ أَنَا وَالسَّيُّونَ مِنْ قَلْبِي لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَخَدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ ،
لَهُ الْمُلْكُ وَلَهُ الْحَمْدُ ، وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ^(٥)

وروي المستعمر بن حمر من قرأ ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ ألف مرة يوم عرفة
أُعْطِيَ مَا سَأَلَ^(٦) .

وَيَقْرَأُ (سُورَةَ الْحَشْرِ)^(٧) .

(١) وهي (ا) و(ب) و(ث) و(ج) و(ح) و(ط) و(ق) و(عري) و(لعمري)
(كان) بدل (لكان)

(٢) قوله (وعقته وغيره) نصيبه ان يرجع الى (الإمام) كردي

(٣) (وبذلك لتقدير) اشارة الى قوله (إدفعه) كردي

(٤) (ما يمر) هو قوله (بما حصن لإمام) إلح كردي

(٥) سن الرمدي (٣٩٠٢) عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده ، وقال حديث حسن عريب من
هذه لوجه وأخرجه مالك (٥١١) . واليه في «الكبير» (٩٥٤٧) عن طلحة بن
عبد الله بن كبر رحمه الله تعالى قال السهمي (وهذا مرسل) ، وقد روي عن مالك بإسناد
آخر موصولاً ، وَوَضَّلَهُ ضَعِيفٌ

(٦) أورده الهندي في «كبر المصنف» (٢٧٢٧) . والماوي في «فيض القدير» (٢٧٠/٦) وعرياه
لأبي الشيخ عن ابن عمر رضي الله عنهما ، وهو في «كتاب الدعوات» للمستعمر بن حمر قال ابن
عراق في «نزهة الشريعة» (٣٤٩، ١) (وفيه اس وجه قال في «اللسان» لا يعرف ،
وفيه غيره لم أقف له على حال أصلاً ، والله أعلم) .

(٧) يسحب قوله سورة (الحشر) في عرفة ، لأثر فيه عن علي رضي الله عنه ، كما في كتب لعمري
بدلاً من «الحاوي لكبير» (١٦٦/٥) ولم يحده في كتب الحديث التي بين أيدينا وورد في «

وَيَسْتَغْفِرُ لِلْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ ، لِمَا صَحَّ ، اللَّهُمَّ ، اغْفِرْ لِلْحَاجِّ وَلِمَنْ
اسْتَغْفَرَ لَهُ الْحَاجُّ ^(١) .

وَيُسْتَفْرَغُ جَهْدَهُ فِيمَا يُفَكِّهُ مِنْ ذَلِكَ ، وَمِنْ الْحَصَوَعِ وَالْدَّةِ ، وَتَمْرِيعِ السَّاطِرِ
وَالطَّاهِرِ مِنْ كُلِّ مَدْمُومٍ ، فَإِنَّهُ فِي مَوْجِبِ تَنْكِتٍ ^(٢) هِيَ الْعَرَاتُ ^(٣) ، وَتُنْقَلُ فِيهِ ^(٤)
الْعَثَرَاتُ .

وَرَوَى الْبَيْهَقِيُّ عَنْ أَبِي عَمَّاسٍ (رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَدْعُو
بِعَرَفِهِ ، يَدُهُ إِلَى صَدْرِهِ : كَسْتَطْعَمُ الْمَكْبَرِ) ^(٥)

كَيْفَ وَهُوَ ^(٦) أَعْظَمُ مُحَامَعِ الدَّسَائِصِ ^(٧) وَفِيهِ مِنَ الْأَوْبَاءِ وَالْحَوَاضِ مَا لَا
يُخْصَى ، وَصَحَّ أَنَّ اللَّهَ يُنَاجِي بِالْوَاقِعِ الْمَلَائِكَةَ ^(٨)

وَيُسِّرُ لِلدَّكْرِ ^(٩) كَأَمْرًا فِي هُودَجٍ أَنْ يَقِفَ رَكْعًا ، وَمَنْطَهْرًا ، وَمُسْتَقِلًّا

فصل فرائد ثلاث آيات من آخر سورة الحشر حين يمسي وحين يصبح أخرجه لثرمذي
(٣١٤٩) وقال حديث عريب لا يعرفه إلا من هذا لوجه ، وأحمد (٢٠٦٣٢) من معمل من
يسار رضي الله عنه .

(١) أخرجه من حريجه (٢٥١٦) ، وأحكام (١ / ٤٤١) ، ولسهقي في الكبير (١٠٤٧٧) عن
أبي هريرة رضي الله عنه

(٢) قوله : (تنكب) أي : تنصب . كردي .

(٣) قوله : (العيراث) أي : الدعوى . كردي .

(٤) رمي (أ) و (ب) و (ت) و (ح) و (ح) و (ط) و (ي) و (عري) و (ثمر) بقطعه (هـ) غير
موجود .

(٥) السن الكبير (٩٥٤٨) .

(٦) وقوله : (وهو) راجع إلى الموقف . كردي .

(٧) عن عائشة رضي الله عنها أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : « مَا مِنْ يَوْمٍ أَكْثَرُ مِنْ أَنْ يُعْتِقَ اللَّهُ فِيهِ خَدًا مِنَ
النَّارِ مِنْ يَوْمِ عَرَفَةَ ، فَإِنَّهُ لَيَنْفُتُنَّ مِنْ يَتَاهِي بِهِمُ الْمَلَائِكَةُ ، فَيَقُولُ : مَا أَرَادَ هَؤُلَاءِ ؟ » أخرجه
مسلم (١٣٤٨)

(٨) أي : أما الأشياء فيدب لها المجلس في حاشية الموقف ، ومنها الحش : أسى (ش)

(١٠٧ / ٤) .

فد عرب الشمنن قصدوا مَرْدَقَهُ .

الصله ، وبموقع^(١) رسول الله صلى الله عليه وسلم أو قريب منه ، وهو معروف
وأن يُكثر الصدقة وأفضلها العنق ، وأن تُخس طه برئه تعالى ، ومن ثم لما
رأى العصيل رضي الله عنه بكاء الناس معرفة صرب لهم مثلاً لترشداهم إلى
ذلك^(٢) ، بأنهم مع كثرتهم لو ذهبوا الرجل فأسأله دافقاً^(٣) ما حيتهم ، فكيف
بأكرم بكرماء^(٤) والمعمرة عنده دون داني عبداً^(٥)
وصحح حرز : ما من يوم أكثر أن يُغنيق الله فيه عبداً من النار من يوم
عرفة^(٦) .

وَلْيُخَذَرْ مِنْ صَعُودِ حِلِّ الرِّحْمَةِ بَوَاسِطِ عَرَفَةَ فَإِنَّهُ بَدْعَةٌ ، حَلَالٌ لِجَمْعِ^(٧)
رَعْمُوا أَنَّهُ سَةٌ ، وَأَنَّهُ مَوْقِفُ الْأَيَّامِ
(فبدأ عربت الشمس) جميعها (قصدوا مردقة) على طريق العارفين ،
أي الجنين^(٨) ، وعليهم الكيبة والوقار مكثرين من التمسمة ، قال القفال

(١) قوله (أو بموقع رسول الله ﷺ) وهو عند بصحرات الكار لمروشه في أسفل حل
لرحمة ، وهو لحبل لذي بوسط أرض عرفه كردي عن جابر رضي الله عنه في حديث
طويل ، وفيه (ثم ركب رسول الله ﷺ حتى أتى المرفق ، فحمل ظهر راحته انقصوا ، إلى
الصحرات ، وحمّل حبل النشاء بين يديه ، واسفل انقصه) أخرجه مسلم (١٢١٨)
وراجع : حاشية الإيضاح (ص : ٣٦٩) .

(٢) أي : حسن الظن بالله تعالى ، (ش : ١٠٨ / ٤) .

(٣) الذائق شديداً لترهم محار الصحاح (ص ١٥٧)

(٤) أخرجه ابن الجوزي في « مشير العرم لساكن إلى أشرف الأماكن » (١ / ٢٥٠) (١٣٠) عن
عبد الرحمن بن إبراهيم المقرئ رحمه الله تعالى شفي في بعض لمرجع كنهه هذا : « مشير
العرم الساكن إلى أشرف الأماكن » .

(٥) أخرجه مسلم (١٣٤٨) عن عائشة رضي الله عنها ، لقد مر بها

(٦) منهم ابن جرير والسديحي وداوردي ورحمهم الله تعالى ، كما في « اسبحم لوجه »
(٥١١ / ٣)

(٧) المأزوم : المضيق ، وكل طريق ضيق بين حبلين مأزوم ، وموضع الحرب أيضاً مأزوم ، ومنه مثني
الموضع الذي بين المشعرويين عرفه مأزومين . مختار الصحاح (ص : ٢٧) .

وَأَحْرَوْا الْمُغْرِبَ لِتُصَلُّوْهَا مَعَ الْعِشَاءِ مُرْدَلَعَةً

والكبير ، وكذا في الذهاب من مردلعة لمين

وعلى خلاف كلام القصار^(١) الذي^(٢) أضى عليه الأصحاب فيما^(٣) مر^(٤) أن إحياء ليلة العيد بالتكبير إلى خروج الإمام لصلاته سنة^(٥) محلّه في غير لحاح^(٦) ، ما دام لم يتخلّل^(٧) ؛ كما مرّ ثم^(٨)

ومن واحد فرجة أسرع

وأما ما اغتيد من التراحم بين العلمين ثم الحاجرين بين نجرة وعرفة ، أو بين الحقل والحرم ، ومن إيقاد الشموع ليلة التاسع معرفة فبدعتان قبيحتان مذمومتان يتولّد منهما مفسد لا تُخصّص .

(وأحروا) أي المسافرون الذين يخوّر لهم الفصر ؛ لما مرّ أن الجمع للسر . لا للسك على الأصح (المغرب) ندباً^(١) (ليصلوها مع العشاء) مردلعة من الازدلاف ، وهو القرث ؛ لقربهم من منى ، أو الاجتماع^(٢) ، اجتماعهم بها ، ونُسئ . جنماً ؛ لذلك أو للجمع بين الصلاتين فيها ، أو

(١) قوله (وعلى خلاف كلام القصار) يعني محل ما مر في إحياء ليلة العيد بالكبير في غير الحاح ، ساء على كلام الأصحاب ، وأما على قول لفعال فهم وعبرهم سواء كردي

(٢) قوله (الذي) إلح صفة للخلاف (ش : ١٠٨/٤)

(٣) في (أ) و (ط) (ما) ، وأشار إليه (ك) في الهامش وصوبه ودل ويدل عليه قول الشروبي (جملة محلّه في غير الحاح حر له ما ، والله أعلم)

(٤) قوله - (صه) حر (أن) ، وجملة (محلّه في غير الحاح) حر بلا ما (ش : ١٠٨/٤) .

(٥) أي أما لحاح فلا يعني ليلة العيد بالكبير ما دام لم يتخلّل ، فإذا تخلّل فهو كغيره في لإحياء . كاتبه . هامش (ك) .

(٦) في (٣/٨٧-٨٨) .

(٧) قوله (ندباً) أشار به إلى أنه لو أقام كل صلاة وقتها حله كردي

(٨) بالرفع عطفاً على (القرب) . (ش : ١٠٨/٤) .

طلب آبق ونحوه بشرط كونه أهلاً للعبادة لا تمنع عليه ،

طلب آبق ونحوه .

وَفَارَقَ مَا مَرَّ فِي الطَّوَافِ بآه قَرْنٌ مُسْتَمَلَّةٌ أَشْهَتْ الصَّلَاةَ ، بخلاف الوقوف
وَأَلْحَقَ السَّعْيَ وَالرَّمْيَ بِالطَّوَافِ ؛ لِأَنَّهُ عُهُدُ التَّطَوُّعِ^(١) سَطِيرُهُمَا ، وَلَا كَذَلِكَ
الْوُقُوفُ^(٢) .

تنبيه لو شك في المحلل الذي وقف فيه . هل هو من عرفة ؟ فقياس ما مر في
المبقات . أن له الاحتياط والعمل بما يغلب على طئه ، ويختلج^(٣) أنه لا تؤمن
اليقين ؛ لسهولة الاطلاع عليه ها ؛ لشهرة عرفة وعدم أكثر الناس بها ، بخلاف
ثم

وإما يُخْرِئُ ذَلِكَ الْحَصُورَ (شرط كونه) محرماً (أهلاً للعبادة^(٤)) لا معنى
عليه) فلا يُخْرِئُهُ ؛ إِنْ لَا أَهْلِيَّةَ فِيهِ لِلْعِبَادَةِ ، وَمِثْلُهُ بِالْمِساوَةِ . سَكَرَانُ تَعْدَى
سَكَرَهُ أَوْ لَا ، وَبِالْأَوَّلَى مَجْبُورٌ كَذَلِكَ^(٥)

نعم ؛ يَفْعُ لَهُمْ نِعْلًا^(٦) ؛ كَمَا

(١) أي : في الجهاد . هامش (ك) .

(٢) فيه تأمل . فإن سَطِيرَ الوقوف موحود في الجهاد مثلهما (ش ١٠٩/٤)

(٣) قوله (ويختلج) إلخ يتحه أن يخريها ما قيل في الاجتهاد في العلم . وإذا قدر على
سؤال المحرر عن علم سم عبارة الصري . وقد يؤيد الاحتمال الثاني ؛ بأن هذا ركن
ويحاط له ما لا يحاط للواجب انتهى (ش ١٠٩/٤)

(٤) قوله المصنف (أهلاً للعبادة) قال الشارح في حاشية الإيضاح ؛ أي في هذا الباب .
فدخل غير المميز ، واندمع قول الأدرعي والركشي بحمل كلامهم ها على أن اعتبار الأهلية
إسما هو ليس أحرم بنفسه ؛ لئلا يقتضي أنه لا أثر لحضور غير المميز كردي

(٥) أي : تعدى أو لا . (ش : ١١٠/٤) .

(٦) قوله (نعم ؛ يَفْعُ لَهُمْ نِعْلًا) كتحج الصبي غير المميز ، واستشكل بقول الشافعي في المعنى
عليه (فانه الحج) وأجيب بأن المحور لا ينافي الوقوع نِعْلًا ، فإنه إذا جاز للولي أن يحرم عن
المحور ابتداء هي الدوام أولى أن يتم حجه ويقع نِعْلًا ، بخلاف المعنى عنه ؛ إذ ليس
للولي أن يحرم عنه ابتداء ؛ فليس له أن يتم حجه . وقد يحاط . بأن المراد بقول الشافعي
(فانه الحج) حجه الواجب ، فيكون كالمحور ، ومثلهما السكران ، وهذا الجواب هو =

وَلَا بَأْسَ بِالتَّوْمِ .

وَوَقْتُ الْوُقُوفِ : مِنَ الزَّوَالِ يَوْمَ عَرَفَةَ .

قاله^(١) وإن أُخذَ جمعٌ في اعتراجه

ووافقته^(٢) قولهم شرطُ الصحةِ المطلقةِ الإسلامُ ، فمن عثر^(٣) به (به) (الحج) أراد فانه فرضه^(٤) ، إذ شرطُ حيايه عن الفرض كونه أهلاً عند الإحرام ، والوقوف ، والطواف ، واسمي ، والحلق

قيل ظاهرُ المنى أنه لا يقع بالمعنى عبه مطلقاً ، بخلاف المحبون^(٥) والفرق أن المعنى عليه لا ولي له انتهى

ويُنبضُ فرقته ما يأتي أوائل (الحج) (٦) أنه يؤلى عبه إذا أبس من إفاقته ، فالحق أنه حبشية^(٧) والمحبون سورة ، كما تقرّر

(ولا بأس بالصوم) لمستغرق ، كما في الصوم

(ووقت الوقوف من الزوال) أي عقه (يوم عرفة) للاتباع^(٨) المدفع به^(٩) مع قوله صلى الله عليه وسلم : اخذوا عني مايسكنكم^(١٠) .

المختار عند الشارح ، كردي .

(١) الشرح الكبير (٢ / ٤١٦) ، روضة الطالبين (٢ / ٣٧٦)

(٢) أي : ما قاله . (ش : ٤ / ١١٠) .

(٣) أي : في المعنى عليه . معنى . (ش : ٤ / ١١٠) .

(٤) راجع « السهل الصّاح في اختلاف الأشیاع » مسأله (٦٢٧)

(٥) أي : يقع له فعلاً . (بصري : ١ / ٤٦٢) .

(٦) في (٥ / ٢٨٤) .

(٧) أي : حين إدبش من إفاقته . (سم : ٤ / ١١٠ - ١١١)

(٨) عن جابر رضي الله عنه في حديث طويل ، وفيه (حتى إذا راعت الشمس أمر بالصّواء فزحبت به ، فأبى نظر الودي ثم ركب رسول الله ﷺ حتى أبى الصّوف) أخرجه مسلم (١٢١٨) .

(٩) قوله (المدفع به) صفة الاتباع ، (قول أحمد) فعله كردي

(١٠) من تحريجه في (ص : ١٤٧)

قول أحمد بدخوله قبله

وفي وحيد أنه يُشترط مصيٌّ قدر صلاة الطهر ، ويرثه نقل جمع ، كس
المصدر واسي عبد البر الإجماع على دخوله بالروال^(١) ، و«^(٢) يدفع أبصاً قول
شارح^(٣) ، يسمي اعتبار مصيٍّ قدر الطهر والعصر
والحطّين^(٤) ، للاتباع^(٥) ، وكما قالوا^(٦) بمثله في دخول وقت
الأصحية^(٧) وقد تسطّرت رده مع الفرق في «شرح الإرشاد»
وفرق بعضهم بما فيه بطلان ظاهر للمتأمل وإن قال : إنه فرق دقيق ، واستندل
بقاعدة أصولية : إذ هي لا تشهد له ، بل عليه^(٨)

- (١) أي عدم تحميه عن الروال ، فلا يافي بعد الإجماع على ذلك قول الإمام أحمد بدخوله
بالعصر ، والله أعلم . (بصري ٤٦٢/١) وراجع «الإجماع» لابن المصدر (ص ٣٦) ،
و«التمهيد» لابن عبد البر (٤/١٩٢) .
- (٢) والمصير في (وه) يرجح إلى (الإجماع) أي وبالإجماع يدفع قول شارح ، كما اندفع
به الوجه . كردي .
- (٣) هو العلامة ابن الملقن . بصري . (ش : ٤/١١٠) .
- (٤) وقوله (والحطّين) عطف على (صلاة الطهر) فهو من لوجه كردي لس ذلك من
الوجه ، بل هو من قول ابن الملقن راجع «معالجة المحتاح» (٢/٦١٥-٦١٦)
- (٥) وقوله (للاتباع) متعلق بـ(يشترط) كردي و«الشرواني» (٤/١١٠) (أمور
صحيح عبارة ذلك الشارح وسردها السيد البصري صريح في أنه متعلق بـ«يسمي» [إيج]
قوله (للاتباع) أي لحديث جابر رضي الله عنه السابق
- (٦) (وكما قالوا) عطف على (للاتباع) وله أخرى لوجه وصحير (رده) يرجح إليه كردي
وقال الشرواني (٤/١١٠) (قوله «يشته» وهو اعتبار مصيٍّ قدر الركعتين والحطّين ،
قوله : «رده» أي : قول ذلك الشارح) .
- (٧) «معالجة المحتاح» (٢/٦١٥-٦١٦) .
- (٨) عبارة «نهاية المحتاح» (٣/٢٩٩) (ولعل الفرق التسهيل على المحتاح لكثرة أعماله ،
هوئشع له الوقت ولم يصق عليه باشتراط بوقته على شيء آخر بعد الروال ، بخلاف
المضحي) .

فِي الْأَصْحَحِ .

وَإِنْ وَقَفُوا فِي الثَّامِنِ وَعَلِمُوا قَتْلَ فُوتِ الْوَقْتِ وَحَبَّ الْوُقُوفِ فِي الْوَقْتِ ،
وَإِنْ عَلِمُوا نَعْدَهُ وَحَبَّ الْقَصَاءِ فِي الْأَصْحَحِ

فصل

وَيَسْتَوُونَ بِمَزْدَلَعَةٍ ،

(فِي الْأَصْحَحِ) لِعَدَمِ الْمَشَقَّةِ لِعَامَّةِ

(وَإِنْ وَقَفُوا فِي) الْيَوْمِ (الثَّامِنِ) عَلَاقاً ؛ بَأَنَّ شَهْدَ اثْنَابِ بَرُوزَةِ الْهَلَالِ لِبَنَةِ
ثَلَاثِيهِ الْقَعْدَةِ ، ثُمَّ نَدَى فَاسْفِيئِ (وَعَلِمُوا) بَدَلَتْ (قَتْلَ فُوتِ الْوَقْتِ وَحَبَّ
الْوُقُوفِ فِي الْوَقْتِ) تَدَارَكَ لَهُ

(وَإِنْ عَلِمُوا بِمَدِّهِ وَحَبَّ الْقَصَاءِ) لِهَذِهِ الْحَمَّةِ فِي عَامٍ آخَرَ (فِي الْأَصْحَحِ)
وَإِنْ كَثُرُوا .

وَفَارَقَ مَا مَرَّ بَأَنَّ تَأْخِيرَ الْعَادَةِ عَنْ وَقْتِهَا أَقْرَبُ إِلَى الْإِحْتِسَابِ مِنْ تَقْدِيمِهَا
عَلَيْهِ ، وَبِأَنَّ الْعَلَقَ بِالتَّقْدِيمِ إِذَا نَشَأَ عَنْ عَطِ حَسَابٍ ، أَوْ حَلَلٍ^(١) شَهْرٍ ، وَهُوَ
يُمْكِنُ الْإِحْتِرَازُ عَنْهُ .

(فصل)

فِي الْمَبِيتِ بِمَزْدَلَعَةٍ وَتَوَابِعِهِ

وَلَكُونُ مَا فِيهِ أَعْمَالاً مَرْتَةً عَلَى مَا قَبْلَهَا ، عَطَفَهَا عَلَيْهِ فَقَالَ . (وَيَسْتَوُونَ)
وَحَوْنًا ؛ أَيِ : الدَّاهِعُونَ مِنْ عَرَفَةَ بَعْدَ الْوُقُوفِ (بِمَزْدَلَعَةٍ) لِلاتِّعَاجِ^(٢) ، فَيُخْتَرُ
بَدَمٌ .

(١) وَفِي (ح) وَ (وَ) الْمَطْوَعَاتِ (عَطَفَ) بِذَلِكَ (خَبَلَ)

(٢) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (١٢٨٠) عَنْ أَسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ

ومن دفع منها نغد نصف الدبيل أو فنة وعدد قتل الفخري فلا شيء عليه ، ومن لم يكن بها في النصف الثاني أراق دماً ، وفي وحوه قولان

ويُسْنُ إحياء هذه الليلة بالذكر والدعاء ، للاستماع^(١) ، ولأن على الحاج في صبيحتها أعمالاً شاقة ، فأريح ليلاً ليسهر عليها ، ومن ثم لم يُسن له السهل المطلق فيها^(٢)

(ومن دفع منها بعد نصف الدبيل^(٣) أو قله) بعد أو غيره (وعاد^(٤) قبل الفجر فلا شيء عليه) لحصوله بها في حره من النصف الثاني (ومن لم يكن بها في النصف الثاني أراق دماً ، وفي وحوه القولان) السابقان فمن أراق عرفة قبل العروب ولم يغد ، لكن الأصح ها . الوحوث حيث لا عذر ، مما يأتي في ميت من^(٥)

وأخذ منه البلقيي : أن من شرط ميتة مدرسه^(٦) لو دام خارجها ، لحوقه على محترم . لم ينقص من خامكيتيه^(٧) شيء ؛ كما لا دم ها على المعدور^(٨)

(١) عن عبد الرحمن بن مروح سأل ابن عمر رضي الله عنهما قال إذا سبأ بأموال الناس فاني أخذنا منك عيب على المال ، قال (أما رسول الله ﷺ فإث يعني وظل) أخرجه أبو داود (١٩٥٨) ، والبيهقي في الكبير (٩٧٧٥) وفيه أحاديث كثيرة

(٢) قوله (ولأن على الحاج) إلح هذا تعليل لكون الإحياء بالذكر والدعاء دون غيرهما مما يجب ، كاصلاة الهدسم ، قوله (فأريح ليلاً) إلح وأصغر السبي ﷺ في امرده على صلاة المغرب والعشاء فصراً ، وردد نغمة الدبيل فترك تمام الليل شئت لديه ونام حتى أصبح (ش : ١١٤/٤) ويؤخذ ذلك من حديث حار في مسلم (١٢١٨) وغيره من الأحاديث ، وفيه (حتى أوى مردله فعلى بها المغرب والعشاء) ولم يُشع سهما نسا ، ثم اضطلع حتى طلع الفجر .

(٣) أي : ولم يعد . نهاية وعصي . (ش : ١١٤/٤) .

(٤) قوله (وعاد) إلح راجع لقوله (أو فنة) صط شرح م (سم : ١١٤/٤)

(٥) في (ص : ٢٠٥-٢٠٩) .

(٦) أي : مثلاً . (ش : ١١٤/٤) .

(٧) جامك مرت ، أخر المعجم الفارسي الكبير (٨١١/١)

(٨) فتاوى البلقيي (ص : ٤٧١) .

وَيُسْرُ تَقْدِيمُ السَّاءِ وَالضَّعْفُ نَحْوُ يَصْفِي اللَّيْلَ إِلَى يَمْنَى .

وبك رذة لوصوح اخرى باختلاف ملحظ السابيل ، لأن ذلك^(١) كجعلها فلا يُسْرَحُونَ ، لا إن أُنِيَ بالعمل المشروط ، عُذْرُ أَم لا ، وهذا تفويت ، وحثٌ عُذْر فلا تفويت

وسبأني بحر (لحدلة) ما يُعْلَمُ منه الراحح في ذلك^(٢)
ومن العذير هما اشغاله بالوقوف ، أو بطواف الإفاضة ، بأن وقف ثم ذهب إليه قبل الصف ، أو بعده ولم يَمْزُ لمردلة وإن لم يضطر إليه
ويؤخَّه بأن قصده تحصيل الركبي يُبْقِي تقصيره ، بطير ما مر في عند المأموم ترك الجلوس مع الإمام بشهد الأول
نعم ؛ ينبغي أنه لو فرغ منه^(٣) ، وأمكنه العود لمردلته قبل العجيرة برفقه ذلك .

(ويس تقدم الساء والضعف) وتقذمهم وإن لم يؤمروا على الأوجه (بعد نصف الليل إلى منى) للانع ، رواه الشيخان^(٤)
ويؤمروا قبل الرحمة ؛ أي إن أزدوا تعجيل الرمي ، وإلا فليست لهم تأخيرُهُ إلى طلوع الشمس ، كغيرهم ؛ لم صَحَّ أنه صلى الله عليه وسلم أمرهم ألا يؤمروا إلا بعد طلوع الشمس^(٥)

(١) فصل قوله (لأن ذلك) إشارة إلى قوله (أن من شرطه) إلح كردي

(٢) في (٦٨٩/٦)

(٣) يعني من الوقوف أو بطواف من يشمل لمسالك (سم ١١٥ ، ٤)

(٤) عن ابن عباس رضي الله عنهما قال أنا مع فهد السبي رحمه الله لما قدمه في صحبه أنه صحیح البخاري (١٦٧٨) ، صحيح مسلم (١٢٩٣)

(٥) أخرجه ابن جرير (٢٨٨٣) ، وسنن حبان (٣٨٦٩) ، وأبو داود (١٩٤٠) ، وأبو حمزة

(٩٠٨) ، والسنن (٣٠٦٤) ، وابن ماجه (٣٠٢٥) ، وإسهمي في الكبير (٩٦٤٣) ،

وأحمد (٢٤٩٨) عن ابن عباس رضي الله عنهما

ويبقى عزيزهم حتى نصتوا الصبح معلّسين ، ثم يدفعون إلى منى ، وحدود من
مزدلفة حصى الرمي ،

(ويبقى) بدأ مؤكداً (عبرهم حتى يصلوا لصبح معلّسين) وسعس من شد
استحسانه في سائر^(١) الأيام ، كما دلّ عليه خبر الشيخين^(٢) ، لسمع النوم
(ثم يدفعون إلى منى) ثلاثاً ، متفق عليه^(٣)

قبل . وسأكد صلاة الصبح بمزدلفة مع الإمام ، بحرين فوق سوقف صخه
الحج على ذلك

(ويأحدون من مزدلفة) ليلاً ، وقيل بعد الصبح ، وخبر ؛ لدلالة الخبر
لأنه عليه والمتم^(٤) ؛ لأنه معطوف على (يدفعون) ورّد^(٥) بأنه نزم عليه أن
الباء وانصمعه لا يُسنّ لهم ذلك ، والمنقول لا فرق ، فالصواب عطفه^(٦)
على (يسنون)

(حصى الرمي) لنوم الحر ، وهو سحّ حصيت ؛ للحجر الصحيح أنه
صلى الله عليه وسلم قال للفصل من عاسٍ عداة يوم الحر ، التقط لي حصي ،

(١) وفي (١) (اب) (وات) (وح) (وح) (ح) (ط) (ق) (وا) (عري) (وا) (عور) (ياقي) (بذل) (سائر) .

(٢) عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه قال : إن لبي^(١) كان لا يهني هذه الساعة إلا هذه الصلاة
في هذا المكان من هذا اليوم صحيح البخاري (١٦٧٥) ، وصحيح مسلم (١٢٨٩) . وبدن
عليه الحديث الآتي أنفاً

(٣) عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه قال : ما رأيت رسول الله^(٢) صلى صلاة إلا لمعدها ، ولا
صلايين صلاة المغرب والعشاء . صحيح ، وصلى الصبح يومئذ قبل معانها . صحيح بخاري
(١٦٨٢) ، وصحيح مسلم (١٢٨٩) معناه أنه صلى المغرب في وقت العشاء . صحيح ،
سبي في لمعدها ، وصلى الصبح قبل معانها المعان ، ولكن بعد محو طلوع الصبح شرح
صحيح مسلم (٤١/٩) .

(٤) قوله ، ويبقى ، لأنه (إيج عطف على (الحر) (ش : ١١٥/٤)

(٥) أي : قوله : (لأنه معطوف...) إلخ . (ش : ١١٥/٤)

(٦) أي : أو امشاه . (سم : ١١٥/٤) .

الرمي بأحجار منحسرة ، ساء على وفوق العذاب به ^(١) قلْتُ : يُمكنُ ذلك ،
وَيُمْكِنُ العرقُ بأنَّ الترابَ الذي يظهرُ البدنَ المحجورَ للصلاة ، داخلٌ له أكثرُ
فإن قلْتُ : أيُّ فرقٍ بينه ^(٢) وبين كراهة الرمي بما رمى به ^(٣) قلْتُ : الفرقُ أن
هذا قاربه الرد ^(٤) فكان أقبح ، بخلاف ذلك ^(٥)
ويُخَوَّرُ أحدهُ من غير مردلفة ومنحسرٍ ، لكن يُكرهُ من مسجدٍ لم يُمَكِّه ^(٦) أو
يُوقِفُ عليه ، وإلا حُرْمٌ وواضحٌ أن محلَّ كراهة المملوك للعبير إن عدم
رصد مالكه أو أغرض عنه ^(٧) ، وبإلا حُرْمٌ أيضاً
ومن حشٍ ^(٨) ، وكذا كلُّ محلٍّ نجسٍ ما لم يغسله ^(٩) ، وإنما لم تُرَنِّ كراهة
الأكل في إساءة بولٍ ، والرمي بحجرٍ حشٍّ غسلًا ؛ لبقاء استفادتهما بعد غسلهما
ويُسَرُّ غسلُ الحصى حيثُ قُرُبَ احتمالُ تنجسه ؛ احتياطاً ، وكراهةُ عملٍ نحو
ثوبٍ حديدٍ قبل لسه . محله : فيما لم يَقْرُنْ احتمالُ تنجسه
ومن المرمي ^(١٠) ؛ لما ورد بل صَحَّ : أن ما يُقْبَلُ رُفْعُ ^(١١) ، وإلا . لشد ما يش

(١) ما يبياه عرباً

(٢) أي بين ما أحدم وادي محسر هاشم (١)

(٣) أي عدم لقول : إذا ما قبل يُرْفَعُ ، كما يأتي في الحديث هاشم (ك)

(٤) وهي (ب) و(ت) و(ج) و(ح) و(ص) (ذلك) بدل (ذلك)

(٥) قوله (من مسجد لم يُمَكِّه) أي لم يملك بمسجد الحصى ، ولم يوقف الحصى على المسجد . كردي

(٦) الأولى : أو إعرافه . (ش : ١١٦/٤) .

(٧) وقوله : (عن حش) عطف على (من مسجد) . كردي

(٨) قوله (ما لم يغسله) فيدل (محل نجس) هاشم (١)

(٩) وقوله (ومن المرمي) أيضاً عطف عليه [أي على (من مسجد)] كردي

(١٠) أي إلى السماء هاشم (١) وقوله (أن ما يقبل رفع) يعلم منه أنه للمردود ، فكره بالمردود . كردي .

فإذا بلغوا المشعر الحرام وقفوا ودعوا إلى الإسفار ، ثم يسيرون

الحل^(١) ، ومن الحل^(٢)

(إذا بلغوا المشعر) مأخوذ من الشمرة ، وهي العلامة (الحرام) أي المحرم فيه الصيد وعمره ، أو ذا الحرمة الأكيدة ، وهو النساء المأخوذ إلا بمردلة ، خلاف لمن أنكره (وقفوا) مستعيب القبلة ذاكرين ، والأولى : أن يكون الوقوف عليه حث لا تأذي ولا إيذاء ، للرحمة ثم ، ولا فتنة^(٣) .
(ودعوا) وتصدقوا وأدعوا (إلى الإسفار) للتابع ، رواه مسلم^(٤) .
ويختل أصل السنة بالوقوف بعمره من مزدلفة ، بل وبالمرور .

(ثم) عقب الإسفار ؛ لكرهه التأخير إلى الطلوع (يسيرون) أي متى سكتة ووقار ، ذاكرين مثنين ، ومن وجد معهم فرحة أسرع .
فإذا بلغوا بطن محضر - وهو أعني محسراً - ما بين مزدلفة ومي ، وسطه مسيل فيه - أسرع الماشي^(٥) جهده ، وحرك^(٦) الراكث دأبه كذلك

(١) أخرجه البيهقي في الكبير (٩٦١٩) عن ابن عباس رضي الله عنهما مرفوعاً عليه قال البيهقي في الكبير أيضاً (٩٦٢٣) (وقد روي عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه مرفوعاً من وجه صحيح قال قال رسول الله ﷺ هذه الأحجار التي يرمى بها يحمل صاحبها سعيراً ، قال : إنه ما نقل منها برفع ، ولولا ذلك . . . لزأبتها مثل الحلال) وأخرج هذا المرفوع بحاكم (١٧٦ ، ١) ، والدارقطني (ص ٥٩٩)

(٢) وقوله (ومن حل) أي عطف عليه ؛ أي يكره من الحل ، ودلت بدوله عن الحرم كرمي .

(٣) أي بإمكان ، ولا يعدوا وبائي (ش ١١٦ / ٤)

(٤) عن حابر رضي الله عنه أن النبي ﷺ لبى ركب الفصوة حتى أتى المشعر الحرام ، واستنفل بعده ودعا الله عز وجل ، وكبر وهلل ودخد ، ولم يركب وأضأ حتى أسمر حداً صحيح مسلم (١٢١٨) وقوله تعالى ﴿ فإيه أفصت من عرف قد حركوا الله عند الشمر الحرات ﴾ [القرة : ١٩٨]

(٥) قوله (أسرع الماشي) جواب (إذا بلغوا) كرمي قال لشرطي (١١٧ / ٤) قوله « أسرع الماشي » إلخ ، أي وإن لم يجد فرحة ، وهذا الإسراع لمذكر وبائي

(٦) (وحرك) عطف على : (أسرع) . كرمي

فيصلون متى بعد طلوع الشمس ، فيرمي كل شخص حينئذ

حيث لا ضرر حتى تقطع عرص ذلك المسل ، وهو قدر رميه حجر^(١) ثلاث^(٢)

وحكمته . أن أصحاب العير أفنكوا ثم على قول الأصح^(٣) : خلافه ، وأبهم لم يَدْخُلُوا الحرم ، وإنما أهلكوا قرب أوله ، وأن^(٤) رجلاً اضطاد ثم فترلت ناز آخرفته ، ومن ثم نُسبته أهل مكة وادي الدر

فهو^(٥) لكونه محل برول العدا^(٦) ، كديار نمود التي صبح أمره صلى الله تعالى عليه وسلم للمارين بها أن نبرعوا ، لثلاث نصيبهم مثل^(٧) ما أصاب أهلها^(٨) .

ومن ثم يسمي الإسراع فيه لعير الحاج أيضاً ، أو أن^(٩) البصري كانت تعف ثم ، وأمرنا^(١٠) بالمبالغة في محالمتهم

(فيصلون متى بعد طلوع الشمس^(١١) فيرمي كل شخص) منهم (حينئذ)

(١) عن حابر رضي الله عنه في حديث طويل ، وفيه (قدم يرون واحداً حتى أسفر جداً ، فدمع من أن يندفع للشمس حتى أتى بطن محتر ، فحرك قليلاً) الحديث أخرجه مسلم (١٢١٨)

(٢) في (أ) و (ج) : (والأصح) بزيادة (و) .

(٣) وفي بعض النسخ : (أو أن)

(٤) أي : أسرع الماشي وحريك الراكب هاشم (أ)

(٥) وفي (ت) و (ص) و (ض) والمطبوعات (عدا) بدون (الد)

(٦) وفي (ت) و (ب) و (ص) و (ط) و (ف) والمطبوعات لفظه (مثل) غير موجوده

(٧) عن بن عمر رضي الله عنهما قال لما مر النبي ﷺ بالحضر - أي أرض نمود - قال : لا تدخلوا مساكن الذين ظلموا أنفسهم أن يصيبكم ما أصابهم ، إلا أن تكونوا بأكين ، ثم فزع رأسه ، وأسرع السير حتى أثار البرادي أخرجه البخاري (٤٤١٩) ، ومسلم (٢٩٨٠)

(٨) وفي (أ) و (ج) و (ص) : (وأن) .

(٩) وفي (ب) و (ب) و (ص) و (ض) و (ف) والمطبوعات (فأمر)

(١٠) في (ص) والمطبوعات هذا زيادة شرح ، وهي (وأمرها كرمح)

سَمِعَ خَصِيَّاتٍ إِلَى جَمْرَةِ نَعْمَةَ ،

يُحْسِنُ دُحْرًا وَصَلَهَا رُكْبًا ، أَوْ مَا شَأْنُ مِنْ غَيْرِ تَعْرِيجٍ ^(١) عَلَى عِدِّهِمْ ، لَأَنَّهُ نَحْتُهُ مَنَى

وَهُدًى - أَعْيَى كَوْنَهُ عَقِبَ ارْتِدَاعِهَا كَرْمِجٍ - أَفْضَلُ أَوْقَاتِ بَرَمِي ، لَأَنَّهُ لَأَسْعَ ^(٢) مِمَّنْ وَصَلَ مَدَى هَلْ بَعَثَ كَوْنَهُ نَحْتَهُ فَيَرْمِي ، أَوْ يُرَاعِي الْوَقْتَ الْمَقْصُولَ فَيُؤَخِّرُ إِيَّاهُ ، كُلُّ مُخْضَلٍ ، وَقَصِيَّةٌ مَا مَرَّ فِي الصَّعْقَةِ ^(٣) الثَّانِي

(سبع حصيات إلى حمرة البقرة) ثلاث ع ، رواية مسلم ^(٤)

وَبَحَثَ رَمِيَّهَا مِنْ بَطْنِ بَوَادِي ^(٥) ، وَلَا يَحْجُورُ مِنْ أَعْلَى الْحِجْلِ ^(٦) حَتَّى يَهْدِي ، وَكَثِيرٌ مِنَ الْعَامَةِ يَعْنُونَهُ ^(٧) فَيَرْجِعُونَ بِالرَّمِي مَا لَمْ يُقْلِدُوا الْقَدْلَ بِهِ

(١) فِي (ب) ، (ص) ، (ن) ، (ع) ، (أ) ، (ي) حِينَ إِدْ وَصَلَهَا ، وَفِي (ب) (أ) (ي) إِدْ وَصَلَهَا ، وَفِي (أ) ، (أ) (ي) حِينَ وَصَلَهَا ،

(٢) قَوْلُهُ : (مَنْ غَيْرِ تَعْرِيجٍ) أَيُّ : مَنْ غَيْرِ مِيلٍ - كَرْدِي -

(٣) عَنْ حَاضِرٍ صَبِيٍّ لَهُ عَمَةٌ ، قَالَ : رَمَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِحِمْرَةٍ يَوْمَ الْحَرِّ صَحِيحٌ ، وَمَا يَعْنِي قَوْلَهُ رَأَيْتُ الشَّمْسَ - أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (١٢٩٩/٣١٤) ،

(٤) قَوْلُهُ (مَا مَرَّ فِي الصَّعْقَةِ) مَوْفُودُهُ (عَالَمٌ لَهُمْ) إِنْجَ كَرْدِي

(٥) عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ بَرْدٍ قَالَ : رَمَى عَبْدِ اللَّهِ بْنُ مَسْعُودٍ رَمِيَّ اللَّهِ عَنْ حِمْرَةٍ لَعَنَهُ مِنْ بَطْنِ بَوَادِي بِسَبْعِ حَصِيَّاتٍ بِكَثْرٍ مَعَ كُلِّ حَصَاةٍ - صَحِيحٌ مُسْلِمٌ (١٢٩٦) أَوْفَى أَبْصَارًا عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ رَمَى اللَّهُ عَنْهُ ، قَالَ : إِنْ نَاسًا يَرْمُونَ بِحِمْرَةٍ مِنْ فَوْقِ الْبَقَرَةِ ، قَالَ : فَرَمَاهَا عَبْدُ اللَّهِ مِنْ بَطْنِ بَوَادِي ، ثُمَّ قَالَ : مَنْ هَذَا وَبَدَى لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ - رَمَاهَا الَّذِي أَرَادَ عَلَيْهِ سُورَةُ الْبَقَرَةِ - صَحِيحٌ مُسْلِمٌ (١٢٩٦/٣٠٩) ، وَمِنْهُ فِي «صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ» (١٧٤٧) ،

(٦) أَيُّ أَنْ يَبْعَ مِنْهَا فِي بَطْنِ بَوَادِي وَبِهَا كُنَّ الرَّمِي فِي غَيْرِهِ ، كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ (سَمِ ١١٧) - (١١٨)

(٧) أَفْضَلُ عَمَّةِ الْمَدْرَجِ فِي الشَّرْحِ بِأَفْضَلٍ ، وَفِي الْكُرْدِيِّ فِي «حَاشِيَتِهِ» قَوْلُهُ : مَنْ أَعْلَاهَا ، أَيُّ : مَنْ حَتْفُهَا ، مَا إِذَا رَمَى مِنْ أَعْلَاهَا إِلَى الْبَرَمِيِّ - قَوْلُهُ بِكَثْرٍ ، خِلَافًا لِمَا فَهِمَ مِنْ عَدِّ لَعَنَةٍ وَبَحْثِهِ عَدَمَ الْإِحْرَاءِ ، عَدَمُ صَرْحٍ بِالْإِحْرَاءِ ، فِي «لَا يُعَادُ» (ش ١١٧) ،

(٨) لَعَنَهُ فِي رَمَاهُ ، وَلَا - فَانْعَوْجُودُ فِي رَمَاهُ رَمَى بَعْضَ الْعَامَةِ مِنْ أَعْلَى الْحِجْلِ إِلَى بَطْنِ بَوَادِي ، وَتَقَدَّمَ أَنَّهُ جَائِزٌ وَخِلَافُ السَّنَةِ ، (ش ١١٨/٤) ،

ويقطع التلبية عند انتهاء الزمعي ، ويكثر مع كل حصاة .

ويُسْرُ أن يجعل مكة عن يساره ومي عن يمينه ، ويشتملها حالة الرمي ؛
للانواع^(١)

ويحتصر هذا يوم الحجر ؛ لحيثها فيه ، بخلاف نية أيام التشريق ؛ فإن السنة
استقباله للقبلة في رمي الكل .

نبيه هذه الحمرة ليست من منى ، بل ولا عفتها ؛ كما قاله الشافعي
ولاصحاب^(٢) ، خلافاً لجميع ؛ كما بينه في الحاشية^(٣)

(ويقطع التلبية عند انتهاء الرمي) فلا يعود إليها ، للانواع^(٤) ، ولأنها شعار
الإحرام ، ويأرمي أحد من التمثل ، ومن ثم لو ترك الأضطر ؛ بأن قدم الطواف
أو الحلق . . قطع التلبية عنده .

وقطعها^(٥) المعتمر عند انتهاء طوافه

(ويكثر مع كل حصاة) للانواع ، رواه مسلم^(٦)

وتصنيف الأحاديث وكلامهم أنه يقتصر على تكبيرة واحدة ، قاله
المصنف رداً^(٧) به نقل الماوردي عن الشافعي تكبيره له^(٨) ثنتين أو ثلاثاً

(١) عن عبد الرحمن بن يزيد أنه حج مع ابن مسعود رضي الله عنه ، فرأه يرمي الحمرتين الكبرى مع
حصاة ، فجعل الب عن يساره ، ومي عن يمينه أخرجه البخاري (١٧٤٩) ، ومسلم
(٣٠٧ ١٢٩٦)

(٢) الأم (٥٦١ / ٣) .

(٣) حاشية الإيضاح (ص : ٤٠٩ - ٤١٢) .

(٤) عن لعن بن عباس رضي الله عنهما أن رسول الله ﷺ لم يركب منى حتى بلغ العمرة أخرجه
البخاري (١٦٨٥) ، ومسلم (١٢٨١)

(٥) قوله (وقطعها) إلح عطف على قول المنس (ويقطع) إلح (ش : ١١٨)

(٦) عن حابر رضي الله عنه في حديث طويل ، وفيه حتى أتى العمرة التي عند الشجرة ، فرماها
بسع حصيات ، يكثر مع كل حصاة منها صحيح مسلم (١٢١٨)

(٧) ومي (ص) : (رداً)

(٨) أي ' تكبير التكبير لكل حصاة . (ش : ١١٨ / ٤) .

ثُمَّ يَدْنُحُ مِنْ مَعَهُ هَذِي ، ثُمَّ يَخْلُقُ أَوْ يُقَصِّرُ ، وَالْحَلْقُ أَفْضَلُ مِنَ التَّقْصِيرِ .

مع توالي كلمات بينها^(١) .

(ثُمَّ يَدْنُحُ مِنْ مَعَهُ هَذِي) يَدْرُ أَوْ تَطْرُقُ هَذِي^(٢) ، وَمِنْ مَعَهُ ذَلِكَ وَمِنْ لَا هَذِي مَعَهُ^(٣) أَصْحَبَتْهُ (ثُمَّ يَخْلُقُ أَوْ يُقَصِّرُ) لَثَوَتْ هَذَا التَّرْتِيبَ فِي الْمَسْلُومِ^(٤) .

(وَالْحَلْقُ) لِلذِّكْرِ الْوَاضِحِ (أَفْضَلُ) عَالِي (مِنَ التَّقْصِيرِ) أَنْعَاءً^(٥) وَإِجْمَاعاً ، وَلِأَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ دَعَا لِلْمُحْتَلِّينَ بِالرَّحْمَةِ ثَلَاثًا ثُمَّ لِلْمُقَصِّرِينَ^(٦) ، زَوَاةُ الشُّبْحَانِ^(٧) .

وَيُسْرُ الْإِسْتِدَاءِ شَقُّهُ الْأَمْرَ وَاسْتِيعَانُهُ ، ثُمَّ اسْتِيعَاثُ الْبَقِيَّةِ حَتَّى يَنْتَعُ عَظْمِي الصَّدْعَيْنِ .

وَأَنْ يَنْتَقِلَ الْمُحَلَّقُ ، وَتُكْتَبَ مَعَهُ وَعَقْدُهُ ، اقْتِدَاءً بِالسَّلَفِ وَإِنْ اسْتَعْرَبَهُ^(٨) فِي الْمَجْمُوعِ^(٩) .

(١) المجموع (١٣٦، ٨ - ١٣٧) ، الحاوي الكبير (١٧٦، ٥) . وعار: ١/ ٥٥٩ (٣/ ٥٥٩)

(ويكرر مع كل حصاة) وراجع: سهل الصباح في أحلاف الأنبياء: مسائله (١٣٠)

(٢) قوله: (هذيه) مفعول (يلبغ) ، (ش: ١١٨/٤) .

(٣) قوله (ومن معه ذلك) : ليج عطف على (من معه هذي) ، والإشارة إلى الهدي (ش: ١١٨/٤) .

(٤) أي في حديث جابر رضي الله عنه الطويل (١٢١٨) . وعن أس من مائة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ أتى منى ، فأبى الحرم فرماها ، ثم أتى مكة فبقي وسحر ، ثم كان للمحلاق أخذ ، وأشار إلى حذبه الأيمن ثم الأيسر ، ثم جعل يعطيه الناس صحيح مسلم (١٣٠٥)

(٥) عن ابن عمر رضي الله عنهما كان خلق رسول الله ﷺ ، وخلق طائفة من أصحابه ، وقصر بعضهم قال عبد الله بن رسول الله ﷺ قال : «رحم الله المتحللين مرة أو مرتين ، ثم قال : والتقصرين» . أخرجه مسلم (١٣١٦/٣١٦) .

(٦) وفي (ص) ، (ف) ، (المطلوعة المصرية) (للمقصرين مرة)

(٧) صحيح البخاري (١٧٢٨) . صحيح مسلم (١٣٠٢/٣٢٠) عن أبي هريرة رضي الله عنه

(٨) أي : من التكبير عقب فراع الحلق . (ش: ١١٨/٤) .

(٩) المجموع (١٥٠/٨)

وَالْحَلَقُ نُسْكَ عَلَى الْمَشْهُورِ ، وَأَقْلَهُ ثَلَاثُ شَعْرَاتٍ ،

وُثِدَتْ لَهَا أَنْ تَعْمُ الرَّأْسَ بِالتَّقْصِيرِ ، وَأَنْ يَكُونَ بِقَدْرِ أُنْمِيَةٍ ، قَالَهُ^(١)
الْمَاورِدِيُّ^(٢) إِلَّا الدَّوَانِثُ ؛ لِأَنَّهُ قَطَعَ بِعَصَبِ يَشِيئُهَا^(٣) .

(وَالْحَلَقُ) أَيِ إِرَالَةِ الشَّعْرِ الْمَشْتَمِلِ عَلَيْهِ الْإِحْرَامُ ؛ بَأَنٍ وَجَدَ فَلَ دَحْوٍ
وَقَبِ التَّحْلِيلِ^(٤) فِي حَجٍّ^(٥) أَوْ عَمْرَةٍ (نُسْكَ) لَا اسْتِخَاةَ مُحْطُورٍ ؛ كَلَسِ
الْمَحِيطُ (عَلَى الْمَشْهُورِ) فَبُذِلَتْ عَلَيْهِ ؛ لِلتَّعَاوُلِ بَيْنَهُمَا^(٦) فِي الْحَرِّ^(٧) ، وَهُوَ
إِنَّمَا يَكُونُ فِي الْعَادَاتِ ، وَصَحَّ خَيْرٌ . لِكُلِّ مَنْ خَلَقَ رَأْسَهُ يَكُلُّ شَعْرَةً سَقَطَتْ
نُورَ يَوْمِ الْقِيَامَةِ^(٨) .

(وَأَقْلَهُ) أَيِ : الْحَلَقُ بِالْمَعْنَى الْمَذْكُورِ . (ثَلَاثُ شَعْرَاتٍ) أَوْ جُزْءٌ مِنْ كُلِّ
مِنْ ثَلَاثَةٍ ، لَا أَقْلُ ، مِنْ شَعْرِ الرَّأْسِ^(٩) وَإِنْ اسْتَرْسَلَ وَحَزَّحَ عَنْ حَذِّهِ وَلَوْ عَلَى

(١) قوله (قاله الماوردي) كذا في أصله رحمه الله تعالى ، والمناسب حذف (الباء) لأن
المقول من الماوردي بحصصه غير الدوائث ؛ كما يصرح بذلك كلام ابن شهة بعلأ عن شرح
المهدب ، وأقره . ثم رأيت حذف (الباء) من بعض النسخ وهو صحيح بصري (ش)
(١٢٠ / ٤)

(٢) البحاري الكبير (١٥٤ / ٥) وقوله (إلا) متنى من (أن تعم الرأس بالتقصير) كذا يذهب
من ع ش . هامش (ك) .

(٣) قوله : (يشيئها) أي : يصيرها ذات شين . كردي .

(٤) خرج ما وجد بعد دخوله فلا يؤمر بحلقه ؛ لعدم شتم الإحرام عليه اهـ ، شرح
الروضة . (ش : ١٢٠ / ٤)

(٥) قوله (في حج) إلح معلق به (لعلق) في المتن (ش : ١٢٠ / ٤)

(٦) قوله (لتعاضل بينهما) أي بين الحل والتقصير كردي

(٧) (في الحر) وهو قوله (ودع للمحلقين) إلح كردي سبق محريج هذا البحر
(ص : ١٩٢)

(٨) أخرجه ابن حبان (١٨٨٧) عن ابن عمر رضي الله عنهما

(٩) قوله (لا أقل) عطف على قول المصنف (ثلاث) إلح ، وقوله (من شعر)
إلح بعد لقوله المصنف المذكور . (ش : ١٢٠ / ٤) .

حلقاً أو تقصيراً .

دفعات^(١) ، كما في « المجموع »^(٢) وغيره ، وإيهام « الروحه » بحلقة^(٣) غير مردي

أو نشان أو واحدة إن لم يكن غيرهما أو غيرها .

وديت لقوله تعالى ﴿ تَحْفَظُهُمْ سُبُوحٌ قُدُّوسٌ ذُلِّلُوا قُلُوبَهُمْ شَعْرًا مِنْهَا ، وَإِذْ هِيَ لَا تَخْتَلِقُ ، وَهُوَ حَمِيمٌ ﴾^(٤) أفنه ثلاث

وبهذا^(٥) اندفع ما يُقال لآية حجة على التعميم ، لأن التقدير شعر رؤوسكم ، وهو مصاف فيهم

ودفعه بقول « المجموع » (قام الإجماع على عدم التعميم)^(٦) . . . غير صحيح ، لأن كلام « المجموع » مؤول ؛ كما سقط القول عنه مع باب أن مالكاً وأحمد وغيرهما قائلون بوجوب التعميم في إفتاء طويل^(٧)

(حلقاً أو تقصيراً) فشره^(٨) في « القاموس » بأنه كث الشعر^(٩) ، والقصر بأنه الأحد منه بالمقصر ؛ أي المقرص ؛ معطفة^(١٠) عليه الآتي من عطب الأخصر ؛ تأكيداً .

(١) أي : في أوزنة متفرقة . رشدي . (ش : ١٢٠/٤) .

(٢) المجموع (١٥٠/٨) .

(٣) أي : سبع التمريس بهابه ومعني (ش : ١٢٠/٤) ورجع « روضه المطالع » (٢٨٢/٢) .

(٤) قوله (وهو) أي : يحفظ (ضم) ، (جمع) أي : اسم حس جمعي بهابه (ش : ١٢٠/٤)

(٥) أي : بتدوير لفظ (الشعر) مكرراً مقطوعاً عن الإضافة معني (ش : ١٢٠/٤)

(٦) المجموع (١٥٥/٨)

(٧) الفتاوى الكبرى المفهومة (٦٦/٢) .

(٨) أي : التقصير . (ش : ١٢١/٤) .

(٩) القاموس المحيط (١٦٦/٢) .

(١٠) أي : القصص على (تقصيراً) . هامش (أ) و (ك) .

أَوْ نَعْمًا أَوْ إِخْرَاقًا أَوْ قَضًا ، وَمَنْ لَا شَعْرَ بِرَأْسِهِ اسْتَحَبَّ

وَبِهَذَا يُقَالُ أَنَّ الْعَصِيرَ حَيْثُ أُطْلِقَ فِي كَلَامِهِمْ أُرِيدَ بِهِ الْمَعْنَى
الْأَوَّلُ^(١) ، وَهُوَ الْإِخْرَاقُ مِنَ الشَّعْرِ بِمَعْنَى أَوْ غَيْرِهِ

(أَوْ سَعًا أَوْ إِخْرَاقًا أَوْ قَضًا) أَوْ غَيْرَهَا مِنْ مَنَازِلِ وَجْهِهِ لِإِرَادَةِ ، لِأَنَّهَا الْمَقْصُودَةُ
بَعْدَ : إِنَّ يَدْرُ الذَّكَرُ الْحَلْقَ نَعْنِي ، وَهُوَ اسْتِئْصَانُ الشَّعْرِ بِالْمَوْسَى ، أَيْ
مَحِيطٌ لَا يَظْهَرُ مِنْهُ شَيْءٌ لَمْ يَكُنْ فِي مَحَلِّ التَّحَاطُّبِ فِيمَا يَظْهَرُ
ثُمَّ إِنَّ قَوْلَ^(٢) حَتَّى رَأْسِي فَالْكُلُّ ، أَوْ الْحَلْقُ ، أَوْ أَنَّ الْخَلْقَ كَمَنْ
ثَلَاثَ شَعْرَاتٍ

وَيُخْرِي ذَلِكَ^(٣) فِي يَدْرِ غَيْرِ الذَّكَرِ الْعَصِيرَ الْمَطْلُوبَ^(٤)
وَيُظَاهِرُ كَلَامِهِمْ هَذَا أَنَّ الرَّحْلَ لَا يَصِحُّ بَدْرُهُ لِلْعَصِيرِ ، وَعَلَيْهِ فَهُوَ مُشْكَلٌ ،
لِأَنَّ الدَّعَاءَ لِلْمُقَصِّرِينَ يَقْتَضِي أَنَّهُ مَطْلُوبٌ مِنْهُ ، فَهُوَ كَيْدَرُ الْمَشْيِ
وَقَدْ يُخَاتَبُ بِأَنَّهُ انْضَمَّ لَكُونِهِ مَعْصُولًا كَوْنُهُ شَعْرًا لِلنِّسَاءِ عَرَفًا ، بِحُلَاكِ نَحْوِ
الْمَشْيِ .

(وَمَنْ لَا شَعْرَ بِرَأْسِهِ) حَلْقَةً ، أَوْ لِحْلَمَهُ وَاعْتِمَارَهُ^(٥) عَقَبَهُ^(٦) (اسْتَحَبَّ)

- (١) قَوْلُهُ (الْمَعْنَى الْأَوَّلُ) وَهُوَ كَيْدَرُ لِسَرِّهِ وَقَوْلُهُ (وَهُوَ) يَرْجِعُ إِلَيْهِ ، يَعْنِي وَالْكَفَّ
الْإِخْرَاقُ مِنَ الشَّعْرِ ، كَرَدِّي .
(٢) قَوْلُهُ (ثُمَّ إِنَّ قَوْلَ) أَيْ قَالَ فِي بَدْرِهِ (حَتَّى رَأْسِي) أَيْ قَدْ عَلَيَّ حَتَّى رَأْسِي ، فَهُوَ
بِمَعْنَى مَضَافٍ بِإِلَازِمِهِ حَلْقُ الْجَمِيعِ ، كَرَدِّي .
(٣) أَيْ ، قَوْلُهُ : (إِنَّ يَدْرُ الذَّكَرِ ...) إلخ . (ش : ١٢١/٤) .
(٤) وَهُوَ كَوْنُهُ يَدْرُ أَمْنَهُ مِنْ جَمِيعِ حَوَائِجِهِ ، أَوْ مَعْدِنُهُ لِدَوَائِبِ عَيْنِيهِ مِنْ مَصْرِيٍّ أَمُولٍ هَدٍ
يَنْصَرِّحُ بِالْإِسْبَاعِ ، أَوْ قَابِ قَوْسٍ عَيْنِي نَعَصِيرَ رَأْسِي ، وَأَمَّا إِذَا أُطْلِقَتْ كَمَا فِي ثَلَاثِ
شَعْرَاتٍ ، كَمَا فِي كَلَامِ الشَّارِحِ وَهُوَ الْمَعْنَى (ش : ١٢١/٤) .
(٥) بِمَعْنَى أَوْ يَغِيرُ ذَلِكَ (سَم : ١٢١/٤) وَفِي (ح) وَلِطَبْوَعِهِ الْمَصْرِيَّةِ
(وَاعْتِمَارَهُ) ، وَفِي (أ) : (وَاعْتِمَارَهُ) .
(٦) أَيْ : عَقَبَ الْحَلْقَ ، هَامِش (ك)

وَيَدْخُلُ وَقْتُهَا نَصْفَ لَيْلَةِ الشَّحْرِ ، وَيَبْقَى وَقْتُ الرُّمِيِّ إِلَى آخِرِ يَوْمِ الشَّحْرِ ،
وَلَا يَخْتَصِرُ الذَّنْحُ رُمِي

لوقت الذي ذكرنا ، للاتناع^(١) ، فإن خالف صح ، لإدله صلى الله عليه وسلم
في ذلك ، رواه الشيخان^(٢) .

(ويدخل وقتها) أي الأعمال المذكورة ، إلا الذبح^(٣) لمن وقف بعرفة^(٤)
(نصف ليلة المحر) لصحة الحر به في الرمي^(٥) ، وقبس به غيره^(٦) .

(ويبقى وقت الرمي) الذي هو وقت فصيلة إلى الروال ، وختيار (إلى
آخر يوم المحر) لحبر البخاري^(٧) ، وحوار إلى آخر آدم التثريب ، هذا هو
المعتمد من اضطراب طويل في ذلك

(ولا يختصر الذبح) للهدايا (رمس) كما وقع في « المحر »

(١) كما مر في الأحاديث السابقة .

(٢) عن عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما أن رسول الله ﷺ وقف في حجة الوداع يمشي
للناس يسألونه ، فعاد رجل فقال : لم أشعر بمخلف قبل أن أدبح ؟ فقال : ادبغ ولا تخرج ،
فعاد آخر فقال : لم أشعر بحرب قبل أن أرمي ؟ قال : ازم ولا حرج ، فعاد سئل لبي ﷺ
عن شيء فذم ولا آخر إلا قال : افضل ولا حرج ، صحيح البخاري (١٧٣٦) ، صحيح
مسلم (١٣٠٦)

(٣) أي دبح الهدي لمسوق مبرأ إلى الله تعالى ، فدخل وقته بدخول وقت لأصحابه ، كما
سيأتي ، نهاية ومعني . (ش : ١٢٢ / ٤)

(٤) أي قبل نصف الليل ، أما إذا فعلها بعد انقضاء الليل وقبل لوموت فإنه يحسب عليه
إعادتها . نهاية ومعني وإيعاب . (ش : ١٢٣ / ٤)

(٥) عن عائشة رضي الله عنها (أرسل النبي ﷺ بأمر منه بلة الحر رمس لجمرة بين الصعر ، ثم
مضت فأدأمت) الحديث أخرجه الحاكم (٤٦٩ / ١) ، وأبو داود (١٩٤٢)

(٦) أي قس بالرمي الطواف والحلق بجامع أن كلًّا من أسب التحلل بهديه ومعني (ش
(١٢٣ / ٤)

(٧) عن ابن عباس رضي الله عنهما ، قال مثل النبي ﷺ قال رمس بعمامة أميب ، فقال : لا
خرج ، صحيح البخاري (١٧٢٣) ، وأخرجه مسلم بحقه (١٣٠٧) والماء يطلق
على ما بعد الروال . المعجم الوعاج (٥٢٣ / ٣) .

قُلْتُ الصَّحِيحُ اخْتِصَاصُهُ بِوَقْتِ الْأُصْحَبَةِ ، وَسَيَأْتِي فِي آخِرِ بَابِ
مُحَرَّمَاتِ الْإِحْرَامِ عَلَى الصَّوَابِ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ
وَالْحَلَقُ ، وَالطَّوْفُ ، وَالنَّعْيُ لَا آخِرَ لَوَقْتِهَا

هنا^(١) وإن اختص بمكان هو الحرم ، بخلاف الصحابة تختص بيوم النحر والثلاثة
بعده .

(قلت الصحيح اختصاصه بوقت الأصحبة ، وسأني) أن
المحرر^(٢) ذكره كذلك (في آخر باب محرمات الإحرام على الصواب ،
والله أعلم) .

ونمتحن جمع لـ المحرر ، كـ العرب^(٣) فحملوا ما هنا ، من عدم
الاحتصاص على الدماء الواجب لحبر أو حنظل ، فيها قد سُمِّيَ هدياً
بعم ، ما غُضِيَ منها بسبه يَجِبُ فعله فوراً ، حروماً من المعصية
وما يأتي^(٤) ، من الاحتصاص على ما سبق تقريراً ولو مدوراً ، وهذا^(٥) هو
المسمى هدياً^(٦) حقيقة ، ومن ثم^(٧) طعن في الجمع بأنه خلاف ظاهر عبارته
والمبادر منها .

(والحلق ، والطواف ، والسعي^(٨) لا آخر لوقتها) لأن الأصل عدم
الناقبة

(١) المحرر (١٣٠) لدار الكتب العلمية ، وفيه (ودفع الهدى يختص برمان) ولا يصح وفي
المحرر (٢٣٦/١) لدار السلام (ودفع الهدى لا يختص برمان)

(٢) المحرر (١٣٥)

(٣) اشرح الكبير (٥٤٧/٣)

(٤) عطف على (ما هنا) . هامش (ك)

(٥) أي : ما سبق تقريراً . (ش : ١٢٣/٤) .

(٦) قال : نهاية ، أو المعنى : الهدى مشترك بينهما (ش : ١٢٣/٤)

(٧) أي : من أجل أن اسمه الأولى محاربة (ش : ١٢٣/٤)

(٨) أي : إن لم يكن فعل بعد طواف قدوم . نهاية ومعنى (ش : ١٢٣/٤)

نعم ، يُكره تأخيرها عن يوم النحر ، واشتد منه تأخيرها عن أيام التشريق ، ثم عن حروجه من مكة

ولا يُفيه^(١) - خلافاً للإسوي - أن طواف الوداع يقع عن ركس ، لأن هذا لقاء بعض نسكه لا ينزله طواف وداع ، كما مر^(٢)

وتحت أن الرفعة حرمة تأخير التحلل الأول إلى قس^(٣) ، لأنه بصير محرماً بالحج في غير أشهره ، وكما أن من فاته الحج ينزله التحلل ، أي فوراً ، ويحرم عليه تأخيرها إلى قابل ، لأن استدامته كاستدامته ، وسداؤه لا يصح^(٤)

وردة السكبي ، وروي بأن وقوف عرفة معظم الحج ، وما بعده تبع له مع تمكثه منه^(٥) كل وقت ، فكانه غير محرم ، بخلاف من فاته فإن معظم حجه باقي ، فيترك من بقاءه على إحرامه بسداؤه حاجاً في غير أشهر الحج ويؤيده^(٦) أنه لو أخصر بعد الوقوف لا ينزله التحلل

والإسوي^(٧) بأن وقت الحج يخرج منحر يوم النحر ، والتحلل قبله لا يحث انداماً ، بل الفصل تأخيرها عنه^(٨) ، وبأنه بخور الإحرام بالدالة المطلقة^(٩) في

(١) قوله (ولا يفاه) أي لا يباهي الخروج من غير معصية ، وصورة الصافاة أن يقال إن صواف الوداع واجب ، فمضى طوافه ، وقع عن العرض ، فلا يتصور الخروج من غير طواف ، فدفعه بقوله (لأن هذا) أي هذا لرحل (للهاء) إلح كردي

(٢) وقوله (كما مر) أي في (مصل) وأحداث السعي) في شرح قوله (وأن يسمى بعد طواف قدوم أو ركس) ، كردي

(٣) أي : سنة ثانية ، (ش : ٤ / ١٢٣) .

(٤) كفاية السيه (٢٣ / ٨)

(٥) أي : من التحلل - هامش (ك) .

(٦) أي : الفرق المذكور - (ش : ٤ / ١٢٣) .

(٧) وقوله (والإسوي) عطف على (السكبي) كردي

(٨) وقوله (بل الفصل تأخيرها عنه) يعني كيف يكون الاستدامة كالاستاء ١٩ كردي

(٩) وقوله (بالدالة المطلقة) يعني من صلاة كردي

وإذا قُتِلَ ، انْحَلَقَ ثَمْتُ فَمَعْلِ اثْنَيْنِ مِنَ الرِّمِيِّ ، وَالْحَلَقُ ، وَالْطَّوْفُ ، حَصَلَ
التَّحْلِيلُ الْأَوَّلُ ، وَحَلَّ بِهِ الْمُنْسُ وَلَحْنُ الْقَدَمِ ، وَكَدَا الصَّيْدِ وَعَقْدُ الْكَاحِ فِي
الْأَطْهَرِ

قُلْتُ الْأَطْهَرُ لَا يَحَلُّ عَقْدُ الْكَاحِ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ

عمر وقت الكراهه ، وسمُّها^(١) إليه ، وهو نظيرُ مسألنا^(٢)

(وإذا قُتِلَ) لَحَلَقَ سَكَ (وهو المشهور) (فَمَعْلِ اثْنَيْنِ مِنَ الرِّمِيِّ) بحمزة
العقة (وَالْحَلَقُ) أو التَّفْصِيرُ (وَالطَّوْفُ) المنوع بالسعي إن لم يَكُنْ سَعًى (
حَصَلَ التَّحْلِيلُ الْأَوَّلُ) من تحلِّي الحج ، فإن لم يَكُنْ برأيه شعراً حَصَلَ بواحدٍ
مِنَ الْبَاقِيَيْنِ^(٣)

(وَحَلَّ بِهِ الْمُنْسُ) وَنَحْوُهُ (وَلَحَلَقَ وَالْقَلَمُ) وَالطَّبِثُ ، بِلِ يُسْرُ سَطَبُ
وَاللِّبْسُ ، لِلاتِّعَاقِ^(٤) ، كَمَا مَرَّ^(٥) .

(وَكَدَا الصَّيْدِ وَعَقْدُ الْكَاحِ) وَالتَّمَتُّعُ بِمَا دُونَ الْمَرْحِ وَلَوْ شَهْوَةً (فِي الْأَطْهَرِ)
كَلْحَلٍ بِحَامِعٍ عَدَمٍ بِفَادٍ كُلِّ نَحْوٍ

(قُلْتُ الْأَطْهَرُ لَا يَحَلُّ عَقْدُ الْكَاحِ) وَلَا لِمَتَّعٍ ؛ كَالطَّرِ شَهْوَةً (وَنَهَ
أَعْلَمُ) لِلْحَرِّ الصَّحْحِ ، إِذَا رَمَيْتُمُ الْجَمْرَةَ فَقَدْ حَلَّ لَكُمْ كُلُّ شَيْءٍ إِلَّا النِّسَاءَ^(٦)

(١) فِي (ح) وَاسْمُهُ عَمُّ الْوَهْبِيَّةِ وَاسْمُهُ نَهَ (بِمِثْلِهَا) بِالْهَاءِ

(٢) الْمَهْمَلَاتُ (٢٧٢/٤)

(٣) وَفِي (ب) وَ (ح) وَ (ف) وَ (ق) وَاسْمُهُ لِمَصْرِيَّةٍ وَالْوَهْبِيَّةُ (اسْمُهَا)

(٤) عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ هَيَّجْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بِيَدَيَّ هَاتَيْنِ حِينَ أُحْرِمُ ، وَلَحَلُّهُ حِينَ أُحِلُّ
فَلِ أَنْ يَصُوفَ ، وَاسْمُهَا مِثْلُهَا أُحْرَجَ سَحَارِي (١٧٥٤) ، وَمُسْلِمٌ (١١٨٩) ، وَعَنْ عَائِشَةَ
رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا رَمَيْتُمْ وَحَقَّقْتُمْ فَقَدْ حَلَّ لَكُمْ الطَّبِثُ وَنَبَاتٌ وَكُلُّ
شَيْءٍ إِلَّا النِّسَاءَ ، أُحْرَجَ بِنِ حَرِيمَةٍ (٢٩٣٧) ، وَابْنُ رَجَوِي (ح) (٥٨٠) ، وَلَهُمْ فِي
الْكُفْرِ (٩٦٧٩) ، وَاسْمُهُ نَهَ ، وَأَحْمَدُ (٢٥٧٤٣) ، وَأُحْرَجَ أَيْضاً أَبُو دَاوُدَ بِالنَّهْطِ لِأَبِي إِدَا

(٥) فِي (ح) : (٨٥-٨٦)

(٦) أُحْرَجَ مِنْ مَحَاةٍ (٣٠٤١) ، وَاسْمُهَا نِي (٣٠٨٤) ، وَأَحْمَدُ (٢١٢١) عَنْ بِنِ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا

وإذا فعل الثالث حصل التحلل الثاني ، وحل به في المحرمات

(وإذا فعل الثالث) الباقي من أسباب التحلل (حصل التحلل الثاني ، وحل به باقي المحرمات) إجماعاً وإن بقي عنه المسبب وبقي الرمي ولو قاه الرمي^(١) توقف التحلل على الإتيان بدله^(٢) ولو صوماً ، كما فلاه^(٣) وإن أطال جمع في اعتراصه ، تسريلاً للسدس مرة المعدل وإما لم يتوقف تحلل المحصر^(٤) عليه ، لأنه^(٥) واحد ، فشق بقاؤه محرماً من سائر الوجوه ، ولا كذلك هنا .

أما العمرة فليس لها إلا تحلل واحد ، لأن الحج يطول رمه ، وتكثر أعماله ، فأبىح بعض محرماته في وقت وبعضها في وقت آخر ، تحفيظاً لمشتقة ، بحلابها

ونظير ذلك : الحيص لما طال رمه جعل لارتفاع محظوراته عجلان انقطاع الدم والعسل ، بحلاب الجنابة ورأى الثقبسي تحلاً ثالثاً ، وهو حق شعر بقية البدن لحله بحلق الركن ، أو سقوطه^(٦) .

عنهما موقوفاً وأخرجه أبو داود (١٩٧٨) عن عائشة رضي الله عنها مرفوعاً

(١) أي رمي يوم النحر ، بأن حرجب أيام الشرب قلته (ش ١٢٤ / ٤)

(٢) وهو الذبح ثم الصوم . وبالي . (ش : ١٢٤ / ٤) .

(٣) اشرح الكبير (٤٢٩ / ٣) . روضة الطالبين (٣٨٤ ، ٢)

(٤) أي انعدم للهدني قوله (عليه) أي على البدن بهبه ومعني وأسي أي بدن

ما يحلل به ، وهو الهدني ، لا بدل الرمي ، كما توهم من هذه العبارة سم (ش

١٢٤ / ٤) .

(٥) أي تحلل المحصر (سم ١٢٤ / ٤) أي تحلل واحد

ومني (ط) و (ف) (بعده) أي دون التعليم على الأوجه تحلل (وهي (ح)

و (ثور) (تحله) أي دون لتعلم على الأوجه تنعم البدن بعبه (ا

(٦) قوله (أو سقوطه) عطف على (حل الركن) ، وبصير له (ش ١٢٥ / ٤) أي عدد

علم الشعر . هامش (ا) .

لَيْلَتِي الشَّرِيقِ ، وَرَمَى كُلَّ يَوْمٍ إِلَى الْحِمَرَاتِ الثَّلَاثِ كُلَّ حُمْرَةٍ سَعِ حَصَابٍ

سَجَلٍ وَبَسَاراً إِلَى الْجَلِ ، وَحِينَ يَخْرُجُ مِنْ مِثْنِ كَثِيرٍ يَطْنُ أَكْثَرَ الدَّسِ مِنْهَا
(لَيْلَتِي) يَوْمِي (الشَّرِيقِ) الْأَوَّلِينَ^(١) ، أَيِ مَعْظَمَهُمَا ، وَكَذَا ثَلَاثَةُ يَوْمٍ
يَنْفَرُ نَفراً صَحِيحاً : كَمَا سَيُعْلَمُ مِنْ كَلَامِهِ .

(وَرَمَى) وَحِوَالاً بِلَا حَلَالٍ [وَالْأَصْلُ فِي الرَّمْيِ ، لَا الْوَاحِدُ فِيهِ ؛ كَمَا
يُعْلَمُ مِمَّا يَأْتِي^(٢) . أَنْ يَكُونَ^(٣) (كُلَّ يَوْمٍ إِلَى الْحِمَرَاتِ الثَّلَاثِ) (وَيَحُثُّ فِيهِ -
جُمُعَةً^(٤) أَوْ مَرَّةً^(٥) - أَنْ يَرْمِيَ) (كُلَّ حُمْرَةٍ سَعِ حَصَابٍ) بِلَا نَوَاحٍ^(٦)
وَمَحَلُّ ذَلِكَ^(٧) : حَيْثُ لَا عَدْرَ ، وَمِنْهُ قَصْدُ سَفِي الْحَاخِ بِمَكَّةَ أَوْ بِطَرِيقِهَا ،

(١) وَفِي بَعْضِ النُّسخِ : (الْأَوَّلِينَ) .

(٢) مِنْ حِوَالٍ بِأَحْمَدٍ رَمَى كُلَّ يَوْمٍ إِلَى أَحْرَ أَيَّامِ الشَّرِيقِ (مَعْرِي ١ : ٢٦٧)

(٣) وَفِي (حَسَنٍ) وَاسْطَبُوعُهُ الْوَحِيدَةُ وَاسْطَبُوعُهُ مَا بَيْنَ الْمَقْبُورَيْنِ فِي مَوْضِعَيْنِ يَحْتَفِظُ بَعْدِيماً
وَتَأْخِيراً .

(٤) هَبْلُ قَوْلِهِ (جُمُعَةً أَوْ مَرَّةً) أَيِ جَمْعٍ فِي يَوْمٍ رَمَى أَيَّامَ أَوْ يَوْمَيْنِ ؛ كَمَا يَأْتِي فِي الْمَعْدُورِ
وَعِبرُهُ كَرْدِي هَبْ أَيْ قَاسِمٌ (١٢٥/٤) (قَوْلُهُ : جُمُعَةً أَيِ مَا أَنْتَ الرَّمْيِ إِلَى
الثَّلَاثِ مَرَّةً مِنْ عِنْدِ الثَّلَاثِ فِي وَفْتٍ وَاحِدَةٍ ، وَقَوْلُهُ : أَوْ مَرَّةً ؛ مَا رَمَى مِنْ كُلِّ يَوْمٍ فِيهِ ، أَوْ
الْيَدِ الَّتِي يَعْلَمُ فِي خَيْرِ الثَّلَاثِ) .

(٥) قَوْلُهُ (أَوْ مَرَّةً) يَعْنِي رَمَى كُلَّ يَوْمٍ عَلَى الْأَعْرَادِ كَرْدِي

(٦) عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا عَالَتْ أَعْيُنَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِنْ أَحْرَ يَوْمِهِ حِينَ صَلَّى الظُّهْرَ ، ثُمَّ رَجَعَ
إِلَى مَسْجِدِهَا لِيَأْتِيَ أَمَامَ الشَّرِيقِ يَرْمِي الْجُمُعَةَ إِذْ أَرَبَتِ الشَّمْسُ ، كُلَّ حُمْرَةٍ بِسَعِ حَصَابٍ
بِكُرٍّ مَعَ كُلِّ حِصَاءٍ الْحَدِيثُ أَخْرَجَهُ ابْنُ حَرَبٍ (٢٩٥٦) ، وَابْنُ كَثِيرٍ (١٧٧/١) ،
وَأَبُو دَاوُدَ (١٩٧٣) ، وَالتَّهْمِي فِي الْكَبِيرِ (٩٧٢٥) ، وَأَحْمَدُ (٢٥٢٣١)

(٧) فِي نَحْوِهِ صَحِيحُهُ (دِينَكَ) بِالتَّشْبِيهِ (ش ١٢٥/٤) فِي جَمِيعِ النُّسخِ لِحَقِيقَةِ
وَاسْطَبُوعِهِ كَمَا أَتَيْنَا إِلَّا : حَاشِيَةُ الْكُرْدِي

قَوْلُهُ (وَمَحَلُّ دِينَكَ) أَيِ وَجُوبِ الْمَيْتِ وَالرَّمْيِ (حَيْثُ لَا عَدْرَ) أَمَا الْمَعْدُورُ ؛ كَأَهْلِ
السَّعَاءِ وَالرَّعَاءِ عَلَيْهِمْ إِذَا رَمَوْا جُمُعَةً مَعْقَةً يَوْمَ الْحَرِّ أَنْ يَمُرُّوا وَيَدْعُوا الْمَيْتَ بِمَيِّ ؛ لَمَّا
رَوَى الشَّحَدَانِ عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ الْعَاسِمَ أَسَادَ بْنَ أَبِي سَلَمَةَ أَنَّ بَيْتَ مَكَّةَ بَيَّانِي مَيِّ مِنْ أَحْلِ
السَّعَاءِ فَادِدٌ لَهُ فِي ذَلِكَ (صَحِيحُ الْحَارِثِيِّ (١٧٢٥) ، صَحِيحُ مُسْلِمٍ (١٣١٥) [

وَالسَّعَاءِ مَوْضِعٌ بِالسَّحَدِ الْحَرَامِ يَفْقَى فِيهِ الْمَاءُ ، وَيَحْتَمِلُ فِي حِيَاضِ سَبَلِ الشَّرِيقِ وَرَوَى

ورغى دأبه أو دوت ولو لعبر الحاح

نعم ؛ يُشعُّ بعد العروب المزم للرمي ؛ لأنه لا يكون سلاً ، بخلاف نحو
استفانة ، ولمزم الرعاء - بكر الراء ، والمذ - العوذ للرمي في وقته
ومز^(١) أن وقت أداء رمي الحجر من نصف ليلة الحجر إلى آخر أيام شربون ،
وبأبي^(٢) أن رمي كل يوم من أيام الشريق بذخل برواه ويشمر إلى آخرها ،
فهم^(٣) كغيرهم ترك رمي الحجر وما بعدها إلى آخرها ، يزعموا بكل قيل عروب
شمه^(٤)

وبهذا يُعلم أن معنى كون الرعي عذر على المعتمد عدم إكراهه في
تأخيره لأجله ، وإلا فهو مساو لغيره في الجوار ، فإن فرض خوفه على دته بو
عد للرمي الذي يُترك به كان معنى كون الرعي عذراً له عدم الإثم^(٥) ، كما
هو ظاهر .

وأما حواش بعضهم عن قول الإسموني (من الساقص العجب^(٦) قولهما
يخوّر لدوي الأعداء تأخير رمي يوم لا يومين ، مع تصحيحهما أن لغيرهم تأخير
رمي يومين فأكثر من عمر عذر ؛ لأن أيام من كالوقت الواحد^(٧) بأن

أبو دود [١٩٧٥] أن أبي بكر رخص برعاء الإبل في دنت فلتصعب جميعاً أن يدعوا رمي
به من عس السوالي ، لكن هو نائسه يوم الاحد ، ولا خوف الجوار بمذ إلى آخر أيام
الشربون كردي

(١) أي : في أوله (صل في الميت) ، (ش : ١٢٦/٤)

(٢) أي : عن قريب (ش : ١٢٦/٤)

(٣) أي : للرعاء ، (ش : ١٢٦/٤)

(٤) أي : آخر أيام الشريق ، (ش : ١٢٦/٤)

(٥) أي : في ترك الرمي ، (ش : ١٢٦/٤)

(٦) قوله (من الساقص العجب) خبر مقدم ، و(قولهما) مدأ كردي

(٧) لمهمات (٤ : ٢٨٨) ، شرح الكسر (٣ : ٤٢٤) ، روضة بطاسين (٢ : ٢٨٥ - ٢٨٦) ،

هذا^(١) فيمن بات لئالي من ، وذاك^(٢) في دي عدر لم يشها ، فمضاع التأخير عنه لتركة شعار المبيت والرمي .

فبرد^(٣) بأن ما ترك للعدر مسرلة المأني به في عدم الإثم ، فلم يثبت^(٤) التصيؤ بذلك^(٥) مع العدر ، على أن هذا الجمع محال لإطلاقهم في الموضعين من غير معنى يشهد له^(٦) ، فلا يلتفت إليه ، وإما الوجة ما ذكرته ، من أن (بحور)^(٧) معناه من غير كراهية ، (ولا يحور)^(٨) معناه يعني الحل المستوي الطرفين ، فأثله ، ويأتي قريب ما يؤيده

ومنه^(٩) أيضاً - خوف على محترم ولو لغيره فيما يظهر ؛ أحداً مما مر في (التيقن)^(١٠) ، ومرص تشق معه الإقامة بمعنى ، وتمريض منقطع^(١١) ، وطلت بحواشي ، وغير ذلك مما بيته في الحاشية^(١٢)

- (١) وقوله (بأن هذا) جواب البعض كردي قال الشرواني (١٢٦/٤) (قوله « هذا » أي تصحيحهما أو لغيرهم... إلخ) .
- (٢) أي قولهما (بحور) إلخ ، بصري . (ش : ١٢٦/٣)
- (٣) وقوله (فبرد) جواب (أما) أي : يرد ذلك الجواب بأن... إلخ . كردي .
- (٤) أي : تارك المبيت للعدر . (ش : ١٢٦/٤) .
- (٥) أي : بعدم جواز التأخير بيومين . (ش : ١٢٦/٤) .
- (٦) قوله (من غير معنى) إلخ معلق بالمخالفة ، وقوله (له) أي للمخالفة (ش : ١٢٦/٤) .
- (٧) قوله (أو بحور) أي بعد (بحور) في الممدود كردي
- (٨) (لا يحور فيه) أيضاً معناه يعني الحل كردي قال الشرواني (١٢٦/٤) (أي بعد « لا يحور » في قولهما « لا يحور بأحير يومين » بصري وكردي)
- (٩) أي من لعدر المستطوح جواب لمست ولزوم عدم نهائه ومعنى (ش : ١٢٦/٤)
- (١٠) في (٦٤١/١)
- (١١) قوله (وتمريض منقطع) أي من العدر تمريض شخص منقطع عن لبر كردي
- (١٢) حاشية لإيضاح (ص : ٤٦٦-٤٦٧)

ومنه م مزمعي مردعه ، من لاشعال سحو طواف الركن بقده
وسئلتم بما يأتي^(٢٢) : أن العذر في المبيت . . . يُسقط دمه ونمته ، وفي
الرمي يسقط إنمته لادته .

فيه وقع بموسم سنة ثمان وخمسين^(٢٣) صحت يوم الحر فسه عظمته من
أمرام الحاج^(٢٤) وأمر مكة^(٢٥) ، ثم تريت واشد الحوف حتى رحل أكثر الحاج
وسكنس سنة الف^(٢٦) وصحته ، ووقع التهت المطيع^(٢٧) ولم يرب الحوف شذ
حتى يفر من بقي مع الأمراء من الحجيج قبل روال يوم اسفر الأول ، وأراد بعض
أكبر سحاج أن يغود حتى قبل فوات وقت الرمي مع حيد من صاحب مكة ،
فعدر عنه ذلك ، تميزد الأعراب وانشارهم كبحراد ، وحشد الخلف
المقتون^(٢٨) في لزوم الدم .

وطاهر كلامهم^(٢٩) لرومه ، كما نته مع الميل إلى عدمه وبيان مسنده في

(١) أي وهو عدم امكان يعود بسبب فعله ، وإلا فحب جميعا بين الواجبين بغير
(ش . ١٢٦/٤)

(٢) أنعم في (ع : ٢٠٨-٢٠٩) .

(٣) ب . وسبع مة ، كما في : لغاوي * ابن محمد صالح (ش ١٢٧/٤)

(٤) قوله (أمراء الحاج كد في السح بالمد ، وبه معروف عن (أمير الحاج) كما عره
شرح في بعض كد حاكك بك بعضه (ش ١٢٧/٤) وفي (ح) (و) (ف) (أمير)
بدل (أمراء)

(٥) وهو ابن محمد تونسي بن شريف بركات (ش ١٢٧/٤)

(٦) قوله (سنة الف) وهو اسم ليوم الحادي عشر كردي

(٧) (و) المطيع (أي : السبع - كردي)

(٨) وفي (أ) (ب) (و) (ب) (٢) (ح) (و) (ح) (و) (ط) (و) (ف) (و) (ق) (و) (عري) (و) (عمور)
وخطه عن المكتبة (المعصوم) بالياء (و) (الشرطي) (١٢٧/٤) (قوله : المعصوم)
كما في السح : بالياء ، والأولى : حذفها .

(٩) أي طاهر ، من أن يعدر في الرمي يسقط إنمته ، لادته (سم ١٢٧/٤)

فإذا رمى اليوم الثاني فأراد أن يفر قتل غروب الشمس

(فتاوى مسطوط مستطير في « الفتاوى »^(١))

ومن ذلك المستند أن ما ذكره من الأعداد ، بعضه لا يمنع فعله بالنفس ، وبعضه لا يمنع الاستنابة فلزم الدم ؛ لإمكان الفعل .

وأما هذا العذر فممنوع للفعل بالنفس والثابت ؛ لأن كل أحد^(٢) حتى العسر المتحرّس صار حائفاً على نفسه فلم يكن فيه نقصان الشئ ، وأن كلام شارح يبعد ذلك ، وأن ما ذكره من الإحصار لا يأتي ذلك ؛ لأن الميت ثم يحد^(٣) فيه دم مع العذر ؛ كما يأتي ، فالرمي أولى

قيل : وقع نظير ذلك ، وأن علماء مصر ومكة اختلفوا في الدم ، فأفتى بعدمه المصريون ؛ كشيخنا ومعاصريه ، وبوجوبه المكثون

(فإذا^(٤) رمى اليوم الثاني^(٥) فأراد النهر) أي التحرك للذهاب ، إذ حقيقة النهر الارعاع ، فيشمل من أخذ في شعل الارتحال ، ويوافق الأصح في أصل الرواية ؛ أن عرونها وهو في شعل الارتحال لا يترمه الميت^(٦) وإن اغترصه كثيرون (قبل غروب الشمس) .

يؤخذ من قوله . (أراد) أنه لا بد من نية العبر مقارنة له ، وإلا لم يؤخذ بحروجه^(٧) بترمه العود ؛ لأن الأصل وجوب ميت ورمي الكل ما لم يتعجن

(١) الفتاوى الكبرى الفقهية (١٠٩ / ٢) .

(٢) وفي المطبوعات : (واحد) .

(٣) قوله (لأن الميت) إلح على صوابه (لأن الميت لم يحب فيه) كتاب وقوله (فيه) أي : في تركه . هامش (ك)

(٤) رمي (أ) و (ب) و (ت) و (ث) و (ج) و (ح) و (ز) و (ط) و (ف) و (و) و (ع) و (نمر) (وإذا) و (نوار) وهو كذلك في « السباح » وفي « لجم الزهاح »

(٥) أي : الأول من أيام التشريق نهاية ومعنى (ش) (١٢٧ / ٤)

(٦) روضه الطالبيين (٢٨٧ / ٢) وراجع « السهل الصحاح في اختلاف الأنساب » مسألة (٦٣١)

(٧) عذره اليوناني ومن وصل إلى حجرة المعية يوم اسفر الأول ناوياً النهر ورميها وهو عد وصوبه *

حار وسقط ميت السنة الثالثة ، ورمى يومها ،

عه ، ولا يستثنى معتملاً إلا من أراد ذلك ، ثم رأيت الوركشي (١) لا يذم من سنة
المراسي ، وبوخة بما ذكرته

(حار) إن كان مات الليلتين قبله ، أو تركهما بلعذر (وسقط ميت الليلة

الثالثة ، ورمى يومها) ولا دم عليه ، لقوله تعالى ﴿ قَسْرَ تَعْمَلُ فِي يَوْمَيْنِ فَلَا تُغْنِ
عَيْنُهُ ﴾ المراء ٢٠٣ والأصل فيما لا إثم فيه عدم الدم

لكن التأخير أفضل ، لا يستأ للإمام ، إلا لعذر ، كحوف أو غلاء ، ودلت^(١)

للإمام^(٢) ، بل في المجموع^(٣) عن الماوردي ما يقتضي حرمه عليه^(٤)

أما إذا لم يبتها^(٥) ولا عذر له ، أو بعد قبل الروال^(٦) أو بعده وقبل الرمي فلا

يجوز له المراسي ، ولا تسقط عنه ميت الثالثة^(٧) ، ولا رمي يومها على المعتمد

بعم ، ينقعه في غير الأولى^(٨) العود قبل العروب ، فيرمي وينقح حينئذ

وتنخث الإسموي طرد ما ذكر^(٩) في الأولى في الرمي^(١٠) ، فمن تركه

إليه حار من غير عليه الرجوع إلى حذمي ، ليكون يرمي بعد استكمال الرمي قاله من
الجمال . (ش : ١٢٧/٤) .

(١) قوله : (وذلك) أي : كون التأخير أفضل . كردي .

(٢) عن عائشة رضي الله عنها في حديث سبق ، وفيه (ثم رجع فمكث بعض ليلي أيام
للشرب) الحديث أخرجه ابن حريص (٢٩٥٦) ، والحاكم (١٧٧/١) ، وأبو داود

(١٩٧٣) ، والبيهقي في الكبير (٩٧٤٥) .

(٣) المجموع (١٨٠/٨)

(٤) لصغير في (عه) راجع إلى (الإمام) هامش (ك)

(٥) صادق لما إذا مات بعد فمط ، وهو ظاهر ، ثم رأيت السيد صرح به (سم ١٢٨/٤)

(٦) أي : مطلقاً . (ش : ١٢٨/٤) .

(٧) وفي (أ) و (ثور) : (ميت الليلة الثالثة)

(٨) راجع إلى قوله : (لم يبتها) . هامش (ك)

(٩) وقوله (ما ذكر) أراد به قوله (يصعد) إيج كردي قال الشرواني (١٢٩/٤)

بعد فعل كلام الكردي (والصواب قوله : فلا يجوز له المراسي) إيج

(١٠) قوله (في الأولى في الرمي) وفي الأصل من الرمي - انحرار الأول معلون (ذكر) و شامي =

هَذَا لَمْ يَنْفِرْ حَتَّى عَمَتْ وَحِبَّ مَبْنَاهَا ، وَرَمَى الْعِدَّ
وَيَدْخُلُ رَمَى الشَّرِيقِ

لَا لَعْدٍ اِشْتَبَعَ عَلَيْهِ الْمَرْءُ ، أَوْ لَعْدٍ يُفَكِّرُ مَعَهُ بِدَرْكِهِ^(١) وَلَوْ بَسَاتِ
فَكَذَلِكَ ، أَوْ لَا تُفَكِّرُ حَار

(هَذَا لَمْ يَنْفِرْ) بَصَمَ (عَائَهُ) وَكَسَرَهَا (حَتَّى عَمَتْ) الشَّمْسُ (وَحِبَّ
مَبْنَاهَا ، وَرَمَى الْعِدَّ) كَمَا صَحَّ عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا^(٢)

وَبَوَّاهُ لَعْدٍ أَوْ عَبْرَهُ بَعْدَ الرَّمْيِ قَبْلَ الْعُرُوبِ وَبَسَ فِي عَرْمَةِ الْعُودِ لِلْمَيْتِ ،
ثُمَّ عَادَ لَهَا فَلَهُ أَوْ بَعْدَهُ لَمْ يَذَرُهُ الْمَيْتَ وَلَا الرَّمْيَ إِنْ بَسَ ، وَوَقَعَ فِي كَلَامِ
الْفَرَزِيِّ هُنَا مَا لَا يَصِحُّ ، فَاخْتَلَفُوا

أَمَّا إِذَا كَانَ فِي عَزْمِهِ ذَلِكَ ، فَيَذَرُهُ الْعُودَ ، وَلَمْ تَنْفَعْ نَيْتُ الْفَرَزِيِّ ؛ لِأَنَّهُ مَعَ عَرْمَةِ
الْعُودِ لَا يُسَمَّى نَفْرًا .

(وَيَدْخُلُ رَمَى) كُلُّ يَوْمٍ مِنْ أَيَّامِ (الشَّرِيقِ) وَهِيَ ثَلَاثَةٌ بَعْدَ يَوْمِ الْحَرِّ ، سُمِّيَتْ
بِذَلِكَ ؛ لِإِشْرَاقِ نَهَارِهَا سَوْرَ الشَّمْسِ ، وَلِيَابِهَا^(٣) سَوْرَ الْقَمَرِ ، وَحِكْمَةُ التَّسْمِيَةِ^(٤)

- (طرد) قوله (رمى) أي رمى البرمى لأوس (ش ١٢٩،٤)

(١) أي في اليوم الذي يريد القرعة (ش ١٢٩/٤)

(٢) عن جامع رحمه الله تعالى أن عبد الله بن عمر كان يقول من عرمت عنه الشمس وهو يمشي من
أوسط أيام الشريق فلا ينفرد حتى يرمي الحمار من العدة أحرجه مالك (٩٥٥) ، والبيهقي
في « الكبير » (٩٧٧٢) قال السهلي (وروي عن ابن عمر مرفوعاً ، ورفعته ضعيف)
بإختصار .

(٣) في (ص) و (ط) و (ص) و (ل) و (أ) و (ب) و (ج) و (ح) و (ط)
(و) و (ع) و (ز) و (ح) و (ط) و (ل) و (أ) و (ب) و (ج) و (ح) و (ط)
(أ) و (ب) و (ج) و (ح) و (ط) و (ل) و (أ) و (ب) و (ج) و (ح) و (ط)
« قال « فرادوا فيه الباء على غير قياس ، وبظنهم أهل وأهل »

(٤) قوله (وحكمة التسمية) جواب عما قيل لقا كتاب الحكمة في تسميتها ذلك يلزم أن
يسمى كل هذه الأيام أيام الشريق كردي راد الشرواني بعد كلام الكردي (١٣٠ / ٤)
(أي أن سمي هذه الأيام الثلاثة في جميع شهور السنة أيام الشريق ، وليس كذلك)

لی المختور ،

ولك أن تجعل الغروب على غروب حر أيام الشريق ، لتكون الضعف مديلاً
له^(١) مع حره على الأصح^(٢) ، والمراد حينئذ لارم (ويخرج) والمعنى
ويبقى : أي وقت الحوار إلى غروبها حر أيام الشريق ، وقيل ينفي وقت
الحوار إلى فجر الليلة التي يلي كل يوم ، لا غير
(إلى الصحر) كوقوف عرفة ، ومحلّه في غير ثالثها : لحدود وقت الحوار
وغيره بغروب شمس ، قطعاً .

فرع يُسْرُ ؛ كما مرَّ^(١٣) المتولي أمر الحج حطة بعد صلاة ظهر يوم الحجر
ممن - وهذا^(١٤) مشكوك ؛ لأن الأحاديث الصحيحة مصرحة بأنه صلى الله عليه
وسلم إنما فعلها صبحى يوم اسحَر^(١٥) وأخبرت عنه في غير هذا الكتاب بما فيه نظر
ونكتف^(١٦) يُعلمهم فيها الرمي والعين

وحظوة بها^(٧) أنصاً بعد صلاة طهر يوم النحر الأول - يُعلمهم فيها حوار النحر فيه وغيره ، ويُودعهم .

وَتَرْكَنَا مِنْ أَرْعَافٍ عَدِيدَةٍ ، وَمَنْ ثُمَّ لَا يَسْتَعِي فَعَلُهُمَا الْآنَ إِلَّا بِأَمْرِ الْإِمَامِ أَوْ نَائِبِهِ ،
لَمَّا يُخْلَى مِنَ الْعَنَةِ

• مائة ما هنا في الروضة ٤ .

(١) ي. يمس ، والصغير عي (حربيه) أَيْضاً ر. حم. إلى (ايمس) عاشر (ك)

(۲) غوبہ (مدحر بنہ علی الأصم) وهو انه يمدد رقب الحواری این آحر ایہ شریب کردی

(٣) أي ، في (معامل الوقوف بعرفة) ، (ش : ٤ / ١٣٠) .

(1) ميم (ب) و (ب) و (ب) و (ب) و (ح) و (ح) و (ح) و (ظ) و (عري) و (نعور)
والمطبوعة المكية حرف (و) غير موجود.

(٥) حرجه 'نو داود' (١٩٥٦) ، واساني في 'الكري' (١٩٨٥) ، وليهي في 'الكبر' (٩٧٠٢) عن راعم بن عمرو العربي رضي الله عنه .

(٦) راجع إلى الحياة الإيجابية: (ص: ١٥٩).

(۷) ای : میسر : (ش : ۴ / ۱۳۰) .

وكون العزمي حجراً ،

ولو عكس خُست الأولى فقط ، ولو ترك حصاة عمداً أو غيره^(١) وسي
محلها . جعلها من الأولى ، فتكملها ثم يعيد الأخرى من مرتين

(و) في الكل (كون العزمي حجراً) للامتناع^(٢) ، ولو حجر حديد ، ونقيذ ،
وفيزورج^(٣) ، وباقوت ، وعقيق^(٤) ، وبثور - وشره^(٥) في « القاموس » بأنه
جوهري^(٦) ، وقصيته أن المصطبح المشبه له^(٧) لبس منه ، وهو ظاهر -
ورزحيد^(٨) ، ورُمُرد^(٩) وإن حُملت قصوصاً مثلاً وإن أنصفت نحو حاتم هرمه^(١٠)
بها فيما يظهر

(١) أي : سهواً . هامش (١) .

(٢) عن ابن عباس رضي الله عنهما ، قال : قال لي رسول الله ﷺ عدة لعمه وهو على راحته
« هات » ، ألقط لي « فلعط له حصاة من حصي الجذف » ، عندها ومعهن في يده قال
« بأمثال هؤلاء فارموا » أخرجه ابن حريجه (٢٨٦٧) ، وابن حبان (٣٨٧١) ، والبيهقي
في « المحترق » (٢١) (٣٠ / ١٠) ، والحاكم (٢٦٦ / ١) ، والسنائي (٣٠٥٧) ، وابن
ماجه (٣٠٢٩) ، والبيهقي في « الكبير » (٩٦١٠) ، وأحمد (١٨٧٦)

(٣) الفيزورج حجر كريم غير شفاف معروف بلونه الأزرق ، كتلون السند ، أو أميل إلى
الفضرة ، يتحلى به . المعجم الوسيط (ص : ٧٠٨) .

(٤) العقيق حجر كريم أحمر يميل به الفصوص ، يكون باليمن وسواحل البحر المتوسط
المعجم الوسيط (ص : ٦١٦) .

(٥) أي : البلور . (ش : ١٣١ / ٤) .

(٦) القاموس المحيط (٧٠٥ / ١) .

(٧) وفي (ح) و (ص) و (ثور) والمطوعة المكية (هـ) بدن (له)

(٨) الرزحيد حجر كريم يشبه الرُمُرد ، وهو ذو ألوان كثيرة أشهرها لأحمر المصري ، والأسفر
نيرضي . المعجم الوسيط (ص : ٣٨٨) .

(٩) الرُمُرد حجر كريم أحضر اللون ، شديد الحصره ، شفاف ، وأشد حصره أحوده وأصغره
جوهراً . المعجم الوسيط (ص : ٤٠٠) .

(١٠) أي : نحو الحاتم (بها) أي : مثلاً بهذه الجواهر ، وكان الأولى أن يقول (هرمه)
أي : الجمرة (به) أي : بنحو الحاتم . (ش : ١٣١ / ٤) .

وكذباً^(١) بالمعجمة^(٢) ، ورام^(٣) ، ومرمر وهو الرحام^(٤) ، كما في
 القاموس^(٥) ، فقول شارح^(٦) لا يُخرى الرحام سهو إلا إن ثبت أن
 منه نوعاً مصنوعاً وأن المرمي به منه .

ودلت لأنها من طبقات الأرض ، بخلاف ما ليس من طبقاتها ؛ كبنمير ،
 ولؤلؤ ، ومطعم نحو نقيذ أو حديد . ومز في معجم المشتمل أن الانطباع لم يَدْ
 تحت لمطره^(٧) ، لكنه ثم بكفي ما بالهوة^(٨) ، لا هنا^(٩) ؛ لاختلاف الملحطين -
 ونُورَة طَبَحَتْ .

وواضح : حرمة الرمي بتفيس ؛ كياقوت إن نقص به قيمته ؛ لحرمة إصاعه
 المال .

- (١) قوله (وكذباً) وهو نوع من البحر كردي الكذاب حجارة فيها رخاوة ، وربما كانت
 بحرة . المعجم الوسيط (ص : ٧٨١) .
- (٢) وهي (أ) ، (ب) ، (ث) ، (ج) ، (ح) ، (ط) ، (ز) ، (و) ، (ي) ، (عري) ، (و) ، (نعور) ،
 (بالمعجمة ويون) .
- (٣) الرام جمع شرمه لغدر ، وهي في الأصل لمجده من البحر المعروف بالبحر واليمن
 انتهى في غريب الحديث (ص ٧٧) بتصرف يسير والمقصود هنا حجر من بيت
 النواحي ، والله أعلم .
- (٤) القاموس المحيط (١٨٧/٢) .
- (٥) وهي (أ) ، (ب) ، (ث) ، (ج) ، (ح) ، (ط) ، (ز) ، (و) ، (ي) ، (عري) ، (و) ، (نعور) ،
 (وقول) بالواو .
- (٦) هي (٢٧٨/١) .
- (٧) وهي (ص) ، واسمها لغدرية (لكنه ثم بكفي ما بالهوة) ، وهي (أ) ، (ب) ، (ث) ،
 (ج) ، (ح) ، (ط) ، (ز) ، (و) ، (ي) ، (عري) ، (و) ، (نعور) (لكنه ثم بالهوة) .
- (٨) أي لا يكفي المطعم بالهوة ها في عدم الإحراق ، وإنما لا يطعم بالهوة بحر يدي
 يستخرج منه ما ذكرنا من علاج وإن أثبت فيه المطرقة ؛ لأنه لا يخرجه عن كونه حجر ؛ كما بعده
 قوله السابق (ونو حجر حديد) (إيج سم (ش ١٣١) .

وَأَنْ يُسَمَّى رَمِيًّا

وإفناء بعضهم بأن المرحاح من القسم الأول^(١) معترض ، لأن المعروف أنه بنت في بحر الأدب ، كالشجر ، وتُقل أن له^(٢) حريرة بنت هي ، كالشجر

هذا كله بناء على ما هو المتعارف في المرحاح الآن ، أما المرحاح لغة فهو صدر التلوي^(٣) ، كما في « القاموس »^(٤) وغيره

(وأن يسمى رمياً) وأن يكون باليد قدر ، لأنه الوارد^(٥) ، فلا يخفى الوصف في المرمى ، لأنه خلاف الوارد .

ويُفرق بينه وبين إحراء وضع اليد على الرأس مع أنه لا يُسمى مسحاً ، بأن القصد ثم : وصول اليد ، وهو حاصل بذلك ، وهنا . محاهدة الشيطان بالإشارة إليه بالرمي الذي يُخاضه به العدو ، كما يدلُّ عليه قوله صلى الله عليه وسلم : كما أخرجه سعيد بن منصور لما سُئل عن الجدار : « اللَّهُ رَبُّكُمْ تُكَبِّرُونَ ، وَمَلَأَ أَيْبَكُمْ إِبْرَاهِيمَ تَتَّبِعُونَ ، وَوَجْهَ الشَّيْطَانِ تَرْمُونَ »^(٦) .

ولا رمية^(٧) سحر رحله أو قوسه : أي مع القدرة باليد ، وبه يُخضع بين قول المجموع : عن الأصحاب : (لا يُخْرِىءُ بالموسى)^(٨) وقول آخرين

(١) أي : قبحرى الرمي به . (ش : ١٣١/٤) .

(٢) أي : للمرحاح . (ش : ١٣١/٤) .

(٣) أي : وعدم أنه من لقسم الثاني (ش : ١٣١/٤) .

(٤) القاموس المحيط (ص : ٤٢٦/١) .

(٥) أي : كما في الأحاديث السابقة .

(٦) أخرجه المحاكم (٤٦٦/١) ، والبيهقي في « الكبير » (٩٧٧٩) مثله من قول ابن عباس رضي الله عنهما : (الشيطان ترجمون ، وملة أيبكم تتبعون) .

(٧) عطف على قوله (الوصف في المرمى) هامش (ك) وفي (ت) و(ج) و(ح) (عطف على قوله (الوصف في المرمى) بالبناء المربوطة

(٨) المجموع (١٤٠/٨) .

(نُخْرِيْءُ) ، وَكَذَا الرَّحْلِ .

فمن قال يُخْرِىءُ . أَرَادَ^(١) إذا عجز باليد ، وحمل الحصة بين أصابع
رجله^(٢) ورمى بها ، ومن قال لا يُخْرِىءُ أَرَادَ مَا^(٣) إذا قد باند ، أو
دَخَرَجَهَا^(٤) برجله إلى المرمى

ولو عَجَزَ عن اليد وَقَدَّرَ على الرمي موسى فيها ومعه ورجل . بعض الأول .
كما هو ظاهر ، أو قدر على لأخبرني فقط . فهل يتحيز أو بعض ضم . لأنه
أقرت إلى اليد والتعصم للعبادة ، أو الرجل . لأن الرمي بها معهود في الحرب .
ولأن فيها زيادة تحقير للشيطان ، لأن المقصود من رمي بحميره ؟ كل مُخْتَمَل .
ولعلَّ الثالث (*) : أقرت .

ولو قدر على الفوس ما هم والرحل فهو كمحلته^(١) فما ذكر^(٢)

وظاهرٌ أنه لو لم يقدّر بالبدن ، بل بقوسٍ فيها وبالرحل ، تعيّن الأول^(٨) .
وصرح بهذا^(٩) مع قوله (رمي السبع) لئلا يُتوهم أن ذاك لسان التعدد .
لا الكيفية .

(١) وفي (أ) و(ظ) : (أراد ما) بزيادة (ما)

(٢) وفي (ب ٢) و (ص ٢) و (ص ٣) ولطووعه لمصرية والمكة (رحليه) بالثقة ١

(۳) وہی (ت) و (خ) : (أراد) بدون (ما) .

(٤) عظم علی (قدر بالید) . (ش : ١٣٦ / ٤) .

(٥) أي : تعبير الرجل . (ش : ١٣٦/٤) .

(٦) أم محمد العباسي والمحلل العم والرجل هاشم (ك) و (أ)

(٧) قوله (كمنحله مما ذكر) أي من الأحكام الثلاثة ، وأخرجه عن الرمي ما هو من بالرجل
(ش : ١٣٢/٤)

(أ) قوله (وطأه) أنه لو لم يضر (إلح كذا في أصله بحطه رحمه الله تعالى ، وهو مسدود بمضي عنه ما سوى قوله (وبو عجر عن اليد وقدر على الرمي بعوس (إلح ، واطه أعلم . (بصري : ١٧٠/١) .

(۹) آی : باشرط آن پسمی رمباً . (ش : ۱۳۲/۴) .

والسنة أن يرمى بقدر حصي الحرف .

وأن يقصد المرمى وإن لم ينو السك ، وأن سقر وقوعه فيه ، وهو ثلاثة درج من سائر الحواف^(١) ، لا حمرة العفص فليس بها . لا جهة واحدة من بطن الوادي ؛ كما مر^(٢)

وأن يكون الوقوع^(٣) فيه لا بفعل غيره . ولو وقع الحرف على ما له بانه في وقوعه في المرمى ولو احتمالاً ، كان وقع على محمل^(٤) ، لا نحو رص ، ثم مدحرج مرمى لها ، بخلاف ما يورده الريح إليه ؛ لعدم الاحترار عنها

(والسنة أن يرمى بقدر حصي الحذف) سبع خمس ، حرم مسلم ، عليكم بقدر حصي الحذف^(٥)

وحصائه دون الأنتنة طولاً ، وعرضاً قدر حنة ساهلاء المعتدلة ، وقيل كقدر الواة

ويكره الأكبر وأصغر منه ، وبهشة الحذف ، للهبي الصحيح عنها^(٦) اشمل صحيح وغيره ؛ كما شئ . مع رد ما اغترصه به الإسوي . في الحاشية^(٧) مع

(١) قوله (وهو) أي المرمى (ثلاثة أدرج من سائر الحواف) أي حواف الشاحص كروي (٢) في (ص : ١٩٠) .

(٣) قوله (وأن يكون الوقوع) إيج الظاهر أنه معطوف على (وقوعه) يكون الفعل مسجماً عب ، ويؤيده قوله (ولو احتمالاً) لا ي ، مع ؛ يعمر الريح لما أشار إليه رحمه الله تعالى بصري أقول بل الظاهر أنه معطوف على ما في المرمى ، ويعني عن الأسحاب المذكور قوله : (ولو احتمالاً ...) إلخ . (ش : ١٢٢ / ٤) .

(٤) وفي (أ) و (ظ) : (على نحو محمل)

(٥) صحيح مسلم (١٢٨٢) عن الفضل بن عباس رضي الله عنهما

(٦) عن عبد الله بن معقل رضي الله عنه أنه رأى رجلاً يحذف ، فقال له لا تحذف ، فإن رسول الله ﷺ نهى عن الحذف . أو كان يكره الحذف . وقال : إني لا أصاد به شيئاً ، ولا شكى به عدو ، ولكنها قد تكثر الشئ ، وفقاً للمعنى . أخرجه البخاري (٥٤٧٩) ، ومسلم (١٩٥٤) .

(٧) حاشية الإيضاح (ص ٤١٦ - ٤١٧) .

ولا يشترط نقاء الحجر في الرمي ، ولا كون الرامي خارجاً عن الحجرة
ومن عجز عن الرمي

(ولا يشترط نقاء الحجر في الرمي) فلا يضرب بذبحه بعد وقوعه فيه ،
لحصول سم الرمي (ولا كون الرامي خارجاً عن الحجرة) فيصح رمي الواقف
فيها إلى بعضها ؛ لذلك^(١) .

وعلم من عبارته أن (احمره) سم للرمي حول لشاحص ؛ ومن ثم
برقع لم يختره الرمي إلى محنة^(٢) ، ولو قصد^(٣) سم لخربة ؛ كما
اقتضاء كلامهم ، ورخه المحدث الطبري وعيظه ، وحديثهم الرزكشي ؛
كالأذعني .

تعم ؛ لو رمى إليه بقصد الوقوع في الرمي وقد عدمه وقوع فيه اتجه
إلحراء^(٤) ؛ لأن قصده عز صارف حينئذ ، ثم رأيت المحب الطبري صرح
بهذا ، بل قال : لا يتعد الجرم به .

(ومن عجز)^(٥) ولو أجز عجز على الأوجه (عن الرمي) لحو مرص

(١) أي لحصول اسم الرمي (ش : ١٣٤/٤) وفي (ب) (ت) (ث) (ج) (ح)
(و) (ق) (و) (هـ) ؛ (كذلك) بدل (لذلك)

(٢) أقول الحرم بهذا مع أنه غير معمول من لا يسمي ، بل الوجه الوجه حلاله ؛ لمقطع
بحدوث الشاحص ، وأنه لم يكن في ربه عنه الصلاة والسلام ، ومن المعلوم أن الظاهر
ظهوراً مانعاً أنه ﷺ والناس في ربه لم يكونوا يرمون حولي محنة ويركعون محنة ، ولو وقع
ذلك بطل ، فإنه عريه ، فيأمل (سم : ١٣٤/٤ - ١٣٥) عن الشرواني بعد كلام
طبري (٤ - ١٣٤ - ١٣٥) (إن ما قاله العلامة السبكي - يعني - من عدمه - مجرد بحث على
أن قوله " لمقطع " بحدوث الشاحص ؛ إلح لا يتبع مذعابة ؛ لاحتمال أنه كان في موضع
الشاحص في عهده ﷺ أحمر موضوعاً بأمره الشريف ، ثم أربك بعد رمي الشاحص في
موضعها)

(٣) أي : الشاحص . (ش : ١٣٥/٤) .

(٤) راجع " السهل لصاح في اختلاف الأشباح " ص ٦٣٢ (١٣٢)

(٥) انظر أمداد الجمعة والجماعة . (سم : ١٣٥/٤)

وإذا ترك رمي يومٍ نذركه في باقي الأيام في الأظهر

أربع عشرة مسعاً عنه ثم مسعاً عن موكله ، وذلك لاستانه في الحج
نعم ؛ لا يشترط هاهنا حجرٌ بشي لباس ؛ لأنه يُقترَفُ في العصى ما لا يُقترَفُ في
لكز ، بل يكفي الحجرُ حالاً إذا لم يَزُحْ رِوَالُهُ قبل خروج وقت الرمي^(١) ، كما
مر^(٢) ، ولا يضُرُّ رِوَالُ الحجر عَقَبَ رمي السائب^(٣) على خلافه فيه

فرع لو أباة جماعة في الرمي عنهم حارٌّ ؛ كما هو ظاهرٌ ، لكن هل
يلزمه الترتيبُ بينهم ؛ بالأُ يرمى عن الثاني مثلاً إلا بعد استكمال رمي الأول ، أو
لا يلزمه ذلك ، فله أن يرمى إلى الأولى عن نكل ثم الوسطى كذلك ثم الأخيرة
كذلك ؟ كلٌّ محتملٌ ، والأوّلُ أقربُ^(٤) قياساً على ما لو اشْتُبِتَ عن أحز وعليه
رمي لا يحوزُ له أن يرمى عن مستسه إلا بعد كمال رميه عن نفسه ؛ كما
تقرّر^(٥)

فإن قلت ما عليه لارم له فوجت الترتيب فيه ، بخلاف ما على الأول في
مسألة قلت . قصد الرمي له صيّره كأنه ملروم^(٦) به فله الترتيب ؛ رعاية
ذلك

(وإذا ترك رمي) أو بعض رمي (يوم) اسحر^(٧) أو ما بعده ، عمدٌ أو غيره
(نذركه في باقي الأيام) ويكون أداته (في الأظهر) لأنه ضلّى الله عليه وسلّم
حوز ذلك للرعاه^(٨) ، فلو لم تضلّخ نقيّة الأيام للرمي لتساوى فيها المعدور

(١) أي من مصي أيام الشريق وباني وكردى على فصل (ش ١٣٧/٤)

(٢) في (ص: ٢٢٢).

(٣) أي فإن رمي شيء رماداً يسه وباني (ش ١٣٧/٤)

(٤) فيه ظرو واضح ، والفرق واضح . (سم : ١٣٧/٤) .

(٥) قوله (كما يحرر) هو قوله (إن رمي عن نفسه) كردى

(٦) يمسح هذا وما فرج عليه . (سم : ١٣٧/٤ - ١٣٨)

(٧) وفي (ش) والمطبوعات : (للسحر) بدل (البحر)

(٨) عن عاصم بن عدي رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ رخص لرعاه الإبل في نيتونه يرمون يوم =

وعيره^(١) : كوفوف عرفه ، ومبست مردلعه ، وقد علم أنه صلى الله عليه وسلم حوز الدارك بمعدور ، فبرم بحويزه لعيره أبصاً

وأفهم كلامه^(٢) أنه مداركه قبل الروال لا ليلاً ، والمعتمد من اضطراب في ذلك حوارته فهما ، بحلاف تقديم رمي يوم على رواه ، فإنه ممتع : كما صوته المصنف^(٣)

وحرم الرافعي حوارته قبل الروال ، كالإمام^(٤) صعبت وين عمده لإسوي ورغم أنه المعروف مدهماً^(٥) ، وعليه^(٦) فسمي حوارته من المعحر ، نظير ما مر في غلبه^(٧) .

وبما يقرر علم أن أيام من كلها كانت في الواحد ناسية إلى الأخير ، دون لتقديم

ويبحث الترتيب^(٨) بين الرمي بمتروك وبين يوم الدارك ، حتى

سحر . ثم يرمون أحد ، ومن بعد العد يومين ، ويرمون يوم نحر آخره من حرمه (٢٩٧٦) . وابن حبان (٣٨٨٨) ، ومقدسي في المحاضرة (١٩٢) (١٨٣) . وحاكم (٤٧٨) . ومالك (٩٥٩) ، وأبو داود (١٩٧٥) ، والترمذي (٩٧٦) . والسنن (٣٠٦٩) ، وابن ماجه (٣٠٣٧) ، والبيهقي في الكبير (٩٧٥٩) . وحسن (٢٤٢٩٨)

- (١) قوله (ساء في هذا معدور وغيره) أي في عدم الدارك كروي
- (٢) أي بحث عمره لأدم ، ولأيام حقه لا ساول لليلالي معني (ش ١٣٧ ، ٤)
- (٣) قوله (كما صوته مصنف) قد يفيد هذا التعبير أنه لا يجوز لعمل بمصنفه إلا في ، ويحل من بعد عرفه ما بعده ، فإنه يقتضي أن به نوع فوه ، فهو من قبل تعديل لأصح لا الصحيح (ش ١٣٨ ، ٤) وراجع « روضة الطالبين » (٣٨٨ ، ٣٨٧ ، ٢)
- (٤) شرح الكبير (٤٤١ / ٣) ، نهاية المطالب (٢٢٤ ، ٢٢٣ ، ٤)
- (٥) المسحات (٢٨٩ ، ٢٩١) ،
- (٦) أي صعبت من حوار رمي آدم الشريق قبل الروال (ش ١٣٨ ، ٤)
- (٧) أي : الرمي . (ش : ١٣٨ / ٤)
- (٨) أي حب أحد يرموه لا بعد الروال سم ونهايه (ش ١٣٨ ، ٤)

وَلَا دَمَ ، وَإِلَّا . . فعليه دم .

يُخْرِىءُ^(١) رَمِي يَوْمَهُ عَنْ يَوْمِهِ ؛ وَلِهَذَا لَوْ رَمَى عَنْهُ^(٢) قَبْلَ الدَّارِكِ انْصَرَفَ لِلْمَتْرُوكِ لَا يَوْمَهُ ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَقْصِدْ غَيْرَ السَّكِّ ، وَكَذَا مَا مَرَّ فِي الدَّائِمِ^(٣) ، وَبَدَنَتْ^(٤) فَارْقًا^(٥) مَا لَوْ قَصَدَ الرَّمِي لِشَحْصِي^(٦) فِي الْحَمْرَةِ فَوَيْهِ يَنْقُوعُ ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَقْصِدْ نَسْكَاً أَصْلًا .

وَبِوَضْعِي لِكُلِّ حَمْرَةٍ أَرْبَعِ عَشْرَةَ حَصَاةً عَنْ يَوْمِهِ وَأَمْسَهُ لَعَا أَيْضًا ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يُعْشَهُ عَنْ وَاحِدٍ مِنْهُمَا ، كَذَا قَالَ شَارِحُ ، وَالْقِيَامُ حِسَابُ مَسْعَةٍ مِنْهَا فِي كُلِّ حَمْرَةٍ عَنْ أَمْسِهِ ؛ لِقَوْلِهِ الصَّارِفُ ، وَالْمَعْبُوثُ لِنَسْ شَرْطًا ، وَإِنَّمَا لَمْ يَقْعُ شَيْءٌ عَنْ يَوْمِهِ ؛ لِقَوْلِهِ التَّرْتِيبُ .

(وَلَا دَمَ) مَعَ التَّرْتِيبِ^(٧) وَإِنْ قُنَا فُصَاةً ؛ لِلْحَرَمِ الْإِتْيَانِ بِهِ (وَإِلَّا) يَدَارِكُهُ (عَلَيْهِ دَمَ) تَرْكُهُ سَكًّا ، وَقَدْ قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ مَنْ تَرَكَ سَكًّا فعليه دم^(٨)

- (١) وَقَوْلُهُ : (حَتَّى يَجْرِيَ) عَلَيْهِ : لِأَنَّهُ يَجْرِي . كَرَدِي
- (٢) لَصَرَفِي (يَوْمَهُ) فِي الْمَوْضِعِ رَجَعَ إِلَى (الدَّارِكِ) ، وَفِي (عَنْهُ) رَجَعَ إِلَى (يَوْمِ الدَّارِكِ) ، هَامِشِي (ك) .
- (٣) وَمَوْلَاهُ (مَا مَرَّ فِي الدَّائِمِ) يَعْنِي لَوْ رَمَى عَنْ أَمْسِهِ قَبْلَ رَمِي يَوْمِهِ يَقَعُ عَنْ يَمِينِهِ ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَقْصِدْ غَيْرَ السَّكِّ ، كَرَدِي
- (٤) أَيِ . التَّحْلِيلِ الْمَذْكُورِ . (ش : ١٣٨/٤) .
- (٥) قَوْلُهُ (فَارْقًا) أَيِ دَارِكٍ وَسَائِلِ (ش : ١٣٨، ٤) وَفِي (ث) (وَاحٍ) وَ(ح) (وَاحٍ) وَ(ص) (وَاحٍ) وَ(ظ) (وَاحٍ) وَالْمَطْبُوعَةُ الْمَصْرِيَّةُ وَالنَّوَيْ (فَارِقًا) بِدَلِّ (فَارِقًا)
- (٦) وَقَوْلُهُ : (لِشَحْصِي) يُرِيدُ بِهِ غَيْرَ الْمَجْبُوبِ . كَرَدِي
- (٧) قَوْلُهُ (مَعَ التَّرْتِيبِ) كَذَا فِي أَصْلِهِ رَحِمَهُ اللَّهُ يَعْنِي عَارِضَهُ أَوْ شَبَّهَهُ وَكَثِيرٌ مِنَ الشَّرْحِ (مَعَ التَّرْتِيبِ) وَفِي وَاصِحِهِ ، وَلَعَلَّ مُرَادَ الشَّارِحِ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى مَعَ التَّرْتِيبِ بَيْنَ الرَّمِيِ الْمَتْرُوكِ وَرَمِيِ يَوْمِ الدَّارِكِ فَرَجَعَ إِلَى مَا ذَكَرُوهُ ، لَكِنْ يُعْبَرُ بِهِمْ أَوْضَحُ مَعَ التَّرْتِيبِ بِحَسَبِ النَّسَبِ فَدَرَجَةُ لَا يَقَعُ أَشَارَ بَدَلَتْ إِلَى أَنَّ الْإِدْمَ عَلَى الْمَقَابِلِ دَمُ يَوْمِهِ ، وَتَقْدِيرُهُ لِأَنَّهُ يَنْقُوعُ لَا مَعْنَى حَسْبِ بِلَا تَنْصَارَ عَلَى التَّرْتِيبِ مَصْرِي (ش : ١٣٨/٤)
- (٨) أَحْرَجَهُ مَاتُ فِي : لِمَوْصَأَ (٩٨٣) ، وَالدَّارِقُطِيُّ (ص : ٥٥٤) ، وَبَيَّهَنِي فِي « الْكَبِيرِ » *

والمدهت تكميل الدم في ثلاث حصيات

وإذا أراد الخروج من مكة

(والمدهت تكميل الدم في ثلاث حصيات) فأكثر ، حتى لو ترك الرمي من أصله كده دم واحد ، لانتحاد الجسم ، كحلق الرأس كده مع انتحاد الرمان والمكان ، فلا تسمى ذلك أن رمي كل يوم عبادة برأسها

وفي الحصة من جمرة العقبة من آخر أيام رميه أو الليلة .. مد ، وفي الحصيات من ذلك ، أو اليدين لمن دلت الثالثة^(١) .. مذان .

فإن عحر فيه خط طویل بين المتأخرين يثبت مع ما فيه ، ومع بيان المعتمد في « الحاشية »^(٢) ، فراجع

وحاصله أنه بحث في الواحدة يومان^(٣) ، ويبحث كونهما عقب أيام لتشرق إن تعذى بترك ، وثلاثة بد رجح ، وفي اثنين ثلاثة قبل رجوعه كذلك^(٤) ، وحصة بعده

أما ترك حصة من غير ما ذكر ، ولم يقع عنه نذارك من يوم بعده ، سواء في ذلك^(٥) يوم البحر وعبره ، فيلزمه به دم ، لإلغائه ما بعده ، لما مر من وجوب الترييب^(٦)

(وإذا أراد) الحاج أو لمعتمر وعبره ، المكمل وعبره (الخروج من مكة) - أو متى عقب بصره منها^(٧) وإن كان طاف للوداع عقب طواف الإفاضة عند عودته

(٩٧٧٤) ، والشامسي في « الأم » (١٥٨ / ٣) .

(١) أي : أو ترك مبيتها لغيره ، وبالي . (ش : ١٣٨ / ٤) .

(٢) حاشية الإيضاح (ص : ١٦١ - ١٦٣) وما بعدها

(٣) أي : عدم يومين راجع « حاشية الإيضاح » (ص : ١٦١ - ١٦٣)

(٤) قوله : (كذلك) أي : عقب أيام التشریق . . . كردي .

(٥) قوله : (سواء) أي : في ذلك ، أي : في عدم وقوع التذارك عنه كردي

(٦) في (ص : ٢٢٤ - ٢٢٥) .

(٧) أي : من متى . (ش : ١٣٩ / ٤) .

طاف للوداع ،

إليها^(١) ، كما صيغته في «المجموع» وقله عن معنى كلام الأصحاب^(٢) ،
ومن ألقى بحلّاقه فقد وهم ، إذ لا يُغذّ به ، ولا تستفى طواف وداع إلا بعد
فراغ جميع السكّ - إلى مسافة قصر^(٣) مطلقاً ، أو دورها وهو وضه أو بيوطه ،
وإلا فلا دم عليه ، كما تشهّ ثم^(٤) ، ولا فرق في المسكن^(٥) من بوى العود
وعبره ، خلافاً لما يؤهّمه بعض العبارات

(طاف) وحوماً ، كما يأتي^(٦) (للوداع) طوافاً كاملاً ، شوته عنه
صلى الله عليه وسلم قولاً ومعللاً^(٧) ، وليكون^(٨) آخر عهده بيته رثه ، كما أنه أؤن
مقصود له عند قدومه عليه .

وبما تقرّر من عمومته لذي السكّ وغيره عُلِمَ أنه لئن من المماسك ، وهو
ما ضحّخاه^(٩) وإن أطال جمع في رثه ، على أن من قال إنه معها ،
كـ «المجموع» في موضع^(١٠) أراد أنه^(١١) من نواعها ، كالتسليعة الثانية من

(١) قوله (عوده) أي للسكّ (إليها) أي إلى من هاتئ (ك)

(٢) المجموع (١٨٧ / ٨) .

(٣) قوله (إلى مسافة قصر) متعلق بـ (الحروح) كردي

(٤) وقوله (ثم) إشارة إلى « الحاشية » كردي وراجع « حاشية لإبصاح » (ص ٥١٥)

(٥) أي المسافر إلى مكة مصر ، والمسافر إلى مادونها وهو وطه . راجع (ش)

(١٤٠ / ٤)

(٦) في (ص : ٢٢٩) .

(٧) أمّا قولاً فمن من عاص رضي الله عنهما قال أمر الناس أن يكون آخر عهدهم بالسكّ ، إلا

أنه خفف عن الحائض أخرجه البخاري (١٧٥٥) ، ومسلم (١٣٢٨) ، وأما معللاً فمن

أسس من مالك رضي الله عنه أن النبي ﷺ صلى الله عليه وسلم ، والمغرب وبعثه ، ثم ردد

رعدة بمحض ، ثم ركب إلى الب عطف به أخرجه البخاري (١٧٥٦)

(٨) وفي (ص) والمطوعة لمصرية ولوهية (ولكن) ، وفي (ص) (يكون)

(٩) الشرح الكبير (٤٤٦ / ٢) ، روضة لطايف (٢٩٥ / ٢)

(١٠) المجموع (١٨٦ ، ٨) وفي المطوعة المصرية (كما في المجموع)

(١١) وفي (ص) والمطوعة لمصرية لفظه (أنه) غير موجود

ولا يمكث بعده .

توسع الصلاة ، وليست بها

ومن ثم^(١) لم الأخير فعله ، وانثخه أنه حث وقع إثر سكته لم بحث له
بته^(٢) ؛ مطراً بلشعة ، وإلا وحث ؛ لانتهاها ، ولا يلزم من طله^(٣) في
الست عدم طله في غيره ، ألا ترى أن السواك سنة في نحو الوضوء ، وهو سنة
مطلقاً .

وأفهم المتن أنه لو خرج من غمرا مكة لحاجة فطراً له السفر لم يلزمه
دخولها لأجل طواف الوداع ؛ لأنه لم يحاط به حال خروجه ، وهو مختل

(ولا يمكث بعده)^(٤) كركعته^(٥) ، وانبعاء المدبوع عنهما ، ثم عند
المرم وإن أطاب فيه غير الوارد ، وإتدب رموم ليشرب من مائها ، فإن مكث
لديته^(٦) وحده أو مع فعل جماعه^(٧) أفمست عنه ، وفعل شيء يتعقق بالسفر ؛
كشراء راد وشذرحل وإن طال لم يلزمه إعادته

ولا ؛ كعبادة وإن فئت ، وقضاء دين ، وصلاة حنارة على ما فتصه

(١) أي من أجل أنه من توسع لمكث (ش ١٤٠/٢) وراجع ؛ السهل الصباح في اختلاف
الأشياخ ؛ مسألة (٦٣٣) .

(٢) سبق به في صحت به الطواف من هذا الشرح ما يعصي اسرط له دارف انرك ؛ ماء على
أنه من المسك ، فرجعه واسوجه في ؛ بحاشية ؛ اشترطها وإن قلنا ؛ أنه من
بمكث ، بوقوعه بعد تحلل نام ، محذور من ذلك أن به رحمه الله تعالى في المسألة ثلاثة
أر ؛ بصري (ش ١٤٠/٤) وراجع ؛ السهل الصباح في اختلاف الأشياخ ؛ مسألة
(٦٣٤)

(٣) قوله (ولا يلزم من صيته) أي طلب طواف الوداع كردي

(٤) قول المصنف (ولا يمكث بعده) أي بعد طواف الوداع يسرع بركعته وما يلي
كردي

(٥) أي ؛ وبعد ركعته ... إلخ - معني ونهاية ، (ش ١٤١/٤) .

(٦) أي بركعتي الطواف وما دكم معهما ، وكذا ضمير قوله (عنه) (ش ١٤١/٤)

(٧) قوله (أو مع فعل جماعه) أي صلاة جماعه كردي

وهو واحدٌ يُخْرِجُ بركتهُ بدم ، وفي قولٍ شئٌ لا يُخْرِجُ ، فإن أوحساه ، فحرج بلا وداعٍ وعاد فل مسافةً انقضت

بطلانهم ، لكن الأوجه بل المصووص اعتمار ما بقدر صلاة الحرة ، أي أن من مكى منها فيما يظهر ، من سائر الأعراس إذا لم يُعْرَجَ لها بركته ، ولو سبغ أوحسها ، بخلاف من مكى لإكراه^(١) أو نحو إعماء على الأوجه

(وهو واحد) على كل من ذكرنا ؛ لما مر^(٢) (يحجر بركته) أو ترك خطوة منه بدم (كسائر الواحدات فيما هو تابع للمسك^(٣) ، ونسبه بها^(٤) صورة في غيره ، فاندفع ما قيل بترك من كونه من غير تماسك أن لا دم فيه على مصادق مكة في غير المسك .

نعم ، المنحصره لا دم عليها ، لشك في وجوبه عليها باحتمال كل رمي بشرعها لمحيص

(وفي قول سعة لا تحجر) أي لا بحث حرها ؛ كطواف القدوم وقرق الأول بأن هذا تحية غير مقصود في نفسه ؛ ومن ثم دخل تحت غيره ، بخلاف ذلك ؛ إذ لو أخر طواف الإفاضة فعنه عند خروجه . لم يُخرجه عنه (فإن أوحساه . فحرج بلا وداع) عمداً أو غيره (وعاد^(٥) قل) بلوع نحو وطنه أو (مسافة القصر) من مكة ؛ لأن الوداع للبيت فناسب اعتبار مكة ؛ لأنها أقرب سعة إليه من الحرم ، وقيل من الحرم ؛ نظير ما يأتي^(٦) ، ويردّه ما مرّر

(١) قوله : (لزمت) جواب لقوله : (وإلا) ، كردي .

(٢) وفي (حس) و (ف) والمطبوعات : (بالإكراه) .

(٣) أي : من قوله : (لثبوتة عنه . . .) إلخ ، (ش : ١٤١/٤) .

(٤) قوله (فيما هو تابع لمسك) أي في طواف هو تابع لمسك ، بأن يكون طواف حاح ، أو مستمر ، كردي .

(٥) وضمر (بها) يرجع إلى التماسك ، كردي .

(٦) أي وظف للوداع ، كما صرح به في المحرر ؛ معني (ش : ١٤١/٤)

(٧) أي في تفسير حاصر المسجد لحرم (ش : ١٤٢/٤)

سقط الدم ، أو بعدد ، فلا على الصحيح

والمحاصر يقرأ بلا وداع

من المروي (سقط الدم) أي بان أنه لم يحن ، لأنه لم يسقط عن مكة بعد ،
يقطع ستة عنها ، وعوده هنا ^(١) - دون ما يأتي ^(٢) - واحت إن أمكه

(أو) عاد وقد بلغ مسافة العصر ، سواء أعدمها أو (بعدها) وإن فعه (

فلا) سقط الدم (على الصحيح) لاستقراره بما ذكر ^(٣)

(وللمحاصر) والمساء ، ومثلها مستحصة بمرث في نوبة حصتها ، ودو

حرج مصاح ^(٤) يخشى منه تلوين المسجد (المروي بلا) طرف (وداع) تحديق
عنها ^(٥) ، كما في الصحيح ^(٦)

نعم ، إن ظهرت ، أو انقطع ما يخرج من الحرج قبل معرفته ما لا يخور

انقصر فيه : مما مر ^(٧) لرمها العود بنظرف ، أو بعد دلت لم يبرئها : للإداس
لها في الانصراف ، وبه ^(٨) فارت ما مر فيمن حرج بلا وداع ^(٩)

وأنحق بها المحض الطري من حاف نحو دسم ، أو عريم وهو معبر ،

وهوت رقية ، ونظر فيه الأدرعي ثم بحث وجوت الدم ، وفرق بأن منعها ^(١٠)

(١) أي : فيما إذا لم يصل مسافة العصر . (ش : ١٤٢ / ٤)

(٢) أي : دون ما إذا وصلها . (ش : ١٤٢ / ٤) .

(٣) أي : سوغ مسافة العصر أو نحو طه . (ش : ١٤٢ / ٤)

(٤) قوله (مصاح) أي : موار كروي (ص) و (ف) والمطوعات (مصاح) و (ص)
المهمل في آخرها

(٥) وفي بعض النسخ : (تحديقاً)

(٦) مراد بحريجه عن من عاصي رضي الله عنهما في (ص : ٢٢٧)

(٧) في (ص : ٢٢٩) .

(٨) أي : بالتعليل المذكور . (ش : ١٤٣ / ٤) .

(٩) في (ص : ٢٢٩)

(١٠) أي : من المسجد . (سم : ١٤٣ / ٤) .

وربيرة فتر رسول الله صلى الله عليه وسلم

ما يتيسر ويتيسر المسافير أنهم لا يتصلحون من ماء زمزم^(١)

وأن ينقله إلى وطنه استشفاء ونزكاً له ولغيره

ويُسْتَرَحُّ تحرّي دخول الكعبة^(٢) والإكثار منه ، فإن لم يسترح مما في الحجر
مها ، وأن تكثر الدعاء والصلاة في حواشيها مع عاية من الخضوع والخشوع وغص
النصر^(٣) .

وأن يكثر من الطواف ، وابطلا وهي أفضل منه ولو للمريء كما مر^(٤) ، وأن
يختم القرون بمكة ، لأن^(٥) بها برز أكثره ، ومن الاعتناء وهو أفضل من
الطواف كما مر^(٦) .

(و) يُسْتَرَحُّ ، بل قيل يجب ، وتخصر له ، والمبارغ في طلبها صان مصلاً
(ربيرة فتر رسول الله صلى الله عليه وسلم) بكل أحد ، كما بينت ذلك مع أدلتها
وأدائها وجميع ما يمتنع بها في كتاب حافل لم أُنسَقْ إلى مثله سببته ، المحوهر
المعظم في زيارة القبر المكرم .

(١) عن من عاصر صلى الله عليه أنه كان جالساً ، فحده رجل ، فقال من أين أنت ؟ قال من
زمزم ، قال فشربت منها كما ينبغي ؟ قال كيف ؟ قال إذا شربت منها .. فاستقل
لحمه ، وركب مع الله ، وبقي ثلاثاً ، وبقيت منها ، فإذا فرغت فاحمد الله عز وجل .
عن سائر الله كذا في : إن ابنه ما بك . فحدثت من من مائة (٣٠٦١) ، وخرجه
عن أحمد بن حنبل ١٠٤٧٢ ، واسمها في : نكير (٩٧٤٠)

(٢) قوله (وليس تحرّي دخول الكعبة) وأن يزور المواضع المشهورة بالمعصية في مكة ، وهي
ثمانية عشر منها بيت النبوة ، ومنها بيت حديجة ، ومسجد دار الأرقم ، والغار الذي في
ثور ، والغار الذي في حراء ، كروي

(٣) أي : من النظر إلى سقفه أو أرضه ، (ش : ١٤٤ / ١)

(٤) في (ص : ١٤٩)

(٥) وفي (ب : ١) (لاه)

(٦) في (ص : ١٥٠) .

بعد فراع الحج

فصل

أركان الحج خمسة : الإحرام ، والنوُفُوف ، والطَّواف ، والشَّعْي ،

وقد صيغَ حُرُوفٌ « مَنْ رَأَى بِي وَجَبَتْ لَهُ شَقَاغَتِي »^(١)

ثم اختلف العلماء أيما الأُولى في حقٍّ مريد الحج تقديمها على الحج ، أو عكسه ، والذي يتَّبعه في ذلك أن الأُولى لمن مرَّ بالمدينة المشرفة ، ولمس وصل مكة ولو قُبُحاً مشيخاً والأسباب متوفرة تقديمها ، فإن انتهى شرط من ذلك سُرَّ كونها (بعد فراع الحج)

وما أَوْفَقَتْهُ عبارته من قصرِ بدب الربرة ، أو هي وما فعلها على الحاج . . غيرُ مراد ، وإنما المراد : أنها للحجيج أكْدٌ : لأن تركهم لها وقد أتوا من أقطار بعيدة وقربوا من المدينة . . قبيحٌ جداً ، كما يدلُّ له حُرُوفٌ « مَنْ حَجَّ ، وَلَمْ يَرْزُقْ . . فَقَدْ جَفَانِي »^(٢) وإن كان في سيده مقال

(فصل)

في أركان التكبير وبيان وجوه أدائها وما يتعلق به

(أركان الحج خمسة : الإحرام) هـ ، أي : بيته الدخول فيه ، أو مطلقاً^(٣) مع صريحه إليه (والنوُفُوف ، والطَّواف) إجماعاً في الثلاثة (والسعي) للحجر

(١) أخرجه الدررطني (ص ٥٨١) ، والبيهقي في الشعب الإيمان (٣٨٦٢) عن ابن عمر رضي الله عنهما ، وراجع كلام البيهقي في الشعب ، وسوي في المجموع (٢٠٠ / ٨)
(٢) أخرجه ابن عدي في الكامل (٩١ / ٨) في ترجمته النعمان بن شبل الباهلي فإن لاحظ في الشخص الحبير (٥٦٩ / ٢) (ذكره ابن عدي وابن حبان في ترجمته النعمان ، والنعمان صحيح جداً ، وقال الدررطني الطعن في هذا الحديث على أنه ، لا على نعمان)

(٣) قوله (أو مطلقاً) عطف على قوله (هـ) (ش ١٤٦ / ٤)

وَالْحَلْقُ إِذَا حَمَلَهُ شَكَا ، وَلَا تُخْرَجُ ، وَمَا سِوَى الْوُقُوفِ أَرْكَانٌ فِي الْعَمَلِ
أَيْضاً

لصحيح ، كما بيّنه الأئمة ، استقروا ، فإن الله كتب عليكم السنن ،
(والحلق) أو الفصير (إذا حملناه شكاً) كما هو المشهور ، كما مر ،
لوقوف التحلل عليه مع أنه لا بدل له .

وبه ركنٌ سادسٌ ، هو الترتيب في معظم ذلك ، إذ بحث تأخير الكل عن
الإحرام ، وما عدا الوقوف عنه^(١) ، ونسبي عن طواف الإفاضة إن لم يكن سعي
بعد القدوم ، وجرى في المجموع على أنه^(٢) شرط^(٣) ، وبه يمثل كلاله
هو ، ومر في ترتيب نحو الوضوء والصلاة^(٤) ما يؤيد الأول

(ولا بحر) الأركان ولا بعضها بدم ولا غيره ؛ لاعتدال الصلابة بتمام
بعضها ، وما عداها إن خرب بدم ؛ كالرمي ؛ شقي بعضاً ، وإلا شقي هت
(وما سوى الوقوف أركان في العمرة أيضاً) لذلك^(٥) ، لكن الترتيب هو في
كلها .

ويأتي في (الهبة) الكلام على (أيضاً)^(٦) ثم ينهي مراجعته^(٧) .

(١) أخرجه ابن حريص (٢٧٦٤) ، والحاكم (٧٠ / ٤) ، ونداء قاضي (ص ٥٦٣) ، والبيهقي

في كتابه (٩٤٤٠) ، وأحمد (٢٨٠١٠) عن حمزة بن أبي حنيفة رضي الله عنه

(٢) في (ص : ١٩٤)

(٣) أي عن الوقوف هاتش (١) قال ابن قاسم (١٤٦ / ٤) (أي لا اسمي ، بخلافه

قبل الوقوف بعد طواف القدوم) .

(٤) أي : الترتيب ، هاتش (١) .

(٥) المجموع (١٩٣ / ٨)

(٦) في (٤٦٧ / ١) ، (١٥١ / ٢) ، (١٥٣) .

(٧) أي لشمس ، لأنه لا بد منها ، نهاية ومعني (ش : ١٤٦ / ٤)

(٨) أي : لفظة (أيضاً) ، (ش : ١٤٦ / ٤)

(٩) في (٥٥٢ / ٦) .

وَيُؤَدِّي السُّكَّانَ عَلَى أَوْجِهِ :

أَحَدُهَا : الْإِفْرَادُ ، بَأَن يَحُجَّ ، ثُمَّ يُحْرَمُ بِالْعُمْرَةِ كَحُرَامِ الْمَكِيِّ وَيَأْتِي بِعَمَلِهَا

(وَيُؤَدِّي السُّكَّانَ عَلَى أَوْجِهِ) ثَلَاثَةٌ (١) تَأْتِي ، وَالسُّكُّ مِنْ حَيْثُ هُوَ (٢) بِالْحَجِّ

وَحَدَهُ ، وَبِالْعُمْرَةِ وَحَدَهَا ، وَعَمَهُمَا اخْتَرَرُ بِالثَّلَاثَةِ

(أَحَدُهَا الْإِفْرَادُ ، بَأَن يَحُجَّ) مِنْ امْتِقَابِ أَوْ دَوْنِهِ (ثُمَّ يَحْرَمُ بِالْعُمْرَةِ) وَهُوَ

مِنْ أَدَسِ الْحَلِّ (كِبَاحِرَامِ الْمَكِيِّ) وَكَذَا لَوْ أَحْرَمَ مِنَ الْحَرَمِ ، لِأَنَّهُ لَأَنْتَمَ وَالدَّمُ

لَا دَخَلَ لَهَا فِي انْتِمَاءٍ ، كَمَا هُوَ وَاصِحٌ

بَعَمٍ ، قَدْ يُؤَثَّرُ فِي الْأَفْصَلِيَةِ الْآتِيَةِ (٣)

(وَيَأْتِي بِعَمَلِهَا) وَقَدْ نُظِّلُوا عَلَى الْإِنْبَاءِ بِالْحَجِّ وَحَدَهُ ، وَعَلَى مَا إِذَا اغْتَمَرَ

قَبْلَ أَشْهُرِ الْحَجِّ ثُمَّ خَجَّ ، فَحَصْرُهُ (٤) فِيمَا فِي الْمَسِّ عَشْرَ الْأَشْهُرِ أَوِ الْأَصْلَ

وَوَاصِحٌ : أَنَّ تَسْمِيَةَ الْأَوَّلِ (٥) بِفِرَادٍ الْمُرَادُ بِهِ مَجْرَدُ التَّسْمِيَةِ الْمَجْبُورَةِ

لَا غَيْرُ ، إِذْ لَا دَخَلَ لَهُ (٦) فِي الْأَفْصَلَةِ

وَمَا الثَّانِي (٧) فَتَسْمِيَتُهُ إِفْرَادًا حَقِيقَةً شَرْعِيَّةً ، فَهُوَ مِنْ صُورِ الْإِفْرَادِ

(١) قَوْلُهُ (عَلَى أَوْجِهِ ثَلَاثَةٌ) لِأَنَّهُ إِنْ قَدَّمَ الْحَجَّ فَهُوَ الْإِفْرَادُ ، وَإِنْ قَدَّمَ الْعُمْرَةَ فَهُوَ

الْمَسَّحُ ، وَبِأَنَّهُمَا مَعًا فَهُوَ ثَلَاثٌ فَتَبَيَّنَ احْتِصَارُ أَحَدِهِمَا فِي ثَلَاثَةِ مَذْكُورِهِ وَأَنَّ أَدَسَ

السُّكُّ مِنْ حَيْثُ هُوَ فَمِنْ أَسْمَاءِهِ أَنْ يَأْتِيَ بِالْحَجِّ وَحَدَهُ وَبِالْعُمْرَةِ وَحَدَهَا ، وَحَيْثُ يُؤَدِّي

عَلَى حِمْلِهِ أَوْجَهُ ، اِثْنَتَا ثَلَاثَةٍ لِمَذْكُورِهِ ، وَأَنْ يَأْتِيَ بِالْحَجِّ وَحَدَهُ وَبِالْعُمْرَةِ وَحَدَهَا ، وَسُكُّ كَلَامٌ

لِاصْفَافِهِ ، وَهَذَا عَرَبِيٌّ (وَيُؤَدِّي السُّكَّانَ) بِشَبِّهِ كَرْدِي

(٢) قَوْلُهُ (وَالسُّكُّ مِنْ حَيْثُ هُوَ) أَيُّ يُؤَدِّي السُّكُّ مِنْ حَيْثُ هُوَ سَكُّ ، لَا مِنْ حَيْثُ اسْمُهُ

كَرْدِي

(٣) أَيُّ : أَيْضًا

(٤) قَوْلُهُ : (فَحَصْرُهُ) أَيُّ : حَصْرُ الْإِفْرَادِ ، كَرْدِي

(٥) (وَالْأَوَّلُ) فِي قَوْلِهِ (تَسْمِيَةُ الْأَوَّلِ) هُوَ الْإِنْسَانُ بِالْحَجِّ وَحَدَهُ كَرْدِي

(٦) وَصَمِيرٌ (لَهُ) يُرْجَعُ إِلَى الْإِفْرَادِ ، كَرْدِي

(٧) (وَالثَّانِي) هُوَ مَا إِذَا عَمَرَ مِنْ أَشْهُرِ الْحَجِّ كَرْدِي

الاسمي بشرط أن يخرم بهما من المنقبات ، وَيَقْتَلْ عَمَلُ الْحَجِّ فَيُخْضَلَنَّ

لأفصل . و لا جمع متصفون بلا خلاف . وأقرهم محققو المسحورين .
ولا بد منه بعد المجموع ، وعبره أفصلته بأن يحج ثم يفسر ، لأن ذلك ربما
هو ، لأن أنه الأفصل على الإطلاق ، خلاف لمن رعم أن الأول هو لأفصل
على الإطلاق

ولا نفي ذلك أصلاً ، بل يبي (١) ، بأن الشروط الالهية إنما هي شروط موحود
أدم ، لا شئ منه بمنع ، ومن ثم أطلق غير واحد ، كالشحن على ذلك .
منع ، لأن المراد أنه يضمن تمتعاً لغويّاً أو شرعياً ، لكن محذوراً لا حقيقة ،
لاستحالة اجتماع الأفراد الحقيقي والتمتع الحقيقي على شيء واحد ، فتضمنه

(الثاني) (شرط أن يخرم بهما) معاً (من المنقبات) أو دونه ، لكن بدم
(ويعمل عمل الحج) فيه إشارة إلى اتحاد ميقاتيهما في الحكمي ، وأن المعصية
حكم الحج ، فبخرقه الإحرام بهما من مكة ، لا العمرة (٢) فلا يترتب الخروج
لأدنى الحل .

(محصلان) اندراجاً للأصغر في الأكبر ، للمعبر الصحيح ، من أخرم

(١) المجموع (١٢٠/٧)

(٢) قوله (لا بد منه) أي لا بد من كونه . أي الثاني . من صور الأفراد لأفصل بعد
المجموع ، وعبره أفصلته بعد أن يحج ثم يفسر ، لأن ذلك المعبر عنه هو كردي

(٣) قوله (لا بد منه) أي الثاني المعبر عنه كردي ، فإن الشرواني (١٤٧/٤) قوله

« لا بد منه » يعني أن يفسر كل أشهر الحج ثم يحج ، وهذا معناه هو « الأول » على خلاف

سابق كلامه ، بل هو من عدمه في أن ذكرها على بعد ذكره بعد من « المجموع » ، وعبره

وهو الكردي قوله « لا بد منه » أي الثاني المعبر عنه انتهى ، فهو لا بد منه

(٤) وقوله (ولا نفي ذلك أصلاً) يعني لا ينافي كون سمي من صور الأفراد لأفصل بعد
ما يأتي . إلخ . كردي .

(٥) أي « بعد من أشهر الحج ثم يحج » (سم ١٤٧/٤)

(٦) قوله (لا بد منه) معناه لا ينافي (اسمي كردي

(٧) أي « لا حكم العمرة » (ش : ١٤٧/٤) .

ولو أحرَمَ عُمْرَةً فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ ، ثُمَّ نَحَجَّ فِي الطَّوَافِ كَانَ قَارِئًا ، وَلَا يَحُورُ عَكْسُهُ فِي الْجَدِيدِ

بِالنَّحَجِّ وَالْعُمْرَةِ أَجْرَاءُ طَوَافٍ وَاحِدٌ وَسَمِعِي عَنْهُمَا حَتَّى يَحِلَّ مِنْهُمَا جَمْعًا^(١) وَفِي «الصَّحِيحَيْنِ»^(٢) نَحْوُ^(٣)

وَهَذِهِ^(٤) أَصْلُ صُورَةِ^(٥) الْمَرَامِ ، فَاحْصِرِي فِي ذَلِكَ^(٦) أَيْضًا .

(وَلَوْ أَحْرَمَ عُمْرَةً فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ) أَوْ قَبْلَهَا (ثُمَّ نَحَجَّ) فِي أَشْهُرِهِ فِي الثَّابَةِ^(٧) (قُلْ) بِشُرُوعِ فِي (الطَّوَافِ) كَانَ قَارِئًا (إجماعاً ، بخلاف ما إذا شَرَعَ فِي الطَّوَافِ وَلَوْ مَحْطُوفٍ فَإِنَّهُ لَا يَصِحُّ إِدْحَالُهُ حِينَئِذٍ ، لِأَحَدِهِ فِي أَسَاسِ التَّحْلِيلِ ، وَلَا يُؤْتَرُ نَحْوُ اسْتِلامِهِ الْحَجَرِ بَيْتِ الطَّوَافِ ، لِأَنَّهُ مُعَدَّمَةٌ وَلَيْسَ بِهِ ، ذَكَرَهُ فِي «الْمَجْمُوعِ»^(٨) ، وَنَقَلَ شَرْحَ عَمِّهِ حَلَّافَهُ سَهْوً

وَقَدْ يَشْمَلُ الْمَنْزُومُ لَوْ أَفْسَدَ الْعُمْرَةَ ثُمَّ أَذْهَلَ عَنْهَا الْحَجَّ فَيَتَعَقَّدُ إِحْرَامُهُ بِهِ مَسَدًا ، وَيَنْزِمُهُ الْمَصْنُوعُ وَفَصْلُهُ الْمَكْنَى

(وَلَا يَحُورُ عَكْسُهُ) وَهُوَ إِدْحَالُ الْعُمْرَةِ عَلَى الْحَجِّ (فِي الْجَدِيدِ) إِذْ لَا يَسْتَنْبِيهُ بِهِ شَيْئًا آخَرَ^(٩)

(١) أحرجه البرمدي (٩٦٩) ، وابن ماجة (٢٩٧٥) ، وأحمد (٥٤٤٨) عن ابن عمر رضي الله عنهما .

(٢) صحيح البخاري (١٦٤٠) ، صحيح مسلم (١٢٣٠) عن ابن عمر رضي الله عنهما .

(٣) وقوله (وهذه) أي هذه الصورة المذكورة في المس كتردي

(٤) لفظ (أصل) عبر موحود في (ب) و (ج) ، وفي المطبوعة المصرية (أصل صور)

(٥) قوله : (لذلك) أي : لتكونها أصلاً . كتردي

(٦) هي ما لو أحرَمَ الْعُمْرَةَ قَبْلَ أَشْهُرِ الْحَجِّ ، فالمراد الإشعار بأنه لو أحرَمَ فِيهَا بِالْحَجِّ قَبْلَ أَشْهُرِهِ .. لَهَا وَلَمْ يَكُنْ قَارِئًا ، (بصري : ٤٧٣ / ١) .

(٧) المجموع (١٢٥ / ٧ - ١٢٦) .

(٨) أي بخلاف إدخال الحج عنها : فمعبده الوقوف والرمي واللبس معي وبها به (ش

٤ / ١٤٨) .

أكثر^(١) ، ولأن بهية الروايات يُمكنُ رَدُّها إليه بحمل السمع^(٢) على معناه اللغوي وهو الاستماع ، والقراء على أنه باعتبار الآخر ، لأنه صنى الله عليه وسلم احتار الإبرد أولاً^(٣) ثم أدخل عليه العمرة خصوصية له^(٤) ، بلحاجة بني ساد حوارها^(٥) في هذا المجمع العظيم وإن سبق بيانها من قبل متعدداً

وإنما أمر من لا هدي معه من أصحابه وقد أخرجوا بالحج ثم حزنوا على إحرامهم به مع عدم الهدى ^(٦) عصبه ^(٧) إلى العمرة خصوصاً لهم ^(٨) ؛ ليكن المصنوع وهو عدم الهدى للمصنوع وهو العمرة ، لا لأن الهدى يمنع الاعتمار ، أو عكسه ^(٩) ؛ لأنه خلاف الإجماع .

ولاحضناهم على عدم كراهته ، واحتلافهم في كراهته الآخرى

ولعدم دم فيه بخلافهما ، والجبر دليل الفص

ولحواظية الحكماء الراشدين عليه هذه^(٩) صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : كما رَوَاهُ :

(١١) راجع: السجدة الوحيدة: (٥٦٥-٥٦٧) عند ذكره جميع روائه الأفراد

(۲) قوله (نحمل السمع) أي في روية على معناه اللغوي وهو الانساع . وقد ينفع بالانكفاء بفعل واحد . كردي .

(۳) قوله (استدر الإفراد) أي أحرم بالتحج مفرداً ، عمدة روى الأفراد أول الإحرام ، وعمدة روى الأفراد حرمه ، ومن روى التمتع أراد الجمع للمعوي كردي

(١) أخرجه البخاري (١٥٣٤) عن عمر رضي الله عنه ، وعنه : « وقيل : خُبْرَةٌ في حَقِّهِ » ،
 لم يقط في : « مع الناري » (٢١٥/٢) (والذي يتضح به الروايات أنه ~~كان~~ كان حرباً ،
 يسمى أنه أدخل المعركة على الجمع بعد أن أهق به مفرداً ، لا أنه أوب ما أهل أحرم بالجمع
 والعصاة معاً ، وقد تقدم حديث عمر مرفوعاً : « وقيل : خُبْرَةٌ في حَقِّهِ »)

(5) أي حوار العمره في أشهر الحج (ش ١٢٩/١) في (١) (أ حوار عهد)

(۶) قوه (معنه) معنوی به (امر) ای علیه عمره گردی

(٧) أخرجه البخاري (١٥٦٨)، ومسلم (١٢١٦) عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما

(٨) یعنی (عدم الہدی بجم لجر) (بھری ١/١٧٢)

(٩) قوله (ولا حمائم علي عدم) (إسراء) وقوله (ولعمدم دم) (إسراء) وقوله (ولمواطة)

(الحلفاء عنه) معطوفات على (لأن رواه أكثر) والصحاب راحمه إلى الأفراد كروى

الدارقطني^(١) ، أي : لا علياً كرم الله وجهه ، فإنه لم يفتح رمس خلافته ،
لاشتماله بقدر الحاحس عليه ، وإنما كان يُبَيَّن^(٢) أن عند رمس رضي الله
عنه^(٣)

نعم ، شرط أفصليته أن يفتر من سنه ؛ مالا يؤخرها عن دي الحجة ،
والأ : كان كل منهما أفصل منه ؛ لكرهه تأخيرها عن سنه وإن أصل يستكني في
حلافه

وبحث الإسوي أفصليته قراناً أو تمتعاً أتبعه بعمره ؛ لاشتماله على المقصود
مع زيادة عمره أخرى^(٤) ، وتبعه عليه جمع ، وقد ردّدته في الحاشية^(٥) ، ثم
رأيت شارحاً رده ، لكن بما فيه نظر ظاهر .

ونأبي أن من أتى بعمره أو بإحرامها فقط فل أشهر الحج . تمتع ؛ أي
بالمعنى السامي^(٦) ، لكن لا دم عليه ، ومع ذلك^(٧) لا ينبغي لمن سمكه يُريد
الإفراد لأفصل^(٨) ترك الأعمار في رمضان مثلاً ؛ لئلا يقوم^(٩) ؛ لأن الفصل

(١) سنن الدارقطني (ص ٥٥٠) عن ابن عمر رضي الله عنهما ، وأخرجه أيضاً برمدي
(٨٣٤)

(٢) في (أ) و(ب) و(ج) و(د) و(هـ) و(و) و(ز) و(ح) و(ط) و(ق) و(ك) و(ل) و(م) و(ن) و(هـ)
(و) و(ح) : (مستحب) .

(٣) أخرجه ابن سعد في الطبقات (٢١٧/١) أن الذي أمّره علي رضي الله عنه على الحج سنة
سب وثلاثين ، ومنه سبع وثلاثين هو عبد الله بن عباس رضي الله عنهما ، وكذا في إسناده
والنهاية (٩٨-٩٧/٨) .

(٤) المهمات (٢٦٠/٤) .

(٥) حاشية الإيضاح (ص : ١٩٩) .

(٦) وقوله (بالمعنى السامي) أراد به المعنى الدعوي كردي

(٧) قوله : (ومع ذلك) إشارة إلى تمتع . كردي

(٨) قوله (الإفراد لأفصل) وهو أن يحج ثم يعمر كردي

(٩) قوله (لئلا يقوم) بعلو (لا يسمي) يعني أن ترك الأعمار في رمضان يحصل أن يقوم
الإفراد لأفصل ، وهو الأعمار منه أيضاً من صور الإفراد ولأفصل كردي

وبعدة التمتع ، وفي قول التمتع .

وعلى المتمتع دم

الحاضر لا يترك لمترقب .

ونظيره ما يأتي . أنه ليس مرادهم سدب تحرّي مكب أو رماب فاصلي
بصدقة . تأخيرها إليه^(١) ، لأنه لا يندري أبشركه أو لا ، بل الإكثار منها إذا
أدركه^(٢) .

(وبعد التمتع) لأن التمتع يأتي بعملين كاملين ، وإنما ربيح أحد الميقاتين
فقط ، بخلاف القارب ، فإنه بأي عمل واحد من ميقات واحد .

وفي نسخ . (ثم لقرا) ولا إشكال فيها ؛ لأن بعده مرتبتين أحريش^(٣) كل
منهما من بعض تلك الأوجه^(٤) .

(وفي قول) أصلها (التمتع)^(٥) وهو مذهب الحنابلة وأطلقوا في الانتصار
له ، وفي قول القرا أصل ، وهو مذهب الحنفية ، واختاره جمع من أكابر
الأصحاب .

(وعلى المتمتع دم) إجماعاً^(٦) ؛ لربحه الميقات ؛ إذ لو أخرج بالحج أولاً
من ميقات بلده . لاحتاج بعده إلى أن يُخرج بالعمرة من أدنى الحل ، وبالتمتع

(١) قوله (تأخيرها) إلح حبر (ليس) على حذف مصاف ، أي طلب تأخيرها (من)
(١٥٠ / ٤)

(٢) في (٣٦٥ / ٧)

(٣) قوله (لأن بعده) أي بعد القرا مرتبتين هما الإتيان بالحج وحله ، وبالعمرة وحدها ،
فهو أصل من الحج ، والحج أصل من العمرة كردي

(٤) قوله (من بعض تلك الأوجه) أي أوجه أداء ذلك كردي

(٥) وعبارته : المسحاح المطروح (من ٢٠٥) (وأصلها) الأفراد ، وبعد التمتع ، ثم
القرا ، وفي قول التمتع أصل من الأفراد (وفي) (من) (ثم التمتع) بدل (وبعد
التمتع) .

(٦) لفظ (إجماعاً) غير موجود في (ب) (ث) (ج) (و) (ثور)

شُرْطُ الْأَبْكَوْنِ مِنْ حَاصِرِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ ، وَحَاصِرُوهُ مِنْ دُونِ مَرَحِلَتَيْ

لَا يُخْرَجُ مِنْ مَكَّةَ بَلْ يُغْرِمُ بِالْحَجِّ مَهَا .

وَبِهَذَا يُقْلَمُ أَنْ الْوَحْهَ فَمِنْ كَثَرِ الْعَمَرَةِ فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ أَنَّهُ لَا يَكْرُ عَلَيْهِ
وَأِنْ أَخْرَجَ إِيَّاهُ مِنَ التَّكْزُرِ ، لِأَنَّ رِجْلَهُ الْمَعْنَى الَّتِي تَقْرَأُ بِهَا يَكْزُرُ
وَالِدُمْ هَا وَحَيْثُ أُطْلِقَ شَاةً ، أَوْ شَعْبَ بَدِيَّةٍ ، أَوْ مَرَّةً مِمَّا يُخْرِيهِ أَصْحَابُهُ

(بِشُرْطِ الْأَبْكَوْنِ مِنْ حَاصِرِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ) لِقَوْلِهِ تَعَالَى ﴿ ذَلِكُمْ ﴾ أَيِ
مَذْكُورٍ مِنَ الْهَدْيِ وَالصَّوْمِ عِنْدَ مَعْنَى ﴿ لَيْسَ ﴾ أَيِ عَلَى مَنْ ﴿ لَمْ تَكُنْ أَهْلًا ﴾
أَيِ وَطْنِهِ ﴿ حَاصِرِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ ﴾ (١) ، وَقِيلَ الْإِشَارَةُ لِحُلِّ الْأَعْمَارِ
فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ ، فَيَنْتَعِجُ عَلَى حَاصِرِيهِ فِي أَشْهُرِهِ ، وَهُوَ بَعِيدٌ مِنْ سَبَاقِ الْآيَةِ ،
كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ .

(وَحَاصِرُوهُ مِنْ) مُنَوِّطُونَ بِالْفِعْلِ لَا بِالسَّيَةِ حَالَةَ الْإِحْرَامِ (٢) لَا بَعْدَهُ ، سَوَاءً
كَانَ الْإِحْرَامُ بِقُرْبِ مَكَّةَ أَمْ لَا ، حَاطَرِ الْمَعْنَى مُرِيدًا لِلْمَكَاتِ (٣) ، أَمْ لَا عَلَى
الْمَعْتَمِدِ مِنْ اضْطِرَابِ طَوِيلٍ فِي ذَلِكَ بَيَّنَّهُ فِي « الْحَاشِيَةِ » (٤) وَغَيْرِهَا ، مُحَلًّا
(دُونَ مَرَحِلَتَيْنِ) مُحَلَّافٍ مِنْ مَرَحِلَتَيْنِ (٥) أَوْ أَكْثَرَ ، لِأَنَّ مَنْ عَلَى دُونَ مَسَافَةِ
الْقَصْرِ مِنْ مَوْضِعٍ كَالْحَاصِرِ فِيهِ ، بَلْ يُسْفَى حَاصِرًا لَهُ ، لِقَوْلِهِ تَعَالَى (٦)
﴿ وَسَتَلْتَهُمْ عَنِ الْقَرْنَةِ الَّتِي مَكَاتُ حَاصِرَةِ الْبَحْرِ ﴾ (لَا عَرَبَ ١٦٣) أَيِ أَيْتَةٍ ،
وَهِيَ بَيْنَتْ فِي الْبَحْرِ بِلَ قَرْيَةٍ مَهْ .

(١) قَوْلُهُ (أَنَّهُ لَا يَكْرُ عَلَيْهِ) أَيِ إِيَّاهُ لَا يَكْرُ عَلَيْهِ كَرْدِي

(٢) قَوْلُهُ (حَالَةَ الْإِحْرَامِ) مَعْمُولٌ بِالسَّيَةِ (١) ، وَكَذَلِكَ هُوَ بَعْدُ (مُحَلًّا) (سَمِ
١٥١/٤) .

(٣) وَمِنْ (أ) وَ(ب) وَ(ث) وَ(ج) وَ(ح) وَ(ز) وَ(ع) وَ(ي) وَ(ثَعْوَر) (مَرِيدِ
السَّيَةِ) .

(٤) حَاشِيَةُ الْإِبْرَاهِيمِ (ص: ٢٠١-٢٠٢)

(٥) وَلِي (ت) : (مِنْ عَلَى مَرَحِلَتَيْنِ)

(٦) وَمِنْ (ب) وَ(ب) وَ(ج) وَ(ح) وَ(ز) وَ(ع) وَ(ي) وَ(ثَعْوَر) (قَالَ تَعَالَى)

من مكة

قُلْتُ الْأَصَحُّ مِنَ الْحَرَمِ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ

وَيُعْتَبَرُ الْمَسَافَةُ (من مكة) لَأَنَّ الْمَسْجِدَ حَرَامٌ فِي الْآيَةِ عَزَّ وَرَادُّهُ حَقِيقَةٌ
تَدْفِئُ^(١) ، وَحَمْلُهُ عَلَى مَكَّةَ أَقْلُ تَحَوُّراً مِنْ حَمْلِهِ عَلَى جَمِيعِ الْحَرَمِ

(قُلْتُ الْأَصَحُّ) اعْتَبَارُهَا (مِنَ الْحَرَمِ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ) لِأَنَّ الْأَعْلَى فِي
الْفَرَاغِ اسْتِعْمَالُ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ فِي الْحَرَمِ

وَمِنْ لَهُ مَسْكَنَانِ قَرِيبٌ مِنَ الْحَرَمِ ، وَبَعِيدٌ مِنْهُ ، غُثْرَ مَا مَقَامُهُ بِهِ أَكْثَرُ^(٢) ،
ثُمَّ مَا بِهِ أَهْلُهُ وَمَالُهُ دَائِمًا ثُمَّ أَكْثَرُ ، ثُمَّ مَا بِهِ أَهْلُهُ كَذَلِكَ^(٣) ، ثُمَّ مَا بِهِ مَالُهُ كَذَلِكَ ،
ثُمَّ مَا فَصَدَ الرِّجُوعَ إِلَيْهِ^(٤) ، ثُمَّ مَا حَرَّجَ مِنْهُ^(٥) ، ثُمَّ مَا أَخْرَجَ مِنْهُ^(٦)

وَأَهْلُهُ حَلِيقَتُهُ وَمَحَاجِيرُهُ^(٧) دُونَ بَحْوَابٍ وَأَحْ

وَلَوْ تَمَنَعَ ثُمَّ مَرَّ مِنْ عَامِهِ لَرَمَتْهُ دُمَانٌ عَلَى الْمَقُولِ الْمُعْتَمِدِ ، حَلَاةٌ لِحَمِيمٍ
لَا حِلَّافَ مُوَحِّصِي الدَّمِينِ ، فَلَمْ يُتِمَّكَ التَّدَحُّلُ وَعَلَى الضَّعِيفِ^(٨) ، الَّذِي انْتَصَرَ
بِهِ كَثِيرُونَ ، وَأَطَالُوا فِيهِ نَفْلاً وَمَعْنًى أَنْ يَحَاصِرَ^(٩) مِنَ الْحَرَمِ أَوْ مَرَّةً حَالَةً
الْإِحْرَامِ بِسَعْمَةٍ أَوْ بِنَهْجٍ فَلَا يَنْتَرِمُهُ إِلَّا دَمٌ ، لِأَنَّهُ حَالُ الْفَرَاغِ مُلْحَقٌ بِالْحَاصِرِ

(١) بَلْ يَحْرَمُ عَدْوُهُ ، وَمَكَّةَ عَدْوُ آخِرِينَ نَهَابَهُ وَمَعْنَى (ش ١٥١/٤)

(٢) يَحِثُّ لَا أَهْلًا وَلَا مَالًا ، أَوْ بِهِ دَلِيلٌ بِكُلِّ مَسْكَنٍ (ش ١٥١/٤)

(٣) يَحِثُّ ثُمَّ أَكْثَرُ حَيْثُ كَانَ مَالُهُ فِي الْآخِرِ (ش ١٥١/٤)

(٤) ثُمَّ مَا فَصَدَ الرِّجُوعَ إِلَيْهِ (أَيْ لِلْإِسْمَةِ فِي كُرْدِي)

(٥) حَيْثُ مَوَى الرِّجُوعَ مِنْهَا أَوْ لَمْ يَبْوَ أَصْلًا (ش ١٥١/٤)

(٦) أَيْ حَيْثُ اسْتَوَى حُرُوجًا وَغَيْرَهُ وَنَهْيَهُ (ش ١٥١/٤)

(٧) أَطْلُقُ الْمَحَاجِيرَ هَا ، وَبَعْدَهُ لِحَاشِيَةِ - أَيْ وَهَبَهُ - وَهَبَ الْمَعْنَى - وَالْأَوْلَادُ

الْمَحَاجِيرُ ، وَهِيَ أَحْسَنُ ، فَتَأْمَلُ ، بَصْرِي ، (ش ١٥٢/٤)

(٨) قَوْلُهُ (وَعَلَى الضَّعِيفِ) هَذَا لِيُصِفَ لَا يَصِفُ الْإِسْطِطَانُ بَلْ يَصِفُ الْعَرَبَ حَالَهُ الْإِحْرَامِ

كُرْدِي .

(٩) قَوْلُهُ (أَنْ يَحَاصِرَ) إِنْجَعُ بَدَلَ مِنْ (الضَّعِيفِ) (ش ١٥٢/٤)

وَأَنْ تَقْعَ عُمْرَتُهُ فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ مِنْ سِتِّهِ
وَأَلَّا يَعُودَ لِإِحْرَامِ الْحَجِّ إِلَى الْعَمَدَاتِ

(وَأَنْ تَقْعَ عُمْرَتُهُ) أي : يَنْتَهِيَ لِإِحْرَامِهَا وَمَا بَعْدَهَا مِنَ الْأَعْمَالِ (فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ) لِأَنَّ الْحَاجَّيْنِ كَانُوا يُعْذَوْنِهَا فِيهَا مِنْ أَفْجَرِ الْمَحُورِ ، فَرُخِّصَ لِشَارِعِ فِي وَفُوعِهَا فِيهَا ، دَعَاءً يُلْمِشُكَ عَنْ مَحْوِ عَرَبِيٍّ قَدِمَ قَبْلَ عَرَفَةَ بِرَمْسٍ طَوِيلٍ بَعْدَ اسْتِدَامَتِهِ^(١) ، إِحْرَامُهُ ، بَلْ يَحْتَلُّ بِعَمَلِ عُمْرَةٍ مَعَ الدَّمِ

وَمِنْ ثَمَّ لَوْ بَوَى^(٢) الْإِحْرَامَ بِالْعُمْرَةِ مَعَ آخَرٍ حَرَّمَ مِنْ رِمَصَانٍ وَأَتَى بِأَعْمَالِهَا كُنْهَا فِي شَوَابٍ لَمْ يَلُزِمَهُ دَمٌ مَعَ أَنَّهُ مُتَمَتِّعٌ^(٣) ، كَمَا أَتَى بِهَا كُلُّهَا فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ عَلَى الْمَشْهُورِ ، كَمَا قَالَ الرَّافِعِيُّ^(٤) .

وَمَرْ^(٥) مَا يُعْلَمُ مِنْهُ أَنَّ هَذَا لَا يُدْخِلُ فِي كَوْنِهِ مِنْ صُورِ الْإِفْرَادِ الْأَفْصَلِ

وَأَنْ يَكُونَ وَفُوعُهَا فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ (مِنْ سِتِّهِ) أَيِ الْحَجِّ ، فَلَوْ اغْتَمَرَ فِي سِتِّهِ وَحَجَّ فِي أُخْرَى فَلَا دَمَ ، كَمَا جَاءَ عَنِ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ بِسَيِّدِ حَسَنِ^(٦)

(وَأَلَّا يَعُودَ لِإِحْرَامِ الْحَجِّ إِلَى الْمَبِيقَاتِ) الَّذِي أَخْرَمَ مِنْهُ بِالْعُمْرَةِ إِحْرَامًا

(١) قوله (بعد استدامته) معلوب (دعاء) (سم ٤ / ١٥٢)

(٢) قوله (ومن ثم لو بوى) التبرع على ما يقرر ، من أن المراد بالعمرة جميع أعمالها (بصري : ٤٧٥ / ١)

(٣) أي : لأنه لم يجمع بينهما في وقت الحج فأشبهه بمفرد نهاية ومعنى (ش ٤ / ١٥٢)

(٤) الشرح الكبير (٣ / ٣٤٩ - ٢٥٠) .

(٥) قوله (ومَرْ) (ملح قيل قوله (وبعده نسج) كركدي قال الشروسي (١٥٢ ، ٤) قوله (ومَرْ) (نسج) أي : في شرحه ويأتي بعملها ، وفوق الكركدي أي : قبل قول لمصنف (وبعده النسج) خلاف لوقع)

(٦) عن سعيد بن المسيب رحمه الله تعالى قال : كان أصحاب النبي ﷺ إذا اعتمر في أشهر الحج ، ثم لم يحجوا من عدهم ذلك لم يهدوا شيئاً أخرجه البيهقي في « الكبير » (٨٨٦١) . وابن أبي شبة في « لمصنف » (١٣١٧١) والبيهقي في « الثاني »

حائراً ؛ كأن لم يخطر له إلا قبيل دخول الحرم ؛ كما شمله كلامهم ، وإحدى
 بعضهم به^(١) أفاقاً مكة خرج منها لأدى الحل وأخرم بالعمرة ثم فرغ منها وأخرم
 بالجمع من مكة وخرج لأدى الحل فلا دم عليه . ليس في محنة^(٢) ؛ لأن المراد
 به (المبقات) . ميفت الأديني وما ألحق به^(٣) ، لا المكئي ؛ كما صرحوا به ،
 وبَيَّنَّته في « شرح العباب » .

أو مثل مسافته^(٤) ؛ أو ميفات آخر غيره ، أو مرحلتين من مكة .

وأما ما في « الروضة » فيما لو غاد لميفات أقرب ينقعه العود ؛ لأنه أخرم من
 موضع ليس ساكنوه من حاصري الحرم^(٥) المقتضي أنه لا يُجرى العود لدات
 عرف أو قرب أو يلزم على مرجحه^(٦) أن المبة في الحاصر من الحرم . فعبر
 مراد فيما يظهر^(٧) ؛ لأن هذا التعديل^(٨) جرى على طريقة الراعي^(٩) ، ولا يلزم

(١) أي : بالمحرم عن الميفات المعنوي . (ش ١٥٢/٤٠) .

(٢) قوله (ليس) (إلح خير) (وإحدى) (إلح) (ش ١٥٢/٤٠) .

(٣) قوله (وما ألحق به) هو ما مر في قوله (كأن لم يخطر له) (إلح كروي) .
 لرواي (١٥٢/٤) (قوله « ميفات لأديني » أراد به فيما يظهر المواقف البعيدة
 شرعاً ، وما ألحق به « الموضع الذي عرض له فيه الإحرام ومسكن من مكة من مكة
 ولمقات مصري وهذا أوس من قول الكروي قوله « وما ألحق به » هو ما مر في قوله
 « كأن لم يخطر له » (إلح) انتهى ، ومعلوم مما عدت أيضاً أن ما ألحق بالميفات بعيد
 بكونه من الحل)

(٤) وضمير (مسافته) يرجع إلى الميفات ، كروي .

(٥) روضة الطالبين (٣٢٥/٢) .

(٦) وضمير (مرجحه) يرجع إلى المصنف ، كروي .

(٧) الظاهر أن المراد أن مقتضي المذكور غير مراد ، فهو راجع لقوله (استغني)
 إلح ، لا لقوله (وأما ما في « الروضة ») (إلح) (سم ١٥٣/٤) .

(٨) أي : قوله : (لأنه أخرم ...) إلح ، (ش ١٥٣/٤) .

(٩) أي : من أن المسافة في الحاصر من مكة (ش ١٥٣/٤) وراجع « الشرح الكبير »
 (٣٣٠/٣) .

ووقت وحبو الدم إخراجاً بالحيض .

من صغره^(١) صغف المعلن . فتأمل

ويُفرق بين اعتبارهما هنا من مكة ونم^(٢) من الحرم برعده استحيص فهم
المصائب تكون المتمتع مبدوناً فيه

فإن عاد ولو بعد دخول مكة لواحد من ذلك محرماً بالحيض قبل الوقوف ، أو
أحرم منه به فلا دم يمتنع ، لأن فوحه ريح استحيص ، ولا ريح حسب ، وإنما
لم يكف بمس ، بالمحاورة يعود لأقرب تعبطاً عليه ، لتعذبه

وخرج بقولي (للمتمتع) ما لو عاد قبل أعمال العمرة ثم أحرم بالحيض

فإن الذي عليه حينئذ هو دم بصر لا يمتنع

تسبهاً أحدهما كما تعتبر هذه الشروط بدم تغسر في وجهه سمعه
مستعاً ، فإن وف شرط كان إراداً ، والأصح أنها لا تغسر للسمه ، ومن
ثم فإن أصحابنا يصحح بدمغ وانعوان من المكّي^(٣) ، خلافاً لأبي حنيفة
رضي الله عنه .

ثانيهما الموحث بدم خمسة هو ما ذكر في الشرط الثاني^(٤) ، وأما ما خرج
سقية الشروط^(٥) . فهو كالمستثنى منه^(٦) .

(ووقت وحبو الدم) على المتمتع (إجماعاً بالحج) لأنه إنما يصير مستعاً

(١) أي : التعليل . (ش : ١٥٣/٤)

(٢) قوله (ويغري بين عسرها) أي المرحضين ، وقوله (هـ) أي في العود ، وقوله

(ونم) أي : في الحاضر . (ش : ١٥٣/٤)

(٣) أي مع أن من الشروط لا يكون من حاصري الحرم ، وإنما مكّي منهم (سم ١٥٤/٤)

(٤) هو قول المنى (وان يغع عمره في أشهر الحج من ستة)

(٥) قوله (وما خرج بهه شروط) أي الخارج بالشرط لأول وهو ألا يكون من حاصري

مسجد الحرم ، والشرط الثالث ألا يعود إلى الصفات بالإحرام بالحيض كودي

(٦) قوله (كالمستثنى منه) أي من الشرط الثاني ، وإنما قال (كالمستثنى) لأنه ليس

بمكي خمسة ، لأنه هو المحرج من متعدداً (إلا) وأحوالها كودي

والأفصل دئخه يوم النحر

فإن عحر عنه في موضعه

بالعمرة إلى الحج حيث ، ومع ذلك يجوز بعدن غير الصوم^(١) عليه لكن بعد فراح العمرة لا قبله .

(والأفصل دئحه يوم النحر) لأنه الانتاع^(٢) ، ومن ثم^(٣) أحد مه الانتع الثلاثة امتناع ذئحه قبله .

(فإن عحر عنه في موضعه) وهو الحرم وهو شرعاً ؛ فإن وحده بأكثر من ثم مثله ولو بعد يتعاس^(٤) به ؛ نظير ما مر في (البسم)^(٥) ، أو وهو محتاج إلى ثمة ، ويظهر أن يأتيها ما ذكرناه في الكفارة ؛ من صابط الحاجة ، ومن اعتبار سه أو لعمري العالب ، واعتبار وقت الأداء لا الوجوب

وقياس ما تقرّر أن من على دون مرحلتين من محل^(٦) يستفي حاصراً فيه ، وما يأتي في (الديات)^(٧) : أنه يجهت بقلها من دون مسافة المصير أن يندحق^(٨) بموضعه ما كل ما كان على دون مرحلتين منه ، ولم أر من يعرض له ، ولو أمكه الاقتراض قبل حصول ماله العائت يأتيها ما يأتي في (قسم الصدقات)^(٩) فيما يظهر^(١٠) .

(١) وهو ذئح الدم . (ش : ١٥٤ / ٤)

(٢) عن جابر رضي الله عنه قال : دئح رسول الله صلى الله عليه وسلم عن عائته بقرة يوم النحر وفي رواية : بقرة في حبيته . أخرجه مسلم (١٣١٩) .

(٣) أي من أجل أنه المتبع . (ش : ١٥٤ / ٤) .

(٤) في (٦٥٢ / ١) .

(٥) مع (من محل) عبر مرخودمي (أ) و (ب) و (ث) و (ج) و (ح) و (ط) و (ي) و (عري) و (ثمر) .

(٦) في (٨٥١ / ٨) .

(٧) قوله (وقياس ما يعرض) مبداً ، حره (أن يندحق) كردي

(٨) في (٣٠٩ / ٧) .

(٩) يقتضي وجوب الاقتراض . (ش : ١٥٥ / ٤) .

صام عشرة أيام ، ثلاثة في الحج

(صام) بن قدر وإن علم أنه يقدِرُ على الهدي قبل فراغ الصوم ، فإن
عجز : كهم^(١) ، يأتي فيه ما مرَّ في رمضان^(٢) ، كما لو مات ها وعليه هذا الصوم
مثلاً . بصوم عنه وليه أو يطعم^(٣) (عشرة أيام) .

(ثلاثة) منها في نحو التمتع والقرآن وترك الميقات^(٤) ، بخلاف نحو الرمي
مما بحث بعد الحج ، فيصوم ثلاثة عقب أيام التشريق

أما تركه في العمرة فوفت أداء الصوم فيه قبل فراغها أو عقبه ، لأنَّ وجوبه
حينئذ لا يتوقف على الحج ، فلم يُنظر إليه فيه .

(في الحج) قبل يوم الحر ولو مسافراً ؛ للآية^(٥) ، أي إنَّ أخرم به برمي
يسفها قبل يوم الحر ، فإن لم يسفح إلا بعضها وجب ، ولا يلزمه تقديم
الإحرام حتى يلزمه صومها على معقور الذي اعتمده^(٦) ؛ لأنَّ تحصيل سبب
الوجوب لا بحث ، فمن جعل هذا من باب ما لا يتم الواجب إلا به واجب
مقدّم .

وإنما لم يُخير صومها قبل الإحرام ؛ لأنه عادة ندية ، وهي لا يُخوَرُ تقديمها
على وقتها ، وبه فارق ما مرَّ في الدم^(٧)

أما لو أخرها عن يوم النحر ؛ بأنَّ أخرم قبله بزمي يسفها ، ثم أخر التحلل عن

(١) وهي (ب) و(ث) و(ج) و(خ) ؛ (كهم) .

(٢) أي من وجوبه مد عن كل يوم ، فإن عجز بقي الوجوب في ذمته وباتني (ش)
(١٥٥/٤)

(٣) وهي (ب) و(ف) والمطعمه لمصرية وبنوه (وترك الميقات في الحج)

(٤) أي بموله تعالى «مرآة مجد» أي الهدي «فيما تشاء أياهم في الحج» [لعمره ١٩٦] أي بعد
الإحرام بالحج . معني المحتاج (٢٩٠/٢) .

(٥) الشرح لكبر (٣٥٦/٣) ، روجه الطائفة (٣٢٩/٢)

(٦) في (ص: ٢٤٧)

تُسْتَحْتَقُّ قَتْلُ يَوْمِ عَرَفَةَ ، وَتُسَعَّةٌ إِذَا رَجَعَ إِلَى أَهْلِهِ فِي الْأَطْهَرِ
وَيَنْدُبُ تَنَاسُخُ الثَّلَاثَةِ .

أيام التشريق ثم صامها^(١) فإنه بأنتم وتكون قصة وإن صدق أنه صامها في
الحج ، لندرته ، فلا يُزَادُ من الآية ، ويُدرجه في هذه^(٢) القصص فوراً ، كما هو
قياس نظائره ، لتعديده بالتأخير .

(نستحب) تلك الثلاثة ؛ أي صومها (قبل يوم عرفة) لأن فطره لمباح
سنة ، ومز حرمه صومها يوم النحر وأيام التشريق^(٣)

(وسعة إذا رجع) ثلاثة^(٤) (إلى أهله) أي وطه ، أو ما يُريدُ توطنه ولو
مكة إن لم يكن له وطن ، أو أغرض عن وطنه (في الأطهر) للحبر العتق عليه
بدلت^(٥) ، وقال الأئمة الثلاثة كالمعدل المراد بالرجوع المراع من الحج

فعلى الأول لا يُعتدُّ بصومها قبل وطه ، أو ما يُريدُ توطنه ، ولا بوطنه
وعليه طواف إفاضة أو سعي أو حلق ؛ لأنه إلى الآن لم يفرغ من الحج

نعم ؛ لو وصل لوطنه قبل الحلق ثم حلق فيه خار له - كما هو ظاهر -
صومها عقب الحلق ، ولم نخشع لاستشف هذه الرجوع

(ويندب تناسخ الثلاثة) إذا أحرّم قبل يوم النحر يومين يسع أكثر منها ، وإلا

(١) قوله (ثم صامها) أي بعد أيام التشريق وقبل السجدة ، بأن أحر الطواف عن الصوم
كردي .

(٢) أي صامها أحرّم قبل الحج يومين يسع الثلاثة ولم يصمها فيه (من ١٥٥ ، ٤)

(٣) في (٦٤٨ / ٣)

(٤) بقوله تعالى ﴿ وَتَسْعَةٌ رَجَعْتَ ﴾ [الأنعام ١٩٦] معني الصبح (٢٩١ ، ٢)

(٥) عن ابن عمر رضي الله عنهما قال سمع رسول الله ﷺ في حجة بؤداع يسمعه ابن الحج
وأهدى فلما قدم رسول الله ﷺ مكة قال لسان : من كان يكثر أهدي . فإنه لا يهلل بين
شيء حرم منه حتى يقضي حجة ، ومن لم يكثر منكم أهدي فليطه بالنيت والضم والمزوجة ،
وليقطر وليلخل ، ثم ليهل بالحج وليهد ، فمن لم يجد هذا فليصم ثلاثة أيام في الحج وسبعة إذا
رجع إلى أهله ، أخرج الحارثي (١٦٩١) ، ومسلم (١٦٢٧)

و شئعه

ولو فاته الثلاثة في الحج فلا يظهر أنه بئرمة أن يفرق في قصاتها بينها وبين

الشئعة

و أحب شئعها ؛ كما علم مما مر من حرمة تأخيرها عنه^(١)

(و) تنابع (السبعة) مبادرة لبراءة الدمة ، وحروجا من خلاف من أحب

التتابع

(ولو فاته الثلاثة في الحج) أو عقب أيام التشريق^(٢) بعد أو غيره (

فلا يظهر أنه بئرمة أن يفرق في قصاتها بينها وبين السبعة) بقدر ما كان يفرق به في الأداء ، وهو أربعة أيام بعد والتشريق في الأولى^(٣) ، ومدة سيره على العادة المعتادة إلى وطنه وما ألحق به فيهما^(٤)

وذلك لأن الأصل في القضاء : أنه بخفي الأداء ، وإنما لم يفرقه التفریق في

قضاء الصلوات ؛ لأن تفريقها لمحرز الوقت وفدات ، وهذا يتعلق بفعل هو لحج والرجوع ولم يقربا^(٥) ، فوحسب حكيمهما في القضاء

ومن توطن مكة بئرمة في الأولى التفریق بحصة أيام^(٦) ، وهي الثانية

يوم

(١) في (ص: ٢٤٨)

(٢) قوله (أو عقب أيام التشريق) أي : ما بعد الحج في يوم وسبعة ، كما مر كردي

(٣) قوله (في الأولى) راجع إلى (في الحج) كردي

(٤) (فيهما) يرجع إليه - أي إلى (في الحج) - (وعقب) إلح كردي قال ابن قاسم

(١٥٨ / ٤) (قوله) وما ألحق به فيهما أي الأولى وهي فوات ثلاثة في الحج ،

والثانية وهي فواتها عقب لشریق

(٥) قوله (ولم يقربا) سائر سم ، أي : فبينهما فدايف (ش: ١٥٨ / ٤)

(٦) قال الكردى في : «بحواشي لعمدة» (٥١٢ / ٢) (وقع في النسخة : أنه قال بئرمة لمكي

فما يمكن أدائه في الحج التفریق بحصة أيام ، والظاهر أنه من علم : إذ لدى أظهره عليه

حتى لا يرح - أي : في سائر مكة أربعة أيام) وراجع : «امواته» (ص: ٨٩)

وعلى القارن ذم كدم التمتع

قلت بشرط ألا يكون من حاصري المسجد الحرام ، والله أعلم

(وعلى القارن دم) لما صح أنه صلى الله عليه وسلم دبح عن سبته يوم
الحر ، قالت عائشة رضي الله عنها (وكى قارب)^(١) وهو (كدم التمتع)
في جميع ما مر فيه^(٢) ، ومنه ألا يعود لب من قبل الوقوف ، وما رآه بقوله
إيضاحاً (قلت بشرط ألا يكون من حاصري المسجد الحرام ، والله أعلم)
لأن دم القارن مقيس على دم التمتع فأعطي حكمه فيهما^(٣)

• • •

(١) أخرجه البخاري (١٧٠٩) ، ومسلم (١٢١١ ، ١٢٥) عن عائشة رضي الله عنها ، وكى بدون
قولها (وكى قارب) ، ولم أحده إلا في كتابي « ك » المعني « والنهاية » من
الحدود في « التلخيص للحير » (٥١١ / ٢) (حديث عائشة أهدى عما رسول الله ﷺ
عنه ، ونحن قارباء لم أحده هكذا ، وفي « الصحيح » عنها) ، ثم ذكر روايات
الحديث ، وليس فيها قولها : (وكى قارب) .

(٢) قوله (في جميع ما مر فيه) أي حياً وميتاً ودلاً عند تعمر بنهاية ومعني (ش)
(١٥٨)

(٣) أي في الشرطين المذكورين (ش ١٥٨ ، ١٥٩)

باب محرمات الإحرام

(باب محرمات الإحرام)

وهو ما بيّنه الدخول في نسك ، أو نفس الدخول فيه بآلِه ، كما مر^(١) ،
أي : ما حَرُمَ^(٢) بسببه ولو مطلقاً^(٣) .

قيل لم يف ما دلّت عليه عبارته ؛ من منيعات جميعها ، لحدوده عقد
الكاح ومقدمات الوطء والاستمراء انتهى

ويُجَابُ بأن الأول معلوم من كلامه السابق أنه لا يحلّ إلا التحلل الكبيّ ،
ومن كلامه في ولاية الكاح^(٤) ، والثاني من كلامه في الحيض والصوم الدالّ على
أنه ينزّم من حرمة الجماع حرمة معدّياته^(٥) ، والثالث ملحق بالثاني في ذلك .

وحكمة تحريم ذلك أن فيها^(٦) ترقّياً وهو أشعث أعرّ ؛ كما في
الحديث^(٧) ، فلم يُسَيِّئْ الترقّة ، وأيضاً فالقصدُ تذكُّره بدهانه^(٨) إلى

(١) في (ص : ٧٥) .

(٢) قوله (أي ما حرم) إيج تفسير لمحرّمات الإحرام (ش ١٥٩/٤)

(٣) قوله (ولو مطلقاً) أي إحراماً مطلقاً كردي

(٤) في (ص : ٢٠٢-٢٠٣) ، (٥٢٧/٧) .

(٥) في (١/٧٣٥-٧٣٦) ، (٢/٦٣٩) .

(٦) قوله (وحكمه تحريم ذلك) أي ما حرم أولاده ذكر اسم الإشارة ، والنائب في (فيها)
نظر المص (ما) . (بصري : ٤٧٧/١) .

(٧) عن ابن عمر رضي الله عنهما كان قدم رجل إلى النبي ﷺ ، فقال من العجّ
بارسول الله ﷺ قال : الشَّعْتُ النَّقْلُ . أخرجه الرمدي (٣٢٤٣) ، ومن ما ج
(٢٨٩٦) ، واسهبني في الكسر (٨٧١١) النَّقْلُ أي قد برك استعمال الطيب ، من
(نقل) وهو الريح الكريهة السهبة في غريب الحديث (ص ١١٠)

(٨) في (ح) و(ص) والمطويات (دهانه) وفي (ح) (تذكر) بدل (تذكره) .

أحدهما : سترُ بعض رأس الرجل بما يُعَدُّ سائراً

الموقف : محرّداً مستعِداً ليقبل على الله بكنيته ولا يشعل بعيره

والحاصل : أن القصد من الحج : محرّذ الصاهر ، ليوصل به لحديث^(١) النص ، ومن الصوم : العكس ، كما هو واضح ، فتأمل

(أحدهما ستر) ومعه : استدعاء السائر ، وورق استدعاء الطيب سدّد هـ قبل الإحرام ، بخلاف ذلك^(٢) ؛ ومن ثم كان السيد^(٣) بما له حرم ، كطلب في حل استدعاء ، لأنه مدوّث مثله (بعض رأس الرجل) وإن قل ، ومعه^(٤) : سيّاح المحادي لأعلى الأدن ؛ كما مرّ^(٥)

(بما بعد) هـ (سائراً) عرفاً وإن حكى الشرة ؛ كثوب رفقي ؛ لأنه يُعَدُّ سائراً هـ ، بخلاف لصلاة ولو عرّ محبب ؛ كعصابة عريضة ، وصبي ، أو حبس ؛ تحجب ؛ ينهي الصحيح عن تغطية رأس المحرم المست^(٦)

ورواية مسلم الناهية عن ستر وجهه^(٧) أيضاً قال البيهقي وهم من بعض

(١) أي : المحشر . (ش : ١٥٩/٤) .

(٢) وفي (١) : (إلى تجرد)

(٣) وفي (ب) و (ت) و (ج) و (خ) و (د) : (ذلك) .

(٤) السيد أن يجعل محرم في رأسه شيئاً من صنع محارم الصحيح (ص : ٢٠٠)

(٥) أي : من الرأس . (ش : ١٥٩/٤)

(٦) قوله (لأعلى أدن ، كما مر) أي : في (برصوء) كروي

(٧) عن ابن عباس رضي الله عنهما عن : يسار رجل قال مع رسول الله ﷺ بعروه بدومع من راحته فأصعته أو دأب فأصعته . قال رسول الله ﷺ : « اغسلوه بماء وسدر ، وكفّوه في ثوبين ، ولا تحطّوه . ولا تحفّزوا رأسه ، فإن الله يتعلّو يوم القيامة ثلثياً » أخرجه البخاري (١٢٦٦) ، ومسلم (١٢٠٦) .

(٨) عن ابن عباس رضي الله عنهما أن رجلاً أوقعه وأخلته وهو محرم ، فمات ، فقال رسول الله ﷺ : « اغسلوه بماء وسدر ، وكفّوه في ثوبين ، ولا تحفّزوا رأسه ولا وجهه ، فإنّه يمتّ يوم القيامة ثلثياً » صحيح مسلم (١٢٠٦ ٩٨)

إلا لحاجة ،

الرواية^(١) ، وغيره . إنها محمولة^(٢) على ما لا يذ من كشفه من الوجه ، لسحق كشف جميع الرأس^(٣)

أما ما لا يُعد سائراً فلا ينصر ، كحيط رقبتي ، ويوشد نحو عمامة^(٤) ، ووضع يد لم يقصد بها الستر ، بخلاف ما إذا قصد على براح فيه^(٥) ، وانعاسي منه ولو كدراً ، وحمل نحو ريبيل^(٦) لم يقصد به ذلك أيضاً ، أو استغلال بمحمل وإن مس رأسه ، بل وإن قصد به الستر .

ويظهر في شعر خرج عن حد الرأس أنه لا شيء بستره ؛ كما لا يُخرى مسحه في الوضوء ؛ بجامع أن الشرة في كل هي المفصودة بالحكم ، وإنما أخراً تقصيره ؛ لأنه موطن بالشعر لا الشرة ، فلم يُشبه ما يحس فيه

(إلا لحاجة) ويظهر صحتها في هذا الباب بما لا يطابق الضرر عليه عادة وإن لم يُسح التيشم ؛ كحز أو برد ، فيحوز مع القدية قبساً على وجوبها في الحلق مع العلوي بالنص^(٧) .

(١) المسالك (٦٧٢٣) قال النووي في شرح صحيح مسلم (٣٦٦/٨) (ياؤن هـ الحديث على أن النهي من بطنه وجهه ليس لكونه وجهاً ، إنما هو صباه للرأس ، فإنهم يوشدوا وجهه لم يؤمن أن يعطوا رأسه) ، وقال المحافظ في فتح الباري (٥٣١/٤) (تردد ابن المنذر في صحته ، وقال البيهقي ذكر الوجه غريب ، وهو وهم من بعض رواه ، وفي كل ذلك نظر ، فإن الحديث ظاهره الصحة) ثم ذكر كلام النووي

(٢) أي قال البيهقي رواه مسلم إنح ، وقال غيره إنها محمولة ، إلح كرودي

(٣) وفي (ب) و (ث) و (ج) (فيتحقق كشف جميع الرأس)

(٤) وفي (ب) و (ب٢) و (ج) و (ح) و (ص) و (ف) واسطوخبات (نحو عمامة)

(٥) راجع المسهل ، الضاح في اختلاف الأشباح ، مسألة (٦٣٥)

(٦) الريبيل الله المعجم الوسيط (ص ٢٨٨) أي ما يعمل من لحوص يحمل فيه الشعر وغيره

(٧) عن كعب بن عُجرة رضي الله عنه قال أتى علي رسول الله ﷺ من المدينة وأن أوفد تحت -

قال القواريري : - قنوني لي - وقال أبو الربيع : يؤمنوني لي - والقمل يتأثر على وجهي ، فقال : -

وَلَيْسَ الْمَحْطُ أَوْ الْمَشْرُوحُ أَوْ الْمَغْفُودُ

وذكر هـ^(١) في الرأس ، لعله فيه ، وإلا فهو لا يخص به ، بل تأتي في نحو ستر البدن وغيره ، كالنقيب

(وليس) المحيط * بالمهملة نحو (المحيط) كضمص (أو الموح) كالررد^(٢) (أو المغفود) أو الملق^(٣) ، أو مصغور^(٤) ، للهبي اصحح عن يس محرم للقميص ، والعمامة ، والرأس^(٥) ، والسر او بل ، والحف * وتغتر العادة العدة في الموسس ، إذ هو الذي يخص به الترقه ، فحش الارنداء ، ولا تحذف بالضمص وانقاء ، بأن يصح اسمه على عائقه ، لأنه إذ دم لا سفسف فلا يعد لأب له ، أو يحذف به ، كالمحفة .

والأثرز بالسراويل كالارنداء برداء متدلي من رفاع^(٦) طاقين فأكثر ، بخلاف

١ - أبو ديث هوام رأست ١٢ در عت نعم ، قال : فاختق وضم ثلاثة أيام ، أو اطعمت مساكين ، أو استك سبكه ، أو أبوب - أحد زونه - فلا أدري بأي ذلك بدأ أخرجه البحاري (٤١٩٠) ، ومسلم (١٢٠١)

(١) أي : الاستنه ، (ش : ١٦٠ / ٤)

(٢) قوله (وليس المحط) أي : ما يحط بالبدن أو يعصر بحافته ، كقميص وانحف والقمص ، أو مسح ، كسرع ، أو عمد ، كحج نهد ، والظاهر أن اللد على يوعين ، نوع مغفود ، ونوع مدق ، سواء في ذلك من فطر وكسا وغيرهما كردي

(٣) الرزدة هو : داخل حبس مدح مصعب في بعض ، والرزدة محسن الشرع سوزوده محار الصالح (ص : ١٩٥) باختصار .

(٤) قوله (أو المصغور) أي : منصرف مصعب كردي

(٥) (أو المصغور) المصغور أو مسحوح مصعب على بعض كردي

(٦) (أو البرس) قلنسوة طويلة ، كردي .

٧ - عن من عمر صي له عهدا ان ، خلا من يارسور الله ﷺ ، ما يمس المحرم من لباس ؟ قال رسول الله ﷺ : لا يلبس القميص ، ولا العمامة ، ولا السراويلات ، ولا الرأس ، ولا الخفاف ، إلا أخذ لا يحد بطن فتنس خشن ولقمطمهما أنفعل من الكعنين ، ولا يلبسو من الثياب شيتاً منة الرغفران أو وزمن * أخرجه البحاري (١٥٤٢) ، ومسلم (١١٧٧)

(٨) وفي (مت ٢) ، (برقاع)

في سائر نديه

ما لو وضع طوق القباء^(١) ، أو العرجة^(٢) على رقبته ، فإنه وإن لم يُذحل يذيقه في كُمِّهِ يَسْتَمْسِكُ إِذَا قَامَ ؛ فَيُعَذُّ لَيْسًا لَهُ .

وعقد الإزار^(٣) ، وشُدَّ حيطٌ عليه بثب ، وإنْ يَنْعَلَهُ مِثْلَ الْحُجْرَةِ^(٤) ، وَيُذْحَلُ فِيهَا التَّكَّةُ إِحْكَامًا لَهُ .

وشُدَّ أَرْوَارُهُ فِي عُرَى إِنْ بَعْدَتْ ، وَلَا يَتَقَيَّدُ ارْتِدَاءُ بَدَلَتِ^(٥) ؛ لِأَنَّ الْعَقْدَ فِيهِ مَمْتَنِعٌ ، بِخِلَافِ الْإِزَارِ . وَعَرُرُ طَرَفِ ارْتِدَاءِ فِيهِ

لَا عَقْدُ الرِّدَاءِ^(٦) ، وَلَا حُلٌّ طَرَفِيٍّ بِحُلَالٍ^(٧) ، وَلَا رِطْطُهُمَا^(٨) أَوْ شُدُّهُمَا وَلَوْ بَزْرًا فِي عُرْوَةٍ .

ولِسُ الْحَانِمِ ، وَتَعَلُّدُ الْمَصْحَبِ ، وَشُدُّ الْهَمْيَابِ^(٩) وَالْمِطْقَةِ فِي وَسْطِهِ

ثُمَّ تَحْرِيمُ مَا ذُكِرَ ؛ مِنَ الْمَحِيطِ . بِالْحَاءِ مَهْمَلَةٍ - لَا يَخْتَصُّ حَرِّهُ مِنْ بَدَنِ الْمُحْرِمِ بَلْ يَنْخَرِي (فِي سَائِرِ بَدَنِهِ) أَيِ . كُلُّ حَرٍّ حَرٌّ مِنْهُ^(١٠) ؛ كَنَكَبِ السَّحَابَةِ أَوْ

(١) في (أ) : (طوق القباء)

(٢) العرجة ثوب واسع طويل لأكمام يرتديه علماء الدين المعجم الوسيط (ص ٦٧٩)

(٣) قوله (وعقد الإزار) عطف على (الارتداء) ، وكذا قوله بعد (وليس الحانم) (سم)

(٤) ١٦١/٤

(٥) قوله (وإنْ يَنْعَلَهُ مِثْلَ الْحُجْرَةِ) بأن يجعل رأس إزاره كراس السراويل في حياطة موضع التكة . كردي

(٦) قوله (ولا ينعقد لرداء بدلت) أي لا ينعقد للرداء لأررار والعري . ولا يجعل له الحجرة . ولا يلبس عليه الحيط كردي قال الشرواني (١٦١/٤) (هو) شارح ولا ينعقد

الرداء ؛ على حذف مضافين ؛ أي : مع أروار الرداء

(٧) أي عقد طرفيه محيط أو دونه بهديه (ش ١٦٢/٤)

(٨) الحلال ما خُلِّقَ من الحديد المعجم الوسيط (ش ٢٥٣)

(٩) أي ربط طرفي الرداء بأطرافهما بدون توسط شيء آخر (ش ١٦٢/٤)

(١٠) الهميان كسر للفتح يند في الوسط المعجم الوسيط (ص ٩٩٦)

(١١) في (ب) (و) (ص) (و) (ق) (و) (عري) (كل حره منه)

إِلَّا إِذَا لَمْ يَحْذُ عَيْرُهُ .

الإصبع ، بخلاف معطية الوجه ، لأن سائر لا يُحِيطُ به ، ومن ثم لو أحاط به ، بأن حُمِلَ له كبشٌ على قدره إن نُصِرَ حُرْمٌ ، كما هو ظاهر

نسبة (سائر) إما من (السَّوْر) أي المبة ، فيكون بمعنى ذي ، أو من (سور البلد) أي المحيط بها ، فيكون بمعنى : جميع ، خلاف من أنكر هذا وإن نعتُه شارحٌ

فاعتبرَ من المثل بأنه لم يتمم حكم شيء من البدن حتى يكون هذا حكم باقيه ، فإن الرأس هذا قسم له لا معصه^(١)

(إلا إذا لم يحد غيره) أي المحيط حناً ، بأن لم يحدك ، ولا قدر على تحصيله ولو سحو استعارة ، بخلاف الهبة : لعظم المنة ، أو شرعاً ، كأن وجدته بأكثر من ثمن أو أحره مثله وإن قل ، فله حيث سحر العورة باسم محيط فلا فدية ، وإنه في مئة بدنه لحاجة نحو حر أو برد فدية

فعلَمْ أن به لس السراويل ، لعدم الإزار ، وفيه حرٌ صحيح^(٢) ، ومحلّه ، لم يأت الأزار به على هبته^(٣) ، أو نقص معفه^(٤) ، أو لم يحد سائر العورته مده

(١) قد يجمع هذا ، فإن المراد بالبدن جميع الإنسان ، والرأس هذا قسم ما عده من بقية البدن ، لا قسم جميع البدن ، هذا لعدم حكم شيء من البدن وهو الرأس ، وكان هذا حكم بابه ، فلما لم يحد في عابه بوضوح (سم ١٦٢/١ - ١٦٣)

(٢) عن من عاصم رضي الله عنهما قال : حطبت النبي ﷺ بمرقات فقال : من لم يحد الإزار فليس السراويل ، ومن لم يحد العطن فليس العطن . أخرجه البخاري (١٨٤٣) ، ومسلم (١١٧٨)

(٣) قوله (على هبته) الصمير يرجع إلى السراويل كقوي

(٤) قوله (أو نقص معفه) كذا في أصله رحمه الله ، وهو مقتضى أن كلامه ومما قبله ومما بعده كذا في البدن إلى سها على هبتها ، وليس كذلك ، بل لا بد من محقق لأول مع أحد لاخرين ، فحسب كذا بغير رحمه الله (الزاوي) في (أو نقص) أولى ، ومعها بمعناه ، والله أعلم . (بصري : ٤٧٨/١)

منه فيما يظهر ؛ أحداً مما يأتي^(١) ، وإلا^(٢) برمة الأثرار به على هيئة أو منه شرطه^(٣)

ولو قدر على سعه وشراء إزار ؛ من كان مع ذلك سداً عورته ؛ أي محصورة من يخرم عليه نظرهما ؛ كما هو ظاهر لم يجب ، وإلا وجب

وأن له لس^(٤) الحف ؛ لفقد اسفل ، لكن شرط قطعه أسفل من الكعش وإن نقصت به هيئته ؛ للأمر بمصعه كذلك في حديث الشحين^(٥)

وه^(٦) فارق عدم وجوب قطع ما راد من السراويل على العورة ، فأنه لما فيه من إصاعه المال ، وكأن وجه ذلك^(٧) تمامه نقص الحف عداً بحلاف غيره .

والمراد بالعل لها ما يخور له للمحرم من غير المحيط ؛ كالمدا من المعروف اليوم ، والناسومة والنفقة^(٨) شرط ألا ينثرا جميع أصابع الرجل ، وإلا حرما ؛ كما حلّم بالأولى مما مر ؛ من تحريمهم كبس الإصبع ، بحلاف

(١) وقوله (مما يأتي) أراد به قوله (لم يجب) كردي عبارة شرواني (١٦٣ / ٤)
(قوله ؛ مما يأتي ؛ أي ؛ بما عورته ؛ من كان مع ذلك سداً عورته ؛ إلح)
(٢) أي ؛ بأن يأتي لأثرار بالسراويل على هيئته ، أو لم ينقص منه مع وجود سائر عورته في مده الفتى . (ش : ١٦٣ / ٤) .

(٣) وهو عدم النقص بالعل مع وجود سائر العورة في مده (ش : ١٦٣ / ٤)
(٤) قوله (وأن له لس) إصح عطف على قوله (أن له لس لسراويل) إلح (ش : ١٦٣ / ٤) .

(٥) سبق تحريمه (ص : ٢٥٦) . وفيه ؛ ولا الحفاف ، إلا أحد لا يجد ثقلين فيلبس خفّين وليطمنهما أسفل من الكعش ؛

(٦) أي بقوله (بالأمر) إلح . (ش : ١٦٣ / ٤) .

(٧) أي حكمة وجوب قطع الحف دون السراويل . (ش : ١٦٣ / ٤) .

(٨) الناسومة هي ماله مير يسر بعض الأصابع مما يلي أصولها ، وبعض ظهر إصبعين من سبب الوجه والفتق بالعل من الحش ولو ذا لغير حاشه الترمذي (٤٦٤ / ٦) باختصار

بحو الشرمورة^(١) ، فإنها محصنة بالرحل جمعها ، والريون^(٢) المصري وإن سم
يكره له كعب ، واليماني ، لإحاطتهما بالأصابع ، فامتنع لثبتهما مع وجود ما لا
إحاطة فيه .

ومن ثم قال شارح وحكم المدايس - وهو الشرمورة - حكم الحف
المقصوع ، ولا يخور بينهما مع وجود العلب على الصحيح المخصوص بهي
وطاهر إطلاق الاكتفاء بقطعه الحف أسهل من الكعبين أنه لا يحرم وإن بقي
منه ما يحيط بعقب الأصابع وطهر القدمين وعليه فلا يؤاخذ بحريتهما
الشرمورة ، لأنه مع وجود غيرها .

ومع ذلك^(٣) لو قيل أنه لا يند من قطع ما يحيط بالعقب والأصابع ،
ولا يضر استتار طهر القدمين ، لأن الاستمسك توقف على الإحاطة بذلك ، دون
الأخرين^(٤) لكن منجهاً

ثم رأيت المصنف كالأصحاب صرحوا ، بأنه لا يلزمه قطع شيء من بشر
طهر القدمين ، وعذوه بأنه لحاجة الاستمسك ، فهو كاستتاره بشرك العبد^(٥)
واس العماد قل^(٦) لا يخور لس الريون المعفور الذي لا يحيط بعقب

(١) قوله (س شرمورة) كما بالنسب المهمة هي أكثر الكتب ، ومع في : نسخة : الشرمورة .
بالنسب بمعجمه ، هي لمكتب حاشية الترمذي (٤٦٥/٦) وفي المطبوعات
(خ) : (الشرمورة)

(٢) هو : البويج المعروف ، حاشية الترمذي (٤٦٥/٦)

(٣) أي مع كون طهر الأصابع مأكلاً (ش ١٦٤/٤)

(٤) أي : العقب والأصابع

(٥) روضة الطالبين (٤٠٥/٢)

(٦) قوله (واس عماد) إلح عطف على (المصنف) (ش ١٦٤/٤) وفي (أ)
(ب) (ج) (د) (هـ) (و) (ز) (ح) (ط) (ي) (ك) (ل) (م) (ن) (س) (ع) (ف) (ق) (ص) (ح) (ج) (ب) (أ) (س)
(العماد)

الرجل إلا عند فقد العلن^(١) ، لأنه مسنن لظاهر القدم ، ومحيط بها من الجوانب ،
 بخلاف الفخاقير ، لأن سيره كشارك العمل انتهى
 وصريحه : وحوث قطع ما يشتر العقبين بالأوس
 وتفرق بين ما يشتر طهر القدمين وما يشتر العقب : تنويف الاستمسك في
 الحجاب عالياً على الأول دون الثاني ، كما غنم مقام^(٢)
 وبما تقرّر يُعلم ما في قول الركني كس العماد والمراد بقطعه أسفل من
 الكعب أن يصير كالعلن ، لا التقويز ، بأن يصير كدربول من الإيهام ، بل
 والمخالفة لصريح قول الروضة ، وعبرها لو وحد لاسن الحف المفقوع
 بعين لرمه برعّه فوراً ، وإلا لرمه الدم^(٣) ، إذ لو كان المفقوع كالعلن
 لم يصح هذا اللرم ، بخلاف ما لو كان يشتر عفيه أو أصابعه ، فإن فيه سترأ
 أكثر مما في العلن ، فوَحَتْ بُرْعُهُ عند وجودهما .
 فالحاصل : أن ما طهر منه العقب ورؤوس الأصابع يحل مطلقاً ، لأنه
 كالعلن سواء ، وما يشتر^(٤) الأصابع فقط أو العقب فقط . لا يحل إلا مع فقد
 الأولين^(٥)
 وإذا لسن متمتعاً ، لحاجة ، ثم وجد حائراً له لرمه برعّه فوراً ، وإلا أثم
 وفدى .

والصبي كالبالغ في جميع ما ذكر ، ويتأني ، لكن الإثم على الولي ، والعديّة

(١) أي في قوله (لأن الاستمسك يتوعد) إلح هامش (١)

(٢) روضة الطالبين (٤٠٥/٢) .

(٣) وفي (ت) و(ض) و(ف) والمطبوعة المصرية والوهبة (ما ينتر)

(٤) قوله (مع فقد الأولين) وهما ما طهر منه العقب - أي ورؤوس الأصابع - وإعلان
 كردي وراجع : المسهل الصالح في اختلاف لأشباح ، مسأله (٦٣٦)

ووجه المرأة كراسته ،

في ماله^(١) ، لأنه المورط له .

نعم ، إن فعل به ذلك أحسب ، كأن طيئه . فاعديه على الأحسن عقد

(ووجه المرأة) ولو أمه (كراسته) أي الرجل قبل مزجه^(٢) ، سببها عن الانتقاب ، ورواه البخاري^(٣) .

وحكمة ذلك أنها تنشره عبا ، فأمرت بكشفه بقصد لمعاده ، سدك عقد
من مز^(٤) في حراد الرجل

نعم ، لها^(٥) بل عليها ، إن كانت حرة على ما نحث ، لأن رأس غيرها يسر
بموره ، لكن لدي هي ، بمجموع ، إنه لا فرق^(٦) ، ويوجه بأن لاعب يسر
لرأس ولو من الأمه أكثر ، لقول جمع أنه عورة ، وهم يغفل أحد إن وجهها
عورة ، أن تنشر منه ما لا يتأثر سنز رأسها ، لأنه ، ولم يفرمها أن تكشف منه ما لا
يتأثر ، كشف الوجه ، لأنه ، لأن يسر أحوط لها

(١) قوله (، عديه في ماله) أي مال ابولي ، لأنه المورط ، ولأنه يحب عبه مع موه من ماله
المطلوبات ، كردي .

(٢) أي في حرمة أسر لوجهها أو بعصه أو لحداحه فيمور مع لعديه بهديه ومعني (ش
١٦٤/٢)

(٣) عن ابن عمر رضي الله عنهما قال : قال رسول الله ﷺ ، ماذا يأمر أن يسر من
أسات في لأحرام ؟ قال النبي ﷺ : لا تنسوا قميص ، ولا الشراويلات ، ولا العمامات ،
ولا البراس ، إلا أن يكون أحد بيث له ثغلاب فيس الخفين وينقطع أسفل من الكعبين ، ولا
تلبسوا شيئا منه زعفران ولا ألوزس ، ولا تنشف المرأة المخرمة ، ولا تلبس القمارين ،
صحيح البخاري (١٨٣٨) ، وأخرجه مسلم أيضا (١١٧٧)

(٤) قوله : (نظير ما مر) أي : في أول الباب . كردي .

(٥) قوله (نعم ، لها) حر مقدم ، ولستأ هو قوله (أن يسر منه) أي من الوجه كردي

(٦) المجموع (١٢٤٧) راجع : لسهل الصباح في اختلاف لأشباح ، مائة (٦٣٧)

(٧) وهي (شعور) : (يتعدى) يدل (يتأثر) .

ولها نُسْ أُنْشُ الْمَحِيطُ إِلَّا الْقَفَّارُ فِي الْأَطْهَرِ

ولها^(١) أَنْ تَسْدُلَ^(٢) عَلَى وَجْهِهَا شَيْئاً مَحْجِياً عَنْ سَحْوِ أَعْوَادٍ وَلَوْ لَعَبْرَ حَاجِهِ ، فَلَوْ سَقَطَ^(٣) فَغَسَّ الثَّوْبُ الْوُجْهَ بِلَا احْتِبَارِهَا ؛ فَإِنْ رَفَعَهُ فَوْرًا فَلَا شَيْءَ ، وَإِلَّا ؛ فَإِنْ تَعَمَّدَهُ أَوْ أَدَمَّتْهُ أُنْثَتْ وَعَدَتْ^(٤) وَيُسْنَى لَهَا كَشْفُ كَمِيئَتِهَا .

(وَلَهَا لَسَ الْمَحِيطُ) إِحْمَاعًا (إِلَّا الْقَفَّارُ) فِي الْيَدَيْنِ أَوْ إِحْدَاهُمَا ، فَيُحْرَمُ عَلَيْهَا - كَالرَّحْلِ - لِسُتُهَا أَوْ لِسْنُهُ ، وَتَلَرُّمُهُمَا^(٥) لَعْدِيَّةٌ (فِي الْأَطْهَرِ) لِلَّهِ عِيْمَا فِي لِحْدِثِ الصَّحِيحِ^(٦) ، لَكِنْ أَعْلَى بَأْنَهُ مِنْ قَوْلِ الرَّاوي^(٧) ؛ وَمِنْ ثَمَّ انْتِصَرَ لِلْمُقَابِلِ بَأْنِ عَلَيْهِ أَكْثَرُ أَهْلِ الْعِلْمِ

وَالْقَفَّارُ شَيْءٌ يُعْمَلُ لِلْيَدِ ، يُخْشَى بِقَطْعِهِ وَيُرْزَأُ بِأَرْزَائِهِ عَلَى السَّاعِدِ ؛ لِنَقِيَّتِهَا مِنَ الْبَرْدِ وَالْمَرَادُهَا الْمَحْشُورُ وَالْمَرْرُورُ وَغَيْرُهُمَا

وَلَهَا لَعْتُ حَرْقَةٍ شَدًّا أَوْ غَيْرَهُ عَلَى يَدَيْهَا وَلَوْ لَعَبْرَ حَاجِهِ ؛ إِذَا لَا يُشْنَةُ الْقَفَّارُ ، بَلْ لَوْ لَعَّتْهَا الرَّحْلُ عَلَى سَحْوِ يَدِهِ أَوْ رِجْلِهِ لَمْ يَأْتُمْ إِلَّا أَنْ يَفْقَظَهَا أَوْ يَشُدَّهَا أَوْ يُحْطِلَهَا

وَلَنْسَ لِلْحِشْيِ سِتْرُ وَجْهِهِ بِمَحِيطٍ وَلَا بِغَيْرِهِ مَعَ رَأْسِهِ فِي إِحْرَامٍ وَاحِدٍ ؛ لِنَقِيَّتِهِ

(١) فِي (أ) وَ (ب) وَ (ت) وَ (٢ ب) وَ (٢ ث) وَ (ح) وَ (١ ح) وَ (٢ ح) وَ (ص) (لَهَا) عَرَبِيٌّ مُوَحَّدٌ .

(٢) قَوْلُهُ (رُبَهَا أَنْ تَسْدُلَ) أَيِ مَرَحَى شَيْئًا أَيِ ثَوْبًا أَوْ سَحْوَةٍ كَرْدِيٍّ وَمِ (أ) وَ (ب) وَ (٢ ب) وَ (٢ ث) وَ (ح) وَ (ص) وَ (ط) وَ (٢ ب) (أَنْ تَسْدُلَ)

(٣) قَوْلُهُ (وَلَوْ سَقَطَ) انْتِصَرَ الْمُسْتَرْفَعُ بِرَجْعِ إِي (سَحْوِ أَعْوَادٍ) كَرْدِيٍّ كَذَا بِالْوَوِّ

(٤) أَيِ وَجْهِ الْعَدَةِ ، وَتَعَدَّدَ بَعْدَ دَعَتْ (ع ش ٣ / ٣٣٣)

(٥) أَيِ : الرَّجُلُ وَالْمَرْأَةُ . (ش : ١٦٥ / ٤) ،

(٦) سَبَقَ تَحْرِيجُهُ (ص : ٢٦٢) .

(٧) رَاجِعٌ إِلَى الْمَرْأَةِ الْمَبْرُورَةِ (٤٠٣ / ٤) ، وَ إِلَى التَّلْحِيصِ الْمَعْبُورِ (٥٧٥ ، ٣)

فهو^(١) ما ظهر فيه عرصُ التطيب ، وقصد منه عالاً^(٢) ، كمنك وكافور
حي أو ميت ؛ كما شمله كلامهم ، وعسر وعود وورد ، وباسمين ولينوفر^(٣) ،
وبزجس^(٤) ، وريحان فارسي^(٥) وغيره ، وآس^(٦) ونفّسج^(٧) ، ونشام^(٨) ودهن
سحو أنرج^(٩) ؛ بأن أغلي فيه وإن كان الأنرج غير طيب ؛ إذ لا تلامر بهما
بحلاف ما ليس كذلك نحو شيج^(١٠) وقيضوم^(١١) ، وأنرج ونعاج ، وعُصفُر

(١) أي : الطيب . (ش : ١٦٦/٤) .

(٢) قوله (وقصد منه) أي وقصد تطيبه عداً قال في شرح البروج : لا ما يقصد به
الأكل والدواوي وإن كان له رائحة طيبة ؛ كالنعاج والأنرج ويعرقل والدارصبي والشئل
وسائر الأنارير العلة ؛ كالعقل فلا تحب فيه العدة ، ولا ما يب معه وإن كان له رائحة
طيبة ؛ كالشيج والقيصوم والإدحر ؛ لأنه لا يعذب حياً ولا لا شئت وتعتد اسمي ، ويؤخذ
منه : أن ما يمتت ويتعتد وله رائحة طيبة كالتون يحب بيخره للعديه . كردي .
والدارصبي قال في «ناح العروس» (١٣٦/٢٤) (الفرقة ضرب من الفارصبي) .
والفرقة ، فشر شجر من العصية العارية ، أشهره الفرقة السبلانية ، والفرقة الصبية ، وهي
تستعمل لعطرية فيها . المعجم الوسيط (ص : ٧٢٩)

(٣) ينوفر بفتح النون ، ويقال ينوفر وينوفر ، وهو نوع من لرياحين يك في المياه
الركبة حاشية الترمذي (٤٤٣/٦) .

(٤) الزجس بك من لرياحين ، وهو من العصية الرحية ، ومنه أنواع نزرع بجمان وهرها
وطيب رائحته ، وهره تشبه بها الأعين . المعجم الوسيط (ص : ٩١٢) .

(٥) قوله (ريحان فارسي) وهو الصُفْران ، وهو بكسر الهمزة وكسر الراء . كردي

(٦) الآس شجر دائم الخضرة ، يصني بورق ، أبيض لمر أو وردي ، عطري ، وثماره لينة سود
بؤكن عصف المعجم الوسيط (ص : ١)

(٧) النفّسج بك زهري من جس (فيولا) من العصية السمجية ، يزرع لثريه ولزهور عطر
الرائحة . المعجم الوسيط (ص : ٧١) .

(٨) قوله (ونشام) قال في العاقوس وهو بكسب مدبر ، يحرص لحسن المن والود ، ويعمل
الفضل ، ويقال له بالفارسية السبير . كردي .

(٩) الشيج بك سهلتي من العصية المركة ، رائحته طيبة قوية . المعجم الوسيط (ص : ٥٠٢)

(١٠) القيضوم نوع من نبات الأرطاس ، من العصية المركة ، قريب من نوع الشيج . المعجم
الوسيط (ص : ٧٤١)

أوبده .

وحنّوه ، وهرقني^(١) وسنّني^(٢) ، ومضطككي^(٣) خلافاً لمن ذهب فيه ، وسار
الأنبار بطنه برائحته ، لأن القصد منها لدواء ، وصلاخ ، لأطعمته عات

(أوبده) كالنوب من أولى ، وسواء الأحشم وغيره^(٤) ، لحصول برقيته منه
غيره لريحه الطيب ، وطاهر البدن^(٥) وباطنه ؛ كأن أكل ما ظهر فيه طعمه الطيب
المحتلط به أو ريقه^(٦) ، لا لونه ، أو اختص أو اشبع به^(٧)

ثم استعماله المؤثر هنا هو أن ينصفه بده أو يحو ثوبه على ابوجه المعداد
فيه ، لا بالنسبة لمحتنه ، فلا يرد نحو الاحتقان به خلافاً لمن يارعه فيه ، وأن
يخوي على محمرة^(٨) ، أو يقرّب منها وعلى بده أو ثوبه عيب الحبور لا أثره ،
لأن السحر الصاق بعين الطيب ؛ إذ يحارّه ودحانه عيب أحرانه

وإنما لم يؤثّر في الماء ؛ كما مر^(٩) ؛ لأنه لا تعدّ ثم عياً معترة ، وإنما
الحاصل منه تروّج محض .

(١) لفرغل حسن اوهام مشهور يسمى اششري ، وهي من لفصله بربده ، يرفع في بلاد
بحارة لأسماء وعارها بمحققة ، لأن المعجم الأوسط (ص ٧٣١)

(٢) الشنّني بـ ديب ، وهو نبات يسرح من حدود بعض أنواعه عطر مشهور
الوسط (ص ٤٥٣)

(٣) المضطككي حديث مؤمن ، ليس بحري نهديب للغة (١٠ ، ٤٢)

(٤) قوله أسماء الأحشم (إلخ راجع للمعطوفين معاً) (ش ١٦٧ : ٤)

(٥) قوله (وطاهر البدن) عطف على (لأحشم) (ش ١٦٧ : ٤)

(٦) وهي (١) و (ط) (بريحه) وهي (ص) (وريحه)

(٧) اشبع الدواء أدخنه في أفعه للمعجم الأوسط (ص ٤٣١)

(٨) قوله (بـ بحري على محمرة) عطف على (أن ينصفه بده) قال في شرح
بروس ؛ لأن بحر الحور لا يطف به (لا كدست ، ويدخل في البحر السوي ، كما هو ظاهر

كردي

(٩) قوله (كما مر) عند قوله (وكذا معبر بحاور ، كمود) كردي أي في باب
لظهاره . (ش ١٦٧ : ٤)

لا حملٌ نحو مسك^(١١) في نحو حرقه مشدود^(١٢) ، بخلاف نحو حمل^(١٣) فأره مسك مشقوق الرأس ، أو قاروره مصوغة برأس ويضرق بأن الشد صارف عن قصد التطش به ، وانصح مع الحمل نصيره بصره المنصوب بديه ، ولا أثر لعن ربيع من غير عين^(١٤) ، وفارق ما مز في أكل ما ظهر ريحُه فقط ، بأن ذلك فيه استعاض عن الطيب^(١٥) ولو حبيت رائحته ، كالكددي^(١٦) وانعاه - وهي نمر الحاء - فإن كان بحيث يواصله الماء في حث حرام ، وإلا فلا .
وشرط أن كح في الرباجين أن يأخذها بده ويشمها ، أو يصع أنفه عليها لشم

وشرط الإثم في المحرمات كلها العمل إلا السكر المنعدي بسكره ، وعدم الإحرام^(١٧) والتحريم ، أو التقصير^(١٨) في التعلم ، والتعمد والاختيار^(١٩) وكذلك^(٢٠) في العدية إلا نحو الحل أو الصيد ، كما يأتي ، لأنهما إتلاف محض بخلاف غيرهما .

- (١١) قوله (لا حمل نحو مسك) عطف على (أن يصنع) أي استعماله المؤثر لضافه بديه لا حمل نحو مسك... إلخ . كردي
(١٢) وفي (ص) و المطبوعة لمصره ، الوهم (بخلاف حمل نحو) وفي (ب) و (ب ٢)
و المطبوعة المبكدة بدون (نحو) ، وفي (ث) و (ج) و (د) و (ف) بدون (حمل)
(١٣) قوله (ولا أثر لعن ربيع) أي اتصاله بالنسب أو اثوب من غير عين كردي
(١٤) في (ص : ٢٦٦) .
(١٥) الكادي : ذمن عطري عذب لرائحه يصنع من زهر الكادي ، والكادي : شجر عظام من بصله الكادية ، لزهرة رائحة جميلة . المعجم الوسيط (ص : ٧٨١)
(١٦) قوله (وعدم الإحرام) عطف على (العمل) كردي
(١٧) قوله : (أو التقصير) عطف على (العلم) . كردي .
(١٨) قوله (ولعمد والاختار) مضافان على (العقل) كردي
(١٩) وفي (ب) و (ج) و (د) و (ص) و (ف) و المطبوعات (وكذا) بدل (كذلك)

وَلَا يُكْرَهُ عَسَلُ رَأْسِهِ وَبَدَنِهِ حَظْمِيٍّ

الثالثُ إِرَالَةُ الشَّعْرِ

اشْرَابُ وَالْعَصْفَةُ بِالذَّهْنِ عَدَا أَكْلِ الدَّحْمِ ، فَإِنَّهُ مَعَ الْعِلْمِ وَالْعَقْدِ حَرَامٌ^(١) ، فَهُوَ
لَعْدِيَّةٌ ؛ كَمَا عَلِمَ مِمَّا تَقَرَّرَ^(٢) ، فَلْيَحْتَزَرْ عَنْ ذَلِكَ مَا أُمْكَنَ

وظَاهِرُ قَوْلِهِ (شَعْرٌ) أَنَّهُ لَا يَدُّ مِنْ ثَلَاثَةٍ ، وَبِنَجْوَى الْاِكْتِهَاءِ يَدْوِيهَا إِنْ كَانَ
مِمَّا يُقَصِّدُهُ التَّرِييسُ ؛ لِأَنَّهُ هَذَا هُوَ مَسَاطُ لِنَحْرِيمِ ؛ كَمَا يُعْلَمُ مِمَّا تَقَرَّرَ
وَيَحْتَزَمُ عَلَيْهِ^(٣) بَلْ وَعَلَى الْحَلَالِ دَهْنٌ يَحْوِي رَأْسَ الْمُحْرَمِ ؛ كَحَلَمِهِ ، فَلَا يَرُدُّ
عَلَى الْمُتَنِّ^(٤) .

(وَلَا يَكْرَهُ) لِلْمُحْرَمِ (عَسَلَ رَأْسِهِ وَبَدَنِهِ حَظْمِيٍّ) وَحَوِيٍّ مَذْرُوعٍ^(٥) ، لِأَنَّهُ لَا رَيْبَ
أَلَوْ سَجَّ ، بِخِلَافِ الذَّهْنِ فَإِنَّهُ لِنَسْمَةِ الْمُشَابِهَةِ لِلطَّيْبِ ؛ كَمَا مَرَّ^(٦)
بَعَمٍ ؛ الْأَوَّلَى تَرَكْتُ ذَلِكَ حَتَّى فِي مَلْبُوسِهِ ؛ أَيِ مَا لَمْ يَفْخُشْ وَسُخِّهِ ؛ كَمَا
هُوَ ظَاهِرٌ ، وَلِبَرَفْقِ عَسَلِ رَأْسِهِ ؛ لِثَلَاثَةِ شَيْءٍ مِنْ شَعْرِهِ
وَتُكْرَهُ الْاِكْتِحَالُ سَحْوٌ إِثْمِدٌ لَا طَيْبَ فِيهِ لَعِبَرٍ عَدِرٍ ؛ لِأَنَّهُ فِيهِ رَيْبَةٌ ، لَا سَحْوٌ
تَوْنِيًّا^(٧)

(الثالث) مِنَ الْمُحْرَمَاتِ عَلَى الذَّكْرِ وَغَيْرِهِ (إِرَالَةُ الشَّعْرِ) وَلَوْ مِنْ غَيْرِ

(١) قَالَ بَاعِشُ الْبَصْرِيُّ فِي « نَشْرِ الْكَرِيمِ » (ص ٦٦٤) (وَمِمَّا يَعْمَلُ عَنْهُ بَدْوِيٌّ يَحْوِي
لِشْرَابِ عَدَا أَكْلِ الدَّحْمِ ، فَإِنَّهُ حَرَامٌ مَعَ الْعِلْمِ وَالْعَقْدِ وَالْاِحْتِسَارِ ، لَكِنْ إِذَا يَحْرَمُ عَلَى غَيْرِ هَؤُلَاءِ
لَا يَدُّ ، إِذَا لَا حَرَمَةَ عَلَيْهِ فِي غَيْرِ شَعْرِ رَأْسٍ وَلَحْيَةٍ ؛ كَمَا يُوجِبُ جَهْلُ حَرَمَتِهِ حَتَّى عَلَى غَيْرِهِ مِنْ بَقِيَّةِ
الْأَفْوَالِ) فَرَاجِعْ ، هَذَا ذَكَرَ فِيهِ فِيهِ الْأَفْوَالُ ، وَمِنْهَا مَا رَجَحَهُ الْفَارَاجُ

(٢) قَوْلُهُ (كَمَا عَلِمَ مِمَّا تَقَرَّرَ) وَهُوَ قَوْلُهُ (وَكَذَلِكَ فِي بَعْدِيهِ) كَرْدِي

(٣) مُحْتَرَرُ قَوْلِهِ : (مِنْ نَفْسِهِ) . هَامِشُ (١)

(٤) أَيِ لِأَنَّ الْكَلَامَ يَمَّا يَحْتَصِرُ بِالْمُحْرَمِ (ش ١٦٩/٤)

(٥) أَيِ : كَصَابُونٍ لَا طَيْبَ فِيهِ . (١٦٩/٤) .

(٦) أَيِ : أَمَّا . (ش : ١٦٩/٤) .

(٧) التَّوْبِيَةُ حَرَجٌ يُكْحَلُ بِمَسْحُوفِ الْمُحْرَمِ الْوَسْطِ (ص ٩٠)

أَوْ الطُّفْرَ ،

رأسه (أو الطفر) أي شيء من أحدهما من نفسه وبين قلّ سبب أو حرق في أو غيره ، من سائر وُجوه لإزالة حتى نحو شرب دواء مزيل مع العلم و سعمّد فيما يظهر

وذلك^(١) لقوله تعالى ﴿ وَلَا تَحْبِقُوا زُكُورًا ﴾ [سجدة: ١٧٩] أي شيئاً من شعرها .

والحق به شعر مئة بدن والظفر بجامع أن في إزالة كل ترقها يُبقي كوز المحرم أشعث أغبر .

بهم ؛ له منع شعر يست داخل حمله ويأذي به ولو أذى ناد فيما يظهر ، وقطع ما عظم عيبه مما كان من شعر حاجبه أو رأسه ؛ كدفع الصائل ، وما انكسر من طفره ويأذي به كدلت^(٢) ، ولا قدته^(٣) ، كما لو قطع إصبعه وعيبها شعر أو طفر ، أو كشط جلدة رأسه وعيبها شعر ؛ للشبهة

ومنه^(٤) يؤخذ أنه لا فرق بين قطع وكشط ذلك لعدم أو غيره ، لأن المعدّي بدلت لا يصح السببه ، خلافاً لمن بحث الفرق .

وحرق س (من نفسه) إزالة من غيره ؛ فإن كان حلاً فلا شيء ، لكن إن كان بغير إده أنتم وغرر ، أو محرماً لم يدخل وقت تحلله يده حرّم عليهما ، وسدّة على المحذوق ؛ لأنه المترقة مع إده ، ولم تقدّم المباشرة هما ؛ لأن محلّ تقدمها حيث لم بعد المنع على الأمر ، ألا ترى أن من عصت شاة وأمر آخر بئسجها . . لم يضمنها المأمور^(٥) .

(١) أي : حرمة إزالة ما ذكر . (ش : ١٧٠ / ٤)

(٢) قوله (ويأذي به كدلت) إشارة إلى قوله (ولو أذى ناد) كردي

(٣) قوله (ولا قدته) راجع بكون من لقطع والمقطع (ش : ١٧٠ / ٤)

(٤) أي : من التعليل . (ش : ١٧٠ / ٤) .

(٥) وفي (ب) : (المأمور به)

بل لو سكنت^(١) مع قدرته على الامتناع ، فاحكم كذلك^(٢) ؛ لأن الشك في يد المحرم كالودعة ، فلهذه دفع مسدده ، فمضى أطوى دفع بعضها^(٣) فمضى صحتها

بخلاف ما لو كان نائماً أو منكراً أو غير مكلف ، فهي الحاق^(٤) ، ولمحتلوف مطالبته بإحراقها ؛ لأن سكه يسم مادائها ، وله إحراقها عن محال ، لكن بإذنه ؛ كالكفارة .

ولو أمر غيره بحلق رأس محرم^(٥) ، فالعديّة على الأمر الحلال ، أو المحرم إن عذر^(٦) ، المأمور الحلال أو المحرم ، وإلا فهي على المأمور^(٧)

وهو الأمر طريقاً لها ؛ كالمأمور في الأول^(٨) ؛ محل نظير ، والأقرب لا^(٩) ؛ لأن مجرد الأمر لمن لا يعتقد وجوب الطاعة لا يقتضي سوى لائم

ولو غيراً . فهي على الحلق فيما يظهر ؛ لأنه المباشر

تبعاً ، قد يشكّل تعليلهم وجوب العديّة في الحلق بالترقة ؛ بأنهم^(١٠) يجعلوه

(١) قوله (بل لو سكنت) عطف على قوله (بدنه) أي بل لو سكنت المحرم مع قدرته على الامتناع ، فاحكم كذلك ؛ أي حرم عليها ، وانعده على المحتلوف كردي

(٢) أي : فالعديّة عليه . (ش : ١٧٠ / ٤)

(٣) أي : المتعلقات . (ش : ١٧٠ / ٤)

(٤) قوله (فعلى الحاق) أي ولو حلالاً كردي

(٥) قوله (بحلق رأس محرم) أي بانه وبحقه كردي

(٦) قوله (إن عذر) أي بأن جهل الحاق أو أكره عليه أو كان أعجمياً يعتقد وجوب طاعته كردي

(٧) فالعادل مع ما مرّ أنه لو أمر حلالاً أو محرم حلالاً أو محرم ، فإن عذر أحدهما فقد فالعديّة على الأمر ، أو عذراً ولم يعذر فهي على المأمور (سم ١٧١ ، ٤)

(٨) أي : فيما لو عذر المأمور فقط . (ش : ١٧١ / ٤)

(٩) وهي (ب) : (والأقرب هنا : لا) .

(١٠) قوله (بأنهم) إلح متعلق بـ (بشكل) (ش : ١٧٢ / ٤)

وتكفل الصدقة في ثلاث شعرات أو ثلاثة أطعار .

من أنواع التعرير ، وجعلوا في إزاره من شعر يعبر إديه التعرير ، ودلت مسلم لم يكونه مؤرخاً ، وموافق لكونه ترفهاً : (إد هو^(١)) الملائم للنفس ، ويلزم من ملائمة لها عدم إزارته لها .

وقد يُخاطب سماع إطلاق كونه ترفهاً^(٢) ، بل فيه ترفه من حيث إنه يؤخر كلفه لشعر وتعهده ، وحداثة من حيث إن الشعر حمال وريء في عرف العرب المندم على عمره ، ولكونه حياءً سوى نحو الناسي غيره ، ويقانه حملاً^(٣) لم يخلو صلى الله عليه وسلم إلا في نسك .

فإن قُنت لم جعل ركناً^(٤) وكان له دخل في التحلل الأول ؟ قُنت أن الأول فلأن فيه وضع ربة لله تعالى ، فأشبه بطواف من حيث إنه إيمان النفس في المشي لله تعالى ، وأما الثاني فلأن التحلل من العبادة إما بالإعلام بعينها ، كالسلام من الصلاة المعتم بحصوله^(٥) من الآفات للمصلي ، وإما بتعاطي صدّها ، كتعاطي الممطر في الصوم ، أو دخول وقته^(٦) ، والحق من حيث ما فيه من ترفه صد الإحرام الموجب لكون المحرم أشعث أعبر ، فكان له دخل في تحلله .

(وتكفل الصدقة في ثلاث شعرات أو ثلاثة أطعار) أو بعض من كل منهما فأكتر

(١) قوله (إد هو) أي استرفه به (بصري : ١/ ٤٨٠)

(٢) الأنسب : كونه مؤرخاً . (ش : ١٧٢/٤)

(٣) قوله (ريءانه حملاً) : زج الأول معطوف على اسم يكون ، وكشي على حره ، فهو من اعطف على معنوي عامل واحد ، نعم ، في الأول اعطف على الضمير لحرور بلا إعادة الجار ، وفيه ما فيه . (بصري : ١/ ٤٨٠)

(٤) أي التحلل مع أن ما فيه من ترفه أو الجاهية به في كونه عبادة وركناً منك وساً للتحلل عنه (ش : ١٧٢/٤)

(٥) الضمير عائد إلى السلام . (بصري : ١/ ٤٨٠)

(٦) أي : الممطر . (سم : ١٧٢/٤)

و لأظهر أن في الشفرة مذهب طعام ، وفي شفرش مذنب .

إن اتحد محل الإزالة ورمثها عرفاً ، وإن كان المرمث جميع شعر الرأس والبدن ، وأطعام البدن والرحش فلا يتعدّد العديّة مع الاتحاد المذكور ، لأنه حينئذ يعدّ فعلاً واحداً .

وذلك لقوله تعالى ﴿عذبة﴾ (المرء ١٩٦) أي محو شعره عذبة

وأصل الشعر ثلاث ، والاستيعاب عبر مضميرها إجماعاً ، وإذا وحشت مع العذر فمع غيره أولى ؛ ومن ثم^(١) رمتها ؛ كالصيد نحو ناسي ، وحاهل ، وولي صبي ، ومميز^(٢) ، بخلاف نحو محبوب ومعنى عليه وغير مميز ، كما في المجموع^(٣) ؛ لأن هؤلاء لا يُستوفون لتقصير بوجوه ، بخلاف أولئك

وكان قضية كون هذا كالصيد من باب الإتلافات أنه لا فرق^(٤) ، لكن لما كان فيه^(٥) حق لله تعالى . . شومخ فيه حيث لا يتصور تقصير^(٦)

وبهذا يدفع استشكال الأدرعي وحوث العربي عنه ؛ بما لا يتصحح ، على أنه يؤهم أن المميز كغير المميز ، وليس كذلك ؛ كما تقرّر

فما إذا اختلف محل الإزالة أو رمثها عرفاً ، فيبحث في كل شعرة أو بعضها ، أو ظفر كذلك مذهب ؛ كما يأتي

(وأظهر أن في الشعرة) أو الظفر أو بعض كل (مد طعام ، وفي الشعرش) أو الظفرين أو بعضهما (مدين) لعسر تعريض الدم ، والشارع قد عدن

(١) أي من أجل أنه لا فرق بين المعداد وغيره (ش ١٧٣/١)

(٢) وفي المطبوعات : (وولي صبي مميز) .

(٣) المجموع (٣٠٧/٧-٣٠٨) .

(٤) قوله (لا فرق) أي بين نحو ناسي وما بعده ، وبين نحو المحبوس وما بعده كردي

(٥) قوله (بما كان فيه) أي في الحلق كالصيد ، كردي .

(٦) وقوله (شومخ فيه) (إلح) أي لم توجب العديّة على هؤلاء ؛ لعدم تصور التقصير

وللمعدور

أحصى أن يطعم في حراء نصف وغيره ، والشعرة أو بعضها سبعة في حراء ،
وسمى قراً ما وجب في الكفارات فقولت به ، وألحق بها الطمر : **لِمَا مَرَّ** ^(١) .

هذا من أحوال الدم ^(٢) ، فإن حذر الصوم . . فيوم في الشعرة أو الطمر أو بعض
أحدهما ، ويوم في النيز وهكذا ، أو الإطعام فصاع في الواحد ، وصاعين
في الاثنين ، وهكذا ، كذا في جمع ^(٣)

وهذا الإسوي إنه متعين لا محيد عنه ^(٤) ، وخالفه آخرون منهم البلقيني
وأنه اعتماد ، واعتمدوا ^(٥) ما أطلقه شيخنا كالأصحاب : من أنه لا يحري ، غير
المذ في الأوسى ، والمذنين في الثانية ^(٦)

وما أكرم به الأوثان ^(٧) ، من الحجير بين الشيء وهو الصاع ، وبعضه وهو
المذ مردود بأن له مصدر ، كصاهر ينحير بين العصر والإسام

(وللمعدور) بأن آداء الشعر يداة لا يُختم عادة : نحو قمل في أو مريض ،
أو حر أو وسح ولا يُدعى هذا ما مر ^(٨) في نحو المكسر وشعر العن ، لأن من

(١) قوله (لِمَا مَرَّ) أي في قوله (الثالث إرته شعر أو طمر) كردي

(٢) قوله (هذا من أحوال الدم) مع أي على ما يأتي : من الحرس من ثلاثة الإسه
د إرته شعرة أو طمر ، فإن أحوال الدم أخرج مداً ، أو الطعم أخرج صاعاً ، أو
الصوم . . صام يوماً ، كردي .

(٣) أي مثل ما ذكرنا ، من أنه يجب تعدد أحوال الدم ، وصوم اليوم من أحوال الدم ، وجمع
بأن حاء اعتماد في جمع ، وهذا الإسوي به ، أي ما قاله جمع معين ، وجمعه أي
الإسوي حروا كردي ورجع المهل الصاع في خلاف لأشاح مائة (٦٢٠)

(٤) المهمات (٢٦٦/٢) .

(٥) وفي (ب) و(ب) و(ث) و(ج) و(ص) (واعتمدوا)

(٦) روجه الطائفة (٢١١/٢) ، أشرح الكبير (٤٧٥/٣)

(٧) قوله (وما أكرم به الأوثان) بإشارة إلى اعتراض لآخر عن الأوسى : بأنه يكرم من هو كرم
لحجير بين الشيء وبعضه وهو معصع ، فرده بأنه حائر بل وقع ، لأن له نظير كردي

(٨) قوله (ما مر) في شرح قوله (الثالث إرته شعر) كردي فإن شروبي

وتنقّضه شعرة ، وكذا الحج قبل التحلل الأول ،

المباشرة^(١) وإن أُرِل ، وبحث بها^(٢) وإن لم يُرِل

معهم + إن جامع بعده وإن طار الفصل دُحِيت فديتها في وجه الجماعة ،
سواء التمسّد وغيره^(٣)

ولا استمدة^(٤) نحو يده ، لكن إنما بحث به بعدية إن أُرِل

وستستمرّ تحريمُ دُحِيت كنهه في التحلل الثاني

(وتنقّضه) أي الجماعة من عامي عالم محترٍ وهما واصحاب^(٥) (العمرة)

المفردة ما بقي شيء منها ولو شعرة من الثلاث التي يتحلّل بها منها

(وكذا) ينقّضه (الحج) إذا وقع فيه (قبل التحلل الأول) إجماعاً قبل

الموقوف^(٦) ، ونكمان إحرابه ما دام لم يتحلّل التحلل الأول بخلاف ما إذا

تحلّله + كما أفتى به ابن عباس رضي الله عنهما^(٧) ، ولا يُعرف له مخالفة وإن

كان فرياً^(٨) ولم يأت شيء من أفعال العمرة^(٩) : لأنها يقع بها ، وقيل

تنقّض ، قيل والتمسّ يؤهّمه ، ويُرَدُّ بأن العمرة إذا أُطلقت لا تُصرف إلا

للمستقنة دون تتبعها بمعمرة في غيرها وهي عمرة القار

(١) قوله (مع بقاء لمباشرة) أي مباشرة الشمس ونحوه ، كان نظر مشهور أو من سجد كدُحِيت

وإن أُرِل فيها ، كردي

(٢) أي : بالمباشرة ، هامش (١)

(٣) قوله (سواء التمسّد) أي الجماعة لتمسّد وغير التمسّد كردي

(٤) قوله (الاستمدة) عطف على (مقدّماته) كردي

(٥) أي أما النحسّ ، فإن بومه الفصل فسد بسكته ، ولا فلا وباتني (ش ١ ١٧٥)

(٦) عبارة معني لمصاح (٢٩٩ ٢) (قبل الموقوف بالجماع ، وبعدة بخلافه لأنّ حبه)

(٧) أخرجه لدارقطني (من ٥٧٧) ، له في في الكبير (٩٨٨٥)

(٨) قوله (وإن كان فرياً) أي عان له أفعاله قوله (بخلاف ما إذا سمّته) أي ولا يفسد

الحج بالجماع إذا وقع بعد تحلله الأول وإن كان (الحج (ش ١ ١٧٥)

(٩) قوله (وإن لم يأت شيء من أفعال العمرة) أي لم يأت به شيئاً كردي كد في

الحج .

ونجبت به بدنة ،

(ونجبت به) أي الجماع المفسد ، والقور هنا واحد ، ككل بدنة بعدى
سبها (بدنة) لعصاء جمع من الصحابة رضي الله عنهم بها ، ولا يفرق لهم
محالفت

وهي غير ذكر أو أنثى أخرى ، في الأصح ، وقد نظروا على سمره
قال المصنف رحمه الله تعالى عن الأزهري وعلى أشبه^(١) واغترص
فإن عحر فقرة ، فإن عحر فسخ شيء ، فطعام بحري فطرة بقصة
البدنة سمر مكة في غالب الأحوال على ما نقله ابن الرفعة عن النضر^(٢) وعبره أو
حين الوجوب على ما قاله جمع متأخرون . وأوجه مهملها اعتبار حاة الأداء ؛
لما يأتي في (الكفارات)^(٣) ، فإن عحر صام عن كل مذ يوماً ، ونكحل
المنكسر .

وخرج به (المفسد) الجماع بين التحليلين ، والجماع الثاني بعد الجماع
المفسد ، فنجبت بكل مهمل أشبه ؛ لأنه شئ غير مفسد ، فكان كالس ، ومنه
يؤخذ . أن الأوجه تكرر أحد هذين^(٤) ، كما تكرر تكرار الس ،
وسجوه^(٥) .

(١) أخرجه المحاكم (٦٥٠/٢) ، وإسهمي (٩٨٦٩) عن ابن عباس وابن عمر وعبد الله بن عمرو بن
العامر رضي الله عنهم وأخرجه مالك (٨٩١) ، وإسهمي في الكبير (٩٨٦٥) عن عمر
وعنه أبي هريرة رضي الله عنهم

(٢) تهذيب الأسماء واللغات (٢٨/٢) .

(٣) كناية السبه (٢٩٨/٧)

(٤) في (٢٧٥/٨) وراجع السهل لصاح في اختلاف الأشاح مسألة (٦٤١)

(٥) قوله (تكرر) أي أشبه ، وقوله (تكرر أحد هذين) أي الجماع بين التحليلين
والجماع الثاني . (سم : ١٧٦/٤) .

(٦) قوله (كما تكرر تكرار الس) وإن اتحد النوع والزمان ، ولم يحلل التكفير كودي
عبده لوداني وتكرر بعده تكرار الجماع وإن اتحد المكان والزمان ، أو لم يكفر قبل الثاني =

والمُصَيُّ في حاسده ، والعصاء

وسم يُنزل من تلمذه العديّة ، وهو الرّجلُ خاصّةً ، ومحله ، كما سقطه في
« الحاشية » : إن كان روحاً محرّماً مكلّفاً ، وإلاّ فعليه حيث لم يُكرهه ، كما
لو زنت أو مكثت غير مكلف^(١) .

(والمصي في فاسده) لإقته جمع من الصحة رصي الله عنهم به^(١٧) ،
ولا تغرف لهم محائف ، فبأي مما كان بأي به قل الجماع ، ويختب ما كان
يختب منه ، فهو فعل^(١٨) فيه محطوراً لرمته هديته

(والفصاء) كدنت^(٤٤) ، فإن أفسده^(٤٥) لم يفسه^(٤٦) بل الأول ؛ إذ المقضي واحدٌ ، ووُصف ذلك بالفصاء مع أن السك لا آخر لوقته ؛ لتصحيح وقته بالإحرام ؛ سواء على نظره في الصلاة ، لكنه ضعيف^(٤٧) ، كما مر^(٤٨) فالأولى^(٤٩) الجواب

لمزيد التعقيب فيه ، بحلاف ما في المستند ، فيشرط فيه بحاد المكاتب والرموز وعدم تحمل الكعب - انتهى . (ش : ١٧٦/٤)

(١) حاشية لإيضاح (ص ٢٤٥-٢٤٧) وراجع: "سبل الصباح في خلاف الأنبا" ص ٦٤٢.

(٢) المار ذكرهم في التخریج السابق أنما

(۳) وهي (أ) و(ث) و(ج) و(ط) و(عربي) (فعل)

(۱) قوله (واغصاء كذبت) أي كذبت له في سبب اغصاء برمه لئلا يلهيه حتى لو أحرم بالغصاء
 به مرة وأغصاه كل مرة من برمه فغصاء واحد ويصح عن الأول . وبنحوه يمكن مره بمره
 كردي . وفي (سا) و(حي) والمصوغات (لذبت) بدل (كذبت) قال شرواني
 (١٧٧) قوله « لذبت » أي لم يزل يصحبه بذبت من غير محذوف . بهبه

(٥) أي : إن أفد الفضاء . هاشم (١)

(٦) في (ث) (لم يقصده)

(٧) قوله (لكن) أي بطريقه في الصلاة . قوله (صحيح) أي (إد الصمت) أن من الصلاة الصلاة ثم أعاده في الوقت كانت أداء لا قضاء ، بوقوعها في وقتها الأصلي ، خلافاً لبعضهم . معني - (ش : ١٧٧/٤)

$$(VA \cdot / V) \cdot (A)$$

(۹) وفی (ب) . (یل اولی)

وإن كان شكك تطوعاً ، والأصح أنه على العموم

بأن المراد به : القضاء اللغوي .

(وإن كان شكك تطوعاً) لكونه^(١) من صبي مميّز أو من ، لأنه يلزم بالشروع فيه ، ومن غر بأنه يصير بالشروع فيه عرصاً مرادّه أنه يتعيّن بتسميته ، كالعرص ، ويتأذى بالقضاء ما كان يباذى بالأداء لولا الفساد ؛ من عرص ، أو غيره .

ويترمّه أن يُخرم فيه من أخرج منه بالأداء من ميقاب أو قبله ، وكذا من ميهات حاوره ولو غير مريد للسك ، والمراد . مثل مسافة ذلك

ولا يلزمه رعاية زمن الأداء ، قيل وكان الفرق سه وبين قول القاضي يلزم الأجير رعاية زمن الأداء أن هذا حق آدمي ، ورّد بأن هذا^(٢) مني على وقوع انقضاء للميت ، والمعتمد . أنه للأجير ؛ لانقضاء العبيّة بالإفساد وبقاء الدميّة في الدميّة ، وإذا كان القضاء عن نفسه لم يلزمه رعاية زمن الأداء ؛ كما في الروضة^(٣) خلافاً لجمع ، لكن في المجموع^(٤) ما يؤلفهم

(والأصح أنه) أي القضاء (على العموم) لعديّة سسه ، وهو في العمرة ظاهر^(٥) ، وفي الحج يُصوّر في سسه الفساد ؛ بأن يُخصّر قبل الحجاج أو بعده ويتعدّد المصّي فتحتل ، ثم يرول^(٦) والوقت باقي . فإن لم يُمكن^(٧) في سسه الإفساد تعيّن في التي تليها وهكذا

(١) في (ض) وفي المطبوعات : (ككوه) .

(٢) أي : قول القاضي المذكور . (ش : ١٧٧/٤) .

(٣) روضة الطالبين (٤١٥/٢) .

(٤) المجموع (٣٣٧/٧) .

(٥) أي : بأن العمرة تمت احتل ورابعه نهاية (ش : ١٧٨/٤) .

(٦) أي : الحصر . (سم : ١٧٨/٤) .

(٧) وفي (أ) و(ب) و(ث) و(ج) و(د) (فإن لم يكن)

الخامس : اضطياد كل ماكول بري .

ولو جامع ممتر أو قرن آخره الفصاء في الصيد والرق

(لخامس) من المحرمات على الذكر وغيره (اضطياد كل) حب يا (ماكول بري) موخن حسه وإن أناس هو كدجاج الحشنة ، كما ساعد دلث^(١) من ذكر لاضطياد ، إذ لصيد^(٢) حمصة كل موخن صاعاً لا يمكن أخذه إلا بحيلة ، طبراً كان أو دنة ، ماحاً أو معلوكاً^(٣)

فإن تعالى ﴿وَحَرَّمَ عَلَيْكُمْ صَيْدَ الْبَرِّ مَا دُمَّتْ حُرُمَاتُ﴾ (المائدة ٩٦) أي التعرض له ولجميع أحرانه : كسه وريشه وبصه^(٤) غير المدر^(٥) ولو بإحصائه^(٦) لدخوله ما لم يخرج العرخ منه

ويشيع^(٧) بطيرابه أو سعيه مئن بغدو عليه

إلا بص العدم ولو المدر^(٨) ، فيضمه وإن ضمن فرخه أيضاً ؛ لأن الإلتاف لا تداحل فيه

بوحده من وحوه التبع^(٩) ، أو الإبداء ولو بالإعاده أو الدلالة بحلال ؛

(١) أي : متوحش جنسه . شرح م . (سم : ١٧٨/٤)

(٢) وفي (ب) و (ص) وفي مطبوعات (يدصيد)

(٣) قوله (طيراً) : إلح اجمع ليس (س : ١٧٨/٤)

(٤) قوله (ريشه وبصه) أي كل منها مضمون بصه كردي

(٥) قوله (غير مدر) : قوله لا بصي ، كما لو عد صيداً مبناً كردي

(٦) قوله (ولو بإحصائه) : جمع إلى بصي ، أي ولو كان التعرض لبصي بإحصائه إلح

كردي . وفي (في) والمطبوعات : (ولو بإحصائه) .

(٧) قوله (ويشيع) : إلح عطف على قوله (لا يمكن أخذه) : إلح هامش (أ)

(٨) قوله (إلا بص العدم) : مبني من غير المدر ، يعني لا بصي مدر ، لا بص العدم المدر

ببصه ، أي بصي مشوه ، لأن به فمه ، يدبغ به كردي وفي (أ) و (ب) و (ب)

و (ب) و (ج) و (ح) و (ص) و (ط) و (ف) و (ق) و (عري) و (نعور) والمطبوعة

التي (لا بص العدم المدر) ، وفي (ب) و (ج) (الأنص للعدم المذكور)

(٩) قوله (بوحوه التبع) : معلق على التعرض ، والمعنى الخامس من المحرمات التعرض .

كالتنكير ، إلا لضرورة ، كما هو ظاهر ، كأن كان يأكل طعامه أو يشرب مشربه
 ينقص قيمته لو لم يُنكره ، لأن هذا نوع من الفساد ، وقد صرحوا بحوار فله ،
 لصلاله عليه إذا لم يندفع إلا به ، ولا يضمه

وشرط الإثم العلم ، والتعمد ، والاحيار ، كما مر^(١) .

وخرج بالـ (مأكول) غيره ، إذ فيه مؤذ بُدب قتلُه ، كنجر ، ونسر ،
 وكلفل

نعم ، يُكره التعرض لقتل شعر اللحية والرأس ، خوف الانتاف
 ويُسن فداء الواحدة ولو بقلعة^(٢) .

وكالسل الصغير ، بخلاف الكبير والحمل ، لحرمه فتبهما ، كالخطاف^(٣) ،
 والهديد ، والضرد^(٤)

وكالعواسق الحمس ، بل بحث على المعتمد قتل لعقور ، كحريير يغذو ،
 ويختل ذلك في حية تغذو أيضاً ، ويخرم اقتناء شيء منها ، لأنها صارية
 بطنها

ومنه^(٥) . ما فيه نفع وضرر ، كقرذ وصفر وهيد ، فلا بُدب قتلُه ، لضعفه ،
 ولا يُكره ، لضرره .

للمصيد ولجميع أجزائه بوجوه التلف . . . إلخ . كودي . كذا في السخ .

(١) في (ص : ٢٦٧) .

(٢) أي في قتل قبل شعر اللحية والرأس . (ش : ١٧٩/٤)

(٣) الخطاف صرب من الطيور العواطب ، عربص المسار ، دقبي الحجاج طويته ، معش الدبيل
 المعجم الوسيط (ص : ٢٤٥) .

(٤) قوله (والضرد) وكذا الضرد كودي الضرد طير أكبر من العصفور صحم نرأس
 والمعار يصيد صغار الحشرات المعجم الوسيط (ص : ٥١٢)

(٥) أي : من غير المأكول . هامش (أ)

قلت وكذا المتولد منه ومن غيره ، والله أعلم .

ومنه ما لا يظهر فيه منع ولا صرر : كسرطاب وزحمة^(١) ، بكثرة منه

نعم ، مر^(٢) في كلب كدنت^(٣) تناقص^(٤)

وبالـ (بري) : البحري ، وهو : ما لا يعيش إلا في البحر وإن كان البحر في

لحرم ، لأنه لا عز في صيده ، فإن تعادى ﴿ فكانت لمنككن يفتنون في البحر ﴾

(الكهف ٧٩) بخلاف ما يعيش فيهما ، تعيياً للحرمه

وبالـ (متوحش) : الإنسي وإن توحش

وإذا أخرج وملكه صيد أو نحو بيضه فيما يظهر - إعطاء للسابع حكم لمسوح -

لم يمتنع به حق لارم رال ملكه عنه ، ولزمه إرسله ولو بعد التحلل : إذ

لا يعود به^(٥) الملك .

(قلت وكذا) يخرم (لمتولد منه) أي مما يخرم اصطباؤه (ومن غيره)

أي مما يحلل اصطباؤه (والله أعلم) بأن يكون أحد أصديه وإن علا برتاً وحشياً

مأكولاً ، والآخر ليس به هذه الثلاثة جميعها^(٦) أو مجموعها ، فلا لذ من وجود

الثلاثة جميعها في واحد من الأصوص : كصنع مع صديق ، أو شاة أو حمام أو

دنب تعلباً للتحريم ، بخلاف دنب مع شاة ، وحمار أهلي مع ررافة : بناء على

(١) قوله (وزحمة) وكذا بعض كردي الرحمة عذتر عرير الریش ، أبصر النون مع

سواد ، به مقدار طویل قبل التمس بيع ، وبه حدح طویل مدب يبلغ طوله نحو نصف صر .

مدب طویل به أربع عشرة رشة المعجم الوسط (ص ٣٣٦)

الخصفاء حشـ سود ، معده الأوجه ، أصغر من لثعل منه الريح المعجم النور

(ص : ٢٥٩)

(٢) قوله : (مر) في (التيمم) كردي .

(٣) أي : لا يظهر فيه منع ولا صرر . (ش : ١٧٩ / ٤)

(٤) والمعتد : احترامه . وبائي . (ش : ١٧٩ / ٤) .

(٥) أي : بالتحلل - هامش (١)

(٦) قوله : (جميعها) يعني شيء منها . (ش : ١٨٠ / ٤) .

وأجد منه ومن الفرق السابق أنه لو أخرج من محرم يديه إلى الحل ، ثم رمى صدأ لم يضمه ، وفيه نظر ظاهر أصلاً و فرعاً ^(١) ، يقول السعوي رحمه الله بوجوبها ^(٢) محرماً ثم حلّ صم ^(٣)

ومرخص إمكان الفرق بين هذين ^(٤) الذي دلّ عليه كلام السعوي والفرق بين نصب الشبكة والرمي ممكن ، فإن النصب لم يتصل به أثره بخلاف الرمي ، وإذا أثر وجود بعض المعتمد عليه ^(٥) في الحرم فأولى في صورته ^(٦) ، لأن كل ما اعتمد عليه فيه ^(٧)

فإن قلت لعل السعوي لا يرى هذا لاعتماد بل الآلة أي هي البدان فكيف حروخهما عن الحرم . قلت لعل ذلك ^(٨) ، لكنه محادث لما قرأوه في الاعتماد .

ولو كان محرماً أو محرم عند ابتداء الرمي دون الإصانة ، أو عكسه ^(٩)

- (١) قوله (أصلاً و فرعاً) الأصل هو قوله (ولو أخرج يديه من الحرم) . إلح . والفرع هو قوله (من بالحرم) . إلح كردي عبارة ابن قاسم (١٨٢ / ٤) (قوله « أصلاً ») في مسألة « المحرم » و « الكف » ، و « فرعاً » أي هو المأخوذ .
- (٢) أي : الشبكة بالحل . (ش : ١٨٢ / ٤) .
- (٣) فتاوى السعوي (ص : ١٣١)
- (٤) وقوله (هذين) إشارة إلى الأصل والفرع كردي
- (٥) وقوله (بعض المعتمد عليه) هو الذي ذكره أشرح فيه من قوله (وإن اعتمد على الأخرى) . كردي .
- (٦) وقوله (في صورته) إشارة إلى قوله (لم يضمه) كردي
- (٧) قوله (أنه حر) أي (أن) والتصريح المحرم (ش : ١٨٢ / ٤)
- (٨) وقوله (لعل ذلك) حره محذوف ، أي لعل ذلك ثابت كردي أي أو أنه محذوف ، أي لعله - أي السعوي - ذلك - أي لا يرى هذا الاعتماد إلح (ش : ١٨٢ / ٤) .
- (٩) أي بأن رماه قبل إحرامه أو دخوله في الحرم فأصانه بعده (ش : ١٨٢ / ٤)

فَوْنُ أَتْلَفٍ صَيْدًا صَمَةً

صَمٌّ : تَعْلِيْقٌ لِلتَّحْرِيمِ بِطَرِيقِ مَا مَرَّ^(١)

وَمِثْلُهُ مَا لَوْ نَصَبَ شَكَّةً مُحَرَّمًا لِلْإِصْطِدَادِ بِهَا ، ثُمَّ بَحَلَّ مَوْجِعَ الصَّيْدِ بِهَا ،
لَتَعَذَّبَهُ ، بِخِلَافِ عَكْسِهِ^(٢) .

وَلَوْ أَذْخَرَ^(٣) مَعَ الْحَرَمِ صَيْدًا مَمْلُوكًا ، نَصَرَفَ فِيهِ بِمَا شَاءَ ، لِأَنَّهُ صَيْدٌ
حَلٌّ

(فَإِنْ أَتْلَفَ) أَوْ أَرْمَسَ مُحَرَّمٌ أَوْ مِنْ بَالِحَرَمٍ أَوْ بَحَلَّ (صَيْدًا) فِي مُحَرَّمٍ فِي
أَثَلَةٍ ، أَوْ فِيهِ أَوْ فِي الْحَلِّ فِي أَثَلَةٍ ، كَالْأَوَّلِيِّ^(٤) أَوْ أَتْلَفَ تَحْتَ يَدِهِ ، كَمَا
يَأْتِي^(٥) (صَمَةً) وَإِنْ كَانَ جَاهِلًا أَوْ بَسِيًّا أَوْ مُحِطًّا ، كَمَا مَرَّ^(٦) ، بِحَرَمٍ ، الْآبِي
مَعَ قِيَمَتِهِ لِمَالِكِهِ إِنْ كَانَ مَمْلُوكًا ، لِقَوْلِهِ نَعَسَى ﴿ وَمَنْ مِثْلُهُ مِنْكُمْ مُنْعِدٌ ﴾
[السَّائِلَةُ ٩٥] الْآيَةُ .

(وَمِنْكُمْ) وَ(مُنْعِدًا) حَرِيٌّ عَلَى الْعَالِمِ ، إِنْ لَا فَرْقَ بَيْنَ كَاهِرٍ بِالْحَرَمِ وَنَاسٍ
وَمُخْطَلِيٍّ وَخُدَّاهِمِ .

نَعَمْ ، إِنْ قِيلَ دَفْعًا صَبَالَهُ عَلَيْهِ ، أَوْ لَعْنُومَ الْحَرْدِ لِلطَّرِيقِ وَلَمْ يَحْذَرْتَهُ مِنْ
وَطْنِهِ ، أَوْ نَاصٍ أَوْ مَرَحٍ بِحَوْضِهِ وَلَمْ يُتِمَّكَ دَفْعُهُ إِلَّا تَنَحُّيْتَهُ عَنْ فَهْسِهِ بِهَا ، أَوْ

(١) أَيِ عَمَدٍ أَوْ عَمَدٍ عَلَى رَحْلِهِ مَعَ دَوَكَاةٍ إِحْدَاهُمَا فِي الْحَرَمِ فَهَدَى بِعَصَايِهِ (ش)
(١٨٢ / ٤) .

(٢) أَيِ خِلَافٍ مَا نَوَى نَصَبَهَا بِغَيْرِ الْحَرَمِ وَهُوَ حَلَالٌ ثُمَّ أَحْرَمَ ، فَلَا يَصِحُّ مَا أَتْلَفَ بِهَا ، نَهَاهُ
وَمَعْنِي . (ش : ١٨٢ / ٤) .

(٣) أَيِ : الْحَلَالِ . (ش : ١٨٣ / ٤) .

(٤) ثَلَاثٌ فِي اسْتَعْدَادٍ فِي مَوْنِهِ (الْمُحَرَّمِ أَوْ مِنْ بَالِحَرَمٍ أَوْ الْحَلِّ) ش (م)
(١٨٣ / ٤)

(٥) فِي (ص : ٢٨٩) .

(٦) قَوْلُهُ (أَوْ مُحِطًّا كَمَا مَرَّ) فِي شَرْحِ مَوْنِهِ (وَتَكْمِلُ بَعْدِيَّةً فِي ثَلَاثِ شُعْرَبٍ) وَهُوَ
الْأَنِّي - (كَمَا مَرَّ) أَيْضًا فِيهِ . كَرْدِي

كسَرَ بَصَّةً فِيهَا فَرَحٌ لَهُ رَوْحٌ فَطَارَ وَسَلَمَ ، أَوْ أَحَدَهُ مِنْ فَمٍ مُؤَدٍّ لَشَاوِيهِ فَمَابَ فِي يَدِهِ . لَمْ يَنْصَنَّهُ ؛ كَمَا لَوْ انْقَلَبَ عَلَيْهِ فِي يَوْمِهِ ، أَوْ أَنْصَهَ عِزُّ مَعْبُورٍ ، كَمَا مَرَّ .

وَبِمَا تَقَرَّرَ^(١) عَلِمَ . أَنَّ جِهَاتِ صِمَامِ الصَّبِيِّ مَاشِرَةٌ وَإِنْ أَكْرَهَ لَكُنَّ يَرْجِعُ عَلَى أَمْرِهِ ، وَتَثَبُّتٌ^(٢) وَهِيَ هَا : مَا يَشْتَمِلُ الشَّرْطُ الْآتِي بَيَانُهُ فِي (الْجَرَاحِ)^(٣)

وَمِنْ مَثَلِهِ^(٤) هَا - أُنْ يَنْصَبُ حِلَالٌ شَكَّةٌ ، أَوْ يَنْخَمِرُ شِرَاءً وَلَوْ سَلَكَهُ بِالْحَرَمِ^(٥) ، أَوْ يَنْصَبُهَا مُحَرَّمٌ حَيْثُ كَانَ ، فَيَتَعَقَّلُ^(٦) بِهَا صَبَدٌ وَيَمُوتُ ، أَوْ يَنْخَمِرُ^(٧) تَعْدِيًا ، أَوْ يُزْسِلُ كُلًّا وَلَوْ عِزٌّ مَعْلَمٌ^(٨) ، أَوْ يَحُلُّ رِمَاطَهُ ، أَوْ يَنْحُلُ تَقْصِيرَهُ وَإِنْ لَمْ يُزْسِلْهُ فَيُثَلِّفُ صِيدًا ، أَوْ يُفَرِّقُ فَيَعْتَرُ وَيَمُوتُ ، أَوْ يَأْخُذُهُ سَنَعٌ ، أَوْ يَضُدُّهُ سَحَوْ شَحْرَةً وَإِنْ لَمْ يَقْصِدْ تَغْيِيرَهُ ، وَلَا يَخْرُجُ عَنْ عَهْدَةِ تَغْيِيرِهِ حَتَّى يَسْكُنَ ، أَوْ يَرْثِقَ سَحَوْ بُولٍ مَرْكُوبَةٍ فِي الطَّرِيقِ ؛ كَمَا أَظْهَرُوا عَلَيْهِ

وَفَارَقَ مَا يَأْتِي قُبَيْلَ (السَّيْرِ)^(٩) بَانَ الصِّمَامُ هَذَا أَصِيقُ

(١) أي مما ذكره في شرح (وبحر دم) إلخ ، ومن هو المصنف (فإن أُنْصَبَ) إلخ ، وما ذكره في شرحه . (ش : ١٨٣ / ٤) .

(٢) قوله (وثبت) عطف على (مباشرة) . كردي
(٣) في (٦٩٩ / ٨) .

(٤) قوله (ومن مثله) مصمم الميم ولقاء جمع (مثان) كردي فإن الشرواني (١٨٣ / ٤)
(قوله : ومن مثله أي الثب)

(٥) قوله : (بالحرَم) متعلق بـ (يحصر) ثم أي (يصعد) على السارح (ش : ١٨٤ / ٤) .

(٦) وقوله : (فيتعقل) أي : يتثبت . كردي

(٧) قوله (أو يحصر) الصمير المسير فيه يرجع إلى المحرم كردي ومن (أ) (أو يحصر شراً معدياً)

(٨) راجع : المهل الصباح في اختلاف الأشياع ، مآله (٦١٣)

(٩) في (٤١٥ / ٩) .

وددت لأن الأول^(١) فيه حق لله فهو مخ فيه أكثر ، والثاني^(٢) فيه اعتار حرمه
الحرم الذاتيه ، فاختيط له أكثر مما حرمته عرصته
ويذكر^(٣) كان يصعها عليه بعقد أو غيره ، كوديعه ، فبأنتم ويضمه ،
كالغاصب ، ويلزمه ردّه لعلّكم .

نعم ، لا أثر لو صعبها ، لنحليصه من مؤبد ، أو لعدوانه ، كما مر^(٤)
ولو أثقلت دابة معها راكب وسائق وقائد صمه لركب وحده ، لأن يبدله
دونهما

ومدبوح المحرم^(٥) مطلقاً^(٦) ، ومن بالحرم لصيد لم يضطر أحداهم بدسه ،
كما بيّنته في شرح الإرشاد الصغير^(٧) ، ميتة عليه وعلى غيره
وكذا محلونه^(٨) ، ويصير كسره ، وحراذقته ، كما قاله جمع ، لكن الذي
في المجموع ، على ما يأتي أوائل (الصيد)^(٩) الحل لغيره^(١٠)
ومفهوم (لم يضطر) المذكور أنه لو دسه للاضطرار حل له
ولغيره^(١١)

(١) وقوله (لأن لأول) أراد به عدم صمد بحوالا ثم كردي

(٢) وقوله (والثاني) أراد به إلحاقهم إلح كركي ومي سح (لأن الأول حر لله)

(٣) قوله : (ويذكر) عطف على (مباشرة) . كردي .

(٤) في (ص : ٢٨٧) .

(٥) قوله (ومدبوح المحرم) مستأ ، حرمه (ميتة عليه وعلى غيره) كردي

(٦) أي : ولو في الحل ، (ش : ١٨٥ / ٤) .

(٧) فتح الجواد (٥٤٦ / ١) .

(٨) قوله (وكذا) أي مثل مدبوح المحرم محبوس وم عطف عليه ، فإنها محرمه عليه وعلى

غيره . كردي .

(٩) في (١٣٩ / ٩)

(١٠) المجموع (٢٧١ / ٧) .

(١١) راجع : المسهل النصح في اختلاف الأشباح ، مسأله (٦٤٤)

والأرنب عناق ، واليربوع حفرة .

سنة ، وأما الظبي . . . فبه تسن ، ويخور عكسه ، وقد يصدق به تسن ، أم العرأل وهو ولد الظبي إلى طبع قومه ، ثم هو طي أو طسة ، فهي أثناء عناق ، وفي ذكره حذئ أو حفرة^(١)

(و) في (الأرنب) أي : أثناء (عناق) وفي ذكره ذكر في سن العناق الآتي ، ويخور عكسه .

(و) في (اليربوع) أي : أثناء (حفرة) وفي ذكره حفرة ، ويخور عكسه . فلا اعتراض على المس في إيهامه حوار فداء بذكر لأنش وعكسه ، لأن الأصح حوار . وأويز بإسكان الاء^(٢) ، كيربوع

وذلك^(٣) لأن جمعا من الصحابة رضي الله عنهم حكوا بذلك كله^(٤)

قال في « الروضة » كذا أصيب ، (والعناق أنش لمع من حين يؤيد إلى أن يرعى ، والحفرة أنش المعر تقطع وتقص عن أمها فتأخذ في الرعي ، وذلك بعد أربعة أشهر ، والذكر حفرة ، لأنه جهر جساء ، أي : عظما . هذا معناه لعة ، لكن بحث أن يكون المراد بالحفرة ها ما دون العناق ، فإن الأرنب خير من اليربوع^(٥) انتهى

(١) الحدي الذي ذكر من أولاد المعر المصحح مسير (ص ٩٣) ، وبني معنى المعر تما
(٢) الويز حيوان من دوات الحوار في حجم الأرنب ، أطول من أي من العرء ويشود ، قصر الشب ، يحرك فكه الشفوي كأنه يحترق ، ويكثر في بلاد المعجم لوسط (ص ١٠٠٨) .

(٣) راجع لجميع ما تقدم . (: ١٨٦/٤) .

(٤) في معامه أخرج السهبي في « الكبير » (٩٩٥٤) عن ابن عباس في رضي الله عنهما وفي معر الوحش وحمارة أخرج لدارقطني (ص ٥٥٦) ، واسهقي في « الكبير » (٩٩٥٥) عن ابن عباس رضي الله عنهما وفي لعن والأرنب واليربوع أخرج مالك (٩٧٣) ، والسهبي في « الكبير » (٩٩٦٧) عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه من معامه .

(٥) روضة الطلس (٤٣١ ٢) شرح لكبير (٥٠٨/٣)

حيوان محترم تعدّياً ، فلم يتعد صدق حدّ الكبرية عليه أو تاب^(١) ، إذ الطاهر
أنه لا يُشترطُ هـ استراء ؛ كما يأتي في أن الولي إذا تاب يروخ حلاً^(٢)
ولو حكم أثب مثل وأحران معه كان مثباً^(٣) ، أو مثل آخر يحتر ،
وقيل . يتغيّر الأعم

وأفهم قوله (في العامة بدنة) أن العبرة في المماثلة بالحكمة والصورة
تقريباً لا تحقيقاً ، بل حكم الصحة في الحمام ونحوه من كل ما عت وهدر
دشاه^(٤) ، لتوفيق بلعهم^(٥) ، وقيل لأنّ بهما شه^(٦) ، إذ كلّ بألف البوت
ويأسر بالناس وأنه لا نظر للقيمة^(٧)

نعم ؛ حيث رعاية الأوصاف إلا الذكورة والأنوثة ، فيخرى أحدهما عن
الآخر ؛ كما مر^(٧) ، وإلا التقص ؛ فيخرى الأعلى عن الأدنى وهو أفضل ،
ولا عكس .

ولا يُخرى معيت عن معيت ؛ كأعور عن أحر ، بخلاف ما إذا اتحد عياً
وإن اختلف محلّه ؛ كأعور يمين بأعور يسار .

(١) قوله (أو تاب) عطف على قوله قل (إن لم يصح) (سم ١٨٨ ، ٤)

(٢) في (٥٢٤ / ٧)

(٣) أي لأنّ معهما زيادة علم بمعرفة دقيق الشبه . (ش : ١٨٨ / ٤) .

(٤) ومن حكم في الحمام داشاه صبر ، وضمان ، وابن عباس ، وابن عمر رضي الله عنهم .
أخرجهم إليهم في الكبر (١٠٠٩٧) ، (١٠٠٩٨) ، (١٠١٠١) ، وابن أبي شبة في
الصف (١٣٢٧٨) ، (١٣٢٨٤) ، (١٣٢٨٦) ، (١٣٢٨٧)

والصبي شرب الماء من غير معر مختار الصحاح (ص ٢٨٥) وهدر لحمام

صوت ، وهدر المير رُدّ صوته في حجره مختار الصحاح (ص ٤٦٤)

(٥) قوله (لتوفيق بلعهم) أي بلعهم من الشارع كذلك كردي

(٦) قوله (وأنه لا نظر) إصح عطف على قوله (أن العبرة) (إلح هامش ك)

(٧) في (ص : ٢٩٠) .

ولم لا مثرية القيمة

فإن في «المجموع» وسوء عوز العين «في الصد أو العثل» ثم ذكر «
في هذاء الذكر بالأنثى وعكسه من الأوجه ما يوضح بأن المعتمد أنه لا فرق بين
الأسواء في النجاسة أو السر وعدمه» ولا بين كون الأنثى ولدت أو لا
ولا بطر «يكون قيمة الأنثى أكثر ونجس الذكر أطيب ثم هل عن إمام
الخلاف مما إذا لم ينقص اللحم في النجاسة ولا في الطيب» فإن كان واحداً من هذين
المقصودين لم يختر بلا خلاف ثم عقبه بقوله «هذا كلامه» فهو مبني
فيه «لأنه» «أن في ما قدمه أولاً» من حيث الخلاف «ومن حيث لتحكم

وَبُوحَاً" بأن الصرح للمعاني بصورية ، وهي موحودة مع دلل^٦ ؛ عند
 غرضه عن مثل الألواح التي نظرت إلى التفات في المعنى فتأمل دلل^٧ فإنه

و شاي^{١٠} "يُضْمَرُ" بدله ؛ كما قال (وفيما لا مثل له) مثلاً لا يفل فيه ؛
كاجتراد وانصافير (الفيغة) سحج الإتلاف أو التلف بقول عديش ؛ كما
حكمت الصحابة رضي الله عنهم بها في اجتراد^{١١}

- (١) وهي (ب) . (أهور العين) .
 (٢) في (ح) أو (ص) أو (ف) أو (ق) والمطبوعة بمصرية وله عليه (ثم ما ذكر) .
 (٣) قوله (لا يضر) . (يُح) عطف على قوله (لا يضر) . (ش ١٨٨ ٤)
 (٤) المجموع (٣٦٢/٧-٣٦٣) .
 (٥) قوله (هو) أي صاحب المجموع . وقوله (منه) أي من كلام الإمام . وقد
 صبر (الأن) (ش ١٨٨ ٤) في (ص) والمطبوعات (مصر) .
 (٦) أي : ما علقه المصنف في المجموع . من أن المعتزلة أنه لا فرق بين (ش)
 (١٨٨/٤) .
 (٧) أي : مع النص في القيمة أو الطيب . (ش ١٨٨/٤) .
 (٨) وهي (ب) من قوله (ف) في المجموع . أي قوله (عليه السلام) غير موجود
 (٩) معطوف على قوله (لا يضر) . (ش ١٨٨ ٤) .
 (١٠) أخرجه مالك في «الموطأ» (٩٧٩) . والإمام الشافعي في «مسند» (٦٥٠) . والبيهقي في «

ومحرم قطع باب المحرم الذي لا تستثت ،

أما ما لا مثل له مثا فيه فعل ، كالحمام فيتع ، كما مر^(١) .
نسبة حرماها بأن في يوطواط^(٢) القبحة^(٣) ، وهو مسي على الصعيف ،
كما شاء في (الأطعمة) أنه يحل أكده^(٤) ، ولم يشاء ها ؛ للعلم به مما ها
أنه لا حراء إلا هي مأكول ولو بالسنة لأحد أصله ، كما مر^(٥) ، وثمة^(٦) أنه غير
مأكول .

ومرعي عدم الساء فهو ناقص ، والراح منه أنه غير مأكول فلا قيمة فيه .
وبحاف الجرحاني لهذه بالحمام ها مسي على حل أكله ، والأصح :
تحرمه ، وعلل بأنه نهي عن قتله^(٧) .

(ومحرم) ولو على الحلال (قطع باب) أي باب (الحرم) وإن فعل إلى
الحل ، أو كان ما بالحل من نوى ما بالحرم (الذي لا يستثت) أي لا يستثنه
إسائ ؛ بأن ست نفسه شعراً كان وإن كان بعض معزته في الحل ، أو حشش رط^(٨) ،

= ١ الكبر (٩٩٥٨) عن عمر رضي الله عنه .

(١) أي (ما) ش (١٨٩/٤) .

(٢) الوطواط : حفاش . المعجم الوسيط ، (ص : ١٠٤٢) .

(٣) شرح الكبر (٥١٠/٣) ، روضة الطالبين (٤٣٢ ، ٢) .

(٤) شرح الكبر (١٢٧ - ١٢) ، روضة الطالبين (٥٤٠/٢) .

(٥) في (ص : ٢٨٢) .

(٦) قوله (ولم) عطف على (ها) ش انتهى سم ، أي في قوله (مماها) (ش)

(١٨٩/٤)

(٧) عن من عاص رضي الله عنهما قال : إن الشيء صلى الله عليه وسلم فهو من قبل روح من
الذوات : المخلقة ، والحدة ، والهدنة ، ولضرد أخرجه المحدثي في «المحضر»
(١٣٢) ، وأبو داود (٥٢٦٧) ، وابن ماجه (٣٢٢٤)

(٨) قوله (رطاً) حال من قوله (شعراً) أو (حششاً) ، أو من قول لمصف (باب
الحرم) وهو أحسن . (ش : ١٨٩/٤) .

أجماعاً ، لسهي عنه ، ومثله بالأرض قطعاً

نعم ، يخور أحد وري من عر حيط^(١) يقصر بالشجر ، وقطع غصن يخلف منه
في سه قطع ، أي من مصي سه كامله مه ، كما هو ظاهر

وظاهر كلامهم أنه لا فرق في هذه التفصيل بين غود السواك وغيره ، لكن
قصته فور ، المجموع ، تنقو على أنه يخور أحد ثمر الشجر وغود السواك
وسجوه^(٢) خلافه

ويؤخّر بأن هذا^(٣) مع نحاح لأحده على العموم ، فتومح فيه ما لم يسمع
في الأعصان التي لئنت كدلت

وظاهر قولهم (مثله) أنه لا يذ في اعاند قبل الة أن يكون في محل
المقطوع ، لا في محل آخر من الشجرة وأنه لا يذ أن يساوي بعاند الرائل عنط
وطولاً ، وفي كل مهما وقفة

ولو قبل يكفي العود ولو من محل آخر قريب مه ، بحيث بعد عرف أنه
حقت له ، ونكتفي في حثنة بالعرف المضي على بقارب أشبه دون تحديده
بمعد

أما الباس فيجور قطعه ، وكذا قلع الشجر لا الحشيش^(٤) ، لأنه يث إد.

(١) عن ابن عباس رضي الله عنهما قال قال رسول الله ﷺ يوم فتح مكة : « إن هذا البلد
حرمة الله ، لا يفتد شوكة ، ولا تنز صفة ، ولا ينقط لعنة لأمن عرفها » أخرجه البخاري
(١٥٨٧) ، ومسلم (١٣٥٣) .

(٢) قوله (من غير حيط) وهو شد الشجر واضطراب الأوراق ، ودث محده أو نصب
شورها ، كردي ، كدامي السج .

(٣) المجموع (٣٧٩/٧)

(٤) أي ' نحو غود السواك . (ش : ٤ / ١٩٠)

(٥) قوله (وكذا قلع شجر) أي لئس (لا الحشيش) أي لا قطع بحشيش ماضي
كردي .

والأظهر معلق الصمان به ويقطع أشجاره ، فهي

أصابه ماء ؛ ومن ثم لو عَلِمَ فسادُ منه^(١) من أصله حار فلفه^(٢) ، وكانهم إنما لم تُحرزوا هذا التفصيل في الشجر ؛ لدرته فيه بمرص تصوُّره^(٣) وأما ما يُنسبُ ، فيأتي^(٤)

(والأظهر معلق الصمان به) أي يقطع ويقع اسباب ، وأراد به^(٥) هنا الحشيش بدليل قوله أيضاً (ويقطع أشجاره) كقصده بجامع حرمة تعرُّض كَلٍّ ، لحرمة الحرم ، ومُرَّ حلُّ أحد عصي بشرطه^(٦) ، فلا يُضمَّن إن أخلف قبل النسبة ، وإلا^(٧) وحسب قيمته ، وينقطع صمان شجرة برذه^(٨) به^(٩) إذا سبَّ ولو بغير مستها

(فهي) الحشيش القيمة ما لم يقطع فيحلف^(١٠) ولو بعد سبب ، كما اقتضاء بصلاحهم ، فلا يُضمَّن ؛ كسب غير المشعور .

وكان الفرق بينه^(١١) وبين حصن الشجر حيث فضُّوا فيه ، وبين الشجر إذا أُجِدَّ من أصله يُضمَّن وإن أخلف في سببه ؛ كما اقتضاء إطلاقهم أيضاً . أن الشجر يُخطَّ به أكثر ، إذا لا فرق فيه بين المُستسبب وغيره ، ويُضمَّن بالحيوان ، بخلاف

(١) وصير (ميت) يرجع إلى الحشيش ، كردي .

(٢) وهي (أ) و (ب) و (ث) و (ج) و (ح) و (ق) و (عري) و (ثور) (حار فلفه)

(٣) هي (أ) و (ب) و (ث) و (ج) و (ح) و (ف) و (ي) و (عري) و (ثور) (بمرص بضرره)

(٤) في (ص : ٢٩٩-٣٠٠) .

(٥) (أراد به) أي سبب ف الحشيش فيكون من قبيل الأسعدهم ، لأنه أراد به أولاً الأعم منه ومن الشجر . كردي .

(٦) وهو أن يحلف مثله في سنة القطع . (ش : ١٩٠ / ٤) .

(٧) أي وإن لم يحلف ، أو أخلف لا منه ، أو مثله لا في سنة بهمه (ش : ١٩٠ / ٤)

(٨) أي : إلى الحرم . هامش (ك) .

(٩) قوله (محلف) بمعنى : إذا أخلف بعد القطع مثله فلا ضمان . كردي

(١٠) أي : بين الحشيش المحلف ولو بعد سبب فلا يمس . (ش : ١٩٠ / ٤)

على المذهب . وبحل لإدحر ، وكذا الشوك ، كنعوسج وغيره عند ختمه .

أولاً ، وهو (١) ما ثبت بعبه في الحرمة (٢) والصمان (على المذهب) فيه الإثم إن تعقد ، وعرة أو شاة ، سواء كان له ثمر أم لا .

أما ما استنب في الحرم من أصله في الحل فلا شيء فيه

وحرح ما (الشحر) غيره ، فلا يخرم منته ؛ كشعير وثر ، وسائر القطاني (٣) ، والحصرات ؛ كالفر ، والبرخلة (٤) ، منخور قصعها وقصعها

(وحل الإدحر) (٥) بكسر الهجزة وبالمعجمة ، قطعاً وقلعاً ولو لحيح سح ، كما اقتضاء كلامهم (٦) ، لاستثناء الشارع له في الحبر صحيح (٧)

(وكذا) قطع وقلع المؤذي ، ومنه عصي شجر وادي سمارة ، و (الشوك) أي شجره (كالعوسج) وغيره (٨) وإن لم يكن باباً في الطريق (عند الجمهور) لأنه مؤذي ، كصيد بضون ، ونصروا لمقابلة بصله الهبي عن قطع شوكه

(١) قوله (وهو) اجمع إلى المعلوم كردي قال الشرواني (١٩٢٤) (عونه) وهو أي غير مسلم ، وكان لأوس أنه

(٢) قوله (في الحرمة) معلق ما كعبه كردي ، هياوة الشرواني (١٩٢٦٤) : (قوله « في الحرمة ... » إلخ متعلق به كاف « كعبه » أي المتى) ،

(٣) قوله : (وسائر القطاني) هو جميع قطنة ، وهي : السات والصوب وما سوى الحظه والشعير ، كردي .

(٤) (الرجلة) بيت وصرب من الحمص ، كردي .

(٥) (والإدحر) حشيش طيب الرائحة ، كردي .

(٦) راجع : المجلد الرابع في خلاف الأشياء ، مسأله (٦٤٧)

(٧) عن ابن عباس رضي الله عنهما أن النبي ﷺ قال : « إن الله عزَّم منكف ، فلم تحق لأحد مني ، ولا تحق لأحد مندي ، وإنما أحدث لي ساعة بين يدي ، ولا يخلني خلاها ، ولا تعص شجرها ، ولا يقر صيدها ، ولا تلصق لقطها إلا بغيري » وقال العباس بن رثون : « الأ إدحر تصعد وفشو » قال : « الأ إدحر » أخرجه البخاري (١٨٣٣) ، ومسلم (١٣٥٣)

(٨) (العوسج) شوك كردي

وصيد تعدية حرم

(وصيد) حرم (المعدية) وسأته ونحوه نراه على التفصيل أسس (حرم)
بأحبار الصحابة التي لا تقل تأويلاً بذلك^(١)

• في طب مسحها يطيب معه ثم بأحده ، ونو فري لإمام مريها حذر بمرقها ناسج
والأنف ، ويصرفها لبيت المال ، وعارده بروحه ، الأمر فيها من الإمام يصرفها في بعض
مصارف بيت المال سماً وإعطاه ، لأن عمر رضي الله عنه كان يمسحها على نوح ، قال وهو
حسن معنى ، مثلاً نصف بالنسي ، وبه قال من عاص وعائشه وأم سلمة رضي الله عنهم ،
وحورو من أحدها بسبب وبو حائض وحائض ، وبه في المهمات ، عسى أن ما فيه له وحي
مخالف لما وافق عليه برافعي في آخر الوقت ، من صحيح أنها ناسج إذا لم يبق فيها حملاً ،
ويصرف ثمنها في مصالح المسجد ، ثم قال وأعلم أن بسأته أحوالاً ،
أحدها أن يوقف على النكحة وحكمها ما مر ، وحضاه غيره بأن يدي من محله رد كذا الإمام
من بيت بيت ، أث إذا وقف ، فلا يعقل عالم حوار صرفها في مصارف غير مصابح نكحة
ثانيها أن يملكها مانكها لنكحة فتميمها أن يعمل فيها ما يراه من يعطفها عليها ، أو يبيعها
وعرف ثمنها لى مصالحها .

ثالثها أن يوقف شيء ، حتى أن يؤخذ ربحه وينكس به لنكحة كما في مصرنا ، فإن الإمام قد
وقف على ذلك بلاداً .

قال وقد ينحصر في هذه المسألة أنه إن شرط لزوم شئ من بيع أو إهداء أو غيره فلا
تلام ، ولا ، فإن لم يصف ناطر تلك النكوة ، فله سبها وصرف ثمنها في كسوة أخرى ، وإن
رفضها ، فيأتي فيها ما مر من الخلاف في البيع .

نعم بقي قسم حر وهو أنواع اسوم في هذا الباب وهو أن الوقف ان لم يشترط شئ من
دين ، وسوط بجديدها كل من ، مع علمه بأن شي شئ كذبوا بأحدونها كل من بعد كذب تكس
من بيت المال ، فهل يجوز لهم أحد الآن ، أو ناسج ويصرف ثمنها إلى كسوة أخرى ؟ فيه نظر ،
والمنحة : الأول ، كرمي

وخرى أن عمر رضي الله عنه كان يبيع كسوة لب في كل من يمسحها على نوح أخرجه
لا في في أخبار مكة (٢٥٨ ، ١) أما قول عائشة رضي الله عنها بجوار بيعها وقسم ثمنها
في يمسك ، وبيتها وور للحدثين وانحب فأخرجه بيهمي في ، تكبير (٩٨١٧) ،
ولا رفي في أخبار مكة (٢٦١ ، ١) وأما قول من عاص وأم سلمة نفس ما قالت به
عائشة رضي الله عنهم فأخرجه الأر في في أخبار مكة ، أيضاً (٢٦١ ، ١)

(٢) عمر عبد الله بن زيد رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال : « إن إبراهيم حرم مكة ودعا لها ، وحزنت
المدة كما حرم إبراهيم مكة ، ودعوت لها في ثمنها وصاحبها مثل ما دعا إبراهيم عنه السلام »

ولا نضمّر في الحدد

وحثّه عرساً ما بين ثلاثين ، وهما : حرّان بهما حجارة سودّ شرفيّ المدينة وعريثها ، وطولاً من غير - بفتح أوّله - إلى ثور ، كما صحّ به الخبر ، وهو " حلّ صغير وراء أحد حلال لمن أنكره

(و) مع كون ذلك حراماً (لا يضمّر) شيء (في الحدد) لأنّه يحلّ دخول غير إحرام فكان كونّه يضاف في حرمة ذلك من غير صحاب : لنصّ الصحيح فيه أيضاً^(١٢) ، وهو - مع - يوروشديد الجيم - وإدب صحراء الطائف واختير القديم القاتل بضماء ذلك^(١٣) بكلّ من وجد الصائد بما عده^(١٤) غير سائر عورته ، لصحة الخبر به^(١٥) .

مكّه : أخرجه بخاري (٢١٢٩) ، ومسلم (١٣٦٠) ، وأخرج مسلم (١٣٦٢) عن حماد رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ : " إنّ إبراهيم حرّم مكّه ، وإني حرّمت المدينة ما بين لاسنها ، لا تقطع عصافها ، ولا يصاد صيدها " .

(١١) عن رافع بن خديج رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ : " إنّ إبراهيم حرّم مكّه ، وإني أحرم ما بين لاسنها ، يبيد المدينة " أخرجه مسلم (١٣٦١) .

(١٢) أي : ثور ، (ش : ٤ / ١٩٥) .

(١٣) عن يزيد بن النعمان رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ : " إنّ صيد وحرّ وعصافه حرّم محرّم لله " أخرجه أبو داود (٢٠٣٢) ، وسنن أبي بكر (١٠٠٧٠) ، وأحمد (١٤٣٣) .

(١٤) قوله (بضماء ذلك) أي : بضماء الصائد بما عده الصائد من الكسوف بأحده كل من وجد

قال بخاري ، والقديم أن الغائل لصدها ، والقاطع بفتحها يلبس ، ما روى مسلم عن سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه : أنه رأى عبداً يقطع شجراً أو يحطه ، فلبس ، فلبس رجع سعد : جاء أهل العد فكنموه أن يردّه عليهم ما أحد من علامهم ، قال : معاذ الله أن يردّ شئ بمكّه رسول الله ﷺ) ، وأنس أن يردّ لا عليهم . وروى أبو داود عنه في الصيد ، فذلك

أخبره بضماء ، وعلى هذا فالمراد باللبس طردان أصحهما أنه كتب بقل من مكّه ، لكن يردّ له يردّ بغيره عورته ، والثاني بلبس ثوبه فقط ، والأصح أنه بلبس ، وقيل بلبس بعبده كرومي ، والحديث في صحيح مسلم (١٣٦١) .

(١٥) قوله : (بما عليه) متعلق بـ (الضمان) (ش : ٤ / ١٩٥) .

(١٦) عن سليمان بن أبي عبد الله قال : أتت سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه أحد رجلا بصد في

وسحير في الصيد المثلّي بين دبح مثله والتصدّق به على

واغلم أن دعاء النسل أربعة لا غير :

دم ترتب وتقدير ، أي فذر الشارغ بدمه صوماً لا يريد ولا ينقص

ودم ترتب وتعديل ، أي أمر الشارغ بتقويمه والعدول لغيره بحسب
الصفة ، فهو معانٍ التقدير

ودم تخيير - وهو ضدّ الترتيب - وتعديل

ودم تحيير وتعديل

(و) هو : دم الصيد^(١) والنبات ؛ لأن الله تعالى سمّاه تعديلاً بقوله : ﴿ أَوْ
عَدَلَ ذَلِكَ صِيَامًا ﴾ (المائدة : ٩٥) .

فحيثُ (يتخير في الصيد المثلّي بين دبح مثله) في الحرم لا خارجه ، ما لم
يُكْرَ^(٢) ، الصيد حاملاً فلا يذبح منه ، بل يتصدّق بقيمه المثلّي حاملاً ، وفي حكم
المثل^(٣) ما فيه بقل وإن لم يُكْرَ مثلياً كالحمام ، كما مر^(٤)

(ولتصدق به) أي امدسوح جميعه (على) ثلاثة يهرقه عليهم ، أو
يملكهم حمليه^(٥) ولو قل سنحه ، كما هو ظاهر ؛ أحداً من كلاهم في تفرقة

= حرم لمدبه النبي حرم رسول الله ﷺ ، فله ثبته ، فحاه موته فكلّموه به ، فقال إن
رسول الله ﷺ حرم هذا الحرم ، وقال : « من أخذ أحداً يصيد فيه فليسلّ ثبته » ، فلا أرذ
عنكم طعمة أطعمها رسول الله ﷺ ، ولكن إن شئتم دفعوا إليكم ثمة أحرجه أبو دود
(٢٠٣٧) ، واسهفي في الكبير (١٠٠٦٩) ، وأحمد (١٤٧٨)

(١) قوله (وهو دم يصد) أي يباع دم يصد كردي

(٢) قوله (ما لم يكْر) أي لم يحرّج نفس (ش) (١٩٥)

(٣) قوله (وفي حكم المثل) كد في أصله رحمه الله ، ومراوده دي المثل ، فهو غير مستثنى

لكان أولى . (بصري : ١ / ٤٨٧) .

(٤) قوله (كما مر) أي من قوله (وفيما لا مثله) كردي قال الشرواني (١٩٥ / ٤)

(هو) كما مر أي قبل قول المصنف « فهي انعام بدمه »

(٥) ما في بعض نسخ رده ، وهي (وبأنّي حاشا ذكره أبداً) ، وهي موجودة في (ب) =

مبكر الحريم ، و من ثم يقوم المثل دراهم ويشري به

لِرَكَّةٍ مَسْدُومًا أَوْ مَقْدُومًا (سَاكِبِينَ الْحَرَمَ) ^١ شَامِلِينَ بَعْضُهُمْ تَحْصِيَةً أَوْ لَا
وَالْمُرَادُ بِهِمْ حَتَّى أَطْفِقُوا الْمَوْحُودُونَ فِيهِ حَتَّى الْإِعْطَاءِ الْكُلِّ مَسْجُوعِينَ أَوْ فِي
مَا لَمْ يَكُنْ عَيْزُهُ أَحْوَجَ

وأنهم كلامه أنه لا يخور إحداه المش حيناً^{٢٦}

(وہیں اُن یقوم المثل) لا لقصید، خلافاً لمالك رضى الله عنه، ونعبر في الترميم عدلان عارون وبن كز احدهما قائمہ حث لم یفتق + نظیر ما مر^{۱۳} (دراهم) مصوت سرع الحذف^{۱۴} شدوداً

وذكرت^(٥) لأنها لعائلة في القوس ، وإلا فامرأة بضمه باسم العاص
سكة يوم الإخراج ، لأنها محل الدبح ، فإذا عدل عنه^(٦) للقبه أغتر مكانه
ذلك الوقت^(٧) .

ويظهر أن المراد بمكة جميع الحرم ، وأنها لو اختلفت^٨ باختلاف بقاعه حرله اعتدأ أهلها ؛ لأنه لو دمج بذلك المحل أخراه

(وینسری بها) بمی بخرخ مفا عدده ، او مفا بحضله شراو او عبره

و (ب ۲) و (ح ۱) و (ص ۱) و (ص ۱) و (ف ۱) و (ظ ۱) و مطبوعات من حول انحصار لاهی
(لهم)

(١) وفي (أ) و(ب) و(ب٢) و(ج) و(ص) و(ظ) والمطبعة المصممة (مطبعة من
ساكنين الحرم ٢)

(۲) قولہ (وَأَهْمُ كَلَامِهِ أَنَّهُ لَا يَحُورُ بِحَرَامٍ بِمِثْلِ حَيْثُ هُوَ) (پس وہی مشہد) گروہی

(۳) قهوه (بطریق ما مر) جو میل قهوه (و عیالاً مثل یہ) کردی

(٤) آی : پلراهم . ممی . (ش : ٤ / ١٩٦) .

(٥) أي : خصم الدواجم بالذكر . (ش : ١٩٦ / ٤) .

(۶) آر. علی ندیم، وکلاء صبر (مکانہ) (ش ۴ ۱۹۶۷)

(۷) ای : وقت الإخراج . (ش : ۱۹۶/۴) .

(A) أي : النجعة - (ش : ١٩٦/٤) .

طعاماً لهم .

ما يُساويها (طعاماً) يُخْرِىءُ في العطره بحر مكة على لأوجه^(١) ، وبأبي هـ
بذكرته^(٢) أيضاً (لهم) أي لأحلبهم ، بأن يصدق به عنهم ، وحيث وحيث
صرف الطعام إليهم في غير دم الحبير والتعدير لا ينعن لكل منهم مد ، بل
يُجوزُ دونَه وفوقَه .

فإن قلت : هل يتصور حرمان دنت^(٣) في دم نحو التمتع ؟ قلت : نعم ، بأن
موت وعيه صومه ، فيطعم الولي عنه

فإن قلت : الذي يتجئ في هذه إحراء طعام غير الحريم ؛ لأنه بدل الصوم
الذي لا يتقيد به قلت : نعم ؛ وحسب تعين عذ التمتع بمما يتعين في طعامه
المد لكل مسكين ؛ لأن كل مد بدل عن يوم ، وهو لا يتصور فيه نقص ولا زيادة
بعض مد آخر ، بخلاف زيادة مد آخر .

ومأزق التمتع^(٤) ودم التحجير والتقدير ما عداهما ؛ بأن المد فيه^(٥) أصل
لا بدل ، فجاء بقصه وريادته مطعماً^(٦)

فإن أحزم بعصمهم^(٧) . غرم له أقل ما يصدق عليه . لاسم

(١) قوله : (على الأوجه) متعلق بـ (بحر) . كردي

(٢) قوله : (ما ذكره) أراد به ما ذكره في رابع محرمات الإحرام ، من اختلاف في معرف
كردي قال لشرواني (١٩٦/٤) (قوله : ما ذكره) أي قوله : ويظهر أن
المراد . . . إلخ)

(٣) قوله : (جريان ذلك) أي : الإطعام ، كردي

(٤) وفي (ب) و (ث) و (ح) و (ز) و (ع) (في الجمع)

(٥) أي : فيما عداهما . (ع : ١٩٧/٤) .

(٦) أي : سواء كان لرائد بعض مد أو مد آخر (ش : ١٩٧/٤) في (أ) بعد قوله (مصداً)
ريادة ، وهي : (وحيث وحيث صرف الطعام إليهم في غير دم التحجير والتعدير لا ينعن لكل
منهم مد بل محوز دونه وفوقه ، وبأبي هـ ما ذكره ، ولا يصدق بكل واحد صح)

(٧) قوله : (بمن أحرم بعصمهم) أي : أحرم بعض الثلاثة من المأكس كردي

أو بصوم عن كل مذ يوماً

وعبر ثملي بصدق بسمه طعاماً أو بصوم

وسحر في فدية تحلّو من دبح شاة ، و تصدق ثلاثة أصع منه مأكس ،

(أو بصوم) « مسلم » ولو عبر الحرام ، إذ لا عرص لمأكس في كونه به .

بكنه الأولى ؛ لتعرف (عن كل مذ يوماً) وعن المكسر يوماً أيضاً ، لأن الصوم لا يقصر

(وغير المثلي) مم لا يعل فيه (بصدق) عليهم (بسمه) بموضع (بلا)

أو سلف ورمه (طعاماً أو بصوم) كما ذكر^(١)

(و) أما ثالث^(٢) ، أعني دم بتحجير والتفجير فهو وبحث في التحلّ

والدم ، واللحس والسنر ، والطيب والدهن ، وشمع غير حماء ووطء عبر بمصد ، ككثبي ، والذي من تحلّين

محسند (بتحجير في فدية) نحو (الحلق) مم ذكر (من دبح شاة) بخري في

الأصحية ، أو شمع فدية أو بقرة كدث^(٣) ، وتمليكه لثلاثة فأكثر فعراء أو مأكس بالحرم^(٤) .

(والتصدق ثلاثة أصع) أصله (أضوع) فذمت واؤه بعد بدلها همزة

مضمومة على انصاف ، وبعلت صمئها إليها ، وفئت هي^(٥) ألع (لسة مأكس)

(١) قوله (أو بصوم المسم) أي لا الكافر فونه يتعين عنه لأن كردي

(٢) أي بصدق بسمه طعاماً بخري في لفظه على ثلاثة فأكثر من مأكس وفعراء بحرم مذكور أو مذكور ، أو بصوم وهو في غير الحرام عن كل مذ يوماً وبكسر المكسر (ش ١٩٧ : ٢)

(٣) قوله (وأما ثالث) أي الثالث من الدم لأربعة لست ، يعني من أن الرابع من شمس الصب واسب ، وأما اثنت فهي ثمانية تحلّ والدم ، والحس والسر ، وبعت والرهز ، والتنع والوطء كردي .

(٤) أي : بخري في الأصحية . (ش ١٩٧ : ٤) .

(٥) قوله (بالحرم) مطلق لكل من الدبح وسميت (ش ١٩٧ : ٤)

(٦) أي : الهمة الساكنة . (ش ١٩٧ : ٤) .

وصوم ثلاثة أيام

و

أو فقراء بالحرم ، لكل واحد نصف صاع وحبوا
 وإعطاه كل مسكين مدين من أفردت به هذه الكفارة
 (وصوم ثلاثة أيام) لقوله تعالى ﴿ من كان منكم مريضا ﴾ ١٦ الآية ١٠
 مع لحديث الصحيح المبر لما تحمل منها^(١)
 وليس غير المدور عليه في التحريم ، لأن ما تحترق به من كفارات لا تقف
 لسيئه جلا وحرمة ، ككفارة اليمين والصد
 (و)^(٢) أما الأول^(٣) : أغني دم الرنيت والتعديروا فواحد في ثمانية بل
 عشرة بل أكثر من ذلك بصور كثيرة - كما تنه في شرح العباد - التمتع
 ولقرن ، كما هدمتهما ، والعموات ، كمدونة ، وترك مست مردلعه أو
 من ، ورمي ، وطواف الوداع ، والإحرام من الميقات ، وبركوب المدور ،
 والمشى المنذور .
 وكون دم هذه الستة الأخيرة مرثا لا خلاف فيه ، وكونه معذرا - أي إذا عجز

(١) أي كفارة اليمين وما عطف عليه (ش ١ : ١٩٧)

(٢) عن كف من تحترق رضي الله عنه قال : أن صبي أسير يترك من حذره وعمل ينأثر من وجهي ، فقال : أبؤدبك هوأم رأسك ؟ ، فب نعم من ، فاخلق وضمت ثلاثة أيام ، أو أطعم ستة مساكين ، أو أنشك سكة ، قال أنوب لا أدري بأي هذا بدا أحرجه لخاري (١٨١٤) ، ومسلم (١٢٠١) .

(٣) في (ب) و (ب ٢) و (ث) و (ح) و (ج) و (ح) و (ق) و (عري) و (شعور) مطه (و) غير موجوده ، وفي (أ) و (ح) و (ح) و (ط) لم يحس من نفس

(٤) قوله (أما الأول) أي لأول من ينماء الأربعة هي ثمانية أبصا بل في عشرة اسمع ولقرن ، ولعموات ، وترك مست مردلعه ومن ، والرمي ، وطواف الوداع ، والإحرام من الميقات ، وبركوب المنذور ، والمشى المنذور . كردي

(٥) وفي (أ) و (ب) و (ث) و (ح) و (ج) و (ح) و (ح) و (عري) و (شعور) (كما سندكره)

الأصح أن الدم في ترك المأمور - كالإحرام من الميقات - دم ترتب ، وقد
عحر اشترى بضمه أشاء طعاماً ونصدق به ، فإن عحر صام عن كل مد يوماً

ودم الفوات كدم سمتع ، ويدخلة في حقه الفصاء

عن ادمع صام ثلاثة أيام في الحج إن نُصِرَ ، كالثلاثة لأحرة ، والآ ،
كالثلاثة التي قبلها صامها عفت تركها ، وسعة بوطه - هو المعتمد في
« الروضة » و« المجموع » و« الشرحين »^(١) ، وحرى المن ك« أصبه »^(٢) على
خلافه .

فعليه^(٣) (الأصح أن الدم في ترك المأمور كالإحرام من الميقات) وعبره من
ثلاث أسنة (دم ترتب) وتعديلي (إذا عحر) عنه (اشترى) يعني أخرج
بظير ما مر^(٤) (بقية الشاة طعاماً ونصدق به ، فإن عحر صام عن كل مد يوماً)
وكذا عن المكسر ، وقبل إذا عحر صام ثلاثة أيام

(ودم الفوات) يدحج فوات الوفوف (كدم السمتع) في الترتيب واستقدير
وسائر أحكامه السابقة^(٥) ، لأن موجب دم السمتع ترك الإحرام من لميقات ، فترك
النسك كله أولى .

(ويدحجه) في أحد وفي حوار وحوه لا فلهما ، فالأول بدخل
بدخول وقت الإحرام بالفصاء من قبل ، والثاني بدخل بالدحون (في
حجة الفصاء) لمؤى عمر رضي الله عنه بذلك^(٦) ، وكما

(١) المجموع (٤٠٣/٧) ، شرح لكر ، ٥٤٢/٣ روضة الباقس (٤٥٤ ٢)

(٢) المحرر (ص : ١٣٤) .

(٣) أي على خلاف المعتمد الذي حرى عنه لمن ك« أصبه » (ن : ١٩٧/٤) وفي
(ص) : (وعليه) وحسب حرف (و) من المت

(٤) قوله - (بظير ما مر) في شرح - (ويشترى بها) ، كروي .

(٥) في (ص : ٢٤١) وما بعدها

(٦) أخرجه لإمام مالك (٨٩٤) ، والبيهقي في الكبر (٩٩١٠)

وَبَحَثَ صَرَفَ لَحْمِهِ إِلَى مَسَاكِهِ

وَمَنْ كَلَّهَا صَنَعَهُ ^(١).

(وَبَحَثَ صَرَفَ) جميع أجزائه من نحو جلده و(لَحْمِهِ) وكذا صَرَفَ بَدَلَ ماله بَدَلٌ من ذلك (إلى مساكه) أي الحرم الشاملين لغيرته + نظر ما مر ^(٢) ، أي ثلاثة منهم ؛ لأن لفصده من الذبح في الحرم إعطائه بغيره اللحم فيه ، وإلا فمحرّض الذبح بلوث للحرم ، وهو مكروه ؛ كما في «الكفاية» ^(٣) ولم يفرّقوا هنا بين المحصور وغيره ^(٤) ، كما مر ^(٥) ، وقارن ما مر في (الركاة) ^(٦) بأن لفصدها حرمة المحل ، ونثم سدّ الحلة ^(٧) .

وَبَحَثَ لَبِئَةً عَنِ التَّرْفَةِ ، وَتُخْرِيءُ كَمَا نَحْنُهُ الْأَذْرَعِيُّ تَقْدُمُهَا عَلَيْهَا ^(٨) بِقِيْدِهِ السَّاقِي فِي (الزَّكَاةِ) ^(٩) .

وطاهرٌ كلامهم هنا أن الذبح لا تحبّ البتة عنده ، وهو مُشْكَلٌ بالأصحة وبحوّه ، إلا أن تُفرّق بأن لفصدها عظم الحرم بتفرقة اللحم فيه ؛ كما مر ^(١٠) ، فوجب افتراءها بالمقصود دون وسببه ^(١١) ، ونثم إراقة الدم ؛ لكونها

(١) صحيح مسلم (١٢١٨/١٤٩) عن جابر رضي الله عنه

(٢) أي في شرح (على مساكين الحرم) (ش ١٩٩/٤)

(٣) كذا به نسبة (٣٢٨ ٧) ، في لمصربه وإوجه (من لذب بالحرم)

(٤) أي بين أن يكون فراء الحرم محصورين حسب أسماهم ، أو غير محصورين فيكتفى بثلاثة ،

كما هو قياس الركاة ، والله أعلم ، (مصري : ٤٨٨/١) .

(٥) قوله (كما مر) في شرح قوله (مساكين الحرم) كردي

(٦) في (ص : ٥٥٢)

(٧) قوله : (سد الحلة) أي : الحاجة . كردي

(٨) أي تقدم له على غيره (ش ١٩٩/٤) بصرف

(٩) في (٣/٥٥٠-٥٥٣)

(١٠) أي : أيضاً .

(١١) قوله (بالمقصود) وهم غيره (دون وسببه) وهي لذبح ، أي وإن أحرأ عده ، كما مر

أعاً . (ش : ١٩٩/٤)

وأفصل نفقة لدخح المعتمر المروءة ، والحاج ينق ، وكذا حكم ما ساقا من هدي مكناً ، ووقفه وقت الأصحية على الصحيح

فداء عن النفس ، ولا تكون كذلك إلا بأقرب من القرية دبحها ، ونفقة (وأفصل نفقة) من الحرم ؛ كما دأ عنه السابق ، فروعهم أن الأولى جعله دية ، 'عمر محتاج إليه' (لدخح المعتمر) عمره مفردة عن حج فيها أو بعدد (المروءة ، و) لدخح (الحاج) إفراداً أو تمتعاً ولو عن نفسه ، أو مراً (من) لأنهما محل تحللها .

(وكذا حكم ما ساقا) أي المعتمر والحاج المذكور (من هدي) يذبح أو يطوع (مكاناً) في الإحصاص والأصحية . فأفصل مكان لدخح هدي الأول المروءة ، والثاني : منق ؛ للاتباع^(١) .

(ووقفه) أي دبح هذا الهدي بقسمته^(٢) حيث سم نعت في يديه وقت الأصحية على الصحيح (قياساً عليها ، فلو أخره حتى مضت أدم الشريق وحت دبحه قضاء إن كان واجباً ، ووجب صرفه إلى مساكن الحرم ، وإلا^(٣) . فلا لغواته .

(١) قوله : (بالهاء) أي : بدل التاء ، كروي ،

(٢) غيره أممي المحتاج (٣١١/٣) (وأحسن كما قال بعض شراح الكتب في : معناه

صحتها بفتح الحاء وكسر العين على لفظ جميع المصنف للمعتمر الحرم) .

(٣) أما دبح هدي المعتمر في المروءة : فأخرج لوالده في : معاني (٢٠٦/٢) عن ابن عباس رضي الله عنهما قال : (طاف رسول الله ﷺ ببيت ، وبين الصفا والمروة على راحته ، فلما كان بصواف السبع عبد المروءة عبد فرغه ، وقد وقف الهدي عند المروة ، فقال رسول الله ﷺ : هذا المنحر ، وكل حاج منك منحر) . وأورد مالك في : الموطأ (٩١٥) بإسناد لا بأس به أن رسول الله ﷺ قال : منس : هذا منحر ، وكل من منحر ، وقال في معناه : هذا المنحر . يعني المروءة . وكل حاج منك وطرفها منحر . وراجع : إسناده في مخرج الحديث هديه (٢١٤-٢١٥) . وأما دبح هدي الحاج في منق : فأخرجه مسلم (١٢١٨) في حديث جابر الطويل .

(٤) أي : الترو والطلوع . (ش : ١٩٩/٤) .

(٥) أي : بأن كان تطوعاً ، نهاية ومعني . (ش : ١٩٩/٤) .

وسارع لإسبوي في اختصاص ما ساقه المعمر بوقت الأصحته بأن لا يشك أنه
صلى الله عليه وسلم لما أحرم عمره الحديثه وساق الهدى^(١) بما قصد دبره
عقب محلته ، وأنه لا يتركه مكانه حيناً ، ويرجع للمدينة^(٢) أسبوي ، وفيه
ما فيه^(٣)

وحرم (سافاً) ما ساقه الحلال ، فلا يختص برمي ، كهدى لخمر ،
كما مر^(٤)

أما إذا عثر في سره غير وقت لأصحته^(٥) فعين

فرع يتأكد على قصد الحج أو العمرة أن يضحى معه هدياً ، وهو يحتاج
إلى ، ومر^(٦) أن هد محمل أمره صلى الله عليه وسلم من لا هدي معه لا يفعل
إحرامه عمره ، ومن معه هدي أن يخرجه حراً^(٧) ، نظراً إلى أنه^(٨) أكمل
استكثر ، ومن ساق لهدى نحره^(٩) أفضل ممن لم يشقه ، مناسب أن يكون له
أكمل السكين

• • •

(١) أخرجه البخاري (١٨١٢) ، ومسلم (١٢٣٠) عن ابن عمر رضي الله عنهما

(٢) المهملات (٥١٩/٤) .

(٣) قوله (وفيه ما فيه) لا يحسن ما فيه ، من اشكال الاسم في عدة لماله وانظروا .
والتخلص منه في غاية العسر . (ش : ٢٠٠/٤) .

(٤) أيضاً . (ش : ٢٠٠/٤) .

(٥) جمع شهر يصح في خلاف لأصح ، ماله (٦٤٩) .

(٦) قوله (ومن ساق هدا) في شرح قوله (وأفضلها لأفراد) كردي

(٧) أخرجه البخاري (١٥٦٩) ، ومسلم (١٢١٦) عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما

(٨) أي : الحج هامش (ك) .

بَابُ الْإِحْصَارِ وَالْفَوَاتِ

(باب الإحصار)

وهو لغةً المصعُ ، واصطلاحاً المصعُ عن إتمام أركان الحج أو العمرة أو

هما

فلو مضع من الرمي أو المبيت ثم يخرجه التحلل ، لأنه ممكن منه ،
بأنطراف والمحلوق ، ويضع حنثه محرثاً عن حنثه لإسلام ، ويحذر كل من رمي
والمبيت بدم

وبراغ اس لرمة فيه بـ مر^(١) أن المبيت ينقط بأدى عذر^(٢) ، يرد بأن الدم
وقع هنا^(٣) تابعاً ومشابهاً ، لوجوبه في أصل الإحصار ، فلم ينظروا إلى كونه^(٤)
ترث المبيت لعذر ، كما لم ينظروا لذلك في أصل دم الإحصار
هنا قلنت من الأعداء المسقطه بسببت ثم^(٥) الخوف على المال ،
و لإحصار يحصل بالجمع لا بد من ما يـ وإن قل ، فما يـ مرق^(٦) ؟

(١) باب الإحصار قوله (ممكن منه) أي من التحلل كرمي

(٢) قوله : (بما مر) أي : في المبيت بمعنى ، كرمي .

(٣) كناية إليه (٢٧ / ٨) .

(٤) وفي (ب) و (ب ٢) و (ج) و (ص) و (ض) و (و) ، وفي (ث) (ط) (مع)

والمطروحات : (بأن الدم هنا وقع) .

(٥) أي : المتنوع عن المبيت . (ض : ٢٠٠ / ٤) .

(٦) وقوله (ثم) إشارة إلى (ما) في (بما مر) أي : لمسقطه لمبيت في معه من أصل
الخوف ... إلخ . كرمي .

(٧) قوله (مما الفرق ؟) أي : من يمتن للمروكين ، أعني الجمع للإحصار والمنع
كرمي قال الشرواني بعد نقل كلام الكردي (٢٠٠ - ٢٠١) (والأولى أعني المبروك
بحرف على أصله) أي : من صياحه ، و مبروك للجمع مع لا يدل لمال

وَيُحْرَجُ مَنْ أَحْصَرَ نَحْلًا .

قُلْتُ : انصرف إلى ذب النمل ثم لم يعرض لها استخوف منه يمنع ، لأن العرض أنه أحصرهم عن جمع لا غير ، بخلافه هنا . أعني : في منعه من الجمع .
فإن العدو معروض يمنع منه مثلاً ، لأن مدد مالي ، وهذا هو الذي توحيد فيه
امتثاله^(١) بالإحصار دون الأول^(٢) ، إذ لا يعرض من مخوف منه يمنع من جمع
العت أصلاً ، فتأمله .

١ و يحرجه أي للمنع ، بالعصاة لا نفقات إلا تعدل جمع المال .

٢ من أحصر أي منع عن حصتي في سكة دون الرجوع ، أو معه ، هم
فرق^(٣) محضه أو مرفقة واحدة سواء كفر أو مسلم^(٤) ، وإن أمكنه قتله أو بدله
به ، ولم يجد طريقاً آخر تمكنه سلوكة^(٥) .

٣ تحيل حرراً ، حائز كس أو معتز ، أو غارياً ، ليرول قوله تعالى حين
أحصروكم بالحدسية وهم حرٌّ ، فحر صلى الله عليه وسلم وحلق وأمرهم بذلك^(٦) .

١ (١) أي قوله (ذب) جمع ما يشاء من قومه (أو استجمعهم) منع
كردي (٢) يشترط بعد ذلك كلام البخاري (٢٠١ / ٤) (٣) من نفقة (٤) من
الأعداء (٥) يمنع ثم (٦) وفي الجمع (أو ذاب بجمع)

٢١ وقوله (يوحده بجماله) من حيث يمنع وانصرف له ككردي
٣١ قوله (ذو الأول) أي استجمع من يوحده له أنه يوحده فيه بجماله للإحصار ، لأنه
يجمع ، ودخل في حكمه ككردي والصلوات أي بجمع الصلوات بعد الخوف على النمل
مثلاً . (ش : ٢٠١ / ٤)

٤ (١) مع جمع ، وفائدة التحيل حيل دفع مسدود (٢) كتحيل والطم ونحوهما
ش ومضي ، قوله (وهم) أي : الممانعون . (ش : ٢٠١ / ٤) .

٥ قوله (وهم فرق) أي من أحصر دق ، دون (من) عام يشمل الجمع ويواحد ككردي

٦ قوله (سواء كفر أو مسلم) أي عند مسدود في حصون لمنع بكل مهبط ككردي

٧ قوله (ولم يجد طريقاً آخر) أي من أحصر وانحصر أنه لم يجد طريقاً آخر

تحيل ككردي (١) يشترط (٢) (٢٠١ / ٤) قوله (ولم يجد) مع عطف على

مع (٣)

(٨) خرجه البخاري (١٨١١ - ١٨١٢) ومسلم (١٢٣٠) عن ابن عمر رضي الله عنهما

﴿إِنْ أَخْصِرْتُمْ فَمَا أَنْتَبِرَ مِنَ الْحَتَمِ﴾ (١) أخر. ١٩٦ أي وأردتم التحلل ؛ إذ لإحصار
مجردة لا يوجب هدياً .

والأولى للمنعير^(٢) «وخاخ أئسف من إحصاره» يصير إن رحل وال الإحصار
نعم ؛ إن علب على طه انكشاف العدو وإمكان الحج ، أو هل ثلاثة أيام في
العمره أئسف تحلله ؛ لقلة المشقة حيث .
أما إذا أمكنه سلوك طريق حر ولو محراً علبت به السلامة ووحدث شروط
الاستطاعة^(٣) فيه فبشره سلوكه وإن عدم لقواب ، وسحق عمل عمره
وأما إذا خشي فوات الحج لو صر فالأولى التحلل ؛ فلا يدخل في
ورطة لزوم القضاء له .

و استعمله (أحصر) في مع العدو خلاف الأشهر ؛ إذ هو استعماله في نحو انصرص ،
(أحصر) في العدو ، كذا قيل ، ويؤيد دلالة^(٤) الموافقة لهذا ، فالأشهر أن
الإحصار أئسف من المقصود بعدو أو نحو عرض ، والحصر أئسف
وشمل كلامه الحصر عن الوقوف دون الست ، وعكسه ، لكن يكرمه في
الأول أن يدخل مكة وينحلل بعمل عمره ، وفي الثاني أن يعف ثم ينحلل ؛
أي ما لم يغلبت على طه انكشاف العدو هل ثلاثة أيام فيم يظهر ؛ أحداً مثلاً
تقرر في العبرة

ولا قضاء فهما^(٥) على تفصيل فيه وفي لزوم^(٥) دم الإحصار ذكرته في شرح

(١) أي : عطفاً ، (ش : ٢٠١/٤)

(٢) أي : في سلوك الطريق الآخر . (٢٠٢/٤)

(٣) أي : السعة أيضاً وفي المصرية وانوجه (ورد بالآية)

(٤) قوله (ولا قضاء فهما) أي في الأول والثاني كروي

(٥) قوله (فه) أي في عدم قضاء ، وقوله (وفي لزوم) مع عطف على (فه)

(ش : ٣٠٣/٤)

وقيل لا يحل شُرْدُهُ

العباد عن المجموع^(١) وغيره

واستطاع التقيُّ من الإحصار عن الطواف أن من حاصت أو نُسبت من
الطواف ولم تمكنها الإقامة للطهر... أنها سافرة، فإذا وصلت محلَّ بعد
وصولها منه بمكة، بعدم نية أو نحو حوفي، حلت بالنية والديع، لحلق،
وأبده بقوله: المجموع عن كثير من ضد عن طوبى ووجد طريق أطول،
يكن معه نية بكنه، حار له التحلل^(٢)

وسنة اسررتي لى نحوه، كما سطلت دلت في الحاشية

وقد يُنظر في قوله (لعدم نية) بما يبي أن نحو نية النية لا يحل التحلل
من غير شرط^(٣)، وما في المجموع لا يؤيده، لأن الذي فيه محصر، لأنه
ضد عن طريقه، ويعذر عليه سلوك الطريق الأخرى، فحار له التحلل، بقاء
إحصاره، فتأمل^(٤).

(وقيل لا يحل لشُرْدُهُ) العلية هي إحصار بها المحصر من بين الزففة،
والأصح أن المحصر لحاص ولو لواحد، كأن حُس ظلماً ولو يدين بفجره
كالعدم، لأن منعه كل أحد لا يثبت تحلل غيره منها وعدمه

وفارق نحو المحسوس المريض بأن الحس يمنع إتمام سكه حناً بخلاف
المرض.

(١) المجموع (٢٢٩/٨)

(٢) المجموع (٢٢٤/٨)

(٣) عذر التقي وحمل في حاشية، هو الأصح أن عدم نية لا يحل تحلل من غير
شرط، عن التحلل من الطواف، أنه بعد، فحور التحلل بسبه وإن لم شرطه
(ش: ٢٠٣/١)

(٤) راجع: سهل الصباح في خلاف الأباح، عهده (٦٥٠)

ومن تحلل دمع شاة حنث أخصر

ثم إن شرط التحلل بهدي لزمه ، أو بلا هدي أو أطلق فلا^(١)
وبه شرط انقلاب حنثه عمرة عند نحو المرحص ، ونخرته حنث عن عمره
لإسلام

وخرج ما شرطه (١) أي التحلل شرط ضروريه حلالاً لمن المرحص ،
فإنه يصير به حلالاً من غير تحلل ولا هدي ،
ويظهر صط المرحص هنا بما يبيح ترك الجمعة .

(ومن تحلل) أي أراد التحلل بالإحصار أو نحوه وهو حر أو منقصر ووقع
في بونه فيما يظهر ، أحداً من أنه لو أخرج في بونه وزكك المحذور في بونه
سأده ، أو عكسه أغتر وقت ارتكاب المحذور ، فإرادة التحلل هـ كارتكاب
المحذور فيما ذكر (دمع) وحبوا (شاة) أخرى في الأضحية ، أو شفع بذية
أو نفقة كذلك ، بلابة سامية^(٢) ولو شرط التحلل بالحصر بلا دم .
وفارق ما مر في نحو المرحص بأن هذا لا يوقف على شرط ، فلم يؤثر فيه
الشرط ، بخلاف ذلك^(٣) .

ويصير لديخ لذلك ككن ما معه من دم وهدي (حيث أحصر) أو مريض مثلاً
ولو في محل وإن تمكن من طرف الحرم
ومسارعة النفسى به بالصن^(٤) رذهب تلميذه أبو زرعة^(٥) ، كم

(١) التحلل في هاتين النسخ أي في حنثه شرط التحلل بلا هدي ، أو أطلق - عليه أو
الحلق أو نحوه فقط ، معني وروائي . (ش : ٢٠٤ / ٤)

(٢) في (ص : ٣١٧)

(٣) تحرير الفرق ان بعد ذلك وحب بالشرع ، بشرط إمساكه لا يسهطه ، وهذا واجب بالشرط
تقدمه (مصري ١ : ٢٩٠) وفي (ب) والمطويات (بخلاف ذلك)

(٤) قوله (بالصن) أي سمن ، لأن كبردي ورجع ، لأن (٤٠٣ / ٣)

(٥) تحرير الفتاوى (١ / ١٧١ - ٦٧٢) .

بشيئهما^(١) في العائنة^(٢)

ولو أمكه برسانه سكه ثم يلزمه ، لكن يُنسأ له بعثه لما يقدر عليه من الحرم أو مكة وواضح أنه لا يحل حبسه حتى يغلب على حقه دعوته له بحجر^(٣) من وقع نقله صدقه لا بمجرد طول الزمن

ودلت^(٤) لأنه صلى الله عليه وسلم دبح هو وأصحابه بالحديد ، وهي من الحل^(٥) .

وتفرقه^(٦) على مساكين ذلك محل ، ثم مساكين أقرب محل إليه^(٧) ، لأنه صار في حقه كالحرم ، ومن ثم حرم نقل عنه إذا كان من الحل إلى غيره من الحل ، بخلاف ما إذا كان من الحرم لا يتعين بالنسبة لبقية الحرم ، لأنه كله كمعة واحدة

فإن قلت لم جارها^(٨) النقل كما ذكر^(٩) ، بخلافه إذا فُتد مساكين الحرم^(١٠) قلت لأن استحقاق هؤلاء بالصحر^(١١) ، بخلاف مساكين محل الحصر ، وهذا

(١) أي : المأزعة وروثها . (ش : ٤ / ٢٥) . وفي (أ) و(ب) و(ت) و(ج) و(ص) (وا حري) والمطبوعة المكية : (كما يشهد) .

(٢) حاشية الإيضاح (ص : ٦٢٤)

(٣) وفي (ب) و(ب ٢) و(ج) و(ج ٢) و(ح) و(ح ٢) و(و) (حتى يغلب على حقه دعوته له بحجر كحجر)

(٤) أي : تعين محل الحصر للدبح . (ش : ٤ / ٢٥٥)

(٥) أخرجه البخاري (١٨٠٩) عن ابن عباس رضي الله عنهما ومسلم (١٧٨٦) عن ابن مسعود مالك رضي الله عنه

(٦) قوله (ويفرقه) (نسخ عطف على) (دبح شاه) في نسخة (ش : ٢ / ٢٥٥)

(٧) رجع ، سهل الإيضاح في خلاف الأئمة ، مسأله (٦٥١)

(٨) أي : فيما إذا كان الحصر في الحل . (ش : ٤ / ٢٠٦) .

(٩) قوله (كما ذكر) يريد به قوله (ثم مساكين أقرب محل إليه) كردي

(١٠) هو قوله تعالى ﴿وهدى نوح لكتبه﴾ (المائدة : ٩٥)

فَمَنْ يَحْضُرُ الْحُلَّيَّ بِإِذْنِ الْحَقِّ ، وَكَذَا الْحَقُّ إِنْ جَعَلَهُ
نُكْ .

وإن فقد الدم فلا يطهر (أن له بدلاً) وله صعدة خمسة شاة، وإن عجز عنه
صام عن كل مذموم، وله سحق في حنك في لحيته، وله علة
وإذا أحرمت العتد بلا إدر

فه، وبطريق ذلك العمرة فإنها لما كانت تسمى شاة في حنك في لحيته
(فإن فقد الدم) حسب أو شرعاً، يصح ما به في دم منج (١)
فلا يطهر (أن له بدلاً) كعمرة (و) الأظهر (أنه) في (السن) (طعام) مع
حنك والنبه حيث عذر، لأنه أقرب لمحبوب (٢)، يكونها بدلاً من الصوم
(بقية الشاة) ما فقد لعاب ثم، فإن لم يكن به دنت فاقرب ببلاد به
(فإن عجز عنه) صام عن كل مذموم (حيث شاء)، وضوء عن تكبير
يومياً أيضاً (وله) حينئذ (التحلل) ما حلل مع ستة (في الحال) من غير توقف
على الصوم (في الأظهر، والله أعلم) تنصيرؤه بقاء إحرامه إلى فراع الصوم
وبه فارق توقف حنك ترك الترمي على يده ولو صوماً، لأن هده تحللان،
فلا كبير مشقة عليه لو صبر، بخلاف المتحصر (٣)

(وإذا أحرمت العتد) أي القن وهو مكسب (بلا إدر) من سينده في الإحرام
ولا في المصبي، أو بعد الإدر لكن قبل دخول وقته الذي عليه له لا بعده، وكذا
مكبان، أو بعد رجوعه عن الإدر قبل إحرامه (٤) وإن لم يعلم يقن بالرجوع،
لكن لا يقن قوله فيه، بل لا تد من ستة (٥)

(١) عذره، معني المصباح (٢١٦/٢) (حنك) كان به بعد نمه، أو شرعاً، كان حنك إلى
نمته أو وحده يباع بأكثر من ثمن منه في دنت المتحلل

(٢) في (ص: ٢٤٧)

(٣) قوله (أقرب لمحبوب) أي الذي يسهل عنه كرمي

(٤) قوله: (من الصوم) متعلق بـ (أقرب)، كرمي

(٥) فإن تحلله واحد فقط، (ش: ٢٠٧/٤).

(٦) قوله (من حرامه) بصريح لغة علم صامت، لسي علة ما بعده كرمي

(٧) أي لا يعمل يوم السبت في الرجوع من الإحرام وراجع المصباح في اختلاف =

فسيده بحيلة

(فسيده) يعني ما يك مسعته وير كان ملك الرقة نعره (بحيلة) أي أمره بالحلق مع النسة ، صبيحة لحقة ، إذ قد يرد منه ما يمتنع على المحرم ، كاصطيد وإصلاح طبيب ، وقرآن الأمة ، ومن ثم حرام على من لا حرمة له ، ولزمه المأذنة للحل بعد أمره به .

والأزلي لفسيده أن يرد له في إتمام النكاح ، ولو لم يمتثل أمره ، فإنه لا يعمل به المحظور ، والإنتم على القس فقط ، لقاء إحراره ، إذ لا يرد إلا بعد موافقة من ائتم مع النسة

ومن ثم^(١) قال الإمام فولهم له تحسبه محار عن الجمع في المصبي ، واستخدامه فيما يخولم على المحرم^(٢)

فإن قلت قيس م م في المنفعة عن العسل من نحو انحص من أنه^(٣) نفسها مع النسة أو عدمها على م م^(٤) أنه ها^(٥) إذا امتنع يخلق رأسه مع النسة أو عدمها ، فلا يجوز له فعل المحظور به قبل ذلك قلت يرد بأن يحق له صورة محرم فلم يؤمر بمداشرته ، بخلاف العسل ثم

وانهم كلامه أن له أمره بدسح ، وأن مدبوحة حلال بالنسة لغير القس ، وهو طاهر^(٦) ، ولا نظر بقاء إحراره ، لأنهم يردوا أمساعه مرله تحذله حتى أسح

الاشباح ، مسألة (٦٥٢)

- (١) أي : من أجل الصيانة لحق السيد . (ش : ٢٠٨ / ٤)
- (٢) أي : من أجل بقاء إحراره . (ش : ٢٠٨ / ٤)
- (٣) نهاية المطلب (١١٢ / ٤)
- (٤) أي : حليلها . (ش : ٢٠٨ / ٤)
- (٥) في (١٣٣ / ١)
- (٦) قوله (أنه ها) يح حر (فاس م م) لع . والصغير بسيد (ش : ٢٠٨ / ٤)
- (٧) ر جم المهل الصاح في خلاف الأشباح ، مسألة (٦٥٣)

ويزوج بحبيبتها من حج تطوع لم يأت به .

بلسد إحرازه على فعل المحرمات

وأفهم المتن أن ابن لنس له التحلل ، لا بعد أمر سيده به ، ، هو ما عمده لإسوي^(١) ، وأول عبارة الروضة^(٢) «وهو المحجوج»^(٣) المفهمه لحلافه ، ونس كما قال ، بل اندي دل عليه كلامهم أن له تحلل مضعاً ، بل كان القياس وجوبه عليه ، لما فيه من الخروج عن المعصية ، لكن ما كان به شبهة نسب بسك مع شدة لروحه واحتمال أن يستأذن به في إقامته^(٤) أصبح له استأذنه^(٥) أن يأمره به السيد ، لوجوبه حينئذ

وليس له تحليل مضع ييهم مهايأة وانتدث بوثه إلى فراخ سكه ، ولا من أد له في حج فاعتمر أو قرأ ، لأنه لم يرد على المأذون به فيه ، بخلاف من أد له في عمرة فحج

(وللزوج تحليلها) أي : زوجته وبو أمة أد لها سيدها (من حج) أو عمرة (تطوع لم يأت) لها (فيه) لثلاث نفوت تمتعه ، ومن ثم أثبت بذلك ، بخلاف ما إذا أد ، لرخصة بالضرورة .

والتحليل ها الأمر بالتحلل ، كما مر في السيد ، لكنه في الحرية يكون بأد مع ما مر في المحصر^(٦) ، فإن أثبت وطنها والإثم عليها ويفرق بين هذا^(٧) وحرمة وطء المرتدة بأن حرمة المرتدة أقوى ، لأن الردة تزلزل العصمة وتؤول بها إلى العراق ، ولا كدث الإحرام ، فاندفع ما للرافعي كالإمام هنا^(٨) .

(١) المهمات (٥٠٣ / ٤) .

(٢) مجموع (٣٥ / ٧) ، روضة البائس (٢ - ٤٤٨ - ٤٤٩)

(٣) وهي (ب) و (ج) و (ح) و (ص) و (ط) و (ف) و مصوغات (ما مر في المحصر)

(٤) أي حوار وطء المسعة من التحلل (ش ٤ - ٢٠٩)

(٥) الشرح الكبر (٥٣٣ / ٣) ، نهاية المطب (٤ - ٤٤٤)

وَفِيهِمَا قَوْلٌ ، وَعَلَيْهِ دَمٌ وَالْقَضَاءُ .

واشتهر ذلك ولم يُكره أحدٌ ، فكان إجماعاً^(١)

وأفهم المشرق والأندلس أنه لا يدرمه ميتٌ ممي ولا رمي ، ومن سبى به لا سقطت
عمرة ، لأن إحصاره يُعقد بسببه فلا ينصرف بعمره ، وقيل سقطت ونحوه عن
عمرة الإسلام .

، وفيهما أي سمي وحقق (قوله) إنه لا يُجرحُ بينهما ، لأن السبي
بخورٍ يقدّمه عقب طواف القدوم ، فلا دخل له في التحلل ، والحقق اسماحة
محظورة

(وعليه دم) ومز الكلام فيه^(٢) (و) عليه بلم يشأ دعوات من الحصر
(القضاء) منقطع فوراً ، لأن عمر رضي الله تعالى عنه المذكور بهما^(٣) ، ولأنه
لا يخلو عن نقصٍ ، ومن ثم سمى يفرقوا في وجوب الفورية من الجذور وعمره ،
بخلاف الإحصار .

أما معرض فهو باقي في دمه ، كما كان من توسيع وتصحيح^(٤) ، كما في
الروضة^(٥) وأصلها^(٦) وإن تورع فيه^(٧)

نسيه هل يدرمه الإحصار بالعمدة من مكان الإحصار لأداء على التفصيل
السبب في قضاء الفاسد ، أو يفرق بأن التفصيل في الإحصار أظهر منه في الدعوات ،
أو يفرق بين الدعوات فيكون كإفساد ، لتساويهما في تمام التعدي ، ودعوات فلا

(١) أي : سكوتاً . (ش : ٤ / ٢١٣) .

(٢) ب مرسل (باب الإحصار) أنه قدم الجمع في لربنا ، التقدير وحده حكاه (س
١ / ٢١٣)

(٣) في (أ) و(ب) و(ث) و(خ) و(ق) و(عري) (فيهما)

(٤) وفي (أ) و(ب) و(ث) و(ح) و(ج) و(ح) و(ص) و(ط) و(ف) و(ق) و(عري)
(والمعور) . (س توسيع وتضييق)

(٥) روضة الطالبين (٢ / ٤٥٢) ، المشرح الكبير (٣ / ٥٣٥)

(٦) جمع ، سهل السج في اختلاف لأشاح ، مثاله (٦٥٥)

نذكره إلا من ميفت طريقه ، ولا تراعى عادت ، كل محمل . والأمر إلى كلامهم : الأول بإطلاقهم^(١) .

ثُمَّ رَأَيْتُ " لِمَجْمُوعٍ " قَدْ عَنِ الْأَصْحَابِ ، عَلَى مَا فِي الْقَضَاءِ وَ بَدَأَ ،
وَيَسْرِعُهُ ثَلَاثَةُ دُمَاءٍ : دُمُ الْقَوَابِ ، وَدُمُ نَعْرِ الْخَبْأِ ، وَدُمُ بَاطِنِ الْخَبْرِ الْخَبْأِ ،
فِي الْقَضَاءِ ، وَلَا يَسْقُطُ هَذَا " عَنْهُ إِلَّا فِي الْقَضَاءِ " لِأَنَّهُ يُوجِبُهُ عَلَيْهِ خَبْرُ
وَدُمُهُ وَلَا يَسْقُطُ شَرْعُهُ إِلَّا فِي الْقَضَاءِ " السَّهْلَى

فأفهم ذلك^(١١) أنه يتعين مراعاة ما كان عليه إحرافه في الأداء ، فهو أحرم به من الخليفة فعاب ثم أتى على ضرب من أنه أذبح من مثل مسافة الحليفة .

ويؤيده موجههم رعية دلت في لإفصاد ، بأن الأصل في المقصود أن يحكي الأداء ، وهذا يعينه موحود في صورة القوات ، ولا يطر للمرو الذي يمرود
تعدى بالإفصاد ، لما مر أن لغوات لا يحنو عن مقصر

وَأَمَّا إِذَا شَأْنُ الْمَوَاتِ مِنْ الْحَصْرِ^(٢٢) ، كَانَتْ خُصْرٌ ، فَكَانَ ذَلِكَ طَرِيقًا آخَرَ فَدَعَاهُ ،
لِصُعُوبَةِ الطَّرِيقِ ، أَوْ طَوْلِهِ وَوَعَدَ أَنْجَاةَ نَحْوِ الْعَدُوِّ بِسَيِّئِ مَلُوكِهِ ، أَوْ صَادَرَ لِأَحْرَمٍ
مُتَوَقِّعًا رَوَى الْحَصْرَ ، فَلَمْ يَرَوْا حَتَّى دَابَّ الْحَبْخُ ، فَتَحْتَلَّ بِعَمَلِ عَمْرِقٍ لَمْ

(١) أي بديم في لإعداد الإحرام من مكة (أحرز بالاداء) أو مثل مائة . فلا يكفي من قوت
 منه وداي . أي وب كتاب اعداد بعد . كتحفظ في حقوق والعدد (س ٢١٤)
 في (ب) و (ث) و (ج) و (ح) و (ص) و (ض) و (ع) و (ف) و (ق) و (و) و (عري)
 و (ثعور) والمطبوعات : (بإطلافة)

(٢) أي : القسم الثالث . (مش : ٢١٤ / ٤)

(٣) المجموع (٢٢٨/٧)

(2) أي قولاً للمحمدة (لأنه نوحه عليه السلام) وقوله ما من (شيء ١٩٢)

(٥) في (ص) والمطويات : (ع) الحصر

(٦) وبي (ب) و (ث) و (خ) : (كان يحضر) .

بعض ، لأنه يدلّ ما في وسعِهِ ؛ كالمُحَصِّرِ مطلقاً^(١) .

واللهُ تعالى أعلم^(٢) ، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلّم^(٣) .

• • •

(١) أي سواء كان المحصر عدداً أو واحداً ، كالمحصر والرهينة والمودعة ، وسنذكر في كتابنا (٢١٤) .

(٢) من أح () والله أعلم بالحيوات ، ، به يرجع وأجاب () ، وفي (ب) و (م) () والله تعالى أعلم (غير موجود)

(٣) وفي المخطوطات الأصلية (ح) الصلاة والسلام على النبي ﷺ وعلى آله وصحبه غير موجود .



كتاب البيع

الإيجاب .

الحرجي^(۱) وهو في بيع ماله بوجه . وكذا في بيع لصحي لكن مقدراً ؛ كـ
أعقبت عذت عني بأب ، فيش فإنه يغتفر به ؛ كما يذكره في (الكفارة)^(۲) ،
بصحة بيع وقوله ، فلا يرذ^(۳)

(الإيجاب) من البيع ولو هزلأ ، وهو صريحاً ما دل على سملك دلالة
قوية منذ أشهر وتكرر على أنفة حمه الشرع ، وستأتي بكيفية^(۴) ، لقوله
نعمي ﴿لَا تَكُونُ مَحْرُورَ عَنْ رَأْيِ مَكْتَمٍ﴾ (الباء ۲۹) مع الحديث
لصحيح : إنما البيع عن تراض^(۵)

وهو حمي^(۶) فأبسط بظاهر هو الصبغة ، فلا ينعقد بالمعاطاة ، وهي أن
بتراضاً شمس ولو مع السكوت مهما ، واحتمار المصنف كجمع اعتمادها بها
كل ما يغتفره ناس بها بيعاً^(۷) ، وأحرزوا في محقق كرعيب
والأحمر من بيع باطل^(۸) اتفاقاً ، أي لأن قدر الشمس في كل مرة ،
على أن العرائني سامح فيه ساء على جواز المعاطاة^(۹) .

(۱) في (ب) و(ب) و(ب ۲) و(ج) و(د) و(هـ) واسطوانات قوله
(الحرجي) غير موجود

(۲) في (۸/۳۷۰-۳۷۱)

(۳) قوله (لا يرذ) أي لا يرذ بيع لصحي ، لأنه لم يكن فيه إيجاب ومبوء مع أنه بيع ، لأن
الإيجاب والقبول فيه تظهيراً ، كردي

(۴) في (ص ۳۴۲) .

(۵) أخرجه من حداد (۴۹۶۷) مطولاً ، وإن صحه (۲۱۸۵) ، عن أبي سعد الحدری رضي الله
عنه

(۶) قوله (وهو حمي) أي أنه حمي في نفسه حمي لا يطلع عنه لا بأمر طاهر بدل عليه وهو
الصبغة ؛ فلذا علق به ، كردي

(۷) المجموع (۹/۱۵۱) ، وروضة الطالبين (۵/۳)

(۸) قوله (الأحمر باطل) وهو أن يحد رب من رباً مثلاً كل يوم مثلاً إلى شهر وبحسب
آخر الشهر ويعطى الشمس كله ، كردي

(۹) إحياء علوم الدين (۳/۲۸۲-۲۸۳)

كُنْتُ وَمَنْكُنْتُ .

وعلى الأصح لا مصابه بها - أي من حيث زمان - بخلاف ما عسى
لعدد المامد إذا لم يوجد له مكفر^(٢) كما هو صاهر^(٣) في الأحكام^(٤) من
والخلافاً فيها .

ويخري خلافاً^(٥) في سائر العقود بمصابه^(٦)

ثم الصريح هـ (كُنْتُ) وما اشق منه^(٧) د كذا ، هـ هو انت كذا ، عسى
أحد احتمالين ثابتهما - وهو لمعتمد - أنه كناية^(٨) وعسى الأول^(٩) يفرق به
وبين جعله نك ، الثاني^(١٠) بأن الحمل ثم محتمل^(١١) وهذا لا احتساب
(وممكنك) ووخشت د كذا ، وكوبهما صريحان في جهة إنما هو عند عدم
ذكر نفس

ودارق^(١٢) . أذخنة في ملكك ، فإنه كناية باحتماله المذخنة الحثي^(١٣)

- (١) وقوله (وعلى الأصح) أي : عدم الاعتقاد ، كردي .
- (٢) وقوله (مكفر) وهو اسوة ، فإذا باب لا معصية من حيث بعد الفساد أيضاً كردي
- (٣) قوله : (في الأجرة) متعلق بـ (لا مطالبة) . كردي .
- (٤) قوله (ويخري خلافاً) أي خلافاً لحدوده هـ ٢ من الاعتقاد وعدمه بها ، وكذا عدم
المطالبة للثمة المذكورة . كردي
- (٥) قوله (في سائر العقود) من الإجارة والرهن ولهـ وغيرها ، فون قلب قد يدعي ما سبق
أرسل لهما ، أن ما يوجد يصعب محرمه حرام مع أنه يطلب نفس في الإجارة فاسد قلب
لا ساءه ، لأن ما هـ في العقد الفساد من جهة المصاهة ، وثمة من جهة أخرى وهي التصعب
المحرمه . كردي .
- (٦) قوله (وما اشق منه) كقوله هو مسع لث ، أو أنا مسع لث كردي
- (٧) جمع لثهل لصاح في خلافاً لأصح ما له (٦٥٦)
- (٨) أي : على الأول من أحد احتمالين وهو أنه صريح
- (٩) في (هـ : ٣٤٢) .
- (١٠) ي بحمل غير لبع ك لإجارة انظر عميرة (٢ / ٢٤٦)
- (١١) قوله (ودارق) أي دارق ممكنك أذخنة في ملكك كردي
- (١٢) عبارة عميرة (٢ / ٢٤٤) (باحتماله الإذخنة في ملك مملوك به) بصرفه بسير

وشرئت^۱ و عوصت و رصبت ، و اشتر منی ، و نحو بمع . وی . ب کبر .
 و فعت حوا^۲ بقول المشري بعت ، و کدا بغي ، لکن نحو بمع .
 لا تعي عن قول المشري بعتم أو باخر ، بحلاف بغي و لك عني^۳ . و
 بعتك ولي عليك ، و عني أن بي عليك ، أو علی أن تعطني ندا^۴ ، و
 نوي به الشعر^۵ .

و استفید من کف الخطب أنه لا یند فی غیر نحو بمع . و مسانه
 استوسط^۶ لانیه^۷ مه^۸ ، ک رصبت لک هدا بکدا ، ولو فی نحو و کسل ،
 و من اساده^۹ لحمله المحاص^{۱۰} ، فلا یکنهی بعت مومنتک ، ولا نحو
 بک أو بصفک ، بحلاف نحو بعت

والفرق بین هذا ونحو الکفالة واضح^{۱۱}

- (۱) و قوله (و رصبت) عطف علی (منکت) او کدا ، عطف علی کردی
- (۲) قوله (حوا) (نحو رجم عوده) (و نحو بمع) (ش) (۲۱۸)
- (۳) قوله (و بعت عني) (نحو بعت) (بغي) (بغي عوده) (کدا بمع) (ش) (۲۱۸)
- (۴) قوله (عني) (معطي کدا) (کدا) (معطون) (معطي) (عني) (او عني) (ش)

الموضعين مقنن ، کردی

- (۵) قوله : (ان نوي ...) (إلح قید به) (معطي) ، کردی
- (۶) و هي رجم . محض تصاع بعت هدا بکدا ، معطون بمع . و بعت و بعتون لاجل شرب
- معطون بمع . و اسریت . فبعد لبع لوحده تصاعه معني اصحاب (ش) (۳۲۷)
- (۷) ی فی ساج (و نحو بعت لفظ المشري) (ش) (۲۱۹)
- (۸) أي : من الخطب . (ش : ۲۱۹/۴) .
- (۹) قوله (و من اساده) أي اسع بیده و معني ، و الی و اسحرور عطف علی بعه
- (منه) . (ش : ۲۱۹/۴)

- (۱) قوله (استفید من کف الخطب) معناه لا یند من کف خطب و ی کده مع نحو
- و کسل . و من اساده یر من خطب و ی کدا و کدا کردی
- (۲) ی حب و ی کسل بحر و لا یفیس بده و کدر س صبح و لا فلا و ی کدا
- خطب ما لا یفیس بده و ی کسل بده و ی کدا (ش : ۳۶۶)

و لقول من المشتري ، كاشريته ، وملكك ، وفت .

ولو باع ماله لولده محجورة^١ ثم ماتت هنا حصلت ، من بعير عنه
لاسي ، وفت له

(و لقول من المشتري)^(٢) وهو صريحاً ما دل على حث دلالة قوية و
كما مر^(٣) (كـ اشريت) وما اشتر منه ، ويعتبر نحو فتح الله^(٤) ، وفت
الكاف^(٥) لفاً^(٦) من العاصي (و تملكك ، و فت) و الفت ، و حث ،
و نحو نعم ، و فعت ، حواشياً فهو الداع شترت ، لأنها بعد لا تملك
جواب ، بخلافها بعد : اشترت منك ، أو : فعت^١

و رصبت^(٧) ، ومع صراحتها^(٨) يصدق في قوله لم أقصد بها حواشياً^(٩)

قوله (لولده محجورة) قد يشمل عليها من سلفه بعد بدو رسد كـ العاصي^(١٠) و
حده ، وهو صحت ، وكذا إذا كان غيرهما وأذن بها في تصرف ، وهو محصل ما على
فتح ، لكن هذه الكلمة قد يجرحها قول الشراح (محجورة الآية محجور العاصي)^(١١) و
(٣٧٤) تصرف بـ (و في (ح) و (ع)) (لولده و محجور عنه) ، وفي (هـ) (ب)
(ا ح) (لولده لمحجور) ، وفي (د) و (ر) و (س) (لولده محجور عنه)
(٢) في (ا) و (ب) و (ج) و (د) و (ر) و (س) (ا هـ) (ا ح) (مـ)
المشتري (ثم يحسب من المثل .

٣ في تفسير صريح الإيجاب بقوله (مما شهده بكرة) (لـ) (٢١٩)

٤ قوله (، يعتبر نحو فتح الله) أي ما يكتلم في الإيجاب ، يقول كردي

(٥) نحو : (بعتاً) في (بعتك) ، هامش (و) .

٦ قوله (بخلافها) (ا ح) أي بخلاف نحو كسبه (بعد) و (فعت) من ما في جواب

مصري (شريت) و من المشتري في جواب سائق (بعتك) لأنه لا بأس به

جمع (اسهل) تصح في خلاف الأشباح (مسأله) (٦٥٧)

(١) قوله (و رصبت) عطف على ما في لسان (لـ) (٢١٩)

٢ قوله (، مع صحتها) أي صرحه (اشريت) مع ما عطف عنه كردي

٣ وقوله (اصق) (لـ) (ا ح) إشارة إلى الخلاف بين الإمام والروابي ، وصحة قوله دور لإمام ،

و الإمام ولا بعد شرائط قصد نحو من مشتري ، و قد تم و بي ما كان لمصري

٤ قصد (اشريت) جواب من قصد غيره فالظاهر يقول ، وهذا هو المقصد ، ولا

يشترط قصد الجواب ، بل يكفي الإطلاق ، كردي .

وبحور تقدم لفظ المشتري .

على سبب مركب من أسباب معاوية ، إذ من مثلها خلاف سبب سبب خمسة في السكر بالقدح العاشر ، فحق نسبه للكن وهم بالأحر فلا بحث بعد ما فيه ، وجب لا في هذا ما تقرر أولاً ، لأنه في سبب واحد لا يركب فيه

والفرق حيثي متجه ، لأن هذا^(١) لانه حث فيه أوجه ثلاثة ، والأول برتبة^(٢) لم يخر فيه إلا وجهين وكان الأصح أن المؤثر المجموع ، لأن هذا هو شأن الأسباب المجمعة ، فأنه في كلامه في الموصفين ومثلهما^(٣) عده في نفس لولا تأويله بما ذكرته^(٤) لمعوم به أن ترتبه^(٥) على الأخير^(٦) فقط في مثل كثيرة هنا^(٧) إنما هو لمدرج بحضه^(٨) ، كما يعلم من أمثلة تأمله فيه

(وبحور تقدم لفظ المشتري) ولو لم قلت سبع هذا منك بكدا ، نصحه معها حيثي ، بخلاف فعلت ، وبحور نعم ، إلا في مسألة المتوسط ، للاكتفاء بها فيها مهمل^(٩) ، وعده^(١٠) أنه لا يشترط فيه أهمية البيع

(١) قوله (لا ياتي هذا) أي الحكم بأن سبه لكن وهم بالأحر (ما عدا ولا) وهو قوله (من يوجب سبب عند) إلخ (لأنه) أي ما تقرر (هي سبب) أي كس في سبب إلخ . كردي .

(٢) (والفرق) أي بين السبب المركب والواحد (لأن هذا) أي سبب الواحد لا يحدده إلخ . كردي .

(٣) (ولأول) أي لسبب المركب برتبة إلخ كردي

(٤) قوله (مثلهما) لعله ما نصب عطفاً على كلامه (ش ٤ ٢٢٠)

(٥) قوله (بما ذكرته) وهو قوله (حمل ما في هذه) إلخ كردي

(٦) وضمير (ترتبه) يرجع إلى الحكم . كردي .

(٧) وقوله (على الأخير) أي لآخر الأخير كردي

(٨) وقوله (هنا) إشارة إلى قوله : (ما ذكرته) . كردي .

(٩) وضمير (يحضه) يرجع إلى الترتب . كردي .

(١٠) قوله (للاكتفاء بها) أي بما نصب (و) نعم (وبحور) (فيها) أي في ما به المتوسط .

(أمهما) أي صدره (فعلى) و (نعم) و (بحور) من لدن والمشتري (ش ٤ ٢٢٠ - ٢٢١)

(١١) قوله : (لا يشترط فيه) أي : في المتوسط . كردي .

ولو قال (يعني) ، فقال (بعث) اعتدال في لاهيه
وسعدنا بكده (جعته ث

(ولو قال يعني) أو اسم مني هذا بكده (فقال بعث) و
(اعتدال البيع في الأظهر) لدلالتة على ارضاء ، فلا يحتاج بعده
شرب ، أو بعث ، واحتماله لاسديه برعته بعد ، بخلاف يعني
و يعني ، و اشرب مني ، و يسري مني
و نحو اشربك ملك ، إذا قدم لا خلاف في صحته ^١

(وبعده) لبيع من غير السكر ، يعني لا يذري ، لأنه ليس من أهل سنة على
كلام يأتي فيه في (المصلا) ^٢ (بالكسابة) مع الية مفترقة بظن ما ياتي ثمة
والفرق بينهما ^٣ فيه نظر ، ولا يعني عنها ^٤ القرائن و إن توفرت

وهي من تخمين بيع وغيره (كجمعه لك) أو حذره ، ما لم يقبل
بمنه ، وإلا كان صريح فرض ، كما يأتي ^٥ ، أو نسخته ، وإن لم يقبل
منه ، أو بعث الية ، أو شطرك عليه ، وقد ذكر الله بك فيه ، في
حوال بعته

وبسبب منها ^٦ يتخذه ، ولو مع ذكر الثمن ، كما قصده إطلاقهم ، لأنه

(١) لا خلاف في عدم الاعتداد بعدم كردي ، بخبري هذا يصح بكاف

(٢) قوله (نحو) (ب) (مع) (فدا) ، ولعله (لا خلاف) (بيع) (حرم) ، و
(٢٢١/٤) .

(٣) ولأوجه صحته مع هذا ، في بيع و خلاص بيانه يعني (٢٢١/٤)

(٤) في بيع ، خلاص ما قد كان حوطاً ، لأنه مدونه محبة ، و ما يصور حيث يعطى
ببصاف ، و ما قد جاء في بيعه (٣٧٩/٣) انصرف

(٥) أي ، الية . (٢٢١/٤)

(٦) في (٦٥/٥)

(٧) قوله (بسبب منها) ، ليس من كانه ابيع ، و يصح بيع من الكسابة من حيث كونه في
البيع ، كردي

بكد (في الأصح)

صريح في الإباحة محضاً لا غير ، وذكر الشمس مافصل ،
 وبه يفرق به وبين صراحة وهنث ، هـ^(١) : لأن به قد يكون ث ب ، وقد
 يكون محضاً ، فلم يسأف ذكر الشمس ، بخلاف الإباحة
 وإنما كان لفظ الرقبي والفقرى كناية عن صريحا عند بعضهم ، لأنه يردف
 به ، لكنه ينحط عنها بربهم بمحدور^(٢) المشعر به عطه ، بخلاف
 الإباحة^(٣) .

(بكد) لا يُشترط ذكره^(٤) ، بل يكفي ثبته على ما فيه من ثبته في شرح
 الارشاد^(٥) ، وإنما انعقد بها مع الثبته (في الأصح) مع احكامها^(٦) فب على
 نحو لإحارته والجمع وذكر الشمس أو بثته^(٧) بتقدير لاطلاع عنها مه^(٨) ثعنث
 على طعن برادة البيع فلا يكون لمناخر من تعافدين قديلاً لا يذريه
 ولا يعتمد بها بيع أو شراء وكلي برمه ، شهادة عنه فهو موكله^(٩) به بيع

(١) قوله : (مافصل له) أي : للفظ (أبحتكه) . كردي

(٢) أي : في البيع . (ث : ٢٢١ / ٤) .

(٣) وهو التوقيت ، هامش (و)

(٤) بونه (بخلاف الإباحة) معلو به (يردف) أي : لفظ به من يردف به ، بخلاف لفظ

(٥) به بونه من يردف بها ، والصدور رجعه إلى عطه في كردي ، جمع " احكامها "

المصاح في اختلاف الأشياخ : ماله (٦٥٨) .

(٦) أي : الشمس ، هامش (ز)

(٧) جمع " جعل المصاح في خلاف الأصح : ماله (٦٥٩)

(٨) بونه (مع احكامها) أي : احكام كناية عن بصوي كردي

(٩) بونه (وذكر الشمس) أي : جواب عن السؤال أنه لا ينعقد بأكده ، لأن المتحدث

لا يذري أخوطب ببيع أم بعيره . كردي ،

(١٠) وبونه (بتقدير لاطلاع) شاره إلى أنه قد يطلع عنها من بونته من ، وصمير (منه)

يرجع إلى الباقي . كردي ،

(١١) وفي (س) والمطوعة المصدرة وبونته (بون موكله) ، وفي (ب) (ج) (د)

(و) (ع) . (كقول موكله) .

وشرط لا يكون بعض من لفظهما .

شرط : أن عسى أن تشهد ، بخلاف : بع وأشهد^(١) ، ما لم يرد به من المعقده بعينه بعض^(٢)

وفارق المكح^(٣) أنه تختلط له أكثر

و بكنه لا على مانع أو هوأى : كناية ، فتعقد بها مع الله ولو حاصد ، فليصل فوراً عند علمه ، ويمدح حارهما^(٤) لا بعض . محلى قوله^(٥)

تسبه : سيأتي عن « المطلب » في (انطلاق) في بحث « تعليق بالمشبه » أن نحو ابيع بلا رصاً ولا إكراه : يقطع بعدم حله ، وحمله الأذرع على البيع لنحو حياء أو رعية في حياء المشتري ، أي أو مصادرة^(٦) ، بخلافه لضرورة نحو ففر أو دس فحلل بطلاً قطعاً^(٧) وطهر كلام « الحادم » الصل لا يعقده بطلاً مطلقاً^(٨)

(ويشترط أن) لا يتحلل لفظ لا تغلظ له بالعقد ؛ بأن لم تكن من مقصده ، ولا من مصالحه ، ولا من مسحتته من لمطلوب حوائه^(٩) ولو كتمه ، إلا نحو : (قد) .

وأن (لا يطول الفصل بين لفظيهما) أو بإشارتهما ، أو كاستيهما ، أو لفظ

(١) قوله (بخلاف : بع ، وأشهد) دون (أشهد حيد من شرط لا أن يرد به شرط الأشهد) كما يشير إليه في الصبيات ، كردي

(٢) وقوله (ما لم يرد به من المعقده) دون (لا يعقد) دون (القرائن) ، بومرت : فانظروا بعددتها كردي

(٣) وقوله (ودي) أي : في البيع المكح ، بمعقده لبيع بكنهه ، بخلاف المكح كردي

(٤) وقوله : ويمدح حارهما أي : حار الكاتب والمكاتب إليه كردي

(٥) وقوله (محلى قوله) أي : المحلى الذي وقع التصرف فيه كردي

(٦) لمصادره : الصل في مظانه ما من جهة عدمه : (ش ٤ ٢٢٣)

(٧) في (ص ٢٢٩)

(٨) أي : سواء كان بطلاً حياء : ليج ، وللضرورة : نحو صر : (ص ٢٢٣ ٢)

(٩) قوله : من المطلوب حوائه : محلى : لا يتحلل بطلاً : كردي

أحدهما وكسبه أو بإشارة الآخر ، أو كسبه أحدهما ، إشارة لآخر
والعبرة في الحثل في العائث بما يقع منه عيب علمه أو حسه أو سمعه ،
كما هو ظاهر .

سكوت مريد الحواب^(١) ، أو كلام من نقصى لفظه بحيث لا يسمع
وإن كان لمصلحة^(٢) .

وشأنه لتعيق أو الجماله في الحلج عُمر فيه اليسر مصفاً^(٣) وهو حسب
ويظهر أنه يضربها سكوتة اليسر إذا قصد به قطع ، أحد ما مر في
(العائث)^(٤) ، ويختل الفرق^(٥) .

(وإن) يذكر الثمر العندي ، ولا تكفي به إلا في انكسبه على ما مر^(٦) ،
وإن تقى أهليهما

وإن نعير شيئاً معاً تنقط به إلى تمام الشق الآخر^(٧) .
وإن يكون تكلم كل بحيث يسمعه من بقية عدة وإن لم يسمعه لآخر ،
وإن يصرخ وإن حملته الريح إليه

(١) قوله (سكوت مريد الحواب) متعلق بـ (نقص) يعني نقصان بعض سكوت من يظن
حونه من السامعين ، أو كلام غير لفظ يعقد من بعض لفظه صحت كروبي

(٢) قوله (وإن كان) مع (الحواب) بـ (ي) يرجع عنه (ش : ٢٢٤) .
عبراه عن (الحواب) بـ (ي) يرجع عنه (ش : ٢٢٤)

(٣) أي : همداً أو سهواً ، (ع ش : ٣٨٢/٣)

(٤) أي (٦٦/٢)

(٥) أي : بـ (ع ش : ٢٢٤) ، وهي أصح من غيرها ، أي : فلا يصرها (وإن لم يسمعه)
عطف ، وحرى عنه أن ينادي (سح : ٢٢٤) (ش : ٢٢٤)

(٦) أي : في شرح (يكدا) ، (ش : ٢٢٤/٤) .

(٧) قوله (وإن يصرخ) مع (وإن حملته الريح) ، ويشترط حذار ، به (سح : ٢٢٤) أو
الحبار قبل القول ، لم يصرح ، كروبي .

وإن لم يسم محدث لا وثنه أو موثقه أو وارثه ولم في المحسن .
 ولأن يوقف ويوسحو حدث ، أو ألف سنة على الأوجه
 وتشرق به وبين الكاح على ما يأتي فيه^(١) بأن السبع لا تسهي سحوب ،
 محلاف الكاح .
 ولا يعبر^(٢) ، لا بالمشه في العطف بمقدم ، كـ يغث إن شئت^(٣) ،
 فيقول : اشتريت مثلاً ، لا شئت^(٤) ، لأن يوي به الشراء
 والأوجه صحة إن شئت يغث^(٥) .
 محلاف يغثك إن شئت ، و يغث إن شئت ، بعد اشتريت مثلاً^(٦) ،
 وإن قلته بعده^(٧) ، أو قل شئت ، لأن ذلك تعلق محض^(٨) .
 وكـ شئت ، مرادفها ؛ كـ أخشيت ، و رصيت
 ويظهر : امتناع ضم الداء من الحوئي مطلقاً^(٩) ، لوجود حقيقة تتبع فيه
 وبالمالك^(١٠) ؛ كـ : إن كان ملكي فقد يغثك ، ويحوه إن كنت أمة

(١) في (٤٦٢/٧)

(٢) قوله (ولا يعبر) أي لا يصح عبير بعد شيء ، لا باسمه في سبعة لعمدة من بعد اليافع والمشتري ، كردي .

(٣) وقوله (كعنتك إن شئت) ما لم يسم في بعد اناج ، وأما ما في عطف المشتري فكقولك أمرت بكذا شئت كردي

(٤) أي لأن بعد المشه من مرادف التمثيل سهل معني (ش : ٢٢٥)

(٥) اجمع : اجمع اناج في اختلاف الأناج اسماء (٦٦٠)

(٦) وقوله (محلاف) أي محمول بقوله (كعنتك إن شئت) يعني أن سبعة باسمه في هذين المثالين لم يصح ؛ لأنه في اللفظ الملتزم كردي

(٧) وفي (٢٠١) (٢٠٢) (٢٠٣) (٢٠٤) (٢٠٥) (٢٠٦) (٢٠٧) (٢٠٨) (٢٠٩) (٢١٠) (٢١١) (٢١٢) (٢١٣) (٢١٤) (٢١٥) (٢١٦) (٢١٧) (٢١٨) (٢١٩) (٢٢٠) (٢٢١) (٢٢٢) (٢٢٣) (٢٢٤) (٢٢٥) (٢٢٦) (٢٢٧) (٢٢٨) (٢٢٩) (٢٣٠) (٢٣١) (٢٣٢) (٢٣٣) (٢٣٤) (٢٣٥) (٢٣٦) (٢٣٧) (٢٣٨) (٢٣٩) (٢٤٠) (٢٤١) (٢٤٢) (٢٤٣) (٢٤٤) (٢٤٥) (٢٤٦) (٢٤٧) (٢٤٨) (٢٤٩) (٢٥٠) (٢٥١) (٢٥٢) (٢٥٣) (٢٥٤) (٢٥٥) (٢٥٦) (٢٥٧) (٢٥٨) (٢٥٩) (٢٦٠) (٢٦١) (٢٦٢) (٢٦٣) (٢٦٤) (٢٦٥) (٢٦٦) (٢٦٧) (٢٦٨) (٢٦٩) (٢٧٠) (٢٧١) (٢٧٢) (٢٧٣) (٢٧٤) (٢٧٥) (٢٧٦) (٢٧٧) (٢٧٨) (٢٧٩) (٢٨٠) (٢٨١) (٢٨٢) (٢٨٣) (٢٨٤) (٢٨٥) (٢٨٦) (٢٨٧) (٢٨٨) (٢٨٩) (٢٩٠) (٢٩١) (٢٩٢) (٢٩٣) (٢٩٤) (٢٩٥) (٢٩٦) (٢٩٧) (٢٩٨) (٢٩٩) (٣٠٠) (٣٠١) (٣٠٢) (٣٠٣) (٣٠٤) (٣٠٥) (٣٠٦) (٣٠٧) (٣٠٨) (٣٠٩) (٣١٠) (٣١١) (٣١٢) (٣١٣) (٣١٤) (٣١٥) (٣١٦) (٣١٧) (٣١٨) (٣١٩) (٣٢٠) (٣٢١) (٣٢٢) (٣٢٣) (٣٢٤) (٣٢٥) (٣٢٦) (٣٢٧) (٣٢٨) (٣٢٩) (٣٣٠) (٣٣١) (٣٣٢) (٣٣٣) (٣٣٤) (٣٣٥) (٣٣٦) (٣٣٧) (٣٣٨) (٣٣٩) (٣٤٠) (٣٤١) (٣٤٢) (٣٤٣) (٣٤٤) (٣٤٥) (٣٤٦) (٣٤٧) (٣٤٨) (٣٤٩) (٣٥٠) (٣٥١) (٣٥٢) (٣٥٣) (٣٥٤) (٣٥٥) (٣٥٦) (٣٥٧) (٣٥٨) (٣٥٩) (٣٦٠) (٣٦١) (٣٦٢) (٣٦٣) (٣٦٤) (٣٦٥) (٣٦٦) (٣٦٧) (٣٦٨) (٣٦٩) (٣٧٠) (٣٧١) (٣٧٢) (٣٧٣) (٣٧٤) (٣٧٥) (٣٧٦) (٣٧٧) (٣٧٨) (٣٧٩) (٣٨٠) (٣٨١) (٣٨٢) (٣٨٣) (٣٨٤) (٣٨٥) (٣٨٦) (٣٨٧) (٣٨٨) (٣٨٩) (٣٩٠) (٣٩١) (٣٩٢) (٣٩٣) (٣٩٤) (٣٩٥) (٣٩٦) (٣٩٧) (٣٩٨) (٣٩٩) (٤٠٠) (٤٠١) (٤٠٢) (٤٠٣) (٤٠٤) (٤٠٥) (٤٠٦) (٤٠٧) (٤٠٨) (٤٠٩) (٤١٠) (٤١١) (٤١٢) (٤١٣) (٤١٤) (٤١٥) (٤١٦) (٤١٧) (٤١٨) (٤١٩) (٤٢٠) (٤٢١) (٤٢٢) (٤٢٣) (٤٢٤) (٤٢٥) (٤٢٦) (٤٢٧) (٤٢٨) (٤٢٩) (٤٣٠) (٤٣١) (٤٣٢) (٤٣٣) (٤٣٤) (٤٣٥) (٤٣٦) (٤٣٧) (٤٣٨) (٤٣٩) (٤٤٠) (٤٤١) (٤٤٢) (٤٤٣) (٤٤٤) (٤٤٥) (٤٤٦) (٤٤٧) (٤٤٨) (٤٤٩) (٤٥٠) (٤٥١) (٤٥٢) (٤٥٣) (٤٥٤) (٤٥٥) (٤٥٦) (٤٥٧) (٤٥٨) (٤٥٩) (٤٦٠) (٤٦١) (٤٦٢) (٤٦٣) (٤٦٤) (٤٦٥) (٤٦٦) (٤٦٧) (٤٦٨) (٤٦٩) (٤٧٠) (٤٧١) (٤٧٢) (٤٧٣) (٤٧٤) (٤٧٥) (٤٧٦) (٤٧٧) (٤٧٨) (٤٧٩) (٤٨٠) (٤٨١) (٤٨٢) (٤٨٣) (٤٨٤) (٤٨٥) (٤٨٦) (٤٨٧) (٤٨٨) (٤٨٩) (٤٩٠) (٤٩١) (٤٩٢) (٤٩٣) (٤٩٤) (٤٩٥) (٤٩٦) (٤٩٧) (٤٩٨) (٤٩٩) (٥٠٠) (٥٠١) (٥٠٢) (٥٠٣) (٥٠٤) (٥٠٥) (٥٠٦) (٥٠٧) (٥٠٨) (٥٠٩) (٥١٠) (٥١١) (٥١٢) (٥١٣) (٥١٤) (٥١٥) (٥١٦) (٥١٧) (٥١٨) (٥١٩) (٥٢٠) (٥٢١) (٥٢٢) (٥٢٣) (٥٢٤) (٥٢٥) (٥٢٦) (٥٢٧) (٥٢٨) (٥٢٩) (٥٣٠) (٥٣١) (٥٣٢) (٥٣٣) (٥٣٤) (٥٣٥) (٥٣٦) (٥٣٧) (٥٣٨) (٥٣٩) (٥٤٠) (٥٤١) (٥٤٢) (٥٤٣) (٥٤٤) (٥٤٥) (٥٤٦) (٥٤٧) (٥٤٨) (٥٤٩) (٥٥٠) (٥٥١) (٥٥٢) (٥٥٣) (٥٥٤) (٥٥٥) (٥٥٦) (٥٥٧) (٥٥٨) (٥٥٩) (٥٦٠) (٥٦١) (٥٦٢) (٥٦٣) (٥٦٤) (٥٦٥) (٥٦٦) (٥٦٧) (٥٦٨) (٥٦٩) (٥٧٠) (٥٧١) (٥٧٢) (٥٧٣) (٥٧٤) (٥٧٥) (٥٧٦) (٥٧٧) (٥٧٨) (٥٧٩) (٥٨٠) (٥٨١) (٥٨٢) (٥٨٣) (٥٨٤) (٥٨٥) (٥٨٦) (٥٨٧) (٥٨٨) (٥٨٩) (٥٩٠) (٥٩١) (٥٩٢) (٥٩٣) (٥٩٤) (٥٩٥) (٥٩٦) (٥٩٧) (٥٩٨) (٥٩٩) (٦٠٠) (٦٠١) (٦٠٢) (٦٠٣) (٦٠٤) (٦٠٥) (٦٠٦) (٦٠٧) (٦٠٨) (٦٠٩) (٦١٠) (٦١١) (٦١٢) (٦١٣) (٦١٤) (٦١٥) (٦١٦) (٦١٧) (٦١٨) (٦١٩) (٦٢٠) (٦٢١) (٦٢٢) (٦٢٣) (٦٢٤) (٦٢٥) (٦٢٦) (٦٢٧) (٦٢٨) (٦٢٩) (٦٣٠) (٦٣١) (٦٣٢) (٦٣٣) (٦٣٤) (٦٣٥) (٦٣٦) (٦٣٧) (٦٣٨) (٦٣٩) (٦٤٠) (٦٤١) (٦٤٢) (٦٤٣) (٦٤٤) (٦٤٥) (٦٤٦) (٦٤٧) (٦٤٨) (٦٤٩) (٦٥٠) (٦٥١) (٦٥٢) (٦٥٣) (٦٥٤) (٦٥٥) (٦٥٦) (٦٥٧) (٦٥٨) (٦٥٩) (٦٦٠) (٦٦١) (٦٦٢) (٦٦٣) (٦٦٤) (٦٦٥) (٦٦٦) (٦٦٧) (٦٦٨) (٦٦٩) (٦٧٠) (٦٧١) (٦٧٢) (٦٧٣) (٦٧٤) (٦٧٥) (٦٧٦) (٦٧٧) (٦٧٨) (٦٧٩) (٦٨٠) (٦٨١) (٦٨٢) (٦٨٣) (٦٨٤) (٦٨٥) (٦٨٦) (٦٨٧) (٦٨٨) (٦٨٩) (٦٩٠) (٦٩١) (٦٩٢) (٦٩٣) (٦٩٤) (٦٩٥) (٦٩٦) (٦٩٧) (٦٩٨) (٦٩٩) (٧٠٠) (٧٠١) (٧٠٢) (٧٠٣) (٧٠٤) (٧٠٥) (٧٠٦) (٧٠٧) (٧٠٨) (٧٠٩) (٧١٠) (٧١١) (٧١٢) (٧١٣) (٧١٤) (٧١٥) (٧١٦) (٧١٧) (٧١٨) (٧١٩) (٧٢٠) (٧٢١) (٧٢٢) (٧٢٣) (٧٢٤) (٧٢٥) (٧٢٦) (٧٢٧) (٧٢٨) (٧٢٩) (٧٣٠) (٧٣١) (٧٣٢) (٧٣٣) (٧٣٤) (٧٣٥) (٧٣٦) (٧٣٧) (٧٣٨) (٧٣٩) (٧٤٠) (٧٤١) (٧٤٢) (٧٤٣) (٧٤٤) (٧٤٥) (٧٤٦) (٧٤٧) (٧٤٨) (٧٤٩) (٧٥٠) (٧٥١) (٧٥٢) (٧٥٣) (٧٥٤) (٧٥٥) (٧٥٦) (٧٥٧) (٧٥٨) (٧٥٩) (٧٦٠) (٧٦١) (٧٦٢) (٧٦٣) (٧٦٤) (٧٦٥) (٧٦٦) (٧٦٧) (٧٦٨) (٧٦٩) (٧٧٠) (٧٧١) (٧٧٢) (٧٧٣) (٧٧٤) (٧٧٥) (٧٧٦) (٧٧٧) (٧٧٨) (٧٧٩) (٧٨٠) (٧٨١) (٧٨٢) (٧٨٣) (٧٨٤) (٧٨٥) (٧٨٦) (٧٨٧) (٧٨٨) (٧٨٩) (٧٩٠) (٧٩١) (٧٩٢) (٧٩٣) (٧٩٤) (٧٩٥) (٧٩٦) (٧٩٧) (٧٩٨) (٧٩٩) (٨٠٠) (٨٠١) (٨٠٢) (٨٠٣) (٨٠٤) (٨٠٥) (٨٠٦) (٨٠٧) (٨٠٨) (٨٠٩) (٨١٠) (٨١١) (٨١٢) (٨١٣) (٨١٤) (٨١٥) (٨١٦) (٨١٧) (٨١٨) (٨١٩) (٨٢٠) (٨٢١) (٨٢٢) (٨٢٣) (٨٢٤) (٨٢٥) (٨٢٦) (٨٢٧) (٨٢٨) (٨٢٩) (٨٣٠) (٨٣١) (٨٣٢) (٨٣٣) (٨٣٤) (٨٣٥) (٨٣٦) (٨٣٧) (٨٣٨) (٨٣٩) (٨٤٠) (٨٤١) (٨٤٢) (٨٤٣) (٨٤٤) (٨٤٥) (٨٤٦) (٨٤٧) (٨٤٨) (٨٤٩) (٨٥٠) (٨٥١) (٨٥٢) (٨٥٣) (٨٥٤) (٨٥٥) (٨٥٦) (٨٥٧) (٨٥٨) (٨٥٩) (٨٦٠) (٨٦١) (٨٦٢) (٨٦٣) (٨٦٤) (٨٦٥) (٨٦٦) (٨٦٧) (٨٦٨) (٨٦٩) (٨٧٠) (٨٧١) (٨٧٢) (٨٧٣) (٨٧٤) (٨٧٥) (٨٧٦) (٨٧٧) (٨٧٨) (٨٧٩) (٨٨٠) (٨٨١) (٨٨٢) (٨٨٣) (٨٨٤) (٨٨٥) (٨٨٦) (٨٨٧) (٨٨٨) (٨٨٩) (٨٩٠) (٨٩١) (٨٩٢) (٨٩٣) (٨٩٤) (٨٩٥) (٨٩٦) (٨٩٧) (٨٩٨) (٨٩٩) (٩٠٠) (٩٠١) (٩٠٢) (٩٠٣) (٩٠٤) (٩٠٥) (٩٠٦) (٩٠٧) (٩٠٨) (٩٠٩) (٩١٠) (٩١١) (٩١٢) (٩١٣) (٩١٤) (٩١٥) (٩١٦) (٩١٧) (٩١٨) (٩١٩) (٩٢٠) (٩٢١) (٩٢٢) (٩٢٣) (٩٢٤) (٩٢٥) (٩٢٦) (٩٢٧) (٩٢٨) (٩٢٩) (٩٣٠) (٩٣١) (٩٣٢) (٩٣٣) (٩٣٤) (٩٣٥) (٩٣٦) (٩٣٧) (٩٣٨) (٩٣٩) (٩٤٠) (٩٤١) (٩٤٢) (٩٤٣) (٩٤٤) (٩٤٥) (٩٤٦) (٩٤٧) (٩٤٨) (٩٤٩) (٩٥٠) (٩٥١) (٩٥٢) (٩٥٣) (٩٥٤) (٩٥٥) (٩٥٦) (٩٥٧) (٩٥٨) (٩٥٩) (٩٦٠) (٩٦١) (٩٦٢) (٩٦٣) (٩٦٤) (٩٦٥) (٩٦٦) (٩٦٧) (٩٦٨) (٩٦٩) (٩٧٠) (٩٧١) (٩٧٢) (٩٧٣) (٩٧٤) (٩٧٥) (٩٧٦) (٩٧٧) (٩٧٨) (٩٧٩) (٩٨٠) (٩٨١) (٩٨٢) (٩٨٣) (٩٨٤) (٩٨٥) (٩٨٦) (٩٨٧) (٩٨٨) (٩٨٩) (٩٩٠) (٩٩١) (٩٩٢) (٩٩٣) (٩٩٤) (٩٩٥) (٩٩٦) (٩٩٧) (٩٩٨) (٩٩٩) (١٠٠٠)

(٨) قوله (لا بد من محض) أي غير مخلط بالمعد ، فبدعي مثله جديدة كردي

(٩) أي : قابلاً أو موجباً ، انتهى ع ش ، (ش : ٢٢٦/٤) .

(١٠) وقوله : (وبالمالك) عطف على (بالمشبه) كردي

يقبل على وفق الإيجاب ، فهو من بعث بألف مكررة ، فقال : قلت بألف
صحيحة له يصح

عشر من فقد بعثك بها ، كما يأتي حر (موكله) .

و إن كان وكنتي الشرة بي فقد بعثك ، وقد أحده ^١ ، صدق محمد .
لأن (ر) حشيد ^(٢) معنى (إذ) نظير ما يأتي في (النكاح) ^(٣)

ويصح بعث هدايك على أن بي بعهده ، لأنه معنى لا حشه

وإن (يقبل على وفق الإيجاب) في المعنى وإن حذف غصبا منه واحد ، له به
(فلو قال بعث بألف مكسرة) أو مؤخيه (فقد) قلت بألف صحيحة ، له
حاله ، أو إلى أجل أقصر ، أو أطول ، أو : ياغش ، أو : ثوب ، و
قلت بعهده خمس منه (لم يصح) كعكسه مذكور به أصله ^(٤) ، لا أولى ،
لأنه قبل غير ما خوطب به

نعم ، هي قلت بعهده خمس منه وبعهده خمس منه الذي يتحقق أنه ر
أراد بعصر ما أحمله مانع صح ، لا إن أطلق ، لتعدد العقد حشيد ، فمصر
قبلاً لغير ما خوطب به

وهي بعث هدايك وهذه مئة ، فقل ^(٥) أحدهما بعهده تردّد ، وبدي
يتحقق النصحة ، لأن كلاً عمدة مستقل ، فهو ، كما لو جمع بين بيع ونكاح مثلاً ،
ثم رأيت إحدى قريظته ^(٦) لخصه ^(٧)

(١) هي (٥٧٨/٥)

(٢) أي : أخير الموكل بالشراء . هامش (١) .

(٣) أي : حين إذا أخير بالشراء . هامش (١) .

(٤) هي (٤٦٠/٧) .

(٥) المحرر (ص : ١٣٦) .

(٦) وهي بعض السح : (يقبل) .

(٧) جمع ، نصهر السح في خلاف لأشباح ، مسأله (٦٦١) .

وإشارة الأحرس بالعقد كالطلق

وشرط تعدد يرشد

(وإشارة الأحرس بالعقد) المأني وغيره ، وباللحل وبالحلف ، بد ،
وعبره : إلا ما رأيت^(١) (كالطلق) به من غيره ، بصروده ، ثم ان فهمها : عطف
وعبره : فصريحته ، أو : عطف وحده ، فكاتبه ، كما سيذكره في
(الطلاق)^(٢) .

وبما كتب كناية : بعد بيغ مثلاً بها باعتبار الحكم عنه به صمد ، كما هو
ظاهر ، اد لا علم به ، ويؤخر بقرائن لا يُعبد : كما مر^(٣) ، اليه إلا : بد
به يكمي ما نحو كناية : وشارة بأنه بوي : بصروده

وراد (بالعقد) وبه يُقال بينهم الاحتصاص به ، كما سيذكره ثم^(٤) : حرر
من وقوعها^(٥) في الصلاة والشهادة ، وبعد الحلف على عدم الكلام ، فثبت
كالنطق ، ومن ثم^(٦) صح نحو بيعه بها في صلاته^(٧) ولم ينقل

(وشرط العاقد) لائق ومشتري الإصدار ، كما سيذكره^(٨) (والبرشد)

(١) قوله (لا ما رأيت) وهو قوله (وقوعها في صلاة) الح كروي

(٢) في (٨ ٤٥)

(٣) قوله (كما مر) أي في شرح قوله (ما يكتبه) كروي

(٤) وقوله (ثم) إشارة إلى الطلاق ، كروي

(٥) قوله (كما سيذكره) عنه يعني لصلاة ، وقوله (ثم) أي في (الطلاق) ، وقوله

(حرر) أي صح عنه بشهادة ، وقوله (من وقوعها) أي الإشارة (ش ٢٢٧ / ٢)

(٦) قوله (ومن ثم) أي ومن أجل أنها كالنطق في العقد لا في الصلاة وشهادة وبعد

الحلف ، صح نحو بيعه بها ، لأنها كالنطق فيه ، ولم ينقل لصلاة بها ، لأنها كالنطق

فيها ، وبه من شهادة بها ، ولم يبحث في الصورة المذكورة ، لأنها فيها ك

كصور يفت كروي

(٧) قوله (نحو بيعه) أي لأحرس (بها) أي لإشارة ، وقوله (في صلاته) معني

بما نحو بيعه (ش : ٢٢٧ / ٤) .

(٨) في (أ) و (ب) و (ج) و (د) و (ر) و (ع) (كما سيذكره)

یعنی عدم الحجیر ؛ لبشمل من بیع مصلحاً ندیه و منه ثم اسمی ، او فسی
بعد ، بل او تذکر ولم یُخجر علیه

ومن خهل رشده فإن الأوجه صحة عهده ، كمن خهل رقه وحرینه ، لأن
العاب عدم الحجیر ؛ كالحریة .

معم ؛ لو ادعی والد بانع بقاء حجره علیه صدق بعبه ؛ كما هو ظاهر ،
خلاف بعضهم ؛ لأصل دوامه حیث^(۱)

معم ؛ یعنی فیمن شهر رشده عدم سماح دعواه^(۲) حیث
ومن خحر علیه^(۳) علی بداعده فی الدمه

خلاف صبی^(۴) وإن راهی ، وفصد احراز رشده

واحتیاز صحبة ما اغتد من عقد الممیزین لا یعول علیه

ومحوی ، وقر بلا ادی ، ومحکور علیه^(۵) سعه مصداق^(۶) ، او علی ناسنة

سع عین ماله ، وإن صح بیع البعد من عبه ؛ لأن مقصوده العقی

ویصح بیع السكران المتعذی مع كونه غیر مكلف

ولوروده^(۷) علی مفهوم قول ؛ أصله ؛ (التکلیف)^(۸) كالسعی^(۹) علی

(۱) رجع ؛ لم یمن ببقاء حجره ؛ لبشمل من بیع مصلحاً ندیه و منه ثم اسمی (۶۶)

(۲) أي : دعوی الوالد . هامش (أ)

(۳) قوله (ومن خهل رشده) ، وقوله (وحره عنه) معطوفان علی قوله (من بیع مصلحاً . . .) إلح . هامش (ك) .

(۴) قوله (خلاف صبی) إلح بیان محذورات الرشده (ش : ۲۲۷ ، ۴)

(۵) قوله (ومحوی ومن) معطوفان علی (صبی) وكذا (ومحکور عنه) كردي

(۶) أي : ولو بقاء فی الدمه أو یادی ولیه . (ش : ۲۲۷ / ۴)

(۷) أي : السكران . انتهى ح ش . (ش : ۲۲۸ / ۴) .

(۸) المحرر (ص : ۱۳۶)

(۹) أي : كورود السعی علی مطروق قول ؛ أصله ؛ (التکلیف) (ش : ۲۲۸ ، ۴)

قلت وعنده لا ، يعبر حق ، ولا يصح شراء الكافر المصحف

مطوية أندله بالترشيده ؛ ليشتمله بالمعنى الذي قرأته^(١) .

ولا يرد عليه من قال عنه بما لا يتم به ، قوله مدحاً ، محجوب عنه

(قلت وعدم الإكراه يعبر حق) فلا يصح عند مكره في ماله بعد حق .

لعدم الرضا .

وليس عنه^(٢) خلافاً لمن رآه قولاً محجوباً ، لا يؤخذ لا من معني مثلاً

كذا ، بخلافه بحق ؛ كأن كرهه عنه^(٣) ، أو يعبر بيع ماله لغيره ، دله ، وشأن

ماله أسلم إليه فيه ، فأخبره أحكامه عنه بالحرب وغيره وإن صح بيع أحكامه له ،

لنقصه

ومن كرهه غيره وهو باطني على بيع ماله نفسه^(٤) صح ماله ، لأنه أتبع في

الأدب ، وبيع بيع المصادر مطلقاً^(٥) ، إذ لا إكراه صاهر

(ولا يصح شراء) يعني تمت^(٦) (الكافر) وهو مراد لنفسه ، أو

بوكيله ولو مسلماً (المصحف) يعني ، كما هو ظاهر ، ما فيه قرآن وإن قل ورأى

(١) ي في قوله (يعني عنه المحر) انتهى عن (ش : ٢٢٨)

(٢) ي عن مطوية قول المصنف (ارشد) (ش : ٢٢٨)

(٣) أي : من الإكراه . (ش : ٢٢٩/٤)

(٤) قوله (بأن كرهه عنه) أي : على ريبه سبب كرهه

(٥) قوله (ماله) أي : من ماله مكره بالكر كرهه

(٦) قوله (ويصح بيع المصادر) أي : أي صادرة ، أي : حاله حاله ؛ بأن دفع ماله يدفع الأدي

أي : له ، لأنه لا كرهه ، ومقصود من صادرة بحصل المال من أي وجه ، كد في شرح

الروض ،

ومعلوم منه أنه لو كان مقصوداً بحصول المال من بيع شيء معين ، يصل في ذلك شيء

وهو (مطلق) أي : سواء كان صادرة حقاً أو باطلاً كرهه قال شروبي

(٢٢٩ : ٤) قوله (مطلق) أي : صاهر أو باطل ، علم به من غير أو لا انتهى ع

ش ،

(٧) قوله (يعني تمت) مراده أن لا يحكمه بالمت كرهه

والمسلم في الأظهر ، إلا أن يفتق عنه

كان صمم نحو تفسير أو علم ، أو على نحو ثوب أو حذاء ، ما عدا أسعد .
للحاجة .

ومن ثم لو اشترى درأ سعتها مران نقل السع فما عده قآن ، وصح في
الساقي ؛ تفريقاً للصفقة^(١) .

ومثله الحديث ، أي ما هو فيه ولو صعباً فيما يظهر ؛ لأنهما^(٢) أولى من
الآثار الآتية

وكتب العلم التي فيها آثار السلف .

ودلك لتعريضها للامتحان .

ونُحِت أن كل علم شرعي أو آلي به كدلت^(٣)

ونكره لغير حاجة بيع المصاحب دون شرائه

(و) لا تملك الكافر ولو بوكيله (المسلم) ولو سحو تنعية^(٤) ، والمرتبذ ، أو

بعض أحدهما وإن قلّ ولو بشرط العتق (في الأظهر) لما فيه من إدلال المصمم

وألحق به المرتبذ ؛ لقاء علقه لإسلام فيه ، فهي مكين لكفره إرادة لها

(إلا أن يفتق) أي يُحكّم بعقده ظهراً (عليه) بدحوله في ملكه ؛

كعصه^(٥) ، ومن أقرّ أو شهد بحريته ، ومن قال^(٦) سالكه أعفاه عني وإن لم

(١) راجع : المجلد الرابع في اختلاف الأشباح ، مسأله (٦٦٥)

(٢) قوله (لأنهما) الصبر يرجع إلى ما فيه قرآن وما هو ، أي الحديث فيه كردي ول
شروسي (٢٣٠ / ٤) قوله (لأنهما) أي حديث بصعب وغيره ، وكان لأولى
الإفراد كما في (النهاية) .

(٣) راجع : المجلد الرابع في اختلاف الأشباح ، مسأله (٦٦٦)

(٤) قوله (ولو سحو سبه) أي ولو كان إسلامه سعه ، أحد من سحو أصوبه كردي

(٥) أي : كبعض الكافر ، كأصل وقرع هاشم (ز) .

(٦) أي : الكافر - انتهى ع ش ، (ش : ٢٣١ / ٤) .

فَصَحَّ فِي الْأَصَحِّ ، وَلَا نُحْزِنِي سِلَاحًا ،

يَذْكُرُ عَوَضًا ؛ لِأَنَّ الْهِنَةَ كَسَعَ (يَبْصَحُ) بِالرُّفْعِ ؛ لِقِسَادٍ مَعَى الْبَصِّ (فِي الْأَصَحِّ) شَرُّهُ ، لَا نَعَاءَ إِدْلَالَهُ بَعْفَهُ

(وَلَا) نَمْنُكُ الدِّمِيِّ بَعْرُ دَارِيَا ، وَكَدَّ يَدَا إِنْ خَشِيَ إِرْسَالَهُ إِلَيْهِمْ عَلَى مَا نَحْنُ فِي وَبُزْدِهِ مَا يَأْتِي فِي حَقِّ الْحَدِيدِ سِلَاحًا ، فَالْمَنْعَةُ لَهُ مِثْلُهُ ^(١) ، وَلَا نَمْنُكُ (الْحَرْبِيِّ) وَلَوْ مَسَامِيًا (سِلَاحًا) وَهُوَ مَا كُنَّ يَأْتِي فِي حَرْبٍ وَلَوْ دُرْعًا وَتَرَسًا ، مَحْلَاةً فِي صَلَاةِ الْحَرْبِ ^(٢) ، لِاخْتِلَافِ مَلْحَظِ الْمَحَلِّ ، أَوْ بَعْضِهِ ^(٣) ؛ لِأَنَّهُ يَنْعَمُ بِهِ عَلَى قَدَسَا ، وَيَنْعَمُ بِهِ لِأَمْرِ لَارِمٍ لِدَانِهِ ، وَأَنْحُو بَدَنِي فِي اقْتِنَاءِ الْمَنْعِ فِيهِ الْفَسَادُ ^(٤) .

مَحْلَاةً الدِّمِيِّ بَدَارِيَا ^(٥) ؛ لِأَنَّهُ فِي فَعْسَا ، وَالْعَمِي ، وَفَطَعَ الطَّرِيقَ ^(٦) ، أَيْ سَهَوَهُ تَذَكُّرَ أَمْرِهِمَا ، وَأَصْلُ السِّلَاحِ ^(٧) ، كَالْحَدِيدِ ، لِاحْتِمَالِ أَنْ تُخْعَلَ غَيْرَ سِلَاحٍ ، فَإِنْ طَرَفَ جَمْعُهُ سِلَاحًا حَرَامٌ وَصَحَّ ، كَسَعَهُ لِبَاغٍ أَوْ قَاطِعَ طَرِيقٍ ^(٨) .

- (١) قَوْلُهُ (رَحِمِي سَالَهُ) أَيْ رَسَلَ الدِّمِيَّ سِلَاحًا لِيُحَرِّشَ كُرْدِي
- (٢) قَوْلُهُ (لَهُ مِثْلُهُ) أَيْ سِلَاحًا يَدْمِي لِيُحَرِّشَ رَسَالَهُ إِلَيْهِمْ مِثْلَ الْحَدِيدِ الْحَرْبِيِّ فِي الْحَرْبِ كُرْدِي ، وَرَجَعَ إِلَيْهِمْ لِيَصَاحَ فِي خِلَافِ الْأَصَحِّ ، صَالَهُ (٦٦٧)
- (٣) فِي قَوْلِ الْعَرَادِ مَا سِلَاحًا لَمْ يَذْكُرْ ، لَا مَبْعَ ، يَهْنَعُ شَرْ (س ٢ ١٣٢)
- (٤) قَوْلُهُ (وَلَا بَعْضُهُ) عَطْفٌ عَلَى (سِلَاحًا) أَيْ وَلَا نَمْنُكُ الْحَرْبِيِّ سِلَاحًا أَوْ بَعْضَ سِلَاحٍ كُرْدِي كَدَّ فِي سَبْعٍ وَفِي مَطْوَعَاتٍ (أَوْ دُرْعًا وَتَرَسًا)
- (٥) قَوْلُهُ (أَنْحُو بَدَنِي) أَيْ كَمَا أَنَّ مَبْعَ لِكَاثَرٍ مِنْ أَمْسَدِهِ بَعْضِي فَسَادُ سَبْعٍ كَدْنَتْ مَعَ لِكَاثَرٍ مِنْ سِلَاحٍ بَعْضِي فَسَادُهُ (مَا كَانَ لِأَوْدَادٍ وَالْأَحْرَارِ بَدَنَاتٍ كُرْدِي
- (٦) قَوْلُهُ (مَحْلَاةً الدِّمِيَّ بَدَارِيَا) فِي مَحْلَاةٍ مِمَّنْكَ قَرَبَهُ يَبْصَحُ كُرْدِي
- (٧) قَوْلُهُ (الْعَمِي ، وَفَطَعَ الطَّرِيقَ) مَطْوَعَاتٍ عَلَى (لَدْمِي) أَيْ يَبْصَحُ مِمَّنْكَ بَعْدَ السِّلَاحِ بِالْمَعْنَى السَّابِقِ ، كُرْدِي .
- (٨) وَقَوْلُهُ (وَأَصْلُ السِّلَاحِ) عَطْفٌ عَلَى (لَدْمِي) أَيْ وَبِحِلَافِ صِلِ سِلَاحًا مِنْ حَرْبِي ، قَوْلُهُ يَبْصَحُ لَهُ مِمَّنْكَ ، كُرْدِي
- (٩) وَقَوْلُهُ (كَسَعَهُ سَبْعٌ) وَصَحَّ طَرِيقٌ (مَعْنَاهُ) يَبْصَحُ مَعَ بَعْرِهِ مَعَ أَصْلِ السِّلَاحِ إِلَيْهِمَا رَحْمَتُهُ سِلَاحًا ، فَصَحَّ السِّلَاحُ بِالْأَمْسِ ، يَكُنْ خَالِفُهُ فِي الشَّرْحِ بَرُوصًا وَفِي وَبُزْدِهِ سِلَاحًا مِنْ

وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

(والله أعلم) .

وللكنه استوكل في شراء كل ما من المسلم صحح به إياه
ويحوز بلا كراهية إيهان وسيدغ واستعاره لمسلم ، نحو المصحف ،
وبكرهه بإيجار عليه ^(١) ، وإعارته ، وإيداعه ، لكن يؤمر بوضع المهرهون ^(٢) عند
عدل ، ويؤث عنه مسلمة في قصر المصحف ، لأنه محدث ويؤجر المهرهون
لمسلم ^(٣) ، كما يؤمر بئزاله ملكه ^(٤) ولو سحبه وقف على غير كافر ، أو يكره
القرن ^(٥) عن أسلم ^(٦) في يده ، أو ملكه مهرهون يربط ، وأحب أن يوضع أو
بفانية ، أو رجوع أصلي وأحب أو مريض

فإن ضاع من رفع ملكه ، دعه يحكم عنه ، فإن لم يجد مشرباً
استكتب له عند ثقته ، وكذا مستودعه ^(٧) ومديره قبل سلامه ، وبشجته

البيعة أو نحوه ، كقاطع طريق . . كره . كردي

(١) قوله (ويحوز بلا كراهية إيهان) أي يحوز بكفر إيهان مسلم يربو ، ومصحف ،
واستيداعهما واستعارتهما . كردي

(٢) قوله (وبكرهه بإيجار عليه) أي يحوز بمسلم إيجار عن مسلمة رهن بكراهية مع كرهه ،
وكذا إعارته وإيداعه به ، وبكفره إيجار المسلم حر أو فيه ولو إجارة على ، وقد حر علي
رخصي لله عنه بكفر ، فإن أبركشي ومجلى ديث في غير الأعمام بينهما ، أقامه
كرره بدورانه فبيع فعلاً كردي وما سحا على بكفره رخصي بن عدا
رخصي الله عنها فإن أصاب بي الله ^(١) حصاه ، فبيع ديث عث رخصي لله عنه ، فخرج
بمسح عملاً بصله به ثلث بصله سور الله ^(٢) ، فأنشأ لرحل من اليهود ، فاستقى له
سبعه عشر ديناراً ، كل دينار بمائة ، فحبره اليهودي من مائة سبع عشرة عتوة ، فأتاه بها إلى
سري لله ^(٣) أحرقه من صاحبه (٦٢٤٦) ، ولشهي في الكسر (١١٧٥٩)

(٣) قوله (بوضع المهرهون) أي المسلم والمصحف كردي

(٤) قوله (ويؤمر بإيجار لآخر المسلم بمسلم) أي يبيع الملكه عن
المسلمة . كردي .

(٥) قوله (كما يؤمر بإيجار ملكه) أي إيجار الملكه عن المسلم ، نحو المصحف كردي

(٦) قوله : (عن أسلم) متعلق بإزالته . . كردي .

(٧) أي استكتب له عند ثقته . (ش : ٢٣٣ / ٤) .

وَيُصْبِحُ شُرُوطٌ صَهْرُهُ عَلَيْهِ ، فَلَا يَصْبَحُ بِغَيْرِ كِتَابٍ وَحَمَرٍ

إِلْحَاقُ مَعْلُوقِ الْعَتَقِ بِهِ^(١) .

وَالْأَوْحَةُ : حِدْرُهُ عَلَى فَمٍ قَدَمٍ أَحْيَى لَهَا^(٢) مَسْبُوكٍ فَمِهَا^(٣) ، كَذَا ،
تَمَحُّصُ الرُّقْعِ فَمَا يَظْهَرُ ، لَا عَلَى فَمٍ قَدَمٍ أَمَرَ نَفْسَهُ ، لِأَنَّهُ لَا يَمُوتُ فَيُحْرَقُ الْعَرَضُ
(وَلِلصَّبْحِ) بَعْضِي تَمَعْقُودٌ عَلَيْهِ وَتَوَلَّى نَمَاءً (شُرُوطٌ) حِمَّةٌ ، وَبَرْدٌ تَرِيوِي
سَمَا يَأْتِي فِيهِ^(٤) ، وَلَا يَرُدُّ نَحْوَ حِدْرٍ لِأَصْحَتِهِ ، وَحَرِيمُ الْمَلِكِ وَحْدَهُ ، لِمَحْرَمٍ عَنِ
تَسْلِيمِهِمَا شَرْعاً .

قَبْلَ الْمَلِكِ يُعْنِي عَنِ الظَّهَارِ ، لِأَنَّهُ مَحْرَمٌ لِعَيْنٍ لَا يُمَيِّتُ أَنْتَهَى ، وَتَرُدُّ
بِأَنِّ بَعْدَهُ عَمَّا لَا يَشْتَدُّ عِيَالَهُمْ ذِكْرُهَا ، لِإِقْدَانِهِ تَحْرِيرَ مَحَلِّ خِلَافٍ^(٥)
وَأَوْفَقٍ^(٦) مَعَ الْإِشَارَةِ بِرَدِّ مَا عَلَيْهِ الْمُخَالَفُ ، مِنْ عَدَمِ اشْتِرَاقِهِ مِنْ أَصْلِهِ

أَحَدَهُمَا (طَهَارَةٌ عَمَّا) شَرْعاً وَبِإِغْلَتِ الْحَدَسَةِ فِي مَثَلِهِ ، وَإِرَادَةُ طَهَارَةَ
الْعَيْنِ صَهْرَتَهَا لِمَحْرَمٍ أَوْ لِأَمْكَانٍ ، لِمَا يَذْكُرُهُ فِي الْمَسْخُورِ

(فَلَا يَصْبَحُ بِغَيْرِ الْكِتَابِ) وَلَوْ مَعْلُوماً (وَالْحَمَرُ) بَعْضِي تَمَكُّرٌ ، وَمَسَانِيرُ مَحْرَمٍ
أَعْيُنٍ وَنَحْوِهِ ، كَمَشْهُنٍ بِمِثْلِ طَهَارَةِ أَحَدِهِمَا نَحْوَ أَحَدِهِمَا ، لِصَفَةِ لَهْيِهِ عَنِ
نَحْوِ الْكِتَابِ^(٧) ، وَأَنَّ اللَّهَ حَزَمَ بِغَيْرِ الْحَمَرِ وَالْمَسَةِ ، وَتَحْرِيرَ الْأَصَامِ^(٨)

(١) رَجَعَ : تَمَحُّصُ الصَّبْحِ فِي خِلَافٍ أَتَى ، مِثْلُهُ (٦٦٨)

(٢) أَيِ : لِلْمُسْتَوْلَةِ ، هَامِش (١)

(٣) رَجَعَ : تَمَحُّصُ الصَّبْحِ فِي خِلَافٍ أَتَى ، مِثْلُهُ (٦٦٩)

(٤) أَيِ : عَنْ سِرِّهِ الْخَبَرِ ، وَالْمَحْرَمِ ، وَلِمِثْلِهِ عَلَى مَا يَأْتِي فِيهِ (ع مِنْ ٣٩٢)

(٥) قَوْلُهُ (تَحْرِيرُ مَحَلِّ خِلَافٍ) فِي بَابِ وَبِإِغْلَتِ الْحَدَسَةِ فِي شُرَاطِ طَهَارَتِهِ ، قَوْلُهُ
لَا يَشْتَرِطُهَا ، كَرْدِي .

(٦) قَوْلُهُ (وَأَوْفَقٍ) عَطَفَ عَلَى خِلَافٍ فِي تَحْرِيرِ مَحَلِّ يَدِي ، وَهُوَ كَوْنُهُ مَسْبُوكاً كَرْدِي

(٧) عَنْ بِي مَسْعُودٍ الْأَنْصَارِيِّ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ : مَنْ كَتَبَ بِغَيْرِ الْكِتَابِ ، وَهَرَسَ بِغَيْرِ
وَأَخْلَصَ الْكَاهِنُ خَرَجَ اسْمُهُ (٢٢٣٧) ، وَمِثْلُهُ (٥٦٧)

(٨) عَنْ حَبِيبِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ : عَدَمُ الصَّبْحِ وَهُوَ سَكَنُهُ ، إِنَّ اللَّهَ

والمُسَخَّس الذي لا يمكن نظهره كاللحم والنفس ، وكذا الدهن في الأصح
ثاني النفع ، فلا يصح بيع الحشرات ،

وقول : الحواهر ، لا يصح بيع من الرجل ، إذ لا يحل شدة محال
مردود بأنه مسي على ضعف أنه محس

(والمنسحق الذي لا يمكن نظهره) نفس (كاللحم والنفس ، وكذا الدهن
في الأصح) لعذر نظهره ، كما مرّ بديه ، وعبارة ، نفس حرام
الخلاص في صحته ، بناء على إمكان نظهره وإن كان الأصح منه أنه لا يصح ،
ولا تكرار خلافاً لمن زعمه .

وكما : سحق ، ويمكن طهر^(١) فليله يمكنه وكثيره مروي المعبر
كإمكان طهر اللحم بالحنط ، وحده فيه لا بدع

وكأجر عجن برتل ، لا دار ثبوت له ، لأنه فيها نفع لا مقصود ، وأرض
سُدت بحج^(٢) ، ولا قرع عنه وشتم ورس وخبث إرائته ، وما يُطهره العل^(٣) ،
كتوب تجس بما لا يشتر شيئاً منه

ويصح بيع القر وفيه الدود ولو مياً ، لأنه من مصلحت

(الثاني النفع) به شرعاً ولو مآلاً ، كحشير صغير ، لأن بدل المال في
غيره سعة ، وأخذه أكل له بالباطل ،

(فلا يصح بيع الحشرات) وهي صغار دواب الأرض ، كقارعة ، ولا عرة
سماعها المذكورة في الحواص ، ونشش نحو يربوع وصت مما يؤكل ،

= ورشوله حرم بيع الحنط والنبينة والتحرير والأضام ، أخرجه البخاري (٢٢٢٦) ، ومسلم
(١٥٨١)

(١) في (٦٣١/١)

(٢) قوله (ويمكن طهر) إصح متدا ، حرم قوله (كما يمكن طهر اللحم) إصح ، أي
يد طهر ذلك من باب الإحالة لا من باب التطهير انتهى بديه (ش ٢٢٦ ، ١)

(٣) قوله (وأرض سدت) التسميد جعل السرفين في أرض لتقوى على الإلابة كردي

وقل بصح في الآلة إن عُدَّ رصاصها مالا

من ذهب ، وكتب علم محرم ؛ إذ لا يقع بها شرعاً
نعم ، بصح بيع بزد صبح من غير كسر قطعة فيما يظهر يندق للشرط بيع ،
كجارية عماء بمحرم^(١) ، وكسر كطاج وان ريد في ثمنهما^(٢) لذلك ، لأن
المقصود أصالة الحيوان .

(وقل بصح في الآلة) أي بيغها (إن عُدَّ رصاصها مالا) ويؤدّه ثمنها
ما دامت بهيتها لا يفصد منها غير المعصية^(٣) وإن^(٤) فارقت صحة بيع إناؤ النقد
قبل كسره^(٥) .

وإذا لم يصح بيع صمم من نقد مطلقاً^(٦) ، لأنه لا يباح بحرب ، وصح بيع
بعد اندي عليه الصور ، لأنها غير مقصودة منه بوجه

والمراد بقائها^(٧) بهيتها أن تكون بحالة بحيث إذا أريد منها ما هي له
لا يخلع لضعفه ونقصه ؛ أحداً متابئاً في (العصب)^(٨) .

فغير مصمم ها يحل بيع المركبة إذا فكّ تركيبها بتغير حملها على فكّ
لا يعود بعده لهبتها إلا بما ذكرناه

• كروبي (٤/ ٢٣٩) (أي لا اراعي) والثالث الرمداء راجع «اسم ابوهاح»
(٣٠٣-٣٠٢/١٠) .

في (ب) و(ب ٢) و(س) واسطوانات (كجارية عماء محرم)

(٢) أي في ثمن الجارية والكس . هامش (أ) .

(٣) أن يكون الآلة لا يقصد منها غير المعصية ما دامت بهيتها هامش (أ)

(٤) قوله (بما بعد قبل كسره) يعني قد يباح استعماله للمحاجة بخلاف ما ذكر كروبي

(٥) ويو لم يكن على صورة حيوان ، ويحمل أن المراد بالإطلاق الاتفاق (س)

(٢٣٩/٤)

(٦) أي - آلة اللهو - (س : ٢٣٩/٤) .

(٧) في (٥٠/٦)

ويصنع سلعاً على سطحه ، وشرب بالصخرة في الأصح

وفي حاق نصيبه^(١) وبصيرد^(٢)، وشحة^(٣) الثاني^(٤) إن أريد به ما هو
من شعيرهم بمحصوله^(٥) بعصمهم^(٦) ، والأول^(٧) إن أريد به ما هو معدون^(٨)

(ويصنع سلع الماء على السطح ، والتراب بالصخرة) من حاق نصيب (في
الأصح) بصيرد سلع منهم وبسهم يحصل مثلها وبو حاق بمصنف
رائد... صنع قطعاً .

ويصنع سلع نصيب در شاع مثله الآخر ، ومن فوائد مع حاق ناله و
بائع المفليس^(٩) .

فروع من الصانع شرعاً حق الممرار في أو على سطح ، وحق كسائي
في (صنع) سلكه^(١٠) يعرض على السطح مع أنه محصل مثله ، و
لا يملك به^(١١) عيب^(١٢) ، لمحاچه به على ساد^(١٣) ، ولد حاق دنت بسطح لاجه
نصيب دون ذكر مدة

ولا يصنع سلع بيت أو أرض بلا ممرار بأن اخلف من جميع بحروب نصيب
لذبح ، أو كان له ممرار وعده ، أو ممتلك المضري أو غيره ، لعدم لاسداع به حلا
ول يمكن^(١٤) أخذ ممراره بعد

(١) قوله (وفي حاق نصيب به) أي بالسيد من عده بصورة كروي

(٢) أي : إلحاق الصليب بالعصم ، هامش (ز) .

(٣) من ب (ب) ، (ب) ، (ج) ، (من معدون) ، (هـ) (شعيرهم بمحصوله) .

(٤) أي : إلحاق الصليب بالنقد . ق . هامش (ز) .

(٥) وهو جعله على ممرار الدلو ، (ش : ٢٢٩/٤) .

(٦) أي : من عده عد من مضري شهر معي (ش : ٢٣٩-٢٤٠) .

(٧) قوله (سلكه) أي : حاق على حاق (أو بصيرد) ممرار (ش : ٢٤٠/٤) .

(٨) أي : يملك حق الممرار ، (ش : ٢٤٠/٤) بتصرف

(٩) قوله (لمحاچه) أي : حاق عده حوله (أو حاق) ، (ش : ٢٤٠/٤)

(١٠) قوله (ول يمكن) أي : حاق عده حوله (ولا يصح) ، (ش : ٢٤٠/٤)

ونفرقُ به وبين ما مرَّ في الحاشي الصغير^(١) ، بأن هذا صانع لا يصنع به
حلاً ، فلم تُكف به بالإمكان ، بخلاف ذلك^(٢)

وفاى ما ذكر أولاً^(٣) ما لو باع^(٤) درأواشنى بعبه ب منها ، فإن له سهم
إليه إن لم يتَّصل السبب بملكه أو شارع ، فإن باعه صانع إن أمكن اتحاد مبرئ ،
والأ فلا ، بأن هذه^(٥) متدمة منكه ، وبك فيها بقر له ، ونعصر في
الاستدامة ما لا يُعصر في الابتداء ،

و د بيع عقد وخصص المرور إليه بحاب اشترط تعيينه ، فلو اشترى
بملكه من كل الحواب وشرط للمشتري حق المرور إليه من حاب لم يُعينه
بطل ، لاختلاف العرض باختلاف الحواب ، فإن لم يُخصص ، بأن شرعه من
كل حاب ، أو قال بحقوقها ، أو أطلق بيع ولم ينعصر للمعز صبح ، ومرز
إليه من كل جانب .

نعم ، في الأخيرة^(٦) محلّه إن لم تلاصق الشارع أو ملك المشتري ،
والأ . . مرء منه فقط .

وظاهر قولهم (فإن له المعز إليه)^(٧) أنه لو كان له معز ، تحتر

(١) أي من أنه يصح بيعه مع عدم التبع به حلاً (ش ٤ : ٢٤١)

(٢) وفي (ا) و (ب) و (د) و (س) و (هـ) (بخلاف ذلك)

(٣) وهو قوله (ولا يصح بيع أو أرض بلا معز) (ش ٤ : ٢٤١)

(٤) قوله (وفاى) فاعله (ما لو باع) أي فرق ما ذكره وهو قوله (لا يصح بيع

ما لو باع درأواشنى) (ش ٤ : ٢٤١) (وهو (ما لو باع) (ش ٤ : ٢٤١)

بمعز له فارق ٤ .

(٥) وقوله : (بأن هذه) متعلق بـ (فارق) . كردي .

(٦) أي : قوله : (أو أطلق) . (ش ٣ : ٣٩٧)

(٧) وقوله (وظاهر هو) (فإن له المعز) أراد به قوله السابق (فإن له معز له)

لبيع وقضية كلام بعضهم تحثر المشوي ، وه احداث ، فان خصده .
استع منك وهو حاصل بكل منهما

وطاهر ان محله^(١) ان سوب سعة وسجود ، والا يفتي ما لا يصح فيه
ويؤخذ من هذا^(٢) وقولهم (لاختلاف العرض باختلاف الحوائج) ان من
له حق المرور في محل معين من ممتلك غيره لو اراد^(٣) عبثه بغيره يبي محل آخر
فيه لم يخر إلا برضا مستحق ومن انشوى الممران من مائة الترحية ، لأن
أحده بدل مستحقه معاوضة ، وشرطها برضا من احسن
ثم رأت بعضهم في ذلك^(٤) فيمن له مخير في أرض آخر ، فاد لآخر
ينقله إلى محل آخر منها مائة للأول من كل وجه

وبما نقل العربي إساء الشيخ تاج الدين فيمن له طريق بممتلك غيره فأراد المالك
بغيره لموضع آخر لا يضرب بالحوار ، ونظر فيه^(٥) قال^(٦) لأمر كما قال^(٧) من
انصر ، ثم استدل^(٨) للنظر

وواضع الممر بريد على حاحه المرور فهل للمالك نصيبه بقاء فيه
لأنه لا صير حلاً على المار ، أو لا ؛ لأنه قد يردحم فيه مع من له المرور عبثه
من المالك أو ماز آخر^(٩) كل محتمل ، والذي يظهر الحوار ان علم أنه لا يخص
للمار تصرف بملك نصيبه ومن فرص الاردهام فيه ، وإلا فلا

(١) ب (ح) ، و محمد الأول (ش : ٢٤١/٤)

(٢) ب (ح) ، و محمد الأول (ش : ٢٤١/٤)

(٣) أي : قوله : (والآن . تعين ما لا ضرر فيه) . (ش : ٢٤١/٤) .

(٤) وفي بعض النسخ : (وأراد)

(٥) (د) ب (ح) ، و محمد الأول (ش : ٢٤١/٤)

(٦) قوله (ب) : (ح) ، و محمد الأول (ش : ٢٤١/٤)

(٧) أي : الشيخ تاج الدين . (ش : ٢٤١/٤)

(٨) أي : المغربي . (ش : ٢٤١/٤) .

سبباً : إمكان سلبه ، فلا يصح بيع الصال ، لأنه ، معصية

(الثالث : إمكان) يعني قدره الدائع حسباً وشرعاً على سببه (عيشه) من غير كسر كعبه ، وانقصر عليه^(١) ، لأنه محل وفاق ، وسبباً : محل خلاف ، وهو قدره العشري على سببه من هو عبده

وديث لتوقف الاستداع به على ديث ، ولا يرد صحته في نحو بعد ، وحده ، صحة الاستدلال به^(٢) ، كما يأتي^(٣) ، وفي بيع نحو معصوب^(٤) ، وضال بمن يعرض عنه ، أو بيعاً صحيحاً^(٥) ، لقوة العتق ، مع أنه يقتض في الصمتي ما لا يقتض في غيره

(فلا يصح بيع الصال) كغيره^(٦) ، وطير سائب^(٧) غير محلي ، محل سبب في تكواره ، ونحو سبب بركه^(٨) واسعة تتوقف أحدها على كسر كعبه عرف (وألق) وإن عرف محله ، ويختص بالادمي (والمعصوب) ولو لمعه العتق^(٩) .

(١) أي : التسليم . (وشيخي : ٣/ ٣٩٩) .

(٢) ب عن الحسن : بخلاف البيع من (شر ٢١١-٢١٢)

(٣) قوله (كما يأتي) أي قبل قوله (ويصح بيع نصيره) كردي

(٤) قوله (وفي بيع نحو معصوب) عطف على (في نحو بعد) أي ولا يرد على إمكان

سببه صحة البيع في بيع عبده معصوب أو صال من يعرض عنه ، أو بيع أحدهما بغير صلب

كما يقول عن عدله عني بكده ، معصية وهو معصوب أو صال كردي

(٥) قوله (أو بيعاً) أي بيع عطف على (من يعرض عنه) (شر ٢١٢/١)

(٦) قوله (كغيره) أي شارد وباهر كردي عناه الشروعي (٢١٢/٢) (قوله

كغيره ... إلخ) أي : شرد ونفر) .

(٧) والطير السائب : المستطير ، قال في شرح البروص : ولا يصح بيع طائر في الهواء وإن يعود

بعد لا يحل له نوقته ، بأن يكون في الكورة فيصح بيعه ، ولا بد من دبه في الكوارة .

(٨) من جرحه بها أو دحوله بها ، وفارق بقية الطيور بأنه لا يأكل إلا عما يرعده ، فهو يوقف

معصيته على حبه ، ربما أضر به بخلاف بقية الطيور ، وأم التحل أمير كردي

(٩) البركة : كالحوض . مختار الصحاح (ص : ٤٩)

(٩) قوله (ولو لمعه العتق) يكن من غير من يعرض عليه وغير الصمتي ؛ لصحة بيعه معها . كما

متر كردي .

وبخوهما ،

(وبخوهما) ما ينقص قيمته أو قيمة الباقي بكسره ، قطعه نصف نجعل^(١١) مثله ، ككوب غير عليل ، وكحدار أو شظوان^(١٢) عوفه شيء أو كنه قطعة واحدة^(١٣) من نحو طير أو حش ، أو صفوف من من و خرو^(١٤) ولم نجعل نهاية صفّاً واحداً ؛ إذ ينقص الباقي حش من جهة شراده ، كأحد رومي احف وهو لا يؤثر ؛ لإمكان استدراكه^(١٥)

وكحشبة^(١٦) معية من سمية ، وحرية معني من حي لا مدكي وذلك^(١٧) للعحر عن تسليم كل ذلك شرعاً ، لوقفه^(١٨) على ما^(١٩) ينقص ماله^(٢٠) ، وقد نهب عن إضاعة المال^(٢١) .

- (١) أي يهضم (ع ش ٤١٠/٣) احشبه اهمت يصحح نصر ، ص ١٤٢
- (٢) أي عمود (ع ش ٤١٠/٣) وهي (ع او) ح او (د) (أستدبه)
- (٣) قوله (عوفه) أي فوق حدار أو الأسطوانة شيء ، وصححه (د) (يرجع إلى الحدار) أي كل لحدار (قطعه واحدة) أي لأنه لا يمكن سمة لا يهدم ما عوفه في الأولى ، وهدم شيء منه في الثانية ، كردي .
- (٤) عطف على قوله : (قطعة... إلخ) (ش : ٢٤٤/٤)
- (٥) قوله (أو صفوف من لير أو اخر) أي ما كان لحدار من من أو حر ولا شيء عوفه ، وجمع بهانه نصف سمك امر أو الآخر أو كسر حر ، فكذلك لا يصح مع حصه بمعنى كردي .

- (٦) وقوفه (حشد) أي حين جعل النهاية صد واحداً كردي
- (٧) شراء باع ما دعه ، أو شراء لشري ما بقي معنى المحتاج (٢ ٣٤٨)
- (٨) عطف على : (ككوب... إلخ) (ش : ٢٤٤/٤)
- (٩) أي : هدم صحة ما ذكر ، (ش : ٢٤٤/٤) .
- (١٠) أي : التسليم ، (ش : ٢٤٤/٤)
- (١١) أي : كسر أو طع ، (ش : ٢٤٤/٤)
- (١٢) أي : ماله المبيع أو الباقي بقصاً لا يمكن بدري (ش : ٢٤٤/٤)
- (١٣) عن معمر بن شعبة رضي الله عنه عن النبي ﷺ : «إن الله حرم ثلاثاً ، وهي عن ثلاث حرم غفوق الولد ، وؤاد البنت ، ولأ وهلت ، ونهى عن ثلاث ميل وفال ، وكثرة الشؤان ، وإضاعة المال » أخرجه البخاري (٢٤٠٨) ، ومسلم (٥٩٣ ١٤) ، وللعلم بشي

وفارق بيع^(١) نحو أحد روجي الحنف ودراخ معني من أرض ، لإمكان
سهو به تدارك قصدها^(٢) ، إن فرض صنف مرافق الأرض بعلامة^(٣)
نبيه هل يفسد الاحتفال^(٤) ، ها هنا يأتي^(٥) في نحو (الوكالة)
(والصحر) ، من عهد واحد في عشرة لا أكثر ، إلى حر ما يأتي^(٦) ، أو
نفساً لأمره أو سعة ، ويفرق بأن الصباغ هناك^(٧) محقق في خطه ، بخلافه
هنا ؟ كل مختلف .

وهل المراد الفسخ نسبة لمحل العقد وإن حدث صفة^(٨) سعر يفتيه أم أنه
من البدل ، أو نسبة لأغلب محاتها^(٩) ؟ كل مختلف أيضاً
ولو قيل في الأولى بالأول^(١٠) ، وفي الثانية بالثاني^(١١) ، ثم يتخذ

(١) وفي هامش (ك) نسخة (فارق صحه مع) بزيادة (صفة)

(٢) قوله (لإمكان تدارك قصدها) أي فسخ الحنف ودراخ معني أما فسخ الحنف
فطاهر ، وتدارك يحصل حب حر ، وإنما فسخ الأرض فهو فرض ، لأنه لا يفسد بغير
من يدرع بيع غيره ، فإن لم يفسد مرافق لعمه بعلامة ، فذلك ، وإن صيغ يفسد
تداركه بالتوسعة من جانب آخر ، كقدي .

(٣) قوله (بالعلامة) معناه (ص) (لا تدارك) كما لا يخفى ، ولعل لتدارك يحصل بشرط
قطعة أرض بجانبها أو نحو ذلك ، (وشبدي : ٤٠١/٢) .

(٤) أي : الاعتماد

(٥) قوله (بأن) غير موجود في (ب) و (ج) و (د) من (المطبوعات) ، وفي (ر) (هـ) (هـ) بدل (هـ)

(٦) في (٢٩٢/٥) ، (٥٢٨/٥)

(٧) أي : في نحو (الوكالة) و (الصحر)

(٨) أي محل عقد ، وقد صغر (ب) (أ) (هـ) ، من (٢٤٤/٤)

(٩) أي : بقلة العقد ، (ش : ٢٤٤/٤)

(١٠) قوله (في الأولى) أي في مكانه خط الاحتفال (الأول) أي بعد يأتي في نحو
الوكالة .. إلخ (ش : ٢٤٤/٤)

(١١) قوله (في الثانية) أي في مكانه محل فسخ (الثاني) أي بعدار أغلب محل منه
عقد ، (ش : ٢٤٤/٤)

ويصح في الثوب الذي لا ينقص قطعه في الأصح . . لا

(وَصَحَّ) السَّعُّ لِلْعَصْرِ الْمَعْرِ (فِي الثَّوْبِ الَّذِي لَا يَنْقُصُ سَطْعُهُ بِعَدَدِ
نُكْرَسٍ (فِي الْأَصْحَحِ) وَفِي الْعَصْرِ^(٢) بِطَرَفِهِ هِيَ مَوَدَّتُهُمَا^(٣) عَلَى شَرْعٍ
بَعَضٍ ، ثُمَّ يَقْطَعُ الْبَيْعُ ثُمَّ يَعْدَدُ بِصُغُرٍ نَفَاً^(٤) ، وَاسْتَرْ لَهْ بِصُغُرٍ مَعَ ثَوْبِهِ
بَعْضًا وَاحِدًا^(٥) الْأَمْعُ شَرَاءٌ ، لِأَنَّهُ لَمْ يَدْخُلْ إِلَيْهِ^(٦) بَعْدُ ، وَبِمَا فَعَلَ بِهِ
الرَّيْحُ ، وَبَيْنَهُمَا فَرْقٌ^(٧)

(وَلَا) يَصْحَحُ بَيْعُ عَصِيٍّ يَلْتَقِي بِهَا حَقٌّ بِثَوْبٍ نَاسِجٍ لَنَّهُ يَدْعَى ، كَعَدِّ بَعِثٍ
بِظَهْرِ^(٨) ، أَوْ لَادِمِيٍّ ؛ كَثُوبٍ اسْتَحَقَّ الْأَحْيَاءُ حَسَهُ نَقْصَ أَحْرَهُ فَصَرَهُ مَثَلًا ، أَوْ
إِنَّمَا^(٩) الْعَصِيَّ فِيهِ ، وَكَأَرْصِيٍّ^(١٠) إِذَا دَخَلَ مَتْنُهَا فِي رِزْقِهَا فَحَرَّتْهَا بِمَادُونِ لَهْ ،
وَقَبَعَ شَحْمَهَا ، وَأَقَامَ رِزْقَهَا^(١١) فَلَا يَصْحَحُ بَيْعُ الْعَالِيَةِ بِهَا وَلَا رَهْطُهَا قَبْلَ إِرْصَانِهِ فِي
عَمَلِهِ بِعَطْفِهِ مُقَدِّمَهُ ، وَهُوَ مَا رَادَ مِنْ أَيْمِهِ نَسَبُهُ^(١٢) ؛ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ ، تُحَرِّقُونَ

(١) نُكْرَسٌ الثَّوْبُ لِعَصِيٍّ ، وَهُوَ دَرَسٌ مَعْرُوفٌ بِصَحْحِ الشَّيْخِ (ص ٥٢٩)

(٢) بِصَحْحِ بَيْعٍ فِي الْعَصْرِ بِطَرَفِهِ بِحِجِّ هَامِشٍ (ك)

(٣) مَوَدَّتُهُمَا (أَيُّ مَوَدَّتَهُمَا ، أَيْ السَّعْدَانِ كُرْدِيٍّ

(٤) وَأَوَّلَى مِنْ دَيْتٍ كَمَا قَالَ الْوَرَكَنِيُّ أَنْ يَشْرَبَهُ مَتَاعًا ثُمَّ يَبْعُهُ ، لِأَنَّ بَيْعَ الْحَرَمِ الْبَيْعُ حَارِ

مَطْعًا ، وَيُصَرِّحُ جَمِيعُ مُشْرِكِي مَعْرِ لِمَحَابِ (٢ ٣٤٧)

(٥) قَوْلُهُ (وَاحِدًا) بِحِجِّ عَطْفٍ عَلَى (كُونِهِ) بِحِجِّ (شَرْعٍ) (ش ٢ ٣٤٤)

(٦) قَوْلُهُ : (لَمْ يَدْخُلْ إِلَيْهِ) أَيُّ : إِلَى الْمَطْعِ - كُرْدِيٍّ

(٧) أَيُّ : لَمْ يَدْخُلْ إِلَى الشَّرْطِ عَدَمًا غَيْرَ مُرِيدٍ بِشَرَاءٍ نَاصٍ حَرَمَ عَلَيْهِ مَوْضِعًا بَيْعًا ، بِمَعْرِفَةِ

بِمَوَاطِنِهِ ، وَإِنْ كَانَ مُرِيدًا أَنْ يَحْرُسَ بِهِ عَدَمَ الشَّرْطِ بَعْدُ لَمْ يَحْرَمْ لِمَوَاطِنِهِ وَلَا عَدَمَ شَرَاءٍ ،

وَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ فِي نَقْصِ الْحَاصِلِ بِسَطْعِ فِيهِمَا ، وَنُصَدِّقُ فِي دَيْتٍ ، لِأَنَّهُ لَا يَحْدُثُ إِلَّا مَعَهُ دَع

شَرْ (٣/ ٤٠٩)

(٨) بِحِجِّ دَخَلُ وَجْهِ الْعَصَاةِ بِسَبْعٍ مَا يَنْظُرُ بِهِ عَمْرٌ (خ م ٣/ ٤٠١)

(٩) قَوْلُهُ (وَإِنَّمَا) بِحِجِّ عَطْفٍ عَلَى (عَصِيٍّ) بِحِجِّ (ش ٢ ٣٤٥)

(١٠) قَوْلُهُ (وَأَرْصِيٍّ) بِحِجِّ عَطْفٍ عَلَى (كَثُوبٍ) بِحِجِّ (ش ٢ ٣٤٥)

(١١) قَوْلُهُ (رِزْقَهَا) أَيُّ قَرْبَتِهَا كُرْدِيٍّ وَالرَّزْقُ الْحَقَارَةُ بِمَعْنَى التَّوَسُّطِ (ص ٣٨٨)

(١٢) هَلَا كَانَ الْمَعْنَى أَحْرَهُ مِثْلَ عَمَلِهِ ، وَهُوَ لَا يَدْرِي أَنْ يَكُونَ قَدَرِ رِزْقِهِ نَفْسَهُ ، فَلَمْ يَجْعَلْ مِثْلَهُ

المرهون بعينه اذن مرهونه ، ولا يحكي المتعلق برفقته مال في الاظهر ،

وذلك ' لسعد الانصاع بها بدون ذلك العمل المحرم المتعلق بها

ومعنى (المرهون) ' جعلاً ' بعد لفص ' او شرعاً ' من غير ' مرهونه ' (يعبر اذن مرهونه ، ولا) ان (العادي المتعلق برفقته مال) يكونه حتى حصلاً او شبه عمد ، او عمداً وغصب على مال ، او تلف مالا ، او تلف ما سرقه مثلاً يعبر المحكي عنه ' يعبر بده ، كما ارشد إليه ' ما فيه ' (هي الاظهر) لتعلق حقيهما ' بالرفق

ومحل الثاني ' ان مع يعبر عريض الحدة ولم يفذه لسيده ولم يحتر فداءه وهو موسر ، والا ' صح ، لانفس الحق لدقته في الاحرة ' وبن حاربه ارجوع ما دم انرا ما قبله على اوصافه ، فبن رعة بعد اختياره الفداء ، ومن

(١) المشار به قوله (لا يصح بيع ثلثيها) ج (ش : ٢٤٥/٤)

(٢) عطف على قوله (كتب) ا ج (ش : ٢٤٥/٤)

(٣) أي : بأد يرهه عانكه عذرث الدين . (غ ش : ٤٠١/٣) .

(٤) اما من قصه وبعده بده مرهونه فصيح ، لانه الصانع يعبر بمصاح (٢٤٨/٢)

(٥) أي : ان ما من عليه الحق وعلق الحق بركة غ ش (ش : ٢٤٥/٤)

(٦) متعلق بـ (بيع) المقول في كلامه . (ش : ٢٤٥/٤)

(٧) بي لأن في قوله موسر ، دا و بده (غ ش : ٤٠١/٣)

(٨) قوله (لعمد لمحي عنه) معبر بـ (ولا يحكي) كروي

(٩) أي : من بعد بده من محكي عنه (ش : ٢٤٥/٤)

(١٠) بي بعد انصف عدم الصحة في مسألة المرهون بده اذن لم يهن يهن رشدي اس

(٢٤٥/٤)

(١١) أي : المرتهن والمحمي عليه . (ش : ٢٤٥/٤) .

(١٢) وقوله (ومن لم يده) اذنه ذلك من كروي ، عده الموسر (٢٤٥/٤)

(قوله : ومن لم يده) بي مع عدم صحة بيع ابي ، وهو يحكي يهن غ ش

(١٣) بي : ان بيع عريض الحدة ، او فذه لسيده لا عمل ، او حاربه وهو موسر

(٢٤٥/٤)

(١٤) أي : في اختيار السيد الموسر الفداء . (ش : ٢٤٥/٤) .

وَلَا يَصْرُ بِعْتُهُ بَدَمَتُهُ ، وَكَذَا يَعْثُقُ مَعْصَصُ فِي الْأَصْهِرِ
لَرْبَعِ الْمَثُ مِنْ لَهْ الْعَقْدُ ، فَبِعِ مَعْصَوَيْنِ

رجوعه عنه . . أُنْجِزَ عَلَى أَدَاءِ أَقْلِ الْأَمْرَيْنِ مِنْ قِسْمِهِ وَ لَا شَيْءَ ، فَبِئَ بَدَمَتِهِ ، أَوْ تَأَخَّرَ لِعَيْتِهِ ، أَوْ صَرَهُ عَلَى حَسَنِ فَبِعِ أَسْعُ أَسْعُ فِي الْحَبَابَةِ
(وَلَا يَصْرُ) فِي صَحَّةِ الْبَيْعِ (تَعْلُقُهُ ^(١) بَدَمَتُهُ) كَانَ شَرِيًّا فَبِئَ بَدَمَتِهِ
وَأَسْعُ ، أَوْ كَسَهُ ^(٢) ، كَمْوَنُهُ رَوْحُهُ ، لَا تَعْدُ يَعْثُقُ بَدَمَتِهِ سَيِّئٌ هِيَ مَحَلُّ
الْبَيْعِ .

(وَكَذَا) لَا يَصْرُ (تَعْلُقُ الْقَصَاصُ) بَرَقَبَهُ (فِي الْأَطْهَرِ) لِرَجَاءِ سَلَامَةِ
بَدَمَتِهِ ، كَرَجَاءِ عَصَمَةِ الْحَرَبِيِّ وَالْمَرْتَدِّ ، وَشَفَةِ الْمَرْبُصِ ، بَلْ لَوْ تَحْتَمُّ قَبْلَهُ ،
كَتَضَاعِ ضَرْبِي قَتْلٍ وَأَحَدٌ عَالًا كَانَ كَذَلِكَ ^(٣) ، يَصْرُ بِحَابَةِ أَسْعُ ، أَوْ بَعْتُهُ
بَعَصْرُ عَصَائِهِ . فَلَا يَصْرُ مَطْعًا .

(الرَّابِعُ الْمَثُ) فِي الْمَعْقُودِ عَلَيْهِ النَّامُ . فَحَرْجُ ^(٤) بَيْعٍ نَحْوِ الْمَيْعِ قُلُوبِ
نَبِيهِ (لَمَنْ) يَقَعُ (لَهْ الْعَقْدُ) مَنْ عَاقِدٌ أَوْ مَوْكَلُهُ أَوْ مَوْلَاهُ ^(٥) ، فَدَحَلُ الْحَاكِمِ هِيَ
بَيْعُ مَالِ الْمَمْتَنِعِ ، وَالْمَلْتَقَطُ لَهُ يَحْفُ بَدَمَتُهُ ، وَاعْطَافُ بَعِيرٍ حَسَنٍ حَقُّهُ ، وَالْمَرَادُ
أَنَّهُ ^(٦) لَا يَنْبَغُ أَنْ يَكُونَ مَمْلُوكٌ لِأَحَدٍ الثَّلَاثَةِ ^(٧)

(أَسْعُ الْمَصُولِي) وَشِرَاؤُهُ وَسَائِرُ عَمُودِهِ فِي عَيْبٍ لَعِيرِهِ ، أَوْ فِي دَمِهِ عَمْرُهُ ، بَأَن

(١) أَيِ الْعَدَاءِ . هَامِش (ك)

(٢) أَيِ . تَعْلُقُ الْمَالُ ،

(٣) قَوْلُهُ . أَوْ كَسَهُ (عَطَفَ عَمِي (دَمَتُهُ) فِي بَعْضِ (ش : ٢٤٦ / ٤)

(٤) أَيِ . كَالْمَتَعْلُقِ بِرَقَبَتِهِ قَصَاصُ . (ع ش : ٢٤٦ / ٣) .

(٥) أَيِ . بِقَوْلِهِ : (النَّامُ) . (ش : ٢٤٦ / ٤) .

(٦) قَوْلُهُ (أَوْ مَوْلَاهُ) وَجْهُ الدَّخُولِ أَنَّهُ أَرَادَ بِالْمَوْلِيِّ مَنْ دَرَجَتُهُ يَسْتَدْرِعُ فِي بَصَرِهِ فِي بَدَمَتِهِ
بِمَعْمُودِهِ عَنْهُ ، وَلَا يَنْصَرِفُ وَجْهُهُ وَلَا يَلْجَأُ إِلَيْهَا عَمِي (ع ش : ٢٤٦ / ٣)

(٧) أَيِ : الْمَيْعِ . (ش : ٢٤٦ / ٤) .

(٨) قَوْلُهُ (لِأَحَدٍ الثَّلَاثَةِ) أَيِ : مَعْدُومٍ وَمَوْكَلَةٍ وَمَوْجِبَةٍ كَرْدِي

باطل ، وفي القديم : موقوف ، إن أحرار مائة ، ولا ، ولا

قال : أشربته له بألف في دمه ، وهو من ينس بوكلي ولا ، في عن حدث
(ماض) للحبر الصحيح : لا ينفع إلا فيما تملك^(١)

لا يُقَدَّر عدوؤه عن التعمير (يعقد) إلى (من له العقد) أي : الواقع ،
كما علم مما تقرر وإن أود^(٢) م ذكر^(٣) : من أنه يشمل العقاد وموكله وموكلته ،
لكن يدخل فيه الفصولي ، ومراده^(٤) : حراجه ، فإن العقد يقع للمالك موقوف
على إحراره عند من يقر بصلته ، لأننا نقول : المراد^(٥) من يقع به العقد
بسه ، وعلى القديم لا يقع إلا بالإحارة^(٦) فلا يرد

(وفي القديم) وحكي حديثاً أيضاً : عقده (موقوف) على رضا مالك
بمعنى أنه (إن أحرار مائة) أو وليه العقد (مد . وإلا فلا) وهو قوي من
جهة الدليل ، لأن حدث عروة^(٧) طهر فيه وإن أحراروا عنه^(٨)

(١) أخرجه أبو داود (٢١٩٠) ، وسنن (٤٦١٢) ، والدرعطي (ص ٨٦٧) ، والبيهقي في
الكبير (١٤٩٨٤) ، وأحمد (٦٨٨٧) عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده رضي الله عنه
(٢) قوله (الواقع) يعني الواقع به العقد (كما علم) أي : هذا المعنى ، أعني : صدر الواقع
(من يحرر) وهو قوله (يقع به العقد) ، والصحيح المنسب في (أعماد) يرجع إلى المعدود
فيه ، وكذا صبر (به) أي : لكن يدخل في المعدول إليه لفصولي عند المرحوم كروبي
(٣) أي : أنما .

(٤) أي : الحال أن مراد العصف : حراجه ، وهذا فرع بطلان مع الفصولي عنه (لا لقاء)
انتهى معني . (ش : ٣٤٧ / ٤)

(٥) أي : بقوله : (من له العقد)

(٦) وفي (أ) و (ب) و (م) و (ع) و (هـ) و (ر) (بإحارة)

(٧) عن عروة رضي الله عنه أن النبي ﷺ أعطاه ديناراً بشرط له به شاة ، فأشربى به به شاة ، فباع
بجداهم بدينار ، فجاء بدينار (شاة) فدعا به بدينار في بيعه ، وكان أبو أشري برب
فيه : أخرجه البخاري (٣٦٤٢) ، وأبو داود (٣٣٨٤) ، وأبو عبيد (١٣٠٣) ، وابن ماجه
(٢٤٠٣) ، والبيهقي في الكبير (١١٧٢٥)

(٨) أن حدث عروة بحمويه على أنه كان وكلاً مطعناً عن النبي ﷺ ، ويدل عنه أنه مع
سبها ، وعند بعض النحويين لا يجوز تسليم [أن يكون من لسان معني الصحيح (٢ : ٣٥١)

أما إذا لم يُسمَّه أدنَّ له أو لآء أو سَمَاء ولم يَأْدَنْ له . . ففَعْلٌ بَعْدَ شَرِّهِ . .

بوى غيره

وهي «الأمر» لو قال بَعْدِيَه اشتر لي عبداً صف في ذلك صح
بلموكل وإن لم تُعثر بعد ، وبرىء من ديته^(١)

ورقة - وإن جرى عليه جمعٌ متقدمون - بأنه مسيٌّ على صعيب ، وهو حوار
اتحاد العاص والممص ، وإنما اعتُمر^(٢) في صرف المتأخر في العمارة ؛ لأنه
وقع ناعماً لا مقصوداً

ولك أن تقول إنما يُشجُّه تضعيفه^(٣) إن أرادوا خسان ما أفصه من الذئب
لمصرح به قوله^(٤) (وبرىء من ديته) .

أما وقوع شراء العبد للأذن ويكون ما أفصه قرصاً عليه ؛ بطير ما مر^(٥)
بفتح اشتقاق^(٦) بشرطه^(٧) فلا وجه لردّه

تبيه يردُّ على نفس^(٨) وشرحيه قولٌ لـ «وردني» بخور شراء وند
المعاهد منه^(٩) ومملكته^(١٠) ، لا سيَّته^(١١) ، لأنه تاسعٌ لأمان

(١) وتلحق التسمية . (ع ش : ٤٠٢/٣) .

(٢) الأتوار لأعمال الأبرار (٤٨٩/١) .

(٣) أي : الاتحاد المذكور . (ش : ٢٤٨/٤) .

(٤) أي ما في «الأتوار» بني حري على جمع متقدمون . (ش : ٢٤٨/٤) .

(٥) أي : «الأتوار» . (ش : ٢٤٨/٤) .

(٦) أي في بويه (فتح ثلاث ويكوب الثمن قرصاً) هامش (ك) .

(٧) سقوط كل من الطرفين بالآخر . ح . هامش (خ) .

(٨) وهو اتحاد الجنس . (ع ش : ٤٠٣/٣) .

(٩) أي حيث كان الرابع حيث من له بعد ، وولد بعدده غير مملوك لأبيه (ع ش : ٤٠٤/٣) .

(١٠) قوله (شراء وولد لمعاده منه) أي من الأب ، مع أنه ليس مملوكاً له كبردي

(١١) أي : يملك المشتري الولد . (ش : ٢٤٨/٤) .

(١٢) عطف على (شراء الولد) إلى آخره . (ش : ٢٤٨/٤) .

أنه^(١) . انتهى .

ويُحْتَاجُ أَنْ يُرَادَ لِسَعَهُ^(٢) مَصْنَعُهُ لِمَقْطَعِ سَعِهِ لِأَمَانَةِ الْفَتْحِ . وَنَحْوُ
يَمْنُكَ قَطْعَ أَمْرِ الْبَيْعِ ، وَفِيهِ بَطَرٌ^(٣) طَاهِرٌ ، وَبِإِقْدَاعِهَا^(٤) حِكْمَةٌ فِي سَمْعِ
عَيْنِهِ ، وَفِي مَشْرِئِهِ لَمْ يُمْكِنْهُ شُرَاؤُهُ صَحِيحٌ بَلْ بِالْإِسْتِثْلَاءِ عَلَيْهِ ، فَصَارَتْ لَهُ
فِي مَقَابِلَةِ تَمَكُّنِهِ مِنْهُ لَا غَيْرَ .

وَبِهَذَا يُقَالُ^(٥) : أَنْ مَنْ اشْتَرَى مِنْ حَرْبٍ وَبَدَأَ^(٦) حَرْبَ نَحْوِ سَمْعِهِ
بِشُرَاؤِهِ ، لِأَنَّهُ حَرْزٌ ، إِذَا دَخَلَهُ فِي مَلِكٍ أَسْلَحَ عَدُوَّهُ^(٧) الْإِسْتِثْلَاءَ عَلَيْهِ^(٨) ،
يَعْنِي عَلَيْهِ^(٩) ، بَلْ بِالْإِسْتِثْلَاءِ^(١٠) ، فَيُرْفَعُ تَحْمِيلُهُ^(١١) وَتَحْمِيلُ قَدَرِهِ^(١٢) بِأَحْتِمْ^(١٣)
الْإِمَامُ ، بِخِلَافِ شُرَاؤِهِ بِحُجُو أَحْيَاهُ^(١٤) فَفَرَسَ لَا يَعْنِي عَلَيْهِ بَدَلُهُ^(١٥) مِنْهُ^(١٦) ،
وَمُسَوِّدَتُهُ^(١٧) إِذَا قَصِدَ^(١٨) الْإِسْتِثْلَاءَ عَلَيْهِمَا^(١٩) فِيهِ بَصُحٌ ، فَيُمْكِنُهُمَا مَشْرِئُهُ ،

(١) الأحكام السلطانية (ص: ٣٤٢) .

(٢) أي : إرادة المعاهد لبيع ولده . هامش (خ) .

(٣) أي : وهي كون المصنع يقطع قطعاً آمناً . (ع ش ٣ : ٤٠٤) .

(٤) أي : وبسبب الإقْدَاعِ سَعَهُ يقطع المصنع المصنوع أيها (ش ٤ : ٢٤٨) .

(٥) قوله : (وبعد بعد) أي : وبهذا أيضاً يندفع الإرادة كردي .

(٦) أي : ولد الحربي . هامش (خ) .

(٧) أي : قصد البائع . هامش (خ) .

(٨) أي : على ولده . هامش (خ) .

(٩) أي : على الأب البائع .

(١٠) قوله : (بل بالإسْتِثْلَاءِ) أعطف على (بَدَأَ) أي : لم يَمْنُكَ سَعَهُ بَلْ بِمَنْعِهِ الْإِسْتِثْلَاءَ .

كردی

(١١) وخمير (اختاره) يرجع إلى القداء ، كردي .

(١٢) أي : سماع المصنع من أي : حربي أو المعاهد (ش ٤ : ٢٤٩) .

(١٣) أي : بدخوله في ملكه . (ع ش ٣ : ٤٠٤) .

(١٤) أي : حربي أو المعاهد ، أو البائع (معنى ما يشترطه) (ش ٤ : ٢٤٩) .

(١٥) قوله : (ومسويدته) معصوف على (بحراجه) (ش ٤ : ٢٤٩) .

(١٦) أي : الحربي أو المعاهد . (ش ٤ : ٢٤٩) .

ولوع من مؤثره طائفة من صنف في الأظهر
الشمس العظمى .

وقد لا يشترط ذلك^(١) ، للضرورة أو لمسامحة ، كما سيذكر في حلاط حمام^(٢) ، وكما في بيع القناع^(٣) ، وماء الشاة في الكه^(٤) ، وفي جمع^(٥) ، وفي شرب دابة^(٦) ، وكل ما المقصود^(٧) .

ولو تكسر ذلك الكور من يد المشتري فلا يقصر^(٨) ، صم من قد كسره مما^(٩) ، لا ما راد ولا الكور^(١٠) ، لأنها أمانة في يده ، ومن أخذ^(١١) لا غص صمه^(١٢) ، لأنه عارية^(١٣) ، لا ما فيه^(١٤) ، لأنه غير مقدر شيء^(١٥) .

والمراد بالعلم هنا ما يشمل الظن وإن لم يطابق الواقع^(١٦) ، أحد من شرب^(١٧) راحته شمس كثير يظن أنها حوهرة^(١٨) .

نعم^(١٩) لا بد من ذلك^(٢٠) ، حال العقد ، ففي نحو سدس عشر ثمن أنب وحملا^(٢١) ، لا هلان^(٢٢) ، بالحساب لا بصح^(٢٣) ، وإن كان يُعلم بعد^(٢٤) .

نعم^(٢٥) ، ذكر العراقي حلافا في نظيره من القراض^(٢٦) والفرق^(٢٧) أن ما هنا معاوضة^(٢٨) وهي سندعي العلم بالمعوض ومعدله حال خروجه عن ملكه ، بخلاف قراض فإن الربح فيه مترقب فيمكن معرفة ذلك قبل حصوله^(٢٩) .

- (١) أي : العلم به . هامش (خ) .
- (٢) أي : في باب الصب والذباح) من أنه لو حلط حمام بريح وياح أحدهما ماله لصاحبه . فإنه يصح على الأصح . انتهى معي . (ش : ٢٥٠ / ٤) .
- (٣) قوله : (لفتح) هو الشربة بي يعمل من بحوريب : كالمشوش وبحوه كركدي .
- (٤) قوله : (المقصود له) أي : كالجور وبحوه . كركدي .
- (٥) قد يقال : بل المراد بالعلم) في المعين مجرد مشاهدته وإن لم يعلم أو يظن أنه من ي حسن ، ويصح بيع لراحته المشاهدة وإن لم يعلم أو يظن أنها من أي حسن . قد يقال : (ش : ٢٥٠ / ٤) .

- (٦) أي : العلم . (ش : ٢٥٠ / ٤) .
- (٧) أو أحدهما : كما هو ظاهر . (بصري : ٩ / ٢) .
- (٨) الوسيط (٢ / ٣٤٠) ، وفي (ب) و (هـ) ، (في القراض) .
- (٩) قد يقال : والقراض معاوضة . (بصري : ٩ / ٢) .

بيع أحد ثوبين باطل ،

وزاد (ما مضى) نسبة^(١) من الثمن إذا ورع عبد^(٢) - صبح -
للعلم به^(٣) حال البيع ، لأن المصوب إليه معلوم وهو الثمن ، ومن ثمة كان
ذلك^(٤) استثناء للعشر^(٥)

فثبت قد عرفت من تعديلهم^(٦) الفرق بين ما هنا ومما^(٧) ، وهو^(٨)
ثمن^(٩) المصوب إليه معلوم حال العقد ، والاستثناء منه^(١٠) نحوه لمكين
معرفة لا بصيرة مجهولاً ، بخلافه في مسائلنا ، فإن الثمن فيها مجهول حال
بيع السدة ، فكان الإيهام فيه أفضح ، فتأمنه

(صبح) انشأ عندهما ثمن^(١١) من غير تخصيص كل^(١٢) منه^(١٣) بقدر
معين ، وبيع (أحد الثوبين) أو العدين مثلاً وإن استوت قيمتهما (باطل) كالبيع
بأحدهما كذلك^(١٤) ، للمجهول معين المبيع أو ثمن
وقد تعني الإضافة والإشارة عن تعيين^(١٥) : ك : داري ، وليس له غيرها ،
وك : هذه الدار ، وإن عطف في حدودها

١ - لعدد ثوبين - أي مبيع كله منه أي لألف اثنين (ش : ٢٥١ / ٤)

(٢) أي : عن ثمن (ش : ٢٥١ / ٤)

(٣) أي مثلاً ، والمراد المبيع (بصري : ١٠٢)

(٤) أي : بالمبيع - (ش : ٢٥١ / ٤)

(٥) أي قوله (لا قدر ما يخص) (ش : ٢٥١ / ٤)

(٦) أي : عشر المبيع - (ش : ٢٥١ / ٤)

(٧) وهو قوله : (لأن المصوب ...) إلخ - (ش : ٢٥١ / ٤)

(٨) وهي : مئتي عشر مئتي ألف - بصري . (ش : ٢٥١ / ٤)

(٩) أي : الفرق - (ش : ٢٥١ / ٤)

(١٠) هنا ، (ش : ٢٥١ / ٤) .

(١١) أي : من المبيع - (ش : ٢٥١ / ٤) .

(١٢) أي : من العدين أو المالكين - (ش : ٢٥١ / ٤) .

(١٣) أي : من الثمن - (رشدي : ٤٠٨ / ٣) .

(١٤) أي : وإن استوت قيمتها - (ش : ٢٥٢ / ٤)

وَصَحَّ بَعْدَ صَاعٍ مِنْ خُبْزٍ :

وهي "الحر" لو كان يفتك حقي من هذه الدار ، وهو عشرة سهم من
عشرين سهماً ، وحقه منها خمسة عشر صاع البع في عشرة "السهل"
وطاهره "نه لا فرق بين أن يفتك أن حقه ذلك" (٢) أو يفتكه "لأنه يصدق على
العشرة أنها حقه فطابق الحمله تفصيل" (٣)

ومن ثم أفنى "من الصلاح في صك فيه حملة رائدة وتفصيل انفصل منها"
بأنها إن قدمت عمل بها "لإمكان تجميع يكون تفصيل بعضها و...
تأخرت :

فإن قيل لمجموع ذلك كد حكيماً بالتفصيل ، لأنه المقتضى (٤) ، أي
وإن لم يقر ذلك (٥) ، حكيماً بها ، كما هو ظاهر .

(وَصَحَّ بَعْدَ صَاعٍ مِنْ خُبْزٍ) أو من حطب معني بها ، وهي "طعام
مجمع" والمراد منها هنا كل متماثل الأخر (٦) ، بخلاف بحر أراضي

(١) لم أحد هذه الحصة في "بحر المذهب" بطريرك وذكرها السكي في "تكملة المجموع" (١٧٥/١١ ، ١٧٦) . ومن (ذكره الروياني) ولم يفسر في "الحر" ، ويعلقه في كتب

الروياني الأخرى ، والله أعلم

(٢) أي : خمسة عشر . (ش : ٢٥٢/٤) .

(٣) قوله (فطابق الحمله) وهو قوله (حقي من هذه الدار) ، (انفصل) وهو قوله (وهي
عشرة أسهم...) إلخ . (ش : ٢٥٢/٤)

(٤) أي : من أجل كونه يمكن تطابق الحمله لتفصيل (ش : ٢٥٢/٤)

(٥) قوله (أو قدمت) أي : الحمله في تكتابه (عمل بها) أي : حطب هي عنه . (مؤيد) أي :
الصك . كردي

(٦) أي : لو كان به مع أحدهما أن يحمله من الحطب في الحطب حويدة بمرتبها عنه
(ش : ٢٥٢/٤)

(٧) أي : لمجموع ذلك كذا أي : كأن يكون ومجموع كذا (ش : ٢٥٢/٤)

(٨) أي : الصيرة لمة . (ش : ٢٥٢/٤)

(٩) يشمل الفراهيم وسجوها . انتهى ش . (ش : ٢٥٢/٤) .

لعدم صيغتها . وكذا إن جهلت في الأصح

ويؤيد^(١) (يعلم صيغتها) للمعاهدس ؛ لعدم العرف . ونسبت على الأصح . وقد
نفت بعضها . نكتة بغيره من المصحح

(وكذا إن جهلت) صيغتها بهما أو لأحدهما . يصح البيع في الأصح (
عنهما بغير المصحح مع تساوي لأحدهما . فلا عرف . ونسبت على صريح منهم حتى
لو لم يبق منها غيره . نعم وإن ثبت عندها مثله أو أكثر . كما في قوله في
ويظهر أن محله ما لم يمتز المصنوع ، وذلك^(٢) . سبب الإشاعة مع
جهل ، فلدفع نفسه من استعمالها وإن لم تكن مرتبة ؛ بدروية فدهر لفيرة
كروية كلها

وفارق بيع ذراع^(٣) من نحو أرض محبولة الدرع^(٤) ، وشو من قطع^(٥) .
وبيع صاع منها^(٦) بعد تقريظ صيغتها بأكمل أو الورق . كتفاوت^(٧) أجراء نحو
الأرض^(٨) غالباً ، وبأنها بعد التقريظ صارت اعتماداً متميزة لا دلالة لإحدها على
الأخرى ، فصارت كبيع أحد الثوبين .

ومحل الصحة هنا^(٩) حيث لم يربط صاعاً معاً منها ، أو لم يقبل من

(١) أو فلا يسمى صره . لكن حكمه إذا كان معلوم لدرع كحكم صره . معلومه بصعاب
لج . (ش : ٢٥٢/٤) .

(٢) قوله (وذلك) إشارة إلى قوله (ويرى) . (ش : ٢٥٢/٤) .

(٣) أي فإنه لا يصح . (ع ش : ٤٠٩/٣) .

(٤) خبر عن معلومه لدرع . فصح ويرى على الإشاعة (مكنها) (سم ٤ : ٢٥٣) .

(٥) فدهر وإن علم عدد المصحح وصيغته المصره . (ش : ٢٥٢/٤) .

(٦) أي : المصرة . (ش : ٢٥٢/٤) .

(٧) قوله (كتفاوت) . (لج معتمد قوله (وفارق بيع) . (ع ش : ٢٥٣/٤) .

(٨) أي : كتفاوت الشياه وأجراء الثوب . (ش : ٢٥٣/٤) .

(٩) أي في بيع صاع من صره . وظهره . سواء كان معلومه بصعاب أو لا . (ش : ٢٥٣/٤) .

باطلها ، أو إلّا صاعاً^(١) منها ، وأحدهما يحسن كونه ، يحسن بالبيع بالكنه
 وحسن غنم^(٢) نه^(٣) يعني بالبيع ، أمّا إذا لم يُغنم ديت فلا يصح البيع ،
 ليشك في وجود ما وقع عنه ، صرح به الماوردي^(٤) وانصرفني وغيرهما ، وفيه
 نظر ، لأن العبرة هنا بما في نفس الأمر فحسب فلا أثر ليشك في ديت ، ولا تعد
 ها

فالذي يتحتم أنه متى زاد أكثر منها^(٥) ، كـ يغت منها عشرة ، فثبت
 تسعة^(٦) باب مطلق لبيع ، وكذا إذا زاد^(٧) سواء ؛ لأنه^(٨) خلاف صريح (من)
 التعميضية بل والاندائية

وهي بيعها^(٩) مطلقاً^(١٠) ألا يكون بمعناها ارتفاع أو انخفاض ، وبلا ، فإن
 غنم^(١١) أحدهما ديت لم يصح ، كسب بطرف مختلف الأجزاء دفعة وعطاً ثم
 مرة قبل انوضع فيه ؛ لعدم إحاطة العيان بها ، وإن جهلا ذلك ، فإن من سوي
 المحلل أو الطرف صحّ وخير من لحقة القصر

من العوتى وغيره ولو كان يحتمل حمرة صحّ البيع وما فيها للذائع^(١٢)

- (١) قوله (أو إلّا صاعاً) أي أو ببيع لصورة الإصبع كروية
- (٢) قوله (وحنم غنم) أي حنم غنم على (حيث لم يرد) أي لحي الشيوخ شر وانقدم
- أن المراد بالعلم هنا ما يشمل بعض (ش : ٢٥٣/٤)
- (٣) الحاوي الكبير (٢٨٦/٦) .
- (٤) قوله (من) أي بالبيع (كثير منها) أي لصورة (ش : ٢٥٣/٤)
- (٥) أي : الصورة والبيع . (ش : ٢٥٣/٤) .
- (٦) أي : التساوي . (ش : ٢٥٣/٤)
- (٧) عطفاً على قوله : (هنا) . (ش : ٢٥٣/٤)
- (٨) أي : كلا ، بعضهما ، كبيع الصورة (ش : ٢٥٣/٤)
- (٩) أي : بالاحراز دون مشاهدة ، ما إذا علم بالمشاهدة فصح البيع (ع ش : ٤٠٩/٣)
- وبعد قول الشارح الآتي : (لم يرد) . . . إلى آخره . (ش : ٢٥٣/٤) .
- (١٠) التهذيب (٢٨٨/٣) .

و هو باع بعل (دا البت حصة أو برة هذه الحصة ده) باع بعل
 و سة ، و تألف دراهم و دسیر لم یصح

والترق بين الحفرة والانهماض واصح^(١)

(ولو باع بعل) أو برة (دا البت حصة ، أو برة) ، باع هذه الحصة
 دهيا ، أو بما باع به فلان برة) وأحدهما بجهل برة (أو تألف دراهم
 و دسیر لم یصح) بجهل تألف البت في غير الأحصنة ، و بعد ذلك من باع
 بها .

وإنما حُجِّلَ على التصيف نحو : والربح ساء^(٢) ، و : هذا لزيد وعمرو^(٣) ،
 لأنه المتبادر منه ثم لا ها .

ومن ثمة لو علمنا^(٤) قبل العقد مقدار البت والحصة بثلث حرس صح و
 من باع به ، ولم يذكر (المثل) ولا برة : لأن مثل ذلك محمول عليه^(٥)
 نعم : إن اشترى ثمن الحرس للمشتري القدر به بثلث بعة^(٦) بأنه^(٧) عده^(٨)

جمع جهل صح في خلاف الأشاح^(٩) مسأله (٦٧٢)

(١) قوله (و برة) إن كان البت حصة في البت ثمن ، ويحتمل أن يكون بعة ، وكذا ما عده
 كردي .

(٢) أي : في القراض . (ش : ٢٥٥ / ٤) .

(٣) أي : في الإقرار . (ش : ٢٥٥ / ٤) .

(٤) قوله (ومن ثمة لو علمنا) يرجع بتعيينه على بعة البت من جهل رشدي (ش :
 ٢٥٥) .

(٥) قوله (محمول عليه) أي : على أن البت مقدار كردي عده سروي (٢٥٥ / ٤)
 (قوله : محمول عليه : أي : على المثل)

(٦) يشترط علم المشتري أيضاً . (سم : ٢٥٥ / ٤) .

(٧) قوله (فقال له شاع) أي : شاع لأول ، وصير (بعة) يرجع إلى (من حرس)
 كردي .

(٨) أي : مع برة ، أو برة كدعة ، كما هو واضح ، إذ هو حرس بعة سروي (٢٥٥ / ٤)
 (٤١١ / ٣) .

وَبَوَّاعٌ سَفِيحٌ وَفِي سِدِّ بَقْدَ عَابَتْ

يَعْنِي بِمِ بَاعٍ يَهْ فَلَا قَرَبَ مِ بَقْدَ صَحْنَه ، وَشَرِّقَ سَمَلُ عَدَهٗ فَعَمَلُ
وَلَا يَجُوزُ إِبْدَالُهُ .

وَكَمَا قَدَّرَ لَمَطُ (سَمَلُ) فَمَا ذَكَرَ كَدَمْتُ تَعْدَرُ رَدَدُهُ فِي سَمَلِ عَدَهٗ
عَنِ بَصَرِ ، أَوْ مِثْلُ صَدَقَ عَلَى كَدَا ، فَيَصْخُ عَنْ الصَّدَقِ بَعْدَهُ ، لَا
اعْتَدَتْ^١ زِيَادَةَ لَمَطِ سَمَلِ (المثل) فِي نَحْوِ ذَلِكَ .

وَحَرَّحَ (حِطَّةً) وَ (دَهْأً) الْمَشِيرَ إِلَى أَنْ دَلَّتْ^٢ فِيمَا فِي بَدَنِهِ نَسْعِينَ^٣
كَ بَعْنَتْ مَرَّةً ، أَوْ حَلَّ دَا لِكُورٍ مِنْ هَذِهِ السَّحَطَةِ ، أَوْ الْدَهْبِ ، فَصَخُ^٤
وَبِ خَبَلٍ قَدَرَهُ ، لِاحْتِاطِهِ بِحُكْمِ بَرُوفِيَّتِهِ مَعَ إِمْكَانِ الْأَحَدِ قَبْلَ بَعْنِهِ ، فَلَا عَرَبِ

(وَلَوْ بَاعَ سِتْدَ) دَرَاهِمٍ أَوْ دِينَارٍ وَعِشَ شَيْئاً مَوْحُوداً^٥ أَشْعَ وَأَلْعَدَ ، وَ
مَعْدُومَةً أَصْلًا^٦ وَوِ مَوْخَلًا ، أَوْ فِي السِّبِّ^٧ حَالاً أَوْ مَوْخَلًا إِلَى تَحْلِي لَا يُمَكِّنُ
بَعْنَهُ إِلَهُ^٨ لِنَسْعٍ^٩ مِنْ مَصْنَعٍ لِأَجْلِ بَطْلِ

وَبِ أَصْحَ (وَفِي السِّبِّ) أَيِ سِدِّ السِّبِّ سِوَاءَ أَكُنْ كُلُّ مِثْمَا مِنْ أَعْمَادِهِ وَبَعْنُهُ
بَعْدَهُ أَمْ لَا ، عَنِ مَا فَتَنَاءُ إِصْلَاقُهُمْ (بَقْدَ عَالِبَ) مِنْ دَمَتْ^{١٠} وَعَبِيرُ عَالِبِ

(١) قَوْلُهُ (وَبِ خَبَلٍ قَدَرَهُ) أَيِ شَيْءٍ سَبْعَ لُكُورٍ ، وَصَحْرُ (عَلَيْهِ) يَرْجِعُ إِلَى (مَعْرِ لَعْمِ) ،
وَكَذَا الَّذِي فِي : (يَتَعَبَى) وَفِي : (إِبْدَالُهُ) ، كَرْدِي

(٢) وَفِي (ت) وَ (ت) : (اَعْتَدَ) بِمَوَدَّاتِهِ

(٣) أَيِ : مَا فِي الْعَتَنِ ، مِنْ عَدَمِ الصَّحَةِ ، (شَرِّ : ٢٥٥/٤) .

(٤) فَاعِلٌ : (خَرَجَ) ، (شَرِّ : ٢٥٥/٤)

(٥) قَوْلُهُ (مَوْحُوداً) عَرَبِ مَوْحُودٍ فِي (أ) وَ (ب) ، وَ (ج) وَ (ر) وَ (مِ) ، وَ (مِ) ،

وَ حَطَرُ عَابَتْ

(٦) قَوْلُهُ (أَصْلًا) بِ (لَا فِي السِّبِّ) لَا فِي عَرَبِ كَرْدِي

(٧) وَفِيهِ (أَوْ) فِي سِدِّ عَصَبَتْ عَنِ (أَصْلًا) كَرْدِي

(٨) وَصَحْرُ : (إِلَيْهِ) رَاجِعٌ إِلَى (السِّبِّ) ، كَرْدِي

(٩) قَوْلُهُ كَدَمْتُ لَمْ أَكُ لَعْمِ سَبْعَ فَلَا يَصْخُ بِهَا (٢٥٦/٤)

(١٠) أَيِ . الدَّرَاهِمِ أَوِ الدِّينَارِ ، (شَرِّ : ٢٥٦/٤)

بعض

(تعين) اعالت ولو معشوشاً ، أو ناقص الوعاء لأن الظاهر (١١) .

بعض : إن تفاوت قيمة أوعه أو رواجها وحب بعض

وذكر (السقذ) للعالت ، أو المراد به هنا مطلقاً موصى ، ولو حبس بمحل
مع عرض ، كالفلوس وحطه^{١٢} . تعين وإن خهل ورته^{١٣} ، بل هو مودع فيهم
بمسعر بالندبر أو الأشرقي الموصوعين أخصه بذهب ، كما هو محض في
الأول ، ورواية غير واحد في الشيء عن عدي^{١٤} معنوم من المعصية مثلاً بحيث
لا يصفونه على غير ذلك . تصرف لبيت العدد على الأوجه ، كما اقتضاء
تعليلهم^{١٥} ، بأن^{١٦} الظاهر إردتهم بذهب وبناقصاً

ومن ثم^{١٧} رُدَّ بحث الأذرع في حمل قولهم^{١٨} (أو عبت الفلوس) . حمل
لعمرك عليها ، على ما إذا عثر بالفلوس لا الدراهم

وفوت من الصناعات لا يُعثر بالدراهم عن تدبير حقيقة ولا محاراً^{١٩}
نحمل^{٢٠} على ما إذا لم يطرده عرف بذلك ، ثم رأيت المجموع رذمه

قوله (برهمنه) أي راده بمعنيين بعبارة كردي

٢ . كـ : مع ثوب تصاع خطه واحموف في السدوع منها . معني تصاع (٢٥٤ ٢)

٣ . قوله (إن جهل و نه) وإن لم يوس كردي . من الشك في (٢٥٧ ٢) بعد نقل كلام
لكردية : (والأولى : وزن العرض)

(١) قوله : (من عدي) متعلق بـ (التعبير) ، كردي ،

١٠ . قوله (تعين بذهب) بأن : أي كردي

(٦) في (١) و (٢) : (لأن) بدل (بأن) .

١٧ . من أجل أنه لو طرد عرفهم . أي (٢٥٧ ٢)

(١٩) قوله : بحث الأذرع في حمل قولهم : أي إن الأذرع في ومحل الحمل على الفلوس

بذهب ، ما إذا سمي بذهبهم فلا وزن أحب ، لأن الإطلاقي يصرف أي القصد كردي

(٩) وفي (ب) : (لاحتية) .

(٢٠) قوله (وفوت من الصناعات) أي : وخيره قوله (حمل) . أي (٢٥٧ ٢)

و یفرار به یعب خذها استند بعض

بانه مني على صعب

و ساهم بفتح بعثت معه درهم من صرف عشرين دراهم (۱) و مجهول بفتح
دراهم (۲) و ساهم عرفت بالقوم و هو لا يفسد (۳) و من ثم (۴) صبح معه درهم من
دراهم استند ثنی معه عشرين منها دراهم (۵) لأنها معنة حسنة

ولا أنه في ذلك (۶) ما صرح به في كتابة سي دراهم (۷) أن يسد به و صبح
عنه دراهم (۸) و ردت و انفسهم من دراهم (۹) صبح و انفسهم

و بحري ذلك في صائر مدون (۱۰) لأن الحفظ محض بفتح لا معروضة فيه
و غريب منه أنه مدان

(أو بقدر) أو عرصان آخر (ولم يعب أحدهما) و تفاوت قصة أو روح
(أشترط البعض) لأحدهما في انعقد لهما ولا يكتفي به و انفسهما
بجلافي نظيره في الحلح (لأنه أوسع)

نعم (۱۱) يترك عليه (۱۲) لا كفاء به لروحه في سكاح (۱۳) كما يأتي (۱۴) لأن أنثوي
بأن سمعوه عليه ثم صرت من المعصية و هذا دلت بحوص (۱۵) و عطر ثم ما به
تعتبرها و ان كان مني سكاح على اعتد و الاحباط أكثر من غيره

(۱) صحیح (۳۱۵ ۹) وراجع به صبح في خلاف لأصبح (۶۷۳)

(۲) قوله (من صرف غيره من الدراهم) أي من الدراهم التي مع عسرا من الدراهم كروي

(۳) أن من حل به مع صبحه بفتح صبح مجهول بفتح الدراهم (من ۱ ۲۵۷)

(۴) و دراهم (الابني ذلك) أي (بذلك) درهم من صرف (۵) بفتح كروي

(۶) لثاني ۱ ۲۵۷ (۷) و لا يأتي ذلك أي (بذلك) مجهول المجهول المذكور بعدم

صحة السج المذكور

(۸) قوله (سكن عنه) أي على عدم الكفاءة بفتح كروي

(۹) وقوله (كما يأتي) أي في (سكاح) بفتح روحك سي أو إحداهن و هو مع

كروي

وبنصفه فسخة وروحيًا لم يشترط بعين^(١) ، بل لا يحسن حسنة^(٢) . فلو
 اشتري ما شاء منهما وبن كان أحدهما صحيحًا والآخر مكسب
 وبم أنظر السلطان ما وحب بعد نحو بيع أو إجارة^(٣) ، بالصن^(٤) أو
 بحسن^(٥) ، بل كان هو ألعاب حسنة^(٦) ، أو ما أفرصة مثله^(٧) وإن كان انطوائه في
 محسن العقد . ثم يكن له غيره بحال^(٨) دسعره أو نقص
 وعر وحوذه^(٩) ، فإن فقد وله مثل^(١٠) وحب ، وإلا أغترب فسخة^(١١) وب
 المطالبة^(١٢) .

وشور العامل بالمعشوشة المعلوم قدر عتق^(١٣) ، أو بر ربحه في شل وبن خهل
 بدنه^(١٤) . سواء كانت له^(١٥) فسخة أو انفراد أم لا ، استهتت فيها أم لا وبو في
 بدنه^(١٦) ، قال في المجموع^(١٧) : لأن المقصود ربحه فكون كمنع
 مع حسن^(١٨) أي المحبولة الأحرار أو مقديرها^(١٩)

(١) وفي (ب) والمطوعة المصرية : (وإجارة) بالواو .

(٢) قوله . (بالصن) متعلق بـ (وحب) . كردي .

(٣) وقوله . (أو عر وحوذه) بمعنى عر ، أنظر (ب) في شرح البرهان^(١) . وبن ربح بغير
 معناه في حد ذاته^(٢) . بل يصح ، أو لئلا يمتنع فيه بغير عادة سبها^(٣) . فصح
 به أن حصه بعد الحول . فذا ، وبولم يحصره . فسدل عنه^(٤) : الحول لاستدال عنه ،
 فلا يصح بعد ، وكذا استدال له ربح بوجوه قسم بعد كردي

(٤) بغير ضرورة . كما بد كان ربيل مثلاً أو عر أنظر نوع منها (رستم) ١١٢/٣

(٥) حب أنكر بوعيه ، وإلا أغترب فسخة في حر أو دس وحوذه فما يظهره ، ويرجع
 بدنه في بن بعد حيث لا بد عادة . بل لم يكن ثم من يعرفه ، لأنه عارم (ع) من
 (١١٣/٣)

(٦) الظاهر قدره . والوجود في الأصل (قدره) (بصري) ١١٢ . عارمه^(١) . فبه
 المحتاج (١١٣/٣) : (فلو غشها) .

(٧) أي : المصن . (ع) من (١١٣/٣) .

(٨) وبن كان معشوشة المعامل بها في بدنه (ش) ٢٥٨

(٩) المجموع (١٠/٦)

وانما به يصح بيع برات معدن نظر إلى أن المقصود منه بقاءه وهو
مجهول . لأنه لا وجوب له حتى يخلف الجبل بالمقصود ، وقد يقال في عدم
صحته بيع سلس المحبوط بالماء ، ونحوه حيث لم يحلظ بغيره بعد ذلك
نعم : بحث أبو زرعة أن الماء لو قصد حلقه بالسلس نحو خفه فيه ، قد
يعد الحاحه صحيح : لأنه حيث كحلط غير المثلث به للتركيب^(١)
وهي عدم صحة^(٢) بيع سلس وعرض في الجوهر ونحوه المحبوصه شعر
مع صحته معها معية

وإذا حاربت المعامنة بها^(٣) خسر المطلق عليها إذا كانت هي العائت .
وهي^(٤) مثنة فضمن مئنتها حيث ضمنت بمعاملة أو إتلاف لا بقيمتها على
المعتمد ، لأن فقد المئنة وحيد في معمر فيها بوء المصالية^(٥) إلا إن علم مئنتها
امرحت بها . كعصم حيث أقصى قيمها ، والإتلاف فحيت قيمة يوم التلف .
وحيث وخبث القيمة أحدث قسمة الدراهم ذهباً^(٦) وعكسه^(٧) .

(١) فتاوى العراقي (ص ١٨٦)

(٢) عطف على : (في عدم صحة...) إلخ . (ش : ٢٥٩/٤)

(٣) أي : بالمعشوشة . (ع ش : ٤١٣/٣)

(٤) وهذا في بوء (وبناء معامنة بها) مع من (بمعونه) ، وكذا (هي) في بوء
(وهي منه) كردي كد في بيع أحاسه كردي (بذل بوء) (ود حاربت معامنة
بها) .

(٥) قوله (حيث فقد مئنتها) أي : (فما معمر فيها) أي : في بوءه (بوء
بمعونه) أي : (بذل بوعسها فيه) ، ولا يجوز وفات وجوده معونه ، كما مر عن ع ش
(ش : ٢٥٩/٤)

(٦) قوله (سبها) أي : (معامنة بوجها بها) أي : ببقية (ش : ٢٥٩/٤)

(٧) أي : حدد من بوعسها في بوءه ، حدد من بوعسها المعشوشة فيه حاصلة كان من
قاعدة مدعومة ودراهم (أهـ) وهي باطنة ، ش : ٢٥٩/٤

(٨) أي : قيمة الذهب دراهم . (ع ش : ٤١٣/٣)

وَبَصِخْ بِنِغْ لَصْنَرَه الْمَخْهُولَه بَضْعَانْ كُلْ

(وبصخ بيع الصرة) من أي نوع كانت^(١) (لمجهولة الصعان) . قطع
لمجهول لعدد ، والأرض أو الثوب لمجهولة الدُّع (كل) بالنصب على
يقطع^(٢) ، لامتاع الدية بقطا ومحللاً ، لأن بدل بصخ لاسعاء عنه

تُقابل الاشتغال^(٣) فواضح بل شرطه عدم حلال بكلام لو حذف البدل

وأما بدل الكل فلهواري حذف بمبدل منه عدد من مائة وعشرة .
ولا حاش ، وهذا لا بصخ لاسعاء عن الأول ولا عن الثاني ، لأن الشرط ذكر
كل من الصرة وكل صاع بدرهم ، وحينئذ فالنقد يتر على القطع وبصخ سغ
الصرة المذكورة مع ذكره كل صاع بدرهم عقب ذكرها^(٤)

ووجه التقييد بهذه المعية رد^(٥) ما يُتوهم من عدم الصحة ؛ لجهتها وجهها
الشمس ، كما يُعيد^(٦) تعليلهم الآتي^(٧)

نبيه بما قرئت به وجه النصب بدفع رهم أنه على المفعولية لـ (بصخ)
ووجه اندفاعه استلزامه^(٨) أنه مفعول ثانٍ ، ووضح أنه لا يضلح له ؛ لأنه عن

(١) أي : وإن لم يكن من أنواع الصعة ، بدليل أنه لم يجعل مبيعاً دلت لا انقطع والأرض
والثوب . (ش : ٢٥٩/٤)

(٢) قوله (النصب على القطع) أي : عن أنه قطع المبيع عن المبيع ، ولشروط المذكورة في
استحوذت المبيع لا المبيع المقصود كما في : لرضي ، ، فأما في نصه اندك المعتبر الآتي
في قوله ، مع ذكره ، أي : ذكره لبيع كل المبيع كودي

(٣) أي : امتناع بدل الاشتغال . (ش : ٢٦٠/٤)

(٤) أي : ذكر الصرة . هامش (خ) .

(٥) قوله (وجه الصدة لهذه المعية رد ما يروى) أي : وجه الرد أن الشمس معلوم
بالعصيل . كودي

(٦) وضمير : (يعيده) يرجع إلى الرد . كودي .

(٧) أي : في قوله (لصاعه المبيع) وجهه الشمس ذات مفعولها (لا عر) بعد قول الشمس
(صاع بدرهم) .

(٨) أي : النصب على المفعولية . (ش : ٢٦٠/٤) .

مفعول (لا) أي هو الشجرة في الحقل ، وإنما يحذف في التثنية

واعلم انه يثبت على ما تقرر انه لا بد من ذلك مما عسى
 ويدل صريحه انه هو المقصود على بعض كل صريح به
 في حصره سبحانه به ثم يصح وهو متحقق

ويؤيده: " : فرقهم بين الصنعة^(٣) لها وعدمها في بحث من هذه كل صانع
بدهم ، أو كل صانع يدرهم من هذه ، وأنه في هذه من حيث صانع جميع
صنعة ، بل بعضها يحصل لتفصيل والكثرة ، ولا لعدم قدر صانع بحسب
ولا بحسب ، بخلافه في مسألة بحث

وحسب بحث بعضهم الصحه في صورة لامصدر المذكره عن صحيح
لاستماع مع حذفه هوئي (أي وأشدر) إلى آخره لأنه فيها لم يُصغ
يجمع نجمع بصيره فكأن هوئه (كن صاع بمرهم) غير مفيد لبعض الجمع
ومثل ذلك الإشدر وهو غير مفيد^١ يعياله • كما هو واضح

ونؤخذ من الفرق المذكور : صفة يغث هذه الصفة كن صاع ميه
بدرهم ، ولا يضرب ذكر (من) هنا ، لأن إصافه اسم لجميع صفة تعني لظفر
للتعويض الذي يفيد

وَيُؤَيِّدُهُ* ما افاده ذلك الترقى ايضاً أن محل الصلاد في ثغث ميه كن
صاح بدرهم ، إن بوى ر (من) سعيص ، أو أطلق ، محلاف ما لو أرد بها

(۳) قوله : « به د خدا » (یعنی در برابر خداوند عزوجل) (شماره ۲۶۰)

(٢) أي : عدم الصحة . (شر : ٢٦٠ / ٤) .

(٣) أي : فهو مسألة المثلث . (ض : ٢٦٠ / ٤) .

[illegible]

(٥) أي الصحة، أو عدم الضرر. (ش. ٢٦٠/٤)

صاع بدرهم ،

لسان فيصيح ؛ لأن التقدير حيث شياً هو هذه . فسمه
(صاع) أو رأس أو ذراع (بدرهم) لشم هذه السمع . وجهه شخص رأسه
تفصيله فلا عرر ؛ كالبيع بحرافه شاهد ، أو به^(١) .

وبشجة^(٢) فيما إذا خرج^(٣) بعض صاع صفة السمع في محضه من الد هـ
وفارق بيع المقطع كل شاهد بدرهم ، ففي^(٤) بعض شاهد ؛ لأن حرج فيها لعدم
من سمع ينظر فيه بأنه^(٥) يسمع في سورع على المشتري ، لعدم النظر فيه إلى
قيمة بما لم يسمع به في السورع على المستوفى
ومن ثمة لو فاد بعت هذا المقطع ، أو نيب - مثلاً - كل شئ - مثلاً -
بدرهم يصل ؛ لأن فيه تورع بدرهم على قيمتهما ، وهي محضه عالماً فؤذي
للمحفل

وخرج به بيع الصرة (بيع بعضها ؛ كما^(٦) تورع منها كل صاع بدرهم
فلا يصح للمحفل^(٧))

(١) قوله (لأن التقدير حيث شياً) (واشأن محذوف ، وحذف المفعول صاع ، والتقدير
بعت شئاً من الصرة أي كل صاع بدرهم ، وما بعد (من) لبيان عين ما فيها ، فيؤول المعنى إلى
أنه بعت شئاً هو الصرة أي كل صاع بدرهم ، وهذا معنى (هو هذه) وقد أمرنا أن نذكر
(٢) وفي المطبوعة المصرية والنوحي (كالبيع بحراف شاهد) ، وليس بهذا عرو (أو به) .
وفي بعض النسخ : (كالبيع بحراف شاهد ، أو به) .
(٣) أي في صورة المرس رشدي وعش (ش ١ ٢٦٠)
(٤) قوله (مما إذا خرج) أي الصرة ، واستدرك باعتبار السمع كروي
(٥) وفي (ب) (ج) (و) (ر) (ز) (ح) (و) (ع) (و) (هـ) (و) (ط) (و) (ي) (م) (ن)
(مقي)

(٦) متعلق به (فارق) .

(٧) والكاف في : (كما لو باع) للتنبيه . كروي .

(٨) لأنه لم يسمع لجملة بل بعضها المستعمل للميل والكثير ، فلا يعدم قدر السمع تحميلاً ولا يحميلاً

ولو باعها بمئة درهم كل صاع بدرهم صاعاً إن حرجت منه ، وإلا فلا على
الصحيح

(ولو باعها) أي : البصرة ، ومثلها ما ذكرناه^(١) (بمئة درهم كل صاع) أو
رأس أو ذراع (بدرهم صاع) الصاع (إن حرجت منه) لموافقته الجملة المتصلة
ولا غرر .

(وإلا) يخرج منه من أقل أو أكثر (فلا) يصح الصاع (على الصحيح
لتعذر الجمع بينهما)^(٢)

واغترص حكماً وحللاً ، بأن لأكثر من على الصفة ، وبأنها^(٣) هي الحق ، بد
لا تعذر من إن حرجت ردة فالردة بمشتري ولا حرج للبائع ، لوصفه بـ
جميعها ، أو بصفة خبز المشتري ، فإن أجاز فاصط

ويؤيده^(٤) ما لو باع صره برصيرة شعير مكايه^(٥) فإن الباع يصح ، وإن
رادت إحداهما ، ثم يوفقا فذاك ، وإلا فصح

وفرق الأول بأن شمس هنا^(٦) غيث كمثته ، وقد اختلفت صدمتهما ،
بحلله ثم^(٧) .

ويُفرق أيضاً بأن (مكايه)^(٨) وقع محضاً لما قلناه ، ومبنياً أنه لم يبع

(١) قوله (ومثلها ما ذكرناه) أي : مطبخ والأرض وشرب كردي

(٢) أي : بين الجملة والتصيل . هامش (خ) .

(٣) أي : الصفة . هامش (ك) .

(٤) أي : معادل الصحيح لدي قاله الأكثرون (ش ٤ / ٢٦١)

(٥) أي : صاعاً بصاع . معني . (ش ٤ / ٢٦١) .

(٦) قوله : (بأن الشمس هنا) أي : في المتن كردي .

(٧) أي : فإن الشمس لم يبع كمثته ، بل فويست إحدى الصريين محمده بالأخرى ، فأنشده ما لو

قال : بعتك هذه البصرة شرطاً بـ وبها ، فكان كما لو قال : بعتك هذا ثوباً شرطاً بكونه

كاتباً ، فلم يكن كذا ، فإن البيع صحيح ، وبش الحذر بد حذف لشرط (ع ش ٣ / ٢١٤)

(٨) أي : قوله : (مكايه) في العقد

إلا كلاً في مقاله كلي ، وهذا لا ينافيه الصيغة مع رده ، بل هو ، بخلاف ما هنا^(١) فإن الزيادة أو النقص تلحق قوله (ك) أو (كل صاعاً) بدرهم (فإنه) (٢) .

وتحيز^(١) النافع في الزيادة والمشتري في النقص أيضاً^(٢) في بحث هذا على أن قدره كذا ، فراد أو نقص ، والمشتري فقط^(٣) ب. راد^(٤) : فإن نقص فعلي ، وإن راد فكت ، فإن أحراً^(٥) فكل منس .
وإنما لم يتحيز النافع هنا في الزيادة ، لأنها داخلة في المبيع ، كما دل عليه كلامه^(٦) .

- (١) أي : في المتن . هامش (ك) .
- (٢) يعني : كل من الزيادة والنقص يعني إلقاء واحد من هذين القولين ، ويحتمل أنه بشر على غير ترتيب اللف ، وهو الأقرب (ش : ٢٦٢/٤) .
- (٣) أي : عدم خروج العبرة منه . (ش : ٢٦٢/٤) .
- (٤) فإن كان المشتري لبيع لا يصح وأن أصبح بائعاً فالمشروط ، أو أن أعطت ثمن براند لم يسقط حراً لنافع ، ولا يسقط حراً للمشتري بحظ لبيع من ثمن قدر لنقص ، وإذا أحذر فالمسمى سقط . معني المحتاج (٣٥٦/٢) .
- (٥) قوله (في النقص أيضاً) كما في صورة إمكانه كروي .
- (٦) أي في النقص ، كما هو ظاهر (سم : ٢٦٢/٤) .
- (٧) وقوله (إن راد) أي : البائع . كروي . قوله : (إن زاد...) إلخ - وفي الأصل : قوله : (من الزيادة) إلخ - يعني : إن راد النافع على قوله بحث هذا على أن قدره... إلخ ، قوله (فإن نقص) إلخ - فبحر المشتري في صورة النقص بين لبيع والإحارة بكل الثمن ، ويصح قول النافع من نقص فعلي ، وكان وجهه أنه صيغة وعد ، وأن الزيادة فليس دخولها لقوله (إن راد) فكت ، وإنما دخولها لثمن قوله بحث هذه بها (بصري : ١٣/٢) .
- (٨) أي : أحراً المشتري في صورة النقص هامش (و) .
- (٩) أي قوله (إن راد فكت) امر سم . وبطل ما مرّ بقا من ابصري أحسن من هذا (ش : ٢٦٢/٤) .

وَمَتَى كَانَ الْمَوْضِعُ مُعَيَّنًا . كَفَتْ مُعَايِنَةُ

وَيُؤَيِّدُهُ مَا مَرَّ فِي (عَلَى أَنْ لِي بَصْفُهُ) أَنَّهُ بِمَعْنَى (لَا بَصْفَهُ ، فَكِدَا
الْمَعْنَى هُنَا بِغُنْثُكَ هَذَا أَيْ قَدْرُهُ كِدَا وَمَرَّ دَعْبُهُ

فَرَعَ لَوْ اغْتَسَدَ طَرَحُ شَيْءٍ عِنْدَ بَحْوٍ يَوْرَدُ مِنَ الثَّمَرِ أَوْ الْمَسْعِ ثُمَّ نَعَمَ
بِلَاكِ الْعِدَّةِ ، ثُمَّ بِشَرْطِ ذَلِكَ " فِي مَقْعَدٍ بَصْلٍ ، وَعَبْدٌ " تُحْمَلُ كَلَامُهُ
" الْمَجْمُوعُ " وَإِلَّا . . . فَلَا .

وَمَرَّ صَفْحُهُ " . بِغُنْثُكَ هَذَا عَلَى أَنْ لِي بَصْفُهُ ، لِأَنَّهُ بِمَعْنَى (لَا بَصْفَهُ ،
مِبَاطِنِي نَظِيرُهُ " هُنَا .

وَلَا يَصْطَحُّ بَعْدَهُ " ثَلَاثَةُ أَدْرَاجٍ مِثْلًا مِنْ أَرْضٍ يَحْفَرُهَا وَيَأْخُذُ بِرَبِّهَا ، لِأَنَّهُ
لَا يُمَكِّنُ أَحَدٌ رِبَابَ ثَلَاثَةٍ إِلَّا بِأَكْثَرِ مَهْدٍ

وَيَبْأَتِي فِي اخْتِلَافِ الْمَتَابِقِينَ أَنَّ الدَّرَجَ يُخْتَلُ عَلَى مَاذَا " ؟

(وَمَتَى كَانَ الْمَوْضِعُ) اثْمَنْ أَوْ الْمَثْنُ (مَعِيًّا) أَيْ مُشَاهِدًا (كَفَتْ
مُعَايِنَتُهُ) وَإِنْ جَهِلَ قَدْرُهُ ؛ لِأَنَّ مِنْ شَأْنِهِ أَنْ يُحِيطَ النَحْمِيُّ بِهِ
بَعْمٍ ، يُكْرَهُ بَيْعُ مَجْهُولٍ بِبَحْوٍ ، كَيْلِي جُرَافًا ؛ لِأَنَّهُ يُوقِعُ " " فِي النَّدَمِ ؛ لِتَرَاكُمُ
اِئْتَرَهُ بَعْضُهَا عَلَى بَعْضٍ غَالِبًا ، لَا الْمَذْرُوعُ " ؛ لِأَنَّهُ لَا تَرَاكُمُ فِيهِ .

(١) وَقَوْلُهُ (مَا مَرَّ) فِي مَعْنَى (مَرَّ عَلَى) وَهُوَ (الْإِبْحَابُ) كُرْدِي

(٢) أَيْ : طَرَحُ شَيْءٍ - هَامِش (خ)

(٣) أَيْ : عَلَى الْإِشْرَاطِ .

(٤) وَقَوْلُهُ (وَمَرَّ صَفْحُهُ) : بَلَّغَ ، أَيْ مَرَّ عَلَى وَهُوَ (الْإِبْحَابُ) كُرْدِي

(٥) وَقَوْلُهُ (مِبَاطِنِي بَصْرَةٍ) بِمَعْنَى : بِشَرْطِ طَرَحِ شَيْءٍ مَعْنُومٍ صَحِيحٍ ، فَيَعْلَمُ أَنَّ الْأَوَّلَ مَبْطُونًا
عَلَى شَرْطِ شَيْءٍ مَعْنُومٍ ، كُرْدِي

(٦) قَوْلُهُ : (يَبْحُهُ) مُصَدَّرٌ مضافٌ إِلَى الْفَاعِلِ هَامِش (و)

(٧) فِي (ص) : ٧٣٩ - ٧٤٠

(٨) وَفِي (أ) (و) (ر) (و) (ع) ، (مَوْقِعُ) بِدَلِّ (يَوْقِعُ)

(٩) قَوْلُهُ (لَا الْمَذْرُوعُ) عَصَفَ عَلَى (بِحْوٍ) الْكَيْلِ فَكَانَ لِأَوَّلِي (لَا لِدَرْجِ) (ش) ١ : ٣٦٣

وَفِي (ز) (و) (ت) (٢) (٠) (الدَّرَجِ)

وَالْأَظْهَرُ أَنَّهُ لَا يَصْخُ بِنِعْ الْعَائِبِ ،

(وَالْأَظْهَرُ أَنَّهُ لَا يَصْخُ) فِي غَيْرِ نَحْوِ الْمَصْحُوحِ ، كَمَا مَرَّ (سَمِعَ الْعَائِبِ) الشَّمْسُ أَوْ الْعَيْنُ ، بَأَنَّ لَمْ يَرَهُ أَحَدٌ مَعْقُودٍ وَبِئْسَ كَرَّ حَاصِرًا فِي مَجْلَسٍ سَمِعَ وَبَانِعًا فِي وَصْفِهِ ، أَوْ سَمِعَهُ^(١) بِطَرِيقِ الْتَوَاتُرِ ، كَمَا بَأَيَّ^(٢) ، تَوَرُّدُهُ سَلَاوًا فِي صَوْتِهِ إِنْ سَمِعَ صَوْتَهُ لَوْ هُوَ ، كَوَرِي أَنْصَرَّ فِيمَا يَنْظُرُ

فَإِنْ قُلْتُ صَرَّحَ ابْنُ الصَّلَاحِ بَأَنَّ الرُّيُوءَةَ الْعَرَفِيَّةَ كَوْنُهُ ، وَهَذَا^(٣) مِمَّا^(٤) ، وَعَارِثُهُ سَوَاطِئُ لَرْدٍ نَعِيبٍ فِي عَصْرِ صَافِرٍ وَرَدٍ^(٥) لَمْ أَهْ إِلَّا لَاب ، فَهَذَا لَرْدُهُ ، لِأَنَّ رُيُوءَةَ السَّمْعِ لَا يَشْتَرِطُ فِيهَا التَّحَقُّقُ بَلْ يَكْفِي الرُّيُوءَةُ الْعَرَفِيَّةُ قُلْتُ سَمِعَ الْعَرَفُ الْمَطْرُودُ دَيْتُ^(٦) عَلَى أَنَّ كَلَامَهُ^(٧) مَقِيدٌ بَعْدَ إِدِّ لَمْ يَكُنْ أَعْيَتْ طَاهِرًا مَحِثُّ بَرَاهُ كَثْرًا مِنْ يَطْرُقُ إِلَى السَّمْعِ

وَحَبِثْتُ بِالْمَرَادِ (الرُّيُوءَةُ الْعَرَفِيَّةُ) هِيَ مَا يَنْظُرُ بِطَرَفٍ مِنْ غَيْرِ مُرِيدٍ بِأَمَلٍ ، وَرُيُوءَةُ نَحْوِ لَوْرِقٍ لَيْلًا فِي صَوْتِهِ يَنْتَرُ مَعْرِفَةً بِصَاحِبِهِ لَيْسَتْ كَدَيْتُ^(٨) أَوْ مِنْ وَرَاءِ^(٩) نَحْوِ رَحِيجٍ ، وَكَذَا^(١٠) مَاءٌ صَافٍ إِلَّا الْأَرْضَ وَالسَّمَكَ^(١١) ، لِأَنَّ بِهِ صَلَاحَهُمَا .

- (١) قَوْلُهُ : (كَمَا مَرَّ) أَيِ : فِي الشَّرْطِ الْحَالِصِ ، كَوَرِي .
- (٢) تَوَرُّدُهُ (وَ سَمِعَهُ) عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ (بَانِعًا) فَكَانَ الْمَعْنَى سَمِعَ (ش : ٢٦٣ / ٤)
- (٣) أَيِ : هِيَ التَّشْبِيهُ الْأَنِّي . (سَم : ٢٦٤ / ٤) .
- (٤) بَلْ تَوَرُّدُهُ (أَوْ رَوْدُهُ سَلَاوًا) حِجَّ السَّمْعِ مِنْ (ش : ٢٦٣ / ٤)
- (٥) أَيِ : الرُّيُوءَةُ الْعَرَفِيَّةُ . (ش : ٢٦٣ / ٤)
- (٦) تَوَرُّدُهُ (وَ رَدَّ) لَحْظًا عَلَى حَذْفِ الْعَطَفِ ، أَوْ جَدَلٍ مِنْ فَاعِلٍ (طَبَقَ) (ش : ٢٦٣ / ٤)
- (٧) أَيِ : الرُّيُوءَةُ فِي الصَّوْتِ . (ح : ١١٦ / ٣) .
- (٨) أَيِ : ابْنُ الصَّلَاحِ ، (ش : ٢٦٣ / ٤)
- (٩) أَيِ : رُيُوءَةُ عَرَفِيَّةٍ (ش : ٢٦٣ / ٤) .
- (١٠) عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ ، (لَيْلًا) ، (ش : ٢٦٣ / ٤)
- (١١) وَمِنْ (ب) وَ (هـ) وَ (خ) : (وَ كَذَا مِنْ مَاءٍ) بِرِيَادَةِ (م) .
- (١٢) بَلْ لَا دَاكُنَ لَمَرِّي مِنْ وَرَاءِ لَمَاءٍ صَافِيٍّ إِجْمَاعًا وَ سَمَكًا (ش : ٢٦٣ ، ٢٦٤)

والثاني يصح ، ويشئت الحارء عند الرؤية

ونكهي الرؤية قبل انعقد فيما لا يعتد عالماً إلى وقت انعقد ،

وصححت إحارء أرض مسورة بماء ولو كدر^(١) ، لأنها أوسع ، بموجب
الناقص ، وورودها على مجرد المنفعة .

ودنك^(٢) ينهي عن بيع العر^(٣) ، ولأن الرؤية تفيد ما لم تفده عبارة ، كما
بأنه^(٤) .

(والثاني^(٥)) أنه قال الأئمة الثلاثة (يصح) لبيع إن ذكر حسه و . . .
يربؤه (ويشئت الحارء) للمشيري ، وكذا النسخ على خلاف فيه (عند الرؤية
يحدث فيه ضعف بل قال الدارقطني : باطل^(٦)) .

وكالبيع الصلح والإحارء ، ولزهن والهنه ، وبحوها^(٧) بخلاف نحو
الوقف^(٨) .

(و) على الأظهر (نكهي) في صحة البيع (الرؤية قبل انعقد فيما لا يعتد أن
(ينبر عالماً إلى وقت انعقد) كأرض وآبیه ، وحديد ومحاسن ، بصره بعده بقائه
على ما رآه عليه

(١) أي نكهي - يربيه من ورثه في الإحارء دون البيع (ع ش ٤١٦/٣)

(٢) أي عدم صحته ببيع بعد بيعه (ع ش ٢٦٤/٤)

(٣) تقدم في (ص : ٣٧٢) .

(٤) أي في شرح (و لأصح) (وصفه) (ع ش ٢٦٤/٤)

(٥) على وجه حكاه سائر من انصف هذه الخلاف فيه ، ومن ثم قال به الأئمة الثلاثة (ع ش
٤١٦/٣) .

(٦) عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ : من اشترى ما لم يره فهو بالخيار (ع ش
٢٦٤/٤) أخرجه البخاري (ص ٦٠٢-٦٠٣) ، وقال (وحد ما قبل لا يصح) ، وهو
في الكبير (١٠٥٢٤)

(٧) ويعرف من حكمه عوض جلع والصدق (ع ش ٢٦٤/٤)

(٨) فإنه يصح - انتهى ع ش - (ع ش : ٢٦٤/٤) .

معهم ، لا بُدَّ أَنْ يَكُونُ ذَكَرٌ حِينَ السَّعِ لَا وَصْفَهُ الَّتِي . (١) دَعَمَى
أَشْرَى ، مَارَاةً عَلَى الْعَمَى ، وَإِلَّا لَمْ يَصْغُ ، كَمَا فِي الْمَاءِ دِي " ، وَأَقْرَبُ
لِمَا خُرِجَ .

وَقَوْلُ " الْمَجْمُوع " : إِنَّهُ عَرِيبٌ " (٢) ، أَيُّ بَدَلًا عَلَى أَنْ عَرِبَهُ صَرَّحَ بِهِ
إِيضًا ، لَا مَذْرُوعًا ؛ إِذِ السَّانُ يَخْعَلُ مَا سَبَقَ كَمَا مَعْدُومٌ وَيَقُوتُ شَرْطُ حَلَمٍ
بِالْمَعْبُوعِ ، فَلَا نَافِي " (٣) نَصَحَحَ عِبْرَهُ لَهُ وَحَقَّقَهُ تَقْسِدًا لِإِطْلَاقِهِمْ

وَأَنْصَرَّ بَعْضُهُمْ لِنَصْبِهِ " (٤) حَقَّقَهُمْ " (٥) السَّيِّدُ عِزَّ دَافِعٍ لِلْحَكْمِ لِسَانٍ فِي
مَنْثَرٍ ، مَهَا لَوْ أَنْكَرَ الْمَوْكُلُ لَوْ كَالَةِ لِسِينٍ لَمْ يَكُنْ عَرَلًا
وَبَوَسِي فَذَكَرَ فِي صَوْمِهِ ، أَوْ حَامِغٍ فِي إِحْرَامِهِ لَمْ يَصُدَّ

وَبِأَنَّهُ " (٦) لَوْ رَأَى الْمَيْحَ ثُمَّ التَّقَتَ عَنْهُ وَأَشْرَاهُ عَافِلًا عَنْ أَوْصَافِهِ صَحَّ
وَبُرْدٌ " (٧) بَانَ مَدَارَ الْعَزَلِ عَلَى مَا يُشْعَرُ بَعْدَ الرِّصَا بِالْغَرْفِ ، وَبَطْلَانِ
الصَّوْمِ " (٨) وَالْحَجَّ عَلَى مَا يُفَاهِمَا مِمَّا فِيهِ تَعَدُّ ، وَلَمْ يُؤْخَذْ ذَلِكَ " (٩) وَمَدَارُ

(١) أَيُّ أَرْبَعٍ أَوْ خَرَّ أَوْ رَمَى أَوْ وَهَبَ وَبَعْدَهُ (ش : ٤ / ٢٦٤)

(٢) الْحَاوِي الْكَبِيرُ (٣٠٢/٦)

(٣) الْمَجْمُوعُ (٢٨٢/٩) ،

(٤) قَوْلُهُ (أَيُّ بَدَلًا) خَرَّ (وَقَوْلُهُ الْمَجْمُوعُ) (ش : ٤ / ٢٦٤)

(٥) أَيُّ قَوْلُهُ الْمَجْمُوعُ . (ش : ٤ / ٢٦٤) .

(٦) قَوْلُهُ (نَصْبِهِ) أَيُّ نَصْبِ عَمَلٍ الْمَجْمُوعُ " كَرْدِي وَفَالِ اشْرُوسِي (٤ / ٢٦٤)

(٧) قَوْلُهُ (وَجَعَلَهُ) وَقَوْلُهُ (نَصْبِهِ) صَحَابَتُهُ لَمَّا جَاءَهُ السَّوْرَدِي

(٨) أَيُّ (لِأَصْحَابِ ، وَآلِهِ) مَعْلُوبٍ (أَنْصَرَّ) (ش : ٤ / ٢٦٤)

(٩) عَطَفَ عَلَى (بَعْضِهِمْ) (إِلْح) . (ش : ٤ / ٢٦٤) .

(١٠) أَيُّ : الْإِنْصَارَ الْمَذْكُورُ . (ش : ٤ / ٢٦٤) .

(١١) عَطَفَ عَلَى الْعَرَلِ . (ش : ٤ / ٢٦٤)

(١٢) أَيُّ مَا ذَكَرَ مَا يُشْعَرُ بَعْدَ الرِّصَا . (إِلْح) مَا سَاقَى الصَّوْمَ وَبَحَّحَ (ش : ٤ / ٢٦٤)

بالمستوي ، لأن الأصل عدم الداع ، وحمل فسمّا له ؛ لأنه لم يحتج به الاستواء ، فدمه

نسبه قصة بطهم العير وعدمه بعلاب لا يوقعه^(١) بالفعل أنه لا يُعزّر بهذا^(٢) حتى لو علب العير فلم يعير ، أو عدمه فتعير ، أو استوى فيه الأمر فتعير ، أو لم يعير لم يؤثّر ذلك فيما يؤثّر في كل من الأقسام ، من سلطان في الأول^(٣) ، والصحة في الأخيرين^(٤)

ويؤخّر بنا إلى عصر العدم وعدمها عند العقد ، دون ما بطراً بعده

نسبة آخر مهمّ جداً ما ذكرته في القيد وسمي مسيئاً على قاعده سبطتها من كلام عمر واحد من المحققين تبعاً للشح عند بقاء ، وحاصلها أنك إن غسرت دحول لمني على كلام مفيد كان نقياً لذلك القيد دائماً^(٥) ؛ لاستحالة كون القيد هو سمي ، لأن تعرض دحوّله على كلام مفيد فتمتخص انصرافه بقيد لا غير

وإن اعترت شتم الكلام على قيد وسمي فالأرجح المتبادر^(٦) انصراف السمي إلى القيد هنا أيضاً^(٧) لمزيد منه

(١) قوله (لأن الأصل عدم الداع) أي من الأسواء ، فحمل بعد لاعتبار فسمّا من المستوي كردي .

(٢) أي : التمر أو عدمه . (ش : ٢٦٥/٤)

(٣) أي : لو فرغ أحدنا بالفعل . (ش : ٢٦٥/٤)

(٤) هو قوله (حتى لو علب العير) . (ش : ٢٦٥/٤ ٢٦٦)

(٥) قوله (والمصحة في الأخيرين) أي مع الجبر ، كما مر كردي

(٦) قوله (إن علب العير فسمّا) أي لا بأس بها خلاف ما روج كردي

(٧) وفي (ب) (فالأرجح المتبادر) أي انصراف السمي (بزيادة) (عمر) ، وفي (ب)

(فالأرجح المتبادر : هو انصراف السمي) (بزيادة) (هو) .

(٨) أي : في الاشارة الثاني كالأول . (ش : ٢٦٦/٤)

وعليهما^١ صيغ ما ذكرته^٢ في تقرير الجرس انداع^٣ لا عد من عدته
 اسمي على المرحوح أن بعد نفسي^٤ أي بعد نفسي^٥ لا عد من عدته
 من عدته سعتز ولا لعدتها^٦ ووجه^٧ بل يكون هذا يعني عدت أو عدته
 ووجه مرحوحية هذا ، وأرجحية الأول لفظاً أن العامل القوي - وهو الفعل -
 أوى أن شخص عاملاً في المفعول به - ي مثلاً - من العامل الضعيف - وهو
 حرف نفسي - ، فصيغ ذلك^٨ (لا بعث بعثه) ولي منه (ما اسماء بعثه
 عدت)

ومعنى^٩ أن المصدر هو المصدر الذي يسي بقيد ، وضمناً عكسه
 مرحوح ، بل جمعة بعض المحققين كعدم فحرمه^{١٠} لأو
 ووجه تذكير ذلك أن العالب في الإثبات والسمي توخيهما إلى بقيد ، ألا ترى
 أنك إذا قلت حتى ركباً كان المقصود بالإخبار إنما هو كونه ركباً في
 المحي ، لا بصر المحي ، فعلى الأرجح يتوخى الإثبات أو لعمري بلعد أولاً ،
 لئيد اثباته أو بعبارة ، وعلى المرحوح لا سوخة إليه فكون^{١١} فبدأ للإثبات أو

(١) أي : الاعتبارين . (ش : ٢٦٦/٤) .

٢ قوله (ما ذكرته) وهو قوله (لا بعد نفسي) كردي عبارة لسروبي
 (٢٦٦/٤) قوله (ما ذكرته) هو قوله (لا بعد نفسي لا نفسي) أي ما لا
 يعيب تعيره... إلخ .

٣ قوله (ندفع بلا عرض) صفة (ما) ، ولا عرض ما أشار إليه بقوله (وما ذكر من
 لنامي غير مسلم) ، كردي

(٤) أي : للاستواء . (ش : ٢٦٦/٤) .

(٥) أي : لا سطوفاً ولا معبراً . (ش : ٢٦٦/٤) .

(٦) أي : قول المتن : (لا يتغير غالباً) . (ش : ٢٦٦/٤) .

(٧) عطف على قوله (لفظاً...) إلخ . (ش : ٢٦٦/٤) .

(٨) أي : الفيد . (ش : ٢٦٦/٤) .

الكسب^(١) هي نحو قَوْصَرَةٍ^(٢) ، والقطن هي عدل^(٣) ، والبر في سب وإن رة من كوة ؛ لأن الغالب استنواؤه ظاهر ذلك وباطنه ، فإن محالها تحيّر وكذلك يكفي رؤية أعلى المانعات في ظروفها .

ولا يصح بيع نحو مسك في فارتة معها أو دونها إلا إن قرعها^(٤) ورأهما^(٥) ، أو رآها فارعة ثم رأى أعلاه بعد ملئها منه .

وبصيح بيع نحو سبي راه في طرفه معه موارنة إن عليم رنة كل وكان لطرف فيمة ، ويثد بعضهم بما إذ قصد^(٦) الطرف ، أحداً من تعليلهم الطلال بشرط بدل ما في مقابلة غير مال ، ويثد بأن ذكره يُشعر بقصده ، فلا ينظر لقصده المحال له

لا بيع شيء موارنة بشرط حط قدر معيّن منه بعد الورن في مقابلة الطرف ، بحلاف شرط ورب الطرف وحط قدره ؛ لاستثناء الجهالة حسنة

وبحث أن أطراد العرف بحط قدر كشرطه غير صحيح ؛ كما مر^(٧) وإن أيد بكلام ابن هب السلام^(٨) وغيره

وخرّج به (ذلك) صرة نحو رمان ويطيح وعيب ، فلا بد من رؤية جميع كل واحدة وإن عيب عدم تفاؤنها ، وكذا ثراث الأرض

(١) الكسب نوع من استيركس بعضه في بعض المعجم الوسيط (ص ٧٧٣)

(٢) القوصرة وعاء ينسج من قصب المعجم الوسيط (ص ٧٣٩)

(٣) العدل نصف الحمل يكون على أحد حسي العبر المعجم الوسيط (ص ٥٨٨)

(٤) راجع للمعطوف المعطوف عليه معاً (ش ٢٦٧/٤)

(٥) الأولى فيه وفي نظائره لامية تشبه لفعل (ش ٢٦٧/٤)

(٦) وفي (ب) والمطبوعات : (صفدا) بفتح (قصد)

(٧) قوله (كما مر) أي قيل قوله (ومنى كان العوض معيلاً) كردي

(٨) المناوي المصرية (ص : ٥٥-٥٦)

وأنشودج الثمائل .

ومن ثم لو باعة قدر ذراع طويلاً وعرضاً (١) وعمداً من الأرض (٢) ثم تصح (٣)
لأن تراب الأرض مختلف .

(و) تكفي في صحة البيع (٤) رؤيته بعض المبيع لدى على باعه نحو
(أنشودج) بضم الهمة والميم وفتح المعجمة (المائل) أي المستوي
الأحشاء ، كالحبوب ، وهي (٥) ما تُسقى بعبية (٦) ، ثم إن أدخلها في البيع في
صعفة واحدة صح وإن لم يردها إلى المبيع (٧) على المضمحل ، لأن رؤيته كظاهر
بصرة وأعلى المائع في دلالة كل (٨) على الباقي

ورغم أنه إن لم يردها إليه كان كبيع عيش رأى أحدهما مبيعاً ، لو صوح
الفرق ؛ إذ ما هنا في الثمائل ، ونعتان لسا (٩) كذلك

ومن ثم لو رأى ثوبين متوئين قيمة ووصفاً وقدر ، كصفتي كمراس (١٠) فشرى
أحدهما مثلاً ثم اشترى الآخر عائناً صح (١١) ، إذ لا حباله حينئذ يوحى

وإن لم يَدْخُلْها في البيع (١٢) ثم يصح وإن ردها لم يبر المبيع ، لأنه لم يبر المبيع
ولا شيئاً منه

- (١) قوله (وعرضاً) غير موجود في (ث) والمطوعات
- (٢) وفي (ب) و(ح) و(د) (لأرض) بدل (أرض)
- (٣) قوله (في صحة البيع) ليس في (ح) و(د) والمطوعات
- (٤) وفي (ب) و(د) (ص) والمطوعات (وهو) بدل (وهي)
- (٥) الأنشودج : مقدار ثمنه المسامرة عبية حاشية الجمل على شرح المصحح ٤١ : ٢٥١ ج ٢
- (٦) هاوذه معني المحتاج ٢ : ٣٥٨ (٢) فإذا قال : بعتك حقة هذا البيت مع الأنشودج . صح وإن لم يحلظ بها قبل البيع
- (٧) أي من الأنشودج ، وظاهر نصرة ، وأعلى المائع
- (٨) قوله (أحدهما) ثم قوله (الب) الأولى فيهما أسأت (ش ٢٦٨/٢)
- (٩) الكمراس ثوب عظم من بعض المعجم الوسيط (ص ٧٨١)
- (١٠) أي إن كان ذكر لأرضه . كما مر (ش ٢٦٨ ٢)
- (١١) كذا في المتن من هذا النوع كذا معني المحتاج (٢ : ٣٥٩)

أو كان صوتاً سامياً حنقاً ، كَقَشْرِ الرُّمَانِ وَالْبَيْضِ ، وَالْقَشْرِ سُدْسِي الْحَوِ
وَاللُّوْ .

(أو) ب (كان صوتاً) كسر أوله وصغره (للمنافي حنقة) وب (بئذٍ عنه .
(كقشر) (قصب سكر الأعلى ، وطلع النحل)^١ (الرمان والسقي) وكذا
القصر لكن بعد بضعه ، وإنما سم بفتح لسلّم فيه حسنة ، لعدم انصافه
(والقشرة السقي) وهي ما نكسرُ عند الأكل ، وكذا القصب ب (له شعير^٢
(للحوار واللور) لأن باده فيه من صلاحه ، وقشر القصب الأسفل قد ينعش معه
فضاز كانه في قشر واحد .

وبسند كذا أصده ، (الحنقي)^٣ للاحتراز عن حلد الكتاب ، فوه لا يذ من
روية جمع أورده ، وكذا يورق ساقص^٤ وب (أورد على طرده) القصر في
حواره ، ولدت في صدقه^٥ . ونسب في قاره ، وعلى عكه الحشكيات^٦
وبخوه ، والقدح في كوره ، والحنة المحشوة بامص ، لطلال مع الأول مع أن
صوانها حنقي دون لأحر^٧ مع أن صوانها عز حنقي

(١) في (١) راجع ، راجع ، (س) ، (ع) ، (هـ) (كشر) ، (س) .

(٢) عطف على (قصب السكر) . (ش : ٢٦٩ / ٤)

(٣) أي : السقي ، (سم : ٢٦٩ / ٤)

(٤) المحرور (سم : ١٣٨)

(٥) فوه (وكذا يورق) لا يذ من (به جميع صدقه) معنى راجع من فوه (س)

أي : ذو ساقص ، والمرددة : أي : ككبه ، فبشمل لأصرو غيره (ش : ٢٦٩ / ٤)

(٦) فوه ، على صدقه : بضم راجع من حنقي ، وكذا صمير (عكه) ، ومعنى (طرده) كـ

حنقي بفتح سـ مع فـ ، ومعنى يحسن كـ من حنقي لا بفتح سـ مع فـ كـرد في عـ

الشرواني (٢٦٩ / ٤) (قوله : طرده أي : مع الحنقي)

(٧) صَنَفَ الذَّرَّةَ : عَاشَأَهَا ، معيار الصحاح (ص : ٢٥٢)

١٨ الحشكيات : حرد صمير من حشكيات بفتح هـ ، ولا بأسك وصور : بضم هـ ،

فارسي المعجم الوسيط (ص : ٢٣٦)

(٩) فوه (بـ) أصده جمع (و) أي : بفتح هـ ، سكت في فوه ، (هـ : ٢٦٩ / ٤)

ويعسر رؤية كل شيء على من يلقوه

وقد يحدث بأن العاقل في الحلق في أن يفاء به من مصححه في بده ما هو له في فيه ومن شأنه ، فلا يرد عليه شيء من ذلك

ورد لأدري في الحلق العرش والحق راحة ، ورحح عدة عدده ^{٢٤} لأن اعص منها مقصود بده بحلاف راحة ، وفيه وقفة ^٣

(ويعسر رؤية كل شيء على ما يلقى به) عري ، وصيغه في الكافي ^٤ يرى منه ما يختلف معظمه بالاختلافه ،

فيري في الدار والسان والحمام كل ما اشميت عليه حتى السابعة ^٥ والطريق ^٥ ، ومجرى ماء تدور به الرخا .

وفي السمة حمفها ^٦ حتى ما في الماء منها ، كما شمه كلائهم ، لأن بقاء ما فيه ليس من مصلحتها .

وفي الأية والعبد ما عدا ما بين سررة والركه ، كشر

وفي الدانة جمع آخر نه لا لسان حيوان ولو آدمي ، وأسانه ، وجره نحو

(دون آخر) جمع (الآخر) في الحشكان وما عطف عنه ويحو له بها كما حري عنه شرفا فوه (الأول) أي القسم الأول ، وهو مصر وما عطف عنه ، وعنه (دون آخر) أي قسم آخر ، وهو الحشكان وما عطف عنه (ش : ٢٦٩ / ٤)

(١) أي : كون البقاء فيه من المصلحة . (ش : ٢٦٩ / ٤)

(٢) (لاحق) فشرط صحة سمع رويه بده ، وبكفي فيها بعض (ش : ٢٦٩ / ٤)

(٣) جمع : مشهور بعد ج في حلاف لأباح : مثاله (٦٧٤)

(٤) السابعة : بعد أحد عشر بعد : المعجم بوسط (ص : ٦٩)

(٥) أي : التي يتوصل منها إليها . (ش : ٢٦٩ / ٤)

(٦) (د) (ب) (د) (ص) : لمطووعة بمصره : بوه (في : ٤) رويه جميعها

و لأصح أن وضعت نصفه التسم لا يكفي

فمرس^(١) . قال عمر^(٢) وأحيد^(٣) وناطس^(٤) حافر^(٥) وقدم^(٦) . حلا^(٧) للأرق^(٨) . ومن ثم^(٩) :
أصفوا أنه لا يشترط فليغ^(١٠) نفع

ويشترط في ثوب مطوي بشره^(١١) ورؤية وخفيه^(١٢) . أحسا^(١٣) . كساج^(١٤) وكن^(١٥)
مفسر^(١٦) ، والأكثر^(١٧) س^(١٨) . كمن رؤية أحدهما

(والأصح أن وضعه) أي المعش^(١٩) بدي يراد ببعه (نصفه السلم لا يكفي)
عن رؤيته^(٢٠) . و لا بد من وصل إليه من طريق استواتر^(٢١) لمعلم الضروري^(٢٢) . لأن
ممنوع في شرائط الرؤية الإلحاحية^(٢٣) لم يتم لحظها^(٢٤) بعبارة من دقيق الأوصاف التي
يقض^(٢٥) سعي^(٢٦) عن حقيقتها^(٢٧) . ويصدها^(٢٨) بدهش^(٢٩) . ومن ثم ورد^(٣٠) : ليس الحز^(٣١)
كالعيان^(٣٢) . كسر العين .

وروي كثير من منهم^(٣٣) أحمد^(٣٤) وابن حبان^(٣٥) حبر^(٣٦) : يَرْحَمُ اللهُ مُوسَى لَيْسَ الشَّعْبُ
كالمُحْضَر ، أَحْرَهُ رُئُهُ تَكَارَكَ وَتَعَالَى أَنْ قَوْمَهُ قُتِلُوا نَعْدَهُ فَلَمْ يُنَلَقِ الْأَلْوَابَ ، فَشَأْ

(١) قوله (وأحيد) نحو مرس (عطف على (سان) (ك) مسند) أي : ولا يجوز نحو مرس من
يديه ليعرف مسيره ، فإنه لا يشترط . كروني

(٢) قوله (وناطس) أي عطف على (سان) فإنه لا يشترط رؤيته أيضا . كروني

(٣) قوله (بالأرق) بالأرق ، (في بعض نسخ : لهده) (بالأرق) : بالكسر (ش)
٢٧٠ (ج) (ح) (و) (س) (واحد) (للأدري) . (أ) (و) (ب) (ج)
(للأدري) .

(٤) وقوله (ومن ثم) : شاره^(١) من (ناطس) من حيث معنى^(٢) . أي : من أجل أن ما من نعام
لا يشترط رؤيته أطفوا^(٣) . إلخ . كروني

(٥) سبق معناه آنفاً .

(٦) حرجه من حبان (٦٢١٣) . والمعتمد في الصحاح (٧٤) (١٠٠) . وحاكة

(٧) (٣٢١) . وأحمد (١٨٦٧) عن ابن عباس رضي الله عنهما عن النبي ﷺ : ليس

الحز كالشعابه^(١) . قال برقي^(٢) في : حاشيته على المصحح النعوي^(٣) (٧٨١) (٦) (وقع في

الأسسه^(٤) البر بحر كالعيان^(٥) . وهو كذلك في : الجمعه^(٦) غير أنه عثر^(٧) . وكتبه روي

الحديث بالمعنى إلا لم تكن روي^(٨)

ويصحح سلم الأعمى ،

رَأَيْتُمْ وَغَابَتُهُمْ أَلْفَى الْأَنْوَاحَ فَتَكْثُرُ مِنْهَا مَا تَكْثُرُ^(١)

ويقول (المعني) عَلِمَ أَنَّهُ لَا يُحَدِّثُ مَا رَأَى لَهُ أَوْ (سَلِمَ) فِي
(ثَوْبًا صَفَهُ كَذَا) لِأَنَّهُ فِي مَوْصُوفٍ فِي الدَّمَةِ^(٢)

وَعَلِمَ مِمَّا تَقَرَّرَ أَنَّ كُلَّ عَقِيدَةٍ اشْتَرَحَتْ فِي الرُّوْيَةِ لَا يَصْخُ مِنْ الْأَعْمَى ، وَ
لَرَرَكْشِي^(٣) ، إِلَّا شَرَاءَ مِنْ يَخْتَقُ عَلَيْهِ ، وَيَبْعُهُ عِنْدَهُ مِنْ بَيْعِهِ ، لِأَنَّ مَقْصُودَهُ يَخْتَقُ ،
وَبِهِ وَفَقَهُ ، لَا قَصْدَهُ أَنَّ الْبَصِيرَ مِثْلَهُ فِي ذَلِكَ^(٤) ، عَلَى أَنَّهُ لَا صَرُورَةَ بِهِ إِلَيْهِ ،
لِإِمْكَانِ تَوَكُّلِهِ .

وَأَنَّ مَا لَا تُشْرَطُ^(٥) فِيهِ يَصْخُ مِنْهُ

(و) مِنْ ثُمَّ (يَصْخُ سَلِمَ الْأَعْمَى) مُسَلِّماً كَانَ أَوْ مُسَلِّماً إِلَيْهِ ؛ لِأَنَّهُ يُعْرَفُ
لِأَوْصَافٍ ، وَالسَّلَامُ يَغْنَمُ لِوَصْفٍ لَا الرُّوْيَةَ

وَمَحَلُّهُ^(٦) حَيْثُ لَمْ يَكُنْ رَأْسُ الْمَالِ^(٧) مَعِيّاً مَدَّاءً ، وَحَيْثُ^(٨) يُؤْكَلُ مِنْ

(١) صحيح من حال (٦٢١٤) ، مسند أحمد (٢٤٨٦) عن ابن عباس رضي الله عنهما وليس
بمعد ، مَرَحَمُ اللَّهِ مُوسَى ، وَهُوَ أَخْرَجَهُ الْحَاكِمُ (٢٨٠ ٢) ، هَذَا لِرُفْعِهِ فِي الْحَاشِيَةِ عَلَى
سَبْحِ الْعَبِيدِ (٧٨١ ٦) (وَهَذَا فِي مَحَلِّهِ أَيْضاً فِي بَيْعِهِ ، وَكَانَ رُوْيَهُ أُخْرَى ،
فَإِذَا رَأَى

(٢) فِي (١٦/٥-١٦).

(٣) رَجَعَ السَّهْلُ لِمَا فِي حَلَالِ الْأَنْوَاحِ ، مَالَهُ (١٦٥)

(٤) قَوْلُهُ ، وَأَنَّ مَا لَا يُشْرَطُ فِيهِ (أَيْ عَقْدٌ عَلَى بَيْعِهِ) (أَنْ كُلَّ عَقْدٍ سَرَّحَتْ فِي رُوْيِهِ
لَا يَصْخُ مِنَ الْأَعْمَى) . هَاشِي (خ)

(٥) قَوْلُهُ (وَمَحَلُّهُ) أَيْ مَحَلُّ صَحَّةِ سَلِمَ الْأَعْمَى كَرْدِي

(٦) فِي (بِأَوَّلِ) (وَأَوَّلِ) (وَأَوَّلِ) (وَأَوَّلِ) (وَأَوَّلِ) (وَأَوَّلِ) (وَأَوَّلِ) (وَأَوَّلِ) (وَأَوَّلِ) (وَأَوَّلِ)

(٧) وَفَوْرُهُ (وَحَيْثُ) مَعْدَهُ وَحَيْثُ لَمْ يَكُنْ رَأْسُ الْمَالِ مَعْدَهُ وَصَحَّ عَقْدُهُ لَمْ يَصْخُ مَعْدَهُ
لَا يَصْخُ ، لِأَنَّ شَرْطَ فَصْلِ الْمَقُولِ أَنْ يَكُونَ حَرْثٌ ، فَيُؤْكَلُ مِنْ بَعْضِهِ نَظَرًا كَمَا هُوَ صَحَّ
بِهِ ، أَوْ مِنْ بَعْضِهِ نَظَرًا كَمَا هُوَ صَحَّ كَرْدِي عَمَّا سَمِعْتُ (٢٧٠ ٤) (قَوْلُهُ
وَحَيْثُ أَيْ حَيْثُ صَحَّ سَلِمَ بَلَدٌ كَانَ رَأْسُ الْمَالِ فِي أَمْرِهِ)

لا يصحُّ بيعُ الماء من نحو نهرٍ أو شَرٍّ وحده مطلقاً ، لئلاَّ يجهل به ، وإنَّ محلَّ بيعِ الماء إنَّ مُلِكَتْ ووقع البيعُ على حراره أو بعضٍ منه معيَّن صح ، ودخل الماء كنهه أو ما يَحْصُرُ ذلك المعين ، وإن سمَّيْتَهُ هو^(١) بل ما يصلُّ إليه لم يدخل الماء ملكاً ، بل استحقاقُ الأرض الشرب منه

ومرعي (ركه الساب) ما به تعتق بذلك^(٢)

• • •

• الفقه الكبير (٢ / ١٥٥ - ٢٤٨)

(١) أي : جاريةً أو راكداً . (ش : ٢٧١ / ٤)

(٢) معطوف على قوله (الساب) وبولاه (هو) أي : محل بيع الماء هامش (ح)

(٣) في (٣ / ٢٠٥ - ٢٠٦)

بَابُ الرِّبَا

(باب الربا)

بكر لراء والقصر ، ومسحها ولمذ ، وألفه بدل من واو ، ويكثت بهما وبالياء

وهو لغة الريدة ، وشرعاً قال الروياني عدة على عوض مخصوص غير معلوم التماثل في معيار الشرع حالة العقد ، أو مع تأخير في استلئ أو أحدهما^(١) والأصل في تحريمه وأنه من أكر الكنائز الكتاب ، والسنة^(٢) ، وإجماع قيل ولم يحل في شريعة قط ، ولم يؤد الله تعالى في كونه عاصياً بالتحريم غير آكله^(٣) .

ومن ثم قيل إنه علامة على سوء العاقبة ، كبدائه^(٤) أولاء الله تعالى^(٥) فإنه

(١) لم أحد قول الروياني في بحر سمع استطوع ، ولعل من حذر رحمه الله تعالى عنه عن إجماع المجموع السكتي ، قال فيه (قال الروياني هل الربا في الشرع اسم لمعناه عوض بعوض مخصوص إلى غيره ، ولعمري في كتب الروياني لأخرى والله أعلم وكلام بروياني في البحر (٢٠١ ٢) هكذا (الربا اسم للريدة وبفضل من طريق لغة (السر))

(٢) أن الكتاب قوله تعالى ﴿ وَنَحْنُ لَهُ كَنُيْعٌ وَحَرَمٌ رِيبًا ﴾ [البقرة : ٢٧٥] وغيره ، وأما سبه فمن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال : « اخْتَوَا الشَّيْخُ الْمُؤْتَقَاتِ » وذكر منها : « اكُلْ لَرَبَا » أخرجه البخاري (٢٧٦٦) ، ومسلم (٨٩) وعن جابر رضي الله عنه عن رسول الله ﷺ كل امرئ وموكله وكان وشاهدته ، وكان « هُم سَوَاء » أخرجه مسلم (١٥٩٨)

(٣) كما في قوله تعالى ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا مَنَعَكُمْ ذَوَاتُكُمْ وَأَمْوَالُكُمْ مِمَّا تَتْلُونَ كِتَابَ اللَّهِ أَنْ تُؤْخِرُوا عَنْهَا حَتَّى تَقُولُوا هَذِهِ نَتْلُوهُ ﴾ [البقرة : ٢٧٨-٢٧٩] .

(٤) وفي (أ) : (كابداه) .

(٥) أي ولو أمواتاً ، (ش : ٢٧٢/٢) .

صح فيها^(١) الأبدان بدك

ومحرمته معندي^(٢) ، وما أندي له إبعاصلح حكمة لا عله

وهو يفرق فصل^(٣) ، بأن يريد أحد العوضين ، ومنه ربما يفرض ، بأن يشترط^(٤)

فيه ما فيه نفع للمقرض غير نحو الرهن .

أو ربما يبد^(٥) ، بأن يفرض أحدهما محلل بعد قبل التفاضل^(٦)

أو ربما يبد^(٧) ، بأن يشترط^(٨) أحل في أحد العوضين ، وكلها مجمع عليها^(٩)

والقصد بهذا الباب : بيان ما تغتر في بيع الربوي زيادة على ما مر^(١٠) .

ثم العوضان^(١١) :

إن اتفقا حساً شرط^(١٢) ثلاثة شروط^(١٣) ، أو علة - وهي اطعم

(١) في من يدينه أو يدينه الله (ش ٢ ٢٧٢) وفي (هـ) وحدث في حديث أبي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله ﷺ : إن الله قال من عدى لي ولتأخذ منه بالعزب . . . الحديث ، أخرجه البخاري (٦٥٠٢)

(٢) ما لربنا قوله (ومحرمته معندي) أي لا يسب ، ومن يدينه في (لوصوه) ما كمن نصلي ، كردي

(٣) وفي (ب) و(ع) : (بشروط) .

(٤) قوله (بأن يفرض) أي مفيد أو من أحدهما كردي

(٥) في (ب) و(ع) و(د) و(س) و(ع) و(هـ) (بشروط)

(٦) أي على مطلقها (ش ٢ ٢٧٣) قوله (كلها مجمع عليها) أي كل لأقسام حرة بالإجماع - كردي

(٧) قوله : (على ما مر) أي : من شروط البيع - كردي

(٨) قوله (ثم العوضان) أي العوضان الربويان كردي (ش ٢ ٢٧٣) (قوله : ثم العوضان أي : النفس والنفس)

(٩) وفي (أ) : (اشترطته) .

(١٠) قوله (شروط ثلاثة) محرم مفيد انفصال ، والثالث - وهو دفع ثمن وسد لأجل - والتعريف قبل التفاضل - كردي

إذا بيع الطعام للطعام ، وإن كان حلاً

وبعده^(١) - بشرط شرطان ، وإلا ؛ كبيع طعام بغيره أو ثوب ، أو حيوان
بحيوان ونحوه - لم يشترط شيء^(٢) من ثلثه

إذا عينت ذلك عينت أنه (إذا بيع الطعام بالطعام) أو ابتعد ببعده ، كما
يأتي^(٣) (إن كانا) أي : الثمن والمشتري - ووقع في بعض نسخ بلا (أنف) وهو
وسد - (حلاً) واحداً ؛ لأن جمعها اسم خاص من أول دحولهما في رن ،
و شريك فيه شراكاً معنوياً^(٤) ، كسر^(٥) معنوي ورزني^(٦)

وحزح (الحاصل) العدم ، كحدث ، وبما بعده^(٧) لأدق ، فيها
حدث في الربا قبل طرؤ هذا الاسم^(٨) لها ، فهي أحسن ، كأصوب ،
وبالأخير^(٩) الطيخ الهدئي^(١٠) والأصغر ، فبهما حسن^(١١) ، والتمز ولحور

(١) بتقسيم ، ووقع ش معني (و) (ش : ٢٧٣ / ٤)

(٢) قوله (لم يشترط شيء) محل تفصيل ولنا ، وانظر في بعض كروبي

(٣) في (ص : ٤٧٢-٤٧٣)

(٤) معناه : ما يوضع اسم لحيوية واحد بغيره ، كبيع مثلاً ، أو بغيره
ما يوضع فيه البعد لكل من المعاني بخصوصه فتعدد موضع فيه بتعدد معانيه ، كالأعلام
بشخصه وكثيره ، فبه وضع لكل من أظهر وتخص (ع ش : ٢٧٥ / ٣)

(٥) قال سم على جمع قوله كسر : (ج : أصل الصلابة على ذلك ، أي : أول أي
لأن هذا الاسم حدث لهما بعد دحولهما في باب الربا ، وثوب لهما فيها بغيراً ونحوه ، ويمكن
جواب ربه من وقت دحولهما في باب الربا جمعها اسم خاص ، كما نطعم ، ثم نحلل وان
اختلف الاسم باختلاف الأحوال ، (ع ش : ٢٧٥ / ٣)

(٦) سبق معانيها في (باب ركاة البات) : (٤٠٠ / ٣) .

(٧) وهو قول للشارح (من أول دحولهما في الربا) هامش (و)

(٨) أي : الدقيق ، (ش : ٢٧٣ / ٤)

(٩) وهو قوله : (واشتركا فيه...) إلخ . هامش (ح)

(١٠) أي : الأصغر . (ش : ٢٧٣ / ٤)

عنه بإخراج ، وسجل بحروح بقوله (فإن يلاق الاسم) أي : نطعم ونسمر ونحوه
(ش : ٢٧٣ / ٤) .

أَشْرَطُ الْحُلُولُ ، وَالْمَقَانِئَةُ ، وَالْمَقَانِئَةُ

الهدايا مع سمر وأحور المعروفين ، فإن إطلاق الاسم عليهما^(١) ليس لغوي
مستريحاً بهما ، أي ليس موصوفاً بحقيقة واحدة بل لحقيقتين^(٢) محتنتين
وهذا لصاط^(٣) مع أنه أوسى ما قيل منقصر بالمحوم والألوان ، صدقه عليها
مع أنها أجناس ، كأصولها .

(أشرط الحلول) من أجناس إجماعاً ، لا بشرط المقاصد^(٤) في
أحور^(٥) ، ومن لارمها حلولاً عامة ، فهي أقرب بأحدهما بأحد وبو سيطرة
فحل وهما في المجلس سم تصح

(والمقانيئة) مع لغة بها^(٦) ، وكان فيها خلاف لبعض الصحابة رضي الله
تعالى عنهم^(٧) انقراض وصار لإجماع على خلافه^(٨)

(والمقانيئ) يعني المقاصد الحقيقية ، فلا يكفي نحو قوله^(٩)

نعم ، يكفي ما قص من غير تقدير^(١٠) ، ومع استحقاق البائع للمحس^(١١)

(١) أي على لائس من سنة المذكورة على سورج (ش ٤ : ٢٧٣)

(٢) أي لكل منهما ادع ش وضع لكل (ش ٤ : ٢٧٣)

(٣) أي كثر طعن جميعهما سم خاص (ش ٤ : ٢٧٣)

(٤) صند الإجماع ، (ع ش : ٤٢٥/٣) .

(٥) يأتي قريباً . بعد قول المتن : (والمقانيئ) .

(٦) أي : حال المقد ، (ع ش : ٤٢٥/٣) .

(٧) منهم : عاص رضي الله عنهم ، في أن الأمر لا يرد لرباً ، لا في سنة أخرجه عنه

البحاري (٢١٧٨-٢١٧٩) ، ومسلم (١٥٩٦)

(٨) راجع : السن الكبير (١١/٦٢-٦٦)

(٩) قوله (لا يكفي نحو قوله) أي : وإن حصل بها المقصود في المجلس ، لكن المراد ما

القبض الحقيقي ، وهو : الأحد بحدود اليد ، كردي

(١٠) قوله (من غير تقدير) أي : بعد التمييز بالحل أو التوصل ، لا حصول المقصود ، فالمراد في

المقصود ما يقع بهما لا ما بعد انقضاء أحد ، لما سألني أن قص ما يقع معذوراً لا يكون

إلا بالتقدير ، كما في : شرح الروض ، كردي

(١١) قوله (ومع استحقاق البائع للمحس) أي : حسن البيع في أداء المحس كردي

فإن التفرق ، أو حبس ، كحطه وشعر حار التفاصيل ، واشترط الحول والتفصيل

وب لم تعد صفة التصرف ، كما يأتي^(١)

(قبل التفرق) حتى لو كان^(٢) اعوض معبأ كفي الاستقلال بقصه

ويكفي قص وارثيهما في مجلس العقد بعد موته ومعه^(٣) ، وماذونيهما لا غيرهما^(٤) ولو سدا وموكلا^(٥) ، لأنه نقص عن نفسه قبل تفرقهما لا بعده ، قدرتهما على النقص قبل تفرق الأديس بخلاف الوارث

ولو نقصا لعص صبح فيه ، مرفقا بنقصه

(أو حبس ، كحطه وشعر حار التفاصيل) بهما (وشرط الحول) من الحبس ، كما مر^(٦) (والتفاصيل) يعني النقص ، كما تقرر^(٧) ، للحبر الصحيح أنه صلى الله عليه وسلم قال : الذهب بالذهب ، والفضة بالفضة ، والثر بالثر ، والشعير بالشعير ، والتمر بالتمر ، والملح بالملح مثلاً بمثل سواء

(١) في (ص : ٤٢٤) .

(٢) عنه عنه على النقص لمصرنا من قوله يعني النقص لحكمي (ج ع) (ش : ٤٢٦/٣)

(٣) قوله (ومعه) أي اورثا كانا في مجلس العقد كردي

(٤) ومصر (غيرهما) يرجع إلى (معاوس) كردي

(٥) وموته (وموكلا) اشارة إلى أنه كان العدة كلاً نقص موكله ، أو عدا نقص سده لم يكف ، لأن النقص يعني بمعاقد ، كما يأتي في (موكاله) كردي

(٦) قوله (لأنه) أي كلاً من السد وموكل (يعني عن نفسه) أي لا عن العدة ، ثم ان حصل نقص من لوكل ولعد في المجلس سمعت الصحة ، وإن تفرق قبل تفاصيل

نقص العقد يعني ع شر ، قوله (قبل تفرقهما) أي العاديين الأديس ، رجع بموته (وماذونيهما) (ش : ٢٧٥) قوله (قبل تفرقهما) معنوا (ماذونيهما) أي أد

بهما قبل تفرق العاقدين ، كردي

(٧) في (ص : ٤١٢)

(٨) أي في قوله (يعني نقص لحكمي) (ج ع) (ش : ٢٧٥)

سواء بدأ بيد ، فإذا اختلفت هذه الأقسام فيكون كَيْفَ شُئِمَ إذا كان بدأ بيد^(١)

أي مبدعة ، ومن لا يملكها يحلونها غالباً ، كما مر^(٢) ، بل في روينه مضمناً « عيلاً معيناً »^(٣)

وهي صريحة في اشتراط الحلول ،

وما اعتصم^(٤) ، من شرط اعتصمه ونوع اختلاف العدة^(٥) ، أو كون أحد العوضين غير ربوي ، . غير مراد^(٦) إجماعاً .

ولا زلالي^(٧) شرطاً للصحة ابتداءً ، وانتدب شرطاً للصحة دواماً ، ومن ثم ثبت فيه^(٨) خيار المجلس .

نعم ، التفريق هنا^(٩) مع الإكراه مطلق^(١٠) ؛ لصيق باب الربا ، بخلاف الإحارة^(١١) على ساقص فيها ، حاصل المعتمد منه أنها متى تقيد بعدم

(١) حرجه مسلم (١٥٨٧/١) ، وابن حبان (٥٠١٨) ، وأبو داود (٣٣٥٠) عن عمار بن العاص رضي الله عنه .

(٢) قوله (كما مر) في شرح شرائط الحلول كردي

(٣) صحيح مسلم (١٥٨٧/٨٠) عن عمار بن العاص رضي الله عنه

(٤) أي : الحديث ، (ع ش : ٢٢٧/٣)

(٥) أي : كذهب ويز . (م : ٢٧٥/٤)

(٦) هذا دليل قاطع على أن شمول العبارة بغير المراد لا يقدح في صحتها ، وهذا مما ينعى المصنفين ، (م : ٢٧٥/٤)

(٧) أي : الحلول والسائلة ، (ش : ٢٧٥/٤)

(٨) أي : عقد الربا ، (ع ش : ٢٢٧/٣)

(٩) قوله (التفريق هنا) في محل النص مع الإكراه مطلقاً ، . عن راجع بالأدب كردي

(١٠) راجع « إسهل تصحيح في اختلاف الأشباح » مسأله (٦٧٧)

(١١) قوله (اختلاف لإحارة) وهي التحدير ، وهو إن لم يعتد قبل التصديق ، فهو من كائنات مطلقاً ، بل مطلقاً وعليه موقوف على التصديق وعدمه ، كما قد مر من غنائصا... إلخ ، كردي

وَضَعُوهُ مَا قَصَدَ بِنُظْمِهِ

وقيل استغرق من دوام صحته ، ولأن من بطلانه من حسن الاحكام .
فعلينهما ، ثم يعطى عقد الرضا^{١٢} إن تفرق عن ترصص ، فإن في حدتهما
مقط . (٢٠)

(والطعام) الذي^{١٣} - هو باعتبار قيام الطعام به^{١٤} - أخذ العنبر في
لحمر مسلم ، الطعام بالطعام مثلاً يعني^{١٥}
وتعنى الحكم بمشتق - إذ طعام بمعنى - يذث على بعينه من منه
الاشتقاق^{١٦} .

(ما قصد للطعم) بضم أونه مصدر (طعم) بكسر العين ، أي لضم
الادمي ، بأن يكون أضر مقصده تناول الادمي له وإن لم يأكفه إلا نادر
ي سوط^{١٧} ، أو شاركة فيه الهائم عداً

تسبه في عبارته هذه دور ، لوقوف معرفة طعام على الطعام مع رجوعهما
معنى واحد^{١٨} ، وقد يحل^{١٩} بأن يراد بـ (الطعام) أمر ذهبي يجري فيها الرضا

(١) جمع ، سهل النسخ في خلاف لأشاح - مساله (٦٧٨)

(٢) قوله (معسهما) يعطى عقد الرضا وطريق دفع الإثم يعطى من الرضا كروي

(٣) قوله (و طعام الذي) مد ، حره (أخذ بعين) كروي

(٤) وقوله (ما عدا طعامه) إشارة إلى أن المعنى حقيقة هو طعام ، كما مر ، وسماه طعام
علة مجازاً . كروي .

(٥) صحيح مسلم (١٥٩٢) عن معمر بن عبد الله رضي الله عنه

(٦) قوله (يذث على بعينه من الاشتقاق) يعني - ببيت الحكم على الحشو يذث على غيره
ما حد الاشتقاق وحكمه في بحر (مثلاً يعني) ، والحشو (الطعام بالطعام) وما حد الاشتقاق
الطعام . كروي

(٧) السوط من هذا شجر لأحمر ، عبط ساق ، كثير الحش من قصصه استوحه بمعجم
الوسيط (ص : ٦٩)

(٨) قوله (مع رجوعهما مع واحد) إشارة إلى أن الطعام أي موقوف على بضمه فكون
طعام هو فاعل بضمه . كروي

(٩) وقوله (وقد يحل) في بحث عن دور ، حاصله أن المراد بالطعام الأمر الذي هو به =

اَقْبِيَتْ اَوْ تَصْكُفْ اَوْ يَدُوبُ

أي^(١) : والأعيان الرويَّة ما قصدت لضمم الأدمي (اقباناً) كبر وحمص
وماو عذب : إذ لا يَمُ الاقْبَت إلا به^(٢) ، ونسبه طعماً حاداً في كتاب
والسنة^(٣) .

يَقُلُّ الْعَرَاذِلُ مِمَّا يَسْبُغُ وَإِنْ كَانَتْ فِيهِ مَلُوحَةٌ ؛ لِمَخْرُجِ مَاءِ سَحَرٍ فَقَطْ ،
وَفِيهِ مَطَرٌ ، وَالَّذِي يَنْحُهُ بِطَلِّهِ مَعْرُوفٌ بِدَدٍ (٢٢) أَعْمَدٍ (٢٣)

(او تفکھا) کتھر وزیبہ ، ونیہ وغیرہ دلالت ممتا بقصد بہ قائم او تحل ، او
تحرف او محض ، کسانہ العو کہ الہی کثیر مہا فی (الایمان) والہولاء^(۱)
، او مدونا ، کمالیہ وکل مصدح من الأبریز والہرات^(۲) وسانر الادویہ ،
کرغیرہ وسموہا^(۳) ، وحضیر منی^(۴) او محسوم^(۵) ، ورعتم تسخسہ مصوغ^(۶) ،

• نظم : فالصالح غير الحيوان ولا دور . كروي

مفسر لغت مصنف و ملاحظه : شیخ وحید محمد داور کاتب هاشمی (ک)

(٢) أي - بالجماء - (ش : ٢٧٦/٤)

(۳) و کتاب فروع بحالی ♦ یک عدد ششصد و هشتاد و شش شرب متہ غرض می و من ثم بطعمه
 لایه می ♦ [اسعد ۲۴۹] و ما نسبه وخرج مسلم (۲۲۷۳) عن أبي هريرة رضي الله عنه
 في حديث طويل ، وانه : «بها ما يورث من عاركة ، بها طعام طعم»

(٤) والمراد بـ (بلد العقد) صحته بقاها أو غيرها وقد سمع عنه قوله (بلد العقد) أي
 في بلد ما انتهى عدسكون بما في بلد وعده بولي في حره ولا يجوز من عمره ونظر
 في الأولى ما فيه من أن المراد بالعرف بحرف العدم كما يحد المذهب
 بساغ محله من عمر خطه في محله دار حرق (عشر ١٣٠/٣)

(٥) جمع: مسهل الصبح في حيلاب لأشباح - ١٣٧٩ (٦٧٩)

۱۶. قوله (و هو لا يخطئ على ما هو عليه) (ص ۲۷۶)

(۷) قوله (وایبهارات) البهار : بیت طیب الرائحة ، کردی

(۸) القلوب بها سائر مسخر مع ذواتها من غير ان يكون لها روح (ص ۱۳۷)

(4) والطبيب الإزمي: مع: ي: مع بكرهم: وبنحيف: أاء: و: فريه: روم: كثردي

(۱۰) وظیفہ المحضوم سوخ مس انھیں بکریں بنندوب کا کار می کردی

وَدَعْنُ نَحْوِ خُرُوجٍ^(١) وَوَرْدٍ ، وَلُتَانٍ^(٢) وَجُمُعَةٍ^(٣) ، وَحَثٍ حَتَّالٍ^(٤) ، وَحَدِّ
بَسَوٍ^(٥) ، فَرَبَةٍ صَنَى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَصِيٍّ فِيهِ عَنَى هَدَدٍ لَأَفْسَدَ بِذِكْرِ مِثْلِهَا ،
كَتَمِيحٍ ، فَرَبَةٍ مَصْلُحٍ لِلْعَدَاءِ ، وَلَا فَرْقَ بَيْنَ مَصْلُحِ الْبَدَنِ ، أَوِ الْأَعْدَاءِ بِحِفْظِ
النَّصِيحَةِ ، وَالْأَدْوِيَةِ لِرَدِّهَا .

وَلَمَّا سَمِيتُ بَشَوْرَ الصَّعَامِ فِي (الْأَيْمَانِ) الدَّوَاءِ ، لِأَنَّهُ لَا تُسَمَّى فِي عَرَفٍ مِثْلَهُ
فِي عَيْنِهِ

وَحَرَجَ مَا قَصَدَ (إِلَى آخِرِهِ) نَحْوُ خُرُوجٍ وَوَرْدٍ وَمِثْلِهِ ، وَعُودٍ
وَصَدَلٍ^(٦) ، وَعَسِيرٍ وَمَسْكٍ . وَحَدِيدٍ وَإِنْ تُكُنْ سَعَاً مَا لَهُ يُقْصَدُ لِلْأَكْلِ عَالِيًا^(٧) ،
وَهُوَ نَحْوُ سَمِيحٍ ، وَكَتَابٍ وَحَنَةٍ وَحَنَسٍ يُؤْكَلُ رَحِيماً ، كَقَتٍ^(٨) وَقُصْبٍ عَسِيٍّ مِمَّا
يُؤْكَلُ وَلَا يُقْصَدُ تَنَاوُلُهُ لَهُ^(٩) .

العروج كل شيء صلب مشي ، وسبب عروج على ساق ، ورفع ذوق الساق ، ويدور مدبر
كثيره الحجم ذات فتره رفعة صلبة مرفوعة وهي عنه بالأسفل بمصباحه بواسطة (ص)
(٢٢٨)

(٢) وليلان : شجر ، ولحيث ثمره وهي طيب . كروي

(٣) الجمع ما يجمع من شجر الصفاء . مصباح جده (ص) ٣٤٧

(٤) الحثال : سبب مضروب . ثمره في حجم اليد وقوية ، لها ثبات شديد معزولة . مصباح
الوسيط (ص) ٢٠٢

(٥) تقدم تحريجه أيضاً .

(٦) الصدل : شجر حشيشه طيب برائحة ، ظهر عليها بالذات والاحراق . المصباح بواسطة
(ص) ٥٢٥

(٧) بالنقصي : هو كذا . مصباح يقصد للأكل عداً . كذا بوياء أي في ذات المصباح . نصري
(١٧/٢)

(٨) القت : عصا صلبة ساقية ، وحديدية . وهي : عصب حرس ساق عيشة كلفتة ، فيه أنواع
برع وأخرى منه مربة في خروج والحقول . المصباح بواسطة (ص) ٧١٤

(٩) بقية (هـ) غير موجود في (أ) و (د) و (ر) و (ز) و (ح)

و دقة لأضواء الجحش وخونها وأذهابها أحاس .

ومعومة حر ، كعظم وحر حر لا أكل طريقه الذي تسلبه ولا يضرب ، كم
هو ظاهر
ومطعمه بهامه ب فصد لطعمها وعلب سائلها له ، كعظم صت قد بساوة
الآدمي .

فإن فصد نسوعس فرموتى لا إا غب تناول البهائم له على الأوجه .
فعلیم من هذا ، كقول السابق (أن يكون أظهر مقاصده) إلى آخره .
أقول ريموتى " ، بل من بعض الشرحين إن نصن عى الشعر يفهمه ، لأنه في
مع

(وأدقة الأصوار لمحللة احس وحلولها وأذهابها أحاس) لأن هروغ
أصول محسبه ريموتى ، فأعطت حكم أصولها
ثم كثر حشير لا ماء فيهما واتحد جسهما بشرط فيهما المماثلة ، وكثر حشير
فيهما ماء^١ لا يبع أحدهما بالآخر مطلقاً^٢ ، لأنهما من قاعدة مد عموة^٣
وكثر حشير في أحدهما ماء إن اتحد الحشير لم تبع أحدهما بالآخر ، لمع
الماء المماثلة ، والآ . . . بيع .

(١) قوله (ومعه حر) (مر) ومطعم بهائم معطوف على قوله (بحر حروغ)
(ش : ٢٧٧ / ٤)

(٢) جمع لسهل يصاح في اختلاف الأشباح ، وأنه (٦٨٠) وراجع حديثه بشير من
(٢٧٧ / ٤)

(٣) أي عذب مسدي وع ش عذره اسيد عمر أي عذب . فلو حشير احس فلا
منع فيما يظهر حيث كان الماء غير عذب . انتهى (ش : ٢٧٧ / ٤) وفي بعض النسخ
(فيهما الماء)

(٤) أي . اتحد جسهما أولاً انتهى ع ش (ش : ٢٧٧ / ٤) .

(٥) أي . ودرهم (ش : ٢٧٧ / ٤) .

وَلِشُحُومٍ وَلَاثَانٍ كَذَلِكَ فِي الْأَضْهَرِ

وَالْمُحَانِلَةُ تُعْتَرَى فِي التَّكْبِيلِ

وخرج به (المختلفة الحس) المتحدة بحسب كادته أنواع النجس ، فهي جنس واحد .

وبه (أدهاها) دهن نحو انورد وفسخ^(١) ، فكثرت حسن واحد^(٢) ، لأن أصلها الشيوخ^(٣)

وقول شارح^(٤) بخور بيع^(٥) دهن السفسح بدهن انورد متفصلة^(٦) سمي حملة على دهنين مختلفين^(٧) طُبَّ بهما وإن سمى بفرد ذلك في غير الشيوخ .

(واللحوم والألبان) والأسمان واليوسن كل منها (كذلك) أي أحسن (في الأظهر) كأصولها ، فيجوز بيع لحم أو لسان اسفر بلحم أو لسان متفصلاً ، ولحم ولسان الجواميس مع اسفر ، أو الصان مع لسان حسن وبحث الرركشي في متوليد بين حسنين ، أنه معهما حسن واحد ، فيخرم بيع لحمه بلحم كل ؛ احتياطاً لكتاب الربا

(والممانلة تعتبر في المكبل) كدور في قشره أو لا

(١) السفسح : باب زهرى من حسن مولا من انصبيه السفسحه ، يزرع للريه ويزهره ، عطر الرائحة . المعجم الوسيط (ص : ٧١) .

(٢) أي فصاع بعضها ببعض إن علمت الممانلة (ع ش ٤٣٢/٣)

(٣) الشرح ريب السفسح المعجم الوسيط (ص ٥٠٢)

(٤) وفي (غ) و (ر) : (الشارح) بدل (شارح) .

(٥) وفي (ب) و (ر) و (ص) و (هـ) (بيع نحو دهن) بزيادة (نحو)

(٦) كثر الرأعي (٥٧٢/١)

(٧) أي كشرح وريب ، أقول والمعروف المسموع من جلات دهن انورد أن السفسح يخرج من عسل انورد من غير طرحه في شيء أو طرح شيء منه من نحو السفسح أو شيرحه . وعنه قول الشارح المذكور ظاهراً ، لكن يرد عليه أنه عند لسان ربوك (ش

كَيْلًا ، وَالْمَوْزُونِ وَرَبًّا .

نعم ، محله إن لم يختلف فشره على الأوجه
وليس سائر أنواعه وإن تفاوت بعضها ورباً ، كحلب برائب ، كالزبد الصلب
بالرخو^(١) .

وحب وتبر ، وغل وعصير ، ودهن مانع لا جامد^(٢) على الأوجه .
نعم ، قطع الملح الكبار المسحوق في المكيا^(٣) .. موزونة وإن أمكن
سحقها^(٤) .

(كَيْلًا) ولو بما لا يُعتَادُ ، كقصعة .

(و) في (الموزون) كمد وعمل ودهن جامد^(٥) ، وما يتحامي في المكيا
(ورباً) ولو بقتل^(٦) ، للصر على ذلك في الحرر الصحيح^(٧) .

ولا يخور بيع بعض موزون بعينه كَيْلًا وهو ظاهر ، ولا عكسه وإن كان
أصسط ، لأن العيب في باب الربا التعتد ، ومن ثم كمي الورق باسمه في نحو
الزكاة وأداء المسلم فيه ، لا هنا .

ولا يصر مع الأسوء في الكيل التفاوت ورباً ولا عكسه ، ويؤثر قليل نحو
تراب في وزن لا كيل .

(١) أي ما لم يسه مصحه ، ما حفت وسم به مصحه (ع ش ٤٣٢/٣)

(٢) أي أنه هو في معرفة بور ، كداني (ع ش ٤٣٢/٣)

(٣) سحقه سحقاً دفعه أشد الذق ، المعجم لوسط (ص ٤٢٠)

(٤) قوله (جامد) راجع لكل من العمل والدهن (ع ش ٤٣٢/٣)

(٥) أي من المبراة دو لبراع الطويلة اسمعه أصاماً ، بقل عبيها جسم عمل يسمى برشاه ،
لتعين وزن ما يوزن ، المعجم الوسيط (ص : ٧١٣) .

(٦) عن أبي سعيد ، حمدي رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال : لا تنقو الذهب بالذهب ولا الورق
بالورق ، لا ورباً يوزن ، مثلاً مثلي ، سواء بسواء ، أخرجه البخاري (٢١٧٧) ، ومسلم
(٧٧/١٥٨٤) واللفظ له

وَالْمُعْتَرِ عَدَتْ عَدَّةُ أَهْلِ الْحِجَارِ فِي عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
وَمَا جُهِلَ يُرْعَى فِيهِ عَدَّةُ بِلْدِ السَّعِ .

، (والمعسر) في كون الشيء مكيبلاً أو موروثاً (عالت عدة أهل الحجار في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم) لظهور أنه أطلع عليه وأقره ، فلا عده ما أخذت بعده .

(وما جهل) كونه مكيبلاً أو موروثاً ، أو كون بعائ فيه ^١ أخذت في عهده صلى الله عليه وسلم ، أو وجوده فيه ^٢ بالحجار ، أو غنم وجوده بعده ^٣ ، أو حدوثه بعده ، أو عدم استعمالها فيه ، أو العت فيه ^٤ ولم يمس أو نسي بتغير فيه عرف الحجاز حالة البيع .

فإن سم بكن لهم عرف فيه ^٥ ، فإن كان أكثر حرماً من اسم المعسر فهو موروثاً حرماً ، يد سم يغنم في ذلك العهد يكتل في ذلك ^٦ ، وإلا فهو كمن مثله ، كاللوز أو دونه . . فأمره محتمل .

يكن فاعده أن ما لم يُحدَّ شرعاً يُحكَّم فيه العرف نصبت بأنه (يرعى) ^٧
فيه عدة بلد السع (حالة البيع ، فإن احتلقت بالذي يظهر اعتبار الأعلت

(١) وفي (ا) و (ج) ، (ا د) و (س) و (ع) وفي (هـ) نسخة (سطوع لعله) (هل) حب من الشرح ، وفي (ث) لفظ (أهل) غير موجودة

(٢) أي : فيما جهل كونه . . إلخ . هامش (خ) .

(٣) أي : في عهده . (ش : ٢٧٨/٤) .

(٤) أي : بعير الحجار فقط ، (ش : ٢٧٨/٤) .

(٥) عصب في قوله (عدم استعمالها فيه) ، وقوله (أو العالت فيه) يرجع إلى (عهده)

هامش (خ) .

(٦) أي : فيما جهل كونه . . إلخ . هامش (خ) .

(٧) بـ : فما هو أكثر حرماً من اسم المعسر بمصدر هامش (ح)

(٨) وفي (ب) و (ج) و (د) و (ر) و (س) و (هـ) و (ط) نسخة لمصره (يرعى)

وفيل الكيل ، وفيل الثور ، وفيل سحير ، وقيل : إن كان له أصل ..
اعسر
ونقد

فيه ، فإن فقد لأعت ألتحر لأكثره " فيها ، فإن لم توجد ح فيه
الكيل وثور

ويظهر في مسعن نظري بلدين محلي العدة سحير أيضا
نسه قوسي هـ " (كيلور) تمت فيه شحيا " ، ولأن فيه ممر " نه
مكسر ، لأن المراد محرد المثل بمائل حرم الثمر لا غير ؛ بدس نعه
لشحن آخر الباب على أنه مكيل " (٥) .

(وفيل الكيل) لأنه الأعت فيما ورد " (وفيل الثور) لأنه صسط
(وفيل سحير) مساوي " (وفيل إن كان له أصل) معنوم المعيار
(اعسر) أصله ، فعله دهن المسم مكيل ، ودهن الثور مورون ، كذا
وقع لغير واحد من شراح ، وهو بناء على أنه مورون ، وقد مر أن الذي عليه
الشيخان خلافه (٨) .

(والنقد) أي بدهن وانقصة ولو غير مصروس ، وتخصيصه بالمضروب
مبحور في عرف لفهاء ، وعلّة الربا فيه جوهرية الثمن " (٩) ، فلا ريب في المدوس

(١) قوله . (به) ليس في بعض النسخ

(٢) قوله (مساوي هـ) بناء على قوله (فإن كان منه كيلور) كردي

(٣) أسنى المطالب (٥٧/٤)

(٤) قوله (ممر) أراد به قوله (كيلور) في شرح (في المكمل) كردي

(٥) أسنى المطالب (٧٠ : ٤) ، روضة القاص (٦١/٣) ، الشرح بغير ٩٩ ، ٤

(٦) أي ، فيه النص . انتهى بهاية . (ش : ٢٧٩/٤)

(٧) أي : لتعادل وجهيهما . انتهى محلي . (ش : ٢٧٩/٤)

(٨) أي : أمّا

(٩) قوله (جوهرية الثمن) أي صلاحه منه غالب كردي وعادة علي شرمسي =

بمقد كطعام طعام

ويزباع حرافاً تخمناً لم يصح وإن حرراً سواء

وإن راحب (بالتقد كطعام طعام) في جميع ما مر . وفي ذهب بمشه أو قصه
بمشه تغسر الثلاثة ، وفي أحدهما بالآخر يغسر شرطان ، وهذا ينشئ حرفاً .

ولا فرق فيه وبين مر^(١) ليس كون بموصفين معيشتين أو في الدقة ، أو أحدهما
معياً والآخر في الدقة ، كما يغتفك هذا بما صفه كذا في دمك ، ثم تغتفر
ويقبض قبل التفرق .

وبخور إطلاق الدرهم والدينار إذا كان في بلد عت مصط

لا يغتفك ما بدلتك بما في دمي ، لأنه بيع دين بدين ، ولا نظر في هذا
لأن لتميز أحد العوصس بزيادة قيمة ولا صنعة^(٢)

(ولو باع) طعاماً أو بقدة بحسه وقد ساء في ميران مثلاً ومقص عنه في
حر^(٣) ، أو (حرافاً) بثلاث الحيم (تحمياً) أي حرراً لتساوي وإن علب
على طه ديك بالاحتهاد (لم يصح وإن حرراً سواء) لتحمل بالمماننة حال
العقد^(٤) .

وغترح بد (تحمياً) ما لو باع صرة بر مثلاً صفري بكيها من كبرى ، أو
صرة بأخرى مكابلة أو كيلاً بكيلاً ، أو صرة درايم بأخرى موارنة أو ورماً
بورب فيصح إن تساوي^(٥) ، وإلا فلا

(١) قوله (جوهرية انتهى) أي عونه وشرحه (وعادة الشرطي (ش

(٢) وفي عدة معصم كونه ثماً بأصل حقيقته انتهى)

(٣) أي في بيع المعد بالمعد ، وفي بيع الطعام بالطعام (ش (٢٧٩،٤)

(٤) قوله (ولا صنعة) حتى لو اشترى بدينير ذهباً بمصروعاً منه أصناف الدينير

المماننة ، ولا نظر إلى الصيغة ، كزدي .

(٥) وفي (ض) والمطبوعات : (أخرى) .

(٦) وفي (ز) : (حالة العقد)

(٧) قوله (إن تساوي) مدعونه (أو صرة بأخرى مكابلة) إلح (ش (٢٧٩،٤)

وَتُعْتَبَرُ الْمُعَانَلَةُ وَقَتَ الْحَمَافِ .

وَيُكْفَى قَصَصُهُمَا فِي كِلَاهُمَا وَوَرَيْهُمَا ؛ كَمَا غَنِمَ مَقَرٌ^(١) ، وَمَا لَوْ عَلِمَا وَبَوَّ
بِإِحْبَارٍ نَاسٍ بَهُمَا أَوْ أَحَدَهُمَا^(٢) لِلْآخِرِ وَفَدَّ صَدَقَةً تَعَاثُهُمَا قَبْلَ اسْبَحٍ^(٣) ثُمَّ سَدَعَ
وَبَدَعَ حَرَاماً قَوِيَهُ بَصَحُ

وَقَصِيَّةُ قَوْلِهِمْ (قَبْلَ الْبَيْعِ) أَنَّهُ لَا يَنْدُ مِنْ عَدَمِهِمَا بَدَكَ عَدَّ اسْتِدَاءِ النِّقْطِ
بِالصَّبِيحَةِ

وَأَعْلَمُ أَنَّ الْمُعَانَلَةَ لَا تَحَقُّقُ إِلَّا فِي كَامِبِينَ ، وَصَانِطُ الْكَمَالِ أَوْ يَكُونُ
شَيْءٌ نَحِثٌ يَصْنَعُ لِلْآخِرِ ؛ كَسَمَرٍ ، أَوْ تَهَيُّاً لِأَكْثَرِ الْأَسْمَاعَاتِ بِهِ ؛ كَلِسِي
(وَ) مِنْ ثُمَّ لَا (مَعْرِ لِمُعَانَلَةِ) فِي نَحْوِ حَتٍّ وَلَحِيمٍ وَنَحْوِ^(٤) إِلَّا (وَقَتِ
لِحَمَافِ) لِنَصِيرِ كَامِلًا

وَيُشْتَرَطُ مَعَ ذَلِكَ عَدَمُ بَرَعِ بَوِي السَّمَرِ ؛ لِأَنَّهُ يُعَرِّضُهُ لِنَفْسَادٍ عَالِيٍّ ، فَلَا عِمْرَةَ
مُخْلَافَةٍ^(٥) فِي مَعْصَرِ اسْوَحِي إِلَّا عَلَى مَا يَأْتِي عَنْ جَمْعٍ فِي نَحْوِ^(٦) الْفَتَاءِ ، وَلَا يُؤَثِّرُ
ذَلِكَ^(٧) فِي نَحْوِ خَوْخٍ وَمَشْمَشٍ .

(١) قوله . (معاصر) في شرح . (والتأليف) . كردي

(٢) أي : إخبار أحدهما للآخر

(٣) قوله (وقد صدقة) أي : وإن كان ثمة صدق في كل من بعده من السحر بفتح الهمزة معحر
بكره . قوله (معانتهما) معنونه قوته (علم) . وقوله (قبل اسبح) طرف به
(ش : ٢٨٠ / ٤)

(٤) قوله (ونحو) هو بالفتح كما بهجه قوته (لا وقت الحفاف) أدلوه قرى بالفتح ثم بكره
بقوته (لا وقت الحفاف) معنى ناسه للسمر (ع ش : ١٣٤ / ٣) وفي المطبوعات
(و) : (ونحو) بالفتح

(٥) قوله ، فلا عيرة بخلافه (أي : بخلاف العرض لنفساد ولا نشاء من (لا عيرة) معنى في
نحو الفتاء يعتبر عدم العرض للنفساد كردي .

(٦) قوله (فلا عيرة) أي : فلا باع بمعه معصر ، وقوته (إلا على ما يأتي في نحو
إبح : أي : فبحور بيع بمعه معصر ، وهو الراجح إلا في (ع ش : ١٣٥ / ٣)

(٧) (و) (دا) في (ذلك) بشاره إلى بوع النوى كردي

فلا يباع رطبت برطب ولا سقر ، ولا عث معيب ولا برسب

منها ، ولكن أقرنها الأول^(١) ، لأن كمال الأخيرين يعدده بعدد احوئهما معنوم من امر في هذا الباب ، فلا تخف ذكره بخلاف العراقي^(٢)

وأبصار فهي رخصة أبحاث مع عدم الكمال فيها عند اسم خلافتهم فكانت أحق بالامتناء ، من رنما بد نظرا بهذا^(٣) ثم يصح استثناء غيرها ، فاملة

وإذا تقرر شرط المماثلة وقت الحذف (فلا يباع) خلافا للعربي ، كالأنتم الثلاثة (رطب برطب) بفتح الراءين وصفتهما ، وعبه^(٤) يدل السياق^(٥) .

(ولا نمر ، ولا عيب معيب ولا برسب) ولا تنزئ نثر ولا برطب ولا نمر ، ولا طلع ياب بأحدها^(٦) ولا يمشه ، للجهل الآن بالمماثلة وقت الحذف ، وقد صح أنه صلى الله عليه وسلم مثل عن بيع رطب بالنمر ، فقال « أَيْقُصُ الرُّطْبُ إِذَا بَسَّ^(٧) » فأنوا بمع ، فهي عن ذلك^(٨)

أشار بقوله « أَيْقُصُ » إلى آخره إلى عذر المماثلة عند الحذف ، وإلا فسقص أوضح من أن يسأل عنه

(١) أي استثناء المرايا ، (ش : ٢٨٠ / ٤) .

(٢) أي قولها لم نعم مع هذا ، بل في (باب بيع الأصوب) (ش : ٢٨٠ / ٤)

(٣) قوله (د نمر بهذا أي لعدم كمال كردي وعده) (ش : ٢٨٠ / ٤) (أي تكونها رخصة خارجة عن القواعد) .

(٤) قوله (وعبه) أي وعى عبه (بدش : ١٥١) كردي

(٥) قوله (ساق أي قوله) (ولا يمشه) (ش : ٢٨١ / ٤)

(٦) قوله (لا طلع ياب بأحدها) أي يوجد من رطب والنمر ، أحمر ر عن طلع لذكر قوله بحور كردي وعد علي الشراعتي (٣ / ٤٣٦) قوله (بأحدها) أي الثلاثة

وهي (برطب والنمر) وهي (ج) (د) (هـ) (بأحدها) (بدش : ١٥١)

(٧) أخرجه ابن حبان (٥٠٠٣) ، والبيهقي في المجازة (٣ / ١٥٥) (٩٥١) ، وحاكم (٣٨٢) ، وصح (١٣٦) ، وأبو ذر (٣٣٥٩) ، والترمذي (١٢٦٨) ، وسنن

(٤٥٤٥) ، و (ر : ٢٦٤) عن سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه

وما لا حفاف له ؛ كالفداء والعيب الذي لا يربط لا يباع أصلاً ، وفي قول
نكهي مماثلته رطاً

ولا نكهي مماثلته الذقيق والشوب والحبر .

(وما لا حفاف له ؛ كالفداء) بكسر الفاء ، وبالمثناة وسماً (والعيب الذي لا يربط) والحبس والبيع^(١) وإن شُرِعَ فبهما (لا يباع) بضم الباء (بعضه بعضاً) أصلاً (لعذر يعلم بالمماثلة فيه .

معهم ؛ الرتوتون يُباع بعضه بعضاً حال أسودده وبصحته ؛ لأنه كمن ، على أنه
بيل لا يُنتنى ؛ لأن رطوته ربه وليس فيه مابة أصلاً

وطاهر المتن أنه لا عرة بما يُحذف من نحو الفداء ، ويُوجّه بأسطر منه
لعلب ، لكن اغتره جمع متفدّون ، ورَجَحَهُ الشُّكِيُّ^(٢)

(وفي قول) محرّج (نكهي^(٣) ممانته رطاً) كسر ، ونحو بوضوح
العرف ، فعليه يُباع بعضه بعضاً وإن أمكن كبه

(ولا نكهي ممانته) المتولد من الحث نحو (الذقيق والسويق) وهو دقيق
لشعير ، والشا^(٤) (والحبر) فلا يُباع شيء منها بمثله ولا بأصله ؛ لتفاوت بعمومته
الدقيق وتأثير نار الحبر ، بخلافه^(٥) سحائه ؛ لأنها ليست ربوة ؛ كفسوس^(٦) لم
ينق فيه لب أصلاً .

(١) قوله (والحبس) هو انحر من لصح ، (والبيع) من البع كروي

(٢) تكملة المجموع (١٠ / ٢٧٣-٢٧٧) .

٣ (ب) و (ح) (أنه نكهي) بربده (أنه) في المص

(٤) قوله (رث) بالنصر عطف على (الذقيق) (ش) (٢٨١ / ٤) الشا ما يعمل من
الحنطة فارسي معرب - المصباح المنير (ص : ٦٠٦)

(٥) قوله (بخلافه) الصبر يرجع إلى (الدقيق) كروي

(٦) قوله (كفسوس) بكسر الواو ، لأن فعله لازم (ش) (٢٨١ / ٤) الثوم الذوق الذي
يأكل الحب والحب ، الواحدة (شوبة) ، (وأمس) بالالف ، (و) (موسم) بالشديد (١٥)
وقع فيه الثوم - المصباح المنير (ص : ٢٩٥) باختصار .

وفي النسخ : ساء أو شئناً أو محبصاً صافياً ، .

نعم بحثه مفصلاً ، لأنهما حسب الأمر في الماء في لسانه ، صفة
والمنصوص^(١) برؤته . عجب^(٢) ، فإن هذا معنونه من قوله لا يباع شيء ساء
نجد منه لشامل للكامل وعبره

والعجب والرست حسن واحد ، فالسجدة من أحدهما كسجدة من الآخر

نبيه يؤخذ من كلامهما المذكور أن محل مبيع مع شيء ساء نجد منه
ما لم يكون كاملين ويفرط^(٣) الصوت^(٤) بهما فيما ذكر

(و) نغتر (في النسخ) أي في مهنة هذا الجنس المشتمل على لبي وغيره
(سأ أو سماً أو محبصاً) شرط أن يكون كل منهما (صافياً) من الماء مثلاً ،
فيحوز بيع بعض أنواع النسخ متى لم يكن بالدر بعض كلاً بعد مكوثه رغوته وإن
كان الحائر^(٥) أثقل وزن

أما ما فيه ماء فلا يباع مثله ولا بحالتيه ، وقيد السكي^(٦) وغيره بغير ماء
يسير ، ويظهر حملته على يسير لا يؤثر في الكيل ، قال^(٧) ونغتر في المحبص
الحالي من الماء ألا يكون فيه رُبْد^(٨) ، وإلا . . لم يباع مثله ولا يرُند ولا يسمي .

(١) روضة الطالبين (٢/٦٠) ، الشرح الكبير (٤/٩٧) .

(٢) قوله (وهو بعد سببه) وهو مندأ ، و (بعد سببه) معنن بالحر ، والحر (عجب)
كردى .

(٣) وفي (س) و (ص) وانطويعه سميرته وسكته (أو يفرط)

(٤) قوله (ويفرط الصوت) أي والمحد ، أي كملين حانه كونهما مفرطاً سهما الصوت ، بل
سم يكون كاملين ، أو لم يفرط لتفاوت بينهما ، فإن كان كملين وأفرط الصوت سهما لم
يمسح بيع ، كما عدم من كلامهما ، فس ردحرم السكي نقافاً ، ولا يباع هذا ما يأتي ، من
عدم حوز بيع النسخ بما يؤخذ منه ، لأنه من قبيل ما لم يفرط لتفاوت سهما كردى

(٥) حتر النسخ وغيره نخر رشت . المصباح المير (ص : ١٦٤) . باختصار .

(٦) وقوله : (وقيد السكي) أي : قيد الماء الذي فيه ، كردى .

(٧) أي : السكي . (ش : ٢٨٣/٤) .

(٨) الرُبْد ما يشرح بالمحبص من س يغزو العم المصباح المير (ص : ٢٥٠)

ولا تكفي الممانعة في سائر أحواله ، كالتحريك والاقط
ولا تكفي ممانعة ما أثرت فيه تارة بالقطع أو القلي أو شئ

لأنه من عدة مذعورة ، لا لعدم كمانه ^(١) ، بل
وفيه نظر ، إذ المحض اسم بما يقع رتبته فلا تختل لما ذكره ، على أن يكون
ربيد في النسب لا يعتبر ^(٢) ، ككثيرون الشرح في المسمم باسم
ثم جعل اسم به ^(٣) فسمما ليس ، مع أنه قسم منه العراذ أنه دعا ،
ما حدث له من محض صار كأنه قسم وإن كان في الحقيقة فساد ، فاندفع
اعتراض جمع من الشراح بذلك .

(ولا تكفي الممانعة في سائر) أي باقي (أحواله) كالحي والاقط
والمنضرب والربيد ، لمحاظته لإنبحة أو اسمع ، أو الدقيق أو المحض ^(٤) ، فلا
يخوز بيع كل منها بعينه ولا يحاصي ، بل جعل ممانعة ، ولا بيع ربيد سمي ،
ولا لبن بما اتحدت به ، كسمي ومحيط .

(ولا تكفي ممانعة ما أثرت فيه بالقطع أو القلي) كالسم
(أو شئ) كالسم ، أو بعدد ^(٥) ، كالنفس ^(٦) والمسكر ، والفايد ^(٧)

(١) تكملة المجموع (١١٣/١١)

(٢) قوله (على أن يكون ربيد) أي محل دمل ، لأنه جاء كمون ربيد فيه وعدم سوره عن
فيه لاح ، رب لا محض ، وأما بعد محضه فقد سحر الربيد وخرج عن كمون ، فصار
كسبح محض فكيف يتم بعينه ، لا كشرح كامن في سمي ، فامل (ص ٢٠٢)
(٣) وقوله : (ثم جعل القليل) أي : للمخيف ، كروي .

(٤) قوله (المحض لا يحد) أي ليس (أو اسمع) أي لاقط (أو يدور) أي يصول ،
محض أي ربيد ، والمصل ما كان من لاقط دمل وعصر ، والخائر ليس بعصا .
والمخيف : المني الذي أعده ربيد ، كروي .

(٥) معطوف على قوله . (بالقطع) ، هاش (و)

(٦) الدس غسل سم ، وييسل من الرصص المعجم الأوسط (ص ٣٧٠) بعد الدس
عطف . القاموس المحيط (٦٠٤/١) .

(٧) الفايد : سراج من المحن يعمل من القنداق ، تصحح لمر (ص ٤٨١) وفيه د =

ولا يضر تأثير سمير كاعسل ولسم
وإد جمع الصفة

وإنما^(١) ، فلا يساغ بعض منها بمثلها ، بحذف الهمزة ، بخلاف تأثير

وإنما صيغ سلم في نحو هذه الأربعة^(٢) ، نظاره باره ، في اصطلاحه ،
لأنه أوسع

وحرح به الطح (وما بعده) تعلّي في لواء ، فيسغ ماء تغلي بمثله
(ولا يضر تأثير سمير) تأثير (كاعسل ولسم) ثمران بها عن اشمع
ونس^(٣) ، فيساغ كلّ منهما بمثله بعد اسمير لا فيه ، للحذف الهمالة
وفي الحواهر ، لو عقدب البار^(٤) أجزاء السمن ؛ أي إن تصوّر ذلك
به يتّبع بعضه بعض

(وإذا جمعت الصفة) أي عقد السبع ، سمي بذلك لأن كلّ من العقدين
كان يصفق يد الآخر عند السبع

وحرح بهذا^(٥) تعذّده بتفصيل الثمن ؛ كـ يغث هذا بهذا ، وهذا بهذا ،
ولا يخري فيه القاعدة الآتية^(٦) ، بخلافه^(٧) تعذّد الدائع أو المشري
وبحث بعضهم أنّ به انفصال كذكره ، وفيه نظر وإن أقرّه جمع ؛ لما مرّ أنّه

(١) (ب) (٢) (٣) (٤) (٥) (٦) (٧) (٨) (٩) (١٠) (١١) (١٢) (١٣) (١٤) (١٥) (١٦) (١٧) (١٨) (١٩) (٢٠) (٢١) (٢٢) (٢٣) (٢٤) (٢٥) (٢٦) (٢٧) (٢٨) (٢٩) (٣٠) (٣١) (٣٢) (٣٣) (٣٤) (٣٥) (٣٦) (٣٧) (٣٨) (٣٩) (٤٠) (٤١) (٤٢) (٤٣) (٤٤) (٤٥) (٤٦) (٤٧) (٤٨) (٤٩) (٥٠) (٥١) (٥٢) (٥٣) (٥٤) (٥٥) (٥٦) (٥٧) (٥٨) (٥٩) (٦٠) (٦١) (٦٢) (٦٣) (٦٤) (٦٥) (٦٦) (٦٧) (٦٨) (٦٩) (٧٠) (٧١) (٧٢) (٧٣) (٧٤) (٧٥) (٧٦) (٧٧) (٧٨) (٧٩) (٨٠) (٨١) (٨٢) (٨٣) (٨٤) (٨٥) (٨٦) (٨٧) (٨٨) (٨٩) (٩٠) (٩١) (٩٢) (٩٣) (٩٤) (٩٥) (٩٦) (٩٧) (٩٨) (٩٩) (١٠٠) (١٠١) (١٠٢) (١٠٣) (١٠٤) (١٠٥) (١٠٦) (١٠٧) (١٠٨) (١٠٩) (١١٠) (١١١) (١١٢) (١١٣) (١١٤) (١١٥) (١١٦) (١١٧) (١١٨) (١١٩) (١٢٠) (١٢١) (١٢٢) (١٢٣) (١٢٤) (١٢٥) (١٢٦) (١٢٧) (١٢٨) (١٢٩) (١٣٠) (١٣١) (١٣٢) (١٣٣) (١٣٤) (١٣٥) (١٣٦) (١٣٧) (١٣٨) (١٣٩) (١٤٠) (١٤١) (١٤٢) (١٤٣) (١٤٤) (١٤٥) (١٤٦) (١٤٧) (١٤٨) (١٤٩) (١٥٠) (١٥١) (١٥٢) (١٥٣) (١٥٤) (١٥٥) (١٥٦) (١٥٧) (١٥٨) (١٥٩) (١٦٠) (١٦١) (١٦٢) (١٦٣) (١٦٤) (١٦٥) (١٦٦) (١٦٧) (١٦٨) (١٦٩) (١٧٠) (١٧١) (١٧٢) (١٧٣) (١٧٤) (١٧٥) (١٧٦) (١٧٧) (١٧٨) (١٧٩) (١٨٠) (١٨١) (١٨٢) (١٨٣) (١٨٤) (١٨٥) (١٨٦) (١٨٧) (١٨٨) (١٨٩) (١٩٠) (١٩١) (١٩٢) (١٩٣) (١٩٤) (١٩٥) (١٩٦) (١٩٧) (١٩٨) (١٩٩) (٢٠٠) (٢٠١) (٢٠٢) (٢٠٣) (٢٠٤) (٢٠٥) (٢٠٦) (٢٠٧) (٢٠٨) (٢٠٩) (٢١٠) (٢١١) (٢١٢) (٢١٣) (٢١٤) (٢١٥) (٢١٦) (٢١٧) (٢١٨) (٢١٩) (٢٢٠) (٢٢١) (٢٢٢) (٢٢٣) (٢٢٤) (٢٢٥) (٢٢٦) (٢٢٧) (٢٢٨) (٢٢٩) (٢٣٠) (٢٣١) (٢٣٢) (٢٣٣) (٢٣٤) (٢٣٥) (٢٣٦) (٢٣٧) (٢٣٨) (٢٣٩) (٢٤٠) (٢٤١) (٢٤٢) (٢٤٣) (٢٤٤) (٢٤٥) (٢٤٦) (٢٤٧) (٢٤٨) (٢٤٩) (٢٥٠) (٢٥١) (٢٥٢) (٢٥٣) (٢٥٤) (٢٥٥) (٢٥٦) (٢٥٧) (٢٥٨) (٢٥٩) (٢٦٠) (٢٦١) (٢٦٢) (٢٦٣) (٢٦٤) (٢٦٥) (٢٦٦) (٢٦٧) (٢٦٨) (٢٦٩) (٢٧٠) (٢٧١) (٢٧٢) (٢٧٣) (٢٧٤) (٢٧٥) (٢٧٦) (٢٧٧) (٢٧٨) (٢٧٩) (٢٨٠) (٢٨١) (٢٨٢) (٢٨٣) (٢٨٤) (٢٨٥) (٢٨٦) (٢٨٧) (٢٨٨) (٢٨٩) (٢٩٠) (٢٩١) (٢٩٢) (٢٩٣) (٢٩٤) (٢٩٥) (٢٩٦) (٢٩٧) (٢٩٨) (٢٩٩) (٣٠٠) (٣٠١) (٣٠٢) (٣٠٣) (٣٠٤) (٣٠٥) (٣٠٦) (٣٠٧) (٣٠٨) (٣٠٩) (٣١٠) (٣١١) (٣١٢) (٣١٣) (٣١٤) (٣١٥) (٣١٦) (٣١٧) (٣١٨) (٣١٩) (٣٢٠) (٣٢١) (٣٢٢) (٣٢٣) (٣٢٤) (٣٢٥) (٣٢٦) (٣٢٧) (٣٢٨) (٣٢٩) (٣٣٠) (٣٣١) (٣٣٢) (٣٣٣) (٣٣٤) (٣٣٥) (٣٣٦) (٣٣٧) (٣٣٨) (٣٣٩) (٣٤٠) (٣٤١) (٣٤٢) (٣٤٣) (٣٤٤) (٣٤٥) (٣٤٦) (٣٤٧) (٣٤٨) (٣٤٩) (٣٥٠) (٣٥١) (٣٥٢) (٣٥٣) (٣٥٤) (٣٥٥) (٣٥٦) (٣٥٧) (٣٥٨) (٣٥٩) (٣٦٠) (٣٦١) (٣٦٢) (٣٦٣) (٣٦٤) (٣٦٥) (٣٦٦) (٣٦٧) (٣٦٨) (٣٦٩) (٣٧٠) (٣٧١) (٣٧٢) (٣٧٣) (٣٧٤) (٣٧٥) (٣٧٦) (٣٧٧) (٣٧٨) (٣٧٩) (٣٨٠) (٣٨١) (٣٨٢) (٣٨٣) (٣٨٤) (٣٨٥) (٣٨٦) (٣٨٧) (٣٨٨) (٣٨٩) (٣٩٠) (٣٩١) (٣٩٢) (٣٩٣) (٣٩٤) (٣٩٥) (٣٩٦) (٣٩٧) (٣٩٨) (٣٩٩) (٤٠٠) (٤٠١) (٤٠٢) (٤٠٣) (٤٠٤) (٤٠٥) (٤٠٦) (٤٠٧) (٤٠٨) (٤٠٩) (٤١٠) (٤١١) (٤١٢) (٤١٣) (٤١٤) (٤١٥) (٤١٦) (٤١٧) (٤١٨) (٤١٩) (٤٢٠) (٤٢١) (٤٢٢) (٤٢٣) (٤٢٤) (٤٢٥) (٤٢٦) (٤٢٧) (٤٢٨) (٤٢٩) (٤٣٠) (٤٣١) (٤٣٢) (٤٣٣) (٤٣٤) (٤٣٥) (٤٣٦) (٤٣٧) (٤٣٨) (٤٣٩) (٤٤٠) (٤٤١) (٤٤٢) (٤٤٣) (٤٤٤) (٤٤٥) (٤٤٦) (٤٤٧) (٤٤٨) (٤٤٩) (٤٥٠) (٤٥١) (٤٥٢) (٤٥٣) (٤٥٤) (٤٥٥) (٤٥٦) (٤٥٧) (٤٥٨) (٤٥٩) (٤٦٠) (٤٦١) (٤٦٢) (٤٦٣) (٤٦٤) (٤٦٥) (٤٦٦) (٤٦٧) (٤٦٨) (٤٦٩) (٤٧٠) (٤٧١) (٤٧٢) (٤٧٣) (٤٧٤) (٤٧٥) (٤٧٦) (٤٧٧) (٤٧٨) (٤٧٩) (٤٨٠) (٤٨١) (٤٨٢) (٤٨٣) (٤٨٤) (٤٨٥) (٤٨٦) (٤٨٧) (٤٨٨) (٤٨٩) (٤٩٠) (٤٩١) (٤٩٢) (٤٩٣) (٤٩٤) (٤٩٥) (٤٩٦) (٤٩٧) (٤٩٨) (٤٩٩) (٥٠٠) (٥٠١) (٥٠٢) (٥٠٣) (٥٠٤) (٥٠٥) (٥٠٦) (٥٠٧) (٥٠٨) (٥٠٩) (٥١٠) (٥١١) (٥١٢) (٥١٣) (٥١٤) (٥١٥) (٥١٦) (٥١٧) (٥١٨) (٥١٩) (٥٢٠) (٥٢١) (٥٢٢) (٥٢٣) (٥٢٤) (٥٢٥) (٥٢٦) (٥٢٧) (٥٢٨) (٥٢٩) (٥٣٠) (٥٣١) (٥٣٢) (٥٣٣) (٥٣٤) (٥٣٥) (٥٣٦) (٥٣٧) (٥٣٨) (٥٣٩) (٥٤٠) (٥٤١) (٥٤٢) (٥٤٣) (٥٤٤) (٥٤٥) (٥٤٦) (٥٤٧) (٥٤٨) (٥٤٩) (٥٥٠) (٥٥١) (٥٥٢) (٥٥٣) (٥٥٤) (٥٥٥) (٥٥٦) (٥٥٧) (٥٥٨) (٥٥٩) (٥٦٠) (٥٦١) (٥٦٢) (٥٦٣) (٥٦٤) (٥٦٥) (٥٦٦) (٥٦٧) (٥٦٨) (٥٦٩) (٥٧٠) (٥٧١) (٥٧٢) (٥٧٣) (٥٧٤) (٥٧٥) (٥٧٦) (٥٧٧) (٥٧٨) (٥٧٩) (٥٨٠) (٥٨١) (٥٨٢) (٥٨٣) (٥٨٤) (٥٨٥) (٥٨٦) (٥٨٧) (٥٨٨) (٥٨٩) (٥٩٠) (٥٩١) (٥٩٢) (٥٩٣) (٥٩٤) (٥٩٥) (٥٩٦) (٥٩٧) (٥٩٨) (٥٩٩) (٦٠٠) (٦٠١) (٦٠٢) (٦٠٣) (٦٠٤) (٦٠٥) (٦٠٦) (٦٠٧) (٦٠٨) (٦٠٩) (٦١٠) (٦١١) (٦١٢) (٦١٣) (٦١٤) (٦١٥) (٦١٦) (٦١٧) (٦١٨) (٦١٩) (٦٢٠) (٦٢١) (٦٢٢) (٦٢٣) (٦٢٤) (٦٢٥) (٦٢٦) (٦٢٧) (٦٢٨) (٦٢٩) (٦٣٠) (٦٣١) (٦٣٢) (٦٣٣) (٦٣٤) (٦٣٥) (٦٣٦) (٦٣٧) (٦٣٨) (٦٣٩) (٦٤٠) (٦٤١) (٦٤٢) (٦٤٣) (٦٤٤) (٦٤٥) (٦٤٦) (٦٤٧) (٦٤٨) (٦٤٩) (٦٥٠) (٦٥١) (٦٥٢) (٦٥٣) (٦٥٤) (٦٥٥) (٦٥٦) (٦٥٧) (٦٥٨) (٦٥٩) (٦٦٠) (٦٦١) (٦٦٢) (٦٦٣) (٦٦٤) (٦٦٥) (٦٦٦) (٦٦٧) (٦٦٨) (٦٦٩) (٦٧٠) (٦٧١) (٦٧٢) (٦٧٣) (٦٧٤) (٦٧٥) (٦٧٦) (٦٧٧) (٦٧٨) (٦٧٩) (٦٨٠) (٦٨١) (٦٨٢) (٦٨٣) (٦٨٤) (٦٨٥) (٦٨٦) (٦٨٧) (٦٨٨) (٦٨٩) (٦٩٠) (٦٩١) (٦٩٢) (٦٩٣) (٦٩٤) (٦٩٥) (٦٩٦) (٦٩٧) (٦٩٨) (٦٩٩) (٧٠٠) (٧٠١) (٧٠٢) (٧٠٣) (٧٠٤) (٧٠٥) (٧٠٦) (٧٠٧) (٧٠٨) (٧٠٩) (٧١٠) (٧١١) (٧١٢) (٧١٣) (٧١٤) (٧١٥) (٧١٦) (٧١٧) (٧١٨) (٧١٩) (٧٢٠) (٧٢١) (٧٢٢) (٧٢٣) (٧٢٤) (٧٢٥) (٧٢٦) (٧٢٧) (٧٢٨) (٧٢٩) (٧٣٠) (٧٣١) (٧٣٢) (٧٣٣) (٧٣٤) (٧٣٥) (٧٣٦) (٧٣٧) (٧٣٨) (٧٣٩) (٧٤٠) (٧٤١) (٧٤٢) (٧٤٣) (٧٤٤) (٧٤٥) (٧٤٦) (٧٤٧) (٧٤٨) (٧٤٩) (٧٥٠) (٧٥١) (٧٥٢) (٧٥٣) (٧٥٤) (٧٥٥) (٧٥٦) (٧٥٧) (٧٥٨) (٧٥٩) (٧٦٠) (٧٦١) (٧٦٢) (٧٦٣) (٧٦٤) (٧٦٥) (٧٦٦) (٧٦٧) (٧٦٨) (٧٦٩) (٧٧٠) (٧٧١) (٧٧٢) (٧٧٣) (٧٧٤) (٧٧٥) (٧٧٦) (٧٧٧) (٧٧٨) (٧٧٩) (٧٨٠) (٧٨١) (٧٨٢) (٧٨٣) (٧٨٤) (٧٨٥) (٧٨٦) (٧٨٧) (٧٨٨) (٧٨٩) (٧٩٠) (٧٩١) (٧٩٢) (٧٩٣) (٧٩٤) (٧٩٥) (٧٩٦) (٧٩٧) (٧٩٨) (٧٩٩) (٨٠٠) (٨٠١) (٨٠٢) (٨٠٣) (٨٠٤) (٨٠٥) (٨٠٦) (٨٠٧) (٨٠٨) (٨٠٩) (٨١٠) (٨١١) (٨١٢) (٨١٣) (٨١٤) (٨١٥) (٨١٦) (٨١٧) (٨١٨) (٨١٩) (٨٢٠) (٨٢١) (٨٢٢) (٨٢٣) (٨٢٤) (٨٢٥) (٨٢٦) (٨٢٧) (٨٢٨) (٨٢٩) (٨٣٠) (٨٣١) (٨٣٢) (٨٣٣) (٨٣٤) (٨٣٥) (٨٣٦) (٨٣٧) (٨٣٨) (٨٣٩) (٨٤٠) (٨٤١) (٨٤٢) (٨٤٣) (٨٤٤) (٨٤٥) (٨٤٦) (٨٤٧) (٨٤٨) (٨٤٩) (٨٥٠) (٨٥١) (٨٥٢) (٨٥٣) (٨٥٤) (٨٥٥) (٨٥٦) (٨٥٧) (٨٥٨) (٨٥٩) (٨٦٠) (٨٦١) (٨٦٢) (٨٦٣) (٨٦٤) (٨٦٥) (٨٦٦) (٨٦٧) (٨٦٨) (٨٦٩) (٨٧٠) (٨٧١) (٨٧٢) (٨٧٣) (٨٧٤) (٨٧٥) (٨٧٦) (٨٧٧) (٨٧٨) (٨٧٩) (٨٨٠) (٨٨١) (٨٨٢) (٨٨٣) (٨٨٤) (٨٨٥) (٨٨٦) (٨٨٧) (٨٨٨) (٨٨٩) (٨٩٠) (٨٩١) (٨٩٢) (٨٩٣) (٨٩٤) (٨٩٥) (٨٩٦) (٨٩٧) (٨٩٨) (٨٩٩) (٩٠٠) (٩٠١) (٩٠٢) (٩٠٣) (٩٠٤) (٩٠٥) (٩٠٦) (٩٠٧) (٩٠٨) (٩٠٩) (٩١٠) (٩١١) (٩١٢) (٩١٣) (٩١٤) (٩١٥) (٩١٦) (٩١٧) (٩١٨) (٩١٩) (٩٢٠) (٩٢١) (٩٢٢) (٩٢٣) (٩٢٤) (٩٢٥) (٩٢٦) (٩٢٧) (٩٢٨) (٩٢٩) (٩٣٠) (٩٣١) (٩٣٢) (٩٣٣) (٩٣٤) (٩٣٥) (٩٣٦) (٩٣٧) (٩٣٨) (٩٣٩) (٩٤٠) (٩٤١) (٩٤٢) (٩٤٣) (٩٤٤) (٩٤٥) (٩٤٦) (٩٤٧) (٩٤٨) (٩٤٩) (٩٥٠) (٩٥١) (٩٥٢) (٩٥٣) (٩٥٤) (٩٥٥) (٩٥٦) (٩٥٧) (٩٥٨) (٩٥٩) (٩٦٠) (٩٦١) (٩٦٢) (٩٦٣) (٩٦٤) (٩٦٥) (٩٦٦) (٩٦٧) (٩٦٨) (٩٦٩) (٩٧٠) (٩٧١) (٩٧٢) (٩٧٣) (٩٧٤) (٩٧٥) (٩٧٦) (٩٧٧) (٩٧٨) (٩٧٩) (٩٨٠) (٩٨١) (٩٨٢) (٩٨٣) (٩٨٤) (٩٨٥) (٩٨٦) (٩٨٧) (٩٨٨) (٩٨٩) (٩٩٠) (٩٩١) (٩٩٢) (٩٩٣) (٩٩٤) (٩٩٥) (٩٩٦) (٩٩٧) (٩٩٨) (٩٩٩) (١٠٠٠)

(١) انظر كتاب أول سر في لُحج معجم الصحاح (ص ٣٩٩)
(٢) هي اندس وكد ح (ع س ١٣٦/٣)
(٣) وهي (ب) و(هـ) والوهية ، (اللب والشمع) .
(٤) يتأتى مثله في العسل ، وبصوره ظاهراً ، (بصري : ٢٠/٢)
(٥) في جميع جمعه تعقد بوحده بعد (ش ٢٨٥)
(٦) هي (ص : ١٣٤)
(٧) قوله ، (بخله) أي ، تعذّد الصفة ، كردي

رئوياً من الحاسين

لو كان بعدا من مختلفين لم تكف بينهما أحدهما^(١)

ولا يرد على ذلك^(٢) صحة البيع بالكتابة ؛ لأنه يقتضي في الصيغة ما لا يقتضي في المعقود عليه

(رئوياً) واحداً ؛ أي متحداً الحس (من الحاسين) ولو صميّاً^(٣) ، كسمسم بدهيه ؛ لأن لزوم مثل الكامن فيه بقنصي اعتبار ذلك الكامن ، بحلله بمثله فإنه مستتر فيهما^(٤) فلا داعي لتقدير بروره

ومر أن الماء رئوي^(٥) لكنه بالنسبة لمقصود دار بها شر ماء عذب يبعث بمثلها . مقصود^(٦) تنعاً ؛ فلم نخبر فيه^(٧) القاعدة الآتية^(٨) ؛ لذلك^(٩) وإن كان مقصوداً في نفسه ؛ كما ذكرناه في (باب بيع الأصول والثمار) أنه^(١٠) يشترط التعرض لدخوله^(١١) في بيع دار بها شر ماء ، وإلا لم يصح ؛ لاحتلاط الماء الموجود للنائع بالحادث للمشتري^(١٢)

(١) في (ص: ٣٨٢).

(٢) أي على عدم الصفة مع اله (ش ٢٨٦/٤)

(٣) أي في أحد الحاسين صط (رشدي ٢٣٩/٣-٢٤٠)

(٤) قوله (فيه) أي لسمسم ، وكذا يصح في قوله (بحلله بمثله) ، قوله (فيه) أي الكامن ، وقوله (فيهما) أي الحاسين (ش ٢٨٦/٤)

(٥) قوله (ومر أن الماء رئوي) أي في شرح قوله (أخباراً) كردي

(٦) قوله : (مقصود) خبر (لكن) . هامش (ك) .

(٧) أي : في بيع الفل المذكور . (ش : ٢٨٦/٤) .

(٨) في (ص: ٤٣٤).

(٩) وقوله (لذلك) متعلق بقوله (بمعاً) كردي عبارة الشرواني (٢٨٦/٤) . قوله (لذلك) أي : التهمة .

(١٠) بان للم (ش ٢٨٦/٤) أي الذي في قوله (كما ذكرناه)

(١١) أي : الماء الموجود . (ش : ٢٨٦/٤)

(١٢) ولا يباي كونه باماً كونه مقصوداً في نفسه حتى يشترط التعرض له في البيع ليدخل ، والحاصل أنه من حيث إنه نائع بالإصالة اعصر من جهة الرأ ، ومن حيث إنه مقصود في

وَمَنْ زَعَمَ أَنَّ كَلَامَهُمْ ثُمَّ^(١١) إِنَّمَا هُوَ فِي شَرِّ مَا مَسَعِهِ وَحْدَهَا^(١٢) ، لَأَنْ مَدَّهَا
حَسْبُ مَقْصُودٍ . هَذَا وَهْمٌ ، بَلْ صَرَّحُوا بِمَا ذَكَرْنَاهُ^(١٣) الْمَعْلُومُ مِنْهُ أَنَّ بَيْعَ هَذَا^(١٤)
- وَهُوَ : مَا لَا يُقْضَى بِالْمُقَابِلَةِ - مَعْنَاهُ : غَيْرُ اسْبَاعٍ ثُمَّ^(١٥) ، وَهُوَ^(١٦) مَا يَكُونُ حَرَةً
أَوْ مَرْزُلاً مَرْتَهُ^(١٧)

وَمِثْلُ ذَلِكَ^(١٨) بَيْعُ بَرٍّ شَعِيرٍ وَفِي كُلِّ حَتَاٍ مِنَ الْآخِرِ قَلِيلَةٌ نَحْتُ لَا تُقْضَى
بِالْإِحْرَاجِ^(١٩) ، وَسِعُ دَارٍ فِيهَا مَعْدَنٌ ذَهَبٍ مِثْلًا خَمَلَاءُ يَذْهَبُ ، لِأَنَّهُ حَسْبُ نَبْعٍ
لِمَقْصُودِهَا فَصَحَّ .

وَقَوْلُهُمْ لَا أَثَرَ لِلْحِجَلِ بِالْمَقْصِدِ فِي بَابِ الرِّبَا مُحَلٌّ فِي غَيْرِ الْبَيْعِ

بِخِلَافِ مَا إِذَا عَدِمَ ، أَوْ أَحَدُهُمَا بِهِ^(٢٠) ، أَوْ كَانَ فِيهَا^(٢١) تَقْوِيَةٌ يَذْهَبُ
يَنْحَصِلُ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّهُ الْمَقْصُودُ^(٢٢) بِالْمُقَابِلَةِ فَحَرَتْ بِقَاعِدَةِ^(٢٣) : كَسَمْعِ دَاتٍ لِي

- بَعْدَ - هَذَا الْعَرَضِ لَهُ فِي اسْبِغٍ يَدْخُلُ فِيهِ مَعْنَى بِمَضَحِ (٣٧٦/٢) قَالَ الشَّوَيْبِيُّ
(٢٨٦/٤) (وَقَوْلُهُ : بَيْعُ الْبَعْدِ - الْمَوْجُودُ ، وَهُوَ : بَيْعُ الْبَعْدِ - الْحَادِثِ)

(١) أَيِ : فِي (بَيْعِ الْأَصُولِ وَالشَّعِيرِ) (ش : ٢٨٦/٤)

(٢) أَيِ : يَدُونُ الدَّارِ ، (ش : ٢٨٦/٤) .

(٣) وَهُوَ قَوْلُهُ : (أَنَّهُ بِشَرِّطِ الْعَرَضِ) (بَيْعِ) (ش : ٢٨٦/٤)

(٤) أَيِ : فِي دَرَاهِمِهَا مَرْمَاءٌ عَدَدُ بَيْعٍ مِثْلِهَا (ش : ٢٨٦/٤)

(٥) أَيِ : فِي (بَيْعِ الْأَصُولِ وَالشَّعِيرِ) هَامِشٌ (ح)

(٦) أَيِ : الْتَابِعِ ثُمَّ ، (ش : ٢٨٦/٤) .

(٧) قَوْلُهُ : (حَرَةً) أَيِ : كَالْمَعْدَنِ ، وَهُوَ : (أَوْ مَرْزُلاً مَرْتَهُ) أَيِ : كَمَضَاحٍ يَغْلِقُ ، بِخِلَافِ
بِسْمَاءٍ فَلَا يَدْخُلُ فِي مِثْلِهِ إِذَا كَانَ مِثْلًا ، فَلَا يَدْخُلُ لِمَنْ عَلَيْهِ (رَشْدِي ٤٤٠/٣)

(٨) أَيِ : فِي الصَّحَةِ ، (ع ش : ٤٤٠/٣) .

(٩) أَيِ : نَحْتُ لَا يَقْضَى بِمَرَّةٍ يَسْتَعْمَلُ وَحْدَهَا وَإِنْ أَثَرَتْ فِي لَكَيْبِ بْنِ بَهَانَةَ (ش : ٢٨٧/٤)

(١٠) قَوْلُهُ : (أَوْ أَحَدُهُمَا بِهِ) أَيِ : بِالْمَعْدَنِ ، كَرْدِي .

(١١) وَ(هـ) : فِي (أَوْ كَانَ فِيهَا تَقْوِيَةٌ) يَرْجِعُ إِلَى الدَّارِ كَرْدِي

(١٢) وَفِي (ب) وَ(ج) وَ(ز) وَ(هـ) : (مَقْصُودٌ) .

(١٣) أَيِ : قَاعِدَةٌ : مَدَّ عَجُورَةً ، هَامِشٌ (و) .

واختلف الحسن مئهما - كمد عحوة ودرهم بمذ ودرهم ، و كمد و درهم بمذين ،
درهمين -

بدلت من وإن خهل ، لأنه يقصد منها عدلًا ، بخلاف المعدل من الأرض
وإنما لم يحر في بيع مرس لبوب مئهما ، لأن لها لا يقصد بمقاسه و لا يقصد
في بقيه ، بدليل أنه نرد بدله في المصراه صاغ بحر على ما اقتضاه اختلافهم و
نور عوافيه^(٢) .

١٥ ١٢ ٢٥

(و خلف الحسن) أي حسن المبيع ، سواء أكان المضموم مبيعًا في نفسه
الحسن من الحاسر ربوتًا أم غير ربوي ، وقدر^(٣) بعض الشراح الحسن هنا
بـ (الربوي) فأوهم نصحة في بيع درهم وثوب مئهما ، لأن حسن الربوي به
يختص ، وليس كذلك ، بل هو من القاعدة ، لأن حسن المبيع اختلف

وإن لم يختص الحسن الربوي (مئهما) جميعهما ؛ بأن اشتمل أحدهما على
حسين اشتمل عليهما الآخر (كمد عحوة ودرهم بمذ) عحوة^(٤) (ودرهم ،
وكتوب ودرهم ثوب ودرهم ، أو مجموعهما^(٥) ؛ بأن لم يشتمل الآخر ؛ لا
على أحدهما ؛ كتوب مطزير بذهب ، أو فلاديه فيها حرر ودهت بيع أو بيعت
بذهب ، فإن كان الثمن فضة اشترط تسليم الذهب وما يُقابلة من الثمن في
المجلس .

(و كمد ودرهم بمذين أو درهمين) .

(١) لأن ذات ليس المقصود منها البيع ، والأرض ليس المقصود منها المعدل ، فلا يصلح مقارنتها
المحتاج ؛ (٤٤٠ / ٣)

(٢) جمع سهل صحاح في اختلاف الأشاح ؛ مثله (٦٨١)

(٣) قوله (و قد) لعله محرف عن (قد) ؛ و قد و قد (من ٢٨٧)

(٤) قوله (عحوة) بعد قول الحسن (حد) بقوله بالنص على التفسير ؛ بقوله يسون الحسن
(رشدي ؛ ٤٤٠ / ٣ - ٤٤١)

(٥) معطوف على قوله (جميعهما) ؛ هامش (خ)

أو التزوع : كصحاح ومكسرة بهما أو بأحدهما

ويقولنا^(١) (واحداً) الذي هو في أصله^(٢) ، وسعى عنه . قل
بـسكبر^(٣) فإنه مشعر بالتوحيد ، وقد يقال بل بما اشتغى عنه بما علم من أوله
إسب أنه حيث أحسست العدة لا رن . اندفع ما أورد عليه : من بيع ذهب^(٤) أو
فضة برز وحده أو مع شعير ، فإنه^(٥) لم يتحد حسن من حسن

(أو) الخلف (الزوع) يعني غير حسن ، سواء كان بوعا حصة ، كحند
وردي بهما ، أو بأحدهما بشرط بشرط ، بدلا من سورع^(٦) لا حسد ،
خلاف ما إذا لم يتمثرا بشرط أن يظل حبات لأخر بحيث لو تفرق لم يضر في
الكيل^(٧) .

وإنما لم يضر . كما مر^(٨) . حيث أحد الحسب حبات من الآخر بحيث
لا تقصد إخراجها لتتعمل برز أو شعيرة وإن أثرت في الكيل ، لأن مساوي بين
حسب غير معتبر

أم صفة^(٩) من الحاسن أو أحدهما (كصحاح ومكسرة بهما ، أو بأحدهما)
أي صحاح فقط أو مكسرة فقط وقيمة بمكسر دون^(١٠) قيمة الصحاح في

(١) وقوله : (ويقولنا) متعلق بـ(الندفع) . كردي .

(٢) المحرر (ص : ١٣٩) .

(٣) وقوله (بـسكبر) أراد به بكسر لفظ (ربون) كردي

(٤) أي : من صفة هذا البيع . (ش : ٢٨٧/٤) .

(٥) توجيه ثلاث دفاع المذكور . (ش : ٢٨٧/٤) .

(٦) قوله (أو لا بأس سورع) أي الذي هو سبب لظلال كد باس كردي

(٧) راجع السهل لصاح في خلاف الأشباح ، مسألة (٦٨٢)

(٨) قوله (كما مر) وهو موه . (في كل حبات من الآخر) كردي

(٩) قوله (م صفة) ، راجع عطف على قوله (بوعا حصة) (ش : ٢٨٧/٤)

(١٠) قوله (وقيمة المكسر دون قيمة صحاح) يعلم منه أنه بـسبب مسهم فلا يظلال .
والمراد بالمكسرة البـ صفة . وهي تقطع أي تفرص من لسان . بمعادته في نحو ربح
اليسيرة . كردي . وفي (أ) . (المكسرة) .

مقاطعة

الكل ، كما هو العاشر ، أو عكسه^(١) ، لأن التوريع الآنبي إنما تأتي حسنة
وحمل الطري من ذلك^(٢) . مع ذهب مذهب وأحدهما حسن أو أسود
مردود : بأن يحسونه أو لسواد لس عياً أخرى مصمومة لدنك الطرف بل هم
عيب في العوض^(٣)

وظاهر أن مراد الطري أن أحد الطرفين يشمل على عس من ذهب ،
إحدهما حشة أو سوداء ، وكذا^(٤) لو كانت إحدهما محتلفة نحو نحاس^(٥) ،
ومن كان في هذه يقرن الصفه فقد وهم ، لأن شرط الصفة علم تساوي
حس العقد فيما يشترط عليه وذلك مفقود ، فالصواب أنه من الماعده

(مقاطعة) ولا تأتي بها يقرن الصفه ، لأن الصناد للهيه الاحمدية ؛
كالعقد على خمس نسوة معاً ،

ودنك^(٦) لما في الحديث لحسن أو لصحيح أنه صنى الله عليه وسلم بهي
عن مع قلاده فيها حرر وذهب حتى يُمَيَّرَ بينهما^(٧) ، فقال المشتري إنما
أردت الحجارة ، فقال : لا حتى يُمَيَّرَ بينهما ، قال الراوي فردّه - أي
اسبع - حتى يُمَيَّرَ بينهما^(٨)

(١) وهو ما يكبر منه صحيح دون منه مكروه (ش : ٢٨٨/٢)

(٢) أي من دعه مدحوة ودرهم (ع ش : ٤٤٢/٣)

(٣) أي : فلا يصح من الصفة (ش : ٢٨٨/٤)

(٤) قوله (وكذا) أي مثل صحيح والمكروه هو صحيح كروي

(٥) أي : فلا يصح أيضاً ، (ع ش : ٤٤٢/٣)

(٦) تعيل لما في النص ، (ش : ٢٨٨/٤)

(٧) قوله (حتى يُمَيَّرَ بينهما) أراد به التميز بين الحرر والذهب في العقد بتميز عين السبع بعضه
من بعض - كروي -

(٨) أخرجه أبو دود (٣٣٥١) ، وأصله في صحيح مسلم (١٥٩١) عن قتادة بن عبد
الأنباري رضي الله عنه .

ولأن^(١) قصبه اشتعان أحد طرفي العقد على مالين مختلفين - نورع ما في الطرف الآخر عليهما باعتبار القيمة .

والنورع^(٢) ما لكونه ناشئاً عن تقويم احدى هو بحسب - والحسب قد يخصى - يؤذي وإن اتحدت شجرة المتين وصرت الدرهمين بمداصلة^(٣) ، أو عدم^(٤) العلم بالمماثلة ، فهي بيع مد و درهم بمدس إن رادت فسه أحد على درهم الذي معه أو بفصل تلو المداصلة ، وإن ساوتة لزم الجهل بالمماثلة ، وفي باقي ، وكذا يقال في بيع صحيح ومكتر بهما أو بأحدهما

والكلام^(٥) في المعين : نصحة الصبح عن ألف درهم وحمسين ديناراً ألفي درهم ، كما يأتي سطره في الاستدال^(٦) بما يُعلم منه أنه لو عوض ذاته عن ديه لقد بدأ من حسبه وعمره مع الجهل بالمماثلة صح^(٧)

تنبيه : نعي التمكن لدقيقة تغفل عنها ، وهي أنه يُنظر - كما عُرف مما تقرّر - بيع دينار مثلاً فيه دهم وقصة مثله أو بأحدهما ولو حالصاً وإن قل الحليط ، لأنه يُؤثر في الورن مطلقاً ، وإن فرض عدم تأثيره فيه ولم يظهر به تفاوت في القيمة صح

والحيلة المحلصة من الربا مكروهة بسائر أنواعه^(٨) ، خلافاً لمن حصر

(١) عطف على قوله (لما في الحديث) (ش ٢٨٩/٤)

(٢) قوله (والنورع) (النوا) حابه ، (و) (لورع) مدأ ، (و) (يودي) حره كردي

(٣) (و) (لمداصلة) معلو (و) (يؤذي) و (لحملة) حان من معنى الكلام ، وهو أن يورع كردي

(٤) وفي (ب) و (ح) و (ج) و (ر) و (س) و (هـ) (لعدم)

(٥) قوله (والكلام) أي القاعدة المذكورة كردي

(٦) في (ص: ٦٢٥-٦٢٦)

(٧) راجع المسهل الصباح في اختلاف لأشاح المسألة (٦٨٣)

(٨) قوله (والحيلة المحلصة من الربا مكروهة بسائر أنواعه) منها هي مع اندهاب اندهاب

متداصلة أن يبعه من صاحبه بدراهم أو عرض ويشريه بها ، أي بالدرهم أو العرض =

ومحرمة بيع لحم بالحيوان من حبه ، وكذا بغير جنسه من مأكول وغيره في
الأظهر

الكراهة في التحلّي من ريبا الفصل

ومحرّم وسفل (مع اللحم) وهو لحم سمك وهو ما يشتمل على
وقلب ، وطحال وكبد ، وورثة وجلد صغير يؤكل غالباً (بالحيوان) ولو سمكاً
وجراداً .

معهم : بحث جمع حل بيع الحيوان بالسمك الميت ، وفيه نظر

(من حبه . وكذا بغير جنسه من مأكول وغيره) حتى الأدنى (في الأظهر)

لنحو الصحيح أنه صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع اللحم بالحيوان
وإرساله محضاً بمسدد الترمذي له^(١) ، ومعتصداً بسهبي الصحيح عن بيع الشيء
باللحم^(٢) .

وبأن أكثر أهل العلم عليه^(٣) ، على أنه مرسل ابن المسيب ، وهو بمنزلة

يذهب عنه عن وهو محذوف عادة وإن لم يتعرف ولم يحذر ، ليس لبيع شيء حرام
لا ، بخلافه مع لأحسب ، لما فيه من إسقاط حذر الآخر ومنها أن يحرص كل منهما
صاحبه ويؤثر ، ومنها أن يوافق أو أن يهمل تفاصيل ما يملكه صاحبه بعد شرطه من حبه ما عدا
بما سواه . وهذه من التحليل حادثة إذا لم يشترط في بيعه وريث حبه وحبه ما يملكه (آخره) أن
كرهت ، كذا في شرح الروض ، كتردي .

أخرجه حديث (٣٥٢) ، مسند (١٤٠٢) ، وسند رطبي (ص ٦٥٥) ، وهو قد ورد في
أبو داود (١٤٩١) ، وسهبي في لاسن بكسر (١٠٦٦٦) مرسل عن مسدد بن مسدد
رحمته الله تعالى

(١) لعل الصور (بمسد) ، يعني له ، انظر التلخيص بحقه (٣٠٢٥-٢٦) ، وفيه
أولاً منه : يعني في : بغيره ، عن مالك عن زهير عن سهل بن سعد عن أبي لهبه
وحكم بصفه ، وصوب الرواية المرسلة

(٢) أخرجه حديث (٣٥٢) ، وسهبي في لاسن بكسر (١٠٦٦٥) عن مسدد بن سعد
رحمته الله عليه

(٣) أي : مع بيع اللحم بالحيوان (ش : ٢٩٠/٤) .

المسجد ، على رابع فيه ، لكن صيغ في ' المجموع ' ، أنه لا فرق ' حتى عند
 الشافعي رضي الله عنه ، وما اشتهر عنه من الفرق . . لم يصح^(١)
 وبأن أنكر ق^(٢) . وقد تحرت^(٣) ح^(٤) في عهد فحاء رجل بني بطن
 بها لحما . (لا يضلح هـ)^(٥) ، وسم لحافة أحد من أصحابه
 ويصح بيع نحو نصي ولي نحو اب ، بخلاف لس شاة شاة فيها لس

• • •

(١) لعل المراد : بين مرسله ومرسل غيره . (سم : ٤ / ٢٩٠)

(٢) المجموع (٩٥-٩٦)

(٣) قوله (بأن أنكر ق) مقوله (لا يضلح هـ) كردي

(٤) وقوله (وقد تحرت . .) إلح جملة معنوية . كردي .

(٥) أخرجه سفي في ' معرفة السنن والآثار ' (٣٢٨٠) عن بن عباس رضي الله عنهما

باب

(باب) بالتبوين

في البيوع المهي بها وما يشعها

ثم ليهي إن كان لذات العقد أو لازمه ، بأن فمذ بعض أركانها^(١) أو شروطه^(٢) اقتضى بطلانه وحرمة ، لأن تعاطي^(٣) العقد العاسد - أي مع العلم بمساده ، أو مع تفصيل في تعلّمه ، لكونه ممذ لا يخفى ، كبيع الملاقح وهو محاط للمسلمين بحيث ينفذ جهده بذلت - حرام على المقول المعتقد ، سواء ما سادّه بالنصر أو الاجتهاد^(٤)

وفيد ذلّت^(٥) لعرالي واغمده الرركشي بما إذا قصد به تحييل المعنى شرعي دون إحراء اللفظ من غير تحقيق معناه^(٦) فإنه باطل

ثم إن كان له^(٧) محمل^(٨) ، كملاعة الروحة سحو بفتك بفتك . لم يخرّم ، وإلا حرّم ، إذ لا محمل له غير المعنى شرعي

(١) باب في البيوع المهيبة قوله (بأن بعد بعض أركانه) بأن ليهي أي لذات العقد كبردي .

(٢) وقوله : (أو شروطه) بيان للذي يلزمه ، كبردي .

(٣) قوله : (لأن تعاطي) غيره (حرام) ، كبردي .

(٤) وفي (المخطوعات) (والاجتهاد) بدل (لوار) قال شرواني (من ٤ : ٢٩١) (« الواب » بمعنى : « أو » كما هي به « انتهاء ») .

(٥) قوله (بعد ذلّت) أي حرمة تعاطي العقد العاسد كبردي

(٦) أي بأن أفتى أو قصد غير المعنى شرعي (ع ش ٤٤٦/٣)

(٧) قوله (له باطل) أي إحراء لفظ من إيج باطل (ثم) أي بعد ما كان باطلاً (إن كان له) أي للباطل محمل ... إلخ ، كبردي .

(٨) أي عرفاً (ع ش ٤٤٦/٣) .

وكذا أخرته في الأصح

وعن حل الحبه ، وهو : يتاح الشاح

تسميه (وكذا أخرته) لنضراب (في الأصح) لأن فعل ضربات غير متعد ، عنه للماتك .

وفارق الإبحار لتلقيح المحل ، بأن أحس بحر عنه هذا فعل الإبحار الذي هو قادرٌ عليه

ونحو الإهداء لصاحب المحل ، بل لو قيل نبت " لم يقد ، ونسب إعارته لنضراب (٣) .

(وعن حل الحلة) رواه شجر (١) (وهو) مفتوح المروحة فيهما ، وعط من سكنها جمع حابل ، وقيل مفرد ، وهذا للمصنعه (يتاح الشاح) فتح أو كبره ، وهو الذي في حظ المصنّف ، وعليه عرف الفقهاء ، وهو من تسمية اسم المفعول بالمصدر .

وفي هذا بخور من حيث إطلاق الحل على اسم وهو محضر للأدب (٥) ، ومن حيث إطلاق المصدر على اسم المفعول ، أي المحلول

(١) وفي (ب) (و) (ب) (أ) (ص) (أ) (ف) ، مطوعات (هو) بدل (هـ)

(٢) وفي (س) والمطوعة المصرية : (بثبه) .

(٣) ومحل ذلك حيث لم يفسر ، ولا وجه معناه وكان الابعاع منها كبره حيث لا ضرر عنه في ذلك . ونسبي وجوب نضاب محل على أهل البلد حيث يبيع ، بعد نقل دولهم على خصامه حيث لم يبيعهم سفاربه مما يفرق من بينهم عرف (ع ش ٤١٨/٣) باحتصار .

(٤) عن ابن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله ﷺ يهي عن بيع حل الحبه ، وكان يبيعاً ببيعة أهل حاهنه ، كان لرحل يتاح الحرور أن أنح لاهه ، ثم أنح اليه في نظها صحيح البخاري (٢١٤٣) ، صحيح مسلم (٥/١٥١٤) .

(٥) بخاره ، معي صحيح (٢٧٩) (ب) محض للأدب بالاعاق حتى من به لا يعدل بغير من لا في لحدث ، وإنما يفرق بينهما الحمل ، المسم

بأن يسع تاح السَّاح ، أو شمي يس ساج السَّاح
وعن الملاقح ، وهي ما في الشطون
والمصميس ، وهي ما في أصلاب الفحول
وتملاسه ، بأن ينمس

(بأن يسع ساج لساح) كما عليه اللغويون (أو ينمس إلى ساج الساج) كما فسره
راويه^(١) من عمر رضي الله عنهما^(٢) ، أي إلى أن يند هذه الدابة ويبدل ولدها
من (تحت الناقة) بالبناء للمفعول لا غير ،
ووجه التعليل ثم^(٣) ، لعدم شروط البيع ، وهذا^(٤) جهالة الأصل
(وعن الملاقح ، وهي ما في الشطون) من لأحة
(والمصامير) جمع مصمون أو مضماي ؛ أي متصمين ، ومنه
مصمون الكتاب كـ (وهي ما في أصلاب الفحول) من الماء ، روة منك
مرسلأ ، وسراؤ مسداً^(٥) ، وانعقد عليه^(٦) الإجماع ، لعدم شروط السع
وإطلاق (الملاقح) على ما في بطون الإبل وغيرها الذي يُصرَّح به كلامه
سبع لغة أيضاً ، خلافاً للجوهرى^(٧)
(و) عن (الملامسة) روة للشحان^(٨) (بأن يلمس) بضم الميم وكسره

(١) وهي (أ) (أ) (ب) (ج) (د) (هـ) (و) (ز) (ح) (ط) (ي) (ع) (رويه)

(٢) مرسلأ

(٣) أي من يسع ساج لساح سراج ش (ش ١ ٢٩٣)

(٤) أي من يسع ش سراج لساح سراج ش (ش ١ ٢٩٣)

(٥) سوطاً (١٢٠٣) عن سعيد بن المسيب رحمه الله ، مسند لسراؤ (٧٧٨٥) عن أبي هريرة رضي الله عنه

(٦) أي امتساع مع ما في بطون وما في أصلاب (ش ١ ٢٩٣)

(٧) الصحاح (ص ٩٥٣) ،

(٨) عن أبي سعيد بخاري رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ نهى عن لملامة صحيح البخاري

(١٢٤٤) ، صحيح مسلم (١٥١٢)

وعن بيع وشروط ، كبيع بشرط بيع ، قرص .

كذلك - لا سماعاً وشروطاً - مبي على أن المراد بالشروط م . و
دون معناه .

وبو حصة^(١) مثلاً به^(٢) يبين أنه لا فرق في شروط بين بعضي ، جمعه في
لگان افوة واحسن^(٣) .

١٦١٢

(وعن بيع وشروط ، كبيع بشرط بيع) كما مر^(٤) ، أو (بيع بشرط بيع) كبيع
شرط (قرص) لمئة ، روة جماعة وصححة بعضهم^(٥)

ووجه بطلانه جعل الألف ورفق^(٦) العقد الثاني ثمت ، وشروطه^(٧) فاسدة ،
بعض مقابله^(٨) من الثمن وهو مجهول ، فصار كل مجهولاً ، ثم إذا عمد الثاني^(٩)

قوله (والمبي كدث) معداً ، ودث (يشترط بين بعضي ، والمبي آخره) أي وسعه
ما في الثاني ببعض مبي . كردي .

(٢) وقوله (لا سماعاً وشروطاً) جمعه معرصة ، سار الألبس لشمه بذلك ، لكن بدون عه

مبي . إبح كردي

(٣) وصبر (بلفظ) يرجع إلى الشرط ، ومعنى بشرط هو (على) كردي

(٤) أي : الثاني . (ش : ٢٩٥/٤) .

(٥) أي : للبيع والشرط . هامش (ك) .

(٦) قوله (لگان افوة) أي بدلاله على أنه لا فرق بين بعض بشرط وانعبر بها معناه

وقوله (واحسن) أي تحلوه عن بحور سمية بقال ثاني بعضي (ش : ٢٩٥/٤)

(٧) أي : كدث الثاني في الثمن ، نظر بلوايح وقطع انظر عن المراد اخبار (ش : ٢٩٥/٤)

(٨) عن عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما قال كان رسول الله ﷺ لا يخل سلفاً وسعاً ، ولا

شرطاً في بيع . أخرجه بن حبان (٤٣٢١) ، والحاكم (١٧/٢) ، وأبو داود (٣٥٠٤) ،

أحمد (١٢٧٨) ، والبيهقي (٢١٣٠) ، وأبو يعقوب في الكبير (١٠٥١٧) ، وراجع

التلخيص الحبير (٣٢/٣) .

(٩) قوله (وروي بعد الثاني) الرافعي ما سمع به كردي

(١٠) وصبر (اشترطه) راجع إلى (العقد) . كردي .

(١١) قوله (فصل مدونه) وليس به فيه مدونه حتى يفرص بوجع عنه وعلى مبي كردي

(١٢) أي : العقد الثاني المشروط في العقد الأول

ولو اشترى عا شرط أن يخصده سائغ ، أو ثوماً وبحيطة

مع عدمهم بعد الآن . صغ ، وإلا^(١١) فلا^(١٢) ، كما صححه في المجموع^(١٣) .

وما وقع في « الروصه » و« أصلها » ، من صغ الرهن مما له من ديني قدس مع طر صغ شرطه^(١٤) في سغ أو فرضي بان فساد^(١٥) صغ ، أو أن الرهن مستثنى ، لأنه محرز ثوبي ، فلم يؤثر فيه طر الصغ ، إذ لا حبه صغ ، بخلاف ما هنا .

وإنما بطل الرهن مع البيع فيما إذا قل لدائنه بقي هذا كذا على أن الرهن على الأول و آخر كذا ؛ لأنه شرط الرهن على لازم هو الأول^(١٦) ، وغير لازم وهو الآخر^(١٧) الذي هو تمم البيع العاسد ، فطل ؛ للجهالة بما يخص كلاً من الدينين من الرهن .

(ولو اشترى رر عا شرط أن يخصده) بضم الصاد وكسرها (الساع ، أو ثوماً و) سائغ (بضمه) الظاهر أن ذكر (لواو) غير شرط ، بل لو قل ثوماً يخبصه كان كدك ، أو شرط أن يحيطه ؛ كما ساء أصله^(١٨) .

وعذل عنه ليس أنه لا فرق بين تصريح بالشرط والإنسان به على صورته

(١١) في إن جهلا أو أحدهما بطلان (أون) انتهى معني (ش ٤ : ٢٩٥)

(٢) لأنهما شاء على حكم شرط العاسد معني صحيح (٢ : ٣٨١)

(٣) المجموع (٩/٣٥٥) .

(٤) أي : الرهن ، (ش : ٤/٢٩٥) .

(٥) روصه العاسد (٣ : ٣٠٢-٣٠٣) ، لشرح الكبير (٤ : ٤٦٥-٤٦٦)

(٦) وفي بعض النسخ : (وهو الأول) .

(٧) قوله (وهو آخر) لأنسب لمعانيه ، بساط لواو (ش ٤ : ٢٩٥) وفي (ب) (وهو

الآخر) بكون الواو .

(٨) المحرر (ص : ١٤٠) .

الإخبار^(١) ، وبه صرّخ في «مجموعه»^(٢) .

وفي كلام غيره ما يقتضي أن (حصة) لا (لا) لا يجوز سداد ، ويؤثّر في
مرأ أول (البيع) في (بيع وشهد)^(٣) لكن يسمى حمله فلهما على ما إذا رده
مجرد الأمر لا الشرط .

ويُفرّق بين (حطه) و (تحيطه) بأن الأمر شيء^(٤) «سداً غير معتد به فيه ،
بالحال لشيء فله إمّا صفة»^(٥) أو ما في معناه وهي معتدّ له فيه ، فكانت في
معنى الشرط .

تبيّن قدّرت ما مرّ^(٦) قل (يحيطه) ردة لم يُعد^(٧) ظاهر كلامه أنّها
حمله حالية ، وهو منقطع ، لأن المصارعة لمحة لا تدخل عليها و الحال
(فالأصح نطلانه) أي «شراء ؛ لاشتتماله على شرط وسيد ؛ لنصفه
إلزامه بالعمل فيما لم يملكه بعد»^(٨)

وقصيته أنّه لو نصّش إلزامه بالعمل فيما يملكه ، كان شرعي بتأ شرط أن

(١) قوله (على صورة) (أخبار) كقول المشري «شريت منك هذا الثوب ويحيطه ، فإن قوله

(ويحيطه) حارّ صوة واشترط في معنى ، كما هو ظاهر كردي

(٢) المجموع (٢٥٥/٩)

(٣) في (٣٤٤-٣٤٤).

(٤) وفي بعض النسخ : (بأن الأمر شيء) .

(٥) قوله (إمّا صفة) أن كان بلا (و) ، وفي معناه أن كان بلا (أو) فكيون حلاً ،
والحال في المعنى صفة . كردي .

(٦) أي «سداً بصير كلام لنصف حمله اسمه (ش) ٢٩٦

(٧) قوله (رداً ما بعد) (بيع) وجه الردّ أنّ بحمله المصارعة حر منبداً محدود وهو
البائع ، والاسمية حالية . كردي .

(٨) قوله (مما لم يملكه بعد) لأن ملك المشري لا يحصل إلا بتتمام الصيغة ، والشرط من
تمامها ، فكان المشري أنرم سابع عملاً فيما لا ملك فيه ، وهو باطل كردي

سبي حائطه^(١) . . ضيغ ، وليس مراداً ، بل يسمى الطلأً هـ قطعاً ، كما عدم من قوله (شرط بيع أو فرض) إذ هما مثلاً ، فبيع شرط بحد أو إحداه أو غيرهما باطل كدلت ، سواء قدم ذكر شئ على شرط أم أحده عنه

وإنما حرى الخلاف في صورة المشتري لأن العمل في المبيع وقع بعد بيعه واعتبر على مقابل الأصح .

نسبة وقع بكثير من علماء حضرموت في بيع العهدة^(٢) المعروف في مكة (بيع اساس)^(٣) راء واصحة الطلأ لا تأتي على مذهب بوحه لغوها^(٤) من حدسهم^(٥) نارة ، ومن أقوال في بعض المذاهب نارة أخرى ، مع عدم تقديم لغوها ، محبب إنكارها وعدم الالتفات إليها .

والحاصل^(٦) : أن كل شرط مذهب يقتضي بعد بيعه ينقل بـ وقع في صلب العقد ، أو بعده وقبل لروحه ، لا إن تقدم عليه ولو في مجلسه ، كما يأتي^(٧) وحيث صح^(٨) لم يحل على صحه بوحه

(١) أي : المشتري . (ش : ٤ / ٢٩٦)

(٢) قوله (في بيع عهدة) والعهدة هي الصك المكتوب فيه سعر المشتري كرودي أو لشراء في (٤ / ٢٩٦) (وصورها ان يكون لحدس بده حنك هذه بده مثلاً يحدث في دمشق من الميسر ، وحتى وقت ديتك عادت إلى داري)

(٣) قوله (بيع اساس) اساسي به ، لأنه يعمد الناس ، مع أنه فاسد ، وهو أن بيع شئ ضمن محس ، ويشترط أن لا يقع لروحه وقت كذا بعد بده بيع ، ولا لزم لبيع بمشترى كرودي

(٤) قوله (لغوها) أي برسها كرودي (في ر) (لغوها) ، وفي هامشها (لغوها) أي : ترتبها !!

(٥) لحدس بده ، المحسب محس ، تصحيح (ص : ١٠١)

(٦) قوله (والحاصل) أي حاصل شروط عقدته بعقد كرودي

(٧) في (ص : ٤٥٨ - ٤٥٩)

(٨) قوله (حيث صح) أي صح العقد ، بأن يقدم شرط كرودي

ونستثنى صوراً كبيع بشرط بخار ، أو لبراءة من لعب ، أو شرط قطع الشرع ، والأجل

وما فُصِّلَ شراء فاسد مصحوباً بدلا وأحرأ ومهرأ وقيمة وليد ، كالمعصوب
ونقص عرس وساء المشتري هذا محذور ، على ما في موضع من الفتاوى
العموي^(١) ، ورخصة حادتها ، تكن صريحاً ما رخصه أصحابنا من رجوع
مشتري من عاصب لأرض عنه^(٢) ، رجوعاً به على لائق لا يرى ، نعتد به مع
شهاده إذا كان المالك طاهراً ، فإنه المسمي
ونظير الدار^(٣) كبيع الثوب ، فيرجع^(٤) بنفسه إن كلف إزالته ، وإلا فهو
شريك به .

(ونستثنى) من المنهي عن بيع وشرط (صور) بفتح ، ما يأتي فيها في
محالها (كالمع بشرط البخار ، أو لبراءة من اللعب ، أو شرط قطع الشرع ، و)
كالمع بشرط (الأجل) في غير الروي ؛ لأن إرادة الدين^(٥)
وشرطه أن نحدد بمعلوم لها ، كإلى العبد ، أو شهر كذا ، لا فيه^(٦)
ولا إلى نحو الحصاد ، كما يأتي في (التسم)^(٧) تفصيله المطرد هنا ؛ كما
هو طاهر ، وآلا يتعد بقاء الذئب إليه ؛ كالف سية ، ولا أنظر البيع ، للعلم
حال العقد سقوط بعصه^(٨) ، وهو يؤذي إلى الجهل به المستلزم للجهل بالشهر ؛

(١) فتاوى العموي (من : ٢٠٢-٢٠٣) .

(٢) روضة الطالبين (١ : ١٥١) ، شرح الكبير (٥ : ٢٧٨)

(٣) أي : المقبوضة بشراء فاسد . (ش : ٢٩٧ / ٤)

(٤) أي : المشتري . (ش : ٢٩٧ / ٤) .

(٥) وهو قوله تعالى ﴿ ... يدبتم يدبوا إلى أهلكم ﴾ [نساء : ٢٨٢] ، في معنى

(ش : ٢٩٧ / ٤) .

(٦) قوله (لا فيه) أي : لا يجوز لأجل ما يسمي في العبد أو في الشهر كروي

(٧) في (٥ : ٢١)

(٨) أي : الأجل (ش : ٢٩٧ / ٤) .

والرهس

لأن الأجل يُعاضد قسطه

وهو بعض أصحاحا - بخور إيجار الأرض ألف سنة شاد^(١) لا يُمَوَّن عليه
 وإذا صح^(٢) ، كأن أخذت بما لا تنقذ نفاء ادبها إليه وإن بعد ثناء عاقدس به ،
 كمثني سنة - انتقل بموت الناع لوارثه ، وحل بموت المشتري
 ولا بصُرَّ العقود^(٣) بموته ، لأنه أمرٌ غيرُ ميقنٍ عند العقد فم نظز به ،
 وإلا^(٤) لم يصح البيع بأجل طويل لمن يعلمُ عادةً أنه لا يعيش بقية يومه ، وقد
 صرَّحوا بخلافه^(٥) ، فندفع بما قررناه ما وقع به كثير^(٦) من الشرح وغيرهم
 (والرهس) لتحاحه إليه في معاملة من لا يُعرف حاله ، وشرطه العلم به
 بالمشاهدة أو الوصف بصفات السهم ، ولا يُبایه^(٧) ما مرَّ أنها^(٨) لا تُخرى عن
 الرؤية ؛ لأنه في معتبر لا موصوف في الدمة ، وما هنا كدث فاستوبا^(٩) ، خلاف
 لمن وهم به

وكونه^(٩) غير المبيع ، فيقتد بشرط رهس إتيه ولو بعد فقصه ؛ لأنه لا يملكه
 إلا بعد البيع ، ولأنه بمرلة استثناء مفعلة في المبيع

(١) أي لما قدمه ؛ من أن شرط صحة العقد ألا بعد نفاء ادبها - إيج (ع ش ٣ / ٤٥٢)

(٢) أي : سقوط الأجل . (ش : ٤ / ٢٩٧) .

(٣) أي : بأن نظريته . وعلى سلطان (ع ش ٣ / ٤٥٢)

(٤) أي : وهو الصحة . (ع ش : ٣ / ٤٥٢) .

(٥) وهي (أ) و(ب) و(ج) و(د) و(هـ) و(و) و(ز) و(ح) و(ط) و(ق) و(ك) و(ل) و(م) و(ن) و(س) و(ع) و(ف) و(ي) و(كثير) و(كثير) .

(٦) أي : أجزاء الوصف من المشاهدة (ش : ٤ / ٢٩٧) .

(٧) قوله (ولا يُبایه ما مر) أي في شروط رؤية لمع ، وصير (أنها) يرجع من
 (صفات) . كردي

(٨) قوله (وما هنا كدث) أي في موصوف في لئمه (استوبا) أي ما مرَّ وما هنا في أنها
 لو كانا في موصوف في الدمة يكفي الوصف بصفات السهم كردي

(٩) وقول (وكونه) عطف على (العلم به) كردي .

والتكفيل المعينات شمر في الدمة

(والتكفيل) للحاجة به أيضاً ، وشرطه العلم به بالمشاهدة

ولا نظر إلى أنها لا تعلم بحاله ؛ لأن برك البحث معها يقتصر ، أو باسمه
وسمه ، لا بوصفه (موسر نفية) لأن الأحرار لا يمكن له منهم في الدمة مع
اختلافهم^(١) في الإبقاء وإن اتفقوا ساراً وعدائاً ، فندفع بحث الرافعي أن
يوصف يهدين أولى من مشاهدة من لا يُعرف حاله^(٢) .

وعلم مما تقرّر أن تكلام في الأجل والرهن والتكفيل (المعينات) لا
ذكرناه ، وإلا . . . فسد البيع .

وعُلب^(٣) غير العاقل ، لأنه أكثر ، بد الأكثر في رهن أن يكون عاقل ،
وأنت نظراً في الأجل إلى أنه مذق ، وفي رهن إلى أنه غير ، وفي التكفيل إلى أنه
سمة^(٤) ، فاندفع قول الإسوي صوابه المعيشين ، على أن ما جمع بآلئ وتاء
قد يكون معرّضه مذكراً ، ونصويته ليس في محله .

وشرط كلّ منها أن يكون (شمر^(٥) في الدمة) لأن الأعيان لا تؤخذ ثمناً
ولا منثناً ، ولا يُزهر بها ، ولا تُضمّن^(٦) أصالة ؛ كما يأتي^(٧) ، و اشتريت
بهذا على أن أسلمه وقت كذا ، أو : أزهى به كذا ، أو : يكفلي به زيد
دسّد ؛ لأن تلك^(٨) إنما شرعت لتحصيل ما في الدمة ، والمعين حاصل

(١) قوله : (لراهم في اسمه) أي : إسماء المكفول عنه التكفيل في الدمة كروي

(٢) قوله : (مع اختلافهم . . .) إلخ علاوة . كروي

(٣) الشرح الكبير (١٠٨ / ٤) .

(٤) أي : في قوله : (المعينات) .

(٥) قوله : (سمة) هي : النص الإسمية . كروي

(٦) وهي (أ) و (ب) و (ج) و (د) و (هـ) والمطبوخة بزهية (لشر) بدو (شمر)

(٧) قوله : (ولا تضمّن) أي : لا يكمن بها . كروي

(٨) أنما

(٩) أي : الأجل والرهن والتكفيل . ق . هامش (ز) .

ولا يشترط نفس الشهود في الأصح ، فإن لم يرهن أو لم يكفل المعلن عندئذ
لحذر

(ولا يشترط تعيين الشهود في الأصح) لثبوت الحق بأي عدول كانوا ، ومن
ثم لو عيّنهم لم يتعينوا ، ولو امتنعوا^(١) لم يحجز^(٢) ، ولا ينظر لتفاوت
الأعراس بتفاوتهم وحاجة وجوها^(٣) ، لأنه لا يفتل قصده^(٤) ولا يحدف به
المالبة احتلاقاً طاهراً ، بخلاف ما مر في الرهن والكفيل^(٥)

(فإن لم يرهن) المشتري ، أو حقه برهن غير معين ولو أعلى قيمة منه ؛
كما شجّل بطلافتهم أن الأعيان لا تقلل الإبدال ؛ لتفاوت الأعراس بدواتها ، أو
لم يشهد (أو لم يكفل المعين) وإن أقام به لمشتري صاماً حرثقة (فلتائع
الحبار) لغوات ما شرطه ، وهو على الفور ؛ لأنه حارّ نقص

ويحجز فوراً أيضاً فيما إذا لم يقبض الرهن ؛ لهلاكه أو غيره ؛ كتخريفه^(٦) ،
أو تعلّق برقبته أرش جباية ، أو ظهر به عيب قديم ؛ كولد للمشروط^(٧) رهنها^(٨) ،
وكظهور المشروط رهنه جابياً وإن عُمي عنه مجاناً أو فدي ولو ذلت على الأوجه ؛
لأن بعض قيمته لا يحجز بما حدثت بعد حيايته ؛ من نحو عمي وتوبة ؛ كما

(١) أي الشهود المعيون عن التحمل (ش ٢٩٩/١)

(٢) في هامش (أ) وهامش (ح) نسخة (لم يحجزوا)

(٣) كالإشهار بالمصالح انتهى ع ش (ش ٢٩٩/١)

(٤) أي نحو لو حاده ، وقال ع ش أي لتفاوت انتهى (ش ٢٩٩/١)

(٥) في (ص: ٤٥٣).

(٦) أي فلو تحلل من صبح اسنان فبقي أن يقال ، إن لم يقص منه حلاً من قيمته عصبياً
لم يتغير ، والآن تحيز . (ع ش: ١٥٥/٣).

(٧) في (ب) و(ب) و(ر) و(ع) و(هـ) و(ثعور) (المشروط) ، وفي (ر)
(كولد الداه المشروط) وعادوه ؛ نهاية المحتاج ؛ (٤٥٥/٣) (كولد الداه المشروط
رهنها)

(٨) أي لأنه ربما يحتاج إلى اسج ويتعدى ؛ لحرمة التعريق بسببها وبين ولدها (ع ش
٤٥٥/٣) وفي (ب) و(ر) (رهنه) ، وفي (ب) (رهناً) بدل (رهنها)

وكون الأول^(١) هو محل البصر^(٢) لا يؤثر^(٣) لما مرر أن شي^(٤) مساو له في
 الحصول عرص الشارع^(٥) من عني الكثر حالاً مستخراً^(٦) لجمعه قول مايت من
 أغنت بعضه^(٧) كقوله أغنت كلة

إن قلت لا يتصعق هذا إلا على أنه من باب التعبير ببعض عن الكل لا على
 السراية^(٨) لأنها تقضي تأخرها... قلت لو سئنا ذلك^(٩) لم يصح^(١٠) لأنه مع
 ذلك يمشى عقفاً للكل حالاً مستخراً^(١١) وهو المقصود^(١٢) ومن ثم لم يُنظر إليه في
 قولي الآتي^(١٣) (أو لعيره وهو موبر^(١٤) للحصول السراية^(١٥)) إلى آخره

أما لو اشترى بعضه بشرط إعتاق ذلك البعض^(١٦) فصعق من غير نزاع^(١٧) لكن إن
 كان باقيه حراً^(١٨) أو له^(١٩) ولم يتفق به حق مانع^(٢٠) كرهى^(٢١) أو لعيره وهو^(٢٢)
 موبر^(٢٣) للحصول السراية^(٢٤) فيحصل المقصود^(٢٥) من تحلص الرقة من الرق مع
 كون المشروط كل المبيع^(٢٦).

فالحاصل^(٢٧) أن في محل البصر^(٢٨) شينين لا بد من اعتبارهما^(٢٩) كون

لبعض الذي لا يسرى، فالصواب أن يقال ومحلّه إن لم يسردت البعض إلى كلة كردي

(١) قوله (وكون الأول) أي شرط إعاق كلة كردي

(٢) هو حديث قصة برة السابق انفاً .

(٣) وقوله (أن الثاني) هو شرط إعاق بعضه كردي

(٤) أي امضاء السراية بأخرات^(١) وكذا صمير (إليه) (ش ٣٠٦، ٢)

(٥) قوله : (قولي الآتي) بعد سطر . كردي .

(٦) أي : أو كان للمشتري . هامش (خ) .

(٧) أي : المشتري . هامش (ك) .

(٨) قوله (مع كون المشروط كل المبيع) أي المقصود من شرط لكل يحصل بشرط لبعض مع

أن ذلك البعض هو المبيع . كردي .

(٩) قوله (فالحاصل) أي حاصل ما ذكرنا من قوله (بل الذي يحق) إلى هنا كردي

(١٠) (أن في محل البصر) أي في محل البصر الذي نسب البصر الحديث فيه ، وهو شرط إعاق كلة

كردي

(١١) (شينين لا بد من اعتبارهما) لحصل نعم في جميع العد لمع : أحدهما كون شرط =

الشرط لجميع البيع بضاً أو اسلماً ، وكون يعق المضمون به يؤدي حداً على كل الرقة .

وسمعه^(١) شرط إعاقه عن النافع أو أحبي

وشمل كلامه شرطه فيما يعق عليه بشراء ، كايه ومن أقر أو شهد بحرقه ، ويصيح ، ويكون تأكيد ما لم يقصد به إنشاء عتق ، لتعذر الوفاء به حينئذ ، وعلى هذا^(٢) يُحمل إطلاق من مع

نفيه الشرط المؤثر هنا^(٣) هو ما وقع في صلب العقد من المصدى به ولو مضري ، سواء أكان هناك محاباة من مانع لأحله أم لا فيما يظهر من كلامهم ، ويظهر أنه لا يأتي هذا ما ذكرناه في جواب إشكال ايراعني شرط ترك روح الوطء مه أو مه^(٤) ، لأن ذلك في إرام أو الترم ترك ما يوحته العقد بخلاف ما هنا ، فتأمل .

الإعاق لجميع بعد بيع ، سواء كان ذلك بشرط ينص عليه ، كما في ص ، كونه كذا ، فيما واشترط عبده ، أو بالاسم ، كما في صورة كون لكل معاً بشرط عدم بعضه مع حصول سريه ، وثانيهما ، كونه يعق لمضمون ذلك بشرط يؤدي إلى ، كما في ص ، كونه يعق معاً ، بشرط يعاقه مع شروطه السابقة كروي

(١) قوله (وسمعه) عطف على (بإعاقه) أي (خرج بما ذكر بعد الإعاق) ، وهو من الشارح : (هو المضري ، أو أطلق) ، كروي

(٢) أي قصد (شاء) (ش : ٣١١) وراجع ، المصلح الصالح في اختلاف لأشاح ، مسألة (٦٨٥)

(٣) قوله (شرط بمول) أي للمعصي لطلال المصد ، أو لحرهم الوفاء بذلك الشرط ، قوله (هنا) أي : في البيع ، (ش : ٣١١/٤)

(٤) قوله (شرط ترك روح) مقبول (يشكك) أي (يشكال ايراعني على شرط ترك روح الوطء) ، كروي

(٥) قوله (مه) ، مه ، تفصيل بشرط ، أي : سواء صدر ذلك الشرط من الروح أو من لروحه ، كما يأتي في (مصدق) كروي وراجع ، إشكال ايراعني في الشرح لكثير ، (٥٣٨)

والأصح أن للسابع مطالبة المشتري بالإعتاق .

وإن تحقق بالواقع في صلب لعقد الواقع بعده في زمن حيازه محلياً أو شرطياً إن كان من السابع ووافق المشتري عليه أو عكسه ؛ كان الحق أحدهما حسن بزيادة أو نقصاً في الثمن أو المبيع ، أو الخيار أو الأجل ، ووافق الآخر بموله فبطلت مثلاً ، لكن في غير المحط من الثمن ؛ لأنه إبراء وهو لا يحتاج لقبول ، ويكفي^(١) رخص بزيادة كذا ، فإن لم يوافق ؛ بأن سكب بقي العمد^(٢) ، وإن قال لا أراضى إلا بذلك بطل

ولا يتعيّن ما ذكر^(٣) بالعقدين ، بل يخبر في الموكّل ومن أسقل له الخيار ؛ كإبرار^(٤)

(والأصح أن للسابع) ويظهر الحق وورثه به (مطالبة المشتري^(٥) بالإعتاق) لأنه وإن كان حقاً لله تعالى لكن به عرص في تحصيله ؛ لإثابه على شرطه ، وبه قارن الآحاد .

وأما قول الأذرعني لم لا يقدّر لإلحاد المطالبة به حسنة ؟ فلا يصح إلا بعد تمهيد شينين ؛ أحدهما أن الحسنة هل تتوقّف على دعوى وطلب أو لا ؟ بل يقول الشاهدان للمعاصي لا على فلا يشهادة بكذا فأخصره لشهد عليه ، والثاني^(٦) هو ما أحبطوا عليه ، وإما خذلوا في أنه لو وقعت دعوى حبة هل يضيبي إليها القاضي أو لا ؟ وبكل قال جماعة

(١) وفي (١) : (ويكفي هنا) بزيادة (هنا) .

(٢) أي على حبه لأصله ، ويطعن بشرط المذكور (ش ٣٠٢/٤) .

(٣) أي : قوله : (ويلحق ...) إلى هنا . (ش ٣٠٢/٤) .

(٤) أي : وأبوي إذا عصى لعاقب في زمن الجار ، والموتى رد كمل فيه (ش ٣٠٢/٤) .

(٥) أي : أو وهو وارثه . (ش ٣٠٢/٤) .

(٦) قوله (والثاني) أي عدم توقف بحسنة على دعوى وطلب كتردي

ثانيهما أن هذا^(١) هل هو من الحسة^(٢) ، فبما على الاستلاد بجامع أن
كلما يترتب عنه العتق نصياً ، أو لا ؛ فبما على شراء العرب ، فإنه ليس من
الحسة ، لأن القصد بإنشائه المثلث ، وترتب العتق من لوازمه أي قد يقصد وقد
لا ، وكذا هنا القصد إثبات المثلث المترتب عليه الوفاء بالشرط احسب أو
فهر^(٣) ؟ للنظر في ذلك مجالاً .

والأقرب^(٤) سماع دعوى الحسة ، وبالحق هذا بالاستلاد^(٥)

ولا نظر بكون العتق قد يحتلف ما يصح بيع نحو عيب أو بقاء ، لأن
الاستلاد قد يحتلف لعتق عنه في الصور الكثيرة التي تنبأ فيها أم الولد ،

وحديث^(٦) فيختل قولهم ليس للأحد المطالبة به ؛ أي ؛ غير حسة في
مكتف^(٧) ؛ لأنه يمكن المطالبة بخلاف حسة ؛ لتصريحهم بحريتها في عتق
مكتف لم يدعه

وسبأتي في نحو شهادة اقرب لعريه^(٨) الفرق بين قصد الحسة وعدمه^(٩) ،
وبه^(١٠) يتأكد ما ذكرته هنا من الفرق بين قصد دعوى الحسة وعدمه ، فتأمل ذلك
كنه فإنه نصيب مهم

(١) أي : الشراء بشرط العتق . (ش : ٣٠٢/٤) .

(٢) أي : مما قبله شهادة الحسة ، ويأتي أنه الأقرب (ش : ٣٠٢/٤) .

(٣) أي : يجوز انحاكم عليه عند امساعه ، وعنده عليه عند صرده ، كما يأتي بعد (ش : ٣٠٢/٤) .

(٤) وفي (١) (والأقرب في ذلك) بزيادة (في ذلك) .

(٥) أي : إن لأقرب هو لشئ الأول من كل الرقدين (ش : ٣٠٢/٤) .

(٦) أي : حين كون الأقرب لمساع وإلحاف (ش : ٣٠٢/٤) .

(٧) قوله : (في مكتف) أي : عيب مكتف . كروي

(٨) أي : كشهادة الرجل بطلاق أبيه صرده أمه (ش : ٣٠٢/٤) .

(٩) في (١٠/٤٣٩-٤٤٠) .

(١٠) أي : بما سبأتي . (ش : ٣٠٢/٤٠) .

وأما لو شرط مع العتق الولاء له ، أو شرط تدبيره أو كسبه ، عاقبة بعد شهر لم يصح البيع

ولو شرط مقتضى العقد ، كإعصا وإمراء يعيب ،

ولا يلزمه عتقه فوراً إلا ما طلب ، أو عند طلق قوله ، فإن أبيع أحرره الحاكم عنه وإن لم يرفعه إليه الناع ، بل وإن أسقط هو أو العتق حقه ، فإن أصر أعتقه عليه ، كما يطلق على ثولي ، والولاء مع ذلك مشترطي وله قبل عتقه وطؤها واستحداثه وكسبه وقسمته إن قبل ، ولا يلزمه صرفها لشراء مثله ، كما لا يلزمه عتق ولد الحامل لو أعظمها بعد ولادته ، لا يعطى السعي بالولادة ، لا تحريم^(١) ووقف وإجارة

ويظهر أن لوارث المشتري حكمه في جميع ما ذكر

(و) الأصح (أنه) أي (ناع) لو شرط مع العتق الولاء له ، أو شرط تدبيره أو كسبه (معلماً) أو (عتقه بعد شهر) أو لحظة ، أو وقفه ولو حالاً ، كما عليم مما مر^(٢) (لم يصح البيع) لمخالفة الأول ما استقر عليه الشرع أن لولاء لمن أعتق ، واسفة لمرص الشارع من تحجير العتق

(ولو شرط مقتضى العقد ، كالقصاص والرد بمس) صح ، يعني لم يصر ، إذ هو تصريح بما أوجبه الشارع ، ثم رأيت في « الروضة » كـ « أصلها » عثر (لم يصر)^(٣) وهو الأولي على أنه يصح رجوع صمير (صح) للعقد المفروق بهذا الشرط ، بل يتعين ذلك^(٤) ؛ لأنه المراد في الذي بعده ، كما يأتي^(٥) ، وحديث فهو بمعنى : لم يصر ، من غير تأويل .

(١) أي ولو شرط العتق ، أو لمن يعتق عنه (ع ش ٢٥٧/٣)

(٢) قوله (مما مر) وهو قوله (وجرح « بعتقه » شرط نحو وقفه) كردي

(٣) روضة الباعث (٧١/٣) ، لشرح الكبير (١١٥/٤)

(٤) أي رجوع صمير (صح) إلى العقد المذكور بهي ع ش (ش ٣٠٤/٤)

(٥) انما

أو ما لا عرص فيه . كشرط ألا يأكل إلا كذا . صح .

ونقل عن بعضهم صحة شرطها ، وسي عليه البرر كشيء رداً على من قال
الحدث عطفٌ . ما لو بعد فرض البيع ، لمع النافع منه ، فبشرط أن
يصححه^(٢) لا فساد^(٣) .

والذي يتبعه^(٤) أنه^(٥) لمجرد التأكيد ، استعانة بوجوب اشرار ، فلا حار
بفسده ، خلاف لما يوهنه^(٦) قوله شارح . صح العقد فلهما^(٧) ، وبما شرط في
لشيء^(٨) ، إلا أن يُريد ما قلناه . أن الثاني لم يمتد شيئاً أصلاً ، ولا أول^(٩) .
التأكيد .

(أو) شرط (ما لا عرص فيه) أي عرفاً ، فلا عره بعرص معاقب أو
أحدهما فيما يظهر ، ثم رأيت ما يصرح به : كما يأتي^(١٠) (كشرط ألا يأكل) أو
لا يلبس (إلا كذا) إن حار^(١١) (صح) العقد ، وكان الشرط لغواً
قد جمع ومحلّه إن كان (يأكل) ما عوفيه ، لأن هذا هو الذي لا عرص فيه

(١) قوله (الحدث) باسم بعض سجدته في سجدته بين (ثم بصره) (صح عطف)

كردي

(٢) قوله (ما لا يصح) في صحة شرط بعض كروي

(٣) أي : ولا يتخير إن قلنا بفساده . (ش : ٣٠٤/٤) .

(٤) وصم (هـ) بفتح هـ جمع من جمع لفص كروي

(٥) وهي (ب) و(ث) و(ط) و(هـ) : (يفهمه) .

(٦) وصم (هـ) بفتح هـ جمع من جمع لفص كروي . (شرواني ٤ : ٣٠٤)

(٧) أي : (هـ) أي شرط بعض العقد ، وشرط ما لا عرص فيه (أي)

(٨) أي : في شرط ما لا عرص فيه . (ش : ٣٠٤/٤)

(٩) أي : شرط مقتضى العقد (صم : ٣٠٤/٤)

(١٠) أي : قوله (لا يلبس) أي عرجه بفتح هـ جمع لفص كروي . (ش : ٣٠٤/٤)

(١١) (٣٠٤/٤)

(١٢) قوله (لا يأكل) أي : كان كل من تناولوا معاقباً وله ، ولا يـ

أن يأكل الحرام أو يلبس المحرم . فيصير ألا يصح . كروي

وإن شرط وصفاً بقصد^(١) ككون العقد كتاب أو الدابة حاملاً^(٢) ثوباً^(٣) صريحاً^(٤) .

بأنه ، بخلافه بالتحفة ؛ لاختلاف الأعراس حيث يتبدل فيفسد به العقد . انتهى

والصحيح أنه لا فرق^(٥) ، إذ لا عرص للبايع بعد حره ، حره من ملكه في بيع عداي^(٦) ، مع أنه^(٧) يحصل الواجب^(٨) عليه^(٩) من إطعمه^(١٠) .

ومن ثم^(١١) لو شرط ما لا يترجم استند أصلاً^(١٢) كجمعه^(١٣) بين آدميين^(١٤) أو صلاته^(١٥) للسواقل^(١٦) ، وكذا للعرص أول وقته^(١٧) فسد العقد^(١٨) ؛ كبيع سبب شرط أن يقطع به لطريق^(١٩) ، بخلاف بيع ثوب حرير شرط لسه من عمر رباذه على ذلك^(٢٠) ، لأنه لم يتحقق المعصية فيه^(٢١) ؛ لحواره لأعدي^(٢٢) ، وبه يدفع ما يدر كشيها^(٢٣) .

(ولو شرط وصفاً بقصد^(٢٤) ككون العقد كتاباً أو الدابة) ، الآدمي أو غيره (حاملاً أو لثوباً) أي دلت لبي (صح) الشرط ؛ لما فيه من المصلحة ، ولأنه الترام موقوف عند العقد لا يتوقف انتمائه على إرادة أمر مستقل الذي هو حقيقة الشرط^(٢٥) ، فلم يشمل النهي عن بيع وشرط .

(١) أي بين السحب والوقوف . انتهى ع ش . (ش ١٠ / ٣٠٤)

(٢) قوله : (مع أنه) أي : تعيين العدة . كردي

(٣) (يحصل الواجب) أي : بوجوب في السحب ، وإنما قد دلت ؛ لأن الإطعم لمعين ليس

بواجب ، وبما الواجب لإطعم . به دلت مع رباذه في تعيين ، وهذه بغلاوه إساءة في د

بختار آدمي . به من لعم الذي أوجب ما لم يجب عنه . كردي

(٤) وقوله : (من إطعمه) بيان الواجب . كردي

(٥) قوله : (ومن ثم) إشارة إلى حصول الواجب عنه . كردي

(٦) قوله : (كجمعه) أي : جمع السيد . كردي

(٧) (بين آدميين) أو طعامين . كردي .

(٨) وضمير (صلاته) يرجع إلى السيد . كردي

(٩) قوله : (فسد العقد) لأنه وجب ما بين الواجب . كردي

(١٠) وهي (ب) : (فيه المعصية) .

(١١) أي فيما لو شرط أن يسه بحرية كان نافذ (ش ٢ / ٣٠٤)

(١٢) قوله : (سبب) هو حقيقة شرط . بعض - الشرط هو الأمر المستعمل . كما هو مقرر في كتاب =

وَلَهُ الْخَيَارُ إِذَا تَلَفَتْ ١١٩

(وله الخيار) فوراً (ينألف) الشرط الذي شرطه إلى ما هو أدون • لقواب

شرطه

فلو تعذر بمسح سحر حدوث عيب عمده^(١) فله لأرض بعقبه^(٢) الآتي

وَبَوَّابٌ مِّنْ حِجْرٍ" حُذِّقَ الْمُتَشَبِّهِ بِمَعْنَاهُ فِي فَقْدِ الشَّرْطِ ، لِأَنَّ الْأَصْلَ عَدَمُهُ ، بِخِلَافِ مَا لَوْ ادَّعَى عِبَادٌ قَدِيمًا ، لِأَنَّ الْأَصْلَ السَّلَامَةُ

وَيَهْدِي إِلَى إِتْنَاءِ بَعْضِهِمْ
وَأَنْكَرَهُ الْمُشْتَرِي^(*) .

ولا ينافيه تعييزهم فيما ذكره الموت ؛ لأنه محض تصوير ، وإنما المدار
على بعد معرفة المشروط بحديثه ، فيصدق المشتري في نفيه ؛ لما تقرّر : أن
الأصل عدمه

وسَيُغْنِمُ مَتَّ يَأْتِي تَه سَقَرُ وَحَوْذُ الْحَمَلِ عِنْدَهُ^(١٠) بِإِنْفِصَالِهِ لِدَوْنِ سِتِّ أَشْهُرٍ مِنْهُ
مُطْلَقًا^(١١) . أَوْ لِدَوْنِ أَرْبَعِ سِنِينَ مِنْهُ شَرْطُ الْأَنْوَاعِ وَطَثًا يُفَكَّرُ كَوْنُهُ مِنْهُ

ويأبى في (الوصية) أن حمل السهبة يُزجَع فيه لقول أهل الحرة^(٧) ، فكذلك
هنا فيما يظهر

الأصول، وهذا الشرط وإن سمي شرطاً محلاً، لكن لا يشمله لاهي، لأن المراد بالشرط فيه هو الشرط جامعة كردي

(١) أي الممثلين (٢) ٢٠٥

(۲) آنصاف (ص: ۴۶۶)

(۳) ای، لا طریق لی مکان معروف بعدہ (۱۶۰/۳)

(٤) راجع: سهل لغام في احوال الاساقفة امسائه (١٨٩٦)

(٥) أي : البصر . (ش . ٢٠٦/٤) .

(٦) أي وطب بعد العلم أولاً انتهى من (٣٠٦/٤)

(۷) ویکتوری بر حدیبیہ، احزاب، حُل، امرأس، اُر، اربع، سورہ، بھانہ، الجمعہ (۱۶۱/۳)

وفي قول ينصل العقد في الدانة

أما ما لا يقصد : كالسرفه فلا خيار مبرمه ، لأنه من البائع إعلام بعيبه ، ومن المشتري رصانه

وأما إذا أخلف إلى ما هو أعلى ، كأن شرط ثوبها محر حبة كرا فلا حد أصلاً ، ولا ينظر إلى عرص^(١) نفسه لبحو ضعف^(٢) له ، لأن بعيره في الأعلى وضده بالعرف لا بغيره .

ومن ثم قالوا لو شرط أنه حصي من محلاً سحير ، لأنه يدخل على الحريم ، ومرادهم الممسوح ، لأنه يدي يسح له النظر إليهن ، فندفع نظير شارح فيه

ويتكفي أن يؤخذ من الوصف لشرط ما ينطلق عنه الاسم ، إلا إن شرط بحسن في شيء ، فإنه لا بد أن يكون حلاً عرفاً ، وإلا نحير ولو قُتد بحسب أو كتابة شيء معين كل يوم أو في بعض الأيام . بطل وإن علم قدرته عنه ، كما اقتضاه إطلاقهم ، ولا يأتي هنا بحث السك في الآتي في الجمع في الإحارة بين العمل والرمس^(٣) ، فتأمل

(وفي قول بطل العقد في الدانة) إذا شرط فيها ما ذكر^(٤) ، لأنه مجهول ، ويخاف بأنه يغطي حكم المعلوم على أنه باع ، ثم رأيتهم أجابوا بحوة^(٥) ، وهو : أن القصد الوصف بذلك لا إدخاله في العقد ، لأنه داخل فيه عند الإطلاق .

(١) أي شرط بحواسره ما لا يقصد (ش : ٣٠٦/٤)

(٢) وفي (ب) (ث) (ح) (و) (ر) (س) (ص) (ط) (ف) وخطوط (ل) قرصه نفسه

(٣) في (٦/٢٤٨)

(٤) أي : كونه حاملاً أو ليوماً . (ش : ٣٠٦/٤)

(٥) أي : الحوات بمعنى عبارة السهنة (على أنه باع ، أو القصد الوصف) (ش : ٣٠٦/٤) انتهى

ولو قال (نكحها وحملي) بطل في الأصح

فرغ أحلف جميع ما خزون فمن اشترى حيا بغير شرط أنه نسأ ، ولدي يتحقق فيه أنه لا شاهد قبل بدله بعدم بانه حيران يحتر في رده ، ولا يضر لإمكان عدم بانه بغير قبيل منه لا تفكر العلم بدونه

وبس كما لو اشترى بضعا بغير إبرة في واحد منها فوجدها معيه نرد الجميع ، لأنه ثم لم يشف من عيب لمع شيء ، وكذا لو حلف المشتري أنه لا نكح ، لما نكح أنه يصدق بيمينه في بعد اشترط

فإن اتفق ذلك كله بأن بدله كله ، فلم نكح نكح مع صلاحه الأرض ، وبغير إخراجها منها ، أو صار غير مضمون ، أو حدث به عيب فله الأرض ، وهو بين قيمته حيا بما وحت غير باب

كما لو اشترى بكرة بشرط أنها سوب ، فماتت في يده ، ولم يعلم أنها سوب ، وحلف على أنها غير سوب به الأرض ، وانصف بلف^(١) من صغار المشري

وأما إطلاق بعضهم أنه إذا لم ينسب بذر المائع جميع ما حشرة المشري عنه ، كأحرة بدر وبحو الحرائه ، وبعضهم أحرة اسادر فقط فمبدا حذا

والوجه بل الصواب أنه لا يدره شيء من ذلك ، وليس محذور شرط الإساءة بغيره موحدا بذلك ، كما نعلم مما يأتي في (باب حمار النكاح)^(٢)

ثم رأيت شعب أفتى في بيع بذر على أنه بذر قذير فرعه المشري فأورق ولم ينمز بأنه لا سحيز ، وبأورق غير ورق الغشاء فله الأرض^(٣)

(ولو قال نكحها وحملي) أو يحملها أو مع حملي (بطل في الأصح) لأن ما لا يصح بعه وحده لا يصح بعه مقصودا مع غيره

(١) قوله (وانصف بلف) متداوحر . هامش (خ)

(٢) في (٧ / ٧٢٣)

(٣) فتاوى شح لإسلام وكربا الأصاري (ص : ١٠٥)

ولا يصح بيع الحمل وخصه ، ولا الحامل دونه ، ولا الحامل بغيره

وفارق صحة بيعك هذا الحدار وأمه ، أو بنته ، أو مع أمه على المعتمد ، بأنه داخل في مستأنة لفظاً ، فلم يلزم على ذكره محذور ، ولا يحمل ليس داخلاً في معنى الهيمة كذلك ، فلم يلزم من ذكره بيع أمس عليهما وهو مجهول ، وبإعطائه حكم المعلوم إنما هو عند كونه معاً لا مفصلاً

وكالحدار وأمه الجبنة وحشوها

(ولا يصح بيع الحمل وخصه) كما علم من بطلان بيع الملامح ، وإنما ذكره بوضحة لقوله (ولا) بيع (الحامل دونه) لتعذر مستثناة ، إذ هو كعصير منها وأورد على مفهومه بعض الشراح ما يظهر منه أنه تأمل ، فليأخذ

(ولا) بيع (الحامل بحر) ورفيق لغير مالك الأم وإن كان للمشتري سحر إيصاء ، أو الحامل^(١) بغير متقوم ، كان حملت أمية أو بهيمة من معلق ، لما مر^(٢) : أن الفرع تبع أحسن أوزنه في السجاسة ، فعلم أنهم حيث أطلقوا حكم الحمل . .

أرادوا به غير هذا^(٣) ، على أنه يادر حذراً ، فلا يرد عليهم

وذلك^(٤) لاستثناؤه شرعاً ، فكان كاستثنائه حناً ، ومثله^(٥) لو لم يصرعها لمن لغير مالكتها .

وبما صبح بيع الدار المسأخرة ، لأن المصلحة ليست عيناً مستأنة ، والحمل جزء متصل ، فلم يصح استثنائه .

(١) قوله (أو الحامل) عطف على (الحامل بحر) ، ش : ٣٠٧ / ٤

(٢) قوله : (لما مر) أي : في (باب السجاسة) ، كردي .

(٣) أي : الحمل من معلق ، (ش : ٣٠٨ / ٤) .

(٤) أي : عدم صحة بيع الحامل بحر إيج (ش : ٣٠٨ / ٤)

(٥) أي : الحامل بحر فلا يصح ، (ش : ٣٠٨ / ٤)

وَلَوْ بَاعَ حَامِلًا مُطْلَقًا . دَخَلَ الْحَمْلُ فِي الْبَيْعِ

فصل

وَمِنْ الْمَهْيِ عَنْهُ : مَا لَا يَنْطَلُ ؛

وَأَيْضًا فَالْمَنْعَةُ بِصَاحِبِهَا يَرَادُ الْعَقْدُ عَلَيْهَا وَحْدَهَا ، فَصَحَّ شُرَاؤها بحلاف الحمل .

(ولو باع حاملًا مطلقاً) من غير تعرض لدخول أو عدمه (دخل الحمل في البيع) إن حدد مكنهما ، إجماعاً ، ولا ينطل

ولو وصفت ثم باعها (فوجدت آخر لدون سنة أشهر من الأول) كان للمشتري (١) ، كما دأبنا نجد في (الكتبه) (٢) ، لا انفصاله في ملكه ، وعن الصن : للبائع (لأنها حمل واحد) (٣)

ويحدث بأن مدار على الاستماع حالة البيع ، وما انفصل لا استماع فيه ، بحلاف ما انفصل ، فأعطي كل حكمته .

(فصل)

في القسم الثاني من المهييات التي لا يقتضي الهي مادها

كما قال (ومن المهي عنه ما) أي نوع معين للأول (لا ينطل) يمنع

(١) عناه ، شرح بروجر ، صحح استاء ما شرع دونه ، الهي وقضية التقييد بشرع منع استثنائها معاً ، كما قال في غير المسأله بعكها إلا منعها سنة ، فليجمع (سم (٣٠٨/٤) .

(٢) أي بعد موت الولد انفصل ، لحرمه الخلق بين الأم وولدها حتى يمير ، أو باعها معاً ، ع (ش : ٤٦٢/٣) .

(٣) المعتمد . (ع ش : ٤٦٢/٣) .

(٤) روحه الطائس (٨ ٥٣٣) ، شرح نكر (١٣ / ٥٦١)

(٥) الأم (٩ / ٣٩٢)

يرجوعه إلى معنى يقترون به ، كشيء حاصر لناد ، بأن يقدم عريبت

ثم صم كما نقل عن صطحه ، أي بيعة ، لدلالة الـ على أنه ، وبصيح أن يكون
(ما) واعدة على بيع^(١) فالفاعل مذكور .

وبصم ثم كسر كما نقل عن صطحه أيضاً ، أي نصبة^(٢) النهي ، فمعناه^(٣) من
النهي ، ومن ثم أعاد عليه ضمير (رجوعه)

قيل : وبصم ثم فتح ، وهو بصي .

(لرجوعه) أي النهي عنه (إلى معنى) خارج عن دأبه ولأزمها ، وبكته
(يقترون به) نظير البيع بعد بدء الجمعة ، فإنه ليس لدأبه ولا لأزمها^(٤) ، بل
بحشية تفويتها .

(كشيء حاصر لناد) ذكرهما للعالم ، والحاصرة المدن والقرى والريف ،
وهو^(٥) أرض فيها رزغ وحض ، والنادية ما عدا ذلك (بأن يقدم عريبت) هو
مثال ، والمراد كل جالب^(٦) ، كذا قالوه

ويظهر . أن بعض أهل البلد لو كان عده متع محروون فأخرجوه لبيعه سمر
يومه فتعرض له من يؤوضه له لبيعه له تدريجاً بأعلى . . حرّم أيضاً ، للعلة الآتية

١

(١) أي على تدبير بيع (ش : ٣٠٨/٤)

(٢) فصل في القسم الثاني من المبيعات قوله (واعدة على بيع) أي تكون عده عن بيع ،
والحاصل أن (ما) إما عبارة عن النوع ، ففاعل (لا يطل) معدوف ، كما أشار إليه بقوله
(أي بيعة) ، وإما عبارة عن البيع ، ففاعل هو الضمير المستتر في الرجوع ، من (ما) وبدا
فإن (فالفاعل مذكور) . وعلى الكسر ففاعل مسر أيضاً لكن يرجع إلى النهي ، و (ما)
عبارة عن لبيع وانعاده إليه معدوف ، كما أشار إليه بقوله (يطله) فهي كردي

(٣) أي : نفسه أو بيعة ، فتلبيز . (ش : ٣٠٩/٤) .

(٤) أي : مرجع الضمير . (ش : ٣٠٩/٤)

(٥) الأولى (لأزمها) بزيادة لام الجر (ش : ٣٠٩/٤)

(٦) أي : الريف . (ش : ٣٠٩/٤)

(٧) قوله (كرجائب) العلب السوق من موضع إلى آخر كردي

محتاج بمثل الحاجة به لعدة سعر يومه ، فيقول بلدي : (اتركه عندي لأبيعه على التدرج بأعلى)

(يحتاج بمثل الحاجة اليه) مطعوناً أو غيره (لسعه سعر يومه) يظهر أنه تصوير ، فهو قدم سبعة سعر ثلاثة أيام مثلاً فقال به : تركه لأسعه بث سعر أربعة أيام مثلاً : حرّم عنه ذلك ، بمعنى لا يبي فيه .

ويختل التقيّد بما دلّ عليه ظاهر كلامهم أن ترد سعه سعر الوقت المحصر فساده بأخيره عنه ، ويؤجّه بأنه لا يحقّق التضييق إلا حينئذ ، لأن القوس إتفا بشوف^(٢) للنبي ، في أول أمره ، فهو أراد ملكه تأخير رمي فسانه حرّ أن يؤخره عنه . . لم يخرّم .

(فيقول عندي) هو مثلاً أيضاً ، ولو تعدّد اقتنوا معاً أو مربّب الثور كنهم ، كما هو ظاهر (تركه عندي) مثلاً أيضاً (لأبيعه) أو سعه فلا ممي ، أو سطر فيما يظهر ، ويختل خلافه (على التدرج) أي شيئاً فشيئاً (بأعلى) للخبر الصحيح : لا يبع خالصاً لباد ، دعو الناس بزرّق الله نفعهم من نفعي^(٣)

ووقع لشرح^(٤) أنه راد فيه : في عقلايتهم ، وسه لمسلم وهو عبط ، لا وجود لهذه البرادة في مسلم^(٥) ولا في كتب الحديث ، كما قصي به سر ما يبيد أساسها^(٦)

(١) ع

(٢) قوله . (بشوف) أي : تشاق . كردي .

(٣) أخرجه مسلم (١٥٢٢) عن جابر رضي الله عنه

(٤) وفي نسخة : عبط . دعو الناس في عقلايتهم . معني صحيح (٢٨٩) .

(٥) كشف المحطاء (١٣٠٢)

(٦) قوله . (سبر ما) أي : تنع ما . . إلح . كردي

وأفاد آخره^(١) أن علة تحريمه - وهو حياض بالقدس بماتك دلت^(٢) - ولا يقال هو بإحاطة معين له على معصية^(٣) ؛ لأن شرطه لا يوجد المعصية إلا مهيما ؛ كلعن شافعي الشطرنج مع من تحرّمه ، ومداحه من لا يدرّنه اجمعة مع من تدرّنه بعد مدائها ، وهذا بمعصية يثبت قبل أن تحبس الماتك ، ومن صدر ما في الممس ؛ بأن تحبّه لدلت ؛ فإنما أورد تصويره ؛ كما هو ظاهره - ما فيه من التصديق على الناس^(٤) ؛ أي باعتباره ما من شأنه وإن لم يظهر سعة سعة في اليد

بمخلاف ما لا يحتاج له^(٥) إلا بادر^(٦) ، وما يو قصد الماتك سعة سعة بدرجته فسأله آخر أن يفرض له دلت ، أو سآته الماتك أو سآر هو الماتك أن يبيع^(٧) به بسعر يومه ، أو اشتارة فأشار عليه بما هو الأصلح له ؛ لوجوبه عليه على الأوجه

ولو قدم من يريد الشراء ، فتعرض له من يشري له^(٨) رحيصاً فهي إثم تردّد ، واختار البخاري الإثم^(٩) .

(١) أي : دعوا الناس يورق... إلخ . (ش : ٤ / ٣١٠)

(٢) قوله (وهو) أي : تحريم (حياض بالقدس بماتك دلت) أي : وهو تركه . إلخ كروي .

(٣) (ولا يقال هو) أي : بماتك (بإحاطة) للقدس معر به (على معصية) فشرى بها ؛ لأن... إلخ . كروي .

(٤) وقوله (ما فيه من التصديق) أي : قوله (أن علة تحريمه) كروي

(٥) وفي (ر) والمطبوعة المصرية والوهبية : (إليه) .

(٦) وفي (أ) و (ث) و (ج) و (د) و (ر) و (س) و (ع) و (ف) (أن يبيعه)

(٧) قوله (من يشري به) شامل للبدوي عبارة : لمعي أو : سآته ؛ حاصر يريد أن يشري به رحيصاً ، وهو المسمى بالسار . وهذا معيار الشارح أوفى ؛ هؤلاء سائقون من بدوي . مثال . (ش : ٤ / ٣١١)

(٨) عبارة : الشربة ؛ واحد استخاري لمع ، أي : التحريم ؛ كما فيه - أي : شربي في الحديث =

وتلقى الركبان ،

لحديث فيه عبد أبي داود^(١)

ويحدث لأدريي بحرم به ، ومسته إليه ابن يوس ، وله وحة ، كالبيع وإن
أمكر المرق بأن الشراء عالة لا نقد وهو لا تغنم الحاجة إليه ، ومن إليه جمع
مأخرون

ويُذكرُ المجمع بحمل الأول^(٢) على شراء متاع تغنم الحاجة به ،
وإنسي^(٣) على خلافه

ولا بد لها وفي جمع المماهي على ما يأتي أن يكون عالماً بالهي ، أي أو
مقتضراً في تعلّمه ، كما هو ظاهر ، أحداً من قولهم : يحنث على من باشر أمراً أن
يتعلّم ما يتعلق به متاعاً يغلب وقوعه .

(وتلقى الركبان) جمع ركب وهو للأغلب ، والمراد : مطلق العادم ولو

١ - به ، أي : بالسهماء الرومي ، وهو ابن عباس ، ومسيبه يرجع إليه . انتهى (ش ٣١١)
٢ - بصرف يسير ، وراجع : حاشية الرملي الكبير على أسس المطالب (٤٠٤)
والمحدث أخرجه السجاني (٢١٦٣) ، ومسلم (١٥٢١) عن طاووس عن أبيه قال : سألت ابن
عباس رضي الله عنهما ما معنى قوله : لا يبيع حاضر لباد ؟ قال : لا يكره سمسار
(١) من يبايع بمأخذ التجاري ، لأنه مقدم على أبي داود ، بل ما يبد ونقوبة لمسند أخباره من
الحديث (ش ٣١١) ، ويحدث هو عن أسس من مالك رضي الله عنه أن نسي بئنة
قال : لا يبيع حاضر لباد وإن كان أحياه أو أناه ، من أبي داود (٣٤٤٠) قال أبو داود
رضي الله عنه : سمعت جعفر بن عمرو يحدث أبو هلال : حدث محمود ، عن أسس من
مالك قال : وهذا موضع يشهد . (كان يقال : لا يبيع حاضر لباد ، وهي كلمة جامعة
لا يبيع به شئ ولا يبيع به شئاً ، وراجع في ذلك السجاني (١١٢/٥) قال ابن رسلان في
شرح أسس أبي داود (٣١٦ - ١٤) في شرح هذا الحديث : (مؤيد عليه التجاري : ما من
كره أن يبيع حاضر لباد بأجر ، وليس في الحديث التقييد بأجر ، كما في السجاني (١١٢) من
هذا : أراد السجاني أن يبيع الحاضر لباد لا يجوز بأجر ويجوز بغير أجر ، واستدل على ذلك
بقول ابن عباس حين فسّر ذلك بالسمسار : كما في الحديث)

(٢) قوله : (بحمل الأول) وهو الإثم - كردي

(٣) (وإنسي) ما لا يبيع به جمع ، وهو عدم الإثم - كردي

بأن يشتري طائفة يحملون ماعاً إلى البلد ، فبشرية منهم قبل فذومهم ومعد فيه بالسفر ،

واحداً ماشياً للشراء منهم (ما) يخرج الحاجة فيصادفهم فبشرية منهم ، أو ما (يتلقى طائفة) وهي تشمل الواحد ، خلافاً لمن عقل عنه فأورده عليه بغير ما يخصها^(١) ؛ لأنه إطلاق لها على بعض ما صدقناها وهو^(٢) قوله (يحملون ماعاً) وإن بدرت الحاجة إليه (إلى البلد) يعني إلى المحل الذي خرج منه المشتري أو إلى غيره

وشمل ذلك كله نعيير غيره بالشراء من الحد ، من يشمل شراء بعض الحائس من بعض

(فبشرية منهم) بغير طلبهم (قبل فذومهم) أي لما مضى العصر فيه (ومعرفةهم بالسفر)^(٣) للهي الصحيح عن تلفيهم لسبع ، مع ثبات خيارهم إذا أتوا السوق^(٤) .

والمعنى فيه احتمال عهدهم ، سواء آخر كدأ أم لم يخرج على الأصح ، وقبل حنية حسن المشتري لما يشتريه منهم ، فيصيق على أهل البلد

وأفهم المتش مع ما ذكرته أنه لا إثم ولا خيار سقيهم في البلد قبل الدحول للسوق وإن عهدهم ، والثاني^(٥) صرحوا به ، وقياسه الأول ، ويؤججه بأنهم^(٦)

(١) قوله (بغير ما يخصها) أي أورد الواحد بغير ما يشترطه (يحملون) موهماً أنها محنة بالجمع ، مع أن لتبديده لا يخصها بالجمع ، لأنه بيع كردي

(٢) وصير (هو) راجع إلى (ما) كردي وهي سبع (بغير ما يخصها)

(٣) المراد من السفر (السفر) في المحل المقصود للمساكين وإن حلف السفر في أسواق البلد المقصودة . (ع ش : ٤٦٦/٣)

(٤) عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال : لا تنفوا الخلب ، فمن نفاه فاشترى منه وإذا أنى سئل الشوق فهو بالخيار . أخرجه مسلم (١٥١٩)

(٥) قوله : (والثاني) أي : (ولا خيار) . كردي .

(٦) وصير (مائة) يرجع إلى (صرحوا) أي قياس التصريح بالاسمي - وهو عدم الخيار - .

وَهُمْ نَحْيَارُ إِذَا عَرَفُوا الْعَيْنَ .

المقصرُونَ حيثُ

و حيار جمع - منهم ابن العنبر - الحرمة^(١) . فيه نظر وإن اعمد ذلك بعض

الشرح

ولا فيما^(٢) إذا عرفوا سعر سلع لدي قصده ولو بحره إن صدقوه عنه واشترى

منهم به أو بدونه ولو قبل قدومهم ، لانتهاء العس

ولا فيما إذا اشترى منهم بطلبهم وإن عسهم

وفما إذا لم يعرفوا السعر ولكي اشتراه أو يكثر^(٣) قال جمع بخزم

وهو الذي يدل عليه المتن .

ويؤخه بأن احسن عس حاصل ها ، وهو ملحط الحرمة ، بخلاف الحيار

فإن ملحطه وجود العس بالعس ولم يؤخذ ، وقال آخرون لا حرمة ، إذا

لا صرر ، وهو سدي دة عليه كلام ابراهيمي^(٤) ، فهو الأوجه

(ولهم الحذر) فوراً (إذا عرفوا العس) وثبت ذلك وإن عاد الشئ إلى

ما أختر به ، للخبر^(٥) مع عليهم

ومن ثم^(٦) لو سألوه أن يشتري منهم فلا إنهم ولا حيار ، كما مر^(٧) وإن

١ - بعضي لأول - وهو عدم لانه - ويؤخه بما سألهم - إلح كردي

(١) لأوسط (١٠٧-١٠٨)

(٢) وقوله (لا فيما) عطف على (بطلبهم) أي ولا إنهم ولا حيار فيما إلح كردي

(٣) وقوله (لا أو يكثر) إلح حاصله في هذه الصورة خلاف ، قال جمع بحرر ، ومن آخرون : لا ، وهو الأوجه ، كردي .

(٤) الشرح الكبير (٤ / ١٢٩)

(٥) سبق تحريجه (عس : ٤٧٣) .

(٦) أي . عليهم . (ش : ٤ / ٣١٢)

(٧) أي قوله (لا فيما) اشترى منهم بطلبهم (إلح (ش : ٤ / ٣١٢)

وَالشُّؤْمُ عَلَى سَوِّمٍ غَيْرِهِ .

جَهَنُوا السَّعَرَ ؛ لِتَقْصِيرِهِمْ وَلَمْ تُصَرِّحُوا بِشَيْءٍ حَبْرَةٍ ؛ لِأَنَّهُ قَوْلُهُمْ رَادِدٌ فِيهِ قَوْلُ رَحِصَةٍ

وَبِهِ فَرَقَ عَدَمُ الْحَبْرِ بِاسْتِمْرَارِ الشَّيْءِ عَلَى مَا تُعْرَبُ بِهِ حَبْرَتُهُ ، وَبَعْدَ زَوَالِ الْعَيْبِ ^(٢) .

وَمُظَاهَرُ صَنِيعِ الْمُتَنِ : أَنَّ ثَبُوتَهُ لَهُمْ لَا يَرْفُقُ عَلَى وَصُولِهِمْ بِهِ ، وَصِفَ
« أَصْلُهُ » وَ« الرُّوضَةُ » ^(٣) : أَنَّهُ يَرْفُقُ عَلَيْهِ ، وَهُوَ مُظَاهَرُ الْحَبْرِ

وَلَوْ سَقَّاهُمْ لِلْبَيْعِ عَلَيْهِمْ حَبْرٌ عَلَى مَا رَحِحَ الْأَدْرَعِيُّ ، وَمَحَلُّهُ : بَيْنَ بَعْضِهِمْ
بَسْمِ الْبَلَدِ وَقَدْ عَرَفُوهُ ، وَإِلَّا فَالْأَوْحَةُ أَنَّهُ كَالشِّرَاءِ مَعَهُمْ ^(٤)

(وَالسُّؤْمُ عَلَى سَوِّمٍ غَيْرِهِ) وَلَوْ دُمِّيَا ؛ لِتَهْيِ الصَّحِيحِ عَنْهُ ^(٥) ، وَمَا فِيهِ مِنْ
لِلْإِدَاءِ ؛ بَأَنَّهُ يَقُولُ لِمَنْ أَحَدُ ثَبُوتٍ لِشُرْبِهِ نَكْدًا رُذَّةً حَتَّى أَسْعَكَ حَبْرًا مَعَهُ يَهْدِ
النَّصَ ، أَوْ يَأْقُلَ مَعَهُ ، أَوْ مِثْلُهُ يَأْقُلُ ، أَوْ يَقُولُ بِمَا يَكْفِي سِرَّةً لِأَنْتَرِبِهِ مَلِكٌ
بِأَكْثَرِ ، أَوْ يَغْرَضُ عَلَى مَرِيدٍ اشْتَرَاهُ أَوْ غَرَهُ بِحَصْرَتِهِ مِثْلَ السَّعَةِ بِأَنْعَصَ ، أَوْ أَحْجَدَ
مَعَهَا بِمِثْلِ الشَّمْسِ

وَيُظْهِرُ أَنَّ مَحَلَّ هَذَا فِي عَرَضٍ عَنِ نَفْسِي عَنِ الْمَسْعِ عَادَةً ^(٦) ؛ لِمُشَابَهَتِهَا
لَهَا ^(٧) فِي الْعَرَضِ الْمَطْلُوبَيْنِ ^(٨) لِأَجَلِهِ .

(١) قَوْلُهُ (بِاسْتِمْرَارِ الشَّيْءِ) أَيُّ فِي الْمَصْرَةِ كَرْدِي

(٢) (وَبَعْدَ زَوَالِ الْعَيْبِ) أَيُّ : فِي الْمَيْعِ ، كَرْدِي .

(٣) الْمَحْرُورُ (ش : ١٢١) ، رَوْضَةُ الطَّالِبِينَ (٨٠ / ٣) .

(٤) رَاجِعٌ « السَّهْلُ لِمَصَاحِ فِي حِفْلَافِ الْأَشْيَاح » بِأَنَّهُ (٦٨٧)

(٥) عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ « لَا يَشْتُمُ الْمُسْلِمُ عَلَى سَوِّمٍ أَحْيَةٍ » أَخْرَجَهُ

الْبُخَارِيُّ (٢٧٢٧) ، وَمُسْلِمٌ (١٥١٥) ، وَاللُّغَظُ لَهُ .

(٦) قَوْلُهُ : (عَادَةً) غَيْرُ مَوْجُودٍ فِي الْمَطْبُوعَةِ الْمِصْرِيَّةِ

(٧) أَيُّ الْعَيْنِ الْمَسْعَةِ (ش : ٣١٣ / ٤) وَفِي (ب) (هـ)

(٨) قَوْلُهُ (الْمَطْلُوبَيْنِ) صَعَهُ الْعَرَضِ حَابِرُهُ عَلَى غَيْرِ مَنْ هِيَ لَهُ ، أَيُّ بَعْضُ بَعْضٍ طَلَّتْ =

وإنما يحرم ذلك بعد استقرار الشمس

وبيع على بيع غيره قبل لرومه ، بأن يأمر المشتري بالفتح لصفة مثله

وشرائه على الشراء ، بأن يأمر الداع بالفتح لشرية

(وبما يحرم ذلك بعد استقرار الشمس) بأن نصرح ما ساقى على شيء معين

وبما يقص عن نفسه ، بخلاف ما لو تعلق ذلك ، أو كان نظاف به ، فمخو
الربو فيه لا يقصد صرار أحد

(والبيع على بيع غيره قبل لرومه) لبقاء حذر المحل أو الشراء ، وقد بعده

وقد صبح على عب واعفر^(١) التأخير لحو ليل (بأن يأمر المشتري) وإن كان
معموياً ، والنصيحة الواحدة بخصن بالتعريف من غير بيع (بالفتح لصفة مثله) أو
أجود منه بمثل الثمن أو أقل .

أو بفرصة^(٢) عليه بدت وإن سم يأمره بفتح ، بل قد التاوردي^(٣) يحرم أن
يضمب السلعة من مشتري وأكثر واساغ حصر قبل الدروم^(٤) ، لأداته إلى الفصح
أو الندم .

(والشراء على الشراء ، بأن يأمر الداع) قبل الدروم (بالفتح لشرية) وأكثر
من ثمينه ؛ **للنهي الصحيح عنهما**^(٥) .

الصفة لصفة وأمن المسألة بها لأجل ذلك العرض كردي قال السرواسي (٢١٣ ، ٤)
(ولو غير بصيغة الأفراد . . كان أولى) .

(١) قوله (أو كان نظاف به) أي كان يبيع بحت نظاف الداع به كالدال ونحوه كردي

(٢) قوله (وقد اطلع) (الوء) فيه وفي (وعصر) سحاح كردي

(٣) قوله (أو بفرصة) أي يحرم أن يعرض عنه سعة مثله بأرجس منها أو أجد بمثل ثمن
الأول . كردي

(٤) الحاوي الكبير (٣٠٦ / ٦ - ٣٠٧) .

(٥) أي يبيع على اسع ، وشراء على الشراء (ش ٢١٤ ، ٤) والحدث عن عبد الله بن

عمر رضي الله عنهما أن رسول الله ﷺ قال لا يبيع بخصمك على بيع بعضه أخرجه البخاري

(٢١٦٥) . ومسلم (١٤١٢) فان في المعنى يحتاج (٢٩١) (وفي معناه =

والتحش ، بأن يريد في الشخص لا لرعية بل ليخضع غيره .

وبكلام حيث لم يأذن من بلحقه نصير^(١) ، لأن نحو .

وسوء في حرمه ما ذكر ، كتحش لاني^(٢) بيع المبيع فمعه أو بفصل عب على المعتمد .

نعم ، تعريض المشتون بعينه لا محذور فيه ، لأنه من الصحة الواجبة ، ويظهر : أن محله في عنى شأ عن نحو عشر^(٣) ، لأنه حينئذ ، فلم يدل بإصراره ، بخلاف ما إذا شأ لا عن نصير^(٤) ، لأن مسح صير^(٥) عليه ، والصير لا يرأى بالضرر^(٦) .

(والتحش) وهو الإثارة^(٧) ، لأنه يشتر الرعب فيها^(٨) ويرفع ثمنها (بأن يريد في الثمن) لسعة معروضة للبع (لا لرعية بل ليخضع غيره) أو يبيع الدنع مثلاً من نقصت القيمة فراد حتى يسويها الثمن ولو في من يسيم على الأوجه ، لأن الغرض أنه يحدد بلحديعة أو نحوها

ودلت لسمي الصحيح عنه^(٩) ، ولا بشرطها لعلم بخصوص هذا سمي ، لأن الشخص حديعة ، وتحريمها معلوم لكل أحد^(١٠) ، بخلاف ما مر^(١١) فإن علم

١. لشراء على الشراء ، والمعنى فيهما (الإبداء)

(١) قوله (من بلحقه نصير) وهو الناع في الأول ، وسمي في الثاني كروي

(٢) أي ثمناً

(٣) قوله (والصير) أي نصير على المشتري لا يرأى بالصير على الناع كروي

(٤) قوله (وهو الإثارة) أي التهييج ، فإن المسكي وبيع لسعة يكذب ، لرعب فيها ، كالتحش ، كروي .

(٥) أي : السيلة ، (ش : ٣١٥ / ٤)

(٦) عن من عمر رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ سئل عن الشخص أحرجه أم لا (٢١٤٢) ، ومسلم (١٥١٦)

(٧) رجع : لمسه لمصاح في اختلاف الأشاح ، مسأله (٦٨٨)

(٨) قوله (بخلاف ما مر) أي جمع السامي لي مر ذكرها كروي

والأصح : أنه لا خيار .

بعد منها موافق على بيعه^(١) أو يحرم به^(٢) ، فاشترط أحدهما^(٣)

ونبحث فيه الشبان بأن بيع على بيع مثلاً إصرار فهو في عدم حرمة
كحديده . وقد يُحاث بأن الضرر قد أعظم ، إذ لا شبهة ، بخلافه في
شبهه ببيع^(٤) غير

والحاصل أنه لا بد في الحرمة من العلم بها خصوصاً وعموماً^(٥) ، لا في
حق جاهل بمقتضى ترك العلم^(٦) ؛ كما مر^(٧)

(والأصح) ما وصفه بوقر الدنع أعطيت كذا^(٨) ، أو حبر بمشترى
عارف أن هذا حويزة فإن خلافه (أنه لا خيار) بمشترى ؛ لثمرته بوعده وعدم
مؤنه لأهل الحرمة

وفرق التصربة بأنها تعريض في ذب الجميع ، وهذا خارج عنه
ولا يرد نحو بحمير الوحشة^(٩) ، لأنه يُدرَك حالاً فهو كما هما

(١) قوله : (على الحبر) أي : الخير الوارد فيها . كردي

(٢) وهو التحريم . (ش : ٣١٦/٤) .

(٣) أي : التحريم . هامش (١)

(٤) قوله (كحديده) يعني بحريم لإصرار معلوم بكل أحد ، كما أن أحديده كذا

كردي . واجمع : روضة الطالبين (٨٢/٣) ، وشرح النكح (١٣٢ : ٤)

(٥) أي : في البيع على البيع مثلاً ، (ش : ٣١٦/٤) .

(٦) أي : مثلاً . (ش : ٣١٦/٤) .

(٧) قوله : خصوصاً أي : كسهي بمعلول بشيء بعينه ، (أو عموماً) أي : كالأبد . انتهى ح
ش . (ش : ٣١٦/٤)

(٨) قوله (ترك لعدم) بأن شأين أظهر بمسلمين كردي

(٩) أي : في أول الباب . (ش : ٣١٦/٤) .

(١٠) قوله : أعطيت كذا أي : أعطيت في نفس البيع كذا ، فإن خلافه كردي

(١١) قوله : (ولا يرد بحمير الوحشة) أي : لا يرد على دليل لفرق ، بأن يعدل هذا بحمير يدر

على . كل ما هم في ذب اصبح يشك الخيار ، مع أن بحمير بوجه في ذاته ، وقد لا يشك في

ورغم أن لأكثر من هذا على الحل ، أي مع الكراهة ببعض حمته على ما د
شك في عصره له .

ومثل ذلك كل تصرف تنصى لمعصية ؛ كبيع محذور^{١١} من نظر الله محذور
به ، و مرد من عرف بالمحور ، وأمة من سجد سجد عدا محرم ، و حبس
من يتخذه ثمة لهو ، وثوب حرير برجل يدينه

فإن قلت هو هنا " عذر عن التسليم شرعاً فم صبح اسع " قلت
ممنوع^{١٢} : لأن العجز عنه ليس بوصف لازم في مبيع ، بل في مانع خارج عما
يتعلق^(١٣) بالمبيع وشروطه .

وهو فارق سلطان الاني في تطريق^{١٤} ، والسبق في بيع سلاح المحربي^{١٥} ،
لأنه بوصف في ذب مبيع موجود حاله السع

فإن قلت تشكل عيب^{١٦} صفة بيع السلاح لمقاطع الصرب مع وجود ذلك
فيه قلت يفرق بأن وصف انحراف المفتصي لتقو بنهم على ما موجود حال
بيع ، بخلاف وصف قطعه الطريق فإنه أمر مرفق ولا عره بما مضى منه .
فتأمل ذلك كله ؛ لدفع عيب ما ليسكي وعيره ما

وهو أن صلاح وفروه فيمن^{١٧} حمت أنها على فساد ذاتها مانع^{١٨} عنها

١١ قوله (محد) أي مبيع المنهي ، مانع ، محذور ، كروي

١٢ أي مانع في بيع محذور طلب مانع من (ش : ٣١٧ / ٤)

(٣) أي : العجز عن التسليم شرعاً ، (ش : ٣١٧ / ٤)

(٤) يتأمل العجز عن تسليم المعصوب ، (ش : ٣١٧ / ٤)

(٥) في (ص : ٤٩١)

(٦) في (ص : ٣٥٢)

(٧) أي : التحليل أو الفرق ، (ش : ٣١٧ / ٤)

(٨) قوله فيمن أي فرائد ، مرتب منه فساد كروي

(٩) مانع أي مانع لأنه على حد ذاته مانع كروي

فهرأ إذا تعين اسع طرهما إلى خلاصها ؛ كما أفتى القاصي فممن يكلف فيه ما لا يطبق ؛ بانه ناع عليه تحليله من شئ ، ومحلته إن لم تفكك بحدثة لا بيعه ؛ كما يشير إليه كلامهم

ومن المهي عنه أيضاً احتكار القوت ^(١) ؛ بان بشره وقت علاه ؛ وعبره فيه ^(٢) بالعرف - لبيعته بأكثر من ثمنه ؛ للتصديق حسب

ومنى احتل شرط من ذلك ^(٣) . . فلا إنم .

وتسعيير الإمام أو بانه كالفاسي في قوب أو غيره

ومع ذلك ^(٤) يقرر محله حشيه من شق العصا ^(٥)

ولا ينافيه قولهم نعت طاعة الإمام فيما يأمر به ما لم يكن إثمأ ؛ لأن المراد -

كما هو ظاهر - الإنم بالنسة للفاعل لا للأمر ، والمأمور به غير إثم ؛ فخرمب المخالفة فيه .

نعم ؛ الذي يظهر أن محل هذه الحرمة بالنسة لمن يظهر به دون من أخفه

وعلى القاصي ^(٦) حيث لم تغد تولية الحسة لغيره ؛ لحرورها عن ولايته

حسب ، إلا إن اغتيد مع ذلك بقاء نظر القاصي على الحسة ومتولها ؛ كما هو

(١) قوله (احتكار القوت) أي حبه . كردي . عن ميرزا عبد الله رضي الله عنه عن رسول الله ﷺ قال : لا يفتكر إلا غاطي ؛ أخرجه مسلم (١٦٠٥)

(٢) ومصر (ف) يرجع إلى (العلا) كردي

(٣) قوله (ومنى احتل شرط من ذلك) بان لم يشره ؛ كعبه صيغه ؛ أو اشراء وقت الرخص لبعده وقت العلا ؛ أو اشراء وقت العلا لبعده وعيانه ؛ أو لبعده شمس ما يشره به أو بأهل

كردي

(٤) أي : مع حرمة التسعيير . (ش : ٣١٩/٤) .

(٥) أي : اختلال النظام . (ش : ٣١٩/٤)

(٦) قوله (وعلى القاصي) متعلق بـ (خبر) ؛ وكذا (في من) أيضاً متعلق به كردي

وبحرم تقرب بين الأم وأولاد

ظاهر في زمن الضرورة^(١) حذر من عبده رائد على كفاية ممنونه سه على بيع

الزائد . ١ ٢٤ ٥٢ ٥٤

(وبحر) على من ملك دمه وولدها (التفريق بين الأم) و ب ر صت أو
كس كفره أو محبوبة أو ابنة على الأوجه^(٢)

بعم . ب أس من عودها أو إقامتها . الحمل حل التفريق حيث

(والولد) بحر بيع أو هبة أو فرض أو قسمة إجماعاً . وصح حر^(٣) من
فرق بين والديه وولدها . فرق الله بينه وبين أخته يوم القيامة^(٤) . وفي رواية
لأبي داود . منفون من فرق بين والديه وولدها^(٥)

ويحور التفريق إن حلف المالك أو كان أحدهما حرّاً ، أو بحر عني^(٦) .
ومنه^(٧) بعه لمن نكحه بعته عبه . لا شرط عته . كب قصاه إطلائهم . لأنه
غير محقق^(٨)

ويؤيده ما مر من عدم صحة بيع المسلم للكافر بشرط عته

(١) أي : يجب على القاضي . إلح في زمن ضرورة حرج . إلح (ش : ٣١٩ / ٢)

(٢) أي : في الابنة . (ش : ٣١٩ / ٤)

(٣) فهو مستند الإجماع . (وشيخ : ٤٧٣ / ٣) .

(٤) أخرجه الحاكم (٥٥٢) . والترمذي (١٣٢٩) . والبيهقي في الكبير (١٨٣٥٦) .

وأحمد (٢٣٩٩٦) عن أبي أيوب الأنصاري رضي الله عنه . وراجع : للمحققين .

(٤٢ / ٣)

(٥) سم أحمد . عبد أبي داود . وعمر بن الخطاب في كتب النسخ الأخرى أيضاً . وأخرجه الحاكم

(٥٥٢) . وصححه ووجه له في . ونداء في (ص : ٦٥٢) . والبيهقي في الكبير .

(١٨٣٦٨) عن عمران بن حصين رضي الله عنهما قال : قال رسول الله ﷺ : منفون من

فرق المحصر . ونداء في (نداء : ٢١١٤) . بين والديه وولدها .

(٦) قوله (أم بحر عني) عطف على (أحب إليك) كردي

(٧) أي : العتق المجور للتفريق . (ش : ٣١٩ / ٤)

(٨) أي : العتق . (ش : ٣١٩ / ٤)

ووصية^(١) فَمَلَّ الموتَ لا يَقَعُ ؛ لِأَنَّهُ بعد التمييز^(٢) ، وبيع حره^(٣) منهم لا حر به بعد^(٤) ؛ لِأَنَّهُ لا تعريض^(٥) في بعض الأمانة ، بخلاف ما هو اختلف رجع ثالث لا يفسح^(٦) نحو إتيه وردَّ بعِبٍ على ما يعلقه وأقره^(٧) وعلى معذبه^(٨) الذي انتصر له المتأخرون^(٩) .

بحث جمع أنه بخور التعريض بالرجوع في شبه المبيع ؛ لأنه لا يدل له ، بخلافه في الرجوع^(١٠) في الموضع والنقطة وكلام عند عدمها لأن الواحدة لأم أو أب وإن عيب ، لا الحد لأن كسائر

- (١) وقوله : (ووصية) أيضاً عطف عليه ، كردي .
- (٢) قوله (فصل السور) يح يؤخذ من هذه اللفظة أنه ، باب بوصي في التبرع .
- مطلان الوصية ، كردي
- (٣) قوله (وبيع حره) بعاً عطف على (إن حلف) كردي عا . الشراعي (٣١٩ / ٤)
- (٤) قوله : (ووصية) وقوله : (وبيع حره) عطفان على (نحو عو) ، وإن الكردي على (إن اختلف) انتهى .
- (٥) وصمير (ن بعد) راجع إلى (حره) أي : بعد الحره منهم ؛ بأن يكون رجعهم أو ثلثهم ، بخلاف ما هو اختلف الحره ؛ كرجع من واحد ، وثالث من آخر كردي
- (٥) أي : سبهاً ، كما هو ظاهر (رشدي ١٧٤ / ٣)
- (٦) قوله (لا يفسح) عطف على (نحو بيع) كردي وفان من قسم (٣٢٠ / ٤) (٥)
- (٥) لا يفسح أي : لا يجوز .
- (٧) شرح الكبير (١٣٣ / ٤) ، وروضة الطالبين (٨٢ / ٣ - ٨٣)
- (٨) والصمير في (وعلى معذبه) راجع إلى (لا يفسح) فإن في شرح الروض : (والأصح المنصوص ما حرم به كثير من العراقيين أنه يحرم التعريض بنحو الفسخ ؛ وبناء على هذا ، بحث الجمع ، فإنهم قالوا : لا يجوز التعريض بالرجوع بغير من وثالث بملعق ، كما لا يجوز بالفسخ بخلاف الرجع ، والفرق أن الحق في الرجوع والنقطة ثابت في النية ، فإذا بعد الرجوع في العيب رجع في غيرها بخلاف شبهه ، فإن بومعاه من الرجوع فيها لم يرجع بشي . كردي .
- (٩) رجع السهل ، يصاح في اختلاف لأشاح ، مسأله (٦٩٠)
- (١٠) أي : لا يجوز . (سم : ٣٢٠ / ٤) .

حتى ثمنه ، وفي قول حتى ينفع ،

المحذوم على ما رجحه جمع ، والأوجه قول المتولي أنه كحذو لاث ،
لعمدته من الأصول في الإعفاء والإيقاع والتعق وغيرها
وإذا اجمع ثل وأتم حرّم به وسه ، وحلّ به وبه^(١) ، أو ثل وحدة
فهما سواء ، فباع مع أيهما كان ، ولا يخور^(٢) لتفرق به وسهما
وقد يخور التفرق بضرورة ، كان منك كافر صغيراً وأنوبه فأصله لاث فيه
نفعه وبُذعن دونه ، وإن مات لاث بيع وحدة
وبخث الأدرعي أنه لو سى مسلم طهلاً فتمعه ثم مدت أفة الكافره حار به بيع
أحدهم فقط مردوداً بأنه لا ضرورة هنا لبيع ، بخلافه في الأولى
وسمى حرمة تفرق (حتى يبيع) الولد ؛ بأن يصير بحيث يأكل وحدة ،
ويشرب وحدة ، وينسجى وحدة ، ولا يقدر سى ؛ لاستعانة حبس عن التمتع
والحصه

ويُفرق بين هذا والأمر بالصلاة فإنه لا يُفسر به التمييز قبل السمع بأن داك
فيه نوع تكليب وعقوبة ، وخبط له

(وفي قول : حتى يبيع) بحر فيه^(٣) ، ولقص تمييزه قبل اللوع ، ومن ثم

(١) أي : الأب . (غني : ٤ / ٣٢٠) .

(٢) عن عداد بن صالح رضي الله عنه قال : سئلت رسول الله ﷺ أن يفرق بين الأم وولدها قيل
يا رسول الله ﷺ ليس مني^(٤) لأن حتى يتبع الغلام ، ويحص الحارثة ، أخرجه الحاكم
(٢٥٢) ، ودارقطني (ص ٦٥٣) ، والبيهقي في الكبير (١٨٣٧٣) قال دارقطني
في نصب الرية (٤٩١١ - ٤٩٢) (قال الحاكم حديث صحيح الإسناد ، ولم
يخرجه سفيان ، قال صاحب : متفق ، وهذا خطأ ، والأشبه أن يكون هذا الحديث
موضوعاً ، ولم يخرجه أحمد ولا أحد من أصحاب الكتب الستة ، وقال الدارقطني : عبد الله بن
عمر بن حسان - أحد رواة - هو الباقعي ، وهو ضعف الحديث ، رماه علي بن اسمعيل
بالكذب ، ولم يروه عن سجد غيره سفيان ، وقال شعبان شمس الدين لديني في المحصر
بعضه^(٥) بل هو موضوع ، فإن عبد الله بن حسان كذاب سفيان) وراجع : المستحسن =

حل التماسه . ونجث بأن الحر صعب ، وسمع بأثر ذلك القص هـ ، وحل التقاطه ليس لذلك ؛ كما يُعْنَمُ مَقَامِي^(١) .

ويُكره^(٢) ولو بعد البلوغ ؛ حرو حاش حلاف أحمد

ولا يرد على المش مع التصريق في المحض وإن منع ، لأنه يُفْهَمُ من قوله (حتى يُعْمِر) ولا يُعَارِضُهُ^(٣) ما بعده^(٤) ، حلاف أسد عنه ، لأنه لا مانع من ذكر شينين ، وحكاية قول في أحدهما .

وسخرُ التصريق أيضاً بالسر ، وسر روح حرّة وولدها العير المستر ، لا مطلقه ؛ لإمكان صحبها له^(٥) ، كد أطلقه العربي^(٦) وأمرؤه

والذي يَنْجِهُ أحداً من كلامهم في الحصانة أن التصريق بالسر أو غيره في المصلحة وغيره من أزال حق حصانة ثبت لها حرّم ، وإلا ؛ كالسر لغير فلا .

وأفهم فرضه الكلام فيما يُزجى تمييزه عدم حرمة بين الهائم ، ومحلّه في محو دبح الأم إن استغنى الولد عن لها ، ويكره حبسها ، وإلا حرّم ، ولم يصح البيع وإن لم يُؤكل ؛ كجش صغير ، أمّا دبحه^(٧) وهو مذكور فيحل

المحرر (٤٣ / ٣)

(١) أي : في باب الالتقاط . اهـ . نهاية . (ش : ٤ / ٣٢٠)

(٢) قوله : (ويكره) أي : التصريق . كردي .

(٣) وصير (لا يعارضة) يرجع إلى قوله (من ذكر شينين) لبيان هما المذكوران بعونه (حتى يعير) أحدهما الصبي ، ذكر بالصراحة ، والثاني المحض ، ذكر بالإشارة ، ثم حكى الخلاف في الصبي . كردي .

(٤) أي : من قوله : (حتى يبلغ) . (ع ش : ٣ / ٤٧٥) .

(٥) وصير (صحبها) يرجع إلى الروجة . كردي .

(٦) الفتاوى للمعالي (ص : ٢٣٥-٢٣٦) .

(٧) قوله : (أمّا دبحه) أي : دبح الولد . كردي .

و دا فرق سع او هیه بطلاعی الأظهر

ولا يصح شراءه بثمن * ما يشتري ويغضبه درهم

قطعة : كسبه لعرص الدمع ولو بان يظنه من المشري : كما هو ظاهر^١

وَسِعَ مَعْرُكُوهٌ لَا يَعْزِضُ بَدْعُ^(١٧)

(ویدا فرق مع او هت) او غیرهما ممّا مر بمقصودہ ، ومہ^۳ یوفت علی

الأوجه^١ ، لا يعرف إشعلته عن الآخر حتى الموقوف عليه المستغرق مضافه

فہو کاسع (**علا فی الاظہر**) بعدم المصدر علی السبیم شرعا

وهو قُلْ سَفِيهَ اللَّيْلِ بَاطِلٌ قَطْعاً .

وَأَنَّى الصَّبْرُ مَعَ عَصْفٍ (أَوْ) لِأَنَّهُمْ صَدَقُوا ، كَمَا فِي ﴿ فَالْتَفَتُوا

هناك رجا. "دع الله يدفع ما للإسوي ومن بعده". ثم رأيت برر كشي أحاد

یادداشت

(ولا تصح مع العرب) مفتوح أوليته^(٥) - وهو الأصح - ويصح فسكون.

وَقَدْ لَه (الْعَرَب) بِصَمِّ سَكُوبٍ ، وَهُوَ مَعْرَثٌ

وأصله التَّيْبُ ولَمَدِيمٌ ، ثُمَّ اسْتَعْمَلَ فِيهِ يَقْرُبُ^(١) مِنْ ذَلِكَ ، كَمَا

أودع^{٢٧} قوته (بأن يسري ويعطيه دراهم) وقد وقع الشرط^(٨) في العقد - أي :

(۱) حجۃ الاسلام فقہ فی الخلاف (المباح) ۱۵۹۱

(٢) قوله (وبيع ممن مكره) هذا عمر قوله السابق (ومكره حسد) لأن هذا هي بيع نوب

مجلسی ، دہلی میں دیح^۱ مائونڈ مصحفی (۳۶۱)

(٣) أي : مما يمتص التعريق به . (ش : ٤ / ٣٢١) .

(2) راجع العهد السابق في خلاف الأشباح : مسألة (٦٩٢)

(٥) ومي (ب)، (ب)، (٢)، (١) و(نور) والمطلوب عنه المصير له ولوجه (أول)

(٦) قوله (فما عرفت) بـ انحصار المفعول من التعرف، عبارة "انتهية" بعرف اهـ، من

(ب) و(ج) و(د) واسطووعه لمكه (تعريف)

(٧) أي : الاحتمال المذكور ، (نشر : ١ / ٣٢٢) .

(٨) أي : الأثر أيضاً ، (ش : ٣٢٢ / ٤)

يكون من ثمن إن رضى لشئها ، وإلا فهو

أو من خياره ، كما هو قياس ما مر^(١) . على أنه إما أعطاه^(٢) (يكون من الثمن
إن رضى السلعة ، وإلا فهو) بالصفت^(٣) ، وبخو^(٤) رفع^(٥) ، بلهي عنه ،
يكن بسدده غير متصل^(٦) ، ولأن فيه شرط من مفسدين شرط بهه ، وشرط رد
لمبيع^(٧) بتقدير أن لا يرضى .

فقبل كان ينبغي له ذكر هذا وتعميق في (فصل ما يفسد) ، وبحاث
بأن في صسعه هذا فائدة أي فائدة^(٨) ، وهي الإشارة إلى أن التعريق لما اختلفت في
بطله ، وهذا لما^(٩) لم يثبت في الهي عنه شيء . كأننا بمنزلة مغاير^(١٠) لما في
لفصيل^(١١) فأخر^(١٢) ، لإفادة هذا الذي لو قُدم . لم يثبت له ، على أن هذا^(١٣)
قُدم بحمل^(١٤) في البيع والشرط

- (١) قوله (قياس ما مر) في التمهيد قوله (ولأصح أن لا يفسد) كروي
- (٢) قوله (على أنه) إلح معلوم بغيره (ويعطيه دراهم) (ش : ٤٢٢/٤)
- (٣) أي : فتكون هبة . (ش : ٣٢٢/٤) .
- (٤) أي : وإلا - فهي هبة . (سم : ٣٢٢/٤) .
- (٥) عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن حده أن رسول الله ﷺ نهى عن بيع الغرار أخرجه لإمام
- مالك في « الموصأ » (١٣٣٨) بلاءاً ، وأبو داود (٣٥٠٢) ، وابن ماجه (٢١٩٢) ،
- واسهمي في « الكبير » (١٠٩٧٨) وذكر روايات أخرى ، ثم قال (والأصل في هذا ما روى
- مالك) ، وأحمد (٦٨٣٨) بول مالك ، وراجع « سير السير » (٦٨-٦٩) وقال فيه
- (قال يفسد من عنه إن ملكه لم يكن يملك من الحديث ، لا صحيحاً)
- (٦) خبره « النهاية » البيع هـ ، ملا سم ، قال ع ش أي العقد انتهى (ش : ٣٢٢/٤)

- (٧) وقوله (أي فائدة) أي فائدة عنه كروي
- (٨) وقوله : (لما) ليس في (ت) و (ت) .
- (٩) أي : أمر مغاير . (ش : ٣٢٢/٤) .
- (١٠) أي (فصل ما يفسد) ، (فصل ما لا يفسد) (ش : ٣٢٢/٤)
- (١١) أي : التعريق وبيع الغرور انتهى بهيه (ش : ٣٢٢/٤)
- (١٢) أي : الغرور . ق . هامش (ز) .
- (١٣) أي : في قوله (وغيره) (لشموله) (هامش (ر))

للمشتري أيضاً مطلقاً ، وذكرهم ذلك إنما هو بالنسبة للاكدينة ، لا لعدم التدب في شراء ما لعبير عبادة محبابة ؛ لأن قياس ذكرهم بدنها للذائع مطلقاً بدنها للمشتري كذلك .

فإن قلت يصدق عليه حينئذ أنه معصون . قلت معصون ، إنما المعصون من أحد ماله لحو تعقله أو عدم قصد محمود^(١) منه في المسامحة بدون ثم مثله

فإن قلت يُبقي ذلك كنه حديث^(٢) « مَا كَسُوا النَّاعَةَ^(٣) فَإِنَّهُ لَا خَلَاقَ لَهُمْ »^(٤) . قلت هذا حديث ضعيف ، وبعرض حسه^(٥) ، لورود طريق له ، منها « أَنَا بِي جَبْرِيلُ فَقَالَ يَا مُحَمَّدُ مَا كَسَ عَنْ دِرْهِمِكَ ، فَإِنَّ الْمُتَعَبُونَ لَا مَأْخُورَ وَلَا مَخْمُودَ »^(٦)

هو لا يُبقيه ، بل يُخمل على من لم يقصد محاباة لله ، فهذا ينبغي له مما كسبهم دون من يقصد ذلك ، لكن الأوجه أن قصد المحاباة سنة مطلقاً ، لكن كونها مما يشري للعادة أكد

وفي رمن نحو علاء^(٧)

(١) قوله : (قصد محمود) تركيب وصفي ، (ش : ٢٢٢ / ٤) .

(٢) ضبط في (ز) : (يباقي ذلك كله حديث) .

(٣) جمع نافع معصون (ماكسوا) بصيغة الأمر (ش : ٢٢٢ / ٤)

(٤) قال المحقق ابن حجر ورد بسند ضعيف ، وورد بسند قوي عن الثوري أنه قال كان يعد ذكره كذا في المقاصد الحسنة ، بالسجاري (٣٧٨) تنصرف

(٥) وقوله (وبعرض حسه) متعلق بـ (لا يبايه) كروى

(٦) قال السجاري في المقاصد الحسنة (٣٧٨) (رواه الديلمي في « المردوس » بإسناد عن أس مرفوعاً) تنصرف ، ولم أجده فيه ، واشطر الأخر منه من تنصيفه بـ

(٧) قوله « وفي رمن نحو علاء عطف على (محاباة) في قوله (كاسع محاباة) (ش : ٢٢٢ / ٤) كذا في السخ .

وقد بُكرت^(١) كسح البع^(٢) ، وكل بيع اختلف في حله ؛ كالجيل المخرجة عن الزن ، وكسح ذر منكه والمصحف ، ولا بُكرت شراؤه على المتمد ، وكالبيع والشراء من أكثر من^(٣) حرم^(٤)

ومحاربة العراقي فيه^(٥) في « الإحياء »^(٦) شدة كما في « المجموع »^(٧) ، وكذا ما أثر معامته

ونلاحظ بدئت الشراء مثلاً من سوقٍ علب فيه احتلاط الحرام بغيره ، ولا حرمه ولا مصلاب إلا أن يفسر في شيء بعينه موجبتها^(٨) .

والحرام عز^(٩) كثر مثله^(١٠) ، والحدائر ما بقي ، ولا يباي حواره عذته من فروع الكمالات ، لأن فروع الكفاية حائز ترك بالسنة للأفراد

(١) قوله (كسح بعه) هو بكر لمعنه وسك ، حيه وديون ، ب سعه عيا ثم موحا ويسمها ، ثم يسريها من بعد يسر ، يسمى الكثير في دمه ، أو سعه عيا ثم يسر بعد ويسمها ، ثم يسريها من ثمن كثير مؤجل ، سواء فصل الثمن لأول م لا ، فيصح ، ب صار له عادة عالية ، كردي

(٢) قوله (ممن أكبر منه حرم) كعامة والمكاسب والمحمس ، والذي يضرر بالشمع والحصى والرمل ، كردي .

(٣) أي : حيث قال بحرمة ، (ش : ٤ / ٣٢٣) .

(٤) إحياء علوم الدين (٣ / ٤٦٤)

(٥) المجموع (٩ / ٣٢٦-٣٢٧)

(٦) أي : الحرمة والطلاق ، هامش (ز) .

(٧) قوله (لا يحرم من) مع الأنسب وقد يحرم ، ب أكثر ما ذكره المصنف في هذا الفصل والذي قبله ، وقد يباح وهو ما بقي ، (ش : ٤ / ٣٢٣)

(٨) قوله (لا يحرم من أكثر من) شارة إلى أن القسم لواقع مع لحرم ، ومن كثر منه ، ويسم الخامس مع حدائر ، وهو ما بقي ، أي ما عدا المذكورات ، فليس بذلك ، المع يجري فيه الأحكام الخاصة ، كردي .

فصل

باع حلاً وحمراً ، أو عنده وخزاً ، أو وعد غيره ، أنه مشترك بعير دون الآخر صح في ملكه في الأطهر ،

(فصل)

في تفريق الصفقة وتعديده

ومريضها يتم في الاسداء ، أو في الدوم ، أو في الأحكام ، وقد ذكره كذلك^(١) .

وضابط الأول^(٢) أن يشمل العقد على ما يصح بيعه وما لا يصح ، فوذا (باع) في صفته واحدة (حلاً وحمراً) أو شاة وحريراً (أو) باع (عده وحرراً ، أو) باع عده (وعد غيره ، أو) باع (مشتركاً بعير دون الآخر) أي شريك (صح في ملكه في الأطهر) وبطل في الآخر ؛ إعطاء بكرٍ منهما حكمه ، سواء أقال هديين ، أم هديين الحلين ، أم بئتين ، أم الحل والحمر ، و القن^(٣) والحر^(٤) ، بخلاف عكسه على ما بينته في شرح الإرشاد الصغير^(٥) ، لأن المعطوف^(٦) على الممتنع ممتنع^(٧) .

ومن ثم لو قال : نسأء العالمين طوائف وأبداً يا روجيه لم يطلن ويشتراط أيضاً العلم بهما^(٨) ، لسأى التوريغ الآبي ، فإن خهل أحدهما

(١) أي : على هذا الترتيب . (ش : ٤ / ٣٢٣)

(٢) أي : التفريق في الابتداء . (ش : ٤ / ٣٢٣) .

(٣) وفي (ب) و (ز) و (هـ) : (أو القن) .

(٤) وقوله : (والحر) ليس في (ج)

(٥) فتح الجواد (٢ / ٣٩ - ٤٠)

(٦) أي : المعطوف . (ش : ٤ / ٣٢٣) .

(٧) جمع : سهر فصاح في خلاف لأصح أسأله (٦٩٣) .

(٨) فصل في تفريق الصفقة قوله (ويشترط أيضاً العلم بهما) يعني به بكر أحدهما =

بطل فيها ١ كما يأتي في بيع لأرض مع بدارها

وبحرف تفرق البعده في غير البيع أيضاً ٢ من العقود والحلول وغيرهما
كشهادة ٣ بشرط عدم الحل لها أيضاً

و كما نظر في الكل فيما إذا أحرز الرهن لم يرهون مدة يريد على محل ٤
أو المأطّر بوقت أكثر مما شرطه بوقت لغرض ضروري ٥ أو استعمار شئ بمرجه ٦
فإراد عليه ٧ لحروجه بزيادة عن بولايه على العقد فلم يمكن استعص

ويؤخذ من العلة ٨ أن المرص أن الباطل علم بالشرط المذكور ٩ لا يبرله
بما فيه صريح شرط الواقف ١٠ ولا ١١ إخص المظان برائد ١٢ وهو مخمل فون
بروياني يتطل الرشد فقط ١٣ وأن الرهن علم بالرهن ومدة الأجل ١٤ وإلا ١٥
فبقل بحلول ١٦ لعدم نصيره ١٧ ذكره أبو زرعه

وفيما إذا فصل ١٨ في ربوي ١٩ كمدثر متدين ٢٠ أو راد في خيار الشرط
على ثلاثة أدم ٢١ ما يأتي منه ٢٢ أو في لعرايا ٢٣ على القدر الجائر ٢٤
بوقوعه ٢٥ في العقد مسمى عنه ٢٦ وهو لا تفكر التعص فيه

= مجهولاً فهو باطل عند أبي عبد الله حر بطل فيها كردي

(١) في (ص: ٦٨٤)

٢ ما شهد له بعهده شيء فصح بيع كردي ٣ كردي ما يصر تكاف

(٣) قوله (أحد من منه) أي قوله (أحراره) ٤ ح كردي

(٤) قوله (أحد من منه) أي قوله (أحراره) ٥ كردي

(٥) قوله (أحد من منه) أي قوله (أحراره) ٦ وفي خيار محض بطل في

الكل ٧ انتهى معني (ش: ٣٢٥/٤)

(٦) قوله (أحد من منه) أي قوله (أحراره) ٨ كردي

(٧) وهو جود غصة أوسق (ع ش: ٤٨٠/٣)

(٨) قوله (أحد من منه) أي قوله (أحراره) ٩ وفيما إذا فصل

ح ١٠ لا أحب عقد وهو الأقرب انتهى غ ش (ش: ٣٢٥/٤)

وإنما ينظر في الرائد فقط في الريادة في عهد الهدية على أربعة أشهر أو عشر
سبب ١ تعليلاً لحقن الدماء المحتاح إليه
وفيما لو كان^(١) بين اثنين أرضاً ماصفة فعلى أحدهما منها قطعة محفوظة
محملة^(٢) وناعها من غير إذن شريكه فلا يصح في شيء منها ١ كما نعه
الرد كشيء عن لعمري وأقوة ٢ لأنه يلزم على صحته في بصره منها^(٣) بصرف العظم
لشريك مرور المشتري في حصته^(٤) إلى أن يصل إلى المبيع انتهى
ومر آخر الشرط الثاني للبيع ما نصح بذلك^(٥)
وتنوع في استثناء الأولى^(٦) والثالثة^(٧) بأن صورة تفريق الصفة أن يُنفذ على
شئين موحدين ١ أحدهما حلال والصفة^(٨) المعقود عليها في الأولى شيء
واحد ٢ وما في الثالثة بصرف في ملك الغير بما لم يأذن فيه
ويؤكد منع قوله . الصورة ذلك ، بل الصابط . الجمع بين ممنوع وغيره ولو
اعتباراً فشمّل ذلك هاتين^(٩) وغيرهما^(١٠) ١ ومن ثم أخروا التفريق في غير نحو
البيع ممّا مرّ .

- (١) وقوله (وعسا يركن) أيضاً عطف على (مما إذا خر) كردي
- (٢) أي قطعة ١ بأن كانت من وسط الأرض ، وكذا صميم (مها) (ش : ٤ / ٣٢٥) أي
في قوله (في شيء منها) .
- (٣) قوله (في بصره) أي المبيع (مها) أي من ملك المصطف (ش : ٤ / ٣٢٥)
- (٤) أي : الشريك . (ش : ٤ / ٣٢٥) .
- (٥) في (ص : ٣٥٩ - ٣٦٠) .
- (٦) وهي صورة إجارة لزمس ، ومشهد مثله ١ أي إجارة ناصر الوقت ٢ كما يأتي عن سم
(ش : ٤ / ٣٢٥) .
- (٧) أي : صورة الاستعارة . (ش : ٤ / ٣٢٥) .
- (٨) (و) (الوار) في قوله (والمصطف) حاله ، وكذا في قوله (وما في ثلثه) كردي
- (٩) قوله (ذلك) أي الصابط (هاتين) أي الأولى والثالثة هاتين (ر)
- (١٠) كالتشادة . ق . هاتين (ز) .

وخرج بقوله (يعبر إدن الآخر) بعبه بإدنه فصيح^(١) حرماً ، وبصيح
عوده^(٢) بعده وعد غيره ، بعد الصيغة فيهما إدن الآخر^(٣) ، لكن محله إن
فصل الثمن وحسب قد تعدد العقد ، وذلك^(٤) لا بصير^(٥) في اسمهم

فإن قُنت بشكرك على ما ذكر^(٦) في عده وعد غيره ، بل وعلى ما يأتي ،
من أن لصيغة في الحل بالحصة من المسمى باعتبار قيمتهما^(٧) قولهم^(٨) لو
باعا عديهما ثمن واحد لم يصح بجهل بحصة كل عد العقد ؛ لأن التقويم
تحمين ، وهذا بعبه^(٩) حار فيما هـ ، إذ نحو عده اندي صيح اسع فيه ما يفادله
مجهول^(١٠) عند العقد ، فما انفرد^(١١)

قُلْتُ يُفَرَّقُ بَأَنِ الْجَهْلُ بِمَا يَحْصُنُ كُلًّا مِنْ عَشْرِ بَيْعَاتٍ صَفَقَةٍ وَاحِدَةٍ إِنَّمَا يُؤَثَّرُ
وَيُنْظَرُ إِلَيْهِ فِي الْعَقْدِ عِنْدَ اخْتِلَافِ الْمَالِكِ^(١٢) وَعَدَمِ الْمَرْجُوحِ ؛ لَمْ

- (١) قوله (فصيح) أي يصح بيع في جميع البيع المبرك كردي
(٢) قوله (وبصيح عوده) أي عود قول المصنف (يعبر إدن الآخر) بعده وعد غيره ،
بعبه صحح من يراجع ذلك قول أبي المبرك ، لكن يصح أن يرجح بي صوره بيع عده
وعده غيره بعبه ؛ لغيره صيغة بيع في بعد إدن الآخر كردي
(٣) والأولى : إدن المير . (ش : ٤ / ٣٢٦)

- ٤ أي بعدد بعد حسبه سهل كردي (ش : ٤ / ٣٢٦) وانكم دي ها بعبه الكاف
(٥) قوله (وذلك لا بصير) جواب دحي مقرر ، كان فلا يكون الكلام في صفته وحده وهما
صفقات حاصل الجواب ، وهذا وإن كان متعدد بعبه مفهوم بقول المصنف (يعبر إدن
لاخر) ، مفهوم من أنه عد بعد واحد وإن تعدد كردي ، من سروي (٤ / ٣٢٦)
(٦) قوله (لا بصير) أي صح بعبه بصدق أنه د د ، كان المحكم بخلاف ذلك

- (٦) أي من الصيغة في عده ، وانطلاق في عد غيره . (ش : ٤ / ٣٢٦)
(٧) في (ص : ٤٩٦)
(٨) وقوله ، (قولهم) فاعل (يشكل) . كردي .
(٩) أي : الجهل المذكور . (ش : ٤ / ٣٢٦) .
(١٠) قوله (ما يفادله مجهول) أي محله حر (بحر عده) (ش : ٤ / ٣٢٦)
(١١) أي : تعدده . (ش : ٤ / ٣٢٦)

بأي ' كما في ذلك' (٢) ، لأن إبطار أحدهما يرجح بلا مزاج مع بعض بعضهما ،
تعدر صخبتهم ، لما يترتب عليها من الجهل بما يخص كلا منهما ، ويرتبط
بستمر دوام الرأع بينهما لا إلى عينة

واقفاً مسألنا ، فليس فيها ذلك' (٣) ، وبمرجح لإبطال ما عدا الحق موجود
فيها ، فلم يُنظر للجهل بما يخصه ويرتبط أنه عند العقد ، كما في بيع مسبق
وشقص مشعوع بألف ؛ كما يأتي' (٤) ، مما قبله ، على أن لو نظرنا لهذا الجهل ، لم
ينشأ تقريب الضعفة مطلقاً' (٥) ، لأنه يترتب النظر بخصه بغير القيمة ، وهو' (٦)
مجهول عند العقد ويؤدي للتعارف

فإن قلت : يشكك على ذلك' (٧) التعديل الصادر' (٨) في ثبوت هذا المصنع ، أو
التيب كل اثنين بدرهم ؛ من أن توزيع الدرهم على قيمتهما يؤدي للجهل ،
نظرنا إليه مع اتحاد المالك . . قلت : يفرق بأن جميع هذا لم يعتن أصلاً ؛ لأن
كل اثنين قرصاً معاً لثبتهما بدرهم يخصل أنهما من الخيار أو من غيره ، أو
محتتمان ، فعذر التوزيع من كل وجه ، بخلافه في مآلنا ومألة شقص
وسبب ؛ لسهولة التوزيع فيهما مع الأمر من براع لا عاية له

(١) أي : بعد (ش : ٤/٣٢٦)

(٢) أي : في مآله معهما عديهما ثمن واحد (ش : ٤/٣٢٦)

(٣) أي : الجهل المذكور . (ش : ٤/٣٢٦) .

(٤) أي : كون إبطار أحدهما يرجحاً بلا مزاج ، قوله (والمرجح) : أي : غير ما فيه .
وقال ع : ش : المشار إليه دوام الرأع . (ش : ٤/٣٢٦) .

(٥) في (١١٨-١١٩) .

(٦) أي : في القسم الأول وغيره . (ش : ٤/٣٢٦) .

(٧) أي : الحصة والقسم . (ش : ٤/٣٢٦) .

(٨) أي : الفرق المذكور . (ش : ٤/٣٢٦) .

(٩) وقوله (لغير المار) : فاعل (يشكل) أي : مر عفت (كل صاع بدرهم) : كروي

فَسَحْبَرُ الْمُشْرِي إِنْ جَهِلَ ، وَبِأَحَارَ مَحْصَهُ مِنَ التَّسْمِي بِأَعْتَارِ قِيَمَتِهِ ،

وَأِذَا صُخِّ فِي مَنَكِهِ فَقَطْ (فَسَحْبَرُ الْمُشْرِي) فَوَرَّ (إِنْ جَهِلَ) ذَلِكَ ،
لَصَرَرُهُ يَفْرُسُ بَصَفَتَهُ عِنْدَهُ مَعَ عَدَرِهِ بِأَلْحَقِهِ ، فَهُوَ كَعَبٍ ظَهَرَ
(فَإِنْ أَحَارَ) الْعَدَّةُ ^(١) ، أَوْ كَانَ غَائِبًا بِالْحَرَامِ عِنْدَهُ (فَ) نَكَّرَ (مَحْصَهُ
مِنَ الْمَعْنَى بِاعْتِبَارِ) الْأَجْزَاءِ فِي مَثَلِ ^(٢) نَظْلِ السَّخِّ فِي أَحَدِهِمَا ، وَفِي الْمُشْرِي
السَّوِي ^(٣) ، لِأَنَّهُ لَا حَاجَةَ فِي هَذِهِ الرُّعُوسِ إِلَى الطَّرِيقِ لِنَفْسِهِ ، وَتَوْصُوحِ الْمُرَادِ
يُنَاسُ بِإِيْهِمَا كَلَامُهُ اعْتَدَ نَفْسَهُ هَا ^(٤) أَيْضًا ، وَعَلَى الرَّأْسِ ^(٥) الْمَقْشُورِ مَا كَثُرَ
بِاعْتِدَارِ (قِيَمَتِهِمَا) إِنْ كَانَ بَيْنَهُمَا قِيَمَةٌ ، أَوْ لَمْ يَكُنْ ^(٦) لِأَحَدِهِمَا ؛ كَحَمَرٍ وَحَزْزٍ
وَالخَتَزِيرِ بَعْدَ التَّقْدِيرِ ^(٧) الْآتِي ^(٨) .

وَذَلِكَ ^(٩) لِإِبْقَائِهِمَا الشَّمْسَ فِي مَعَانِيهِمَا مَعًا عِنْدَ نَحْوِ ^(١٠) فِي أَحَدِهِمَا لِأَنَّ
قِسْمَهُ .

فَبِوَسَائِلِ الْمَحْمُودِ مَنَّةً وَغَيْرِهِ مَثَلِ (فَالْحَصَةُ ثَلَاثُ الشَّمْسِ ^(١١)) ، وَمَحَلُّهُ ^(١٢)

(١) قوله (إِنْ جَهِلَ ذَلِكَ) أي : كَوْنِ سَمْعٍ بِسَمْعٍ حَرَمًا كَرَدِي

(٢) أي : أَوْ قَصْرِ بَعْدَ عِلْمِهِ ، (ش : ٤ / ٣٢٦)

(٣) لَأَنَّ نَحْمَ يَقْدَرُ حَلَا قَبِيرَ مَثَلًا كَرَدِي وَفِي السَّرْدِ (ش : ٤ / ٣٢٧) (قَوْلُهُ) أي :

مَثَلِ ، أَيْ مَعْنَى نَفْسِهِ سَهِي نَهَابِهِ وَنَكْرَدِي هَذَا صَمَّ الْكَافِ

(٤) قوله (وَمِنَ الْمُشْرِي السَّوِي) أي : بَوْنٍ بَصَفَ (أَوْ مُشْرِي) كَرَدِي

(٥) أي : فِي مَثَلِ السَّرْدِ السَّوِي (ش : ٤ / ٣٢٦)

(٦) قوله (وَفِي السَّرْدِ السَّوِي) أي : بَعْدَ الْمَقْشُورِ مِنَ قَوْلِهِ (مَحْصَتُهُ) ح كَرَدِي

(٧) الْأَوَّلَى أَنْ يَقُولَ : وَبِأَحَارَ مَحْصَهُ لَأَحَدِهِمَا ؛ كَحَمَرٍ وَحَزْزٍ ، فَصَرَّ بَعْدَ بَعْدِ

الْآتِي ، (ش : ٤ / ٣٢٧)

(٨) رَاجِعٌ لِلْمَعْنَى فَقَطْ ، (ش : ٤ / ٣٢٧)

(٩) أي : نَهَابَهُ (وَبَعْدَ لَحْدِهِ) ح (ش : ٤ / ٣٢٧)

(١٠) أي : التَّقْشِيطُ ، (ش : ٤ / ٣٢٧)

(١١) أي : لَمْ يَكُنْ ، (ش : ٤ / ٣٢٧)

(١٢) كَحَمَرٍ فَيَمَارِدُ كَانَتْ شَمْسُ مَنَّةً وَحَمِيرٌ (ش : ٤ / ٣٢٧)

(١٣) قوله : (وَمَحَلُّهُ) أي : مَحَلُّ التَّقْشِيطِ ، كَرَدِي

وفي قول جميعه ، ولا حبار للنوع

ب. كان لحرام مقصوداً^(١) ، وإلا ؟ كعدم صح في الآخر بكل من على الأوجه
ويُفدّر لحرقاً ، والهيئة مدكّه ، والحمر حلاً لا عصراً ، لعدم إمكان عوده
إليه ، والحرير عراً بقدره كماً وصعراً ، خلافاً لمن رعم تقدير كبره بقره ، وفي
ذلك^(٢) صطرات^(٣) بيّنة مع الجواب عنه في « شرح الإرشاد »

ثم رأيت بعضهم نمخل^(٤) لسبع النافص ، وأجزي ما في كل باب^(٥) على
ما به ، فقال ما حاصله : بما لم تزعجها لتتوسم عند من يرى له قيمة ، لأن
الكفر لا يُفعل حيره ، أي ومن شأن السبع أن يكون بين مسلمين يخفون قيمة
بحرٍ عند أهله من الكفار ، وزجج إليه^(٦) في توصية ، لصحتها بالبحر قسم
يُخج إليها^(٧) إلا لبيان القسمة على عدد الرؤوس فهي تابعة ، وفي الصداق ،
علمهما بها ، إدهما كافرين .

(وفي قول جميعه) لأن العقد لم يقع ، لا على ما يحل بيّنه^(٨) (ولا حبار
للنوع) وإن جهل^(٩) ؛ لتفسيره بسعه لما لا يملك^(١٠) ، وعدره بالسجل بادر

- (١) قوله (مقصوداً) معناه مقصوداً عند بعض الناس ، كالحمر وبحره كردي
- (٢) قوله (وفي ذلك) أي تقدير الحرير بغير كردي بحره الشرومي (٣٢٧/٤)
(أي في تقدير حمر حلاً لها وتوسم عند من يرى له قيمة في الصداق)
- (٣) صطرات (أي : ناقص في كلام الشرح) لأن عدم محام لها في الوصية ويكح بمشرك
من اعتبار القيمة في ذلك الموضوعين ، كردي
- (٤) أي : ممحلاً مراداً بها في « شرح الإرشاد » (ش : ٣٢٧/٤) ما في « القاموس
محيط » (٦٦ : ٤) (نمخل له : أحال) ، وماله في « الصحاح » (ص : ٩٧٤)
- (٥) وقوله (في كل باب) أراد به : لسبع ولوصة وصداق بمشرك كردي
- (٦) أي : التزويم - (ع ش : ٤٨٢/٣) .
- (٧) يعني : بعبارة المصنوع من التزويم (رشدي : ٤٨٢/٣)
- (٨) فكان الآخر كالمعلوم - نهاية المحتاج (٤٨٢/٣) .
- (٩) أي : كون بعض السبع غير مملوك له (ش : ٣٢٨/٤)
- (١٠) أي : لا يملكه بحرف عائد الموصول (ش : ٣٢٨/٤)

في أن أحار ^١ فالحصة قطعاً

ولو جمع في صفقة متخلصة الحكم ، كحارة وبيع ، أو وسهم صح في
لأظهر ،

(فإن أحار ^١ فالحصة) نص ما مر من (قطعاً) على ما هو
كـ أصله ^(١) ، وهي « الروضة » كـ أصلها ، عن أبي إسحاق طرد القول
فيه ^(٢) ، وبعده ^(٣) الأقرب ^(٤) ، ولا حيار للذبح وكان وجهه مع عدم نصه
بوجه ، وتعيين صفقة الثمن عليه أن الثمن عز مطور به أصالة فاعتبر
تفريقه دواماً ، لأنه يُعتبر فيه ما لا يُعتبر في الاسداء ، بخلاف الثمن فإنه المقصود
بالعقد فأثر تفريقه دواماً أيضاً .

(ولو جمع) ^(٥) العاقد أو العمد (في صفقة محتملي الحكم ، كحارة وبيع)
كـ يغتد هـ وأجزئت هذه ستة بأب ، ووجه اختلافهما اشترط التأقيت
فيها ^(٦) وطلانه ^(٧) ، وانصاحتها بالتلف بعد المنص دونه

(أو) إحارة ^(٨) (وسلم) كـ أجزئت هذه وبغتك كذا في دقني سبماً
بدل ؛ لا بشرط قص العوض في المجلس في سائر أنواعه بخلافها (صحا
في الأظهر) كل منهما يقسطن من المسمى إذا وُرع على قيمة لمع أو التسلیم فيه
وأجرة الدار ؛ كما قال :

(١) المحرر (ص : ١٢٢)

(٢) روضة لطائف (٨٩ / ٣) . شرح النكح (١٢١ / ٤ - ١٢٢)

(٣) أي : ما في « الروضة » وأصلها ، (ش : ٣٢٨ / ٤) .

(٤) جمع « منهل النصار » خلاف الأشاح « مانه » (٦٩٤)

(٥) خبر كان . هامش (ز) و (هـ) .

(٦) شروع في القسم لثالث ، أي : التعريف في الأحكام (ش : ٣٢٨ / ٤)

(٧) أي : إحارة . هامش (ز)

(٨) أي : بيع . هامش (ز)

(٩) إحارة عين . بهايه المحتاج . (٤٨٤ / ٣) .

وَيُوزَعُ الْمُسَمَّى عَلَى قِيَمَتَيْهِمَا

(وبورع المسمى على قيمتهما) وسمة الأجرة قيمة صحيح ، لأنها في الحقيقة قيمة المفعة ووجه صحتها أن كلاً يصح مفرداً فلا يضر الجمع ولا أثر لما قد يفرض^(١) ، لاختلاف حكمهما^(٢) باختلاف أسباب البيع والامساح المذخورين إلى التوزيع المسلم^(٣) بل جهل عند تعدد ما يخص كلاً من الموص^(٤) لأنه^(٥) غير صار^(٦) ، كبيع ثوب وشقص صفقة وإن أخذ في الشفعة واختيع لتوزيع المسلم لما ذكر

فعل^(٧) أنه ليس المراد باختلاف الأحكام ما مطلق اختلافها ، بل اختلافها فيما يرجع للمصح والامساح مع عدم دخولهما^(٨) تحت عقيد واحد ، فلا ترد مسألة شقص المذكورة ، لأنه والثوب دخلا تحت عقيد واحد هو البيع ، ولا يختلفان^(٩) في ذلك^(١٠) .

نعم ، أورد عنه^(١١) بيع عدلين شرط الخيار في أحدهما على لإيهام أكثر من لأخر فإنه ينظر فيهما مع أنه من القاعدة^(١٢) ، ومع شمول كلامه له حيث عثر

(١) ما وافقه على امسح ولامساح المعلوم من مقدم (ش ٤ : ٣٢٩)

(٢) بتعين بقوله (بمصر) بهي رشدي (ش ٤ : ٣٢٩)

(٣) قوله (المذخورين إلى التوزيع) يعني قد يقع أحدهما دون الآخر ، لاختلاف أسباب امسح ، صحيح إلى التوزيع فمهم الجهل عند التعدد ، بيع ، ودلت محدود كردي

(٤) حلة لقوله : (ولا أثر...) إلخ . (ش : ٤ / ٣٢٩)

(٥) أي لا اعتبارهم به في عر دلت ، مسألة الشقص المذكورة . (ع ش ٣ / ٤٨٤)

(٦) أي : من قوله : (ولا أثر...) إلخ . (سم : ٤ / ٣٢٩) .

(٧) أي العسل الذي حلت أحكامهما . (ع ش ٣ / ٤٨٤)

(٨) مخرجت بجهتين . (سم : ٤ / ٣٢٩)

(٩) أي فيما يرجع للمصح ولامساح . (ش ٤ : ٣٢٩)

(١٠) أي على ما في المصطلح ، من قوله مع عدم دخولهما تحت عقد واحد ، به رشدي

ويجوز إرجاع نصير بقول المصنف (وبوجه في صفته) إلخ . (ش ٤ : ٣٢٩)

(١١) قوله (مع أنه من القاعدة) وهي قوله (بل خلافها ما يرجع) إلخ كردي قد =

وسع ونكاح صبح لنكاح ، وفي لبيع والصدق قولان

(١) محتملي الحكم) ، ولم نقل كذا أصبه ، وعبره عقدتين مختلفي الحكم ^(١) .
 ويحتاج ذلك أو منما أنه منها ^(٢) كان ليعلان بشرط جسد الحذر .
 بعدد ، لا لأخلاف الحكم على أن حذره (١) عقدين (٢) ما هو ، لأعد منه
 عنه ، وسعد (٣) محتملي الحكم (٤) لسان محل الخلاف
 فلو جمع بين متعدي ، كشركو وفرص ، كان حبط المص به ، بعد تعدي ،
 وفرد ، فذكرت على أحدهما ، ورصحت على الآخر ، فصل صبح حرمنا ،
 برحومهما ^(٥) إلى الأول في تصرف ، بخلاف ما لو كان أحدهما حذر ، كسبع
 واحدة ، فإنه لا يصح قطعا ، بعد جمع بينهما

(أو) نحو (سع ونكاح) كـ رويت سي ويغت عنها نائب (صح
 لنكاح) لأنه لا يترتب صدق الصدق ، بل ولا بأكثر الشروط ماسة
 (وفي السع والصدق القولان) فيصبح السع بحصة بعد من الألف ،
 والصدق بحصة مهر العتل منها ، كما سيذكر في باب مع فده ^(٦)
 به ، عذت صمبر (جمع) على أحد دست ^(٧) ، لأن كلاهما بذت عنه
 ساق ، لكن في الثاني ركة ^(٨) ، لأن الصفقة إن خملت على بعدد كما هو اصطلاح
 غنهاء ، كان التقدير ^(٩) ولو جمع عقد في عقد عقدين محتملي الحكم

١- (٢٩٩ : ١) (١) من المأخذ (٢) في حوز في صبح مع عهد قولان

الساكن ، انتهى عن (٣)

(١) الصبر (ص : ١٤٢)

(٢) أي : القاعة ، هامش (١)

(٣) أي : العدين ، (ش : ٣٣٠ / ٤)

(٤) في (٧ / ٢٩٠)

(٥) العاقد والعقد ، هامش (١)

(٦) وفي (ج : ١) (ج : ١) (ج : ١) (ج : ١) (ج : ١) (ج : ١) (ج : ١) (ج : ١) (ج : ١) (ج : ١)

٧- ب- بعدد على جمع ، محل الجمع (س : ٣٣٠ : ٤)

وتتعدد بصعته بفصل الثمن كغثث ذَا يَكْدَا ، وَذَا يَكْدَا ، وَتَتَعَدَّدُ الْبَائِعُ ،
وكذا تتعدد المشتري في الأطهر

وإن حُصِنَ على الألفاظ لواقعة بين المتعاقدين لعرضين^(١) وأكثر ،
والتقدير : وإن جمع العقد في ألفاظ واقعة من اثنين عقدين محتملي حكم
صحيح ، لكن إطلاق الصعقة على ذلك^(٢) بعيد من اصطلاحهم إلا أن يوقف صحة
اتهام المشتري عليه^(٣) بتقدير أنه المراد^(٤) أو حب^(٥) يحصر إليه
والحاصل أن المعبرة الاعسارية كافية في صحة الحمل^(٦) ، كذا
أبو الحزم .

(وتتعدد الصعقة بفصل الثمن) من امتد^(٧) بالعقد ، لترتب كلام الآخر
عليه (كـ) معتك ذاكدا ، وذاكدا (وإن قبل المشتري ولم يفصل
(وتتعدد البائع) كـ) بعتك هذا هدا بائع ، فتغطي حصّة كل حكمها
معم : لو قبل المشتري بصيب أحدهما نصف الثمن لم يصح^(٨) ، لأن العقد
يفتضي حوّلتهما جمعاً ، وبه فرق ما قدّمته أول (البيع) في بعتك هذا بائع
وهذه نسخة^(٩)

(وكذا) تتعدد (تتعدد المشتري) كـ بعتك هذا بكدا ، وكـ شرب
ملك هذا بكدا ، وأقصر عليهما ، لأن الكلام فيهما ، وإلا فهي تتعدد بعدد
لعدد مطبقاً (في الأطهر) قياساً على سائر ، فإن قبل أحدهما فكما ذكر ،

(١) أي : الإجارة والبيع ، هامش (١) .

(٢) أي : على الألفاظ المذكورة . (ش : ٢٣٠ / ٤)

(٣) أي : الإطلاق المذكور . (ش : ٢٣٠ / ٤) .

(٤) قوله (بعدد) أي : بعدد (مراد) أي : بصير جمع (ش : ٢٣٠ / ٤)

(٥) غير : (أن)

(٦) أي : مكفي في معبرة دعل معر ومحلّه (ش : ٢٣٠ / ٤)

(٧) يائناً أو مشترياً . (ش : ٢٣٠ / ٤) .

(٨) في (ص : ٣٤٧)

فمنه أنه لو باع انسان من ثمن كان يمر له أربع عقود
ومن فوائد التعدد حواراً إفراد كل حصّة^(١) بالرد^(٢) كما يأتي^(٣) ، به لو كان
صببت أحدهما حرّاً مثلاً صحح في ساقبي قطعاً

نسبه ما أفاده كلامه ، من القطع بتعدد الدائع دون تعدد المشتري
مشكك^(٤) ، إلا أن يُفرق بأن البيع مقصود بمطروا^(٥) كنهم إلى تعدد مالكة ، وشمس
بيع فحار إلا ينظر بعضهم لتعدد مالكة ، كنهم عكثوا ذلك في الشفعة وتعدد
تعدد المشتري قطعاً ، وتعدد دائع على الأصح ، وكذا نعرايا

وبسر ذلك في الشفعة أن المشتري إذا تعدد وأحد الشفع حصه
أحدهما^(٦) لم يضره^(٧) ، لاستقلال كل واحد به عهداً وعبرها^(٨) فممكن
تخلاف محار حينئذ ، بخلاف تعدد الدائع فإن تمكين الشفع من أحد إحدى
حقيقي لبايعين^(٩) يفرق بصفه على المشتري ، فحري الخلاف نظراً إلى
صرره

وفي العرايا أنه رخصه للمشتري ، فإذا تعدد وحصل لكل دون حصه
وثنى سم يكن لتخلاف مباع ، لأن كلاً لم يعد ما أدب له فيه طهر^(١٠)
ولا باطلاً ، بخلاف ما إذا اتحد وتعدد البائع ، فإن ما حصل للمشتري حاور
لحمه ومنع على قوب^(١١) نظراً لهذه المحاوره

(١) ان مر بعد صفه بعد دائع المشتري (ش : ٢٣١ / ٤)

(٢) الأولى : حصه بعضهم . (ش : ٢٣١ / ٤) .

(٣) هي (ص : ٥٠٤)

(٤) أي : الأصحاب . (ش : ٢٣١ / ٤) .

(٥) أي : المشتريين . (ش : ٢٣١ / ٤)

(٦) أي : ذلك الأحد . (ش : ٢٣١ / ٤)

(٧) قوله : عهد أي : عهداً ، وعبرها : كثر به وجوه هامش كذا صرف

(٨) الأولى : حصه أحد البائعين . (ش : ٢٣١ / ٤)

ولو وكلاء أو وكلهما فلا يصح اعتبار الوكيل

(ولو وكلاء أو وكلهما) إعادة الصمير على معلوم غير مذكور ساعة ثانية
فلا اغراض عنه (فالأصح اعتبار الوكيل) لأن أحكام العقد مبنية ، ولو
حرج ما اشتراه من وكيل اثنين ، أو من وكيلين واحد ، أو ما اشتراه وكيل اثنين أو
وكلاء واحد معينة حار رة نصيب أحد الوكيلين في الثانية والرابعة ، دون أحد
الوكيلين في الأولى والثالثة

نعم ، العبرة في الرهن بالموكل ؛ لأن لعدد فيه على اتحاد الدين وعدمه ،
وهي الشفعة بقصر في اعتبار الموكل أو الوكيل ، سقطته في " شرح لإرشاد " في
بابها بما لا يشتغى عن مراجعته {

* * *

بَابُ الْخِيَارِ

بُشْتُ خِيَارِ الْمُخْلَسِ فِي أَنْوَاعِ الْبَيْعِ

(باب الخيار)

هو اسم من الاختيار^(١) الذي هو . طُبْتُ خَيْرَ الْأَمْرَيْنِ ؛ من الإمضاء ، واصبح ، وهو^(٢) لكون أصل البيع للروم ؛ أي أن وضعه يقتضيه ؛ إذ مقصد منه نقل الملك وحل التصرف مع الأمر من نقص صاحبه له ، وهما^(٣) فروع الروم . رحمة شرع ؛ إما لدفع الضرر وهو خيار النقص الأس^(٤) ، وبما لتروزي ، وهو المتعلق بمجرد التشهي ، وله^(٥) بيان^(٦) المجلس والشرط

وقد أحد في بيانهما^(٧) مقدماً أولهما ؛ لقوة ثبوته بالشرع بلا شرط وإن اختلف فيه وأجمع على الثاني ، فقال

(بشت حار المجلس في) كل معاوضة محصية ، وهي ما يفسد بمسبب عوصيه ، نحو (أنواع البيع) كبيع الخند في شدة الحر ، وبيع الأب أو الحد مال طيلة^(٨) لنفسه وعكسه ؛ لخبر^(٩) الأصحاحين^(١٠) « الْبَيْعَانِ بِالْخِيَارِ مَا لَمْ يَنْفَرَقَا ،

(١) باب الخيار قوله (هو اسم من الاختيار) يعني اسم مصدر بمعنى لاختيار كردي

(٢) وقوله (وهو) مسداً ، حرره (رحمة شرع) أي الخيار رحمة شرع بمعرضين أحدهما

دفع الضرر ، والثاني : التروزي ، كردي .

(٣) أي : النقل والحل . (ش : ٤ / ٣٣٢) .

(٤) في (ص : ٥٣٩ - ٥٣٢)

(٥) والصبر في قوله (وله) راجع إلى (استروي) أي ولعبار استروي بيان ، مصدر ثلاثه

خيار المجلس ، والشرط ، والنقص . كردي

(٦) أي : للمتعلق بمجرد التشهي . (ش : ٤ / ٣٣٢)

(٧) يعني : خيار المجلس ، وخيار الشرط . (ش : ٤ / ٣٣٢)

(٨) الأولى : مؤليه . (ش : ٤ / ٣٣٢) .

أَوْ يَقُولُ أَحَدُهُمَا لِلْآخَرِ : اخْزُ ،^(١)

نصب (يقول) بـ (أو) بتقدير (إلا أن) أو (إلى أن) لا بـ نصب ،
والا بـ (بقر) بـ محرم وهو لا يصح ، لأن المقصد استثناء بقول من عدم
التصرف ، أو جعله عانة له ، لا معارضة له^(٢) بصادقة بوجود القبول مع تنفرد

وسم يسر بهذا لإيهام شراخ الحارثي ، حيث حوزوا في رويته « ما لم
ينفردا » أو يُخَيَّرَ أَحَدُهُمَا الْآخَرَ^(٣) . نصت الرأى وجزمها .

وحائف^(٤) فيه^(٥) أنفة بعنفا بما أكثره نشعت لا أصل له ، قاله^(٦) من عند
السر^(٧)

ومن ثم^(٨) ذهب كثيرون من أثقت إلى نقص الحكم بعبه^(٩)

ورغم السخ^(١٠) لعمل أهل المدينة بحلله مبيع ، لأن عملهم لا يثبت له
سخ ، كما حُفِّقَ في الأصوب ، عسى أن من عمر من أحلهم ، وهو روي

(١) أحمره السجدي (٢١٠٩) ، ومسنده (١٥٣١) عن ابن عمر رضي الله عنهما

(٢) قوله (لا معارضة له) نصير لأول يرجع إلى القول ، والثاني من عدم تنفرد كروي
عده الشرواني (٣٣٣ ، ٣٣٤) قوله (لا معارضة له) أي لا معارضة لقول تنفرد
بمسند من معارضة نصيبها ، وبن كروي ، ان نصير له لعدم تنفرد

(٣) أحمره السجدي (٢١١٢) ، مسلم (٢٤ / ١٥٣١) عن ابن عمر رضي الله عنهما ورجع مع
الباري (٦٢ / ٥) .

(٤) وفي (اب ، ا ، ث) (و ، ح) (و ، ا ، ح) (و ، ا ، ط) (و ، ا ، ع) (و ، ا ، ف) (و ، ا ، هـ) (و ، ا ، ز)
(خالفه) أي : الشافعي ، هاملن (خ) و (ز) .

(٥) قوله (وحائف) أي من يحدث كروي عده الشرواني (٣٣٤ ، ٣٣٥) (ي) في
الخبر بثبوت خيار المجلس

(٦) ومسنده (٥٥) يرجع إلى أكثره سمع وهو حديث ابن كروي

(٧) التمهيد (٢٣١ / ٥)

(٨) أي من حر صحه لحم سوت ح المجلس (ش ٣٣٤ ، ٣٣٥)

(٩) ونصير (بعبه) يرجع إلى الخيار ، كروي

(١٠) أي بتحديث لمذكر ، وقد نصير بعبه (بحلله) (ش ٣٣٤ ، ٣٣٥)

كالصرف ، والطعام بالطعام ، والسلام ، وآتوليه ، بشرط ، وصح
المعاوضة

حديث كان يعمل به^١

(كالصرف ، والطعام بالطعام) وبما قدمته^٢ من أن يقصد بثوب الخبز
هنا^٣ محذور لنهائي البيع ما قبل كلف بثب مع أن المعاشية شرط فلا أفضل
حتى يحذر^٤ على أن هذا عقد عامر^٥ فيها^٦ المعلوم منه أنها لا تصح أن
أحدهما^٧ أفضل .

(والسلام ، والتولية ، والشريك) ولا يرذخ عن من نفسه فإنه لا حذر فيه
يقترن ، وكذا سيده على الأوجه ، نصريحهم بأن هذا عقد عاقبة لا بيع ، ومثله
البيع الضمني .

وكفومة الرد^٨ ، بخلاف غيره ولو بالراضي ؛ لأن الممنوع منه يخرز
عليه .

(وصح المعاوضة) بخلاف صلح الخططة فإنه في الديي براءة ، وفي العبي
هه .

نعم ؛ صلح المعاوضة على المسعة بإجارة ، ولا يرذ ؛ لأنه مبصرح بعدم الخيار
فيها^٩ ، وعلى دم لعدم معاوضة ، ولا يرذ أيضاً ؛ لأنه معاوضة غير محصية^{١٠} ،

(١) أخرجه البخاري (٢١٠٧) من ما وقع رضي الله عنه

(٢) أي : في خيار المجلس . (ش : ٣٢٤ / ٤)

(٣) قوله (عامر) أي : غير قوله (ولو باع حراماً) كردي

(٤) وضمير (فيها) يرجع إلى المماثلة . كردي

(٥) أي : أحد الربويين . (ش : ٣٢٤ / ٤) .

(٦) عطف على قوله المتن : (كالصرف) . (ش : ٣٢٥ / ٤) .

(٧) أي : الإجارة . (ش : ٣٢٥ / ٤) .

(٨) أي : لأنه في المعنى عموم عن عموم (ش : ٣٢٥ / ٤)

ولو اشترى من يثق عليه ، فإن قلنا المثلث في ركن الخيار للثالث ،
موقوف ، فلهما الخيار ، وإن قلنا للمشتري تحريم نفع ذواته
ولا خيار في الإثر . والكبح

وفد علم من سبقه^(١) أنه لا خيار فيها^(٢)

(ولو اشترى من يثق عليه) كأصله أو مرعه (فإن قلنا) فيما إذا كان الخيار
لهما (المثلث في ركن الخيار للثالث أو موقوف) وهو الأصح (فلهما
الخيار) إذ لا مانع (وإن قلنا) المثلث (للمشتري) على الصحيح (تحريم
النفع) إذ لا مانع مما أبصرنا بسنة إليه (دونه) لأن فصبة منكبه لا بأس بها من
إرادته ، وأن يترتب عليه العتق فوراً ، فلفظ تعدد الثاني^(٣) لحق النافع بقي
الأول^(٤) ، وبالروم يستلزم عتقه عليه وإن كان للثالث حق الحبس

(ولا خيار في) ما لا معاوضة فيه ، كوقف ، ولا في عقد جائز ولو من
حائب ، كرهى

نعم : إن شرط في بيع وانقصه^(٥) قبل التبرق . . أمكن فسخه ، بأن يفسخ
البيع فيفسخ هو تبعاً

وصمان ، ووكالة ، وشركة ، وفرص ، وقراض ، وعارية^(٦) ، إذ لا يفتناخ
له^(٧) فيه^(٨)

ولا في (الإبراء) لأنه لا معاوضة فيه (والكاح) لأن المعاوضة فيه غير

(١) حيث عرّفه (نوع البيع) (ش : ٢٣٥ / ٤)

(٢) أي في المعاوضة ، غير المحصنة انتهى عن (ش : ٢٣٥ / ٤) .

(٣) هو قوله (وأن يترتب عليه العتق فوراً) . (ش : ٢٣٥ / ٤)

(٤) أي عدم الحكم من الفسخ (ع ش : ٦ / ٤)

(٥) أي : الرهن . هامش (ز)

(٦) قوله (وصمان) إلى (وعارية) معطوفات على (رهن) كردي

(٧) أي : للخيار . (ش : ٢٣٦ / ٤) .

(٨) وصغير (فيه) يرجع إلى (جائز) . كردي

والهبة بلا ثواب ، وكذا ذات ثواب ، والشفعة ، والإحارة ، والخسافة ،
والضد في الأصح
وينقطع بالتحاير ، بأن يختار الرومة ،

محصة (والهبة بلا ثواب) لعدم المعاوضة (وكذا ذات الثواب) لأنها لا تسمى
سعا ، والمعتمد شونه فيها ولو قبل القصص ، لأنها سعة حقيقي
(والشفعة) أم لا لمشتري فلا أن ينقص مأخوذ منه قهرا ، وأما ينقص
فلا أنه ينعد تحصيل حياز المجلس بأحد العاقدين ائداء

(والإحارة) سائر أنواعها على المعتمد ، لأنها لا تسمى سعا ، ولغوات
المسعة بمصني الرمن فأثرها العقد ، لثلا ينقص حرء من معمود عليه لا هي مقابلة
الموص ، ولأنها لكونها على معدوم هو المسعة عقد عري ، ولحبار عري فلا
يجمعان

ويفرق بين إحارة الدقة والسلم ، بأنه تسمى سعا بخلافها ، وبأن المعقود عليه
يصور وجوده في الخارج غير ثابت من شيء بمضي الزمن فكان أقوى وأدفع
لمرر منه في إحارة الدقة ، وبها وبين السبع الوارد على المسعة ، كحق الممر
بأنه لما عقد بقطع السبع أعطى حكمه ، ومن ثم لو عقد بقطع الإحارة لا حياز
فيه فيما يظهر

(والمساقاة) كالإحارة (والصداق) لأن المعاوضة فيه غير محصة مع أنه
يسر بمقصود نادات ، ومثله عوض الخلع (في الأصح) في المسائل الخمس ،
ومرت الإشارة^(١) إلى رد المقابل في كل منها^(٢)

(وينقطع) حياز المجلس (بالتحاير ، بأن يختارا) أي . العاقدان (لرومة)

(١) أي : بتوجيه الأصح . (سم : ٢٣٦ / ٤)

(٢) أي : في غير الأول . وهو الهبة ذات الثواب فإنه صحت فيه العباس (ش : ٢٣٦)

فلو اختار أحدهما سقط حقه وبقي للآخر .

أي العقد صريحاً ، كـ « حديرة » ، و « أحرناه » ، و « أمصده » ، و « قطعه » ، و « أفسدناه » ، لأنه حقهما فنقط بإسقاطهما .

أو صماً ، بأن يسبق العرض بعد قصده في المحل ، من ذلك^(١) يصترح الرضا بروم الأول ، ويراد هذه الصورة على مفهوم المص^(٢) عز صحيح

(فلو اختار أحدهما) بروم (سقط حقه وبقي) الخيار (للآخر) كحار الشرط^(٣) ، وقول أحدهما : احبر ، أو حيرت ، يقطع خياره ، لأنه رصامه بلرومه ، لا خيار المخاطب إلا إن قال^(٤) احبرت ، إذ السكوت^(٥) لا يصترح رصاً ، وإلا إذا كان القائل الناع والبيع يغني عن المشتري ، لأنه خيار الناع يغني عن المشتري ؛ لأن اسلك صاربه وحده

أو فسخته^(٦) ولو بعد الإجازة^(٧) . . انفسخ وإن لم يوافق الآخر ، وإلا . . بطلت فائدة الخيار .

وفارق المسخ الإجازة^(٨) ، بأنه تعدد الأمر لما كان قبل العقد ، ومن ثم^(٩) لو

(١) ومي (ب ٢) ، (ص) ، و مصرية لمكة (كحير)

(٢) أي : التابع ، (غش : ٨ / ٤)

(٣) هو قوله (اسحبر) ، (يائري) (غش : ٨ ، ٤)

(٤) أي : كما إذا أحدهما في حار سقط (ش : ٣٣٧)

(٥) قوله (إلا إن قال) أي : لمحاص احبر ، فإنه يقطع خياره أيضاً ، وأما داسك فلا يقطع خياره ، كردي

(٦) قوله (إذ السكوت) مع عدمه بعد سقط كردي

(٧) وميون (أو مسحه) عطف على (حار) كردي من لرومي (٣٣٧) (بوه « أو مسحه » عطف على قوله « لرومه »)

(٨) أي : من الآخر ، انفسخ ، (سم : ٣٣٧ / ٤) .

(٩) قوله (وفارق المسخ الإجازة) أي : في عدم مواضع لآخر كردي

(١٠) قوله (ومن ثم) (مع الأولى المساحة ، صدر (ش : ٣٣٧)

فلو طال مكنئهما أو دم وتماشيا صارل دام خيارهما .

ويؤخذ من التعليق (١) (يُنكئة الصخ) أن عمر الهارب لو كان دائما مثلا سم ينفل خياره ، وهو محتمل

وعد بحوقه (٢) لا بُد أن يلحقه قل بهانه إلى مسافة تخضل منها المصارفة عادة ، وإلا سقط خياره ، لحصول التفرق حينئذ

وينظر البيع بغير الوكيل في المجلس على ما في « البحر » لطلاب الوكيلة هل تمام البيع (٣)

ويؤخذ بأن للمجلس العقد حكمه ، بدليل إلحاقهم الشرط الواقع في مجلسه ، ولو وقع فيه ، فكان امرئته (٤) في مجلسه كغيره قبل تمام الصيغة

وهـ (٥) يُعْلَمُ أن خيار الشرط في ذلك (٦) كخيار المجلس ، إذ لا فرق بينهما (٧) في إلحاق الشرط ، كما صرحوا به

(ولو طال مكنئهما) في المجلس (أو قاما وتماشيا صارل) ولو فوق ثلاثة أيام (. . دام خيارهما) لعدم تفرق بديهما .

(١) (ب) (ث) (ج) (ح) (ز) (ر) (س) (ط) (ع) (ف) (هـ) (و) (ثعور) وهي سطرعة المصرية (سكة من نسيج)

(٢) «عمر» (حقوقه) يرجع إلى «عمر الهارب» ، والحاصل هو هرب أحدهما وتم بضعه الآخر ينفل خياره كخيار الهارب ، وإن ادّعى أنه «مخار» أي ما لم يساعد ، وإن ساعد سقط خياره بهارب أيضا كقولي «في الشرواني» (٣٣٩/٤) «قوله» «وعد لحوقه» «بعد» مفهوم فيه «إن سم بضعه» «وهي الأصل» «ولم بضعه» «المصرح به في مسأله الإكر» ، والمعتبر في مسألة الهارب «كما مر»

(٣) بحر المذهب (٤٥٩/٤) وراجع «المهل» المصاح في اختلاف لأشاج «مأله» (٦٩٥)

(٤) أي : العقد . هامش (خ)

(٥) أي : الوكيل . هامش (خ)

(٦) أي : قوله : (ويؤخذ . . .) إلخ . هامش (خ) .

(٧) أي : في عزل الموكل وكله . . . إلخ . (ع ش . ١٠/٤)

(٨) أي : خيار الشرط وخيار المجلس . هامش (خ) .

ونفسر في التفرق العرف

(ويعبر في التفرق العرف) عما بعده باسم عرفة . لزم به العقد ، وما لا فلا ، إذ لا حد له شرعاً ولا لغة ، ففي دار أو سفح صغرة^(١) بالخروج منها أو رقي غنوها ، وكبرة بخروج من محل لآخر ، كمن يبب^(٢) لضفة ، ويمشع^(٣) ، كسوي ودير بما حشنت سعتها سولية الظهر والمعشي فضلاً ولا يكفي بناء جدار وإرخاء سري بينهما ، إلا إن كان فعلهما أو أمرهما^(٤) ، فإن كان من أحدهما فقط يصل حدته لا حد الآخر^(٥) ، لا إن قدر على معه ، أو سم تنقط بالفسح فيما يظهر ، كما لو هرب وفي متبعين من تغير^(٦) بمعارفه محل البيع ، لا إلى جهة الآخر ، ولا يعود لمحلّه بعد لمصير إلى الآخر ، هذا ما بحثه جميع واغترض بأن القياس انقطعه بمعرفة أحدهما مكانه ووصوله لمحل لو كان الآخر معه بمجلس العقد . . عُدَّ تفرقاً .

وقد يُجاب بأن ما بينهما من التاعد حاشه العقد صار كنه حريم العقد ، فلم يؤثّر مطلقاً^(٧)

ومز أول (البيع) بقاء خيار الكاتب إلى انقضاء حبر المکتوب إليه بمعارفته لمجلس قبوله^(٨) .

(١) موب (صغرة) راجع لكل من لم يطلس (ش : ٣٣٩)

(٢) وفي (ب) و (ت) و (ر) و (هـ) : (كمن يبب)

(٣) قوله (وشمع) عطف على قوله (في دار) (ش : ٣٣٩)

(٤) راجع : سهل لصاح في اختلاف لأشباح : مسألة (٦٩٦)

(٥) فيه نظر ، (ش : ٣٣٩ / ٤٠)

(٦) عطف على قوله (في دار ...) إلخ . (ش : ٣٣٩ / ٤٠)

(٧) راجع : سهل لصاح في اختلاف لأشباح : مسألة (٦٩٧)

(٨) في (ص : ٢٤٤) .

وبومات ، أو أخر ، والأصح : انتقاله إلى الوارث والولي .

(وبومات) في المجلس كلاهما أو أحدهما (أو أخر) أو عني عنه
(فالأصح : انتقاله إلى الوارث)^(١) ولو عاقباً^(٢) (والولي) ردد في
لمكتب وصادون وليموكل^(٣) ، كخيار الشرط وإن كان أقوى^(٤) ، لإجماع
عنه ، وبشونه^(٥) بعد استعاضة^(٦) ، ومن ثم جرت هذا الخلاف هنا لا ثم .

وإد : نقل بومي : فعل لأصلح ، أو بوارث بغير الأهل . نصب الحاكم
عنه من بفعل الأصلح ، أو لأهل المتحد أو متعدّد ، ممن كان مجلس العقد
منه خياره كحقي إلى الحابر أو سرق

بعم ، لا عرة بمعارفة بعض الورثة

أو عاقباً^(٧) عنه ، منه خياره على المعتد إلى مفارقه^(٨) ، أو مفارقه بمأخر
فرقه منهم مجلس بوع الحبر

وبقطع خيارهم^(٩) ينقطع خيار الحي وإن لم يفارق مجلسه^(١٠) ، ويصحح^(١١)

(١) أي : في المسألة الأولى . (ش : ٣٤٠ / ٤)

(٢) قوله (وبومات) أي : وبومات كان بوارث وارثاً عاقباً ، كالحاكم ، والولي كدث ، أعني
سواء كان خاصاً كالأب ، أو عاقباً كالحاكم كردي .

(٣) وقوله (ردد) و (ليموكل) معطوفان على (بومي) كردي .

(٤) قوله (وإن كان أقوى) يعني : يصح خيار مجلس على خيار الشرط في الاستدلال
كان خيار شرط أقوى ، لأنهم مساويان في أصل الخيار كردي .

(٥) وبشونه (عنه) وبشونه (بوجدها) خيار الشرط كردي .

(٦) عطف على قوله : (بمجلس العقد) . (ش : ٣٤٠ / ٤) .

(٧) أي : المتحد . (ش : ٣٤٠ / ٤)

(٨) قوله (وينقطع خيارهم) أي : خيار ورثة العقد استب بقطع خيار العقد
كردي : إن سرقني (٣٤٠ / ٤) قوله : وينقطع خيارهم أي : بمعارفه .

(٩) جمع : لمسهل : صحيح في خلاف الأشباح ، مسألة (٦٩٨)

(١٠) قوله (ويصح) أي : بعد بطلان خيار الورثة يد آرادر الصبح ، فصح بعد في كل
لمسهل : يصح بعضهم في نصبه أو في بطلان خيار الشرط : لأن العقد صحيحه ، حده .
أولاً : فلا يتعدى آخره . كردي .

شرط الحب

وحبس^(١) فلا غراض على قوته (ولأحدهما) بل ولا ينشئ عنه حلال
لغير رعيته

أما بد شرطه^(٢) أحد آخر قوته أو يباحثه فمقتل العقد ؛ لعدم انعكاسه

ومز^(٣) ما نعلم منه أن نهما ولأحدهما بل وقعه لاحق في زمن حو^(٤) العقد ؛
كحذر^(٥) محلي أو شرط^(٦) حو شرط صحيح ؛ لأنه حينئذ كالتوافع في صلب
العقد .

(شرط الخيار) نهما ولأحدهما ولاحي^(٧) ، كقصر المصع أحد الحروط
له^(٨) أو بعدد ويوم مع شرط أن أحدهما^(٩) يوفقه لأحد الشرطين ولا لآخر
والأوجه^(١٠) اشترط بكللف لأحيي لا زنده ، وأنه لا يلزمه فعل لأخط ؛ بناء
على ب شرط الحذر بملكته ، وهو الأوجه أيضاً ، وعبد^(١١) يكفي عدم برز فيما
يظهر ؛ لأنه ليس تملكاً حقيقياً^(١٢) . وأن قوته^(١٣) على أن أشور يوماً مثلاً^(١٤) ؛

(١) أي حبس وقهر قوته (لأحدهما) بدت (س : ٣٤١/٢ ٣٤٢)

(٢) فصل في خيار الشرط قوله (أما إذا شرطه) أمر بطل قوته (د كان هو المصدق) يعني
الشرط بمعتبر هو الذي ينفذه المصدق بالعقد وبه قوته الآخر ، أما إذا شرطه من باخر بصفة
من لاحق أو غيب بطل كردي وهي (ب) أو لمطبوعة المصنوعة (س : ٣٤٢)

(٣) قوله (و ما نعلم منه) في شرح قوته (التوابع عند شرط عباده) كردي

(٤) أي (ب) ، (ج) ، (د) أو مطبوعة المصنوعة ؛ يمكنه (خيار)

(٥) قوله (كحذر) محله (أ) لأحيي على شرطه ، سواء كان محددًا ، متعددًا ، وبعد محدد
سواء شرط لأحدهما أحد الآخر أو لغيره ، و شرط نهما جميعاً بعدد
جميعاً ، كردي .

(٦) أي : الأحيي . هامش (ز)

(٧) أي على كون شرطه للأحيي تملكاً له . (ش : ٣٤٢/٤) .

(٨) أي برفه ساية توكيل (سم : ٣٤٢/٤) .

(٩) وضمير (أن قوله) يرجع إلى العاقد ، كردي

(١٠) وقوته (ملاً) بناءً على أن (حلاً) ك (يها) كردي

في أنواع البيع

صحيح ، ويكون شرطاً بحار نفسه

(في أنواع البيع) التي يثبت فيها حار بمحس جماعاً^(١) ، وما يصح من بعض الأنصار - وهو حار يصح قوله وبالمؤخدة من مفيد ، أو مفيد^(٢) ، المصحح والده ، روي عن حرم بكن جماعاً^(٣) ، وهما صحاح - كان يُحدث في سوق ورشده صلى الله عليه وسلم إلى أنه يقول^(٤) عند بيع «لا حلال» ، وعنده أنه إذا دبت كان به حار ثلاثاً^(٥)

ومعناها^(٦) - وهي بكسر الموحدة وبالمؤخدة - لا غير ولا أحدها ، من ثم شهرت^(٧) في شرع لاشتراط الحار ثلاثاً ، فإن ذكرنا وعدم معناه نسب ثلاثاً ، وإلا فلا .

واغراض الإسوي وغيره المتش ، بأنه لم يثبت المشروط له الحار فوهبه^(٨) ، وهو عجب ، فإن من قواعدهم أن حذف المعمول لهذا العموم يرد في قوله ، بل وصححه ما ذهب إليه الروائي محدثاً لوالده ، من حواره كقوله في نحو قسم

(١) تعليل لما في المتن - (ش : ٤/٣٤٦) .

(٢) قوله (أو مفيد) عطف على (حار) يعني روي بمفيدة أن المحدث كان به حار ، وبعض آخر : أنه كان المفيد نفسه - كردي .

(٣) راجع «التلخيص الحبير» (٣/٥٢-٥٣) .

(٤) وفي (ر) و(غ) : (إلى أن يقول) .

(٥) شرح الحاربي (٢١١٧) ومسلم (١٥٣٣) عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما أنه : أن حلالاً ذكر حتى يقول أنه يُحدث في سوق ، فإن ما بيعت فقل لا حلال ، ورواه صاحبه (٢٣٥٥) ، والدرر قطبي (ص ٦٤٣) والسهمي في «نكسر» (١٠٥٥٧) ، ثم أتى في كل سلمة تنفها بالحار ثلاث لئلا ، فإن رصيت فاست ، وإن سقطت فارتدت على صاحبها .

(٦) وصبر (معناه) يرجع إلى الحلال - كردي .

(٧) وقد التمس في (شهرت) يرجع إلى الحلال - كردي .

(٨) أي عجب بحار من جهة احتمال أنهما بشرطيه بهما ، لا لأحدهما مثلاً ، أو لا لأحدهما

انتهى عن ش - (ش : ٤/٣٤٦) .

مبيع ، ونحوه في صيد ، لا بد لآن ولا استسلاء في محله (أح) ،
والصحيح (١) .

وما مر به من هذه الحوات بواضح المتباعد لضمول النص بهذا الصواب
أدنى من حوات المتباعد بأن المحرور (٢) معتنى بالحجار المقصود بمسند
بمحله عنه (٣) بالحار والمحروور بعده (٤) ، بد منه من الكيف ونحوه (٥) لا
يحمي .

وإذا شئت لأحسب سم يشك شرطه له (٦) ، لا بد من الأحسن في منه .
فيستقل لشارطه ولو وكيلاً .

ولو مات العاقد . . انتقل لوارثه ما لم يكن العاقد (٧) ولياً ، وإلا . .
فدقاصي : كما هو ظاهر ، أو وكيلاً (٨) ، وإلا . . فلموكيله ، وليس لوكيل شرطه

(١) بحر المذهب (٤/٤٦٠)

(٢) قوله (بأن المحرور) أي الحار والمحروور : أعني قوله (لهما ولا أحدهما) كردي

(٣) وقوله (المقصود بمسند) أي المقصود به كردي محله من قوله (٤/٤٤٣)

(٤) أي المقصود بمسند العلة المقصود له محلاً . وهو شرط ، والتقدير شرط

الحجار لهما ولا أحدهما جائز في أنواع البيع .

(٥) وصير (عه) رجع إلى (مسنداً) يعني المسند الذي حرم عنه بالحار والمحروور بعده ،

وهذا قوله (من أنواع بيع) ، وقوله (من الكيف ، عضو) أي عهده مضمون المقصود

به عن المقصود ، أي عهده عامل بالحار (صحيح) لأن مقتضى هذا مذهبنا في

أو لأحدهما في أنواع . . صحيح ، كردي .

(٥) راجع إلى تحرير المناوي (٢/٧٣٥-٧٣٦)

(٦) قوله (من الكيف) أي بحالته بغيره من سم . أي وعدمه بمسند المقصود به

عن المقصود ، قوله (ونحوه) أي بعدم شموله من العاقدين انتهى من

(٢/٤٤٣)

(٧) أي : ليس ملكت خياره للأجنبي ، (ش : ٤/٣٤٣) .

(٨) قوله (عاقد) بانه من (ص) أو المظنوعة المستمرة والمكنة

(٩) وقصده ما مر في حجار المجلس أن يريد بها أو مكناً أو مديوناً ، ولا فائدة

(٣/٤٤٣)

إلا أن يشترط انقص في المجلس كرموي وسلم

لغيره وموكله^(١) إلا ياذبه .

ويظهر أن سكوته على شرط المسمى كشرحه^(٢) ، خلاف يرجع بعضهم إلى مساعده الوكيل بأن تأخر لفظه عن القصد المقصود بشرط بيع كشرحه ، وذلك^(٣) لأن المحدود بإصرار الموكل ، وهو حاصل بشرحه^(٤) وسكوته^(٥) ، كما هو واضح .

وأعلم أن حيز المجلس وبشرط ملازمته ، وقد يثبت ذلك لا هذا^(٦) ولا عكس ، كما أوردته قوله

(إلا أن يشترط انقص في المجلس) من المجلس (كرموي) أو من أحدهما ، كإحارة دقة ، ساءة على الضعيف أن حيز المجلس ثبت فيها (وسلم) لامتناع التأجيل فيهما ، والحدار لبعده أثلاث^(٧) أو لروحه^(٨) أعظم عرواً^(٩) من^(٩)

(١) قوله (لغيره وموكله) من شرطه ليس بواجب ، لأن شرطه وهو وكيل في بيع مشتري ، أو وكيل في الشراء للبائع . . يظل العقد . كردي

(٢) وصم (سكوته) يرجع إلى (لوكل) وكذا صم (كشرطه) كردي

(٣) و (د) في (ذلك) إشارة إلى معنى (النكاح) في (كشرطه) أي شبه لكونه بشرط نائب ، لأن إلح كردي عبارة الشروني (٣٤٤ / ٢) (أي أن سكوته على شرط المبتدئ كشرطه)

(٤) أي الوكيل المسمى (ش ٣٤٤ / ٢) لعنه (أو المسمى) كما يدل عليه نصير ع ش كتاب هامش (ك) وعبارته على الشراعي (١٥ / ٤) (قوله) وهو حاصل بشرطه أي : المبتدئ .

(٥) أي سكوته لوكل على شرط المسمى (ش ٣٤٤ / ٢)

(٦) قوله (وقد يثبت ذلك) أي حيز المجلس (لا هذا) أي حيز لشرط (ش ٣٤٤ / ٢)

(٧) أي مثل مشتري يكر الحذر لامتناع أو بهما (ش ٣٤٤ / ٢)

(٨) أي : إن كان الجار للمشتري . (ع ش : ١٥ / ٤) .

(٩) قوله (أعظم عرواً) أي من التأجيل كردي

ولا بخور شرفه أصلاً في شراء من يقو عليه للمشتري وحده ؛ لاستلزامه^(١)
استث له المسترم بعينه المبيع^(٢) من الخيار ، وما أدى ثبوته لعدم^(٣) . . كان
مطلأ من أصله ، بخلاف شرطه لهما لوقفه^(٤) ، أو للبائع ؛ لأن الملك له ؛ كما
بني^(٥)

ولا في البيع القصبي

ولا فيما يسارع إليه العساذ في مدة المشروطة ؛ لأن فسته الخيار التوقف
عن التصرف فيه ؛ فتؤذي لصباغ ماله

ولا ثلاثاً ببيع^(٦) هي المنصاة ؛ لأدائه لمع لحلب المصربة

وطرد الأذرعني به في كل حلوب^(٧) ، بأنه لا داعي لها ؛ لعدم حلب .
بخلافه ثم ، فإن يروجه للمصرية التي قصدها يشفعه من الحلب وإن كان ثمر
ملكه .

ويظهر أن شرحه فيها^(٨) لهما كذلك^(٩) ، وأن مثل ثلاث ما قريب منها من
شأنه أن يضرب بها .

(١) أي لا شرط لمشتري وحده انتهى ع ش (ش ١ : ٣٤٤)

(٢) قوله (الاستدراك) أي الحبار (استثاله) أي للمشتري (المسترم) مصوب . .

أ حدث . . قوله (المبيع) محروور بأنه صفة (لعن) كردي

(٣) صومر (سوء) أو عدمه (يرجع إلى) (ما) كردي

(٤) وصحير (لوقفه) يرجع إلى (الملك) ، كردي

(٥) في (ص : ٥٢٥)

(٦) وقوله (ولا في البيع القصبي) وقوله (ولا فيما يسارع) وقوله (ولا ثلاثاً ببيع

ممنطوقات على (في شراء) بإعادة (لا) . كردي .

(٧) خير : (وطرد . . .) إلخ . (ش : ٢٤٤/٤) .

(٨) وص (ما) يرجع إلى المصربة كردي

(٩) أي : كشرطه للمالك فيمنع . (ع ش : ١٦/٤) .

وانما يحور في مدة معلومة

فإن قلت كيف يعلم المشتري مصرها حتى ينفع عنه شرط ذلك بائع و
بوقته عليه ؟ قلت يُحمل ذلك على ما إذا طرأ انصره ولم يحمله ، أو
بمراد أن يتم ذلك بخصر البائع ، أو أن يظهر انصره بين فساد حار
وما يترتب عليه من فسخ أو حارة

ولو تكرّر بيع كافر لعنه المسلم بشرط الحار وفسخه^(١) ألزمه الحاكم ببعه
ثأ

(وبما يحور) شرطه (في مدة معلومة) لهما ؛ كـ يس طوع شمس
بعد ، وإن لم يقن . إلى وقته ؛ لأن العيم يتما ينفع الإثراء^(٢) لا الطوع
أو إلى ساعة ، وهل يُحمل على اللحظة أو العنكية إن غروها ؟ محل نظير ،
والذي يتجه أنهما إن فضا العنكية أو عرفاها حُمل عليها ، وبلا فعلي
محطة

أو إلى يوم ، ويُحمل على يوم العقد^(٣) ، فإن عقد نصف النهار مثلاً
بالي مثله ، وتدخل الليلة ؛ للضرورة .
وبما لم يُحمل اليوم في الإحارة على ذلك ؛ لأنها أصل وانحياز تبع ،
وغير في مدته ما لم يُعتمد في مدتها

أو نصف الليل انقضى بعروب شمس ليوم الذي يليه ؛ كما في
المجموع^(٤) .

و غرض نقلاً ومعنى بأنه لا نذرها من دخول بقية الليل^(٥) ، وإلا صار

(١) قوله (ومعه) عطف على قوله (بيع كافر) (ش : ١ / ٣٤٥)

(٢) أي : الإصامة ، (ش : ١ / ٣٤٥) .

(٣) أي : إن وقع مقارناً للمجر . (ش : ١ / ٣٤٥)

(٤) المجموع (٩ / ١٨٣ - ١٨٤)

(٥) قوله (من دخول بقية الليل) مع أنها لم يصر عنها في العقد كرودي

المدة مفصلة عن الشرط .

ويُنْخَاطُ بِلَهُ وَفَعٌ . بعد فدخل من غير نصيب عليه ، وكما دخلت ^(١) بيته
فيما مر ^(٢) من غير نصيب عليها ، لأن البتة ^(٣) يؤذي إلى الخيار ^(٤) بعد انقضاء
فكده ، ففقه البتة ^(٥) ، لدلت ^(٦) بجامع أن النصيب على البتة ^(٧) فيهما ممكن ،
فلزم من قولهم بعده وحوه ^(٨) ثم قولهم بعده ^(٩) هـ ، وكون طرفي النوم الملق
نحيط . سبيله ثم لا هـ لا تؤثر ^(١٠)

أما شرطه مطلقاً أو في مدة مجهولة ؛ كـ : من التفرق ^(١١) ، أو : إلى
الحصاد ^(١٢) ، أو : العطاء ، أو : الشتاء ، ولم يرد الوقت المعلوم فمطلق
للعقد ، وإعاقبه من الغرر .

وإذا جاور ^(١٣) في مدة منصفة بالشرط . وإلا . لزم جواره بعد لزومه .

(١) أي : الباقي من الليل . (ش : ٣٤٥/٤) .

(٢) قوله (وكما دخل) ح عليه معطوف على مدحول (انباء) في قوله (بأنه وقع)
ح فهو جواب ح ، و حذف (انباء) لكان أظهر وأوضح (ش : ٣٤٥/٤) .

(٣) أي : فيما إذا عقد نصف النهار . (ش : ٣٤٥/٤) .

(٤) يعني : إخراج الليلة . (ش : ٣٤٥/٤) .

(٥) قوله (في حو) أي : حواري العقد في اليوم الثاني بعد أن صار لازماً في الليل كقوله

(٦) العاد زائدة . (ش : ٣٤٥/٤) .

(٧) قوله (هـ) أي : فما إذا عقد نصيب الليل . قوله (بدلت) أي : لأن البتة
(ش : ٣٤٥/٤) .

(٨) به وفي قوله (لاني) بالضم . (ش : ٣٤٥/٤) .

(٩) وضمير (وحوه) يرجع إلى النصيب . كقوله

(١٠) قوله (قولهم) دخل النوم . قوله (بعده) أي : انجواب (ش : ٣٤٥/٤) .

(١١) وقوله : (وكون . .) إلح جواب سؤال مقدر . كقوله

(١٢) مثال المجهولة ابتداء . (ش : ٣٤٥/٤) .

(١٣) مثال المجهولة انتهاء . (ش : ٣٤٥/٤) .

(١٤) أي : شرط الخيار . (ش : ٣٤٥/٤) .

لَا تَرِيدُ عَلَى ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ ، وَتَخْشَى مِنَ الْعَقْدِ ، .

وهو محتجج - متوالي

، لا تريد على ثلاثة أيام ، لأن الأصل مسح حيار لا قصد فيه - ح -
 وبه يأذن ، لا هي الثلاثة فما دونها يصودف صدق - ، فهي ما عدها على
 الأصل ، بل روى عبد البر أن أنه حتى هو عليه وسنة يصل بعد ثلثه فيه حيار
 أربعة أيام^(١)

فإن قلت : إن صحح - فصحته فيه وأصحته ، ولا - ولا أحد يحدث الثلاثة
 أحد بمعلوم العدد ، والأكثر من على عدم عاره - قلت - محته إن ثم ثمة قرينة
 عليه ، وإلا - وحسب لأحد به ، وهي في ذكر الثلاثة للمعلوم بسبب^(٢) ، إذ هو
 حذر أكثر منها - لكن أولى بالذكر - لأن اشترطه أحوط في حق محمول ،
 وبأنه

وبما يصل شرط الرادة ، ولم يخرج^(٣) على تقرير المصلحة ، لأن بمسافر
 يريد به ينصرف بمسافر بعض الشئ فتؤدي بحته

ويدخل لئالي لأنهم الثلاثة المشروطة ، سواء السابق منها^(٤) على الأيام
 والمتأخر^(٥)

(وحسب) المدة مشروطة (من) حين (العقد) إن وقع الشرط فيه ،

(١) من العلم ، والاتصال ، والتوالي . (عش - ١٨/٤) .

(٢) من بعض من أجاز غير (١٧٩/٥) (من الأحاديث بوجه ما روى عبد البر من
 حديث ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم) ثم ذكره وهو الشئ بغير
 بسبب ، ٣٦- ٤١ (ب) لدخل على الأبحر شرط حيار في سبع أكثر من ثلاثة
 أيام) وذكر فيه الأحاديث التي تدل على ما في الباب .

(٣) قوله (بمسافر) وهو الذي كان يجمع في الحج كروي

(٤) قوله (أو يخرج) إلخ : أي - لم يمس - كروي

(٥) ب - كما د عدها من غروب الشمس . (ش - ٣٤٦/٤)

(٦) جمع سهل يصاح في خلاف لأصح أسماء ١٦٩٩

وقيل : من التفرق .

ولاً ، بأن وقع بعده في المجلس ومن الشرط

وانتر دنگر (انعقد)^(۱) لأن العالب وقوع شرط الحیار فيه لا في مجلس بعده

(وقيل من التفرق) أو استخیر ، ثوب حیار المجلس فيه فيكون مقصود ما بعده .

ورثوة بأنه لا تعد في ثونه بي تفرق بجهتي المجلس واشترط : كما يثبت بجهتي الخلف والعيب .

وبخري هنا بغير ما مر ثم^(۲) : من يروم حیار من خير لرومه و... جهل الشمس واسمع^(۳) : كما غمده جمع ، وبانقضاء المدة^(۴) ، ومن تصديق^(۵) في الفسخ أو الانقضاء^(۶) .

ولا بحث تسليم مبيع ولا ثمن في زمن الحیار ، أي لهما^(۷) : كما هو ظاهر ، ولا ينهي به^(۸) ، فله استرداد ما لم يفرم^(۹)

ولا يحسن أحدهما^(۱۰) بعد الفسخ لوذا لآخر ، لا رباع حكم العقد بالفسخ ،

(۱) بي عن ذكر ، سرح اسمع أنه أحسن ، شموله بصورة المذكورة أيضا (س : ۳۴۷)

(۲) قوله (بغير ما مر) أي في حیار المجلس كردي

(۳) قوله (جهل الشمس وسمع) لأن كان الحیار لأحبي جاهل بهما كردي

(۴) عطف على قوله : (ياخييار...) إلج . (ش : ۳۴۷/۴) .

(۵) عطف على قوله : (من الروم) . (ش : ۳۴۷/۴) .

(۶) قوله (ومن تصديق في الفسخ أو لانقضاء) رد بدار في انقضاء لعنه أو في الفسخ فيه

كردي

(۷) ينهي أو للبايع وحده . م . ر . (سم : ۳۴۷/۴) .

(۸) قوله (ولا ينهي) أي لا ينهي بحیار (به) أي تسليم مبيع كردي

(۹) أي : مالاخييار أو الانقضاء . (ش : ۳۴۷/۴) .

(۱۰) قوله (ولا يحسن أحدهما) أي لا يحسن أحد المتعاقدين ما في يده ، من نصح أو اسس

كردي .

و لأظهر أنه إن كان الحبار لم يبيع فملك المبيع منه ، وإن كان
 يشتري منه ، وإن كان يهدى فهو موقوف ، وإن لم يبيع ، وإن لم يشتري

فمن محرر اليد وهي لا تنفع وحول الرد بالصلب ، كذا في مجموع
 ها ، ومثله جميع الفروع كما اعتمدته جمع

بكن الذي في الروضة ، واعتمد السككي وعمره وسعته - في البيع^(٢)
 قبل قصه (أن له^(٣) الحس ، فمبيع تصرف ملكه ما دام محبوساً^(٤)

(والأظهر) في حباري المجلس والشرط (أنه إن كان الحبار لم يبيع) أو
 لأحسب عنه^(٥) (فملك المبيع) سواءه الآتية . وخدقها^(٦) لفهمها منه ؛ إذ
 يترجم من منته الأصل منته المربع عال (له) ومنته المثلث سواءه للمشتري

(وإن كان) الحبار (للمشتري) أو لأحسب عنه^(٧) (فله) منته المبيع ،
 ولما من منته المثلث ؛ لغرض التصرف على من له الحبار ، والتصرف دليل الملك ،
 وكونه^(٨) لأحدهما^(٩) في حبار المجلس بأن يحتار ، لا حر لروم العقد

(وإن كان) الحبار (لهما) أو لأحسب عنهما (فله) المثلث في المبيع
 ولئن (موقوف ، فإن تم البيع) بأن أنه (أي منته المبيع) للمشتري (ومنته

(١) المجموع (٢١١/٩)

(٢) وقوله (في المبيع) معبر عنه (في الروضة) أي في الروضة أي في بيع من
 قصه . كردي .

(٣) (أن له) أي : لأحدهما الحس . كردي

(٤) روضة الطالبين (١٦٩/٣ - ١٧٠) .

(٥) أي : بيع ، بأن كان مائياً عنه . (ع ش : ١٩/٤) .

(٦) أي : له بيع . هامش (خ) .

(٧) أي : المشتري ؛ بأن كان مائياً عنه . (ع ش : ٢٠/٤) .

(٨) وهو (وكونه) متداً ، أي : كون الحبار ، والحر (بأن بخر) أي : حاصل بأن
 إلح . كردي .

(٩) أي : البائع والمشتري . (ش : ٢١٧/٤) .

من حين العقد ، وإلا فبائع

الشمس للبائع (من حين العقد ، وإلا) يتم ، بأن فسخ (فبائع) منقذ البيع
ولم يشرى منقذ من حين العقد ، وكان كلاً لم يخرج عن ملك ماله ، لأن
أحد الحاسين ليس أوسى من الآخر ، فوقف الأمر إلى اللزوم أو فسخ

ونسى^(١) على ذلك^(٢) الأكسب^(٣) والموائذ^(٤) ، كالتس والشعر والمهر ، ويعود
المعنى^(٥) والاستلاد ، وحل الوطاء ، ووجوب النعمة

فكل من حكمنا بملكه لعبس ثم أو منقذ كان له وعديه ، وبعد منه وحل له
ما ذكر^(٦) وإن فسخ العقد بعد : إذ الأصح أن الفسخ إنما يرفع العقد من حيه
لا من أصله

ومن لم يُخبر^(٧) لا يتعدى^(٨) شيء مما ذكر فيما خبر فيه^(٩) الآخر وإن آل
الملك إليه^(١٠) ، وعليه^(١١) مهر وطاء لمن^(١٢) خبر ما لم يأت له^(١٣) ، لا حد^(١٤) :

(١) هي (ب) و(ب) و(ب) و(ب) و(ب) واسطوخبات (بني)

(٢) أي لحكم بالملك لأحدهما فيما إذا كان الخيار به ، أو الحكم له بالوقف إذ كان بهما
(رشدي : ٢٠/٤) .

(٣) قوله (ويعود معنى) عطف على (أكسب) ، وكذا قوله (وحل لوطه) ، وقوله
(ووجوب النعمة) . (ش : ٣٤٨/٤)

(٤) أي من أكسب ، وما عطف عنه سارخ فيه الأفعال الثلاثة (كان) و(أبعد) و(أحل)
(شي : ٣٤٨/٤) .

(٥) عطف على قوله (فكل من حكمنا) ، فتح (ش : ٣٤٨/٤)

(٦) الأوفق لما قبله لم يكن به ولا عليه ولم يعد منه ولا يحل له ما ذكر (ش : ٣٤٨/٤)

(٧) أي : من البيع أو الشراء . (ش : ٣٤٨/٤)

(٨) قوله (أو) ، يعني به أي : من لم يجرى كرهدي

(٩) (صبر) عنه أنصراحاً مع من لم يجرى كرهدي

(١٠) (من) معنونه (أو) أي : وعلى من لم يجرى مهر بوجه كرهدي

(١١) (ما لم يأت له) من خبر (به) أي : من لم يجرى كرهدي قوله (ما لم يأت له)

متعلق بقوله : (وعليه مهر وطاء) . (عش : ٢٠/٤)

(١٢) عطف على قوله : (مهر وطاء) . (ش : ٣٤٨/٤)

لشبهه فحرم له المثلث^(١) ومن ثم^(٢) كان الولد حراماً

والمراد بحل الوطء للمشتري^(٣) مع عدم حبس الاستبراء في زمن حبس^(٤)
حيث من حيث المثلث وانقطاع سلسلته باتباع وإن حوِّم من حيث^(٥) عدة^(٦) لأنه
هو كحرمه من حيث نحو حبس وإحرام

وهذا أولى^(٧) من قصر الزركشي لدنك^(٨) على ما إذا اشترى روحه^(٩) فإن
هونه لا يترتب استبراء حيث كان الخيار له^(١٠)، فإن كان لهما^(١١) لم يخرجه وطؤها
في ربه^(١٢) لأنه لا يذري أنطاء بالمث^(١٣) أم بالروحته

وحرمته^(١٤) محل الوطء في الأولى^(١٥) يُحاط به حرم غيره بحرمه الوطء فيها وإن
لم يثبت استبراء؛ لصعب المثلث^(١٦)، ومنز ما يُعلم^(١٧) منه بطلان هذين
الحريين

وفي حاشية الوقف^(١٨) ينبغ جميع ما ذكر استقرار لثبث بعد

(١) أي : لأجل الشبهة . (ش : ٣٤٨/٤) .

(٢) قوله (والمراد بحل الوطء للمشتري) أي : إذا كان الخيار له كقولي

(٣) أي : للمشتري وحده . (ش : ٣٤٨/٤) .

(٤) ولا حده عليه لذلك ؛ لأنه ليس ربا . (ع ش : ٢٠/٤) .

(٥) قوله (وهذا) أي : الجواب المذكور ، قوله (أولى) أي : لأنه محذور (من)

(٦) ٣٤٨/٤

(٧) أي : لحل الوطء للمشتري . (ش : ٣٤٨/٤) .

(٨) أي : الروح . (ع ش : ٢١/٤) .

(٩) أي : الزركشي . (ش : ٣٤٨/٤) .

(١٠) وقوله (في الأولى) يرجع إلى قوله (حيث كان الخيار له) كقولي

(١١) جمع ؛ سهل المصاح في اختلاف الأشباح ، مسألة (٧٠٠)

(١٢) أي : أي محل بر دنك^(١٣) أنه سم أقول وبعبه أراد بدك هونه (شبهه فمن)

(١٣) المثلث . (ش : ٣٤٨/٤)

(١٤) عصب على هونه ، فكل من حكمه (إيج : ش ٣٤٨/٤)

وكذا بيعة وإجارته وترويضه في الأصح
والأصح أن هذه تصرفات من المشتري

أما الإعتاق فمقتوته ، ومن ثم بعد قطعاً ، وأما الوطء فلصقه حرام
الإصااك .

وإما لم يكن رجعة ، لأن الملك يتخصل بالفعل كاشي ، فكذا تداركه
بمخلاف النكاح .

ومع كون نحو إعتاقه^(١) مسحاً هو نافذ منه وإن تحييراً ، لتصفه المسح فتمهل
الملك إليه قبله^(٢) ، ولا يفد من المشتري^(٣) إذا سحر ، بل توقف حيث لم يأت
له البائع ، تفدّم المسح^(٤) لو وقع من البائع بعد^(٥) على الإجارة

(وكذا بيعة) ولو شرط الحار ، لكن إن كان للمشتري^(٦) (وإجارته
وترويضه) ووقفه ، ورجعه وهبه إن اتصل بهما^(٧) المص ولو وهب لفرعه (في
الأصح) حيث تحييراً أو هو^(٨) وحده أيضاً ، فكل منها مسح ، لإشعارها باحتبار
الإصااك ، فمقدم على أصل بقاء لعقد

ومع كونها مسحاً هي منه صحيحة بغيراً للمسح قبلها

(والأصح أن هذه التصرفات) البيع وما بعده (من المشتري) حيث سحر

(١) أي : البيع ، وأدرج نحوه لاسيلاً (ش : ٤ / ٣٥٠)

(٢) أي : نحو الإعتاق . (ش : ٤ / ٣٥٠) .

(٣) قوله (ولا يفد من المشتري) أي : لا يفد له على ، والعو وماتر التصرفات من المشتري و .
كان كل إجارة منه . كردي

(٤) قوله (تقدم المسح) كما مر قبل من النصف (وبقطع سرق) كردي

(٥) أي : بعد نحو الإعتاق . (ش : ٤ / ٣٥٠)

(٦) قوله (لكن إن كان للمشتري) أي : المشتري الشامي ، فهو بيع في من يجب الصااك له .
لهما شرط لحار لبعه أو لهما لا يكون مسحاً كردي

(٧) أي : الرهن والهبة . (ع ش : ٤ / ٢٣-٢٤)

(٨) أي : البائع . (ش : ٤ / ٣٥٠)

إحارة ، وأن العرض على بيع أو سوكيل فيه ليقض منعاً من النائع ، ولا إحارة من المشتري .

فصل

وهو وحده (إحارة) لشراء ، لا لشراء وحده (مس) .

نعم : لا تصبح منه إلا إن تحيز أو أذن له البائع أو كانت معه ^(١) .

وعارق ما مر ^(٢) في لائق سرتن منك ^(٣) ، ودار صحبه و تحيز لائق من غير يد النائع مسقطاً بصفحة ^(٤) ، وهو منقطع ^(٥) .

(و) الأصح (أن العرض على البيع) وبكره (والسوكيل فيه) ليس مسحاً من النائع ، ولا إحارة من المشتري (لأنه قد يفسر أبيع هو ثم حاسر)
وتما حصل الرجوع عن الوصية بذلك ، لصعوبة إد لم يؤخذ ^(٦) إلا أخذ شفهي عندها .

21

(فصل)

في خيار النقص

وهو المعلق بموت مفسود مطوي ^(٧) شأ النظر فيه ^(٨) من الترام شرطي أو

(١) قوله (أو كان معه) أي أو كان البائع مع المشتري مع النائع كردي
(٢) وقوله (ودار صحبه) هو قوله (هي من صحبه) كردي (و الشراء) (٤ : ٣٥٠)
(٣) بعد كل كلام لكردي (عاره ش) قوله (و دار صحبه) أي بصرف المشتري ما مر
في البيع أي حيث بعد إحارة بها وان لم يرد المشتري (انتهى)

(٣) أي : المشتري (ش : ٤ : ٣٥١)

(٤) أي : البائع . (ع ش : ٤ : ٢٤)

(٥) وقوله (وهو منقطع) أي منقطع مع منع كردي

(٦) أي : في حياة الوصي . (ش : ٤ : ٣٥١) .

(٧) فصل في خيار النقص قوله (مفسود مطوي) أي مفسود معصوم حصوه كردي

(٨) وضمير (فيه) راجع إلى (المفسود) . كردي

المشتري لعير بظهور غيب قديم^(١)

معرير غيب أو قصه عرفي ، ومز ما يتعلق بالأول ، وبأي ما سعت
شامي^(٢) ، وقد ثبت^(٣) ، بطول الكلام عليه قدس

(المشتري العير) في رد المسع (مظهر غيب قديم) فيه ، وكذا مسع
مظهر غيب قديم في الشمس ، وتزوا لأقل ، لأن العال في شمس لا يصطد مظهر
ظهور الغيب فيه

وهو - أعني القديم - ما ورد العدد أو حدث قبل انقضاء وقد بقي من
المسح إجماعاً^(٤) في المدة ، ولأن المسع في الشامي^(٥) من صمد النبع ، فكذلك
حرؤه وصفه وإن قدر^(٦) من خير^(٧) على يده الغيب

نعم ، لو شري محرماً بسلك غير إذن مستد^(٨) سم سحر بقدره على
محسبه كسابع ، أي لأنه لا مشقة فيه^(٩)

ولا نظر في كونه يهت الإقدام على إبطال العادة ؛ لأن الرد لكونه قد يستلزم
فوات مال على العير لا يؤدله من سب قوي ، وهذا ليس منه^(١٠) ، بخلافه^(١١) في

(١) قوله (معرير) أي في قوله (وبسلك غير إذن مستد) كسب شرط لعير) كردي

(٢) وقوله : (وبأي ما) أي : في التصريح . كردي .

(٣) هو قوله (أو قصه عرفي) أي قدمه على الشامي (ش ٤ / ٣٥١)

(٤) قوله (إجماعاً) منه هو ليس (إجماعاً) أي (ش ٤ / ٣٥١)

(٥) هو قوله : (أو حدث قبل انقضاء) . (ش ٤ / ٢٦)

(٦) قوله (وإن قدر) أي (ش ٤ / ٣٥١)

(٧) قوله (من خير) أي من بيع المشتري كردي

(٨) قوله (غير إذن مستد) مستد (محرماً) (ش ٤ / ٣٥١)

(٩) أي : التحليل . (ش ٤ / ٣٥١)

(١٠) أي : المذهب السب من سب محوي (ش ٤ / ٣٥١)

(١١) وخمير (بخلافه) يرجع إلى الطر - كردي .

بحو شئ بالحبلة^(١) الآتي في (عقاب) ، فأنمله

و هو كان حدوث العيب بفعله^(٢) قبل نقص ، أو كان العيب في (المسك) والمشتري مفسد ، أو ولي ، أو عامل فرص ، أو وكيل ورجسه موسى^(٣) حار

ويُفرق بين هذا^(٤) وما تأتي^(٥) أن المساحر لو عتب لدر بحر ، بأن فعله ثم برد على المعقود عليه وهو المدفع ، لأنها مسهله عز موجوده حالا ، بخلاف فعله ، وأنها^(٦) لو حثت ذكر روحها بحيرت ، بأن مدحط سحر ثم اليأس وقد وجد .

ثم رأيت ما تأتي^(٧) في (مسح قبل قصه) وهو قريب مما ذكرته

و ما مر^(٨) أن الوكيل في حباري بمجلس و شرط لا يتعد مرصا الموكل فيا لو سعه من الإجارة أو الفسخ ، بأن لم يخطها فوات أمانته وعنده ، وهو بما يزجج الموكل ، وثم مباشرة ما تست عن العقد ، وهو إما يربطها مباشرة فقط

(١) بخلاف ما به بعد عدم المرأة فلا يبا ينظر إليها في حرمة صومها فعلاً والزواج حاصر ، هو الصوم لا يؤذي في بقاء ما على غير (ش ٤ ٣٥١)

(٢) في (٦١٣/٨)

(٣) أي . المشتري . هاشم (خ)

(٤) قوله . (بين هذا) أي : حدوث العيب بفعله ، كردي

(٥) (وما يأتي) في (الإجارة) و (الكدح) ، كردي .

(٦) بقوله (أن المساحر) إيج هو ما في (الإجارة) كردي

(٧) بقوله (وبها) عطف عنه . أي : عن (أن المساحر) وهو ما في (الكدح) كردي

(٨) قوله (ثم رأيت ما يأتي) وهو قول المصنف (ولو عتبه المشتري فلا حار) مع شرحه كردي

(٩) وقوله (و ما مر) عطف على قوله (وما يأتي) إيج كردي

کحصة رفق ، و ردا .

و کثرت قوات وصف^(١) برید في الثمن قبل قصه^(٢) وقد انما له^(٣) .
 کأنکبه و هو سحر سحر ، فحتر بشري وإن لم یکن هو نه^(٤) من صبه عب
 (کحصة) رفق ، او حث (رفق) او حوین احبر ، لأن المحل^(٥) یصلح
 ساء لا یصلح به الحصر ، ولا یصلح لزيادة القيمة به باعتبار حر ، لأن قد قوت
 حره من لیس مقصود

و بحث الأدرعي أنه لیس یجب في الضمان المقصود لحقه والبرادین^(٦)
 و لعل ؛ نعمه دلت فيها ، وأنده عزه بأنه قضیه الضابط الآتی^(٧) ؛ أي : فهو
 کالثبوت في الإمام

وقطع بشرین^(٨) عیب^(٩) ؛ كما شمله کلامهم .

وعنه في بعض الأنواع لا یوحد عنه في حسن لرفق

(و ردا) ذکر کأن أو أنشی ، ولواظنه ویمکنه من به ، وسحافها ولو
 مرة^(١٠) من صبر به نوع یثیر وإن ساء وحسن حانه ، لأنه قد بالغة ، ولأن تهمة
 لا یزول ، وهذا لا یغوز إحصان برامی بنونه

(١) قوله (و کثرت قوات وصف) آمد وحر ، ش : ٤ / ٣٥٢

(٢) قوله ، (قبل قصه) متعلق به (قوات) . کردی .

(٣) أي : بالوصف . (ش : ٤ / ٣٥٢)

(٤) الأولى : عنده . (ش : ٤ / ٣٥٢) .

(٥) تحلیل لأصل المتن . (رشیدی : ٤ / ٦٧)

(٦) قوله (والبرادین) جمع برادین ، وهم برادین عبدی حد ثوبه عربی والآخر محلی
 کردی .

(٧) أي : هي المن . (ش : ٤ / ٣٥٣) .

(٨) قوله (وقطع الشرین) أي : في الإمام . کردی

(٩) قوله (قطع شرین عب) آمد وحر ، ش : ٤ / ٣٥٣

(١٠) قوله : (ولو مرة) راجع إلى (ردا) ، کردی

وسرقته ، وإيقاعه .

ويظهر أن هذه السهمه كذا^(١)

والس العوي فيس شري أمة يقشها هو و ساع ر به فاب ر به به سحر ،
لأنه سم يحقون رها فل العمد ، و قره عير واحد

ومه يؤخذ أن الشراء مع ظن العيب لا يفسد الرذ

ولا يرد عبه قولهم (مظهر بشأ اصله من قصه عرمي)^(٢) ، لأن
لظاهر أن المراد ظن أهل العرف لا حصول العقد

(وسرقه) ولو لاحتصاصي ، كما شمه بطلاقهم ، ويظهر في أحده بها أنه
عبث أيضاً^(٣) ، كالربا^(٤) في أحواله المذكورة^(٥) وعليه^(٦) إلا في در بحرب ،
لأن المأخوذ غيبه .

(وإيقاعه) وهو . التعيث عن سيده ولو لمحل قريب في البلد ، كما شمه
بطلاقهم أيضاً ، كالربا في أحواله المذكورة وعليه أيضاً ، كما صرح به عير واحد
إلا إذا جاء إليا مسلماً من بلاد الهدنه ، لأن هذا إيقاع مطلوث

ويُلحق به ما لو أس إلى الحاكم لصير لا يخلع عادة الحقه به نحو
سينده وقامت به قريه ، ووقع في كلام شارح ما قد تحالف ما ذكره ، فلا تغتر
به .

(١) أي بشأه العبار وبومرة ، باب مه (ع ش : ٢٨)

(٢) قوله (مظهر مظهر بشأ) إيج ، أي فهم باب العبار بمراب معصود مظهر
بشأ إيج ، كما مر أول مصل ، وهذا لمصود عير فاب كروي

(٣) أي : كالسرقه . (ش : ٣٥٤/٤) .

(٤) قوله : (كالربا) تحليل للمحتن ، (ش : ٣٥٤/٤) .

(٥) أي بموله بساو (ولو موه من صغير) إيج (ش : ٣٥٤)

(٦) وهي قوله . (لأنه قد يأنه ، ..) إيج ، (ش : ٣٥٤/٤)

ويؤنه بالعراش ،

وما لو حملته 'عنه' (٢) تسويل فاسق (٣) يخمل منه على مثله عادة

ومحل الرد منه إحد ، ولا (٤) فلا رد (٥) ولا أرض (٥) اتفاقاً

(ويؤنه بالعراش) إن اعتاده ، أي عرفاً ، فلا يكفي مرة فيما يظهر ، لأنه كثيراً ما يفرص المرة بل والمرة ثم يزول ، ويلع سبع سبع (٦) ، ومحل الرد وإن وجد البول في يد المشتري أبداً ، ولا ، فلا ، لتبين أن العيب رال ، ولتبين هو من الأوصاف المحيطة التي يزعم إليها الطبع بحلاب ما قبله (٧)

وهل لعوده ها (٨) مدة بقدرها (٩) أو لا ؟ محل نظير ، والذي يتجده أنه إن حكم حيران بأنه من آثار الآوب ، فعيب ، وإن توقفاً أو فقداً أو حكماً بأنه من حادث فلا

ولو لم يعلم به (١٠) إلا بعد كبره . فلا رد (١١) ، وله الأرض ؛ لأن علاجه لعماً صعب في الكبر صار كبره كعيب حدث

(١) عطف على (ما لو أني) ، مع (ش : ١ / ٣٥٤)

(٢) قوله (وما لو حملته عنه) أي على لاني كردي

(٣) قوله : (تسويل فاسق) أي : حيلة ، كردي ،

(٤) أي عيب به ، مع من عوده ، ومن لارم عدم الرد عدم امتهاله ناشئ (ش

(٣٥٤ / ٤)

(٥) أي : لاحتمال عوده . (ع ش : ٢٨ / ٤)

(٦) قوله (ويلع) مع معطوف على قوله (اعتاده) هامش (ح)

(٧) أي : من الرأوما عطف عليه (ش : ٣٥٤ / ٤) .

(٨) قوله (من عوده ها) أي عيب الذي رال كردي وهي المنطوعة المصرية ولوعه

(لمرده هنا)

(٩) قوله (بعد) أي المود (بها) أي بهذه المدة (ش : ٣٥٤ / ٤)

(١٠) أي : يبولة في العرّاش ، (ش : ٣٥٤ / ٤) .

(١١) مع : المنهول انصاح في اختلاف لأشباح المسألة (٧٠١)

وبحره ، وضائه ،

(وبحره)^(١) المستحکم بأن عدم كونه من معدة ، لعدم ،^(٢) ، بخلافه من العم ، سهولة زواله .

ويُلحق به على الأوجه تراكم وسج على لأسان بعد زواله .

(وضائه)^(٣) المستحکم^(٤) دون غيره ؛ لذلك^(٥) ، ومرضه مطلقاً إلا نحو صدق بسر على الأوجه ؛ أحداً منها ذكره في أعيان الخففة والجماعة
و هو من مرضه عارصاً فان أصبت تحير ، كما هو من البياض بهذا^(٦) فان برصاً

ومن عيوب الرقبو - وهي لا تكاد تنحصر - كونه بقماً ، أو ثماً^(٧) مثلاً ، أو قدماً^(٨) ، أو تركاً بصلابة^(٩) ، أو أصم ، أو قرع^(١٠) ، أو أبله^(١١) ، أو رت^(١٢) ، أو أبيض الشعر لدون أو بعين ستة .

ويظهر أنه لا تُد من بياض قدر يُستقى في المعروف شيئاً مقصداً

(١) بحر العم بحر من باب عار التبريحه المصباح المير (ص ٣٧)

(٢) لغتان بمرح (بند وغيره) المصباح المير (ص ٣٤٩)

(٣) قوله (وحد به المستحکم) هو الذي يحتاج في دفعه إلى علاج رتب على متعدد كردي

(٤) أي : التعلو . (ش : ٢٥٤/٤)

(٥) هو الحد بهذا من باب عار إذا عاراه بياض يحتاج لدونه وليس مرضه المصباح المير (ص : ٦٤)

(٦) يتم المرض بسعة إذا برده في ماء ، فهو يندم بالمصباح ، (ص : ٦٤) هو الذي يعمل في الكلام ولا يهتلك . المصباح المير (ص : ٧٧) .

(٧) جمع : شعر مصباح في خلاف لأشج ، مسأله (٧٠٢)

(٨) جمع : شعر مصباح في خلاف لأشج ، مسأله (٧٠٣)

(٩) وهو : من عيب شعروا به بآفة . (ش : ٣٥٥/٤)

(١٠) أي : عيب على جعل وعدم لبحره (ش : ٣٥٥/٤)

(١١) أي : لا يعهم كلام غيره . (ش : ٣٥٥/٤)

قد تدوي به أيضا ، لكن لما صار تدوي به لا بدث^{١٢} - في بيت^{١٣}

سبه أطلق في الأنوار^{١٤} أن يوشه عت^{١٥} ، و قد عداه^{١٦} ، و قد عداه^{١٧}

و كان بحث لا تغني عنه ، لما معتو^{١٨} عنه ، و حني من ربه مسبح^{١٩} و

عدى به ، كما مر^{٢٠} ، و لم يخل^{٢١} به شئ عدي ، و من قوله^{٢٢} - ر

برص^{٢٣} قوله^{٢٤} قد تفعل^{٢٥} بدك^{٢٦} فقد عداه من عبوب^{٢٧} حبه

وفي^{٢٨} الحارثي^{٢٩} أن هدم^{٣٠} لا ي عت^{٣١} ، و قد نصبت^{٣٢} فنعقشها^{٣٣}

فشرب^{٣٤} فلا تزوي^{٣٥} .

و منه ما أشهر عند عرب^{٣٦} مكة من داء نصبت^{٣٧} يُسمونه العلة^{٣٨} - بالجمع^{٣٩} -

لأنهم يرغمون^{٤٠} به لا يظهرون^{٤١} ، لا بعد دبحها فمرفون^{٤٢} حسد فذعه^{٤٣} وحدوثه^{٤٤} ، فإذا ثبت^{٤٥}

(١) أي : لعدم الحيض . (ش : ٣٥٦/٤)

(٢) أي : لقد سحر الشعر والظفر . (ش : ٣٥٦/٤)

(٣) و كر تدوي من داء سحر شعر و ظفر هاس (ح)

(٤) الأنوار لأعمال الأبرار (١/٣٤٢) .

(٥) قوله : (كما مر) أي : في شروط الصلاة ، كروي .

(٦) وفي (ث) و (د) و (س) و (غ) : (وأمكن)

(٧) أي : الوشم . هامش (أ) .

(٨) أي : للشر . هامش (أ) .

(٩) بضم الهاء (ش : ٣٥٦/٤) .

(١٠) حدثنا سفيان عن^١ قال عمرو^٢ كان همارح^٣ معه يوم^٤ ، و كذب^٥ عدوه بل هيم^٦ ، فذهب^٧ من

عمر^٨ رضي الله عنهم^٩ فاشرب^{١٠} منك^{١١} الأول^{١٢} من شربك^{١٣} به ، فجاء^{١٤} ابنه شريكه^{١٥} فقال^{١٦} بعد^{١٧} منك^{١٨}

أول^{١٩} ، فقال^{٢٠} معي^{٢١} بها^{٢٢} قال^{٢٣} من شجع^{٢٤} كذا وكذا ، فقال^{٢٥} وبحث^{٢٦} ، ذك^{٢٧} والله^{٢٨} من عمر^{٢٩} ،

فجاء^{٣٠} فقال^{٣١} و شريك^{٣٢} ما عت^{٣٣} إلا عيما^{٣٤} ولم^{٣٥} يفرطك^{٣٦} ، قال^{٣٧} فاستفها^{٣٨} قال^{٣٩} فذهب^{٤٠}

بها^{٤١} قال^{٤٢} دعه^{٤٣} ، رخص^{٤٤} بقصه^{٤٥} رسول^{٤٦} لا عذوي^{٤٧} ، صحيح^{٤٨} البخاري^{٤٩}

(٢٠٩٩)

(١١) من باب الإفعال أو التعميل . (ش : ٣٥٦/٤) .

(١٢) بالصم فاستفهد . (ش : ٣٥٦/٤) .

وَجَمَّاعِ الدَّائِيَةِ وَغَضَبُهَا ،

قدته وحب أرشه فما يظهر ، ونحمل خلافه ، لأن بحكم الله فما مضى
بعد الدرع أمر نحمي لا يُؤول عليه .

(وَحَمَاحُ الدَّاءِ) كَسْرُ ، وَهُوَ مَسَاغُهَا عَلَى رَكْعَةٍ ، وَعِزُّ عِزِّهِ بِه
كَوْنِهَا حَمَاحًا ، وَيَقْصُرُ أَنَّهُ لَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ صَعْمًا لَهَا ، وَهُوَ مُنْعَهٌ ، ^{بِطَر} _{بِطَر}

و مثله هرینها همه برآید . و شیرینها پس بمسها ، و آنحق به پس عارف

(وعصها) وحشيره مشبه بحث يحذف منه سقوط راءها ، وجنة اكفها ،
مخلاف القر .

وكون لدر مبرل الحمد ، أو محسبها محو فصارين يؤذون سحو صوت دهم ،
أو كون الحن منطين على ساكها بالرحم أو نحوه ، أو الفردة^(٢٢) مثلاً برعى ررع
الأرض ، أو الأرض نغيلة الجراح^(٢٣) ؛ أي ما يكون عليها أكثر من أمثاله بما
لا تعان به فيما يظهر ، أو شيع^(٢٤) محو وقميتها^(٢٥) ، أو ظهر مكوث بها سم بعدم
كثته ، أو أحر عدل بها وإن لم شت^(٢٦) ولو عدل روايد فيما يظهر ، لأن المعدل
على ما يعلت على الطن وجود ذلك

(۱) فی (ص: ۵۳۸).

(٢) عطاب على الجرس . (ش : ٢٥٧/١) .

(٣) قوله «والأرض مخرج» كذا في نسخة رحمه الله ، والأولى «لحبر» (و) كما في
«سبابة الأعمش» (ص ٢٢٢) وفي (ب) و (ج) و (د) و (هـ)
(والأرضي)

(۱) ای : اظهر . هامش (۱)

(٥) أي : الأرض . هاش (ك)

(٦) عوڻه (وڻ لڳ) آڇي ۾ي عسويه اعداد + پاڻ سم ڀڃڪڙي معروف عيسه ميمه ، و پنه
نعم من به مع العدل ، لانه لا يمكن ان يوف في الامرين كردي

لأن بسد على سب مقدم ، كقطعته بحايه سابقه فينت رد في الأصح ،
بحلاف موته بعد حين سابق في الأصح

والأصح أنه إن كان المالك سابعاً ، انسخ ، وإلا فلا . وقد ثبت
بمنسوخ من غير محدوده ، كما صرح به الماوردي عن ابن أبي هريره ^(١) ، لأن من
صلى كذا صلى الحرة ، أو لا ينسخ ، فلا أثر لحدوده
تبعه . له تشبهاً بحكم مقرر للعص مع أن مفهوم فن وبعد فيه متناهي .
والذي يظهر أن نه حكم ما قل الفصل ، لأن يد سابع ^(٢) عليه حساً فلا يرتفع
صمدانه إلا بحصول ارتفاعه ، وهو لا يخلو ، لا تمام فصل المشرى به سبعة
إلا أن بسد إلى سب مقدم (على بعد أو الفصل وقد جهله ، كقطعه ^(٣)
بحايه) فوداً ، أو مرقه ^(٤) (سابقه) ورواها بكاره ^(٥) بواج مقدم (قلت رد
في الأصح) بحايه على سب ، فإن عده ^(٦) فلا رد ولا رضى ، بغيره
نعم ، وإنه في حامله لم يصح في يده ونقص ^(٧) بسب الوصع فلا رد
ومبارعة ابن ابراهيم فيه مردوده ^(٨) ، بأنه كموته بمرض سابق ، المذكور في
قوله بحلاف موته بمرض سابق (على ما ذكر ^(٩) جهله (في الأصح) فلا رد

قوله (إن كان سب سابع) إن كان الباع به كردي

(٢) البخاري الكبير (١٨٣/٦)

(٣) قوله ، (لأن يده) أي ، يد البائع ، كردي

(٤) أي ، المبع الباع والأمة ، معني المحتاج (٤٢٩/٢) .

(٥) قوله (وسيرة) بضم عطف غير حايه (ش ٣٥٨/٤)

(٦) قوله (إن كان به) بفتح عطف على (قطعه) ، ومثل قطع بضم سينه بحد بحايه

انتهى معني (ش ٣٥٨/٤)

(٧) صحت قوله (وقد جهله) (ش ٣٥٩/٤)

(٨) مفهومه بقاءه بمرض كماله رد ، وهو ظاهر هر ع من وفيه وفقه فإن عك

الحمل قد زال بلوى أن يشك عنه عيب آخر ، (ش ٣٥٩/٤)

(٩) عبارة بقاءه المحتاج (٣٥٨/٤) (ومبارعة لاسوي وغيره فيه مردوده

(١٠) قوله (غير ما ذكر) وهو قوله (على بعد) كردي عبارة بغيره في (٣٥٩/٤) =

به بذلك ، أي لا يرجع في ثمنه حسيباً ، فالمراد بـ "يُرَدُّ" لا يرجع ،
 نعم بعد ردّه ثمنه فلا اعتراض عليه ؛ كما هو واضح
 وذلك لأن المرض سرّاً ثبت فينبغي إتيان ثمنه ، فله سجن أصافه ثمن
 السابق وحده .

نعم ، المشتري أرش المرض من الثمن^(١) ، وهو ما من ثمنه صحيح
 ومريضاً وقت القبض ، ولو كان المرض غير محوّل ، كان لا يؤثر^(٢) بعضاً عند
 القبض ؛ كما هو ظاهر . . فلا أرش قطعاً

فرع اشترى عبداً مرقسه ورم^(٣) وعينه وجمع^(٤) ، قال له الداع عن الأول : إنه
 احذر ، وعن الثاني : إنه رمد مرضي به ثم قال أن لأوب حدير^(٥) ، والثاني
 باص في العين ، فهل له الرد ؟ والذي يتجه أنه لا رد ؛ كمن اشترى مريضاً
 فوجد مرضه ، لأن رصده به رصاً بما يتوّلّد عنه ، وكذلك رصاه بما ذكر رصاً بما
 يتوّلّد عنه ؛ من الحارير والساحس

نعم ؛ لو قال له الداع عن شيء رة^(٦) هذا مريض كذا ، فإن مرضاً آخر
 معبراً بالأول لا يتوّلّد عنه ، فالذي يتجه أنه سألني هل ما قلته فيمن رصي

(قوله : « هل ما ذكر » أي : من العقد أو القبض) .

(١) يكون جزءاً منه ، يسه به كسبه ما نقص المرض من ثمنه على ما يأتي ، هي ثمنه

وهو ما من ثمنه صحيحاً ومريضاً (مع ش ٣٥٤)

(٢) قد عسر حسن بآيسه بما سببه عليه من ثمنه (فلا أرش) ، ونكراته بهم انحر

سجوف صادق بما هو أعلم به ، قد سجد عمر عذره المعني ؛ أما غير المحوّل

فالحسن سجد له نعم به المشتري ، فإن ردّه في يده ومات لا يرجع شيء قطعاً

لثمنه مما حدث في يده . انتهى . (ش : ٢٥٩/٤) .

(٣) الورم : سوء مزاج ، يدومس المحط (٢٦٣)

(٤) (ر) (و) (ج) (د) (ذ) (ز) (س) (و) (ع) (ف) (ق) (ك) (ح) (ج)

(٥) قوله . (حارير) فروع تحلث في الرقة ، كردي .

(٦) أي : المشتري . (ش : ٢٥٩/٤) .

ولو قيل برودة ساعده صفة النافع في الأصح

عيب ، ثم قال : بما رخصت به ، لأنني طسّته كذا وقد بان خلافه ، من أنه لا
يمكن شدة دلت على مثله وكان ما بان دون ما طسه أو مثله فلا ريب ، ولا
كان أعلى . . فله الرد .

والحق بدلت : بخصف وأقروا : ما لو ظهر فيما اشترى عيب فعد طسّته
عمر عيب ، وأمكن حفاء مثله عيب فيصدق بيمينه^(١)

ثم رأيت الأذرع في : لو رأى عبلاً عليه أثر السم فعد ما كانه لآخر : اشترى
ممي فبان مرضه من سم السم ويروى سريعاً ، وشره وردد المرض : سم برودة
فهرأما حدث عنه من عيب وهو زيادة المرض ، لكن به الأرض انتهى

وهو نظير^٢ مسائل ، لكن ما أفاده من وجوب لأرض صهر^٣ ، لأن النافع
بما عره بقوله له ما ذكر صار كانه^(٤) جاهل بالعيب فوجب به الأرض ، لأن رده
إنما منع بحدوث عيب عنه هو معدور فيه ، فهو كمن اشترى عبداً به
مرض لا يغتمه فزاد في يده ولم يفت : فبان به الأرض ، وحسب فوجونه في
مسألتنا أولى^(٥) .

(ولو قيل برودة ساقفة) مثله به على الصابغ الأعم وهو أن يقتل بموجب
ساقف : كقتل أو حرابة^(٦) أو ترك صلاة شرطه^(٧) (صفة النافع في الأصح)

(١) أي : ما لو عيب بمثل ذلك (بما رخصت) (شرح : ٣٥٩/٤)

(٢) أي : وله الرد (شرح : ٣٥٩/٤) .

(٣) وعد لمواني في المندوحة المصرية والمكة (في : لو عيب) وهو نظير (شرح : ٣٦٠/٤)

(٤) أي : المشتري (شرح : ٣٦٠/٤)

(٥) لمن وجهه أن يجري في مسألة جاهل بالعيب : أي : بحدوث المرض حفاء ، (شرح : ٣٦٠/٤)

(٦) أي : قطع الطريق . (شرح : ٣٥/٤)

(٧) قوله (ترك صلاة شرط) وهو (جراح عن وجه الضرورة فقط) كقوله (ترك صلاة)
بعد كلام الكوفي (٣٦٠/٤) (أي : بعد أمر الإمام به)

وسواء بشرط براءته من العيوب

لما مرز^(١) فيرد ثمنه للمشتري إن جهل بعبئه ، وإلا فلا

وكون العيب في ترك صلاة إنما هو على التصمم على عدم قصد

لا بصير^(٢) ، لأن الموحب هو الرث^(٣) ، والتصمم إنما هو شرط للاستثناء^(٤)

كالردة ، فإنها الموحبة بفعل ، والتصمم عندها شرط للاستثناء

ويستخرج على مسألي المرض وسحو الردة^(٥) مؤن بحيره فهي على المشتري في

الأولى^(٦) وعلى الداع في الثانية^(٧)

فرع استلحق الداع المبيع ووحدت شروط الاستحقاق ثبت ثمنه منه ،

ولكن لا ينقل البيع إلا إن أقام بینه بدنت أو صدقه بمشتري ، أحدا من تأني أول

(محرمات السكاح) ، أن أياه لو استلحق روحه ولم يصدقه لم يفسح سكاح

وبك كبت أحبه^(٨)

(ولو باع) حيواناً أو غيره (بشرط براءته من العيوب) في المبيع^(٩) ، أو ألا

ترد به ، أو على الرأفة منها ، أو ألا يرد بها^(١٠) صح العقد مطلقاً^(١١) ، كما

(١) أي : من قوله . [حالة على السبب] (ع ش ٣٥/٤)

(٢) قوله (لا بصير) أي لا يصير في كون الموحب سابقاً كردي

(٣) وقوله (لأن الموحب هو الرث) معناه ترك فقط كردي

(٤) وقوله : (للاستثناء) أي : استثناء الحد من جانب الإمام كردي

(٥) أي : كالحراية وترك الصلاة . (ش ٣٦٠/٤)

(٦) في الموت بعرض سابق . هامش (أ) .

(٧) أي : بسحو الردة . هامش (أ)

(٨) في (٦٠٨/٧) .

(٩) أمارة أي أن يصير في قول المصنف (بشرط براءته) يرجع إلى الداع (رشدي ٤ ٣٧)

(١٠) قوله (أو على الرأفة) عطف على (شرط) ، إلح ، وقوله (أو ألا يرد) ، إلح على

قوله (لبراءة) ، والتصميم المشتري وفي نظيره ليدى راجع إلى المشتري (ش

٣٦١/٤)

(١١) قوله (مطلقاً) أي : حذراً وباطناً ، عدم أو لم يعلم ، ولو كان الداع للمشتري . ب : بالمبيع =

ولأظهر أنه يرأ عن عيب باطن بالحيوان لم يغفل ذوا غيره .

عدم منافاة في معناه^(١) ، لأنه شرط يؤكد العقد ويوافق ظاهر الحال . من السلامة من العيوب .

وبإذا شرط (ولأظهر أنه يرأ عن عيب^(٢) باطن بالحيوان) موجود حال العقد^(٣) (لم يعلمه) اسأغ (دون غيره) كما دل عليه ما صرح من قضاء عندها المشهور بين الصحابة رضي الله عنهم ولم تذكروه^(٤)

وفرق الحيوان غيره^(٥) بأنه يأكل في حالتي صحته وسقمه ، فصلا يفت عن عيب ظاهر أو حمي فالحاج لدفع هذا الشرط ، يثنى بلزوم البيع فيما بعد^(٦) فيه^(٧)

فمن ثم لم يرأ عن عيب غيره^(٧) مطلقاً^(٨) ، لأن الغالب عدم تعثره ، ولا عن

= جمع العيوب رضي به كان حكمه حكم شرط سراه كردي

(١) في (ص: ٤٥١).

(٢) يستفاد من كلام المصنف أن (يرأ) بمعنى (من) و (عن) ، لكن في الاستحسان لا يقتصر على بعدية (من) ، وعنه فهو (يرأ عن عيب) بعض معنى (بعد مثلاً) (ع شر ٣٧/٤)

(٣) مستفاد من قول المصنف (وله مع هذا بشرط يرد بعد حدث) (ع شر ٣٧/٤)

(٤) عن ساه من عند الله أن عبد الله بن عمر دفع علامة له ثمان مئة درهم ، وباعه بأربعة مئة ، فقال له في مائة بعد الله بن عمر بالعلام ما لم يسعه في ، فخصما إلى عثمان بن عفان ، فقال له رضي عبد الله بن عمر لم يسعه ، وقال عبد الله بن عمر بأربعة مئة . فقضى عثمان بن عفان على عبد الله بن عمر أن يخصم له مائة بعد الله بن عمر وما به مائة بعد الله بن عمر . فأبى عبد الله أن يخصم ، وجمع الحد ، فصاح عبد الله بعد ذلك بألف وخمسين مئة درهم أخرجه لإدم مائة في (الحيوان) (١٣٤١) ، وأبى في (الكبير) (١٠٨٨٨)

(٥) كسب ، عفا ، ولا فرق في الحيوان بين العقد الذي يجر عن نفسه وغيره (ع شر ٣٦١/٤)

(٦) أي فصلا بعينه من حمي انتهى معني (ع شر ٣٦١/٤)

(٧) أي : غير الحيوان - (ع شر ٣٦١/٤)

(٨) أي ظاهر أو باطن ، علمه أو جهله غيره وكردي (ع شر ٢٦١/٤)

وله مع هذا الشرط الزدّ بعيب حدث قبل القبض . وله مرص - أو عيب حدث -
ثم يصح في الأصح

عنه يظهر مطلقاً^(١) ؛ لندره حماته عنه

وهو^(٢) ما يشهل الاطلاع عنه فلا يكون له حل

ومنه من لحم المأكولة^(٣) ؛ سهوله لإصلاح عنه ؛ كما نقضه ما سمي في
احتلاله^(٤) أو الطاهر^(٥) الذي عنه^(٦) ؛ منصيره ؛ ونقضه من بائنه

(وله مع هذا الشرط) إذا صح^(٧) (الرد بعيب) في حقوق الحدث ؛ بعد
معدو (قبل القبض) لا يصراف الشرط إلى موجه معد معد

ويأتي ما لو سارع في حدوثه^(٨)

(ولو شرط الرأفة عما يحدث) ونحوه أو مع الموقوف (لم يصح) شرط
(في الأصح) لأنه إسقاط للشئ قبل ثبوته ، فلا يرأف من ذلك ، وإدعاء برون
بطلان لعقد بطلان الشرط ممنوع ؛ كما يُعلم مما مر في الماهي^(٩)

وخرخ شرط الرأفة^(١٠) العاقبة شرطها من عيب مهم أو معيّن
بعدم ؛ كعرض لم يره محته ، فلا يصح^(١١) بتدوّن لأعرص باختلاف

(١) وقوله (ولا عن عه لظاهر مطلقاً) معناه عدم أوله بعدم كردي

(٢) أي : الظاهر ، (ش : ٤٦١ / ٤)

(٣) ولوحية . نهاية المحتاج (٣٨ / ٤) .

(٤) في (٧٧٩ / ٩) .

(٥) عطف على قوله (لظاهر) من قوله (ولا عن عه لظاهر) هامش (ح)

(٦) أي : الناح . (ش : ٣٦١ / ٤)

(٧) كأنه أخبر به عما إذا شرط اسره عما يحدث مثلاً (ش : ٣٦١ / ٤)

(٨) ويؤخذ من كلام المصنف الآتي في قوله (ولو اختلف في عدم العيب) أن السامع هو

المصدق ، ففي المحتاج (٤٣٢ / ٢)

(٩) في (ص : ٤٦٢) .

(١٠) وقوله (وخرج شرط اسره) أي : برون المصنف (شرط اسره من العيوب) . كردي

(١) قوله (فلا يصح) أي : لا يصح شرط اسره من عيب يعي لا يبرأ منه . كردي .

وَلَوْ هَلَكَ الْمَبِيعُ عِنْدَ الْمُشْتَرِي أَوْ اعْتَصَمَ

عِيْنُهُ وَقَدَّرَهُ وَمَحَلَّهُ (١).

وَلَا تُقْلُ قَوْلُ الْمُشْتَرِي فِي عَيْبٍ ظَاهِرٍ لَا يَخْفَى عَنِ الرَّوْضَةِ عَالِمًا . رَدُّهُ
بِحِلَافٍ مَا لَا يُعَايِنُ (٢) ، كَرَبَا أَوْ سَرْفِيٍّ ، لِأَنَّهُ ذَكَرَهُ إِعْلَامًا بِهِ ، وَمُعَايِنُ (٣) رَأَاهُ
إِيَّاهُ ، لِرَبِّهِ بِهِ .

وَيُؤْخَذُ مِنْ هَذَا (٤) رَدُّ مَا أَفْسَى بِهِ بَعْضُهُمْ فِيمَنْ (٥) أَفْصَحَ الْمُشْتَرِي ثَمَنَهُ وَقَالَ
بِهِ اسْتَنْفَذَهُ (٦) قَوْلُهُ فِيهِ رِبَا (٧) ، فَتَنْ (٨) رَحِيْتُ رَبِّهِ ، فَطُلَعَ فِيهِ زَيْفٌ . فَإِنَّهُ
لَا رَدَّ لَهُ بِهِ .

وَوَجْهُ رَدُّهُ أَنَّ الرِّبْفَ لَا يُعْرَفُ قَدْرُهُ فِي الدَّرْهَمِ بِمَحْرُودٍ مُشَاهِدَتِهِ ، فَلَمْ يُؤْثَرِ
الرَّضَا بِهِ ، نَظِيرَ مَا تَقَرَّرَ (٩) .

(وَلَوْ هَلَكَ الْمَبِيعُ) بِأَقْبَ أَوْ حَادِيَةٍ ، أَوْ أَنْ (عِنْدَ الْمُشْتَرِي) أَيُّ بَعْدَ
قَبْضِهِ لَهُ (أَوْ أَصْفَقَهُ) وَإِنْ شَرَطَ عَلَيْهِ عَقْفَهُ ، أَوْ كَانَ مَشْنُوعًا يَفْتَقُ عَلَيْهِ (١٠) ، أَوْ

(١) قَوْلُهُ (بِإِحْلَافٍ عَنْهُ) رَجَعَ إِلَى الْمَسْأَلَةِ ، وَقَوْلُهُ (وَقَدَّرَهُ وَمَحَلَّهُ) بِإِسْنَادٍ إِلَى الْمَسْأَلَةِ . (ش : ٣٦٢ / ٤)

(٢) وَقَوْلُهُ (بِإِحْلَافٍ مَا لَا يُعَايِنُ) مَعْلُومٌ لَا يَصِحُّ ، يَعْنِي مَا لَا يُعَايِنُ بِإِسْرَافِهِ كَرَدِّي

(٣) وَقَوْلُهُ : (وَمُعَايِنُ) عَطَفَ عَلَى (الرِّبَا) ، كَرَدِّي .

(٤) أَيُّ مِنْ قَوْلِهِ (لَا يُعَايِنُ) هَذَا شَرْحٌ وَجْهِ أَنْ الْمَشَارِ إِلَى قَوْلِهِ (وَمُعَايِنُ)
إِلْحَاقٌ ، وَيَحْتَمِلُ أَنَّهُ قَوْلُهُ (أَوْ مُعَايِنُ) كَرَدِّي لَمْ يَرَهُ مَحَلَّهُ (إِبْح : بَلْ هُوَ الْأَقْرَبُ
مَعْنَى . (ش : ٣٦٢ / ٤)

(٥) أَيُّ : فِي بَاطِنٍ ، (ش : ٣٦٢ / ٤)

(٦) أَيُّ : أَجْمَلُهُ ثَقَلًا ، هَامِش (أ)

(٧) وَالرِّبْفُ : الْعَشْرُ ، كَرَدِّي .

(٨) أَيُّ : الْبَائِعُ (ع ش : ٣٩ / ٤) .

(٩) أَيُّ : أَلْفَاقِي قَوْلِهِ (لِلْعَادَةِ الْأَعْرَاضُ بِإِحْلَافٍ عَنْهُ) (إِبْح : هَامِش (ك))

(١٠) عَطَفَ عَلَى (هَلَكَ الْمَبِيعُ) . (ش : ٣٦٢ / ٤) .

(١١) عَطَفَ عَلَى (اعْتَصَمَ) . (ش : ٣٦٢ / ٤)

شئ عدم البيع رجع بالأرض . وهو جزء من ثمنه .

وقه ، أو استولدها ، أو روحها ، وثبت ذلك ، ولا يلحقها حصة من ثمنه ، مع كذب البائع له ، فيه التمسك ، وفيه نظر^(١) . فله حصة البيع ووقف ؛ لمؤاخذته به وإن كذب

(ثم علم المبت) أي بقبض ثمنه بخلاف حصته (رجع بالأرض) للباس من الرد حتى في التزويج ؛ لأنه يرد بدونه

بهم ، لا أرض له في روي مع ثمنه من حصة ، كحلي ذهب مع ثمنه ذهباً من معاً بعد ثمنه ؛ لقصر الثمن^(٢) ، فصار الباقي من مبدلاً أكثر منه وديناراً ، بل يفسخ العقد وينتدب الثمن ويعزم بدل الباع على المشتري

وقول الإسوي . وكذا لو كان العيب كبراً لا أرض ، لأنه لم ينأس من الرد فيه قد تحارث ثم يُشترق فيعود لملكه مردوداً بأن هذا رد لا يُنظر إليه ، ويبرمه مثله^(٣) لو وقف ؛ لاحتمال أنه يستندنه عند غي يراه ، وبأنه لو فرض صحة ما قاله كان يتغش عليه فرضه في معتق كافر^(٤) ، إذ عتيق المسلم لا يُشترق

(وهو) أي الأرض ، سُفي بذلك ؛ لعلقه بالأرض وهو الحصومة (حرره من ثمنه) أي المبيع فينتحقه^(٥) المشتري من عيه^(٦) ، إذ أحدث وإن غي عفا في الدقة أو خرج عن ملك البائع وعاد (منه) أي الحرره (إليه) أي إلى

(١) في ثبوت الهلاك وما عطف عليه ولو بعد قبض البائع (ش : ٣٦٣/٤)

(٢) في ما يوجب للأرض من الهلاك ويحويه (ع : ٤٠٤)

(٣) وقد يعاتب بأن مؤاخذته لا تأتي بعدم كفاية حذره في الرجوع بالأرض (سم : ٣٦٣/٤)

(٤) قوله (بقصر الثمن) أي لأنه لو أخذ لأرض بقصر الثمن ؛ لأنه حرره منه كروي

(٥) قوله (ويبرمه) أي يبرمه قول الإسوي (لو كان) أي (الباع) (منه) أي مثل ذلك القول . (لو وقف ...) إلخ ، كروي

(٦) قوله (من معي كافر) (صفة مع فتح) (ش : ٣٦٣/٤)

(٧) أي : الجهر . (ش : ٣٦٣/٤)

(٨) في ثمنه ، وكذا أصير (ع : أو) خرج (أو) عاد (ش : ٣٦٣/٤)

سنة ما يقص القص من الحصة لو كان مستمراً .

اشتمل سنة (بي مثل سنة^(١)) ما يقص (هـ) القص من السنة ، بمعنى
ما يقص (لو كان) تسعة أصلاً^(٢) إليها^(٣)

فلو كانت سنة بلا عيب سنة وله ثمانين سنة القص إليها خمس ، فلو
الأرض خمس الشمس ، فلو كان عشرين رجع منه بأربعة ، وإنما جمع بحر
الشمس لا بالحدود بين الشمس ، لئلا يجمع بين الشمس والشمس في بعض
كما ذكر^(٤) ، ولأن المبيع مضمون على الساع به فيكون حرقه مضمون عليه
بحرقه ، كبحر تضمن بادية ، وبعضه ببعضها ، فإن كان قصه رد حراً .
ولاً سقط عن المشتري ، لكن بعد طله على المعتد

وأفهم المتن أن هذا في أرض وحب للمشتري على الساع ، أم عكسه^(٥) .
كما لو وجد الساع بعد البيع بالمبيع عيباً حدث بعد المشتري قبله^(٦) ، ووجد
عيباً قديماً بالشمس فإن الأرض^(٧) تُنسب للمبيعة^(٨) لا الشمس ؛ كما يأتي^(٩) في

(١) ينسب على ما يقص من مبيع ، والأصل سنة أنه سنة مثل سنة رجع عن ش أقول
بل هو يرفع على حد السعوت وسع وإقامة ما يصف به بعد مقدم سعوت (س
٣٦٣ ٤

(٢) قول لمن ، لو كان سنة ، مبيعاً ببيعة ، أي من بيعة باعدها عن سلامه بيع
(ش ٣٦٣ ٤)

(٣) قوله (بها أي السنة ، معنى راسه) محرومة (مثل) فإن السعي ، و ، ذكر
هذه بيعة ، فإن كما في المحرر ، والشرح ، والروضة ، إلى تمام هذه السنة
لكن أولى ، لأن السنة لا بد منها من مبيع ومبيع ، ولكنه تركها لعدم بها
أي : من ذكر المبيع إليه في الشمس . (ش : ٣٦٤ / ٤) .

(٤) أي في حد حان ، فإن سعوت تضمن عسراً وهي قدر الشمس (سم ٣٦٤ ٤)

(٥) بأن وجه الأرض للبائع على المشتري . (ش : ٣٦٤ / ٤)

(٦) أي : المصح ، (ش : ٣٦٤ / ٤)

(٧) أي : الواجب للبائع . (ش : ٣٦٤ / ٤) .

(٨) قوله (فإن لأرس بسب بيعة أي سنة لمع كردي

(٩) عبارته ثم (ثم حدث أرض العاد لا سنة أي الشمس ، من يرد ما بين بيعة المبيع معاً =

والأصح اغتار أقل قيمة من يوم البيع إلى القبض

شرح قوله : (من طلب الإمساك)^(١) .

(والأصح اغتار أقل قيمة) أي ببيع المقوم . جمع فيه . ومن ثم صعد بحظه بفتح الباء . ومثله الثمن المقوم^(٢) (من يوم) أي وقت (البيع إلى) وقت (القبض) لأن قيمتهما إن كانت وقت البيع أقل . ولزيادة في البيع حدثت في ملك المشتري ، وفي الثمن حدثت في ملك البائع ، فلا يدخل في المقوم ، أو كانت وقت القبض أو بين الوقتين أقل . فالمقصود في المقوم ضمان البائع ، وفي الثمن ضمان المشتري ، فلا يدخل في المقوم

وما صرح به : من اعتبار ما بين الوقتين هو المعتمد وإن بارع به جمع

تسبه . إذا عثرت قيم البيع أو الثمن ، وقت أن تتحدد^(٣) قيمته^(٤) سليماً وقيته معيماً ، أو يتجدا سليماً ويختلفا معيماً وقيمة وقت العقد أقل أو أكثر^(٥) ، أو يتجدا معيلاً لا سليماً وهي وقت العقد أقل أو أكثر^(٦) ، أو يختلفا سليماً ومعياً وهي وقت العقد سليماً ومعياً أقل أو أكثر ، أو سليماً أقل ومعياً أكثر ، أو بالعكس^(٧) .

سبب القديم وصفه معاً به وبالحدث ، بخلاف أرش القديم من سبه إلى الثمن ، كما مر (انتهى) ولم يرد على ذلك وهو لا يشمل قوله (أو وحده قديماً بغير) (اسم) (٣٦٤ ل)

(١) في (ص: ٥٧٣-٥٧٤).

(٢) قوله (ومثله ثمن المقوم) يعني بغير أقل قيمة ، ويلاحظ الحرف منه كردي

(٣) قوله (لما أن سجد) أي هو القسم لأول (ش ٣٦٥/٤)

(٤) أي قيمته وقت العقد ، وقيمه وقت القبض (ش ٣٦٥ ل)

(٥) قوله (أو يتجدا سلباً ويختلفا) أي بغيره ضمان أكثر أيهما بقوله (أقل أو أكثر)

وكان الظاهر بأن الفعلين (ش ٣٦٥/٤) وضمهما الثاني وثبت

(٦) قوله (أو يتجدا معيلاً) أي بغيره ضمان أيضاً (ش ٣٦٥/٤) وهذا الرابع

والخامس

٧. بغير أربعة أقسام أشار إلى اثنين منها بقوله (سلباً ومعياً) أي بغيره (ش ٣٦٥/٤)

فهي تسعة أقدم أمثلها على الترتيب في البيع ^(١) أخرى فإن ^(٢) رابع وقمته
وقت العقد ^(٣) وانقص سليماً مئة ومعياً سعور ^(٤) فانقص عشر قيمه سليماً ،
فله عشر الثمن مئة ^(٥) .

أو قيمه سليماً مئة وقمته معاً وقت العقد ثمانون ^(٦) وانقص سعور ، أو
عكسه ^(٧) فاسموت بين قيمته سليماً وأقل قيمته معاً عشرون وهي خمس
قيمته سليماً ، فله خمس ^(٨) الثمن .

أو قيمته معياً ثمانون وسليماً وقت العقد ^(٩) سعور ووقت القصد مئة ، أو
عكسه ^(١٠) فالتفاوت بين قيمته معياً وأقل قيمته ^(١١) سليماً عشرة وهي تسع أقل
قيمته سليماً ، فله تسع الثمن ^(١٢) .

فإن قلت صرح الإمام بأن اعتبار الأقل في الأقسام كلها إنما هو لإصرار

(١) أو سليماً أقل (١) أي ، فهي تسعة أقدم مك عن حاله بين العقد وانقص ، وسعوره
يريد اصرار على بيع ربيعي ومعني (ش ٢ ٣٦٥) ولأقسام لأربعة هي السادس
والسابع والثامن والتاسع

(١) قوله : (أخرى ف) (١) أي حرم قوله (أمثلها) بغير الربط بعد العطف (ش
٣٦٥/٤) .

(٢) مثال الأول . هامش (١) .

(٣) بدل من عشر . هامش (ز) .

(٤) مثال الثاني . هامش (أ) .

(٥) قوله (أو عكسه) راجع بقوله (وقيته معياً) (١) أي (ش : ٣٦٥/٤) . مثال
الثالث . هامش (أ) .

(٦) أي وهو الألف ، فحسبها مثلاً ، وهذا لثاني ، وعكسه لثالث هامش (١) .

(٧) مثال الرابع . هامش (أ) .

(٨) مثال الخامس . هامش (أ) .

(٩) وفي بعض النسخ . (وأقل قيمته) .

(١٠) أي : فله مئة وأحد عشرة وتسع . (ش : ٣٦٥/٤) .

سابع ، ثم مرّ عن البعس^(١) ، وحسنه والقياس^(٢) عند ما بين سابع
والمنه^(٣) وهو الحمس ، لأنه الأصح سابع
فثبت بين القياس ذلك ، لأن السعير سنة ما يقصى بعث من قيمته إليها ،
ولدي بقصه لبعث من لقيمه هو ما بين الشاس^(٤) وسعس ، واما ما بين سعس
والمنه فإنه هو لتفاوت اربعه من اليوم من بعض اعيان سنة ما بقصه بعث من
سعس إليها ، وهو^(٥) الشئع ، كما مرّ^(٦) ، فثبت
أو فمته^(٧) وقت العهد سليماً مئة ومعب ثمانون ، ووقت القص سديماً مئة
وعشرون ، ومعياً تسعون ، أو بالعكس^(٨)
أو فمته وقت العهد سليماً مئة ، ومعياً تسعون ، ووقت القص سليماً^(٩) مئة
وعشرون ، ومعياً ثمانون ، أو بالعكس^(١٠) ، فتفاوت بين أقل فمته سديماً ،
وأقل قيمته معياً عشرون ، وهي خمس أقل قيمته سليماً ، فله خمس الثمن
وحصن البارقي بحثاً اعتبار لأقل فيما يدان أحداً^(١١) سليماً لا معياً وهي وقت
القص أكثر ، بما إذا كان ذلك^(١٢) لكثرة الرعاب في المعب بقية ثمة لا لقص

(١) أي : بقوله : (لأن قيمتها ...) إلخ . (سم : ٣٦٥ / ٤) .

(٢) ج : في قوله (أو معاً معاً ثمانون) إلخ (ش : ٣٦٥ / ٤) .

(٣) أي : لا بين الشاسين والتسعين . (ع ش : ٤٣ / ٤) .

(٤) بوبه (وهي) أي (ما يقصه) إلخ (س : سابعه بعس) (ش : ٣٦٥ / ٤) كما

عند سروي

(٥) أي : معاً .

(٦) مثال السادس . هامش (١) .

(٧) مثال السابع . هامش (١) .

(٨) مثال الثامن . هامش (١) .

(٩) مثال التاسع . هامش (١) .

(١٠) وهو القسم الثاني . (ش : ٣٦٥ / ٤) .

(١١) ج : خلاف ثمة معاً وهي وقت المعص أكثر (ش : ٣٦٥ / ٤) .

و لو سلم بشر ذون عيب رده وأحد مثل الثمن أو قسمة

بعض العيب ، ولأن أكثر القيسين ؛ لأن زوال العيب^(١) يَنْقُطُ الرَّدُّ .

ورَدُّ ذلَّ لرائل من العيب يَنْقُطُ أثره مطعماً^(٢) كما لو زال العيب كله ، فكما نفوذ المبيع يوم يقص نصف العيب فكذا يوم انعقد ، فلم يُغْتَرِ الأكثر أصلاً على أن يقبده بعد ؛ إذ يحدث قيمته شيئاً غير صحيح وإن سُلِّم ما ذكره^(٣)

(ولو تلف الثمن)^(٤) حثاً أو شرعاً^(٥) نظير ما مر^(٦) ، أو تعلو به حق لارم . كرهى (ذون الصع) و « طلع »^(٧) عسى عيب به^(٨) (رده) إذ لا مانع (وأحد مثل الثمن) إن كان مثلاً (أو قبضته) إن كان متقوماً ، لأن ذلك بدله^(٩) ، ومر عسار لأقل مما بين وقت انعقد إلى وقت انقضاء^(١٠)

أم لو بقي منه^(١١) رجوع في عيبه ، سواء أكان مبيعاً في العقد أم عتق في الدقة في المجلس أو بعده ، وحث رجوع بعينه أو كله^(١٢) لا أرش له على مانع

(١) أي : قبل القبض . (ش : ٣٦٥/٤) .

(٢) أي : رداً كان أو أرشاً . (ش : ٣٦٥/٤) .

(٣) أي : في قوله : (وفي وقت القبض أكثر) الخ . (ع ش : ٤٤/٤) .

(٤) المقبوض . معني المحتاج (٢/٤٣٥) .

(٥) كان أعطه ، أو كاتبه ، أو وقعه ، أو استولده الأمة ، أو خرج عن ملكه إلى غيره ، أو تعلو به حق لارم ، كرهى . معني المحتاج . (٢/٤٣٥-٤٣٦) .

(٦) قوله : (نظير ما مر) أي : في هلاك المبيع . كرهى .

(٧) أي : المشتري . (ش : ٣٦٥/٤) .

(٨) أي : بالمبيع . (ش : ٣٦٥/٤) .

(٩) قوله (لأن ذل) أي : مثل بشر أو قسمة (بدله) أي : الثمن لم يبق المشتري أو المستوفى (ش : ٣٦٦/٤) .

(١٠) قوله (ومر عسار لأجل انه قد) (ومثله بشر المستوفى) كرهى .

(١١) أي : من كلا أو بعض بعينه قوله لا مني (سعفه أو كبه) ، وقوله (منه) أي : للمشتري . (ش : ٣٦٦/٤) .

(١٢) قوله (رجوع) أي : المشتري . قوله (سعفه أو كبه) أي : بشر (ش : ٣٦٦/٤) .

وَلَوْ عَلِمَ بِالْعَيْتِ بَعْدَ رَوَايَ مَلَكَهَ إِسْرَءِ

إِنْ وَحْدَهُ بَاقِصٌ وَصَفٍ ، كَانَ حَدْثُهُ شَرْطٌ ، كَمَا نَهَى بِأَخْذِهِ^(١) بِرَوَايَةِ حَصَصَهُ
مُخْتَارٌ

بَعْمٌ ، إِنْ كَانَ يَقْضِيهِ بِحَالِهِ أَحْسَنُ^(٢) ، أَيْ : بِقَصْرِ^(٣) ، كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ . .
الْمُحَقِّقُ الْأَرْضَ

وَلَوْ وَهَبَ الْبَائِعُ الشَّيْءَ بَعْدَ حَصَصِهِ لِمُشْتَرِيٍّ ثُمَّ فَسَخَ^(٤) رَجَعَ عَلَيْهِ بَدَلُهُ ،
مُخْتَلَفٌ لَوْ أَنْتَرَاهُ مِنْهُ ، بِظَرْفٍ مَا بَأْسِي فِي (بَصْدَائِقِ)^(٥)

وَبِوَأَذَةِ أَصْلٍ^(٦) عَنْ مَحْجُورَةٍ رَجَعَ بِإِفْسَاحٍ بِمَحْجُورٍ ، لِقُدْرَتِهِ عَلَى
تَمْلِيكِهِ وَقَبُولِهِ لَهُ ، أَوْ أَجْنَبِيٍّ^(٧) . . رَجَعَ لِلْمُؤَدِّي^(٨) ، لِأَنَّ الْقَصْدَ إِسْقَاطُ الدَّيْنِ مَعَ
عَدَمِ لِقْدَرَةٍ عَلَى التَّمْلِكِ ، وَبِمَا فَذَّرَ الْمَلِكُ ، لِمُضْطَرَرَّةِ السُّهُوطِ عَنِ الْمُؤَدِّي
عَنْهُ

(وَلَوْ عَلِمَ بِالْعَيْتِ) فِي الْمُبْعِ (بَعْدَ رَوَايَ مَلَكَهُ) عَنْهُ^(٩) بِعَوَضٍ أَوْ غَيْرِهِ
(إِلَى غَيْرِهِ) وَهُوَ بَاقٍ بِحَالِهِ فِي يَدِ الثَّانِي ، أَوْ بَعْدَ حَوْرِهِ^(١٠) ، أَوْ إِبَاقِهِ وَالْعَيْتُ

(١) أَيْ : بِقَصْرِ (ش : ٤ / ٣٦٦) .

(٢) أَيْ : الْمَشْتَرِيُّ الْأَحْسَنُ ، (ش : ٤ / ٣٦٦) .

(٣) قَوْلُهُ (بَعْمٌ) أَيْ : وَصَفٌ لِكَيْسَ ، قَوْلُهُ (بِحَالِهِ أَحْسَنُ) أَيْ : غَيْرُ الْمُبْعِ وَالْمَشْتَرِيِّ
(ش : ٤ / ٣٦٦) .

(٤) قَوْلُهُ (أَيْ : بَصْرٌ) حَرَّرَ عَنْ حَوْرِهِ (ش : ٤ / ٣٦٦) .

(٥) أَيْ : فَسَخَ الْمَشْتَرِيُّ الْعَقْدَ ، (ش : ٤ / ٣٦٦) .

(٦) فِي (٧ / ٨٤٨) .

(٧) قَوْلُهُ : وَبِوَأَذَةِ أَصْلٍ (أَيْ : أَدَّى لِأَصْلِ شَيْءٍ عَنْ وَدَعِ الْمَحْجُورِ رَجَعَ شَيْءٌ بَدَلَهُ فَسَخَ
إِلَى الْمَحْجُورِ لِأَنَّهُ بَادَاهُ عَنْهُ عِلَاقَ مِلْكَاةٍ . كَرْدِي

(٨) وَقَوْلُهُ : (أَوْ أَجْنَبِيٍّ) عَطَفَ عَلَى (أَصْلٍ) . كَرْدِي .

(٩) رَجَعَ : لِمَنْ لَمْ يَصَاحْ فِي حِلَالٍ لِأَشْجَاقِ مَالِهِ (٧٠٦) .

(١٠) أَوْ مِنْ بَعْضِهِ ، نِهَآيَةُ الْمَحْتَاجِ (٤ / ٤٥) .

(١١) عِنْدَ غَيْرِ الْبَائِعِ . نِهَآيَةُ الْمَحْتَاجِ (٤ / ٤٥) .

وَالرَّدُّ عَلَى الْقَوْرِ ،

(والرد على القور) جماعة ، ومحله في جميع معيّنات ، من فصل شيء عتق في الدقة ببيع أو سلم فوحده معيّن ، ثم يردّه قوراً ، لأنّ لأصغره لا يملكه إلا بالرضا عليه ، ولأنّه غير معقود عليه .

ولا يجب قور في طلب الأرض أبصاً^(١) ، كما بحث ابن رافع ، لأنّ أحده لا يؤدّي إلى قبح العقد .

ولا في حق جاهل^(٢) بأنّ له الرد ، وغدر بقرت إسلامه وهو ممن يخفى عليه ، بخلاف من يُحالط من أهل الدقة ، أو يشته بعداً عن معيّنات ، أو بأنّ الرد على القور إن كان عامّاً يخفى على مثله فإن السكّني أو جاهل حانه ، ولا نكث من يمينه في الكل .

ولا في مشتر شفصاً مشرعاً واشتبع حاصر^(٣) فأنظره^(٤) من يشتع أو لا ؟
ولا في مسع ابن فآخر مشريه لعوده ، فله ردّه إذا عاد وإن صرح بإسقاطه^(٥) ، ومزّ أنه لا أرش له^(٦) .

(١) قوله (لبيع المعين) سواء كان معيّن في العقد أو عتق في الدقة بعدد في المجلس ، حدّ معمول فوبهم المعين في المجلس كالمعين في العقد ، لكن في (ابن عبد الحق) يعيد بكونه مع في العقد ، أم لمعين بعده فلا ينهي ، وقصته أنه لا اعتبار بالمعين في المجلس . (ع ش : ٤٧/٤) .

(٢) أي كما لا يجب في ردّه ما قصه حصر في الدقة (ع ش : ٤٧-٤٨) .

(٣) قوله (ولا في حق جاهل) عطف على قوله (في طلب الأرض) كردي

(٤) وقوله : (أو بأن) عطف على (بأن) ، كردي .

(٥) أي : في البلد ، (ش : ٣٦٨/٤) .

(٦) أي : بعد عتق على طه بوعه الحصري (ع ش : ٤٨) .

(٧) رد ، وقصة م ر أنه إذا أسقط الرد في غير هذين ، أي : لا في جمعبوب أسقط وإن عذر بالتأخير ، (ش : ٣٦٨/٤) .

(٨) وقوله (ومزّ أنه لا أرش) أي : قل فون لمصنف ، وبوبه في التراس ، كردي .

— وب (٤٨/٣٦٧) (قوله : ومزّ أنه لا أرش له) أي : لا حصر لعوده .

فیسادر علی العاده

فلو عیمة وهو یصلي أو یأكل فله

ولا إن قرأ له السبع^(۱) أربل عین العیب وانکس فی مده لا یعدیل بأجرة^(۲) كما یأني فی یوم سجدة مدفونة^(۳)

ولا فی مشتر رکوباً قبل الحول فوحد به عیة قدسماً، ومضى حول من الشراء فله التأخیر لإخراج الزکاة من غیره، لعدم تمکنه من الرد فله، لأن تعلّق الزکاة به عیة حیث حدّث.

ولا فی مشتر آخر^(۴) ثم علیم بالعیب ولم یزح عن السبع به مسلوب المصحة فله التأخیر إلى انقضاء مده الإحارة، أو شزع فی الرد بعیب فمحرو عن رتبه فینفس للرد بعیب آخر فله^(۵) ذلك، لعدم اشتعاله بالأول

وبد وحس الفور (فیسادر علی العادة) ولا یؤمر بعدو ولا رکص

(فلو عیمة وهو یصلي) ولو صلاً (أو) وهو (یأكل) ولو تمکنها فیما یظهر، أو وهو فی نحو حمام أو حلاء، أو قبل ذلك^(۶) وقد دخل وقته (فله) شروع^(۷) فيه عطف ذلك^(۸)، وإلا نطل رده، كما أفهمه قولهم لو علمه وقد دخل

(۱) أي : لا یجب فوراً... إلخ - (ع ش : ۴۸/۴).

(۲) فی (ص : ۶۸۶).

(۳) وقوله (لا فی مشتر)، وقوله (ولا فی مبیع)، وقوله (ولا یز)، وقوله (ولا فی

مشر رکوب)، وقوله (ولا فی مشتر حر) كلها معطوفات علی (عی طلب لأرش) کردي

(۴) قوله (فله) أي منه الرد بالعیب الآخر ولو لم یکن به فور کردي (عی ط) (ب) (د) (۲) (ج) والمطبوعات قوله (ذلك) غیر موجود.

(۵) قوله (قبل ذلك) عطف علی قول السی (وهو یصلي) (ش : ۳۶۹/۴)

(۶) قوله (فله شروع) أي فی کل واحد مما ذکر کردي عبارة لشروانی (۳۶۹/۴)

(۷) قوله (فله شروع)، إلخ، أي فی نحو الصلاة عطف لعلم بالعیب کردي

(یسکر رجوع تصحیر بدو، واسم الإشارة نحو الصلاة، وكان الأولى تأخیر مسأله عن

قبل نحو الصلاة، بل قوله (ولا یزح سلامه)، إلخ، كما فعله المصنف (۲)

(۷) (عطف ذلك) أي : عطف العلم، کردي.

أحبره حتى يفرغ ، أو لئلا حتى تضع
 من كان النافع بالبد رده عنه نفسه أو وكيله أو على وكيله ، ولو تركه
 ورجع الأمر إلى الحاكم فهو أكذ .

ومن هذه الأمور واشتغل بها^(١)

وبعد شروعه فيه له (فأحبره) أي الرد (حتى يفرغ) من ذلك على وجهه
 كامل ، لعدم كاشف ، ولا حل ذلك أخري هذا ما قالوه ثم وعكسه^(٢)
 ولا يصح سلامته على النافع بخلاف محادثته ، ولا سن ما يستحق به ،
 ولا لأحبره لمحو مطر شديد على الأوجه ، ويظهر أنه يكفي ما يثل الثوب
 (أو) عنه (لئلا) له ، فأحبره (حتى يفرغ) بعده بكلفه السير فيه ،
 ومن ثم موافقته السير فيه من غير كلفة لزمه

(فإن كان النافع بالبد رده) المشتري (عليه نفسه أو وكيله) ما لم ينقص
 ما وكيله بأحبره نصراً ، ولولي المشتري وورثته الرد أيضاً ، كما هو ظاهر
 (أو) رده (على) موثقه^(٣) أو وارثه أو وليه أو (وكيله) نفسه أو وكيله ،
 كما قدمه سابقه ، فثبت عذرته عبارة أصله^(٤) خلافاً لمن فرق .

وذلك لأنه قائم مقامه

(ولو تركه) أي المشتري أو وكيله^(٥) من ذكر^(٦) من النافع
 ووكيله لحاضر (ورجع الأمر إلى الحاكم فهو أكذ) في الرد ، لأنه

(١) فيه وقفه نعم ، لو قالوا : واشتغل بالانفاد (بدل من أو) كان (فهم ظاهر) وش

(٢) (٣٦٩/٤) قال من فاسم (٣٦٩/٤) قوله : واستعمل بها أي فلا بأس حتى يفرغ منها

(٣) أي : أخري ثم ما قالوه ها . هامش (ك) .

(٤) أي : النافع . (ش : ٣٦٩/٤)

(٥) المحرر (ص : ١٤٥) .

(٦) تفسير للصير المرفوع المستتر . (ش : ٣٦٩/٤)

(٧) تفسير للصير المنصوب . (ع ش : ٥٠/٤) .

وَإِنْ كَانَ غَائِبًا . . رَفَعَ إِلَى الْحَاكِمِ .

رَبْعًا أَخْرَجَهُ إِلَى الرَّفْعِ إِلَيْهِ .

وَمَحَلُّ الْمُحْصِرِ مِنَ النَّاعِ وَوَكِيلُهُ وَالْحَاكِمُ مِمَّنْ يَمُرُّ عَلَى أَحَدِهِمْ قَبْلُ ،
وَالْأُخْرَى بَعِيرٌ

بَعِيرٌ : مِمَّنْ يَمُرُّ عَلَى أَحَدٍ لِأَوَّلِن قَبْلُ وَلَمْ يَكُنْ ثُمَّ مِنْ شَهَدَةٍ حَرَّهٖ الْبَاحِزُ
إِلَى الْحَاكِمِ ، لِأَنَّ أَحَدَهُمَا قَدْ يَتَّخِذُهُ

وَلَا يَدْعِي^(١) عِنْدَهُ^(٢) ، لِأَنَّ عَرِيضَهُ بِالْبَدَلِ ، بَلْ يَفْضَحُ بِحَصْرَتِهِ ، ثُمَّ يَطْفَأُ
عَرِيضَهُ وَيَفْعَلُ ذَلِكَ وَلَوْ عَمْدٌ مِنْ لَا يَرَى الْقِصَّةَ بِالْعِلْمِ ، لِأَنَّهُ يَصِيرُ شَاهِدًا لَهُ عَلَى
أَنَّهُ مَحَلُّهُ لَا يَخْلُو غَالِبًا عَنْ شَهْوَةٍ .

(وَإِنْ كَانَ) النَّاعِ (غَائِبًا) عَنْ الْبَدَلِ وَلَا وَكِيلَ لَهُ بِهَا (رَفَعَ) لِأَمْرِ (إِلَى
الْحَاكِمِ) وَلَا يُؤَخَّرُهُ لِحَصْرِهِ^(٣) ، يَقُولُ : اشْتَرَيْتُهُ مِنْ فُلَانٍ الْعَائِبِ شَمْسٍ كَذَا ثُمَّ
ظَهَرَ بَهْ عَيْتُ كَذَا ، وَتُقِيمُ الشَّيْءَ عَلَى ذَلِكَ كَنَّهُ وَيُخْلَقُهُ^(٤) ، أَنَّ الْأَمْرَ حَرَى كَذَلِكَ ؛
لِأَنَّهُ قِصَّةٌ عَلَى عَائِبٍ ، ثُمَّ يَفْضَحُ^(٥) ، وَيَخْكُمُ لَهُ بِذَلِكَ فَيَتَقَى شَمْسٌ دِيًّا عَلَيْهِ إِنْ
قِصَّةً ، وَيَأْخُذُ الْمَسْعُ^(٦) وَيَصْعُقُهُ عَمْدٌ عَدْلٍ وَيُغْطِيهِ الشَّمْسُ مِنْ غَيْرِ الْمَبِيعِ^(٧) ،
كَانَ ، وَلَا دَعَا بِهِ

وَيَنْسِلُ لِلْمُشْتَرِي حَتَّى الْمَبِيعِ بَعْدَ الْفَضْحِ إِلَى قِصَّةِ الشَّمْسِ ، بِحِلَاقِهِ وَفَعَلَ

(١) أَيِ : الْمُشْتَرِي . هَامِش (١) .

(٢) أَيِ : عِنْدَ الْحَاكِمِ . هَامِش (ك) .

(٣) يَسْفِي وَلَا لِلدَّعَاءِ إِلَيْهِ . (ش : ٣٧١ / ٤) .

(٤) قَوْلُهُ (وَيُخْلَقُهُ) أَيِ يَحْلِفُ الْحَاكِمُ بِمَنْ الْأَسْطَهَارُ كَرْدِي هَذَا لِشُرَاوِي (٤ : ٣٧١)

(هَمْزٌ) أَوْ بَعْدَ الشَّيْءِ أَوْ بَعْدَ (وَيُخْلَقُهُ) أَيِ وَحَرِّقَ عَلَيْهِمَا أَسْفَى عَشْرَ

(٥) أَيِ : الْمُشْتَرِي . (ش : ١٧١ / ٤)

(٦) أَيِ : الْحَاكِمُ . (ش : ٣٧١ / ٤)

(٧) قَوْلُهُ : (مِنْ غَيْرِ الْمَبِيعِ) أَيِ : مِنْ مَالِهِ الْعَائِبِ . كَرْدِي

والأصح أنه بترمة الإشهاد على مسح

بأنبي^(١) ، لأن العاصي^(٢) ليس محصم فتؤمن ، بخلاف مسح^(٣)

وأنشئ السكبي كابن الرقعة هذا من الفصل على العائث فحوزه مع قرب المسافة^(٤) ، كما اقتضاء إطلافتهم هذا ، وخدمتهما لأدريتي فدان - وسعه امرر كشي - نرفع حينئذ^(٥) المسح عدة ، لا بمصاه وفصل لأمر^(٦)

(والأصح أنه) إذا عجز عن الانتهاء بمرص مثلاً ، أو أنهى وأمكنه في بصرين لإشهاد (بترمة الإشهاد) ويكتفي واحد ليحذف معه على الأوجه (على المسح) ولا يكفي على طيه وإن اقتضاه كلام برفعي^(٧) وأغمدته جماعة ، لعدته على المسح بحضرة الشهود ، فتأخيرته حينئذ يشعر بالرحمة به

وإنما لم يلزم الشيع الإشهاد على الطلب إذا سار إلى أحدهما^(٨) ، لأنه لا يستبعد به^(٩) الأحاد وإنما المقصد منه إظهار الطلب واسبر يعني عنه^(١٠) ، وهذا المقصد رفع من الراد وهو ينتقل به بالمسح بحضرة الشهود ، وهذا تركه أشعر برصاء صفاته في منكه

وبترمة الإشهاد عليه أيضاً حل توكيله ، أو عدده نحو مرص^(١١) ، أو عيبه

(١) أي في (باب المسح قبل قصة) لح في شرح (وكذا عدده وما حود سوم) (ش : ٣٧١/٤) .

(٢) قوله (لأن العاصي) إيج عنه لقوله (وليس) إيج كردي

(٣) أي مسحاً باني ، فبه حصم فلا يؤمن هاشم (ك)

(٤) تكلمة المجموع (١٢ / ١٣٠ - ١٣١)

(٥) أي : حين قرب المسافة . (ش : ٣٧١/٤)

(٦) ر جمع : سهل المسح في اختلاف الأئمة : مائة (٧٠٨)

(٧) الشرح الكبير (٥٠٥/٥)

(٨) أي : المشتري والحاكم . (ش : ٣٧١/٤)

(٩) أي : بالإشهاد على الطلب . (ش : ٣٧١/٤)

(١٠) أي : عن الإشهاد . (ش : ٣٧١/٤) .

() بقره مع قوله ليس (المرص مثلاً) هـ سم ، أي وهو مكرر معه (ش : ٣٧١/٤)

إِنْ أَمَكَّهُ حَتَّى يُهَبَّهَ إِلَى الْبَائِعِ أَوْ الْحَاكِمِ ،

عن بلد المردود عنه ، أو خوف من عدو أو وعد عجز عن التوكيل في الثلاث وعن المصنوع إلى المردود عليه .

والرفع^(١) إلى الحاكم أنصأ في العينة

وإنما يلزمه الإشهاد في تلك الصور^(٢) (إن أمكه) وحينئذ ينقضي^(٣) عنه الفور ، لعوده لحالت البيع بفسخ فلا يحتاج إلى أن يشتمل^(٤) (حتى يهبه إلى البائع أو الحاكم) ، لا بمصر الأمر^(٥) ، وحينئذ لا ينقضي^(٦) رده ساحره ولا باستخدايمه لكنه يصير به متعدياً .

وإنما حملت المثل على ما قررته^(٧) تعاملاً بجمع محقق ، لأنه^(٨) صريح^(٩) أنه يشهد على الصبح لا ضده ، وبعد الصبح لا وحة لوجوب فور ولا إيهاء

ورغم أن الاكتفاء بالإشهاد إنما هو عند تعذر الحصص^(١٠) والحاكم ممرع ، وحينئذ بمعنى إيجاب الإشهاد في حاسي العذر وعدمه أنه عند العذر ينقضي

(١) عطف على قوله : (الإشهاد) ، هامش (خ) .

(٢) أي في (البيع) أي المردود عنه أو الحاكم ، وفي حال عجزه عنه وعن التوكيل ، وفي حال التوكيل . (ش : ٤ / ٣٧٢)

(٣) أي : حين إذا شهد على الصبح ، (خ ش : ٤ / ٥٣) .

(٤) أي : في الدعاب ، انتهى - معني ، (ش : ٤ / ٣٧٢) .

(٥) قوله : (لا بمصر الأمر) استدل به قوله (فلا يحتاج) إيج كردي

(٦) أي حين إذا شهد له أو أشهد على الصبح (ش : ٤ / ٣٧٢) وفي هامش (ث) لعل الأولى : (وأشهد) بالواو ، كاتب .

(٧) وقوله (إنما قررته) قوله (وحد بفسد) إيج كردي

(٨) تحليل للحمل المذكور . (ش : ٤ / ٣٧٢)

(٩) أي المصنف بقوله صافاً (ولأصح أنه يلزمه الإشهاد على الصبح) ، وفي بعض طلب الصبح ، (ش : ٤ / ٣٧٢)

(١٠) أي : بحوالعية ، (ش : ٤ / ٣٧٢) .

أو ترك على بده سرحها أو إكافها **مطل حقه** .

أعني بده لم تضعه ، أو استغسله ، كأن أعطاه^(١) كوراً^(٢) من عده صده^(٣) فأحده ثم أعده إليه ، بخلاف محترق أحده منه^(٤) من غير رذه ، لأن وضعه بده كوضعه بالأرض (أو ترك) من لا يُقدر بحمل ذلك (على الدابة سرحها أو إكافها) أحسب معها أو العبد له^(٥) أو في بده في مسيره^(٦) للرد ، أو في حده سي عثر به التاجر فيها^(٧)

والإكاف - بكسر الهمزة أشهر من صنف - ما تحت الردعة^(٨) . وقيل

بصنف ، وقيل ما فوقها ، ولما رادها واحد متذكر فيما يظهر

(**مطل حقه**) لإشعاره بالأرض ؛ لأنه انتفاع ؛ إذ لو لم سركه لأحاح لحمله أو تحمله .

ولو كان سركه لأصرير برعه لها^(٩) لم يؤثّر ؛ إذ لا إشعار بحبس ، ومثله فيما يظهر أخذاً مما يأتي^(١٠) ما لو تركه بمشقة حمله أو لكونه لا يدينه

(١) أي : أعطى الرقيق المشتري . (ش : ٤ / ٢٧٣) .

(٢) هي (ا) و (ح) و (د) و (س) و (ص) و (ط) و (هـ) و مطبوعات (الكور)

(٣) وهي (ب) و (ت) و (ج) و (ح) و (ط) و مطبوعات (طيب)

(٤) أي : حد المشتري الكور من رقيق (ش : ٤ / ٢٧٣)

(٥) أي : وضع له من الكور بيد المشتري . (ش : ٤ / ٢٧٣) .

(٦) أي : المشتري . (ش : ٤ / ٢٧٣) .

(٧) قوله : (في مسيره) متعلق بـ (ترك) ، كردي .

(٨) أي : ولا يرددها بأحدها لأن سركه المذكور (وشدي : ٥٤ / ٤)

(٩) الردعة : حبس تجعل تحت الرحل يندال والذال ، ويجمع السراع هدا هو لأصل ، وهي عاف مما هي بالحمار ما يركب عنه بغيره بشرح بقرس المصاحح أمير (ص : ٤٣)

(١٠) قوله : (لأصرير برعه) أي : لو برعه لأصريرها ، بأن كان لها عرق ، وقد عربت ضربت ، كردي . أي : الدابة ، ق . هاشم (ز)

(١١) أي : في سرح ، ويصدر في كوت حموح (ح : ٤ / ٢٧٣)

وبقول الروياني حل الاستماع في الطريق مطلقاً حتى به هذه 'ثبت' صفت ،
والفرق به وبين الحلب الآبي غير حتمي^(١٧)
وخرج بالشرح والإكاف : العذار ، اللحم^(١٨) ، فلا يصح بيعهما سوياً فحفظ
عليهما

تسبه مفتضى صبيح المنى ، وظاهر قول : الروضة^(١٩) كما أن باحير رد
مع الإمكان تقصير فكذلك الاستعانة والاستماع وتصرف ، لإشعارها بالرضا
أنه لو علم^(٢٠) بالبيع وجه أن له الرد به وغدر جهله ثم استعمله معطرد^(٢١)
تقصيره باستعماله الدال على الرضا به

فإن قلت لا سلم الاقتضاء والظاهر المذكورين ؛ لأنه لا يتصور منه
الرضا ، إلا باستعماله بعد علمه بأن له الرد ، وأق مع جهله فهو يقول إما
استعملته لبأسي من ردّي له لا لرضائي به

قلت ما ذكرت^(٢٢) ظاهر مذركي وإن أنكز توحية مقابلة بأن مادته إبي
الاستعانة قل تعترف حين هذا نقص لدي طلع عليه تقصير فقول منقصته

(١) بحر المذهب (٥٥٥ / ٤) .

(٢) ولعل وجهه أن الحب يربح بدهانه من اللبن للمملوك لشري ، فليس فيه ما يشترط فيه
بقاء العين ، ولا كذلك الوطء ويحويه . (غش : ٥٥ / ٤) .

(٣) قوله (لعذار ولحم) من عطف بحاص على نعم ، عذار : نسبي ، العذار : ما عسى
حد منه من اللحم أو المملوك انتهى (ش : ٣٧٣)

(٤) قوله (وظاهر قول : الروضة) عطف على قوله (مفتضى) إيج (ش : ٣٧٣)

(٥) قوله (كما أن باحير رد) إيج يقول قول : الروضة . (ش : ٣٧٣ ، ٣٧٤)
وراجع : روضة الطالبين (١٤٠ / ٣) .

(٦) قوله (أنه لو علم) معقول قوله (مفتضى) كردي وعارة : شيروسي (٣٧٤)
أبوه : أنه لو علم : مع حر قوله : مفتضى صبح : (٥)

(٧) وهي (ث) (خ) (د) (ر) : (عاذركته)

ويُعذر في ركوب حموح بعثر سوفها وفودها

(ويعذر في ركوب حموح) للرد (بعثر سوفها وفودها) للحاجة به ، وهل يلزمه سلوك أقرب الطريق حيث لا عذر^(١) للطير فيه محال ، ولعل البروم أقرب ، لأنه سلوك الأطوب مع عدم العذر بعد عاث^(٢) ، كما دل عليه كلامهم في (عصر) بخلاف ركوب غير الحموح واستدامته^(٣) بعد عدمه بالعيب ، بخلاف ما لو علم عيب الثوب في الطريق وهو لاشه لا يلزمه برعه ، لأنه غير معهود قال الإسكندر^(٤) : وَيَتَعَيَّنُ تَصْوِيرُهُ فِي ذَوِي الْهَيْئَاتِ ، أَوْ فِيمَا إِذَا حُثِيَ مِنْ بَرَعِهِ انْكَشَافَ عَوْرَتِهِ ، وَمِثْلُهُ لِرَوِّ عَنْ الدَّائَةِ^(٥) انتهى

ويُلْحَقُ بِهِ^(٦) ما لو تعذر رد غير الحموح إلا بركوبها ، لعجزه عن المشي وله نحو حلب ليها الحادث حال سيرها ، فإن أوقفها^(٧) له أو لإبعادها وهي نمشي بدويه^(٨) نفل ردّه^(٩)

ويُظْهِرُ بَصِيقُ الْمَشْرِفِي فِي ادِّعَاءِ غَيْرِ مَقَامِ دُكَيْرٍ وَقَدْ أُنْكَرَ السَّائِعُ ، لَأَنَّ الْمَصِيعَ مِنَ الرَّدِّ لَمْ يَتَحَقَّقْ ، وَالْأَصْلُ نَقَاؤُهُ^(١٠) ، وَيُشْهَدُ لَهُ مَا يَأْتِي قِيلَ قَوْلُهُ (وَالزِّيَادَةُ)^(١١) .

(١) قوله (واستدامته) البروم معنى (أو) (ش ٣٧٤/٤)

(٢) قوله (بخلاف ما لو علم) إلح هو في مقداره قوله (بخلاف ركوب) إلح . والمراد أنه لا يعذر في ركوب غير الحموح واستدامته ، بخلاف ما لو علم عيب الثوب إلح ، فإنه يعد فيه . (ع ش : ٥٥/٤) .

(٣) أهميات (٢١٠ د) راجع إلى المصطلح لصاح في اختلاف الأشباح مسألة (٧٠٩)

(٤) أي (الحموح بعثر سوفها) إلح (ش ٣٧٤/٤)

(٥) الأصح : حذف الألف . (ع ش : ٥٥/٤)

(٦) أي (لأنه) إلح ع ش أي أو العمل لمعهوم من لإفعل (ش ٣٧٥ د)

(٧) راجع إلى سهل لصاح في اختلاف الأشباح مسألة (٧١٠)

(٨) أي : بقاء الرد بعد وجوده . هامش (و) .

(٩) في (ص . ٥٨٥)

سقط الرّدّ فيه .

وحرّمهُ على بائع سحو وهدء مشرٍ هو ابنه^(۱) ليس بحادث ولو باع ثمر سم بذ صلاحه بلا حبار ، أو به وانقصى ثم بدا ثم عده عداً ثم يؤذ البركه من غير البيع^(۲) لم يرّد به قهراً ؛ لأن شركه المستحق له بعد لركه كعيب حدث بعده ؛ إذ للباعي أحده من عيب محال وب يرجع^(۳) بائع وبه بئجه^(۴) بحث الرركشي أنه لو بد قبل نقص وبعد المروم^(۵) كان كعيب حدث بعد البائع قبله ؛ فيحتيز المشتري^(۶)

(سقط الرّدّ قهراً) أي الرّدّ المهرّي ، فهو حال من (يرّد) أو يمسوّله لا لا (سقط) لفساده

ودنت^(۷) لأنه أحده عيب فلا يرّده بعينين ، والصوّر^(۸) لا يردّ ما يصور ؛ ومن ثم^(۹) لو زال الحادث . . رّد .

وكذا لو كان حادث هو الترويح من البائع أو من غيره فقال قبل الدخول ، رر رذك للمشتري عيب فأتى طالق فله الرّد^(۱۰) ؛ لروا البائع به^(۱۱) ، ولا أثر

- (۱) قوله : (هو ابنه) أي : ابن البائع ، كردي .
- (۲) قوله : (ومن يؤذ البركه من غير البيع) فلو أدها من غير البيع حار الرّد ، لأن البيع هي بحاله . كردي .
- (۳) أي : الحال . (ش : ۳۷۶/۴) .
- (۴) ي يعونه (دللعاي) إلج (ش : ۳۷۶/۴)
- (۵) أي : بأن سم يكن حد أو انقصى (ش : ۳۷۶/۴)
- (۶) وضيم (قبله) يرجع إلى النقص . كردي .
- (۷) في اصبع الرّد المهرّي انتهى بهايه (ش : ۳۷۶/۴)
- (۸) عنه تابه . ولعل المراد أن ضرر المشتري بالنقص القديم لا يرد بصور البائع بالرد مع بعد الحادث . (ش : ۳۷۶/۴) .
- (۹) أي : من أجل العتس . (ش : ۳۷۶/۴) .
- (۱۰) أي : للمشتري . (ش : ۳۷۷/۴) .
- (۱۱) أي : بقرد . (ع ش : ۵۶/۴) .

مع ذلك لمعارته بمرور^(١١) ، لأن الجار على ما كان عليه من البيع بعد دخوله في ملكه ، ويندفع^(١٢) استوفى فيه^(١٣) بدت ، والحدوث عنه بإصلاح البصوير^(١٤) ،
يقول فأنت طابق قبيله

فما يد كان الجار^(١٥) للمشتري أو لهما ، فالمشتري يبيع من حيث كان
وبن حدث البعيت في يده ، فمرؤته مع الأرض

ولو أوفى^(١٦) بعد حدوث عيب بده^(١٧) ، فباعت طلت إرضه ، صحبها^(١٨) بعد
تلف المبيع بالتمس ، فكذلك بعد تلف بعضه ببعض الثمن^(١٩) .

وإذا أخذ من صحبها^(٢٠) بعد التلف صحبها بعد بيع المشتري ، كما أفنى به
بعضهم ، أحداً من قولهم ثعلث فيها^(٢١) أحكمتم المبيع مع قولهم بخور
التفاسخ سحو التحالف بعد تلف المبيع أو بعه أو رهقه أو إجارته

(١) قوله (ولا أثر لمعارته) أي العيب (المراد أي بقاءه في الروح قبل الدخول) (ج
(ع ش : ٥٧ / ٤)

(٢) أي بمروره (ولا أثر مع بدت) (ج ش : ٣٧٧ / ٤)

(٣) أي في قوله (وكذا لم كان لحادث هو تسويج) (ج ش : ٣٧٧ / ٤)

(٤) عطف على (التوقف) . (ش : ٣٧٧ / ٤) .

(٥) محبر بمروره لاس (حيث لا جاز) (ج ش : ٣٧٧ / ٤)

(٦) أي قال ببيع المشتري ، ويحصل بلفظ مهمل ، كما أن البائع أفنتك ، يقول المشتري
بالت . (ع ش : ٥٧ / ٤) .

(٧) أي : المشتري . (ش : ٣٧٧ / ٤)

(٨) أي : الإقالة . هامش (ز) .

(٩) قوله (بعد تلف بعضه ببعض الثمن) يعني أن المبيع إذا بعيت عند المشتري بعد بعض
منه شيء ، فكأنه تلف بعضه ، فالإقالة وقعت ببعض المبيع الذي بقي ببعض الثمن الذي لم
يعد له تلف من المبيع ، فلو لم يلبث أن أرض الحرة التالف ، وهو ما يعادل حرة الشراء الذي
وقعت الإقالة به . كردي

(١٠) أي : الإقالة . (ش : ٣٧٧ / ٤) .

(١١) أي : الإقالة . (ع ش : ٥٧ / ٤) .

ولاً والأصح إحالة من طلب الإمساك

نعم : الربوي المصحح بحسبه لو صبح^(٨) فيه على قدره بعد حدوث حادثة
سعتن فيه المصحح مع أرض الحادث^(٩) لأنه^(١٠) ما يقص^(١١) عنه فلا يودى^(١٢)
للمعاصيه بين العوضين ، بخلاف إمساكه^(١٣) مع أرض القديم ، ومن^(١٤) بعد
ردّه لنفعه^(١٥)

ومى ران القديم قبل أحد أرضه^(١٦) ثم يأخذه ، وبعد أحده ، ردّه ، أو الحادث
بعد أحد أرض القديم أو العضاء به^(١٧) افتتح فسحّه ، بخلاف مجرد التراخي
(وإلا) يتفق على واحد من ديكت : بأن صب أحدهما برّد مع أرض الحادث
ولا حرز الإمساك مع أرض القديم (فالأصح إحالة من طلب الإمساك)
وإرجوع بأرض القديم ، سواء النافع والمشتري ، لما فيه من تقرير العقيد .
نعم : لو صبح الثوب^(١٨) بما راد في قيمته ثم أطلع على عبه فطلب أرض لعب
وقال النافع بل ردّه^(١٩) وأغرم لك قيمة الصبح إن لم تُفكّن فصله جميعه^(٢٠) أُجبت
الدفع وإن كان الصبح وإن رادت به القصة عن العيوب^(٢١) ، كما صرح به^(٢٢)
الفقهاء .

(١) أي : المشتري . (ش : ٣٧٨/٤) .

(٢) أي : الأرض . (ش : ٣٧٨/٤) .

(٣) كلام سبيل مدح ش أي : الحار المحرور حر (أ) (ش : ٣٧٨/٤) .

(٤) أي : المصحح مع أرض الحادث . (ش : ٣٧٨/٤) .

(٥) أي : فإنه يؤدي للمعاضلة . (ش : ٣٧٨/٤) .

(٦) قوله (وما) أي : في شرح قوله (ولو عتق المصحح) كروي

(٧) أي : المصحح حثاً أو شرعاً . (ش : ٣٧٨/٤) .

(٨) أي : والصورة أنه يس هناك عب حادث وإن أوهمه الاستدراك به (نعم) سهل رشدي

(ش : ٣٧٨/٤) .

(٩) بصيغة الأمر ، (ش : ٣٧٨/٤) .

(١٠) قوله (من العيوب) حر (كان) أي : قوله (وإن كان المصحح) كروي

(١١) أي : بأن المصحح وإن رادت به قصة من العيوب سهل معي (ش : ٣٧٩/٤)

ويجب ان يعلم المشتري ان يبيع على الفور بالحدوث ليتحاذر ، فإن أخر إعلانه
بلا عذر فلا رد ولا أرض

ووجهه يسكني ، بان المشتري لما بدا أحد الثمن وقيمة الصنع انه يعلم
شئ ، وثم ان يرميه "برذ" وأرض يحدث عزمه ، لا في معناه شيء ،
وهو "رد فون لا سوني هذا" مشكل خارج عن القواعد
ويجب ان يبيع أرض يحدث لا يشئ إلى الثمن ، بل برذ ما في وجهه جميع
معنا بالعب التقديم ، وقبته معناه وبالحدث ، بخلاف أرض بعده فان يشئ
بني الثمن ، كما مر^(١)

(ويجب أن يعلم المشتري النافع على الفور بالحدث) مع اغدبه (لمخيار)
شيئاً مفراً^(٢) ، كما يجب فوراً في برذ حيث لا حادث
بعم ، نقل دعواه الجهل بوجوب فورية ذلك ، لأنه لا يعرفه إلا المحرض
(فإن أخر إعلانه بلا عذر فلا رد) له (ولا أرض) لإشعار التأخير بالرضا

هـ

- (١) وقوله ، (وثم) إشارة إلى مسألة الثمن ، كردي .
- (٢) أي : المشتري . (ش : ٣٧٩ / ٤) .
- (٣) أي : يجب طلب الرد مع أرض الحدث ، لا لطلب بالامساك والرجوع بأرض مقدم
(ش : ٣٧٩ / ٤) .
- (٤) قوله (لا في معناه شيء) لأن صمم أرض البيع بالحدث إدخال شيء جديد ثم يكن في
العدد ، بخلاف أرض البيع مقدم ، فإنه يسد إلى أصل العدد ، لأن قصده ألا يسفر شيء
بكماله إلا في مقابلة السليم ، كردي .
- (٥) أي : بتوجيه المبكي . هامش (أ) .
- (٦) في حاشية النافع في مسألة الصنع (ش : ٣٧٩)
- (٧) أي : دعه حاشية الامساك ، بد الحدث في مسألة الصنع طلب الرد (ش :
٣٧٩ / ٤) . وراجع : المهمات (٢٠٤ / ٥) .
- (٨) في حاشية من (والأصح عاراً من) (ش : ٣٧٩)
- (٩) من أحد الصنع وبركه وعده الأرض معني المصاح (٢١٢)

معهم ، ان كان الحادث قرب الزوال عداً ، كـ : محمد وحمي . - - -
بصاره بيزده ساعه على الأوجه

ويظهر صسط العرب ثلاثة أيام فاقن ، وان الحادث و كان هو . - - - مع
بروخ علامها على مصي بحر ثلاثة أيام فأنظره بمشري بيزده حله . - - -
ردّه

نسبه قوله ها (فلا رد) إما أن يريد به فلا رد فهر ، فيكون مكرراً ،
لأنه يُسمى عنه بقوله : (سَقَطَ الرُّدُّ قهراً) ، أو اختصاراً ، فيبقي قوله (ردّه
المشتري) ، وقوله (فذاك) .

والذي يَتَجُّهُ في الجواب أن قوله (ويبحث) إلى آخره قيد لقوله
(ثم) إلى آخره ، أود أن محل ذلك التحير إن لم توجد نصير بتأخير
لإعلام ، وإلا فلا رد له به^(١) على تلك الكيفية مشتملة على التحير سابق
بعد (ثم) التي من جعلتها أخذ الأرض^(٢)

وحيث فلا يُباني هذا^(٣) حوار الرد بالرضا من غير أرض^(٤) - كما صرحا به^(٥)
بمولهم في (باب الإقالة) لو تعسفا بتداء فلا سب^(٦) حار ، أي

(١) قوله : (فلا رد له به) أي : بالقديم ، كردي .

(٢) خلاصة الجواب أن السمي في الرد مع الأرض ، فلا يباني أنها لو راضيا على الرد من غير
أرض . - - - جاز . (ش : ٣٧٩/٤) .

(٣) قوله (فلا يباني هذا) أي : فوب (ولا فلا رد له به) كردي

(٤) وقوله (من غير أرض) أي : بمشري سب العيب لقديم ، وأما سابع فقد مر به طبع
لأرض سب سب الحادث ، ولغري أن الإقالة من جانب المشتري بكل البيع ، لأن
بعض عده بعد غلبه كأن لم يبع ، ومن جانب البائع بعض البيع وبعض الممن ، لأنه
بالنظر إليه تلفد بعض المبيع ، كما تقرر ثم . كردي .

(٥) أي : بحوار الرد ، هامش (أ) .

(٦) قوله (لو تعسفا بتداء فلا سب) أي : تعسفا بالرضي لا سب لمع و كان به
العيان . كردي

وَلَوْ حَدَّثَ غَيْثٌ لَا يَعْرِفُ الْقَدِيمَ إِلَّا بِهِ كَكَسْرٍ بِيضٍ وَرَبِّحٍ .

حرمًا ، وقيل فيه وجهان وكان يقاله انتهى . « لإمكانها » هنا « بحلاها »^(١) من
بحر فيه «^(٢) » لأنها « يناسخ » بشرطها أن يقع بها وقع به العقد الأول ، « هـ »
بحلها «^(٣) » ، وبما نسخ « موزدها مورد العقد »^(٤) ، وليس الأرض مورد حتى يقع
العقد عليه .

ولم أر أحداً من الشراح شبه على شيء من ذلك

(ولو حدث غيب لا يعرف القديم إلا به ، ككَسْرٍ بِيضٍ) لنحو عدم ، لأن
فشره متمم (و) كسر (رابع) بكسر الوب وهو الحور الهدئي ، حيث لم
تأت معرفة غيبه إلا بكسره ، فرغم تعيّن عدم عطفه على ما قبله وذكر ثقب «^(٥)»
فيه «^(٦)» عزّ صحيح «^(٧)» ، إذ غاية الأمر أنه يُمكن معرفة غيبه بكسر
نارة ، وبما شب آخرى ، فيَحْتَمِلُ على الأول «^(٨)» .

- (١) وقوله («إمكانها» معنوها «إلا به») ، وانحصر يرجع إلى لاقه كودي « من خصي »
(٢٩ / ٢) قوله « لإمكانها » أي لاقه « يعني » « قد دبرصب على الرد من عدم »
أرس « مصرح به في (باب لاقه) بحلاها « ما نحن فيه » يعني « من الرد مع لاس »
(٢) و (هـ) إشارة إلى جواز الرد بالتراضي ، كودي .
(٣) وقوله (« ما نحن فيه ») أي لاقه قوله (« فلا دله ») كودي
(٤) أي : الإقالة . (بهري : ٤٩ / ٢) .
(٥) وقوله (« هـ ») بحلاها « يشاء » إلى قوله (« فيما نحن فيه ») كودي « من السورس »
(٦) (٣٨٠ / ٤) قوله « هـ » بحلاها « أي » « يريد الأرض على السورس عنه الأول »
(٧) أي : الأول . (ش : ٣٨٠ / ٤)
(٨) عطف على قوله : (« عدم عطفه ») . (ش : ٣٨٠ / ٤)
(٩) أي : قبل رابع . (ش : ٣٨٠ / ٤)
(١٠) « سيم » كل من باب (عطفاً « ماء بارداً ») (سيم : ٣٨٠ / ٤ - ٣٨١)
(١١) أي : فقط ، ليطابق المتى . (ش : ٣٨٠ / ٤) .
(١٢) قوله (« يحتمل ») أي « كلام السورس » (على الأول) أي « ما يمكن معرفته بكسر فقط » (ش : ٣٨٠ / ٤) .

وَتَقْوِيرِ بَطْيَحٍ مُدَوِّدٍ رَدُّ وَلَا أَرَشَ عَلَيْهِ فِي الْأَطْهَرِ
فَإِنْ أَمَكَ مَعْرِفَةُ الْقَدِيمِ بِأَقْلٍ مِمَّا أَحَدُهُ

(وتَقْوِيرِ بَطْيَحٍ) بكسر الباء أشهر من فتحها (مدود) بضمه - بكسر الواو -
وكلُّ ما مأكوله في جوفه ؛ كبرقان والبحور (رد) ما ذكر بالعب القديم
(ولا أَرَشَ عليه في الأطهر) لأن النائع سقطه على كسره ؛ لوقوف علم عبه
عليه .

أما بصرٌ نحو دجاجٍ مَدِيرٍ^(١) ، ونحو بَطْيَحٍ مُدَوِّدٍ كُلُّهُ مؤنة بوحث فساد البيع ؛
لأنه عمرٌ متقومٌ ، فيزجج المشتري بكنٌ ثمنه ، وعلى النائع تنطيفُ المحل من
قشوره ؛ لاختصاصها به .

وَبُحِثَ^(٢) أَنْ مَحَلَّهُ إِنْ لَمْ يَنْقُلْهُ الْمَشْتَرِي إِلَى الْمَحَلِّ الَّتِي^(٣) هِيَ بَ^(٤) ،
وَلَا لِرَمَةِ^(٥) نَقْلُهَا مِنْهُ ؛ أَي . إِلَى مَحَلِّ الْعَقْدِ ، أَوْ مَقَامٍ فِي فَرْعٍ مَوْجِدٍ رَدُّ
الْبَيْعِ^(٦)

(فَإِنْ أَمَكَ) أي . بالنظر للواقع لا لفظه ؛ كما يُصَرِّحُ به كلامهم (معرفة القديم
بأقل مما أحده) عُدَّ به ؛ بأن قامت قرينة تخيمُ على مجاورة الأقل ، أو لا^(٧) ؛

(١) محرر مؤنه (لنحو عدم) (ش : ٤ / ٢٨١) مدوت البصة ص ١١٢ مختار الصحاح
(ص : ٤١٨) .

(٢) وهي المطبوعة المصرية والسكية (وبُحِثَ بضمهم) ، وهي (ح) و (د) (وبُحِثَ
الردكشي)

(٣) ظاهره بدي ق هامش (ح) و (د) وهي (أ) (للمحل الذي)

(٤) قوله (إِلَى الْمَحَلِّ الَّذِي هِيَ بَ) أي . من محل الذي كان به حين العقد إِلَى الْمَحَلِّ الَّذِي هِيَ بَ
الآن . كردي

(٥) أي : المشتري ، (ش : ٤ / ٢٨٠)

(٦) هي (ص : ٥٦٩)

(٧) قوله (أَوْ لَا) عطف على مؤنه (عُدَّ به) أي . سواء كان عدد مما أحده أو لم يكن
كردي .

فكسائر العيوب الخادئة .

كما قصه^(١) إصلا فهم . لتعصيره في لحمته (فكسائر العيوب الخادئة
فمصغ رذوه^(٢) . لعدم الخادئة إليه^(٣))

وذلك كتقوير الصبح^(٤) بحامض وكسر الراح وقد أمكن الوقوف على عيه
مغزوشي فيه^(٥) . وكتقوير كسر يعني عيه أصغر منه

والتدويد لا يُعرف علة إلا بالتقوير ، وقد يُعرف بالشق ، فمسي عُرف به
كان التقوير عيباً حادثاً .

ولو شُرطت حلاوة الرقاي من حامضاً بالعرر رذ^(٦) ، إذ لا يُعرف حمضه
بدون لعرر ، أو ناشق^(٧) فلا ، لمعرفة بدونه ، وعند لإطلاق لست بحموضة
عياً ؛ لأنها مقصودة فيه .

ولو اشتري نحو مص أو مطبخ كثير فكثر واحدة فوحدها معية له
بحاوتها^(٨) ، لثوت مصص رذ^(٩) انكز^(١٠) بذلك ؛ لما يأتي من امتناع رذ^(١١) العص
فقط^(١٢) ، فإن^(١٣) كسر لثيبه فلا رذ^(١٤) له مطلقاً على الأوجه . لأنه وقف على
العيب الحمصي للرد بالأول ، فكان الثاني عيباً حادثاً

ويظهر أنه لو اضلع على العيب في واحدة بعد كسر أخرى كان بحكم
كذلك^(١٥) .

(١) أي : عدم الفرق بين المعلوم وغيره . ق . هامش (ز) .

(٢) أي : بالتقديم . ق . هامش . (ز) .

(٣) أي . إلى ما أحدثه . (ش : ٣٨٠ / ٤) .

(٤) أي : أحد شي من وسعه على الاستدارة . (ش : ٣٨٠ / ٤) .

(٥) أي : ما ذكر من البطيخ والرائج . (ش : ٣٨٠ / ٤) .

(٦) في (ص : ٥٧٩)

(٧) وفي (ب) واث (ج) و (د) و (ر) و (ط) و لمطبوخة المعصرة وابوهيه (و) و

(٨) قوله (ي بحكم ذلك) أي : كان الثاني عيباً حادثاً كردي أي فلا يد اثر

(٣٨١ / ٢) .

فرع اشترى عندئذ معين صفقة ، ردّهما ، ولو ظهر غيب أحدهما
ردّهما لا المغيب وحده في الأظهر

(فرع)

[في عدم تفريق الصفقة بالعيب]

(اشترى) من واحد (عديدين) أو نحوها من كل شئ من أصل صفقة
حدهما بالأحرى ، أو انصلبت ، كمصرعي باب (معين صفقة) ردّهما (إن
شاء ، لا أحدهما قهراً ، لإصرار النائع بتفريق الصفقة عنه من غير ضرورة
(ولو ظهر عيب أحدهما ردّهما) ان شاء (لا المغيب وحده) فلا يذوّقه قهراً
عليه (في الأظهر) لذلك .

وفصيّه أنّ ما لا صرر تعرفه ، كالحبوب وغيرها من المشتات بخور ردّ
بمقتضى وحده ؛ إذ لا صرر فيه ، وهو أخذ وجهين أضيقهما الشرحان^(١) ،
وهو الأوجه^(٢) الذي يصرّ عليه في « الأم » و« الوبطي »^(٣) ، وأما تأويله^(٤) بحمله
على ترصي العاقدتين به ففي عتبة العدد ، لأنه مع الرضا لا خلاف فيه ،
والكلام فيما فيه خلاف .

(١) روضة الطالبين (١٤٧/٣) ، الشرح لكم (٢٧٣ ، ٤)

(٢) راجع « المسهل المصالح في اختلاف الأشباح » مسأله (٧١١)

(٣) محصر لوبطي (ص ١٣٥) ولم أحده في « الأم » فان السكّي في « تكمله بمجموع »
(١٤٨) (المصنوع عليه في « الأم » في (كتاب الصلح) (الأم (١٧١ ، ٢)] أنه
من به فراد المعب بآرد ، بل يردّها جميعاً أو يسكنهما جميعاً) ثم فان (ولم أفت على
بض في موضع آخر على الحوار في خصوص مسأله فراد المعب بآرد) بصرف فان أبو زرعة
في « تحرير العاوي » (٧٥٠/٢) (فان شئت الإمام لتسفي الأصح الحوار - أي
حوار فراد المعب بآرد في المسأله - وصرّ عليه لشافعي في « لوبطي ») ولعل ابن حجر
أحد أنه يصرّ عليه في « الأم » و« الوبطي » من تبعه في « أسنى لمصاب » (١٧٨ ، ٤)
(١٧٩)

(٤) قوله (وأما تأويله) أي تأويل لوبطي كردي عبارة اشروسي (٢٨٢/٤) (هو به
« تأويله » أي : النص) .

وَبِوِ اشْتَرَى عِدْرَ رَحْلَيْنِ مَعْبَأً فَلَهُ رَدُّ نَصِيبِ أَحَدِهِمَا ، وَلَوْ اشْتَرَاهُ
فَلَا أَحَدَهُمَا الرَّدُّ فِي الْأَطْهَرِ

وَبِوِ صَهْرَ عَيْنٍ أَحَدَهُمَا بَعْدَ ثَلَاثِ لَأَحْرَ أَوْ سَعَةٍ لَمْ يَرُدُّ بِنَاقِي إِلَّا إِنْ كَانَ
السَّعُ مِنْ سَائِعٍ ، كَمَا فِيهِ الْفَاقِصِي ، وَاعْتَمَدَ الْإِسْوَئِيُّ^(١) وَكَدَّ السَّكِّيُّ فِي شَرْحِ
« الْمَسْهَدِ » وَإِنْ سَاقَصَ كَلَامُهُ^(٢) فِيهِ فِي « شَرْحِ الْمَهْدِ »^(٣) ، لِاسْتِثْنَاءِ « مَقْرُوعِ »^(٤)
الْمَصْرُ حَسْبِهِ ، وَحَدَّثَهُ^(٥) صَاحِبُ الْمَوْئِي وَالْعَوَيْ^(٦)

(وَلَوْ اشْتَرَى عِدْرَ رَحْلَيْنِ) مَبْنِيَّاهُمَا لَا مِنْ وَكُنْهُمَا (مَعْبَأً)^(٧) فَلَهُ رَدُّ نَصِيبِ
أَحَدِهِمَا (لَتَعَدَّدَ نَصِيبُهُ بَعْدُ سَائِعٍ دُونَ مَوْكَلِهِ) كَمَا مَرَّ^(٨)

(وَلَوْ اشْتَرَاهُ) أَيِ الْمَعْبِيٍّ مِنْ وَاحِدٍ ، كَمَا فِي « أَصْلِهِ » كَذَلِكَ الرُّوَصَةُ^(٩) ،
وَعَبْرَةٌ لِأَنْفُسِهِمَا أَوْ مَوْكَلَيْهِمَا (فَلَا أَحَدَهُمَا الرَّدُّ) لِحُضْرِهِ عَلَى السَّائِعِ (فِي
الْأَطْهَرِ) لَتَعَدَّدَ نَصِيبُهُ بَعْدُ الْمُشْتَرَى لِنَفْسِهِ أَوْ لِعَبْرَةٍ ، كَمَا مَرَّ

أَوْ مِنْ « نَيْشٍ »^(١٠) - وَلَا يَصْخُحُ حَمْلُ الْمَسِّ عَلَيْهِ بِحِفْظِ الصَّمِيرِ عِنْدَئِذَا عَلَى قَوْلِهِ
(عِدْرَ رَحْلَيْنِ) لِأَنَّ هَذِهِ لَا خِلَافَ فِيهَا ، لَتَعَدَّدَ بَعْدُ السَّائِعُ قَطْعاً - وَهُوَ^(١١) رَدُّ
بِزَنْجٍ

(١) عَادَهُ سَبْعَةٌ فِي « أَسَى لِمَهْدٍ » (١٧٨ ، ٤) (وَالْمَصْرُ الْإِسْوَئِيُّ عَنِ بَعْلِهِ عَنْهُ - أَيِ عَنْ
الْفَاقِصِيِّ -) ، وَرَاجِعٌ « الْمَهْدَاتِ » (١٥٠ / ٥ - ١٥١) .

(٢) أَيِ كَلَامِ السَّكِّيِّ فِي بَيْعٍ مِنْ سَائِعٍ (شَرْحُ ٣٧٢ / ٤)

(٣) الْمَجْمُوعُ (١٤٧ / ١٢ - ١٤٨ ، ٢٨٧) .

(٤) يَعْنِي بِإِسْتِثْنَاءِ (شَرْحُ ٣٧٢ / ٤)

(٥) أَيِ : الْفَاقِصِيُّ - (شَرْحُ ٣٧٢ / ٤) .

(٦) لِمَهْدٍ (٤٤١ / ٣) وَرَجَعَ : لِمَهْلٍ انْصَحَ فِي اخْتِلَافِ الْأَنْصَاحِ ، مِثَالُهُ (٧١٢)

(٧) وَمِنْ « د » وَ « ر » وَ « ص » وَ « الطَّوْعَاتِ » (هَذَا مَعْبَأً)

(٨) أَيِ فِي (مَقْرُوعٍ لَصِفَةٍ) مِنْ أَنْ لِعَبْرَةٍ مَوْكَلٌ دُونَ مَوْكَلٍ (شَرْحُ ٣٨٢ / ٤)

(٩) الْمَحْرُوقُ (ص : ١٤٦) ، رُوصَةُ الْغُلَّالِيِّ (١٤٧ / ٣) .

(١٠) قَوْلُهُ (أَوْ مِنْ « نَيْشٍ ») عَطَفَ عَلَى (مِنْ وَاحِدٍ) كَرْدِي

(١١) أَيِ « لِأَحَدِ الْمُشْتَرَيْنِ » - (شَرْحُ ٣٨٢ / ٤) .

ولو احتلها في قدم العيب صدق البائع بسببه

(ولو احتلها في قدم العيب) واختم صدق كل (صدق البائع) في دعواه حدوثه (بيمينه ^(١)) لأن الأصل لزوم العقد ، وقس لأن الأصل عدم العيب في يده

ونبي عليهما ما لو اشترى ^(٢) شرط الرجاء من العيوب فبها لا ينزأ منها حدث بعد العقد وقبل القبض .

فلو ادعى المشتري هذا ^(٣) والبائع قدمه على العقد صدق البائع على الأول ^(٤) - كما شمله المتن - والمشتري على الثاني ^(٥) بيمينه ^(٦) ، لاحتمال صدق المشتري

أنه إذا قطع بما ادعاه أحدهما : كشخيه مُدَمِّعٍ والبيع أمس ^(٧) فيصدق المشتري بلا يمين ، وكحرج طبري واسع والمقص من مسية فيصدق البائع بلا يمين

ولو ادعى المشتري قدم عيبين فصده البائع في أحدهما فقط صدق المشتري بيمينه ؛ لثبوت الرد بإقرار البائع ، فلا يَنقُطُ بالشك . ولا يرد ^(٨) على

(١) بيمينه غير موجود في (ب) و(ب٢) و(ث) و(ج) و(ج) و(د) و(ر) و(ع) و(هـ) و(نعمور) .

(٢) في (س) و(ص) و(ط) والمطبوعات (باع) ، وفي (ح) (اشترى) .

(٣) قوله (فلو ادعى المشتري هذا) أي حدوث العيب كردي عبارة لشرواني (قوله ؛ هذا أي : حدوث العيب بين العقد والقبض) .

(٤) قوله (على الأول) هو قوله (لأن الأصل لزوم العقد) كردي

(٥) و(ثاني) هو قوله (لأن الأصل عدم العيب في يده) هامش (ج)

(٦) في (ب) و(ب٢) و(ث) و(ج) و(ج) و(د) و(ر) و(ع) و(هـ) و(نعمور) قوله (بيمينه) من المتن .

(٧) قوله : (والبيع أمس) حال . هامش (خ)

(٨) أي صورة تصديق المشتري بما ذكر (ش ٣٨٣/٤)

المس ، خلاف لمي رعمه ، لأن الرد إنما يشأ مما انفق عليه ، وكلامه ' وما
أخلف فيه ، كما يرى

فإن قلت هما قد أخلفا في الثاني وصدق المشتري في قدمه حتى
لا يمتنع رده^(١) قلت تصديقه من إلا لقوة حارسه تصديق البائع به على
موحبه الرد ، فم ثقل إرادته رعمه^(٢) عنه بدعوى حدوث الثاني ، وبعدم
تصديقه سوى إقرار البائع لا عزم ، فلم يصدق أن المشتري صدق في عدم
الإطلاق .

وسو بكل المشتري^(٣) عن مس سقط رده ولم يرد على البائع ، لأنه
لا يثبت بفسه بخدمه حقاً ، وحديث^(٤) فظاهر مما مر أنه يأتي هنا ما سبق^(٥) في
قوله^(٦) (ثم إن رصي به البائع) إلى آخره^(٧)

ولو اشترى ما كان رآه وعيه قبل ثم أنه به^(٨) فصل راد البعث ، ونكر
البائع صدق المشتري^(٩) ، لأن البائع يدعي عليه عمنه به^(١٠) وهو خلاف
الأصل .

(١) أي : المتن . (ش : ٣٨٢/٤)

(٢) قوله : (حتى لا يمتنع) أي : لتلا يمتنع . كردي

(٣) قوله : (رعمه) الضمير يرجع إلى (الرد) . كردي .

(٤) أي : مما مر ادعى عدم بعس ، وأعرف البائع بعدم أحدهما : كما يؤخذ مما صرح به في
« شرح الروص » . (عش : ٦٥/٤) .

(٥) أي : حين سقم حردده الفهردي بالكون (ش : ٣٨٢/٤)

(٦) قوله : (ما سبق) وهو هي ما مر . كردي .

(٧) أي : المتن . (ش : ٣٨٢/٤) .

(٨) في (ص : ٥٧٢)

(٩) أي : ثم أن سماع المشتري بالبيع (رشدي : ٦٥/٤)

(١٠) بيته . نهاية المحتاج (٦٥/٤) .

(١١) أي : بالرائد . هامش (١)

ولا يرد عليه هذه^(١) أيضاً ، خلافاً لمن رعهه أب^(٢) ، لأنهما^(٣) سم بحلف في
العدم ، بل في الرتبة المستمرة له^(٤) ، وهو^(٥) إنما ذكر الاختلاف في عدم
نصف^(٦)

ثم تصديق البائع^(٧) في عدم العدم^(٨) ، إنما هو لمصلحة ردة المشتري ، لا لمعريته
أرشه^(٩) ، لو عاد للبائع ببيع وطنه^(١٠) راعياً أن حدوده بده^(١١) ، لتبعية^(١٢) ،
لأن تبعه^(١٣) ، إنما صلحت لتدفع عنه فلا يضمن لإنسان شيء له ، مطير ما يأتي في
التحالف في (الجراح)^(١٤) ، فليعشترى الآن أن يحلف أنه ليس بحدث

- (١) قوله (ولا يرد عليه) أي ليس (هذه) أي العبوة المذكورة بقوله (ولو اشترى ما كان
ر .) إلج . (ش : ٣٨٤ / ٤)
- (٢) أي . البائع والمشتري . (ش : ٣٨٤ / ٤) .
- (٣) أي : للقدم . (ع ش : ٦٥ / ٤) .
- (٤) أي : المصنف . (ع ش : ٦٥ / ٤) .
- (٥) قوله (بما) يعني لا يسيراً كما في مائنا كردي من لرشيدي (٦٥ / ٤)
- (٦) قوله (بما) هو من تعديلات قوله (الاختلاف) لا من تعديلات قوله (ذكر) أي أن
انصف إنما ذكر مسألة ما إذا اختلفا في العدم بالنص ، بأن نص أحدهما في دعواه عيب أنه
قديم ، والآخر على خلافه .
- (٧) مرتب على قول المصنف (ولو جدهما) إلج (ش : ٣٨٤ / ٤)
- (٨) قوله : (في عدم العدم) الذي في المتن . كردي .
- (٩) قوله (لا يعريه) أي يعريه للمشتري (أرشه) أي العيب كردي
- (١٠) أي : البائع الأرض . (ش : ٣٨٤ / ٤) .
- (١١) وطير (بيده) يرجع إلى المشتري . كردي
- (١٢) قوله (تبعية) حر (أن) (ش : ٣٨٤ / ٤)
- (١٣) وصير (بده) في الموصفين يرجع إلى البائع ، وكذا صير (عه) و(به) - الأبيس -
كردي قال الشروني (٣٨٤ / ٤) قوله (لأن تبعه) إلج علة بقوله (لا
لغيره) . (ع ش : ٣٨٤ / ٤) .
- (١٤) وقوله (في التحالف في الجراح) أي فيما لو أوصحه موصعه سهم بحم وحده ، ثم
رفع الحاجز بينهما ورعه قبل الاطمال - كردي .

على حسب حواه

وكيفية حذف الدنع تكون (على حسب حواه) فإن أحاط به لا يلزم من
قوله ، أو لا رذله عليّ به حذف كذلك ، ولا يكتف بعبارة
لحدوثه^(١) ، لاحتمال علم المشتري به عند القصد أو رصده به بعده ، وهو
ذكره^(٢) ، كلف البينة .

أو ما يقتضيه^(٣) ، أو ما اقتضيه إلا سلماً حذف كذلك ، ولم يكتف
لا يشحوق عليّ الرذله ، ولا لا يلزم من قوله ، لأنه ليس مطعماً بجوابه .
وقضية كلامهم أنه لو أحاط به لا يلزم من قوله ، ثم أراد الحلف على أنه
ما اقتضيه إلا سلماً لا يمكن ، وهو مختل^(٤) ، لاحتمال الجواب الأول^(٥) ، عند
المشتري ورصده به وثاني نص^(٦) في عدمه ، فتافضا احتمالا وهو^(٧) كافي
ومن ثم لم يكتفوا في البيع بالسوارم ، بل اشترطوا كونها على وفق لدعوى
بطريق المطابقة لا التصمم والالتزام

ولا يكتفيه^(٨) بحلف على نفي العلم ، ويخوّر له^(٩) الحلف^(١٠) على التّإد

(١) أي : العيب . هامش (ز) .

(٢) قوله (وهو ذكره) في ذكر عدم المشتري ، بأن كان للمشتري علم العيب ورصده
بعد القبض أو بعده . كردي .

(٣) قوله (ما يقتضيه) عطف على قوله (لا يلزم) كردي .

(٤) راجع : السهل ص ١٠٠ في خلاف الأشاح : مآله (٧١٣)

(٥) هو قوله : (لا يلزم من قوله) . هامش (و) .

(٦) قوله (وثاني نص) هو قوله (ما اقتضيه إلا سلماً) هامش (و) وقوله (وثاني نص)
حان هامش (ز) .

(٧) يرجع إلى (احتمالا) . هامش (خ) .

(٨) أي : البائع . هامش (ر) .

(٩) أي : للبائع . هامش (ز)

(١٠) قوله (ويخوّر له الحلف) جواب سؤال ، وهو ظاهر كردي

والزيادة المتصلة كالشمس تنع الأضل ،

خبر حقايقا أمر المسيح ، وكذا إن لم يخسرها اعتماداً على طهر السلامة حت لم
يظن خلافها .

ولا يثبت العيب إلا بشهادة عدلي شهادة ، فإن فعدا صدق النع

وتصدق المشتري بيمينه في عدم تقصيره في الرد ، وفي جهله بالعيب إن أمكن
حفاء مثله ^(١) عليه عذ الرؤية ، وإلا ، كقطع ألب صدق النع ، وفي أنه طر
أن ما رآه به غير عيب وكان مقر يخفى عليه مثله ، وفي أنه ، بما رصى بيه ، لأنه
طه العيب الفلاني وقد بان خلافه ، وأمكن اشتباهه به وكان العيب الذي بان أعظم
صوراً فيثبت له الرد في الكل

(والزيادة) في المسيح أو النمس (المتصلة : كالشمس) وكر الشجرة وبعتم
الصعة ولو معلّم بأجرة ، كما اقتضاء إطلاقهم ^(٢) ، لكنهم في الملبس قنّوه بصغة
بلا معلّم ، فيخجل أن يقال به هنا جامع أن المشتري عزم مالا في كل مهما فلا نفوت
عليه ولا ينافيه الفرق الآتي ^(٣) بينهما ^(٤) في الحمل ، لأن من شأيه أنه لا يُعزم مال في
معاسته ، فيحكم به لمن لم ينشأ الرد عنه (تنع الأصل) لتعذر إيرادها .

وسو ناع أرضاً بها أصول نحو كراث ^(٥) فسّت ثم رذها بعيب فالت
بمشتري ، بخلاف الصوف الحادث بعد العقد فإنه يرذّه نعا ما لم يُحرّ ، وكذا
النس الحادث في الصرع ، لأنهما كالشمس بخلاف ثلث ^(٦) ، ومن ثم كان الظاهر

(١) كحشونه مشيها ، وحرب بعض فوائها ببعض في حده المشي ، فإنه لا يعرف إلا بعد الحرب
ق . هامش (ز) .

(٢) أي : في البيع . هامش (أ) .

(٣) قوله (الفرق الآتي) أي بعد قوله (في الأظهر) كردي

(٤) بينهما أي بين ما هو وما في الملبس كردي

(٥) الكراث : بقل . مختار الصحاح (ص : ٣٨٦) .

(٦) أي النسب من ذلك الأصول ، فكان الأولى الذكر ، وكذا صبر قوله (مه) لآتي

(ش : ٣٨٥ / ٤) .

وهي للمشتري إن ردة بعد نقص .

ولو مع الرضا^(۱) صَيَّرَهُ كَالْمَأْيُوسِ مِنْهُ .

(وهي للمشتري) في المبيع . ويندفع في ضمن (إن ردة بعد نقص ،
للحدث الصحيح أن رجلاً اشترى ماعياً واستعمله مدة ثم رأى فيه عيباً فارد
رده ، فقال لئن بلغ يا رسول الله ؟ قد استعمل علامي ، فقال رسول الله صلى الله
عليه وسلم : الحراج بالضمان^(۲) .

ومعناه أن ما يخرج^(۳) من المبيع من عيبه وفائدة تكون للمشتري في مقابلة
أنه لو تلف . . لكان من ضمانه ؛ أي لسمع على ملكه .

فالمراد به (الضمان) في الخبر^(۴) الضمان المعبر بالملك^(۵) ؛ إذ (إن) فيه
بما ذكره^(۶) السماع له صلى الله عليه وسلم وهو^(۷) ما ذكر فقط فخرج لئن
قبل النقص ، والعاصف فلا يملك فوائده ؛ لأنه^(۸) لا يملك به وإن ضمنه ؛ لأنه
يوضع^(۹) يده على ملك غيره بطريق مقتضى^(۱۰)

(۱) قوله : (ولو مع الرضا) أي : الرضا بالردة . كردي .

(۲) أخرجه الحاكم (۱۵۲) ، وسنن حبان (۴۹۲۷) ، وأبو داود (۳۵۰۹) ، وسرمدي (۱۳۳۱)

و نسائي (۴۴۹۰) ، وسنن ماجه (۲۲۴۳) واحمد (۲۱۳۸۱) عن عائشة رضي الله عنها

۳ في يحصل (ش ۴ ۳۸۲)

(۴) قوله (فما زاد بالضمان) مع جواب عن اشكال أورد في هذا المقام . من أن كل ما من

معتصوم وأسمع هل نقص ما تلف بحسب بدني است . ضمنه وليس به خرجه كردي

(۵) قوله (ضمان المبيع بالملك) معناه ضمان بدني على أنه ملك ؛ لأنه لضمان بمجهود

في الحرج . وجوب ضمان على ذي بدني بمعتصوم وأسمع هل نقص من يكون ملكه ،

هل لو وضع يده على ملك غيره بطريق مقتضى . كردي

(۶) قوله (بما ذكره) أي ضمان بدني ذكره السماع صفا كردي

(۷) وهو (وهو) جمع من ما ذكره السماع ، (وما ذكر) هو الضمان المعبر بالملك كردي

(۸) حصل بخروج (ش ۴ ۳۸۲) في عاصف هاشم (ار)

(۹) خبر (أ) وجوب ضمان فيما ذكر من يكون صحيح . معتصوم ملك من ذكر ، هل يوضع يده

على ملك غيره وهو المشتري والمعتصوم به ، (ش ۴ ۳۸۶)

(۱۰) (وهو شرط) هو شرط . في . عصب (ش ۴ ۳۸۶)

وكذا منه في الأصح

ولو باعها حاملاً فبعض ردة معها في الأصهر

(وكذا) تكون الرادة له إن إذ (قلته في الأصح) بناء على الأصح
لمح برفع العقد من حينه لا من أصله .

(ولو باعها) أي الهمة أو الأمة (حاملاً فبعض) الحمل وبه ينقص من
الولادة ، أو كان حاملاً بالحمل واستمر جهته إلى الوضع ^(١) وإن نقصت بها
بما مر ^(٢) أن الحادث سبب متقدم كالمقدم (رده) لأن الحمل يمتد ، نسبه
فقط من شمس (معها في الأطهر) لوجود المقتضي بلا مانع ، بخلاف ما د
نقصت بها وعدم بالحمل فلا يردها فهراً ، بل له الأرض كسائر حيوان
الحادثة

وخرج (باعها حاملاً) ما لو باعها حائلاً ، ثم حملت ولو قبل بعض
من الولد للمشتري ، بخلاف نظيره في العرس فإن الولد لبايع
والفرق أن سبب لمح هناك شأن من المشتري ، وهو تركه توفيه الشمس ،
وهو من البائع ، وهو ظهور العيب الذي كان موجوداً عنده
ولما وردني وعبره والمشتري حتى لأم حتى تصعه ^(٣)

وحمل الأمة بعد النقص يمنع الرد الفهرتي ، لأنه عيب فيها ، وكذا حمل
غيره إن نقصت به ، ونحو البيص كالحمل ^(٤)

(١) رجع للمهر نصاح في خلاف لأشبح ، مسألة (٧١٥)

(٢) قوله (العرس) أي في (حذر النقصه) يكون لبعض (إلا أن يسد في سبب
متقدم) ، كردي

(٣) الحاوي الكبير (٢٢٩ / ٦)

(٤) أي يكون للمشتري في غير مسألة المجلس حيث رد قبل عقابه هـ ع ش ، أي ولو لأوى
هذا إذا رد بعد انفصاله ، (ش : ٢٨٧ / ٤) .

ولا يبيع الرذ الاستخدام ووطء الثيب

واقصاص الكثر بعد القصاص نقص حدث ، وقبض حصة على بيع قبل القصاص

وب (اصل) ما لو كانت بعد حاملاً فانه يردّها حراماً ، ويطبخ كاحمل ، والتأخير كلوصح ، فهو أصح في يده ^(۱) ثم ردها يعيب كـ يطبخ للمشتري ^(۲) على الأوجه .

(ولا يبيع الرد الاستخدام) فل عدم اعيب من المشتري أو غيره بمبيع ، ولا من البائع أو غيره للثمن إجماعاً (ووطء الثيب) كاستخدام ^(۳) وبن حرمها على البائع ، لكونه أباه ^(۴) مثلاً .

بمع ، بن كان برأ منها ، بأن مكنته طهارة أنه أحسن . وبطلاق الرد على حد محار ، كما تعلّم متأيأي أو (اعدد) - مع ^(۵) ، لأنه عت حدث

(واقصاص) الأله بائع والماف (الكثر) ^(۶) المبيعه من مشر أو غيره ، يعني : زوال بكارتها ولو بوثية (بعد القصاص) نقص حدث (فبيع الرد ما لم يستند لسبب متقدّم جهله المشتري كما مر ^(۷))

(وقبضه) حاية على المبيع قبل القصاص (بن كان من المشتري) مع رده بالب ، ثم إن قصها لزمه الثمن بكامله ، وإن نقص قبل قصها بزمه من

(۱) أي وقت الرد كالشره . (ع ش : ۴ / ۶۸)

(۲) أي : مع حملها . (ش : ۴ / ۲۸۷)

(۳) أي : المشتري . (ش : ۴ / ۲۸۷)

(۴) أي : وإن لم يتأخر . (ع ش : ۴ / ۶۷)

(۵) أي : قياساً عليه . (ش : ۴ / ۲۸۷)

(۶) أي : لكونه الناتج لها الواطء . هامش (ع)

(۷) أي : من الرد . (ش : ۴ / ۲۸۷)

(۸) فهو بمصاف (اقصاص) متدا ، حره بول (نقص) بقاءه المصحح (۴ / ۶۹)

(۹) قوله (كما مر) أي بعد قول المصنف (ووجدت بعد) كتردي

اشتمل قدر ما يقص من قيمتها^١

ومن غيره^٢ وحر هو^٣ سبع منه رذاهه^٤، ثم ان كان حذائ^٥ سبع واهه وروحار وخنه سابق^٦ فهدر^٧ او احسن^٨ برمه لأرش^٩ إن لم يقص^{١٠}، أو كسب راسه^{١١} والا^{١٢} ثومه^{١٣} مهر^{١٤} كبر مثلها فقط^{١٥}، وهو بالمشتري ما لم يفسح^{١٦}، ولا^{١٧} استحق^{١٨} لتبلغ منه قدر الارش

وفريق من وجوب مهر بكرها ومهر ثيب^{١٩} وأرش بكارة في (عصب)^{٢٠} و(الذات)^{٢١}، ومهر بكر وأرش بكارة في المسعة بعد فاسد^{٢٢} إن ملك المالك^{٢٣} ها صعب^{٢٤} فلا يحسن^{٢٥} شئ من حلالة ثم^{٢٦}، ولهذا^{٢٧} لم يفرقوا

(١) جـ - منه ما يقص لا يقص قدر ما يقص - وقد يكون قدر ما يقص قد ضمن و لم - فقد يعني أن يكون المراد، (سم: ٢٨٨/٤).

(٢) قوله (ومن غيره) مقصود على قوله (أمر المشتري) كقوله (٣) وقوله (أحر هو) أي ما ليس له محبر بحاله ثيب، و(أحر) جمع إلى (المشتري)، كقوله -

(٤) وقوله (له ذهبا) مقصود به ما في رذاهه بحيث أن لم يقص عنه لأبعد حذاه كقوله

(٥) قوله (أحر هو) أي ما ليس له محبر بوجهه كقوله

(٦) أي: الأجنبي، (عش: ٧١/٤).

(٧) فهدر أي ما عدا (أحر هو) غير رذاهه - حاشية المحرر على شرح مسهب الطلاب (٢٤٩/٢).

(٨) أو احسن أي ما عدا (أحر هو) غير رذاهه - حاشية المحرر على شرح مسهب الطلاب: (٢٤٩/٤).

(٩) أرش أو خنه صعبه - أي مريض - أو ما يفسد في يقص - كما هو عريض - (٢٨٨/٤)

(١٠) (عصب) أي ما عدا (أحر هو) غير رذاهه - كقوله (٢٨٨/٤) أي (الذات) (أي: والحق القاسد)

(١١) أي لقوة الملك (ش: ٢٨٨/٤)

ثم^(١١) بين الحرة^(١٢) والأمة ، وبأن بيع العاصد وحده فيه عيب خالف في حصول
التمت به ، كما في الكاح العاصد ، بخلافه^(١٣) فيما مر^(١٤)

ويؤخّر^(١٥) : بأن الجهة المضمّنة هنا^(١٦) لما اختلفت بسبب حرمان الخلاف
في الملك^(١٧) . . لم يلزم عليه^(١٨) إيجاب مقابل للكرة مزينة^(١٩) ، إذ الموحث
لمهر السكر وطء الشبهة^(٢٠) ، لأنه استمتع بها بكرة ، ولأرض المكاراة
إزالة واحدة ، بخلاف جهة لعصب فإنها واحدة ، ولو أوجب مهر
بكر^(٢١) لتصاعف عزم الكرة مزينة من جهة واحدة وهو مستع ، فتدفع
ما يقال العاصب الذي لم يختلف في عدم ملكه أولى بالتعليق ممن اختلف في
ملكه .

٢٤ ٥٣ ٢١

(١١) أي في (العصب) و(الديار) أي في مجموعها ، ولا فاعص في الأمة ، والديار
في الحرة ، تأمل . (ش : ٣٨٨/٤) .

(٢) المراد بالملك القوي في الحرة ملكه لمفعه نفسها ، ولا فالحره لا يملك (ش :
٣٨٨ ٤)

(٣) أي : الاختصاص . (ش : ٣٨٨/٤) .

(٤) وقوله (بخلافه مما مر) أيضاً راجع إلى (لعصب) و(الديار) كردي

(٥) أي الفرق بين نحو العصب ونس لبع عاصد ، ومهدا بدفع قول سم فوه (ويوجه)

فوه (سبب حرمان الخلاف) بأمل كل مهدي هـ ، فوه صبي عن ما هو ظاهر لبيان

من راجع صميم (ويوجه) الفرق بين ما هنا وبين بيع عاصد (ش : ٣٨٨ ٤)

(٦) وقوله : (هنا) إشارة إلى البيع العاصد ، كردي .

(٧) لأن ما جف برى حصول التمت بالبيع العاصد ، فلو تلفه لمع عبد المشرقي صممه سمن

عده . حاشية التحرير من عن شرح مهج لطلاب (٢ : ٣٥٠)

(٨) وصمير (عليه) يرجع إلى جريان الخلاف ، كردي

(٩) وقوله (مزينة) مراده لم يلزم مزينة من جهة واحدة ، بل من جهتي كردي

(١٠) أي أن المراد به ألا يكون ربا من جهتها ، بل مجرد ذلك موجب سمير (ش :
٣٨٩ ٤)

(١١) أي مع أرض المكاراة . (سم : ٣٨٩/٤) .

تَثَبَّتْ الْحَبَارُ عَلَى الْقَوْرِ ، وَقِيلَ يَمْتَدُّ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ

(تَثَبَّتْ الْحَبَارُ) لِلْمَشْرِى ، كَمَا فِي الْحَدِيثِ الصَّحِيحِ (١) عَلَى نَسْرِ (كَالرَّدِّ

دَعِيْب

وَقَصِيَّةٌ كَلَامُهُ ، أَنَّهُ سَحِيْرٌ وَإِنْ اسْتَمَرَ لَهَا عَلَى مَا اشْعَرَتْ بِهِ تَنْصَرِيَّةٌ ، وَالَّذِي
يَنْتَجُهُ خِلَافُهُ ، وَهُوَ (٢) مَا اقْتَضَاهُ كَلَامُ « الرُّوصَةِ » وَ« أَصْلُهَا » (٣) ، وَمِنْ ثَمَّ قَالَ
أَبُو حَامِدٍ (٤) لَا وَجْهَ لِلْحَبَارِ هَذَا (٥) وَإِنْ بَارَعَهُ الْأَدْرَعِيُّ بَأَنَّهُ كَانَ عَلَى خِلَافِ
لِحْنِهِ لَا وَثُوقَ بَدْوَامِهِ .

أَوْ نَصَرَتْ نَفْسُهَا (٦) أَوْ لَبَّانَ حَلْبُهَا (٧) ، وَهُوَ الْأَوْخَةُ مِنْ وَجْهَيْنِ
أُطْلِقَا هُنَا (٨) ، وَرَخَّخَهُ أَبْصَافُ الْأَدْرَعِيِّ وَقَالَ إِنَّهُ قَصِيَّةٌ بَصْرٌ « لَأَمْ » أَسْمَى
وَيُقَوِّدُهُ أَنَّ الْحَبَارَ بِالْعَيْبِ لَا فَرْقَ بَيْنَ عِلْمِ الْبَاطِنِ بِهِ وَعَدَمِهِ ، فَاذْهَبْ تَرْجِيْحُ
« الْحَاوِي » كَالْعَرَالِيِّ مَقَابِلَهُ ، لِعَدَمِ التَّنْدَلِيسِ (٩)

(وَقِيلَ يَمْتَدُّ) الْحَبَارُ وَإِنْ عِلْمُهَا بِالتَّصَرُّفِ (ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ) مِنَ الْعَقْدِ ، وَقِيلَ .
مِنَ التَّمَرُّقِ ، كَمَا صَرَّحَ بِهِ الْحَدِيثُ (١٠) ، وَمِنْ ثَمَّ ضَخَّخَهُ كَثِيرُونَ (١١) وَاخْتَارَهُ

(١) الْمَارِ أَنْفَاءً عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ

(٢) أَيُّ « خِلَافِهِ » . (ش : ٢٨٩ / ٤)

(٣) رَوْصَةُ الطَّالِبِ (١٣٦ / ٣) اشرح الكبير (٢٣٣ / ٤)

(٤) وَمِنْ (ب) وَ (ج) وَ (ر) (أَبُو حَامِدٍ الْعَرَالِيُّ)

(٥) أَيُّ : عَدَا الْأَسْمَارَ . (ش : ٢٨٩ / ٤)

(٦) عَصَفَ عَلَى قُوَّةِ « اسْتَمَرَ لَهَا » ، هِيَ كَلَامٌ لِمَصْفِ اسْتِحْدَامِ (ش : ٢٨٩ / ٤)

(٧) أَوْ شَغَلَ . بِهَيَاةِ الْمَحْتَاجِ (٧٢ / ٤) .

(٨) اشرح الكبير (٢٣٢ / ٤) ، رَوْصَةُ الطَّالِبِ (١٣٦ / ٣)

(٩) الْحَاوِي بَصِيرٌ (ص : ٢٧٣) ، الْوَسْطُ (١١٢ / ٣)

(١٠) أَيُّ : بِمَتَدِّهِ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ (ش : ٢٨٩ / ٤) وَالْحَدِيثُ أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (٢٥ / ١٥٢٤) عَنْ

أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ « مَنْ اشْتَرَى شَاةً مُصَرَّاةً فَهُوَ بِالْحَبَارِ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ فَإِنْ

رَدَّهَا رَدَّ مِنْهَا صَاعًا مِنْ طَعَامٍ لَا سَفَرَاءَ » وَهُوَ فِي « الْحَاوِي » مَعْنًى بَعْدَ الْحَدِيثِ (٢١٤٨)

عَنِ ابْنِ سِيرِينَ وَحَمْدَهُ اللَّهُ تَعَالَى

(١١) أَيُّ : صَحَّحُوا الْقَوْلَ الَّذِي هَذَا

فإن رد بعد تلف سمس رد معها صاع سمس ،

جميع متأخرون ، و يجب لأكثر من يحمل الخبر على تعالب : من أن يصير به لا تظهر فيها دون اثبات ، لاحتمال رجعة الفحص على اختلاف تعتب و جأون مثلاً

(فإن رد) النول المصير ، أو غيرها يجب أو غيره ، كتعالب أو بدائل فيما يظهر (بعد تلف الس) أي حله ، وعرضه عنه^(١) ، لأنه بمجرد حله يسري إليه التلف (رد معها صاع سمس) ما لم يتفق على رد غيره^(٢) ، للحدث الصحيح بدت^(٣) ، وإن اشترها صاع سمس أو بدونه

وينتقل كونه من سمس البلد لوسط ، كد عثر به جميع

ولا ثب فيه تعمير غيرهم بالعباد كالقطرة ، إنما لأن المرد بالوسط هذا ، أو أن لوسط تعمير بالنسبة لأنواع العالب

فإن فقد ، أي بأن بعدر عليه تحصيله شمس منه في بدنه ودون مباحه بقصر إنها فيما يظهر ، أحداً مما يأتي في فقد ابن أبيه^(٤) ، فقصه بأقرب بلية تخر إليه^(٥) ، كما انقصه السمن ، ورخحه السكي^(٦) وغيره

(١) أي : بالتلف من العالب ، (ش : ٤ / ٢٩٠)

(٢) قوله (ما لم يتفق على رد غيره) أي : ما لم يتفق على رد سمس من مثلي أو مفهوم جار ، لأن نحن لهما ، فإن لم يكني والظاهر أنهما يورثان عن نرد سمسني . جار واعلم أن سمسني لا يكلف رد سمس ، لأن ما حدث بعد البيع منك وقد حبط الجميع ويعذر به ، فرد منك . كـ كتاب ، و به لا يرد على سمس قهراً وإن لم يحصل ، بذهب طرو به كردي .

(٣) مر ترجمه في أول الفصل .

(٤) في (٨ / ٨٥٢ - ٨٥٣) .

(٥) ينبغي اعتباره بلده حيث كانت بلد سمس ، (سم : ٤ / ٢٩٠)

(٦) المجموع (١٢ / ٤٨ - ٤٩)

ومن يكفي صاع قوت

واقْتَصَرَ^(١) عن الماوردي على قيمته بالمدينة البويرة على مشرفها أفضل الصلاة والسلام^(٢) ، واعتَرَضًا بِأَنَّهُ^(٣) لم يُرَخِّصْ ثَبِتَ وريثاً حكى : **حيث حفظ** ، ويرد^(٤) بَأَنَّ مَنْ حَفِظَ حَقَّهُ^(٥) .

ويُمْكِنُ تَوْحِيدُهُ^(٦) بَأَنَّ السَّعْرَ مَوْجُودٌ مُصْطَفًى الْقِسْمَةُ بِمَدِينَةِ عَدَنَ ، وَرُجُوعُ إِيَّاهَا مَعَ التَّرَاحِ فَعَبْرُ^(٧)

وعندهما^(٨) سعرة بقيمة يوم الرد لا أكثر الأحوال .

(وقيل **بكمي صاع قوت**) لرواية صححه **بالطعام** ، ورويه **بالقمح**^(٩) .

فإن تَعَدَّدَ^(١٠) جَنَّهُ^(١١) .. نَحَيَّرَ ، وردُّوه برواية مسلم : **رَدُّ مَعَهَا صَاعٌ**

١ - في نسخة . وكذا حمير قوت (وغيره) - (ش : ٤ / ٣٩٠)

(٢) - راجع : روضة السنين (٣ / ١٣٠) . وفي شرح الكبر (٤ / ٢٣٠)

٣ - في الماوردي . وكذا حمير قوت (وغيره حكى) (ش : ٤ / ٣٩٠)

(٤) - الحاوي الكبير (٦ / ٢١٣)

(٥) - أي : الاعتراض . (ش : ٤ / ٣٩٠)

(٦) - قوله (من حفظ حقه) في على من لم يحفظ ، يعني أن ثبوت مقدم على ساقى كروى

(٧) - في نسخة : شجر عن الماوردي والرياسة (ش : ٤ / ٣٩٠)

٨ - في نسخة : فقه بالمدينة البويرة ، وهو المعتمد بهاء ومعنى (ش : ٤ / ٣٩٠) وهي بعض النسخ : (فتحي)

(٩) - في نسخة : فقه ، نص : مع ، وما اقتصر : إيج (ش : ٤ / ٣٩٠)

(١٠) - كما هو في الحديث السابق . (والقمح) البئر ، كروى

(١١) - أخرجه أبو داود (٦ / ٣٤٤) ، وفي نسخة (٢٢٤٠) ، وسهلي في الكتب (١٠٨٢٥) عن

عبد الله بن عمر رضي الله عنهما ، قال : الحافظ في : **البحر** (٣ / ٦٣) (صعفه البيهقي يجمع بين حمير ، وهو مختلف فيه) .

(١٢) - يرفع على قوت : حفظ ، وقيل : مع (ش : ٤ / ٣٩٠)

(١٣) - أي : القوت (ع : ٤ / ٧٣) .

وَأَصَحُّ أَنْ الصَّاعُ لَا يَحْتَفُ بِكَثْرَةِ اللَّسِّ ، وَأَنَّ حَبَارَهَا لَا يَخْتَصُّ بِالنِّعَمِ كُلِّ بَعْمٍ كُلِّ مَأْكُولٍ وَالْحَارِبَةِ وَالْأَمَانِ .

(والأصح أن الصاع لا يحتف بكثرة اللس) وقوله " لا عبرة " ، ونظيره
نقوله في الحبر " (٣) ، والحمض من الإبل في نحو الموصحة مع حيلاتها " (٤) ، كما
بأنه " ، وطاهر " أنه لا تد من لبس شمويا " ، لا لا تضمن ، لا ما هو كذا

(وأن حبارها) أي التصريه (لا يختص بالنعم بل بعم كل مأكول والحاربة
والأمان) وهي أنشئ الخمر الأهلية ، لرؤية مسلم " من اشترى مضرقة " (٥) .

وكون نحو الأرب لا يقصد ليته إلا نادراً إنما يرد " (٦) لو أفتوه " ، وبما ، ومن
كدلت ، لم علمت من شمول لفظ الخبر له " (٧) ، إذ النكرة في حيز الشرط
للعوم ، فذكر شاة في رواية " (٨) من ذكر بعض أفراد العام " (٩) ، والتعبث هنا

= رحمه الله تعالى في شرح منقطع " عن منيعهم وعن السامي وبعض نباله أنه يرد مع كل
مصر (صاعاً) . وراجع " شرح الكسر على الجمع " (٨٣ ٨٢ ٨١)

(١) أي حيث كان شموياً ، كما يأتي (ش : ٢٩١/٤)

(٢) أي من أن المقصد قطع الخراج ، لغيره ، السامي ، لظاهر بحر ، ولفظاً بالحمض
بهما . انتهى . (ش : ٢٩١/٤)

(٣) حيث لا يحتف بحيلاتها وكثرة وألونه (ش : ٢٩١/٤)

(٤) صغراً أو كبراً . نهاية المحتاج (٧٤/٤) .

(٥) في (٧٣/٩) ، (٨٥٥-٨٥٦) .

(٦) صحيح مسلم (١٥٣٤ ٢٨) عن أبي هريرة رضي الله عنه ، لكن سقط " من اشترى مضرقة

مضرقة ، أو شاة مضرقة " ، ولفظ " من اشترى مضرقة " أخرجه السرمدي

(١٢٩٦) ، والسامي (٤٤٨٨) ، وأحمد (١٠٧٣٦) عن أبي هريرة رضي الله عنه

(٧) قوله (لا عبرة) بوجه الإيراد أن النعم يشمل الأرب ، مع أن لها عبر مقصود ، لا

بغيرها . كروي

(٨) أي : الصاع في لبس نحو الأرب . (ع ش : ٧٤/٤)

(٩) أي : الأرب . (ع ش : ٧٤/٤) .

(١٠) سبق تحريجهما في (ص : ٥٩٦) .

(١١) أي وقد غير في الأصوب أنه لا يخصه (ش : ٢٩١/٤)

ولا يردُّ معهما شئاً ، وفي الحارثة وحة

وحسب ماء الفناء ، ورحى المرس عند البيع ، وتحميم الوسخ ، وسبون سمه
وتحبيد الوسخ ،

عالت ، فمن ثمَّ "لم ينشط من الصل معنى يُخصَّصه بالعم

وبهذا^(١) يصح ادعاء ما أطلق به جمع من الانصر لاحتصاصه بالعم

ولا يثبت كون من لأحويين^(٢) لا يؤكل ، لأنه بقصد عوارئه يردّه ويد
ويكثره .

وكأن كما هو ظاهر عزها مما لا يؤكل ويصح بيعه وله نس

(و) لكن (لا يرد معهما شئاً) لأن ليس الأمة لا يخاصص عنه عالت ، ولن

الآن بحس (وفي الحارثة وحة) أنه يردُّ بدله ؛ لصحة بيعه واحد لموص
عه

(وحس ماء الفناء ، و) ماء (الرحي المرس) كلُّ منهما (عند البيع) أو

الإحارة حتى يورقهم المشتري أو يتأخر أكثره فيريد في نفسه أو آخره

(وتحميم الوسخ ، وسبون الشعر وتحبيده) في الأمة والعبد على الأوخه

حرم (يثبت الحمار) جامع التذلل أو النصر

ومن ثمَّ^(٣) يحرمها وإن فعل ذلك غير النسخ ، لأن إذا تحققت لشعر^(٤) ، لأنه

مسور عالت فلم ينسب النسخ فيه تنقيص^(٥) ، وإذا إذا ظهر أن ذلك مصنوع لعبد

(١) أي : لأجل غلبة التعد هنا . (ش : ٤٠ / ٣٩١) .

(٢) أي : بضمه (انصرفت عالت) (ش : ٤٠ / ٣٩١) .

(٣) أي : الحارثة والأثان . هامش (غ)

(٤) أي : لأجل هذين الجامعين . (ش : ٤٠ / ٣٩٢) .

(٥) وفي (ب) (ب) ، (ب) ، (ب) أو مصنوع عالت (انصرفت شعر)

(٦) جمع : حمار ، في خلاف الأسح مرآة (١١٦)

لا يطح ثوبه تحيلاً لكتاسه في الأصح

لأس^(١) وإن كان فعل المانع ، لتقصير المشتري ، كما هو ظاهر ، بطل سداً ،
رجاحة بطنها جوهره^(٢) ، بل قصبة هذا^(٣) أنه لا شرط فيه ذلك المصنوع
وهذا^(٤) بالنسبة للعبار ، أم الإثم فأس^(٥)

والجعد^(٦) هو ما فيه التواء^(٧) وانقاص^(٨) ، لا كتملعل^(٩) أسودان^(١٠) . وفه^(١١)
حمل ودلالة على قوة البدن

(لا يطح ثوبه) أي الرقيق بعداد (تحيلاً لكتاسه) أو سامة ثوب نحو حذر
تحياً لصنعه ، فأحلف فلا ينحيز به (في الأصح) إذ ليس فيه كبير عور ،
لتقصير المشتري بعدم استحبابه والبحث عنه بخلاف ما مر^(١٢)

ومن ثم قال الماوردي لا يخزم على المانع فعل ذلك ، لكن بضر عمره فيه
ونظر واضح ، فيخزم كل فعل بالمبيع أو الثمن أثقت بدماً لأحده

ولا أثر لمجرد التوهم ، كما لو شترى رجاجة نظماً جوهره ثمن الجوهره ،
لأنه المفضل وإن انتشكته^(١٣) أن عبد السلام ، لأن حقيقة الرضا المشترطة

(١) أي : ظهر لعالم الناس ، هامش (ك) .

(٢) قد يروق ، بأن الوصف هاتري . عن الأصل ، بخلاف الرجاجة (سم ٤ : ٣٩٢)

(٣) أي : شراء الرجاجة ، هامش (ز) .

(٤) أي : الأس . ق . هامش (ر) .

(٥) ب .

(٦) البوي لشيء : فعل وشيء : العف : المعجم توسط (ص ٨٤٨)

(٧) المفضل من الشعر : محمد بنده المعودة (المعجم توسط) (ص ٧٠٩)

(٨) أي : من حمل شعر على غيره لا يثبت العبار ، لعدم دلالة على بقاءه لمع بضمه برونه
الشعر ، (ع ش : ٧٥/٤) .

(٩) أي : الجعد ، هامش (خ) .

(١٠) ب . من حسن ماء الفاء ، ويحيز الرجاجة ، وسويد لشعر ، ويحيد

(١١) أي : بأن حقيقة الرضا المشترطة بضمه لمع مفقودة جيد ، أي : فكان سمي لا يصح مع ،
لأنه شرطه كما يؤخذ من جوابه ، (رشدي : ٧٥/٤) .



لصحة البيع لا يُفسر مع التفسير^(١) ، ألا ترى أنه صلى الله عليه وسلم عثم من
يُخدغ في اسبع أن يقول « لا خِلَافَة » كما مر^(٢) ولم تُثبت له حيلة ،
ولا أفسد شراؤه ، فدل على ما ذكرناه^(٣)

(١) على أنه قد مر أن المراد من لرحه في الحديث إما هو انقطع لدل عليه ويرى كرهه بعه بعه ،
وقد وجد اللفظ فيما نحن فيه (عش : ٧٥ / ١) .

(٢) قوله « لا خِلَافَة » كما مر أي في (شرط الحيار) كردي

(٣) أي مر هو « لا يفسر مع التفسير » (إبع : عش : ٧٥)

بَابُ

تَسْعُ قَبْلَ قَبْضِهِ مِنْ صَدْرِ الدَّاعِ

(بَاب)

فِي حُكْمِ الْمَبْعُوعِ وَنَحْوِهِ قَبْلَ قَبْضِهِ وَبَعْدَهُ

وَيُصَرَّفُ فَمِنْهُ تَحْتَ يَدِ غَيْرِهِ ، وَبَيِّنَ لِمَنْ وَالدَّاعِ^(١) فِيهِ ، وَمَا يَتَعَلَّقُ
بِذَلِكَ^(٢)

(المبيع) دون روثه^(٣) الموصلة ، ومثله في جميع ما يأتي الثمن ، كما
سَبَّحُكُمُ يَقُولُهُ : (وَالثَّمَنُ الْمَعِينُ كَالْمَبْعُوعِ) ، (قَبْلَ قَبْضِهِ) الْوَاقِعُ عَنِ الْبَيْعِ^(٤)
(مِنْ ضَمَانِ الْبَائِعِ) بِمَعْنَى : مَسْحِ الْبَيْعِ سَفِيهِ أَوْ إِتْلَافِ الْبَائِعِ ، وَالتَّحْيِيرِ^(٥)
بَعْدَهُ أَوْ بَعْضِ غَيْرِ مَشْرِطٍ وَإِتْلَافِ أَحْيٍ ، لِمَاءِ سُلْطَنِهِ^(٦) عَلَيْهِ
وَأَنْ يَكُونَ مَبْعُوعٌ^(٧) أَوْ دَعُوْتُ إِثْمُهُ^(٨)

وَقَوْلُهُمْ : إِنْ إِبْدَاعٌ مِنْ يَدِهِ حَصَامَةٌ يُثْرَثُهُ . مَفْرُوضٌ فِي ضَمَانِ الْيَدِ^(٩) ،

(١) أَي : يَدَا أَحْكَامِهِمَا . (ش : ٣٩٣ / ٤)

(٢) أَي : كَيْفَانِ مَا يَجْعَلُ إِذَا حَلَبَ الثَّمَنُ . (ع ش : ٧٦ / ٤) .

(٣) أَي : طَائِفَةُ أَمَانَةٍ فِي يَدِهِ كَمَا يَأْتِي . (ع ش : ٧٦ / ٤) .

(٤) بِحَرْجِهِ : نَحْوُ قَبْضِ الْمَشْرُوعِ مِنْ الدَّاعِ وَدَيْعِهِ الْآتِي قَرِيباً ، فَهُوَ مِمَّا أَرَادَ بِقَبْضِ الْمَبْعُوعِ أَيْضاً
(صم : ٣٩٣ / ٤)

(٥) فِي (ب) وَ (ر) وَ (س) وَ (هـ) أَوْ دَعِ وَالْمَطْبُوعَةُ الْمَكَّةُ وَبَعْضُهَا (وَالتَّحْيِيرُ)

(٦) قَوْلُهُ : أَسْفَهُ (أَي : بَاهٍ ، وَفَرْدٌ) (وَالتَّحْيِيرُ بِمَعْنَى) أَي : بَاهٍ ، وَقَوْلُهُ : سُلْطَنُهُ (أَي :
الْبَائِعِ . انْتَهَى ع ش . (ش : ٣٩٣ / ٤) .

(٧) حَايَةُ الْبَيْعِ . (ش : ٣٩٣ / ٤)

(٨) أَي : وَأَقْبَضَهُ لَهُ . (ع ش : ٧٦ / ٤)

(٩) وَهُوَ : مَا يَبْقَى عَدْلُ بَيْعِهِ بَدَلِ الشَّرْعِيِّ ، مِنْ مِثْلِ أَوْ جِهَةٍ : كَالْمَعْصُومِ وَالْمُسَاهِمِ وَالْمُعْتَرِ ،
وَصَحَارِ الْعَقْدِ هُوَ : مَا يَبْقَى مِنْ بَيْعِهِ : مِنْ ثَمَنِ أَوْ غَيْرِهِ ، كَالْمَبْعُوعِ وَثَمَنِ الْمُسْتَعْتَبِ وَبَدَلِ
وَالْأَجْرَةِ الْمَعِينَةِ وَغَيْرِ ذَلِكَ . (ع ش : ٧٦ / ٤)

وما هما ضمان عقيد

أو عرضه على المشتري^(١) فاشترى من قبله ما لم يصغه من يديه وبغتم به ولا مانع له منه^(٢)

ومنه أن يكون^(٣) محل لا يدرمه سلخه فيه ؛ كما هو ظاهر

وبحث الإمام أنه لا بد من فوزه منه بحيث سأل بذه منه من غير حاجة لانقال

أو قدام ، قال : وبوصفه النفع عن يمينه^(٤) أو بشاره وهو^(٥) تلفه وجهه . لم يكن فصلاً^(٦) انتهى

وما ذكره أولاً^(٧) متحة ، وأحرأ^(٨) فيه بطرط ظاهر ؛ بدلا فرق ، والذي يتجه

أنه متى قرئت من المشتري كما ذكر^(٩) ولم بعدل لئان مستولياً عليه مع ذلك حصل القصر وإن كان عن يمينه مثلاً ، ونأني ذلك في وضع المدين الدين عند دانه

أما روائذه الحادثة في يد النافع . فهي عبذه أمانة ؛ لأن ضمان الأصل بالعقد وهو لم يشملها ولا وُجد منه^(١٠) تعد

(١) باب في البيع قبل قبضه قوله (أو عرضه على المشتري) عطفاً على قوله (وإن قال للبائع) . كردي

(٢) عاره ؛ نهاية المحتاج ؛ (٧٦/٤) . نعم ؛ لو وصفه بين يديه وعلم به ولا مانع له من قبضه . . . حصل القبض وإن قال : لا أريد .

(٣) قوله (ومنه) أي من النافع (أن يكون) أي الوصف محل إيج كردي

(٤) أي : من يمينه . (رشدي : ٧٧/٤) .

(٥) أي : المشتري . نهاية . (ش : ٣٩٣/٤) .

(٦) نهاية المطلب في فوايد المطب (١٧٩/٥ - ١٨٠) .

(٧) أي قوله (لا بد من فوزه) ؛ ليج (ش : ٣٩٣)

(٨) أي في قوله (وبوصفه نافع عن يمينه) ؛ إيج (ع ش : ٧٦/٤)

(٩) أي : بحيث تناله يده . (ع ش : ٧٦/٤) .

(١٠) أي : البائع هاشم (ك)

فإن تلف

، فإن تلف الأوقه سداويه ونصدق فيه أن نفع الانفصال الآتي في (نودعه) على الأوجه ، لأنه كنوديع في عدم صمدان سدا
أو زفت الدرة في بحر لا يمكن جراحها منه
و يفتد ما لا نرحى عوده من طير أو صمد موخن
و حنط بحر ثوب و شاء بمنته لسانع ، ولم يمكن نسر ، بخلاف بحر
بحر بمنته ^(١) ، لأن امثله نقصي شركة ، فلا يُعدر بخلاف مفهوم
أو يفتد عصير حمير ما لم يفتد حلاً كبحر الحشري ^(٢)
أو عرق الأرض بماء لم تنفع بحارته ^(٣) ، أو وقع عليها صحرة ، أو ركها
من لا يمكن رفعهما ^(٤) ، كما حرم به ^(٥) في (الشقة) ^(٦) وانصاة كلاهما في
(إحراء) ^(٧) ، بكر رخاها أنه ^(٨) تعيث ^(٩)
واعتَمَدَ بعضهم وفرق بقاء عين الأرض ، والحيلولة لا تقضي فسحاً ،

(١) في (٧/٢٤٣-٢٤٤).

(٢) الظاهر من التنزيل أن المراد بخلاف مثلي بمنته ، من حبه وبوعه وصفته (ع ش ٧٧/٤)

(٣) قوله (بكر بحير) ، ليع ، أي بعد عوبه حلاً كردي وراجع السهل الصبح في اختلاف الأشباح ، مسألة (٧١٧)

(٤) والامصار : الاكتشاف ، كردي

(٥) أي : عادة ، (ع ش : ٧٨/٤)

(٦) أي يكون ما ذكر ، من عرق الأرض ، ووقع نصحره ، ، ركوب برمل عليها بقاء ، لا تعيثاً (ش : ٣٩٤/٤)

(٧) الشرح الكبير (٥١١/٥) ، روضة الطالبين (١٧٣/٤)

(٨) الشرح الكبير (١٦٣/٦) ، روضة الطالبين (٣١٠/٤)

(٩) أي ما عدا عني لأرض ، من بحرانعوي (ش ٣٩٤/٢)

(١٠) أي فحرا الحشري (ش ٣٩٤/٢) وراجع روضة الطالبين (١٦٣/٣)

والشرح لكر (٢٩١-٢٩٠-٤)

بصح بيع وسقط الثمن .

كلاهما ، و تشعنه بمضي سنك وهو معتدراً حلاً ، لعدم برؤيه والانتفاع ،
والإحارة بمضي الانتفاع في محل ، وهو معتدراً بحيلولة الماء ، وترقئت رواله
لا يطرله ، لتلعب المصانع .

ولك ردّه بأنهم لو مضوا ، هـ محترق بقاء العين لم يقووا بالامساح في
وفوح بده وما بعده ، لأن يعرف بأن العين في هذه^(١) لم يعلم بقاؤها بخلاف
لأرض

(امسح البيع) أي فذر امسحه المستلزم بتقدير^(٢) انتقاله لملك المانع
قبل تلف^(٣) ، فتكون روائده^(٤) بمشري حيث لا حذر أو تحير وحده ، ويلزم
المانع بحيره^(٥)

(وسقط الثمن) أي لم يُقص ، ووجب ردّه إن قص ، لغوات التسليم^(٦)
بمستحق أو لعقد فطل^(٧) ، كما لو تعرض في عقد انصرف قبل القبض

قبل استثنى من طرده^(٨) وصعته بين يديه عند امتناعه ، ويردّه أن ذلك
قص له ، كما مر^(٩) ، وإحالة أبي المشري الأمة ، وتعجير مكاتب بعد بيعه

(١) أي : الفرق المذكور . انتهى ع ش . (ش : ٤ / ٣٩١)

(٢) أي وفوح لبره وما بعده انتهى (ع ش : ٤ / ٧٨)

(٣) الأولى : حذف لفظة : (التحير) . (ش : ٤ / ٣٩٥) .

(٤) قوله (قبل تلف) محو بالامساح والانتفاع على السارح (ش : ٤ / ٣٩٥)

(٥) أي لحداده قبل الامساح انتهى ع ش (ش : ٤ / ٣٩٥)

(٦) قوله (بحيره) أي إن مات بعد امسح قبل قصه كردي

(٧) بميل صور المير (امسح بيع وسقط الثمن) (ش : ٤ / ٣٩٥)

(٨) أي : العقد . (ش : ٤ / ٣٩٥)

(٩) قوله (من طرده) أي طرد العاصه هي المبيع قبل قصه إلح ، والتدكير باعتبار
ما ذكر كردي عبارة اشرواي (٤ / ٤٩٥) قوله (من طرده) وهو أنه من تلف

المبيع قبل القبض . . امسح المبيع . . إلح . انتهى ع ش .

(١٠) قوله : (كما مر) وهو قوله : (حصل البعض) . كردي

سيئاً لسيئته ، وموت مورثه^(١) البائع له^(٢) .

ويؤذنه^(٣) فصل المشتري واحد في الثلاث حكماً وهو كذب ، على أنه بائني^(٤) في لأحد من^(٥) ما يظن وروده من أصلهما

ومن عكسه^(٦) فصل المشتري له^(٧) من البائع ودبغة بأن كان له^(٨) حقاً بحسن فسخه بده كسبه بده البائع ، كما صرحوا به ، ويؤذنه أنه لا أثر بهد نفسه^(٩) ، ومن ثم كان الأصح بده حسن البائع بده^(١٠)

ووقع بمرر كشي في هذه^(١١) آخر (لودبغة) ما يحدف ما ذكر فيها^(١٢) ، وكأنه سهو وإن أقره شيخنا عليه ثم^(١٣) .

وما هو قصة^(١٤) المشتري في دس حذر البائع وحده فسخه حسنة كهُو بيد البائع ، فيفسخ العقد به ، وله^(١٥) ثمه ، وللبائع عليه مثل المشتري وفيه غيره يوم

١ بي موت المشتري هاشم (ك) قوله (وموت مورثه) أي المبرق تركته ، أما غيره فمعي أن يحصل البض في قدر حصته دون ما زاد عليها (خ ش ٧٩/٤)

(٢) أي : للمشتري - هاشم (ك) .

(٣) مؤذنه (بأني في لأحد من) أي قرباً بده (ولا يصح بيع ببيع بل قصة) كردي

(٤) هاشم قوله (ومعبر مكاتب) إلخ ، وقوله (وموت مؤذنه) إلخ هاشم (و)

(٥) وهو أنه إذا سلف بعد لفصل لا يصح له ، بل يكون من صعد المشتري المهرج ش . (ش : ٣٩٦/٤)

(٦) أي : المبيع - هاشم (ك) .

(٧) أي : للبائع - (ش : ٣٩٦/٤)

(٨) أي : لأنه لم يبيع عن بيع ، وقد مر أن المبرق بعض موقع عن البيع (ش : ١٩٦/٤)

(٩) أي : بعد القبض المشتري له ودبغة . (ش : ٣٩٦)

(١٠) أي : في مسألة القبض ودبغة (ش : ٣٩٦/٤)

(١١) وهو قوله : (فسخه في يده...) إلخ - (ش : ٣٩٦/٤)

(١٢) أسس المطاب (٢٠٩/٦) .

(١٣) عطف على قوله (فصل المشتري) إلخ (ش : ٣٩٦/٤)

(١٤) أي : للمشتري - (ش : ٣٩٦/٤)

البيع . ويُردّ أن يبيعه حينئذٍ ، ولم يوجب له البيع في البيع بعد
البيع^(١) وقبل البيع .

ويؤيده^(٢) ما فيهم لأنه يبيعه بعد البيع ،
بعد البيع ، فالمراد^(٣) بقاء يده ، وهو أصالة ، ليعرضهم في
يده ، يبيع المشتري بده بعد فسخه كقوله يبيعه المشتري

وخرج ما وحده ، ما هو بغير أو المشتري فلا يفسح بل يبقى الخيار ،
ثم يبيعه عزم الثمن ، وإلا

فخرج مع عصر وسنة فوجد حملاً ففاد الدائع بغير عندك ، وهو
المشتري بل عندك صدق الدائع ، كما رخصه الشرح^(٤)

فإن بعضهم والصورة أن العيصر مُشاهد ، وأنه أقصه بده موكو عيه
بعد مُصنعي ربي يمكن فيه تحمزه

وقياسه أنه لو اشترى نحو ربي ثم أفرغه سائع في إبانته^(٥) بأمره فوجد به
فأرة سنة فدل هي فيه هل إفرغه ، وقال الدائع بل هي في طريقك صدق
الدائع

(١) وهو يمكن للمشتري من نصرة في البيع (ش ٤ : ٣٩٦)
(٢) قوله (في البيع) أي بيع المشتري وبعده ، قوله (بعد البيع) أي بعد بيعه خيار
البائع . (ش : ٤ : ٣٩٦) .

(٣) أي : الرد . (ش : ٤ : ٣٩٦) .

(٤) في (ب) و (ب) و (ج) و (د) و (ر) و (ع) و (هـ) (والمراد)

(٥) قوله (هذا) وقوله (في هذه) أي في مسألة لبعض في رسم حار سائع وحده (ش
٤ : ٣٩٦)

(٦) أي في قوله (وما يوصيه بمشتري) . (ش ٤ : ٣٩٦)

(٧) روضة الطالبين (٣ / ٢٣٤) ، الشرح الكبير (٤ / ٣٨٠) .

(٨) أي : المشتري (ش : ٤ : ٣٩٧) .

١٠ قوله : « من عي الضمان » لم يبرأ في الأظهر وهم بعدم المحكمة

لا لئلا يبرأ من بصدقه بطلان البيع أيضاً ؛ سحبه بها قبل تبين أو معه ، لأن بطلان المانع إذا حصل في قضاء بغيره ، ثبت له حكم القبض حره حره ، من خلافه له ، ذكره الإمام^(١)

١١ قوله : (أو معه) صعب^(٢) ، بل الأصح أن حصل بيع البيع في طرف مشري بعد مرده له غير قصير له ، لأنه لم يستول عنه

ومن ثم له بصفة^(٣) أيضاً في : أعزني طرفك واخمس البيع فيه ، ولا بضمن بيع تصرف ، لأنه استعمدة في ملك المشتري باده

ومن ثم صفة التملك له في بغير ذلك ؛ لأنه استعمله في ملك بعه

(ولو أراه المشتري عن الضمان لم يبرأ في الأظهر) لأنه إبراء عما لم يجب ، وهو باطل وإن وُجد منه^(٤) (ولم يتغير الحكم) السابق^(٥)

وفائدة هذا^(٦) - خلافاً لمن رعم أنه لا فائدة له مع ما قلناه^(٧) - ففي توهم عدم الاعتصاح إذا تلف ، وإن الإبراء^(٨) كما لا يرفع الضمان لا يرفع البيع بالتلف ، ولا المانع من التصرف

- (١) قوله : (في قضاء بغيره) أي هو له بحوي به كردي
- (٢) بهايه المطلب في فريضة الطهارة (١٦٣/٦) .
- (٣) قوله : (صعب) ويرد منه ضعف جواب لإمام بالأدب كردي
- (٤) قوله : (ومن ثم لم يبرأ) أي من أجل عدم الاستيلاء به بضم المشتري طرف بيع ، كما لا يحصل العوض كردي
- (٥) وهو العقد ، (ع ش : ٨٠/٤) .
- (٦) قوله : (السابق) وهو من نصف (بفسح البيع) كردي
- (٧) قوله : (وفائدة هذا) أي قوله : (ولم يتغير الحكم) ، كردي
- (٨) أي قوله : (لم يبرأ) . (ع ش : ٣٩٧/٤) .
- (٩) قوله : (أو - لا) ، (ع ش : ٣٩٧/٤) عظمه على (عي) لا على (بوهيم) أو (عدم) فتأمل . (ع ش : ٣٩٧/٤) .

وإنلاف المشتري فقص إن علمه ، وإلا فقولان

(وإنلاف المشتري) الأهل : نبيع حراً أو شراً ؛ يعني : المالك وإن لم
 تشر بعهده ، لا وكسه^(٢) وإن تشر ، بل هو كالأحیی وإن أدن له المالك في
 المصير ، وإنلاف فله بدده (فقص) له (إن علم) أنه المبیع ولم یكن
 بعارضی^(٣) بیخه

محرم : قتله لردته أو نحو تركه للصلاه أو رماه ، بأن رمی دمیاً^(٤) محصاً ثم
 حارب ثم أرق ، أو قطعه الطریق^(٥) وهو إمام^(٦) أو دابة ، وإلا^(٧) كان
 فاصداً ، لأنه لا یخوڑ له ، لما فيه من الاضات علی لإمام^(٨) ، فلا یطر لکونه
 مهدر

وقتله بصلبه^(٩) علیه ، أو لمروره بین یدیه ، وهو نصبی بشرطه^(١٠) ، أو
 لقتله مع بعة أو مرتدین ، أو قوداً فهو^(١١) في هذه الصور كلها غیر قصی عدم
 أنه لمبیع أو حهل^(١٢) ، لأنه لما تنفع بحق كان تنفع واقعاً عن ذلك الحق دون
 غیره .

(وإلا) یعلم أنه لمبیع وكان یحرق أيضاً (فقولان) في أن إنلافه فقص

- (١) سندکر محرمه بقوله (أما غیر الأهل) إلخ (ش ٤ / ٣٩٧)
- (٢) أي : ولا ولیه ، من أب أو جد أو وصی أو قیم ، فلا یكون إنلافهم قصاً (ع ش ٤ / ٨٠)
- (٣) أي : كصیال أو استعفاء المشتري الفصاح (ع ش ٤ / ٣٩٧)
- (٤) قوله (دمیاً) إلخ حال من فعل (رمی) (ش ٤ / ٣٩٧)
- (٥) قوله (أو قطعه الطریق) عطف علی (رده) کردي
- (٦) وقوله (وهو) أي : المشتري (إمام) راجع إلى جميع صور لقتل کردي
- (٧) أي : إن لم یکن المشتري إماماً ولا نائباً (ش ٤ / ٣٩٧)
- (٨) الآبیات : نسو إلى الشيء دون اثنین من یومر : محار الصحاح (ص ٣٥١)
- (٩) عطف علی قوله (فله برده) والأولی أو لصلبه (ش ٤ / ٣٩٧)
- (١٠) أي : المذكور يدفع النار ، ویحمل أنه اجمع لصلب أيضاً (ش ٤ / ٣٩٧)
- (١١) أي : إنلاف المشتري . (ش ٤ / ٣٩٧-٣٩٨)
- (١٢) قوله (أو حهل) لا یجزم مع المر (ش ٤ / ٣٩٨)

تَأْكُلُ الْمَالِكُ طَعَامَهُ الْمَعْصُومِ صَنِفًا

و بعد از آن

أو لا ؟ (محمد ك) الفولبي في (أكل المالك طعامه المعصوب) حار كونه
 صبيّاً ، ثم صب حارلاً أنه طعامه ، أظهرهما أنه يصير قديماً ، تعديماً
 للعاشرة ، فكداها أيضاً .

وفي معنى بلاقه ، كما مر ، ما لو اشترى أمة فأخضعها أو عبدها ، أو سبدها ، أو
مكاتبه ، أو وارث من مورثه شيئاً ، ثم عثر المكاتب " أو مات المورث
ت عداً لا هو " كعبير المكلف ببلاقه نسي قصداً ، بل ينسخ به العقد
ويبرئه بده . ومعنى السبع رذئته بوجه إن قصده

(و بعدہ اب اٹلاف الداع) المسیح قبل قصہ او بعدہ وهو مسد^(۵) ؛ کأن
 کأن سانع حسن^(۶) ، ومن ابتلاہ بحو بیعہ^(۷) ذلما لمن تعذر استردادہ منہ^(۸)
 کتبہ اربع ، ومرت أنه یصلح^(۹) فکذا ہا ؛ تعذر الرجوع علیہ^(۱۰) فبیعہ ؛
 لأنه مضروب عنہ بالشمس ، وردا ۱۱۵۵ سقط الثمن

وبن السوي مائة^(١) لم يترمه بها أجرة^(٢) ، لصعب منك المشتري وكونه

(۱) قوله (کما مر) أي بعد قول المصنف (رسالة لنس) كبردي

(۶) قویہ (۱۰۰۰) عطف علیہ المصیر المتبر فی (بواشری امة) (س ۳۹۸/۱)

(٣) أي : عظم المكاث بقصه . هامش (ك)

(١) أو : « مشترى العبر لأهل » ، كان شراءه له وبه و بعه هو ، وفي نسخة مشربة محوّر
سهر ع ش . (غش : ١ / ٣٩٨) .

(٥) أي أو من جهة الوديعة : كما مر (ش : ٣٩٨/٤).

(١) (م) (ب) (ت) (ث) (ج) (د) (ذ) (ر) (ز) (س) (ع) (هـ) (ح) (خ) (ط) (ظ)

(۷) قوله (محو بيعة) أي: بيعة العاصد، كبردي.

(۸) وصیر (م) ورحم الی (م) ، گردی

$$(3.2-3.3) \quad (4)$$

(١٠) آی : السامر . (خبر : ٣٩٨/٢)

(١١) أي: كان استعمله الناس قبل القصر. (ش: ٣٩٧/٤)

والأصهر أن يلاف لأجنبي لا يفسخ ، بل يتحيز المشتري بين أن يُجرم ويُعزم الأجنبي ،

من صحت سابع ، وتربلاً للمنافع مربة العس التي لو أنقضها لم تفرقة قيمتها
 وبعد ذلك المشتري الفوائد العائدة به سابع قبل القبض ، لأنها أعيان
 محسومة مستغنية فلا سعة فيها لغيرها ، فادفع ما أصاب به الأذرعى هـ

(والأصهر أن يلاف الأجنبي) المتمزم بغير حق للمبيع في عمر عقد الثمنا وإن
 أد له نتائج أو مشتري فيه ؛ بعدم استمرار ملكه^(١) ، أو كان^(٢) عند اللوائح
 ولو بده أو للمشتري بكن بغير إده ، والفرق^(٣) شدة تشويق الشارع لبقاء
 المعهود (لا يفسخ) البيع ؛ لعدم بدل المبيع مقامه

وإما انفسحت الإحارة بعصب المص إلى انقضاء المدة ؛ لأن الواجب^(٤)
 ثم^(٥) المان ، وهو من غير حسن المعهود عنه^(٦) عدم بقاء مقامه ، بخلافه هنا

(بل يتحيز المشتري) على الراجح^(٧) ؛ لغوات العين المفصودة (بين أن
 يتحيز) وحسب في رجوعه للمفسخ خلاف ، والأوخذ به نعم^(٨) (ويعزم
 الأجنبي) البدل

(١) أي : الإنلاف . (ش : ٢٩٩/٤) .

(٢) أي : أحد المتبايعين . (ش : ٢٩٩/٤) .

(٣) أي : الأجنبي . هامش (ك) .

(٤) حيث لم يبق بعد لبيع بغير لادن ، حتى إذا كان بالادن كان كونه له ؛ ففسخ (سم : ٢٩٩/٤)

(٥) أي : على الأجنبي . (ش : ٢٩٩/٤) .

(٦) أي : في خصه العين المؤجرة . (ش : ٢٩٩/٤) .

(٧) قوله (من غير حسن المعهود عنه) لأن المعهود عنه هو بصفته ثم كردي

(٨) راجع إلى السهل الصحيح في خلاف الأشاح ؛ مسألة (٧١٨)

(٩) لمن هذا يعني على ما اعتقده ؛ من أن يتحاز على الراجح ؛ ما عسى من عمله فيجاء برملي ؛
 أي : من أنه على عموم القياس عدم جوعه بفسخ ، فيأمل (سم : ٢٩٩/٤)

أو يفسخ ويعزم النافع الأجنبي .

أو يستعمله . عنده أكثر في حيز (س) بمعنى ١ . لا يفسخ
بذلك على نفسه ٢ . مذكورة بوضع (س) (يفسخ) وحسب تقدير مفسخ
ببيع ليس يفسخ بغيره بغيره انفس ١ . بطريق مر ٢ . خلاف بعض الشارحين
(ويعزم النافع الأجنبي) البذل .

ما يوافيه من ١ . بطريق مر في مشيوي ٢ . وهو حيزي . فكلاهما
و ما يوافيه من ١ . يفسخ به بغيره ٢ . تعدد النافعين وسد لا يقوم بمداحه
وه

و خلاف عجمي يعتمد بحتم طاعه امره وغير معتبر . كإتلاف موه من نافع
ومشتر وأجنبي (٥)

تسبه ١ . بغيره ذاته مشتر لا بغيره . تلافها ٢ . يفسخ ٣ . لتقصير النافع
فمن موه . تلافه ٤ . أو بضمه ٥ . لكونه معها أو قصر في حفظها ٦ . لم يكن
فص ٧ . لا يفسخ به بل يفسخ ٨ . فإن فسح طاعه النافع بها أتلفته ٩
تقصيره

(١) أي لفظة . (أو) (ش : ٣٩٩/٤)

٢ . قوله (غير موه) أي من قوله (أو بضمه) كقوله (أو بضمه) وقال الشرحي
(٣٩٩/٤) (أي : بقوله : «مخرج قوله لودته... إلخ» .

(٣) أي . في إتلافه . (ش : ٣٩٩/٤) .

٤ . قوله (أو بضمه) أي (أو بضمه) (ش : ٣٩٩/٤)

٥ . أي يفسخ في أو . ويحصل بغيره في الثاني . ويحرم في الثالث . اذع شر (ش :
٣٩٩/٤)

٦ . قوله (أو بضمه) أي . بأن لم يكن معها . وكان تلافها في زمن لم يعد حفظها فيه
(ش : ٣٩٩/٤)

٧ . قوله (أو بضمه) أي (أو بضمه) (ش : ٣٩٩/٤)

٨ . جمع . افسح . في إتلافه . لأشباح . مسانه (٧١٩) . والخلاف في حقه بضمه ٩
لكونه معها . إلخ

ويعيب قبل القبض فوضيعة . . أحده نكّل الثمن .
ولو عتق المشتري فلا خيار ،

أو دأته المبيع المبيع مصدق ، لأنه كبرلافه إن كان متعريطه ، وإلا
فكلافة .

(ولو يعيب) المبيع (قبل القبض) دفعه سماعه (فوضيعة) المشتري
(أحده نكّل ثمن) كما لو كان يعيب العقد ولا أرض به ، لقدارته على
الفسخ

وفهم من قوله (فوضيعة) ما قدمه^(٢) ، من أن له الخيار

وسحير ألف بمصعب المبيع وإياه ، ووجد نكاح للمبيع^(٣) ، ولا يبي

(ولو عتبه المشتري فلا خيار) له : بحصوله بعهده ، بل ينتفع به ردّه لو
ظهر به عيب قديم ، كما مر^(٤) ، ويصير قاصداً لما أتت به فيستمر عليه حصته من
ثمن ، وهو ما بين قيمته سليماً ومعيباً^(٥) ، هذا إن ائتمن ، فإن سرت الجناية
بفسخ استمر عليه الثمن كله

وفارق^(٦) تعيب المتأخر^(٧) ، وجث الروححة^(٨) بأن هذا^(٩) مرثل مرثلة

(١) أي : يفسد إتلافها أو لا . (ش : ٤٠٠/٤) .

(٢) قوله : (ما قدمه) أي : في أوائل خيار النكاح وخيرها . كردي

(٣) قوله (ووجد نكاح للمبيع) بأن يقول قبل القبض ليس المبيع هد ، تعدد قصه حداً ، كما
في الآس ، فإن الأمر في وفي فسحه بمجرد التحديد من غير حلف وقعه إذا علب على طه
أنه لا يحلف . كردي

(٤) قوله (كما مر) في تقرير الطبع الرائد على الحاجة . كردي

(٥) أي : به ما بين إيج وبوك قصه سبباً ثلاثين ، ومقطوعاً عشرين اسعر عليه ثمن
التمن ، أو سلباً سبعين ومقطوعاً عشرين اسعر عليه ثلثاء (ع ش : ٨٤/٤)

(٦) أي : يعيب للمشتري جث لم يحير بدئك (ش : ٤٠٠/٤)

(٧) قوله (وفارق تعيب المتأخر) أي : لتأخر كردي

(٨) (وجث بروحه) أي : جنه ذكر روحها فبدلها بعد كردي

(٩) أي : تعيب المشتري . (ش : ٤٠٠/٤)

والأحسي والحدري والحدري عزم لأحسني لأرض
والحدري عزم والحدري ثبوت الحبار

انقص : لوقوعه في ملكه ، ودائلك لا يُحتج بهما ذلك
(أو) منه ، لأحسي ، وهو أهل للاستروم بمرحوق^١ (فالحبار) عزم
مرحوق^٢ رتب المشتري ، لكونه مضمونا^٣ على الدرع
والحدري عزم لأحسي ، للمشتري^٤ (الأرض) لأنه الأحسي لكن بعد
فسخ البيع لأنه ، نحور بلفه يد سابع ففسخ البيع ، فله ماوردني^٥ .
وعرض بما فيه نظر^٦ .

ولم يراد بالأرضي في الرقبي ما يأسى في (سديت)^٧ ، وفي غيره ما ينقص
من فسخه ، ففي يد من نصف القيمة لا ما ينقص منها ، بل مع بصر عاصم .
ولا ريب في أكثر من نصفها وما ينقص منها

(ولو عه السانع فالمذهب ثبوت الحبار) على الرحي^٨
للمشتري ، وهذا معقول عنه^٩ ، لأنه إما كالألف أو إتلاف الأحسي ، وكل

(١) وقوله : (مع حق) متعلق بقوله : (أو عيه) ، كروي .

(٢) جمع : سحر ، صح في خلاف الأشباح ، مسأله (٧١٩)

(٣) تعليل لثبوت الحبار بلا قيد التراخي ، (ش : ٤٠١/٤)

(٤) كلمة : (للمشتري) زيادة من (ب) و(ج) و(د) و(هـ)

(٥) المحاري الكبير (١٩٨/٦) .

(٦) قوله : عرض أي ما فيه ماوردني ، وانعصر من الرقبي ، كما في : (سديه) ، فاع
ش قوله : (وما عرض به الرقبي) ، إلح أي من أنه يلزم هذا عدم يمكن سانع من
المصداق بفسخ ، وبه لا يصح البيع قبل الفسخ لا يمكن واحد منهما من لفظه ، وقوله
(أنه نظر) وجه النظر أن وجه عدم عطائه المشتري قبل الفسخ حتمال بلف المؤدي
لأعاج بعد ، وهذا معقول في بيع الأحسي وعه انتهى (ش : ٤٠٠/٤)

(٧) في (٩٠٥/٨)

(٨) راجع : سهل صح في خلاف الأشباح ، مسأله (٧١٩)

(٩) أي ثبوت الحبار ، لا بعد كونه عزمي للرحي بدليل ما علق به (سم : ٤٠١/٤)

لا يبرره

ولا يصح بيع مبيع قبل قبضه .

مهما ثبت خبر

فقله (سذهب) اما هو في قوله (لا العريم) جاء على الأصح أن
بعده لا لا لا كعمل الأجنبي ، فإن شاء المشتري فصح ، وإن شاء أحرر
بجمع شئ . لَمَّا مَرَّ^(١) ، ٥١.٥٤ 21

(ولا يصح بيع المبيع قبل قبضه) اجتماعاً في الطعم ، ولحدث حكيم بن
حريم بن حبيب : يا ابن أبي لا تبهر شيئاً حتى تقبضه^(٢) .

وعلقه صعب المالك : لا يباحه تلفه ، كما مرَّ^(٣) . وقيل اجتماع
صاحب على شيء واحد ، ولو صح ، بضمه لمشتري أيضاً فكيف قبل قبضه ،
فيكون مضموناً له وعليه

وخرج به المبيع (روائده لحدثه بعد العقد فصيح بها : لعدم صحابه ؛
كما مرَّ^(٤) ، ويمتنع التصرف^(٥) بعد القبض أيضاً إذا كان الحارر لئلا أو لهما ؛
كما علم مما مرَّ .

ولا يصح - خلافاً لمن رعمه - ورود الإحدى من أبي المشتري لأمه^(٦) قبل

(١) أي : لأول مضى ، والثاني على لأظهر (ش ٢٠١/٤)

(٢) قوله (لا يبرره) أي : بعد مره (بكل الشئ) كردي عن الشراعي (٢٠١/٤)
(قوله : لَمَّا مَرَّ أي : لفتوته على المبيع) .

(٣) أخرجه بن حبان (٤٨٩٣) ، وأبو داود (٣٥٠٣) ، ولرمذي (١٢٧٦) ، والسي
(٢٦١٣) ، وسنن ماجه (٢١٨٧) ، وندرجي (٦٠٦) ، ولهمي في : سن الكبر
(١٠٧٧٩) ، وأحمد (١٥٥٥٠) ، وطرقي في : المحرم الكبير (١٦٥/٣)

(٤) في (ص : ٦٠٣-٦٠٤) .

(٥) وقوله : (كما مر) أي : أول الباب . كردي .

(٦) قوله : (ويمتنع التصرف) أي : في المبيع . كردي .

(٧) أي : لمري (ش ٢٠١/٤)

مصر ذات ... سائر حيث لا بد من بقائه المقتضى فيه "
ولا يجوز ... ث ... واستند فيما اشترط من مكانه فمحرم بقبضه ، أو
مورثه ، ولا وارث له غيره ، فمات قبل قبضه ، فعوده له " بسحقه ونحوه ،
فلم يملكه بالشراء .

ولا يبيع العبد من نفسه ، لأنه عقد عتاقه .
ولا قسمه . ذات ... كان كذا سعة إلا أنها ليست على قواسم البيوع ، لأن
بعضها غير معبر فلا يُعبرُ بقبضه ، كالشفعة

والأصح ... سعة للمانع كغيره (عموم الهي السابق) ، ولعدمه
الأولى (٨) ، ومحل الخلاف : إن باعته بغير حسن الثمن أو بزيادة أو نقص أو
تفاوت صفته ، ولا : بأن باعته بغير الثمن أو بمثلته إن توافقت ، أو كان في
دفعته (٩) فهو باعته بنقد اسع على المعتمد

- (١) وقوله : (لأنها) متعلق بـ (لا يصح) . كردي .
- (٢) وصغير (هـ) يرجع لـ (ملك الأب) . كردي
- (٣) قوله ... لا يجوز ... (بيع عصف عن (الاحمال) أي ... ولا يصح ورود عود
نصرف ... إلخ كردي .
- (٤) قوله ... (عصف عن قوله (مكانه) (ش ٤٠١)
- (٥) قوله (يعود) معبر به وعده له كردي أي ممنوع بغيره (ولا يعود صرف)
إلخ وعده له
- (٦) قوله (لا يصح عدا) ... قبل القبض ، قوله (ولا قسمه) أي معطوفان عليه - أي
على (الاحمال) - كردي
- (٧) السابق أي في الحديث
- (٨) قوله (باعته) أي ... هي صنف الحديث كردي
- (٩) صورة ذلك ... عداً مثلاً ... مثلاً في دمه ثم يسهه قبل قبضه عداً يبيع بدينار في دمه .
والصحيح ... كذا في دمه ثم يسهه قبل قبضه له بدينار في دمه أو يسهه عداً ما دفعه به
ووضع (عداً) وعلى كل من يصور بين يدها ... باعته بمثل ما في دمه ... سعي
بغيره . (ش ٤٠٢ / ٤)

وإن الإحارة ، ورهن ، وبيع كبيع .

ورعهم أن الصحيح مراعاة لفظ في بيع لا أنمضي غير صحيح ، بل دارة
تراغون هذا ، ودارة تراغون هذا ، بحسب استدراك

(و) الأصح (أن الإحارة) للبيع (والرهن . والهبة) والصدقة ،
والإفراض به (كبيع) سنة على معنى لأول^(١) ، وكذا حقه نحو صداق ، أو
عوض جليح أو سلم ، وسنة فيه والإشراك^(٢)

وأفهم إطلاقه مع الرهن أنه لا فرق بين رهنه من استع وعمره ، وهو
ما اقتضا كلاء ، بروضة ، وأصلها^(٣) أيضاً^(٤) ، لكن ندي بقية السكتي عن
الصن وغمدته هو ومن سنة أن محلل معه من النافع إن كان بالنس حيث له
حق الحسب ، لا لا فائده في الرهن ، لأنه محمول بالنس ، وإلا جار

وقضية قولهم (وإلا جار) صخته به غير نفس وإن كان له حق
لحسب ، وقضية العلة^(٥) خلافه ، وهو الأقرب^(٦)

وخرج به إحارة المبيع (إحارة المستأجر هل قصه ، فإنها صحيحة لكن
من المؤخر فقط ، لأن المعمود عليه فيها المانع ، وهي لا نصير مقبوضة بقص
العين ، فلم يؤثر فيها عدم قبضها .

(١) أي للفظ وهو الأكثر ، كما لو قال بعتك هذا ثمن لا بعدد بعتاً ولا به على
الصحيح . معي . (ش : ٤٠٢/٤)

(٢) أي للمعنى ، كما لو قال بعتك هذا ثمن بكذا بعدد بعتاً على الصحيح معي
(ش : ٤٠٢/٤)

(٣) وقوله (على المعنى الأول) أيضاً أراد به ضعف بعتك كردي

(٤) قوله (وأصلها) و (الإشراك) معطوفان على (حقه) كردي

(٥) روضة بطن (١٦٧/٣) ، اشرح نكير (٢٩٥/٤)

(٦) قوله (أيضاً) حقه أن بعدم ويدكر عقب (وعمره) (ش : ٤٠٢/٤)

(٧) قوله (وقضية العلة) وهي قوله (لأنه محمول بالنس) كردي

(٨) رجع ، السهل المصالح في خلاف الأشاح ، مائة (٧٢٠)

وَأَدِ الْإِغْثَاقَ بِحِلَافِهِ

فَإِنْ قُبِلَتْ قِصَّةُ الْعَلَّةِ^(۱) صَحَّتْهَا مِنْ عَرِ الْمَوْحَرِ أَيْضًا قُلْتُ م
ذَكَرْتُ^(۲) مِنْ حَبِّ مَدَنٍ قِصَصَ الْمَنَافِعِ الْمَرَادُ بِهِ بَقِيْ إِمْكَانِ قِصَصِ الْحَقِيقَةِ^(۳)
بَصَرِ بَحْتِهِمْ - كَرْدِي فِي (السُّمِّ)^(۴) - بِأَنَّ قِصَصَهَا^(۵) يَقْصُصُ مَحْتَهَا ، وَلِقُوَّةُ
حَدِثِ مَوْحَرٍ^(۶) - تُشْرَطُ فِيهِ هَذَا الْقِصَصُ التَّغْدِيرِيُّ ، بِخِلَافِ عَرِهِ^(۷)

(و) الْأَصْبَحُ (أَنْ لِّإِغْثَاقَ بِخِلَافِهِ) يَصْبُحُ وَإِنْ كَانَ لِلدَّاعِ حَقٌّ مَحْسُوسٌ
بِقُوَّتِهِ ، وَمِنْهُ لَاسِيْلَادُ وَالْمَدَسُزُ ، وَلِتَرْوِيْعُ وَانْقِسَمَ^(۸) ، وَإِبَاحَةُ بِحَوِ طَعْمِ
شُرْطَةِ حَرَافٍ مَقْصُورَةٍ ، وَتَوَقُّفٌ مَا لَمْ يُقْلَ^(۹) تَوَقُّفُهُ عَلَى الْفِعْلِ^(۱۰) ؛ لِأَنَّهُ حَبْسٌ
كَسْبِ ، وَفَرَقَ بَيْنَ إِسْحَاقِ الصَّدَقِ^(۱۱) ، بِأَنَّهُ تَمَيُّزٌ بِخِلَافِهِمَا

لَا الْكِبَاةُ^(۱۲) ، بِدَيْسٍ لَهَا قُوَّةُ الْعَتَقِ ، وَلَا الْعَتَقُ عَلَى مَالٍ^(۱۳) ، لِأَنَّهُ بَيْعٌ ،
وَلَا عَلَى كَهْرِهِ عَرٍ ، لِأَنَّهُ هَبٌّ ، وَيَكُونُ قَدَمًا بِحَوِ الْعَتَقِ وَالْوَقْفِ ، لَا بِالدَّسِيرِ

(۱) وَبَعْدَهُ فِي قِيَمَةِ قِيَمَتِهِ قِيَمَتُ قِيَمَتِهِ (لَا الْمَعْمُودُ عَلَيْهِ) (بَحْ كَرْدِي

(۲) وَتَوَلَّوْهُ مَرَادُ مَدَنٍ ، حَبِّهِ (الْمَرَادُ بِهِ بَقِيْ) (بَحْ كَرْدِي

(۳) فِي (۱۳/۵)

(۴) وَتَوَلَّوْهُ (أَنَّ قِصَصَهَا) أَرَادَ بِالْقِصَصِ التَّغْدِيرِي كَرْدِي

(۵) مَعْنَى قِيَمَتِهِ - بِأَنَّهُ قِيَمَتُهُ ، وَغَلَّةُ مَعْدَمَةٍ عَلَيْهِ (ش ۱ : ۱۰۲)

(۶) أَيْ : غَيْرِ الْمَوْحَرِ . (ش : ۱۰۲/۴) .

(۷) أَيْ : قِسْمَةُ غَيْرِ الرَّدِّ . (سَم : ۱۰۲/۴) .

(۸) قُوَّةُ (مَا لَمْ يَلَمْ) (بَعْدَ) فَعْلٍ مَحْذُورٍ ؛ أَيْ : سَمَ فَعْلٍ أَحَدَ تَوَقُّفِهِ ، أَيْ : تَوَقُّفُ التَّوَقُّفِ عَلَى
الْفِعْلِ ؛ مَا كَانَ عَلَى حَقِّهِ . كَرْدِي .

(۹) رَاجِعٌ إِلَى مَعْنَى الْمَصَاحِفِ فِي خِلَافِ الْأَشْبَاحِ مَسْأَلَةُ (۷۲۱)

(۱۰) قَوْلُهُ (وَأَدِ الْإِغْثَاقَ بِحِلَافِهِ) أَيْ : فَرَقَ التَّوَقُّفَ وَالْإِبَاحَةَ بِحَوِ الْعَتَقِ بِبَيْنِهِمَا صَحْبَانِ قِيَمَتِ
الْقِصَصِ بِخِلَافِهِ . كَرْدِي

(۱۱) وَتَوَلَّوْهُ (لَا الْكِبَاةُ) عَطْفٌ عَلَى (لَاسِيْلَادُ) أَيْ : بَقِيْ مِثْلَهُ لَكِنَّهُ كَرْدِي

(۱۲) وَتَوَلَّوْهُ (وَلَا يَحِبُّ عَلَى مَا) عَطْفٌ عَلَى (لَا الْكِبَاةُ) كَرْدِي

والشمر الثمين كالمبيع ، فلا بيعه التام من قبضه
وله بيع ماله في يد غيره أمانة ، كوديعة .

والأشياء بعدد ، كـ : كـ : قطعة ، التام بغيره قبل قبضهم له .

(واسم المبيع كالمبيع) في جميع ما مر منه " ، ومنه فساد الصرف قبل قبضه المذكور صحت في قوله (فلا يسمه التام) يعني لا يصرف فيه ، كما مره أصبه " (قبل قبضه) لا من المشتري إلا في نظير ما مر من " (بيع المبيع لبايع ، ولا من غيره ، نعموه انتهى ") ، ولما مر من العيش " (٧)

وكل غير مضمون في عقد معاوضة ، كأجرة وعوض صلح عن مال أو دم ، وبذل خلع أو صداق . . كذلك (٨) .

(وله بيع ماله في يد غيره أمانة ، كوديعة) وألحق بذلك ما أقره سلطان لجندي ، أي بميكاً ، كما هو واضح ، فله بعد رؤيته بيعه وإن لم يقبضه ؛ وهذا صحيح " ، نص عليه " (٩) ؛ ومن ثم ملكه " (١٠) بمجرد الإفراز .

(١) وهما الترويع والقبضة . (ش : ٤٠٣/٤) .

(٢) وقوله (وكذا الطعام) متداوياً ، أي ومثل لغير الطعام . بيع كردي

(٣) أي من أول لابس من هذا ، كما قدم هو ديت في أول لابس بموته (ومثله ما يأتي في الشمر) انتهى (وشيلبي : ٨٧/٤) .

(٤) المحرر (ص : ١٤٨) .

(٥) (من) يسمي (في) ، أول لابس ما مر (ش : ٤٠٣/٤)

(٦) قوله (نعموه انتهى) أي عن بيع ما لم يقبض كردي من تحريكه في (ص : ١١١)

(٧) هذا صحيح بحدوث ، وهو الذي صحس (ع ش : ٨٧/٤)

(٨) قوله (كدب) حر فو به (وكل غير) (بيع) أي لا يصرف فيه من قبضه (ش : ٤٠٣/٤)

(٩) وفي (ب) و (ت) و (د) ، (بالجندي)

(١٠) الأم (١٤٦/٤)

(١١) وفي (س) والمطروحات : (يملكه) .

وَكَذَا غَارِيَةً وَمَاخُودٌ مَسْنُومٌ

بقرته ما قبل على ما ذكره في نسخة لأخيه ، أو حمل هذا على ما إذا تصرف فيه
بغير الإبدال^(٢) .

وبما حذر في معنى غيره مثلاً ، فإنه لا ينفذ^(٣) ، لأن المستأجر له ليس
عبد^(٤) حتى يستحق حسن من لأجله ، بخلاف نحو الصنع^(٥) فإنه غير مناسب
لأجله .

وكذا أنه يقع ما به المصنوع على من هو يده صانع يده ، ومنه (غارية^(٦)
وماخود سوم) وهو ما يأخذه مريد الشراء بتمامه أي بغيره^(٧) أم لا ؟ ومصنوع
يقدر على سرعه ، وما رجع إليه بفتح عده ولو بفلاس المشتري ؛ لتتمام المالك
في المذكورات .

ومعناه في لأخيه^(٨) إن أعطى المشتري ثمنه ، وإلا لم يصح تصرف
بائع فيه . لأن للمشتري حصة ، لا مرداد لثمن وإن لم يحفظ فوته
وما أفهمه كلامه ؛ من أن لماخود سوم مصنوع كنه محله ؛ إن ضم
كله ، وإلا ؛ كأن أخذ مالا من ماله أو ياديه لمشتري بصفة ويلف لم تضمن ، لأن
بصفه ؛ لأن الصف الآخر في يده أمراً

(١) شارة من فوته (فلا يجوز تصرفه قبل العمل) انج هامش (ح)

(٢) قوله (بغير الإبدال) ما لا يبدل ، محو ومعدّل كردي

(٣) أي ؛ قبل انقضاء الشهر . (ش : ٤٠٤/٤) .

(٤) قوله (لأن المستأجر ليس عبداً) يستأجر أن يستعمله في مثل ذلك العمل كردي

(٥) أي ؛ بخلاف التصنيع بصفة ؛ لأنه لا يجرى عليه ، ومثله انرياصه (سم : ٤٠٤)

(٦) انج ؛ سهل يصح في اختلاف الأساخ ؛ منه (٧٢٢) وراجع ؛ حاشية لثروني ؛
(٤٠٤-٤٠٥)

(٧) قوله : (أي بغيره) كردي .

(٨) وهي ما رجع به بفتح عده ؛ لكن بدون المساعدة المذكورة في قوله (ولو بفلاس)
انج ؛ لأنه مع فرض أحد لثمن لا يأنى بفتح ؛ بفلاس ، ولو عرج ذلك لم يبدل بالإطلاق
(سم : ٤٠٥)

ولا یصح بیع نفسه فيه ، ولا الاعراض عنه

والحدید حی لا یستدل

(ولا یصح بیع) الثمن الذي في الدمه " نحو (المسلم فيه ، ولا الاعتراض عنه) " قبل قصه بغير نوعه ؛ لعموم انهی عن بیع ما لم یفحص " ، ولعدم استقراره ، فیه معرض " بانقطاعه " للاصباح " أو الصبح " والحیة فی دمه " ان یفصحها عند السدم ، لصیر رأس المال دماً فی دمه ثم یستدل عنه " بشرطه الآتی (۱۰) .

(والحدید - حوار الاستدال) فی غیر ربوی بیع مثله " من حیة " ، صورة " ما شرط فیه من فصل ما وقع العقد به ؛

(۱) قوله (الثمن الذي في الدمه) كسج في دمه اذا عقد عليه بغير عقد السلم ، لأن الصبح مع غيره لا يحزر منه في نفسه ، فتح كونه في دمه أولى ، وفرق بينه وبين الثمن بأنه معرض بانقطاعه بالاصباح أو الصبح - وإن أعيد عقد ، بخلاف ثمن مبيع كودي

(۲) أي ولا يجوز بيعه وعنه من إيعاب (ش : ۴۰۶/۱)

(۳) أي : الذي سبق في الحديث في (ش : ۶۱۱)

(۴) في (ت) و(ر) و(ع) : (يتعرض)

(۵) قوله : (معرض بانقطاعه) أي : بمعلومية ، كودي .

(۶) وقوله : (للاصباح) متعلق بـ (معرض) . كودي

(۷) قوله (للاصباح) أي : على القول بصحبه ، قوله (اصبح) هو المعتمد على رواية زيادي ، انتهى مجيبي . (ش : ۴۰۶/۲)

(۸) أي الاعتراض عن نحو مسلم فيه (ش : ۴۰۶/۱)

(۹) المصاد عن رأس ماله ، انهی منه غيره ، الهبة التي تدفع به ما يراضا عليه وإن لم يكن من جنس المسلم فيه . انتهى - (ش : ۴۰۶/۲) .

(۱۰) قوله (شرعه لاني) أي في المصنوع (فإن استدال) - مع كودي

(۱۱) أي : ربوي . (صم : ۴۰۶/۲) .

(۱۲) قوله (من غير حصة) وإنما قد يكون (من غير حصة) بخلاف من انفعه فيه ، فإن ما هو من حصة لا خلاف في عدم سده كودي وفي (ح) و(ج) و(د) و(ر) و(ط) و(ف) و(ث) و(ز) و(ح) : (بمثله من غير حصة)

(۱۳) وضمير : (لتعويته) يرجع إلى (الاستدال) - كودي .

عن الثوري

ويهدى مسج (أبرأ منه^(١) ، وما أوهمه كلام^(٢) ابن سرفعة من حوار^(٣) فيه^(٤))
عصفاً (أدري^(٥) عن^(٦)) فقد أو غيره الثاب في أدمة^(٧) ولو قل قص
مسج . لكن بعد بروء^(٨) بعد لا فنه^(٩) ، لمحدث الصحيح فيه^(١٠) ، وليس بها
فيه^(١١) غيره

وكانت كل دية مصحوب بمغيب ٢ كأجرة وصدقات وعوص جميع^١

وفارقت^(٩) بنظمي بأنه تفصّد عيبي ، ويحوي الشمس تفصّد ماليه^(١٠) .

(١) أي: تلكهت المذكور. (ش: ١٠٦/١).

(٢) أي: الروي. (ش: ١٠٦/١).

(۳) قوله (من جاءني بحرف لا سداد له) أي من جاءني بحرف لا يجر معه لاسداد له لأنه بشرط
 (من شئ بشئ من أخلاقه من عند صفوفه) فإنه لا يجوز معه لاسداد له لأنه بشرط
 أنه ليس ما وقع عنه العهد كقوله (وإرحموا كذابه) (٢٣٥)

(٤) أي : جوائز الإبراء في الربوي . (عش : ٩٠ / ٤) .

(۵) جی ما انجمن فلا یصح لاسدال عہ ؟ کما قدمہ فی صرح { و یمنہ انجمن
کالمیغ } . (رشیدی : ۹۱/۴) .

(۶۱) قوله (بتحديث صحيح فيه) وهو حديث من عمر كسابع (بل يندرج وأحدت مكاني
 أخرجه ، وسبع أخرجه ، وأحدت مكاني ، يندرج ، وأحدت رسول الله ﷺ هناك من ذلك ،
 هناك ، لا تأس إذا ترقى وأيس ينكح شيئا) كروي ، وأحدت أخرجه من هناك
 (۱۹۹۰) ، وأحدكم (۲ ۱۲) ، وأبو داود (۳۳۵۱) ، وأحمد (۱۲۸۶) ، وأبي
 (۵۵۸۳) ، وأبو ماجة (۲۶۶۲) عن من عمر رضي الله عنهما وقوله (وأحدت) كروي
 بصيغة الماضي هذا الكروي .

(۷) وضمیر (بما فیہ) بر جملہ (الحقیقت) . کردی

(۸) هوله (و موسیٰ خلیع) ارکدیں موسیٰ بہ، ورکاء ن محضر مسیحی، و واجب تصدیق الحدکم فی سعاد و حکومہ، و دین سعاد و سعاد المسیم فیہ کردی

(4) من أمثلة شجر (ش ٤٠٦) (ج ١) (هـ) (و ١٠٠)

(۱۰) عدا طهر ان كان سمن عرصا و شمن بعداً ، ان لو كذا بعدس او عرصي فلا يصهر ما ذكره .
 فلعن التعليل مبني على العالج ، (ع ش : ٩١ / ٤) .

فإن فسخه لم يفسد في عينه بطلان كدراهم عن دنانير بشرط قبض البطلان

ولا يصح هذا ، فساداً ، استبدالاً مؤجلاً عن حال ، وبصح عكسه ، وكان صاحب مؤخر عجلة ، ففهم^(١) حوار الاستبدال^(٢) بدبي حال ملتزم الآن^(٣) ، لا مدين نسبته قبل^(٤) ، وبلا^(٥) كان مع دين بدبي وشروط الاستبدال فخط يذل عليه صريحاً ، أي أو كناية مع السنة ، كما أحده عنه

والشمر^(٦) بهذا أن واحد في أحد الطرفين^(٧) ، وبلا^(٨) فما أثبتت به السنة ، والمُثْمَنُ : مقابلته .

نعم ، الأوجه قد لو باع فقه مثلاً بدراهم سلماً أنه لا يصح الاستبدال عنها^(٩) وإن كانت ثمناً ، لأنها في الحقيقة مُثْمَنٌ فيها ، فليفتد بذلك^(١٠) إطلاقهم^(١١) صحة الاستبدال عن الثمن

(فإن استبدال موافق في علة الرضا ، كدراهم عن دنانير بشرط قبض البطلان

(١) أي الاستبدال عن بعض دمه لدمه (ش : ٤٠٦/٤)

(٢) أي : من قوله : (وبصح عكسه) . (ش : ٤٠٦/٤) .

(٣) قوله (ففهم حوار الاستبدال) أي عن الثمن كروي

(٤) أي : وقت الاستبدال . (ش : ٤٠٦/٤) .

(٥) وقوله : (قبل) أي : قبل الآن . كروي .

(٦) يؤخذ منه أن من باع ديناراً بدينارين معلومين في الدمه مبيعاً مبيعاً عن الدينارين ، لأن الدينارين

هو الثمن ، لأنه نقد ، والدينارين هو الثمن ، وبشأن ذلك كان في الدمه مبيعاً لاعتراضه

على ما فيه من الخلاف . (مجم : ٤٠٦/٤-٤٠٧)

(٧) أي بأن كان مدين أو عرصر بهبه ومعنى (ش : ٤٠٧)

(٨) أي : الدراهم ، هاشم (خ)

(٩) أي : بما إذا كانت الدراهم مسلماً فيها .

(١٠) قوله (فليفتد بذلك إطلاقهم) ليح فيحمل قولهم (يصح الاستبدال عن الثمن) على

العالم . كروي

في المجلس
والأصح لا يُشترطُ الثَّغْسُ في العقد ، وكذا العَنْصُ في الخمس إن استند
ما لا يُوافق في العلة ، كَثُوبٍ عن دراهم
ولو استندل عن المَرَصِ

في المجلس (حذراً من الربا .
(والأصح) أنه (لا يشترط التعمير) للدَّلِّ^(١) (في العقد) أي عدد
الاستندان بأن يقول : هذا ، لجوار الصرف عما في الدمة^(٢)
(وكذا) لا يُشترطُ (الفَصْ في المجلس إن استندل ما لا يوافق في علة)
لن (كَثُوبٍ عن دراهم) إذ لا ربا ، لكن يُشترطُ تعيين الثوب في المجلس
قَبْلَ كَانِ يَنْفِي أَنْ يَقُولَ كَطَعَامٍ عَنْ دَرَاهِمَ ، لِأَنَّ الثَّوبَ غَيْرُ رُبُوبٍ وَلَا
يَصُحُّ أَنْ يُقَالَ إِنَّهُ لَا يُوَافِقُ الدَّرَاهِمَ فِي عِلَّةِ الرِّبَا ، وَلَيْسَ بِسَدِيدٍ ؛
لِإِطْلَاقِهِمْ عَلَى كُلِّ مَنْ ثُوبٍ أَوْ طَعَامٍ بِدَرَاهِمَ أَتَمَّا مَثَلٌ لَمْ يَتَوَافَقْ فِي عِلَّةِ الرِّبَا ،
وَكَأَنَّهُ عَمَلٌ عَمَّا هُوَ مَشْهُورٌ أَنَّ السَّالَةَ تَصُدَّقُ بِثَمَنِ الْمَوْضُوعِ^(٣)
(ولو استندل عن القَرَصِ) أي عن ديه لا مديه^(٤) خلافاً لقِرَصِ رَعْنَةٍ ، لِأَنَّ
المفترض ملكها وإن جار^(٥) للمقرص الرجوع فيها ، ويلزم من ملكه لها

(١) أي : تشخيصه . معني المحتاج (٤٦٥ / ٢)

(٢) كأن قال : بعت بدراهم التي في دمتك بدينار في دمتك ، ثم يبعه ويصه في المجلس
(ش : ٤٠٧ / ٤) .

(٣) وفي كتب المصاطفة أن السامع أعم من أن يكون موضوعه موجوداً ، نحو : ريد لئس بكاتب ،
أو معدوماً ، نحو : شريك ساري بس كتاب ، فمن الأول فما نحن فيه الطعام لا يوافق
الدراهم في علة الربا ، ومن الثاني : الثوب لا يوافق للدراهم في علة الربا ، فعلم من هذا أن
عدم الموضوع أعم أيضاً من أن يكون عدماً دائماً ، كما في مثال : شريك ساري ، أو صعه ،
كما في مثال : الثوب . . . ، فتأمل . طليحي . هامش (ز)

(٤) قوله (ديه) بأن يصرف به مفرقة بدنه ، قوله (مديه) بأن كان داه في يد المقرص (ع
ش : ٩١ / ٤) بتصريف

(٥) قوله (وإن جار) بفتح ، أي : مما إذا كان مقرص داه في يد المقرص (ش : ٤٠٧)

وقوله المثلث . . حار ، وفي اشتراط نصبه في المجلس ما سبق .

كذلك^(١) ثوب . . ع في دمه ، فلم يقع الاستدال إلا عن دين القرض دون عيه

(و) عن (قصة) بقي بدن (المتلف) من قيمة المنقوض ومثل المثلي وبدن
غيرهما ، كسعد في الحكومه حيث وحب^(٢) (حار) حيث لا ربا ، فلا نصير
ريادة سزع بها المؤدي ، بأن لم يجعلها في مقابلة شيء
وذلك لاستقراره^(٣)

ويكفي هنا العلم بالقدر ولو بإحدى المالك ، أحداً مما فالوه في مسألة الكيس
الآتية^(٤) ، لأن قصد الإسقاط لا حقيقة المعاوضة ، واشتراط بعضهم نحو الورن
عند قضاء القرض وبس علم قدره غير صحيح

(وفي اشتراط قصه) تارة وتعييه أخرى (في المجلس ما سبق) من أنهما إن
وافقا في علة الربا اشترط قصه ، ولأ . . اشترط تعييه قال السكي
وكونه^(٥) حالاً^(٦) ، وزده الأذرعى بأن بدل هديي^(٧) لا يكون إلا حالاً ، وأحيث
بأن مراده^(٨) أنه لا يجوز أن يستند عنهما مؤخلاً

تعييه . أقرضه مثلاً دراهم ودماير ثم شئد عنهما أحدهما ، أو عكسه وقص
البدن في المجلس حار^(٩) ، كما هو ظاهر من كلامهم ، ولا نظر إلى أن ذلك

(١) قوله : (كذلك) لا حاجة إليه . (ش : ٤ / ١٠٧) .

(٢) أي : التقدي . هامش (ك) .

(٣) علة لقول المصنف : (جاز) . (ع ش : ٤ / ٩١) .

(٤) قوله (في مسألة لكس لآيه) أي في السبب الآتي كرمي

(٥) أي : الموضع . (ع ش : ٤ / ٩٢) .

(٦) تكملة المجموع (٩٧ - ٩٤ / ١٠) .

(٧) أي : القرض والمتلف . هامش (ب) .

(٨) أي : السكي . هامش (خ)

(٩) راجع : لمهل الصاح في خلاف لأسباب : ماله (٧٢٣)

من قاعدة مذعونة . كما مر أنها لا تجري في دين^(١) وإن بارع فيه التفتي
وأطال ؛ إذ لا ضرورة^(٢) سدير المعاوضة فيه^(٣) المستدعية اشتراط تحقق
لمعاشه

ومن ثم قالوا لو صالح عن ألف درهم وخمسين ديناراً في دية غيره بألفي
درهم حر ؛ إذ لا ضرورة حيث في سدير المعاوضة فيه^(٤) ، فيجعل مستولياً
لأحد الأعراس^(٥) ومُعاضاً عن الدين ألف آخر ، بخلاف ما إذا كان لألف
والخمسون معتبر^(٦) ، لأن الأعاص فيه حقيقي لا بخاخ لتقدير ، فكأنه باع
ألف درهم وخمسين ديناراً بألفي درهم ، وهو منقطع ؛ لأنه من صور مذعونة ؛
كما مر^(٧) .

وإنما صلح عن ألف بحسن مئة معتبة ؛ كما نصها كلامهما^(٨) ،
وصرح به جميع متقدمون ؛ لأن الصلح من لدين على بعضه إبراء لبعض واستيعاء
لباق ، فهو صلح حططة ، وهو ينفذ فيه الأعاص

ووقع في كلامهما في (درهم) فيما لو أعطاه كس دراهم ؛ ليستوفي منها
حقه ولدراهم أقل منه وللكس قيمة ، أو أكثر ولا قيمة له ما قد يُخالف

(١) في (ص : ٤٣٤) .

(٢) هو وحدهما بصرف في المعاوضة كعقد ، أو عروضة ، أو بدل هدي كد كس من
قاعدة مذعونة ؛ صلح كما هو ظاهر ، وكذا يقال في مسألة صلح لأبيه (سم
٤٠٨/٤) .

(٣) أي : في عقد الاستبدال المذكور . (ش : ٤٠٨/٤)

(٤) أي : في عقد الصلح . (ع ش : ٩٢/٤) .

(٥) الأولى : الألف الدراهم . (ش : ٤٠٨/٤) .

(٦) راجع : النسخة تصح في اختلاف الأشاح ؛ مسألة (٧٢٤)

(٧) في (ص : ٤٣٧)

(٨) الشرح الكبير (٨٩/٥) ، وروضة الطالبين (٤٣٠/٣)

وبع من بعد من عليه باطل في الأظهر ، بأن بشري عند ريد منه في على
عمرو .

دلت ، وعند باطل بصادق لا تحلفه^(١٣) ، فتعطل له

بأن قلت وقد شرط بغير في المجلس^(١٤) قلت ليخرج عن رد البدن ،
وإنما راعوه دون ما انفصل^(١٥) ، لأنه في القاعدة^(١٦) إنما يشأ عن المقابلة^(١٧) ،
ومر^(١٨) أنه لا ضرورة لها^(١٩) ، وأما رد البدن فمشتأ عن استحسان من لعرض ثم
تركه ، وهذا^(٢٠) لا يقتضي إسقاطه^(٢١) ، فإثباته

(وبيع الدين) ولو بع من (بغير من) فهو (عليه باطل في الأظهر ، بأن)
معنى كان (بشري عند ريد منه في على عمرو) لمخرجه عن تسليمها ،
والمعتمد ما في (الروضة) وهو أصلها في (الحلي)^(٢٢) من حواره بع من
أو دين بشرطه^(٢٣) السابق .

(١) روضة الباعين ، ٣/ ٣٣٨ ، شرح الكبير (٤/ ٥١٠)

(٢) كان وجه ذلك في مدعيه كس معاوضة بدليل قوله حده بدرامتك ، وهذا قال بحكم
الشراء المعاند ، (سم ، ٤/ ٤٠٨)

(٣) قوله (عدم شرط بعين) انما شره ان يكون في أول البيع (ولكن بدل في
المجلس) ، كردي

(٤) في رآ لأظهر ، لأنه حيث من دعيه مدعيه (سم ، ٤٠٨-٤٠٩)

(٥) قوله (لأن في مدعيه) ، هي قوله (من دعيه مدعيه) ، كردي

(٦) وقوله : (عن المقابلة) أي ، المعاوضة ، كردي .

(٧) وقوله : (ومر) أي ، في أول الشبه ، كردي .

(٨) أي : للمقابلة وتقديرها ، (ش : ٤/ ٤٠٦)

(٩) أي : التمكن ثم الترك ، (ش ، ٤/ ٤٠٦)

(١٠) الأنسب بقضي عدم مدعيه ، أي ، رآ ، (ش ، ٤/ ٤٠٨-٤٠٩)

(١١) روضة الباعين (٣/ ١٧٤) ، وشرح الكبير (٨/ ٤٧٣)

(١٢) قوله (بشرط) في شرط بيع بدني ، وإنما أصابه فيه مع الاستدراك هو شرط الاستدراك
وهو قوله بصف (بشرط) ، أي : لأنها واحد في لحيته ، كما صرح به قوله
الآتي . (وهو الاستبدال السابق) ، كردي

واقصراً من موسى وعبد ، على العبر مؤنثاً^(١) ، كما أشار إليه السكيت ،
وبذل بدت^(٢) فونهم لاستمراره^(٣) ، كعبه^(٤) ممن هو عليه ، وهو^(٥)
الاستدال السابق .

ومحلته^(٦) إن كان بدين حلاً مستمراً والمدين متناً مفزاً ، أو عبه بعبه ،
و لم يكن في إقامته كعبه بها وقع ، أحداً من كلام من الرقعة ، وإلا لم يصح ؛
محقق المحرر حينئذ .

ثم إن انفق في علة الربا ، اشترط قبض العوضين في المحل ، ولا . كفى
تعيينهما في المحل^(٧) ، بطر ما مر في الاستدال .

وإطلاق تشيخ كنعوني ، اشترط الفضي^(٨) خموة على الأولى^(٩) ،
بوافق^(١٠) نصريح ابن الصاع ومقتضى كلام الأكثرين بما مر من التفصيل^(١١) .

(١) قوله (مؤنث) أي مصدر مذهب العاطف ، يعني بدين أو دين كردي عارة الشروسي
ملاً عن بكردي (١٠٩ ١) (أي مصدر مذهب العاطف والمعطوف ، يعني بدين أو
دين) .

(٢) وقوله (بدت) إشارة إلى حواره يعني أو دين كردي

(٣) وصحير (استقراوه) واجع إلى الدين ، كردي

(٤) وقوله (كعبه) مرتبط بموه (من حواره) يعني والمصنف ما في (بعلع) من حوار
مع الدين من غير من عبه بدين ، كعبه ممن هو عليه كردي قال الشروسي (١٠٩ ١)
(موه) كعبه ممن هو عليه ، من حملة بغير ، أي بعبه على بعبه (بعبه)

(٥) (وهو) أي مع بدين ممن عبه الاستدال السابق كردي

(٦) وقوله (محله) أي محل حوار مع الدين من غير من هو عليه كردي

(٧) جمع ، إشارة إلى (١٠٩ ١) حلقه منه ، بمعنى ، أي بعبه

(٨) روضة لهادين (١٧٤ / ٣) ، اشرح بكر (٢٠٤ ١) ، الهدى (١٧ / ٣)

(٩) أي : إن انفق في علة الربا ، هاشم (خ)

(١٠) أي : إطلاق التشيخ ، هاشم (خ)

(١١) وقوله (بما مر) متعلق بنصريح ابن الصاع ، وتفصيل هو قوله (إن انفق)

كردي وفي مع بكردي (من الصلاح) مكان (من الصاع)

ولو كان ... وعمرو دنان على شخصي ، فباع رنداً عمرأ دينة بدنيه مطلقاً
فصاعاً

وقصصُ بغير تحليلته للمشتري وتمكيبه من التصرف ،

نسيه أراد بالبيع مطلق المفاضلة ، وإلا لم يوافق تمثيله^(١) ، فأقله
(ولو كان رند وعمرو دنان على شخص ، فباع رنداً عمرأ دينة بدنيه) أو كان
له على شخص دين فسدل عنه ديناً حر (بطل) اتحد المجلس وغش وقصص
في المجلس أم لا (قطعاً) وحكي فيه الإجماع ، وسهني عن ذلك صحة جمع
وصعفه أحزور^(٢)

والحوالة حارة جماعاً مع أنها مع دين بدني . |

(وقصص) غير مفعول من (المقار) وسحوه ؛ كالأرض وما فيها ؛ من سحوه
سواء وبحل ولو بشرط قطعه ، وثمره مبيغة قبل أو ن الخد ذ^(٣) ، وإلا^(٤) . . فهي
منقولة فلا يذ من بطنها^(٥) ، ومثلها الرغ حيث حار بيعه في الأرض ؛ أي
إقباض ذلك^(٦) .

(تحليلته للمشتري)^(٧) بلفظ يدل عليها من النائع (وتمكيبه من التصرف) فيه

- (١) أي لأن الدين فيه ليس معادلاً لثمنه (سم ٤ / ٤٠٩)
- (٢) عن ابن عمر رضي الله عنهما أن النبي ﷺ نهى عن بيع الكاكيء بالكاكيء أخرجه محاكم (٥٧ / ٢) ، رند قصص (ص ٦٥٦) ، ولينهي في لس تكبير (١٠٦٣٣) ، صفعه الحافظ وغير ما فيه ، راجع ؛ سحبه البعير (٧٠ / ٣)
- (٣) وفي (ب) و (خ) و (د) و (ز) و (هـ) . (الجداد) .
- (٤) أي بأن تلفت أو ان الجداد (ش : ٤٠٩ / ٤) .
- (٥) راجع ؛ اسهر الصباح في خلاف الأشباح ؛ مسأله (٧٢٥)
- (٦) قوله (ب) اقص دنت) أوله صح أن يحمل عليه قوله (محضه) إذ كل من لا يباح
وسحبه فعل البيع فيصح حمل أحدهما على الآخر بخلاف من اقص منه فعل للمشتري
فلا يحمل عليه التحلة التي هي فعل النائع ، (سم ٤ / ٤١٠) .
- (٧) أي يرى معنى المحتاج (٤٦٦ / ٢) .

قوله لم يحكك ... من قبله ... مع ... الحشر نصي ومي يحكك ... فيه النصي أنه في الأصح

ولو جمع رابعه معها حصل فضل م عداة ٥ فون حولها عشر ٥
فصل قنص الجميع

أما أصعب الشئ - ويظهر أن المراد به - من وقع له الشراء دون نحو
وكيله . . فلا تضر + كحفير متاع لعبه .

(فإن لم يحصر المأفدان المصع) ، المعار أو المفعول الذي يد لمشتري "أمانة" كان أو صماعة ، بأن عات عن محل العقد وقلنا بالأصح إن حصولهما عند المصع حادثة القص غير شرط (عسر) في صفة فصفه إذن النافع فيه إن كان له حق الحسبي و (مصي رمي يمكن فيه المصبي إليه) عادة مع رمي يسع بقفه أو تفريعه مثلاً فيه لعير المشتري (في الأصح) لأن الحضور إنما اعتبر للمشقة (٣) ، ولا مشقة في اعتبار مصي ذلك .

أَمْ عَمْدٌ أَوْ مَقْرُوءٌ عَدْتُ بِدِ الْبَاطِلِ أَوْ أَحْيَى
تَعْرِيفُهُ وَبِقِيلِهِ ، بَلْ لَا تُدْرِكُ حَقِّقَتُهُ وَبِقِيلِهِ بِالْفِعْلِ⁽⁴⁾

وأما مبيعٌ حاصرٌ معقولٌ أو غيرُهُ ولا أمانة فيه لعبر لمشتري وهو بده . فنُقِشَ
في فقهه مصري رميَ بِمَكْرِهٍ فيه البطلانُ أو التحيةُ ، مع إداد لئالٍ إن كان له حقُّ
الحبس .

تنبيه : ما ذَكَرْتُهُ ، من بحار يد الأحمس بيد الناعم هو الذي يَنْجُو ، لأن

(١) وەمبەر (لەبەرە) ھەر جەم لەمستەری ، کردی

(٢) قوله (أندى من الحصى) صفة العمار والمسموع، و (أفردت عمار كل واحد) وكذا قوله

(عجب) - ای - لای - ای عجب کی مہمہ کردی عارہ سروامی (۱۱۱)

(قوله : « الذي بيد المشتري » نعت للمصير)

(۳) ای : اعتبار علمه و نرکه ، (خبر : ۴ / ۱۱۷) .

(۱) راجعاً بکتابها و صحیفه‌ها در اختلاف مذکور، اصفهانی (۷۳۶)

وقبض المقول تحويلة ،

مشتري إنما اكتفي بتقدير فيما بيده لقولها ، بخلاف يد البائع والأحسب^(١)
وأما قول الإسوي أن يد الأحسب كيد المشتري ، كما ذكره الرافعي في
(الرهن) . . فممنوع نقلاً وتوجيهاً .

وفي الحاضر^(٢) يد المشتري هو ما اقتضاه كلامهما في (الرهن)^(٣) ،
وعنده الأذرعى ولرر كشي وغيرهما ولم يألوا بكون المصنف في «المجموع»
واب الرافعي في «الكفاية» نقلاً عن المثلوي وأقره أنه يصير مقوضاً بنفس العقد
وإن كان للبائع حق الأحسب^(٤) ، لكن الحق أن هذا المقول هو الأحسب
بالاعتماد^(٥) ، كما بيته في «شرح العباب» بما يُعلم منه أن رجوع شبحنا عن
اعتماده^(٦) ليس في محله .

(وقبض المقول) المتناول بالعادة تأوله بها ، وغير المتناول بها ،
كسببية يُفكر جزءا (تحويله) أي تحويل المشتري أو ماله له وإن اشترى مع
محله على الأوجه ، إذ لا منوخ للعبة^(٧) - من محله^(٨) إلى محل آخر مع تفرع
السببية - لا الدابة فيما يظهر ، ويترك بأنها لا تعد طرفاً لها عليها - المشحونة
بالمنفعة التي لعبر المشتري ، وتقدير^(٩) ما بيع مقدراً ، كما يأتي^(١٠)

(١) وفي (١) و(ب) و(ث) و(ح) و(ر) و(س) و(ج) و(هـ) (أو، أحسب)

(٢) قوله (وفي الحاضر) أي ما ذكر في الحاضر يد إلح كردي

(٣) روضة لهايب (٣٠٩/٣) ، الشرح الكبير (١٧٤/٤)

(٤) المجموع (٢٦٨/٩) ، كفاية النيه (١١٣/٨)

(٥) راجع «مهل نصح في خلاف الأشاح» مساله (٧٢٧)

(٦) أسنى المطالب (٢١٤/٤ - ٣٨٥)

(٧) قوله (ولا منوخ للعبة) أي معناه سمحه في عدم التحويل كردي

(٨) وقوله : (من محله) متعلق بـ (تحويله) . كردي

(٩) قوله (وتقدير) . بيع عطف على (تفرع اللعبة) (ش : ١١٣/٤)

(١٠) أي : في المعن عن قريب . (ش : ١١٣/٤)

في حرى سلع بموضع لا يحتص بالبيع كفى بقية إلى خير منه ، وإن حرى في دار النائع . . .

نظر^(١) مأخذه من أن عليه مع الصرف قبل القبض صعب الملك لا نوالي صماس^(٢) كما مر

وبويع حصه من مشترك لم يخر له لإدائه في قبضه إلا بإذن الشريك ، ولا^(٣) وحاكم ، فإن أفضه الناع كان طريقاً^(٤) والقرار على المشتري على الأوجه ، لأن التلب في يده علم^(٥) أو جهل ، خلافاً لمن حصص الصمان بالنائع في حالة الجهل ، لأن يد المشتري في أصبه بد صمان فلم يؤثر الجهل فيها ١

(إن حرى البيع) ثم أريد القبض والمبيع (موضع لا يحتص بالنائع) يعني لا يتوقف حل الانتفاع به على إيدئه كمسجد وشارع وموات وملك مشترك أو غيره ، لكن إن طرأ رصده^(٦) (كفى بقية إلى خير منه) لو حوّل الحويل من غير تعدد .

وقوله (لا يحتص بالنائع) قيد في المنقول إليه لا منه ، ولو كان محلل يحتص به فقله لما لا يحتص به كفى .

ودحوّل الماء^(٧) على المفصور عليه لغة صحيحة وإن كان الأكثر دحوّلها على المفصور .

(وإن حرى) البيع ثم أريد القبض والمبيع (في دار النائع) يعني في محل

(١) راجع إلى المهل لصاح في خلاف الأشباح مسأله (٧٢٩)

(٢) قوله (كما مر) أي في شرح فونه (ولا يصح بيع المبيع قبل قبضه) كردي

(٣) أي ما رجع منه أو مبيع من الإدائه (ش ١ ١١٤)

(٤) أي : في الصمان . هامش (أ)

(٥) أي : المشتري . هامش (ح) .

(٦) أي : رضا غير المشتري . هامش (خ)

(٧) قوله (ودحوّل الماء) أي في فونه (النائع) كردي

لم يكف ذلك لأن البيع فيكون معبراً للثبوت

له لا ينافي به في حله المصحح ووصيه وعديبه

فإن قلت : يشتر على هذا " قولهم إن المستعبر لا يعبر " مع ما يأتي أنه بالإذن معبر المستعبر . قلت : لا يشك في لما يأتي أن له " بانه من يسوي به المستعبر " لأن المستعبر رجع إليه ، وما هما من هذا ، لأن العمل بالمعنى المستعبر يعود بدنه سرأ " به عن الضمان فكفى إدنه فيه ، ولم يكن محض إعادته حتى يبيع ، وحينئذ فسمعه في هذه معبر الأتية بأعسار الصورة " لا الحقيقية

(لم يكف ذلك) أي : بانه يحتر منها في الفص السعيد يتصرف ، لأن يد تابع عليه بعد محله

نعم : لو كان يتناول باليد فبأوله ثم أعاده كفى : لأن قصص هذا لا يتوقف على نقل لمحل حر ، واستوت فيه لمحل كلها (إلا بإذن الناع) في نقل لفصل (فيكون) مع حصول النص به (معبراً للبيعة) التي أدن في النقل إليها .

أو والمصح " في در أحسن لم يظن رضاء اشترط إدنه أيضاً ، أو في مشتركة بين الناع وغيره اشترط إدنهما " (٨)

(١) أي : الناع . هامش (خ) .

(٢) قوله (على هذا) أي : على كون المحل عاربه كروي

(٣) قوله (المستعبر لا يعبر) كان الأولى أن يلحقه (ش ١١٥/٢) أي : عن قوله (للبيعة) . كاتب . هامش (ك) .

(٤) أي : المستعبر . هامش (خ) .

(٥) وفي (أ) و(ب) و(ب٢) و(ج) و(د) و(ر) و(ع) و(هـ) (سرامه) ، وفي (ت) (لبراهته)

(٦) قضية هذا أنها لو بيعت لينة تحت يد لمشري لم يضمن ، وهو ظاهر ، لما ذكره من أنه في لينة باب في اشتعاه المنفعة عن المستعبر . (ع ش : ٩٨/٤) .

(٧) عطف على قوله : (والمصح في دار الناع) . (ش : ١١٥/٤) .

(٨) راجع : لمهور المصح في اختلاف الأشباح : ماله (٧٣٠) وراجع : بانه المستعبر =

بأنه في مورد من - أي - ولحق أن يرد له حق لحسنه ، كما هو ظاهر^(١) ،
وبه^(٢) صرح الشيخ وسكنه - فلا يحصل له نقص المبيع لتصرفه وإن حصل
به ضمان اليد ، ولا يكون معياراً للحجز .

و - بتصرف وسقوطه ، كسبته بردده بقوله إلى مناع مملوك له أو معد في حيز
يحصن به^(٣) ، ومحلته^(٤) ، وبيع ذلك المملوك أو سماعه في ذلك الحيز برون
البائع ، كما هو ظاهر

و - صغ^(٥) البائع المبيع من يدي المشتري بقوله السابق أو من البائع^(٦) ،
وإن نهأ^(٧) .

نعم ، إن وضعت بغير أمره^(٨) فخرج مستحقاً^(٩) لم يضمه^(١٠) ، لأنه لم يصف
بده عليه ، وضمان اليد لا يندفع من حقيقته وضعتها ، وهذا^(١١) هو الموضع للحاكم
أجره المشتري على الفحص^(١٢) ، وإن كفى الوصف من يديه ، لأن البائع لا يخرج عن
عهده ضمان استمرار سداد الوصف المشتري بده عليه حقيقة
ومعنى الحرء الشائع بنقص الحميم ، والله نذ أمانة

(١) (٩٨/٤) ، وحاشية الشرواني (٤١٥/٤) لزماً .

(٢) رجع المصنف لصاحبه في خلاف الأشباح - مسألة (١٧٣١) ، ورجع به إليه المحتاج ،
(٩٨/٤) ، ومعنى المحتاج (٤٦٩/٢) .

(٣) أي بالمعيار بما كان له حق لحسنه (ش ٤١٥-٤١٦) .

(٤) وهو كونه بحث بمكين سواء باليد وعلم به ولا مناع به في حيز (ش ٤١٦/٤) .

(٥) اجمع المصنف لصاحبه في خلاف الأشباح - مسألة (٧٣٢) .

(٦) قوله (مخرج مستحقاً لم يضمه) وإن يخرج مستحقاً يدخل في ضمانه كقوله

(٧) أي ضمان يده ، وأما ضمان العقد فبضمه بهد بوصف حيث لم يخرج مستحقاً بمعنى أنه
لو نفع لم ينسحب بهد ويستمر عليه ضمنه بهد بحرمي (ش ٤١٦/٤) .

(٨) شاعري قوله (لا يندفع من حقيقته وضعتها) هامش (ج) .

(٩) قوله (أجره المشتري على الفحص) يعني بوجوب البائع به دفع المشتري من عهده
أجره الحاكم على الفحص ، كقوله .

فرع

للمشترى قصص المبيع إن كان اشترى مؤخلاً أو سلمه ، وإلا فلا يستقل به

(فرع)

[في تامة أحكام الباب]

(للمشترى قصص المبيع) من غير إذن بائع (إن) لم يكن له حق بحسنه (إن كان اشترى مؤخلاً) أو حق ولم يُسلمه على المعتمد (أو سلمه) أي الثمن بحال ؛ بدليل جمعه قسم للمؤخر

ثم إن كان سحاش كل شئ اشترط تسليم جميعه ، ولا أثر لعصه إلا إن تعددت لصفه ، فاستقل حينئذ بما يخص عما سلمه أو بعصه اشترط تسليمه ذلك العصب فقط

وكذا اشترط عوصه ، استندل به ، وكذا لو صالح^(١) منه على دين أو عين على الأوجه

لمستحقه^(٢) ولو بإحسانه بشرطه^(٣) وإن لم يقضه^(٤) ، إذ لا حق للبائع في الحسن حينئذ^(٥)

(وإلا) بأن كان حلاً ابتداء ولم يُسلمه^(٦) لمستحق (فلا يستقل به) أي بقصه من غير إذن البائع ، سواء حق حسه ، فإن استقل ردة ولم ينفذ تصرفه فيه ، لكنه يدخل في صمدية فطاش به إن استحق ، ويستمر عليه ثمنه إن ينفذ ولو

(١) قوله (وكذا لو صالح) أي ، كائن عوصه لو صالح إلح كردي

(٢) وقوله (لمستحقه) متعلق به سلمه (المص) كردي .

(٣) وخبر (بشرطه) يرجع إلى الإحالة . كردي .

(٤) في مسألة الحوالة . نهاية المحتاج (٩٩/٤)

(٥) (حينئذ) أيضاً راجع به [أي] (لاجل) كردي

(٦) أي : الحال . (ش : ٤١٧/٤)

في يد البائع بعد سداده^(١) كما في «الجواهر» والأبواب^(٢) خلافاً لمن
 رعب ما فيها^(٣) سبق قلنا . وقد ثبتت صحة علقته^(٤) وسند ما فيها^(٥) ووجهه^(٦)
 في «شرح العباب» .

وحاصله أن المبيع صحيح ما فيها^(٧) . وأنه لا يفي بشيء منه كغير مخصوص
 من حيث إن المشتري لما تعدى ناقصه . صممه صمام عقيد . وهو لا يزعم إلا
 ناقص الصحيح^(٨) دون رد على البيع . فله استقر عليه الثمن بتلفه ولو في يد
 بائع . وكما مخصوص^(٩) من حيث عدم الاستباح منه . نظراً لصورة النقص وأن حق
 بحس لا ينفك^(١٠) من كل وجه . لأنه بمنزلة حق الرهن^(١١) . فتأمل

وبوأنه^(١٢) البائع وهو في يد المشتري حيث . وفي قول يضعه^(١٣)
 قيمته . ولا حبر للمشتري . وبه حرم العراقي^(١٤) نظراً لصورة النقص . كما

(١) راجع السهل لصاح في خلاف لأرجح ما ذكره (٧٣٣) وفي الشرواني (٤/ ٤١٧)

(٢) الأبواب لأعمال الأبرار (١/ ٣٦٠)

(٣) وعنده الشرواني (٤/ ٤١٧) قوله (أد ما فيها) أي الجواهر . وفي بعض
 النسخ : (أد ما فيها)

(٤) أي : غلط الزاعم . (ش : ٤/ ٤١٧) .

(٥) وفي بعض النسخ . (وسند ما فيها) .

(٦) أي : ما في «الجواهر» . (ش : ٤/ ٤١٧)

(٧) وفي بعض النسخ : (بما فيها) .

(٨) أي : كفاص المشتري بعد إتمامه (ش : ٤/ ٤١٧)

(٩) قوله (وكما مخصوص) معطوف على قوله (كغير مخصوص) كتردي

(١٠) أي : جملة كالمقبوض . . إلخ . (ش : ٤/ ٤١٧)

(١١) وفي (ب) و (ب) و (ج) و (د) و (ر) و (ز) و (ح) و (هـ) والمنطوعة لوجه
 (حق الرهن) .

(١٢) أي : المبيع الذي استقر عليه المشتري (ع ش : ٤/ ٩٩)

(١٣) قوله (صحيح) أي : مرجوح (بصحة) أي : لائق (ش : ٤/ ٤١٧)

(١٤) البيان (٥/ ٣٨٥)

ولو نسخ الشيء بقديراً ، كنوب وأرض درعاً ، وحطه كلاً ، . . .

نحوه ، وفيه . . . هو مسرد^(١) له بإتلافه ، ورخصه في « الروصه »^(٢)

وعلى هذا وجهان^(٣) : انفساخ العقد ؛ لأن إتلافه كلاً ، ويُرد بأنه إنما يكون منها حيث لم توجد صورة لمصر ، وتخيير المشتري وهو الوجه^(٤) ، ومن ثم رجحه الإمام^(٥) ، ويؤجبه بأنه لا تعذر لانفساخ بعض التخيير ؛ دفعاً لضرر المشتري

وبعد : الصحيح رد قول السككي وغيره : تخييره إنما يحى على الصحيح أن يتلاف ما كان كإتلاف الأحيى ، والذي يحى على الصحيح أن إتلافه كإتلاف الانفساخ ، انتهى

ووجه رده ما قررته أن إتلافه إنما يكون كإتلافه حيث لم توجد صورة النقص . . . إلى آخره .

وبما لم ينسخ هذا المحل للركشي قد انفساخ بشكل والمحصن بشكل منه ، ووجه^(٦) كلاً بما يعلم رده مما قررته ، فتأمل

(ولو نسخ الشيء بقديراً ، كنوب وأرض درعاً) بإعحام الدال (وحطه كلاً أو ورثاً)

(١) أي : البائع . (ش : ٤١٧/٤) .

(٢) أي : في أوّل كتاب (سم : ٤١٧/٤) وفي (ب ٢) (د) و (ر) و (ص) والمطووع (لروص) رابع : روصه الطالين (١٦٣/٣) و « روص الطال » مع « أسرى المطب » (٢٠١/٤)

(٣) قوله (وعلى هذا) أي : على مرجح « الروص » وجهان أحدهما : صحيح لعدم ، والآخر : تخيير المشتري . كردي .

(٤) وفي (ص) والمطووعة المصرية (وهو الوجه) .

(٥) نهاية المطلب في دراية المذهب (٢٠٥/٥ - ٢٠٦) .

(٦) أي : التوجيه المذكور . (ش : ٤١٧/٤)

(٧) أي : الركشي . (ش : ٤١٧/٤) .

بحلاف المراءى حلفاً على غرض فليس هو حلفاً على عيني الموقوف
 وكان المرفق بين هذا ومحو الكل - نحو تلك العرض الأعظم منه قطع
 العدة بينهما بعد العقد وقد مات الخ في ، لأنه به يقطع عنه الطلث ، ومن القل
 إمضاء العقد لا غير فربما غسوفي ، لأن عرصه بمقتضى أحكام
 ومؤنة نقد على غسوفي ، لأن المقصد منه إظهار العت لا عز ،
 فالمصلحة فيه بالمسوفي السر ، ومحلته في الممس ، وبالأ فعلى الموقوف ، لأن
 ما في الدمة لا تتعثر لا يقطع صحيح^(١)
 ولو أخذنا سقاً نزعاً ، ثم نعتد ولم يضمن ، أو بأحره لم يمسحها ،
 وصبر إن نعتد الرجوع على المشتري ، لأنها لم تثبت به تعثر عليه بدن
 الجهد ، حذراً من التعرير ودية بما ثقل الأجرة ، فكان التخصير هنا أظهر منه
 فيما إذا نزع
 هذا ما نخشه الرركشي ، وهو مشقة ، كما عليم مثلاً وخفته به^(٢) ، حلاف لمن
 نزع فيه واعتمد ما أظنه صاحب ، الك في ، من عدم الرجوع^(٣)
 لا يقال استذا جهاد وهو يخلت كثيراً ، وما يبط دالاجتهاد لا يفصير فيه ،
 لأن شفع ذلك بأنه مع كونه جهاداً يقع التخصير فيه تساهل فاعده وعدم إقراعه
 توسيعه فيه ، فقول من يفسره
 ولو استزجر للمح فعد ، أي بما لا يؤلف من أكثر نظرائه ، كما يفيد

(١) لا وجه للمعنى ، فإن من مقرر في السطر مع تقدير ، فبأن (ش ٤ ٢١٨)

(٢) وهو المشتري في نزع ، راجع في نفس من يجهده (ش ٤ ٢١٨)

(٣) قوله (ومنه بعد العقد) غير مدع ، أي الصحيح عن سمنوش كردي

(٤) راجع ، السهل الصحيح في اختلاف الأشاح ، مسألة (٧٣٤)

(٥) أي قوله (لأنها) مسالة يجب عليه (أرجع هامش ح)

(٦) راجع ، السهل الصحيح في اختلاف الأشاح ، مسألة (٧٣٥)

أو (عدها ثل صاع بدرهم) ، أو (على أنها عشرة أصع)

وذكر في عدة مقدر على يد ، وعمرو عنه مثله ، فذكر لفسه ثم يكل
عمرو

فلو قال : (اقبض من زيد مالي .

كلام الوركنشي فلا أحده له ، كاستعداد المعضر ، ويغرم أرض الورق

لا يدرى الساع معبث فصيح ، والقائد عاز وهو لا بضمن ، كما هو
عدة : لأنه لم يكون عازاً مع شراعه لا مع أحده الأخيرة وإن لم يتعمده ، كما
هو بمعدة وإن لم يأخذها فبأنه عازاً ثم

(منه بعثها) أي الصرة (كل صاع بدرهم ، أو) بعثها بك
(على أنها عشرة أصع) ونظر في الأخيرة ، بأنه جعل الكيل فيه وصفاً ، كالكتابة
في لعب فسعي ألا يتوقف قصه عليه^(١) ، ويؤيد بأن كونه وصفاً لا نهائي في اعتبار
التقدير في قصه ، لأنه بذلك الوصف يُشَى ممدراً ، بخلاف كتابة العبد
ثم إن اتفق على كتابه ، وذلك ، وبالأصلت الحاكم أمياً يتولاه .

(ولو كان له) أي بكر (طعام) مثلاً (مقدر على ريد) كعشرة أصع
(ولعمرو عنه^(٢)) مثله فليكل لفسه من ريد ، أي يطلت منه أن يكل له
حتى يدخل في ملكه (ثم يكل لعمرو) لأن الإقاص لها متعددة^(٣) ، ومن شرط
صحة الكيل مرم تعدده ، لأن الكيلين قد يقع بهما تفاوت
بعم ، الاستدامة في محو المكبال كالحديد ، فتكمي

(فلو قال) بكر الذي له الطعام لعمرو (اقبض) يا عمرو (من ريد مالي

(١) أي : فيما عدا طيه شرط دون القية . (ع ش : ١٠١/٤)

(٢) أي : الوصف . هامش (خ)

(٣) أي : بكر . (ش : ٤١٩/٤)

(٤) أي : يعتمد من عليه الحق . (ع ش : ١٠٢/٤) .

عَلَيْهِ لِنَفْسِكَ (فَعَل) . وَالْقَبْضُ قَاسِدٌ .

فروع

والبيع (لا بد من قبض حتى أفصح ثمنه) ، وقال المشري في ضمن
مثله (أحرر البيع)

عنه لفصح فعل (والفصح فاسد) بالنسبة لعمرو ، لأنه مشروط بعدم قبض
بكر وبه نوح . لا يمكن حصولها ؛ بل فيه من اتحاد القبض والقبض
فضمه عمرو ، فإنه قبضه بنفسه ولا يلزمه ردّه بدفعه

وصحح بالنسبة لزيد ، فقرأ دمه ؛ لإدراكه بكر في القبض منه له طريق
الاستمرار ، لأن قبض عمرو له متوقف على قبض بكر ، كما تقرّر^(١) ، وقد
نظر للمعد شرعه ، بل لزمه وهو القبض لبكر ، فحينئذ يكبله لعمرو ، وبصح
قبضه له^(٢) .

(فروع)

[في تمة الباب أيضاً]

(قال النائع) نعمتي^(٣) ثمن حال في دمة بعد لزوم العقد (لا أسلم المبيع
حتى أفصح ثمنه . وقال المشري في الثمن مثله (أحرر النائع) لرصاء بدته^(٤) ،

(١) أي بل لا يجوز له رده لا بد من بكر ؛ لأن قبضه به وقع صحيحاً ، وبراء به دمه عمرو ، فلا
يصرف به بغير إذن مالكه (ع ش ١٠٢/٤) قال سررواني (٤/٤٢٠) (وقوله
دمة عمرو صوابه : دمة زيد) .

(٢) قوله (وصحح بالنسبة لزيد) عطف على قوله (فاسد بالنسبة لعمرو) كقولي

(٣) أي في قوله (لأنه مشروط بعدم قبض بكر) هامش (خ)

(٤) أي ، قبض عمرو لنفسه . (ش : ٤/٤٢٠) .

(٥) قوله (للمعين) أي مع معين . كقولي

(٦) لأن حقه المشري في بيع ، وهو بيع في لعمه ، فعدم ما يبيع بالعين ، كإشراعه مع
غيره من الديون . معني المحتاج (٢/٤٧٢) .

وفي قول المشتري ، وفي قول لا إحصار ، فمن سلم أخيراً لأحر ، وفي قول يخرن

ولأن ملكه^(١) مستمر ، لأنه^(٢) من هلاكه^(٣) ويعود نصرة فيه بالحول والاعتص ، ومنك المشتري للمبيع غير مستمر ، فعلى النافع تسليمه لبشره ونصبة العلة الأولى^(٤) أنه لو كان الثمن معتباً ولبيع في الدمة أحر المشتري ونصبة الثانية إحصارهما ، لأن ما في الدمة لا يصح للاعتص عنه والمعنى غير مستمر فلا مخرج ، والأول أقرب
أما لمؤخر النافع قطعاً

(وفي قول المشتري) لأن حقه معين في المبيع ، وحق النافع غير معين في الثمن ، فأخر بساويها^(٥)

(وفي قول لا إحصار) لأن كلاً منهما ثبت له إعفاء واستبداء ، فلا مخرج ، وزد بأن فيه ترك الدس يتمنعون الحقوق ، وعليه^(٦) يشفعهم الحاكم من استحصم ، وحديث^(٧) (فمن سلم) منهما لصاحبه (أجز الآخر)^(٨) على التسليم إليه .

(وفي قول يحصران) لو حوت التسليم عليهما ، بأن يأمر الحاكم كلاً منهما بإحصار ما عليه إليه أو إلى عدي ، ثم تسلم كلاً ما وجد له ، ولجيرة في الداء إليه .

(١) قوله (ولأن ملكه) أي ملك باع الثمن كرمي

(٢) أي النافع ، وكذا ضمير قوله (نصرة) (ش : ٤٢٠ ، ٤)

(٣) أي : الثمن ، وكذا ضمير قوله : (فيه) . (ش : ٤٢٠ / ٤)

(٤) وفي قوله (برصه دمه) ، وكذا نصه ما قدمنا من معنى : (ش : ٤٢٠ ، ٤)

(٥) أي : في تعيين الحق . (ش : ٤٢٠ / ٤)

(٦) (وعليه) أي : على قول : عدم الإحصار ، كرمي

(٧) أي : حصر عدم الإحصار ، أو حصر البيع من استحصم (ش : ٤٢٠ ، ٤٢١)

(٨) وفي بعض النسخ : (أجز صاحبه)

وب (۱) شد 'مع' سقط القول (أولاً) وحده في لاصي .
والله أعلم

..... حد المشتري حصر شئ .

(وب (۱) (المن معاً) وبظهر (بالحق بدلت ما به كان
في (سقط القول الأول) من لأقول الأربعة لا يخرج حصر
(وأحرأ في لاصي والله أعلم) لا سواء الحدس في نفس كذا والجمع من
لغيره سواء شئ البدل وغيره على المعتمد

مع عن غيره كوكبي وروبي وطر وغب وعامل وربي
لا يُخبر على التسليم^(۳) ، بل لا يجوز له حتى يقص اشئ كب نعم من كلامه
في (..... فلا بأس بها^(۵) إلا إحصاها^(۶) أو إحصا المشتري^(۷) ، و
سبع لم يتأت إلا إجبارهما .

(وإذا سلم البائع) بإجبار أو تبرع (أحر المشتري) على التسلم في
الحال (إن حصر الثمن) أي : عبثه إن تعنى ، وإلا فترعه مجلس العقيد :
لوحوب عليه فلا مانع ، وإحصا عليه^(۸) لم يحير البائع^(۹) وإن أضر

(۱) (وأحرأ في لاصي) أي (وهو قول الثالث حار) ، وهو مقاس
الأظهر ، وهو مراد من شاء الله تعالى وهو موافق لجمع (ع ش : ۱۳۴)

(۲) (ع ش : ۱۳۴) (ع ش : ۱۳۴)

(۳) أي على جمع لأقول كروي

(۴) (ع ش : ۵۳۵)

(۵) (ع ش : ۵۳۵) كروي (ع ش : ۵۳۵) (ع ش : ۵۳۵)

(۶) (ع ش : ۵۳۵) معتمد .

(۷) (ع ش : ۵۳۵) (ع ش : ۵۳۵)

(۸) (ع ش : ۵۳۵) (ع ش : ۵۳۵)

(۹) أي : المشتري على التسليم . (ع ش : ۵۳۵) .

(۱۰) أي : في الصبح انتهى معي . (ع ش : ۵۳۵)

ولا ، فإن كان مفسراً ، فليس يمنع المبيع بالفسخ ،

على عدم السند إليه^(١)

ويؤخذ منه^(٢) أنه في الثانية^(٣) ، لإحار عليه بصير محجوراً عليه فيه^(٤) ولا يصح بصيرته فيه^(٥) ، كما يفوت حق البيع ، وإلا^(٦) لم يكن للإحار فائدة

وظاهر المتن أنه يُحيز على مسلم من غير ما حصر ، ولا يُنهى لإحصار شيء فوراً ودفعه منه ، وهو ظاهر إن ظهر بمحاكم منه سوية أو عدا ، وإلا ففيه نظر على ما قاله الأذرع^(٧)

ويؤخذ إطلاقهم^(٨) بأنه حيث حصر النوع فطفت^(٩) تأخير ثا^(١٠) عنه^(١١) فيه^(١٢) نوع تسوية أو عدا .

فإن قلت : ما وجه اعتبار مجلس العقد وهذا اعتبر مجلس الحصومة ، قلت وجهه أنه لأصل ، فم بصير لغيره ، لأنه قد لا تقع له حصومة

(وإلا) يكون حاصراً لمجلس العقد (فإن كان مفسراً) بأن لم يكن له مال يُمكنه سوية منه غير سبيع ، مساوي شئ أم رد عليه^(١٣) (فليس يمنع المبيع بالفسخ)

(١) قوله (وإن أصبر) أي المشتري ، قوله (به) أي المبيع (ش : ٤٢١/٤)

(٢) أي : من علم التحيز . (ع ش : ٤٢١/٤)

(٣) وقوله (في الثانية) أراد به قوله (أولاً فسخه) كردي

(٤) أي في نوع الحصر مجلس العقد (ش : ٤٢١/٤)

(٥) أي في شيء منه . (ش : ٤٢١/٤)

(٦) أي وإن لم يصير محجوراً عنه . (ش : ٤٢١/٤)

(٧) قوله (ويؤخذ إطلاقهم) أي إطلاقهم عدم الإمكان كردي

(٨) أي : طلب المشتري . (ش : ٤٢١/٤)

(٩) وهي (أ) : (تأخير) (ما) (وهي) (ت) : (تأخير)

(١٠) أي : عن وقت حضور النوع . (ش : ٤٢١/٤)

(١١) قوله : (به) أي : في طلب التأخير . (ع ش : ١٠٤/٤)

(١٢) قوله (مساوي شئ) أي : مساوي المبيع شئ أم رد كردي

أو مؤسراً وماله نالداً أو بمسافة قريبة . ححر عنه في أمواله حتى يُسلم ، فإن كان بمسافة البصر . لم يكلف بيع الضرر . إحصاء .

وأخذ ببيع . . . في سائر . . . وحيداً يُشترط فيه " ححر العاصي ، هذا إن سئل بححر . . . ، أولاً . لم يحره سرده ولا بيع . . . وبالسعة " بالثمن ، لأنه سلقه على المبيع باختياره ^(٥) ورضي بذاقته .

(أو) . (مؤسراً وماله نالداً) التي وقع فيها البيع (أو بمسافة قريبة) منها وهي دون مسافة البصر (ححر عليه) أي ححر عليه الحاكم إن لم يكن محجوراً عنه ، غلب (في أمواله) كلها (حتى يسلم) ثمن ، لئلا ينصرف فيها بما يفوت حق البائع .

وهذا عز ححر غلب ، لأنه لا يُغتر فيه صق مال ، ولا سلقه ^(٦) البائع على الرجوع لعين ماله . ولا يفتر لسؤال العريم فيه بخصوصه ، ولا يحتاج لملك قصي ^(٧) على الأوجه . وينفق على ثمنه بمقتضى المؤبرين ، ولا تعدى للحادث ، ولا تُباع فيه مسكر وحادم حرماً في الكفر وكذا لا يحل له دين مؤجل حرماً أيضاً ومن ثم ^(٨) يُسنى : الححر الغريب .

(فإن كان) ماله (بمسافة البصر) من سد البيع (لم يكلف البائع الصر إلى إحصائه) لتضرره بتأخير حقه .

(١) في (٥/٢٥٥)

(٢) أي : في جوار البيع . (ع ش : ١٠٤/٤)

(٣) معتد . (ساره راجعه إلى قوله (البائع المبيع) (ع ش : ١٠٤/٤)

(٤) قوله (ز وب السعة) أي : لسعة السعة كردي

(٥) أي : البائع . هامش (و)

(٦) أي : بهذا الححر . (ش : ١٢٣/٤)

(٧) أي : بل يملك بمجرد التسليم . (سم : ١٢٣/٤) .

(٨) أي : من أجل أن هذا الححر لا يصير فيه ضيق الباع . (ش : ١٢٣/٤)

والأصح أنه نفع ، فإن صر بالتحجر كما ذكرناه

وليس حبس معه حتى يقصر ثمنه

(والأصح أن له) بعد تحجر عليه^(١) لا قبله (الفصح) وأخذ المبيع من غير مراجعة حاكم ، إنا ذكرناه^(٢) .

وبما ذكرناه من اعتبار بلد البيع ، هو ما يظهر من كلامهم ، وعليه فلو أنشأ البائع منها إلى بلد آخر فهل العبرة ببلده أو بلد البيع ؟ محل نظير ، وطاهر تعليلهم بالتصريح بالتأخير أن العبرة ببلد البائع^(٣)

فإن قُتَّ التسليم إما ينرم محل العقد دون غيره فيقتصر بلد العقد مطلقاً^(٤) قُتَّ مبيع ، فستعلم مما يأتي في (القرض)^(٥) أن له المطالبة بمير محل التسليم إن لم يكن له مؤنة أو تحمّلها ، فإن كان لقبله مؤنة ولم يتحمّلها صدقة بقيته هي بيد العقد وقت الطلب ، وإذا أحدها .. كانت للفرضولة^(٦) ، لحوار الاستدلال^(٧) بخلاف السلم

(فإن صر) النفع لإحصار المال (بالتحجر) على المشتري (كما ذكرناه) قريباً^(٨) ، لئلا يفوت المال

(وللبائع حبس مبيعه حتى يقصر ثمنه) لحال أصالة ، وكذا للمشتري حبس

(١) أي : أمواله كلها . (ش : ٤٢٣ / ٤)

(٢) أي : لتصوره بتأخير حقه . (ش : ٤٢٣ / ٤)

(٣) أي : لدي من إليها . (ع ش : ١٠٥ / ٤)

(٤) سواء اعمل إلى البائع أم لا . (ع ش : ١٠٤ / ٤)

(٥) ق : ٨٠ / ٥ .

(٦) قوله (كتاب الفرضولة) أي : لا يحلولة فلا تسرد بحال ، بخلاف ما يحلولة فإنه لا

يسرد . كرمي .

(٧) أي : عن النفس . (ش : ٤٢٣ / ٤)

(٨) أي : مبيع ، وهي جمع أمواله حتى يسلم الثمن معي المحتاج (٢ / ١٧٣)

إن حاف فوته بلا خلاف ، وإنما لأقوال الشافعية يدسم بحف فوته ، ونارعا في
مجرد الانداء .

ثمه حتى ينصر اسمع الحال كذلك^(١) ، وإنما أثر المانع بالذكر ، لأنه قدّم
تصحيح حذره فذكر شرطه (إن حاف فوته) بهرب أو تعديت ماله لغيره أو
بحوجه (بلا خلاف) لما في التسليم حينئذ من الصبر الطاهر

بعم ، ب. ثمانية وحاف كل من صاحبه أخرهما الحاكم ؛ كما هو ظاهر
بالدفع له^(٢) أو عدل ، ثم يُسَمُّ كلاً ماله^(٣)

(وإنما الأقوال السابقة إذا لم يحف فوته^(٤) ، ونارعا في مجرد الانداء)
بالتسليم .



(١) أي : أصالة . (ع ش : ١٠٥/٤)

(٢) أي : للحاكم . (ش : ٤٢٣/٤٠)

(٣) أي : ما وجب له . (ش : ٤٢٣/٤)

(٤) (ادسم بحف) أي : لبيع (فوته) أي : الثمن . وكذا المروي فوب اسمع مممي لصحاح

باب التوبة والإشراك والمراحة

المشرك : أي : من لم يأتِ الله بما يشاء ، (وليت هذا العقد) .

(باب)

[التوبة والإشراك والمراحة]

(التوبة) صلها بعد العمل^(١) ، ثم استعملت فيما يأتي (والإشراك) مصدر أشرك ، ج : صتره شريكاً (والمراحة) من اريح ، وهو الرخاء ، والمحاطة من : الحط ، وهو : النقص .

وسم بدكرها ، مدحوب في مرارحة ، لأنها في الحقيقة ربح للمشري الثاني ، أو كتبت عليها مرارحة ، لأنها أشرف

إد (شري) شخص (شيئاً) مثلي (ثم) بعد قصه ولزوم العقد وعلمه بالتشمس وبفاته ، أو بعد بعضه^(٢) : كما يُعْنَمُ مَقَامِي^(٣) (قال لعالم بالشمس) فدرأ وصلة ورس خيراً علمه به بعد الإيجاب^(٤) وقبل القول^(٥) بعلامه^(٦) أو غيره . وظهر أن المراد بالعلم هنا^(٧) اطلأ - (وليت هذا العقد) وإن لم يفل

(١) باب تولد توبه (بعد احسن) أي نفوسه التي عبر كردي

(٢) قوله (أو بعد بعضه) خبر عما لا حظ جميعه عنه عن انفصل الآتي (سم ١٢٤/٤)

(٣) قوله (مدي) وهو قوله بعد (يحط عن لموسى ، ولا يظف) كردي عده خبره (١٢٤/٤) (توبه) مدي أي في توبه (ولا يظف) أي حيث مع ثلاثين . انتهى كردي (١)

(٤) أي . التولية . (ع ش : ١٠٧/٤)

(٥) لا بعده ، بل من محط العقد . وهذا مبني من توهم توقع في مجلس بعد كسوف في صلبه . (ع ش : ١٠٧/٤)

(٦) أي . التاسع . (ع ش : ١٠٧/٤)

(٧) أي : في علم المولي والمولي بالشمس . (ش : ١٢٤/٤) .

فصل برمة مثل ثمن ،

بما شريته ، أو وليته ^(١) وإن لم يذكر العقد ^(٢) ، كما صرح به المحررات
وهذا ^(٣) وما اشترى منه صرائع في التولية ، وبحو جعله لث ، كتابة ها ،
كالمع

(فصل) سحر فله ، و بوليته (لرمه مثل الثمن) حساً وقدرًا
وصفة

ومن ثم لو كان مؤخرًا ثبت في حقه مؤخرًا بقدر ذلك الأجل من حسن
لديه ^(٤) وإن حل قبله ، على ما رجحه ابن الرفعة ، ويؤكد أن المثل فيها ساء
ثمها على العقد الأول فيحسب الأجل من حبه ^(٥) على الأوجه ^(٦)

أما المتقوم فلا نصح التولية معه إلا بعد استقائه لمتولي لنصح ^(٧) على عيه
بعم ، لو قال المشتري بالعرض قام علي بكذا وقد وليتك العقد بما قدم
علي ، وذكر القيمة مع العرض جار على الأوجه

وكذا لو وثت امرأة في صداقها بقطع القيام ^(٨) ، أو الرجل في عوض الحلج إن

(١) قوله (وليته) أي بعد حيث عدم مرجعه ، بأن يقول هذا العقد وثنته ، والأولى
رجوع نصير ببيع ، لأن الذي يظهر في كلامه أنه إما يكون كذا ، أو لم يذكر العقد
فيل . (ع ش : ١٠٧/٤) بإختصار .

(٢) راجع : لمهر نصاح في اختلاف لأشباح ، مسألة (٧٣٦)

(٣) أي وليت هذا العقد ، أو وليته ، سحر ع ش (ش : ٤٢٤)

(٤) معنى قوله (مؤخرًا) والمعنى يقع مؤخرًا من حين تولية بقدر الأجل المشروط في بيع
الأول . (رشدي : ١٠٧/٤) .

(٥) قوله : (من حبه) أي : حين العقد . كروي .

(٦) راجع : المهر نصاح في اختلاف لأشباح ، مسألة (٧٣٧)

(٧) أي : التولية (ش : ٤٢٤/٤) .

(٨) بأن قال : وليت الصداق بما قدم علي ، فكأنها بعه ، أي : لصداق مهر امر (ش

وهو بيع في سوسة ويرتب أحكامه . لكن لا يحتاج إلى ذكر الثمن
ونزحه عن سوسي

عدم تعدد في صورته^(١) مهر المثل على الأوجه^(٢) لوجوب ذكره^(٣)
وقوبهم (مع العرض)^(٤) شرطاً للسلامة من الإثم^(٥) إذ يشذ في البيع
بالعرض ما لا يشذ في البيع بالمدة^(٦) ، لا لصحة العقد^(٧) بما يأتي
أن الكذب في المراحة أو في غيرها لا يقتضي بطلان العقد
ويصح لسوسة وما معها في الإحارة^(٨) كما هو ظاهر شروطها^(٩) ، ثم إن
وقعت قبل مضي مدة لها أجرة^(١٠) فظاهر^(١١) ، وإن قال وليتك من أول
المدة^(١٢) بطلت مدة مضي^(١٣) لآلة معدوم^(١٤) ، وصححت في الباقي بقسطه من
الأجرة^(١٥) ، أو وثبت ما بقي^(١٦) ، صححت فيه بقسطه^(١٧) كما ذكر .
(وهو) أي عقد سوسة (مع في شرطه) أي شروطه كلها ، كقدرة تسليم
وتقصير ربوي (وترتب أحكامه) كتحذد الشععة إن عما الشعيغ في العقد الأول
(لكن لا يحاح) عقد الولية (إلى ذكر الثمن) لظهور أنها بالثمن الأول
(ولو حط عن المولي) بكسر اللام من اساع^(١٨) أو وارثه أو وكيله^(١٩) ، كما
أفهمه ساؤه هنا للمعمول بقوله في « الروضة » (ولو حط الساع)^(٢٠)
للفالبي لا للتقييد ، خلافاً للأذعني .

(١) أي سوسة (وب امرء) الساع ، وموله (أو الرجل) الساع (ش : ٤ / ٤٢٥)

(٢) أي : مهر المثل . (ش : ٤ / ٤٢٥) .

(٣) أي : مع ذكره ، (رشدي : ٤ / ١٠٨) .

(٤) في (ص : ٦٦٥)

(٥) أي : لسوسة ، من كونها عامية بالأجرة والسفعة للمعمود عليها ، وبيان لمدته إن كانت معدومة

بها . (ع ش : ٤ / ١٠٨) .

(٦) أي : بأن وقعت بعد مضي مدة لها أجرة (ش : ٤ / ٤٢٥)

(٧) قوله (من اساع) أي : حصل الحط من اساع كردي

(٨) روضة العالين (٣ / ١٨٤)

بعض الثمن ، انحط عن المولى .

نعم ، الظاهر أنه لا عرة يحط موصى له بالثمن^(١) ومجانب^(٢) ، لأنهما أحسنا عن العقد بكل تقدير^(٣) .

ومنه تعلم رد ما قبل : التعبير بمثل السقوط (أو لى ، ليتمل إرثه^(٤) بالثمن^(٥) ، ووجه رده أن التعبير به : كـ (الحط)^(٦) يراد عليه حط ديته^(٧) ، فإنه^(٨) سقط وخطأ عنه ، ولم ينقط عن المتولي ، فكل من التعبيرين مدخول^(٩) .

(بعض الثمن) بعد التولية أو قبلها^(١٠) بعد اللزوم أو قبله (انحط عن المولى) بفتحها : إذ حاصة التولية^(١١) وإن كانت بيعاً حديداً ، التبريل على الثمن الأول .

(١) قوله (وموصى له بالثمن) بأن أوصى ابتاع الثمن لواحد ، أو أحاد واحد عليه ، ثم حط واحد منهما ببعض الثمن عن المشتري . كردي .

(٢) وقوله (ومجانب) عطف على (موصى له) يعني لا عرة يحطها فردان على المصنف كردي .

(٣) قوله (بكل تقدير) أي بعدد كون حط عام أو خاصاً كردي فإن الشرائع بعدد كل كلام الكردي (ويظهر أن المراد سواء كان البيع في كلامه بوجهه بطل أو لتنفيذ)

(٤) أي : المولى بالكسر . (ش : ٤٢٦/٤)

(٥) أي : وما لو أوصى له به . انتهى ع ش . (ش : ٤٢٦/٤)

(٦) أي : كالتعبير به . (ش : ٤٢٦/٤)

(٧) قوله (حط ديته) أي موصى له ومجانب ، كما يردان على المصنف كردي

(٨) وضهير (طه) يرجع إلى الثمن . كردي

(٩) وفي (ب) و (ر) و (ط) و (هـ) : (أو حط)

(١٠) قوله (فكل من التعبيرين مدخول) لكن التعبير بمثل السقوط (جامع وإن لم يكن مدعياً ، وبمـ الحط) ليس بجامع ولا مانع . كردي .

(١١) حق العارة قبل السوء أو بعدها . انج ، فأنمل انتهى رشدي (ش : ٤٢٦/٤)

(١٢) أي : قائمتها . (ش : ٤٢٦/٤)

و لا شبر - في حمله كسوة في كنهه ان يشي الغصص ،

أو حشفه محط أيضاً إن كان بعد الروم ، وإلا^(٢٢) بصفه
لأنها حشيرة مع^(٢٣) لا ثم ، ومن ثم^(٢٤) لو تقايلا^(٢٥) بعد حطه بعد الروم^(٢٦) لم
يرجع المشي^(٢٧) على ما^(٢٨) شيء

والأوجه: ١ - بموئلي - بالكسر - مطالبة المولى وإن لم تطلته نائعه ، لأن الأصل عدم لحظ ، وأنه ليس للنائع^(٨) مطالبة لموئلي - بالفتح - ، إذ لا معامده
سهما

وسأنتي في (لا حرد) " صحت الإبرء من جميع الأخرى ولو في مجلس
لعقد مع لفرق سها " وس السبع ، وحيتد فلا يلحق ذلك " المتولي
(والإشراك في معصه) أي المبيع (كالتولية في كنه) في الأحكام المذكورة
(إن بين المعص ١ كص صفة أو بالنصف ، وإلا : ك ٢ أشركك في معصه ، أو
شيء مه لم يصح حرماً ، للجهل ، فإن قال في نصف فله الربع ما لم
يقض نصف الشمس فبه تكون له نصف

(۱) عطف علیہ ذیہ سبب (بعض نمونہ) (ش ۱۲۶)

(۲) ای یان حمد الحمد فی یوم النوبه و یوم غد یروم البع (ش ۱۲۶)

(۳) اُدی میں اُجاری کے بعد جلد سے بالائے (عش ۱۰۹)

(۱) قولہ (جہانلا) میں اصحابان میں ثلوثہ کردی

(٥) قوله ، بعد حمد) أي ، الحميم ، قوله (بعد بزم) أي ، يوم التوبة (ش

(177/2

(٦) قوله (سبح اسمي) أي المسمى الثاني كردي

(٧) قوله : (على البائع) أي : الناس . كردی .

(٨) لى : الاول ، (عرض : ١٠٩/٤) .

(222/7) (9)

(۱۰) می (ا) و (ب) و (پ) و (ت) و (ث) و (ج) و (ح) و (د) و (ر) و (ف) و (ه)

(١١) قوله (ولا يلحقك داء) أي صحبه لا يراه عن جميع الأجره كروى

فلو أطلق صحح وكان ماصفة ،

وإدخال (آل) على (بعض) صحيح وإن كان خلاف الأكثر

(لو أطلق) الإشراك كـ (أشركت في) (صح) العقد (وكان) الصبي (ماصفة) بهما ، لأن ذلك هو المتعارف من لفظ الإشراك ، وكما لو أقر شيء لزيد وعمرو .

نعم ، لو قال بربع الشمس مثلاً كان شريكاً بالربع فيما يظهر ، أحداً من غير في (أشركت في) بصفه نصف الشمس ، بحامع أن ذكر الشمس في كل مبتدئ للمراد من لفظ قله ؛ لاحتماله^(١) وإن مرل^(٢) لو لم يذكر هذا المحضص^(٣) على خلافه^(٤)

وتوهم فرقي بينهما^(٥) بعيد

وقضية كلام الشيخين وغيرهما أنه لا يشترط ذكر العقد^(٦) ؛ كما مثله ، ويؤيده ما مر عن الجرجاني في التولية^(٧) ، وهو أوجه من قول جمع وإن اعتد صاحب الأنوار ؛ يشترط ؛ كـ في بيع هذا ، أو في هذا العقد^(٨) فعليه^(٩) (أشركت في هذا) كناية

(١) من إضافة المصدر إلى مفعوله ، أي لاحتمال اللفظ الذي من ذكر الشمس المراد (ش) (٤٢٧/٤)

(٢) أي : كل من المقيس والمقيس عليه . (ش : ٤٢٧/٤) .

(٣) هو قوله . (بنصف الشمس) . هامش (ك)

(٤) أي : خلاف المراد . (ش : ٤٢٧/٤) .

(٥) أي من لو قال بربع الشمس مثلاً ، وس موله (أشركت في بصفه) (إيج (ع ش) (١١٠/٤)

(٦) روضة بطاليس (١٨٥/٣) ، اشرح لكبر (٣١٨/٤)

(٧) في (ص : ٦٥٢)

(٨) الأنوار لأعمال الأبرار (٣٦٥/١) ، وراجع السهل لصاح في اختلاف الأشباح ؛ مثاله (٧٣٨)

(٩) أي : أراد سداً على ما قاله الجمع اسمع ش (ش : ٤٢٧/٤)

وقيل لا

وبصغ بيع خروجه ، بأن يشتره ستة ثم يقول (بعثك بما اشتريت ورنج درهم بكل عشرة ، أو رنج ده ياردة)

(وقيل : لا) يصغ ، للجهالة .

(وبصغ بيع المراوحة) من غير كراهية ، لعموم قوله تعالى ﴿ وَأَحْلَ اللَّهُ الْبَيْعَ ﴾ [البقرة ٢٧٥] .

نعم ، بيع المساومة^(١) أولى منه ، فإنه محقق على حله وعدم كراهته وذاك^(٢) قال فيه ابن عمر وعاصم رضي الله تعالى عنهم : إنه ربا^(٣) ، ونفعهما بعض السبعين ، وقد بعضهم : إنه مكروه^(٤) .

(بأن) هي بمعنى (كأن) (يشتره ستة ثم يقول) مع علمه بها لعالم بها (بعثك بما اشتريت) أي بعثته ، ولمبادرة بهم (المثل) هي نحو هذا لم يُخْتَنج فيه ذكره ولا بئنه (ورنج درهم^(٥) لكل عشرة) أو فيها أو عليها ، (أو رنج ده) بفتح المهملة ، وهي بالعارسية عشرة (يار) واحد^(٦) (ده) فهي بمعنى ما قلها ، فكأنه قال ستة وعشرة ، فيقبله المخاطب إن شاء .

(١) قوله (بيع المساومة) أي المساومة العادية ، بأن يطلب كل الأسراج من الآخر مع قطع نظر عن العقد لأول كردي قال علي الشراعتي (١١١/٤) (هي أن يقول اشتر ما شئت)

(٢) وقوله (وذاك) إشارة إلى بيع للمراوحة كردي

(٣) أخرجه ابن أبي شيبة (٢٢٠٠٠) ، (٢٢٠٠٤)

(٤) عن مسروق أنه كره بيع ده دورده ، قال يقول اشتره بكده وكدا ، وأسهه بكدا أخرجه ابن أبي شيبة (٢٢٠٠٦) ، وعن الحسن قال كان يكرهه ، وقد عكرمه هو حرام أخرجه ابن أبي شيبة (٢٢٠٠٧) .

(٥) سحر على العطف ، والنصب على أنه معصوم معه ، والرفع بعيد انتهى محرمي (ش ٢٢٨/٤)

(٦) أي (أ) (وحده) بدل (واحد) ، وفي (ب) يعطه (واحد) غير موجود

واثروها^(١) يادكر لوفوعها بين الصحابة رضي الله عنهم ، واحلافهم في حكمها^(٢) كما علمت^(٣)

ولا يصح ذلك في دراهم معينة عبر موروية^(٤) ، كما يأتي^(٥) ، بل^(٦) في أحد عشر اشتر فما شئ واحد ، وقسط الثمن على قسمتهما وقت الشراء ، ولا يقول شريث بكدا ، إلا إن شئ الحال^(٧)

ودراهم الربح حيث أظلمت من نقد البد العذب وإن كان لأصل من غيره تسبه لو كان اشترئته عشرة وبعته بأحد عشر ، ولم يقل مراوحة ولا ما تبذلها لم يكن عمدا مراوحة ، كما قلناه القاصي وخرم به في الأنوار^(٨) حتى لو كذب فلا حيار ولا حط ، كما يأتي^(٩)

وهذا^(١٠) غير ما يأتي عنه^(١١) ، لأن ذلك^(١٢) فيه ما يُبطل المراوحة ، وهو

(١) قوله (واثروها) أي أثروا المربحة دون المداومة كردي وقال الشرواني (٤ / ٢٢٨)
(قوله ، واثروها أي : قد يازده . انتهى ع ش) .

(٢) قوله (واحلافهم في حكمها) أي من الكراهة والحرمه وعندهما كردي

(٣) أي في قوله (وذلك قد علم) إلح . (ش : ٤ / ٢٢٨) .

(٤) قوله (ولا يصح ذلك) إلح ، أي لا يصح بيع المراوحة إن كان الثمن دراهم معينة إلح ، لأن إجماعه ها لا يكفي وإن كذب في باب البيع والإجارة ، كما يأتي قل (ويصدق البائع) . كردي

(٥) أي في شرح قوله (فلو جهل أحداهم بطل على الصحيح) (سم ٤ / ٢٢٨ - ٢٢٩)

(٦) (بل) أي لا يصح في واحد إلح ، لأنه كذب ، بخلاف ما لو كان مدم علي يكدا . . فإنه يصح . كردي .

(٧) وقوله (إلا إن شئ الحال) معناه أن يقول اشترته مع غيره . وقسط الثمن على قسمتهما ، وكان قسطه كذا . كردي .

(٨) الأنوار لأعمال الأبرار (١ / ٣٦٧)

(٩) أي في شرح (وأصح سماع منه) (ش ٤ / ٢٢٩)

(١٠) أي : ما نقله عن القاصي ها . (ش : ٤ / ٢٢٩)

(١١) قوله (غير ما يأتي عنه) أي عن القاصي بعد قول مصنف (لا حيار لشري) كردي

(١٢) أي : ما يأتي . (ش : ٤ / ٢٢٩)

و يحط منه . (د) بعث بما اشتريت وحط (د) ياردة (١) ، ونحط من كل أحد عشر وحداً ، (هـ) من كل عشرة .
 (د) (د) بعث بما اشتريت (لم يدخل فيه سوى الثمن ،

وربع كذا ، وبأنني فس الباط ما يضرح بذلك^(١) .

(و) يصبح بيع ، المحاطة ، ك (بعث) (بما اشترت وحط)^(٢) درهم لكل أو مي و عن و على كل عشرة ، أو حط (د) ياردة (المراء من هذا التركيب . (أ) أحد عشر بصير عشرة (و) من ثم^(٣) (يحط من كل أحد عشر واحد) لأن أربع حرة من أحد عشر ، كما مر فيك الحط كذلك

(وقيل) (يحط) (من كل عشرة) واحد ، كما ريد ثم على كل عشرة واحد ، فإن كان الثمن مئة ، أو مئة وعشرة عاد على الأول^(٤) لتسعين^(٥) وعشرة أحراء من أحد عشر حرة من درهم ، أو لمئة^(٦) . وعلى الثاني لتسعين أو لتسعة وتسعين . وبوعدان . من كل عشرة تعين هذا الثاني^(٧)

(وإذا قال : بعثك بما اشتريت) به ، أو ثمة^(٨) ، أو سراس مالي (لم يدخل فيه سوى الثمن) وهو ما اشترى عليه العقد عند اللزوم ، فيعتبر ما حصة^(٩) فله^(١٠) من زيادة ومقص ، وكذا يفسر

(١) أي : بالمعاصرة . (ش : ٤٢٩/٤) .

(٢) قول المس ، (حط) بالنصب : أي مع حط وهو معناه ، ولا يصبح الحر انتهى جميل على النهاية . (ش : ٤٢٩/٤) .

(٣) أي : من أجل أن المراد ذلك . (ش : ٤٢٩/٤) .

(٤) أي : المرجع . (ش : ٤٢٩/٤) .

(٥) أي : فيما إذا كان الثمن مئة . (ش : ٤٢٩/٤) .

(٦) أي : إذا كان الثمن مئة وعشرة . (ش : ٤٢٩/٤) .

(٧) أي : يحط من كل عشرة واحد . (ش : ٤٢٩/٤) .

(٨) أي : ثمن المبيع . (ش : ٤٢٩/٤) .

(٩) قوله : (ما لحقه) أي : لحق الثمن . كردي

(١٠) أي : قبل اللزوم . (ش : ٤٢٩/٤) .

ولو قال (يَتَقَامُ عَلَيَّ) .. دخل مع ثمة أخره الكتال والذال

دث^(١) لو ساع لمعظ الميم ، لأن العمد^(٢) لم يقع ، لأن ذلك^(٣)

أب الحظ بعد الدروم لمعص^(٤) .. فمع الشراء لا يُلْحَق^(٥) ، ومع نحو القام
نحو سدي^(٦) ، أو بكلّ فلا يَتَعَدُّ بيعه مراصة مع القيام^(٧) ، إذ لم يقع عليه
شيء^(٨) بل مع الشراء^(٩) ، ولا يُلْحَق^(١٠) حظ بعد عقد المراصة بخلاف
ما مر^(١١) ، لأن الشراء هما^(١٢) على العمد الأول أقوى ، إذ لا يقلان الريادة
بملاهما

(ولو قال) بَعُثْتُ (مقام) أو نَبْتُ (علي) أو بما ورثته^(١٣) فيه وإن
دفع فيه الأدرعي بأن المصادر منه الثمن فقط (دخل مع ثمة أحرة) حتال
وحتاب وتطيين دار وطيب إن اشتراه مريضاً و (الكيال) للثمن المكيل (والدلال)
لثمن السادي عليه^(١٤) إلى أن اشترى به المبيع

- (١) أي : ما لحظه ... إلخ . (ش : ٤ / ٤٣٠)
- (٢) أي : الأول ، وهو تعليل للمتن . (ش : ٤ / ٤٣٠) .
- (٣) وقوله (لا دث) إشارة إلى أن الشراء أيضاً كردي
- (٤) قوله (أب الحظ بعد الدروم لمعص) إلخ حاصله أن حظ المصنوع يجوز لمعظ الشراء ،
ولا يجوز لمعظ مقام لا بعد إسقاط المحطوط كردي
- (٥) قوله : (لا يلحق) أي : لا يلزمه الحظ . كردي
- (٦) وقوله (بحر سدي) أي : ثم بعد الإخبار بعد سقط مقام كردي وفي (أ) و (ر)
والمطبوحة المصرية : (يحرر بالدقي)
- (٧) قوله (فلا يَتَعَدُّ بيعه مراصة مع القيام) أي : سقط بمقام علي كردي
- (٨) وفي (ب) و (ر) و (ص) و (ط) و (هـ) والمطبوعات (شيء)
- (٩) وقوله (بل مع الشراء) أي : بل بعد مع شراء يعني سقط بمما اشترت . كردي .
- (١٠) وقوله : (ولا يلحق) أي : لا يلحق المشتري . كردي
- (١١) وقوله (بخلاف ما مر) أي : بوجه والإشراك كردي
- (١٢) أي : التولية والإشراك . انتهى سم . (ش : ٤ / ٤٣٠)
- (١٣) قوله : (أو بما ورثته) أي : أعطيه . كردي
- (١٤) أي : الثمن ، هاشم (ز)

وعبرت (١) (نفس) ، لأن آخره ذلك (٢) ونحوه على المعنى ، وهو في
الصحيح مانع وفي نفس المشتري
وصور أنف في البيع (٣) بأن يذرم المشتري بذلك (٤) من يراه (٥) ، أو
يقول شرهه كند ودرهم دلالة مثلاً ، أو حذو نحو كيله ليرجع بنفسه
وما قيل إن هذا لا يقصد للاسترباح مردود بأنه كالحادث (٦) ،
ولذلك كشيء ما لا يصح منه خدر

أو ليخرج عن كرهة بعه خرافاً ، أو للفهمة (٨) لشعر كل في حصته
ولو ورر أحدهما (٩) دلالة (١٠) نسبت عليه كان منزعاً ما لم يظن وحبها
عنه فيما يظهر ، فحسب يزحف بها على الدلال ، وهو يزحف على من هي عليه
ولا يذخل ما تحتمه (١١) عن مانعه إلا أن ذكره (١٢)

- (١) أي صواب نكال وندال في المتن كما هو بالنسبة (ش ٤/٤٣٠)
- (٢) قوله (آخره ذلك) أي المذكور من النكيل وندالته كردي
- (٣) قوله (وصور أنف في البيع) أي صور النفس في البيع كما صورته في نفس ، يعني قد
نكح آخره نكال وندال في البيع على المشتري كردي
- (٤) (بأن يذرم المشتري بذلك) أي المذكور من النكيل وندالته ، وقوله (به) أي في
الصحيح - كردي
- (٥) (من يراه) أي شخص أي يرى أن يكون ذلك الشخص كلاً أو دالاً كردي
- (٦) أي : تجديد النكيل - هامش (ز) .
- (٧) وفي (ح) ، والمطوعة لمكة ، ورواه (كالحارس)
- (٨) وقوله (وليفهمة) ، (أو ليفهمة) مطعون على قوله (يرجع) كردي
- (٩) قوله (وورر) أي أذى أحدهما : أي واحد من المشتري والباع كردي
- (١٠) أي : أجرتها - هامش (ك)
- (١١) قوله (ولا يذخل ما تحتمه) أي يحتمله المشتري عن مانعه (بأن وحب على مانع آخره
النكيل ، أو تحمل هو المشتري - كردي
- (١٢) (إلا أن ذكره) بأن يقول بحمده ، ثم يقول بما قام عنه كردي

و الحارس والغضار ونزفء وانضئاع وسمه الضنع وسائر المؤن المرادة
للاسترباح

وكذا ما سرع به^(١) : كان أعطاه بمعروف بالعمل من غير استئجاره ،
ولا يحذر حاكم به : بناء على الأصح الآتي^(٢) أنه لا شيء له ، قاله الأدرعي ،
وعرض بأن هذا^(٣) معد^(٤) معلوم بكل أحد فلا حديعة فيه^(٥)

ويؤيده^(٦) دخول المكس ، لأن أن يفرق بأنه محوّر على المكس دون ذلك

(والحارس والغضار والرفء)^(٧) بمعد^(٨) (والصباغ) كل من الأربعة لتبيع

(وقبعة الصنع) به ، وكذا الأدوية والطين وسحوهما (وسائر المؤن المرادة
للاسترباح) أي طلب الربح : كاعقب للتسمين ، بخلاف ما قصد به بناء عليه
فقط : كتنقية وكسوة وعقب لغير تسمين^(٩) وأجرة طبيب وقبعة دواء لحرض حدث
عنده^(١٠) وقضاء حاية ، وما استخرج^(١١) المبيع به إن عصب أو أتى : لوقوعه^(١٢)
في مفاصلة ما استوفاه من روث المبيع

ومعنى دخول ذلك أنه بصمته لشمن ويخبره بمدر الجملة ثم يقول بما قدم

(١) قوله (وكذا ما سرع) ج سرع (به) لمشري كردي

(٢) قوله (على الأصح لابي) أي في الإجارة كردي

(٣) أي : الإعطاء المذكور . (ش : ٤ / ٤٣١) .

(٤) أي : بالمشتري موطن نفسه عليه . (ش : ٤ / ٤٣١)

(٥) أي : لا حديعة من المشتري في الإعطاء : أي هي مكونة عن ذكره وبنيه (ش : ٤ / ٤٣١)

(٦) أي : الاعتراض . (ش : ٤ / ٤٣١) .

(٧) قوله (والرفء) والرفاء الإصلاح ، يقال رفاة الثوب إذا أصلحت ما به من
كردي

(٨) قوله (بمعد) جمع مبتلأه جميع (ش : ٤ / ٤٣٢)

(٩) أي : بعد قصه له على ما مر (ش : ٤ / ٤٣٢) .

(١٠) قوله (ما سرع) عطف على قوله (ما قصد) كردي

(١١) أي : ما قصد به البقاء . (ش : ٤ / ٤٣٢)

ولو قصر نفسه ، أو كان ، أو حمل ، أو بطوع شخص به لم يدخل أخرته

عني وريح كـ ، كما تقدم قوله (لأنني) (ويعلمنا منه أو ما قام به) ومبر^(١) لاكتفاء بعينه في 'عقول' ، فقياسه صحة نكته بما قام عني وهو كذا فإن قلت : شرعوا به لا نكح من يعين ما قام عليه به ، مما فائدة فوبهم مع ذلك يدخل كـ لا كذا ؟ قلت فائدته لو أخر ما قام عليه بعشره^(٢) ثم تيسر لها في مفسده ما لا يدخل وحده أو مع ما يدخل حطب الزيادة وريحها ، كما يأتي^(٣) .

هذا : إن سه شخص عني دخول ما لا يدخل ، وإلا : كـ بحث بما قام علي وهو كـ ، و ما بعينه^(٤) عليه وهو كـ ، حار قطعاً ، بل لو صم بنفسه أو لما قام به أحسن عن بعد بالكلية ثم باعه مراوحة أو محاطة ، كـ اشربة منه وقد نكته بمنين وريح ده باردة^(٥) صبح ، وكأنه باعه بمنين وعشرين

(ولو قصر نفسه ، أو كان ، أو حمل ، أو طس ، أو صبح ، أو عمله محل ينحوت مفعلة) أو بطوع شخص به لم تدخل أخرته (مع اشتر في قوله بما قام علي ، لأن عمله ومحلّه وما بطوع به غيره لم يقم^(٦) عليه^(٧)) وطريقه^(٨) أن يقول لي ، أو للمتزوج لي عمل أو محل أخرته

(١) قوله (ومر لاكتفاء) أي في قوله (وإن طرا عنه بعد الإحاط) في شرح قول المصنف : (قال لعالم بالشمس) ، كردي .

(٢) قوله : (قام عليه بعشرة) أي : غير الشمس ، كردي

(٣) في (ص : ٦٦٦)

(٤) أي : حده الزيادة وريحها فيما هو حبر . (ش : ٤٣٢)

(٥) قوله (وما بعينه) عطف على (ما قام عني) (ش : ٤٣٢، ٤)

(٦) أي : أو حطه يارده . (ش : ٤٣٢/٤)

(٧) أي : ما ذكر . (ش : ٤٣٢/٤) .

(٨) أي : اشربة ، وما قام عليه ما بدنه انتهى بهايه ومعني (ش : ٤٣٢)

(٩) أي : طريق دخول حرمه ما ذكر ، من عمله ومحلّه وما بطوع به غيره . (ش : ٤٣٢، ٤)

وليُعْلَمَا ثَمَنُ أَوْ مَا قَامَ بِهِ ، فَلَوْ جَهْلُهُ أَحَدُهُمَا بَطَلَ عَلَى الصَّحِيحِ
وَلْيَصْدُقَ النَّائِعُ فِي قَدْرِ الثَّمَنِ وَالْأَجَلِ ، . . .

كذا ، وَيُصَفُّهُ^(١) لِلشَّيْءِ

(وَلْيُعْلَمَا) أي المتابعين وجوباً (ثَمَنُهُ) أي المبيع قدرأ وصفة في
بَعَثَ بِمَا اشْتَرَيْتُ (أَوْ مَا قَامَ بِهِ) أي بما قامَ عليَّ

(فَلَوْ جَهْلُهُ أَحَدُهُمَا بَطَلَ) (عَلَى الصَّحِيحِ) وَخَرَجَ بِهِ (قَدْرًا أَوْ
صِفَةً) . الْمَعَايَةُ فَلَا تَكْمِي هَا مَشَاهِدَةٌ دَرَاهِمٍ مَثَلًا مَعِينَةٌ غَيْرُ مَعْلُومَةِ الْوَرْدِ وَهِيَ
كَفَتْ فِي سَجْرِ الْبَيْعِ وَالْإِحَارَةِ ؛ لِعَدَمِ تَأْنِي الْبَيْعِ مَرَابَحَةً مَعَ الْجَهْلِ بِقَدْرِهَا أَوْ
صِفَتِهَا

(وَلْيَصْدُقَ النَّائِعُ) مَرَابَحَةً وَمَحَاطَةً وَجُوبًا (فِي) كُلِّ مَا يَخْتَلِفُ الْعَرَضُ بِهِ ،
لَأَنَّ كِتْمَنَهُ حِينَئِذٍ عَشْرٌ وَحْدِيَّةٌ ، نَحْوُ (قَدْرِ الثَّمَنِ) الَّذِي اسْتَقَرَّ عَلَيْهِ الْعَقْدُ ، أَوْ
قَامَ بِهِ الْمَبِيعُ عَلَيْهِ عَذَابُ الْإِحَارِ ، وَصِفَتِهِ^(٢) إِنْ تَقَاوَسَتْ (وَالْأَجَلِ)

ظَاهِرُهُ^(٣) أَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ ذِكْرِ قَدْرِهِ كَأَصْلِهِ^(٤) ، وَالثَّانِي^(٥) وَاصِحٌ ، وَالْأَوَّلُ^(٦)
أُطْلِقَ اشْتِرَاطُهُ الْأَدْرَعِي ، وَقِيلَهُ الرُّكُوشِيُّ بِمَا إِذَا رَادَ عَلَى الْمُتَعَارَفِ ؛ أَيِ أَوْ لَمْ
يَكُنْ هَاكِ مُتَعَارَفًا ؛ أَيِ أَوْ تَعَدَّدَ الْمُتَعَارَفُ ، وَلَا أَغْلَبَ فِيهَا يَظْهَرُ .

وَدَلَّتْ^(٧) لِأَنَّ بَيْعَ الْمَرَابَحَةِ^(٨) مَسِيٌّ عَلَى الْأَمَانَةِ ؛ لِاعْتِمَادِ الْمُشْتَرِي بَطْرَ النَّائِعِ

(١) أي : الأجرة . (ش : ٤٣٢ / ٤) .

(٢) عطف على (قدر الثمن) أي صفة الثمن (ش : ٤٣٢ / ٤)

(٣) عربي (ظاهره) ، لاحتمال عطفه على (قدر الثمن) ، لا على (الثمن) (سم : ٤٣٢ / ٤ - ٤٣٤)

(٤) أي : كأصل الأجل هامش (ك) .

(٥) أي : وجوب ذكر أصل الأجل . (ش : ٤٣٢ / ٤) .

(٦) أي : وجوب ذكر قدر الأجل . (ش : ٤٣٢ / ٤)

(٧) أي : وجوب صدق النائع مرابحه أو محاطه في كل ما يختلف العرض به (ش : ٤٣٤ / ٤)

(٨) أي : والمحاطة . (ش : ٤٣٤ / ٤) .

والشراء بالعرض ،

ورصد نفسه بما حصة استغ مع رباذه أو حظ

ولو وأظا^(١) صاحبه فاشترى منه^(٢) بعشرين ما اشترى عشرة ثم أعده بعشرين^(٣) أخر بها^(٤) كره ، وقيل بخروم ، وأخذه السكيت ، لأنه عرض ، ولا سحر بمسرب ، لكن قوى المصنف تحيره^(٥)

وأعترض بأن تحيره إنما يأتى على الحريم لا الكراهية ، وفيه نظر ؛ بما مر في (سفي اركس) و (فصل التصرية)^(٦) مما يعلم منه أنه لا ينرم من الحرمة لتحير ، ولا من كراهة عدمه ، بل قد يتحير معها دون الحرمة

ولو اشترى ثبث بمئة ثم حرخ عن يلكه ثم اشترى بحمين أخر بها^(٧) وجوباً .

(واشراء بالعرض) يقول : بعرض قيمته كذا ، ولا يقتصر على ذكر القيمة وإن دعه بلفظ القدام ؛ كما قاله^(٨) وإن مارغ فيه الإسوي^(٩) ؛ لأنه يشدد فيه فوق ما يشدد بسقد

ولو اختلفت قيمته^(١٠) أغثرت يوم الاستقرار لا المقيد^(١١) على الأوجه

(١) شخص . هامش (١) .

(٢) أي : من المواطن . (ش : ١٣٤ / ١) .

(٣) أي : ثم شري المشتري لأول من صاحبه بعشرين (ش : ١٣٤ / ١) .

(٤) أي : بعشرين في بيع المراحة (ش : ١٣٤ / ١) .

(٥) روضة الطالبين (١٨٨-١٨٩) .

(٦) في (ص : ١٧٢) وما بعدها (ص : ٥٩٢) وبعدها

(٧) أي : الحمين . هامش (٧) .

(٨) روضة لطاس (١٨٩ / ٣) ، اشرح الكبير (٣٢٢ / ١) .

(٩) المهملة (٢٣٦ / ٥) .

(١٠) أي : العرض في زمن الحيار . (ش : ١٣٤ / ٤) .

(١١) المعتبر : اعتبار يوم العقد . (سم : ٤٣٤ / ٤) .

وسار اللعب الحادث عبده ، فهو قال (مئة) ، فان مشعي . . قَالَا طَهْرُ . .
 سَحَطُ الرُّيْدَةِ وَرَنَحُهَا ، وَأَنَّهُ لَا حَبَارَ لِلْعُشْتَرِي

وحرم السكّي كما وردني بأن المراد بالعرض النقوّم ، فالمثلّي بخور اسع به
مراجعة وإن لم يمدّر^(١) ، وقال المتونّي لا قرى^(٢) ، وهو الأوجه ، للمعنى
المذكورة .

(وبيان) العسر والشراء من محجوره ، أو من مدينه المعسر أو اصحابها
مدينه ، وما أحده من محو ليس أو صوب موقوف حاله العقد و (المب) الذي فيه
مظلماً حتى (الحادث عنه) كتروح^(٣) الأمة

وترك الإخبار بشيء من ذلك حراماً ثبت الخبر بمشترى

(فلو) لم يُتَيَّنْ نحو: لأجل تحيُّز المشتري، لتدليس النافع عليه، ولا حظ
 هنا على المعتمد، لا مَدْعٍ لصرِّه بالخيار، وإن (قال) اشترى (مئة) وباعه
 بها وربح مئة تارة مثلاً (فبان) بحجة: كسبية أو إقرار أنه اشتراه (تسعين
 فالأظهر: أنه يحط الزيادة وربحها) نقي المسح أو تلبس بالكذب^(١)، أي
 ينسب^(٢) العقد العقد^(٣) بما عداها^(٤) فلا يحتاج لإنشاء حط

(و) الأظهرُ على الخطِّ (أنه لا خبار للمشتري) لرصاء بالأكثَرِ **بالأقلِّ** **أوَّلِي** ، ولا للبائع وإن عُنِيَ ،

قال جمعٌ محققون بقاءً عن الفاصي واعتمدوه وزدوا ما يُخالفه ومحل

(١) قوله : (وإن لم يقومه) أي : وإن لم يحجر بعينه كذا في مسام الكردي

(٢) قوله : (لا فرق) وحيتثد فالمراد بالعرض : ما قابل العد لا المضمون كرودي

(۳) وھی (ا) و (ث) و (ج) و (ر) و (ط) و (ع) (کرویم)

(٤) قوله (لكده) يعطى للأظهر (من ١/٢٣٥)

(٥) قوله (أي يشي) (إنح تفسير لمون المنس (يحط) (لح (ش ٤٣٥/٤)

(٦) وهي (أ) و(ب) و(ج) و(د) و(هـ) و(و) و(ز) و(ح) و(ط) و(ي). (امضاد ابجد)

(٧) أي ما عفا الزيادة وريحتها . (ش : ٤ / ٤٣٥)

ولو رعم أنه مئة وعشرة وصدقة المشتري لم يصح التبع في الأصح .
قلت الأصح الصّحة ، والله أعلم

الآية^(١) ، ولم يفرق بين حالتي التصديق والتكذيب بما يأتي^(٢) ، فأثّنه
(ولو رعم أنه) أي الثمن الذي اشترى به مراعاة (مئة وعشرة) وأنه عبط
في قوله أولاً أنه مئة (وصدقة المشتري) في ذلك (لم يصح البيع) الذي
وقع بينهما مراعاة (في الأصح) لعدم قور العقد بالزيادة ، بخلاف لفص بتدليل
الأرض

(قلت الأصح الصّحة ، والله أعلم) كما لو عبط بالزيادة^(٣)
وتعدين الأول^(٤) يردّه عدم ثبوت الزيادة لكن بحيز الساع ، وإما زوعمي هنا^(٥)
ما وقع به العقد الأول لا الثاني حتى يثبت الفص ، لأنه ثم^(٦) لما ثبت كدته
ألحق قوله في العقد مئة وبن عذر ، ورجع^(٧) إلى التسعين ، وهذا ما قوي حديثه
بتصديق لمشتري له حرمانه^(٨) بالجار والمشتري بإسقاط الزيادة .

(١) أي . في المتن آنفاً . (ش : ٤ / ٤٣٥)

(٢) آنفاً .

(٣) وهو بصورة المصنفه بقول المس (ولو قال مئة فإن تسعين) إلح (ش : ٤ / ٤٣٦)

(٤) أي بتدليل المرافعي بعدم قور العقد بالزيادة (ش : ٤ / ٤٣٦)

(٥) أي فيما لو رعم أنه مئة وعشرة ، قاله ع ش . وهو لا يثبت قول الشارح (لعقد الأول
لا الثاني . .) إلح ، وقال الوشيد : يعني : في مسألة العلط بالزيادة . اهـ ، وهو لا يناسب
قول الشارح (حتى يثبت الفص ، لأنه ثم) إلح ، عذر : لإيجاب . . ومنها في
المعنى . . راعى ما لمسمى وثم العقد الأول . اهـ . وهي ظاهرة لاخبار عيها . ولعل
المصواب أن يقول الشارح ما ما وقع به العقد الثاني لا الأول حتى يثبت الزيادة ، بخلاف
ما مر ، لأنه . . . إلح . (ش : ٤ / ٤٣٦)

(٦) أي : في مسألة العلط بالزيادة . (ش : ٤ / ٤٣٦)

(٧) أي : الثمن هامش (أ)

(٨) أي : الساع . (ش : ٤ / ٤٣٦) .

وإن كذبه ولم ينس لعلطه وحهاً مُختللاً لم يقبل قوله ولا بيته ، وله
تخلف المشتري به لا يعرف ذلك في الأصح

(وإن كذبه) المشتري (ولم ينس) البائع (لعلطه) الذي ذعاه (وحهاً
مختللاً) بفتح ليميم ، أي قرصاً (لم يقبل قوله ولا بيته) التي يقبضها على
العلط ، لتكديب قوله الأول لهما .

ويُفرق بين هـ^(١) وما لو باع داراً ثم ادعى أنها وقف أو أنها كانت غير ملكه ثم
ورثها فإن بيته يُسمع إذا لم يكن صريح حال البيع بأنها منك . وكذا إذا أهدم بيته
الوقف غير أنه حينها وقف على البائع وأولاده ثم المقرء ، وتُصرف له^(٢) العدة
إن كذب نفسه وصدق الشهود . بأن العدة^(٣) هـ^(٤) أوصح ، فإن الوقف
والموت الناقل له ليسا من فعله ، فإذا عارضا قوله وأمكن لجمع بينهما ، بأن لم
يُصرح حال البيع بالملك . شُعت بيته

وأما هنا^(٥) . فانتقص شأ من قوله ، فلم يُعذر بالنسبة لسماع بيته ، بل
للتحليف ، كما قال :

(وله تحليف المشتري أنه لا يعرف ذلك) أي : أن النمس مئة وعشرة (هي
الأصح) لأنه قد يُقر عند عرص اليمين عليه
فإن خلف ذلك^(٦) ، وإلا رُدَّت على البائع بناء على الأصح أن
اليمين المردودة كالإقرار .

(١) أي ما لو ادعى بائع العلط باعص وكذبه المشتري ، ولم ينس بائع وحهاً مختللاً حيث
لا يقبل قوله ولا بيته (ش : ٤٣٦/٤)

(٢) أي بائع (ش : ٤٣٦/٤)

(٣) قوله (بأن العدة) متعلق بقوله (ويقر) كروي

(٤) أي فيما لو باع داراً (ش : ٤٣٦/٤)

(٥) أي فيما لو ادعى بائع لعلط باعص (ش : ٤٣٦/٤)

(٦) أي أمضي العقد على ما حلف عليه من المنة ، ولا تلت زيادته ولا انقار لواحد منهما

(ش : ٤٣٧/٤)

وإن يش منه التخصف ، والأصح سماع بيته

وللمشتري الخيار بين بمضاء العقد بما حلف عليه^(١) وبين فسخه ، كما أطلقوه ، وبارع فيه الشبان ؛ بأن مقتضى الظاهر أن البعير المردودة^(٢) كإقرار أن يأتي^(٣) فيه ما مر في حالة تصديقي^(٤) ؛ أي فلا تحيز المشتري بل البائع ؛ لعدم ثبوت الزيادة ، واعتمده في « الأنوار » وبعله عن جمع^(٥) وقد بوخه ما قالوه ؛ بأنها^(٦) ليست كالإقرار من كل وجه ، كما يعلم من كلامهم الآتي في (الدعوى)^(٧) .

(وإن بين) لعظه وحياً محتملاً ؛ كترويه كتاب على وكيله^(٨) ، أو انفال نظره من متاع لغيره في حريته^(٩) (فله التحليف) أي تحليف المشتري كما ذكر^(١٠) ؛ لأن ما يشه لمحرك ظن صدقه^(١١) ، فمن حلف فذاك ، وإلا ردت وجاه ما مر

(والأصح سماع بيته)^(١٢) بأن الثمن مئة وعشرة ؛ لظهور عديده

- (١) قوله (ساجف عليه) أي حلف الباع عليه كروي
- (٢) قوله (أن البعير مردودة) أي بعد من لأظهر (ش : ٤٣٧/٤)
- (٣) قوله (أن يأتي) أي حيز (أن) (ش : ٤٣٧/٤)
- (٤) روجه لعائس (١٩٣/٣) ، اشرح الكبير (٣٢٧/٤)
- (٥) الأنوار لأعمال الأبرار (٣٦٧/١) .
- (٦) أي : البعير المردودة . هامش (ز) .
- (٧) في (٦٠٨-٦٠٩)
- (٨) كحاشي في كتاب على لسان وكلي أنه اشترى بكذا فدان كذا بمائة المحتاج (١١٨/٤)
- (٩) قوله (حريته) بفتح الحيم وكسر لواء المهملة وسكون التمه وفتح لدان المهملة سم
- للدور المكتوب فيه ثمن أمتعة ومحوه فليوبي ، لكنه لم يوجد في كتب اللغة ؛ كالصباح
- و« المختار » و« انعاموس » بهذا المعنى انتهى محرمي (ش : ٤٣٧/٤)
- (١٠) أي : على عدم معرفة ذلك . (ش : ٤٣٧/٤) .
- (١١) أي : يقويه . (ش : ٤٣٧/٤) .
- (١٢) أي وإذا سمع كان تصديق المشتري فما ذكر فيه إيعاب (ش : ٤٣٧/٤)

وأفهم قوله (فوق) مرفوعاً على ما قبله أن هذا كنه^(١١) إنما هو في بيع المهرجعة^(١٢) . مع ذلك^(١٣) في غيرها بأن لم يتعزز لها^(١٤) لم يكن فيه^(١٥) سوى الإثم إذ معتمد الكذب .

والمرق^(١٦) . مع المهرجعة مسيئة على الأمانة إلى آخره

وبهذا عارق ما هنا أيضاً إفتاء من عند السلام فمن باع بالعمارة^(١٧) سرق^(١٨) ، ثم ادعى^(١٩) أنه حر^(٢٠) ، وأقام^(٢١) بأنه عبو قبل البيع . بأنها^(٢٢) تُسمع^(٢٣) أي وإن لم يذكر^(٢٤) إلا أنه سرق^(٢٥) ، كما اقتضاه^(٢٦) إطلاقه^(٢٧) ، لأن العتق^(٢٨) قد يُطلق على عبده عند فلان ومملوكه .

وقضيه^(٢٩) : أنه لا تقبل بئنه بكونه حرّاً الأصل ، وتعتبر

(١) أي ما دد في حقه . يريده أو انقص (ش : ٤٣٧ / ٤)

(٢) بضم الميم أي في الخارج مع المساومة ، كذا . اشترته منه وباعته منه وعشره . فلا يرد حريته . ذلك في بونه ، وأسراك^(٣٠) أي الجملة ، لا جميع ما ذكر من التفصيل (نصري : ٦٦ / ٢)

(٣) أي : الملق بالريادة أو النقص . (ش : ٤٣٧ / ٤)

(٤) قوله (بها) في المهرجعة ، قوله (لم يكن فيه) أي في وموع ذلك في التعبير (ش : ٤٣٧ / ٤)

(٥) قوله (والمرق ما مر) في شرح قوله (والأصل) كردي

(٦) قوله : (مقرأله) أي : المبيع البالغ بئانه . (ش : ٤٣٧ / ٤)

(٧) أي البالغ . (ش : ٤٣٧ / ٤)

(٨) أي : بيئة البالغ ، صله للإفتاء . (ش : ٤٣٧ / ٤)

(٩) أي : باع . ويهد بحدف لإفـ ما عـ انتهى سم (ش : ٤٣٧ / ٤)

(١٠) أي : بجميع المذكور بعبه أي وإن لم يذكر . (ش : ٤٣٧ / ٤)

(١١) أي : ابن عبد السلام أو إفتائه . (ش : ٤٣٧ / ٤)

(١٢) قوله (لأن لعبه) . (ش : ٤٣٧ / ٤) . يظهر أنه من كلام من عند السلام . كما يفهمه قول الشارح . (ش : ٤٣٧ / ٤)

(١٣) أي : منه التعليل المذكور . (ش : ٤٣٧ / ٤)

حملة^(١) بعد تسميته^(٢) على ما إذا لم يند عذراً ، كـ شبيث طملاً

• • •

(١) أي : أنه لا تسمع بيته بحرية الأصل . (بصري ٦٦/٢)

(٢) وفي المطبوعة المصرية (ويتعين حمته بتقدير نسبه) ، وفي (ب) (يمين حمته على ما إذا)

بَابُ الْأَصُولِ وَالشَّارِ

قَالَ : (مَعْنَى هَذِهِ الْأَرْضِ ، أَوِ السَّاحَةِ ، أَوِ الْقَعَةِ) ، وَفِيهَا بَاءٌ

(بَاب)

[بيع الأصول والثمار]

بِعِ (الْأَصُولُ) وَهِيَ الْأَرْضُ وَشَجَرُ (وَالثَّمَارِ) جَمْعُ ثَمَرٍ ، وَهُوَ جَمْعٌ مُعْرَفٌ ، وَذَكَرَ فِي بَابٍ غَيْرِهِمَا^(١) بِطَرِيقٍ لِسَعْيَةٍ

بِ (قَالَ) مَعْنَى هَذِهِ الْأَرْضِ ، أَوِ السَّاحَةِ ، أَوِ الْقَعَةِ (أَوْ الْعَرَصَةِ^(٢)) ، وَحَدِيدٌ حَتِّصَارًا لَا لَكُونَ مَعْنَاهَا^(٣) يُخَالَفُ مَا قَبْلَهَا ، لِأَنَّهُ أَمْرٌ لُغَوِيٌّ ، وَلَيْسَ الْمَدَارُ هُنَا إِلَّا عَلَى الْعُرْفِ ، وَهِيَ فِيهِ مُتَّحِدَةٌ مَعَ مَا قَبْلَهَا .
(وَفِيهَا بِنَاءٌ) وَلَوْ شِئْنَا لَكُنَّا لَا نَدْخُلُ مَاؤُهَا الْمَوْجُودُ حَالِ الْبَيْعِ إِلَّا بِشَرْطِهِ^(٤) ، بَلْ لَا يَصُحُّ بَعْدُهَا مُسْتَقْنَةً وَبَعْدَهُ - كَمَا مَرَّ أَحَرُّ (الرِّبَا)^(٥) - إِلَّا بِهَذَا الشَّرْطِ ، وَإِلَّا^(٦) لَاحْتِطَ الْحَادِثُ بِمَوْجُودٍ ، وَطُلَّ النِّزَاعُ بَيْنَهُمَا .

وَبِهَذَا^(٧) يُعْلَمُ أَنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَ مَاءٍ بِمَحَلٍّ يَضَعُ أَهْلُهُ مِنْ أَسْفَلِهَا وَمَا وَعَمْرُهُ ، خِلَافًا لِمَنْ قَصَرَ ، لِأَنَّ الْعَمَّةَ لَاحْتِلَاطُ الْمَذْكُورِ ، وَمِنْ شَأْنِهِ^(٨) وَقَوْعُ السَّارِعِ فِيهِ

(١) أَيِ غَيْرِ بَيْعِ الْأَصُولِ وَبَيْعِ الثَّمَارِ ، كَالْمَعْدِنَةِ ، وَدَسْمَانِهِ ، وَبَيْعِ الثَّرَى الْأَحْمَرِ ، وَتَعْرَابِهَا أَسْفَلُهَا بِكَرِّي . انْتَهَى عَشْرٌ . (ش : ٤٣٨ / ٤) .

(٢) الْعَرَصَةُ سَاحَةٌ بَدِيَّةٌ ، وَبَعْدَهُ الْوَاسِعَةُ مِنَ الدُّورِ لَا بَاءَ فِيهَا بِمَصْحُومِ الْوَسِيطِ (ص : ٥٩٣)

(٣) أَيِ : مَعْنَى الْعَرَصَةِ لُغَةً . (ش : ٤٣٨ / ٤)

(٤) بَابُ بَيْعِ الْأَصُولِ وَالثَّمَارِ قَوْلُهُ (إِلَّا بِشَرْطِهِ) أَيِ بِشَرْطِ دَحْوِ بِنَاءٍ فِي جَمْعٍ كَرْدِي

(٥) فِي (ص : ٤٣٢)

(٦) أَيِ : وَبِشَرْطِ دَحْوِ بِنَاءٍ فِي الْعَقْدِ (ش : ٤٣٨ / ٤)

(٧) فِي بَقْوَةٍ (أَوْ لَا) لَاحِظٌ (بَيْعٌ) (ش : ٤٣٨ / ٤)

(٨) أَيِ : الْإِخْتِلَاطُ . (ش : ٤٣٨ / ٤) .

وشجر^(١) . فالْمَذْهَبُ : أَنَّهُ يَدْخُلُ فِي السَّعِ ذَوْنُ زَهْرٍ

بِكُلِّ مِنَ الْمُحْلِيِّ

(وشجر) ثابت^(٢) أرط^(٣) ولو شجر مور على المعتمد

وشرح ما فيها) ما في حذها^(٤) ، فإن دخل الحد في البيع دخل ما فيه ،
ولا ، وعلى الثاني^(٥) يُخْمَلُ إِقْتَاءُ بَعْرَالِي بَأَنَّهُ لَا يَدْخُلُ مَا فِي حَذْهَ ،
وفي زيادات العدي^(٦) : مع أرضاً وعلى محرى ما لها شجر^(٧) ، فإن ملكة^(٨)
السَّعِ فهي لمشتري ، وإن كان له حق الإحراء ، أي فقط فهي باقية
لساع^(٩)

(فالْمَذْهَبُ أَنَّهُ) أي ما ذكر من الساء والشجر (يدخل في البيع) لقونه
سفه اصله فاسع (دون الرهن) لصعبه

وقصبة^(١٠) أَنَّهُ لَنْحَوْ بِسَعِ كُلِّ مَا فِي لِلْمَلِكِ ، كهذه ووقف ، ووصية
واصدقي ، وخلع^(١١) وصلاح .

وبالرهن : كُلُّ مَا لَا يَنْقُضُهُ كِلَا فَرَارٍ وَعَارِيَةٍ وَإِجَارَةٍ .

(١) قوله (ثابت) إصح سيدكر محرر بقوله (وأما معديع وابباس) إصح وهي
(ب) و (ث) و (ج) و (د) و (ر) و (ص) و (ط) و (ف) و (هـ) والمطوعة
(ثابت)

(٢) أي : طرفها . (ش : ٤٣٨ / ٤)

(٣) أي : عدم دخول الحد . (ش : ٤٣٨ / ٤) .

(٤) قوله (وعلى محرى ما لها شجر) أي شجره مملوكة للساع كروي كد ، في سح
الكروي

(٥) وضمير (ملكة) يرجع إلى المحرى . كروي .

(٦) زيادات المبادي (ص : ٥٢) .

(٧) أي : التعليل . (ش : ٤٣٩ / ٤)

(٨) في (س) والمطوعة المصرية (وعوض خلع) ، وفي (ب) و (ج) و (د) و (هـ) و (ث) و (ر) و (ص) و (ط) و (ف) و (هـ) والمطوعة

(صدق وجمع) . وفي المطوعة بمكية (وإصدقي خلع) بدون لو أو سها

لرحل ثم بعضها لآخر بأن الشرب يكون بهما على قدر أرضيهما بالدرع ،
 من والجهة في الحقوق حال البيع معتبرة ، صرح به الرافعي وغيره في غير
 مصنفه انتهى

وتأنيده^(١) قول الشحنس لا تدخل مسايل الماء في بيع الأرض ،
 ولا شربها^(٢) من النهر والماء مملوكين إلا أن يشترط^(٣) أو يقرب^(٤) بحقوقها^(٥)
 والكلام في الخارج عنها^(٦) .

ومر في (البيع)^(٧) ما نقله من أنه لا يصح بيع حريم الملك وحده^(٨) ،
 ومثله بيع شرب الماء وحده^(٩) ، لأن شرب لا ينتقل ، وإما صح عن الحسن
 وحده : تشوف الشارع إليه

وبعضهم^(١٠) في أرض مشتركين ولا حدهم فيها محل حاصل به ، أو حصته فيه^(١١)

(١) أي : الإفتاء المذكور . (ش : ١٣٩/١) .

(٢) بكسر الشين لمعناه ، أي : بعضها بمعنى لمباح (٢٨٣)

(٣) أي : ينص على دخول مسايل وشرب (ش : ١٣٩/١)

(٤) روضة ناديس (٣/٢٠٢) ، لشرح الكبير (١/٣٣٦)

(٥) أي : عن حدود الأرض المملوكة ، وإلا فهو داخل بلا شرط أحمد وعمر

عمار ، بهية ، والمعنى : ولا لألعاب ، والمراد : بخارج من ذلك ، أي : اللعب
 وشرب عن الأرض ، أما الداخل فيها فلا ريب في دخوله ، به عليه سكي وغيره ،
 ويقارن ما لو اكتراه لغرس أو ررع حيث يدخل ذلك ، أي : اللعب وشرب معهما ، أي
 شرط دخوله أو أخذ ما لا يصح لا يحصل بدونه انتهى (ش : ١٣٩/١-١٤٠)

(٦) قوله (ومر في البيع) أي : قيل (باب الرضا) كردي

(٧) أي : بدون الملك . (ش : ١٤٠/١)

(٨) أي : بدون الأرض ، والكلام كما في صم عن : لألعاب ، في الخارج عن الأرض (ش :
 ١٤٠/١)

(٩) وقوله (وبعضهم) عطف على (بعضهم) في قوله (أمى بعضهم) كردي

(١٠) وصير (فيه) يرجع إلى (محل) كردي

وأصول النمل التي تنقى سني : كاعت والجداء

كثرت في سماع حصة من الأرض : سني : يدخل جميع الشجر في الأرض^١
وحصته في : سني : لأنه سماع أرضه فيها شجر

ورقة من شجر في الرتل : سني : حلقه : أي : وما عيل به لا تسخ ما وله : لأن
شجر سني في : سني : وحده من في أرضه ورض غيره ، فليدخل ما في أرضه فقط
وهو من حصص حصته في الأرض : دون ما راد عليه مما في حصته شريكه

(وأصول النمل التي تنقى) في الأرض (سني) هو سني ، وبلا
وغيره : سني : هو أو ثمرته مرة بعد أخرى وبن سني فيها إلا دون سنة
(كاعت) سني : سني : وهو : علف للمهام ، ويُقنى القصب
بمعجمة ساكنة ، وقبل : مهملة مفتوحة .

(والهداء) سني : سني : وانصب العارسي وانس^٢ معروف ،
ومنه : سني : لا نحب إلا مرة . وانظر الحجارني والعباع ، وانكر فني
وسميح ، ورحس^٣ : وانس : والطح وإن لم يثمر : اعدراً بما من شأنه

(١) قوله : سني : سني : سني : كما أشبهه (ش : ٤٤٠/٤)

(٢) أي : سني : سني : سني : سني : (ش : ٤٤٠/٤)

(٣) أي : سني : سني : سني : سني : (ش : ٤٤٠/٤)

(٤) قوله : سني : سني : سني : سني : (ش : ٤٤٠/٤)

(٥) (هي) بمعنى : (سني) . (ش : ٤٤٠/٤)

(٦) أي : سني : سني : سني : سني : (ش : ٤٤٠/٤)

(٧) أي : مفتوحة ، وثاء مشاة مشلدة . (ش : ٤٤٠/٤)

(٨) الهداء : سني : سني : سني : سني : من الفصل المركبة بفتح ورفه ، أو جعل سني
بمعجم الوسيط (ص : ٩٩٧)

(٩) الشلق : سني : سني : سني : سني : وأصل داهب في الأرض ، وورقه عص طري بؤكل مصوحاً
المعجم الوسيط (ص : ٤٤٤)

(١٠) أي : الشلق . (ش : ٤٤٠/٤)

(١١) الباع : سني : سني : سني : سني : من سني : سني : سني : سني : وسني : سني :
بنياني لأرضي به : سني : سني : سني : سني : الكرفس : عشب ثنائي الخواص =

كالشجر .

(كالشجر ^(١) فيدخل في نحو البيع دون نحو الرهن على ما مر ^(٢))
 مع : حرته ^(٣) ونمرته الطاهرتان عند البيع للنابع ؛ كما أفهمه قوله (أصول
 النقل) .

فبحث شرط ^(٤) قطعهما وإن لم يندعا أو الحر والمقطع ، لكن إن عت
 حلاط النمره ، كما يعلم مما يأتي آخر الباب ؛ لنأ بريد ^(٥) فبنته المصع بغيره
 ويدوم التحاصم

كد ذكره واستشك كذا انتبه ؛ فقص ^(٦) ؛ أي الفارسي المعروف ؛ كما
 صرح به جمع متقدمون ، فلا يكتف قطعه ^(٧) حتى ينلع قدراً ينفع به ^(٨) ، قالوا :
 لأنه متى قطع فل وقت قطعه تلف ولم يضر شيء ، ومثله ^(٩) فيما ذكر

فصله بحقه ، له حذر وندي يقرني ، وساق جوفاء قاتمة . المعجم الوسيط (ص
 ٧٨٢) الصنج نبات رهري من حس (ميلا) من لفصله النسخة بزرع بغيره
 وأمره ، مع برائعه المعجم الوسيط (ص ٧٦) الزحج نبات من الرباحين ،
 وهو من لفصله الرحبه ، ومنه أنواع تورع بجمال رهري وطيب رائحة ، ورهريه شبه بها
 الأعيى ، وأحدته : يزجسة . المعجم الوسيط (ص : ٩١٢) .

(١) لأن هذه المذكورات براد نشات ولوم فدخل ، وأما غيرها ؛ أي غير أصول الفعل المذكورة
 من أصول ما يؤخذ دفعه واحده فكسره ؛ أي فلا يدخل ؛ كما يعلم مما يأتي بهبه
 ومعنى . (ش : ٤٤٠ / ٤)

(٢) أي على اختلاف المصنف فهو معني (ش : ٤٤٠ / ٤)

(٣) كسر الحاء ؛ أي حره فعل لمذكور (ش : ٤٤٠ / ٤)

(٤) تفريع على قوله : (مع : جرته ...) إلخ . (ش : ٤٤٠ / ٤) .

(٥) أي : ما ظهر من الجرة والشرة . (ش : ٤٤٠ / ٤) .

(٦) روضة الطالبين (١٩٦ / ٣) ، الشرح الكبير (٣٣٠ / ٤)

(٧) أي : مع اشتراط قطعه ، نهاية المحتاج (١٢٢ / ٤)

(٨) راجع ؛ لمهمل الصلاح في اختلاف الأشباح ؛ مسألة (٧٤٠) ، وراجع ؛ الهدية ؛
 (١٢٢ / ٤) ، و المعنى (٤٨٢ - ٤٨٣ / ٢) .

(٩) أي : القصب . (ش : ٤٤١ / ٤) .

(١٠) أي في الاستثناء وعدم تكليف القطع إلخ (ش : ٤٤١ / ٤)

شجر خلاف

وهو جمع . أي وحوث القطع في غير القصب عن شرطه . صعب . لأن

ثم استشهد . صعب اعرضه السكبي بأنه إما أن يفتقر الانتفاع في الكل^(٣) أو لا يفتقر في خبر . راجع هد^(٤) . وقرئ فيه^(٥) . وبين بيع الثمرة هل بدو اصلاح . سيب . مسعة^(٦) خلاف ما هنا^(٧)

وعرضه الأذرع^(٨) . بأن ما ظهر وإن لم يكن مبيعاً يصير كبيع بعض ثوب ينقص بقطعه^(٩)

وقرئ شيخنا . في شرح الروض . بأن القصب هامات بالتحية . ونم^(١٠) متوقف على فعل الحوقف على القطع المؤذي إلى القصب

- (١) الخلاف شجر عصف . للمعجم لوسط (ص ٢٥١)
- (٢) قوله (لا ثوب) . ي . بقدر ما لا يعب حلاله كردي
- (٣) أي : في كل من القصب وغيره . (ش : ٤٤١/٤)
- (٤) أي : راجع سحي عدم عار الانتفاع في لكل . فيكتب لائق قطع كل من نحو القصب وغيره . (ش : ٤٤١/٤)
- (٥) قوله (وقرئ) أي : سكي (به) أي : بين ما ظهر حرره من القصب وغيره . على ما راجحه . من عدم عار الانتفاع في لكل . فهو رشدي أي : يجب في لكل شرط ينقص . وانقطع شرطه . وان لم يكن استقطع منفعته . (ش : ٤٤١/٤)
- (٦) أي : الثمرة . (ش : ٤٤١/٤)
- (٧) فاشترط فيها المنفعة . انتهى إيعاب . (ش : ٤٤١/٤)
- (٨) أي : الحرد الصخرة . في كل من القصب وغيره . ودارع ش أي : القصب انتهى (ش : ٤٤١/٤)
- (٩) قوله (وعرضه) أي : عرض على لسكي كردي
- (١٠) أي : وهو باطل كما تقدم . (ع ش : ١٢٢/٤)
- (١١) أي : بين ما هـ وماله اثوب . فعرضه لردع على الأذرع . (رشدي ١٢٣/٤)
- (١٢) وقوله : (ثم) إشارة إلى بيع بعض ثوب . كردي

ولا يدخل ما يؤخذ دفعة ، كالحنطة والشعير وسائر الرزوع

ويصح بيع الأرض المرروعة

ثم أحاط عن اعتراض السككي بأن يكلف النع قطع ما يشتبه يؤدي إلى أنه لا يسمع به من الوجه الذي يرد الانتعاع به^(١) بخلاف غيره ، ولا تعد في تأخير وحوب القطع حالاً^(٢) لمعنى بل قد عهد تحلله بالكلية ، وذلك في بيع الثمرة من مالك الشجرة^(٣) . انتهى

والذي يتجه لي في تخصيص الاستثناء بالقصب أن منه أن صغيره لا يسمع به بوجه مناسب لما قصد به ، فلا قيمة له ولا نحاصم فيه ، فلم يفتخ للشرط فيه ؛ لمسامحة المشتري بما يريد فيه فلأوان قطعه ، بخلاف صغير غيره يسمع به لنحو أكل الدواب المناسب لما قصد به يقع فيه النحاصم ، فاحتج للشرط فيه ؛ دفعا له .

وفهم الإسوي أن نقصت في كلام التمه بالمعجمة ، وعليه يتجه اعتراض السككي .

(ولا يدخل) في مطلق بيع الأرض ؛ كما به أصله^(٤) وإن قال بحقوقها ، بخلاف ما فيها (ما يؤخذ دفعة) بهم أوزنه وفتح واحد (كالحنطة والشعير وسائر الرزوع) كجرر وفخل^(٥) ، لأنها لا تراذ لدوام ، فكانت كأمتعة الدار .

(ويصح بيع الأرض المرروعة) هذا

(١) أي : وهو الأكل . (ع ش : ١٢٣/٤)

(٢) يعني في تأخير دفع ما يجب دفعه حالاً (ش : ٤٤١ ٤)

(٣) أسنى المطالب (٢٤٢/٤)

(٤) المحرر (ص : ١٥١) .

(٥) الحرر . بقلة حسوليّة راعية من الفصيلة الحيمية المعجم الوسيط (ص : ١٢٠) الفجل نبات عشبي حولي أو ثنائي الحول ، واحدته فجفة المعجم الوسيط (ص : ٦٧٥) .

على حدّث حدّث جهله ،

البرع^(١) دونه^(٢) ثم سترها سرع^(٣) أو رها فيه ولم تمس مدة بعدت بعثها
فيها (على المذهب) كبيع دار مشحونة بأمتعة

أو مروعة ما بدخيل^(٤) فصيح^(٥) حرماً ؛ لأنه كلّهُ لمشتري

(وللمشتري الحدّث) على الفور لها وفيما يأتي ؛ كما عُلِمَ مما مر^(٦) (إن

جهله) أي سرع^(٧) ، لحدوثه بعد رؤيته المذكورة ، أو لظنه أنّه ملكه^(٨) ، لقربة
قوية فتان خلافه فيما يظهر .

وه^(٩) يتّذرع ما يقال كيف يصحّ بحث الأذرع^(١٠) وأزوة^(١١) أن رؤيتها مع عدم
سترها لها كوبة مع أن^(١٢) الموص أن جهله ؟ ثم رأيت بعضهم صورته^(١٣) أيضاً بأن
يظنّ حال البيع أنّه حصيد^(١٤) ثم يشي بدّؤه

وذلك^(١٥) لتأخّر انتفاعه ، فإن علم ولم يظهر ما يقضي تأخّر الحصاد
عن وقته الحصاد على ما بحثه ابن الرقعة لم يُحَيَّر^(١٦) ؛ كما لو جهله

(١) قوله (هذا البرع) أي سرع المذكور الذي لا بد من كرده عن الشرواني (٤/٢٢٢)

(٢) دونه : هو مفعول مطلق نوعي موصو اسمي : للمروعة ؛

ماحتصار

(٣) وقوله (دونه) أي هذا سرع كرده عن الشرواني (٤/٢٢٢) (دونه : دونه ؛
حال من الأرض ؛ أي : دون هذا البرع) .

(٤) وقوله : (إن لم يسترها) قيد لصحة البيع ، كرده

(٥) قوله : (مما مر) أي : في الرد بالميب ، كرده .

(٦) قوله (أو لظنه) أي : من يشتري أن يبيع ملكه كرده

(٧) أي : بقوله : (لظنه . . .) إلخ . (ش : ٤/٢٢٢)

(٨) وقوله (مع أن) حرف موصو (يصح) أي : كيف يصح مع أن : بيع كرده أي

كيف تصور الرقبة مع الجهل (ش : ٤/٢٢٢) .

(٩) أي : الجهل . (ش : ٤/٢٢٢)

(١٠) أي : لنحو إخراج كادب بذلك . (مسم : ٤/٢٢٣) .

(١١) أي : ثوب الحدّث لمشتري إن جهل برع (ش : ٤/٢٢٢)

(١٢) كصية الله (٩/١٨٥)

ولا يمنع الزرع دخول الأرض في يد المشتري وصمائه إذا حصلت التخلية في الأصح

والنذر كالزرع .

وبركة^(١) مذكورة^(٢) ، أو قال أفرغها منه في رمي لا أخرة به غالباً ؛ كيوم أو بعضه على ما يأتي في (الإحارة)^(٣) ؛ إذ لا صرر فيهما

(ولا بيع الرزق) المذكور (دخول الأرض في يد المشتري وصمائه إذا حصلت المحبة في الأصح) لوجود تسليم عين المبيع مع عدم تأني تبرعه حالاً ، وبه^(٤) فارقنا مدار المشحونة بالمتعة

قد الإسوي^(٥) ورأد^(٦) (وصمائه) بلا فائدة ؛ إذ يلزم من دخوله في يده دخوله في صمائه انتهى ، وكأنه^(٧) توهم أن نحو إيداع النافع ، يراه له يُرْبِئُ حق حسبه وينقله لصمائه المشتري ، وقد مر^(٨) رده بأنه خلاف المقول ، فعليه لا تلازم^(٩) ، وتعين ما رآده المصنف

ثم رأيت الرركشي ذكرها^(١٠) نحو ما ذكرته مع جرمه في محل آخر بدلت التوهم ، فثبت له^(١١)

(والدر) بجمع الدال (كالزرع) فيما ذكر ويأتي ، فإن كان مراد

(١) أي - الرزق . (ش : ٤ / ٤٤٣)

(٢) أي : للمشتري . (ش : ٤ / ٤٤٣) .

(٣) في (٣٣٤ / ٦)

(٤) أي : بعدم تأني تبرعه حالاً . (ش : ٤ / ٤٤٣) .

(٥) أي : المصنف . (ش : ٤ / ٤٤٣)

(٦) أي : الإسوي . هامش (ك)

(٧) قوله (وقد مر) أي أول (باب البيع من المص) كردي

(٨) أي : بين الدخول في يد المشتري والدخول في صمائه (ش : ٤ / ٤٤٣)

(٩) اندليج في توضيح المنهاج (١ / ٤٦٣) .

(١٠) أي : للنفاض الذي للرركشي . قد . هامش (و)

والأصح : أنه لا أجر للمشتري مدة نفاة الزرع

بأنه : متى سجد رجل ، وركب ، ولا ، وبأي^(١) ما مر من الحذر
ومروعه^(٢) ، ومنها^(٣) قوله (والأصح أنه لا أجر للمشتري مدة نفاة
الزرع^(٤)) في حقه وحذر ولو بعد القصد ، برضا^(٥) سلف المبيعة بنت المدة ،
فإنه ما هو^(٦) مشحون بأمانة لا أجر له مدة التفرع ، وسمى ذلك في أول
أزمة إمكان قلعه

أنا العالم . . فلا أجر له جزءاً .

نعم : إن شرط القطع وآخر^(٧) لزمته الأجر^(٨) لتزكيه الوفاة الواجب عليه .
وظاهر كلامهم هنا أنه لا فرق في وجوب الأجر بين أن يُطالب بالقطع
أو لا

وبأي^(٩) ما سجد في الشجرة أو الشجرة بعد أو قبل بدو الإصلاح المشروط
قطعهما^(١٠) أنها لا تحت إلا إن طوبى^(١١) ومشع^(١٢)
وقد تفرق بين التوخر ثم المبيع وهنا عين أجنبية عنه ، والمبيع يُسمع^(١٣) فيه
كثيراً بما لا يُسمع في غيره ؛ لمصلحة بقاء العمد بل ولغيرها ، ألا يرى أن
استعمال سجد له قبل القصد لا أجر فيه وإن طُلب منه^(١٤) قصه^(١٥) ومشع^(١٦) بعداً ،
ولا كذلك غيره

(١) هنا : نهاية المحتاج . (١٢٥ / ٤) .

(٢) أي : مروعه ، من قوله : ومن علم (إلخ) (ش : ٤٤٣) .

(٣) أي : من مروعه لا يقيد المروء . (ش : ٤٤٣ / ٤) .

(٤) أي : عدم الفرق . (ش : ٤٤٤ / ٤) .

(٥) أي : الأجر ، بيان لما يأتي . (ش : ٤٤٤ / ٤) .

(٦) وهو الصطح . (ش : ٤٤٤ / ٤) .

(٧) في (د) والمطبوعة المصرية والرومية : (قد يسمع) .

(٨) أي : البائع . (ش : ٤٤٤ / ٤) .

(٩) أي : إقصاه . (ش : ٤٤٤ / ٤) .

ونوع ارضا مع بدر أو رزق لا يفرّد بيعه بطل في الجميع ، وقيل : في الأرض قولان

ثم رتبني تحت أول الفصل لاني بعد توافق ذلك

وعد فبعضه بغيره ببيع بونه لأص ، فبيع ما صور بها ، كمعروف بدره

(ولو باع ارضا مع بدر أو رزق) بها (لا يفرّد) أفرد^(١) ، لأن لعطف (أو) (بالبيع) أي لا يخور وروذه عنه ، كدبر^(٢) لم يره ، أو يعيّر بعد رؤيته ، أو تعذر عنه أخذه ، كما هو العاقل وكفحل^(٣) مسوّر بالأرض ، وبز مسوّر بسله (بطل) البيع (في الجميع) للحمل بأحد المقصودين الموحث سعدر سوريع ، ساء على الأصح السابق في تفريق الصفقة أن الإحارة بالقسط^(٤) .

أث ما يفرّد ، كفصيل^(٥) ثم تسنل أو تسنل ورافة ، كدرة وشعير وبدر رة وم بيعيّر وعذر على أخذه فصيح حرماً

(وقيل في الأرض قولان) أحدهما ببيعها بكل النسخ ، ساء على الضعيف ثم^(٦) : أن الإحارة بكل النسخ ، وكلام في بدر ما لا يذخل في بيع الأرض ، وإلا صبح اسع فيهما^(٧) قطعاً ، وكان ذكره^(٨) تأكيداً

(١) أي أفرد الشعير ، لأن لعطف (أو) م هامش (م)

(٢) أي وابدر الذي لا يفرّد كدبر الح (ش : ٤٤٤)

(٣) أي ولرزق الذي لا يفرّد الح كفحل الح (ش : ٤٤٣) ومز معنى عحل مريباً

(٤) في (ص : ٤٩٩)

(٥) الفصيل وهو شعير ، يُحرث أحصر لعصف الدواب الصباح بصر (ص : ٥٠٦)

(٦) أي : في تفريق الصفقة . (ش : ٤٤٤/٤)

(٧) أي في الأصح وابدر وإن لم ير اسر هل ، كما صرح بذلك شرح المسح ، بهي سم (ش : ٤٤٤/٤) .

(٨) أي : ذكر الدر في العقد . (ش : ٤٤٤/٤)

ویدخل فی سمع لا صبحی و المسحوبة فیها ، ذون المدفونة ، ولا حصار
بمشتري ب علمه .

و یارق سمع لامة و حتمها مائة عشر مصلو الوجود بخلاف هذا ، فاعترف به
ما سم یعتبر فی حسم

(ویدخل فی سمع الأرض المحارة المحنونة) والمئة (فیها) لأنها من
احراسها ، ثمة ب فصدت لأرض لربح أو عرس فقط فی عت ادون
المدفونة (من غیر إثبات) كالكنوز .

(ولا حصار للمشتري إن علم) بها وإن صر فلغها ، كسائر العیوب

معهم ، إن جهل صر فمعها أو صرر تركها وسم برن بالملع ، أو كان لقبها مده
لها أحره سحیر ، كما ولاء فی الأولى^(١) والمتولي فی الثانية^(٢) ، قال فی
المصنف^(٣) وهو^(٤) اندي لا یخوز عبده ، وكلامهم بشهده له انتهى

وبه یقید^(٥) ما أفصاه كلامهما أنه لو جهل صرر تركها دون صرر فمعها

سم سحیر

وقول جمع قد بضع فی أن السبع تركها له^(٦) مردود بأن هذا بضع

(١) أي مائة و نحوه ، كان یحصر فیها موضع وینت فیها السبع ، باب الأوباد سماع ش
(ش : ٤٤٤/٤) .

(٢) قوله (كما ولاء فی الأولى) أي فی جهل صر السبع کردي وراجع اروضه بطرس ،
(٣/١٩٨) ، و الشرح الكبير (٤/٣٣١)

(٣) و الثانية (صرر الترك) کردي .

(٤) وهو (وهو) راجع إلى سحیر کردي ، و هو السرياني بعد نقل كلام کردي
(٤/٤٤٥) : (والأولى . أي : ما قاله المتولي)

(٥) قوله (وبه بعد) إلیح حاصله أن كلام السیاحس - وهو : إن جهل صرر فمعها سحیر
بعضی أنه لو جهل صرر تركها ثم یحیر ، لكن سب ما ذکر من كلام السوي بعد ذلك
المقتضي بأنه إن رال خبر الترك بالقلع ، کردي .

(٦) قوله (قد بضع فی أن السبع تركها) فیکر له حصار أن أصر فمعها کردي

وسوية لا يصح . وفي وجوب أحرة المثل لمدة المثل نوحه ، أصحها . حيث لا
يقبل بعد المص لا قبله

على الأوجه . مصر ما مر في مرز بالعيب^(١) ، وذلك ، لنفر^(٢) منكه (وسوية
لأرض) أنه أحدث الحصر ، لحديث منكه

وهي هنا ومما مر أن تعيد الرب العرا بالملع من فوق الحصر ، أي
منكته . ولا بد منه أن يسوئها^(٣) سرب منها^(٤) ؛ لأن فيه بعير المبيع ، ولا من
حارجها . لأن فيه بحار عيب لم يدخل في البيع

(وفي وجوب أحرة المثل لمدة النقل) إذا حُيّر المشتري (أوجه ،
أصحها) أنها (تحب إن نقل بعد القبض)^(٥) لغوته على المشتري مبيعة تلك
المدة (لا قبله) لأن جنابته قبله^(٦) كآفة ؛ كما مر^(٧) ؛ ومن ثم^(٨) لو باعها^(٩)
لأجنبي . . برمه الأحره مطعماً ؛ لأن جنابته^(١٠) مصمومة مطعماً^(١١)

قالاً : وكل روم الأحره لروم أرض عيب بقي فيها بعد التسوية^(١٢) .

(١) في (ص : ٥٦٠)

(٢) أي : ينفر النافع . هامش (ز) .

(٣) أي : الحصر . (ش : ٤٤ / ٤) .

(٤) أي : يتراب آخر من الأرض المبيعة . (ش : ٤٤٦ / ٤) .

(٥) أي : ولا يبيع وحده صحه لقص ، لصحته في المجل الحادي منها ؛ كالأصح إذا كانت
بمصر لدراسمه انتهى رشيدوي وهي بقرب قلبه نظر (ش : ٤٤٦ / ٤)

(٦) قوله (لأن جنابته) أي : نافع (قبله) أي : قبل قبض (ش : ٤٤٦ / ٤)

(٧) قوله (كما مر) في (باب البيع من قبض) كروي

(٨) أي : من أجل أن جنابته . . إلج . (ش : ٤٤٦ / ٤) .

(٩) وصحير (لو باعها) يرجع إلى الحجارة . كروي

(١٠) أي : الأجنبي . (ع ش : ١٢٨ / ٤) .

(١١) قبل القبض أو بعده . (ع ش : ١٢٨ / ٤) .

(١٢) شرح بكر (٢٣٢ ، ٤) . روجه لطاس (١٩٨ / ٣)

وهي بيع الثمن الأرض والشجر والمحيطن ، وكذا الباء على المذهب ،
وهي بيع القرية ، الأسي وساحات تحيط بها السور ، لا المزارع على الصحيح ،

(و) يَدْخُلُ (في بيع البساتين الأرض والشجر) والغرض^(١) وما له أصل
ثابت من الررع ، لا يحوز عصي ناسي وعصر خلاف^(٢) وشجرة وعروقي ياسني
(والمحيطان) لدخولها في مسماه ، وكذا الحدز المستهدم ، لإمكان الباء عنه
(وكذا الباء) الذي فيه يَدْخُلُ (على المذهب) لثباته

(و) يَدْخُلُ (في بيع القرية الأسي) لثمنها لها (وساحات) ومزارع (يحيط
بها السور) والسور بعنه ، والأبية المصلة به^(٣) ، وشجر وساحات في
وسطها^(٤) على الأوجه

(لا المزارع) الخارجة عن السور والمصلة به^(٥) فلا تَدْخُلُ (على الصحيح)
لخروجها عن مسماهما .

وما لا سور لها . يَدْخُلُ ما اخلط سائرها^(٦)

ويَدْخُلُ أيضاً حريم القرية وما فيه ؛ قياساً على حريم الدار ، ولكون الملحظ
هو ما يشمله الاسم وعدمه ، وفي القصر^(٧) محل الإقامة المؤبدة وعدمه
افتراً^(٨)

(١) أي : بي أعدت موضع قصور الباع عليها انتهى بهايه (ش ٤ : ٤١٧)

(٢) قوله (وعصر خلاف) أي : أعصار ، نوع من الحلاف التي يقطع كل منه ، فربما كانه
لا يدخل كداسي كردي الحلاف شجر القصاف اسمهم يربط (١ : ٢٥١)

(٣) راجع : لسهل الصباح في حلاف لأشباح ، مثاله (٧٤١)

(٤) قوله : (في وسطها) أي : وسط الأسي ، كردي

(٥) قوله (والمصلة به) أي : خارجة عن الأسي المصلة بالسور كردي

(٦) أي : من مساكن الأسي بهايه ومعني رأسي (ش ٤ : ٤١٧)

(٧) أي : صفة القصر . هامش (ز) .

(٨) وما ذكره من الفرق مبني على أنه لا يشترط لحدود القصر محاذرة حريم القرية ، وفيه كلام في

(باب قصر) وحاصله أنه لا يشترط محاذرة حريم القرية خلافاً للأدعي ، أي : فيصح =

حتى حمائها ،

والأحصة والرواشن وسباط^(١) حدوغه من الطرفين على حائطها ، وليس من ساء فيها نقص^(٢) لم يهدم منها ؛ لأنه بمنزلة قماش^(٣) فيها

ولو باع علواً على سقف به فهل يدخل السقف ؛ لأنه موضع انقارار ، كأرض الدار ، أو لا يدخل ولكنه يستحق الانتفاع به على العادة ؛ أي : لأن يسهل إلى السهل أظهر منها للعلو ؟ أفنى بعضهم بالأول ، وبعضهم بالثاني ، وقيل بعضهم من سقف على طريق فدخل ؛ لأنه لا يُمكنه الانتفاع به هنا ؛ فقويت الشبهة^(٤) فيه . وسقف على بعض دار الدرع ؛ أي : أو غيره فلا يدخل ، إذ لا مقصدي للثبوت هنا ، وهذا أوجه^(٥)

(حتى حمائها) الثبت فيها يدخل في بيعها ؛ لأنه من مرافقها دون المنقول ؛ لكونه من نحو خشب .

وقد ثبت الحر^(٦) ؛ لأن الأحسن أن (حتى) ابتدائية لا عاطفة ؛ لأن عطف لحاص على العام إما يكون (الواو)^(٧) ، كما ذكره ابن مالك

ويصح حمله معاً ؛ بأن يُراد بالحمام ما يشمل الحشب المستقر لذي لا يُستثنى ساء ، فيكون العطف صحيحاً .

(١) الشباط سبعة بحها مراد ، والجمع سوايط المصباح المير (ص ٢٦٤)

(٢) النقص من فعل نقص بمعنى سقوس ، واقتصر الأزهري على النقص ، من ساء السقوس ، وهدم ، وبعضهم يقتصر على الكسر ويجمع النقص ، والجمع سقوس المصباح المير (ص : ٢٦١) .

(٣) القماش ما يكون على وجه الأرض من قباب لأشياء ، وقماش لساعة المعجم الوسيط (ص : ٧٥٩)

(٤) أي : للعلو . (ش : ٤٤٨ / ٤) .

(٥) راجع : السهل المصباح في اختلاف الأشباح ، ماله (٧٤٢)

(٦) هو قوله : (يدخل في بيعها) . (ش : ٤٤٨ / ٤) .

(٧) أقول : من حد يصحح الوجود (اسم : ٤٤٨ ، ٤٤٩) ثم ذكر الوجود في جمعه

لا المفلو^١ . . . وسكرة وسرير ، وبذخل الأتوات المصنوعة وحفظ
والإحداث^٢ . . . ف واستم المفسر^٣ ، وكذا لأسفل من حجري الرجا على
لصحيح .

(لا المسور . كادلو والكرة)^(١) منع الكاف وسكونها مفرد^(٢) (بكر)
بصح (واسرير) ودرج^(٣) ولرفوف التي لم تستقر^(٤) ؛ لحروجه^(٥) عن
اسمها^(٦)

(وبذخل الأتوات المصنوعة) دون المفلوعة (وحلفها) منع الحاء^(٧)
(وإحداث) أحسنه كما رآ أصله^(٨) ، وهي تكسر الهجره وتشديد الجيم
ما تغفل فيه (ولرفوف ولسلم) منع اللام (المسوران)

(وكذا الأسفل من حجري الرجا) إن كان مشتقاً ببذخل (على الصحيح) لأن
لجميع معدود من حريتها ، لانصلها بها .

واعتبر من قوله (كذا) بحرفان الخلاف في الثلاثة^(٩) أيضاً ، كما
رأ أصله^(١٠) ، وأحيث أنه^(١١) فهم اختصاصه بما ذكره^(١٢) ، والأولى أن

(١) البكرة حشة مستديرة في جوفها محور يدور عليه ، وأسطوانته من خشب ونحوه ، يلف عنه
الحبل . المعجم الوسيط (ص : ٦٧) .

(٢) قوله : (والدرج) أي - السلم - كروي .

(٣) قوله (سي سم سلم) راجع لسرير وما بعده ، وقد بقا للدنو وما بعده جميعاً (ش
٤٤٩/٤)

(٤) أي : الأمثلة المذكورة . (ش : ٤٤٩/٤) .

(٥) أي : تدور ، لإصاحته تدور ، فكان الأولى عن مساهم (ش : ٤٤٩/٤)

(٦) وهي (و) (ر) (ا) (و) (ص) (د) (ج) (و) (ف) (معج للام) بدل (منع لحاء)

(٧) المسوران (ص : ١٥٢)

(٨) أي : الإحداث والرف والسلم (ش : ٤٤٩/٤) .

(٩) المسوران (ص : ١٥٢)

(١٠) أي : المصنف . (ش : ٤٤٩/٤)

(١١) أي : بالأسفل من حجري الرجا . (ش : ٤٤٩/٤) .

و لأغنى ، ومفاح علقى مثب في الأصح .

نحوه بأنه يتم فعل ذلك لأنه به على فائدة دقيقه هي أن ضعف الخلاف حاصل بالآخر لا غير

(والأعلى) مهم (ومفاح علق) صبح اللام (مثب) فيدخل (في الأصح) لانهما تابعا لمنب

وفي معانيها كل مفصل يوقف عليه مع متصل : كمطاء الثور ، وصدوى الطاحون^(٢) و ستر^(٣) ، ودراريب الدكان^(٤) ، ولات المسببة

قال الدميري عن مشايخ عصره : ومكتوبها^(٥) ما لم يكن للنائع فيه مئة حق^(٦) . ثم ردة بأن المنقول : أنه لا يلزم النائع تسليمه ؛ لأنه ملكه وحده عند الدرك^(٧) .

وخرج بالمشب لأفعل بمنقوله ، فلا تدخل في ومفانيخها

ولا يدخل ماء بئر الدار إلا بالنص ؛ ومن ثم وجب شرط دخوله ؛ لئلا يخطئ ماء المشتري ففزع نزاع لا غاية له ؛ كما مر^(٨) .

وبحث بعضهم في دار مشتملة على دهليز به محراب شرقي وعربي باع ما فيها الشرقي أولاً وأطلق دخل فيه الجدار الذي بين الدهليز أو الدهليز

(١) قوله (أن ضعف الخلاف حاصل بالآخر) فكذا الخلاف حاصل به كردي

(٢) قوله (وصدوى الطاحون) هو الذي يجعل فيه الحبوب فوق المحر كردي

(٣) أي وصدوى اسر ، لعله هو ما يجمع فيه الماء (ش : ٤٤٩/٤)

(٤) أي الواحة مصوبة ولا انتهى معني (ش : ٤٤٩/٤)

(٥) أي : مكتوب الدار ، هامش (ك) .

(٦) كأن يكتب فيه دار أخرى للنائع . (ش : ٤٤٩/٤)

(٧) قوله (عند الدرك) أي لمطامه كردي ورجع اللحم لواح (١٩٣/٤)

(٨) قوله (كما مر) أول الباب - كردي

قُلْتُ ، لأَصْحَ لا تَدْخُلُ ثَابِتُ الْعِدَّةِ ، وَاللهُ أَعْلَمُ .

فَرَعَ

بَاعَ شَجَرَةً دَخَلَ عُرْوُوقُهَا وَوَرَقُهَا

(قلت الأصح لا تدخل ثياب العدة) في بيعه ولو سائر عورته (والله أعلم) إذ لا عُزْفُ في ذلك مَطَرَدٌ ، وكما لا يَدْخُلُ مَرْخُ الدانة في بيعها ولا يَدْخُلُ بَعْلُهُ وحُلْفَتُهُ وِحَانَتُهُ قطعاً ، وبارع السككي في البعل بأنه كَثُوبٌ ، وظاهرٌ دَحْوُنُ بَحْوِ أَمْعٍ وأَمْلَتُهُ من البعد ؛ لأنه من أحرانه ؛ كما عَلِمَ معاً مَرٌّ في (الوضوء) (١) .

(فَرَعَ)

(في دَحْوُلِ مَا بَاعَ الْمُبِيعُ فِي الْبَيْعِ)

١ (باع شجرة) رطبة وحدها ، أو مع نحو أرضٍ صريحاً أو تنعاً (٢) ؛ كما مر (٣) (دخل عرووقها) وإن امتدَّتْ وحاورت العادة ؛ كما شَمِلَتْهُ كَلَامُهُمْ (وورقها) ولو ببسيتين على ما افقصة إطلاق (الرافعي) (٤) ، لكن قصبة كلام الكهاية ؛ أن الورق كالعص (٥) ، وهو منحةٌ بحاص اغتياذ قطع يابس كلٍّ منهما بخلاف العروقي .

وأوعيةٌ نحو طلع (٦) ، وقياسُها المرحون تنعاً لها ثم رأيتُ الرركشي بحث في الشماريع (٧) أنها للتابع ، قال لأن العادة قطعها

(١) في (١/٤٥٢)

(٢) كان باعه الأرض وأطلق ، (عش : ١٣٤/٤)

(٣) قوله (أو سعة ، كما مر) أي أو ألباب أنه يدخل في بيع لأرض كردي

(٤) الشرح الكبير (٣٣٨/٤)

(٥) كناية النية (١٨٣/٩) .

(٦) قوله (وأوعيةٌ نحو طلع) أي دخل في بيع الشجرة أو عه إلح كردي

(٧) الشُّرَايِجُ المُكَّالُ عَلَيْهِ سِرٌّ ، والمعهود عليه عَصٌ ، وعَصٌ دَعْبٌ رَحَصٌ يَبَسٌ في أعين العَصِ =

حرج^(١) (وَحْه) أَنَّهُ لَا يَدْخُلُ ، لِأَنَّهُ يُقْصَدُ لِتَرْبِيَةِ دَوْدِ الْمَرْءِ
وَيُرَدُّ بِأَنَّهُ حَيْثُ كَانَ لِلشَّجَرَةِ ثَمَرٌ غَيْرُ وَرْقِهَا كَانَ تَابِعاً لَا مَقْصُوداً فَدَخَلَ فِي
بَيْعِهَا ، وَمِنْ ثَمَّ^(٢) دَخَلَ وَرَقُ السَّدْرِ عَلَى الْأَصْحَاحِ
وَيُؤَيِّدُ ذَلِكَ^(٣) أَحَدُ احْتِمَالِي « الْبَيِّن » الْمَنْفُوعُ عَنِ الْمَآوِرِدِيِّ وَالرُّوَيْسِيِّ فِي
وَرَقِ النَّحْلِ وَنَحْوِهِ عَدَمُ الدَّخُولِ ، وَعَلَّلَهُ بِأَنَّهُ لَا ثَمَرَ لَهُ غَيْرُ الْوَرَقِ^(٤) ، بخلاف
الْفَرَصَادِ^(٥) .

وَمِنْهُ يُعْلَمُ^(٦) أَنَّ مَا لَهُ ثَمَرٌ كَالْفَاعِيَةِ^(٧) يَدْخُلُ وَرَقُهُ ، وَلَا يَدْخُلُ وَرَقُ الْبَيْلَةِ^(٨) ،
إِذَا لَا ثَمَرَ غَيْرُهُ .

نَسَبَهُ نَقْلَ الْحَرِيرِيِّ عَنِ أَهْلِ اللَّعَةِ أَنَّ (التَّوْت) اسْمٌ لِلشَّجَرِ ، وَ (الْفَرَصَادِ)
اسْمٌ لِلثَّمَرِ ، وَغَيْرُهُ^(٩) عَنِ الْجَوْهَرِيِّ أَنَّ (الْفَرَصَادِ) التَّوْتُ الْأَحْمَرُ^(١٠) ، فَقَوْلُ

(١) أَي : بِمَرِّ الْوَرَقِ . (ش : ٤٥١ / ٤)

(٢) أَي : مِنْ أَجْلِ أَنَّهُ حَيْثُ كَانَ لِلشَّجَرَةِ ثَمَرٌ غَيْرُ وَرَقِهَا ، وَكَذَلِكَ الْإِشَارَةُ فِي قَوْلِهِ (وَيُؤَيِّدُ ذَلِكَ)
(ش : ٤٥١ / ٤)

(٣) قَوْلُهُ : (وَيُؤَيِّدُ ذَلِكَ) أَي : يُؤَيِّدُ الْقَوْلَ . كَرْدِي .

(٤) الْبَيِّن (٥ : ٢٤٤) ، نَحْوِي نَكِير (٦ : ١٤٦) ، سَحَرُ الْمَدْعَبِ (٤ : ٢٧٤)

(٥) الْفَرَصَادِ الشَّجَرَةُ الَّتِي يَحْمِلُ ثَمَرُهَا الْمَصْبُوحَ الْمُسَمَّى (ص : ٢٦٨)

(٦) أَي : بِالتَّحْلِيلِ الْمَذْكُورِ ، (ش : ٤٥١ / ٤)

(٧) الْفَاعِيَةُ شَوْبُ الْحَبَاءِ ، أَوْ ثَمَرٌ مِنْ غُصْنِ الْحَبَاءِ مَقْلُوباً فَثَمَرٌ رَهْرٌ أَطْبَقَ مِنْ الْحَبَاءِ . هَذَا
الْفَاعِيَةُ . الْقَامُوسُ الْمَحِيطُ (٤ : ٥٤٣)

(٨) الْبَيْلُ حَسْبُ بَيِّنَاتٍ مَحْوُولَةٍ أَوْ مَعْتَرَفَةٍ ، مِنْ تَفْصِيلِهِ الْعَرَبِيُّ تَرْجَعُ لِأَسْحَرِجَ مَادَّةُ وَرَقِهِ نَسْبَاحٌ
مِنْ وَرَقِهَا ، يَسْمَى السَّلْ وَالْبِلَاحُ الْمَعْنَى الْمَسْطُوحُ (ص : ٩٦٧) وَرَاجِعٌ : سَهْلُ الْمَصْبُوحِ
فِي خِلَافِ الْأَشْبَاحِ : صَالَهُ (٧٤٤) وَرَاجِعٌ : الْمَعْنَى (٢ : ٤٩٠) ، وَهُوَ نَسَبُهُ
(٤ : ١٣٤)

(٩) أَي : نَقْلَ غَيْرِ الْحَرِيرِيِّ . (ش : ٤٥١ / ٤)

(١٠) مَعْنَى الْمَصْبُوحِ (ص : ٨٠٥)

وأعصاه إلا لياس .

السكنى به . ساءت . وعثر عنه به^(١) ، لأنه أشبه^(٢) . لا توافق شئ من ذلك^(٣)
إلا أن يشبهه مشترك

ثم رأيت^(٤) " بدموس " صرح بما يوافق هذا^(٥) ، فبينة فإن سوت^(٦)
لعرصاد^(٧) . وقد في العرصاد هو التوت ، أو حملته ، أو أحمره^(٨) . انتهى .
فكل منهما مشترك بين الثلاثة .

(وأعصاه ، لا لياس) منها ، وعوده^(٩) لثلاثة^(١٠) . يدي أو هعه المصنوع مراد^(١١)
ودنت^(١٢) : لأعداد ناس قطعه^(١٣) فكان كشمرة ، أما الحافة^(١٤) فيقطعها عصاه^(١٥)
اليابس

وفي خلاف . سحيف اللام ، وهو الدال^(١٦) ، وقبل تصمصاف^(١٧) .
خلاف مشترك . ورشح أن الأستاذ قول القاضي أن مه^(١٨) نوعاً يقطع من أصله

(١) أي : العرصاد . (ش : ٤٥١/٤) .

(٢) أي : من العرصاد بالتوت . (ش : ٤٥١/٤) .

(٣) أما عدم موافقه لما يقوله الحريري فظاهر ، لأنه جعلهما مرادفين ، وما يقوله الحريري بعد
السبب ، وأما عدم موافقه لما يقوله غير الحريري فلأن ما يقوله المير بعد أن العرصاد أحسن
من التوت . (ش : ٤٥١/٤) .

(٤) أي : التوت . (ش : ٤٥٦/٤) .

(٥) أي : الاشتراك . (ش : ٤٥١/٤) .

(٦) القاموس المحيط (٣١٧/١) .

(٧) القاموس المحيط (٦١٤/١) .

(٨) أي : الاستثناء بـ (إلا) . هامش (خ) .

(٩) اعتمده م ر . (سم : ٤٥٢/٤) .

(١٠) أي : اليابس . هامش (خ) .

(١١) أصل ضرب من الشجر وسط الغوم ، يشبه ورقه كورق العصف ، ويشبهه لسان في
الطول واللين ، وأصله ناه . المعجم الوسيط (ص : ٧٧) .

(١٢) العصف شجر لحلاف المعجم الوسيط (ص : ٥١٦) .

(١٣) أي : الحلاف . (ش : ٤٥٢/٤) .

وبصح بيعها بشرط ائتماع أو القطع .

فتدخل أعصائه ، وموعاً يترك ساقه ويؤخذ عصه فهو كاشرة^(١) . وكلام
« الروضة »^(٢) مشير لذلك^(٣) .

(وبصح معها) رطة وباسة (شرط القلع أو القطع) ويشع الشرط ،
معروفه في الأول^(٤) للمشتري ، وفي الثاني باقية للداع

وسحر ورقها وأعصاه يدخل مع شرط أحد هذين وعدمه

وإن أبقاها مدة مع شرط أحد دينك لم يترك الأجرة إلا إن طأته البائع
بمشرطه^(٥) فبيع^(٦)

ولو سقطت قطعة أو قلعه على شجر الداع^(٧) فأئتمه صممه إن علم سقوطه
عليه ، وإلا فلا ، كذا أفى به بعضهم^(٨) ، وفيه نظر ظاهر ، لأن التلب من
فعله فليضمنه قطعاً^(٩) ، والعلم وعدمه يشا يؤثر في الإثم وعدمه

ولو أراد مشرط أحد دينك^(١٠) استلحق المعرس ليقبها فيه فليفسد فيه

(١) أي فلا تدخل مظاهره في بيع (ع ش ١/١٣٥)

(٢) روضة الطالبين (٢/٢٠٤)

(٣) أي لما رجحه ابن لاسد ، أو ترجيح قول القاضي (ش ١/٤٥٢)

(٤) أي : في شرط القلع . (ش ١/٤٥٢)

(٥) أي : يترك الأجرة من حين الإثم (ع ش ١/١٣٥)

(٦) ليس بقيد . (ش ١/٤٥٢) .

(٧) قد بعض هو تشعب الشهاب الرملي (سم ١/٤٥٢)

(٨) قوله (فليضمنه قطعاً) قيل وقد غير صحيح ، شأ من عدم انحصاره الموقوف . قد

صرح النجاشي بما أفى به البعض في (باب يلاف لهائم) وعده ابن المقري في

« روضة » : وإن ضرب شجرة في منك ، وعدم أنها سقطت على عاقل ولم يضمنه صمه .

ولا فلا يضمنه ، إذ لا يقصر منه ويحتاج بعد تنبيهه بأن ما على في منك ، وما هو منك

العبر كردي وراجع « المنهل بساح في اختلاف الأشياح » ص ٧٤٥

(٩) قوله : (أحد دينك) أي : الفهم والقطع كردي

وبشرط رآته ، (لا صلاحي بقصبي الإبقاء) ،

حوادث ، وادعى سبغ رآته عليه السبع ، بحلاف عاصب^(١) استأجر محل عرسه
شئيه فيه ، وادعى محل هذا سد المالك ، وثم^(٢) سد الدائع فلا تمكن فضه عن
الإجارة فبرح دست ، وقياسه أنه لا يصح شراؤه له أصلاً

فإن قلت : لا يمكن^(٣) شعله بالشجرة كشغل الدار^(٤) بأمنعة العشري ؟
قلت : قد نفى ذلك عنك يتأتى لتفريقها فلا تعد حائلاً بحلاف هذه ، لأن
القصد بالاستحراق شراء محلها ، دامة بقائها^(٥)

(وبشرط لآته) : ككس رطبة ، كما يفهمه قوله الاتي (ولو كس
يابسة...) : أي حره ، وإلا بطل السبع بشرط إيمانها ، عالم يمكن عرص
صحيح في بدئي نحو وضع^(٦) حديق عليها ، كما يحث الأذرع

(والإطلاص^(٧) بقصبي الإبقاء) في الرطبة ، كما يفهمه ذلك^(٨) أيضاً ، لأنه
العرف وإن كس يعنط عفا هي عليه ، وفيما تفرح^(٩) منها ولو شجرة أخرى بناء
على دحوه ، كما يتأتى^(١٠)

(١) وقوله (بحلاف عاصب) أي عاصب أرض كردي عاره الشروسي (٤٥٣/٤)

(أي عاصب أرض عرس فيها شجراً ثم استأجر محل عرسه ، فإن مستحضره صحيح)

(٢) وقوله (ثم) أي عاصب ، و(ثم) إلى الاستحراق ، وقوله (سد المالك) أراد به
مالك الشجرة . كردي

(٣) وفي (إراج) و(ر) و(س) و(ف) و(ثور) (لم يمكن)

(٤) وقوله (كس الدار) وهو لا يسمع بيها ولا يحاربها كردي

(٥) قوله . (دامة بقائها) وهي صافية للشرط . كردي .

(٦) الأولى كبحر إرج بانكاف ، كما في المعنى ، (ش : ٢٥٣/٤)

(٧) ما لم بشرط عدم ولا قطع ولا إبقاء معني المحتاج (٢ : ٤٩١)

(٨) أي : قوله الاتي... إلخ . (ش : ٤٥٣/٤)

(٩) قوله (وفيما تفرح) عطف على (في الرطبة) كردي

(١٠) وقوله (كما يأتي) أراد به قوله (في أولاد الشجر) كردي عاره الشروسي

(٤ : ٤٥٣) قوله « كما يأتي » أي في قوله « والذي ينحط الدحور » إرج كردي

يكن هو أربل المبيع هل يران بيع ، كما هو شأن البيع أو لا ، لأنه بوحده صدر مستعلاً^(١) ربح بعضهم الأول ، وبعضهم الثاني ، ولعله الأقرب : أنه يفتقر في الدوام في مثل ذلك ما لا يفتقر في الابتداء ، ولأن البائع مقصراً بعدم شرط القطع ، نظير ما يأتي^(٢) .

هذا كله^(٣) إن استحق بيع الإبقاء ، ولا : كأن عصب رصاً وعرسها ثم باعته^(٤) وأصل^(٥) فقبل ينقل سبع ، وقبل يصح وبغيره من غير جعل ، وهو الأوجه

واختلف جمع متأخرون في أولاد الشجرة الموحودة والحادثة بعد بيع من ينحرف في بيعها^(٦) والذي يتجه الدخول حيث غم أنها منها ، سواء أشت من جذعها أو عروقها التي بالأرض ، لأنها حينئذ كأعصابها ، بخلاف اللاصق بها مع مخالفة مسية لمصبتها : لأنه أجنبي عنها .

وبإدخاله استحق بقاءها ، كالأصل : كما رخصه السكيتي من احتمالات قول ابن الرقعة وما علم استحقاقه : كشجر العود لا شك في وجوب بقاءه ، وتوقف فيه الأذرعى - أي من حيث الحرم لا الحكم : كما هو ظاهر - ثم قال^(٧) وشجر السدوق^(٨) يخلف حتى يثلاً الأرض ويفسده ، وفي لروم

(١) أي في قوله (ويردان بيع) : بيع (ش : ٤٥٣/٤)

(٢) أي صفه لإحدى الأبداء في رطبها ، ما يفرح منها ولو شجرة أخرى ، أو أربل المتبوع (ش : ٤٥٣/٤)

(٣) أي : الغراس - (ع ش : ١٣٧/٤)

(٤) قوله (ثم باعته وأصله) : خرج به ما إذا شرط لإبقاء ، وظاهر أنه يطل ببيع قولاً واحداً ، بشرط بقاءه ، وما هو شرط القلع أو القطع ، وظاهر أنه يصح قولاً واحداً ، غير جمع (رشيد : ١٣٧/٤)

(٥) أي : الأذرعى ، انتهى بهاية - (ش : ٤٥٤/٤)

(٦) الثماني شجر من التفصيل المذموم ، يعمل أورقه دغاً ويدوره بابلأ ، ويبس في المعروف =

والأصح : لأن الخيل معدة من كل سحر منفعة ما بقى الشجرة

هذا بعد سحر ، ثم ذكر أن البيع بركة شرط انقطع منصرف

(والأصح) أنه ر سحر البقاء (أنه لا بدخل) في بيعها (المهرس)
نكسر بر ٥٠ في محل عومها ، لأن اسمها لا ساوئ (لكن يستحق منفعته) لا
عوضي ، وهو^(٢) : ما ساقطها من الأرض وما يمتد إلى عروقها ، ففزع عبه^(٣)
أن يقر من في هذا ما يضر بها .

ولا يضر بحد سحر سحر لم يكن له حصة البيع ، لأنه متفرع عن أصل
استحقاقه ، وجميع ما هو تحت سحر سحر ، ففزع ما يضرها من
الإشكال ، وجميع حبوب بر كشي الذي قبل فيه ، إنه ساقط

(ما بقى الشجرة) حبه ، هذا^(٤) إن استحق الباع الإبقاء ، ولأن حبه
ما ع^(٥) .

وبحث من لزمه وعينه في بيع ماء في أرض مستأجرة معه^(٦) ، أو موصى
بمعه^(٧) له ، أو موقوف عليه ، أنه يستحق الإبقاء بقية المدة لكن بأجرة المثل
باقية المدة في الأول من علم^(٨) ، لا في الأخيرين ، لأن المصلحة فيها لم ينش
بائعها شيئاً

• والجبال ، المعجم الوسيط (ص : ٤٥٠)

(١) أي : الإبقاء . (ع ش : ١٣٧ / ٤)

(٢) قوله (وهو) المهرس ما ساقطها (ع ش : ١٣٧ / ٤)

(٣) وضمير (عليه) يرجع إلى الباع . كودي .

(٤) أي : استحق سحره المهرس في الأرض لكن يستحق منفعته (ع ش : ١٣٧ / ٤)

وقال ع ش : أي : الأصح ومثاله . انتهى . (ش : ٤٥٥ / ٤)

(٥) وقوله : (ما ع) أراد به . قوله . (قليل . يطل) . كودي

(٦) أي : الباع ، لأن البيع مستأجرها . (ع ش : ١٣٧ / ٤)

الأنبي . (ش : ٤٥٥ / ٤)

(٧) قوله : (بمعه) له (أي : للمهرس) . كودي .

(٨) راجع إلى سهل صاحب في خلاف لأصح (ص : ١٤٦)

وكتب باسمه . . . المشتري فبيع

ونمرة محل البيع إن شرط البائع أو للمشتري عمله .

وأفهم قوله (ما بقى) أنها لو فُعت لم يخر له عرس بدلها^(١) ،
بحلافها^(٢) إن تبث .

ولا تدخل سمير من في شجرة ياسية قطعاً ، لطلال البيع بشرط إبقائها ؛ كما
قوله^(٣) فلا يشجق إبقائها .

ومن ثم فإن (ولو كت) الشجرة المبيعة (ياسية) ولم تدخل ؛ لكونها
غير دعامة مثلاً (. . . لرم المشتري القلع) للعرف .

(ونمرة الحل) مثلاً ، وذكر لأنه مورد النص^(٤) (المبيع) بعد وجودها ،
وكالبيع غيره على ما يأتي في أبو به مفضلاً (إن شرطت) كلها أو بعضها المعين ؛
كالبيع (للمانع أو للمشتري عمل به) تأثرت أم لا^(٥) .

وكذا لو شرط الظاهر بمشتري وعيره^(٦) - وقد انعقد^(٧) - للبايع ؛ وفاء
بالشرط^(٨) .

وبما يطل بيع شرط استثناء البيع المحمل أو مفعة شهر لنفسه ؛ لأن الحمل
لا يفرد بالبيع ، والظن يفرد به ، ولأن عدم المفعة يؤدي لحصول البيع عنها وهو
مطل .

(١) قوله (لم يخر له عرس بدلها) أي عرس غيرها بدلها ، أت هي محور عرسها ، كت
مفعة بها بعد العرس . كردي

(٢) أي بحلاف عرس لشجرة لمبوعة (ش : ٢٥٥)

(٣) أي : في شرح : (وشرط الإبقاء) ، (ش : ٢٥٥ / ٤) .

(٤) يعني حديث تشجيع لامي ، وأحق بالحل ما أثره على سبيلها به (ش : ٢٥٥ ، ٤)

(٥) وفي المطبوعة المصرية والوهية (تأثر أم لا)

(٦) أي : وشرط غير الظاهر ، (ش : ٢٥٥ / ٤) .

(٧) فإن لم ينعقد - لم يصح شرطه بمائع ، ويسمي بطلان بيع بعد لشرط (سم : ٢٥٥)

(٨) قوله (ودد بالشرط) يحل ببيع وشرح معاً (ش : ٢٥٥)

وإلا ؛ فإن لم يأتُر منها شيء ؛ فهي للمشتري ، وإلا ؛ فمذبح

(وإلا) بشرط شيء ؛ (فإن لم يأتُر منها شيء ؛ فهي للمشتري) وإن كان طبع
ذكر (وإلا) بأن يأتُر بعضها وإن قل ولو في غير وقته ؛ كما افصاه إصلا فهم ،
خلافاً لما ورد في (إن نعه ابن الرفعة^(١)) (.) فللسانع (جميعها العائز وعزء حتى
الطبع لحادث بعد ، خلافاً لاس أبي هريرة

وذلك لحديث الشبخن^(٢) : « من ناع نخلاً قد أثرت فثمرتها للسانع إلا أن
يشترطها المشتاع^(٣) » أي المشتري

ذلّ مطوقه على أن المؤثرة لسانع إلا أن يشترطها المشتري ، ومعهونه
على أن عر المؤثرة للمشتري إلا أن يشترطها السانع
وكونها لو حبه ممن ذكر صادق بأن تشرط له ، أو ينكت عن ذلك ؛ كما عليم
مما تقرّر^(٤)

وأفهما^(٥) بالتأخير وعدمه ؛ لأنها في حاة لا استار كالحمل ، وهي حاة
الظهور كالوليد

واسم دحل فصل لا يكرّر أحده وقد بيع بعد شفق حوره على المعتمد ، خلافاً
للأذرعى ومن نعه ؛ لأنه المقصود بالبيع ، بخلاف اشرة الموحودة فإن المقصود
بالدات إما هو شحرتها لثمار جميع الأعوام ؛ ومن ثم كان ما يكرّر^(٦) أحده
للبياع ؛ لأنه حيثئذ كالثمرة .

وألحق عر المؤثر به ؛ لعسر إفراده ، ولم ينعكس ؛ لأن الظاهر أقوى ؛ ومن
ثم نغ باطن الصرة طهرها في الرؤية

(١) العاوي الكبير (١٤٥/٦) ، كفاية النية (١٧٩/٩)

(٢) صحيح البخاري (٢٢٠٤) ، صحيح مسلم (١٥٤٣) عن ابن عمر رضي الله عنهما

(٣) أي : في الشئ . هامش (و) .

(٤) أي : المؤثر وغيره . (ع ش : ١٣٩/٤)

(٥) أي : المطن الذي يتكرر . (ش : ٤٥٦/٤)

وما يحترق ثمرة بلا نور ، كس وعيب أن يزر ثمرة فلتسابع ، وإلا...
فلمشتري

والتأثير لغة وضع طبع الذكر في طبع الأنثى ، سحيء ثمرتها أخود ،
واصطلاحاً شق طبع وبو منه وإن كان طبع ذكر ، كما أفاده تعبيره
(تأخر)^(١) خلاف ما يؤمنه عادة أصله^(٢)

والعادة الأكثراء تأثير لبعض ، والتأثير يشق منه ، ويستريح الذكر
ببه ، وقد لا يؤثر^(٣) شيء ويشق ككل^(٤) ، وحكمه كالمؤثر اعتباراً بظهور
المقصود .

(وما يحترق ثمرة بلا نور) يفتح نور ، أي زهر بأي لون كان (كتين وعيب
أن يزر ثمرة) أي طهر (فلتسابع ، وإلا فلمشتري) إلحاقاً لضرورة شق
الطبع

ولو طهر بعض لتس كان لتسابع ما صهر ، ولمشتري غيره
وفازق المحلل بأنه لا يكرز حملة في العام عادة ، فكل ما طهر من جنس
الأول^(٥) ، دون فرض تحقق حمل ثاب ألحق اسائر بالأعم الأغلب ، واليمين^(٦)
ينكرز

(١) قوله . (بتأثير) كذا في أصله رحمه الله تعالى ، وعبرة بهاية ، (بتأثير) وهي
أقعد . (بصري : ٧٣/٢) .

(٢) أي بتأثير (ش : ٤٠٦) ور جمع المحرر (ص : ١٥٣) .

(٣) أي : بفعل فاعل . (ش : ٤٠٦/٤)

(٤) كذا في شرح لزوم : فطهر اسعد (لكل) انتهى منه على جمع أقول وبعبارة مجرد
بصوير بلا حذر لما تقدم في قوله (ولا أن تأثر بعضها ولو طبع ذكر) وتأثير لا يوجب
على فعل . (ع ش : ١٤٠/٤)

(٥) قوله (من حمل الأول) حذر (فكل ما صهر) وكان الأولى من حملة الأول (اس
(٤٠٦ ، ٤)

(٦) قوله (واليمين) عطفت على اسم (إن) . (ش : ٤٠٦/٤)

كشمش ونجاح فللمشترى إن لم ينفذ ثمره ، وكذا إن انعقدت ولم يثائر
 سور في الأصح ، وبعد البئر سبع
 ولو باع بحلاب ثنتان مضعفة وبغضها مؤثر فللنابع ، فإن أفرد ما لم
 يؤثر فللمشترى في الأصح ،

وحكمة عدوله عنه^(١) خشية إيهام اتحاد هـ " مع ما قبله " في أن لكل
 بوراً قد يورث وقد لا ، وليس كذلك ؛ إذ بقي البور عن ذلك بقي له عنه من
 أصله ؛ كما تفهمه معاترة الأسلوب .

(كشمش) كسر ميميه (ونجاح) فللمشترى إن لم ينفذ الثمرة ، وكذا إن
 انعقدت ولم يثائر البور في الأصح (إحقاقاً لها^(٢)) بطلع قبل تشققه (وبعد
 الثائر) ولو لمعص تكون (لبايع) لظهورها

(ولو باع) بحلة من ستان ، أو (تحلات ستان مطعنة) كسر اللام ؛ أي
 حرج طلعها (وبغضها) من حيث طلعها (مؤثر) وبغضها غير مؤثر ، و (مؤثر)
 هنا بمعنى متأثر^(٣) ؛ كما علم مما قدمه^(٤) (للنابع) جمعها المؤثر وغيره
 وإن اختلف النوع ؛ لعسر انتشع ؛ كما مر^(٥)

(فإن أفرد) بالبيع (ما لم يؤثر) من ستان واحد (فللمشترى في الأصح)
 لقامر^(٦) .

١- (لم ينفذ) ما بان بقوله (إن لم ينفذ ثمره) ، وهو (ولم يثائر البور) كردي

(١) أي : تعبير الأصل ، (ش : ٤٥٦/٤) .

(٢) أي : ما يخرج في بور... إلخ ، (ش : ٤٥٦/٤) .

(٣) أي : ما يخرج ثمره... إلخ ، (ش : ٤٥٦/٤) .

(٤) أي : للثمره بصورتيه . (ش : ٤٥٦/٤ - ٤٥٧) .

(٥) أي : عنه ، أو فعله عن البور... إلخ (ش : ٤٥٧) .

(٦) وهي (خ) والمطبوعة الوهية ؛ (معاذمة)

(٧) قوله (كما مر) وهو قوله (بغير إفراد) في شرح (صباع) كردي

(٨) وقوله (لبايع) هو قوله (على أن غير المؤثر للمشترى في ذلك) كردي

ولو كذب في شئ من ذلك لأصح إفراد كل مستان بحكمه

فل قضية قوله (مطلعة) أن غير المور لا يسع، لا بعد وجود طبع،
والأصح أنه يسع مطلقاً متى كان من ثمر ذلك المور، فحذف (مطلعة) من
النسبة من أصلها للعلم بها مما قدمه^(١) أحسن سبي

ومرؤ بان هذا تفصيل لإطلاق قوله سابق (فإن لم يدر منها شيء) أي
أجره، وذلك لم يعرض فيه للإطلاق فأفهم أنه غير شريط، وفائدة ذكره سابق
لإطلاق لا يسير لتأثير

(ولو كانت) حالات المذكورة (في مستان) المؤثرة بواحد وعندها
سحر^(٢) فالأصح إفراد كل مستان بحكمه (وإن يدر) لأن من شأن
اختلاف النوع اختلاف وقت التأثير

وكذا لا نعمة إن اختلف العقد، أو الحمل، أو الجنس.

والحاصل أن شرط التبعية اتحاد مستان وحسي وعقد وحمل، رد
شرح ومالك، وهو غير محتاج إليه؛ إذ يدر من اختلافه في الصورة التي
ذكرها^(٣) - وهي أن يسع بحده أو بسببه المؤثر مع حمل أو مستان لغيره لم يتأثر -
مفصيل شمس وهو مقتضى لتعدد العقد

وتسنى الورد فلا يسع ما لم يظهر منه الطاهر^(٤) وإن اتحد أيماد ذكر^(٥)، لأن
ما ظهر منه بخي^(٦) حلاً فلا يحاف احتلاظه، ومر^(٧) أن التبر وانصب على

(١) أي: في قوله: (والأصل... فطلبنا) (سم: ٤/١٥٧)

(٢) أي: ثمره المور في أحد السنين، وغيرها في السنين الأخر (ش: ٤/١٥٧)

(٣) قوله: (يدير من اختلافه) أي: اختلاف المالك في لصوره لفي ذكر الشرح بذلك بصورة،
وهي: أن يسع... إلخ، كروي.

(٤) المراد بالطاهر المصحح، كما أفاده قول: (أروص) (سم: ٤/١٥٨)

(٥) أي: في الحاصل. (ش: ٤/١٥٨)

(٦) حتى ثمره من باب رمي، وحسب ما معنى النقط محذر صحاح (ص: ٩٢)

(٧) أي: في شرح (كتب وعقب) - (ش: ٤/١٥٨)

وإذا بقيت ثمرة مداع ، فإن شرط المصنع ، لرمه ، وإلا فلا تركها إلى الحداد .

ما تزويه^(١) مثله^(٢) في ذلك^(٣) ، وألحق به الياسمين ؛ أي : وبحوّه .

(وإذا بقيت الثمرة للمانع) بشرط أو تأخير (فإن شرط القطع لرمه) وذا . بالشرط .

ول لأذرعني ، وإنما يفتقر هذا^(٤) في مصنع به ؛ كحضر^(٥) لا فيما لا يقع فيه ، أو نفعه بده^(٦) ، أي : بالقياس حينئذ بطلان بيع هذا الشرط ؛ لأنه يُحالِف مقتضاه .

(وإلا) يُشترط القطع ؛ بأن شرط الإبقاء أو أضيق (فله تركها إلى الحداد) نظراً للشرط في الأولى وتعادة في الثانية ، وهو^(٧) القطع ؛ أي : رمه المعتد ، فتكلفت^(٨) حينئذ أحدها دفعة واحدة ، ولا تُستطرُ بهاء النصح

وعد لا تنهي^(٩) إسه ؛ كأن نعتز السقي ؛ لانقطاع الماء وغطم صررُ لبحل سفنها ، وكأن أصابها آفة ولم تن في تركها فائدة على أحد قولين أطلقاهما^(١٠) .

(١) قوله (على ماهر) وهو قوله (إنحدو العبد بالس) كروي قد لرواني (٤٥٨ / ٤) قوله ؛ على ما مره ؛ أي : في البيت (ش : ٤٥٨ / ٤)

(٢) أي : الورد . (ش : ٤٥٨ / ٤)

(٣) أي : في أنه لا بيع ما سم به من ماهر (ش : ٤٥٨ / ٤)

(٤) أي : يردم لقطع سبي ع ش والأولى أي صحه هذا الشرط (ش : ٤٥٨ / ٤)

(٥) الحضر من انصرف إلى النصح للمعتمد لوسط (١٧٩)

(٦) قوله (باده) أي : حطير . كروي .

(٧) أي : الحداد مع لحم وكسرها ، وهو من الداب كذا في الصحيح ، وحكي إعدامها معنى ؛ أو بهاء ؛ (ش : ٤٥٨ / ٤)

(٨) تفسير للمراد من الحداد ، (رشيد : ٤ / ١٢٣)

(٩) أي : لا يردم اسمه ، انتهى بهاء . (ش : ٤٥٩ / ٤)

(١٠) روجه لطاس (٣٠٨ / ٣) ، لشرح الكسر (٣٤٤ / ٤)

ورب صرهما ، ثم بخر ، لأمر صرهما ، وإن صر أحدهما وتنازعا ففسخ العقد

يُحْمَلُ عَلَى غَيْرِ ذَلِكَ

(ورب صرهما) كذا نُكِّلَ مَعَ الْآخَرِ ، لِأَنَّهُ بَصْرُهُ صَاحِبُهُ مِنْ غَيْرِ مَعَ بَعْدِ بَعْدِ عَلَيْهِ فَهُوَ سَمْعٌ وَنَصْبٌ ، وَ (لم يخر) السَّمْعُ بِهِمَا وَلَا لِأَحَدِهِمَا (إِلَّا بِرِصَاهُمَا) لِأَنَّ الْحَقَّ لِهَمَا .

وَاعْتَرَضَ السَّكِّيُّ بَأَنَّهُ فِيهِ إِسَادُ الْمَالِ ، وَهُوَ حَرَامٌ ، ثُمَّ أَحْبَبَ بَأَنَّهُ الْمَعَ لِحَقِّ بَعِيرٍ ارْتَمَعَ بِرِصَةٍ ، وَبَقِيَ ذَلِكَ ^(١) ، كَتَصَرُّفِهِ فِي حَالِصِ مِلْكِهِ

وَأَحْبَبَ غَيْرُهُ بِحَمْلِ كَلَامِهِمْ عَلَى مَا إِذَا كَانَ بَصْرُهُمَا مِنْ وَجْهِ دُونَ وَاحِدٍ ، وَهُوَ أَوْحَى ، لِأَنَّ الْجَوَابَ الْأَوَّلَ لَا يَدْفَعُ الْإِشْكَالَ ، لِأَنَّ إِتْلَافَ الْمَالِ بَعِيرٍ عَرَضٌ مَعْتَرٍ حَرَامٌ ، سِوَاهُ مَالِهِ وَمَالِ غَيْرِهِ بِإِذْنِهِ .

(ورب صر أحدهما) أي الثمر دون الشجر ، أَوْ عَكْسُهُ (وَتَنَازَعَا) أي الْمُسَابِعَانِ فِي السَّمْعِ (فَسَخَ الْعَقْدَ) أي فَسَخَهُ الْحَاكِمُ ^(٢) ؛ كَمَا حَرَّمَ فِي الْمَطْلَبِ ، وَرَخَّخَهُ السَّكِّيُّ ، خِلَافًا لِلرَّكَاشِيِّ ؛ لِتَعَدُّ إِمصَابِهِ ^(٣) إِلَّا بِصَرِّ أَحَدِهِمَا ، وَلَيْسَ أَحَدُهُمَا أَوْلَى مِنَ الْآخَرِ

وَيُفَرِّقُ بَيْنَ هَذَا وَمَا يَأْتِي آخِرَ الْبَابِ أَنَّهُ لَا يُخْتَلَخُ لِلْحَاكِمِ ؛ بَأَنَّهُ الْإِحْتِلَاطُ ثُمَّ أَوْرَثَ نَفْسًا فِي عَيْنِ الْمَبِيعِ ؛ فَكَانَ عَيْبًا مُحْصًى بِحِلَالِهِ هَا ، فَإِنَّ دَاتِ الْمَبِيعِ سَلِيمَةٌ ، وَإِنَّمَا الْقَصْدُ دَفْعُ التَّحَاصُّمِ لَا إِلَى عَايَةٍ ، وَهُوَ مُحْتَصَرٌّ ^(٤) بِالْحَاكِمِ

(١) أي سمي أحدهما برب الآخر (كتصرفه) إلح . أي وهو مبيع على الوجه المذكور ؛ لِأَنَّهُ يَلَافُ لَبِيرٍ عَرَضٌ مَعْرُ ، وَالْعَاصِلُ أَنَّ الْحَرَمَةَ ارْتَمَعَتْ مِنْ وَجْهِ دُونَ وَاحِدٍ ، ثُمَّ رَأَيْتُ الرَّشِيدِيَّ قَالَ : قَوْلُهُ : (وَبَقِيَ ذَلِكَ) . (ش : ٤٥٩ / ٤) .

(٢) رجع السهل لمباح في اختلاف لأشباح ، مسألة (٧٤٨)

(٣) تمثيل للمتن . (ش : ٤٦٠ / ٤) .

(٤) أي : دفع التحاصم . (ش : ٤٦٠ / ٤)

لا تسامح المتصرف ، وقيل لطلب السقي أو سقي
 ولو كان شجر ينضج رطوبته شجر لزم النافع أن يقطع

فإن قلت يرد عليه^(١) ما يأتي في اختلاف المباح أن تسامح أحدهما
 كحكم ، فقياسه هنا كدلت^(٢) قلت يعزى بأن التراجع هنا منه ضرر
 مسفر ، وهو إنما يزيله الحكم ، وثم منه محذور اختلاف فممكن كل من الصبح
 لإحسان له بصادق ، ويؤيده أن صبح الكداب لا يفد باطلاً

(إلا أن يسامح) الثالث المطلق التصرف (المتصرف) فلا صبح

وفيه ما مر من الإشكال والحوار ، ومع بعضهم محي ذلك^(٣) هنا ؛ لما في
 هذا من لإحسان والمسامحة ، ووضح أن في رصاهما فيما مر^(٤) ذلك^(٥)
 أيضاً^(٦) ، وبه يتضح ما قلناه^(٧)

(وقيل) بخور (لطلب السقي أو سقي) ولا ملافة بصر^(٨) ؛ لدخوله^(٩)
 في العقد عليه^(١٠) .

(ولو كان الشجر ينضج رطوبته الشجر لزم النافع أن يقطع) اشتر

(١) أي على بعض من يصح ما يباحكم (ش : ٤٦٠ / ٢)

(٢) أي يصح لتصرف م ر انتهى سم أقول والمباح يصح كل من المباحين
 كالحاكم . (ش : ٤٦٠ / ٤)

(٣) قوله (محي ذلك) أي ما مر ، من الإشكال والحوار كردي

(٤) قوله (ما مر) أراد به قول المصنف (لا يرصاهما) كردي

(٥) و (ذلك) إشارة إلى الإحسان ، كردي .

(٦) وقوله (أيضاً) أي كما هنا ، لأنه وإن كان يضر من وجه ، لكن ينع من وجه ، ومن ذلك
 الوجه حصلت المسامحة . كردي

(٧) وقوله (ما قلناه) أراد به قوله (وهو أوضح) كردي

(٨) أي : بضر الآخر . (ش : ٤٦٠ / ٤١)

(٩) قوله (لدخوله) أي لسمي في عقد كردي وقد استرواني ، ٤٦٠ / ٤١ ، وقوله

(لدخوله ... إلخ) أي : المتصرف

(١٠) (عليه) أي على بيع كردي وقد استرواني (٤٦٠ / ٤١) وقوله (عليه) أي على
 الضرر ؛ أي : قوله) .

وسمي

فصل

بِحُورِ بَيْعِ الثَّمَرِ بَعْدَ بُدْؤِ صِلَاحِهِ مُطْلَقاً ، وَشَرْطِ قَطْعِهِ ، وَشَرْطِ إِتْقَانِهِ
وَقِيلَ بِصِلَاحِهِ بَيْعِ

(أَوْ سَمِي) الثَّمَرُ ، دَعَا بَصَرُ الْمُشْتَرِي

وَلَوْ كَانَ السَّمِيُّ بَصَرٌ أَحَدُهُمْ وَتَرَكَهُ يَبْغِي رِيْدَةَ الْآخَرِ الْمُطْلِمَةَ . فَسُحِ الْعَقْدُ ،
كَأَنَّ هُمَا كَلَامُ السَّكِّيِّ ، وَرُخْخَةُ عَمْرٍ

(فصل)

فِي بَيَانِ بَيْعِ الثَّمَرِ وَالرَّيْعِ ، وَبُدْؤِ صِلَاحِهِمَا

(بِحُورِ بَيْعِ الثَّمَرِ بَعْدَ بُدْؤِ صِلَاحِهِ مُطْلَقاً) أَيِ مِنْ عِوَضِ شَرْطِ قَطْعِهِ وَلَا تَقْيِيَّةٍ

وَهِيَ (٣) ؛ كَشَرْطِ الْإِنْقَاءِ بِسَحْقِ الْإِنْقَاءِ إِلَى أَوَّلِ نَحْدَادٍ ، لِلْعَدَّةِ

(وَشَرْطِ قَطْعِهِ ، وَشَرْطِ إِتْقَانِهِ) لِلْحَصْرِ لِمُتَقَرِّ عَلَيْهِ أَنَّهُ صَنَّى اللَّهُ عَلَيْهِ

وَسَلَّمَ بِهِ الْمَتَّاعِينَ عَنْ بَيْعِ الثَّمَرَةِ حَتَّى يَبْدُو صِلَاحُهَا (٤)

وَمَعْنَاهُ الْحَوَارُ بَعْدَ بُدْؤِهِ فِي الْأَحْوَالِ الثَّلَاثَةِ ؛ لِأَمْسِ الْعَدَّةِ (٥) حِينَئِذٍ
غَالِباً .

(وَقِيلَ) بُدْؤُ (الصِّلَاحِ) فِي الْكُلِّ (٦) (إِنْ بَيْعَ) لثَمَرُ الَّذِي لَمْ يَبْدُ صِلَاحُهُ وَبِئِ

(١) تَكْمِلَةُ الْمُجْمُوع (٢٦٤ / ١١)

(٢) أَيِ فِي الْأَخْلَاقِ ، وَيُسَمَّى أَنَّهُ يُوَدَّعُ الْمُشْتَرِي فِي هَذَا قِسْطُ شَرْطِ الْإِنْقَاءِ . نَصَحَهُ
لَوْ أَنَّ الْأَيْحَانَ وَالْمَوَلَّاءَ مَعْنَى الْمُهْرِ عَنِ (شَرْ ١٦٠)

(٣) صَحِيحُ النِّجَاحِ (٢١٩٤) ، صَحِيحُ مَسْمُومٍ (١٥٣٤) عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرِو بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْهُمَا

(٤) فَصْلُ مَوْلَى الْأَمْسِ لَعَدَّةِ) أَيِ الْإِلَهِ كُرْدِي وَهَذَا لَشُرَاوِي (٢٦١ / ٣) (أَيِ
لَأَمْسِ مَرِيْدِي الْبَيْعِ الْإِلَهَةِ ؛ لَعَلَّظَ الثَّمَرَةَ وَكَبَّرَ نَوَاهَا)

(٥) قَوْلُهُ (فِي الْكُلِّ) أَيِ فِي الْمُجْمُوعِ ؛ بِأَنَّهُ يَبْدُ صِلَاحُ لَعَدَّةِ مِنْ دُونِ الْمُجْمُوعِ كُرْدِي

مُفْرَدًا عَنْ شَجَرٍ لَا يَجُوزُ إِلَّا بِشَرْطِ الْقَطْعِ .

هذا صلاح عمره المتحد معه نوعاً ومحللاً (مفرداً عن الشجر) وهو^(١) على شجرة
ثابته (لا يجوز)^(٢) البيع ، لأن العاهة شرعاً يله حشيداً ، يصعبه فيقوت تبعه
الثمر من غير مقابل (إلا بشرط القطع) بكل حال^(٣) ، ينحصر المذكور ، فإنه
يبدل بمطلوقه على المنع مطلقاً .

خرج السبع المشروط فيه القطع بالإجماع ، ففي ما عداه على الأصل
ولا يقوم اعتبار القطع مقدم شرعه وللنائع^(٤) إحداه عليه ، وفي ثم يطلقه
هـ فلا آخر له^(٥) ، ويؤجّه بعلية المباحة في ذلك

أما بيع ثمرة^(٦) على شجرة مقطوعة دونهـ فيجوز من غير شرط قطع ، لأن
الثمرة لا تنمى عليها ، فترس ذلك مرة شرط القطع^(٧) . ومثلها شجرة حقة
عنها ثمرة سعت دونهـ

وورق لبوب قل ناهيه كالثمر^(٨) قبل بدو الصلاح ، وبعد كهر
بعده

وخرج بقوله : (إن بيع) ما لو ذهب مثلاً ، فلا بحث شرط القطع فيه .

(١) أي : الثمر . هامش (ك)

(٢) أي : لا يصح البيع ويحرم ، للحرر المذكور معني المحتاج (٤٩٦/٢) .

(٣) قوله : (حالاً) متعلق بـ (القطع) أي : سواء بعد بذلك أو شرط القطع وأطلق فيه ، فإنه
يحمل على الحال . انتهى ع ش . (ش : ٤٦١/٤) .

(٤) أي : فيما د كان اشتره به دليل ما بعده ، وليراجع لحكم فيما د كان صغير (رشدي
١٤٦/٤)

(٥) أي : ولا اثم على المشتري بعد القطع ، كما شعر به قوله (ويؤجّه) (ح انتهى ع
ش . (ش : ٤٦١/٤)

(٦) قوله (أما بيع ثمرة) محرم . قوله (وهو على شجرة ثابته) (ش : ٤٦١/٤)

(٧) قوله (مرة بشرط القطع) يؤخذ منه : يجوز شرط قطع (سم : ٤٦١)

(٨) وفي (أ) و (س) و (د) و (ر) : (كالثمرة) .

وقيل إن كان الشجر للمشتري حار بلا شرط
قلت فإن كان الشجر للمشتري وشرطاً لمقطع

والحاصل^(١) : أن الشرط هنا وثم أن يكون فيه منفعة مقصودة لغرض

صحيح

وأما افتراقهما في كون المنفعة قد ترقّت ثم لا هـ فعبر مؤثراً ، للاستحالة
التي ذكرناها^(٢) ، فتأمله .

(وقيل إن كان الشجر للمشتري) واشترى للدفع ، كأن وهبه أو باعه له شرط
لمقطع^(٣) ثم اشترى منه^(٤) ، أو باعه الموصى به له من الوارث (حار) بيع
الثمرة له (بلا شرط) للمقطع ، لاحتماعهما في مدّ شخص واحد ، فأشبه ما لو
اشترى معاً ، وصنّعه النجاشي في (المساقاة)^(٥) ، ولكن الأصح ما
هنا^(٦) ، لعموم النهي^(٧) والمعنى^(٨) ، إذ لم يبيح الثمرة ، ولو تلمّست لم يبيح
مقابله الثمن شيء .

(قلت فإن كان الشجر للمشتري وشرطاً لمقطع) أي شرطه ، كما هو

- (١) أي حاصل الجواب سهل رشدي (ش ٤/٢٦٢)
(٢) قوله (للاستحالة) إلخ حقه أن يقدم على قوله (فعبر مؤثراً) (ش ٤/٢٦٣)
فإن اشتراطه (٤/١٥٧) قوله (ذكرناها) أي في قوله (لعدم بيعها) إلخ
(٣) قوله (شرط لمقطع) فيه لبس قطع سهل ع ش (ش ٤/٢٦٢-٢٦٣)
(٤) قد يقال كيف يصح شراءه منه قبل قبضه لموصفه على قطعه^(٩) ، لأن بحار بما مرّ عن
« الجواهر » من حصول قبضه بالتحلية . (مس ٤/٤٦٣) .
(٥) روضة الباقين (٤/٢٣٨) ، لشرح الكبير (٦/٧٢) ولكن الرافعي لم يصرح مراحح
هناك ، كما فاته الطبري في « النجم الوهاج » (٤/٢١٥) ، وأبو زرعة في « تحرير الفتاوى »
(١/٧٨٧)

- (٦) أي من عدم نصّحه بكون شرط لمقطع (ع ش ٤/١٥٧)
(٧) الملا في الخبر المذكور في (ص ١٠) .
(٨) قوله (والمعنى) عطف على قوله (عموم) هامش (ك) وفي هامش (ح) عطف على
قوله : (النهي) .

وبحره بيع ررع لأحصر في الأرض إلا بشرط قطعه ، فإن بيع معها أو بعد
شده حيث حار بلا شرط .

العرر^(١) : كأس الجدار^(٢) .

(ويحرم) ولا يصح (بيع الررع الأحصر) ولو بطلأ لم يذ صلاحه^(٣) (في
الأرض إلا بشرط قطعه)^(٤) أو قعده حمسه ، يدهي في حر مسم عن دلت^(٥)

فإن ساعه وحده من غير شرط قطع أو قع ، أو شرط إنعته ، أو بشرط قطع أو
بيع بعده سم يصح بيع ويأنم ، لعاطه ععداً فاسداً

(فإن بيع معها) أي (لأرض) أو (بيع وحده بطلأ بعد بدو صلاحه ، أو ررع
(بعد التمداد الحب) أو بعده ولو مسلة واحدة ، كذا كتبهم في تأثير بطلعة
وحده ، وفي بدو الصلاح بحتة واحدة (حار بلا شرط) كبيع الثمرة مع
الشجرة في لأون^(٦) ، وكبيع شجرة بعد بدو صلاح في الثاني^(٧)

وما أفهمه المثن^(٨) : من حوار بيعة معها بشرط قطعه أو قعده غير مراد :

(١) وهو بيعها من غير شرط القطع . (ش : ٤ / ٤٦٣)

(٢) فانه بيع لحد في لبح و... سم يرمع أن فيه عراً (ش : ٤ / ٤٦٣)

(٣) قوله (لم يذ صلاحه) إما فنده ، لأنه هو الذي بشرط في صخته بعه هذا الشرط ، وإن بدو
صلاحه فأنه لا بشرط فيه دلت ، نكر في عاربه انهم والمراد بالبدو صلاح
لنعل (طوبه : كما في الماوردي (رشدي : ٤ / ١٢٩ - ١٥٠)

(٤) فانه يصح حيث كان المملوك مملأه (ع ش : ٤ / ١٢٩)

(٥) عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله ﷺ يهن عن بيع السجل حتى يوهو ، وعن
سجل حتى يهن ويأنم العامة ، يهن البيع والمشري صحيح مسلم (١٥٣٥) فإن
ابووي في شرح صحيح مسلم (٤٦٣ / ٥) (وأما إذا شرط القطع فعد انتم يصر و...
دعها مطلقاً بلا شرط فعدبها ومذهب جمهور العلماء ناصل (إطلاق الأحاديث ، وبما
صحيح بشرط يقطع بالإجماع ، صحيح الأحاديث بالإجماع) يصر ب...

(٦) أي في البيع مع الأرض - هامش (ك) .

(٧) أي في البيع وحده - هامش (ك) .

(٨) أي حيث قال : (جاز بلا شرط) . (م : ٤ / ٤٦٤)

ويشترط سعه وسع ثم بعدئذ صلاح ظهور المقصود ، كسب وعيب وشعير

وما لا يرى حنه ، كحصى

كما غلب من موه فسه (ولا يجوز بشرط قطعه)

ومسألة أن لا يعت احتلاؤه أو ملاحقه لا بد في صحة بيعه من شرط قطعه
مقطعة^(١)

(ويشترط سعه) أي سرح بعد الاستعداد (وسع الثمر بعد بدو الصلاح
ظهور المقصود) مسألة^(٢) ، لن لا يكون بيع عائب (كثنين وعيب وشعير)
ومسألة^(٣) ، وكل ما يظهر ثمره أو حنه ، كوع من الدرة ، لحصول الرؤية
(وما لا يرى حنه ، كالحبطة) ويوع من الدرة

وكذا الدخن^(٤) بوعد أيضاً^(٥) ، قل بعضهم والمرثي إنما هو بعض
حنائه^(٦) ، ومع ذلك القياس الصحة ، كما يصح بيع نحو بصل ظهر بعضه ذكره
القاضي ، وفيه وقفة

بل القياس فيهما^(٧) تقريب الصفة ، فيصح في المرثي فقط إن عرف
نفسه^(٨) من اشمن^(٩)

(١) يعني أن معناه سواء بدأ صلاحه أم لا ، لأن معناه سواء بيع مع أصله أو وحده ، يظهر
منه المحذور إذ بيع مع أصله ، فلا حاجة بشرط القطع (سم ٤ : ٤٦٤) (ص /)

(٢) قوله : (المقصود منه) صفة الثمر ، كرومي .

(٣) الثبت صرح من الشعر لسره فشرط كونه لحظه محار الصبح (ص ٢١٩)

(٤) الدخن باب نخلي من نخلات ، حنه صبر أسن ، كعب لسم ، يست رزنا
ومروها ، المعجم الوسيط (ص : ٢٧٦)

(٥) أي : الدخن بوعد كالدرة ، هامش (ك)

(٦) أي : الدخن . (رشدي : ١٥٠ / ٤) .

(٧) أي : البصل والدخن . (ع ش : ١٥٠ / ٤)

(٨) أي : أن أمكن التعرف ، ولا يعرف في الجمع ، كما هو ظاهر (سم ٤ : ٤٦٥)

(٩) رجع « السهل الصالح في خلاف لأشبح » مسألة (٧٤٩) ، ورجع « النهاية » (٤ : ١٥٠)

و يعدس في الشئ لا يصح بعة دون شئله ، ولا معه في الجديد
ولا بأس بكمام لا يرال إلا عند الأكل

وكون رونه بعض هذا^(١) نذر على النامي عالة مبيع
معم : أن فرض ذلك في نوع بخصوصه لم يقد اصبحة في الكل ، بطر
ما يأتي في نصب السكر^(٢) .

(والعدس) بفتح الدال (في السيل) وحوز القطر فل تشقه (لا يصح
بيعه دون سله) لاستتاره (ولا معه في الجديد) لاستتار المقصود بما ليس من
مصدقته

والهني^(٣) عن بيع المل حتى ينض^(٤) ، أي يشتد : كما في روية^(٥)
محمول على مل نحو الشعير : جمعاً من الأدلة

وفي الأنوار : لا يجوز بيع الجوز في القشرة المبتاع مع الشجر^(٦) وقياسه
اعتناع بيع القطي فل تشقه ولو مع شجره^(٧)

(ولا بأس بكمام) وهو كسر أوله وعاء نحو الطلع (لا يرال إلا عند
الأكل) بفتح الهمزة ، وأما مضمومها . فهو المأكول : كرماني ، وطبع محل ،

(١) أي : في البصل والدخن ، (ش : ٤٦٥ / ٤) .

(٢) في (ص : ٧٢٠) .

(٣) قوله : راسي : بلح رد دليل بعدم (ش : ٤٦٥) .

(٤) من تحريجه في (ص : ٧١٧) .

(٥) عن أس بن مالك رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم بع من بيع الحب حتى يسود ، وعن بيع بعض
حتى يشتد أخرجه ابن حبان (٤٩٩٣) ، وبعده في المحرر (١٩٥٢) .
(٦) (٣٠٦ / ٥) . والحاكم (١٩ / ٢) ، وأبو داود (٣٣٧١) ، وللمعدي (١٢٧٢) ، وابن ماجه
(٢٢١٧) .

(٧) الأنوار لأعمال الأبرار (٣٧٧ / ١) .

(٨) وفي (ب) و(ت) و(ج) و(د) و(ر) و(ظ) و(ع) و(ف) و(غور) .
(الشجر) ، وفي (ت) و(ر) : (شجرة) بدل (شجرة) .

ومنه كمامان ، كالحوز و الثور والبقلاء . ناع في قشره الأسفل ، ولا يصح في الأعلى .

ومور ، وطيح ، وبادهجان ، لأن بقائه فيه من مصلحته

ومثل ذلك ما يكون بقاؤه فيه سبباً لأذخاره ، كآرز ، وعلي^(١)

ومن رعم أن الأرز كشعير . إنما هو باعتبار نوع منه كذلك^(٢)

وإنما لم يصح السلم في لأرز ، والعلي في قشره^(٣) ؛ لما يأتي فيه^(٤)

(وما له كمامان) مثي (كمام) استعمالاً له^(٥) في المعرد محاراً ؛ إذ هو جمع (كمامة) أو (كم) بكسر أوله ، فقباسُ مثاه^(٦) كتاب أو كمامان (كالحوز والثور والبقلاء) أي العول (يباع في قشره الأسفل) لأن بقائه فيه من مصلحته .

(ولا يصح في الأعلى) على الشجر أو الأرض ؛ لاستداره بما ليس من مصلحته .

وفارق صفحة بيع نصب السكر في قشره لأعلى ؛ بأن قشره سائر لكله وقشر القصب لعصه عالياً ، فريضة بعصه دلة على بفيه ، وأيضاً فقشره الأسفل كثيراً ما يمتص معه عصا كأنه في قشر واحد ؛ كالرمان .

(١) العلي بضمير صرب من الحطة يكون في القشر منه حتان وقد يكون واحدة أو ثلاث المصباح المير (ص : ٤٢٨) .

(٢) أي : كالشعير . هامش (ك)

(٣) وفي (أ) و (ث) والمطوعة لوهية ولمكية (قشره)

(٤) لأن اسم المشاهدة ، بخلاف السلم فإنه يعتد بالأوصاف ، وهي لا تعد لعرض في ذلك ، لا خلاف القشر حقه ودراه ، ولأن السلم عقد عرد فلا يهيم إليه عرد آخر فلا حاجة به وما نقل عن : فتاوى المصنف ؛ من أن الأصح حوز السلم في الأرض محزون على المقشور . معني المحتاج (٤٩٩ / ٣) .

(٥) أي : سبط (الكمام) ، وكذا صير (يد هو جمع) (ث : ٤٦٦)

(٦) أي : مثي (كمامة) أو (كم) . (ث : ٤٦٦ / ٤)

وهي قول : يَصْحُحُ إِنْ كَانَ رَطْبًا .

وَيُدَوُّ صِلَاحُ الثَّمَرِ طُهُورُ مَادِي النِّصْحِ وَالْحَلَاوَةِ وَمَا

وَيَطْهَرُ أَنَّ الْكَلَامَ فِي سَفَلَاءٍ لَا يُؤَكِّدُ مَعَهُ فَشْرُهُ الْأَعْلَى ، وَإِلَّا حَذَرَ كَيْفِ
الْمَوْرِ فِي فَشْرِهِ الْأَعْلَى قَبْلَ انْعِقَادِ الْأَسْفَلِ ، لِأَنَّهُ مَأْكُولٌ كُنْهٌ^(١)

(وهي قول بَصَحَ) بَيْغُهُ فِي الْأَعْلَى (إِنْ كَانَ رَطْبًا) لِحِفْظِهِ رَطُوبَهُ ، وَهُوَ
مِنْ مَصْنَعَتِهِ ، وَرَحْنُهُ كَثِيرُونَ فِي السَّفَلَاءِ ، بَلْ نَفْلُهُ الرُّوبَائِيُّ مِنَ الْأَصْحَابِ
وَالْأَنْعَمَةِ الثَّلَاثَةِ^(٢) ، وَالْإِجْمَاعُ الْمَعْلِيُّ عَلَيْهِ^(٣)

وَحِكَايَةُ جَمْعٍ أَنَّ الشَّافِعِيَّ أَمَرَ الرَّبِيعَ شِرَاهُ لَهُ سَعْدَادٌ مَعْتَرِضَةً أَنَّ الرَّبِيعَ
لَمْ يَضَحْهُ بِهِ ، وَبَعْرَضٍ صَحْتُهُ هُوَ مَدْعَاهُ الْعَدِيمُ ، وَقَدْ نَاسَحَ فِي " الْأَمِّ " فِي تَقْرِيرِ
عَدَمِ صَحْتِهِ بَعْدَهُ^(٤)

وَمَسَأَتِي فِي (إِجْبَاءِ الْمَوَابِ) الْكَلَامُ عَلَى الْإِجْمَاعِ الْمَعْلِيِّ^(٥)

قِيلَ وَمِثْلُهُ الْمُونَا^(٦) ، وَرُدَّتْ بَاتَهَا مَأْكُولَةٌ كُلُّهَا ؛ كَالْمَوْرِ قَبْلَ انْعِقَادِ الْأَسْفَلِ^(٧)

(وَيُدَوُّ صِلَاحُ الثَّمَرِ طُهُورُ مَادِي النِّصْحِ وَالْحَلَاوَةِ) أَنَّ يَسْمُوهُ وَيَنْسُ ،
أَيَّ يَضْفُو وَيَخْرِي الْمَاءَ فِيهِ^(٨) (فِيمَا) مُتَعَلِّقٌ بِ(يَدَوُّ) وَ(طُهُورُ)^(٩)

(١) رَجَعَ السَّهْلُ النِّصْحَ فِي اخْتِلَافِ الْأَشْيَاعِ مِثَالُهُ (٧٥٠) وَرَجَعَ إِلَيْهَا بِهِ

(١٥١ / ٤) ، وَالدَّفْعُ (٤٩٩ / ٢)

(٢) بِحَرِّ الْمَلْهَبِ (٤٩٧ / ٤) .

(٣) قَوْلُهُ (وَالْإِجْمَاعُ الْمَعْلِيُّ عَنْهُ) مَدَّ وَأَحْبَر (ش : ٤٦٦ / ٤)

(٤) الْأَمُّ (١٠٥ ، ٢)

(٥) فِي (٣٦٣ / ٦) .

(٦) اللَّوْبِيَا نَعْتٌ رَرَاغِيَّةٌ حَوَسَتْ مِنَ الْعَصَبَةِ الثَّرَمَةِ الثَّرَائِبِ ، أَصَابَهَا الثَّرَاغِيَّةُ كَثِيرَةٌ الْمَعْنَى

بِوَسْطِ (ص : ٨٤٤) وَرَجَعَ السَّهْلُ النِّصْحَ فِي اخْتِلَافِ الْأَشْيَاعِ مِثَالُهُ (٧٥١)

(٧) أَيَّ : اِسْتِدَادَهُ . (ش : ٤٦٦ / ٤) .

(٨) قَوْلُهُ (أَيَّ يَضْفُو) بِحَرِّ يَضْفُو (يَضْفُو) (ش : ٤٦٦ / ٤)

(٩) قَوْلُهُ (مُتَعَلِّقٌ بِ(يَدَوُّ) وَ(طُهُورُ)) أَيَّ عَنِ اسْتِدْرَاجِ (ش : ٤٦٦ / ٤)

لَا يَتَلَوْنِ ، وَفِي غَيْرِهِ : بَأَنْ يَأْخُذَ فِي الْحُمْرَةِ أَوْ السَّوَادِ .
وَيَكْفِي بَدْؤُ صِلَاحِ نَعْمِهِ وَإِنْ قُلَ .

(لا يتلون . وفي غيره) وهو ما سَلَوْنَ بَدْؤُ صلاحه (بأن يأخذ في الحمرة أو السواد) أو الصمرة .

بمعن : يَأْخُذُ مِمَّا قَرَّرُوهُ أَنْ الْمَدْرُ^(١) عَلَى التَّهَيُّزِ لِمَا هُوَ الْمَقْصُودُ مِنْهُ أَنْ
نَحْوَ اللَّيْمُونِ^(٢) ؛ مِمَّا يُوجَدُ نَمُوهُهُ الْمَقْصُودُ مِنْهُ فَلِ صَمَرَتِهِ^(٣) يَكُونُ مُسْتَشَى^(٤)
مِمَّا ذَكَرَ فِي الْمُتَلَوْنِ .

وبدؤه^(٥) في غير الثمر باستداد الحث ؛ بَأَنْ يَنْهَيْزَ لِمَا هُوَ الْمَقْصُودُ مِنْهُ ، وَكَبِيرِ
الْمَشَاءِ^(٦) نَحَثٌ يُخْشَى غَالِباً لِلْأَكْلِ ، وَتَعْلُجِ الْوَرْدِ ، وَنَسَاجِي نَحْوِ وَرَقِ التَّوتِ .
وَالضَّابِطُ^(٧) بَدْوُهُ صِفَةٌ بَطَلَتْ فِيهَا غَالِباً

وَأَصْلُ ذَلِكَ^(٨) . تَعْسِيرُ أَسِي الرَّاوي (لِ الرَّهْرِ)^(٩) فِي حَبْر . نَهَى عَنْ بَيْعِ
الْثَمَرَةِ حَتَّى يُرْمَى بَأَنْ نَخْمَرَ أَوْ نَضْمَرَ^(١٠)

(وَيَكْفِي بَدْؤُ صلاح نَعْمِهِ) أَيِ الْحَبْرِ الْوَاحِدِ وَإِنْ اخْتَلَفَتْ أَوَاقِعُهُ (وَإِنْ
قُلَ) كَحِكْمَةِ وَاحِدِهِ ؛ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى أَمَرَ عَلَيْنَا بِطَبِيبِ الثَّمَارِ عَلَى التَّدْرِيجِ ، لِيَتَطَوَّلَ

(١) قوله (أن المدار) . إلح بدل من قوله (ما قرروه) (ش : ٤٦٦/٤)

(٢) قوله (أن نحو الليمون) . إلح باب فاعل (يوجد) (ش : ٤٦٦/٤)

(٣) قوله (المقصود منه) بعد (نموه) . وقوله (من صمرته) ظرف (يوجد) (ش : ٤٦٦/٤)

(٤) وقوله : (يكون مستش) خبر (أن) . كروي

(٥) أي : بَدْؤُ الصِّلَاحِ . هَامِش (خ)

(٦) قوله (وكبير المناء) عطاف على (الاستداد) (رشدي : ١٥٢/٤)

(٧) أي صابط بدو صلاح الثمر وعبره (ش : ٤٦٦/٤)

(٨) أي : الضابط . (ش : ٤٦٦/٤)

(٩) قوله (بل هو) معنونه (عبر) أي عبر له هو قوله (بأن نخمز أو نضمز) كروي

(١٠) أخرجه البخاري (٢١٩٨) ، (٢٢٠٨) ، ومسلم (١٥٥٥)

وَبَايَعْتُمْ نَسَائِكُمْ وَنَسَائِينَ بَدَا صَلَاحُ بَعْضِهِمْ فَعَلَى مَا سَقَى فِي التَّائِيرِ
وَمَنْ بَايَعَ مَا بَدَا صَلَاحُهُ لِرَمَّةٍ سَفِيَةٍ قُلُ التَّخْبِيَةِ وَبَعْدَهُ ،

رَمْنُ اسْتَعْنَاهُ ، فَمَنْ شَرَطَ طَيْبُ الْبُكْرِ لَا تَدَى إِلَى حَرْجٍ شَدِيدٍ

(ولو بايع نمر مبدن أو مستائين بذا صلاح بعضه فعلى ما سقى في التائير)
فلا يَصِحُّ ما لم يَدْ مُدَّ إِلَّا بِأَنْ اشْتَدَّ الْحَسْرُ وَبُنْ اخْتَلَفَ الرُّوْعُ ، وَأَنْتَدَّ السَّاسُ
وَالْعَقْدُ وَحَمَلُ ، فَمَنْ اخْتَلَفَ وَاحِدٌ مِنْ هَذِهِ لَمْ يَصِحَّ فِيمَا لَمْ يَدْ صَلَاحُهُ إِلَّا
بِشَرْطِ قَطْعِهِ

(ومن باع ما بدا صلاحه) من ثمرٍ أو رزق ؛ من غير شرط قطعه أو قلعه
وَالْأَصْلُ^(١) "مَنْكَ لِلدَّائِعِ" (لِرَمَّةٍ سَفِيَةٍ) إِنْ كَانَ مَتَا يُسْتَقَى إِلَى أَوْ لِحُدَادِ (قُلُ
التَّخْبِيَةِ وَبَعْدَهُ) قَدَرُ مَا تُغْنِيهِ وَبَقِيَةِ التَّلَفِ ؛ لِأَنَّهُ مِنْ تَتَمَّةِ التَّسْلِيمِ الْوَاحِدِ ،
فَشَرْطُهُ عَلَى الْمُشْتَرِي مَبْطُلٌ لِلْبَيْعِ .

أَمَّا مَعَ شَرْطِ^(٢) قَطْعٍ أَوْ قَلْعٍ . . فَلَا يَحْتَثُّ سَفِيٌّ ، كَمَا مَحَنَةُ السَّيْكِيِّ^(٣) ، إِلَّا إِذَا
لَمْ يَأْتِ قَطْعُهُ^(٤) إِلَّا فِي رَمْنٍ طَوِيلٍ يَخْتَاخُ فِيهِ بِلَسْقِي ، فَيُكَلِّفُهُ عَلَى الْأَوْحِدِ ، أَحَدًا
مِنْ تَعْلِيلِهِمُ الْمَذْكُورَ وَإِنْ نَظَرَ فِيهِ الْأَذْرَعِيُّ^(٥)

وَأَمَّا إِذَا لَمْ يَمْلِكِ الْأَصْلُ^(٦) ؛ بَأَنْ بَايَعَ الشَّمْرَةَ لِمَالِكِ الشَّجَرَةِ فَلَا يَحْتَثُّ

(١) قوله (« أَحَدُ السَّاسِ ») عطف على قوله (« أَحَدُ الْحَسْرِ ») هامش (ح)

(٢) قوله (« وَالْأَصْلُ ») إيجع مسدود محترره بقوله (وَأَمَّا) إيجع (شر ١٦٧/٤)

(٣) قوله (« أَمَّا مَعَ شَرْطِ ») إيجع محذور قوله (« مِنْ غَيْرِ شَرْطٍ قَطْعِهِ ») إيجع (شر

١٦٧/٤)

(٤) تكملة المجموع (٣١١/١١)

(٥) قوله (« لَمْ يَأْتِ قَطْعُهُ ») طاهره أنه لا فرق في وجوب السقي حذس ما قبل سقيبه

وما بعدها . (سم ١٦٧/٤)

(٦) رجع « المسهر » ص ١٠٠ في اختلاف الأسياح « مساه (٧٥٢) وراجع « السهبة » (١٥٣ ، ٤)

« السهي » (٥٠١ ، ٢) « أَمَّا » وراجع « الشرواني » (٤٦٧ ، ٤)

(٧) قوله (« رَمْنٌ ») « مَنْكَ الْأَصْلُ » من صور عدم ملك لأصل أيضا « سَغُ الشَّمْرَةِ ثَلَاثُ » =

ويعتبر فُتُورُهُ بَعْدَهَا

وَبِوَعْرِضِ مَهْلَتٍ بَعْدَهَا • كَرْدِي وَأُحَدِّدُ أَنَّهُ مِنْ صِفَاتِ الْمُشْتَرِي ،

أَيْضاً ؛ لِانْقِطَاعِ التَّعَلُّقِ بَيْنَهُمَا^(١)

(وَيَتَصَرَّفُ مُشْتَرِيهِ بَعْدَهَا) أَيْ تَحْبِيَةً • لِحَصُولِ الْمَصْرِ بِهَا • كَمَا مَرَّ^(٢)
مَعَ بَيَانِ أَنْ يَبِيعَهَا بَعْدَ أَوَانِ الْجَفَادِ بِوَقْتٍ مُعَيَّنٍ فِيهِ عَلَى يَدِهَا

(وَلَوْ عَرَضَ مَهْلَتٌ ، أَوْ مُعَيَّنٌ (بَعْدَهَا) مِنْ عَرِ تَرَكْتُ سَقِي وَاحِبٍ (كَرْدِي)
بِمَجْزِئِهِ ، وَاسْتَكْبَرَتْ • كَمَا نَحْنُ فِي (فَالْحَدِيدُ أَنَّهُ مِنْ صِفَاتِ الْمُشْتَرِي) لَمَّا
تَعَرَّرَ مِنْ حَصُولِ الْقَضِي بِهَا • لِحَرِّ مَسْلَمٍ أَنَّهُ صَنَى اللَّهُ عَمَهُ وَسَلَّمُ أَمْرٌ بِالتَّصَدُّقِ
عَلَى مَنْ أَصِيبَ فِي ثَمَرِ اشْتِرَائِهِ ، وَلَمْ تُنْقَطْ مَا جَعَلَهُ مِنْ نَمَاهَا^(٣)

فَحَرَّاهُ (أَنَّهُ أَمْرٌ بِوَصْعِ الْخَوَانِجِ)^(٤) بِمَا مَحْمُولٌ عَلَى الْأَوَّلَى ، أَوْ عَلَى
مَا قَبْلَ الْقَضِي • جَمْعاً بَيْنَ الدَّلِيلَيْنِ^(٥) .

• وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ لَا يَجِبُ هُنَا عَلَى الْبَائِعِ . (مِسْم : ٤٦٧/٤)

(١) قَوْلُهُ (لَا مَصْرَعٌ) أَيْ لَا يَزِيدُ فِيهِ أَنْ يَحْكُمَ كَذَلِكَ بِرِيعِ ثَمَرِهِ ، أَوْ ثَمَرِهِ مَعَهُ (مِسْم

٤٦٧/٤) ، وَفِي مَصْرَعِ (لَانْقِطَاعِ التَّعَلُّقِ)

(٢) قَوْلُهُ (كَمَا مَرَّ) أَيْ عَدَدُ هَوْنِ الْمَصْرَفِ (وَمِنْهُ الْمَصْرَفُ) كَرْدِي وَدَلَّ فِي هَذِهِ

مَصْرَعِهِ (١٥٣/٤) (كَمَا مَرَّ مَوْجَعاً فِي الْمَصْرَفِ مِنْ مَصْرَفِهِ)

(٣) قَوْلُهُ (وَمِنْ بَعْضِ مَا جَعَلَهُ مِنْ نَمَاهَا) فَلَوْ كَانَتْ مِنْ صِفَاتِ بَائِعٍ لَأَسْفَهَتْ ۞ ائِدْيُونِ بِي

بَحْفَهُ مِنْ ثَمَرِ الثَّمَرِ بَالِقَهُ ، وَالْقَدِيمِ أَنَّهُ مِنْ صِفَاتِ بَائِعٍ ، وَاسْتَدَلَّ بِمَا رَوَى مَسْمُومٌ أَيْضاً

أَنَّهُ ۞ ائِدْيُونِ أَمْرٌ بِوَصْعِ الْخَوَانِجِ ، وَالْحَدِيدُ حَمَلٌ عَلَى أَيْدِي • جَمْعاً بَيْنَ بَعْضِ ثَمَرِ كَرْدِي

وَالْحَدِيثِ الَّذِي فِي شَرْحِهِ • صَحِيحُ مَسْلَمٍ (١٥٥٦/١) عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ

قَالَ أَصَابَ رَجُلٌ فِي عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ۞ ائِدْيُونِ فِي ثَمَرِ سَاعِدَةٍ ، فَكَثُرَ دَبُّهُ ، فَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ۞ ائِدْيُونِ

« نَهَضُوا عَلَيْهِ ، فَتَصَدَّقَ بِسَبْعِينَ عَشْرَ أَلْفَ دِينَارٍ ، فَلَمَّا بَلَغَ ذَلِكَ وَفَاءَ فِيهِ ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ۞ ائِدْيُونِ لِعَرَمَاتِهِ

« خُذُوا مَا وَحَدْتُمْ ، وَلَيْسَ لَكُمْ لِأَرْثِكُمْ »

(٤) صَحِيحُ مَسْمُومٍ (١٥٥١/١٧) عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا

(٥) أَيْ « خَبَرِي مَسْلَمَ الْمَارِثِينَ أَيْضاً » (ش : ٤٦٨/٤) .

فمن يبيع بثمن سائغ التقي هذه الحار

ويبيع قبل صلاحه بشرط قطعه ، ولم يقطع حتى هبت

أما إذا^(١) عَرَضَ المَهْلِكُ من ترك السائغ التقي الواجب عليه فهو من صمته^(٢)

ولو كان مشتري الثمر مالك الشجر . صمته حرماً ، كما لو كان المهنك نحو سرفه ، أو بعد أوام الجذد من نعد الأجير فيه بصمته

أما ما فيها^(٣) فمن صمان السائغ^(٤) ، فإن يلف لبعض البيع فيه فقط (فهو تعيب) اشترى المبيع مفرداً من غير مالك الشجر (ترك السائغ التقي) الواجب عليه ، بأن كان ما يسقى منه نافعاً ، بخلاف ما إذا فقد (فله) أي للمشتري (الخيار)^(٥) لأن التعيب الحادث بترك السائغ ما لم يركب كسابق على الفصل

ومن ثم لو تلف به انفسح العقد^(٦) ، كما تقرّر^(٧) .

(ولو بيع^(٨) قبل) أو بعد بدو (صلاحه بشرط قطعه ، ولم يقطع حتى هبت

(١) قوله (أما إذا) : ليج معبر فونه (من غير ترك سائغ واجب) أي ، إنما هو عرض لعيب من ذلك ، فبياني في المتن . انتهى وشيبي . (ش : ٤٦٨ / ٤) .

(٢) أي : فيفسخ البيع . (سم : ٤٦٨ / ٤)

(٣) قوله (أما ما فيها) أي : أما عروض المهلك بدي فلإسحبه فمن بيع كروي

(٤) أي : فيفسخ العقد منه ، وكان يسمى به ذكره ، يظهر من قوله عه (لو تلف) : إلخ ، ولعله سقط من السائغ . (وشيبي : ١٥٤ / ٤) .

(٥) أي : فوراً . (ع ش : ١٥٤ / ٤)

(٦) قوله (ومن ثم) أي : من أجل أن ثبوت الساق على بعض ، كما سبق عنه . قوله

(لو تلف) أي : كلاً أو بعضاً ، وقوله (فيفسخ العقد) أي : في يكر أو انفسخ . قوله

(لو تلف به) أي : بترك السائغ لسعي السهم وشيبي (ش : ٤٦٩ / ٤)

(٧) أي : بقوله (ثابداً عرض) : بيع (ش : ٤٦٩ / ٤)

(٨) أي : محو ثمر . (ش : ٤٦٩ / ٤)

فأولى بكونه من صمد المشتري
ولو بيع ثمر يمتد بلاحقه واختلاط حادثه بالموجود كسب وقتئذٍ ثم يصح
لا بشرط المشتري قطع ثمره
ولو حصل الاختلاط فما يندرج فيه

فأولى بكونه من صمد المشتري (مما لم يشترط قطعه ؛ لمتريطه
ومن ثمة قطع بعضهم بكونه من صمده ، وقطع بعض آخر بكونه من صمد
البيع قال الأدرعي لا وجه له^(١) إذ آخر بمشتري عمداً
(ولو بيع ثمر) أو ررع بعد بدو اصلاح^(٢) وهو مما يندرج تحت احتلاطه^(٣) ، أو
بتساوي فيه لأمران ، أو يُجهل حاله صح شرط القطع والإبقاء ، ومع
الإطلاق

أو مما^(٤) (على بلاحقه واختلاط حادثه بالموجود) بحيث لا يستمران (كسب
وقتئذٍ) وطّيح (لم يصح إلا أن يشترط المشتري) يعني : أحد العاقدين ،
وثبوته الآخر (قطع ثمره) أو ررعه عند حوف الاختلاط^(٥) ، فيصح البيع
حيثي ؛ لزوال المحذور .

فإن سم يثنى قطع^(٦) حتى خنط فكما^(٧) في قوله (ولو حصل الاختلاط
فيما يندرج فيه) الاختلاط ، أو فيما يتساوى فيه لأمران ، أو يُجهل فيه الحال

(١) قوله (لا وجه له) أي لقطع لبعض الآخر كمردي وابن شرواني (٢٦٩، ٢)
أي قوله : قال الأدرعي : [الح خبر قوله : وقطع بعض] : الح . وصير : به اراجع
إليه

(٢) أي وأما منه بعد مرأته لا يصح إلا بشرط بقطع مطلقاً (ش ٢ ٢٦٩)

(٣) قوله (بعد احتلاطه) أي بعد ما فيه عدم لاختلاط (ش ٤ ٢٦٩)

(٤) قوله (أو مما) : الح عطف على قوله (مما يندرج فيه) : مع هامش (ك)

(٥) قوله (بعد حوف) : الح معطوف بالقطع (ش ٤ ٢٦٩)

(٦) أي قطع ما يمتد بلاحقه أو اختلاطه بالراسي أو غيره (ش ٤ ٢٦٩)

(٧) أي محكمه كالحكم المذكور في قوله : الح (ش ٤ ٢٦٩)

ولأظهر أنه لا يفسخ البيع بل سحر المشتري ، فإن فسخ له البائع بما
حدث

ولأظهر أنه لا يفسخ البيع ، فقد عر عن المص
وتسليمه فممكن بالطريق الآتي (١) .

فرغم المقابل بعده مبيع وإن فسحه المصنف في بعض كتبه (٢) .
وأطال جمع متأخرون في أنه المذهب

(بل سحر المشتري) ، دفع الاحتمال قبل الحل به ، لأنه كعيب حدث قبل
التسليم .

ومنه (٣) يؤخذ اعتماد ما دل عليه كلام الراعي أنه حدث عيب (٤) ، فكون
فورئاً ، ولا يتوقف على حاكم ؛ لصدق حد العيب السابق (٥) عيه فيه بالاحتمال
صار ناقص القيمة ؛ لعدم الرعة فيه حينئذ

وقال كثيرون : على التراخي ، ويتوقف على الحكمة ، لأنه لمقطع السرع
لا للعيب .

(فإن سمع) بفتح الميم (له البائع بما حدث) به أو عراض ويمت (٦) به
أيضاً (٧) ، بخلافه عن العمل (٨) ؛ لتوقع عودها (٩) فبائع وإن حدث

(١) أي : انقاضي السوادة . (ش : ٤ / ٤٦٩) .

(٢) وهو شرح الوسيط . (مصري : ٢ / ٧٧) .

(٣) أي : من التعليل . (ش : ٤ / ٤٦٢) .

(٤) الشرح الكبير (٤ / ٢٦٢) .

(٥) قوله (الحد السابق) أي حد الميعوب السابق في باب ميعوب كردي

(٦) قوله (ويمت) أي يملك المشتري بالإعراض ، عراض عراض كردي

(٧) قوله (أيضاً) أي كأنه ، فوه (ها) أي في مسألة الاحتمال (ش : ٤ / ٤٦٩) .

(٨) قوله (بخلافه عن العمل) أي لو أعرض لباع عن العمل لم يلا تدخل في بيع
يملكها المشتري - كردي .

(٩) وضمير (عودها) يرجع إلى العمل ، كردي .

سقط حجارة في الأصح .

المدة^(١) (سقط حجارة في الأصح) لرول المحدور ، ولا أثر لمدة^(٢) ها ،
لأنها في صلب عقد ، وفي مقدمه عدم مسحه

وفضية كلامه ، كـه أصله ، وه الروضة ، وأصلها ، تحير^(٣) المشتري
أولاً حتى يخور له المبادرة ببيع ، فإن بادر البائع وسمح سقط خياره^(٤) .

قال في المطلب ، وهو محدث لص الشافعي ولأصحاب على أن الخيار
للبيع أولاً ، ورخحه السكيت وغيره

ويؤخّر بأن خيار صائب لو صح العقد ، بحيث أفكرك الاستثناء عنه^(٥) لم
يصر إليه ، ووحش^(٦) مشورة لدفع أولاً لعنه ينمخ ، فتستبرأ العقد .

ويخري ما ذكر^(٧) في شراء ررع شرط القطع ولم يقطع حتى طال ، وبحو
طعام^(٨) أو مائع احتلط بمائه^(٩) لا يستبرأ عنه قبل القصر^(١٠) ، بخلاف بحو

(١) وقوله (وإن حدث منه) أي منه لإعراض عن العمل كردي

(٢) أي : من جهة البائع على المشتري . (ع ش : ١٥٦/٤) .

(٣) وهي (أ) و(ب) و(ب٢) ، (ث) و(ج) و(ط) و(ثمر) (تحير) بدل (تحير)

(٤) لمحدور (ص ١٥٥) ، روضة لطايس (٣/ ٢٢١-٢٢٢) ، لشرح الكبير (٤/ ٣٦٣-٣٦٤)

(٥) قوله (لا استثناء) أي الخيار ، وكذا صهير (إليه) (ش ١٧٠/٤)

(٦) قوله (ووحش) إلح عطف على (لم يصر إليه) (ش ١٧٠/٤)

(٧) أي لقولان انتهى به . أي وأصغهما عدم الانتصاح ، ويحير المشتري إن كان ذلك
قبل مسحه ، ويصدق دوامه إن كان بعده انتهى ع ش (ش ١٧٠/٤)

(٨) قوله (وبحو طعام) عطف على (ررع) (ش ١٧٠/٤)

(٩) قوله (ما لا يستبرأ عنه) بدل من قوله (بمائه) أو مفعول مطلق (احتلط) أي اختلاصاً
بحيث لا يستبرأ عنه (ش ١٧٠/٤) وهي (ب) و(ث) و(ج) و(د) و(ر) و(ع) و(ط)
(ع) و(ما) بدل (بما) .

(١٠) قوله (قبل القصر) ظرف لـ (احتلط) (ش ١٧٠/٤) وقال لشرمسي
(١٥٦/٤) قوله : من القصر ، أت بعده فلا يصح ، وبدوم ابرع بهما إلى
الصلح

توب أو شوبهته ، فإن العقد ينفسخ منه ، لأنه مقوم فلا مثل له يؤخذ منه
 أما بوقوع "الاحلاط بعد استحالة" فلا إمساخ نص ، ولا حذر ، بل
 بنقصا على شيء ، فذلك ، وبلا صدق بمشري ، إذ الد بعد ها به في قدر
 حق الآخر

وبو اشري شجرة عليها ثمر لمانع فهي وحوب شرط القطع عند خوف أو
 وقوع لاحلاط^(١) ما مر^(٢)

نعم ، إن شاها ففسخ العقد

ويؤخذ بأن بند للمانع على ثمرته وللمشري على ما حدث ، فتعارضت
 ولا مرجع ، فلم يصدق أحدهما في قدر حق الآخر ، فتعش إمساخ العقد ،
 بخلافه فيما مر^(٣) .

تسبة ما ذكر في برزخ إدا طر هو ما حرم به غير واحد نعا للمعترني ، قال
 لأن رده البرز ريدة قدر لا صفة فكيف حتى المسائل للمانع ، بخلاف ما لو
 شرط القنع فإن الريدة للمشري ؛ لأنه ملك الكثر انتهى

(١) قوله (أما بوقوع) أي ببحر قوله السابق (إذا وقع الاحلاط قبل الحب) (ش ٤٧٠/٢) .

(٢) وكذا بوقوع لاحلاط قبل لحبه وأحار المشري اسم ، فإن انما على شيء ، فذلك ، وإن
 تنازعا ، صدق هو اليد وهوها البائع فيما يظهر . (ع ش ١٥٦) .

(٣) قوله (عند خوف أو وقع) أي ببحر صوابه عند خوف الاحلاط وبقي وقوع لاحلاط
 (ش ٤٧٠) .

(٤) قوله (ما مر) أراد به قول المصنف (بأن بشرط مشري) كقوي ، ومن سوي
 (٤٧٠) (بوقوع) أي من وجوب لاشروط فيما يعف احلاطه ، ومن به بو
 وقع لاحلاط قبل استحالة غير المشري إذ لم يفسخ ، الباع بعد حدث ، وبعده فلا
 حذر (الح)

(٥) قوله (بخلافه فيما مر) أقول فيه بحث ، إذ اليد فيما مر أيضا بمشري على بيع ،
 وللمانع على ما حدث ، فليتأمل . (سم : ٤٧١/٤) .

١٠ (ولا يصح بيع حصه في مسبقه بصادقه ، ولا محافله ، ولا الرطب على الخخل بثمر ، وهو المرأه)

وهو وجه مدركاً ، لكن الذي نصيخ^{١١} به كلام الإمام وغيره أن زيادة الممنوع في شرط يقطع بطلان

وتؤيده قول الشيخ أن عطي الذي لا يسمي أكثر من سبع كالردع وإذا دعه من حرج الخو^{١٢} أو بعده وقبل يكمل المصل وحب شرط يقطع ، ثم إن به يقطع حتى حرج الخو^{١٣} فهو للممنوع ، لحدوثه على ملكه^{١٤}

ولا لأدري وهذا هو المحتار^{١٥} وبنازع فيه طه هو النص

(ولا يصح بيع الحظ في سلبها بصادقه) من الس (وهو المحافله) من الحمل ببيع مسكون جمع حقله ، وهي الساحة التي ترزخ ، سُميت^{١٦} محافله ، لتعلقها برزخ في حجر

(ولا) بيع (الرطب على الخخل بثمر ، وهو المرأه) من الرثن ، وهو

بدفع ، سُميت بذلك لصدورها على المحمين الموحب للدفع والتحصن

ودلت^{١٧} عليه صني الله عنه وسلم عنهما ، رواه الشيخان ، وقُسر في روايه بما ذكر^(٨) .

(١) وفي (أ) (ث) (واح) (واط) (صرح) بدل (بصرح)

(٢) قوله (في شرط المصلع) كما في شرط المصلع كردي وراجع^١ إليه المطلب^٢ (١٥٠ هـ) .

(٣) حورق المصل ، بفتح أممله لحواري وهو معرث كوره . صبح المروس (٧٢ ، ٢٥)

(٤) روضة الطالبين (٢٠٧ / ٣) ، المشرح الكبير (٣٤٢ / ٤) .

(٥) أي : ما عرّج به كلام الإمام وغيره . (ش : ٤ / ٤٧١) .

(٦) أي : محافله بمعنى التمسك ، وكذا صبر (لتعلقها) ، وقوله (محافله) أي : يهد بقط ، بفتح شدة سجد ، وكذا الأمر في بعده لابي (ش : ٤ / ٤٧١)

(٧) أي : عدم صحة المحافله والمرأه ، (ش : ٤ / ٤٧١) .

(٨) قوله (روي) أي : انتهى ، في قوله (ش : ٤ / ٤٧١) ، يتحدث في أصح =

وهو بيع الرطب على سجل سمر في الأرض ، أو العنب في شجر برية .

(وهو) أي سقها ' المفهوم من السابق ، كما قد نه (بيع الرطب) والحق به الماردني وعمره الشري^{١٦} ، لأن بحاجة إليه كهي يبي رطب (على السجل سمر) لا رطب (في الأرض ، أو) بيع (العنب)

والحق بحضرم^{١٧} نه ندي رعمه شارح قياساً على شجر علفد ، كما قد الأذري ، سداً صلاح سمر وهي كره ، وبحرول ندحنه ، بخلاف الحضرم فهما^{١٨}

ونقل لإسوي نه عن الماردني مردود : بأن الصور عه^{١٩} الشري فقط

(في الشجر^{٢٠} برية) لحر^{٢١} لصحيحين ، أنه صلى الله عليه وسلم يهي عن بيع الشجر - أي بالمشته ، وهو الرطب^{٢٢} - سمر - أي بالوقوفه - ورخص في بيع عبرته أن شاع بحرصها - أي بالفتح ، ويحور الكسر محروصها^{٢٣} - يأكلها أهلها رطباً^{٢٤} .

= بيع لعل المراد شرعاً أحد سم على مبيع ، أي ، ذلك لأن قوله (جمع عبرته) يقتضي أن المراد هي بخلاف بي مرد للاكل ، وبغيرها بيع الرطب بصفة ، فأشار إلى بيع النامي بما ذكره . (ع ش : ١٥٧/٤) .

(١) أي : بيع ثمرها . (سم : ٤٧٢/٤)

(٢) الخواص الكبير (١٩٢/٦) الشري ثمر سجل من أن رطب للمعجم الوسيط (ص ٥٦)

(٣) الحضرم أو العنب ما دم حاصلاً لمصباح سمر (ص ١٣٩)

(٤) أي : بغير المصالح ، وتامه كره . (ع ش : ١٥٧/٤)

(٥) أي : النقل الصور من الماردني . (ش : ٤٧٢/٤)

(٦) أي على الشجر ، وحمل الشجر طرفاً محاراً (ع ش : ١٥٧/٤)

(٧) قوله (أي بالمشته) لأحصر لأوضح (بالمشته ، أي الرطب) (ش : ٤٧٢/٤)

(٨) قوله (أي بفتح) : بيع لأولى بالفتح ، ويحور الكسر ، أي محروصها (ش : ٤٧٢/٤)

(٩) صحيح بخاري (٢١٩١) . صحيح مسلم (١٥٣٩ - ٦٧) عن سهل بن أبي حنيفة رضي الله عنه

فِيمَا دُونَ حِمَّةٍ أَوْ سَقِي ،

ومس به الغنث بجامع أنه ركوبٌ يُمكن حرثه ، ونُدْحَرُ ناسه ، وبعثه أن
فيه نصاً باطلاً ، ومع القياس في الرخص ضعف
ودكر الأرض للمعاليب ؛ لصحة بيع ذلك بتمر أو زبيب بالشجر كلاً^{١٢}
لا غرضاً .

وأحد شارح معجمه^{١٣} قال : وأفهم كلامه الاتباع إذا كان كل من الرطب و
التمر عسى الشجر أو الأرض ، وهو كذلك^{١٤} . انتهى
وبما يخوز بيع العرايا في تمر لم يعتق به ركاً ؛ كان خوص عنه^{١٥}
وضمن ، أو كان دون نصيب أو مملوك لكرم ، (و فيما دون حمسة أوسق)^{١٦}
بتقدير حذف التمر بحرصها السابق^{١٧} في حديث^{١٨} مثله^{١٩} تمرأ مكبلاً
بقبلاً ، بحرهما أيضاً رخص في بيع عرايا في حمسة أوسق ، أو دون

(١) أي : في العيب . (ش : ٤٧٢ / ١) .

(٢) أي : مصدر بكس ، أي : وم السقيم (ش : ٤٧٢ / ١) .

(٣) أي : المش . هاشم (ك) .

(٤) في (ب) و (ج) و (د) و (ر) و (س) و (ثور) والمطبوعات (أو) بدل (وا) ، وقال
شروني (٤٧٢ / ٤) (قوله أو لتمر أو اسمي بور)

(٥) راجع المجلد الرابع في اختلاف لأشاح مسأله (٧٥٤) راجع التمهيد
(١٥٧ / ٤) ، وفي المعجم (٥١٦ / ٢) .

(٦) أي : المالك . (ش : ٤٧٢ / ٤) .

(٧) قوله (و فيما دون حمسة) بيع عطف على (في تمر) (ش : ٤٧٢ / ٤) .

(٨) قوله (بحرصها السابق) وهو قوله (أن يباع بحرصها) كردي

(٩) من تحريجه

(١٠) وقوله (مثله) لصير يرجع إلى (ما دون حمسة أوسق) أي : يرخص فيما دون حمسة
أوسق رطباً مثله تمرأ كردي وقال الشرواني (٤٧٢ / ٤) (أي : بيع ما دونها مثله
تمرأ) .

(١١) قوله (مكبلاً يعبأ) راجع بفسر ، فكان الأولى بعبئته عسى (مثله) (ش

(٤٧٢ / ٤)

والتَّحْلِيَّةُ فِي التَّحْلِ ، وَالْأَظْهَرُ : أَنَّهُ لَا يَحُوزُ فِي سَائِرِ الثَّمَارِ ، وَأَنَّهُ لَا يَحْتَصِلُ بِالْمُقَرَّاءِ .

(والتحلية في التحل) أي الذي عليه الرطب ، أو الكرم الذي عليه العنب و...
يكن سحر^(١) محلل العقد ، لكن لا يثبت من بينهما فيه حتى يعصي رطب
بوصوله إليه ، لأن قصه إنما يخلص حسنة

فإن قلت هذا^(٢) ينافي ما مر في الربا أنه لا يثبت فيه^(٣) من العصب
لحصى^(٤) قلت ممزوج^(٥) ، بل هذا^(٦) في غير المقبوب وهو قصه
الحقيقي ، وما وقع في أصل «أروسة» مما يؤهم شروط حصولهما عند
التحل^(٧) .. غير مراد

ودلت^(٨) لأن عرص الرحصة بقاء امتكته بأحد لرطب شيئاً إلى الحداد
فلو شرط في قصه كبله^(٩) .. فاب دلت

(والأظهر أنه) أي ، لبيع المماثل^(١٠) لما ذكر (لا يحوز في سائر الثمار)
لعدر حرصها باستارها علناً ، وبه دعت العب

(وأنه) أي ، بيع العرايا (لا يحتص بالمقراء) وإن كانوا هم سب الرحصة ،

(١) أي : أو الكرم . (ش : ٤ / ٤٧٣) .

(٢) أي قوله (وان سحر محلل) ، بيع المعصي عدم شرط حصولهما عند التحل
(ش : ٤ / ٤٧٣)

(٣) أي عند التروي (ش : ٤ / ٤٧٣)

(٤) في (ص : ٤١٢)

(٥) أي : التمازج . (ش : ٤ / ٤٧٣) .

(٦) أي : سحبه مع معصي الرطب المذكور . (ش : ٤ / ٤٧٣)

(٧) روضة الطالين (٣ / ٢١٧)

(٨) أي : حصول العصب سحبه في التحل والكرم (ش : ٤ / ٤٧٣)

(٩) أي : المتوقف على قطع الكل . (ش : ٤ / ٤٧٣) .

(١٠) قوله (المماثل ما ذكر) أي : للعرايا ، وإنما أزل الصيغة وإن كان راجعاً إلى العرايا ، لأن
حصول العرايا لا يجري في غير الرطب والعنب ، كرودي

بَابُ اخْتِلَافِ الْمُتَبَايِعِينَ

(باب اختلاف المتبايعين)

ذكرنا لأن الكلام في البيع الأعجب من غيره ، وإلا فكل عقد معاوضة ولو
 عن محصة^(١) وقع الاختلاف في كفيته كذلك^(٢) .

وأصل الباب^(٣) : الحديث صحيح « إذا اختلف البعان وإن لم يتبهما
 بئته فهو ما يقول رب الشفعة^(٤) أو يتتاركا^(٥) أي ترك كل ما يدعه ،
 وذلك إنما يكون بالبيع

و (أو) هنا بمعنى (إلا)^(٦) ، وتقدير لام الحرم^(٧) بعيد من السياق ؛ كما
 هو ظاهر .

وصح أيضا أنه صلى الله عليه وسلم أمر الداع أن يخلع ثم يتحير لمتع ؛
 إن شاء أحد ، وإن شاء ترك^(٨) .

(١) كالمصداق والمطلع وصلاح الدم . (ع ش ١٥٩/٤)

(٢) أي : كالاختلاف في كفية البيع . (ش ٤ ١٧٣)

(٣) أي : لدل على أصل الاختلاف (ع ش ١٥٩/٤)

(٤) باب اختلاف المتبايعين ، قوله « فهو ما يقول رب الشفعة » أي : فالقول قول الداع
 كردي .

(٥) أخرجه الحاكم (٤ ٤٥) ، وأبو داود (٣٥١١) ، والترمذي (١٣١٦) نحوه ، وابن أبي

(٤٦٤٨) ، وابن ماجه (٢١٨٦) ، والبيهقي في البكر (١٠٩٠٦) ، وأحمد (٤٥٣٣)

عن ابن مسعود رضي الله عنه .

(٦) قوله (بمعنى لا) أي بمعنى (إلا) فيكون (بارك) منصوب به (أن) كردي

(٧) قوله (وعيد لاه الحرم) أي : تقدير بخارم على «بتارك» فيكون محروما به كردي

(٨) قوله (أمر المتاع أن يخلع) أي : كما يخلع المشرك . قوله «ثم يتحير المتاع» أي

من ليع ولا يحارده ، قوله (إن شاء أحد) أي : بأن يبيع عن الخلف ويرضى بما فيه

صاحبه ، وقوله (وإن شاء ترك) أي : بعد حذف والبيع (ع ش ١٥٩/٤) =

أو الأهل أو قدره ، أو قدر المبيع

وسه خلافهما في شرط نحو رهين ، أو كصاع ، أو كونه كس ، وقد يشمل ذلك كله قوله : (صفة)^(٢) .

نعم : إن اختلف في العقد هل هو قبل التأخير أو بولاده ، أو بعد أحدهما ؟ سم بخلافه ، ورجع الاختلاف إلى قدر المبيع ؛ لأن ما وقع الاختلاف فيه ؛ من لحسن وشره تابع لا يصح إبراء العقد عليه ، فيصدق البيع فيه بصفة ، بد الأصل بقاء ملكه .

ومن ثم^(٣) لو رعم^(٤) المشتري أن ابيع من الاطلاع أو لحمل صدق على الأوجه^(٥) ؛ لأن الأصل حينئذ عدمه عند بيع

(أو الأهل) كأن ادعاه المشتري وأنكره الباع (أو قدره) كونه أو يوم (أو قدر المبيع) كصاع من هذا بلدهم ، فيقول بل صاعين منه .

ولو اشترى ثوباً على أنه عشرون ذراعاً ، ثم قال البائع (ردت ذراع اليد) ، وقال المشتري : بل ذراع الحديد ؛ فإن علب أحدهما . فعمل به ؛ أخذاً مما مر^(٦) في العقد ، وإن استوي في العنة . بطل العقد ؛ لما مر^(٧) في العنة

١ - وقوله (وكصحيح) إلح مثله بصفه (ش ٤ : ١٧٤)

(١) أي مما يجري فيه الاختلاف لموجب للمدفع (ع ش ٤ : ١٦٠)

(٢) قوله (وقد يشمل ذلك كله) إلح محل ما قبله لمساواة بكنهه لأن بعضه قد يرد كس المعدن ، فكان الأولى بأحدهما كقوله (نعم) أي حره أي شرح هو المصنف : (أو قدر المبيع) . (بصري : ٨٠ / ٢) .

(٣) أي من أجل ترجيح جانب النافع هنا بالأصله (ش ٤ : ١٧٥)

(٤) أي : أذعن . (ع ش ٤ : ١٦٠) .

(٥) راجع : السهل نصاح في اختلاف الأنواع : ص ٧٥٥

(٦) ذراع اليد هو أربعة وعشرون إصبعاً فاموس لمصططحات الأضراسه ، ص ١٣٤

(٧) أي في الشرط لحامس من شروط المبيع (ش ٤ : ٢٧٥)

(٨) قوله (لما مر) أوائل الكتاب في شرح قول المصنف (أو عدل) . يعني أحدهما بشرط التعيين . كردي

ولأنه

والصرف به وبين ما نظره^(١) أنهم ثم متفق على شرط الحنة ثمة^(٢) بعض^(٣) عنها استمر مرله العيب فحاء التحيز ، وأما هنا فهما مختلفان في أن الصبح عشرون بالحديد أو بالبد فلم يثقف على شيء فكان مجهولاً فظل العقد^(٤)

ولا يباقي ما ذكرته وذكره^(٥) قول بماوردني والصبري في السلم بشرط في المدروع أن يكون بدراع الحديد ، فإن شرطاه بدراع اليد لم يخز ، لأنه محض^(٦) انتهى ، لأن محل ما قلناه فيم في الدقة ، وما في المعس ، وبصرف كونه في الدقة فمحله كما أفهمه العليل^(٧) في محض^(٨)

أما إذا عُلِمَ ، بأن عُنِيَ^(٩) وعُلِمَ قدره^(١٠) . . فيصح كما في تعيين مكياي متعارف .

(ولا يبة)^(١١) لأحدهما يفتد بها ، فشم ما لو كان لكل بنة ودرع ، لإصلاحهما أو بطلاق إحداهما^(١٢) فقط ، أو تكويهما أرحب تاريخين متفص ، وقد لزم العقد وبقي إلى حالة التنازع^(١٣) .

(١) قوله (ما نظره) أي جعل نظراً ، وهو قوله (كما دافع رصاً) أي كودي

(٢) قوله (ثم المعس) عطف على قوله (على شرط بنة) هامش (ك)

(٣) أي حيث لم يعلم أحدهما ، ولا عمل بالعال ، أحد مما ذكره ، لا فإنه (سم) ١٧٥/٤ .

(٤) أي من حوار شرط غير درع الحديد (ش ٤ ١٧٦)

(٥) الحاوي الكبير (٨/٧) .

(٦) قوله (كما أفهمه العليل) وهو قوله (لأنه محض) كودي

(٧) وقوله (في محض) معطوف على (محله) أي محل ما قلناه في درع محض كودي

(٨) كدراع ريد ، (ش : ٤/١٧٥) .

(٩) أي به درع لأربع بالحديد مثلاً (ش ٤ ١٧٦)

(١٠) المواو للبحال ، (ش : ٤/١٧٦) .

(١١) وهي (ت) و (خ) و (ر) و (س) و (ع) : (أحدهما) .

(١٢) قوله (وقد لزم) أي عطف على قوله (المتس) ، ولأنه ، وهو (وبني) .

(.. تحالفا) لما هي الحبر الصحيح : ١ أن البس على المدعى عليه^(١)

وكل منهما مدع ومدعى عليه .

وقد يشكّل عليه^(٢) الخبران السابقين^(٣) إلا أن يُحاب بأنه خوف من هذا

حدث زيادة عليهما هي^(٤) : حلف المشتري بصادق فأحدا بها

وخرج به اتفاقا... إلى آخره . خلافا في الصفحة أو العدد هل هو بيع

أو هبة ؟ فلا بد من كذا^(٥) .

ونشوله^(٦) (ولا يشك) ما لو كان لأحدهما بنته فإنه يُقضى له بها ، أو

لها بنتان مؤرختان بربحيين مختلفين فإنه يُقضى بالأولى

وبالرم (ما لو حلفا مع بقاء الحار ، فلا تحالفا على ما يقوله

وأقواه ، (مكس المسح بغيره ، يكنّ الجمهور ، كما أفهمه كلامهما^(٧) على أنه

لا عرق^(٨) ، واعتمده جمع متأخرون ، كما أفضوا على التحالفا في

عصف عن المرم بعد (١ ش ٤٧٦) وقد أس قسم (٤ ٤٧٦ - ٤٧٧) (قوله

١٠٠٠ م في حله مع ما في لمجربان في كلامه) ورجع : السهل الصحيح في اختلاف

الأشباح : ص ٧٥٦)

(١) حجة سدي (٢٥١٤) ، ومسلم (٧١١ ٢) عن سيدنا عدا الله بن عباس رضي الله

عنها

(٢) على الحبر الصحيح . هامش (ك) .

(٣) ب في قوله (وأصل الشك) ، مع (ش ٤ ٤٧٦) وممر بحريتهم في

(ص ٧٣٧) .

(٤) أي : الزيادة ، وكذا أصح (بها) . (ش : ٤ / ٤٧٦) .

(٥)

(٦) قوله (ونشوله) مع : كقوله (وبالرم) (وما في) (ليس عصف على قوله

(به اتفاقا...) إلخ . (ش : ٤ / ٤٧٦) .

(٧) روضة الطالبين (٣ / ٢٢٢) ، الشرح الكبير (٤ / ٣٧٧) .

(٨) أي : من اختلاف في من يحار والاختلاف بعده . فيحار في الأول كاشفي . أحمد

النهاية : وه المعني : وفقاً للشرح (ش : ٤ / ٤٧٦) .

وَبَدَأَ بِالسَّاعِ وَفِي قَوْلِ الْمَشْتَرِي ، وَفِي قَوْلِ بَنَسَاوِيانَ - فَبَحِثُوا الْحَاكِمَ ،
وَمِنْ تَدَاخُلٍ ، وَصَحِيحٌ أَنَّهُ يَكْمَى كُلُّ وَاحِدٍ يَمِينٌ تَحْمَعُ نَهْيًا وَتَدَاخُلًا ،

(وَبَدَأَ بِالسَّاعِ) لِأَنَّهُ أَحَدُهُ أَقْوَى بِمَعْنَى الْمَعِ الَّذِي هُوَ الْمَقْصُودُ بِالدَّبِّ إِلَيْهِ
بِالسَّاعِ نَاسِيًا عَنْ السَّاعِ ، وَلِأَنَّ مَدَّكَ قَدْ سَمِعَ عَلَى النَّمْلِ بِالْمَقْدَرِ ، وَمِنْهُ
مَشْتَرِي لَا شَيْءَ عَلَى السَّاعِ لَا بِمَعْنَى : لِأَنَّ الصُّورَةَ أَنَّ لِمَبِيعٍ مَعِينٌ وَالنَّمْلَ
فِي الدَّقَّةِ .

وَمِنْ تَدَاخُلٍ^(١) بِالْمَشْتَرِي فِي عَكْسِ ذَلِكَ ، لِأَنَّهُ أَقْوَى حَبِثًا ، وَتَخَيَّرَ^(٢)
الْحَاكِمُ بِالْيَدَاءِ يَأْتِيهِمْ تَدَاخُلًا إِلَيْهِ أَحْبَبَهُ فَمَا إِذَا كَانَ مَعِينٌ أَوْ فِي الدَّقَّةِ

(وَفِي قَوْلِهِ : بِالْمَشْتَرِي) لِقُوَّةِ جَانِبِهِ بِالسَّاعِ

(وَفِي قَوْلِ بَنَسَاوِيانَ) لِأَنَّ كُلًّا مَدَّعٍ وَمَدَّعٍ عَلَيْهِ ، وَعَلَيْهِ^(٣) (فَبَحِثُوا
الْحَاكِمَ) فَبَحِثُوا يَتَدَاخُلُ بِهِ مِنْهُمَا .

(وَقِيلَ : يَقْرَعُ) بَيْنَهُمَا ، فَمَنْ قَرَعَ^(٤) . تَدَاخُلُهُ . وَالْخِلَافُ^(٥) فِي الدَّبِّ ؛
لِحَصُولِ الْمَقْصُودِ بِكُلِّ تَقْدِيرٍ

(وَالصَّحِيحُ أَنَّهُ يَكْمَى كُلُّ وَاحِدٍ) مِنْهُمَا (يَمِينٌ تَحْمَعُ نَهْيًا وَإِثْنَانِ) لِاتِّحَادِ
الدَّعْوَى ، وَمَنْفِي كُلِّ فِي ضَمَنِ مُشَبَّهٍ^(٦) .

(١) وَفِي (د) وَ (ح) وَ (ط) وَالْمَطْبُوعَاتِ ، (يُدِيءُ) .

(٢) قَوْلُهُ (وَبَحِثُوا) إِخْرَجَ عَصْفَ عَلَى قَوْلِهِ (تَدَاخُلٌ) إِخْرَجَ (ش ٤ ٢٧٨) وَفِي (أ)
(ح ١) ، وَفِي (ب) وَ (ج) وَ (د) وَ (هـ) وَ (ز) وَ (ح) وَ (ط) وَ (ع)
(ب) وَ (هـ) وَ (ز) وَ (ح) وَ (ط) وَ (ع) وَ (هـ) وَ (ز) وَ (ح) وَ (ط) وَ (ع)
مَعْنَاهَا إِلَى التَّاءِ الْفَوْقَةِ

(٣) أَي : عَلَى قَوْلِهِ - (بَنَسَاوِيانَ) ، (ع ش ٤ / ١٦٣) .

(٤) أَي : أَخْرَجَتْ لَهُ الْفُرْقَةَ ، (ع ش ٤ / ١٦٣) .

(٥) أَي : حَكَمَ بَعْدَهُ (وَبَدَأَ بِالسَّاعِ ، وَفِي قَوْلِ) لَح (ش ٤ ٢٧٨)

(٦) أَي : مَعْنَى كُلِّ مَعْنَى فِي مَعْنَى تَدَاخُلٍ ، فَهَذَا مَعْنَى مَرَادٍ ، كَمَا لَا يَحْتَجُّ ، أَوْ
الْمَعْنَى مَعْنَى مِنْ حَيْثُ مَعْنَى فِي مَعْنَى تَدَاخُلٍ ، فَهَذَا مَعْنَى مَرَادٍ مَعْنَى الْمَعْنَى

وَلَقَدْ سَمِعْتُ قَتْرُونَ (مَا بَعَثَ نَكْدًا وَلَقَدْ بَعَثَ نَكْدًا)

وَيُسَمَّى بَدَنٌ مَمْسُوسٌ ، حُرُوحًا مِنَ الْحِلَافِ ، لِأَنَّهُ فِي مَدْرَكَةِ قَتْرَةٍ ، حِلَافٌ مَا
تَوْهَمُهُ الْمَسْ' . وَمِنْ ثَمَّةِ اعْتِرَاضٍ بِأَنَّهُ كَانَ يُسَمَّى التَّعْيِيرُ (الْمَدْعَى)
وَبَشْعًا كَلَامُ الْمَسْ' (٢١) ، كَذَا وَوردني (٢٢) بِمَعِ يَمْسُوسٌ عَرَبٌ مَعُوبٌ عَلَيْهِ
(وَيُقَدِّمُ الْمَسْ') بَدَنٌ ، لِأَنَّهُ الْأَصْلُ فِي بَيْعِي ، إِذَا حَفَّتِ الْمُدْعَى عَلَى الْبَدَنِ
قَوْلُهُ إِنَّمَا هُوَ لِنَحْوِ قَرِيبِهِ لَوْثٌ (٢٣) أَوْ نَكْوٍ (٢٤) ، وَلِلَّاهِدَةِ الْإِنْسَانِ (٢٥) بَعْدَهُ بِحِلَافٍ
الْعَكْسُ (٢٦)

وَأَمَّا نَكْفُ الْإِنْسَانِ وَحْدَهُ وَلَوْ مَعَ الْحَصْرِ ، كَمَا بَعَثَ بِأَنَّ نَكْدًا ، لِأَنَّهُ
لَا مَعَالٍ لَا تُكْفَى فِيهَا بِاللُّوَارِمِ ، بَلْ لَا تُكْفَى الصَّرِيحُ ، لِأَنَّهُ فِيهَا بَوَاحُ نَعْتُهُ
(فَيَقُولُ) الْبَدَنُ إِذَا اخْتَفَى فِي قَدْرِ الشَّعْرِ وَاللَّهِ (٢٨) (مَا بَعَثَ نَكْدًا وَلَقَدْ) أَوْ
إِنَّمَا ، وَحْدَهُ مِنَ ' أَصْلِهِ ' (٢٩) لِإِيْهِمَا شَرْطُ الْحَصْرِ (بَعَثَ نَكْدًا) وَيَقُولُ
الْمُشْتَرِي وَاللَّهِ مَا اشْتَرَيْتُ نَكْدًا وَلَقَدْ اشْتَرَيْتُ نَكْدًا

- = فِي حِفْظِ الْمَسْرُوبِ فِي مَعْنَى شَيْءٍ حَاسِبِهِ الْبَحِيرُ فِي عَلَى مَبْهَجِ الْفَلَاحِ (٢١٤ ٢)
- (١) قَوْلُهُ (مَا يَوْهَمُهُ الْمَسْ') حَيْثُ عَرَبِيَّةُ الصَّحِيحِ بِشَعْرِ مَعْنَى مَعْنَاهُ (س ٢٧٨ ٤)
- (٢) كَوْنُ الْمَسْ' مَعْنَى بَدَنٍ مَحَلُّ نَظَرٍ (مَسْرُوبٍ ٢ ٨٠) وَكَانَ لِمَسْرُوبِي بَعْدَ عَمَلِ كَلَامِ بَصْرِي
(٢٧٨ ٤) (وَلَمْ يَظْهَرْ لِي وَجْهُ النَظَرِ ، فَإِنَّ مَقَابِلَ الصَّحِيحِ لَا يَحُورُ بَعْدَهُ)
- (٣) الْحَاوِي الْكَبِيرُ (٢٦٧ / ٦)
- (٤) بَلَوْتُ بِمَعْنَى بَلَاوْتُ وَبَلَاوْتُ بَوَاوُ ، وَهُوَ قَرِيبٌ مُلَوِّي حَاسِبِ الْمُدْعَى ، وَبَعَثَ عَلَى نَظَرٍ
مَعْنَاهُ ، وَحُجُوبٌ مِنَ (حُجُوبٍ) أَوْ هُوَ الْقَوْدُ بِحُجُوبٍ مُعْطَاةٍ (س ٢٣٩)
- (٥) وَفِي (ب) وَ (ث) ، (أَوْ يَكُونُ بَعْدَهُ) بِرِهَادَةٍ (بَعْدَهُ)
- (٦) قَوْلُهُ (وَلِلَّاهِدَةِ) (س ٢٧٨) كَمَا لَا يَسْهَى كَرْدِي ، وَفِيهِ (وَلِلَّاهِدَةِ) (س ٢٧٨) ح
- عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ : (لِأَنَّهُ ...) (إلخ . هَامِش (ك) .
- (٧) وَقَوْلُهُ (بِحِلَافٍ عَكْسٍ) مَعْنَاهُ عَكْسُ الْإِنْسَانِ ، وَهُوَ الْمَسْ' ، فَإِنَّ الْمَسْ' لَيْسَ بِدَنٍ
بَلْ بِالْأَصَالَةِ كَرْدِي
- ٨ (م ٢٧٨) (س ٢٧٨) (أَوْ (٨) بَعْدَ بِحِلَافِهِ (وَاللَّهِ) حَسِبَ مِنَ الْمَسْ'
- (٩) الْمُحَرَّرُ (١٥٦)

ثم فتح العاصي والصادق متهما^(١) بقصد صهره^(٢) وبعده^(٣) كما هو مديلا ،
وعده^(٤) بقصد طهره فقط . ورجع ابن ارفعه أنه لا بحث في القبح
وتشكل عليه ما يقرر : من إلحاقه بالبيع إلا أن تدق بأن الأخير لا يشعر
بدرج اختلاف في وجود مقصي^(٥) ، بخلافه ثم
ودع الإسوي في المناس على لإقالة^(٦) لبي بعه الشحار^(٧) فيه^(٨) بأن
لا^(٩) . فإن ولو بحصره صاحبه بعد البيع (مستح) ثم يبيع^(١٠) ولم يكن
فيه . وبعد بخص الإقالة إن صدرت بإيجاب^(١١) وقول شرط أن يكون لما أخر
جواباً متصلاً^(١٢) .

وزد بأن يمكن كل^(١٣) بعد سحلف من القبح^(١٤) كتراصيهما^(١٥) من غير
سب ، وقد مر أنه^(١٦) في معنى الإقالة فصيح بقياس
نسبة صهره قوله (بل . .) إلى آخره : أنه لو صدر أحدهما عن
سحلف بالبيع ثم ينفذ ، ونوفقه شرطه غيره للبيع إصرهما^(١٧) بعد

(١) أي : وفتحهما معاً . انتهى معي . (ش : ٤ / ٤٧٩)

(٢) يعني : فتح غير الصادق متهما . (ش : ٤ / ٤٧٩)

(٣) قوله : (لا خلاف في وجود المقصي) أي : مقصي البيع . من لا خلاف له يكون
للتأخير . كردي

(٤) أي : نسبه حوار متعلق أحدهما بالبيع ، كما تقدم من قوله (سحر ١ : ١٦٤)

(٥) الشرح الكبير (٤ / ٣٨٥) ، وروضة الطالبين (٣ / ٢٢٧)

(٦) أي : وإحار أنه لا حار ولا عيب ، كما هو ظاهر (سم ٢ : ٤٧٩)

(٧) قوله : (بإيجاب) أي : خاص بالإقالة . كردي .

(٨) قوله : (حواء متصلاً) أي : بالإيجاب ، ألا سحر بهما كلام حتى وسكون حواء على

ما مر انتهى مع ش (ش : ٤ / ٤٧٩) ورجع المهمات ٥ : ٢٨١ ، ٢٨٢

(٩) أي : هنا . (مع ش : ٤ / ١٦٤) .

(١٠) قوله : (مفتح) معبراً (يمكن) (ش : ٤ / ٤٧٩)

(١١) أي : تراصيهما بالبيع من غير سب . (ش : ٤ / ٤٧٩)

(١٢) وفي المسترعة صهره (إصر أحدهما) بدل (إصرهما)

وقيل : إنما يفسخه الحاكم .

الحائض عنى سائرعهما

وقصة نمير بعضهم : أن لهم نصح ما لم يراصب بموده ، وبؤيده^(١) ما
يقدر في أن نصح هنا كهو نصح ، وفي رد كلام الإسوي ، وهو منجى
وعنه فقد نذر : المن لا يبي هذا ، لأنه بضيق مع تلك المادرة أنهما لم
يرصا عنى شيء .

وإذا جاز الفسخ . فلكل الأسداه كما أهيئة (أو) وبه صرح الرافعي^(٢)
وبارح فيه السكتي ، وكأنه أحد براعه مق مرة في الاستداء بأحدهما في الحائض
ويفرق^(٣) أن الحائض هو السب المحور لفسخ واختف العرض في الاسداء
به ، بخلاف الفسخ المتفرع عليه .

(وقبل : إنما يفسخه الحاكم) لأنه محتهد فيه ، كالفسخ بالغة ، كذا قاله
الرافعي^(٥) .

وقصة تشبيهه له^(٦) بالغة أنه يأتي هـ ما يأتي فيها ، من اشتراط فسحه^(٧) أو
انصح بحصرته^(٨) ، وحيث فالحصر فيه تحوز^(٩) وكانهم إنما أقصروا في

(١) بونه (صرحت) معقول (اشتراط ، وقوله (عنى سائرعهما) معلى بالإصرار (ش
٤٧٩/١) .

(٢) أي لموده ، وكذا بونه (وهو منجى) ، وقوله (وعنه) ، وقوله (لا يبي هـ)
(ش ٤٧٩/٤) .

(٣) الشرح الكبير (٢٨٤/٤) .

(٤) قوله (ويقر) أي بين لا بدء بالفسخ والاستداء بالحائض كقودي
(٥) الشرح الكبير (٢٨٤/٤) .

(٦) وفي (أ) و (ت) و (ر) و (ف) لفظ (له) غير موجود .

(٧) أي : الحاكم ، (ش : ٤٧٩/٤) .

(٨) في (٧٢٣/٧) .

(٩) قوله (فالحصر) أي لا إنما ، وقوله (فيه) أي انحصر ، غير مقدم بونه
(تحوز) (ش : ٤٧٩/٤) .

ثم على المشتري رد المبيع ، دون كل وقعة ، عتقة ، راحة ، مات ، لرمه قمته ،

الكسبة^(١) على مسح المحاكم ، أحبها لست^(٢) ، أمر مشوقه إليه الشارع . الم

(ثم) بعد المسح (على المشتري رد المبيع) ، على ما سيج رد الثمن بزوائده^(٣) المتصلة دون المتصلة^(٤) ، إن قبضه^(٥) ، وهي بحاله ولم يمتنع به حق لأمره ، بل بعد المسح ظاهراً فقط^(٦) .

واستشكله السكتي بأن فيه حكماً لمصالحه ، ثم أحب ما كان المصالح بها لم يمتنع ، أعظم ذلك .

ويؤخذ من أن على كل منهما رد ما قبضه أن عليه مؤنة الرد ، وهو كذلك ، إذ القاعدة أن من كان صاحباً لم يمتنع ، كانت مؤنة ردّها عليه .

(فإن كان) قد تلف^(٧) شرعاً ، كان (وقعه) المشتري ، ومثله الدائع في الثمن (أو اعتقه أو راحه ، أو) حتّى ، كان (مات) لرمه قمته (فمما مقدمه ، سواء أريدت على الثمن الذي يدعيه الدائع أم لا ، هذا إن كان متفقاً ، وإلا^(٨) فمثله

وهو أن الموردي قيمته ، لأنه لم يضمه وقت انقضاء المشتري من

(١) بكر صريح كلام اشرح م في (باب الكسبة) أنها كسرة ، من م مسح المحاكم ، أو هما ، أو أحدهما ، ع ش وحلي . (ش : ٤ / ١٧٩) .

(٢) وهي (من) والمطوعة والوهنة (نسب) ومن (لست)

(٣) أي : كل من المبيع والثمن . (ش : ٤ / ٤٨٠) .

(٤) من لمسح ولو قبل القبض ، لأن المسح يرجع المقدم من حله لا من قبضه ، بهامه معني ، وش (٤ / ٤٨٠) .

(٥) قوله (بل قبضه) أي : قبض المشتري للمبيع والدائع من ، فهو يرجع إلى من (والشرح معاً ، وكذا قوله) وهي بحاله ولم يمتنع به ، يرج (ش : ٤ / ٤٨٠)

(٦) أي : بأن فسحه الكداب منها . (ع ش : ٤ / ١٦٥)

(٧) قوله (دون كل قبض) يرجح قوله (وهي بحاله) (ش : ٤ / ٤٨٠)

(٨) قوله (هذا) أي : ما في الممن من لزوم محله ، قوله (بل كان) أي : لم يمتنع ، وكذا الثمن ، قوله (وإلا) أي : ما كان المبيع مثلاً (من : ٤ / ٤٨٠)

وهي خمسة : ١ - تلف في أشهر الأقال ،

بالعوض^(١) . . . أطال السكك في تزييفه .

و لو تلف بعضه زُدد باقيه وبدل انتدب ويُرَدُّ قيمة الأبق المحبولة^(٢) (وهي) أي بصفة حيث وحت (قيمة يوم) أي (التلف) الشرعي أو الحسي (في أشهر الأقال) لا حسن قصه ، ولا حسن العقد ، لأن مورد الفسخ المعبر ، و عسمة بدنها فمعنى النظر لو لم يوات الصدور ، إذ الفسخ إنما يرفع العقد من حيث لا من أصله ، وهو^(٣) أولى بذلك^(٤) من مستأن^(٥) والمعاد

قبل يُحتج بفرو بين هـ وما لو باع عباً فرُذت عليه بعب وقد تلف الثمن المتقوم بيد البائع فله بصفته^(٦) بالأقل من تعهد بلى المتضمن انتهى

وكلرد بالعب ثمة^(٧) مطوق بفتح بإقابة أو نحوها

وكلثمن ثمة^(٨) مبيع ، لو تلف عند المشتري فبهما^(٩) يُفسر الأقل

(١) الحارثي الكبير (٢٧٠ / ٦)

(٢) قوله : (ويرد قيمة الأبق المحبولة) يعني إذا فسخ بعدد على له من هوان عزم بمشتري فله ، بنحوه ، بعد حصونه ، فلو رجع الأبق رده واسترد لصفه كردي وهذا بعد هذه الحادثة في مبيع رتاده (فله) من عباس فيما ذكره ، أي ذكره القائل وهو ما يوافق عب حاصل النظر عدم نسيم ما ذكره القائل بل حكم مثله حكم اشتري وهذا صحة أخرى : حاصلها ، تسليم ما ذكره القائل وبيان لعرق)

(٣) أي المتقوم بمصوح بعب بعد صفه (ش : ٤ / ٤٨٠)

(٤) أي بعبا حيث يوم التلف ، (ش : ٤ / ٤٨٠)

(٥) مام : مع السعة منه من باب (و) عرصها مبيع ، وسامها المشتري وسامها صحت بعبها . المصباح المير (ج : ٢٩٧)

(٦) أي : البائع الثمن (ش : ٤ / ٤٨٠) .

(٧) قوله (وكلرد بعب) حر مقدم بقوله (مطوق بفتح) ، وقوله (ثمة) أي فله د تلف الثمن المتقوم بيد البائع ، (ش : ٤ / ٤٨٠)

(٨) قوله (وكلثمن) حر مقدم بقوله (مبيع) ، وقوله (ثمة) أي فله بعب (ش : ٤ / ٤٨٠)

(٩) قوله (بعب) أي المبيع حاصله أنه لو اشتري بعب فرتد بعبه بعب وقد =

ورحب دأمع أرشه ،

نمد ، لا فمة يوم اسف

وتعرف بأن سب الصبح هـ^(١) حفت لعاقده من مبرة إتلافه فتعفن الطر
يوم سب ، وثم^(٢) الموحث لفسه هو محوذا ارتفاع العقيد من غير نظير لعقل
نجد فعلن سطر حصته النمد وما بعده إلى القصر

وعجب من الراعي كيف أقفل هذا الفرق^(٣) مع خبابه ودقته ، وتعرض لبنا
هو وصح ، وهو الفرق^(٤) بين اعتبار القيمة هـ^(٥) بما ذكر ، وبالأقل^(٦) فيما
مر^(٧) سب الارش^(٨) ، بأن الطر إليها ثم^(٩) لا لتعزم بل لتعرف بها الارش ،
وهذا شعيرة وغش وقت وحوها ، لأنه لايق^(١٠)

(وإن تعيب رده مع أرشه) وهو ما نقص من قيمته ؛ لأن كل ما ضمن
بها ضمن بعضه بعضها إلا في بحر حصص صور على ما فيها ، منها^(١١)

١. باب صبح النعمه بد بشري فاص حذ كائن فيا لو باع عي مرتب اح ،
ومره (صبه) أي شمس ولعم في بصورين مستثنى (ش : ٤٨٠ / ٤)

(١) أي : في التحالف . (ش : ٤٨٠ / ٤) .

(٢) أي ، في نحو الرذ بالعيب . (ش : ٤٨٠ / ٤)

(٣) قوله (عقل هذا الفرق) أي سم يذكر الفرق بين ما في نفس وبين نحو الرذ بانعيب وقد سب
النس أو الصبح . (ش : ٤٨٠ / ٤) .

(٤) قوله (وهو الفرق) مع قصبة هذا الفرق أن يعبر أقل القيم في لأرش لاسي (سم
٤٨٠ / ٤) .

٥. قوله (س اعتبار القيمة هـ) أي في نفس ما ذكر ، وهو قيمة يوم لسف كردي

(٦) (ما ذكر ، أي سوف لسف ، (وبالأقل) أي من وقت النمد إلى نفس (ش : ٤٨٠ / ٤)

(٧) وقوله : (فيما مر) أي : في مثال القائل . كردي .

(٨) أي أرش شمس وقد سب عد سابع ، لا بأسه نفسه وقد سب ، وانحر سبوا به عذر
قيمة بالأقل فيما مر (ش : ٤٨١ / ٤) .

٩. قوله (بأن الطر) مع سب الفرق ، وقوله (ثم) إشارة إلى مثال نفس كردي

(١٠) الشرح الكبير (٣٨٦ / ٤) .

(١١) قوله (على ما فيها) أي في الحسن ، وكذا صير (منها) (ش : ٤٨١ / ٤)

واختلاف ورثتهما كتهما

الركاة المعحلة ، والصدائق .

ولو زهه^(١) أو كانه كتابة صحيحة . . خسر مانع بين أحد قسمه للمبصونة .
 بخلاف ما مر في الإباق^(٢) ؛ لأنه^(٣) لا يسمع بذلك المبيع ، بخلاف انهم
 ولكنه فأنشأ بيع ، ونظر فكاهه^(٤)

وبما لم ينحصر بروح^(٥) في نظره من صدائق ؛ لأن حر كسره لها بالطلاق
 اقتضى إجباره على أحد الدلي حالاً .

أو آخره^(٦) . فله أحده ، لكن لا يشرعه إلا بعد المدة ، وله^(٧) أجره مثل
 باقيها ، والمستوى للمشتري .

أو فخره . . لم يسمع رجوعه^(٨) ؛ أخذاً من أنه لا يمنع الرجوع في المني .

(واختلاف ورثتهما كتهما) أي كاختلافهما فيما مر ، فيخلف الوارث لقيامه

(١) أي : المشتري المبيع . (ش : ٤٨١/٤) .

(٢) قوله (بخلاف ما مر في الإباق) وهو قوله (ويرد قسمه الآخر) كردي وفان انشرواني

(٤٨١ / ٤) قوله « ما مر في الإباق » أي من قول المني ، وهي « قيمة يوم »

إبع

(٣) أي : الإباق . (ش : ٤٨١/٤) .

(٤) قوله (، انظر فكاهه) عطف على (أحد قسمه) أي حيز الناع بين أحد قسمه ونظر

فكاهه فان لوركتني . وهذا بخلاف ما ذكر في الصدائق ، من أنه لو طلبها من الوطء وكان

صدائق موهوباً وفان نظر انعكاس الرجوع فيها إحصاءه على من موهوب لقيمة ، لما عيها

من خطر الصمان ، فالقياس هنا إحصاءه على أحد لقيمة ، وهو الذي أورده المتولي ويحاط

بأن المصلحة قد حصل لها كسر بالطلاق ، فحاسب حرها بوجوبها ، بخلاف لمشتري كردي

وراجع « المهمل الصالح في اختلاف الأشخاص » مسأله (٧٥٨)

(٥) قوله (وأنشأ لمحتج بروح) إبع جواب سؤال (ش : ٤٨١/٤)

(٦) وقوله (أو آخره) ، (أو دبره) معطوف على (زهه) كردي

(٧) قوله (وله) أي بدائع على المشتري كردي

(٨) قوله (لم يسمع) أي لندير ، وكذا صبر (أنه لا يسمع) انتهى ع ش (ش

(٤٨١ / ٤) .

١٠. بل نعمة كذا ، فقال بل وعسى فلا يحلف ، بل يحلف كل
على ممي دعوى الآخر
فإذا حلفا . ردّة مدعي الهة يزوانده .

مفسر : . وكذا اختلاف احدهما ووارث الآخر ، أو وكنته ، وبنه ، كما
هو (١)

(ولو كان يحلف كذا ، فقال بل وعسى فلا يحلف) لأنها ممي
على عني واحدا بل يحلف كل على ممي دعوى الآخر (كما في الدعوى

وهذا وان نعيم من قدمه (٢) لكنه ذكره توطئة ردّ الروايات بحرفي منكم
فعل (فإذا حلفا رده) وحيث (مدعي الهة يزوانده) منصفه والمصلحة .
فوق ذلك عزمها (٣) : لأنه لا ملك له ، واشتكلت المصلحة بانفصالها على
حدوثها منكم ، وقد ثبت مرغ دون الأصل

وأجاب عنه الركشي بأن دعوى الهة وإثباتها لا ينتظم بملك ، لوقفه على
نقص بالادد ولم يؤخذ وفيه نظر ، بتأني ذلك (٤) فيما لو ادعى الهة
ولقص فالوحد الحوت بأنه ثبت يمين كل أن لا عدد ، فقص بأصل بقاء
الروايات بملك مالك العين .

نعم : في الأسوار لا أحرة له (٥) ، أي عملاً باتفاقهم أن

(١) قوله : (كما مر) أول الباب . كردي .

(٢) أي من قوله (ثم احلف في كعبه) إبع ، لأن هذا حلف في أمه لا في كعبه ،
فصله منّا قلته بطريق المفهوم . (ش : ٤٨١ / ٤ - ٤٨٢) .

(٣) أي الروايات (ش : ٤٨٢) وقال لشرافسي (١٦٧ ، ٤) (ويرجع في مقدار مدعي
للعازم) .

(٤) أي بدعواه الهة وإقراره باتباعه مائيع ، فهو كمن وافق على الإقرار به بشيء وحده في
الجهة . انتهى معني . (ش : ٤٨٢ / ٤) .

(٥) أي : ما في الحن . (ش : ٤٨٢ / ٤) .

(٦) أي : لسان لو سئل مدعي الهة : أي مع أن قصة ردّ الروايات وبعبه ما مر ثوب =

ولو أقر بأثره لم يُقبل دعواه عدمها للتحليف ؛ لأنه لم يُعَدَّ فيها^(١) إقرارٌ على رسمه غنائ^(٢) ، وبسحب^(٣) شرعاً بأثرها^(٤) عن العقد ؛ كما لو أقر بابتلاع ما ب ثم قال : إنما أقررت به لعلمي عنه^(٥) ، بخلافه^(٦) سحوا المص^(٧) ، لأنه اغتيد فيه التأخير عن العقد .

ومن غير الغائب^(٨) ما لو باع دراعاً من أرض معلومة الدرع^(٩) ثم ادعى بزيادة دراعٍ معي^(١٠) ، لنفسه^(١١) ، وادعى المشتري شيوعه^(١٢) ، فنصدق بيمينه ؛ لأن ذلك^(١٣) لا يُعلم إلا به .

وما لو رعم^(١٤) أحد مصلحي وفروع صلحهما على إنكار ، فنصدق بيمينه أيضاً ؛ لأنه^(١٥) لعائ^(١٦) أي مع قوة بخلاف فيه^(١٧) وريادة شيوعه ووفوعه

(١) قوله (لم بعد) أي لم يصر عادة (فيها) أي في الرواية كروية

(٢) بأنني في (فصل في الاختلاف في الترمس وما يسمه) في (٥ / ١٧٤) (لعله يصح تدف بالموحده) أي لورقه التي يكتب فيها الحق واسوثن

(٣) قوله (وسحب) عطف على قوله (لم بعد) هامش (ك)

(٤) أي : الرواية المشروطة للبيع . (ش : ٤ / ٤٨٣) .

(٥) أي : على الإلتلاف . هامش (ك) .

(٦) أي : الإقرار . (ش : ٤ / ٤٨٣) .

(٧) أي : كالإجارة والصنع . (ش : ٤ / ٤٨٣)

(٨) قوله (ومن غير الغائب) عطف على قوله (عائ) هامش (ك)

(٩) قوله (معلومة الدرع) أي وهما يسمان درعاًها كروية

(١٠) أي غير متاع ؛ تدل معالته به ؛ إذ الصورة أنه مهم حتى يداني سلطان (رشدي ١٦٨ ، ٤)

(١١) قوله (لنفسه) وما يصح لاختلاف الأعراس في يمينه كروية

(١٢) قوله (وادعى المشتري شيوعه) أي ليصح ، ويكون كأنه باعه العشر مثلاً على تقدير أن يكون دوعها عشرة . كروية .

(١٣) أي : إرادته المحين . (ش : ٤ / ٤٨٤) .

(١٤) قوله (وما لو رعم) أي عطف على قوله (ما لو باع) يح هامش (ك)

(١٥) أي : وقوع الصلح على الإنكار . (ش : ٤ / ٤٨٤) .

(١٦) أي في الصلح على الإنكار أي في صحته (ش : ٤ / ٤٨٤)

وبه 'بصدق' مراد صور دعوات فيها ووقع المصد 'مدعى' ، ومع ذلك
صَدَّقُوا مَدَّعِي الصَّخَةِ فِيهَا

وما هو رعم^(١) أنه عمد وبه نحو صبا أمكر ، أو حبوب ، أو حجر وعرف به
ذلك فصديق فيما عد الكاح^(٢) اسمه أيضا وبالسبب فراه بصدقه ؛ لو فوجعه
حان بصدقه ، كد^(٣) من ورثة يقول : 'الآن' ، أو أمرا بالأحلام لم يقل
رجوعه عنه .

ويؤخذ من ذلك^(٤) أن من وهب في مرضه شئ فدعت ورثته عينة عمله حان
بها لم يقبلوا إلا إن علم له^(٥) عينة قبل الهبة ، ودعوا استمرارها إليها
وحرم بعضهم بأنه لا بد في الشئ بعينه لعقل إن نزل ما عاب به ، أي
يكون عينه بما يؤخذ به ؛ ككبر بعدى به
وما هو اشترى^(٦) نحو معصوب وقال كُتِبَ أَطْرُ العُدَّة فان عجري
فصديق بيمينه ؛ لا اعتصاده بالعصب

وما لو ادعت أن يكاحها بلا ولي ولا شهود فصديق بيمينه ؛ لأن ذلك
إنكار لأصل العقد^(٧) ، ومن ثم يصدق مُكْرُ أصل نحو البيع

(١) قوله (وبه) أي بقوله (مع فوه لخلافه) بصدق ؛ إلح كردي

(٢) قوله (المدعى) بصدقه سم المفعول بعينه (المصد) (ش ٤ ٤٨٤)

(٣) أي مع عينه ووقع بصدقه هذه لصور (ش ٤ ٤٨٤)

(٤) قوله (ما هو رعم له) إلح عطف على قوله (ما لو ادع) إلح هامش (ك)

(٥) أي فوجعه ذلك في الكاح فالمصدق لروح 'سبح' (ش ٤ ٤٨٤)

(٦) وقوله (كدا قبل) إشارة إلى قوله (وإن سوا إقراره بصدقه) كردي

(٧) أي من أسير ط يعرف لصور أو الحجر في يدين مدعيهما (ش ٤ ٤٨٤)

(٨) أي : لعقله . هامش (ك) .

(٩) قوله (ما هو اشترى) إلح عطف على قوله (ما لو ادع) إلح هامش (ك)

(١٠) رجع ؛ لمسهل لصاح في خلاف الأسياح ؛ مثاله (٧٦٠)

ولو اشترى عبداً فجاء بعدد معيب به ده . فقال النافع

ولو اشترى بحبر أو سواد فله عارة وقال قصته كدث ، فانكر
محصن صدق به ، ولو عارة^(١) في طرف المشري فظهرت فيه عارة^(٢)
فدعى كل واحد من عدد لآخر صدق السبع بيمينه إن أمكن صدقه ؛ لأنه مدعي
بصدقه^(٣) ، ولأن الأصل في كل حادث نقديره بأقرب زمن

والأصل أيضاً برده لنافع ، كما في نظيره^(٤) من السلم إذا اختلفا هل قص
مقدم به رأس منه من سرى أو بعده ؟ فإن أقاماً يتبين في المائتين^(٥)
قدمت به مدعي الصحة .

وقول من أبي عمرو : إن كان ماله كل يده حلف السكر ، ولا فصحته
صعب

ويخري هذا^(٦) في الاختلاف في قص العوصيين في الرما قبل التفرق أو بعده
(ولو اشترى عبداً) معيماً (فجاء بعد معيب) مثلاً^(٧) (ليرده ، فقال النافع

(١) وهي (ب) و (ا ب) و (د) و (ر) و (ا ح) و (ا ف) والمطروحات (فرعه) و (ا ف) و (ا ف)
(٢) قوله (فظهرت فيه عارة) . يح موب هذه المسألة في (باب السبع قبل العيص) كردي
(٣) وهي (ا) و (ب) و (ا ب) و (ا ب) و (ا ح) و (ر) و (ا س) و (ا ع) و (ا ف) (مدعي
الصحة) .

(٤) قوله (كما في نظيره) أي كما أن المصدق مدعي الصحة في نظيره من السلم . يح
وحاصله ما ذكر في شرح الروض ، وهو إن كان المسلم أفضلك رأس المال بعد
التفرق ، فقال بل صدق ، وأما غير فقدمت بينه المسلم إليه ، لأنها مع موافقتها للظاهر
بأنه والأخرى مصححة ، سواء كان رأس المال بيد المسلم إليه أم بيد المسلم ؛ بأن كان
المسلم إليه عصبه من التفرق ثم أودعته ، أو عصبه من ، فإن لم يكن به صدق
مدعي الصحة . كردي .

(٥) قوله (في المائتين) وهذا (ولو اشترى) . يح ، (ولو فرعه) . يح كردي

(٦) قوله (ويخري هذا) أي يصدق مدعي الصحة وتقديم به كردي

(٧) قوله (مثلاً) حقه أن يكتب عيب (عبداً) كما في (نهيه) و (اسمي) (س

(س) هذا المبيع (صدق البائع) ، وفي منه في سلم يصدق خسة في
لاصح

ليس هذا المبيع (صدق البائع) منه ، لأن الأصل سلامة وبقاء العقد

(وفي مثله في) البع في ادمه و (السلم) بأن قص المشتري ، أو مسلم
المودى عما في ادمه ثم أنى بمسب لذة هذا سابع أو المسلم به . ليس هذا
المفروض (صدق) المشتري و (المسلم) منه (في الأصح) أنه
المفروض ، لأصل بقاء شعر ذمة البائع والمسلم إليه حتى يوحد فصح
صحيح^(١)

ومثل ذلك في الثمن^(٢) ، مخلف المشتري في المعين ، والبائع فيما في
الذمة^(٣) .

* * *

(١) قوله (لمبيع) هو بالفتح حر (ليس) ، (هذا) اسم في محل رفع . (لا يفسد) ، إن هذا
من قاعدة أن للمحني بالألف ، انتهى بعد اسم (لا) ، بحرف بدلا ، وقبل عطف بال وقبل
بع ، لأن محله ما لم يكن فيه عيب يقتضي بقاءه ، وبعدمه (غ) س ١٦٠ ٤

(٢) قوله (صدق المشتري) (س) هذا صدره قبل ذلك (لا) في غير محسن عقد ، ومن
المودى في محسن العقد عما في ادمه . مقتضى قولهم أن « وقع في محسن العقد كوقع
في صفة » أنه كالمعيب ، فصدق البائع والمسلم به . (س) ١ ٢٨٥ .

(٣) قوله (ومثل ذلك في الثمن) (س) هذا حر (أي) حد في ثمن (س) ١ ٢٨٥ (أو غيره
انتهاء المحتاج) (١٧٠ / ٤) . (ويجري ذلك في الثمن)

(٤) والضابط أن يفسد حرى العقد على مفسد . فانحول قول يدفع بمبيع و (س) و .
حرى على ما في ادمه . فانحول قول المدفوع به الثمن و (س) (١٧٠ ٤)

باب

(باب) - بالتسوين - في معاملة الرقيق^(١)

وربما^(٢) هنا بعد التشايعي رضي الله عنه^(٣) أولى من تقديمه على
لاختلاف مواقع له الحاوي^(٤) كالرفعي^(٥) ، لأنه يقع تحت ما خرب أحكامه على
جميع أحكامه ولو تأتى فيه بعضها^(٦) وإن أمكن بوجه ذلك^(٧) ، بأن فيه إشارة
لحرمان المحتلف في الرقعة^(٨) ، كما قدمته^(٩)

ومن عقبه^(١٠) للفرص الواقع في^(١١) ، لأنه وإن أشبهه في أن كلاً فيه
تحصيل ربح يرد في تصرف ، لكنه إنما يتضح على الصعيف أن إدراكه
يؤكد

والأصح أنه استخدام^(١٢) ، ومن ثم لم يُخَيَّج بقوله ، بل لم يؤثّر رده فيما
يظهر

وتصرفه^(١٣) ، بما عيّر بغيره وهو مع الإِدْبِ ، كإلانة وإشهاده ، وإما بغيره ولو
بلا إدب ، كإعادة وإطلاق وهو معاد ، وإما بغيره بالإِدْبِ ، كالتصرفات المالية

(١) أي : وما سجدت ، كعدم منك بحدك اسد (ع ش : ١٧٠)

(٢) أي : هذا اللفظ ، انتهى معي . (ش : ٢٨٥ / ٤) ،

(٣) مختصر العربي (ص : ١٣١) .

(٤) الحاوي لصغير (ص : ٢٨٥) ، شرح الكبر (٤ : ٣٦٥)

(٥) أي : كالتحالف . (ع ش : ١٨٠ / ٤) .

(٦) أي : ما في الحاوي^(٧) . (ع ش : ١٨٠ / ٤) .

(٧) أي : في قوله ، باب سادس (أو في أدبهما) في (ص : ٧٣٨)

(٨) عطف على قوله : (من تقديمه ...) إلح . هامش (خ)

(٩) باب في معاملة الرقيق قوله (وتصرفه) أي : معنى تصرفات العبد ثلاثة أقسام : ما عيّر

بغيره مطلقاً ، وإما بغيره مطلقاً ، وإما بغيره بالإِدْبِ ، كإدب .

عنده ... في ... لا يصح شراؤه بعينه ... في الأصح .

لا بعينه^(١) ؛ كما قال :

(العبد) يعني ...^(٢) ، أو حر^(٣) على رأي من حرم أنه يشمل الأمة (إن لم يؤذن له في التجارة) أو النصف (لا يصح شراؤه) أفصر عنه ؛ لأن الكلام فيه ، ولا ... فكل من يصر عليه كذا في الدقة (يعبر إذن سيده) كمال فيه^(٤) (في الأصح) محرم عليه ؛ لحق سيده ولو اشتري بعينه ماله^(٥) ، ... بطل جزماً .

سواء ... بقولي (فيه) أنه إنما احتج بقوله (يعبر إذن سيده) مع قوله (لم يؤذن له في تجارته) لأن من لم يؤذن له فيها تحته قسمان من اشتري ولم يؤذن له في خصوص اشترائه فلا يصح ، وقيل يصح إن كان في يده ، ومن اشترى وأذن له في خصوص شراءه فيصح فلا خلاف وأنه لو حذف (يعبر إذن سيده) لشمل شيء^(٦) ؛ لأنه بضيق عليه أنه لم يؤذن له في التجارة

فإن قلت ... بطريق لا فائدة ، إذ لو حذف (إن لم يؤذن له في تجارته)

(١) قوله (لا بعينه) حقه أن يقدم على قوله (كصاحب) إلخ (ش : ٤٨٥/٤)
(٢) قوله (يعني) أي أراد به من محار ، إذ العبد على المشهور من المذكور ، فاستعمله في مطلق من باب تجريد ، أو حقه على رأي من حرم ، فلا يرد أنه لا يحس بتدليل في كلام الشرح في قوله (أو حر) إلخ والله أعلم (مصري ٢ : ٨٤)
... في ... (٥١٥ : ٢) (فكله قال الرقيق الذي يصح بيعه بغيره بغيره لو كان حراً ؛ كما قاله الماوردي)

(٣) أي أو أراد العبد وأحد غيره على ما يسهل (سم : ٤٨٥/٤)

(٤) قوله (كمال فيه) أي في اشترائه كردي ... (٤٨٥ : ٤) ...
فيه ؛ أي : الشراء ، والجاء متعلق به (إذن سيده) .

(٥) أي : البطلان . (ش : ٤٨٥/٤) .

(٦) قوله (لشمل شيء) أي أنه خلاف لإجماع ، كما مرره ش . ج . كردي

أَسْعَى عَنْهُ قُلْتُ مَنْ هَذَا لَا تَعْرِضْهُ ^(١) عَيْنِي عَلَى أَنْ صَرُورَةُ
التَّقْوِيمِ أَخُو حَتِّهِ إِلَهُ .

ما سنده ^٢ المحجور عليه فيصح تصرفه بدون وسته ^٣، ونشرط ^٤ أمية
إن دفع له مالاً للبيد ^(٥).

فان الأدريعي وغيره بحث وقد بصّغ نصرّفه بغير إِدْب : كان مع سنده من بعده^١ ، أو تعذّر مراجعته ولم يُمْكِنه مراجعته الحدكم^(٧) فصّغ شروء ما نَصُّ حاجته إليه .

وكذا هو معناه في شعري سيد سعيد أو أدب له في حلق أو عمرو ولم يعرض لإدخاله له في الشراء .

وشرائط مقتضى في نونه صحيح ، وكذا في غيرها إن قصد منه على الأوجه (٨) .

(۱) ولف (ب)، (ج)، (د)، (هـ)، (و)، (ط)، (ز)، (ح)، (واحد)، (ثلاثة)، (عشر)، (مئة)، (الف)، (ألف)، (برباد)،
(عشرون)

(٢) قوله (ثامنه) ح، الأولى علم كان سيده محمداً عليه صلح نصرته ح
(ش. ١٨٦/٤).

(۳) قوله (مصحح مصره) أي: ليس ينبغي سنده محذور عليه، قوله (بدن و نه) أي: وبی سبب (شُر: ۲۸۶/۱)

(٢) أى من صفق تصرفه بإذن الولي. (ش : ١٨٦/١).

(٥) ولقبيته انه في ذلله الى محجور في تصرفه في عدمه لا سيما انما هو قد سؤفت فيه
ذاته به ثم يكن عا رعا شوي في ادمه واهلكه فحق يدنه بدمه وكذا ، وفي ذلك صر
بالقول عليه (عشر : ١٧٣ / ٤) .

(٦) أي : لما يجب إيفاء عليه . (عش : ١٧٣/٢)

(۷) قوله (وَبِمَكْرِهِمُ الرَّجُولُ قِيلَ لِمَ تَأْكُلُ مِنْهُمَا خُبْرًا) بعد ما هي الحاشيئ ۱ ج ۱ من قول الله عز وجل ۱ كما يأتي (۴ ش : ۱۷۲) .

(٨) راجع إلى جهلي بفتح الجيم في خلاف الأناج: م (٧٦١)

وسمى هذه سيرة كان في يد العبد أو سيده ، فإن تلف في يده تعلق الضمان بدمه .

(ويسترده) أي ما شتراه بلا يد (السانع ' سواء كان) فيه حذف همزة سوبه " وهو حائر ، وقد فرى (سواء عيبتها ، أندرتهم) [ص ١٦] بحدها ، في يد العبد أو) وضعها موضع (أم) في نحو هذا حائر ، كما حكاه جوهري " وعمره (سيده) أو غيرها ، لأنه باقٍ على ملكه وثو أدنى شئ من ما سيده . انشرد^(١) ايضاً

(فإن تلف في يده) أي العبد وبأنه رشيد (تعلق الضمان بدمه) وإن رآه معه سيده وأقره ، فمستحق به بعد العتق لا قبله ؛ لشوته برص صاحبه من غير إدراك السيد ؛ إذ الفاعلة أن ما لزمه بغير رص مستحقه^(٢) ؛ كتلف بخصب . يتعلق برقته فقط ، أو برصاء مع إدراك السيد . سعلق بدمه وكسبه وبما^(٣) يبيده . ولا يلزمه الكسب إلا إن عصى ؛ بضر ما يأتي في المجلس^(٤) .

أو لا معه^(٥) يتعلق بدمه فقط

وفارق ما هنا ضمان السيد بقراره له^(٦) على ما ألفظه ؛ كما يأتي تفصيله في

(١) أي : له طلب رقة . نهاية ومعنى ، أي ؛ لأنه واجب عليه . ع ش . (ش : ١٨٦ / ٤) .

(٢) قوله : (همزة التسمية) أي : همزة الاستهزام بعد (سواء) . كردي .

(٣) الصحاح (ص : ٥٢١) .

(٤) وفي (ت) و (ت ٢) و (ر) و (ز) : (استرده) .

(٥) قوله . (مستحقه) أي . مستحق ما لزمه . كردي .

(٦) في (ت) و (ت ٢) و (د) والمطويعات (ما) بدل (ما) .

(٧) في (٥ / ٢٤٢) .

(٨) وخمير (معه) يرجع إلى إدراك السيد . كردي

(٩) قوله (بقراره) أي تقرير السيد (به) أي للعبد ، يعني تقرير السيد بد العبد على ما ألفظه العبد . كردي

١٠ في يد السيد فيبيع بضمه ، وله فسخة بعد العن ، وامرأة
كثراؤه . وإن أدن له في التجارة ، بصرف

١١ لأن تعالت ثم لم يأن كان نذ مقصراً سكونه عنه

(أو) بلف (في يد السيد) فلنا نبع بضمه ، وله مطالبه بعد (بوضع كل
مهما يده عليه بغير حق ، لكن إنما يضاف العبد (بعد العن) وهو بضمه (٢) ،
لأنه لا مانع من ذلك

(واقتراضه) وغيره من مائر تصرفاته المالية (كثراؤه) في عدم صحته منه
بغير إذن ، كما مر (٣) .

(وإن أدن له) بالسوء للمفعول ، لأنه قسم (إن لم يؤذن) له (في
التجارة) من السيد الكامل ، أو وليه (بصرف) إجماعاً لكن إن ضح
تصرفه (٤) بضمه لو كان حراً ، بأن يكون مكلماً رشيداً ، أو سميها مهملاً وإن لم
يُدفع إليه مالاً (٥) ، بأن قال له : أنجز في ديتي

بضم ، ما مر (٦) حوار له ، الحاجة لا يشترط فيه دلت ، لجواره بضمه

(١) وفي (ب) و (ت) و (ث) و (ج) و (ر) و (ظ) و (ع) و (هـ) (بضمه) بضم
(بتفصيله) .

(٢) رجع ، لسهل التصح في اختلاف لأشباح ، مأنة (٧٦٢)

(٣) قوله (كما مر) وهو قوله (فكل بصرف مالي كذلك) كردي

(٤) قوله (إن لم يؤذن له) في أصله رحمه الله تعالى (بأذن) وما في هذه نسخة أصلها

بضم في المس (بصري ٨٤ ٢) وقال الشروني بعد فعل كلام بصري (١٨٧ ٤)

(أمم) بل ما في أصله رحمه الله تعالى لا ينظم مع قوله « بضمه » لمفعول « له »

وفي (ف) : (بأذن) بدل (يؤذن) .

(٥) وفي لمطوعة البصرية والمكنه (بصرف) بضم (بصرفه)

(٦) قوله (وإن لم يدفع) بفتح عده بضمه في المس انتهى رشدي (س ١٨٧ ٤) وفي

(ز) . (وإن لم يدفع إليه مالاً) .

(٧) قوله (بضم ، ما مر) وهو قوله (بضم الحاجة له) كردي

وسر له الكاخ ، ولا يؤخر عنه ،

اجعله رأس مال .

وأفهم (إن) الموضوع حوار وفوق شرطها وعدمه - بخلاف (إذا) -
صحة الإذن وإن لم يُعَيَّن له نوعاً ولا عبداً^(١)

(ولبس له) بالإذن في متجاره (الكاخ)^(٢) كملكه^(٣) ، لأن سم كل منهما
غير متناول للآخر (ولا مؤخر) بالإذن له في التجارة إلا نحو عندها^(٤)
لا (نفسه) ولا يصرف فيها ربه^(٥) وصحة^(٦) ككسبه شيء^(٧) ، لأنها لا تتناول
ذلك

نعم ، إن ضمن له على شيء^(٨) فعنه أو تعلو بكسبه نحو كاخ أو صحاب
بدن حاربه^(٩) ، حارة نفسه فيه ، لاستلزام إده في ماله الإذن فيه
ولا يتوكل عن غيره مما فيه عهده ، كبيع لا كقول كاخ إلا بدن سيده^(١٠)

- ١ - ماني ، بشرى جسد في دمه ما شاء بكرمه كردي وفان لشرواني (٤٨٧ / ٤)
(قوله : لا في أيديه ، عطف على في غيره ، بقدر قبل قوله : في أيديه ، أو بعده)
(١) فإن سم بصرف له على شيء ، يصرف بحسب اتصاله في كل الأنواع وأمره وسدس بهبه
المحتاج (١٧٥ / ٤) .
(٢) لنفسه ولا لرفيق التجارة ، مضي المحتاج (٥١٦ / ٢)
(٣) أي كذا أنه لسر له التجارة بالإذن في الكاخ (ش ٤٨٨)
(٤) قوله (لا نحو عندها) يعني بوجوب ما لئلا ، كعندها ونسبها ودوائها ، كعدهم بحاربه
في ذلك ، كردي .
(٥) قوله (لا يصرف فيها ربه) أي لا يصرف في ربه نفسه ، كسبها ، ولا في مالهها ،
كحاربه ، كما لا يصرف في كسبه نحو احتساب ، واحتساب وفوق وصيه وعه ، لأنه سم
يحصل بالتجارة ، كردي .
(٦) أي من أنواع صرف بهي صري (ش ٤٨٨)
(٧) من حارة نفسه أو سمها استخرج ش ، أي أو من حارة أو بيع كسبه . (ش : ٤٨٨ / ٤)
(٨) قوله (نحو كاخ أو صدار بدن له) أي بدن له في الكاخ أو الضمان ، وتعلق واجبهما
يكسبه ، كردي . كذا في نسخ الكردي
(٩) قوله (لا بدن سيده) ، مع معلو (صفة) (صري ٢ / ٨٤)

ولا يأذن لعنده في التجارة ، ولا يصدق .

وله تصرف في عهد الحارة (و) يكن (لا يأذن لعنده) أصف^(١) إليه ،
 حوار بصرفه فيه ، في الحارة (لأن يستند لم يرفع الحجر إلا عنه فقط
 وحرر بها) بدنه^(٢) في تصرف معين^(٣) فمخور

(ولا) مخور له أن يبيع شيء مطلقاً^(٤) فلا (يصدق) ولو شيء من فونه
 على الأوجه ، ولا يثبت ولا يثبت على نفسه من مالها إلا أن تعذر مراعاة السيد
 على الأوجه ، فراجع بحاكم إن سهل ، بخلاف ما إذا شق فيما يظهر
 ولا يبيع سببه ولا يدور ثم المثل ، ولا يثبت البيع قل قصر ثمة ،
 ولا يسافر محلها ، لا يودى^(٥)
 نعم ، له شراء سببه

ولو كان له تحرر بجاهك^(٦) جاز له البيع والشراء ولو في الذقة^(٧) ، لأجل
 والرهن والارتهان .

(١) قوله : (وله التصرف) أي : بالبيع وغيره . كردي .

(٢) قوله (أصف) أي : (بفتح) إشارة إلى جواب من قال : يصفه بعد إلى صير
 بعد الصادون غير صحيحه ، لأنها تعني الملك واحد لا يثبت ثبوتاً وحاصل الجواب
 أن الإصافه لا لأدنى ملاسه ، وهو حوار بصرفه فيه كردي

(٣) أي : من غير إذن سيده له فيه . (ش : ٤ / ٤٨٨) .

(٤) كسواء ثوب ، معني المحتاج (٢ / ١٧٠) .

(٥) أي : إذا لم يعم رصه السيد ، ولا فيجوز ع ش حاشية السجبر من على مبيع لعتاب
 (٢ / ٢٢٢)

(٦) وفي (من) وللمصوبات كتب أنشاء ، وفي (ر) و (ع) (سؤده) ، وفي (ح)
 (بالإذن)

(٧) أي : في دمت عاب ونهايه ومعني (ش : ٤ / ٤٨٩)

(٨) البراء لعتاب ، كما عني مما مر ، ولو أسقط بفظه (ولو) كما في (لعتاب) و (المعني)
 فكان أولى . (ش : ٤ / ٤٨٩)

ولا نعامل سيده ، ولا نغرر بانه ،

ثم ما فصل بيده (١) مقارنحه كائدي دفعه له السيد

عن الزركشي عن الحسن وشرط ذلك (٢) أن يخذنه حذاً ، كـ اشتر من
دبر إلى منة انتهى ، وفيه نظر ، لأنه لا صرر عنه في الإصلاق المؤدون برصاة
بما يخذنه عن ذلك (٣) .

ولا يمكن من عزل نفسه ، لأن المعنى في الإدن له الاستحذم لا التوكيل ،
ولا من شراء من يفتق على سيده ، لا يده ، ويقتض حث لا دبر (٤) ، وكذا إن كان
والسيد مؤسراً (٥) ، كالمرهون .

ومن له مالكان مثلاً . . . تَوَقَّفَتْ صَحَّةُ تَصَرُّفِهِ عَنِ إِدْنِهِمَا

نعم ؛ إِنْ كَانَ بَيْنَهُمَا مَهَابَةٌ . كَهَيِّ إِدْنُ صَاحِبِ التَّوَنَةِ (٦)

(ولا يعامل سيده) ولا مأدوماً لسيده بيع أو غيره ؛ لأن تصرفه له بحلاب
المكاتب .

(ولا يعزل بانه) لأنه معصية لا توجب الحجر ، وله حيث لم يفتقد الإدن

(١) قوله (ثم ما فصل بيده) أي ما يريد في يده ، مقاد دفعه إليه كائدي دفعه ؛ يعني حكم
ما . أي في يده . حكم ما دفعه إليه في حوار تصرفه فيه . نعم ؛ إدن مع مأدوم مع ماله ؛ أي
إذن مع السيد المأدوم مع ما في يده لمن عدم أنه مأدوم في ذمت السيد . حذر
بعدم التصرف فيما في يده عند سكوت السيد الثاني من إدن ما دونه كنه مشي من ليس ؛ كما ماله
الزركشي وأشار إليه بقوله ؛ (نعم) . كرهدي

(٢) أي شرط لإدن في الحارة في لدنه من غير عطاء من (ش : ٤٨٩/٤)

(٣) أي يدين يحدث عن الحارة في دقة (ش : ٤٨٩/٤) وفان في ؛ يعني صحيح ؛
(٤١٦، ٢) (ولا يصح لإدن في شراء في الدنه إلى السيد بعدر معلوم ؛ لأنه لا يش في
دقة السيد ، بحلاب الوكيل) .

(٤) أي : على المأدوم . (ع ش : ١٧٧/٤) .

(٥) قوله (إن كان) أي دبر على الفرض ، قوله (والسيد) إلخ ؛ أي ونحن أن
السيد . . . إلخ . (ش : ٤٨٩/٤)

(٦) أي : ما لا في النكاح (ش : ٤٨٩/٤) .

وَلَا يَصِيرُ مَادُونًا لَهُ بِسُكُوتِ بَيْدِهِ عَلَى تَصْرِفِهِ .

يعبر ما أتى إليه . . التصريف به^(١)

ولوطناعه أو أغنقه . . اتعزل .

(ولا يصير) بعبء (مَادُونًا لَهُ سُكُوتٌ بَيْدِهِ عَلَى تَصْرِفِهِ) إِذْ لَا يُنْسَبُ لِمَا كُنِيَ قَوْلٌ .

نعم : راجع مَادُونٌ لَهُ * مع ماله لم يشترط تحديد ذلك من المشتري^(٢) .

وطاهر أن الصورة أنه عبء^(٣) راجع مَادُونٌ لَهُ^(٤) وَيُوجِّهُ ذَلِكَ بَأَنَ شُرَاؤَهُ مَعَ مَا فِي يَدِهِ وَعَدَمُهُ بِحَالِهِ ثُمَّ عَدَمُ مَعَهُ^(٥) فَرَبِّهَ طَاهِرَةٌ بِرِصَالِهِ تَصْرِفُهُ وَبَعْرُهُ عَلَى السَّاعِ لَا يُؤَثِّرُ فِي ذَلِكَ : لِاحْتِلَافِ الْمُحَاطِّينَ^(٦) ، كَمَا هُوَ وَاضِحٌ بِمَا قَرَّرْنَاهُ^(٧) .

(١) أي فيما يوصله . . فإن عذر من يبيعه يتصرف حراً بملكه ومعه ، فإن عذر والأمر أن يتصرف فيها ، أي في بيده يبيعه بملكه يتصرف به في محل لأذن من يبيعه أو غيره حسب كونه ربح ، أو خسارة ، بيع بالخيار ، كما في محامل بقرائن^(٨) (ش : ٤٨٩/٤ - ٤٩٠) .

(٢) وفي (ب و ا ر ا ر ف) أضاف أو ليعلم بحال بيعه (به) غير موجودة

(٣) راجع : تفسير الصحاح في خلاف لأصح أصنافه (٦٦٣)

(٤) أي : المشتري . (ش : ٤٩٠/٤) .

(٥) نعل الأولى بانه مَادُونٌ لَهُ ، وبيده (به) لا يظهر بها بيده . بل رتباً توقع في وهم إرادته عهد مع أنه ليس مرافقاً ، كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ . (بصري : ٨٥/٢) .

(٦) أي عدم المشتري بأن يحدد مَادُونٌ لَهُ فيما في يده بالخيار (ش : ٤٩٠) .

(٧) قوله (ثم عدم معه) أي عدم بيع المشتري العقد عن يتصرف فيما في يده كردي

(٨) قوله (لاحتلاف المحققين) لأن المحقق في البيع مطلقاً بده . وفي مشتري بعبء .

فذلك أسهل منه ، ولا يدرى من يعلانه على البيع مطلقاً على المشتري كردي وهذا الشروعي

(٩) (٤٩٠) لأن المحقق في البيع أن يبيعه بده . وفي المشتري أن يبيعه بغيره

الناشئة من العربة الظاهرة فيه . . منزلة منزلة الإذن)

(٩) قوله (مَادُونٌ لَهُ) وهو عونه (ب) شراءه ما في يده (ج) كردي

ونفس قرينة مذيون المعاملة

ومن عرف رقي عبد

ولا يموله^(١) لا أشغلت من التصرف ، لأن عدم منع أعم من لادن
ولا قرينة .

(وبطل إقراره) أي المادون (مذيون المعاملة) بذوره على الإشاء ،
ويؤذي معانياتي^(٢) .

وأعد هذه في (الإقرار)^(٣) لكن لضروره تقسيم

ونفس ممن أحاطت به^(٤) الديون في شيء بيده أنه عارية^(٥)

(ومن عرف رقي عبد) فيه دور^(٦) ، تتوقف عدم الرقي على عدم كونه عبد^(٧)
وعكسه ، بل أن يزيد بالعبد الإنسان ، كما هو مشهوره لغة

وكان حكمة ذكره لهذا^(٨) الإشارة إلى أنه لا تكفي^(٩) بقرينه كونه على رقي
بمعد ونصرفاتهم ، ومن ثم كان الأصح حذر معاملة من لم يُعرف رقه

(١) قوله (ولا يموله) عطف على قولنا (من عرف رقي عبد) (ش : ٢٩٠ ، ٤)

(٢) أي : مال التجارة أو كسبه ، هاشم (خ)

(٣) في (٦٠٧ / ٥) .

(٤) أي من عرف رقي عبد ، ودلت في بظاهر ، أن في لادن من عرفه عليه ذلك ، هاشم (ش : ٢٩٠ / ٤)

(٥) قوله (في شيء) أي معقول بقوله (يصل) ، وقوله (أنه عارية) دليل على أنه

(٦) أي دور دور عبد في توقع في عابه بظهور على أن هذا ليس من قبل دور حجة ، و
لا حكمه هنا بوقف شيء على آخر ولا يعرف هذا ، بل الذي يوهم أنه من يحصل بالحاصل ،
لأن العبد هو من لم يعرفه رقي لوقوعه بالحاصل ، لأن فرض كونه قد بعصي معرفه
رقه ، ومحتاج بأن المراد عبد في الواقع (سم : ٢٩٠ ، ٤)

(٧) قوله (حكمه ذكره لهذا) أي بغيره بعد دون الإنسان (ش : ٢٩٠ ، ٤)

(٨) أي . في منع المعاملة ، (ش : ٢٩٠ / ٤) .

لَمْ يُعَامَلْهُ حَتَّى يَفْلَحَ الْإِدْنَ بِسَمَاعٍ مَبْدُودٍ ، مِنْهُ وَشُرُوعٍ بَيْنَ النَّاسِ ،

وَلَا حَرْثُهُ ، كَمَا لَا يُعْرِفُ زَيْدُهُ وَسَمْعُهُ ، وَلَا أَعْرَبُ (١) فَخَوْرٌ حَرَمًا ،
لِلْحَاجَةِ .

(لم يعامله) أي لم يخرجه معاملة يعبى ولا دين ، لأصل عدم الإدس
(حتى يعمم الإدس) أي يقصده (سماع سده أو سة) والمراد بها إحصاء
عدائس وإن لم تكن عند حاكم ، وقد رُحِّلَ وأمر أن ، أحد ما يأتي في (قسم
الصدقات) (٢) .

بل يتخذ وفاقاً للسكني وعبره - وكلام أس الرفعة بعد أن أبدى فيه ثلاث
احتمالات يقتضيه - الأكفاء (٣) بواحد ، كما في الشفعة ، لأن امدارها على
الطن وقد وُجد ، ومن ثم لم يُعَدَّ الأكفاء مدسي اعتقد صدقه (٤)

(أو شيوخ بين الناس) حفظاً لماله ، ويظهر أنه لا يُشترط وصوله لحَدٍّ
لاستقصائه لأن في (اشهادات) (٥) ، بما مرَّ أن المدار على الطن .

(١) قوله (الأعراب) مستمد من حوار الخلاف لمشار به بقوله (كان الأصح) (مع
(ش : ٤٩٠/٤)

(٢) يُحْمَلُ حَتَّى عَلَى الطن بغير مدد في الأصوات المنحورة بمعانده ، فإنها إنما تميد الطن ،
والأولى أن يقول أراد بالعلم ما يشمل الطن ، لتشمل ما توسع الإدس من سبده ، فإنه
بعد العلم لا نفس ، وعابه أن يكون العبر بالعلم من سبدها انقطعت في حقه ومجازه
(ع ش : ١٧٨/٤)

(٣)

(٤) قوله (لا كفاء بواحد) مدعى (بنحو) (ش : ٤٩٠/٤) وفان الشير ماضي
(١٧٨/٤) قوله (الأكفاء) (مع ش : ١) في حوار معاملة لأمي ثبوته عند
القاضي .

(٥) قوله (عند مدده) مفهومه أن مجرد نفس لا يكفي ، والظاهر أنه غير مراد ، بل رجحان
صدقه عنه . (ع ش : ١٧٨/٤) .

(٦) في ٢٩٥/١٠

فرد ادعاه^(١) ، بعد ذلك غومل بمقصده ، بخلاف العزل بالسنة للأول^(٢) على أن
محزود إنكار السند لا يستلزم الإدان^(٣) ، ومن ثم^(٤) لو كان كُت أدنت له وأن
نفي^(٥) حارب معاملته وبن أنكر^(٦)

وكموله دلت^(٧) صراع الإدان به منه ، فلا يُفقد إنكاره النفس^(٨) مع دلت ،
بخلاف ادعائه المحزود .

ويُفرق^(٩) بأنه رافع حد مز من لإدان ، بخلاف محزود إنكاره الإدان

ولا تُسمع دعوى من على سيده أنه أدان له في انتحاره إذا لم يشتر شيئاً ، فإن
اشترى شيئاً فطلب استغنى عنه^(١٠) فإنكر السند الإدان منه تحلّمه^(١١) ، وإذا
حلف فلتقن أن يدعي على سيده مرة أخرى^(١٢) رجاء أن يُقر فيسقط الثمن عن
دقته

(١) أي : المحزود ، (ش : ٤٩١/٤) .

(٢) وقوله : (لأول) أراد به : قوله : (أنه مستخدم) ، كروي

(٣) قوله : (يك سيد) أي : محزود ، وقوله : (لا يلزم الإدان) أي : لأن عدم محزور عدم
من الإدان (ش : ٤٩١/٤) .

(٤) أي : من حل ر إنكار السند المحزود عن بعض مصادره (دون لا يلزم) إيج (ش : ٤٩١/٤)

(٥) أي : على الإدان . (ش : ٤٩١/٤)

(٦) أي : الرقيق بقاء الإدان . نهاية ومعني (ش : ٤٩١/٤) .

(٧) أي : قول سيد (كتب أدب) إيج في حوار المعاملة بهن ع ش (ش : ٤٩١/٤)

(٨) أي : لا بعد محزود إنكار إدان عدم حوار المعاملة (ش : ٤٩١/٤)

(٩) أي : بين دعاء المحزود بعد الجمع ، وإنكار إدان المحزود عن دعوى محزود فلا يفسد (ش : ٤٩١/٤)

(١٠) أي : بعد أن أصبح ملك : كما هو ظاهر ، ولا مانع يرجع بسببه (رشدي : ١٧٩/٤)

(١١) قوله : (منه) أي : يدعي (حقيقه) أي : السيد (سم : ٤٩٢/٤)

(١٢) أي : غير محلف البائع . (ع ش : ١٧٩/٤)

فإن باع مأذوناً له وقصص الثمن ، ففلس في يده ، فخرجت السبعة منسجمة
رجع المشتري مدتها على العبد ، وله مظنة بسيد أيضاً ، وقيل لا ، وقيل
إن كان في يد العبد

(فإن باع مأذون له) في التجارة (وقصص الثمن ففلس في يده) أو غيرها
(فخرجت السبعة منسجمة رجع المشتري مدتها) وهو الثمن المذكور ،
أي مثله في المثني وقيمته في المنقوض ، مساوي^(١) قول أصله (يده)^(٢)
أي الثمن على أنه^(٣) في نسخ ، لكن المحكي عن حظه الأول^(٤) وليس سهو
خلاف لمن رعه (على العبد) لأنه لما شتر للعقد فتعلق به العهد^(٥) حتى يؤدي
منه يأتي^(٦)

والمستحق^(٧) مطالبة^(٨) بهذا ؛ كدين التجارة^(٩) بعد عنه أيضاً^(١٠) ،
كوكيل وعامل قراض بعد عزلهما ، لكتهما يزججان لا هو^(١١)
(وله مطالبة السيد أيضاً) وإن كان بيد العبد وفاء ؛ لأن العقد له فكأنه البائع
والقايض (وقيل لا) لأنه بالإذن صار كالمستقبل (وقيل إن كان في يد العبد

- (١) قوله ١ وهو الثمن المذكور (إلح ظاهره أن فيه حذف مصاب وعجب ومعروف والأولى ما في المعنى ، عاربه أي بدل ثمنها ، فهو على حذف مصاب (ش ٤ : ٤٩٢)
- (٢) قوله (مساوي) إلح لعل المراد في أصل النسخة ، ولأن الكلام لمن صحح في التفسير كما مر . (ش ٤ : ٤٩٢) .
- (٣) المحرر (ص : ١٥٧) .
- (٤) أي . (يدله) . انتهى معني . (ش ٤ : ٤٩٢) .
- (٥) أي : (يدلها) . (ش ٤ : ٤٩٢)
- (٦) أي : لسته ، والعرم ، والمؤجده ، شرح بروس : انتهى بحري (ش ٤ : ٤٩٢)
- (٧) أي : من ماله التجارة أو كسبه .
- (٨) أي : رث الدين . (ش ٤ : ٤٩٢) .
- (٩) أي : العبد ، أي : حيث لم يسلم المسجون الدين قبل موته من كسبه (ع ش ٢ : ١٨٠)
- (١٠) قوله (كدين التجارة) الكافي للنظير لا للقياس . (ش ٤ : ٤٩٢) .
- (١١) أي : كما قبل حقه . (ش ٤ : ٤٩٢) .
- (١٢) أي : العبد . هامش (ك) .

وفاء... فلا .

ولو اشترى سبعة ففي فطائه السيد شتمها هذا لحلاف ،

وفاء... فلا (لحصول العرض بما في يده .

ومحل الحلاف إن لم يأخذ^(١) ، وإن طُوب حراماً

(ولو اشترى) المأدون (سلعة) شراء فاسداً لم يطع السيد ؛ لأن الإذن

لا يسدول السيد فيتعثر بدقه لا يكره ، أو صحيحاً (فهي مطالبة السيد

بتمها هذا الحلاف) للمعالي المذكورة ، والأصح مطايعه ؛ لما مر^(٢) ،

وطول^(٣) يؤذي مت في يد الرقيق إن كان^(٤) ، لا من غيره ؛ ككسبه بعد بحجر

علمه ، لا لعنفه^(٥) بدقه ؛ إذ لا يلزم من المطالبة بشيء ثبوته في الدقة

ألا ترى أن المريب يطع سبعة قريه ، والموسر يطعم المصطر مع عدم

ثبوتها في ذمتها .

فإن لم يكن^(٦) بيده شيء^(٧) فلا حمان أداته عنه^(٨) ، لأن له به^(٩) علفه^(١٠)

وإن لم يلزم دمه^(١١) ، فإن أدى برىء العرق ، وإن فلا

(١) أي : السيد . (ش : ٤ / ٤٩٢) .

(٢) قوله (ما مر) وهو قوله (لأن بعدله) إيج كردي

(٣) وقوله : (وطول) أي : السيد . كردي

(٤) وقوله . (إن كان) أي : كان في يده شيء . كردي .

(٥) قوله (لا لعنفه) عطف على (يؤذي) أي : طوب يؤذي ما يعنى بما في يد الرقيق لا لعنفه بدقة السيد . كردي .

(٦) وقوله (فإن لم يكن) مرطوفه (إن كان) كردي

(٧) قوله (فإن لم يكن بيده) أي : العبد شيء ، وليس له في هذه الحالة رفعه للمحاكم (مع ش : ١٨٠٤) وفي (أ) و (ر) و (ر) و (ر) (في يده شيء)

(٨) قوله (فلا حمان أداته عنه) معناه طوب است ، لا حمان أن يؤذي عن الرقيق كردي

(٩) قوله (لأن له به) أي : يستد بالدين (ش : ٤ / ٤٩٣)

(١٠) قوله (علفه) أي : نوع علفه ، وهي علفه لاستخدام كردي

(١١) أي : دمه السيد . (ش : ٤ / ٤٩٣) .

ولا يتعلق دين التجارة برفسه ، ولا دمه سيده ، بل يؤذي من مال تجاره ، وكذا من كسبه

، قد لا نصائب ، بل أعطاه مالا يتجر به في شرب في دمه ثم عصف ديت المال قبل قسسه ، يبيع ، بل سحر السبع^(١) بل لم يؤذ السيد وديت^(٢) لاقتصاع بعينه ، ها سلف ما دفعه السيد من غير أن يحلفه شيء من كسب المادون

ولت أن يقول هذا إنما يداني أن أريد بمصاحبه السيد بإرفاقه بما نصائب به ، أم لا كس المرد^(٣) انعرض عنه ، لاحتمال أن يؤذي عن العبد ، بما سلف من العلفه . فلا مانع من ذلك .

(ولا يتعلق دين التجارة برفسه) لأنه وحث برضا مستحقه (ولا ذمة سيده) وإن أعفه أو راعه ، لأنه مباشر بمقصد ومز تها^(٤) الجمع بين هذا^(٥) ومطالبته^(٦) .

فرغم عمر واحد أن هدات قصر مردود ، وجمع بعير ذلك مما فيه نظر (بل يؤذي من مال التجارة) لحاصل قبل سحر رجلاً ورأس مال ، لاقتصاف العرف والإذن ديت (وكذا من كسبه) الحاصل قبل الحجر عليه لا بعده

(١) أي : السيد ، وهو المعتقد . (ع ش : ١٨٠/٤) .

(٢) أي : تسليم الفئ ذلك المال . (ش : ٤٩٣/٤) .

(٣) أي : بين البيع والإجارة . (ش : ٤٩٣/٤) .

(٤) أي : عدم مطالبة السيد في الحدة المذكورة . (ش : ٤٩٣/٤) .

(٥) وقوله (لاقتصاع بعينه) أي : لعينه الخاصة ، وهي علمه الاستخدام كودي

(٦) أي : عدم المطالبة . (ش : ٤٩٣/٤) .

(٧) أي : بالمطالبة . (ش : ٤٩٣/٤) .

(٨) قوله (ومراعاة) وهو قوله (وطوبى ليؤذي) مع كودي

(٩) وقوله (بل هو) أي : عدم انعلق بدمه لسيد كودي

(١٠) (ومطالبته) أي : السيد . كودي .

بلاصطد ، بحد في الأصح ، لا يملك أحدٌ بمسكٍ سيّله في الأظهر .

(بلاصطاد ونحوه^(١) في الأصح) كما بمعنى^(٢) به^(٣) المهرُ ومزُن الكاح ،
ولاقتضاء العرف والإدراك ذلك

ثم ما بقي بعد الأدب^(٤) في دمه يرفق بوجده بعد عقه ؛ كما مر^(٥)

وفي الجواهر ؛ بوجده البند بعد من وعده بدين وقُلنا بالأصح أن دمه
بمعنى بكسه بحر ثمنه واغترص بأن الأصح أن دمه لا يتعلق بكسه
بعد بيعه ، فلا حد

وفيها^(٦) لو أمرت بأدوين به أحد من سيّده ألفاً بمحارة أو ثلث سنة - وعليه
ديون^(٧) - ومات^(٨) فسيب كالأحد بعرماء يُدسّهم انتهى

وعنه بظُر ظاهر ، بل الوجه^(٩) أنه لا يخصُّ سيّد إلا ما فصل ؛ لأنه
المفترط .

(ولا يملك العبد) أي القنُّ كلّهُ سائر أنواعه^(١٠) ما عدا المكاث ولو
(بتملك سيّده) أو غيره (في الأظهر) لقوله تعالى ﴿ مَمْنُونًا لَا يَقْدِرُ عَلَى شَيْءٍ ﴾
[الحمل : ٧٥] وكما لا يملك بالارث .

(١) كالاحتطاب . معني المحتاج (٥٢٠ / ٢)

(٢) أي : بكسه . (ش : ٤٩٣ / ٤) .

(٣) أي : ما ذكر من مال الحره وكسه بل أن يجر عليه أي حسي (ش : ٤٩٣ / ٤)

(٤) أي : من فون الثمن (وأمر به كثرته) ومما مر به وهو بعهده ، وعن ؛ لهبة ؛ أن
لا يذم عن جميعه . (ش : ٤٩٣ / ٤) .

(٥) قوله : (وفيها) أي : في الجواهر ؛ كردي .

(٦) أي : سبب التجارة . (ش : ٤٩٣ / ٤)

(٧) أي : العبد . (ع ش : ١٨١ / ٤)

(٨) قوله (بل لوجه) أي : إن كانت الديون ديون محارة ، ولأ ؛ فالوجه أن
يحصح للسيد ، ولا يتعلق الديون بشيء من أيمان ، والله أعلم (سم : ٤٩٣ / ٤)

(٩) قوله (سائر أنواعه) دخل فيه بدين وأمر بعهده وأم ابود (ع ش : ١٨١ / ٤)

وإضافة الملك^(١) إليه في خبر «الصحيحين» : «مَنْ بَاعَ عَبْدًا وَلَهُ مَالٌ..
فَمَالُهُ لِلْبَائِعِ إِلَّا أَنْ يَشْرُطَهُ الْمُتَبَاعُ»^(٢).. للاختصاص^(٣) ، لا للملك ، وإلا..
لنأفاه جعله سيده .

* * *

(١) أي : المال . (ش : ٤ / ٤٩٣) .

(٢) صحيح البخاري (٢٣٧٩) ، وصحيح مسلم (٨٠ / ١٥٤٣) عن عبد الله بن عمر رضي الله
عنهما .

(٣) قوله : (للاختصاص) خبر (وإضافة الملك) . (ش : ٤ / ٤٩٣) .

محتوى المجلد الرابع

٥	كتاب الحج
٤٠	تنبيه: استطاع ثم افتقر.. لزمه الحج
٤٩	باب المواقيت
٧٥	باب الإحرام
٨١	فصل: في ركن الإحرام
٩٧	باب دخوله مكة
١٠٩	فصل: في واجبات الطواف وكثير من سننه
١٤٩	فرع: في سنن الطواف
١٥٢	فصل: في واجبات السعي وكثير من سننه
١٦٢	فصل: في الوقوف بعرفة وبعض مقدماته وتوابعه
١٨١	فصل: في المبيت بمزدلفة وتوابعه
	فصل: في مبيت ليالي أيام التشريق الثلاثة بمنى أو سقوطه ورميها،
٢٠٤	وشروط الرمي وتوابع ذلك
٢٠٨	تنبيه: في فتنة عظيمة وقعت بين أمراء الحاج وأمير مكة سنة ٩٥٨ هـ
٢١٣	مبحث: في سنة تركت من أزمته عديدة لا ينبغي فعلها الآن إلا بأمر الإمام
٢٣٣	فصل: في أركان النسكين وبيان وجوه أدائها وما يتعلق به
٢٥٣	باب محرمات الإحرام
٢٥٨	تنبيه: في أصل كلمة (سائر)
٢٧٥	تنبيه: كل محظور أبيع للحاجة فيه الفدية

٣١٥ باب الإحصار
٣٣٥ كتاب البيع
٣٥٨ فرع: من المنافع شرعاً: حق الممرّ بأرض أو على سطح
٣٩٠ فرع: لو اعتيد طرح شيء عند الوزن من الثمن أو المبيع
 تنبيه: في قاعدة حاصلها: أنك إن اعتبرت دخول النفي على كلام مقيد ..
٣٩٦ كان نفياً لذلك القيد دائماً
٤٠٩ باب الربا
٤٣٤ مسألة: مدّ عجوة ودرهم بمدّ ودرهم
٤٣٧ مبحث: في الحيلة المخلصة من الربا
٤٤١ باب في البيوع المنهي عنها وما يتبعها
٤٥٠ تنبيه: في بيع العهدة
٤٦٨ فصل: في القسم الثاني من المنهيات التي لا يقتضي النهي فسادها
٤٩١ فصل: في تفريق الصفقة وتعذده
٥٠٥ باب الخيار
٥١٥ فصل: في خيار الشرط وتوابعه
٥٣١ فصل: في خيار النقيصة
٥٧٩ فرع: في عدم تفريق الصفقة بالعيب
٥٩٢ فصل: في القسم الثاني، وهو التغيرير الفعلي بالتصيرية أو غيرها
٦٠١ باب في حكم المبيع ونحوه قبل قبضه ويعدّه
٦٣٧ فرع: في تنمة أحكام الباب
٦٤٣ فرع: في تنمة الباب أيضاً
٦٥١ باب الثولية والإشراك والمراوحة
٦٧٣ باب الأصول والثمار
٦٩٤ فرع: في دخول ما يتبع المبيع في البيع

٧١٢	فصل: في بيان بيع الثمر والزرع، وبدؤ صلاحها
٧٣٧	باب اختلاف المتبايعين
٧٦٣	باب في معاملة الرقيق
٧٨٢	محتوى المجلد الرابع